













المستشار/فتحي خليفة  
رئيس محكمة النقض

اهداءات ٢٠٠٢  
المستشار/فتحي خليفة  
رئيس محكمة النقض





جمهورية مصر العربية  
محكمة النقض  
المكتب الفني

مجموعة

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد المدنية  
والدوائر المدنية والتجارية ودائرة الأحوال الشخصية

السنة الثانية والأربعون

الجزء الأول

من يناير ١٩٩١

إلى مايو ١٩٩١







أولاً

الأحكام الصادرة

في طلبات رجال القضاء







## جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / محمد مختار محمد منصور وعضوية السادة  
المستشارين : عبد الحميد سليمان ، محمد عبد القادر سمير نائبى رئيس المحكمة ، كمال مراد نصيب  
وسعيد غريانى.

(١)

### الطلب رقم ٤٠ لسنة ٥٧ ق " رجال القضاء "

(١، ٢، ٣) إجراءات . إستقالة . إختصاص .

(١) وزير العدل هو الرئيس الأعلى المسئول عن أعمال وزارته وإدارتها وصاحب الصفة فى أية  
خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها . إختصاص رئيس الجمهورية ورئيس مجلس القضاء  
الأعلى . أثره . عدم قبول الطلب.

(٢) انقطاع القاضى عن عمله ثلاثين يوما قرينة على الاستقالة الضمنية - الفقرتان الثانية  
والثالثة من المادة ٧٧ من قانون السلطة القضائية . عدم وجوب إنذاره قبل اعتبار خدمته منتهية  
، علة ذلك ، ارتفاع هذه القرينة إذا قدم القاضى أعذارا جدية يخضع تقديرها للمجلس الأعلى  
للقضاء ، عدم قبول المجلس لها ، أثره . اعتبار خدمة القاضى منتهية بأثر رجعى يمتد إلى  
تاريخ انقطاعه عن العمل ، علة ذلك .

(٣) إختصاص الدوائر المدنية والتجارية بمحكمة النقض بالفصل فى طلبات إلغاء القرارات  
الإدارية النهائية . مناعة . صدور القرار المطلوب إلغاؤه فى شأن من شئون رجال  
القضاء والنيابة العامة دون الشئون السابقة على تعيينهم فيها أو اللاحقة على إنتهاء خدمتهم  
بها . م ٨٣ من قانون السلطة القضائية.



(١) المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن وزير العدل هو الرئيس الأعلى المسئول عن أعمال وزارته وإدارتها وهو صاحب الصفة فى أى خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها ولا شأن لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس القضاء الأعلى بخصومة الطلب مما يتعين معه عدم قبوله بالنسبة لهما .

(٢) المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٧٧ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أن خدمة القاضى تنتهى بما يتعتبر استقالة ضمنية إذا أنقطع عن عمله لمدة تستطيل إلى ثلاثين يوما كاملة ، وأنه لامجال للاحتجاج بنظام العاملين المدنيين بالدولة من وجود انذارالموظف قبل اعتبار خدمته منتهية مادام ان قانون السلطة القضائية قد عالج الحالة بنص صريح إذ الانقطاع عن العمل دون اذن يقيم قرينه ترك العمل للاستقالة ، ولا ترتفع هذه القرينة إلا إذا انتقى الافتراض القائم عليه بعودة القاضى وتقديمه اعدارا جدية تخضع لتقدير المجلس الأعلى للقضاء . فاذا لم يعد القاضى أو عاد ولم يقدم اعدارا أو قدم اعدارا تبين عدم جديتها اعتبرت خدمته منتهية بأثر رجعى يمتد إلى تاريخ انقطاعه عن العمل . وأن القرار الصادر من جهة الإدارة بإعتباره مستقيلا يعتبر من القرارات الإدارية الكاشفة التى يترد أثرها إلى تاريخ الواقعة المسببة لصدورها .

(٣) المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن النص فى المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن " تختص الدوائر المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل فى الطلبات التى يقدمها رجال



القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم متى كان مبنى الطعن عيباً فى الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة .. " مفاده أنه يشترط لاختصاص تلك الدوائر بإلغاء القرارات الإدارية النهائية أن تكون متعلقة بشأن من شئون رجال القضاء أو النيابة العامة . والمقصود بشئون هؤلاء - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هى تلك التى تتعلق بصفاتهم أثناء مزاولتهم وظائفهم القضائية دون الشئون السابقة على تعيينهم فيها أو اللاحقة على إنتهاء خدمتهم بها.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الوقائع - على ما بين من الأوراق تتحصل فى أنه بتاريخ ١٢/٧/١٩٨٧ تقدم الطالب بهذا الطلب للحكم - وفقاً لطلباته الختامية - أصلياً بإلغاء قرار وزير العدل رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتاريخ ١١/١/١٩٨٢ باعتباره مستقيلاً اعتباراً من ١/١٠/١٩٨١ لانقطاعه عن العمل وبإلغاء قرارى مجلس القضاء الأعلى الصادرين بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢١ ، ١٩٨٨/١٢/١٢ برفض طلبه إلغاء قرار وزير العدل آنف الذكر واعتباره كأن لم يكن مع ما يترتب على ذلك من آثار ، واحتياطياً بإلغاء قرارى مجلس القضاء الأعلى آنفى الذكر فى شقهما الخاص برفض إعادة تعيينه مستشاراً بمحاكم



الاستئناف حسب أقدم ميثه مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقال بياننا لذلك أنه أعير للعمل بالملكة العربية السعودية لمدة سنة اعتبارا من ١٩٧٥/١٢/١٩ ثم تجددت إعارته لمدة تنتهى فى ١٩٧٧/٩/٣٠ ثم توالى تجديد الاعارة سنويا اعتبارا من تاريخ انتهاء مدة الاعارة السابقة حتى السنة السادسة. وبتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٦ تقدم بطلب لوزارة العدل لتحديد موعد إ نتهاء اعارته للسنة السادسة ليكون ١٩٨١/١٢/١٨ تاريخ إنقضاء ست سنوات على بدء اعارته للسنة الأولى أو اصدار قرار بمد اعارته حتى هذا التاريخ إلا أن وزير العدل اصدر القرار المطعون فيه اعتباره مستقيلا اعتبارا من ١٩٨١/١٠/١ . وإذ صدر هذا القرار بالمخالفة لأحكام القانون لأن الوزارة لم تخطر بإنتهاء مدة إعارته فى ١٩٨١/٩/٣٠ ولأنه اعتبره منقطعا عن العمل اعتبارا من ١٩٨١/١٠/١ مع أن مدة اعارته للسنة السادسة تنتهى فى ١٩٨١/١٢/١٨ قبل مضى مدة الثلاثين يوما التالية لتاريخ انقطاعه عن العمل فقد قدم لوزارة العدل طلبين ابدى فيهما الاعذار التى حالت دون عودته بعد إنتهاء مدة اعارته وطلب قبولها وإلغاء القرار الصادر بإعتباره مستقيلا وإعادة تعيينه مع ما يترتب على ذلك من آثار . وإذ رفض مجلس القضاء الأعلى طلبه الأول بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢١ ورفض تظلمه منه . كما رفض فيما بعد طلبه الثانى بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٢ فقد قدم هذا الطلب.

قدمت الحكومة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطلب بالنسبة للمطعون ضدهما الأول والثالث لرفعه على غير ذى صفة . وبعدم قبوله لرفعه بعد الميعاد وطلبت رفض الطلب وقدمت النيابة مذكرات ثلاثة انتهت فيها إلى عدم قبول الطلب بالنسبة للمطعون



ضدهما الأول والثالث أيضا لرفعه على غير ذى صفه وقبوله شكلا فيما عدا ذلك وفى الموضوع برفض وبعدم قبول الطلب الاحتياطى.

وحيث إن الدفع بعدم قبول الطلب بالنسبة للمطعون ضدهما الأول والثانى فى محله ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن وزير العدل هو الرئيس الأعلى المسئول عن أعمال وزارته وإدارتها وهو صاحب الصفة فى أى خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها ولا شأن لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس القضاء الأعلى بخصومة الطلب ممايتعين معه عدم قبوله بالنسبة لهما.

وحيث إنه فيما عدا ماتقدم فإن الطلب يكون قد أستوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٧٧ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أن خدمة القاضى تنتهى بما يعتبر استقالة ضمنية إذا أنقطع عن عمله لمدة تستطيل إلى ثلاثين يوما كاملة ، وأنه لامجال للاحتجاج بنظام العاملين المدنيين بالدولة من وجوب انذارالموظف قبل اعتبار خدمته منتهية مادام ان قانون السلطة القضائية قد عالج الحالة بنص صريح إذ الانقطاع عن العمل دون اذن يقيم قرينه ترك العمل للاستقالة ، ولا ترتفع هذه القرينة إلا إذا انتقى الافتراض القائم عليه بعودة القاضى وتقديمه اعذارا جدية تخضع لتقدير المجلس الأعلى للقضاء ، فاذا لم يعد القاضى أو عاد ولم يقدم اعذارا أو قدم اعذارا تبين عدم جديتها اعتبرت خدمته منتهية بآثر رجعى يمتد إلى تاريخ انقطاعه عن العمل. وأن القرار الصادر من جهة الإدارة بإعتباره مستقيلا يعتبر من القرارات الإدارية الكاشفة التى يرد أثرها إلى تاريخ



الواقعة المسببة لعودته - وكان الثابت من الأوراق أن إعاره الطالب إلى المملكة العربية السعودية تتجدد سنة ثانية تنتهى فى ١٩٧٧/٩/٣٠ بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٦١ لسنة ١٩٧٦ ثم توالى التجديدات لسنوات تالية تبدأ كل منها من تاريخ إنتهاء السنة السابقة وكان آخرها بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٨٠ الصادر فى ١٩٨٠/٥/١٠ بما يدل على إنتهاء إعاره الطالب فى ١٩٨١/٩/٣٠ وليس فى ١٩٨١/١٢/١٨ تاريخ انقضاء ست سنوات على بدء اعارته الأمر الذى حدا به إلى تقديم طلب - لم تستجب إليه وزارة العدل - لمد الإعاره إلى هذا التاريخ الأخير ، وأن الطالب امتنع عن العودة إلى عمله عقب إنتهاء مدة اعارته واستمر منقطعاً عنه ليس فقط إلى التاريخ الذى يدعى أن مدة الاعارة استطلت إليه وإنما حتى ١٩٨٧/٦/٩ عندما تقدم إلى وزارة العدل يطلب إعادته إلى عمله ، فان هذا الانقطاع الذى استمر مدة متصلة تجاوزت خمس سنوات ونصف السنة عقب إنتهاء إعاره استغرقت نحو ستة أعوام دون أى سند من القانون يعتبر استقالة ضمنية ويكون القرار الوزارى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٩٨٢/١/١١ باعتبار الطالب مستقيلاً من عمله قراراً صحيحاً باعتباره كاشفاً عن هذه الاستقالة يرتد اثره إلى تاريخ بدء الانقطاع عن العمل ، ومن ثم فان طلب الطالب الغاء بدعوى صدوره قبل اخطاره بانتهاء مدة اعارته يكون على غير أساس متعينا رفضه ، لما كان ذلك وكانت الاعذار التى ابداهها الطالب امام مجلس القضاء الأعلى لاتبرر انقطاعه عن العمل طيلة هذه السنوات فان رفض المجلس لها يكون فى محله ويكون طلب الغاء قرارى الصادرين فى هذا الشأن على غير أساس ويتعين لذلك رفضه.



وحيث أنه عن الطلب الاحتياطي للطاعن الغاء قرارى مجلس القضاء الأعلى برفض طلب إعادة تعيينه فهو مردود ذلك أن من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن النص فى المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن " تختص الدوائر المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل فى الطلبات التى يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بالغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم متى كان مبنى الطعن عيبا فى الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة .. " مفاده أنه يشترط لاختصاص تلك الدوائر بالغاء القرارات الإدارية النهائية أن تكون متعلقة بشأن من شئون رجال القضاء أو النيابة العامة . والمقصود بشئون هؤلاء - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هى تلك التى تتعلق بصفاتهم أثناء مزاولةهم وظائفهم القضائية دون الشئون السابقة على تعيينهم فيها أو اللاحقة على إنتهاء خدمتهم بها ، واذ ثبت على نحو ما سلف بيانه أن الطالب قد ترك العمل بانقطاعه عنه وصدر قرار وزير العدل باعتباره مستقيلا من ١/١٠/١٩٨١ فإنه يترتب على ذلك إنتهاء خدمته وانقطاع صلتة بالوظائف القضائية منذ هذا التاريخ وينبى عليه أن قرارى مجلس القضاء الصادرين برفض تعيين الطالب من جديد يكونان قد صدرا فى طلب انتفت عن مقدمه صفة شاغلى الوظائف القضائية فلا تختص هذه المحكمة بنظر طلب الغائهما .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطلب.

=====



## جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / محمد مختار محمد منصور وعضوية السادة  
المستشارين : عبد الحميد سليمان ، محمد عبد القادر سمير نائبى رئيس المحكمة ، كمال مراد نصيب  
وسعيد غريانى.

(٢)

الطلب رقم ٧٤ لسنة ٥٩ ق " رجال القضاء "

حكم .

الأحكام الصادر من محكمة النقض فى شئون القضاء . لايقبل طلب الغائها إلا إذا قام باحد  
القضاء الذين اصدروها سبب من اسباب عدم الصلاحية. مخالفة ذلك . أثره . عدم قبول الطلب .

لما كان النص فى المادتين ٨٣ ، ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦  
لسنة ١٩٧٢ على اختصاص دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون  
غيرها بالفصل فى كافة الطلبات التى يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة  
بالغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وعلى أن تكون  
الأحكام الصادرة فى هذه الطلبات نهائية غير قابلة للطعن بأى طريق من طرق

الطعن ، يدل على أن المشرع قد منع الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة النقض في شئون القضاء بأي طريق من طرق الطعن العادية وغير العادية ، وأنه لا سبيل لالغائها إلا إذا قام بأحد القضاء الذين أصدروها سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها على سبيل الحصر في قانون المرافعات وكان الطلب المائل في حقيقته طعنا في الحكم السابق صدره من هذه المحكمة في الطلب رقم .... ولم يؤسس الطالب طلبه على وجه يندرج تحت سبب من تلك الأسباب ... ومن ثم فإن الطلب المائل يكون غير مقبول.

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الوقائع - على ما بين من الأوراق - تتحصل في أن الاستاذ/..... تقدم بهذا الطلب ملتمسا سحب الحكم الصادر بتاريخ ١٩٨٩/٢/٧ في الطلب رقم ٢٠٦ لسنة ٥٨ ق "رجال القضاء" مع ما يترتب عليه من آثار وقال بيانا لذلك أنه في الطلب الأخير طلب إلغاء القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية مستندا إلى عدم دستورية هذا القرار وعدم مشروعيته ومخالفته القانون السابق عليه رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وانتقاصه الضمانات التي كانت مكفولة للقضاء في ظله وإذا اقتصر الحكم الصادر في ذلك الطلب على الرد على الدفع المبدى منه بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بمقولة عدم جديته دون أن يتصدى للرد على طلبه



الحكم بإلغاء هذا القانون لعدم مشروعيته فإنه يكون قاصرا قصورا يبطله لاغفاله الرد على دفاع جوهرى يتغير به وجه الرأى فى الدعوى كما أن تشكيل المحكمة التى أصدرت الحكم كان مغايرا لتلك التى سمعت المرافعة فى الطلب لخلوه من السيد المستشار.....الذى سمع المرافعة. دفع الحاضر عن الحكومة بعدم قبول الطلب بالنسبة للمطعون ضدهما الثالث "رئيس مجلس التأديب بصفته" والرابع "النائب العام بصفته" لرفعه على غير ذى صفة وطلب عدم قبول الطلب وأبدت النيابة الرأى بعدم قبوله.

وحيث إنه لما كان النص فى المادتين ٨٣ ، ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على اختصاص دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل فى كافة الطلبات التى يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وعلى أن تكون الأحكام الصادرة فى هذه الطلبات نهائية غير قابلة للطعن بأى طريق من طرق الطعن ، يدل على أن المشرع قد منع الطعن فى الأحكام الصادرة من محكمة النقض فى شئون القضاء بأى طريق من طرق الطعن العادية وغير العادية ، وأنه لاسبيل لإلغائها إلا إذا قام بأحد القضاء الذين أصدروها سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها على سبيل الحصر فى قانون المرافعات وكان الطلب المائل فى حقيقته طعنا فى الحكم السابق صدره من هذه المحكمة فى الطلب رقم ٢٠٦ لسنة ٥٨ق (رجال القضاء) ولم يؤسس الطالب طلبه على وجه يتدرج تحت سبب من تلك الأسباب فضلا عن أن ماينعاه على الحكم الصادر فى الطلب رقم ٢٠٦ لسنة ٥٨ق (رجال القضاء) من أنه صدر خلوا من اسم المستشار.....الذى سمع المرافعة غير صحيح إذ صدر الحكم فى هذا الطلب برئاسة ومن ثم فإن الطلب المائل يكون غير مقبول.

ولما تقدم بتعين عدم قبول الطلب .

## جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / محمد مختار محمد منصور وعضوية السادة  
المستشارين : عبد الحميد سليمان ، محمد عبد القادر سمير نائبى رئيس المحكمة ، كمال مراد نصيب  
وسعيد غريانى.

(٣)

الطلبات أرقام ٣٠ ، ٦١ ، ١١٢ لسنة ٥٦ ق "رجال القضاء"

( ١ ، ٢ ، ٣ ) اختصاص . تأديب " تنبيه " ترقية .

١ - قرار مجلس القضاء الأعلى برفض اعتراض الطالب على إخطار وزير العدل له بتخطيه فى

الترقية . عدم اعتباره قرار إدارى نهائى.مؤدى ذلك . عدم قبول طلب الغائه.

٢ - ثبوت أن مانسب إلى الطالب فيه مخالفة لواجبات الوظيفة ومقتضياتها مما يبرر توجيه التنبيه

إليه . مؤداه . رفض طلب الغائه.

٣ - الترقية أساسها . الأقدمية مع الاهلية.م٤٩ من ق السلطة القضائية . درجة الاهلية . عناصر

تقديرها . لجهة الإدارة تخطى الطالب فى الترقية متى قام لديها من الاسباب مايدل على انتقاص

أهليته.



(١) لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن ماتختص بالفصل فيه فى شأن رجال القضاء والنيابة العامة طبقا لنص المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ انماهى القرارات الإدارية النهائية التى تصدرها جهة الإدارة فى الشكل الذى يتطلبه القانون بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح ويترتب عليها أحداث أثر فى المركز القانونى لمن صدرت فى شأنه وكان قرار مجلس القضاء الأعلى برفض اعتراض الطالب على إخطار وزير العدل له بتخية فى الترقية ليس من قبيل تلك القرارات اذ لا يعدو أن من الأعمال التحضيرية التى لأثر لها فى المركز القانونى للطالب والذى لا يتحدد إلا بصور القرار الجمهورى متضمنا تخيه فى الترقية فان الطلب رقم ٦١ لسنة ٥٦ ق رجال القضاء لالغاء قرار مجلس القضاء الأعلى يكون غير منتج.

(٢) لما كان البادى من الاطلاع على تحقيقات الشكوى رقم .... صحة مانسب إليه من أنه ... وكانت هذه الوقائع تخالف واجبات الوظيفة القضائية ومقتضياتها ومن شأنها ان تبرر توجيه التنبيه إليه فان مايمناه عليه يكون على غير اساس ويتعين لذلك رفض الطلب .

(٣) ترقية القضاء تتم طبقا لنص المادة ٤٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على اساس الاقدمية مع الاهلية وان درجة الاهلية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لاتقدر بعناصر الكفاءة الفنية وحدها بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها لتحقيق الاهلية ودرجاتها. وأنه إذا قام لدى جهة الإدارة من الاسباب التى تستمد منها الأوراق والتقارير الخاصة بالقاضى - مايدل على انتقاص أهليته ومجانبته للصفات التى تتطلبها طبيعة وظيفته فان لها نزولا على مقتضيات المصلحة العامة ان تتخطاه فى الترقية إلى من يليه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الأوراق - تتحصل فى أن الاستاذ / .....  
القاضى بمحكمة اسقوط الابتدائية تقدم بتاريخ ١٠/٤/١٩٨٦ بالطلب رقم ٣٠ لسنة  
٥٦ ق رجال القضاء ضد وزير العدل . وقال بيانا لطلبه أن وزير العدل وجه إليه هذا  
التنبيه عقب ما اسند إليه فى تحقيقات الشكوى رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٥ " حصر عام  
التفتيش القضائى " من أنه ابان علمه بمحكمة سوهاج دارت مناقشة بينه وبين رئيس  
الدائرة التى كان يعمل بها بشأن ماسيصدرنه من قرار يتعلق بالمتهم فى الجناية رقم  
٢٨١ لسنة ١٩٨٥ مركز سوهاج واحتدم الجدل والخلف بينهما إلى حد تبادل الفاظ  
السياب والتعدى بالضرب ولما كان الثابت ان الخطأ فيما حدث يرجع إلى رئيس الدائرة  
لتشبيته برأيه متجاهلا رأى الاغلبية وإفصاحه عن رأيه فى القرار الذى سيصدر قبل  
قراءة الأوراق وفى حضور كاتب الجلسة فقد تظلم من هذا التنبيه إلى مجلس القضاء  
الأعلى إلا أن المجلس رفض تظلمه فى ٣/٤/١٩٨٦ ومن ثم تقدم بطلبه بتاريخ  
١١/٨/١٩٨٦ تقدم بالطلب رقم ٦١ لسنة ٥٦ ق "رجال القضاء" للحكم بالغاء قرار  
مجلس القضاء الأعلى الصادر فى ذات التاريخ برفض اعتراضه على اخطار وزير  
العدل له بتخطيه فى الترقية إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة " ب " ومايعادلها .  
وبتاريخ ٦/١٠/١٩٨٦ تقدم بالطلب رقم ١١٢ لسنة ٥٦ ق " رجال القضاء " للحكم  
بالغاء القرار الجمهورى رقم ٣٨٤ الصادر فى ١٤/٩/١٩٨٦ بما تضمنه من تخطه فى



الترقية إلى تلك الوظيفة أو ما يعادلها مع ما يترتب على ذلك من آثار. وأسس طلبيه على أن وزارة العدل والقرار الجمهوري استند في تخطيه إلى عدم توافر أهليته للترقية لما نسب إليه من مآخذ مسلكيه وجه إليه بشأنها تلك التنبيه. ولما كان قد أقام الطلب رقم ٣٠ لسنة ٥٦ ق متظلما من هذا التنبيه ولم يتم الفصل فيه وإن الوقائع التي نسبت إليه في الظروف التي تمت فيها وإن استوجبت توجيه تنبيه إليه إلا أنها لم تبلغ من الجسامة حدا من شأنه الانتفاض من أهليته للترقية إذ لا تلازم بين التنبيه والتخطي فإن القرار الجمهوري المطعون فيه إذ تخطاه في الترقية يكون معيبا بمخالفة القانون وسوء استعمال السلطة ومن ثم فقد تقدم بطلبيه .

قررت المحكمة ضم الطلبين الثاني والثالث للأول للارتباط وليصدر فيهم حكم واحد. دفع الحاضر عن الحكومة بعد قبول الطلب رقم ٦١ لسنة ٥٦ ق و طلب رفض الطلبين رقمي ٣٠ ، ١١٢ لسنة ٥٦ ق وأبدت النيابة الرأي بما يتفق وطلبات الحكومة .

وحيث أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ماتختص بالفصل في طلب الغائه أو التعويض عنه القرارات الإدارية في شأن رجال القضاء والنيابة العامة طبقا لنص المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ انما هي القرارات الإدارية النهائية التي تصدرها جهة الإدارة في الشكل الذي يتطلبه القانون بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح ويترتب عليها إحداث أثر في المركز القانوني لمن صدرت في شأنه وكان قرار مجلس القضاء الأعلى برفض اعتراض الطالب على إخطار وزير العدل له بتخطيه في الترقية ليس من قبيل تلك القرارات إذ لا يعدو أن يكون من الأعمال التحضيرية التي لا أثر لها في المركز القانوني للطالب والذي لا يتحدد

إلا بصدر القرار الجمهوري متضمنا تخطيه في الترقية فان الطلب رقم ٦١ لسنة ٥٦ ق رجال القضاء قرار مجلس القضاء الأعلى يكون غير مقبول .

وحيث إن الطلبين رقمي ٣٠ ، ١١٢ لسنة ٥٦ ق استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إنه بالنسبة للطلب رقم ٣٠ لسنة ٥٦ ق فانه لما كان البين من الاطلاع على تحقيقات الشكوى رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٥ " حصر تحقيق التفتيش القضائي " صحة مانسب إليه من أنه واذ نيظ بالدائرة التي يجلس عضوا بها بالنظر في مد حبس المتهم في الجناية رقم ٨٢١ لسنة ١٩٨٥ مركز سوهاج دارت مناقشة بينه وبين رئيس الدائرة قبل سماع أقوال النيابة العامة والمتهم - وفي حضور كاتب الجلسة وعلى مسمع منه - فيما سيصدرونه من قرار بشأن المتهم وجاهر كل منهما برأيه واسانيده وتساعد النقاش بينهما واحتدم الجدل إلى حد تبادل الفاظ السباب والتعدي بالضرب وتراعى صوت سبابهما وعراكهما إلى مسامع من كانوا خارج غرفة المداولة " وكانت هذه الوقائع تخالف واجبات الوظيفة القضائية ومقتضياتها ومن شأنها أن تبرر توجيه التنبيه إليه فان ماينعاه عليه يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفض الطلب .

وحيث إنه بالنسبة للطلب رقم ١١٢ لسنة ٥٦ ق فلما كانت ترقية القضاء تتم طبقا لنص المادة ٤٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على اساس الاقدمية مع الاهلية وان درجة الاهلية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لاتقدر بعناصر الكفاءة الفنية وحدها بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها لتحقيق الاهلية ودرجاتها . وأنه إذا قام لدى جهة الإدارة من الاسباب التي تستمد منها الأوراق والتقارير الخاصة بالقاضي - مايدل على انتقاص



أهليته ومجانيته للصفات التي تتطلبها طبيعة وظيفته فان لها نزولا على مقتضيات المصلحة العامة ان تتخطاه في الترقية إلى من يليه . ولما كانت وزارة العدل قد تخطت الطالب في الترقية إلى درجة رئيس محكمة من الفئة "ب" أو مايعادلها في الحركة القضائية لعام ١٩٨٦ استنادا إلى الوقائع الصحيحة التي استوجبت توجيه التنبيه رقمه لسنة ١٩٨٥ إليه والتي من شأنها الانتقاص من أهليته للترقي فان القرار الجمهوري رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٨٦ اذ تخطاه في الترقية إلى درجة رئيس محكمة من الفئة "ب" أو مايعادلها لا يكون معيبا بساءة استعمال السلطة و يكون طلب الغائه على غير أساس .

## جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / محمد مختار محمد منصور وعضوية السادة  
المستشارين : عبد الحميد سليمان ، محمد عبد القادر سمير نائبى رئيس المحكمة ، سعيد غريانى و  
عبد المنعم محمد الشهاوى .

(٤)

### الطلب رقم ٥٢ لسنة ٦٠ ق " رجال القضاء "

( ١ ، ٢ ) تأديب " تنبيه " .

(١) لوزير العدل حق تنبيه الرؤساء بالمحاكم الابتدائية وقضاائها م ٩٤ من القانون السلطة  
القضائية . ثبت أن التنبيه صدر منه بمقتضى هذا الحق . النص عليه بصدره بناء على توجيه  
من مجلس الصلاحية لا أساس له .

(٢) ثبت أن ما نسب إلى الطلب صحيح وفيه مخالفة لواجبات وظيفته ومقتضياتها ومن  
شأنه أن يبرر توجيه التنبيه إليه . مؤداه . رفض طلب الغائه .

(١) لما كان لوزير العدل طبقا لنص المادة ٩٤ من قانون السلطة القضائية  
رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٢ الحق فى تنبيه الرؤساء بالمحاكم الابتدائية وقضاائها إلى  
مايقع منهم مخالفا لواجبات أو مقتضيات وظائفهم . وكان الثابت من الأوراق



أن التنبيه المطعون فيه قد وجه إلى الطالب من السيد وزير العدل بمقتضى الحق المخول بنص المادة ٩٤ من القانون سالف الذكر فإن ماثيره الطالب بخصوص بطلان هذا التنبيه لصدوره بناء على توجيه من مجلس الصلاحية الذى لايمك ذلك يكون على غير أساس .

(٢) لما كان يبين من الاطلاع على تحقيقات الشكوى رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨٩ " حصر عام التفتيش القضائى " وعلى الحكم الصادر فى الدعوى التأديبية رقم ٨ لسنة ١٩٨٩ صحة مانسب إلى الطالب من وقائع تخالف واجبات الوظيفة القضائية ومقتضياتها ومن شأنها أن تبرر توجيه التنبيه إليه و كان لا أساس لما يثيره بأن سبق توجيه التنبيه رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ - ١٩٨٤ إليه يحول دون توجيه التنبيه المطعون فيه - لاختلاف الوقائع التى استوجبت كلا من التنبيهين . فان طلب الغائه يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفض الطلب .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩٩٠/٤/٧ تقدم الاستاذ / ..... رئيس المحكمة من الفئة (أ) بهذا الطلب ضد وزير العدل ورئيس مجلس القضاء الأعلى ومساعد وزير العدل لشئون التفتيش القضائى للحكم بالغاء التنبيه رقم (٣) لسنة ١٩٨٩/١٩٩٠ الموجه إليه كتابه من السيد وزير

العدل . وقال بيانا لذلك أن وزير العدل وجه إليه هذا التنبيه بناء على ما أُسند إليه في تحقيقات الشكوى رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨٩ " حصر عام التفتيش القضائي " والتي رفع بشأنها دعوى الصلاحية رقم ٨ لسنة ١٩٨٩ من أنه جسد تفكيره في العمل بالمحاماه في مكتب مورثه المرحوم ..... المحامي واسبع على هذا التفكير مظهرا ماديا ملموسا بان قام بطبع اسمه مقرونا بكلمة محام على المطبوعات الخاصة بهذا المكتب . ولما كان التنبيه المطعون فيه صدر بناء على توجيه من مجلس الصلاحية وهو ما لا يملكه، كما أن الوزير قد سبق أن وجه إليه التنبيه رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ لقيامه بتأجيل نظر إحدى الجلسات إداريا دون مبرر بما يحول دون توجيه تنبيه آخر إليه وأن التحقيقات قد خلت من دليل يفيد تفكيره في العمل بالمحاماه إلى حيز التنفيذ فإن التنبيه المطعون فيه يكون معيبا بمخالفة القانون وإساءة استعمال السلطة فقد اعترض على التنبيه أمام مجلس القضاء الأعلى وتقدم بطلبه . دفع محامي الحكومة بعدم قبول الطلب بالنسبة للمدعى عليهما الثاني والثالث لرفعه على غير ذي صفة وطلب رفضه فيما عدا ذلك وأبدت النيابة الرأي بما يتفق وطلبات الحكومة .

وحيث إن الدفع المبدى من الحكومة بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة بالنسبة للمدعى عليهما الثاني والثالث في محله ذلك أنه لما كان وزير العدل هو الرئيس الأعلى المسئول عن أعمال وزارته وإدارتها وصاحب الصفة في أية خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها . وكان لاشأن لرئيس مجلس القضاء الأعلى ومساعد وزير العدل لشئون التفتيش بخصومة الطلب فإن الطلب بالنسبة لهما يكون غير مقبول .

وحيث إن الطلب فيما عدا ماتقدم قد استوفى اوضاعه الشكلية .



وحيث إنه لما كان لوزير العدل طبقا لنص المادة ٩٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ الحق فى تنبيه الرؤساء بالمحاكم الابتدائية وقضائها إلى مايقع منهم مخالفا لواجبات أو مقتضيات وظائفهم . وكان الثابت من الأوراق أن التنبيه المطعون فيه قد وجه إلى الطالب من السيد وزير العدل بمقتضى الحق المخول بنص المادة ٩٤ من القانون سالف الذكر فان ماثيره الطالب بخصوص بطلان هذا التنبيه لصدوره بناء على توجيه من مجلس الصلاحية الذى لايملك ذلك يكون على غير أساس.

وحيث إنه لما كان البين من الاطلاع على تحقيقات الشكوى رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨٩ " حصر عام التفتيش القضائى " وعلى الحكم الصادر فى الدعوى التأديبية رقم ٨ لسنة ١٩٨٩ صحة مانسب إلى الطالب من وقائع تخالف واجبات الوظيفة القضائية ومقتضياتها ومن شأنها أن تبرر توجيه التنبيه إليه وكان لا أساس لما يثيره بأن سبق توجيه التنبيه رقم ٢ لسنة ١٩٨٣ - ١٩٨٤ إليه يحول دون توجيه التنبيه المطعون فيه - لاختلاف الوقائع التى استوجبت كلاما من التنبيهين . فان طلب الغائه يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفض الطلب .

## جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / محمد مختار محمد منصور وعضوية السادة  
المستشارين : عبد الحميد سليمان ، محمد عبد القادر سمير نائبى رئيس المحكمة ، كمال مراد نصيب  
وسعيد غريانى .

(٥)

### الطلب رقم ٥٩ لسنة ٦٠ ق " رجال القضاء "

استقالة . تعويض . اجازات .

اعتبار القاضى غير مستقيل . اثره . احتساب فترة انقطاعه عن العمل اجازة من نوع  
الاجازة السابقة على الانقطاع . مؤدى ذلك . رفض طلب التعويض عن هذه الاجازة .

النص فى الفقرة الأخيرة من المادة ٧٧ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦  
لسنة ١٩٧٢ على أنه " إذا عاد القاضى الذى اعتبر مستقيل لانقطاعه عن عمله  
ثلاثين يوما متصلة بدون اذن بعد إنتهاء مدة اجازته أو إعارته أو ندبه لغير  
عمله وقدم اعدار فان الوزير يعرض هذه الاعذار على مجلس القضاء الأعلى فان  
تبين له جديتها اعتبر غير مستقيل وفى هذه الحالة تحتسب مدة الغياب اجازة  
من نوع الاجازة السابقة ... الخ يدل على أن المشروع رتب اثرا على اعتبار



القاضى غير مستقيل هو احتساب فترة انقطاعه عن العمل اجازة من نوع الاجازة السابقة على الانقطاع . ومن ثم فان طلب تعويضه عن هذه الاجازة يكون على غير أساس . مما يتعين معه رفضه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الأوراق - تتحصل فى أن الأستاذ / .....

الرئيس بمحكمة بنى سويف الابتدائية فئة (أ) تقدم فى ٣/٥/١٩٩٠ بهذا الطلب للحكم بالزام وزير العدل بصفته بأن يؤدى لمبلغ ٤٠.٧٧٩٢ على سبيل التعويض وقال بيانا له أنه بتاريخ ١٨/٧/١٩٨٩ استصدر الحكم رقم ٦٧ لسنة ٥٩ ق " رجال القضاء " بالغاء قرار وزير العدل رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٨٩ الصادر فى ١٦/١/١٩٨٩ باعتباره مستقيلا من وظيفته اعتبارا من ١/١٠/١٩٨٩ واعتباره كأن لم يكن وأن وزارة العدل نفذت الحكم باعادته إلى وظيفته ورفضت صرف راتبه وبدلاته عن فترة انقطاعه عن العمل والتي تمثل تعويضا جابرا للاضرار التي لحقت به والتي يقدرها بالمبلغ المطلوب ومن ثم تقدم بطلبه ، وقدمت الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الطلب وأبدت النيابة الرأى برفضه .

وحيث إنه لما كان الطالب قد أقام طلبه بتعويضه عما أصابه من ضرر وما فاتته من

كسب خلال الفترة من تاريخ اعتباره مستقيلا حتى تاريخ عودته إلى العمل على أساس خطأ جهة الإدارة في اعتباره مستقيلا وعدم قبول ماقدمه من اعدار ، وكان النص في الفقرة الأخيرة من المادة ٧٧ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أنه " إذا عاد القاضى الذى اعتبر مستقيل لانقطاعه عن عمله ثلاثين يوما متصلة بدون اذن بعد إنتهاء مدة اجازته أو إعارته أو ندبه لغير عمله وقدم اعدار فان الوزير يعرض هذه الاعذار على مجلس القضاء الأعلى فان تبين له جديتها اعتبر غير مستقيل وفى هذه الحالة تحتسب مدة الغياب اجازة من نوع الاجازة السابقة ... الخ يدل على أن المشروع رتب اثرا على اعتبار القاضى غير مستقيل هو احتساب فترة انقطاعه عن العمل اجازة من نوع الاجازة السابقة على الانقطاع . ومن ثم فان طلب تعويضه عن هذه الاجازة يكون على غير أساس . مما يتعين معه رفضه .



## جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / محمد مختار محمد منصور وعضوية السادة

المستشارين : عبد الحميد سليمان ، محمد عبد القادر سمير نائبى رئيس المحكمة ، كمال مراد نصيب

وسعيد غريانى .

(٦)

### الطلب رقم ٤٣ لسنة ٦٠ ق " رجال القضاء "

تفتيش .

تقدير كفاية الطالب بدرجة (متوسط) ، قيامه على أسباب مستمدة من أصول تؤدى إليها .

مؤداه . رفض طلب رفعه . إيداع التقرير بعد إنتهاء المدة المنصوص عليها فى المادة ٢٨ من ق

السلطة القضائية . لا اثر له . علة ذلك .

لما كان البين من تقرير التفتيش محل الطلب وماحواه من احصاء للقضايا

التي فصل فيها الطلب خلال فترة التفتيش أنه على الرغم من سهولة ويسر ماتم

الفصل فيه من القضايا فقد وقع الطالب فى أخطاء عديدة فتردد بين مخالفة

القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب والبطلان ويرجع ذلك إلى عدم

اهتمامه بعمله بالقدر المطلوب فى حده الأدنى وغياب القاعدة القانونية عنه .

وهى أخطاء ماكان لمثله أن يقع فيها فان تقدير كفايته فى هذا التقرير بدرجة "متوسط" يكون سليما ومستمدا من اصول تؤدى إليه ممايكون معه الطلب على غير أساس . ولايغير من هذا ايداع التقرير بعد إنتهاء المدة المنصوص عليها فى المادة ٧٨ من قانون السلطة القضائية إذ أن المعيار المنوه عنه تنظيىمى لايترتب على مخالفته البطلان .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الأوراق - تتحصل فى أن الطالب قدم هذا الطلب للحكم بالغاء قرار مجلس القضاء الأعلى الصادر فى ١٨/٢/١٩٩٠ برفض تظلمه فى تقدير كفايته بدرجة "متوسط" عن أعماله بمحكمة الاسكندرية الابتدائية خلال شهرى يناير وفبراير سنة ١٩٨٨ ورفع هذا التقدير إلى درجة "فوق المتوسط" وقال بيانا له أن كفايته قدرت عن اعماله فى تلك الفترة بدرجة "متوسط" فاعترض على تقرير التفتيش أمام اللجنة الخاصة التى رفعت بعض المآخذ ورفضت رفع درجة كفايته فتظلم أمام مجلس القضاء الاعلى الذى اصدر القرار سالف البيان وإذ جاء هذا القرار مخالفا للقانون لعدم عرض القضايا الخاصة بفترة التفتيش على اللجنة التى ناقشت التقرير، ولعدم ايداع التقرير

خلال شهرين من تاريخ انتهاء المناقشته ، ولأن أغلب المآخذ التي أوردتها التقرير في غير محلها فقد قدم طلبه . طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب ، وأبدت النيابة الرأي برفضه .

وحيث إنه لما كان يبين من تقرير التفتيش محل الطلب وماحواه من احصاء للقضايا التي فصل فيها الطلب خلال فترة التفتيش أنه على الرغم من سهولة ويسر ماتم الفصل فيه من القضايا فقد وقع الطالب في أخطاء عديدة فتدد بين مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب والبطلان ويرجع ذلك إلى عدم اهتمامه بعمله بالقدر المطلوب في حده الأدنى وغياب القاعدة القانونية عنه . وهي أخطاء ماكان لئله أن يقع فيها فان تقدير كفايته في هذا التقرير بدرجة " متوسط " يكون سليما ومستندا من اصول تؤدي إليه ممايكون معه الطلب على غير أساس . ولايغير من هذا ايداع التقرير بعد إنتهاء المدة المنصوص عليها في المادة ٧٨ من قانون السلطة القضائية إذ أن المعيار المنوه عنه تنظيمي لايترتب على مخالفته البطلان .



## جلسة ٢ من ابريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / محمد مختار محمد منصور وعضوية السادة  
المستشارين : عبد الحميد سليمان ، محمد عبد القادر سمير نائبى رئيس المحكمة ، كمال مراد نصيب  
وسعيد غريانى .

(٧)

### الطلب رقم ١٦٣ لسنة ٥٩ ق " رجال القضاء "

( ١ ، ٢ ، ٣ ) اعارة .

(١) ترك وزير العدل لمجلس القضاء الاعلى وضع قواعد الاعارة والترشيح لها منذ البداية .  
صحيح . النعى على هذه القواعد . بمخالفة القانون لصدورها من المجلس دون الوزير .  
لا اساس له . علة ذلك .

(٢) اعارة القضاء إلى الحكومات الاجنبية أو الهيئات الدولية متروك لجهة الادارة تمارسه  
فى حدود المصلحة العامة . تبينى الوزارة لقاعدة مؤداها استبعاد القضاء الذين سبق إعارتهم  
لمدة لاتقل عن سنتين . سائغ . مؤدى ذلك . تخطى الطالب إلى من يليه فى الأقدمية لسبق  
اعارته لمدة تزيد على سنتين . صحيح .

(٣) صدور قرارات الاعارة فى فترات تالية وفقا لضوابط مغايرة لتلك التى سبق أن أقرها  
مجلس القضاء الاعلى . لا أثر له . علة ذلك .

(١) لما كان مجلس القضاء الاعلى الذى شكله قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ من بين رجال القضاء ليتولى النظر فى شؤونهم هو المختص اصلا وعلى ما نصت عليه المادة ٧٧ مكررا من القانون " بنظر كل ما يتعلق باعارة رجال القضاء ... " على النحو المبين فى هذا القانون ، وكانت موافقته ، طبقا لنص المادة ٦٥ منه شرط لصحة قرار الاعارة ، فان ترك وزير العدل له وضع قواعد الاعارة والترشيح لها منذ البداية يكون - فى غياب نص يحول دون ذلك - متفقا وصحيح القانون ويكون نعى الطالب على القواعد التى وضعها مجلس القضاء الاعلى للترشيح للاعارة لدولة البحرين مخالفتها للقانون لصدورها عن المجلس دون وزير العدل ، على غير أساس .

(٢) لما كانت وزارة العدل قد رأت لاعتبارات قدرتها وتتصل بالصالح العام فيمن أعير لدولة البحرين بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٧٤ لسنة ١٩٨٩ تبني القاعدة التى وضعها مجلس القضاء الاعلى والتى مؤداها استبعاد رجال القضاء الذين سبق اعارتهم ما لم تكون مدة الاعارة أو الاعارات السابقة تقل عن سنتين تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص وهى قاعدة لها مايسوغها من نص المادتين ٦٥ ، ٦٦ من قانون السلطة القضائية أنفتى الذكر فانها اذ تخطت الطالب إلى من يليه فى الأقدمية لسبق اعارته لمدة تزيد على سنتين ، لا يكون قد خالفت القانون أو أساءت استعمال السلطة .

(٣) صدور قرارات الإعارة فى فترات تالية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وفقا لضوابط مغايرة لتلك التى سبق أن أقرها المجلس الأعلى

للقضاء مراعاة لظروف دعت إليها لا يؤثر على سلامة القرارات السابقة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الوقائع - على مايبين من الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ ١٠/٢/١٩٨٩ تقدم السيد المستشار..... بهذا الطلب للحكم بالزام السادة رئيس الجمهورية ووزير العدل ورئيس مجلس الوزراء متضامنين بان يؤدوا له مبلغ مائة وعشرين الف جنيه على سبيل التعويض وقال بياننا له أنه ابان عمله مستشارا بمحكمة استئناف القاهرة طلبت دولة البحرين من وزير العدل اعارة بعض رجال القضاء للعمل لديها مستشارين بمحكمة التمييز فعهد إلى مجلس القضاء الأعلى بوضع قواعد تلك الاعارة والترشيح لها فقام بترشيح المستشار ..... الذى يليه فى الاقدمية وصدر باعارته قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٧٤ لسنة ١٩٨٩ متخطيا اياه دون مبرر واذ كان وضع قواعد الترشيح للاعارة وتحديد من تنطبق عليهم هو من اختصاص وزير العدل دون مجلس القضاء الأعلى ولم يؤخذ رأى الجمعية العامة لمحكمة الاستئناف التى يعمل بها المستشار ..... فان قرار اعارته يكون معيبا لصدوره بغير الطريق الذى رسمه القانون ومشوباً بعيب اساءة استعمال السلطة. واذ تخطاه هذا القرار على سند من أن مجلس القضاء الأعلى وضع قاعدة مؤداه عدم جواز اعارة من سبقت اعارته مدة تزيد على سنتين وقد سبقت اعارته مدة ثلاث سنوات إلى ليبيا منذ أكثر



من خمس وعشرين سنة فانه يكون قد خالف قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فى المادتين ٦٥، ٦٦ منه والذي اشترط لمنع الاعارة مرة أخرى ألا تقل مدة الاعارة السابقة عن أربع سنوات واجاز تكرار الاعارة بشرط ألا تقل المدة الفاصلة بين الاعارتين عن خمس سنوات . طلبت الحكومة رفض الطلب وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفضه .

وحيث إنه لما كان مجلس القضاء الاعلى الذى شكله قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ من بين رجال القضاء ليتولى النظر فى شؤونهم هو المختص اصلا وعلى مانصت عليه المادة ٧٧ مكررا من القانون " بنظر كل ما يتعلق باعارة رجال القضاء ... " على النحو المبين فى هذا القانون ، وكانت موافقته، طبقا لنص المادة ٦٥ منه شرط لصحة قرار الاعارة ، فان ترك وزير العدل له وضع قواعد الاعارة والترشيح لها منذ البداية يكون - فى غياب نص يحول دون ذلك - متفقا وصحيح القانون ويكون نعى الطالب على القواعد التى وضعها مجلس القضاء الاعلى للترشيح للاعارة لدولة البحرين مخالفتها للقانون لصدورها عن المجلس دون وزير العدل ، على غير أساس .

وحيث إنه لما كان الطالب لم يقدم مايدل على ماذهب إليه من مخالفة قرار اعارة المستشار ..... للمادة ٦٥ من قانون السلطة القضائية لصدوره قبل أخذ رأى الجمعية العامة للمحكمة التابع لها فان هذا النعى يكون عاريا من الدليل .

وحيث إن النص فى المادة ٦٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن " لايجوز اعارة القضاء إلى الحكومات الاجنبية أو الهيئات الدولية بقرار من رئيس الجمهورية ، بعد أخذ رأى الجمعية العامة للمحكمة التابع لها القاضى وموافقة

مجلس القضاء الأعلى ، ولا يجوز أن تزيد مدة الاعارة على أربع سنوات متصلة ومع ذلك يجوز أن تزيد المدة على هذا القدر إذا اقتضت ذلك مصلحة قومية يقدرها رئيس الجمهورية "وفى المادة ٦٦ منه على أن " تعتبر المدة متصلة فى حكم المادتين السابقتين اذا تتابعت ايامها أو فصل بينها فاصل زمنى يقل عن خمس سنوات .... الخ يدل على أن المشرع إذ أجاز اعارة رجال القضاء إلى الحكومات الاجنبية والهيئات الدولية لم يضع قواعد أو شروطا لعارتهم سوى مانص عليه فى أولى المادتين من عدم جواز زيادة مدة اعارتهم على أربع سنوات متصلة مالم يقرر رئيس الجمهورية أن المصلحة القومية تقتضى زيادتها ، وفى ثانيتهما من شرح لمعنى الاتصال الوارد فى المادة السابقة . وهو إذ لم ينص فيهما أو غيرهما من مواد القانون على حد ادنى لمدة أو مدد اعارة القاضى أو يوجب اسقاط مدة اعارة سابقة له إذا مضت على انتهائها مدة معينة أو اعارته مدة أخرى إذ انقضت مدة اعارته السابقة عن أربع سنوات فان الامر فى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون متروكا لجهة الادارة تمارسه فى حدود المصلحة العامة، ولما كانت وزارة العدل قد رأت لاعتبارات قدرتها وتتنصل بالصالح العام فيمن أعير لدولة البحرين بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٧٤ لسنة ١٩٨٩ تبنى قاعدة التى وضعها مجلس القضاء الأعلى والتى مؤداها استبعاد رجال القضاء الذين سبق اعارتهم مالم تكن مدة الاعارة أو الاعارات السابقة تقل عن سنتين تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص وهى قاعدة لها مايسوغها من نص المادتين ٦٥ ، ٦٦ من قانون السلطة القضائية أنفتى الذكر فانها اذ تخطت الطالب إلى من يليه فى الأقدمية لسبق اعارته مدة تزيد على سنتين ، لا تكون

قد خالفت القانون أو أساءت استعمال السلطة ولاينال من ذلك عدول مجلس القضاء الأعلى عن تلك الضوابط التي وضعها في الاعارات التالية ذلك أن صدور قرارات الاعارة في فترات تالية - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - وفقا لضوابط مغايرة لتلك التي سبق أن أقرها المجلس الأعلى للقضاء مراعاة لظروف دعت إليها لايؤثر على سلامة القرارات السابقة.

ولما تقدم يتعين رفض الطلب



## جلسة ٢٣ من ابريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / محمد مختار محمد منصور وعضوية السادة  
المستشارين : عبد الحميد سليمان ، محمد عبد القادر سمير نائبى رئيس المحكمة ، كمال مراد نصيب  
وسعيد غريانى .

(٨)

الطلب رقم ١٧٨ لسنة ٥٨ ق " رجال القضاء ":

( ١ ، ٢ ، ٣ ) إجراءات . ترقية . قرار إدارى .

(١) وجوب تقديم طلبات رجال القضاء بعرائض تودع قلم كتاب محكمة النقض خلال ثلاثين  
يوما من تاريخ نشر القرارات المطعون فيها فى الجريدة الرسمية أو إعلان اصحاب الشأن أو  
علمهم بها علما يقينا . مخالفة ذلك . اثره . عدم قبول الطلب .

(٢) إخطار وزير العدل لرجال القضاء والنيابة العامة بان الحركة القضائية لن تشملهم  
بالترقية بسبب يتعلق بالكفاية ماهيته . مجرد عمل تحضيرى لا يؤثر فى مركزهم القانونى .  
مؤدى ذلك . عدم قبول طلب الغائه . علة ذلك .

(٣) تقدير كفاية الطالب بدرجة " متوسط " . قيامه على اسباب مستمدة من اصول تؤدى  
إليها . مؤداه . رفض طلب رفعه .

(١) لما كانت طلبات رجال القضاء تخضع طبقا لنص المادتين ٨٤ ، ٨٥ من

قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بعرائض تودع قلم كتاب محكمة النقض خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرارات المطعون فيها في الجريدة الرسمية أو إعلان أصحاب الشأن بها أو علمهم بها علما يقينا وكان القرار الجمهوري المطعون فيه رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٨٨ قد صدر في ١٢/٩/١٩٨٨ ونشر في الجريدة الرسمية في ٢٩/٩/١٩٨٨ فان طلب الطالب الغائه في ٥/١٠/١٩٨٩ يكون غير مقبول لتقديمه بعد الميعاد .

(٢) لما كانت القرارات الصادرة في شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة التي تختص محكمة النقض بالفصل في طلبات الغائها طبقا للمادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ إنما هي القرارات الإدارية النهائية التي تصدرها جهة الإدارة في الشكل الذي يتطلبه القانون بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح ويترتب عليها أحداث أثر قانوني معين . وكان إخطار وزير العدل لرجال القضاء والنيابة العامة طبقا للمادة ٧٩/٢ من قانون السلطة القضائية بان الحركة القضائية لن تشملهم بالترقية بسبب يتعلق بالكفاية لايعتبر من تلك القرارات إذ هو لا يعدو أن يكون عملا تحضيريا لا يؤثر على مركزهم القانوني الذي لا يتحدد إلا بصدر القرار الجمهوري المتضمن تخطيطهم في الترقية فإنه لا تقبل المطالبة بالغائه أمام هذه المحكمة ومن ثم يكون طلبه في هذا الشأن غير مقبول .

(٣) لما كان يبين من الاطلاع على تقرير التفتيش على عمل الطالب بمحكمة زفتى الجزئية خلال شهرى يناير وفبراير سنة ١٩٨٧ وما فصل فيه من قضايا

وأ نواعها والاختفاء القانونية التي شابت العديد من الأحكام والتي ماكان لنتجته أن يقع فيها فان تقدير كفايته بدرجة متوسط يكون سليما وقائما على أسباب مستمد من اصول تؤدي إليها ويكون طلب رفع تقدير كفايته ذلك التقرير على غير اساس متعينا رفضه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٨٨/٩/٥ تقدم الاستاذ ..... رئيس المحكمة من الفئة " أ " بهذا الطلب للحكم برفع تقدير كفايته في تقرير التفتيش على عمله بمحكمة ..... الجزئية خلال شهرى يناير وفبراير سنة ١٩٨٧ إلى درجة فوق المتوسط وبإلغاء تخطيه في الترقية إلى درجة مستشار وقال بيانا له ان كفايته قدرت في هذا ال تقرير بدرجة متوسط واذ اعترض على هذا التقرير ورفض اعتراضه وارسل إليه وزير العدل يخطره بتخطيه في الترقية إلى درجة مستشار فقد تظلم من هذا التخطى وذلك التقدير إلى مجلس القضاء الأعلى إلا أن المجلس رفض تظلمه بتاريخ ١٩٨٨/٨/٨ . ولما كان تقرير التفتيش على عمله قد أودع ملفه بعد أكثر من شهرين من انهاءه بالمخالفة لحكم الفقرة الخامسة من المادة ٧٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وكان مرد معظم المآخذ التي تضمنها السهو وكثرة ما فصل فيه من دعاوى فضلا عن انها كانت غير ذى أثر



على ما انتهى إليه من قضاء وكان تخطيه في الترقية بسبب تقدير كفايته بدرجة متوسط فقد قدم هذا الطلب وبتاريخ ١٩٨٩/١٠/٥ أودع الطالب مذكرة انتهى فيها إلى طلب إلغاء القرار الجمهوري رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٨٨ الصادر في ١٩٨٨/٩/٢٩ فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى درجة مستشار وبأحقية في الترقية إليها في ذات أقدميته السابقة ، قدمت الحكومة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول طلب إلغاء القرار الجمهوري رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٨٨ لتقديمه بعد الميعاد و بعدم قبول طلب إلغاء قرار وزير العدل بتخطيه في الترقية وبرفض طلب رفع تقدير كفايته . وابتدت النيابة الرأي بما يتفق وطلبات الحكومة .

وحيث إنه لما كانت طلبات رجال القضاء ترفع طبقا لنص المادتين ٨٤ ، ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بعرائض تودع قلم كتاب محكمة النقض خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرارات المطعون فيها في الجريدة الرسمية أو إعلان أصحاب الشأن بها أو علمهم بها علما يقينا وكان القرار الجمهوري المطعون فيه رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٨٨ قد صدر في ١٩٨٨/٩/١٢ ونشر في الجريدة الرسمية في ١٩٨٨/٩/٢٩ فان طلب الطالب الغائه في ١٩٨٩/١٠/٥ يكون غير مقبول لتقديمه بعد الميعاد .

وحيث إنه لما كانت القرارات الصادرة في شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة التي تختص هذه المحكمة بالفصل في طلبات الغائها طبقا للمادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ إنما هي القرارات الإدارية النهائية التي تصدرها جهة الإدارة في الشكل الذي يتطلبه القانون بما لها من سلطة بمقتضى

القوانين واللوائح و يترتب عليها أحداث أثر قانونى معين . وكان إخطار وزير العدل لرجال القضاء والنيابة العامة طبقا للمادة ٢/٧٩ من قانون السلطة القضائية بان الحركة القضائية لن تشملهم بالترقية بسبب يتعلق بالكفاية لايعتبر من تلك القرارات إذ هو لا يعدو أن يكون عملا تحضيريا لا يؤثر على مركزهم القانونى الذى لا يتحدد إلا بصدر القرار الجمهورى المتضمن تخطيهم فى الترقية فإنه لاتقبل المطالبة بالغاءه أمام هذه المحكمة ومن ثم يكون طلبه فى هذا الشأن غير مقبول .

وحيث أن الطلب فيما عدا تقدم استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على تقرير التفتيش على عمل الطالب بمحكمة ..... الجزئية خلال شهرى يناير وفبراير سنة ١٩٨٧ وما فصل فيه من قضايا وأنواعها والاختفاء القانونية التى شابت العديد من الأحكام والتى ماكان لمثله أن يقع فيها فان تقدير كفايته بدرجة متوسط يكون سليما وقائما على أسباب مستمد من اصول تؤدى إليها ويكون طلب رفع تقدير كفايته فى ذلك التقرير على غير اساس متعينا رفضه .

## جلسة ٣٠ من ابريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / محمد مختار محمد منصور وعضوية السادة

المستشارين : عبد الحميد سليمان ، محمد عبد القادر سمير نائبى رئيس المحكمة ، كمال مراد نصيب

وسعيد غريانى .

(٩)

الطلب رقم ٢٠٧ لسنة ٥٨ ق " رجال القضاء "

ترقية . تفتيش .

الترقية إلى درجة مستشار . أساسها . الأقدمية مع الاهلية . وضع مجلس القضاء الأعلى

قاعدة التزامتها جهة الادارة مقتضاها أنه لا يرشح للترقية إلا من يكون حاصلا على تقريرين

متوالين بدرجة " فوق المتوسط " . تخطى الطالب لحصوله على تقرير واحد . صحيح . النعى

بعدم إخطاره بإيداع التقرير بعد إخطاره من وزير العدل بتخطيه فى الحركة القضائية بسبب

تقارير التفتيش . عدم تظلمه من ذلك . غير منتج . الاحتجاج ببقاء أهليته على وضعها السابق

لحيلولة مرضه نون التفتيش عليه . لامحل له . علة ذلك .

لما كانت الترقية إلى درجة مستشار تكون - وفقا للمادة ٤٩ من قانون

السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - على أساس الاقدمية مع الاهلية

وكان مجلس القضاء الاعلى قد وضع قاعدة التزمتهها جهة الإدارة عند تقدير الاهلية مقتضاها أنه لا يجوز أن يرشح للترقية إلى درجة مستشار إلا من يكون حاصلا على تقريرين متوالين قدرت كفايته فى كل منها بدرجة " فوق المتوسط " . وكان الثابت من ملف خدمة الطالب أنه خلا إلا من تقرير تفتيش واحد فى درجة رئيس محكمة " أ " قبل صدور القرار الجمهورى المطعون فيه قدرت كفايته فيه بدرجة " أقل من المتوسط " عند التفتيش على اعماله خلال شهرى ..... فان الاهلية المطلوبة لترقيته إلى درجة مستشار لا تكون قد اكتملت عند صدور القرار الجمهورى سالف البيان . ولايغير من ذلك ما أثاره الطالب من أنه لم يخطر بإيداع التقرير طالما انه لم يتظلم منه أو يطلب من المحكمة رفع تقدير كفايته فيه بعد اخطاره من وزير العدل بعدم شمول الحركة القضائية له بسبب تقارير التفتيش المودعه ملفه أو عقب صدور القرار الجمهورى الذى تخطاه فى الترقية ، أو ما ذهب إليه من ان وضعه تحت تصرف المحكمة مدة عامين لمرض قد حال دون التفتيش عليه بعدها حتى صدر القرار الجمهورى الذى تخطاه فى الترقية إلى درجة مستشار مما يستوجب الاعتداد بكفاءته السابقة فى وظيفة رئيس محكمة " ب " التى قدرت بدرجة فوق المتوسط ذلك أن شرط بقاء أهلية القاضى على وضعها السابق إلا يقوم الدليل على ما يغير منها . وإذا كان الثابت أن أهلية الطالب فى وظيفة رئيس محكمة من الفئة " ب " قد تغيرت بتقرير التفتيش على أعماله بعد ترقيته إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة " أ " على النحو سالف البيان . فإنه لا يكون ثمة محل للقول ببقاء أهليته على وضعها السابق .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الأوراق - تتحصل فى أن الطالب تقدم بهذا الطلب للحكم بالغاء القرار الجمهورى رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٨٨ فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية إلى درجة مستشار أو مايعادلها مع مايترتب على ذلك من آثار . وقال بيانا له أن عدم ترقيته كان بسبب تقدير كفايته بدرجة " أقل من المتوسط " فى تقرير التفتيش على عمله خلال شهرى فبراير ومارس سنة ١٩٨٥ وعدم التفتيش على عمله بعد ذلك حتى صدور القرار الجمهورى المطعون فيه . واذ لم يخطر بإيداع تقرير التفتيش سالف البيان حتى يتظلم منه ودعت ظروفه الصحية إلى وضعه تحت تصرف المحكمة بعد ذلك مدة عامين حتى ٣٠/٤/١٩٨٨ بما يستوجب بقاء اهليته - التى قدرت بدرجة " فوق المتوسط " فى تقريرى التفتيش على أعماله بعد صدور القرار الجمهورى المطعون فيه ورقى فى الحركة القضائية التالية إلى درجة مستشار فان القرار المطعون فيه يكون قد خالف القانون ومن ثم فقد قدم هذا الطلب . طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب وابتدت النيابة الرأى برفضه .

وحيث أنه لما كانت الترقية إلى درجة مستشار تكون - وفقا للمادة ٤٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - على أساس الاقدمية مع الاهلية وكان مجلس القضاء الاعلى قد وضع قاعدة التزمتهها جهة الإدارة عند تقدير الاهلية مقتضاها أنه لا يجوز أن يرشح للترقية إلى درجة مستشار إلا من يكون حاصلًا على تقريرين متوالين قدرت كفاعته فى كل منها بدرجة " فوق المتوسط " . وكان الثابت من

" ملف خدمة الطالب أنه خلا إلا من تقرير تفتيش واحد في درجة رئيس محكمة " أ " قبل صدور القرار الجمهوري المطعون فيه قدرت كفايته فيه بدرجة " أقل من المتوسط " عند التفتيش على أعماله خلال شهرى فبراير ومارس سنة ١٩٨٥ فان الاهلية المطلوبة لترقيته إلى درجة مستشار لا تكون قد اكتملت عند صدور القرار الجمهوري سالف البيان . لا يغير من ذلك ما أثاره الطالب من أنه لم يخطر بإيداع التقرير طالما انه لم يتظلم منه أو يطلب من المحكمة رفع تقدير كفايته فيه بعد اخطاره من وزير العدل بعدم شمول الحركة القضائية له بسبب تقارير التفتيش المودعة ملفه أو عقب صدور القرار الجمهوري الذي تخطاه في الترقية ، أو ما ذهب إليه من ان وضعه تحت تصرف المحكمة مدة عامين لمرض قد حال دون التفتيش عليه بعدها حتى صدر القرار الجمهوري الذي تخطاه في الترقية إلى درجة مستشار مما يستوجب الاعتداد بكفاءته السابقة في وظيفة رئيس محكمة " ب " التي قدرت مرتين بدرجة فوق المتوسط ذلك أن شرط بقاء أهلية القاضي على وضعها السابق ألا يقوم الدليل على ما يغير منها . وإذا كان الثابت أن أهلية الطالب في وظيفة رئيس محكمة من الفئة " ب " قد تغيرت بتقرير التفتيش على أعماله بعد ترقيته إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة " أ " على النحو سالف البيان . فإنه لا يكون ثمة محل للقول ببقاء أهليته على وضعها السابق .

وحيث إنه لما تقدم فان القرار المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون ويكون طلب الغائه على غير أساس مما يتعين معه رفضه.

## جلسة ٣٠ من ابريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / محمد مختار محمد منصور وعضوية السادة

المستشارين : عبد الحميد سليمان ، محمد عبد القادر سمير نائبى رئيس المحكمة ، كمال مراد نصيب

وسعيد غريانى .

(١٠)

### الطلب رقم ٤٩ لسنة ٥٩ ق " رجال القضاء "

أقدمية . تعيين .

شغل وظيفة مستشار بمحكمة النقض . طريقه . التعيين فى جميع الاحوال وليس النقل اذ

تم من محاكم الاستئناف أو النيابة العامة القرار الصادر بذلك . ماهيته . عدم جواز اعتباره

قرار نقل نوعى . مؤدى ذلك . تحديد أقدميته بحسب هذا القرار . تمسك الطالب ببطلان تنازله

عن أقدميته طبقا للسجل القضائى العام . غير منتج . علة ذلك . قاعدة مساواة مرتبات وبدلات

المستشارين بمحكمة النقض أو الاستئناف بمرتبات من يلونه فى الأقدمية طبقا للسجل

القضائى العام . القصد منها . لا أثر لها فى تحديد الاقدمية . التحدى بقواعد التبادل بين

رجال القضاء والنيابة العامة للقول بوحدة ترتيب الاقدمية بين مستشارى محاكم الاستئناف

ومستشارى محكمة النقض . غير مجد . علة ذلك .

مؤدى نصوص المواد أرقام ٤٣ ، ٤٤ ، ٥٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ يدل ، وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - على أن شغل وظيفة مستشار بمحكمة النقض يكون بطريق التعيين ، فى جميع الاحوال سواء من بين رجال القضاء والنيابة أو من غيرهم ولا يعدو أن يكون القرار الجمهورى الصادر بذلك أن يكون قرار تعيين سواء كان المعينون من رجال القضاء والنيابة أو من غيرهم ولا يصح تكييفه فى الحالة الأولى بأنه قرار نقل نوعى من محاكم الاستئناف أو النيابة إلى محكمة النقض مما يترتب عليه تحديد اقدمية المستشارين المعينين بمحكمة النقض بحسب القرار الجمهورى الصادر بتعيينهم . لما كان ذلك و كان القرار الجمهورى المطعون فيه قد حدد اقدمية الطالب على هذا الاساس فانه لا يكون قد خالف القانون . ولا يغير من ذلك ما ذهب إليه الطالب من بطلان تنازله عن اقدميته وفقا للسجل القضائى العام وقبوله أن تكون اقدميته لاحقه لمن سبق تعيينه من قرنائه بمحكمة النقض ذلك أن هذا التنازل - أيا كان وجه الرأى فيه - لم يكن له أثر فى تحديد اقدميته فى محكمة النقض التى تمت طبقا للقاعدة القانونية سالفة البيان ، كما لا يغير منه ما أثاره الطالب بشأن مساواة مرتبات وبدلات المستشارين بمحكمة النقض أو الاستئناف بمرتبات من يلونهم فى الاقدمية طبقا للسجل القضائى العام التى أفصحت عنها قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية ذلك أنه لم يقصد بهذه القواعد إلا تحقيق المساواة المالية بين القاضى وزميله الذى كان يليه فى



الاقدمية قبل تغيير المركز القانون لكل منهما بتغير جهة القضاء التى يعمل بها دون أن يكون لذلك أثر على اقدمية كل منهما فى هذه الجهة . لما كان ماتقدم وكان لايجدى الطالب التحدى بقواعد التبادل بين أعضاء النيابة العامة والقضاء لان المشرع خص هذا التبادل بتلك القواعد ولم ينص على سريانها عند شغل وظيفة مستشار بمحكمة النقض الذى عده تعيينا جديدا ورتب عليه تحديد اقدمية المعين بها للقرار الجمهورى الصادر فى هذا الخصوص على نحو ماسلف بيانه ، فان الطلب يكون قد أقيم على غير أساس و يتعين لذلك رفضه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق و سماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢

قدم الطالب هذا الطلب للحكم بجعل أقدميته بين مستشارى محكمة النقض سابقة على المستشار .....وبتعديل القرار الجمهورى رقم ١٩ لسنة ١٩٨٩ الصادر فى ١٩٨٩/١/٨ بتعيينه مستشارا بمحكمة النقض بما يتفق وهذه الأقدمية وقال بيانالذلك أنه عين فى سلك القضاء بتاريخ ١٩٦١/١٠/٢٥ وتدرج فى مناصبه إلى أن عين مستشارا بمحاكم الاستئناف واستبعد خلال عام ١٩٨٤ من الترشيح للعمل بمحكمة النقض لعدم إنتهاء مدة إعارته لإحدى الدول العربية . واذ انتهت هذه الاعارة فقد قدم

طلبا لتعيينه مستشارا بها ، غير أن طلبه لم يقبل إلا بعد أن ارتضى أن تكون اقدميته بين مستشارى محكمة النقض من تاريخ تعيينه بها دون اعتداد بأقدميته فى السجل القضائى العام . واذ كان شغل الوظائف القضائية بالتبادل بين شاغليها من رجال القضاء والنيابة العامة لا يغير من أقدميتهم فى السجل القضائى العام ، كما أن مستشارى محكمة النقض الذين يرجعون إلى محاكم الاستئناف يعودون إليها بأقدمياتهم السابقة قبل تعيينهم فى محكمة النقض ، وكانت قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية تنبئ عن قصد الشارع فى وحدة اقدمية جميع رجال القضاء فإن القرار الجمهورى رقم ١٩ لسنة ١٩٨٩ الصادر بتعيينه مستشارا بمحكمة النقض اذ أغفل تحديد اقدميته بين مستشاريها وفقا للسجل القضائى العام فانه يكون قد خالف القانون ومن ثم فقد قدم طلبه . طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب وأبدت النيابة الرأى برفضه.

وحيث إن النص فى المادة ٤٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ على أن " يشترط فيمن يعين مستشارا بمحكمة النقض أن يتوافر فيه أحد الشروط الآتية : أ- أن يكون قد شغل ثلاث سنوات على الأقل وظيفة مستشار باحدى محاكم الاستئناف أو محام عام أو مستشار بإدارة قضايا الحكومة أو مستشار بمجلس الدولة . ب- أن يكون قد اشتغل بالتدريب بكليات الحقوق أو بتدريس القانون ... بوظيفة استاذ .... ج- أن يكون من المحامين الذين اشتغلوا أمام محكمة النقض ... " وفى المادة ٤٤ منه على أن يكون شغل الوظائف القضائية سواء بالتعين أو بالترقية بقرار من رئيس الجمهورية ويعين المستشار

بمحكمة النقض بموافقة مجلس القضاء الأعلى ويعتبر تاريخ التعيين أو الترقية من تاريخ موافقة أو أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى بحسب الأحوال " وفى المادة ٥٠ منه على أن " تقرر أقدمية القضاء بحسب تاريخ القرار الجمهورى الصادر بتعيينهم أو ترقيتهم ما لم يحددها هذا القرار من تاريخ آخر بموافقة مجلس القضاء الأعلى " يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه شغل وظيفة مستشار بمحكمة النقض يكون بطريق التعيين فى جميع الاحوال سواء من بين رجال القضاء والنيابة أو من غيرهم ، ولا يعدو القرار الجمهورى الصادر بذلك أن يكون قرار تعيين سواء كان المعينون من رجال القضاء والنيابة أو من غيرهم ولا يصح تكييفه فى الحالة الأولى بأنه قرار بنقل نوعى من محاكم الاستئناف أو النيابة إلى محكمة النقض مما يترتب عليه تحديد اقدمية المستشارين المعينين بمحكمة النقض بحسب القرار الجمهورى الصادر بترقيتهم ، لما كان ذلك وكان القرار الجمهورى المطعون فيه قد حدد أقدمية الطالب على هذا الأساس فإنه لا يكون قد خالف القانون ، لا يغير من ذلك ما ذهب إليه الطالب من بطلان تنازله عن اقدميته وفقا للسجل القضائى العام وقبوله أن تكون اقدميته لاحقه لمن سبق تعيينه من قرنائهم بمحكمة النقض ذلك أن هذا التنازل - أيا كان وجه الرأى فيه - لم يكن له أثر فى تحديد اقدميته فى محكمة النقض التى تمت طبقا للقاعدة القانونية سالفة البيان ، كما لا يغير منه ما اثاره الطالب بشأن مساواة مرتبات وبدلات المستشارين بمحكمة النقض أو الاستئناف بمرتبات من يلونهم فى الاقدمية طبقا للسجل القضائى العام التى افصحت عنها قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية ذلك أنه لم يقصد بهذه القواعد الا تحقيق المساواة المالية بين

القاضى وزميله الذى كان يليه فى الاقدمية قبل تغيير المركز القانونى لكل منهما بتغيير جهة القضاء التى يعمل بها لئلا يكون لذلك اثر على اقدمية كل منهما فى هذه الجهة ، لما كان ما تقدم وكان لايجدى الطالب التحدى بقواعد التبادل بين أعضاء النيابة العامة والقضاء لان المشرع خص هذا التبادل بتلك القواعد ولم ينص على سريانها عند شغل وظيفة مستشار بمحكمة النقض الذى عده تعيينا جديدا ورتب عليه تحديد اقدمية المعين بها طبقا للقرار الجمهورى الصادر فى هذا الخصوص على نحو ما سلف بيانه فان الطلب يكون قد اقيم على غير اساس ويتعين لذلك رفضه.



## جلسة ٣٠ من ابريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار: محمد مختار محمد منصور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين: عبد الحميد سليمان، محمد عبد القادر سمير نائبى رئيس المحكمة، كمال مراد نصيب  
وسعيد غرياتي.

(١١)

### الطلب رقم ٧٦ لسنة ٥٩ ق رجال القضاء

مرتبات.

مقابل تميز الأداء ٠ م ١ من قرار وزير العدل رقم ٢٤٣٥ لسنة ١٩٨١ المعدل. عدم  
استحقاق القاضى له بمجرد احواله إلى لجنة عدم الصلاحية دون حاجة إلى صدور قرار بذلك  
سواء من رئيسه المباشر أو من وزير العدل. قيام جهة الادارة بخضم ما صرف للقاضى من  
مقابل تميز الأداء بدون وجه حق من مستحقاته بعد استقالته بسبب احواله إلى لجنة عدم  
الصلاحية. لا مخالفة للقانون.

النص في المادة الأولى من قرار وزير العدل رقم ٢٤٣٥ لسنة ١٩٨١ المعدل على انه  
"يصرف لجميع أعضاء الهيئات القضائية مقابل تميز أداء كحافز انتاج بواقع ... ولا يستحق  
مقابل تميز الأداء الفئات الآتية (١) ... (٢) ... (٣) ... المحالون إلى محاكم تأديبية أو جنائية  
أو لجنة عدم صلاحية ومن حصل على تقرير أقل من المتوسط ... الخ يدل على عدم استحقاق  
القاضى لمقابل تميز الأداء بمجرد احواله إلى لجنة الصلاحية دون حاجة إلى صدور قرار بذلك  
سواء من رئيسه المباشر أو من وزير العدل. إذ كان الثابت ان الطالب قد أحيل إلى لجنة

الصلاحية في ١٧/٧/١٩٨٨ بالدعوى رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ إلى أن قبلت استقالته اعتبارا من ١٩٨٩/١/٢٢ فانه لا يكون مستحقا لمقابل تميز الأداء منذ ذلك التاريخ واذ قامت جهة الادارة بخصم مبلغ ٧٩٢ ج قيمة ما صرف له منه خلال هذه الفترة دون وجه حق عند تسوية مستحقاته عقب استقالته فانها لا تكون قد خالفت القانون ويكون طلب الغاء قرار الخصم في غير محله ويتعين لذلك رفضه.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد مداولة.

حيث ان الطلب استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل في أنه بتاريخ ١٤/٣/١٩٨٩ تقدم الأستاذ ... " القاضي السابق " بهذا الطلب ضد وزير العدل ورئيس محكمة الفيوم الابتدائية للحكم بالغاء قرار الأخير بخصم مبلغ ٧٩٢ ج من مستحقاته قيمة ما صرف له من حوافز الانتاج عن المدة من أكتوبر سنة ١٩٨٨ حتى يناير سنة ١٩٨٩ واعتباره كأن لم يكن وأحقيته في صرف هذا المبلغ. وقال بيانا لطلبه ان المدعى عليه الثاني قام بخصم هذه المبالغ من مستحقاته تأسيسا على ان الطالب تمت احواله إلى مجلس الصلاحية.

وانه وان القرار الوزاري رقم ٢٤٣٥ لسنة ١٩٨١ بنظام منح مقابل تميز الأداء لأعضاء الهيئات القضائية قد حدد عدم استحقاق الحوافز ومنها الاحالة إلى لجنة الصلاحية إلا انه لم يخول رئيس المحكمة الابتدائية سلطة الحرمان منها ومن ثم فان قرار الخصم يكون باطلا لصدوره ممن لا يملكه.

طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب وأبدت النيابة الرأي برفضه.

وحيث ان النص فى المادة الأولى من قرار وزير العدل رقم ٢٤٣٥ لسنة ١٩٨١ المعدل على أن " يصرف لجميع أعضاء الهيئات القضائية مقابل تميز أداء كحافز انتاج بواقع ... ولا يستحق مقابل تميز الأداء الفئات الآتية: (١) .. (٢) ... (٣) ... المحالون إلى محاكم تأديبية أو جنائية أو لجنة صلاحية ومن حصل على تقرير أقل من المتوسط ... الخ يدل على عدم استحقاق القاضى لمقابل تميز الأداء بمجرد احواله إلى لجنة الصلاحية دون الحاجة إلى صدور قرا بذلك سواء من رئيسه أو من وزير العدل.

وإذ كان الثابت أن الطالب أحيل إلى لجنة الصلاحية فى ١٧/٧/١٩٨٨ بالدعوى رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ إلى أن قبلت استقالته اعتبارا من ٢٢/١/١٩٨٩ فإنه لا يكون مستحقا لمقابل تميز الأداء منذ التاريخ واذ قامت جهة الادارة بخضم مبلغ ٧٩٢ ج - قيمة ما صرف له منه خلال هذه الفترة دون وجه حق عند تسوية مستحقاته عقب استقالته فانها لا تكون قد خالفت القانون ويكون طلب الغاء قرار الخصم فى غير محله ويتعين لذلك رفضه.

////////////////////////////////////

## جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار: محمد مختار محمد منصور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين: عبد الحميد سليمان، محمد عبد القادر سمير نائبى رئيس المحكمة، كمال مراد نصيب،  
سعيد غريانى.

(١٢)

### الطلب رقم ١٤٨ لسنة ٥٩ رجال القضاء

اعارة.

وضع جهة الادارة قاعدة لاعارة مقتضاها الالتزام بالاقدمية مع الاهلية . أثره . وجوب  
الالتزامها . تخطى الطالب الاعارة إلى من يليه فى الأقدمية دون مسوغ مقبول . اساءة  
لاستعمال السلطة . اصابته بأضرار أدبية ومادية من جراء التخطى . وجوب تعويضه عنها .

لما كان النص فى المادة ٦٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أنه  
"يجوز اعارة القضاء إلى الحكومات الأجنبية والهيئات الدولية بقرار من رئيس الجمهورية، بعد  
أخذ رأى الجمعية العامة التابع لها القاضى وموافقة مجلس القضاء الأعلى، ... وان دل على  
ان اعارة القضاء إلى الحكومات الاجنبية والهيئات الدولية متروك لجهة الادارة تمارسه فى  
حدود المصلحة العامة، الا انه متى وضعت هذه الجهة قواعد تنظيمية للاعارة فقد وجب عليها  
الالتزامها ولا يحل لها مخالفتها الا لمسوغ مقبول، ولما كان الثابت من بالأوراق ان وزارة العدل  
وبموافقة المجلس الأعلى للقضاء بجلستيه المعقودتين فى ... اذ أجرت اختيار المستشارين  
المعارين لدولة البحرين بالقرار المطلوب التعويض عنه اتبعت قاعدة مقتضاها الالتزام بالأقدمية



دع الأهلية وقد تخطت الطالب في الاعارة إلى من يليه في الأقدمية ولم تدع وجود مسوغ لهذا التخطي، فان قرارها يكون مشويا باساءة استعمال السلطة واذ اصاب الطالب من جراء هذا القرار اضرار أدبية ومادية لحقت به تتمثل فيما يثيره التخطي من تساؤلات عن دواعيه بما يمس اعتبار الطالب ومكانته في القضاء وفيما ضاع عليه من ميزات مالية كانت ستعود عليه من الاعارة فانه يتعين تعويضه عن هذه الاضرار بشقيها وتقديره المحكمة هذا التعويض بمبلغ عشرة آلاف جنيه.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الاوراق - تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٨٩/١١/٨ تقدم المستشار ... رئيس محكمة الاستئناف بهذا الطلب للحكم على بالزام رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ووزير العدل ورئيس مجلس القضاء الأعلى بصفاتهم متضامنين أو منفردين بأن يؤدوا له مبلغ ١٥٠.٠٠٠ <sup>ح</sup> مائة وخمسن ألف جنيه على سبيل التعويض وقال بيانا له انه بمقتضى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٧٤ لسنة ١٩٨٩ الصادر في ١٩٨٩/١٠/٣٠ تمت إعارة بعض رجال القضاء للعمل بالدول العربية ومن بينهم المستشار الذي يليه في الاقدامية واذ تخطاه هنا القرار في الاعارة دون مبرر رغم انه لم يسبق إعارته وتوافرت له اسباب الصلاحية والكفاية فانه يكون مشويا باساءة استعمال السلطة وقد أصابته نتيجة هذا التخطي أضراراً مادية وأدبية تتمثل فيما ضاع عليه من ميزات مالية كانت ستعود عليه وفيما يثيره تخطيه من تساؤلات عن دواعيه بما يمس اعتباره ومكانته في القضاء. فقد تقدم بهذا الطلب.

قدم الحاضر عن الحكومة مذكر دفع فيها بعدم قبول الطلب بالنسبة لرئيس مجلس القضاء الأعلى، وفي الموضوع برفضه وأبدت النيابة الرأي بأحقية الطالب في التعويض.

وحيث أن الدفع المبدى من الحكومة في محله، ذلك أنه لما كان وزير العدل هو الرئيس الأعلى المسئول عن أعمال وزارته وإدارتها وصاحب الصفة في خصومة الطلب ولا شأن لغيره فإن الطلب بالنسبة لغير وزير العدل غير مقبول.

وحيث أن الطلب فيما عدا ذلك استوفى أوضاعه الشككية.

وحيث أن النص في المادة ٦٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أنه "يجوز اعارة القضاء إلى الحكومات الأجنبية والهيئات الدولية بقرار من رئيس الجمهورية، بعد أخذ رأي الجمعية العامة التابع لها القاضي وموافقة مجلس القضاء الأعلى، وإن دل على أن اعارة القضاة إلى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية متروك لجهة الإدارة تمارسه في حدود المصلحة العامة، إلا أنه متى وضعت هذه الجهة قواعد تنظيمية للاعارة فقد وجب عليها التزامها، ولا يحل لها مخالفتها إلا لمسوغ مقبول، ولما كان الثابت بالاوراق أن وزارة العدل وبموافقة المجلس الأعلى للقضاء بجلستيه المعقودتين في ١٩٨٩/٨/٢٩ ، ١٩٨٩/٩/٢٦ ، إذ أجرت اختيار المستشارين المعارين لدولة البحرين بالقرار المطلوب التعويض عنه اتبعت قاعدة مقتضاها الالتزام بالأقدمية والأهلية وقد تخطت الطالب في الاعارة إلى من يليه في الأقدمية ولم تدع وجود مسوغ لهذا التخطي، فإن قرارها يكون مشوباً باسائة استعمال السلطة وإن أصاب الطالب من جراء هذا القرار أضراراً أدبية ومادية لحقت به تتمثل فيما يثيره التخطي من تساؤلات عن دواعيه بما يمس اعتبار الطالب ومكانته في القضاء وفيما ضاع عليه من ميزات مالية كانت تعود عليه من الاعارة فإنه يتعين تعويض عن هذه الأضرار بشقيها وتقدير المحكمة هذا التعويض بمبلغ عشرة آلاف جنيه.



## جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار: محمد مختار محمد منصور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين: عبد الحميد سليمان، محمد عبد القادر سمير نائبى رئيس المحكمة، كمال مراد نصيب  
وسعيد غريانى.

(١٣)

### الطلب رقم ٦٨ لسنة ٥٧ رجال القضاء

تعويض . نقل.

بقاء المستشار فى محكمة الاستئناف التى يعمل بها . جوازى . شرطه . تقديم طلب  
وموافقة مجلس القضاء الأعلى طبقا للقواعد التى يضعها على ضوء مقتضيات المصلحة  
العامة . م ٥٤ من السلطة القضائية . عدم ادعاء الطالب بأن رفض اجابته البقاء فى محكمة  
... قد تم بالمخالفة للقواعد التى وضعها المجلس أو هدف إلى غير المصلحة العامة . مؤداه .  
رفض طلب التعويض.

لما كان النص فى الفقرة الأولى من المادة ٥٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة  
١٩٧٢ على أن رؤساء دوائر محكمة استئناف القاهرة ومستشاروها لا يجوز نقلهم إلى  
محكمة أخرى الا برضائهم وموافقة مجلس القضاء الأعلى أما مستشارو محاكم الاستئناف  
الأخرى فيكون نقلهم إلى محكمة استئناف القاهرة تبعا لأقدمية التعيين بمراعاة أن يكون  
النقل من محكمة استئناف قنا إلى محكمة استئناف أسيوط ثم إلى بنى سويف ثم  
الاسماعيلية ثم إلى المنصورة ثم إلى طنطا ثم الاسكندرية. ومع ذلك يجوز بقاء رئيس الدائرة

أو المستشار فى المحكمة التى يعمل بها بناء على طلبه وموافقة مجلس القضاء الأعلى "يدل على أن بقاء المستشار فى محكمة التى يعمل بها وعدم نقله منها طبقا للترتيب الوارد بهذه المادة ليس حقا مطلقا يتحتم اجابته إليه عند طلبه ولكنه مشروط بموافقه مجلس القضاء الأعلى طبقا للقواعد التى يضعها فى هذا الشأن على ضوء مقتضيات المصلحة العامة، وإذا لم يدع الطالب أن عدم اجابته إلى طلبه البقاء فى محكمة استئناف الاسكندرية قد تم بالمخالفة للقواعد التى وضعها مجلس القضاء الأعلى فى هذا الشأن أو هدف إلى غير المصلحة العامة فإن طلب التعويض يكون على غير أساس.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية.

حيث إن الوقائع - على يبين من الأوراق - تتحصل فى انه بتاريخ ١٩٨٧/٩/٢٠ تقدم

الاستاذ ... الرئيس السابق - بمحكمة استئناف الاسكندرية بهذا الطلب للحكم بالغاء قرار

رئيس الجمهورية رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٨٧ فيما تضمنه من تحديد مكان عمله بمحكمة استئناف

القاهرة. وقال بيانا له انه لما كان محل اقامته وأسرتة مدينة الاسكندرية وكانت خدمته قد

أشرفت على الانتهاء ببلوغه سن التقاعد فى ١٩٨٨/٨/٣١ فقد أبدى رغبته كتابة فى بقاءه فى

العمل بمحكمة استئناف الاسكندرية الا ان وزارة العدل لم تستجب لطلبه وصدر القرار

المطعون فيه متضمنا نقله إلى محكمة استئناف القاهرة مما يكون معه هذا القرار مشوبا

باساءة استعمال السلطة. ومن ثم تقدم بطلبه بجلسة ١٩٩٠/٣/٦ عدل الطالب طلباته بالحكم

له بتعويض قدره عشرة آلاف جنيه عن الاضرار المادية والأدبية التى أصابته من جراء عدم



اجابته إلى طلبه بقاءه في محكمة استئناف الاسكندرية. طلب محامى الحكومة رفض الطلب وأبدت النيابة الرأى برفضه.

وحيث ان النص في الفقرة الأولى من المادة ٥٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن "رؤساء دوائر محكمة استئناف القاهرة ومستشاروها لا يجوز نقلهم إلى محكمة أخرى الا برضائهم وموافقة مجلس القضاء الأعلى أما مستشارو محاكم الاستئناف الأخرى فيكون نقلهم إلى محكمة استئناف القاهرة تبعا لأقدمية التعيين بمراعاة أن يكون النقل من محكمة استئناف قنا إلى محكمة استئناف أسيوط ثم إلى بنى سويف ثم إلى الاسماعيلية ثم إلى المنصورة ثم طنطا ثم إلى الاسكندرية. ومع ذلك يجوز بقاء رئيس الدائرة أو المستشار في المحكمة التى يعمل بها بناء على طلبه وموافقة مجلس القضاء الأعلى " يدل على ان بقاء المستشار في محكمة الاستئناف التى يعمل بها وعدم نقله منها طبقا للترتيب انوارد بهذه المادة ليس حقا مطلقا يتحتم اجابته إليه عند طلبه ولكنه مشروط بموافقة مجلس القضاء الأعلى طبقا للقواعد التى يضعها فى هذا الشأن على ضوء مقتضيات المصلحة العامة، واذ لم يدع الطالب أن عدم اجابته إلى طلبه البقاء فى محكمة استئناف الاسكندرية قد تم بالمخالفة للقواعد التى وضعها مجلس القضاء الأعلى فى هذا الشأن أو هدف إلى غير المصلحة العامة فان طلب التعويض يكون على غير أساس متعين الرفض.

////////////////////////////////////

## جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار: محمد مختار محمد منصور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين: عبد الحميد سليمان، محمد عبد القادر سمير نائبى رئيس المحكمة، كمال مراد نصيب  
وسعيد غريانى.

(١٤)

### الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٥٩ ق رجال القضاء

معاش . تأمينات اجتماعية . قانون

انتهاء خدمة القاضى واستحقاق المعاش بمجرد بلوغه سن الستين . تسوية المعاش طبقا  
للقانون السارى وقت بلوغه هذه السن . صدور قوانين لاحقة بعد ذلك . لا أثر لها . الاستثناء  
أن تكون باثر رجعى يمتد إليه . علة ذلك . مثال.

لما كان النص فى المادة ١٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون  
التأمين الاجتماعى على ان "يستحق المعاش فى الحالات الآتية:

١ - انتهاء خدمة المؤمن عليه لبلوغه سن التقاعد المنصوص عليه بنظام  
التوظيف المعامل به ... وفى المادة ٦٩ من قانون السلطة القضائية الصادر  
بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على ان "استثناء من أحكام قوانين المعاشات لا  
يجوز أن يبقى فى وظيفة القضاء أو يعين فيها من جاوز عمره ستين سنة ميلادية  
... " ، يدل على انتهاء خدمة القاضى واستحقاق المعاش بمجرد بلوغه سن الستين  
. وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن القانون الجديد يسرى باثر مباشر على

الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه ولا يسرى بأثر رجعى على الوقائع السابق عليه إلا إذا نص على ذلك صراحة فإن معاش القاضى يجب تسويته طبقا للقانون السارى وقت بلوغه سن الستين ولا يؤثر فيه ما قد يصدر بعد ذلك من قوانين إلا ما كان منها ذا أثر رجعى يمتد إلى صاحبه. لما كان ذلك وكان الطالب قد بلغ سن الستين فى ١٩٨٧/٧/٣ وكان الثابت أن معاشه سوى على القوانين السارية وقتئذ فان هذه التسوية تكون قد تمت وفقا للقانون ويكون طلبه - تطبيق قرار وزيرة التأمينات الاجتماعية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ الذى صدر بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٥ ورفع الحد الأقصى لمجموع الاشتراك المتغير بالنسبة للوزير ومن يعامل معاملته من حيث المرتب والمعاش وترتب عليه زيادة معاش الأجر المتغير من مبلغ ١٨٧٥ جنيها شهريا إلى مبلغ ٣٧٥ جنيها شهريا اعتبارا من ١٩٨٨/٣/١ - على غير سند من القانون لان هذا القرار صدر فى تاريخ لاحق لتاريخ استحقاق المعاش ببلوغه سن الستين ولم يتضمن نصا بتطبيقه بأثر رجعى.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الاوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٢ تقدم المستشار ... نائب رئيس محكمة النقض السابق بهذا الطلب للحكم بأحقية فى تسوية معاشة عن الأجر المتغير باعتبار الحد الأقصى لمجموع هذا الأجر تسعة آلاف جنيه سنويا اعتبارا من ١٩٨٨/٣/١ وقال بيانا له انه تقاعد فى

١٣/٧/١٩٨٧ وتمت تسوية معاشة عن الأجر الاساسى على أساس المعاش المقرر للوزير وبالنسبة للأجر المتغير باعتبار الحد الأقصى لمجموع هذا الأجر أربعة آلاف وخمسمائة جنيها سنويا مع انه كان يتعين معاملته بقرار وزيرة التأمينات الاجتماعية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ الصادر بتاريخ ٢٥/٢/١٩٨٨ والذي رفع الحد الأقصى لمجموع الاشتراك عن معاش الأجر المتغير إلى تسعة الاف جنية اعتبارا من ١/٣/١٩٨٨ واذ رفضت الهيئة القومية للتأمين والمعاشات معاملته بهذا القرار ورفض تظلمه فى هذا الصدد فقد تقدم بهذا الطلب. قدم الحاضر عن الحكومة مذكرة دفع فيها بعدم قبوله بالنسبة لمن عدا وزير العدل ورئيس الهيئة القومية للتأمين والمعاشات وفى الموضوع برفضه وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بمعاملة الطالب معاملة الوزير من حيث معاش الأجر المتغير.

وحيث ان الدفع المبدى من الحكومة فى محله ذلك أن وزير العدل ورئيس الهيئة القومية للتأمين والمعاشات هما صاحبا الصفة فى خصومة الطلب ومن ثم كان اختصاص من عداهما فى خصومة الطلب غير مقبول.

وحيث إن الطلب فيما عدا ما تقدم استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث انه لما كان النص فى المادة ١٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى على أن "يستحق المعاش فى الحالات الآتية: (١) انتهاء خدمة المؤمن عليه لبلوغه سن التقاعد المنصوص عليه بنظام التوظيف المعامل به ..."

وفى المادة ٦٩ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن "استثناء من قوانين المعاشات" يجوز أن يبقى فى وظيفة القضاء أو يعين فيها من جاوز عمره ستين سنة ميلادية ... يدل على انتهاء خدمة القاضى واستحقاقه المعاش بمجرد بلوغه سن الستين. وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان القانون



الجديد يسرى بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه ولا يسرى بأثر رجعى على الوقائع السابقة عليه الا اذا نص على ذلك صراحة فان معاش القاضى يجب تسويته طبقا للقانون السارى وقت بلوغه سن الستين ولا يؤثر فيه ما قد يصدر بعد ذلك من قوانين الا ما كان منها بأثر رجعى يمتد إلى صاحبه. لما كان ذلك وكان الثابت أن الطالب بلغ سن الستين فى ١٣/٧/١٩٨٧ وسوى معاشه على أساس القوانين السارية وقتئذ فان هذه التسوية تكون قد تمت وفقا للقانون ويكون طلبه - تطبيق قرار وزيرة التأمينات الاجتماعية رقم ١١ لسنة ٨٨ الذى صدر بتاريخ ٢٥/٢/١٩٨٨ ورفع الحد الأقصى لمجموع أجر الاشتراك المتغير بالنسبة للوزير ومن يعامل معاملته من حيث المرتب والمعاش وترتب عليه زيادة الأجر المتغير من ١٨٧ر٥ جنيها شهريا إلى مبلغ ٣٧٥ جنيها شهريا اعتبارا من ١/٣/١٩٨٨ - على غير سند من القانون لأن هذا القرار صدر فى تاريخ لاحق لتاريخ استحقاق المعاش ببلوغه سن الستين ولم يتضمن نصا بتطبيقه بأثر رجعى.

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطلب.



## جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار: محمد مختار محمد منصور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين: عبد الحميد سليمان، محمد عبد القادر سمير نائبى رئيس المحكمة، كمال مراد نصيب،  
سعيد غريانى.

(١٥)

### الطلب رقم ١١٢ لسنة ٥٩ ق رجال القضاء

(٢.١) معاشات . تأمينات اجتماعية . قانون.

(١) بلوغ نائب رئيس محكمة النقض ومن فى درجته - قبل استقالته - المرتب المقرر  
لرئيس محكمة النقض . أثره . وجوب معاملته معاملة الوزير من حيث المعاش عن الأجر  
المتغير منذ انتهاء خدمته، م ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة  
١٩٧٥ . لا يغير من ذلك انتهاء خدمته بالاستقالة . علة ذلك.

(٢) وجوب تسوية معاش القاضى طبقا للقانون السارى وقت انتهاء خدمته . صدور  
قوانين بعد ذلك . لا أثر له . الاستثناء أن تكون بأثر رجعى يمتد إليه . علة ذلك . مثال.

١ - لما كانت المحكمة الدستورية قد انتهت فى ١٩٩٠/٣/٣ فى طلب التفسير رقم ٣ لسنة  
٨ ق إلى أنه "فى تطبيق أحكام المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بقانون ٧٩  
لسنة ١٩٧٥ يعتبر نائب رئيس محكمة النقض ومن فى درجته من أعضاء الهيئات القضائية  
فى حكم درجة الوزير ويعامل معاملته من حيث المعاش المستحق عن الأجر المتغير منذ بلوغه  
المرتب المقرر لرئيس محكمة النقض" ، واذ كان الثابت فى الأوراق أن الطالب بلغ المرتب المقرر

لرئيس محكمة النقض قبل استقالته فإنه طبقا لهذا التفسير، يستحق أن يحصل معاشة الوزير من حيث المعاش المستحق عن الأجر المتغير منذ انتهاء خدمته في ١٩٨٨/١/١٧. وإن كان مقدار هذا المعاش هو مبلغ ٥٠٠ و ١٨٧ عملا بأحكام قرار وزير القضاة الاجتماعية ٣٥ لسنة ١٩٨٧ المعمول به من ١/٧/١٩٨٧ فإن المحكمة تقضى له به اعتبارا من ١٧/١/١٩٨٨ لا يغير من ذلك ما ذهبت إليه الهيئة القومية للتأمين والمعاشات من أن شرط استفادة الطالب من أحكام المادة الأولى من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ التي رفعت الحد الأقصى للمعاش الشهري عن الأجر المتغير إلى ٥٠٠ و ١٨٧ أن تكون خدمة المؤمن عليه قد انتهت بسبب من الأسباب الواردة بالبند (١) من المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والتي لم تنص على استحقاق هذا المعاش في حالة الاستقالة، ذلك أنه لما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٧٠ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ اذ نصت على أنه "وفي جميع حالات انتهاء الخدمة والاستقالة من بينها - يسوى معاش القاضي أو مكافأته على أساس آخر مربوط الوظيفة التي كان يشغلها أو آخر مرتب كان يتقاضاه أيهما أصبح له ووفقا للقواعد المقررة بالنسبة للموظفين الذين تنتهي خدمتهم بسبب الغاء الوظيفة أو الوفرة" وكان البند ٢ من المادة ١٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد نص أيضا على استحقاق المؤمن عليه لمعاش التقاعد اذا انتهت خدمته بالفصل بسبب الغاء الوظيفة متى كانت مدة اشتراكه في التأمين ١٨٠ شهرا على الأقل فإن ما أثارته الهيئة في هذا الشأن يكون على غير أساس.

(٢) لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القانون الجديد يسرى بآثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه ولا يسرى بآثر رجعي على الوقائع السابقة عليه الا اذا نص على ذلك صراحة فإن معاش القاضي يجب أن يسوى طبقا للقانون

السارى وقت انتهاء مدة خدمته ولا يؤثر فيه ما قد يصدر بعد ذلك من قوانين الا ما كان منها  
بأثر رجعى يمتد إلى صاحبيه. لما كان ذلك فان طلب الطالب تطبيق قرار وزيرة التأمينات  
الاجتماعية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ الذى صدر بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢ وترتب عليه زيادة معاش  
الاجر المتغير بالنسبة لمن يعامل معاملة شاغل منصب الوزير من حيث المرتب والمعاش من  
٥٠٠ ر ١٨٧ شهريا إلى مبلغ ٣٧٥ ج والمعمول به من ١٩٨٨/٣/١ يكون على غير سند من  
القانون.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد  
المدولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية.

حيث إن الوقائع تتحصل فى أن المستشار رئيس المحكمة السابق بمحكمة استئناف  
القاهرة تقدم بهذا الطلب للحكم له - وفقا لطلباته الختامية - بتسوية معاشه عن الأجر المتغير  
ليصبح مبلغ ٥٠٠ ر ١٨٧ شهريا من ١٩٨٨/١/١٧ تاريخ انتهاء خدمته بالاستقالة ثم ٣٧٥ ج  
اعتبارا من ١٩٨٨/٣/١ وما يستجد مع ما يترتب على ذلك من آثار. وقال بيانا له انه استقال  
من الخدمة بتاريخ ١٩٨٨/١/١٧ وسوى معاشه عن الأجر المتغير بمبلغ ١٥٠ جنيها شهريا.  
واذ كان الحد الأقصى لمجموع الاشتراك الذى يستحق عنه معاش الأجر المتغير هو ٤٠٠ ج  
طبقا لقرار وزارة التأمينات الاجتماعية رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ فانه يستحق عنه معاشا شهريا  
بواقع ٥٠ ٪ من أجر تسوية هذا المعاش يبلغ ٥٠٠ ر ١٨٧ شهريا من تاريخ انتهاء خدمته. واذ  
صدر فى ١٩٨٨/٢/٢٥ قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ الذى رفع الحد  
الأقصى إلى تسعة آلاف جنيه بالنسبة لمن يشغل منصب الوزير ومن فى حكمه وترتب عليه



زيادة معاش الأجر المتغير إلى ٣٧٥ ج شهريا اعتبارا من تاريخ العمل به فى أول مارس سنة ١٩٨٨ فإنه يستفيد منه باعتبار أن الأحكام التى تضمنها متعلقة بالنظام العام. وكانت الهيئة القومية للتأمين والمعاشات قد قدرت معاشة عن الأجر المتغير بمبلغ ١٥٠ ج شهريا وامتنعت عن زيادته. ورفضت لجنة فحص المنازعات بها تظلمه من هذا الربط فقد تقدم بطلبه. طلب الحاضر عن الحكومة والهيئة القومية للتأمين والمعاشات رفض الطلب وأبدت النيابة الرأى بقبوله.

وحيث أنه عن طلب زيادة المعاش المستحق عن الأجر المتغير إلى مبلغ ٥٠٠ ر ١٨٧ من تاريخ انتهاء خدمة الطالب بالاستقالة فى ١٧/١/١٩٨٨ فإنه فى محله. ذلك أن المحكمة الدستورية قد انتهت فى ٣/٣/١٩٩٠ فى طلب التفسير رقم ٣ لسنة ٨ ق إلى أن "فى تطبيق أحكام المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يعتبر نائب رئيس محكمة النقض ومن فى درجته من أعضاء الهيئات القضائية فى حكم درجة الوزير ويعامل معاملته من حيث المعاش المستحق عن الأجر المتغير منذ بلوغه المرتب المقرر لرئيس محكمة النقض " واذ كان الثابت فى الأوراق أن الطالب بلغ المرتب المقرر لرئيس محكمة النقض قبل استقالته فإنه طبقا لهذا التفسير، يستحق أن يعامل معاملة الوزير من حيث المعاش المستحق عن الأجر المتغير منذ انتهاء خدمته فى ١٧/١/١٩٨٨. واذ كان مقدار هذا المعاش هو مبلغ ٥٠٠ ر ١٨٧ عملا بأحكام قرار وزير التأمينات الاجتماعى ٣٥ لسنة ١٩٨٧ المعمول به من ١/٧/١٩٨٧ فإن المحكمة تقضى له به اعتبارا من ١٧/١/١٩٨٨ ولا يغير من ذلك ما ذهبت إليه الهيئة القومية للتأمين والمعاشات من أن شرط استفادة الطالب من أحكام المادة الأولى من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ التى رفعت الحد الأقصى للمعاش الشهرى عن الأجر المتغير إلى ٥٠٠ ر ١٨٧ أن تكون خدمة المؤمن عليه قد انتهت لسبب من الأسباب الواردة بالبند (١) من المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة

١٩٧٥ والتي لم تنص على استحقاق هذا المعاش في حالة الاستقالة. ذلك انه لما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٧٠ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قد نصت على أن "وفى جميع حالات انتهاء الخدمة - والاستقالة من بينها - يسوى معاش القاضى أو مكافأته على أساس آخر مربوط الوظيفة التى كان يشغلها أو آخر مرتب كان يتقاضاه أيهما أصلح له ووفقا للقواعد المقررة بالنسبة للموظفين الذين تنتهى خدمتهم بسبب الغاء الوظيفة أو الوفر" وكان البند ٢ من المادة ١٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد نص أيضا على استحقاق المؤمن عليه لمعاش التقاعد اذ انتهت خدمته بالفصل بسبب الغاء الوظيفة متى كانت مدة اشتراكه فى التأمين ١٨٠ شهرا على الأقل فان ما أثارتة الهيئة فى هذا الشأن يكون على غير أساس.

وحيث انه عن الطلب الثانى الخاص باستحقاق الطالب معاشا عن الأجر المتغير طبقا لقرار وزير الشئون الاجتماعية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ فانه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان القانون الجديد يسرى بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التى تقع أو تتم بعد نفاذه ولا يسرى بأثر رجعى على الوقائع السابقة عليه الا إذا نص على ذلك صراحة فان معاش القاضى يجب أن يسرى طبقا للقانون السارى وقت انتهاء مدة خدمته ولا يؤثر فيه ما قد يصدر بعد ذلك من قوانين الا ما كان منها بأثر رجعى يمتد إلى صاحبه. لما كان ذلك فان طلب تطبيق قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ١١ سنة ١٩٨٨ صدر بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢ وترتب عليه زيادة معاش الأجر المتغير بالنسبة لمن يعامل معاملة شاغل منصب الوزير من حيث المرتب والمعاش من ٥٠٠ و١٨٧ شهريا إلى مبلغ ٣٧٥ ج والمعمول به من ١٩٨٨/٣/١ بعد انتهاء خدمته بالاستقالة فى ١٩٨٨/١/١٧ يكون على غير سند من القانون ويتعين لذلك رفض هذا الشق من الطلبات.



## جلسة ٤ من يونية سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار: محمد مختار محمد منصور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين: عبد الحميد سليمان، محمد عبد القادر سمير نائبى رئيس المحكمة، كمال محمد مراد  
وسعيد غريانى.

(١٦)

### الطلب رقم ١٦ لسنة ٦٠ ق رجال القضاء

اجراءات . اختصاص . استقالة . قرار ادارى .

القرارات الادارية التى تختص محكمة النقض بطلب الغائها . ماهيتها . م ٨٣ من قانون  
السلطة القضائية . ليس من بينها قرار مجلس القضاء الأعلى برفض طلب العدول عن  
الاستقالة . مؤدى ذلك . عدم اختصاص هذه المحكمة بطلب الغائه.

لما كانت القرارات الادارية التى تختص هذه المحكمة بالنظر فى طلب الغائها - طبقا  
للمادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية - هى القرارات الادارية النهائية التى تصدرها جهة  
الادارة فى الشكل الذى يتطلبه القانون بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح ويترتب  
عليها احداث اثر قانونى معين، واذ كان رفض مجلس القضاء الأعلى طلب عدول الطالب عن  
استقالته لا يعتبر من قبيل القرارات الادارية، فان هذه المحكمة لا تكون مختصة بنظر طلب  
الغائه ويتعين لذلك عدم قبوله.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار القصر نائب رئيس المحكمة والمرافعة وبعد المداولة.

حيث ان الوقائع - على ما يبين من الاوراق - تتحصل فى انه بتاريخ ١٩٩٠/٢/٥ قدم الطالب هذا الطلب للحكم بالغاء قرار مجلس القضاء الأعلى الصادر بتاريخ ١٩٩٠/١/١٤ برفض العدول عن الاستقالة والعودة إلى العمل وقال بيانا له انه قدم استقالة من عملة رئيس النيابة ليتمكن من مرافقة والدته فى سفرها للخارج للعلاج، وقبلت استقالته بتاريخ ١٩٨٩/١٠/١١، واذ عاد من الخارج قدم بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٢ طلبا بالعدول عن الاستقالة عرض على المجلس الأعلى الذى أصدر القرار المطعون فيه ولما قدم طلب الاستقالة تحت اكراه أدبى، وكان رفض طلب العدول عن الاستقالة مجحفا بحقوقه فقد قدم هذا الطلب. قدم الحاضر عن الحكومة صورة من كتاب الاستقالة جاء بها ان الطالب قدمها للتفرغ للعمل بمحاماة كما قدم مذكرة طلب فيها عدم قبول الطلب واحتياطيا رفضه وأبدت النيابة الرأى برفض الطلب.

وحيث انه لما كانت القرارات الادارية التى تختص هذه المحكمة بالنظر فى طلبات الغائها - طبقا للمادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية - هى القرارات الادارية النهائية التى تصدرها جهة الادارة فى الشكل الذى يتطلبه القانون بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح ويترتب عليها احداث أثر قانونى معين، واذ كان رفض مجلس القضاء الأعلى عدول الطالب عن استقالته لا يعتبر من قبيل القرارات الادارية فان هذه المحكمة لا تكون مختصة بنظر طلب الغائه ويتعين لذلك عدم قبوله.





## جلسة ٤ من يونية سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار: محمد مختار محمد منصور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين: عبد الحميد سليمان، محمد عبد القادر سمير نائبى رئيس المحكمة، كمال محمد مراد  
وسعيد غريانى.

(١٧)

### الطلب رقم ٧٥ لسنة ٦٠ ق رجال القضاء

اجراءات . استقالة .

طلب الغاء القرار الصادر باعتبار الطالب مستقيلا من وظيفته بسبب انقطاعه عن العمل .  
وجوب تقديمه خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية أو اعلانه به أو علمه به  
علما يقينيا . المادتين ٨٤ ، ٨٥ من قانون السلطة القضائية . نعى الطالب بأن مرض حال  
بينه وبين الطعن فى القرار فى الميعاد القانونى دون ان يقدم دليلا على ذلك تطمئن إليه  
المحكمة . غير مجد .

لما كانت طلبات رجال القضاء ترفع طبقا للمادتين ٨٤ ، ٨٥ من قانون السلطة القضائية  
رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ يعرائض تودع قلم كتاب محكمة النقض خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر  
القرارات المطعون فيها فى الجريدة الرسمية أو اعلان أصحاب الشأن بها أو علمهم بها علماً  
يقينيا . وكان الثابت بالأوراق ان الطالب أعلن بالقرار المطعون فيه فى ٣٠/١٠/١٩٨٩ وتحقق  
بالتالى علمه به يقينيا فى هذا التاريخ ولم يودع عريضة الطلب إلا فى ١٦/٦/١٩٩٠ فان طلبه

يكون غير مقبول لتقديمه بعد الميعاد ولا يجديه ما يتعلل به من مرض ذلك انه لم يقدم أدلة تطمئن إليها المحكمة تفيد أن المرض حال بينه وبين الطعن في القرار في الميعاد القانوني.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل في أن وكيل النيابة السابق تقدم في ١٦/٦/١٩٩٠ بهذا الطلب إلى رئيس محكمة النقض للحكم بالغاء قرار وزير العدل رقم ٦٣٣١ لسنة ١٩٨٩ الصادر بتاريخ ١١/١٠/١٩٨٩ باعتباره مستقيلا من وظيفته من ٢٣/٥/١٩٨٩ واعادته إليها وصرف كافة مستحققاته والتعويض المناسب. وقال بيانا له أنه القرار المطعون فيه صدر على سند من انه انقطع عن العمل اعتبارا من ٢٣/٥/١٩٨٩ ولمدة تزيد عن الثلاثين يوما دون اذن أو عذر مقبول مع انه كان يباشر مهام وظيفته حسبما هو واضح من محاضر جلسات محكمة الجنج المستأنفة بكفر الشيخ، وانه كان قد علم بهذا القرار في ٣٠/١٠/١٩٨٩ الا انه لم يتمكن من الطعن فيه بسبب مرض نفسى ألم به من جراء هذا القرار وما ان تماثل للشفاء حتى تقدم بطلبه.

دفع الحاضر عن الحكومة بعدم قبول الطلب لرفعه بعد الميعاد وأبدت النيابة الرأي بعدم قبوله لرفعه بغير الطريق الذي رسمه القانون.

وحيث ان الدفع المبدى من الحكومة في محله، ذلك انه لما كانت طلبات رجال القضاء ترفع طبقا للمادتين ٨٤ ، ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بعرائض تودع قلم كتاب محكمة النقض خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرارات المطعون فيها في الجريدة

الرسمية أو اعلان أصحاب الشأن بها أو علمهم بها علما يقينيا . وكان الثابت من الأوراق أن الطالب أعلن بالقرار المطعون فيه فى ١٩٨٩/١٠/٣٠ وتحقق بالتالى علمه به يقينا فى هذا التاريخ ولم يودع عريضة الطلب الا فى ١٩٩٠/١/١٦ فان طلبه يكون غير مقبول لتقديمه بعد الميعاد ولا يجديه ما يتعلل به من مرض ذلك انه لم يقدم أدلة تطمئن إليها المحكمة تفيد أن المرض حال بينه وبين الطعن فى القرار فى الميعاد القانونى.

////////////////////////////////////

## جلسة ٤ من يونية سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار: محمد مختار محمد منصور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين: عبد الحميد سليمان، محمد عبد القادر سمير نائبى رئيس المحكمة، كمال محمد مراد  
وسعيد غريانى.

(١٨)

### الطلب رقم ٩٩ لسنة ٦٦ ق رجال القضاء

اجراءات . اختصاص . تعويض . قرار ادارى . نقل.

محكمة النقض ما تختص بالغائه فقط هو القرارات الادارية النهائية . م ٨٣ من قانون  
السلطة القضائية . قاعدة بقاء المستشارين فى محاكمهم . أساسها . قواعد تنقلاتهم  
الواردة فى المادة ٥٤ من القانون والقواعد المعلنة التى وضعها مجلس القضاء الأعلى لاجابة  
طلباتها . ما ورد فى نص تشريعى لا يجوز الغاؤه إلا بقانون . القواعد التى وضعها المجلس  
فى هذا الشأن ليست من قبيل القرارات الادارية . مؤدى ذلك . عدم قبول الغاء قاعدة البقاء  
عدم ادعاء الطالب أن القرار الجمهورى الذى حدد مكان عمله فى محكمة استئناف ... قد  
خالف تلك القواعد . مؤداه . رفض طلب التعويض عنه.

لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن ما يختص بالغائه هو فقط - وعلى ما نصت  
عليه المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - القرارات الادارية النهائية  
المتعلقة بأى شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة واذ كان ما جاء بالمادة ٥٤ من هذا



القانون من أنه يجوز بقاء رئيس الدائرة أو المستشار في المحكمة التي يعمل بها بناء على طلبه وموافقة مجلس القضاء قد ورد في نص تشريعي فانه لا يجوز الغاؤه الا بقانون. كما ان القواعد التي وضعها مجلس الأعلى لاجابة طلبات المستشارين الذين يرغبون في البقاء في محاكمهم وعدم نقلهم منها إلى غيرها طبقا للترتيب الوارد في تلك المادة لا تعتبر من قبيل القرارات الادارية. اذ لا تعدو ان تكون من قبيل الاعمال التحضيرية التي لا اثر لها في المركز القانوني للطالب فان طلب الغاء قاعدة البقاء المستمدة من هذه القواعد وتلك المادة يكون غير مقبول. لما كان ذلك وكان الطالب لم يدع ان القرار الجمهوري الذي حدد مكان عمله في محكمة استئناف أسيوط قد خالف قواعد تنقلات المستشارين الواردة بنص المادة ٥٤ سالف البيان أو القواعد التي وضعها مجلس القضاء الأعلى للموافقة على طلبات المستشارين الذين يرغبون في البقاء في محاكم فان التعويض عنه يكون على غير أساس ويتعين رفضه.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث ان الطلب استوفى اوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٩٠/٩/٢٦ تقدم الاستاذ الرئيس بمحكمة أسيوط بهذا الطلب ضد رئيس الجمهورية ووزير العدل ورئيس مجلس القضاء الأعلى للحكم بالغاء قاعدة الاحتفاظ بمحكمة قنا وأسيوط وتعويض مادي قدره ١٠٠٠٠٠ ح "مائة ألف جنية" من جراء حرمانه من حقه في العمل بمحكمة قنا وقال بيانا له أنه حل عليه الدور في الترقية إلى وظيفة رئيس محكمة بمحاكم الاستئناف في الحركة

القضائية لعام ١٩٩٠/١٩٩١ وكان دوره الطبيعي حسب ترتيب أقدميته أن يكون مكان عمله بمحكمة استئناف قنا وأنه تقدم بطلب للسيد مساعد وزير العدل لشئون التفتيش القضائي وبأخر لرئيس مجلس القضاء الأعلى قبل صدور الحركة القضائية لإلغاء قاعدة الاحتفاظ تطبيقاً لقواعد العدالة خاصة وإن العمل بمحكمة استئناف قنا يحقق كثيراً من المزايا المادية للعاملين بها إلا أنه فوجئ بصدور القرار الجمهوري المطعون فيه متضمناً تحديد مكان عمله بمحكمة استئناف أسيوط بسبب تطبيق قاعدة الاحتفاظ . ولما كان هذا القرار قد أصابه بأضرار مادية فقد تقدم بطلبه.

دفع الحاضر عن الحكومة بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الطلب المتعلق بإلغاء قاعدة الاحتفاظ ورفض طلب التعويض . وأبدت النيابة الرأي بما يتفق وطلبات الحكومة.

وحيث أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ما تختص بإلغائه هو فقط وعلى ما نصت عليه المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأي شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة وإذا كان ما جاء بالمادة ٤٥ من هذا القانون من أنه يجوز بقاء رئيس الدائرة أو المستشار في المحكمة التي يعمل بها بناء على طلبه وموافقة مجلس القضاء الأعلى قد ورد في نص تشريعي فإنه لا يجوز إلغاؤه إلا بقانون . كما أن القواعد التي وضعها مجلس القضاء الأعلى لإجابة طلبات المستشارين الذين يرغبون في البقاء بمحاكمة . وعدم نقلهم منها إلى غيرها طبقاً للترتيب الوارد في تلك المادة لا يعتبر من قبيل القرارات الإدارية . إذ لا تعدوا أن تكون من قبيل الأعمال التحضيرية التي لا أثر لها في المركز القانوني للطالب فإن طلب إلغاء قاعدة البقاء المستمدة من هذه القواعد وتلك المادة يكون غير مقبول - لما كان ذلك وكان الطالب لم يدع أن القرار الجمهوري

الذى حدد مكان عمله فى محكمة استئناف أسيوط قد خالف قواعد تنقلاا المسششارين  
الواردة بنص المادة ٥٤ سالف البيان أو القواعد اللى وضعها مجلس القضاء الأعلى للموافقة  
على طلباا المسششارين الذين يرغبون فى البقاء فى محاكمهم فان طلب التعويض عنه يكون  
على غير أساس ويتعين لذلك رفضه.



## جلسة ٣ من يولية سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار: وليم رزق بدوي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين: طه الشريف، احمد أبو الحجاج نائبى رئيس المحكمة، شكرى العميرى وعبد الصمد عبد العزيز.

### (١٨ مكرر)

### الطلب رقم ١٥٠ لسنة ٥٩ "رجال القضاء"

(١ - ٥) قضية "امارة" مجلس القضاء الأعلى . قرار ادارى . قانون.

(١) قواعد الإعارة بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة . السلطة المختصة بها هي السلطة المختصة بالتعيين . عدم نقل هذا الحكم لقانون السلطة القضائية . المادتان ٦٥ ، ٦٦ ق ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل . وجوب تطبيقهما دون غيرهما . علة ذلك.

(٢) التفويض فى الاختصاص . جوازه وفقا للقانون . تفويض رئيس الجمهورية فى إصدار قرار الإعارة لرئيس الوزراء . صحيح . ق ٢٢ لسنة ١٩٦٧.

(٣) الادارة غير مقيدة بشكل معين فى الإفصاح عن إرادتها ما لم يلزمها القانون اتباعه عند إصدار القرار . تخلفه إن كان جوهرياً . أثره . بطلانه . وجوب أخذ رأى الجمعية العمومية لمحكمة النقض وموافقة مجلس القضاء الأعلى . مؤداه . تحديد المشرع لعنصرى الشكل فى القرار الادارى الصادر بالإعارة . عدم تحديد المشرع الجهة المختصة بالترشيح أو بوضع قواعد الإعارة بالنسبة لرجال القضاء . مؤداه . للجهة الادارية أن تعهد إلى



مجلس القضاء الأعلى بوضع قواعدها . لمجلس القضاء الأعلى من تلقاء نفسه وضع قواعد الإعارة اللازمة للموافقة . النعى بعدم اختصاصه فى هذا الشأن على غير أساس .

(٤) قانون السلطة القضائية . اقتصره على تحديد المدة البينية للإعارة اللاحقة وهى خمس سنوات من تاريخ الإعارة السابقة . مؤدى ذلك . تحويل الجهة المختصة تفصيل أحكام الإعارة التى أجملها المشرع فى المادتين ٦٥ ، ٦٦ من القانون . لازمه . حقها فى وضع قواعد الإعارة . سلطتها . نطاقها .

(٥) قاعدة حرمان من سبق اعارته أكثر من عامين . مؤداها . تطبيقها بمقتضى تعديل سابق لقانون السلطة القضائية رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ . لا تتحقق بها إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها . سلوك مجلس القضاء الأعلى مسلكاً مخالفاً لما سبق اتباعه من قواعد لا يحول دون تطبيقها متى استقامت لديه قاعدة صحيحة يتحقق بها تكافؤ الفرص بين الزملاء فى موضع واحد ولا تنهى عنها نصوص القانون .

١ - ولئن كان المشرع فى المادة ١/٥٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين المدنيين بالدولة قد حدد السلطة المختصة بوضع قواعد الإعارة بالنسبة لهؤلاء العاملين فنص على أنها السلطة المختصة بالتعيين إلا أنه لم ينقل هذا الحكم لقانون السلطة القضائية تقديراً منه بأن رجال هذه السلطة لا يخضعون لذات القواعد التى يخضع لها العاملون فى الدولة، وأنه مما يمس

استقلال القضاء أن تتفرد السلطة التنفيذية بالنظر فى شئونهم إذ أسند المشرع لمجلس الأعلى للهيئات القضائية الذى حل محل مجلس القضاء الأعلى المُشكّل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ إبداء الرأى فى جميع المسائل المتعلقة بهذه الهيئات وأوجب بمقتضى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٤ موافقته على إعارة رجال القضاء ثم استبدل به مجلس القضاء الأعلى المُشكّل طبقاً بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ إبداء الرأى فى جميع المسائل المتعلقة بهذه الهيئات وأوجب بمقتضى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٤ موافقته على إعارة رجال القضاء ثم استبدل به مجلس القضاء الأعلى المُشكّل طبقاً للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٤ وهو ما مؤداه أن المشرع أفرد للسلطة القضائية الأحكام الواردة بالمادتين ٦٥ ، ٦٦ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ولمى أحكام خاصة تقيد النص العام بما يقتضى تطبيقها دون غيرها.

٢ - من المقرر أنه إذا ناط المشرع بفرد أو هيئة اختصاصاً معيناً فيجب أن تزاوله بنفسها ولا يجوز التفويض أو الحلول فيه إلا وفقاً لأحكام القانون، وكان المشرع قد ناط برئيس الجمهورية إصدار القرار الخاص بالإعارة ثم صدر قانون التفويض رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ الذى أجاز لرئيس الجمهورية التفويض فى بعض الاختصاصات لرئيس مجلس الوزراء وهو الذى أصدر قرار الإعارة ومن ثم يكون هذا القرار قد صدر صحيحاً وممن يملك سلطة إصداره.

٣ - من المقرر ان الإدارة غير مقيدة بشكل معين فى الإفصاح عن إرادتهما

ما لم يلزمها القانون اتباع هذا الشكل عند إصدار القرار فإن تخلف وكان جوهرياً أضحى القرار باطلاً، لما كان ذلك، وكان المشرع فى المادتين ٦٥ ، ٦٦ من قانون السلطة القضائية لم يحدد الجهة المختصة بالترشيح أو بوضع قواعد الإعارة وإنما أوجب أن يؤخذ رأى الجمعية العمومية لمحكمة النقض وأن تتم موافقته مجلس القضاء الأعلى عليها فإنه يكون قد حدد هذين العنصرين الأخيرين دون غيرهما كعناصر لشكل القرار الإدارى ويكون للجهة الإدارية أن تعهد لمجلس القضاء الأعلى الترشيح للإعارة ووضع قواعدها الضابطة بما يسوغ له الموافقة عليها، ويكون لهذا المجلس من تلقاء ذاته أن يضع القواعد المنظمة لاختصاصاته إعمالاً لنص المادتين ٧٧ مكرر/٢ ، ٧٧ مكرر ٤ من قانون السلطة القضائية المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ استناداً إلى اختصاصه بالموافقة على الإعارة ويقتضى بطريق اللزوم وضع القواعد لهذه الموافقة للسير على مقتضاها على النحو الذى يراه محققاً للغرض منها ولحسن سير العمل، لما كان ذلك، وكان الطالب لم يقدم ما يثبت عدم أخذ رأى الجمعية العمومية لمحكمة النقض، وكان الأصل فى الإجراءات أنها روعيت - وكان مجلس القضاء الأعلى قد وافق على هذه الإعارات فإن القرار الصادر بها يكون قد استكمل الشكل الذى نص عليه القانون.

٤ - لئن كان مفاد نص المادتين ٦٥ ، ٦٦ من قانون السلطة القضائية أن

المشرع أجاز الإعارة اللاحقة متى تحققت المدة البينية اللازمة وهي خمس سنوات من تاريخ الإعارة السابقة إلا أنه حيث تكون الإجازة ينتفى الإلزام والوجوب ويكون المشرع قد خول للجهة المختصة تفصيل أحكام الإعارة التي أجملها المشرع في النصين سالفى الذكر ، وهو ما لازمه أن يكون لها حق وضع قواعد الإعارة إلا أنه من ناحية أخرى فإن هذه السلطة التقديرية ليست مطلقة من كل قيد بل تجد حدها فى نصوص التشريع المنظم لها وفى العرف القضائى المكمل له بحيث يكون محل القرار متفقاً مع القانون وتكون غايته من أجل تحقيق المصلحة العامة وحسن سير العمل بحيث ينتفى عنها إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بهامما يقتضى أن تتصف هذه القواعد بالعدالة والحيدة وأن تقوم على سبب صحيح وأن تتغيا المصلحة العامة ويكون لها من التجريد والعمومية والاستقرار ما يكفى لرجال القضاء والتعرف مسبقاً على ما يخضعون له من نظم فى شئونهم بحيث تسكن له نفوسهم وتستقر به أحوالهم ولكن هذا لا يحول دون تعديل هذه القواعد متى استهدف التعديل المصلحة العامة وتغليبها على مصلحة الفرد .

هـ - إذ كانت القاعدة التى استبعد على أساسها الطالب من الترشيح للإعارة وهى حرمان من سبقت إعارتهم أكثر من عامين تؤدى إلى إتاحة الفرصة لعدد أكبر من رجال القضاء ولا تصطدم بنص وجوبى مانع بل أن المشرع نفسه طبقها



بمقتضى تعديل سابق لقانون السلطة القضائية رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣م ومن ثم فإن هذه القاعدة لا تتحقق بها إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها ولا يحول دون تطبيقها أن يسلك بها مجلس القضاء الأعلى مسلكاً مخالفاً لما سبق اتباعه من قواعد متى استقامت لديه قاعدة صحيحة يتحقق بها تكافؤ الفرص بين الزملاء فى موضع واحد ولا تنهى عنها نصوص القانون.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

وحيث إن الطلب حاز أوضاعه الشكلية.

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ ١٣/١١/١٩٨٩ تقدم السيد المستشار ... على نائب رئيس محكمة النقض - بهذا الطلب للحكم بإلزام المدعى عليهما السيدين رئيس الجمهورية ووزير العدل بصفتيهما بأن يدفعوا له متضامنين مبلغ مائة ألف جنيه على سبيل التعويض . وقال بياناً له أنه بتاريخ ٢٦/٧/١٩٨٩ طلبت وزارة العدل بدولة الكويت من وزارة العدل المصرية ترشيح ستة من السادة نواب محكمة النقض المصرية لاختيار ثلاثة من بينهم لتعيينهم مستشارين بمحكمة الاستئناف العليا بدولة الكويت وقد أحال السيد وزير العدل هذا

الكتاب إلى السيد المستشار رئيس مجلس القضاء الأعلى لإجراء هذا الترشيح وبتاريخ ١٩٨٩/٨/٢٩ رشح مجلس القضاء الأعلى كلا من السادة المستشارين ... و... والدكتور ... و... و... فاختارت وزارة العدل الكويتية السادة المستشارين الثلاثة الأول والمستشار ... الذي اعتذر عن عدم قبول الإعارة فصدر قرار السيد رئيس مجلس الوزراء بالتفويض بإعارة الثلاثة المذكورين حيث غادروا البلاد في ١٩٨٩/٩/٣٠ وإذ كان هذا القرار قد عابه مخالفة القانون وإساءة استعمال السلطة بما ألحق به أضراراً مادية تقدر بالقيمة المطالب بها مما دفعه إلى إقامة الدعوى.

وحيث إن السيد المدعى ينعى على القرار المشار إليه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وإساءة استعمال السلطة وفي بيان ذلك يقول أن إعارة القضاة - طبقاً لنص المادة ٦٥ من القانون رقم ١٩٨٤/٣٥ سلطة تمارسها الجهة الإدارية في حدود المصلحة العامة وتحت رقابة مجلس القضاء الأعلى ومن ثم يكون الترشيح للإعارة من إختصاص جهة الإدارة باعتبارها صاحبة السلطة في إصدار القرار الإداري وقد خالفت وزارة العدل ذلك حين تركت لمجلس القضاء الأعلى ترشيح ستة من نواب رئيس محكمة النقض إذ هي لا تملك التنازل عن اختصاصها كما لم يصدر قانون يخول لوزير العدل تفويض مجلس القضاء في اختصاصه، ويجب أن تبدأ إجراءات الإعارة بالترشيح من الجهة الإدارية ثم يعرض هذا الترشيح على الجمعية العمومية للمحكمة التابع لها القاضي لأخذ رأيها ثم يعرض الأمر على مجلس القضاء الأعلى ليقول كلمته

الأخيرة في شأن هذه الإعارة وإن مخالفة هذه الإجراءات متتابعة على النحو السالف بيانه تعيينها بالبطلان وهو ما يستتبع بطلان القرار المستند عليها وإن الثابت بالأوراق أن الترشيح والموافقة كانا بيد مجلس القضاء الأعلى دون أخذ رأى الجمعية العامة لمحكمة النقض أو ترشيح من الجهة الإدارية فضلاً عن ذلك فإن الإعارة قد تمت استناداً إلى القواعد التي وضعها المجلس المشار إليه دون أن يكون مختصاً بذلك أو مفوضاً فيه إذ جرت جهة الإدارة - وبموافقة مجلس القضاء الأعلى على التزام حكم المادتين ٦٥ ، ٦٦ من قانون السلطة القضائية بالالتزام الأقدمية وإسقاط الإعارة السابقة إذا مضت على انتهائها خمس سنوات ما لم تكن مدة الإعارة أقل من أربع سنوات متصلة وتعتبر كذلك إذا تتابعت أيامها أو فصل بينها فاصل زمني يقل عن خمس سنوات ومؤدى ما تقدم أنه لا يجوز تخطي الأقدم إلى من يليه إلا لأسباب واضحة ومعقولة ولقد سبق إعارة عدد من رجال القضاء رغم سبق إعارتهم، ولم تضع وزارة العدل قواعد جديدة بما مفاده أنها تطلب الترشيح على ما سبق من قواعد وطبقاً لنص المادتين ٦٥ ، ٦٦ من قانون السلطة القضائية، وكان الطالب قد أُعير لدولة الكويت من ١٩٧٣/٩/٩ حتى ١٩٧٨/١٠/١٢ ثم أُعير مرة ثانية ١٩٨٦/٣/٣ حتى ١٩٨٧/٣/٧ فإن قرار تخطيه في هذه الإعارة استناداً إلى سبق إعارته مدة تزيد على السنتين رغم إن إعارته لم تمتد أكثر من سنة وثلاثة أيام لا يكون مستنداً إلى صحيح القانون ويكون مشوباً بالتعسف في استعمال السلطة . وإن لحقت به أضرار مادية وأدبية فإنه يطالب

بالإزام المدعى عليهم متضامنين بالقدر الوارد فى الصحيفة.

وحيث إن النعى برمته مردود ذلك أنه ولئن كان المشرع فى المادة ١/٥٨ من القانون رقم ١٩٧٨/٤٧ بشأن العاملين المدنيين بالدولة قد حدد السلطة المختصة بوضع قواعد الإعارة بالنسبة لهؤلاء العاملين المدنيين بالدولة قد حدد السلطة المختصة بوضع قواعد الإعارة بالنسبة لهؤلاء العاملين فنص على أنها هى السلطة المختصة بالتعيين إلا أنه لم ينقل هذا الحكم لقانون السلطة القضائية تقديراً منه بأن رجال هذه السلطة لا يخضعون لذات القواعد التى يخضع لها العاملون فى الدولة وأنه مما يمس استقلال القضاء أن تنفرد السلطة التنفيذية بالنظر فى شئونهم إذ أسند المشرع للمجلس الأعلى للهيئات القضائية الذى حل محل مجلس القضاء الأعلى المشكل بالقانون رقم ١٩٦٥/٤٣ إبداء الرأى فى جميع المسائل المتعلقة بهذه الهيئات وأوجب بمقتضى القانون رقم ١٩٧٤/٣٩ موافقته على إعارة رجال القضاء ثم استبدل به مجلس القضاء الأعلى المشكل طبقاً للقانون رقم ١٩٨٤/٣٥ وهو ما مؤداه أن المشرع أفرد للسلطة القضائية الأحكام الواردة بالمادتين ٦٥ ، ٦٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وهى أحكام خاصة تقيد النص العام بما يقتضى تطبيقها دون غيرها.

وحيث إنه بالنسبة لركن الإختصاص فى القرار الإدارى فإنه من المقرر أنه إذا ناط المشرع بفرد أو هيئة اختصاصاً معيناً فيجب أن تزاوله بنفسها ولا يجوز التفويض أو الحلول فيه إلا وفقاً لأحكام القانون، وكان المشرع قد ناط برئيس الجمهورية إصدار

القرار الخاص بالإعارة ثم صدر قانون التفويض رقم ١٩٦٧/٤٢ الذى أجاز لرئيس الجمهورية التفويض فى بعض الاختصاصات لرئيس مجلس الوزراء وهو الذى أصدر قرار الإعارة، ومن ثم يكون هذا القرار قد صدر صحيحاً وممن يملك سلطة إصداره.

وحيث إنه بالنسبة لركن الشكل فى القرار الإدارى فإن المقرر أن الإدارة غير مقيدة بشكل معين فى الإفصاح عن إرادتها ما لم يلزمها القانون اتباع هذا الشكل عند إصدار القرار فإن تخلف وكان جوهرياً أضحى القرار باطلاً - لما كان ذلك، وكان المشرع فى المادتين ٦٥ ، ٦٦ من قانون السلطة القضائية لم يحدد الجهة المختصة بالترشيح أو بوضع قواعد الإعارة وإنما أوجب أن يؤخذ رأى الجمعية المختصة للمحكمة المختصة وأن تتم موافقة مجلس القضاء الأعلى عليها فإنه يكون قد حدد هذين العنصرين الأخيرين دون غيرهما كعناصر لشكل القرار الإدارى ويكون للجهة الإدارية أن تعهد لمجلس القضاء الأعلى الترشيح للإعارة ووضع قواعدها الضابطة بما بما يسوغ له الموافقة عليها، ويكون لهذا المجلس من تلقاء ذاته أن يضع القواعد المنظمة لاختصاصاته إعمالاً لنص المادتين ٧٧ مكرر ٢ ، ٧٧ مكرر ٤ من قانون السلطة القضائية المعدل بالقانون بالقانون رقم ١٩٨٤/٣٥ أن استناداً إلى أن اختصاصه بالموافقة على الإعارة يقتضى بطريق اللزوم وضع القواعد لهذه الموافقة للسير على مقتضاها على النحو الذى يراه مُحققاً للغرض منها ولحسن سير العمل، لما كان ذلك، وكان الطالب لم يقدم ما يثبت عدم أخذ رأى الجمعية العمومية لمحكمة النقض، وكان الأصل



فى الإجراءات أنها روعيت - وكان مجلس القضاء الأعلى قد وافق على هذه الإعارات فإن القرار الصادر بها يكون قد استكمل الشكل الذى نص عليه القانون ويكون النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس.

وحيث إنه بالنسبة لمشروعية القواعد التى وضعها مجلس القضاء الأعلى بالنسبة للإعارة محل التداعى - فلما كان المشرع قد أورد فى أحكام المادتين ٦٥ ، ٦٦ من قانون السلطة القضائية الحد الأقصى لمدة الإعارة بحيث لا تجاوز أربع سنوات متصلة إلا إذا اقتضت ذلك مصلحة قومية وتعتبر المدة متصلة إذا تتابعت أيامها أو فصل بينها فاصل زمنى يقل عن خمس سنوات ثم أخضع الإعارة فى الفقرة الأخيرة من المادة ٦٦ لشرط عدم الإخلال بحسن سير العمل . ولئن كان يفهم من هذه الأحكام أن المشرع أجاز الإعارة اللاحقة السابقة إلا أنه حيث تكون الإجازة ينتفى الإلزام والوجوب ويكون المشرع قد خول للجهة المختصة تفصيل أحكام الإعارة التى أوجملها فى النصين سالفى الذكر وهو ما لازمه أن يكون لها حق وضع قواعد الإعارة إلا أنه من ناحية أخرى فإن هذه السلطة التقديرية ليست مطلقة من كل قيد بل تجد حدها فى نصوص التشريع المنظم لها وفى العرف القضائى المكمل له بحيث يكون محل القرار متفقاً مع القانون وتكون غايته من أجل تحقيق المصلحة العامة وحسن سير العمل بحيث ينتفى عنها إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها بما يقتضى أن تتصف هذه القواعد بالعدالة والحيدة وأن تقوم على سبب صحيح وأن تتغيا المصلحة العامة ويكون لها من التجريد

والعمومية والاستقرار ما يكفل لرجال القضاء التعرف مسبقاً على ما يخضعون له من نظم فى شئونهم بحيث تسكن له نفوسهم وتستقر به أحوالهم ولكن هذا لا يحول دون تعديل هذه القواعد متى استهدف التعديل المصلحة العامة وتغليبها على مصلحة الفرد.

ولما كانت هذه القاعدة التى استبعد على أساسها الطالب من ترشيح للإعارة وهي حرمان من سبقت إعارتهم أكثر من عامين تؤدي إلى إتاحة الفرصة لعدد أكثر من رجال القضاء ولا تصطدم بنص وجوبى مانع بل أن المشرع نفسه طبقها بمقتضى تعديل سابق لقانون السلطة القضائية رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ وقد أورد فى مذكرته الإيضاحية "اقتضى الأمر وضع ضوابط للإعارة والندب تسرى على رجال القضاء أياً كانت درجتهم أهمها وضع حد أقصى للإعارة والندب الكامل هو مدة سنتين وذلك حتى لا ينقطع القاضى عن محيط عمله القضائى .. وحتى يفسح المجال لغيره للإسهام بجهده فى خدمة الجهات طالبة الإعارة .. وقد رخص المشروع تجاوز تلك المدة بصفة استثنائية محضة وفى أضيق الحدود" . ومن ثم فإن هذه القاعدة لا تتحقق بها إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها ولا يحول دون تطبيقها أن يسلك بها مجلس القضاء مسلكاً مخالفاً لما سبق اتباعه من قواعد متى استقامت لديه قاعدة صحيحة يتحقق بها تكافؤ الفرص بين الزملاء فى موضوع واحد ولا تنهى عنها نصوص القانون . لما كان ذلك، وكان الطالب قد سبقت إعارته لدولة الكويت فى ١٩٧٣/٩/٩ وحتى ١٩٧٨/١٠/١٢ ثم أعير مرة أخرى من ١٩٨٦/٣/٣ وحتى ١٩٨٧/٣/٧ لذات الدولة

وكان القرار بإعارة من يليه فى الأقدمية قد استند إلى استبعاد من سبقت إعارته أكثر من سنتين، فإن النعى على القرار بأوجه النعى الواردة بالطلب يكون على غير أساس، ولما تقدم يتعين رفض الطلب.



## جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار: عادل بيومي نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:  
محمد عبد القادر سمير نائب رئيس المحكمة، فتحى محمود يوسف، عبد المنعم محمد الشهاوى وعبد  
الملك نصار.

(١٩)

### الطلب رقم ١٢ لسنة ٥٩ ق رجال القضاء

(١) الخصومة فى الطلب «الصفة».

وزير العدل هو الرئيس الادارى المسئول عن أعمال الوزارة وادارتها وصاحب الصفة فى  
خصومة الطلب . اختصام رئيس مجلس القضاء الأعلى . غير مقبول.

(٢) إستقالة

انقطاع القاضى عن عمله مدة تستطيل إلى ثلاثين يوما كاملة دون إذن . أثره . انتهاء  
خدمته بما يعتبر استقالة ضمنية . علة ذلك . الانقطاع يقيم قرينة ترك العمل للاستقالة .  
ارتفاع هذه القرينة بعودة القاضى وتقديمه أعذارا جدية تخضع لتقدير مجلس القضاء الأعلى  
. عدم عودته أو عودته دون تقديم أعذاراً أو تقديمه أعذاراً غير جدية . أثره . اعتبار خدمته  
منتهية بأثر رجعى يرجع إلى تاريخ انقطاعه عن العمل . م ٢/١٧ و ٢ من قانون السلطة  
القضائية . (مثال).

١ - لما كان وزير العدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الرئيس الإداري المسئول عن أعمال الوزارة وإداراتها وبالتالي صاحب الصفة في خصومة الطلب فيما تصدره من قرارات إدارية نهائية . وكان لا شأن لرئيس مجلس القضاء الأعلى بخصومة الطلب، فإن الطلب بالنسبة له يكون غير مقبول.

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٧٧ من قانون السلطة القضائية أن خدمة القاضي تنتهى بما يعتبر استقالة ضمنية إذا إنقطع عن عمله مدة تستطيل إلى ثلاثين يوماً كاملة دون إذن وأن هذا الانقطاع يقيم قرينة ترك العمل للاستقالة . ولا ترتفع هذه القرينة إلا إذا انتفى الافتراض القائمة عليه بعودة القاضي وتقديمه أعذاراً جدية تخضع لتقدير مجلس القضاء الأعلى فإذا لم يعد القاضي أو عاد ولم يقدم أعذاراً أو قدم أعذاراً لم تبين عدم جديتها اعتبرت خدمته منتهية بأثر رجعى إلى تاريخ انقطاعه عن العمل، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن إجازة الطالب المرضية انتهت فى ... ولم يعد إلى العمل بعد انتهائها بل انقطع عن عمله مدة تزيد عن ثلاثين يوماً متصلة وكان العذر الذى قدمه الطالب تبريراً لانقطاعه عن العمل هو مرضه ولم يقدم الدليل المثبت لما يدعيه إذ أن الشهادات الطبية المقدمة منه ليست صادرة من الجهة الطبية فضلاً عن أنها عن فترة لاحقة لانقطاعه عن العمل المسوغ لاعتباره مستقيلاً. فإن هذا التخلف عن العمل بدون عذر مقبول يعتبر استقالة ضمنية فى حكم المادة ٧٧ سالفه الذكر وبالتالي فإن القرار المطعون فيه وقد قام على سبب يبرره فى الواقع والقانون وكان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة يكون قد صدر صحيحاً مبرراً من عيب اساءة استعمال السلطة ويتعين لذلك رفض ذلك الطلب.



## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد

الداولة.

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أن الأستاذ ... رئيس المحكمة تقدم فى ١١/١/١٩٨٩ بهذا الطلب ضد رئيس مجلس القضاء الأعلى ووزير العدل طالبا الحكم بالغاء قرار وزير العدل رقم ٣٣٨٤ لسنة ١٩٨٨ باعتباره مستقيلا من منصبه واعتبار هذا القرار كأن لم يكن . وقال بيانا لطلبه أن أجازته المرضية انتهت فى ١٠/٥/١٩٨٨ فأخطر فى اليوم التالى لانتهاؤها محكمة أسيوط الابتدائية التى يعمل بها تليفونيا بأنه مازال مريضا . ثم طلب إلى رئيس المحكمة إحالته إلى القومسيون الطبى الا انه فوجئ بصدر قرار وزير العدل باعتباره مستقيلا من ١١/٥/١٩٨٨ لانقطاعه عن العمل فاعترض على القرار أمام محكمة القضاء الأعلى وقدم له ما يفيد انه مريضا أثناء فترة الانقطاع فرفض المجلس الاعتراض فى ١٩/١٢/١٩٨٨ . كما أضاف بمذكرة دفاعه أن محكمة أسيوط لم تبلغه باخطار التفتيش القضائى بانقطاعه عن العمل وكذلك لم يخطر التفتيش بذلك . دفعت الحكومة والنيابة العامة بعدم قبول الطلب بالنسبة للمطعون ضده الأول لرفعه على غير ذى صفة كما طلبتا رفض الطلب.

وحيث إن هذا الدفع فى محله ذلك انه لما كان وزير العدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه

المحكمة - هو الرئيس الادارى المسئول عن أعمال الوزارة وإدارتها وبالتالي صاحب الصفة فى خصومة الطلب فيما تصدره من قرارات ادارية نهائية وكان لا شأن لرئيس مجلس القضاء الأعلى بخصومة الطلب بالنسبة له يكون غير مقبول.

وحيث ان الطلب فيما عدا ما تقدم استوفى أوضاعه المشكلية.

وحيث ان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٧٧ من قانون السلطة القضائية أن خدمة القاضي تنتهي بما يعتبر استقالة ضمنية اذا انقطع عن عمله مدة تستطيل إلى ثلاثين يوما كاملة دون اذن وان هذا الانقطاع يقيم قرينة ترك العمل بالاستقالة . ولا ترتفع هذه القرينة إلا إذا انتفى الافتراض القائمة عليه بعودة القاضي وتقديمه اعدارا جديّة تخضع لتقدير مجلس القضاء الأعلى فاذا لم يعد القاضي أو عاد ولم يقدم اعداراً أو قدم اعداراً تبين عدم جديتها اعتبرت خدمته بأثر يرجع إلى تاريخ انقطاعه عن العمل . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق ان اجازة الطالب المرضية انتهت في ١٠/٥/١٩٨٨ ولم يعد العمل بعد انتهائها بل انقطع عن عمله مدة تزيد عن ثلاثين يوما متصلة وكان العذر الذي قدمه الطالب تبريرا لانقطاعه عن العمل هو مرضه ولم يقدم الدليل المثبت لما يدعيه ان الشهادات الطبية المقدمة ليست صادرة من الجهة الطبية المختصة فضلا عن انها عن فترة لاحقة لانقطاعه عن العمل المسوغ لاعتباره مستقيلا . فان مثل هذا التخلف عن العمل بدون عذر مقبول يعتبر استقالة ضمنية في حكم المادة ٧٧ سالفه الذكر، وبالتالي فان القرار المطعون فيه وقد قام على سبب يبرره في الواقع والقانون وكأن الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة يكون قد صدر صحيحا مبررا من عيب استعمال السلطة ويتعين لذلك رفض الطلب.

////////////////////

## جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار: عادل بيومي نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:  
محمد عبد القادر سمير نائب رئيس المحكمة، فتحى محمود يوسف، عبد المنعم محمد الشهاوى وعبد  
الملك نصار.

(٢٠)

### الطلب رقم ٤٠ لسنة ٦٠ ق رجال القضاء

(١) الخصومة فى الطلب «الصفة».

وزير العدل هو صاحب الصفة فى خصومة الطلب. اختصاصهم ساعد الوزير لشئون  
التفتيش. غير مقبول.

(٢) اختصاص.

محكمة النقض . اختصاصها بالفصل فى الطلبات الغاء القرارات الادارية النهائية التى  
تصدرها جهة الادارة فى أى شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة ويترتب عليها  
احداث أثر قانونى معين . ليس من بينها قرار إدارة التفتيش القضائى ايداع تحقيقات  
شكوى الملف السرى للطالب . علة ذلك.

١ - لما كان وزير العدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الرئيس الادارى  
المسئول عن أعمال الوزارة وادارتها وبالتالي صاحب الصفة فى خصومة الطلب فيما تصدره  
من قرارات ادارية نهائية ومن ثم فإن الطلب بالنسبة للمطعون ضده الثانى يكون غير مقبول.

٢ - لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن القرارات الصادرة فى شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العلهة واللى تختص هذه المحكمة بالفصل فى طلبات الغائها طبقا للمادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ إنما هى القرارات الادارية النهائية التى تصدرها جهة الادارة فى الشكل الذى يتطلبه القانون بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح ويترتب عليها احدث أثر قانونى معين . وكان قرار إدارة التفتيش القضائى بإيداع تحقيقات الشكوى رقم ... الملف السرى للطالب لا ينطوى على افصاح جهة الادارة عن ارادتها الملزمة وليس من شأنه التأثير على المركز القانونى للطالب فإنه لا يعد من القرارات الادارية التى يجوز الطعن فيها أمام هذه المحكمة ويكون الطلب بالغائه غير مقبول.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

تتوصل الوقائع - على ما يبين من الاوراق - فى ان السيد ... رئيس المحكمة من الفئة (أ) تقدم بهذا الطلب بتاريخ ١٤/٣/١٩٩٠ ضد وزير العدل ومساعد الوزير للتفتيش القضائى للحكم بالغاء قرار لجنة الاعتراضات رقم ٩١ لسنة ١٩٨٧/٨٦ وحفظ الشكوى رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤ حصر عام التفتيش القضائى خارج الملف السرى . وقال بيانا لطلبه انه ابان عمله قاضيا أصدر حكما فى احدى الجنح بادانة المتهم فتقدم ضده بشكوى بأن الحكم صدر مجاملة للسيد وكيل نيابة عابدين الذى تربطه صلة بخصمه . وقد انتهى السيد المستشار محقق الشكوى إلى ان ما أثاره الشاكى من شكوك وظنون أحاط بها السيد المشكو تفتقر إلى

الدلائل والشبهات القوية التي تؤكد ما وإن كانت قد تضمنت المبرر بمهاجمة الشاكي بما أحاطه من مساس بحيدته ونزاهته وكان يتعين عليه أن يلتزم الحرص من التردى فيه والانزلاق إليه مما يستوجب ايداع الشكوى ملفه السرى فوافقت اللجنة الأولى على ذلك فتقدم باعتراض إلى لجنة الاعتراضات الا انها أصدرت بتاريخ ٢/٥ سنة ١٩٩٠ قرارا برفضه أعلن به فى ١٩٩٠/٢/٢٢ . ولما كان هذا القرار مشوبا بالبطلان لانعدام سببه اذ ان النتيجة التى خلص إليها القرار ليس لها أصل من الأوراق وصيانة كرامة القاضى تستوجب ألا يؤخذ بالمنظنة والتقولات . قدم الحاضر عن الحكومة مذكرة دفع فيها بعدم قبول الطلب لرفعه على غير ذى صفه بالنسبة للمطعون ضده الثانى وفى الموضوع بعدم قبول الطلب وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها ذات الرأى.

وبحيث ان الدفع بعدم قبول الطلب بالنسبة للمطعون ضده الثانى فى محله ذلك انه لما كان وزير العدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الرئيس الادارى المسئول عن أعمال الوزارة وادارتها وبالتالي صاحب الصفة فى خصومة الطلب فيما تصدره من قرارات ادارية نهائية ومن ثم فان الطلب بالنسبة للمطعون ضده الثانى يكون غير مقبول.

وبحيث انه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن القرارات الصادرة فى شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة والتى تختص هذه المحكمة بالفصل فى طلبات الغائها طبقا للمادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ٧٢ انما هى القرارات الادارية النهائية التى تصدرها جهة الادارة فى الشكل الذى يتطلبه القانون بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح ويترتب عليها إحداث أثر قانونى معين . وكان قرار ادارة التفتيش القضائى بايداع تحقيقات الشكوى رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤ حصر عام التفتيش القضائى الملف



السرى لا ينطوى على افصاح الادارة عن ارادتها الملزمة وليس من شأنه التأثير على المركز القانونى للطالب فانه لا يعد من القرارات الادارية التى يجوز الطعن فيها أمام هذه المحكمة ويكون الطلب بالغائه غير مقبول.

////////////////////

## جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة / عادل بيومي نصار وعضوية السادة  
المستشارين : فتحى محمود يوسف ، عبد النعم محمد الشهاوى ، مصطفى جمال شفيق وعبد الحميد  
الحلفاوى

( ٢١ )

### الطلب رقم ٨٩ لسنة ٦٠ القضائية « رجال القضاء »

( ١ ) معاش « تسوية »

عدم جواز رفع طلب تعديل الحقوق المقررة بقانون التأمين الاجتماعى الصادر  
بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٠ بعد انقضاء سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش  
بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق . الاستثناء . طلب تسوية  
المعاش استناداً إلى قانون أو حكم قضائى نهائى . م ١٤٢ من ذات القانون .

( ٢ ) الحقوق فى الطلب « الصفة » .

وزير العدل ورئيس الهيئة القومية للتأمين والمعاشات هما صاحبيا الصفة فى  
خصومة طلب تسوية المعاش . اختصاص وزير التأمينات الاجتماعية . غير مقبول .

( ٣ ، ٤ ) معاشات « تسوية » قانون .

( ٣ ) احالة رئيس الاستئناف الذى يتقاضى المرتب والبدلات المقررة لرئيس محكمة النقض باعتبارها الوظيفة الاعلى منذ ١ / ٧ / ١٩٨٤ الى المعاش .

وجوب معاملته من حيث المعاش المستحق عن الأجر المتغير المعاملة المقررة لشاغلى منصب الوزير فى تاريخ احواله إلى المعاش وفقا للقوانين السارية وقتئذ

( ٤ ) معاش القاضى . تسويته طبقا للقانون السارى وقت بلوغه سن التقاعد . صدور قوانين أو قرارات لاحقه لا تؤثر فيه الاستثناء . أن ينص فى القانون على سريانه بأثر رجعى مؤدى ذلك . عدم استفادة الطالب من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ وما تابعه من قرارات لصدوره فى تاريخ لاحق على احواله إلى التعاقد .

١ - لما كانت المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد نصت على أن « مع عدم الاخلال بأحكام المادتين ٥٦ و ٥٩ لا يجوز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق وذلك فيما عدا حالات طلب اعادة تسوية هذه الزيادة .

٢ - وزير العدل ورئيس الهيئة القومية للتأمين والمعاشات هما صاحبا الصفة فى خصومة الطلب ، ومن ثم يكون الطلب بالنسبة لغيرهما غير مقبول .

٣ - لما كانت المحكمة الدستورية العليا قد انتهت في طلب التفسير رقم ٣ لسنة ٨ ق تفسير الى أن « تطبيق احكام المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يعتبر نائب رئيس محكمة النقض ومن فى درجته من أعضاء الهيئات القضائية فى حكم درجة الوزير حيث المعاش المستحق عن الاجر الاساسى والمعاش المستحق عن الاجر المتغير وذلك منذ بلوغه المرتب المقرر لرئيس محكمة النقض كان بلوغ العضو المرتب المماثل اعمالا لنص الفقرة الاخيرة من قواعد تطبيق جدول المرتبات المضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض احكام قوانين الهيئات القضائية » ، وكان الطالب قد احيل الى التقاعد فى ٢٩ / ٣ / ١٩٨٦ عندما كان يشغل منصب رئيس محكمة بحاكم الاستئناف ويتقاضى المرتب والبدلات المقررة لرئيس محكمة النقض باعتبارها الوظيفة الاعلى منذ ١ / ٧ / ١٩٨٤ فإنه يتعين معاملته من حيث المعاش المستحق عن الاجر المتغير المعاملة المقررة لشاغلى منصب الوزير فى تاريخ احواله إلى التقاعد فى ٢٩ / ٣ / ١٩٨٦ طبقا للقوانين السارية وقتئذ ومن ثم فإن المحكمة تجيبه إلى طلب تسوية معاشه على هذا الاساس مع ما يترتب على ذلك من فروق مالية .

٤ - لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن القانون الجديد يسرى بأثر فورى ومباشر على المراكز القانونية التى تقع أو تتم بعد نفاذه ولا يسرى بأثر رجعى على الوقائع السابقة عليه إلا إذا نص على ذلك صراحة ، فإن معاش القاضى يسوى طبقا للقانون السارى وقت بلوغه سن التقاعد ولا يؤثر فيه ما قد

يصدر من قوانين الاماكان بآثر رجعى يمتد إلى صاحبه وكان القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ وما تبعه من قرارات ترتب عليها زيادة المعاشات عمل بها فى تاريخ لاحق على إحالة الطالب إلى التقاعد فى ٢٩ / ٣ / ١٩٨٦ فلا يفيد من احكامه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الوقائع – على ما يبين من الاوراق – تتحصل فى أن المستشار رئيس المحكمة السابق بمحكمة استئناف القاهرة تقدم بهذا الطلب فى ١٥ / ٨ / ١٩٩٠ للحكم باعادة تسوية معاشه عن الاجر المتغير برفعه الى ٥٠ ٪ من هذا الاجر الذى كان يتقاضاه عند احواله للتقاعد وما يترتب على ذلك من فروق مالية اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ وقال بياناً لطلبه إنه احيل الى التقاعد فى ٢٩ / ٣ / ١٩٨٦ وقامت الهيئة القومية للتأمين والمعاشات بتسوية معاشه عن الاجر المتغير بمبلغ ١٢٠ جنيه المقرر لنائب الوزير ، وصدر القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بزيادة المعاش عن الاجر المتغير الى ٥٠ ٪ وتظلم الى لجنة فحص المنازعات بالهيئة سألقة الذكر لتسوية معاشه على هذا الاساس إلا انها رفضت تظلمه فتقدم بالطلب ، دفع الحاضر عن الهيئة القومية للتأمين والمعاشات بعدم قبول الطلب لرفعه بعد الميعاد المنصوص عليه فى المادة ١٤٢ من القانون ٧٩ لسنة ٧٥ وطلبت احتياطيا رفض الطلب . دفعت الحكومة بعدم قبول الطلب لرفعه على غير نى صفة بالنسبة



للمطعون ضده الثانى وطلبت رفض الطلب ودفعت النيابة بذات الدفع وأبدت الرأى بتسوية معاش الطالب على الاساس المقرر للوزير بالنسبة للاجر المتغير مع ما يترتب على ذلك من آثار. وحيث أن الدفع المبدى من الهيئة القومية للتأمين والمعاشات فى غير محله ذلك إنه لما كانت المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد نصت على أن مع عدم الاخلال باحكام المادتين ٥٦ ، ٥٩ لا يجوز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق وذلك فيما عدا حالات طلب اعادة تسوية هذه الزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون أو حكم قضائى نهائى ... الخ وكان الطالب يطلب تسوية معاشه استنادا الى الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا فى طلب التفسير رقم ٣ لسنة ٨ ق دستورية الصادر بتاريخ ٣ / ٣ / ١٩٩٠ . فإن طلبه يكون قد قدم فى الميعاد ويكون الدفع المبدى من الهيئة القومية للتأمين والمعاشات بعدم قبوله على غير اساس .

وحيث ان الدفع المبدى من الحكومة والنيابة فى محله ذلك أن وزير العدل ورئيس الهيئة القومية للتأمين والمعاشات هما صاحبا الصفة فى خصومة الطلب ومن ثم يكون الطلب بالنسبة لغيرهما غير مقبول .

وحيث أن الطلب فيما عدا ما تقدم استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه لما كانت المحكمة الدستورية العليا قد انتهت فى طلب التفسير رقم ٣

لسنة ٨ ق ( تفسير ) الى أن « فى تطبيق احكام المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ يعتبر نائب رئيس محكمة النقض ومن فى درجته من أعضاء الهيئات القضائية فى حكم درجة الوزير من حيث المعاش المستحق عن الأجر الأساسى والمعاش المستحق عن الأجر المتغير وذلك منذ بلوغه المرتب المقرر لرئيس محكمة النقض .. ولو كان بلوغ العضو المرتب المماثل اعمالا لنص الفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جدول المرتبات المضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام قوانين الهيئات القضائية » وكان الطالب قد احيل الى التقاعد فى ٢٩ / ٣ / ١٩٨٦ عندما كان يشغل منصب رئيس محكمة بمحاكم الإستئناف ويتقاضى المرتب والبدايات المقرره لرئيس محكمة النقض باعتبارها الوظيفة الأعلى منذ ١ / ٧ / ١٩٨٤ فانه يتعين معاملته من حيث المعاش المستحق عن الأجر المتغير المعاملة المقررة لشاغلى منصب الوزير فى تاريخ احواله الى التقاعد فى ٢٩ / ٣ / ١٩٨٦ طبقا للقوانين السارية وقتئذ ومن ثم فإن المحكمة تجيبه إلى طلب تسوية معاشه على هذا الاساس مع ما يترتب على ذلك من فروق مالية .

وحيث إنه عن طلب الطالب زيادة معاشه عن الأجر المتغير طبقا للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ من تاريخ العمل به اعتبارا من ١ / ٧ / ١٩٨٧ وما يترتب على ذلك من فروق مالية فإنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن القانون الجديد يسرى بأثر فوري ومباشر على المراكز القانونية التى تقع أو تتم بعد نفاذه ولا يسرى بأثر رجعى على الوقائع السابق عليه الا اذا نص على ذلك صراحة فإن

معاش القاضى يسوى طبقا للقانون السارى وقت بلوغه سن التقاعد ولا يؤثر فيه ما قد يصدر من قوانين الا ما كان باثر رجعى يمتد إلى صاحبه وكان القانون رقم ١٠٧ لسنة ٨٧ وما تبعه من قرارات ترتب عليها زيادة المعاشات عمل بها فى تاريخ لاحق على احوالة الطالب إلى التقاعد فى ٢٩ / ٣ / ١٩٨٦ فلا يفيد من احكامها ويكون طلبه أنف الذكر على غير أساس متعيناً رفضه .



ثانيا

الأحكام الصادرة من الدوائر المدنية  
ودائرة الأحوال الشخصية





## جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : محمد أمين طوم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد جمال الدين شلقاني ، صلاح محمود عويس نائب رئيس المحكمة ، السيد خلف وفؤاد شلبي .

( ٢٢ )

### الطعن رقم ٢٢٥٢ لسنة ٥٦ القضائية :

- ١ ( استئناف « اعتبار الاستئناف كأن لم يكن » . اعلان . دفع دعوى «  
نظر الدعوى »  
الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم اعلانه خلال الميعاد القانوني . م . ٧ مرافعات .  
سقوط الحق في التمسك به . حالاته . عدم اتمام اعلان المستأنف عليه بصحيفة الاستئناف .  
لايحول دون حقه في الحضور وابداء أى دفاع فى الدعوى . علة ذلك .
- ٢ ( نقض اسباب الطعن « السبب الجديد » .  
دفاع يخالطه واقع . لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز التحدى به لأول مرة  
أمام محكمة النقض .

١ - مفاد نص المادتين ٧٠ ، ١٠٨ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء  
هذه المحكمة - ان المشرع لم يترتب سقوط الحق في التمسك بالدفع الشكلى المتعلقة  
بالاجراءات ومنها الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن الا فى حالتين الاولى اذا ابدى  
الدفع بعد التعرض للموضوع او مسألة فرعية فيها او ينطوى على التسليم بصحتها

سواء ابدى كتابة او شفاهة وسواء قصد الى النزول عن تلك الدفوع او لم يقصد او لم ينتبه الى حقه فيها والثانية اذا لم تبد تلك الدفوع من الطاعن في صحيفة الطعن وعلان المستأنف اليه بصحيفة الاستئناف وان كان شرطاً لانعقاد الخصومة الا انه لا يحول عدم اتمامه دون حق المستأنف عليه في الحضور وابداء أى دفع شكلى او موضوعى او أى دفاع فى الدعوى لان الاعلان لازم لانعقاد الخصومة وليس لازماً لقيام حق الخصم فى الحضور وابداء دفاعه ودفعه .

٢ - اذا كان مايثيره الطاعن من ان عدم اعلان صحيفة الاستئناف فى الميعاد مرده الى سوء نية المطعون عليها الثانية هو دفاع يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا يجوز التحدى به لأول مرة امام محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن - تتحصل فى ان المطعون عليها الثانية اقامت الدعوى رقم ٣٧٤٧ لسنة ١٩٨٢ مدنى الزقازيق الابتدائية بطلب الحكم باخلاء الطاعن والمطعون عليه الاول من العين المبينة بعقد الايجار المؤرخ ١ / ٢ / ١٩٧٥ والتسليم . وقالت بياناً لذلك انه

بموجب ذلك العقد استأجر المطعون عليه الاول منها العين محل النزاع غير انه اجرها من الباطن للطاعن دون انن كتابى منها فاقامت الدعوى بطلبها سالفى البيان . وبتاريخ ٢٧ / ١١ / ١٩٨٤ اجابت المحكمة المطعون عليها الثانية الى طلبها . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٣٦ لسنة ٣٧ ق مدنى لدى محكمة استئناف المنصورة « مأمورية الزقازيق » التى حكمت بتاريخ ١٩٨٦/٥/٧ باعتبار الاستئناف كأن لم يكن طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت انه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا . وحيث إن الطعن اقيم على سببين ينعى الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب . وفى بيان ذلك يقول أن مناط حق المستأنف عليه فى الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، لعدم اعلانه بصحيفته خلال ثلاثة اشهر من تاريخ ايداعها قلم الكتاب ، أن تكون الخصومة قد انعقدت بينه وبين المستأنف وأن يكون عدم الاعلان راجعا الى فعل من جانب المستأنف . واذا كان الثابت من الاوراق أن وكيل المطعون عليها الثانية ابدى الدفع المشار اليه بجلسة ٥ / ١ / ١٩٨٦ وقبل اعلانها بصحيفة الاستئناف الحاصل فى ١٤ / ١ / ١٩٨٦ وانعقاد الخصومة وكان عدم اتمام الاعلان فى الميعاد يرجع الى سوء نيتها وليس الى خطأ من جانبها فان الحكم المطعون فيه اذ قبل الدفع المشار اليه واعمل الجزاء المقرر بنص المادة ٧٠ من قانون المرافعات يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسبب .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك ان مفاد نص المادتين ٧٠ ، ١٠٨ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع لم يرتب سقوط الحق في التمسك بالدفع والشكوية المتعلقة بالاجراءات ، ومنها الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، الا في حالتين الاولى اذا ابدى الدفع بعد التعرض للموضوع وذلك بابداء أى طلب او دفاع فى الدعوى يمس الموضوع أو مسألة فرعية فيها او ينطوى على التسليم بصحتها سواء ابدى كتابة او شفاهة وسواء قصد الى النزول عن تلك الدفع او لم يقصد ولم يتنبه الى حقه فيها ، والثانية اذا لم تبد تلك الدفع من الطاعن فى صحيفة الطعن . واعلان المستأنف عليه بصحيفة الاستئناف وان كان شرطاً لانعقاد الخصومة الا انه لا يحول عدم اتمامه دون حق المستأنف عليه فى الحضور وابداء اى دفع شكلى أو موضوعى أو أى دفاع فى الدعوى ، لان الاعلان لازم لانعقاد الخصومة وليس لازماً لقيام حق الخصم فى الحضور وابداء دفاعه ودفعه واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من أن عدم اعلان صحيفة الاستئناف فى الميعاد مرده الى سوء نية المطعون عليها الثانية هو دفاع يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا يجوز التحدى به لأول مرة امام محكمة النقض فان النعى على الحكم المطعون فيه بهذين السببين يكون على غير اساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : محمد رأفت خفاجى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد وليد الجارحى ، محمد محمد طيطه محمد بدر الدين توفيق وشكرى جمعه حسين

( ٢٣ )

### الطعن رقم ١٤٦١ لسنة ٥٤ القضائية

١ - ٥ ( دعوى الطلبات فى الدعوى « الدفاع فى الدعوى » بطلان . رسوم . محكمة الموضوع

( ١ ) الطلب القضائى الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه . ماهيته .

( ٢ ) الطلب العارض الذى يقبل بغير اذن المحكمة . ماهيته .

( ٣ ) ابداء المدعى طلبا عارضا . اعتباره معروضا على محكمة الموضوع متعيينا الفصل فيه طالما لم يتنازل عنه .

( ٤ ) محكمة الموضوع . عدم التزامها بلغت نظر الخصم الى مقتضيات دفاعه .

( ٥ ) عدم تحصيل قلم الكتاب رسوم الطلب العارض . أثره . حق المحكمة فى استبعاد القضية من جدول الجلسة . تصديها بالفصل فى الدعوى رغم عدم أداء الرسم . لا بطلان .

( ٦ ) ايجار « ايجار الاماكن » « عقد الايجار » . محكمة الموضوع .

ثبوت تحديد الايجارة صراحة أو ضمنا . خضوعه لتقدير قاضى الموضوع متى أقام قضاؤه على دليل مستمد من واقع الدعوى .

( ٧ ) نقض « اسباب الطعن » . « السبب الجديد » .



النعى بتخلي الطاعن عن حيازة انصنع لوكيل المطعون ضده ، عدم جواز التحدى به لأول مره أمام محكمة النقض .

١ - المقرر - أن الطلب القضائي الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه هو الذي يقدمه اليها الخصم في صيغة صريحة جازمة ابتغاء صدور حكم في الدعوى لحماية حق أو مركز قانوني يدعيه قبل خصمه .

٢ - الطلب العارض الذي يقبل بغير إذن من المحكمة هو الطلب الذي يتناوله بالتغيير أو بالزيادة أو بالاضافة ذات النزاع من جهة موضوعه بقاء السبب على حاله أو تغيير السبب مع بقاء الموضوع كما هو .

٣ - متى قدم المدعى طلبا عارضا ، فانه يعتبر معروضا على محكمة الموضوع ويصبح عليها بحكم وظيفتها الفصل فيه مادام ان مقدم هذا الطلب العارض لم يتنازل عنه .

٤ - محكمة الموضوع ليست ملزمة بلفت نظر الخصم الى مقتضيات دفاعه .

٥ - ان عدم تحصيل قلم الكتاب لرسوم الطلب العارض على فرض استحقاقه ولئن كان يجيز للمحكمة أن تستبعده من جدول الجلسة ، الا أن تصدى المحكمة للدعوى والفصل فيها رغم عدم اداء الرسوم لا يترتب عليه البطلان .

٦ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن ثبوت تحديد الايجارة سواء كان تحديد اضمنيا أم صريحا هو من المسائل الموضوعية التي يترك تقديرها لقاضي الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك ما دام اقام قضاءه على دليل مقبول مستمد من واقى الدعوى وأوراقها .

٧ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه متى كان وجه النعى قد تضمن دفاعا جديدا يخالطه واقع لم يسبق ابدائه أمام محكمة الموضوع فانه لا يجوز اثارته لأول مره أمام محكمة

النقض ولما كان دفاع الطاعن بتخليه عن حيازة المصنع الى وكيل المطعون ضده هو دفاع يخالطه واقع ، وخلت الاوراق مما يفيد سبق تمسكه به أمام درجتى التقاضى فمن ثم ما تضمنه وجه النعى سببا جديدا لا يجوز التحدى به لأول مره أمام محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام على الطاعن الدعوى رقم ٣٣٧٩ لسنة ١٩٧٩ مدنى أمام محكمة أسيوط الابتدائية بطلب الحكم بالزام الطاعن بأن يؤدي له مبلغ ( ٤٥١٠ ) وقال ، بيانا لذلك انه بموجب عقد ايجار ينتهى فى ١٥ / ٥ / ١٩٧٦ استأجر منه الطاعن مصنع طوب وقد تخلف عن التزامه بتسليم العين المؤجرة فى نهاية مدة الايجار وأحدث بها بعض التلفيات أثبتها تقرير الخبير فى دعوى اثبات الحالة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦ مستعجل أسيوط . ولم يسدد مقابل انتفاعه بالعين محل النزاع عن الفترة من - انتهاء عقد الايجار وحتى اكتوبر سنة ١٩٧٩ وقيمة الاضرار التى لحقت بالمصنع . فأقام الدعوى . نددت المحكمة خبيرا وبعد أن أودع تقريره أضاف المطعون ضده طلبا عارضا بفسخ عقد الايجار وطرده الطاعن من العين المؤجرة حكمت المحكمة بالزام الطاعن بأن يؤدي للمطعون ضده مبلغ ( ٤٩٠٠ ) وتضمنت اسباب الحكم قضاء بعدم قبول الطلب العارض استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٣ لسنة ٥٨ ق أسيوط ، كما استأنفه المطعون ضده بالاستئناف الفرعى رقم ١٧٥ لسنة ٥٨ ق أسيوط . ويتاريخ ١٤ / ٣ / ١٩٨٤ قضت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وبقبول الطلب العارض وبانتهاء عقد الايجار المؤرخ ٢٥ / ٥ / ١٩٧٣ وطرده الطاعن من العين موضوع

العقد وبإلزامه بأن يؤدي للمطعون ضده مبلغ ( ٤٤١٠ ) طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث أن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بالوجه الاول من السبب الاول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتاويله وفي بيان ذلك يقول ان الحكم المطعون فيه . خلط بين وسيلة الدفاع والطلب العارض اذا اعتبر ما تضمنته مذكرة المطعون ضده أمام محكمة الدرجة الاولى بشأن اعادة المأمورية الى مكتب الخبراء وفسخ العقد ، طلبا عارضا وأسس على هذا -قضائه بقبول الاستئناف الفرعى وقبول الطلب العارض وانهاء عقد الايجار وطرده في حين ان ما جاء بتلك المذكرة لا يعدو أن يكون من وسائل الدفاع لم يتخذ شكل الطلب الصريح الجازم ولم يؤد عنه الرسم المستحق ولم يكن محل مناقشة بين الطرفين . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن النعى غير سديد ذلك أن المقرر أن الطلب القضائي الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه هو الذي يقدمه اليها الخصم في صيغة صريحة جازمة ابتغاء صدور حكم في الدعوى لحماية حق أو مركز قانوني يدعيه قبل خصمه . والطلب العارض الذي يقبل بغير اذن من المحكمة هو الطلب الذي يتناول بالتغيير أو بالزيادة أو بالاضافة ذات النزاع من جهة موضوعه مع بقاء السبب على حاله أو تغيير السبب مع بقاء الموضوع كما هو وأنه متى قدم المدعى طلبا عارضا ، فإنه يعتبر معروضا على محكمة الموضوع ويصبح عليها بحكم وظيفتها الفصل فيه مادام ان مقدم هذا الطلب العارض لم يتنازل عنه لما كان ذلك كان المطعون ضده قد اقام الدعوى إبتداء بطلب التعويض عن مقابل انتفاع الطاعن بالعين المؤجرة بعد انتهاء مدة اجارتها وبقيمة الاضرار والتلفيات التي لحقت بها فان طلب المطعون ضده في مذكرته المؤرخة ٢٠ / ٢ / ١٩٨٢ والمقدمة أمام محكمة اول درجة ، فسخ عقد الايجار المشار اليه وطرد الطاعن من العين المؤجرة يعتبر مكملًا

لهذا الطلب ومرتبطة به ، أى من قبيل الطلبات العارضة التى يجوز للمدعى ابداءها طبقا لنص المادة ١٢٤ من قانون المرافعات وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى فى موضوع الاستئناف الفرعى بقبول الطلب العارض فانه يكون قد التزم القانون ولا يغير من ذلك ان الطاعن لم يبد دفاعا فى الطلب العارض أو لم يناقشه إذ ان ذلك لا يحول دون الفصل فيه ومحكمة الموضوع ليست ملزمة بلفت نظر الخصم الى مقتضيات دفاعه . كما ان عدم تحصيل قلم الكتاب لرسوم الطلب العارض على فرض استحقاقه ، ولئن كان يجيز للمحكمة أن تستبعد من جدول الجلسة ، الا أن تصدى - المحكمة للدعوى والفصل فيها رغم عدم أداء الرسوم لا يترتب عليه البطلان ومن ثم فان النعى برمته يكون على غير اساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثانى من السبب الاول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم قضى بفسخ عقد الايجار موضوع الدعوى وطرده من العين المؤجرة استنادا الى انتهاء مدة العقد فى حين أن عقد الايجار المذكور قد تجدد اعمالا لنص المادة ٥٩٩ من القانون المدنى ببقائه فى العين المؤجرة بعد انتهاء مدة العقد دون اعتراض من المطعون ضده - المؤجر - مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن ثبوت تجديد الايجار سواء كان تجديدا ضمنيا أم صريحا هو من المسائل الموضوعية التى يترك تقديرها لقاضى الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه فى ذلك مادام أقام قضاء على دليل مقبول مستمد من واقع الدعوى وأوراقها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بانتقاء واقعه التجديد على ما أورده بمدونات من انه « اذا كان » المدعى قد أنذر المدعى عليه بتاريخ ٢١ / ٤ / ١٩٧٦ بفسخ عقد الايجار اعتبارا من ١٥ / ٥ / ١٩٧٦ ، وكان المدعى عليه لم ينازع فى ذلك ولم يجحد ما جاء بهذا الانذار وكان المدعى لم



يترضى بقاء المستأجر بالعين صراحة اذا أقام ضده دعوى اثبات الحالة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦ مستعجل أسيوط ... ثم تلا ذلك برفع الدعوى المستأنف حكمها بتاريخ ٦ / ١١ / ١٩٧٩ فيكون بقاءه بها طوال تلك المدة بغير حق وبغير رضا من المؤجر وتكون يده غصبا لأنها بدون سند من القانون ..... وكان هذا الذى استخلصه الحكم سائغا ومأخوذاً من واقع وظروف الدعوى وله أصله الثابت بالاوراق فان النعى يكون على غير أساس .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت بالاوراق ، وفى بيان ذلك يقول ان الحكم المطعون فيه اقام قضاءه بالتعويض استنادا الى عدم تسليم المصنع موضوع عقد الايجار المؤرخ ٢٥ / ٥ / ١٩٧٣ واستمرار الطاعن فى تشغيله رغم تنبيه المطعون ضده

( المؤجر ) عليه بالتسليم ، فى حين أن الثابت من محاضر أعمال الخبير فى الدعوى المستعجلة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦ ان الطاعن تخلى عن حيازة المصنع الى وكيل المطعون ضده ، كما ثبت من عبارات عقد الايجار المؤرخ ١ / ١ / ٧٥ ما يؤيد هذا التخلي مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى غير مقبول ، لما هو مقرر بقضاء هذه المحكمة من أنه متى كان وجه النعى قد تضمن دفاعا جديدا يخالطه واقع لم يثبت إبداءه أقام أمام محكمة الموضوع فإنه لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ولما كان دفاع الطاعن بتخليه عن حيازة المصنع إلى وكيل المطعون ضده هو دفاع يخالطه واقع ، وخلت الاوراق مما يفيد سبب تمسكه به أمام درجتى التقاضى فمن ثم يكون ما تضمنه وجه النعى سببا جديدا لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : منصور حسين عبد العزيز نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد السعيد رضوان نائب رئيس المحكمة حماد الشافعي ، عزت البنداري و محمد عبد  
العزيز الشناوي

( ٢٤ )

### الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٥١ القضائية

عمل العاملون « بالبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى » علاقة عمل .  
اختصاص ، « اختصاص الولائى » .  
العاملون بالبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فى ظل القانون ١١٧ لسنة ٧٦ . موظفون  
عموميون . اثره . اختصاص القضاء الادارى دون غيره بنظر المنازعات المتعلقة بالقرارات  
الصادرة فى شأن اجورهم وما يلحق بها . م . ١٠ ق ٤٧ لسنة ٧٢ .

مؤدى النص فى المادة الاولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن البنك الرئيسى للتنمية  
والائتمان الزراعى أن العلاقة بين البنك المذكور والعاملين به علاقة لائحية تنظيمية بوصفهم  
موظفين عموميين بحكم تبعيتهم لشخص من اشخاص القانون العام ، ومن ثم فان الاختصاص  
بنظر المنازعات المتعلقة بالقرارات الصادرة فى شأن اجورهم وما يلحق بها يكون معقودا لجهة القضاء الادارى دون جهة القضاء  
العادى اخذا بحكم المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر - والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدهم وآخرين أقاموا على الطاعن - البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى - الدعوى رقم ١٠٤٠ لسنة ١٩٧٨ عمال جنوب القاهرة وطلبوا الحكم بأحقيتهم فى أن يتقاضوا الراتب المصرفى المقرر للعاملين به بتاريخ ١٩٧٧ / ٨ / ٧ اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٧٧ وفى الجمع بينه وبين بدل التفرغ الذى يتقاضونه طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وما يستجد وما يترتب على ذلك من آثار مادية وقانونية والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة . وقالوا بيانا لها أنهم يعملون بالادارة العامة للشئون القانونية للبنك الطاعن ويتقاضون بدل التفرغ المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، وبتاريخ ١٩٧٧ / ٨ / ٧ أصدر البنك قرارا بمنح جميع العاملين به على اختلاف وظائفهم راتبا مصرفيا بنسبة ٣٠ ٪ من مرتباتهم وذلك اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٧٧ . واذا كان هذا الراتب لا يعد بدلا فيجوز الجمع بينه وبين بدل التفرغ المقرر لهم الا أن البنك الطاعن حرّمهم منه بموجب القرار الصادر بمنحه للعاملين فأقاموا الدعوى بطلباتهم سالفة البيان . دفع الطاعن بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى تأسيسا على أن البنك

الطاعن هيئة عامة ، وبتاريخ ٢١ / ٣ / ١٩٧٩ قضت المحكمة برفض الدفع وندبت خبيراً في الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره قضت بتاريخ ٧ / ٥ / ١٩٨٠ برفض الدعوى استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٧٥٩ لسنة ٩٧ ق ، وبتاريخ ١٠ / ١ / ١٩٨١ حكمت المحكمة بإبطال الحكم المستأنف وبأحقية المطعون ضدهم في الجمع بين المرتب المصرفي وبين بدل التفرغ المقرر لهم بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ حالاً ومستقبلاً وبالزام البنك الطاعن بأن يدفع لكل من المطعون ضدهم المبالغ المبينة بتقرير الخبير قرين اسم كل منهم وذلك عن المدة من ١ / ٧ / ١٩٧٧ وحتى ٣١ / ١٢ / ١٩٧٩ والفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ اعتباراً من ١ / ١ / ١٩٨٠ وحتى تمام السداد وما يستجد بعد ذلك اعتباراً من ١ / ١ / ١٩٨٠ طعن الطاعن في هذا الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول ان البنك الطاعن كان في الاصل مؤسسة عامة وبعد الغاء المؤسسات العامة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ تحول الى هيئة عامة بموجب القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ بما مقتضاه أن العاملين به يعتبرون موظفين عموميين ، وأن القرارات الصادرة منه في شأنهم قرارات ادارية يختص القضاء الاداري بنظر المنازعات المتعلقة بها ، واذ تصدى الحكم المطعون فيه لنظره موضوع الدعوى فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعي سديد ذلك ان النص في المادة الأولى من القانون رقم ١١٧ .

لسنة ١٩٧٦ بشأن البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى على أن « تحول المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى الى هيئة عامة قابضة يكون لها شخصية اعتبارية مستقلة تسمى البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ويتبع وزير الزراعة » مؤداه أن العلاقة بين البنك المذكور والعاملين به علاقة لائحية تنظيمية بوصفهم موظفين عموميين بحكم تبعيتهم لشخص من اشخاص القانون العام ، ومن ثم فان الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بالقرارات الصادرة فى شأن أجورهم وما يلحق بها يكون معقودا لجهة القضاء الادارى دون جهة القضاء العادى أخذا بحكم المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وحكم فى موضوع الدعوى رغم اختصاص القضاء العادى بنظرها فانه يكون قد خالف القانون مما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

وحيث ان الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء فى الاستئناف رقم ٧٥٩ لسنة ٥٧ ق القاهرة بالغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى .

## جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : حسين على حسين نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
ريمون فهميم نائب رئيس المحكمة عبد الناصر السباعي ، ابراهيم شعبان ومحمد اسماعيل غزالي .

( ٢٥ )

### الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٥٥ القضائية :

( ١ - ٤ ) عقد ، « العقود الادارية » ، محكمة الموضوع ، « تقدير الادلة  
الاموال العامة .

١ - العقود الادارية ، وجوب الرجوع الى العقد ذاته لاعطائه الوصف القانوني الصحيح .

٢ - اعتبار العقد عقدا اداريا . مناطه .

٣ - محكمة الموضوع . اقامة قضاءها على مايكفي لحمله . عدم التزامها يتتبع حجج  
الخصوم والرد عليها استقلالا .

٤ تخصيص المال العام للمنفعة العامة . مناطه . الترخيص بالانتفاع .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه وأن لم يعرف القانون العقود الادارية ولم  
يبين خصائصها التي تميزها والتي يهتدى بها في القول بتوافر الشروط اللازمة



لها ولحصانتها وصيانتها من تعرض المحاكم لها بالتعطيل أو بالتأويل ، الا ان اعطاء العقود التي تبرمها جهة الادارة وصفها القانونى الصحيح بأعتبارها عقودا اداريه أو مدنية يتم على هدى ما يجرى تحصيله منها ويكون مطابقا للحكمة من ابرامها .

٢ - المقرر أن العقود التي تبرمها جهة الادارة مع الافراد لاتعتبر عقودا اداريه الا اذا تعلق بتسيير مرفق عام أو بتنظيمه وأظهرت الادارة نيتها فى الاخذ فى شأنها بأسلوب القانون العام وأحكامه بتضمين العقود شروطا استثنائية وغير مألوفه تنأى بها عن أسلوب القانون الخاص أو تحيل فيها الادارة على اللوائح الخاصة بها .

٣ - محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب كافة أوجه دفاع الخصوم والرد عليها وعلى مستنداتهم استقلالا مادام فى قيام الحقيقة التى اقتنعت بها .

٤ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المعيار فى التعرف على صفة المال العام هو التخصيص للمنفعة العامة ، ان هذا التخصيص كما يكون بموجب قانون أو قرار يجوز أن يكون تخصيصا فعليا بتهية هذا المال ليصبح صالحا لهذه المنفعة وصدا عليها ، وأن ترخيص السلطة الادارية للافراد بالانتفاع بالاملاك العامة ليس من شأنه أن يؤدى إلى زوال تخصيصها للمنفعة العامة ما دام الانتفاع المرخص به لا يتعارض مع الغرض الذى من أجله خصصت هذه الاموال ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى أنه وإن كانت عين النزاع من الاموال الخاصة المملوكة

للدولة الا أنها تعتبر من الاموال العامة بتخصيصها للمنفعة العامة بالفعل لخدمة المسافرين على الطريق العام الصحراوى ، وأن تأجيرها لسلف الطاعن فى ذات الغرض الذى خصصت من أجله لا يؤدى الى زوال تخصيصها للمنفعة العامة فأنه لا يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون ضدهم بصفاتهم الدعوى رقم ٥٠٧٤ لسنة ١٩٨٣ أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية طالبا الحكم بصفة مستعجلة بمنع تعرضهم له فى حيازته لعين النزاع وفى الموضوع بأسناد عقد الايجار المؤرخ ١٨ / ٤ / ١٩٧٠ اليه بذات شروطه . وقال بيانا لدعواه أنه بموجب العقد المذكور إستأجرت السيده / كاثرين ديمترى جورجى جوجالاس من الهيئة العامة لتعمير الصحارى كامل أرض وبناء استراحة وادى النطرون وملحقاتها خالية على أن يكون العقد نافذا ابتداء من ١ / ٩ / ١٩٧٣ لمدة عشر سنوات بايجار سنوى

مقداره ٥٤٠ ، وبموجب اقرار موثق بمصلحة الشهر العقارى فى ١٢/١/١٩٧١ تنازلت له المستأجرة عن عقد الايجار ووافقت الجهة المؤجرة على هذا التنازل ، ولما كانت الاجارة قد انصبت على عين خالية ومن ثم لا ينتهى العقد بانتهاء مدته وانما يمتد وفق أحكام قوانين ايجار الاماكن المتعاقبة ، واذ شرع المطعون ضدهم بصفاتهم - الذين حلو محل الجهة المزجرة - فى اجراء مزاد لاعادة تأجير عين النزاع فقد أقام الدعوى . وبتاريخ ٢٠ / ٦ / ١٩٨٣ حكمت المحكمة بصفة مستعجلة بمنع تعرض المطعون ضدهم للطاعن فى حيازته لعين النزاع ، وبامتداد عقد الايجار المؤرخ ١٨ / ٤ / ١٩٧٠ لصالحه بذات الشروط . أستأنف المطعون ضدهم بصفاتهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٥١٠ لسنة ١٠٠ ق القاهرة . وبتاريخ ٥ / ٣ / ١٩٨٥ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى واحالتها الى محكمة القضاء الادارى . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وانه عرض الطعن على هذه المحكمة - فى غرفة مشورة - رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها ألتمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب ينعى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ومخالفة الثابت بالاوراق والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول انه تمسك أمام محكمة الاستئناف بمذكرة المقدمة بجلسة ٨ / ٣ / ١٩٨٤ أن عين النزاع تدخل فى نطاق الدومين الخاص ، أى انها

مال مملوك ملكية خاصة للدولة واستدل على ذلك بأن سلفة كانت قد أستأجرت هذه العين من الهيئة العامة لتعمير الصحارى ، وهى جهة ادارية ذات اختصاص محدد بنطاق الاعيان المملوكة للدولة ملكية خاصة نون غيرها ، وقد صدرت العقد بقيامها بالتأجير تنفيذا لاحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ الذى نصت المادة الاولى منه على سريان أحكامه على العقارات الداخلة فى ملكية الدولة الخاصة ، كما استدل على ذلك أيضا من كتاب الهيئة المؤرخ ١٥ / ١٠ / ١٩٧٨ ومن قيامه بتشغيله بموجب ترخيص صادر له من الجهة المختصة وهو ما لا تخضع له الا المشروعات الخاصة دون تلك المخصصة لمنفعة عامه ، وقدم هذا الترخيص ، كما أن انتقال تبعية العين المؤجرة من نطاق سلطة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية الى نطاق سلطة المطعون ضده الثالث بصفته قد تقرر بموجب فتوى صادرة من الجمعية العامة لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بتاريخ ١٨ / ٤ / ١٩٧٩ صادقت فيها على تكييف حق المطعون ضده الثالث بصفته على العين بأنه ملكية خاصة ، وقدم صورة رسمية من هذه الفتوى ، كما أن العين كانت محلا لاجراءات التصرف بالبيع له بما ينفى عنها وصف التخصيص للمنفعة العامة بالفعل أو بأى طريق آخر ، الا أن محكمة الاستئناف استبعدت هذه المذكرة المتضمنه هذا الدفاع الجوهري بدعوى انها قدمت خلال فترة حيز الدعوى للحكم مخالفة بذلك الثابت بمحضر جلسة ٥ / ٣ / ١٩٨٤ - ومهدرة دفاعة المشار اليه ، وأقام قضاءه بعدم الاختصاص الولائى للمحكمة باعتباره عقدا اداريا على سند من كون الادارة طرفا فيه واتصاله بنشاط مرفق عام وتضمنه شروطا استثنائية

وغير مألوفة ، كما أستدلت على طبيعة المال الوارد عليه التعاقد من طبيعة العقد دون طبيعة المال وهي قرائن فاسدة لا تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها ، الأمر الذى يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن النعى فى شقة الاول غير سديد ، ذلك انه المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه وان لم يعرف القانون العقود الادارية ولم يبين خصائصها التي تميزها والتي يهتدى بها فى القول بتوافر الشروط اللازمة لها ولحصانتها وصيانتها من تعرض المحاكم لها بالتعطيل أو بالتأويل ، الا أن اعطاء العقود التي تبرمها جهة الادارة وصفها القانونى الصحيح باعتبارها عقودا ادارية أو مدنية يتم على هدى ما يجرى تحصيله منها ويكون مطابقا للحكمة من ابرامها ، كما أنه من المقرر أن العقود التي تبرمها جهة الادارة مع الافراد لا تعتبر عقودا ادارية الا اذا تعلق بتيسير مرفق عام أو بتنظيمه وأظهرت الادارة نيتها فى الأخذ فى شأنها باسلوب القانون العام وأحكامه بتضمين العقد شروطا استثنائية وغير مألوفة تنأى بها عن أسلوب القانون الخاص أو تحيل فيها الادارة على اللوائح الخاصة بها ، لما كان ذلك وكان البين من الاوراق ان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى واحالتها الى محكمة القضاء الادارى على ما أورده بمدونات على قوله من « أنه بمطالعة هذا العقد تبين انه صادرا من جهة الادارة .. » وانه وأن كان محل العقد أعيان مملوكة ملكية خاصة للشخص العام الا أن الواضح من موضوع العقد أنه متعلق بخدمة مرفق عام وهو أعداد كازينو



واستراحة على مستوى سياحي لخدمة المسافرين على الطريق العام الصحراوي بين مصر والاسكندرية أى أن هذه الاعيان المملوكة ملكية خاصة للادارة تعتبر أموالاً عامة بتخصيصها للمنفعة العامة بالفعل وفقاً للمادة ٨٧ / ١ من القانون المدني ، هذا التخصيص الذى استهدفت منه الادارة هذه المنفعة العامة للمسافرين على الطريق العام مغلبة ذلك على تحقيق الربح المالى بدليل أنها حددت ايجارا شهريا بخساً قدرة خمسة واربعين جنيهاً مقابلاً للانتفاع بمساحة من الارض تجاوز عشرين الف متر مربع بما عليها من استراحة ضخمة تتكون من دورين وبدروم واخرى مكونه من دورين واربعه بلوكات منفصلة كمساكن للعاملين مزودة بدورات المياه وغرف ماكينات الكهرباء وطمبتي المياه والجراجات والاشجار ، وقد انطوى العقد على شروط استثنائية غير مألوفة فى مجال القانون الخاص تخول جهة الادارة سلطة واسعة فى الاشراف وفى التدخل فى التنفيذ وفى انهاء العقد فقد ألزم البند الرابع المستأجر باستغلال العين كازينو سياحي من الدرجة الاولى مع التزامه بأدخال التحسينات التى تطلبها وزارة السياحة على نفقته الخاصة ، ونص البند السابع على أن اخلاء المستأجر عند امتناعه يكون بالطريق الادارى ، كما جاء بالبند الثامن أن المستأجر يتعهد بأن يقوم على نفقته ومسئوليته بصيانة ونظافة الأرض والمباني والملحقات وفقاً لتعليمات جهة الادارة المؤجرة ووزارة السياحة والجهات الحكومية المختصة ، كما يلتزم بما ترى جهة الادارة عمله من ترميمات واصلاحات وبما تأمر به وزارة السياحة فى المواعيد التى تحددها جهة الادارة - المؤجرة أو وزارة السياحة والإجاز لجهة الادارة اجراء ذلك على نفقته

وحسابه ، ونص البند العاشر على أنه لايجوز للمستأجر التمسك بالقوة القاهرة أو الظرف الطارىء كعذر لطلب أنقاص الاجرة أو المطالبة بتعويض ، واعتبر من أسباب فسخ العقد دون تنبيه أو انذار وفقا للبند الحادى عشر منه مجرد تغيير الاسم التجارى للعين المؤجرة ( الرست هاوس ) والتنازل عنه للغير وكذا مخالفة تعليمات وزارة السياحة التى تصدر بشأن احتفاظ الاستراحة بمستواها ككازينو سياحي من الدرجة الاولى ، كما نص البند الثانى عشر على أن ابعاد المستأجر عن البلاد لظروف الامن أو الحرب ينهى للعقد دون تعويض ، وكلها شروط ليست مألوفة فى عقود الايجار المدنية الامر الذى تستظهر منه المحكمة انها أزاء عقد ادارى صادر من شخص عام موضوعه مال عام بتخصيصه للمنفعة العامة بالفعل استخدمت فيه جهة الإدارة وسائل القانون العام من تحديد لأسم المنشأة ومستواها من الناحية السياحية ومن تدخل فى تنفيذ العقد وتعديله على نفقة المستأجر ومن اتباع السبيل الادارى فى الاخلاء الامر الذى يجعل هذه العلاقة حكمها القانون العام ولا تخضع للقانون الخاص أو القيود التى تفرضها قوانين ايجار الاماكن مما يخرج المنازعة بشأنها عن اختصاص هذه المحكمة إلى اختصاص محكمة القضاء الادارى اعمالا للمادة العاشرة من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . وكان هذا الذى أورده الحكم سائغا له أصل ثابت بالاوراق ويؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها من النشاط المرخص للطاعن باستغلال عين النزاع فيه قد استهدف تسيير وتنظيم مرفق عام لخدمة المسافرين على الطريق الصحراوى وما أستلزم ذلك من

ظهور جهة الادارة فى التعاقد بحسبانها سلطة عامة أخلت شروطا استثنائية تنأى بها عن أسلوب القانون الخاص وهو ما يتضمن ردا كافيا على ما تمسك به الطاعن من دفاع بمذكرته المقدمة لجلسة ٨ / ٣ / ١٩٨٤ فان النعى على ما أورده الحكم بشأن استبعاد هذه المذكرة - أيا كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج ، ولا على الحكم ان لم يعرض بالرد على المستندات المشار اليها بوجه النعى ذلك أن ، محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب كافة أوجه دفاع الخصوم والرد عليها وعلى مستنداتهم استقلالا ما دام فى قيام الحقيقة التى اقتنعت بها واوردت دليلها الرد الضمنى على هذا الدفاع وتلك المستندات ، ومن ثم يكون هذا الشق من النعى على غير اساس ، والنعى فى شقه الثانى مردود بما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة من أن المعيار فى التعرف على صفة المال العام هو التخصيص للمنفعة العامة ، وأن هذا التخصيص كما يكون بموجب قانون أو أقرار يجوز ان يكون تخصيصا فعليا بتهيئة هذا المال ليصبح صالحا لهذه المنفعة رسدا عليها ، وان ترخيص السلطة الادارية للأفراد بالانتفاع بالاملاك العامة ليس من شأنه أن يؤدى إلى زوال تخصيصها للمنفعة العامة ما دام الانتفاع المرخص به لا يتعارض مع الغرض الذى من أجله خصصت هذه الاموال الخاصة المملوكة للدولة الا انها تعتبر من الاموال العامة بتخصيصها للمنفعة العامة بالفعل لخدمة المسافرين على الطريق العام الصحراوى ، وأن تأجيرها لسلف الطاعن فى ذات الغرض الذى خصصت من أجله لا يؤدى الى زوال تخصيصها للمنفعة العامة فأنه لا يكون خالف القانون ويكون النعى برمته على غير اساس .

ولا تقدم بتعين رفض الطعن .

## جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة / وليم رزق بدوي السادة المستشارين : طه الشريف ،

احمد ابو الحجاج نائب رئيس المحكمة ، عبد الصمد عبد العزيز وعبد الرحمن فكرى

( ٢٦ )

### الطعن رقم ٦٩٣ لسنة ٥٦ القضائية

١ - اموال « اموال عامة » ملكية .

اراضى البرك والمستنقعات . ايلولة ملكيتها الى الدولة .مناطة .

قيام الحكومة بردمها او تجفيفها مالم يطلب اصحابها استرداد ملكيتهم لها

خلال سنة من تاريخ نشر القرار الوزارى بتحديد موقعها وحدودها فى الجريدة

الرسمية ودفع تكاليف الردم . المقصود من ذلك . م ١ ق ٧٧ ١٩٦٠ .

٢ - نزاع الملكية للمنفعة العامة .

تقرير المنفعة العامة للعقارات المراد نزاع ملكيتها . إجراءاته .

٣ - تقادم « تقادم مسقط » وقف التقادم .

وقف سريان التقادم عند وجود مانع للمطالبة بالحق ولو كان أدبيا .

م ٢٨٢ / ١ مدنى . عدم ورود هذه الموانع على سبيل الحصر .

١ - النص فى الفقرة الاولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن البرك

والمستنقعات - الذى ينطبق على واقعة النزاع - وفى الفقرتين الثالثة والاخيرة

منها - يدل على ان ملكية اراضى البرك والمستنقعات تؤول إلى الدولة بمجرد قيام

الحكومة برد مها أو تجفيفها ما لم يطلب أصحابها استرداد ملكيتهم لها فى خلال سنة من تاريخ نشر القرار الوزارى بتحديد موقعها وحدودها فى الجريدة الرسمية ودفع تكاليف الردم ، وقد قصد المشرع من ذلك - وعلى ما افصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ - ضمان حصول الدولة على المبالغ الطائلة التى انفقتها فى ردم هذه الاراضى اوتجفيفها وأن اصحابها كانوا ينتفعون بها دون أن يدفعوا تكاليف الردم مما كان يعرضها للضياع أو السقوط .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن احكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المعدله بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ تقضى بأن تقرير المنفعة العامة للعقارات المراد نزع ملكيتها يكون بقرار من رئيس الجمهورية ينشر فى الجريدة الرسمية .

٣ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان النص فى الفقرة الاولى من المادة ٣٨٢ من القانون المدنى مفادة - وعلى ماورد بالاعمال التحضيرية للقانون المدنى أن المشرع نص بصفة عامة على وقف سريان التقادم اذا كان ثمة مانع يستحيل معه على الدائن أن يطالب بحقه فى الوقت المناسب ولو كان المانع أدبياً ولم ير المشرع ايرادا لموانع على سبيل الحصر بل عمم الحكم لتمشيه مع ما يقضى به العقل .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق -

تتحصل فى أن الطاعنين بصفتها أقالما الدعوى رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٨٣ مدنى كلى



الفيوم ضد المطعون ضدهم طلبا فيها - وفق طلباتهما الختامية - الحكم بتثبيت ملكيتهما بصفتهما للأرض المبينة بالصحيفة ومساحتها ١٦ س ٤ ط ٢ ف . . وقال بيانها أن هذه الأرض كانت من أراضي البرك والمستنقعات التي قامت الحكومة بردمها . وإذا لم يتم ملاكها بسداد تكاليف الرد في خلال المدة القانونية فقد آلت ملكيتها إلى الدولة وفقا للقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٤ في شأن البرك والمستنقعات وخصصت لإقامة مشروعات بقرية العدو بموجب قرار محافظ الفيوم رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٧٥ . فقد أقاموا الدعوى بطلباتهما نذبت المحكمة خبيراً وبعد أن أودع تقريره قضت برفض الدعوى . استأنف الطاعنون بصفتهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٩٠ ق بنى سوف « مأمورية الفيوم » . نذبت المحكمة ثلاثة خبراء وبعد أن أودعوا تقريرهم حكمت بتاريخ ١٩٨٦/١/٦ بتثبيت ملكية الطاعنين بصفتهما إلى مساحة ٤٠٥ , ١٨٣ م ٢ ورفض الدعوى فيما عدا ذلك . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . واذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن اقيم على سببين ينعي الطاعنان بصفتهما بالوجه الاول من السبب الاول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولان أن مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ . المعدل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٤ في شأن البرك والمستنقعات ان ملكية أراضي البرك تؤول إلى الدولة بمجرد قيام الحكومة بردمها او تجفيفها دون توقف على أى إجراء آخر ولا يكون لملاكها إلا الحق في قيمتها طبقا للقانون ، غير أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر وأقام قضاءه برفض الدعوى فيما زاد على مساحة

١٨٣, ٥٠٤ م ٢ على أساس أن ملكية الدولة لأراضي البرك التي قامت بردمها أو تجفيفها مقيدة بحق ملاكها في طلب استردادها في خلال سنة من تاريخ نشر القرار الوزاري بتحديد موقعها وحدودها في الجريدة الرسمية وأن هذا القرار لم يصدر بعد ، وهو ما يعيبه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن البرك والمستنقعات - الذي ينطبق على واقعة النزاع - على أن تؤول إلى الدولة أراضي البرك والمستنقعات التي ردمتها أو جففتها الحكومة بعد العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ وقبل أن تتم إجراءات نزع ملكيتها ... والنص في الفقرة الثالثة على أنه ويصدر قرار من وزير الشؤون البلدية والقرية .. بتحديد مواقع وحدود الأراضي المشار إليها في الفقرتين السابقتين والنص في الفقرة الأخيرة على أنه ويجوز لملاك هذه الأراضي استرداد ملكيتهم لها خلال سنة من تاريخ نشر القرار الوزاري الصادر بتحديد مواقعها وحدودها في الجريدة الرسمية يدل على أن ملكية أراضي البرك والمستنقعات تؤول إلى الدولة بمجرد قيام الحكومة بردمها وتجفيفها ما لم يطلب أصحابها استرداد ملكيتهم لها في خلال سنة من تاريخ نشر القرار الوزاري بتحديد موقعها وحدودها في الجريدة الرسمية ودفع تكاليف الردم ، وقد قصد المشرع من ذلك - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ لضمان حصول الدولة على المبالغ الطائلة التي أنفقتها في ردم هذه الأراضي أو تجفيفها وأن أصحابها كانوا ينتفعون بها دون أن يدفعوا تكاليف الردم مما كان يعرضها للضياع أو السقوط . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض الدعوى بحالتها بالنسبة لباقي أرض البركة محل النزاع استناداً إلى

عدم صدور القرار الوزاري بتحديد مواقعها وحدودها - الذي يبدأ من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية حق أصحابها في طلب استرداد ملكيتهم لها ودفع تكاليف ردمها فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويضحى النعى عليه بهذا الوجه على غير اساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالوجه الثانى من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقولان أنه لما كانت أرض النزاع قد خصصت للمنفعة العامة بمقتضى قرار وزير الشئون البلدية والقرية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٦٠ وقرار محافظ الفيوم ٣٤٣ لسنة ١٩٧٥ واصبحت من أموال الدولة العامة فإنه لا يشترط بعد ذلك عدم تخصيصها بالفعل للمنفعة العامة ولكن الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ورفض الدعوى فيما جاوز المساحة المقام عليها نادى الشباب التي اعتبر بناء الحكومة عليها يعد تخصيصا لها للمنفعة العامة بالفعل ويدخلها فى ملكية الدولة دون حاجة إلى إجراء آخر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك انه لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن أحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ معدلة بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ تقضى بأن تقدير المنفعة العامة للعقارات المراد نزع ملكيتها يكون بقرار من رئيس الجمهورية ينشر فى الجريدة الرسمية وكان الثابت أن تقرير المنفعة العامة لباقي أرض النزاع قد تم بموجب القرار الوزاري رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٦٠ وقرار محافظ الفيوم رقم ٣٤٣ وأن الثابت من تقرير الخبير المندوب فى الدعوى أن هذه الأرض لم تخصص بالفعل للمنفعة العامة وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى عدم اعتبارها من الأموال العامة المملوكة للدولة فإنه يكون قد انتهى الى النتيجة الصحيحة ولا

يعيبه أو يفسده القصور في بعض أسبابه القانونية إذ لمحكمة النقض أن تستوفي هذا القصور دون أن تنتقذه ويضحى النعى عليه بهذا الوجه على غير اساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثاني على المطعون فيه القصور في التسبب وفي بيان ذلك يقولان أنهما تمسكاً أمام محكمة الاستئناف بأن باقى أرض البركة محل النزاع فى وضع يد الحكومة منذ أن قامت بردمها سنة ١٩٦٠ ولم ينازعا أحد فى ملكيتها إلا سنة ١٩٨٠ فتكون قد تملكها بالتقادم الطويل ، غير أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع الجوهرى وهو ما يشربه بالقصور ويستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى فى غير محله ذلك ان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن النص فى الفقرة الأولى من المادة ٢٨٢ من القانون المدنى على أنه لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان أدبياً .. مفاده - وعلى ماورد بالاعمال التحضيرية للقانون المدنى أن المشرع نص بصفة عامة على وقف سريان التقادم اذا كان ثمة مانع يستحيل معه على الدائن أن يطالب بحقه فى الوقت المناسب ولو كان المانع أدبياً ولم ير المشرع ايراد الموانع على سبيل الحصر بل عمم الحكم لتمشبهه مع ما يقضى به العقل . لما كان ذلك ، وكان عدم صدور القرار الوزارى بتحديد موقع باقى أرض النزاع الذى يبدأ بنشره فى الجريدة الرسمية ميعاد السنه الذى حددته الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ لملك أراضى البرك ردمتها الحكومة لطلب استردادها - يعتبر مانعاً بوقف سريان التقادم المكسب للملكية فإن ماتمسك به الطاعنان من دفاع لا يكون مستنداً إلى اساس قانونى صحيح ولا عليه إن هو أغفل الرد عليه ويضحى النعى عليه بهذا السبب على غير اساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

=====



## جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : محمد رأفت خفاجى نائب رئيس المحكمة عضوية السادة

المستشارين : محمد وليد الجارحى ، محمد محمد طيطه محمد بدر الدين توفيق و شكرى جمعه حسين

( ٢٧ )

## الطعن رقم ١٦٧٩ لسنة ٤ هـ القضائية :

( ١ - ٤ ) التزم « اوصاف الالتزام » « الشرط والاجل » . ايجار .

« ايجار الأماكن » « عقد الايجار » « حظر ابرام اكثر من عقد ايجار » . حكم  
« تسبيب الحكم ».

١ - الشرط والاجل اختلاف كل منهما عن الآخر . مؤداه .

٢ - الشرط الواقف . اثره وقف نفاذ الالتزام الى ان تتحقق الواقعة المشروطة .  
النص فى عقد ايجار شقة النزاع على بدء تنفيذه فور الحصول على حكم نهائى  
فى الاستئناف باخلاها من مستأجرها السابق . اعتبار العقد المذكور معلقا على  
شرط وقف .

٣ - تحقق الشرط الواقف أو الفاسخ فى عقد الايجار . ليس له أثر رجعى .  
علة ذلك . مؤداه . قيام الالتزام الناشئة عنه من وقت تحقق الشرط . م ٢٧٠ / ١ مدنى .



٤ - انتهاء الحكم المطعون فيه الى عدم تحقق الالتزامات المترتبة على عقد ايجار الطاعن الإمن وقت تحقق الشرط الواقف بصدور حكم نهائى بفسخ عقد إيجار المستأجر الأول وترتبه على ذلك عدم انتقال تلك الالتزامات الى المالكين الجديدين . لاخطأ . عدم جواز تحدى الطاعن بسريان عقد الايجار فى حق المالك الجديد اعمالا لحكم المادة ٢٢ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . علة ذلك

٥ - بيع « دعوى صحة التعاقد » . عقد « بطلان العقد » .

الدعوى بصحة ونفاذ العقد . نطاقها . اتساعه لاثارة جميع اسباب بطلان التصرف .

٦ - ايجار « ايجار الاماكن » « عقد الايجار » حكم . « تسبيب الحكم صورية . التفات الحكم المطعون فيه عن دفاع الطاعن بأن بيع المؤجرة للعقار الكائن به شقة النزاع تم بالتواطؤ مع المشتري للتخلص من الالتزامات المترتبة على عقد ايجارها . لاعيب . الطعن بالتواطؤ والاحتياى . لايفيد الطعن بالصورية .

١ - مفاد النص فى المادتين ٢٦٥ ، ٢٧١ / ١ من التقنين المدنى يدل على انه وان كان كل من الشرط والاجل وصفا يلحق الالتزام إلا انهما يختلفان فى قوامهما اختلافا ينعكس أثره على الالتزام الموصوف ، بينما لا يكون الالتزام المعلق على شرط محققا فى قيامه او بزواله اذا بالالتزام المضاف الى اجل يكون محققا فى وجوده ولكنه مؤجل النفاذ او مؤجل الانقضاء .

٢ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - ان من شأن الشرط الواقف ان يوقف تنفيذ الالتزام الى ان تتحقق الواقعة المشروطة فيكون الالتزام فى التعليق موجودا غير أن وجوده ليس مؤكدا ، وكان مفاد النص فى البندين الثالث والرابع من عقد الايجار المؤرخ ( .... المبرم بين الطاعن والمطعون ضدها الثانية على ان يبدأ

العقد فور الحصول على حكم نهائى فى الاستئناف رقم ( ... ) باخلاء الشقة موضوع النزاع من مستأجرها السابق وإعتبار العقد كأن لم يكن و أن العقد معلق على شرط واقف غير محقق الوقوع هو صدور حكم فى الاستئناف المشار اليه لصالح المؤجرة ، فإن مايثيره الطاعن من انه مقترون باجل يكون على غير اساس

٣ - اذ كان تحقق الشرط فى عقد الايجار - واقفا كان هذا الشرط أوفاسخا - ليس له اثر رجعى لان طبيعة هذا العقد باعتباره عقدا زمنيا يتنافى مع الاثر الرجعى للشرط فإن وجود الالتزامات الناشئة عنه انما يكون فى الوقت الذى تحقق فيه الشرط طبقا للمادة ٢٧٠ / ١ من التقنين المدنى .

٤ - اذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى فى قضائه فيما أورده من ان الالتزامات المترتبة على عقد ايجار الطاعن لا تتحقق الا اعتبارا من تاريخ تحقق الشرط الواقف فى ( ... ) بصدر الحكم النهائى بفسخ عقد ايجار المستأجر الاول ، وان المطعون ضدها الثانية - المؤجرة - كانت قد باعت العقار الذى تقع به العين المؤجرة الى من تدعى ( .... ) بعقد اشهر فى ( .... ) قبل تحقق الشرط ، ثم باعت هذه الخيرة العقار للمطعون ضده الاول بعقد اشهر فى ( .... ) ورتب الحكم على ذلك عدم انتقال الالتزامات الناشئة عن عقد الايجار المؤرخ ( .... ) الى المالكين الجديدين لانه لم يعتبره موجودا الا بعد زوال ملكية المؤجرة فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ولا يجدى الطعن التمسك بحكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التى تقضى بسريان عقود الايجار القائمة على المالك الجديد ولو لم يكن لسند الايجار تاريخ ثابت بوجه رسمى سابق على انتقال الملكية ذلك ان خلافة المالك الجديد للمالك القديم فى هذا الشأن مشروطة بأن يكون عقد الايجار قائما قبل التصرف الناقل للملكية وهو الأمر غير المتوافر فى واقعة النزاع على ماسلف بيانه .

٥ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان الدعوى بصحة ونفاذ العقد تتسع لإثارة جميع اسباب البطلان او عدم النفاذ التي توجه الى التصرف . ومن ثم فانه لا يجدى الطاعن ما أثاره من ان اعتراض المطعون ضده الاول على التسليم لا يحول دون القضاء بصحة ونفاذ عقد الايجار الصادر لصالحه .

٦ - لا يعيب الحكم - المطعون فيه - ان إلتفتت عما جرى به دفاع الطاعن من أن بيع المطعون ضدها الثانية العقار المشتمل على الشقة موضوع النزاع تم بالتواطؤ مع من اشترى هذا العقار وتقصد التخص من الالتزامات التي رتبها عقد الايجار سالف البيان ذلك ان هذا الدفاع لا يستند الى اساس قانونى صحيح ولا يغير من النتيجة التي انتهى اليها الحكم مجرد الطعن بالتواطؤ والاحتياى لا معنى الطعن بالصورية ولا يفيدده ومن ثم فهو غير مانع من جدية التعاقد ومن قيام الرغبة فى احداث اثار قانونية له .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى أن الطعن أقام على المطعون ضدها الثانية الدعوى ١٦٦٣ سنة ١٩٨٠ مدنى شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد الإيجار المؤرخ ٢٠ / ٣ / ١٩٧٦ وبتسليمه الشقة موضوع هذا العقد . وقال شرحا لذلك انه استأجر الشقة المبينه فى الصحيفة من المطعون ضدها المذكورة بالعقد سالف البيان ، وقد نص فى

البند الثالث منه على التزامها بتسليمه العين المؤجرة عند صدور حكم لصالحها في الاستئناف رقم ٢٦٩٢ لسنة ٥٢ ق القاهرة بإخلاء الشقة من مستأجرها السابق ، وإذا امتنعت عن تسليمها له رغم تحقق هذا الشرط فقد أقام دعواه ، تدخل المطعون ضده الأول في الدعوى بطلب رفضها تأسيسا على أن ملكية العقار المشتمل على تلك الشقة قد آلت إليه ، وأنه يحوزها بصفته مالكا لها . ومحكمة أول درجة حكمت برفض طلب التدخل موضوعا وبمصلحة ونفاذ عقد الإيجار المشار إليه وبالتسليم . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٠١٤ لسنة ١٠٠ ق القاهرة . وبتاريخ ١١ / ٤ / ١٩٨٤ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وفدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينحى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله والقصور في التسبيب . وفي بيان ذلك يقول ان دفاعه أمام محكمة الموضوع قام على أن عقد الإيجار موضوع النزاع قد اكتملت له أركانه منذ تاريخ انعقاده ومن ثم فهو يسرى في حق المطعون ضده الأول - المالك الجديد - إعمالا لحكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، حتى ولو كان قد أرجىء تنفيذه باعتبار أن الحق المقترن بأجل ، حق كاسل الوجود ويكون نفاذه مترتبا على حلول الأجل . كما دفع بأن بين المطعون ضدهم الثانية العقار تخلصا من آثار ذلك العقد . وإذا لم يفتن الحكم المطعون فيه إلى هذا الدفاع الجوهرى ولم يقسطه حقه من التمهيز ، وأقام قضاءه على أن عقد استئجاره لم يكن له وجود قبل تحقق الشرط الواقف بتاريخ ١٩ / ٣ / ٧٩ في حين أن هذا العقد نافذ بين طرفيه ، وأن المنازعة التي أثارها المطعون ضده الأول



قد اقتصررت - حسبما جاء باللباتة في الاستئناف المرفوع منه - على طلب الزامه بتسليم الشقة موضوع النزاع دون طلب رفض الدعوى ، وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن النص في المادة ٢٦٥ من التقنين المدني على أن : ( يكون الالتزام معلقا على شرط اذا كان وجوده أو زواله مترتبا على أمر مستقبل غير محقق الوقوع ) وفي المادة ١/٢٧١ منه على أن : ( يكون الالتزام لأجل اذا كان نفاذه أو انقضاؤه مترتبا على أمر مستقبل محقق الوقوع ) يدل على أنه وإن كان كل من الشرط والأجل وصفا يلحق الالتزام الا أنهما يختلفان في قوامهما اختلافا ينعكس أثره على الالتزام الموصوف على شرط محققا في قيامه أو زواله اذا بالالتزام المضاف الى أجل يكون محققا في وجوده ولكنه مؤجل النفاذ ومؤجل الانقضاء ، ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن من شأن الشرط أن يوقف تنفيذ الالتزام إلى أن تتحقق الواقعة المشروطة فيكون الالتزام في فترة التعليق موجوداً غير أن وجوده ليس مؤكداً وكان مفاد النص في البند الثالث والرابع من عقد الايجار المؤرخ ١٩٧٦/٣/٢٠ المبرم بين الطاعن والمطعون ضدها الثانية على أن يبدأ العقد فور الحصول على حم نهائي في الاستئناف رقم ٢٦٩٢ لسنة ٩٢ ق باخلاء الشقة موضوع النزاع من مستأجرها السابق والا اعتبر العقد كأن لم يكن أن العقد معلق على شرط واقف غير محقق الوقوع هو صدور حكم في الاستئناف المشار اليه لصالح المؤجرة ، فان ما يثيره الطاعن من أنه مقترن بأجل يكون على غير أساس . ولما كان تحقق الشرط في عقد الايجار - واقفا كان هذا الشرط أو فاسخا - ليس له أثر رجعي لان طبيعة هذا العقد باعتباره عقدا زينيا تتنافى مع الاثر الرجعي للشرط فان وجود الالتزامات الناشئة عنه انما يكون في الوقت الذي تحقق فيه الشرط طبقا للمادة ١/٢٧٠ من التقنين



المدنى ، هذا الى أن القول بوجود عقد الايجار سالف الذكر منذ تاريخ ابرامه فى ١٩٧٦/٣/٢٠ - اعمالا للأثر الرجعى للشرط يتعارض مع الحظر الذى تفرضه المادة ١٦/٣ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ - الذى تخضع له واقعة النزاع . التى تحظر على المالك ابرام أكثر من عقد أيجار واحد للمبنى أو الوحدة منه ، والا وقع العقد أو العقود اللاحقة للعقد الاول باطلا . ذلك أن عقد الايجار السابق الذى كان مبرما مع المستأنف فى الاستئناف رقم ٢٦٩٢ لسنة ٩٢ ق القاهرة المشار اليه ظل حتى ذلك التاريخ قائما اى لم يكن الحكم بفسخه قد أصبح نهائيا بعده والمقرر أن الطعن بالاستئناف يوقف حجية الحكم المستأنف مؤقتا حتى يفصل فى هذا الاستئناف . ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فى قضائه وذلك بما أورده من أن الالتزامات المترتبة على عقد ايجار الطاعن لا تتحقق الا اعتبارا من تاريخ تحقق الشرط الواقف فى ١٩٧٩/٣/١٩ بصدر الحكم النهائى بفسخ عقد ايجار المستأجر الاول ، وأن المطعون ضدها الثانية - المؤجرة - كانت قد باعت العقار الذى تقع به العين المؤجرة الى من تدعن فاتن جابر عبد العال بعقد أشهر فى ١٩٧٧/٣/١٧ - قبل تحقق الشرط ، ثم باعت هذه الاخيرة العقار للمطعون ضده الاول بعقد أشهر فى ١٩٨١/٩/٢٦ ، ورتب الحكم على ذلك عدم انتقال الالتزامات الناشئة عن عقد الايجار المؤرخ ١٩٧٦/٣/٢٠ الى المالكين الجدد لانهم لم يعتبره موجودا الا بعد زوال ملكية المؤجرة ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ولا يجدى الطاعن التمسك بحكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ التى تقضى بسريان عقود الايجار القائمة على المالك الجديد ولو لم يكن لسند الايجار تاريخ ثابت بوجه رسمى سابق على انتقال الملكية ذلك أن خلافه المالك الجديد للمالك القديم فى هذا الشأن مشروطة بأن يكون عقد الايجار قائما قبل التصرف الناقل للملكية وهو الامر غير المتوافر فى واقعة النزاع على ما سلف

بيانه . كذلك فانه لا يجدى الطاعن ما أثاره من أن اعتراض المطعون ضده الاول على طلب التسليم لا يحول دون القضاء بصحة ونفاذ عقد الايجار الصادر لصالحه ، ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الدعوى بصحة ونفاذ العقد تتسع لاثارة جميع أسباب البطلان أو عدم النفاذ التى توجه الى التصرف ، واذ انتهى الحكم المطعون فيه صحيحا الى أن عقد الايجار الصادر للطاعن كان عقدا ثانيا وقت ابرامه ومن ثم وقع باطلا ، وأنه عندما تحقق الشرط الواقف بفسخ عقد الايجار الاول كانت ملكية المؤجرة قد زالت - وهو ما يستتبع ألا يكون العقد نافذا فى حق المطعون ضده الاول - المالك الجديد - الذى تدخل فى الدعوى طالبا رفضها ويحول دون القضاء للطاعن بصحة ونفاذ ذلك العقد فان النعى يكون على غير أساس . ولا يعيب الحكم أن التفت عما جرى به دفاع الطاعن من أن بيع المطعون ضدها الثانية العقار المشتمل على الشقة موضوع النزاع تم بالتواطؤ مع من اشتريا هذا العقار ويقصد التخلص من الالتزامات التى رتبها عقد الايجار سالف البيان ذلك أن هذا الدفاع لا يستند إلى أساس قانونى صحيح ولا يغير من النتيجة التى انتهى اليها الحكم فمجرد الطعن بالتواطؤ أو الاحتيال لا يعنى الطعن بالصورية ولا يفيد من ثم فهو غير مانع من جدية التعاقد ومن قيام الرغبة فى احداث آثار قانونية له .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : محمد رأفت خفاجى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد وليد الجارحى ، محمد محمد طيطه محمد بدر الدين توفيق وشكرى جمعه حسين

( ٢٨ )

### الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٥٢ القضائية

( ١ - ٥ ) ايجار « ايجار الاماكن » « المزايا المستوحه للمستأجرا » ، « الاصلاحات والتعسينات فى العين المؤجرة » . تقادم . التقادم الحدى « بدء سريانه » دعوى . « بعض أنواع الدعاوى » .

( ١ ) الاصلاحات والتعسينات التى يحدثها المؤجر بالعين المؤجرة قبل التأجير وجوب تقديمها واضافة مقابلها للاجرة .

( ٢ ) التحسينات التى يجريها المؤجر بالعين المؤجرة بعد التأجير وأثناء انتفاع المستأجر . كميزه جديدة . لا سبيل لألزام المستأجر بمقابل الانتفاع بها الا بموافقة علة ذلك .

( ٣ ) احداث تغيرات مادية جوهريه فى الاجزاء الاساسية للمبنى القديم . أثره . اعتباره مكانا جديدا غير خاضع لقانون ايجار الاماكن .

( ٤ ) تكييف التعديلات بأنها جوهريه تغير من طبيعه المبنى وتجعله فى حكم المنشأ فى تاريخها . تكييف قانونى يستند الى تقدير الواقع .

( ٥ ) الدعاوى الناشئة عن نقص العين المؤجرة أو زيادتها عما ذكر في العقد .  
خضوعها للتقادم الحولى . بدء سريانه من وقت التسليم الفعلى للعين المؤجرة .  
المواد ٤٣٣ . ٤٣٤ . ٥٦٦ مدنى . ثبوت قيام دعوى النزاع حول تقديم مقابل  
التعديلات المادية الجوهرية المدخلة على العين المؤجرة بعد التأخير . عدم خضوعها  
للتقادم المذكور علة ذلك .

( ٦ . ٧ ) ايجار ، « ايجار الاماكن » تحديد الاجرة . اثبات ، « اجراءات  
الاثبات » ، « ندب الخبراء » . خبرة « تقدير عمل الخبير » . محكمة الموضوع ،  
«سلطتها فى تقدير الادلة . مسائل الواقع .

( ٦ ) توافر التماثل أو انصرافه بين عين النزاع وشقة المثل . واقع . استقلال  
قاضى الموضوع بتقديره متى كان استخلاصه سائغا .

( ٧ ) تقرير الخبير . أحد أدلة الدعوى . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع متى  
أقامت قضاها على اسباب سائغة . عدم التزامها بالرد على ما يوجهه الخصوم  
الى تقرير الخبير من مطاعن .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن الأصلاحات والتحسينات الجديدة التى  
يكون المؤجر قد أدخلها فى العين المؤجرة قبل التأجير تقوم ويضاف ما يقابل  
انتفاع المستأجر بها الى الأجرة التى تحدد على الاسس التى قررتها تشريعات  
ايجار الاماكن المتعاقبة .

٢ - التحسينات التى يجريها المؤجر فى العين المؤجرة بعد التأجير وأثناء  
انتفاع المستأجر والتى تعتبر ميزة جديدة يوليها له بقصد تسهيل هذا الانتفاع  
ودون أن - تكون ضرورية له ، فانه لا سبيل الى الزام المستأجر بمقابل الانتفاع

بها يضاف الى الاجرة الا بموافقة ، كما أنه لا يحق له الانتفاع بها دون أداء مقابلة وذلك كله إعمالاً للأصل العام المقرر بالفقرة الأولى من المادة ١٤٧ من القانون المدني من أن العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقررها القانون مما مؤداه انه لا يجوز اجبار المستأجر على أداء مقابل هذه الميزة التي لم تكن في حسبانته عند التعاقد مع قد تمثله من عبء على كاهله ، الا اذا كان قد طلبها أو وافق عليها فأصبح بذلك التزامه بمقابل الانتفاع بها الزاماً تعاقدياً لا يجوز التملك من الوفاء به أو اذا ثبت انه انتفع بها وان لم يكن قد وافق عليها فعندئذ يقوم مقابل ما انتفع به ويلزم بأدائه وكل ذلك ما لم ينص القانون على الزام المستأجر بمقابل الانتفاع بهذه الميزة ٣ - لا يوجد ما يحول قانوناً أو واقعاً دون إقامة منشآت جديدة في مبنى قديم بحيث يعتبر مكاناً جديداً لا يخضع لقانون ايجار الأماكن الذي كان يخضع له من قبل طالما أن ذلك وليد تغييرات مادية جوهرية في الأجزاء الأساسية من المبنى الأصلي.

٤ - تكييف التعديلات بأنها جوهرية تغير من طبيعة المبنى وتجعله في حكم المنشأ في تاريخها أو بسيطة لا تحدث به مثل هذا التغيير هو تكييف قانوني يستند الى تقدير الواقع .

٥ - مفاد المواد ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٥٦٦ من القانون المدني أن الدعاوى الناشئة عن نقص العين المؤجرة أو زيادتها عما ذكر في العقد تتقدم بمدة قصيرة هي سنة واحدة تبدأ من وقت تسليم العين المؤجرة تسليمها فعلياً في حين أن البين من أوراق الدعوى أن النزاع فيها يدور حول تقويم وازدادة مقابل التعديلات المادية الجوهرية التي ادخلت بالعين المؤجرة بعد تأجيرها لأول مرة دون ثمة نزاع حول نقص العين



المؤجرة أو زيادتها عند تسليمها للطاعن .

٦ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن توافر التماثل أو فقدانه بين عين النزاع وشقة المثل مسألة واقع يستقل بتقديرها قاضى الموضوع طالما كان استخلاصه سائغا ومؤديا الي النتيجة التى انتهى اليها .

٧ - المقرر - أن تقرير الخبير - دليل مطروح فى الدعوى تستقل محكمة الموضوع بتقديره ولا معقب عليها متى أقامت قضاها على اسباب سائغة ، وهى لا تلتزم بالرد استقلالا فى حكمها على ما يوجهه الخصوم من طعون الى هذا التقرير

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى ان المطعون ضدهن اقمن على الطاعن بصفته الدعوى رقم ١٧٩٣ لسنة ١٩٧٦ أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية بطلب الحكم - حسب الطلبات المعدلة - بأن يؤدى لهن مبلغ ٧٠٤,٢٠٤ . وقلن بيانا لذلك أن شركة البصم وتهيئة الاقمشة المصرية استأجرت العقار المبين بالصحيفة من المالكة السابقة بأجرة سنوية قدرها ٣٠٠ جنيه وذلك بموجب عقد مؤرخ ١٨ / ١١ / ١٩٤٣ ، واذ اشترين العقار فى عام ١٩٥٤ قمن بهدم ما عليه من مبانى وانشأن بدلا منها مبنى

من طابقين ومكتب وقدرت القيمة الايجارية للمبنى الجديد بمبلغ ٥٩٢, ٥١٨ سنويا اعتبارا من ١ / ١ / ١٩٥٨ واذ اتخذت الشركة المصرية للمنسوجات - التى حلت محل الشركة المستأجرة - من المبنى الجديد مقرا لها ، وقد اضيفن الى هذا المبنى مبان أخرى فزادت القيمة الايجارية الى مبلغ ١٦٨, ١٦٢٩ سنويا اعتبارا من ١ / ١ / ١٩٦٠ ، واذ صار تأميم الشركة سאלفة البيان وادمجت بتاريخ ١ / ٢ / ١٩٦٢ فى الشركة الطاعنة التى اصرت على الوفاء بالاجرة المتعاقد عليها فى عام ١٩٤٣ فاقمن الدعوى للحكم بفروق الاجرة عن الفترة اللاحقه للادماج - ندبت المحكمة خبيرا لتصفية الحساب بين الطرفين . وبعد أن قدم تقريره دفعت الشركة الطاعنة بتقادم دين الاجرة بالتقادم الطويل واحتياطيا بالتقادم السنوى عملا بالمواد ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٥٦٦ من القانون المدنى واحتياطيا بتقادم دين الاجرة فيما يزيد عن السنوات الخمس السابقة على رفع الدعوى . وبتاريخ ١٨ / ١ / ١٩٨٠ حكمت المحكمة بالزام الشركة الطاعنة بأن تؤدى للمطعون ضدهن مبلغ ٩٩٥٩, ٠٤٠ هى فروق الاجرة عن السنوات الخمس السابقة على رفع الدعوى مضافا اليها الفروق التى استجدت حتى اخر اكتوبر سنة ١٩٨٠ بعد ان استجابت للدفع بالتقادم الخمسى ورفضت باقى الدفوع بالتقادم . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٥٩ لسنة ٣٦ ق الاسكندرية . وبتاريخ ٨ / ١٢ / ١٩٨١ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأى برفض الطعن . واذ عرض الطعن على هذه المحكمة - فى غرفة مشورة - حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن اقيم على ثلاثة اسباب ينعى الطاعن بالوجه الاول من السببين الاول والثانى منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول ان العين كانت

مؤجرة بعقد مؤرخ ١٨ / ١١ / ١٩٤٣ خلا من أى اتفاق على زيادة الاجرة مقابل التحسينات والمباني التى قد تضاف بعد الايجار ، ولم يطلب اضافة مبان أو اجراء تحسينات اذ أن ما أضيف أدخل على عين النزاع فى تاريخ سابق على استئجاره العين نتيجة للتأمين ومن ثم فلاحق للمطعون ضدهن فى طلب زيادة الاجرة . واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الاصلاحات والتحسينات الجديدة التى يكون المؤجر قد أدخلها فى العين المؤجرة قبل التأجير تقوم ويضاف مايقابل انتفاع المستأجر بها الى الاجرة التى تحدد على الاسس التى قررتها تشريعات ايجار الاماكن المتعاقبة . أما التحسينات التى يجريها المؤجر فى العين المؤجرة بعد التأخير وأثناء انتفاع المستأجر ، والتى تعتبر ميزة جديدة يوليها له بقصد تسهيل هذا الانتفاع ودون ان تكون ضرورية له ، فإنه لا سبيل الى الزام المستأجر بمقابل للانتفاع بها يضاف الى الاجرة إلا بموافقته ، كما أنه لا يحق له الانتفاع بها دون اداء مقابلة وذلك كله اعمالا للاصل العام المقرر بالفقرة الاولى من المادة ١٤٧ من القانون المدنى من أن العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين أو للأسباب التى يقرها القانون مما مؤداه أنه لا يجوز اجبار المستأجر على اداء مقابل هذه الميزة ، التى لم تكن فى حسبانته عند التعاقد مع ما قد تمثله من عبء على كاهله ، الا اذا كان قد طلبها أو وافق عليها فأصبح بذلك التزامه بمقابل الانتفاع بها التزاما تعاقديا لا يجوز التحلل من الوفاء به أو اذا ثبت أنه انتفع بها وان لم يكن قد وافق عليها فعندئذ يقوم مقابل ما انتفع به ويلزم بأدائه وكل ذلك مالم ينص القانون على الزام المستأجر بمقابل الانتفاع بهذه الميزة . واذ كان ذلك وكان لا يوجد ما يحول قانونا أو واقعا دون اقامة منشآت جديدة فى مبنى قديم بحيث يعتبر مكانا جديدا

لا يخضع لقانون ايجار الاماكن الذى كان يخضع له من قبل طالما أن ذلك وليد تغييرات مادية جوهرية فى الاجزاء الاساسية من المبنى الاصلى ، وكان تكييف التعديلات بأنها جوهرية تغيير من طبيعة المبنى وتجعله فى حكم المنشأ فى تاريخها أو بسيطة لا تحدث به مثل هذا التغيير هو تكييف قانونى يستند الى تقدير الواقع وكان الحكم المطعون فيه قد استند فى قضائه بزيادة الاجرة الى ما حصله من تقرير الخبير من أن تعديلات جوهرية أجريت فى عين النزاع قبل انتفاع الشركة الطاعنة بها كأثر للتأميم تستلزم هذه الزيادة وفق أجرة المثل فى المنطقة بعد أن أخضع تلك الاجرة لاحكام تشريعات ايجار الاماكن السارية وقت احداثها ، وكان هذا الذى حصله الحكم وخلص اليه سائفا وله مأخذه من الاوراق وكاف لحمل قضائه فإنه لا يجدى الطاعن التحدى بأن عقد الايجار السابق على شغله للعين خلا مما يشير الى مقابل التحسينات اذ أنه انتفع بالعين باستلامها كأثر للتأميم ، هذا الى أن الثابت من تقرير الخبير أن المطعون ضدهن أدخلن على العين بعض الاضافات والتعديلات أبان سريان عقد الايجار السابق فى عامى ١٩٤٩ ، ١٩٥٧ ولم تعترض الشركة المستأجرة الاولى عليها وانتفعت بها ثم اشترت الشركة المؤمنة - المملوكة للمطعون ضدهن - أصول وخصوم الشركة المستأجرة السابقة العقار فى سنة ١٩٥٩ وأضاف المطعون ضدهن - المالكات - بعض التحسينات والمنشآت على العين وتم انتفاع الشركة بتلك التحسينات ولم يصدر عقد ايجار لصالح الشركة المؤمنة لاتحاد الذمة بين مالكات العقار ومستغليه ولا يغير من ذلك أن انتفاع الطاعن بالعين لم يكن امتدادا لانتفاع مستأجر سابق اذ تلقاه مباشرة من المطعون ضدهن كأثر للتأميم فان الحكم اذا ألزم الشركة الطاعنة بمقابل التعديلات يكون قد صادف صحيح الواقع والقانون ويكون النعى على غير اساس .



وحيث ان حاصل النعى على الحكم المطعون فيه بالوجه الثانى من السبب الاول والثانى مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول الطاعن انه قد تمسك أمام محكمة الموضوع بسقوط دين الاجرة بالتقادم السنوى اعمالا للمواد ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٥٦٦ من القانون المدنى لانه يتبع فى تحديد مقدار العين المؤجرة أحكام تحديد مقدار المبيع ولما كانت الدعوى تدور حول زيادة الاجرة للزيادة فى العين المؤجرة فإن حق المؤجر فى طلب تكملة الاجرة يسقط بالتقادم بمرور سنة من تسليم العين فى ١ / ٢ / ١٩٦٢ واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بالتقادم السنوى فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث ان هذا النعى فى غير محله ذلك أن مفاد المواد ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٥٦٦ من القانون المدنى أن الدعاوى الناشئة عن نقص العين المؤجرة أو زيادتها عما ذكر فى العقد تتقادم بمدة قصيرة هى سنة واحدة تبدأ من وقت تسليم العين المؤجرة تسليمها فعليا فى حين أن البين من أوراق الدعوى أن النزاع فيها يدور حول تقويم وازدادة مقابل التعديلات المادية الجوهرية التى أدخلت بالعين المؤجرة بعد تأجيرها لأول مرة دون ثمة نزاع حول نقص العين المؤجرة أو زيادتها عند تسليمها للطاعن ومن ثم فان النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثالث من السبب الاول على الحكم المطعون فيه مخافة القانون وفى بيان ذلك يقول انه تمسك بسقوط دين الاجرة بالتقادم الطويل المنصوص عليه فى المادة ٣٧٤ من القانون المدنى لان عقد الايجار حرر فى عام ١٩٤٣ كما ان المباني والتحسينات أدخلت قبل التأميم بعدة أعوام وإذا اعتبر الحكم عام ١٩٦٢ بداية للتقادم وانتهى إلى رفض دفاعه فى هذا الخصوص فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .



وحيث ان هذا النعى مردود ذلك أن البين من أوراق الدعوى أن عين النزاع انشئ بها مصنعا أمم وادمج فى الشركة الطاعنه بتاريخ ٣٠ / ١ / ١٩٦٢ ، ولما كانت عين النزاع وقتئذ مملوكة للمطعون ضدهن اللاتى يملكن المصنع فان العلاقة الايجارية لا تكون قد بدأت الا من وقت التأميم ولا محل لارجاعها الى عام ١٩٤٣ قبل احداث التعديلات أو الى الاعوام التى أحدثت بها وكان الحكم قد خلص الى أن المطعون ضدهن لم يصدرنه عقد ايجار سابق لصالح الشركة التى يملكنها قبل التأميم لاتحاد الذمة بين الملاك والمستغلين الى أن تغير الوضع بالتأميم وكانت الدعوى بزيادة الاجرة قد رفعت خلال شهر أبريل سنة ١٩٧٦ فان مدة التقادم الطويل لا تكون قد انقضت بين التاريخين سالفى البيان ويكون النعى على غير اساس .

وحيث ان حاصل النعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول الطاعن ان تقرير مكتب الخبراء الذى استند اليه الحكم قام على أسس غير سليمة اذ لم يراع التماثل بين عين النزاع وغيرها من العقارات المقارن بها من حيث الموقع والقيمة الايجارية واذ التفت الحكم عن اعتراضاته على هذا التقرير ولم يبين على أساس سائغة فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى غير مقبول ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن توافر التماثل أو فقدانه بين عين النزاع وشقة المثل مسألة واقع يستقل بتقديرها قاض الموضوع طالما كان استخلاصه سائغا ومؤديا الى النتيجة التى انتهى اليها وكان من المقرر أن تقرير الخبير دليل مطروح فى الدعوى تستقل محكمة الموضوع ولا معقب عليها متى أقامت قضاها على أسباب سائغة ، وهى لا تلتزم بالرد

استقلالاً في حكمها على ما يوجهه الخصوم من طعون الى هذا التقرير ، ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بزيادة الاجرة كآثر لتعديل العين المؤجرة باجراء اضافات وتحسينات اليها على ما استخلصه من تقرير مكتب الخبراء الذي اطمأن اليه وأخذ به محمولاً على اسبابه والذي ضمنها بوجود تماثل بين عين النزاع وشقه المثل وكان ما حصله الحكم - في حدود سلطته التقديرية - سائغاً وكافياً لحمل قضائه فان النعى في حقيقة لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل مما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض ومن ثم يكون النعى على غير اساس

ولما تقدم يتعين رفض الطعن



## جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة عبد المنصف أحمد هاشم وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد المنعم حافظ ، د . رفعت عبد المجيد محمد خيرى الجندى نواب رئيس  
المحكمة و محمد شهاوى .

( ٢٩ )

### الطعن رقم ٢٨٦٣ لسنة ٥٧ القضائية :

( ١ ، ٢ ) التماس إعادة النظر . حكم « الأحكام الجائز الطعن فيها » .

( ١ ) التماس إعادة النظر . مراحل نظره . للمحكمة أن تحكم فى قبول

الالتماس وفى الموضوع بحكم واحد . شرطه . غايته . محو الحكم الملتمس فيه .

( ٢ ) القضاء باعتبار الحكم الملتمس فيه كأن لم يكن وتحديد جلسة لنظر

موضوع الالتماس . عدم جواز الطعن فيه استقلالا عن الحكم الصادر فى

الموضوع علة ذلك .

١ - مؤدى نصوص المواد من ٢٤١ وحتى ٢٤٧ من قانون المرافعات والتي

تحكم الطعن بطريق التماس إعادة النظر أن الأصل فى نظر الطعن أن الفصل فيه

يمر على مرحلتين تقتصر أولاها على التحقق من توافر شرائط قبوله الشكلية

والموضوعية وتتناول الثانية الفصل فى الطلبات الموضوعية التى تناولها الالتماس ،

ومع ذلك يجوز للمحكمة أن تحكم في قبول الالتماس وفي الموضوع بحكم واحد إذا كان الخصوم قد قدموا أمامها طلباتهم في الموضوع ، وكانت الغاية التي يستهدفها الملتمس من سلوكه طريق التماس إعادة النظر هو محو الحكم الملتمس فيه ليعود مركز في الخصومة إلى ما كان عليه قبل صدوره حتى يتمكن من مواجهة النزاع والفصل فيه من جديد .

٢ - النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الشارع وضع قاعدة عامة مقتضاها أن الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع ، ولم يستثن منها إلا الأحكام التي بينها بيان حصر في عجز هذه المادة ، ولما كان الثابت من الأوراق أن طلبات المطعون ضدهم أمام محكمة الالتماس قد تحددت في قبول الالتماس شكلاً وبوقف تنفيذ الحكم الملتمس فيه مؤقتاً والقضاء في موضوع الالتماس بانعدام الحكم الملتمس فيه واعتباره كأن لم يكن وإعادة الحال إلى ما كان عليه الخصوم قبل صدوره ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض إلى المرحلة الأولى لنظر الالتماس وقض بعد أن تحقق من توافر شرائط قبوله الشكلية والموضوعية في منطوقه وما ارتبط به من أسباب وبالقدر اللازم للفصل فيها لقبول التماس إعادة النظر في الحكم الملتمس فيه واعتباره كأن لم يكن وحدد جلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٨٧ لنظر موضوع الالتماس ، وكان القضاء باعتبار الحكم الملتمس فيه كأن لم يكن لا يعد فصلاً في موضوع الالتماس وإنما هو نتيجة لازمة لقبول الالتماس لا تنتهي به الخصومة أمام محكمة الالتماس إذ ما زال موضوعه مطروحاً عليها ولم

تقل كلمتها فيه ، وكان هذا الحكم لا يعتبر من الاحكام الوقتية أو المستعجلة أو الصادرة بوقف الدعوى أو المقابلة للتنفيذ الجبرى التى يجوز فيها الطعن على استقلال قبل الحكم الصادر فى الموضوع ، فإن الطعن فيه يكون غير جائز .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ١٨٥٤ لسنة ١٩٧٦ مدنى الاسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بصورية عقد البيع المسجل رقم ٤٦٤٩ بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٧٥ توثيق الاسكندرية الصادر من المطعون ضدهم الثلاثة الأول إلى المطعون ضدها الأخيرة والمتضمن بيعهم لها قطعة أرض فضاء مساحتها ٧١٣,٣٢ م ٢ مبينه به . وبصححة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ٧ من سبتمبر سنة ١٩٧٤ المتضمن <sup>ملي</sup>شراء <sup>ج</sup>قطعة الارض سالفة الذكر من ذات البائعين بمبلغ اجمالى مقداره ١٦٠, ١٤٤١٦ . وبجلسة ٢٤ أبريل سنة ١٩٨٠ حكمت المحكمة بطلبات الطاعنين . إستأنف المطعون ضدهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقمى ٧٢٧ ، ٧٤١ لسنة ٣٦ قضائية . وبتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٨٢ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف أقام المطعون ضدهم التماس إعادة النظر فى الحكم السابق قيد برقم ٥٦١ لسنة ٤٠ قضائية طالبوا فيه الحكم بقبول الالتماس شكلا ووقف تنفيذ الحكم الملتمس فيه مؤقتا وفى موضوع الالتماس بانعدام الحكم الملتمس فيه . وبجلسة ٧ يونيو سنة



١٩٨٧ حكمت المحكمة بقبول الالتماس واعتبار الحكم الملتمس فيه كأن لم يكن وتحديد جلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٨٧ للنظر الموضوع طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم جواز الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة ورأت أنه جدير بالنظر حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة أن الحكم المطعون فيه غير منه للخصومة لعدم تناوله الطلبات الموضوعية التي بنى عليها الالتماس والتي ما زالت مردده أمام محكمة الالتماس ومن ثم فإنه لا يجوز الطعن فيه على استقلال وفقا لما تقضى به المادة ٢١٢ من قانون المرافعات .

وحيث أن هذا الدفع في محله ذلك بأن مؤدى نصوص المواد من ٢٤١ وحتى ٢٤٧ من قانون المرافعات والتي تحكم الطعن بطريق التماس إعادة النظر أن الأصل في نظر الطعن أن الفصل فيه يمر على مرحلتين تقتصر أولاهما على التحقق من توافر شرائط قبوله الشكلية والموضوعية وتتناول الثانية الفصل في الطلبات الموضوعية التي تناولها الالتماس ، ومع ذلك يجوز للمحكمة أن تحكم في قبول الالتماس وفي الموضوع بحكم واحد إذا كان الخصوم قد قدموا أمامها طلباتهم في الموضوع ، وكانت الغاية التي يستهدفها الملتمس من سلوكه طريق التماس إعادة النظر هو محو الحكم الملتمس فيه ليعود مركزه في الخصومة إلى ما كان عليه قبل صدوره حتى يتمكن من مواجهة النزاع والفصل فيه من جديد ، وكان النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات الواردة في الفصل الأول الخاص بالاحكام العامة من الباب الثاني عشر المتعلق بطرق الطعن في الاحكام على أنه لا يجوز الطعن في الاحكام التي تصدر أثناء سير الخصومة ولا تنتهى بها

الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى . وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الشارع وضع قاعدة عامة مقتضاها أن الأحكام التى تصدر قبل الفصل فى الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع ، ولم يستثن منها إلا الأحكام التى بينها بيان حصر فى عجز هذه المادة ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن طلبات المطعون ضدهم أمام محكمة الالتماس قد تحددت فى قبول الالتماس شكلا وبوقف تنفيذ الحكم الملتمس فيه مؤقتا والقضاء فى الالتماس بانعدام الحكم الملتمس فيه واعتباره كأن لم يكن وإعادة الحال إلى ما كان عليه الخصوم قبل صدوره ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض إلى المرحلة الأولى لنظر الالتماس وقضى - بعد أن تحقق من توافر شرائط قبوله الشكلية والموضوعية - فى منطوقه وما ارتبط به من أسباب وبالقدر اللازم للفصل فيها بقبول التماس إعادة النظر فى الحكم الملتمس به واعتباره كأن لم يكن وحدد جلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٨٧ لنظر موضوع الالتماس ، وكان القضاء باعتبار الحكم الملتمس فيه كأن لم يكن لا يعد فصلا فى موضوع الالتماس وإنما هو نتيجة لازمة لقبول الالتماس لا تنتهى به الخصومة أمام محكمة الالتماس إذ ما زال موضوعه مطروحا عليها ولم تقل كلمتها فيه ، وكان هذا الحكم لا يعتبر من الأحكام الوقتية أو المستعجلة أو الصادرة بوقف الدعوى أو القابلة للتنفيذ الجبرى التى يجوز فيها الطعن على استقلال قبل الحكم الصادر فى الموضوع ، فإن الطعن فيه يكون غير جائز .

ولما تقدم يتعين القضاء بعدم جواز الطعن .

## جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة عبد المنصف أحمد هاشم وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد المنعم حافظ ، د . رفعت عبد المجيد محمد خيرى الجندي نواب رئيس  
المحكمة ، عبد العال السمان

( ٣٠ )

### الطعن رقم ١٠٩٩ لسنة ٥٦ القضائية :

( ١ ) نقض . « الخصوم فى الطعن » .  
الطعن بالنقض . عدم جواز اختصاص من لم يكن خصما فى النزاع الذى فصل  
فيه الحكم المطعون . لا يكفى اختصاصه أمام محكمة أول درجة .

( ٢ ) بيع . بطلان ، تقسيم . نظام هام .

تطبيق أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بما فيها حظر بيع الأراضى  
الواردة فى نص المادة العاشرة منه . شرطه . تخلف هذه الشروط كلها أو بعضها  
، أثره بين حصة شائعة من الارض . خروجه عن نطاق تطبيق أحكام القانون رقم  
٥٢ لسنة ١٩٤٠ وحظر حكم البيع الوارد بالمادة العاشرة .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يختصم فى الطعن أمام محكمة  
النقض من لم يكن خصما فى النزاع الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه ، ولا  
يكفى لاعتباره كذلك أن يكون مختصما أمام محكمة أول درجة . وإذا كان الثابت أن

المطعون ضده الخامس كان من بين فريق المتدخلين فى الدعوى أمام محكمة أول درجة ولم يطعن معهم بالاستئناف على الحكم الصادر فيها فلم يعد بذلك خصما فى النزاع الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه ومن ثم فإن الطعن بالنقض يكون غير مقبول بالنسبة له

( ٢ ) مفاد نص المادتين الأولى والعاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الاراضى المعدة للبناء - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تطبيق أحكام هذا القانون بما فيها حظر بيع الاراضى الوازدة فى نص المادة العاشرة والمتعلق بالنظام العام يستلزم أولا توافر الشروط التى أوجبها المشرع فى المادة الأولى وافصحت عنها المذكرة الايضاحية لاسباب وصف التقسيم على الارض ، وتنمثل فى تجزئة الارض إلى عدة قطع ، وأن يكون المقصود من التجزئة التصرف فيها بأحد العقود المبينة بهذه المادة ، وأن تكون إحدى هذه القطع على الأقل لا تطل على طريق قائم ، ويجب أن تتوافر هذه الشروط مجتمعة بحيث اذا تخلف كلها أو بعضها بما لا يتحقق معه إنشاء تقسيم أو تعديله على النحو الذى قصده المشرع فلا محل لتطبيق أحكام هذا القانون ، كما يعدو حكم الحظر الوارد به عن البيع منحسرا . واذ كان الثابت من الرجوع إلى عقد البيع المؤرخ ١ / ١٠ / ١٩٧٦ محل النزاع أنه تضمن أن البيع ورد على مساحة ١٧٠ سهما من أرض زراعية بحوض ..... ضمن القطعة رقم ٧ الاصلية ومشاعا رقمى ١١٥ ، ١١٧ وأن ملكية البائعة للطاعة بموجب العقد المسجل ٢١٢٩ بنها فى ١٣ / ١ / ١٩٧٥ هى ملكية شائعة . فإن البيع بهذا الوصف يكون منصبا على حصة شائعة وليس على قدر محدد مفرز من الأرض فلا يتحقق به شرط تجزئة الأرض إلى عدة قطع الذى يستلزمه القانون سالف الذكر لا سببا وصف التقسيم وتطبيق حكم حظر



البيع الوارد به ويتخلف هذا الشرط يخرج البيع عن نطاق هذا القانون فلا يلحقه البطلان المترتب على مخالفة احكامه . واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر رئيس المحكمة وبع المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى أن الطاعنة أقامت على المرحوم محمد عبد الرحمن مصطفى مورث المطعون ضدهم من السادسة إلى الاخيرة الدعوى رقم ٢٧٣٤ لسنة ١٩٧٨ مدنى بنها الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي ١ / ١٠ / ١٩٧٦ المتضمن بيعه لها على الشيوع مساحة ١٧ سهما تعادل ١٢٠ من الأرض الزراعية مبينة بالصحيفة لقاء ثمن مقداره ١٠٢٠ جنيها مع التسليم وقالت بيانا لذلك أنه قد باع إليها تلك المساحة مقابل هذا الثمن الذى قبضه وامتنع عن تنفيذ التزامه بتسليمها ونقل ملكيتها إليها مما حدا به الى اقامة الدعوى بطليها سالفى البيان . وأثناء سير الدعوى تدخل المطعون ضدهم الخمسة الأول تدخلًا مجوميا طالين رفضها على أساس أن القدر المبيع يدخل ضمن حصة يمتلكونها بطريق الميراث عن جدهم المرحوم... نذبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ فى موضوع التدخل برفضه وبصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١ / ١٠ / ١٩٧٦ موضوع النزاع . استأنف المطعون ضدهم الأربعة الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا - مأمورية بنها - بالاستئناف رقم ٢ لسنة ١٣ قضائية وتمسكوا ببطلان



عقد البيع موضوع الدعوى لوروده على أرض مقسمة قبل صدور قرار التقسيم بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . ندبت المحكمة خبيرا وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٨٦ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض واودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الخامس ورفضه لمن عداه وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ورأت أنه جدير بالنظر حددت جلسة لنظره فيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة العامة بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الخامس أن هذا الأخير لم يطعن بالاستئناف على الحكم الابتدائى فيعد خارجا عن الخصومة فى مرحلتها الاستئنافية التى صدر فيها الحكم المطعون فيه وبالتالي فلا يجوز أن يختصم فى الطعن .

وحيث أن هذا الدفع فى محله ، ذلك بأن من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز أن يختصم فى الطعن أمام محكمة النقض من لم يكن خصما فى النزاع الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه ، ولا يكفى لاعتباره كذلك أن يكون مختصما أمام محكمة أول درجة . وإذ كان الثابت أن المطعون ضده الخامس كان من بين فريق المتدخلين فى الدعوى أمام محكمة أول درجة ولم يطعن معهم بالاستئناف على الحكم الصادر فيها فلم يعد بذلك خصما فى النزاع الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه ومن ثم فإن الطعن بالنقض يكون غير مقبول بالنسبة له .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشككية بالنسبة لباقي المطعون ضدهم .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنه على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول أنه أقام قضاءه ببطلان عقد البيع محل النزاع على ان البيع ورد على قطعة أرض مقسمة قبل صدور قرار باعتماد التقسيم من الجهة الادارية المختصة بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الاراضى المعدة للبناء المتعلقة بالنظام العام مما يبطل هذ البيع بطلانا مطلقا ، فى حين أن الثابت من عقدة البيع المؤرخ ١ / ١٠ / ١٩٧٦ أنه انصب على حصة شائعة من أرض زراعية - وليس على أرض مقسمة لذا يكون البيع صحيحا ولا مخالفة فيه لأحكام القانون سالف الذكر ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك بأن مفاد نص المادتين الأولى والعاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الاراضى المعدة للبناء - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تطبيق أحكام هذا القانون بما فيها حظر بيع الأراض الوارد فى نص المادة العاشرة منه والمتعلق بالنظام العام يستلزم أولا توافر الشروط التى أوجبها المشرع فى المادة الأولى وأفصحت عنها المذكرة الايضاحية لإسباغ وصف التقسيم على الارض ، وتتمثل فى تجزئة الأرض إلى عدة قطع ، وأن يكون المقصود من التجزئة التصرف فيها بأحد العقود المبينة بهذه المادة ، وأن تكون إحدى هذه القطع على الاقل لا تطل على طريق قائم ، ويجب أن تتوافر هذه الشروط مجتمعة بحيث إذا تخلفت كلها أو بعضها بما لا يتحقق معه إنشاء تقسيم أو تعديله على النحو الذى قصده المشرع فلا محل لتطبيقه أحكام هذا القانون ، كما يغدو حكم الحظر الوارد به عن البيع منحسرا . لما كان ذلك وكان الثابت من الرجوع الى

عقد البيع المؤرخ ١ / ١٠ / ١٩٧٦ محل النزاع أنه تضمن أن البيع ورد على مساحة ١٧ سهما من أرض زاعية بحوض تل أتريب الشرقي رقم ٩ زمام ضمن القطعة رقم ٧ الاصلية ومشاعاً في القطعتين رقمي ١١٥ ، ١١٧ وأن ملكية البائع للطاعنه بموجب العقد المسجل ٢١٢٩ بنها في ١٣ / ٧ / ١٩٧٢ هي ملكية شائعة فإن البيع بهذا الوصف يكون منصبا على حصة شائعة وليس على قدر محدد مفرز من الأرض فلا يتحقق به شرط تجزئة الارض إلى عدة قطع الذي يستلزمه القانون سالف الذكر لاسباغ وصف التقسيم وتطبيق حكم حظر البيع الوارد به ، ويتخلف هذا الشرط يخرج البيع عن نطاق هذا القانون فلا يلحقه البطلان المترتب على مخالفة احكامه . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف .

## جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة عبد المنصف أحمد هاشم وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد المنعم حافظ ، د . رفعت عبد المجيد محمد خيرى الجندى نواب رئيس  
المحكمة و محمد عبد العال السمان

( ٣١ )

### الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٥٦ القضائية :

( ١ ، ٢ ) محكمة الموضوع « مسائل الواقع » تقدير الأدلة و تقدير أقوال  
الشهود ، ، اثبات . ايجار . ايجار الاماكن : « ايجار من الباطن » ، ترك  
المستأجر للعين .

( ١ ) محكمة الموضوع . سلطتها فى اثبات أو نفى ترك المستأجر للعين المؤجرة  
أو تنازله عنها للغير أو تأجيرها من الباطن متى أقامت قضاها على أسباب  
سائفة .

( ٢ ) قاضى الموضوع . سلطته فى بحث الدلائل والمستندات المقدمة والموازنة  
بينها وترجيح شهادة شاهد على آخر مادام لم يخرج بتلك الأقوال عما يؤدى اليه  
مدلولها .

( ٣ ) ايجار ، « ايجار الاماكن : التكليف بالوفاء » ، نظام عام .

تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة . شرط اساسى لقبول دعوى الإخلاء للتأخير فى سدادها . م ١٨ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . خلو الدعوى من التكليف أو وقوعه باطلا . أثره . عدم قبولها . تعلق ذلك بالنظام العام .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن إثبات أو نفى واقعة ترك المستأجر للعين المؤجرة أو تنازله عنها للغير أو تأجيرها من الباطن من مسائل الواقع فى الدعوى التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها دون معقب عليها فى ذلك متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لقاضى الموضوع بحث ما يقدم له من دلائل ومستندات وموازنة بعضها بالبعض شاهد على الآخر وترجيح شهادة آخر مادام لم يخرج بأقوال الشاهد عما يؤدى اليه مدلولها .

٣ - مفاد نص المادة ١٨ / ب من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التكليف بالوفاء المنصوص عليه فى هذه المادة يعتبر شرطا أساسيا لقبول دعوى الإخلاء بسبب التأخير فى الوفاء بالأجرة فإذا خلت منه الدعوى أو وقع باطلا تعين الحكم بعدم قبول الدعوى ، إذ يعتبر عدم التكليف بالوفاء أو بطلانه متعلقا بالنظام العام

## المحكمة .

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية



وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتوصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٦١ لسنة ١٩٨٣ مدنى الجيزة  
الابتدائية بطلب الحكم بإخلاء الشقة المبينة بالصحيفة وتسليمها اليها خالية ،  
وقالت فى بيان ذلك أنها بموجب عقد ايجار مؤرخ ٢١ / ٨ / ١٩٦١ قامت بتأجير  
تلك الشقة إلى المطعون ضده الأول لقاء أجرة شهرية مقدارها ٤٥٩ جنيه ، وقد  
تأخر فى سداد الايجار المستحق عن الفترة من ١ / ١٠ / ١٩٨٢ إلى ١٠ / ١ / ١٩٨٣ ،  
وترك الإقامة فيها وأجرها من باطنة لآخرين فأنذرت بتاريخ ١٠ / ١ / ١٩٨٣  
بسداد الايجار المستحق عليه ولما لم يستجب أقامت الدعوى بطلبها سالفى البيان  
، تدخل المطعون ضده الثانى فى الدعوى منضمما إلى المطعون ضده الاول فى  
طلب الحكم برفضها على أساس أنه مستأجر أصلى للعين ويقيم بها معه منذ بدئ  
الأيجار ، وبتاريخ ٣١ من يناير سنة ١٩٨٤ قضت المحكمة بقبول تدخل المطعون  
ضده الثانى خصما منضمما فى الدعوى ، وبعدم قبولها - فى شقها الخاص بعدم  
سداد الاجرة وباحالتها إلى التحقيق لاثبات ونفى واقعة التأجير من الباطن ، وبعد  
أن استمعت لاقوال شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١١ من ديسمبر ١٩٨٤ برفض  
الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف  
رقم ٢٧٨ سنة ١٠٠ ق ، وبتاريخ ١٩ / ٣ / ١٩٨٦ حكمت بتأييد الحكم المستأنف  
، طعنن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت  
فيها رأى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة  
رأته جديرا بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بأولهما على الحكم المطعون  
فيه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك تقول أن الحكم

أقام قضاءه برفض دعواها في شقها الخاص بنزول المطعون ضده الأول عن شقه النزاع إلى المطعون ضده الثاني وتأجيرها له من الباطن على أنها عجزت عن الإثبات في حين أن دفاعها والمستندات التي قدمتها في الدعوى وأقوال شاهدها قاطعة في إثبات دعواها في هذا الخصوص بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إثبات أو نفى واقعة ترك المستأجر للعين المؤجرة أو تنازله عنها للغير أو تأجيرها من الباطن من مسائل الواقع في الدعوى التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها دون معقب عليها في ذلك متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة ، وأن لقاضي الموضوع بحث ما يقدم له من دلائل ومستندات وموازنه بعضها بالبعض الآخر وترجيح شهادة شاهد على شهادة آخر مادام لم يخرج بأقوال الشاهد عما يؤدي إليه مدلولها ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بشأن تنازل المطعون ضده الأول عن شقة النزاع للمطعون ضده الثاني أو تأجيرها من الباطن على اطمئنان المحكمة لأقوال شاهده المطعون ضده الأول ، وكان الحكم المطعون فيه قد أضاف إلى ذلك قوله .... لما كانت المحكمة قد أتاحت فرصة أخرى للمسائفة ، الطاعنة المكلفة بعبء إثبات دعواها بإحالة الاستئناف للتحقيق لإثبات واقعة التأجير من الباطن أو التنازل عن عين النزاع ، وجاءت أقوال شاهدها عارية عن إثبات ما تدعيه ... الخ . فإن محكمة الموضوع تكون قد أقامت قضاءها على ما يكفي لحمله وله أصله الثابت من الأوراق ، والنعى بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي انتهى إليها الحكم مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت في الأوراق ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم أقام قضاءه بعدم قبول دعواها في شقها الخاص بعدم سداد الاجرة على سند من عدم سبق تكليف الطاعنة المطعون

ضده الأول الوفاء بالاجرة المتأخرة ، في حين أنها قدمت انذارا مودعا تحت بند ٦ بالحافطة رقم ٢ ضمت مستنداتها التي قدمتها إلى محكمة أول درجة تضمن تكليف المطعون ضده الأول بالوفاء بالاجرة المتأخرة ومن ثم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن مفاد نص المادة ١٨ ب من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن تنظيم العلاقة بين المؤجرة والمستأجر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التكليف بالوفاء المنصوص عليه في هذه المادة يعتبر شرطا أساسيا لقبول دعوى الاخلاء بسبب التأخير في الوفاء بالاجرة فإذا خلت منه الدعوى أو وقع باطلا تعين الحكم بعدم قبول الدعوى ، إذ يعتبر عدم التكليف بالوفاء أو بطلانه متعلقا بالنظام العام ، لما كان ذلك وكان الثابت بالاوراق أن الطاعنة قدمت ضمن مستنداتها انذارا موجها منها إلى المطعون ضده الأول بتاريخ ١٠ / ١ / ١٩٨٣ تطالبه فيه بدفع مبلغ ١٨,٣٦٠ قيمة إيجار عين النزاع عن المدة من ١ / ١٠ / ١٩٨٢ حتى يناير سنة ١٩٨٣ خلال خمسة عشر يوما ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من عدم قبول الدعوى بالنسبة لطلب الاخلاء المؤسس على التأخر في سداد الايجار على أن الاوراق قد خلت من التكليف بالوفاء السابق على الدعوى الذي اشترطته المادة ١٨ / ب من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، مما يدل على أن المحكمة لم تطلع على الانذار المقدم من الطاعنة تقديما صحيحا في الدعوى ولم تعرض له ولم تقل كلمتها فيه مع ما قد يكون له من دلالة بشأن تكليف المستأجر بالوفاء بالاجرة المتأخرة ، وبالتالي يتغير به إن صح وجه الرأي في الدعوى فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بمخالفة الثابت بالاوراق حجه عن بحث سبب الاخلاء المؤسس على التأخر في سداد الايجار .



## جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة عبد المتصف أحمد هاشم وعضوية السادة

المستشارين : محمد عبد المنعم حافظ ، د . رفعت عبد المجيد محمد خيرى الجندي نواب رئيس

المحكمة ومحمد الشهاوى

( ٣٢ )

### الطعن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٥٦ القضائية

( ١ ) اختصاص « الاختصاص الولائى » ، تحكيم « هيئات التحكيم » . دعوى  
، « دعوى الضمان » .

اختصاص هيئات التحكيم . مناطه . أن يكون جميع اطراف النزاع ممن عددتهم  
المادة ٦٠ ق ٦١ لسنة ١٩٧١ . المقابلة للمادة ٥٦ ق ٩٧ لسنة ١٩٨٣ . وجود  
أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتبارية من بين اطراف النزاع بعد وقوعه إلى  
هيئات التحكيم . أثره . اختصاص المحاكم بنظره دون هيئات التحكيم . ( مثال ) .

( ٢ ) محكمة الموضوع « تقدير الدليل » .

محكمة الموضوع . سلطتها فى فهم ما يحتويه المستند وتقدير ما يصلح للاستدلال

به قانونا متى اقامت قضاها على أسباب سائغة .

( ٣ ) حكم « حجية الحكم الجنائي » . تعريض .

الشهادة الصادرة من جدول الجرح بتقديم تابع الطاعة للمحاكمة الجنائية بتهمتى التسبب بغير عمد فى حصول حادث لاحدى وسائل النقل العام واصابة المطعون ضده خطأ . وعقابه بعقوبة الجريمة الأشد بحكم صار باتا . كفايتها للدلالة على ثبوت حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية . علة ذلك . .

( ٤ ) حكم « تسبيب الحكم عيوب التدليل : التناقض »

التناقض المبطل للحكم . ماهيته . اشتغال الحكم على أسباب تبرر قضاءه . النعى عليه بالتناقض لا محل له .

١ - النص فى المادة ٦٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام والتي تحكم واقعة النزاع والمقابلة للمادة ٥٦ من القانون الحالى رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ، على أن تختص هيئات التحكيم دون غيرها بنظر المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام بعضها البعض ، وبين شركة منها وبين جهة حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة ، مؤداه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يلزم لاختصاص تلك الهيئات أن يكون جميع أطراف النزاع ممن عددتهم المادة سالفه الذكر ، وإذ كان الشارع قد أجاز لهيئات التحكيم أن تنظر أيضاً فى المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام وبين الاشخاص



الطبيين والأشخاص الاعتبارية ، إلا أنها اشترطت قبول هؤلاء الأشخاص - بعد وقوع إصابته إلى التحكيم . وإذا كان الثابت في دعوى الضمان التي أقامتها الطاعنة - هيئة النقل العام بالقاهرة - أنها اختصت مع المطعون ضدها الثانية - شركة مصر للتأمين - تابعها .. السائق الذي ارتكب الحادث ، وكانت الأوراق قد خلت مما يفيد أن هذا الشخص الأخير قد قبل بعد وقوع النزاع إحالته إلى التحكيم فإن الاختصاص بنظره يكون معقودا لجهة القضاء العادى وليس لهيئات التحكيم .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن فهم ما يحتويه المستند من اطلاقات محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائغا ، وتقدير ذلك فيما يصلح للاستدلال به قانونا من سلطاتها المطلقة بلا معقب عليها من محكمة النقض ، والعبرة هى بأن يكون ما ستخلصه الحكم من المستند وإعتمد عليه فى قضائه موافقا للقانون .

٣ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن جريمة التسبب بغير عمد فى حصول حادث لإحدى وسائل النقل العام البرية والإصابة الخطأ الناشئة عن هذا الحادث ، وليدتا نشاط إجرامى واحد يتحقق به الارتباط الذى لا يقبل التجزئة الذى عناه الشارع بالحكم الوارد فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما يوجب الحكم بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهى المقررة للجريمة الاولى ، وأنه متى كان الحكم قد قضى على المتهم بعقوبة واحدة عن الجريمتين اللتين رفعتا بهما الدعوى العمومية فإنه

يكون قد اعمل حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات . وكان الثابت من الشهادة الرسمية الصادرة عن الجنحة رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٧٤ قسم الازيكية واستئنافها رقم ٢٤٢٩ لسنة ٧٤ شمال القاهرة . أن تابع الطاعنة قدم إلى المحكمة الجنائية بتهمة تسببه بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النق العامة البرية (الترام) ، إصابة المطعون ضده الأول خطأ ، وقضى بمعاقبته بعقوبة واحدة وهي الحبس مع الشغل لمدة أسبوعين وتأيد هذا الحكم استئنافيا ولم يطعن عليه بالنقض - ممامؤداه - أن الحكم انزل عليه عقوبة الجريمة الأولى باعتبارها الجريمة الأشد إعمالا لنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وبالتالي فإن دلالة هذه الشهادة كافية في ثبوت حجية الحكم الجنائي المذكور أمام المحكمة المدنية باعتباره قد فصل فصلا لازما في الاساس المشترك بين الدعوى الجنائية والدعوى المدنية وهو ثبوت خطأ التابع المذكور ورابطة السببية . بين هذا الخطأ وبين الضرر المحتمل في إصابة المطعون ضده الأول ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالتعويض على أساس من هذه الحجية إستناد إلى ماورد بتلك الشهادة الرسمية فإنه قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون .

٤ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي تتماحي به أسبابه بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمله عليه ، فإذا ما اشتملت أسباب الحكم على ما يكفي لحمله ويبرر وجه قضائه فلامحل للنعي عليه بالتناقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده الاول أقام الدعوى رقم ٨٧٣ لسنة ١٩٧٧ مدنى شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بالزام الطاعنة وتابعها / جمعه ابراهيم عباس / والشركة المطعون ضدها الثانية بأن يدفعوا إليه متضامن مبلغ ٨٠٠٠ جنيه وقال بيانا لذلك أن التابع المذكور أثناء قيادته تراما مملوكا للطاعنة اصطدم بترام آخر كان يسير أمامه وقد أصيب من جراء ذلك باصابات تخلف لديه منها عاهة مستديمة ، ولما كان التابع قد قضى بادانته بحكم بات عن هذا الحادث فى الجنحة رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٧٤ - الازبكية وكان قد حاقت به أضرار مادية وأدبية من جراء إصابته يقدر التعويض عنها بالمبلغ المطالب به فقد أقام الدعوى بطلبه سالف البيان . أقامت الطاعنة دعوى فرعية على تابعها والمطعون ضدها الثانية وطلبت الحكم بالزامها بأن يدفعوا إليها ما عسى أن يقضى به عليها فى الدعوى الاصلية . وبتاريخ ١٦ من ديسمبر ١٩٨٥ قضت محكمة أول درجة فى الدعوى الاصلية باثبات ترك المطعون ضده الاول للخصومة بالنسبة للتابع والمطعون ضدها الثانية وبالزام الطاعنة بان تدفع للمطعون ضده المذكور مبلغ ٢٥٠٠ جنيه وفى الدعوى الفرعية

بعدم قبولها بالنسبة للمطعون ضدها الثانية وبالزام التابع بأن يدفع إلى الطاعنه المبلغ المقضى به فى الدعوى الأصلية . إستأنفت الطاعنة الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٩٢٠ لسنة ١٠٣ قضائية . وبتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٨٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها . وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة على الحكم المطعون فيه بالوجه الثانى من السبب الأول مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك تقول أن النزاع فى دعوى الضمان الفرعية يدور بينها وبين الشركة المطعون ضدها الثانية وهى إحدى شركات القطاع العام ، وكانت تلك الدعوى مستقلة بكيانها عن الدعوى الأصلية وتختص بنظرها هيئات التحكيم عملا بالمادة ٦٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والمادة ٥٦ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وإذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم قبولها بالنسبة للشركة المطعون ضدها الثانية لعدم تقديم دليل التأمين لديها على وحدة الترام التى تسببت فى الحادث بما ينطوى على قضاء ضمنى باختصاص القضاء العادى بنظرها فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى غير سديد . ذلك بأن النص فى المادة ٦٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الخاص بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام والتي تحكم واقعة النزاع والمقابلة للمادة ٥٦ من القانون الحالى رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ : على ان تختص هيئات التحكيم دون غيرها بنظر المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام بعضها البعض ، وبين شركة منها وبين جهة حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة ، مؤداه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يلزم لاختصاص تلك الهيئات أن يكون جميع أطراف النزاع ممن عدتهم المادة سالفة الذكر ، وإذ كان الشارع قد أجاز لهيئات التحكيم أن تنتظر أيضا فى المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام وبين الاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية إلا أنها اشترطت قبول هؤلاء الأشخاص - بعد وقوع النزاع - إحالته إلى التحكيم . وإذ كان الثابت فى دعوى الضمان التى أقامتها الطاعنة - هيئة النقل العام بالقاهرة - أنها اختصت مع المطعون ضدها الثانية - شركة مصر للتأمين - تابعها - جمعه ابراهيم عباس السائق الذى ارتكب الحادث ، وكانت الأوراق قد خلت مما يفيد أن هذا الشخص الأخير قد قبل بعد وقوع النزاع إحالته إلى التحكيم فإن الاختصاص بنظره يكون معقودا لجهة القضاء العادى وليس لهيئات التحكيم . وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وفصل فى الدعوى الفرعية على ما سلف بيانه فإن النعى عليه فى هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالوجه الأول من السبب الأول وبالسبب الثانى مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب ، وفى



بيان ذلك تقول أنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بخطأ الحكم المستأنف في اعتداده بحجية الحكم الصادر في الجنحة رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٧٤ الازبكية واستئنافها برقم ٢٤٢٩ لسنة ٧٤ س شمال القاهرة ، إستناد إلى الشهادة المستخرجة من جدول جنح محكمة الازبكية رغم أنها خلت من بيان ما إذا كانت العقوبة المقضى بها عن التهمتين الموجهتين إلى تابعها أم عن إحداهما فقط ، ومن بيان الاسباب التي استندت إليها المحكمة الجنائية في القضاء بالادانة للوقوف على الوقائع التي فصلت فيها وتكون الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية والوصف القانوني لهذا الفعل ونسببته إلى فاعله ، كما تمسكت بأنه لا يشفع للمطعون ضده الاول « دشت » الجنحة سالفة الذكر لانه هو المكلف باثبات دعواه ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يواجه هذا الدفاع بما يصلح للرد عليه عندما ذهب إلى أن نعيها على قضاء محكمة أول درجة هو في حقيقته جحد لشهادة صادرة من نيابة مختصة باصدارها وهي ورقة رسمية لها حجية مطلقة قبل الكافة كان يتعين اتخاذ الطريق المناسب لاهدار حجيتها وهو الطعن عليها بالتزوير ، وإذ أضيف إلى ذلك أنه أقام قضاؤه على أن خطأ التابع كان السبب المباشر الذي أدى إلى الأضرار بالمجنى عليه أورثه عاهة مستديمة ، وأنه إرتكب هذا الخطأ أثناء أعمال وظيفته وبسببها لون أن يفصح عن المصدر الذي استقى ما أقام عليه قضاؤه هذا ، فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود - ذلك بأن المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن فهم ما يحتويه المستند من اطلاقات محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائغا ،

وتقرير ذلك فيما يصلح للإستدلال به قانونا من سلطتها المطلقة بلا معقب عليها من محكمة النقض ، والعبرة هي بأن يكون ما استخلصه الحكم من المستند واعتمد عليه في قضائه موافقا للقانون - كما أنه من المقرر أن جريمتى التسبب بغير عمد في حصول حادث لأحدى وسائل النقل العام البرية وإصابة الخطأ الناشئة عن هذا الحادث ، وليدتا نشاط إجرامى واحد يتحقق به الارتباط الذى لا يقبل التجزئة الذى عناه الشارع بالحكم الوارد فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما يوجب الحكم بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهى المقررة للجريمة الأولى . وأنه متى كان الحكم قد قضى على المتهم بعقوبة واحدة عن الجريمتين اللتين رفعت بهما الدعوى العمومية - فإنه يكون قدأعمل حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، لما كان ذلك وكان الثابت من الشهادة الرسمية الصادرة عن الجنحة رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٧٤ قسم الازبكية واستئنافها رقم ٢٤٢٩ لسنة ١٩٧٤ من شمال القاهرة . أن تابع الطاعنة قدم إلى المحكمة الجنائية بتهمة تسببه بغير عمد فى حصول حادث لإحدى وسائل النقل العام البرية ( الترام ) ، وإصابة المطعون ضده الأول خطأ وقضى بمعاقبته بعقوبة واحدة وهى الحبس مع الشغل لمدة أسبوعين وتأييد هذا الحكم استئنافيا . ولم يطعن عليه بالنقض . مما مؤداه أن الحكم انزل عليه عقوبة الجريمة الأولى باعتبارها الجريمة الأشد إعمالا لنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وبالتالي فإن دلالة هذه الشهادة كافية فى ثبوت حجية الحكم الجنائى المذكور أمام المحكمة المدنية باعتباره قد فصل فصلا لازماً فى الأساس المشترك بين الدعوى الجنائية والدعوى المدنية وهو ثبوت خطأ التابع المذكور - ورابطة السببية بين هذا الخطأ وبين الضرر المتمثل فى إصابة المطعون ضده الأول ، وإذ كان الحكم المطعون فيه

أقام قضاءه بالتعويض على أساس من هذه الحجية إستناداً إلى ما ورد بتلك الشهادة الرسمية فإنه يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة فى القانون وبحسبه ذلك ، ولا يعيبه ما استطرده إليه تزيد بشأن تطلب الادعاء بتزوير تلك الشهادة إذ يستقيم الحكم بدونه ، لما كان ما تقدم ، وكان البين من الإطلاع على الأوراق أن الطاعنة لم تتمسك أمام محكمة الموضوع بأن خطأ تابعها لم يكن هو السبب المباشر الذى أدى إلى الأضرار بالمجنى عليه وأن التابع المذكور لم يرتكب هذا الخطأ أثناء تأدية أعمال وظيفته وبسببها ، ومن ثم فإن النعى على ما أورده الحكم فى هذا الشأن يضحى غير مقبول .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه السبب الثالث . التناقض ، وفى بيان ذلك تقول أن الحكم المطعون فيه بعد أن قرر أن مدى الضرر المدعى بوقوعه غير ثابت عاد وقضى بتأييد الحكم المستأنف الذى قضى بتعويض المطعون ضده الأول عن ذلك الضرر وهو ما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح . ذلك بأن قضاء هذه المحكمة جرى على أن التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى تتماهى به أسبابه بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمله عليه ، فإذا ما اشتملت أسباب الحكم على ما يكفى لحمله ويبرر وجه قضائه فلا محل للنعى عليه بالتناقض ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى أسبابه قوله : ..... أما عن القول بأن القضاء المستأنف أجاب المستأنف عليه المضرور ( المطعون ضده الأول ) لطلبه بما قدره تعويضاً له رغم عجزه عن

إثبات عناصر المسؤولية الشخصية لتابعه .. تفسير صحيح لما هو ثابت من أن إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى كيفية حدوث الواقعة وظروفها ... وإن اثبت المدعى تنازله عن حكم التحقيق فليس معناه عجزه عن الاثبات بما يستوجب رفض دعواه .... ومن ناحية أخرى فإن منطوق حكم الإحالة إلى التحقيق وإن تطرق خطأ إلى تمكين المضرور من اثبات الخطأ والضرر والسببيه وجميعها مما لا يجوز للمحكمة المدنية أن تعيد بحثه بعد سابقة حسمه بالحكم الجنائي البات الذى فصل فصلا لازما فى وقوع جريمة إصابة المجنى عليه خطأ بفعل قائد الترام ..... لما كان ذلك وكان الحكم المستأنف قد قضى جنائيا بمسؤولية هيئة النقل العام ( الطاعنه ) .... عن الضرر الذى اصاب المجنى عليه من جراء خطأ تابعها وأنه كان السبب المباشر الذى ادى إلى حصوله واورثه عاهة مستديمة .... ومسؤولية المستأنفة ( الطاعنه ) عن هذا الضرر لاركاب تابعها الجريمة التى ارتكبها أثناء تأديته لاعمال وظيفته وبسببها وأقام قضاءه على أسباب سليمة تحمله الى ما إنتهى إليه من نتائج تقره عليها .... وتتخذها أسبابا لها .... ) وكان البين من هذه الأسباب أن الحكم المطعون فيه وهو فى سياق رده على أسباب الاستئناف لم ينفى إصابة المطعون ضده الأول بثمة أضرار من جراء خطأ تابع الطاعنه ، وأقام قضاءه بتوافر عناصر المسؤولية التقصيرية فى حق المذكور على حجية الحكم الجنائية الذى قضى بآدانتة وما ثبت من تخلف عاهة مستديمة لدى المضرور ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائى الذى

---

الزم الطاعنه بالتعويض عن الأضرار التي أصابت المطعون ضده الأول لا يكون معيبا بالتناقض ويضحى النعى عليه بهذا السبب فى غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن برمته .

---



## جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار: محمد ابراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:

منير توفيق نائب رئيس المحكمة، عبد الرحيم صالح، على محمد على ومختار أباطة.

(٣٣)

الطعن رقم ٨٨٧ ، ١١٥٤ لسنة ٥٩ القضائية

(١) تحكيم . قوة الأمر المقضى .

المحكم ليس طرفا فى خصومة التحكيم وانما هو شخص يتمتع بثقة الخصوم ويفصل

فيما شجر بينهم بحكم يحوز حجية الشئ المحكوم به بمجرد صدوره .

(١) استئناف "الخصوم فى الاستئناف" . دعوى .

الخصومة فى الاستئناف تتحدد بمن كان مختصا أمام محكمة أول درجة . مناط تحديد

الخصم . توجيه الطلبات إليه فى الدعوى فلا يكفى مجرد اختصاصه ليصدر الحكم فى

مواجهته لاعتباره خصما فى الدعوى .

١ - المحكم ليس طرفا فى خصومة التحكيم، وانما هو شخص يتمتع بثقة الخصوم

واتجهت إرادتهم إلى منحة سلطة الفصل فيما شجر بينهم بحكم شأنه شأن أحكام القضاء

يحوز حجية الشئ المحكوم به بمجرد صدوره ومن ثم لا يتصور ان يكون خصما وحكما فى

ذات الوضع .

٢ - مفاد نص المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان الخصومة في الاستئناف تتحدد بالأشخاص الذين كانوا مختصمين أمام محكمة أول درجة، وكان المناط في تحديد الخصم هو بتوجيه الطلبات إليه في الدعوى، فلا يكفي مجرد اختصاصه في الدعوى أمام محكمة أول درجة ليصدر في مواجهته لاعتباره ذا شأن في استئناف الحكم الصادر فيها أو توجيه الدعوى إليه في المرحلة الاستئنافية اذ لا يعتبر خصما حقيقيا في الدعوى.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث ان الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية.

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في ان الطاعن أقام الدعوى رقم ١٠٨٣٤ لسنة ١٩٨٦ مدنى كلى الجيزة على المطعون ضدهم بطلب الحكم ببطلان وانعدام حكم هيئة التحكيم المشكلة لنظر النزاع بينه وبين المطعون ضدهما الأول والثانى فى الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٥٩ ق (الأول والثالث فى الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٥٩ ق) وما يترتب على ذلك من آثار، وقال بيانا لذلك أنه أبرم والمطعون ضدهما المذكوران فى ١٩٨٦/١/٢٢ مشاركة تحكيم للفصل فى النزاع القائم بينهم حول حقوق كل منهم فى شركة بدر للأعمال الهندسية والتجارية والصناعية، ولما تبين له عدم صلاحية هيئة التحكيم لكون رئيسها زوج ابنة المطعون ضدها الأولى الشريكة الموصية فى الشركة فقد أقام

ادعوى رقم ١٣٩٩٩ لسنة ١٩٨٦ مدنى كلى شمال القاهرة يطلب الحكم بصفة مستعجلة بعدم الاعتداد بالمشاركة، ورغم اعلان هيئة التحكيم بهذه الدعوى، فقد أصدرت حكما فى النزاع، مما اضطره لاقامة دعواه بطلباته السالفة . ويتاريخ ١٩٨٧/٤/٢١ . قضت محكمة أول درجة بإعلان حكم المحكمين الصادر فى القضية رقم ١٣ لسنة ١٩٨٦ محكمين الجيزة استأنف المطعون ضدهما الأول والثانى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٤٤٦ لسنة ١٠٤ ق استئناف القاهرة، كما استأنفه المطعون ضدهم من الثالث إلى السابع فى ١٩٨٩/٢/١ برفض الاستئناف الأول وفى الثانى بإعلان صحيفة الدعوى طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن المائلين، وقدمت النيابة مذكرة فى كل منهما رأت فيها نقض الحكم، واذ عرض الطعان على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظرها، وفيها قررت ضمهما ليصدر فيهما حكم واحد والتزمت النيابة رأيها.

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه، اذ قضى فى موضوع الاستئناف رقم ٨٢٤٤ لسنة ١٠٤ ق القاهرة باجابة المستأنفين (المطعون ضدهم من الثالث إلى السابع فى الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٥٩ ق - المطعون ضده الثانى والمطعون ضدهم من الرابع إلى السابع فى الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٥٩ ق) إلى الدفع بإعلان صحيفة الدعوى لعدم اعلان المطعون ضده السابع عن طريق الإدارة القضائية بالقوات المسلحة طبقا للقانون، رغم ان استئنافهم غير مقبول لانهم كمحكمين ليسوا طرفا فى خصومة التحكيم، وكان الهدف من اختصاصهم أمام محكمة أول درجة صدور الحكم فى مواجعتهم، ولم يقض عليهم بشئ يوفر مصلحة لهم فى استئناف الحكم الابتدائى.

وحيث ان هذا النعى فى محله، ذلك ان المحكم ليس طرفا فى خصومة التحكيم وانما هو شخص يتمتع بثقة الخصوم واتجهت إرادتهم إلى منحة سلطة الفصل فيما شجر بينهم بحكم أنه شأن أحكام القضاء، يحوز حجية الشئ المحكوم به بمجرد صدوره ومن ثم لا يتصور أن يكون خصما وحكما فى ذات الوقت، لما كان ذلك وكان مفاد نص المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان الخصومة فى الاستئناف تتحدد بالاشخاص الذين كانوا مختصمين أمام محكمة أول درجة وكان المناط فى تحديد الخصم هو توجيه الطلبات إليه فى الدعوى، فلا يكفى مجرد اختصامه فى الدعوى أمام محكمة أول درجة لصدور الحكم فى مواجهته لاعتباره ذا شأن فى استئناف الحكم الصادر فيها أو توجيه الدعوى إليه فى المرحلة الاستئنافية اذ لا يعتبر خصما حقيقيا فى الدعوى، وكان الثابت فى الأوراق، ان الخصومة أمام محكمة أول درجة كانت مرددة بين طرفى مشاركة التحكيم - الطاعن والمطعون ضدهما الأول والثانى فى الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٥٩ ق) حول طلب بطلان وانعدام حكم التحكيم الصادر عن باقى المطعون ضدهم الذين لم توجه إليهم طلبات ولم يحكم عليهم ابتداء بشئ، وقد اختصموا فى الاستئناف رقم ٧٤٤٦ لسنة ١٠٤ ق دون توجيهه طلبات إليهم، فلا يعتبر أى منهم خصما فى النزاع واذ تمسك المذكورون فى استئنافهم رقم ٨٢٤٤ لسنة ١٠٤ ق القاهرة ببطلان اعلان صحيفة الدعوى لعدم اتمام اعلان أولهم بالادارة القضائية للقوات المسلحة فان هذا البطلان - بفرض وقوعه - لا يتعداه إلى الخصمين الحقيقيين فى الدعوى وهما المطعون ضدهما الأول والثانى السالف الاشارة إليهما، واذ لم يلزم احكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على بطلان صحيفة الدعوى أمام محكمة أول درجة برمتها، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن.



## جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار: أحمد نصر الجندى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:

حسين محمد حسن عقر نائب رئيس المحكمة، مصطفى حسيب عباس، فتحى محمود يوسف وعبد

ا نعم محمد الشهاوى.

(٣٤)

### الطعن رقم ٨٥ لسنة ٨٥ القضائية "أحوال شخصية"

(٢. ١) المسائل الخاصة بالمسلمين "تطليق" . دعوى الأحوال الشخصية "نظر الدعوى" .

(١) الدفع بعدم جواز نظر دعوى تطليق للهجر لسابقة الفصل فيها بحكم فى دعوى تطليق

للضرر . التفات المحكمة عنه . لا خطأ . طالما استندت الزوجة فى دعواها الثانية إلى وقائع

مغايرة لتلك التى رفعت الدعوى الأولى على أساسها .

(٢) بعث حكيمين . شرطه . تكرار شكوى الزوجة بطلب التطليق وعدم ثبوت الضرر فى

الدعوى الثانية . إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه بالتطليق على ما خلص إليه من هجر

الطاعن للمطعون ضدها . النعى عليه بعدم اتخاذ إجراءات التحكيم . لا أساس له .

(٣) دعوى الأحوال الشخصية "الاثبات" .

تقدير أدلة الدعوى والموازنة بينها لترجيح ما تطمئن إليه . من سلطة محكمة الموضوع .

طالما أقامت حكمها على أسباب سائغة لها أصلها الثابت بالأوراق وتؤدى إلى النتيجة التى

انتهت إليها .



١ - النص في المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية على أنه "إذا ادعت الزوجة اضرار الزوج بها بما لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالهما يجوز لها ان تطلب من القاضى التفريق وحينئذ يطلقها القاضى طلاقه بائنة إذا ثبت العذر وعجز عن الاصلاح بينهما، فإذا رفض الطلب ثم تكررت الشكوى ولم يثبت العذر بعث القاضى حكمن على الوجه المبين بالمواد ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١ يدل على ان من حق الزوجة أن ترفع دعوى جديدة تطلب فيها التطلاق لذات السبب وهو الضرر على ان تستند فى ذلك إلى وقائع مغايرة لتلك التى رفعت الدعوى الأولى على أساسها، لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه ان الموضوع مختلف فى الدعويين لأن الدعوى الأولى رقم ... رفعت عن الوقائع المتمثلة فى سبب وضرب الطاعن للمطعون ضدها أما الدعوى الماثلة فقد رفعت عن واقعة أخرى مغايرة هى الضرر المتمثل فى هجره لها . فانه لا على الحكم المطعون فيه إن التفت عن الدفع بعدم نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر فى الدعوى السابقة.

٢ - شرط بعث الحكمين - اذا كررت الزوجة شكواها بطلب التطلاق للضرر - ألا يثبت الضرر فى الدعوى الثانية، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالتطلاق على 'خلص إليه من هجر الطاعن للمطعون ضدها فإن النعى عليه بعدم اتخاذ إجراءات التحكيم يكون على غير أساس.

٣ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان لمحكمة الموضوع السلطة فى تقدير أدلة الدعوى والموازنة فيها لترجيح ما تطمئن إليه منها وإطراح ما عداه ما دامت تقيم حكمها على أسباب ، ماثلة لها أصلها الثابت بالأوراق وتؤدى إلى النتيجة التى إنتهت إليها.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد

الندوة.

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن

المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١٨٢٢ لسنة ١٩٨٥ أحوال شخصية كلى الجيزة ضد

الطاعن للحكم فيها بتطليقها عليه للهجر. وقالت بيانا لدعواها أنها زوجته بصحيح العقد

الشرعى ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج إلا أنه هجرها مدة خمس سنوات متصلة وأن

تضررت من هذا الهجر فقد أقامت الدعوى . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد أن

سمعت شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢١ برفض الدعوى . استأنفت المطعون

ضدها هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٦٢٧ لسنة ١٠٤ ق أحوال

شخصية وبتاريخ ١٩٨٨/٤/٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبتطليق المطعون

ضدها على الطاعن . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض - قدمت النيابة مذكرة

أبدت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت

جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث أن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسببين الأول والثانى والوجه

الآخر من السبب الثالث منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى

التسبيب والاخلال بحق الدفاع . وفى بيان ذلك يقول أنه دفع أمام محكمة أول درجة بعدم

جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٨٤

أحوال شخصية كلى الجيزة . التى أقامتھا المطعون ضدها بطلب التطلاق عليه للضرر أعمالا للمادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وقضى برفضها وتأيد هذا الحكم بالحكم الصادر فى الاستئناف ٣٢٦ لسنة ١٠٢ . ثم أقامت الدعوى الماثلة بذات الطلبات فى الدعوى السابقة الا ان الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفع ولم يرد عليه ولم يتخذ اجراءات لتحكيم عملا بالمادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وطبقاً للاجراءات المبينة بالمواد من السابعة رلى الحادية عشر من ذات القانون رغم عدم ثبوت الضرر بالدعويين الأولى والثانية، فانه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون وبالقصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه.

وحيث ان هذا النعى غير سديد ذلك ان النص فى المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية على أنه "إذا إدعت الزوجة اضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما يجوز لها ان تطلب من القاضى التفريق، وحينئذ يطلقها القاضى طلاقاً بائنة اذا ثبت الضرر وعجز عن الاصلاح بينهما، فاذا رفض ا طلب ثم تكررت الشكوى ولم يثبت الضرر بعث القاضى حكمين على الوجه المبين بالمواد ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١ يدل على ان من حق الزوجة ان ترفع دعوى جديدة تطلب فيها التطلاق لذات السبب وهو الضرر على ان تستند فى ذلك إلى وقائع مغايرة لتلك التى رفعت الدعوى الأولى على أساسها، لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه ان الموضوع مختلف فى الدعويين لأن الدعوى الأولى رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٨٤ كلى أحوال شخصية الجيزة رفعت عن الوقائع المتمثلة فى سبب وضرب الطاعن للمطعون ضدها، أما الدعوى الماثلة فقد رفعت عن واقعة أخرى مغايرة هى الضرر المتمثل فى هجرة لها . فانه لا على الحكم المطعون ان التفت

عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر فى الدعوى السابقة - وكان شرط بعث الحكمين - اذا كررت الزوجة شكواها بطلب التطليق للضرر - الا يثبت الضرر فى الدعوى الثانية، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالتطليق على ما خلص إليه من هجر الطاعن للمطعون ضدها، فان النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس.

وحيث ان الطاعن ينعى بباقي السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول ان المطعون ضدها هجرت منزل الزوجية دون مبرر على الرغم من انه هيا لها مسكنا شرعيا ويقوم بالانفاق عليها وقد بذل كافة المحاولات لانهاء هذا الهجر وطلبها إليها بثلاث اعلانات فاعتضت عليها بالدعاوى أرقام ٢٠٣ لسنة ١٩٨١ ، ٨٤٥ لسنة ١٩٨٢ ، ٨٥٦ لسنة ١٩٨٣ أحوال شخصية كلى الجيزة واستأنفها بالاستئناف رقم ١٠٥ لسنة ١٠٢ ق القاهرة، وطعن عليها بالنقض بالطعن رقم ٥٧ لسنة ٥٧ ق والذى لم يفصل فيه بعد - الا ان الحكم المطعون فيه التفت عن ذلك وعول على ما شهد به شاهدى المطعون ضدها رغم ان أولهما شقيقها مما لاتجوز شهادته، وبما يجعل ذ سبب الشهادة غير متوافر فضلا عن ان شهادة الشاهد الثانى سماعية وهو ما لا يجوز فى اثبات الضرر، واذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بالتطليق على سند من الطاعن لم يسع لانهاء الهجر وهو ما ليس له أصل ثابت فى الأوراق ويعيب الحكم بالقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق ويستوجب نقضه.

وحيث ان النعى مردود ذلك ان المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تقدير أدلة الدعوى والموازنة بينها لإتراجيح ما تطمئن إليه منها وإطراح ما عداه ما

دامت تقييم حكمها على أسباب سائغة لها أصلها الثابت بالأوراق وتؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بثبوت الضرر الموجب لا ظليق على سند مما استخلصه من أقوال شاهدي المطعون ضدها من هجر الطاعن للمطعون ضدها مدة استطالت إلى عدة سنوات وكان هذا الاستخلاص سائغا ومستمدا من بينه شرعية صحيحة ويكفي لحمل قضاء الحكم . واذ يدور النعى حول تعيب هذا الاستخلاص فإنه لا يعدو جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل وهو ما يجوز اثارته أمام محكمة النقض، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يسبق له التمسك أمام محكمة الموضوع بأن أحد شاهدي المطعون ضدها شقيق لها وان الآخر شهادته سماعية، وهو واقع يخالطه قانون لم يسبق طرحه أمام محكمة الموضوع ومن ثم يكون غير مقبول ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس.

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن.





## جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار: أحمد نصر الجندى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:

حسين محمد حسن عقر نائب رئيس المحكمة، مصطفى حسيب عباس، فتحى محمود يوسف وعبد

المنعم محمد الشهاوى.

(٣٥)

لطقن رقم ٨٩ لسنة ٥٨ القضائية "أحوال شخصية":

(١) دعوى الأحوال الشخصية "الحكم فى الدعوى".

القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . سريانه على المراكز القانونية التى تكونت فى ظل العمل

بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ . م ٧ منه . شرطه . عدم صدور أحكام بتقريرها حائزة

لقوة الأمر المقضى.

(٢. ٢) دعوى الأحوال الشخصية "الاثبات: القرائن".

(٢) القرائن . ماهيتها . استنباطها من اطلاقات محكمة الموضوع متى كان سائغا له

أصله الثابت بالأوراق ويؤدى إلى النتيجة التى بنى عليها قضاؤها.

(٣) القضاء بفرض متعة للمطعون ضدها على ما استخلصه الحكم من أن ايقاع الطاعن

طلاقا غيايبيا قرينة على أن هذا الطلاق وقع بدون رضاها ولا بسبب من قبلها وعدم إقامة

الطاعن الدليل على ما استخلصه الحكم . سائغ.

#### (٤ . ٥) دعوى الأحوال الشخصية "الطعن في الحكم: الاستئناف".

- (٤) استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف . خضوعه للأحكام الواردة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية دون قواعد قانون المرافعات.
- (٥) الاستئناف . اعتباره مرفوعا بتقديم صحيفته إلى قلم الكتاب وقيده في الجدول في 'يعادين المحددين في المادتين ٢٠٧ و ٣١٤ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . اعلان الصحيفة للخصم . لم يحدد له القانون موعداً . مؤدى ذلك . لا محل لتطبيق أحكام المادة ٧٠ مرافعات.

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة ان القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية وأخذاً بمفهوم المادة السابعة منه يسرى على المراكز القانونية التي تكونت في ظل العمل بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الذي حكم بعدم دستوريته لما لم يصدر بتقريرها أحكام حائزة لقوة الأمر القضي.

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن من القرائن ما نص عليه الشارع أو استنبطه الفقهاء باجتهادهم ومنها ما استنبطه القاضي من دلائل الحال وشواهد وكتب الحنفية مملوءة باعتبار القرائن في مواضع كثيرة اعتباراً بأن القضاء فهم وان استبط القرائن من اطلاقات محكمة الموضوع متى كان

استنباطها سائغا وله أصله الثابت بالأوراق ويؤدى إلى النتيجة التى بنى عليها قضاؤها.

٣ - إقامة الحكم المطعون فيه بفرض متعة للمطعون ضدها على ما استخلصه من أن إيقاع الطاعن طلاقه عليها غيابيا قرينة على أن هذا الطلاق قد وقع بدون رضاها ولا بسبب من قبلها وهو من الحكم استخلاص موضوعى سائغ له أصله الثابت بالأوراق ويؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يدم أمام محكمة الموضوع - الدليل على خلاف ما استخلصه الحكم فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس.

٤ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد المادتين ٥ ، ١٣ من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع استبقى استئناف الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية والوقف التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية محكوما بذات القواعد التى كانت تحكمة قبل إلغاء هذه المحاكم والواردة فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ لا بقواعد أخرى فى قانون المرافعات وأن هذه اللائحة لا تزال هى الأصل الذى يجب التزامه ويتبعن الرجوع إليه للتعرف على أحوال استئناف هذه الأحكام وضوابطه وإجراءاته.

٥ - الاستئناف يعتبر مرفوعا وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة وتتصل به محكمة الاستئناف بتقديم صحيفة إلى قلم الكتاب فى الميعاد المحدد بالمادة ٣٠٧ من اللائحة وبقيده فى الجدول فى الميعاد المحدد فى المادة ٣١٤ منها، أما إعلان

الصحيفة للخصم لتقوم الخصومة بينه وبين المستأنف عليه فهو إجراء لم يحدد له القانون ميعادا إذ للمستأنف ان يقوم به أو يقوم به قلم الكتاب بعد قيد الدعوى، لما كان ذلك فإن المادة ٧٠ من قانون المرافعات لا يكون لها إنطباق فى شأن اعلان صحيفة استئناف الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية والوقف ولا تثريب على الحكم عدم رده على دفاع الطاعن فى هذا الخصوص ويكون النعى على غير أساس.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٤٢٨ لسنة ١٩٨٦ كلى أحوال شخصية الاسكندرية ضد الطاعن للحكم عليه بفرض متعة لها . وقالت بيانا لذلك ان الطاعن تزوجها بصحيح العقد الشرعى ودخل بها وإذ طلقها غيايبا فى ١٩/٤/١٩٨١ بدون رضاها ولا بسبب من قبلها فقد أقامت الدعوى . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق و بعد سماع شاهدى المطعون عليها حكمت فى ٣٠/١٢/١٩٨٦ غيايبا برفض الدعوى . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ١٦ لسنة ١٩٨٧ وبتاريخ ٢٢/٣/١٩٨٨ حكمت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعن بأن يؤدى مبلغ ٢٨٨٠ جنيه متعة للمطعون عليها . طعن

اطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم، عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها.

وحيث ان الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعى الطاعن بالأول والرابع منها على احكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والاخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك يقول انه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً بفرض متعة للمطعون ضدها على سند من أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ فى حين أنه لا يسرى عليها لأن واقعة الطلاق المنشئة للحق فى المتعة تمت بتاريخ ١٩٨١/٤/١٩ قبل تاريخ العمل بهذا القانون الذى قصرت المادة السابعة منه سريانه على الماضى إلى تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٦ ومن ثم لا تمتد رجعية أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨١ إلى ما قبل هذا التاريخ مما مؤداه عدم سريانه على واقعة الدعوى وامتناع تطبيق القرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ومن ثم عدم استحقاق المطعون ضدها للمتعة عملاً بأحكام القانونين رقمى ٢٥ لسنة ١٩٢٩ واذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وأخل بحق الدفاع بما يستوجب نقضه.

وحيث ان هذا النعى غير سديد ذلك انه لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية وأخذاً بمفهوم المادة السابعة منه يسرى على المراكز القانونية التى تكونت فى ظل العمل



بالقرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الذي حكم بعدم دستوريته طالما لم يصدر بتقريرها أحكام حائزة لقوة الأمر المقضى وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالمتعة للمطعون فيها استناداً لأحكام القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً بما فيه الرد الكافى على ما تمسك به الطاعن من دفاع فى هذا الشأن ويكون النعى على غير أساس.

وحيث ان الطاعن ينعى بالسببين الثانى والخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت فى الأوراق وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك فيما قدمه من مذكرات أمام محكمة الموضوع بأن طلاق المطعون عليها كان بسببها لما ارتكبته من حماقات وتصرفات سيئة إلا ان الحكم قضى بالزامه بالمتعة على ما استخلصه من إيقاع الطلاق غيابياً ان المطعون عليها غير راضية بالطلاق ولا يعود إلى سبب من قبلها وعلى ان الطاعن لم يتمسك فى دفاعه بأن الطلاق تم برضاها أو بسببها مما يشوبه بالخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت فى الأوراق.

وحيث ان هذا النعى مبرود ذلك انه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان من القرائن ما نص عليه الشارع أو استنبطه الفقهاء باجتهادهم ومنها ما استنبطه القاضى من دلائل الحال وشواهد وكتب الحنفية مملوءة باعتبار القرائن فى مواضع كثيرة اعتباراً بأن القضاء فهم . لما كان ذلك وكان استنباط القرائن من اطلاقات محكمة الموضوع متى كان استنباطها سائفا وله أصله الثابت بالأوراق ويؤدى إلى النتيجة التى بنى عليها قضاها وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بفرض متعة

للمطعون ضدها على ما استخلصه من ان ايقاع الطاعن طلاقا عليها غيابيا قرينة على ان هذا الطلاق قد وقع بدون رضاها ولا بسبب من قبلها وهو من الحكم استخلاص موضوعي سائق له أصله الثابت بالأوراق ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يقدم - أمام محكمة الموضوع - الدليل على خلاف ما استخلصه الحكم فان النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس.

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الاخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول انه تمسك أمام محكمة الاستئناف باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم اعلان صحيفته بفعل المطعون ضدها خلال ثلاثة شهور من تاريخ ايداعها قلم الكتاب الا ان الحكم لم يرد على هذا الدفاع بما يستوجب نقضه.

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك انه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة ان مفاد المادتين ٥ ، ١٣ من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ان المشرع استبقى استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية محكوما بذات القواعد التي كانت تحكمه قبل الغاء هذه المحاكم والواردة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ إلا بقواعد أخرى في قانون المرافعات وان هذه اللائحة لا تزال هي الأصل الأصل الذي يجب التزامه ويتعين الرجوع إليه للتعرف على أحوال استئناف هذه الأحكام وضوابط واجراءاته وكان الاستئناف يعتبر مرفوعا وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة وتتصل به محكمة الاستئناف بتقديم صحيفته إلى قلم الكتاب في الميعاد المحدد بالمادة ٣٠٧

من اللائحة وبقيده في الجدول في الميعاد المحدد في المادة ٢١٤ منها، أما اعلان الصحيفة للخصم لتقوم الخصومة بينه وبين المستأنف عليه فهو إجراء لم يحدد له القانون ميعادا اذ للمستأنف ان يقوم به أو يقوم به قلم الكتاب بعد قيد الدعوى . لما كان ذلك فان المادة ٧٠ من قانون المرافعات لا يكون لها انطباق في شأن اعلان صحيفة الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف ولا تثريب على الحكم عدم رده على دفاع الطاعن في هذا القانون ويكون النعى على غير أساس.

ولما تقدم يتعين رفض الطعن.

////////////////////

## جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار: أحمد نصر الجندى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:

حسين محمد حسن عقر نائب رئيس المحكمة، مصطفى حسيب عباس، فتحى محمود يوسف وعبد

المنعم محمد الشهاوى.

(٣٦)

### للعن رقم ١١٤ لسنة ٥٨ القضائية "أحوال شخصية"

المسائل الخاصة بالمسلمين "زواج".

الزواج الصحيح . شرطه . ان تكون المرأة محلا لعقد الزواج عليها بالنسبة لمن يريد

زواجها وأن يحضر زواجهما شاهدان . زنا الزوجة - وان ثبت - لا أثر له فى محليتها

لزوجها ولا يحرمها عليه ولا يبطل عقد زواجهما الذى تم صحيحا.

المقرر فى فقه الاحناف لى يكون الزواج صحيحا له وجود يحترمه الشارع

ويرتب عليه آثاره الشرعية ان تكون المرأة محلا لعقد الزواج عليها بالنسبة لمن

يريد زواجها، وأن يحضر زواجهما شاهدان . لما كان ذلك وكان زنا الزوجة - إن

ثبت - لا يؤثر فى محليتها لزوجها ولا يحرمها عليه أو يبطل عقد زواجهما وكان

اثبات من الأوراق أن عقد زواج الطاعنة بالمطعون ضده تم صحيحا فإن الحكم

المطعون فيه إذ أيد حكم محكمة أول درجة فيما ذهب إليه من أن زنا الزوجة يؤدي إلى بطلان زواجهما فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٦ كلى أحوال شخصية طنطا ضد الطاعنة بطلب الحكم ببطلان عقد زواجهما المحرر في ٢٠/١٠/١٩٧٨ . وقال بـ انا لذلك انه بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٧٨ تزوج بالطاعنة وإذ أقرت له عند انتقالها إليه في أوائل سنة ١٩٨١ بارتكابها الزنا مع آخر وحملت منه فقد أقام الدعوى . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع شهود الطرفين حكمت في ٢٣/١٢/١٩٨٦ بإبطال عقد زواجهما المؤرخ ٢٠/١٠/١٩٧٨ استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ١٢ لسنة ٢٧ أحوال شخصية . وبتاريخ ٩/٤/١٩٨٨ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .



وحيث انه مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول ان الحكم الابتدائى أقام قضاءه بإبطال عقد زواجها بالمطعون ضده المؤرخ ١٩٧٨/١٠/٢٠ على سند من أنها أقرت بارتكابها الزنا مع غيره وحكم بادانتها بذلك واذ كان الحكم الصادر فيه بالادانة لا يبطل عقد الزواج بعد ان استوفى أركانه الشرعية فان الحكم المطعون فيه وقد أيد هذا القضاء يكون مشوباً بالخطأ فى تطبيق القانون.

وحيث ان هذا النعى فى محله ذلك ان المقرر فى فقه الأحناف لكى يكون الزواج صحيحاً له وجود يحترمه الشارع ويرتب عليه آثاره الشرعية أن تكون المرأة محلاً لعقد الزواج عليها بالنسبة لمن يريد زواجها، وان يحضر زواجهما شاهدان . لما كان ذلك وكان زنا الزوجة - ان ثبت - لا يؤثر فى محليتها لزواجها ولا يحرمها عليه أو يبطل عقد زواجهما وكان الثابت من الأوراق أن عقد زواج الطاعنة بالمطعون ضده تم صحيحاً ان الحكم المطعون فيه إذ أيد حكم محكمة أول درجة فيما ذهبت إليه من أن الزنا يؤدى إلى بطلان عقد زواجهما . فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه.

وحيث ان الدعوى صالحة للفصل فيها.

وحيث انه لما تقدم يتعين الغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى.



## جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار: أحمد نصر الجندى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:  
حسين محمد حسن عقر نائب رئيس المحكمة، مصطفى حسيب عباس، فتحى محمود يوسف وعبد  
المنعم محمد الشهاوى.

(٣٧)

### الطعن رقم ١١٦ لسنة ٥٨ القضائية "أحوال شخصية"

(١) دعوى لأحوال شخصية لأجراءات.

خلو الحكم من بيان اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه في القضية أو مضمون هذا الرأى  
• لا يبطله ما دامت النيابة أبدت رأيها بالفعل وأثبت ذلك بالحكم.

(٢) المسائل الخاصة بالمسلمين "طاعة". دعوى الأحوال الشخصية "الحكم فى الدعوى".

الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها • شرطه • اتحاد الموضوع والخصوم  
و لسبب • الحكم فى اعتراض بعدم الاعتداد باعلان الطاعة لظوه من بيان مسكن الزوجية لا  
يمنع من نظر الاعتراض الثانى المبني على ان المسكن غير مستوفى شرائطه الشرعية وعدم  
أمانة المطعون ضده • علة ذلك.

١ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه بعد صدور القانون رقم ٦٢٨ لسنة

١٩٥٥ وإن أصبحت النيابة العامة طرفاً أصلياً فى قضايا الأحوال الشخصية

والوقف التي لا تختص بها المحكمة الجزئية إلا أن بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ليس من البيانات الأساسية التي يترتب على إغفالها بطلان الحكم ما دامت النيابة قد أبدت رأيها بالفعل في مذكرتها وأثبت ذلك بالحكم . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن النيابة العامة قدمت مذكرة برأيها وأثبت الحكم المطعون فيه في مدوناته أن النيابة قدمت مذكرة بالرأي وهو ما يكفي لتحقيق مراد الشارع من وجوب تدخل النيابة العامة في قضايا الأحوال الشخصية والوقف . ولا عليه بعد ذلك إن لم يورد اسم عضو النيابة الذي قدم المذكرة أو مضمونها ويكون النعى بهذا الوجه على غير أساس.

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط للحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها أن يتحد الموضوع والخصوم والسبب في الدعويين فإذا تخلف أحد هذه الشروط امتنع تطبيق قاعدة قوة الأمر المقضى . لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد اعترضت على إعلان الطاعة الموجه إليها من المطعون فيه بتاريخ ... بالاعتراض رقم ... وثبتت المحكمة أوجه الاعتراض وانتهت إلى أن الحكم بعدم الاعتداد بإعلان الطاعة بخلوه من بيان مسكن الزوجية الذي يدعوها للعودة إليه - إلا أن المطعون ضده عاد ووجه لها إعلانا آخر بتاريخ ... اعترضت عليه الطاعنة بالدعوى المطروحة ومن ثم يكون موضوع الاعتراض المائل ، فائراً لموضوع الاعتراض الأول ولا يمنع الحكم الصادر فيه من نظر الاعتراض

الثانى.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى ان الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٠١٤ لسنة ١٩٨٥ أحوال شخصية كلى دمنهور على المطعون ضده للحكم بعدم الاعتداد بالاعلان الموجه لها منه فى ١٩٨٥/١٢/١٧ بدعوتها للعودة لمنزل الزوجية واعتباره كأن لم يكن . وقالت بيانا لدعواها أنها زوجته ومد خولته وفى عصمته، وإذ دعاها بموجب ذلك الاعلان للعودة إلى المسكن المبين به، وكان هذا المسكن غير مستوف شرائطه الشرعية، وهو غير أمين عليها نفسا ومالا . فقد أقامت الدعوى . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد أن سمعت شهود الطرفين . حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٩ برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية (مأمورية دمنهور) بالاستئناف رقم ٧ لسنة ٨٧ ق أحوال شخصية، وبتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٠ حكمت برفض الاستئناف.

طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض - قدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن - عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة

لنظرة وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث ان الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بأولها على الحكم المطعون فيه بالبطلان من وجهين: تقول في بيان أولهما ان اسم المطعون ضده الصحيح هو ... وكما ورد بديباجة الحكم المستأنف، إلا ان الحكم المطعون فيه أورد بديباجته ان اسم المطعون ضده وهو ما يخالف الاسم الصحيح بما يعيبه بالبطلان . وتقول في بيان الوجه الثانى ان الحكم المطعون فيه قد أغفل ذكر اسم عضو النيابة الذى أودع مذكرة النيابة فى الاستئناف، ولا يغنى ذلك ايراد اسم وكيل النيابة الذى حضر جلسة النطق بالحكم . كما خلا الحكم المطعون فيه من بيان رأى النيابة ولا يصلح لاستقامته ما أورده بمذوناته - من أن النيابة قدمت مذكرة بالرأى - وهو ما يعيبه بالبطلان بما يستوجب نقضه.

وحيث ان هذا النعى غير صحيح فى وجهه الأول ذلك ان البين من مطالعة النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه أنها تضمنت الاسم الصحيح للمطعون ضده وهو مما يكون معه النعى بهذا الوجه فى غير محله . ومردود فى وجهه الثانى ذلك انه من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه بعد صدور القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ وإن أصبحت النيابة العامة طرفاً أصلياً فى قضايا الأحوال الشخصية والوقف التى لا تختص بها المحكمة الجزئية إلا ان بيان اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية ليس من البيانات الأساسية التى يترتب على اغفالها بطلان الحكم ما دامت النيابة قد أبدت رأيها بالفصل فى مذكرتها وأثبت ذلك بالحكم . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق



ان النيابة العامة قدمت مذكرة برأيها وأثبت الحكم المطعون فيه فى مدوناته ان النيابة قدمت مذكرة بالرأى وهو ما يكفى لتحقيق مراد الشارع من وجوب تدخل النيابة العامة فى قضايا الأحوال الشخصية والوقف . ولا عليه بعد ذلك ان لم يورد اسم عضو النيابة الذى قدم المذكرة أو مضمونها ويكون النعى بهذا الوجه على غير أساس.

وحيث أن الطاعة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والاخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك تقول ان المطعون ضده سبق أن وجه إليها اعلانا للدخول فى طاعته واعترضت عليه بالاعتراض رقم ٤٤٤ لسنة ١٩٨٥ أحوال شخصية كلى دمنهور الذى قضى فيه بعدم الاعتداد بالاعلان وحاز هذا القضاء قوة الأمر المقضى وإذ تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجةيتها بحجية الحكم الصادر فى الاعتراض المشار إليه . والتفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفع مستندا إلى أن المطعون ضده وجه إليها اعلانا آخر بالدخول فى طاعته بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٥ موضوع الاعتراض المائل يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وأخل بحق الدفاع بما يستوجب نقضه.

وحيث ان هذا النعى غير سديد ذلك أنه من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط للحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ان يتحد الموضوع والخصوم والسبب فى الدعويين فاذا تخلف أحد هذه الشروط امتنع تطبيق قاعدة قوة الأمر المقضى . لما كان ذلك وكانت الطاعة قد اعترضت على اعلان الطاعة الموجه

إليها من المطعون ضده بتاريخ ١٩٨٥/٧/٢٤ بالاعتراض رقم ٤٤٤ لسنة ١٩٨٥ أحوال شخصية كلى دمنهور . وبحث المحكمة أوجه الاعتراض وانتهت إلى الحكم بعدم الاعتداد باعلان الطاعة لخلوه من بيان مسكن الزوجية الذى يدعوها للعودة إليه - إلا ان المطعون ضده عاد ووجه لها إعلانا آخر بتاريخ ٨٥/١٢/١٧ اعترضت عليه الطاعة بالدعوى المطروحة ومن ثم يكون موضوع الاعتراض المائل مغايرا لموضوع الاعتراض الأول ولا يمنع الحكم الصادر فيه من نظر الاعتراض الثانى ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس.

وحيث ان الطاعة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الاخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك تقول أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بدفاع مؤداه ان المطعون ضده لم يعد لها مسكنا شرعيا ودائم الاعتداء عليها وغير أمين عليها نفسا ومالا وقد حكم عليه بعقوبة الحبس فى القضية رقم ٣٠٢٥ لسنة ١٩٨٥ جنح أبو حمص لتبديده منقولاتها الا ان الحكم المطعون فيه انفت عن هذا الدفاع الجوهرى وأحوال فى أسبابه إلى حكم محكمة أول درجة الذى اطمأن إلى شهادة شاهدى المطعون ضده والتي ينفيها الحكم الصادر فى الاعتراض السابق . فانه يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال بما يستوجب نقضه.

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك ان الطاعة لم تقدم أمام محكمة الموضوع صورة

رسمية من الحكم الصادر بحبس المطعون ضده فى الجنة رقم ٢٠٢٥ لسنة ١٩٨٥ لتبديده منقولاتها ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص عاريا  
من الدليل . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام  
قضاءه برفض الاعتراض على سند مما استخلصه من أقوال شاهدهى المطعون ضده  
انه أعد للطاعة مسكنا مستوفيا شرائطه وأرسل فى طلب عودتها إليه وهو من الحكم  
استخلاص موضوعى سائغ له أصله الثابت فى الأوراق ويكفى وحده لحمل قضائه فان  
انعى عليه بأن الحكم الصادر فى الاعتراض السابق رقم ٤٤٤ لسنة ١٩٨٥ بعدم  
الاعتداد باعلان الطاعة ينفى ما قرر به الشاهدين لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا فى  
سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الدليل تنحسر عنه رقابة محكمة النقض ويكون النعى  
على غير أساس.

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن.

////////////////////

## جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار: أحمد نصر الجندى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:  
حسين محمد حسن عقر نائب رئيس المحكمة، مصطفى حسيب عباس، فتحى محمود يوسف وعبد  
المنعم محمد الشهاوى.

(٣٨)

### الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٦ القضائية "أحوال شخصية"

(١) دعوى الأحوال الشخصية "الطعن فى الحكم: النقض".

استناد الحكم إلى قرائن تؤدي متساندة فيما بينها إلى النتيجة التى انتهى إليها، عدم  
جواز مناقشة كل قرينة على حدة للتدليل على عدم كفايتها فى ذاتها.

(٢) دعوى الأحوال الشخصية "الاثبات".

عدم طلب الطاعنون إحالة الدعوى إلى التحقيق أمام محكمة الموضوع . النعى على الحكم  
المطعون فيه بعدم اتخاذ هذا الاجراء . غير مقبول . علة ذلك.

(٣) دعوى الأحوال الشخصية "إجراءات".

تدخل المطعون ضده فى دعوى إرث طالبا رفضها واستحقاقه للتركة . اعتباره خصما  
فيها . تعجيلها بعد ذلك من الطاعنين بونه . أثره . إعادة اتصاله بها ويتعين على المحكمة  
الحكم فى طلباته.

## (٤) إرث.

الردة من موانع الإرث . موت المرتد عن الاسلام . أثره . لا يرثه أحد . المنازعة فى  
حجية الاعلام الشرعى المخالف لذلك . غير منتج.

١ - إذا كانت القرائن التى استند إليها الحكم من شأنها أن تؤدى متساندة  
فيما بينها إلى النتيجة التى انتهى إليها فلا يجوز معه مناقشة كل قرينة على حدة  
للتدليل على عدم كفايتها فى ذاتها.

٢ - لما كان الطاعنون لم يطلبوا أمام محكمة الموضوع احالة الدعوى إلى  
التحقيق لاثبات ما يدعونه وكان الحق المخول لمحكمة الموضوع فى المادة ٧٠ من  
قانون الاثبات من أن لها أن تأمر باحالة الدعوى إلى التحقيق للاثبات بشهادة  
الشهود متروك لمطلق تقديرها ولا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض فإنه لا يقبل  
النعى بأن الحكم المطعون فيه لم يتخذ هذا الاجراء ويكون النعى عليه بالقصور  
فى التسبب والفساد فى الاستدلال على غير أساس.

٣ - لما كان الثابت من الأوراق ان طلبات الطاعنين فى الدعوى قد انتهت إلى  
طلب الحكم بىطلان إشهار إسلام المتوفى ... وسريان حجية الاعلام الشرعى رقم  
... وكان تدخل المطعون ضده الثانى فى ذات الدعوى بطلب رفضها وبطلان ذلك  
الاعلام الشرعى واستحقاقه للتركة فإنه يعد بذلك خصما فى الدعوى وتعجيلها  
بعد ذلك يعيد اتصاله بها وتكون طلباته معروضة فيها ويتعين على المحكمة الحكم



فيها ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بطلانه لعدم رده على ذلك الدفاع على  
ذير أساس.

٤ - لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الردة - أى الرجوع عن الإسلام  
من موانع الإرث وكان الحكم قد انتهى صحيحا في مدوناته إلى ان ... مات  
مرتدا عن الاسلام ومن ثم فلا يرثه أحد ويفقد الاعلام الشرعى المخالف لذلك  
، جيته ويكون النعى على الحكم عدم رده على ما تمسك به الطاعنون من دفاع  
في شأن منازعة المطعون ضده الثانى لهم فى تلك الحجية ، أيا كان وجه الرأى  
غير منتج.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة.

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل  
في ان الطاعنين وآخرين أقاموا الدعوى رقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٣ كلى أحوال شخصية  
جنوب القاهرة ضد المطعون ضده الأول بطلب الحكم بىطلان اشهار اسلام مورثهم  
برقم ٨٩٦٦ لسنة ١٩٥٩ توثيق القاهرة فى ١٩٥٩/٧/٥ وبصحة اعلام الوراثة رقم  
١٠٤ لسنة ١٩٦٧ وراثات مصر القديمة فيما تضمنه من وفاته وانحصار ارثه فيهم .  
'احتياطيا باثبات وفاته بتاريخ ١٩٦٧/٣/١٢ ووراثتهم له بوصفهم أولاد أخته . وقالوا

بيانا لذلك ان مورثهم المذكور وهو قبلى أرثونكى كان قد أصيب بحالة مرضية أفقدته عقله وأشهر اسلامه خلالها بتاريخ ١٩٥٩/٧/٥ وبعد أن شفى منها عاد إلى ديارته الأولى واذ كان من بين تركته مبانى مقامة على أرض مملوكة لمصلحة الأملاك الأميرية فقد أقاموا الدعوى . تدخل المطعون ضده الثانى بنك ناصر فى الدعوى طالبا رفضها واستحقاقه لركة المتوفى لموته مرتدا عن الاسلام . عدل الطاعنون طلباتهم إلى الحكم بسريان حجية اعلام الوراثة رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٧ وبطلان اشهار إسلام المورث ورفض طلب التدخل وفى ١٩٧٦/٤/١٦ حكمت المحكمة بقبول تدخل المطعون عليه اثنى وسائر اعلام الوراثة واستحقاق المطعون عليه الثانى للركة . استأنف الطاعنون وآخرون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١١٦ لسنة ٦٦ ق بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٧ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض بنقض الحكم واحالة القضية إلى محكمة استئناف القاهرة . وبعد تعجيل الدعوى أمام محكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٠ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون للمرة الثانية فى هذا الحكم بطريق النقض . قدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنون بالثالث منها على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقولون ان الحكم استبعد الشهادة الطبية المثبتة لمرض مورثهم العقلى خلال فترة اشهار اسلامه

نعي سند من انه لم يلحق بإحدى المستشفيات لعلاج من ذلك المرض كما لم تتخذ قبله إجراءات الحجر عليه بسببه وانه بقى على دين الاسلام فترة طويلة وهذه ليست بأسباب سائغة تؤدي إلى عدم الأخذ بتلك الشهادة كما لم يحل الحكم الدعوى إلى التحقيق لاثبات حقيقة هذه الحالة مما يشوبه بالقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال.

وحيث ان هذا النعى مربوط ذلك انه إذا كانت القرائن التى استند إليها الحكم من شأنها أن تؤدي متساندة فيما بينها إلى النتيجة التى انتهى إليها فلا يجوز معه مناقشة كل قرينة على حدة للتدليل على عدم كفايتها فى ذاتها لما كان ذلك وكان الحكم قد استبعد الشهادة الطبية على ما أوردته فى مدوناته من أن "المحكمة لا تطمئن إلى هذه الشهادة لصدورها من طبيبه المعالج ولو كان مريضاً بذلك المرض لدخل إحدى المستشفيات المخصصة لذلك هذا فضلاً عن أنه لو كان مريضاً بمرض عقلى يذهب بتصرفاته إلى مرحلة اللاوعى أو عدم الادراك لظهر جلياً فى تصرفاته فى أمواله واحصاة عدم الوعى والادراك فى التصرف فيها مما يدفعهم إلى الحجر عليه للتصرف فى أمواله - أما ولم يفعل فانه يكون شديد التصرف واعيه وعاقلة ويدركه مما تستبعد معه هذه المحكمة هذه الشهادة الطبية المقدمة من المستأنفين . وحيث ان ما سلف البيان يمثل ناحية ومن ناحية أخرى فان اسلام مورثهم عى يد موثق رسمى ومشهد عليه شخصان فى اشهار الاسلام بالشهادتين امام الموثق وظل على حاله أى مسلماً مدة منذ اسلامه فى ١٩٥٩/٧/٥ وحتى تاريخ انضمامه إلى البطريركية الأرثوذكسية فى ١٩٦٢/٣/٦ فان بقاءه مسلماً هذه المدة إنما يظهر عقلية صاحبها بأنها سليمة وعادية ولا عاهة أو أفة بها الأمر الذى يطمئن وجدان المحكمة إلى ان مورث المستأنفين

كان صحيح العقل كامل الارادة عند اشهار اسلامه "وكانت هذه القرائن التي استند إليها الحكم لاستبعاد دلالة تلك الشهادة الطبية على المرض العقلي للمتوفى خلال فترة اسلامه هي قرائن سائغة لها مأخذها من الأوراق وتؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي انتهى إليها وتكفي لحمل قضائه فانه لا يجوز المجادلة فيها بمناقشة كل قرينة على حدة لاثبات عدم كفايتها في ذاتها . لما كان ذلك وكان الطاعنون لم يطبوا أمام محكمة الموضوع احالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات ما يدعونه وكان الحق المخول لمحكمة الموضوع في المادة ٧٠ من قانون الاثبات من ان لها أن تأمر بإحالة الدعوى إلى التحقيق للاثبات بشهادة الشهود متروك لمطلق تقديرها ولا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض فانه لا يقبل النعى بأن الحكم المطعون فيه لم يتخذ هذا الاجراء . ويكون النعى عليه بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال على غير أساس .

وحيث ان الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه بالبطلان وفي بيان ذلك يقولون ان الدعوى كانت قد أوقفت أمام محكمة أول درجة حتى يفصل في اجنة التي أقيمت بشأن تزوير الاعلام الشرعى وبعد زوال سبب الوقف قام الطاعنون بتعجيلها ولم يقم المطعون ضده الثاني - الخصم المتدخل - بتعجيل دعواه بما يعنى انه ليس له طلبات مطروحة أمام المحكمة فإذا قضى الحكم الابتدائي رغم ذلك باستحقاقه تركة المتوفى فانه يكون باطلا لقضائه بما لم يطلبه الخصوم وإذا أيد الحكم المطعون فيه ولم يرد على هذا الدفاع رغم تمسكهم به أمامه فانه يكون مشوباً بالبطلان والقصور في التسبب.

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك انه لما كان الثابت من الأوراق ان طلبات الطاعنين في الدعوى قد انتهت إلى طلب الحكم ببطلان اشهار اسلام المتوفى ... وسريان حجية الاعلام الشرعى رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٧ وراثات مصر القديمة وكان تدخل المطعون ضده الثاني في ذات الدعوى بطلب رفضها وبطلان ذلك الاعلام الشرعى واستحقاقه للتركة

فانه يعد بذلك خصما في الدعوى وتعجيلها بعد ذلك يعيد اتصاله بها وتكون طلباته معروضة عليها ويتعين على المحكمة الحكم فيها ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بطلانه لعدم رده على ذلك الدفاع على غير أساس.

وحيث ان الطاعنين يتعون بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب والاخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقولون انهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن المطعون ضده الثانى بوصفه ممثلا لبيت المال لا يعتبر وارثا ومن ثم فليس له ان ينازعهم بانكار وراثتهم للمتوفى طبقا للاعلام الشرعى المذكور والذي له حجيته قبل الغير . واذ لم يرد الحكم على هذا الدفاع فانه يكون مشوبا بالقصور في التسييب والاخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه.

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك انه لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان الردة - أى الرجوع عن الاسلام - من موانع الارث وكان الحكم قد انتهى صحيحا فى مدوناته إلى ان .... مات مرتدا عن الاسلام ومن ثم فلا يرثه أحد ويفقد الاعلام الشرعى المخالف لذلك حجيته ويكون النعى على الحكم عدم رده على ما تمسك به الطاعنون من دفاع فى شأن منازعة المطعون ضده الثانى لهم فى تلك الحجية أيا كان وجه الرأى فيه غير منتج.

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن.





## جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار: وليم رزق بدوي رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين: طه الشريف، احمد أبو الحجاج نائبى رئيس المحكمة، شكرى العميرى وعبد الصمد عبد العزيز.

(٣٩)

### الطعن رقم ٣٠٥٣ لسنة ٥٨ القضائية

اختصاص "الاختصاص الولائى" رى . تعويض .

منازعات التعويض المنصوص عليها فى القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف . اختصاص اللجنة المبينة فى المادة ٨٢ منه بنظرها . الطعن فى قراراتها أمام المحكمة المدنية المختصة . إلزام من استفاد من التعدى على منافع الرى والصرف بنفقات إعادة الشئ إلى أصله وبمقابل ماعاد عليه من منفعة . مؤداه . عدم اعتبار هذه المبالغ من قبل التعويضات التى تختص اللجنة المذكورة بنظر المنازعات فيها . م . ٨٠ ق ٧٤ لسنة ١٩٧١ المعدلة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٥ .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان المشرع قد عهد إلى اللجنة المبينة فى المادة ٨٢ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف بنظر منازعات التعويض المنصوص عليها فى هذا الشأن للطعن فيه أمام المحكمة المدنية المختصة فإن المادة ٨٠ منه والمعدلة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٥ وقد

ألزمت من استقاد من التعدى على منافع الرى والصرف بنفقات إعادة الشئ إلى أصله وبمقابل ما عاد عليه من منفعة فإنها دلت على أن هذه المبالغ لا تُعد من قبيل التعويضات التى تتولى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٨٢ المشار إليها ذكر المنازعات عنها بداءة بل هى استرداد الدولة للنفقات الفعلية التى تكبدتها مقابل إعادة الشئ إلى أصله يتحملها المنتفع لقاء ما عليه من منفعة نتيجة التعدى على مرفق الرى والصرف.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٧٤٨ لسنة ١٩٨٤ مدنى كلى بنى سويف ضد الطاعن بصفته وآخرين بطلب الحكم ببراءة ذمته من مبلغ ١٠٠٠ ج وقال بيانا لها أن الإدارة العامة لرى بنى سويف ارسلت إليه خطاب بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٢ تطالبه فيه بسداد المبلغ سالف الذكر بمقولة أنه قيمة أترية استولى عليها من الجسر الأيسر لبحر يوسف والمحضر عنها المحضر رقم ٧ لسنة ١٩٨٢، وإذ كان الطاعن لم يقم برفع أترية ولا يعلم شيئاً عن المحضر المذكور فقد أقام الدعوى بطلباته . ندبت المحكمة خبيراً وبعد أن أودع تقريره قضت بالطلبات . استأنف الطاعن وآخرين هذا الحكم

بالاستئناف رقم ٦٠ لسنة ٢٦ ق ٠ وبتاريخ ١٩٨٨/٥/٩ حكمت المحكمة بالتأييد .  
دعن الطاعن بصفته الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت  
فيها الرأى بنقض الحكم، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت  
جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها.

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن بصفته على الحكم المطعون  
فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله وفى بيانه يقول أن المادة ٨٢ من القانون  
رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف قد نصت على أن "يختص بالفصل فى  
منازعات التعويضات المنصوص عليها فى هذا القانون لجنة تشكل بدائرة كل محافظة؛  
ويكون قرار اللجنة قابلا للطعن فيه أمام المحكمة المدنية المختصة .." وأنه لما كان المبلغ  
حل النزاع هو من قبيل التعويضات المنصوص عليها فى قانون الرى والصرف  
والمستحقة للطاعن بصفته نتيجة قيام المطعون ضده برفع أتربة من جسر بحر يوسف  
فإن المطعون ضده إذ رفع دعواه مباشرة إلى المحكمة وقبل عرض النزاع على اللجنة  
سألقة الذكر فإن دعواه تكون غير مقبولة . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر  
وحضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى فإنه يكون معيبا بمخالفة القانون والخطأ فى  
تطبيقه وتأويله بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك ان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان  
المشرع قد عهد إلى اللجنة المبينة فى المادة ٨٢ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن  
الرى والصرف بنظر منازعات التعويض المنصوص عليها فى هذا القانون مع قابلية

قرارها في هذا الشأن للطعن فيه أمام المحكمة المدنية فإن المادة ٨٠ منه والمعدلة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٥ وقد ألزمت من استيفاد من التعدي على منافع الري والصرف بنفقات إعادة الشيء إلى أصله ومقابل ما عاد عليه من منفعة فإنها دلت بذلك على أن هذه المبالغ لا تُعد من قبيل التعويضات التي تتولى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٨٢ المشار إليها نظر المنازعات عنها بداءة بل هي استرداد الدولة للنفقات الفعلية التي تكبدتها مقابل إعادة الشيء إلى أصله يتحملها المنتفع لقاء ما عاد عليه من منفعة نتيجة التعدي على مرفق الري والصرف . لما كان ذلك، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عدم اعتبار رد دعوى المطعون ضده ببراءة ذمته من المبلغ محل النزاع من قبيل المنازعات في التعويضات التي تختص بها اللجنة المشار إليها ابتداء ورتب على ذلك قضاءه برفض دفع الطاعن بصفته بعدم قبول الدعوى لرفعها مباشرة إلى المحكمة، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويضحى النعى عليه على غير أساس.

ولما تقدم يتعين رفع الطعن.



## جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة عبد المنصف أحمد هاشم وعضوية  
السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حافظ ، د . رفعت عبد المجيد ، محمد خيرى الجندى نواب رئيس  
المحكمة ومحمد شهاوى

( ٤٠ )

### الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٥٥ القضائية

( ١ ) دعوى صحة التعاقد : التدخل فيها . حكم « حجية الحكم المدنى »  
إفلاس .

القضاء السابق برفض طلب التدخل موضوعا لعدم نفاذ التصرف قبل جماعة  
الدائنين . لا يعد مانعا من العودة إلى طلب القضاء بصحته ونفاذه متى توافرت له  
شروط نفاذه فى حقهم .

( ٢ ) « الحكم بشهر الافلاس ، غل يد المفلس » .

الحكم بإشهار الافلاس . أثره غل يد المفلس عن إدارة أمواله والتصرف فيها  
من تاريخ صدور الحكم . التصرفات التى يجريها المفلس بعد الحكم . اعتبارها  
صحيحة بين طرفيها غير نافذة فى مواجهة جماعة الدائنين وحده طلب عدم نفاذ  
التصرف .



( ٣ ) محكمة الموضوع «، سلطتها في تفسير العقود» .

محكمة الموضوع . سلطتها في تفسير الاقرارات والاتفاقات والمحركات متى أقامت قضائها على أسباب سائغة .

( ٤ ) تسجيل « تسجيل صحيفة دعوى إثبات التعاقد . دعوى « دعوى صحة التعاقد » . شهر عقارى .

تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر فيها على هامش التسجيل . أثره . إعتبار حق المشتري حجة على كل من ترتب له حقوق عينيه على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . المادتان ١٥ ، ١١ ق ١١ لسنة ١٩٤٦ ، تسجيل المشتري صحيفة دعواه قبل أن يسجل الطاعن عقده الصادر إليه من ذات البائع . أثره .

( ٥ ) بيع . شيوع . قسمة .

بيع المالك على الشيوع لقدر مفرز من نصيبه قبل إجراء القسمة نافذ في حقه . أثر ذلك . تعلق نفاذه في حق باقى الشركاء على نتيجة القسمة .

١ - البين من الاطلاع على الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥٦٦٩ لسنة ١٩٧٨

مدنى جنوب القاهرة الابتدائية أن الطاعنين أقاما هذه الدعوى على وكيل دائنى تفليسه المفلس .. بطلب الحكم بصحة ونفاذ البيع الصادر إليهما من المفلس المذكور والمتضمن بيعه لهما العقار المبين فى الصحيفة لقاء الثمن المسمى فى العقد وتدخل فيها المطعون ضده الأول هجوميا بطلب رفض الدعوى إستناداً إلى

شرائه ووالده المطعون ضده الثانى العقار محل ذلك العقد بموجب عقد البيع سند الدعوى الراهنة وقد قضى فيها برفض طلبات المطعون ضده المذكور وأقام الحكم قضاءه فى هذا الشأن على أن عقد شراء المطعون ضده المذكور ووالده للعقار محل النزاع لم يصدر به إذن من المحكمة ولم يتم بالمزاد العلنى مما مفاده أن سبب رفض طلب التدخل موضوعا قائم على عدم نفاذ التصرف سند المطعون ضده سالف الذكر قبل جماعة الدائنين ، ولا يعتبر هذا القضاء مانعا من العودة إلى طلب صحته ونفاذه متى توافرت له شروط نفاذه فى حقهم .

٢ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه وإن كانت المادة ٢١٦ من قانون التجارة الصادر سنة ١٨٨٣ الذى يحكم واقعة النزاع - تقضى بوجوب غل يد المفلس عن ادارة امواله والتصرف فيها من تاريخ صدور الحكم باشهار الافلاس فلا تصح له مباشرة الدعاوى المتعلقة بتلك الاموال حتى لاتضار جماعة الدائنين من نشاطه القانونى ، إلا أن غل اليد لا يقتضى بطلان التصرفات التى يجريها المفلس فى امواله منقولة أو عقارية وإنما يؤدى إلى عدم نفاذها فى مواجهة جماعة الدائنين مع بقائها صحيحة بين طرفيها ، ويكون لوكيل الدائنين وحده أن يطلب عدم نفاذ التصرف فلا يجوز للدائن بصفته أو للمتعاقد مع المفلس أن يطلبه .

٣ - لمحكمة الموضوع سلطة تفسير الاقرارات والاتفاقات وسائر المحررات بما تراه أو فى إلى نية أصحاب الشأن فيها ولا رقابة عليها فى ذلك طالما لم تخرج

عما تحتمله عبارات المحرر وتقييم قضاها على أسباب سائغة تكفى لحمله .

٤ - مفاد ما أبان عنه القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقاري في المادة الخامسة عشرة منه الدعاوى التي يجب تسجيلها ومن بينها دعاوى صحة التعاقد نص في الفقرة الأولى من المادة السابعة عشرة منه على أنه يترتب على تسجيل الدعاوى المذكورة بالمادة الخامسة عشرة أو التأشير بها أن حق المدعى إذا ما تقرر بحكم مؤشر به طبق القانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينيه ابتداء من تاريخ تسجيل الدعوى أو التأشير بها . وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تسجيل صحيفة الدعوى التي يرفعها المشتري على البائع باثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع العقار ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة من شأنه أن يجعل حق المشتري حجة على كل من ترتبت له حقوق عينيه على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى .

٥ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه ليس ثمة ما يمنع المالك على الشيوع أن يبيع قدراً مفرزاً من نصيبه فهو وإن كان لا ينفذ في حق باقي الشركاء بل ويظل معلقاً على نتيجة القسمة ، إلا أنه يعتبر بيعاً صحيحاً وناظراً في حق الشريك البائع ومنتجاً لآثاره القانونية على نفس المحل المفرز المتصرف فيه قبل القسمة ، ويحق للمشتري طلب الحكم بصحة ونفاذ هذا البيع قبل البائع له حتى يتسنى له تسجيل عقد شرائه . ومن يستطيع أن يحتاج به البائع له في فترة ما قبل القسمة حتى يمتنع عليه التصرف في هذا القدر إلى الغير .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر نائب رئيس المحكمة والمرافعة وبعد مداولة .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدهما الأولين أقاما الدعوى رقم ١٦٧٥ سنة ٧٧ مدنى شمال القاهرة الابتدائية التى قيدت فيما بعد برقم ٣٣١ سنة ٨١ إفلاس جنوب القاهرة الابتدائية على المفلس محمد رشاد أمين يوسف وعلى وكيل دائنى تفليسته - المطعون ضده الثالث - بطلب الحكم على الأول فى مواجهة الثانى بصحة ونفاذ عقد البيع وملحقه المؤرخ ٣٠ / ٤ / ١٩٧٦ الصادر من الأول إليهما عن العقارين المبيينين بالصحيفة والتسليم ، وقالا بيانا لدعواهما أنهما اشتريا من المفلس بموجب هذا العقد وملحقه العقارين المذكورين لقاء ثمن مقداره ٨٥٠٠ جنيه وإذ تخلف البائع ووكيل تفليسته عن تنفيذ التزاماتها بالتوقيع على عقد البيع النهائى فقد أقاما الدعوى بطلبيهما سالفى البيان ، ولدى نظر الدعوى تدخل الطاعنان هجوميا على سند من شرائيهما العقارين محل النزاع بعقد سجلا الحكم الذى قضى بصحته ونفاذه ، ودفعا بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان ، وبتاريخ ١٧ / ١١ / ١٩٨٣ قضت المحكمة بقبول التدخل شكلا ورفضه موضوعا وبصحة ونفاذ العقد وملحقه . إستأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة

بالاستئناف رقم ٦٩٥ لسنة ١٠٠ قضائية وبتاريخ ٩ من يناير سنة ١٩٨٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبعة أسباب ينعى الطاعنان بالأول والثانى والخامس منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقولان أنه سبق لهما أن أقاما الدعوى رقم ٥٦٦٩ لسنة ١٩٧٨ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية على وكيل دائنى تفليسه المفلس رشاد أمين محرم بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١١ / ٦ / ١٩٧٧ والمتضمن شراعهما من المفلس المذكور كامل أرضا وبناء العقار الموضح بالصحيفة مقابل الثمن المسمى فى ذلك العقد وتدخل فيها المطعون ضد هما الأولان تدخلا هجوميا طالبين الحكم برفضهما تأسيسا على أنهما اشترى ذات العقار من نفس البائع بموجب عقد بيع أقاما عنه دعوى بطلب الحكم بصحته ونفاذه ، وقضت المحكمة بقبول تدخلهما وبرفض طلباتهما إستناداً إلى أن عقد شرائهما لم يصدر به إذن من المحكمة ولم يتم بالمزاد العلنى مما مفاده أنه غير نافذ ، وقد أصبح هذا الحكم نهائيا بالنسبة لهما بعدم الطعن عليه منهما وإذ كان هذا الحكم يجوز حجية بين أطرافه فيما قضى به فى منطوقه وأسبابه المرتبطة بهذا المنطوق وحسم النزاع حول صحة ونفاذ عقد المطعون ضد هما الأولين فإنه لا يجوز لهؤلاء



الاطراف العودة إلى مناقشة هذه المسألة في أية دعوى أخرى ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها ، غير أن الحكم المطعون فيه عاود البحث في ذات المسألة التي حسمها الحكم الصادر في الدعوى رقم ٦٦٩ هـ سنة ٧٨ مدنى جنوب القاهرة المشار إليهما وفصل فيها بقضاء مخالف لقضاء الحكم السابق بعد أن اعتبر إجازة وكيل الدائنين للبيع موضوع الدعوى في المذكرتين المقدمتين منه إلى المحكمة بجلستى ٢٥ / ٥ / ١٩٨٢ ، ١٣ / ١ / ١٩٨٣ مما يصح به التصرف ويصبح نافذا ، رغم أن ذلك لا يؤدي إلى ما رتب عليه الحكم لأن الدائنين أصبحوا في حالة اتحاد قبل أن يعين السنديك الذى أجازته ويتعين لبيع عقارات المفلس طبقا للمادة ٣٧٤ من قانون التجارة أن يحصل السنديك على إذن مسبق من مأمور التفليسة وأن يتم البيع بالمزاد طبقا لقانون المرافعات ، وإذا أضيف إلى ذلك أن الحكم لم يبين الدليل الذى استخلص منه أن التصرف الصادر لصالح المطعون ضدهما الأولين فيه مصلحة لمجموع الدائنين ، واعتد بإجازة وكيل الدائنين وحدها فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك يبين من الاطلاع على الحكم الصادر في الدعوى رقم ٦٦٩ هـ سنة ٧٨ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية أن الطاعنين أقاما هذه الدعوى على وكيل دائنى تفليسه المفلس رشاد أمين محرم بطلب الحكم بصحة ونفاذ البيع الصادر لهما من المفلس المذكور والمتضمن بيعه لهما العقار المبين في الصحيفة لقاء الثمن المسمى في العقد وتدخل فيها المطعون ضده الأول هجوميا بطلب رفض الدعوى إستناداً إلى شرائه ووالده المطعون ضده الثانى العقار محل

ذلك العقد بموجب عقد البيع سند الدعوى الراهنة وقد قضى فيها برفض طلبات المطعون ضده المذكور وأقام الحكم قضاءه فى هذا الشأن على أن عقد شراء المطعون ضده المذكور ووالده للعقار محل النزاع لم يصدر به اذن من المحكمة ولم يتم بالمزاد العلنى مما مفاده أن سبب رفض طلب التدخل موضوعا قائم على عدم نفاذ التصرف سند المطعون ضده سالف الذكر قبل جماعة الدائنين ، ولا يعتبر هذا القضاء مانعا من العودة إلى طلب صحته ونفاذه متى توافرت له شروط نفاذه فى حقهم ، لما كان ذلك وكان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه وإن كانت المادة ٢١٦ من قانون التجارة الصادر سنة ١٨٨٣ الذى يحكم واقعة النزاع تقضى بوجوب غل يد المفلس عن ادارة أمواله والتصرف فيها من تاريخ صدور الحكم بإشهار الإفلاس فلا تصح له مباشرة الدعاوى المتعلقة بتلك الأموال حتى لا تضار جماعة الدائنين من نشاطه القانونى إلا أن غل اليد لا يقتضى بطلان التصرفات التى يجريها المفلس فى أمواله منقولة أو عقارية ، وإنما يؤدى إلى عدم نفاذها فى مواجهة جماعة الدائنين مع بقائها صحيحة بين طرفيها ، ويكون لوكيل الدائنين وحده أن يطلب عدم نفاذ التصرف فلا يجوز للدائن بصفته الفردية أو للمتعاقد مع المفلس أن يطلبه ، ومن ثم فإنه لايجوز للطاعنين بصفتهما متعاقدين مع المفلس التمسك بعدم نفاذ التصرف الصادر لصالح المطعون ضدهما الأولين أو المنازعة فى اجازة وكيل الدائنين له ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحة ونفاذ عقد البيع مثار النزاع بعد أن خلص إلى صحة اجازة وكيل الدائنين له وصيرورته نافذا لا يكون قد صدر على خلاف ما قضى به الحكم الصادر فى

الدعوى رقم ٥٦٦١ سنة ٩٧٨ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ويضحى النعى بهذه الأسباب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ومخالفة الثابت فى الأوراق ، وفى بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى لرفعها نبل الأوان تأسيسا على أن عقد البيع موضوع الدعوى وملحقه معلق على شرط واقف لم يتحقق هو الحكم برد اعتبار المفس بعد قيام المطعون ضدهما الأولين بسداد الديون المستحقة على التفليسة لأصحابها واستدلا على ذلك بالظروف التى احاطت بالعقد وما سبقه من اتفاق يتصل بموضوعه وقيام المفس ببيع ذات العقار لهما وإجازة وكيل الدائنين لهذا التصرف ، واستمرار إجراءات تسوية ديون التفليسة منهما ، غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفاع على سند من أن الطلب الذى تضمن هذا الشرط قد عدل عنه المشتريات والبائع ضمنا بتحريرهم عقد البيع وملحقه المؤرخ ٣٠ / ٤ / ١٩٧٦ لكون النص فيه على تعليق التزام أى من الطرفين على شرط أو أجل وأن الطلب المذكور لا يعد تمهيدا لعقد البيع سند الدعوى ولا مرتبطا به ، فى حين أن الثابت فى الأوراق أن الظروف التى احاطت بالتعاقد تدل على أن ما تضمنه الطلب المذكور متصل بالعقد وأنه يكشف عن اتجاه نية الطرفين المشتركة إلى انشاء بيع معلق على شرط واقف هذا إلى أن الحكم المطعون فيه لم يورد الوقائع والظروف التى إستند إليها فى القول بتلاقى إرادة الطرفين على العدول عن التعاقد الموقوف على شرط ولم يعرض إلى الأدلة

والقرائن التي تمسك الطاعنان بدلائلها على بقاء البيع معلقا على الشرط الواقف ويخضعها لتقديره فإنه يكون معييا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مربوط ذلك بأن محكمة الموضوع لها تفسير الإقرارات والاتفاقات وسائر المحررات بما تراه أوفى إلى نية أصحاب الشأن فيها ولا رقابة عليها في ذلك طالما لم تخرج عما تحتمله عبارات المحرر وتقيم قضاها على أسباب سائغة تكفي لحمله ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن البيع محل النزاع غير معلق على شرط واقف وأقام قضاها على أن طلب المستأنف عليه الأول الذي تعهد فيه بسداد كافة الديون والالتزامات المستحقة والثابتة على تفليسة البائع على أن يقوم بشراء جزء من العقار ٦ شارع زنايرى ملك المفلس بقيمة مقابل ما سده من ديون وذلك بعد الحكم برد اعتبار المفلس فإن هذا الطلب الذي أشار إليه وكيل الدائنين في تقريره قد عدل عنه ضمينا المشتريان والبائع بتحريهم عقد البيع وملحقه المؤرخ ٣٠ / ٤ / ١٩٧٦ دون النص فيه على تعليق التزام أى من الطرفين على شرط أو أجل ولا يعتبر الطلب المذكور تمهيدا لعقد البيع سند الدعوى ولا مرتبطاً به .. وكان هذا الذى خلص إليه الحكم سائغا لا خروج فيه عما تحتمله عبارات عقد البيع سند الدعوى وملحقه المؤرخ ٣٠ / ٤ / ١٩٧٦ ويكفى لحمل قضاها ، فلا على محكمة الموضوع فى هذه الحالة ان لم تتبع كل حجة للخصوم وترد عليها استقلالا طالما أن فى قيام الحقيقة التى اقتنعت بها وأوردت دليها الرد الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها ، ومن ثم فإن هذا النعى يكون فى غير محله . وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسببين الرابع والسادس على



الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بصحة ونفاذ عقد البيع موضوع الدعوى وملحقه على أن هذا البيع وقع صحيحا بين المفلس وبين المتصرف إليهما وتافذا في حق جماعة الدائنين لأجازة السنديك لهذا التصرف ، وحجة على الطاعنين تأسيسا على أن المطعون ضدهما الأولين قد قاما بتسجيل صحيفة دعواهما بصحة ونفاذ عقدهما قبل أن يسجل الطاعنان الحكم الصادر بصحة ونفاذ عقدهما ، في حين أنه يترتب على تسجيل الحكم الصادر لصالحهما بصحة ونفاذ عقد شرائهما للعقار محل النزاع انتقال ملكية هذا العقار إليهما وخروجه من التفليس وتصبح معه أجازة وكيل الدائنين لعقد البيع الصادر لصالح المطعون ضدهما الأولين واردة على غير محل ولا تنتج أثرا ، هذا إلى أن سبق تسجيل المطعون ضدهما صحيفة الدعوى بصحة ونفاذ عقدهما غير كاف ليكون الحكم الصادر لهما حجة على الطاعنين من يوم تسجيل الصحيفة إذ يشترط التأشير بمنطوق حكم صحة التعاقد على هامش تسجيل صحيفة الدعوى لكي يكون حق المشتري حجة على كل من ترتبت له حقوق عينيه على العقار - ابتداء من تاريخ تسجيل الصحيفة وهو ما لم يتم ، كما قضى الحكم المطعون فيه بنفاذ العقد في مواجهة الطاعنين ولم يقف عند القضاء بصحته بين عاقيه ومن ثم فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقاري بعد أن بين في المادة الخامسة عشرة منه الدعاوى التي يجب تسجيلها ومن بينها دعاوى صحة التعاقد نص في الفقرة الأولى من



المادة السابعة عشرة منه على أنه يترتب على تسجيل الدعاوى المذكورة بالمادة الخامسة عشرة أو التأشير بها أن حق المدعى إذا ما تقرر بحكم مؤشر به طبق القانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعوى أو التأشير بها ومفاد ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تسجيل صحيفة الدعوى التي يرفعها المشتري على البائع باثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة من شأنه أن يجعل حق المشتري حجة على كل من ترتبت له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص مما له أصل ثابت في الأوراق أن المطعون ضدهما الأولين قد سجلا صحيفة دعواهما في ٢ / ١٠ / ٧٨ قبل أن يسجل الطاعنان الحكم الصادر بصحة ونفاذ عقدهما أو الصادر إليهما من ذات البائع ورتب على ذلك أنهما لا يحتاجان بهذا التسجيل الأخير ، ولا تنتقل به الملكية إلى الطاعنين بالنسبة لهما وأن هذا التسجيل لا يحول دون أن يحكم لهما بصحة ونفاذ عقدهما العرفي حتى إذا اشر بهذا الحكم وفق القانون يكون حجة على الطاعنين ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويغدو النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب السابع على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقولان أنهما دفعا أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى تأسيسا على أن البائع للمطعون ضدهما الأولين يستند في ملكيته لما باعه

إلى الحكم الصادر بفرز وتجنيد حصة الخيرات وتوزيع باقى التركة على مستحقى الوقف ومن بينهم البائع وأن هذا الحكم لم يصبح نهائيا بعد للطعن عليه بالاستئناف من باقى المستحقين ووزارة الاوقاف غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع على سند من أن الثابت فى الدعوى تسجيل الطاعنين للحكم الصادر لصالحهما فى دعوى صحة ونفاذ العقد الصادر إليهما من ذات المفلس مما مفاده أن الحكم الصادر من لجنة القسمة قد صار نهائيا فى حين أن التسجيل لا يصح عقدا صادرا من غير مالك ولا يفيد نهائية الحكم الصادر بالفرز والتجنيد وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه ليس ثمة ما يمنع المالك على الشيوع أن يبيع قدرا مفرزا من نصيبه ، فهو وإن كان لا ينفذ فى حق باقى الشركاء بل يظل معلقا على نتيجة القسمة ، إلا أنه يعتبر بيعا صحيحا ونافذا فى حق الشريك البائع ومنتجا لأثارة القانونية على نفس المحل المفرز المتصرف فيه قبل القسمة ، ويحق للمشتري طلب الحكم بصحة ونفاذ هذا البيع قبل البائع له حتى يتسنى له تسجيل عقد شرائه ومن ثم يستطيع أن يحاج به البائع له فى فترة ما قبل القسمة حتى يمتنع عليه التصرف فى هذا القدر إلى الغير ، لما كان ذلك فإنه وعلى فرض أن القسمة بين البائع للمطعون ضدهما الأولين وباقى شركائه فى الوقف لم تصبح نهائية فإنه ليس من شأن ذلك أن يسلب المطعون ضدهما الأولين الحق فى طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع موضوع التداعى وملحقه المؤرخ ٣٠ / ٤ / ٧٦ . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد

انتهى إلى القضاء بصحة ونفاذ هذا العقد وملحقه فإنه يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة ويكون تعييه فيما أقام عليه قضاءه غير منتج لأنه متى - إنتهى الحكم صحيحا في قضائه فإنه لا يبطله ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية إذ لمحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنتقضه ، ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

---

## جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة عبد المنصف أحمد هاشم وعضوية  
السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حافظ ، د . رفعت عبد المجيد ، محمد خيرى الجندى نواب رئيس  
المحكمة وعبد العال السمان

( ٤١ )

### الطعن رقم ٩٠٢ لسنة ٦٠ القضائية

( ١ ) التزام ، تنفيذ الالتزام ، مقالة .

حق الجهة الادارية فى توقيع غرامات تأخير على المماول فى حالة التأخير فى  
تنفيذ الاعمال المتعاقد عليها . احتساب نسبة الغرامة من قيمة أعمال المقالة  
المتعاقد عليها جميعا . شرطه . أن يكون التأخير ذا أثر على الانتفاع الكامل بهذه  
الاعمال . تخلف ذلك . أثره . احتساب هذه النسبة على قيمة الجزء المتأخر من  
الاعمال وحده .

( ٢ ) حكم الطعن فى الحكم ، الخطأ المادى . نقض ما لا يندرج تحت  
أسباب الطعن : أسباب متنوعة .

الخطأ المادى فى الحكم . سبيل تصحيحه م ١٩١ مرافعات عدم صلاحيته سببا للطعن  
بالنقض .

١ - النص في المادة ٢٦ من قانون المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ وفي المادة ٨١ من اللائحة التنفيذية الصادر بها قرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ يدل على أن المشرع أجاز للجهة الادارية المتعاقدة في حالة تأخير المقاول في تنفيذ الأعمال المتعاقد عليها عن موعدها المحدد أن توقع عليه غرامات تصل نسبتها إلى ١٥ ٪ من قيمة المقاوله كلها أو من قيمة الأعمال المتأخرة فقط ، بمجرد وقوع المخالفة التي تقررت الغرامة جزاء لها ، إلا أن ذلك ليس معناه أن المشرع اطلق يد الجهة الادارية في تحديد أساس الغرامة وتقدير قيمتها بحيث يكون لها في جميع الأحوال السلطة في احتساب نسبة الغرامة التي تقدرها من قيمة اعمال المقاوله المتعاقد عليها جميعا وإن شاعت قصرتها على الاعمال المتأخرة وحدها ، وإنما سلطتها في ذلك مقيدة بما يفيد نص المادة ٨١ من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر من ضرورة مراعاة أثر التأخير الجزئي في الانتفاع بالاعمال التي تمت على الوجه الاكمل عند تقدير قيمة الغرامة ، فإن كان ذلك التأخير ذا أثر على الانتفاع الكامل بهذه الاعمال فتحتسب نسبة الغرامة التي تقدرها الجهة الادارية - بما لا يجاوز ١٥ ٪ من قيمة أعمال المقاوله جميعها وأن لم يكن الامر كذلك إقتصرت هذه النسبة على قيمة الجزء المتأخر من الاعمال وحده .

٢ - ما وقعت فيه محكمة الاستئناف من خطأ حسابي ترتب على خطأ الخبرة المنتدبة في عملية طرح قيمة غرامة التأخير التي قدرتها بمبلغ ٣٢٠ مليما ٧٦٨ جنيها من مستحقات المطعون ضدها البالغة ٩٢٦, ٢٤٣٦ جنيها بما اسفر عن زيادة المبلغ المحكوم به بمقدار ٢٠٠ جنيه ، لا يصلح سببا للطعن بالنقض إنما



السبيل إلى تصحيح هذا الخطأ طبقا لما نصت عليه المادة ١٩١ من قانون المرافعات يكون بقرار تصدره المحكمة التي أصدرت الحكم من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ٢٠٢٩ لسنة ١٩٨٦ مدنى اسيوط الابتدائية بطلب الحكم بالزام الطاعنين بصفتيهما متضامنين بأن يؤديا مبلغ ٩٢٦ مليما و ٢٤٣٦ جنيها ، وقالوا بيانا لذلك أن مديرية الاسكان بأسيوط قد اسندت إليهما عمليتى إنشاء دورتى المياه وخزانات الصرف الخاصة بالمسجدين المبينين بالصحيفة على أن يتم التنفيذ بالنسبة لاعمال دورتى المياه خلال أربعة أشهر وبالنسبة لخزانات الصرف خلال ستة أشهر طبقا لشروط التعاقد وقد تم تسليم أعمال دورتى المياه فى الموعد المحدد وتأخر التسليم بالنسبة لاعمال خزانات الصرف عن مواعده لأسباب خارجة عن إرادتيهما دون أن ينجم عن هذا التأخير ضرر ما ثم فوجئا بخصم مبلغ ٩٢٦ مليما و ٢٤٣٦ جنيها كغرامات تأخيرية عن القيمة الاجمالية المستحقة لهما عن أعمال المقاوله ، وهذا ما حدا بهما

إلى إقامة الدعوى بطلبهما سالف البيان . دفع الطاعنان بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى لتعلق النزاع بعقد ادارى . وبتاريخ ١٨ من فبراير سنة ١٩٨٧ حكمت المحكمة برفض هذا الدفع ويندب خبير ، وبعد أن قدمت الخبيرة المنتدبة تقريرها عادت فحكمت بتاريخ ٢٩ من مارس سنة ١٩٨٩ برفض الدعوى . استأنف المطعون ضد هما هذا الحكم لدى محكمة استئناف اسيوط بالاستئناف رقم ٣٥١ لسنة ٦٤ قضائية . وبتاريخ ٩ / ١ / ١٩٩٠ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى وبإلزام الطاعنين بصفتيهما بأن يؤديا للمطعون ضد هما مبلغ ٦٠ مليما و ١٨٦٨ جنيها . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ورأت أنه جدير بالنظر حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعنان بأولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقولان أنه قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى لتعلق النزاع بعقد ادارى - واستند فى ذلك إلى أن العقد المبرم بين الطرفين لا يتصل بتسيير مرفق عام أو تنظيمه لأنه يتعلق بإنشاء دورتى مياه لمسجدين فتعتبر المنازعة الناشئة عنه من المنازعات المدنية التى تختص بها المحاكم العادية ، هذا فى حين أن دور العبادة والمساجد تعتبر من المرافق العامة وبالتالي فإن عملية إنشاء دورتى مياه المسجدين التى انصب عليها العقد تتصل بتسيير وتنظيم مرفق عام وقد اتجهت إرادة جهة الإدارة

إلى الأخذ بأسلوب القانون العام فى العقد باجرائه عن طريق مناقصة عامة طبقاً لأحكام قانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية وضمنته شروطاً استثنائية وغير مألوفة بما تتوافر معه مقومات العقد الإدارى خلافاً لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من تكيفه له بأنه عقد مدنى الذى رتب عليه قضاءه برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائى ، وفى ذلك ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك بأنه لما كان الثابت أن الطاعنين قد سبق لهما سحب العقدين محل النزاع من ملف الدعوى بعد صدور الحكم المطعون فيه ولم يقدمهما فى الطعن لتحقيق محكمة النقض من صحة ما يدعيانه من إحتوائه على شروط استثنائية وغير مألوفة تتوافر بها فيه مقومات العقد الإدارى ، فإن نعيهما بهذا السبب يكون مفتقراً إلى الدليل وغير مقبول .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقولان أنه احتسب غرامة التأخير بنسبة ١٠ ٪ من قيمة أعمال خزانات الصرف التى تأخر المطعون ضدهما فى تنفيذها وقدرها بمبلغ ٣٢٠ مليماً و ٧٦٨ جنيهاً استناداً إلى تقرير الخبرة المنتدبة الذى أخذ به فى حين أنه كان يتعين احتساب هذه النسبة من القيمة الاجمالية لأعمال المقاوله كلها ومقدار ذلك ٩٢٦ مليماً و ٢٤٣٦ جنيهاً وهو المبلغ الذى استقطعته جهة الادارة من مستحقات المطعون ضدهما طبقاً لنص المادة ٢٩ من قانون المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ والمادة ٨١ من لائحته التنفيذية الصادر بها قرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ اللتان تخولانها حق توقيع

غرامات عن مدة التأخير في عقود المقاولات تصل نسبتها إلى ١٥ ٪ من القيمة الاجمالية أو قيمة الاعمال المتأخرة حسبما تراه ولو لم يترتب على التأخير أى ضرر ، هذا إلى أن الخبرة قد وقعت في خطأ حسابي عند استئزالها قيمة الغرامة التي قدرتها من المبلغ الذي استقطعتة جهة الادارة مما أدى إلى زيادة مستحقات المطعون ضدهما بمقدار ٢٠٠ جنيه ولم يفتن الحكم المطعون فيه إلى هذا الخطأ حين قضى لهما بمبلغ ٣٢٦ مليما و ١٨٦٨ جنيها بما اشتمل عليه زيادة ، وفي هذا ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود في شقة الأول ذلك بأن النص في المادة ٢٦ من قانون المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ على أن إذا تأخر المتعاقد في تنفيذ العقد عن الميعاد المحدد له للسلطة المختصة إذا اقتضت المصلحة العامة إعطاء المتعاقد مهلة اضافية لاتمام التنفيذ على أن توقع عليه غرامة عن مدة التأخير بالنسب وطبقا للأسس التي تبينها اللائحة التنفيذية وينص عليها في العقد بحيث لا يجاوز مجموع الغرامة ١٥ ٪ بالنسبة لعقود المقاولات و ٤ ٪ بالنسبة لعقود التوريد وتوقع الغرامة بمجرد حصول التأخير .. وفي المادة ٨١ من اللائحة التنفيذية الصادر بها قرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ على أن .. وتحسب الغرامة من قيمة ختامى العملية جميعها إذا رأت جهة الادارة أن الجزء المتأخر يمنع الانتفاع بما تم من العمل بطريق مباشر أو غير مباشر على الوجه الاكمل في المواعيد المحددة . أما إذا رأت جهة الادارة أن الجزء المتأخر لا يسبب شيئا من

ذلك فيكون حساب الغرامة بالنسب ، والاضاع السابقة من قيمة الأعمال المتأخرة فقط ... يدل على أن المشرع أجاز للجهة الادارية المتعاقدة فى حالة تأخير المقاول فى تنفيذ الاعمال المتعاقد عليها عن موعدها المحدد أن توقع عليه غرامات تصل نسبتها إلى ١٥ ٪ من قيمة المقاولة كلها أو من قيمة الاعمال المتأخرة فقط ، بمجرد وقوع المخالفة التى تقرررت الغرامة جزاء لها ، إلا أن ذلك ليس معناه أن المشرع أطلق يد الجهة الادارية فى تحديد أساس الغرامة وتقدير قيمتها بحيث يكون لها فى جميع الأحوال السلطة فى احتساب نسبة الغرامة التى تقدرها من قيمة اعمال المقاولة المتعاقد عليها جميعها وإن شاعت قصرتها على الاعمال المتأخرة وحدها . وإنما سلطتها فى ذلك مقيدة بما يفيد نص المادة ٨١ من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر من ضرورة مراعاة أثر التأخير الجزئى فى الانتفاع بالاعمال التى تمت على الوجه الاكمل عند تقدير قيمة الغرامة ، فإن كان ذلك التأخير ذا أثر على الانتفاع الكامل بهذه الاعمال فتحتسب نسبة الغرامة التى تقدرها الجهة الادارية - لايجاوز ١٥ ٪ من قيمة أعمال المقاولة جميعها وأن لم يكن الأمر كذلك اقتصرت هذه النسبة على قيمة الجزء المتأخر من الاعمال وحده . لما كان ذلك وكان الثابت من تقرير الخبيرة المنتدبة الذى يعول عليه الحكم المطعون فيه أن التأخير فى اعمال المقاولة إنحصر فى عملية خزانات الصرف لدورتى المياه ( البيارات ) وإنه لم يترتب على ذلك إخلال بالانتفاع بالاعمال التى تمت حيث قام المقاول بإنشاء خزانات تحليل لتصرف مياه هاتين الدورتين إلى حين اتمام الاعمال المتأخرة



وانتهى هذا التقرير إلى أن غرامة التأخير التي قدرتها الجهة الادارية بنسبة ١٠ ٪ يجب احتسابها من قيمة الاعمال المتأخرة فقط وليس من القيمة الاجمالية لعملية المقاوله كلها كما فعلت تلك الجهة ، وإذ أخذ الحكم المطعون فيه بما جاء بالتقرير المذكور في هذا الخصوص فإنه اصاب صحيح القانون ومن ثم يكون النعى عليه بهذا الشق على غير أساس . والشق الثاني من هذا النعى غير مقبول ذلك بأن ما وقعت فيه محكمة الاستئناف من خطأ حسابي ترتب على خطأ الخبرة المنتدبة في عملية طرح قيمة غرامة التأخير التي قدرتها بمبلغ ٣٢٠ مليما و ٧٦٨ جنيها من مستحقات المطعون ضدهما البالغة ٩٢٦ مليما و ٢٤٣٦ جنيها بما أسفر عن زيادة المبلغ المحكوم به بمقدار ٢٠٠ جنية فإنه لا يصلح سببا للطعن بالنقض انما السبيل إلى تصحيح هذا الخطأ طبقا لما نصت عليه المادة ١٩١ من قانون المرافعات يكون بقرار تصدره المحكمة التي اصدرت الحكم من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / سعيد صقر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد فؤاد شرياش ، نائب رئيس المحكمة ، خلف فتح الباب ، حسام الحناوى والهام نوار .

(٤٢)

### الطعن رقم ٢١٧٣ لسنة ٥٢ ق

(١) شيوخ " إدارة المال الشائع " . وكالة

اتفاق الأغلبية على إختيار مدير لإدارة المال الشائع . اعتباره صاحب الشأن فى الإدارة .

(٢) إيجار " إيجار الأماكن " . شيوخ " إدارة المال الشائع "

اعتبار الإيجار من أعمال الإدارة . م ١/٧٠١ مدنى . أثره . لمتولى إدارة المال الشائع حق

تأجيريه وطلب إخلائه . اتساع سلطته لحق التقاضى فيما قد ينشأ عنه .

(٣) استئناف " نطاق الاستئناف " " الطلبات الجديدة " .

للخصوم تقديم أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة أمام محكمة الدرجة الثانية وسائل الدفاع

الجديدة . ماهيتها . مؤدى ذلك . اقامة الدعوى بطلب الحكم بإخلاء الدكانين محل النزاع

لصدور ترخيص بهدم العقار لاعادة بنائه بشكل أوسع . قضاء محكمة أو درجة برفض الدعوى

لخلو الترخيص مما يفيد اشتغال المبنى الجديد على وحدات سكنيه أو فندقيه . تقديم المطعون

ضدهما أمام محكمة الاستئناف ترخيصا لاحقا يتضمن اشتغال المبنى على هذه الوحدات

لايعد طلبا جديدا .

(٤) إيجار " إيجار الأماكن " " هدم العقار لاعادة بنائه " .

(٤) إيجار " إيجار الأماكن " " هدم العقار لإعادة بنائه " .

التزام المالك المرخص له بهدم مبناه لإعادة بنائه بشكل أوسع بتوفير مكان مناسب للمستأجر بأجر مماثل أو بتعويضه نقدا . التزام تخييرى . الخيار فيه للمالك .

(٥) اثبات " خبرة : " . محكمة الموضوع " .

طلب ندب خبير ليس حقا للخصم . محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابته مادامت قد رأت فى عناصر الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها والفصل فى موضوعها . اقامة الحكم على اعتبارات مبرره . رد ضمنى على ما أبدى من دفاع .

١ - النص فى المادة ٨٢٨ من القانون المدنى على أن " أن ما يستقر عليه رأى الأغلبية الشركاء فى أعمال الإدارة المعتادة يكون ملزما للجميع ، وتحسب الأغلبية على أساس قيمة الأنصبة ... ٢ - وإذا تولى أحد الشركاء الإدارة دون إعتراض من الباقين عد وكيلا عنهم " يدل - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون المدنى - على أنه إذا كان الأمر متعلقا بأعمال الإدارة المعتادة كإيجار المال الشائع فإنه إذا اتفقت الأغلبية على إختيار مدير من بين الشركاء أو غيرهم كان هو صاحب الشأن فى الإدارة .

٢ - مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٧٠١ من القانون المدنى أن الإيجار يعد من أعمال الإدارة ومن ثم فإن إيجار المال الشائع وطلب إخلاء العين المؤجرة يدخل فى سلطة متولى إدارته من الشركاء ويدخل فى سلطته - تبعا لذلك - التقاضى فيما تنشأ عن هذا الإيجار من منازعات .

٣ - مفاد المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات - وعلى ماجرى به قضاء هذه

المحكمة - أنه يجوز للخصوم أن يتقدموا لمحكمة الدرجة الثانية بأدله ودفوع وأوجه دفاع جديدة لم يسبق لهم ابدائها أمام محكمة الدرجة الأولى ، وكانت وسائل الدفاع الجديدة تتميز عن الطلبات الجديدة بأنها لا تغير من موضوع النزاع بل تعنى الحجج التى يستند إليها الخصم فى تأييد ما يدعيه دون أن يغير من مطلوبه وكان البين من الأوراق أن الدعوى قد أقيمت بطلب الحكم بإخلاء الدكانين محل النزاع على سند من حصول المطعون ضدهما على ترخيصين بهدم العقار لاعادة بنائه بشكل أوسع ، واذا قضت محكمة أو درجة برفض الدعوى لخلو هذين الترخيصين مما يفيد اشتغال المبنى الجديد على وحدات سكنيه أو فندقية فإن تقديمها لمحكمة الاستئناف ترخيصا لاحقا يتضمن اشتغال المبنى على هذه الوحدات لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع جديدة تأييدا لمطلوبهما الذى أبقياه على أصله - وهو إخلاء العين محل النزاع لاعادة بنائها بشكل أوسع - وليس تغييرا له ، وإذا التزم الحكم هذا النظر فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

٤ - مؤدى مانصت عليه الفقرة د من المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أن المشرع ألقى على عاتق المالك المرخص له بهدم مبنائه لإعادة بنائه بشكل أوسع بالتزام تخييرى قبل كل من مستأجرى وحدات هذا المبنى وهو أن يوفر له مكان مناسب بأجر مماثل لأجر الوحدة التى كان يستأجرها بالمبنى المرخص بهدمه واما بتعويضه تعويضا نقديا على الوجه المبين بالنص ، وجعل الخيار فى ذلك للمالك بإعتباره المدين بهذا الالتزام التخييرى .

٥ - المقرر- فى قضاء هذه المحكمة - أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة الخصم إلى طلب ندب خبير فى الدعوى ، إذ أن ذلك ليس حقا له تتحتم إجابته بل لها أن ترفض مادامت قد رأت فى عناصر الدعوى مايكفى لتكوين عقيدتها والفصل فى موضوعها دون حاجة إليه ، وتعتبر عدم الإشارة صراحة إلى طلب ندب خبير بمثابة قضاء ضمنى برفض هذا الطلب ، إذ أن إقامة الحكم على اعتبارات مبرره يعتبر ردا ضمنيا على ماأبدى من دفاع .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى أقامت على الطاعنين الدعوى رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨١ أمام محكمة بورسيعة الابتدائية طالبه الحكم بإخلاء الدكانين المبنيين بالصحيفة ، وقالت بيانا لدعواها أنها تمتلك وتدير المبنى المشتمل على هذين الدكانين ، وقد حصلت على الترخيص رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٨١/٨٠ بإعادة بنائه وزيادة مسطحاته وعدد وحداته ، كما حصلت على الترخيص رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٨١/٨٠ ببناء دور أرضى وأربعة أدوار علوية مع إقامة وحدات تصلح لذات الغرض المؤجر من أجله الدكانين المشار إليها ، ثم نبهت على الطاعنين بإخلائهما مع التزامهما بتعويضهما بمبلغ مساو للفرق بين القيمة



الايجارية للوحدة التي يشغلها كل منهما وتلك التي يتعاقد عليها لممارسة نشاطه خلال المدّة التي يتم فيها الهدم وإعادة البناء ، إلا أنهما لم يستجيبا ، فأقامت الدعوى بطلباتها آنفة البيان . تدخل المطعون ضده الثاني في الدعوى منضما للمطعون ضدها الأولى في طلباتها بصفتها وليا طبيعيا على أولاده القصر المالكين - مع المطعون ضدها الأولى - للعقار محل النزاع . دفع الطاعن الأول بعدم قبول الدعوى لتوجيه التنبيه بالإخلاء من المطعون ضدها الأولى وحدها . حكمت المحكمة برفض الدفع بالدعوى . استأنف المطعون ضدهما هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسماعيلية/ مأمورية بورسعيد برقم ١٠١ سنة ٢٣ قضائية، بتاريخ ١٧/٦/١٩٨٢ اقضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإخلاء الدكانين محل النزاع . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأّت فيها رفض الطعن، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعنان بأولهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله، وفي بيان ذلك يقولان أنهما دفعا أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى لتوجيه التنبيه بالإخلاء إليهما من المطعون ضدها الأولى وحدها رغم وجود ملاك آخرين للعقار المرخص بهدمه، إلا أن الحكم رد على هذا الدفع بأن التنبيه هو من أعمال الإدارة المنوطة بالمطعون ضدها الأولى ، مع أن هدم العقار لإعادة المشتاعين ، كما أن سريان أعمال المدير لا يكون إلا بين الشركاء أنفسهم دون الغير.

وحيث إن هذا النعي مبرر ، ذلك أنه لما كان النص في المادة ٨٢٨ من القانون

المدنى على أن ١- ما يستقر عليه رأى الأغلبية الشركاء فى أعمال الإدارة المعتادة يكون ملزما للجميع ، وتحسب الأغلبية على أساس قيمة الأنصبة ..... ٢ - وإذا تولى أحد الشركاء الإدارة دون إعتراض من الباقين عد وكيلا عنهم " يدل - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون المدنى - على أنه إذا كان الأمر متعلقا بأعمال الإدارة المعتادة كإيجار المال الشائع فإنه إذا اتفقت الأغلبية على إختيار مدير من بين الشركاء أو غيرهم كان هو صاحب الشأن فى الإدارة ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٧٠١ من القانون المدنى أن الإيجار يعد من أعمال الإدارة ومن ثم فإن إيجار المال الشائع وطلب إخلاء العين المؤجرة يدخل فى سلطة متولى إدارته من الشركاء ويدخل فى سلطته - تبعا لذلك - التقاضى فيما تنشأ عن هذا الإيجار من متنازعات ، لما كان ذلك ، وكان الطاعنان لا ينازعان فى أن المطعون ضدها الأولى والمالكة لأغلبية أنصبة العين محل النزاع هى القائمة على إدارة هذه العين فإن التنبيه الموجه إليهما منها بالإخلاء لاعادة بنائها بشكل أوسع يكون صادرا من صاحب الصفة. ويضحي معه النعى على الحكم لهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله ، وفى بيان ذلك يقولان أن محكمة أول درجة رفضت دعوى المطعون ضدهما على سند من خلو الرسم الهندسى والترخيص الصادر لهما بإعادة البناء من إقامة وحدات سكنية أو فندقية بالمخالفة لنص المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إلا أن الحكم المطعون فيه عول فى قضائه على ترخيص لاحق قدمه المطعون ضدهما لمحكمة الاستئناف متضمنا إقامة هذه الوحدات واعتبره من وسائل الدفاع

الجديدة، ولذلك رغم أن هذا الترخيص لم يعرض على محكمة أو درجة مما يعتبر معه طلب الإخلاء على أساسه طلبا جديدا لا يقبل طرحه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف إنما ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف.

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أنه لما كان مفاد المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يجوز للخصوم أن يتقدموا لمحكمة الدرجة الثانية بأدله ودفوع وأوجه دفاع جديدة لم يسبق لهم ابدائها أمام محكمة الدرجة الأولى ، وكانت وسائل الدفاع الجديدة تتميز عن الطلبات الجديدة بأنها لا تغير من موضوع النزاع بل تعنى الحجج التى يستند إليها الخصم فى تأييد ما يدعيه دون أن يغير من مطلوبه وكان البين من الأوراق أن الدعوى قد أقيمت بطلب الحكم بإخلاء الدكانين محل النزاع على سند من حصول المطعون ضدهما على ترخيصين بهدم العقار لاعادة بنائه بشكل أوسع ، واذ قضت محكمة أو درجة برفض الدعوى لخلو هذين الترخيصين مما يفيد اشتغال المبنى الجديد على وحدات سكنية أو فندقية فإن تقديمها لمحكمة الاستئناف ترخيصا لاحقا يتضمن اشتغال المبنى على هذه الوحدات لا يعدو وأن يكون وسيلة دفاع جديدة تأييدا لمطلوبهما الذى أبقياه على أصله وهو إخلاء العين محل النزاع لاعادة بنائها بشكل أوسع - وليس تغييرا له ، ولذا التزم الحكم هذا النظر فان النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالوجه الأول من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب، وفى بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا أمام محكمة الموضوع بأن المطعون ضدهما لم يلتزما فى دأعوهما نص الفقرة الرابعة من المادة ٤٩ من القانون

رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التى تلزم المالك الذى يريد هدم العقار لاعادة بنائه بشكل أوسع بتوفير وحده مناسبة بأجر مماثل ليمارس المستأجر نشاطه فيها وإلا التزم بتعويض بمبلغ مساو للفرق بين القيمة الإيجارية للوحدة التى يشغلها وتلك التى يتعاقد على ممارسة نشاطه فيها لمدة خمس سنوات أو للمدة التى تنتضى إلى أن يعود إلى المكان بعد بنائه بذات القيمة الإيجارية الأولى أو بدفع مبلغ مساو لأجرة الوحدة التى يشغلها خالية عن مدة عشر سنوات بحد أدنى قدره ألف جنيه أيهما أكبر ، إلا أن الحكم لم يرد على هذا الدفاع رغم أنه جوهري قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أن مؤدى مانصت عليه الفقرة د من المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أن المشرع ألقى على عاتق المالك المرخص له بهدم مبناه لإعادة بنائه بشكل أوسع بالتزام تخييرى قبل كل من مستأجرى وحدات هذا المبنى وهو أن يوفر له مكان مناسب بأجر مماثل لأجر الوحدة التى كان يستأجرها بالمبنى المرخص بهدمه وأما بتعويضه تعويضا نقديا على الوجه المبين بالنص ، وجعل الخيار فى ذلك للمالك بإعتباره المدين بهذا الالتزام التخيرى لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه واجه دفاع الطاعن فى هذا الشأن بما أورده بمذوناته من " أن المستأنف الأولى (المطعون ضدها الأولى ) عرضت على كل من المستأنف عليهما (الطاعنان) مبلغ ألفى جنيه بموجب ائذار أعلن لهما فى ١٩٨١/١٢/٢١ على أنه قيمة التعويض المستحق لهما نظير إخلالهما من العقار موضوع النزاع ورفضاً استلام ذلك المبلغ فأودع على ذمتهم خزانة محكمة بورسعيد الابتدائية فى ١٩٨١/١٢/٢٢ مخصصاً منه رسم الإيداع، إيداعاً غير مشروط " ، الأمر الذى يضحى معه النعى على

الحكم بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالوجه الثانى من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الاخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقولان أنه لما كانت المادة الثالثة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ اشترطت للموافقة على طلب التصريح بالهدم أن يكون قد مضى على إقامة المبنى المطلوب هدمه أربعون عاما على الأقل إلا إذا رأت اللجنة التجاوز عن هذا الشرط لاعتبارات تتعلق بالصالح العام، ومن ثم فقد طلبا من محكمة الاستئناف ندب خبير فى الدعوى لبيان ما إذا كانت قد مضت هذه المدة على إقامة المبنى محل النزاع أولا إلا أن الحكم لم يرد على هذا الدفاع الجوهري .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن من المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة الخصم إلى طلب ندب خبير فى الدعوى ، إذ أن ذلك ليس حقا له تتحتم إجابته بل لها أن ترفض مادامت قد رأت فى عناصر الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها والفصل فى موضوعها دون حاجة إليه ، وتعتبر عدم الإشارة صراحة إلى طلب ندب خبير بمثابة قضاء ضمنى برفض هذا الطلب ، إذ أن إقامة الحكم على اعتبارات مبرره يعتبر ردا ضمنيا على ما أبدى من دفاع . لما كان ذلك ، وكان استلزام مرور أربعين عاما على إقامة المبنى المرخص بهدمه أمر متروك لتقدير اللجنة المختصة وفقا لاحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ ، فإن طلب الطاعنين ندب خبير لتقدير عمر المبنى محل النزاع لا ينطوى على دفاع جوهري ، ومن ثم فلا تثريب على المحكمة إذ هى اعترضت عن الرد عليه.

ولما تقدم - يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / جرجس اسحق وعضوية السادة المستشارين :  
محمد فتحى الجهمودى ، عبد الحميد الشافعى نائبى رئيس المحكمة ، إبراهيم الطويلة وأحمد على  
خيرى

(٤٣)

الطلب رقم ١٧٤٧ لسنة ٥٨ ق

(١) بيع " آثار البيع " التزامات البائع الالتزام بتسليم المبيع .  
تسليم المبيع . ماهيته . وضعه تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به .  
م ٤٣٥ مدنى عدم اشتراط التسليم الفعلى متى توافر عنصره . مؤدى ذلك جواز استيفاء البائع  
للمبيع بوصفه مستأجرا له .

( ٢ ، ٣ ) اثبات إجراءات الاثبات " محكمة الموضوع " .

(٢) محكمة الموضوع غير ملزمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق أو إجابة طلب الاستجواب .  
سلطانها فى تكوين عقيدتها من أقوال شهود سمعوا فى تحقيق قضائى أو إدارى دون  
حلف يمين ، وإن تستنبط القرائن التى تأخذ بها من الأوراق المقدمة فيها .

(٣) التثبت من وقوع الغصب ونفيه . لا يتطلب لنظره أحكام قانون لاصلاح الزراعى بما  
يشترطه من وجود عقد مكتوب للاتجار ثابتا للكتابة مودعا نسخة منه بالجمعية التعاونية  
الزراعية.

(٤) نقض " السبب الجديد " .

السبب الجديد الذى يخالطه واقع . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١) مفاد نص المادة ٤٢٥ من القانون المدنى أن تسليم المبيع يتم و ضعه تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به بغير حائل مع اعلام المشتري أن المبيع قد وضع تحت تصرفه ولم يشترط المشرع التسليم الفعلى بل افترض تمام التسليم متى توافر عنصره ولو لم يستول المشتري على المبيع استيلاء ماديا . فيكفى لتمام التسليم مجرد تغيير النيه سواء بإتفاق أو بتصرف قانونى مجرد كأن يظل البائع حائزا المبيع بإعتباره مستأجرا ويعتبر التسليم فى هذه حكما أو معنويا " لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد استخلص سائغا الأدلة المطروحة عليه أن مورث المطعون عليهم ومن بعده ورثته يضعون اليد بصفتهم مستأجرين للأطيان التى اشتراها الطاعن وهو ما كان مطروحا على المحكمة مما يوجب أن تقول كلمتها فيه وإذ قضى بإجابة الطاعن إلى تسليمه الأطيان المباعه على أن يكون التسليم حكما فإنه يكون وافق صحيح القانون .

(٢) المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة طلب الأحالة إلى التحقيق أو استجواب الخصوم مادام انها وجدت فى أوراق الدعوى من الأدلة مايكفى لتكوين عقيدتها ، ولايعيب حكمها الاستدلال بأقوال الشهود أمام الخبير أو فى أى تحقيق إدارى دون حلف يمين لأن الرجوع فى تقدير تلك الاقوال كقرينة

قضائية . هو اقناع محكمة الموضوع وأن كل ما تثبته بشأن صفة وضع اليد وكذلك تقدير وقوع الغصب ونفيه من وقائع الدعوى والادلة المطروحة فيها ، كل ذلك من الأمور الموضوعية التي لاسبيل إلى طرحها على محكمة النقض .

(٣) لما كان التثبت من وقوع الغصب بإعتباره عملا غير مشروع ونفيه لا يستلزم من المحكمة النظر في أحكام قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ التى تنظم العلاقة الإيجارية بين مستأجرى الأراضى الزراعية وملاكها وما تشترطه من وجوب أن يكون عقد الإيجار ثابتاً بالكتابة أياً كانت قيمته طبقا للمادة ٣٦ من هذا القانون معدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ لأن مجال النظر فى أحكام هذا القانون وما توجبه من شروط ينحصر فى الدعاوى والمنازعات الإيجارية الناشئة عن تطبيقه دون سداها .

(٤) نعى الطاعن بأخذ الحكم المطعون بتقرير الخبير الخاطئ وتأسيس قضاءه عليه يقوم على واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع ومن ثم فإنه يعتبر سببا جديدا لايجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد مداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل

فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٦٢٧ سنة ١٩٨٢ مدنى شبين الكوم الابتدائية ضد المطعون عليهم بطلب الحكم بالزامهم بصفتهم ورثة المرحوم/ حسن محمد على منصور بتسليمه مساحة ١٦ ١٥ أطيانا زراعية مبيته الحدود والمعالم بالصحيفة والعقد المسجل برقم ٦٣٤٨ لسنة ١٩١٨ شبين الكوم ، وقال بيانا لذلك أنه اشترى من مورث المطعون عليهم الاطيان سالفة البيان و سجل العقد إذ طالب البائع قبل وفاته وورثته من بعده بتسليمه تلك المساحة امتنعوا فأقام الدعوى ، ندبت المحكمة خبيرا وبعد أن قدم تقريره حكمت بالزام المطعون عليهم بتسليم الطاعن مساحة ١٦ ١٥ الموضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وبتقرير الخبير تسليما حكيميا ، استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا " مأمورية شبين الكوم " بالاستئناف رقم ٢٠١ لسنة ١٩ ق وبتاريخ ١٧/٢/١٩٨٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أن البائع ومن بعده ورثته يلتزمون وفقا للمادة ٤٣٥ من القانون المدنى بتسليمه الأطيان المباعه له تسليما فعليا ، لا يغير من ذلك إدعاء البائع وورثته استئجارهم الأرض المباعه بعد البين طالما خلا منذ البيع مما يفيد ذلك مما كان يتعين على المحكمة أن تجيبه إلى طلب التسليم الفعلى ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بالتسليم الحكى فإنه يكون قد انطوى على قضاء ضمنى بتسليم الأرض للمطعون

عليهم بصفقتهم مستأجرين وهو ما لم يطلبوه و لم يكن مطروحا على المحكمة بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن النص في المادة ٤٣٥ من القانون المدني أن يكون تسليم المبيع بوضعه تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به بغير حائل مع اعلام المشتري أن المبيع قد وضع تحت تصرفه ولم يشترط المشرع التسليم الفعلي بل افترض تمام التسليم متى توافر عنصراه ولو لم يستول المشتري على المبيع استيلاء ماديا . فيكفى لتمام التسليم مجرد تغيير النية سواء بإتفاق أو بتصرف قانوني مجرد كأن يظل البائع حائزا المبيع بإعتباره مستأجرا ويعتبر التسليم في هذه حكما أو معنويا " لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد استخلص سائغا الأدلة المطروحة عليه أن مورث المطعون عليهم ومن بعده ورثته يضعون اليد بصفقتهم مستأجرين للأطيان التي أشتراها الطاعن وهو ما كان مطروحا على المحكمة مما يوجب أن تقول كلمتها فيه ، وإن قضى بإجابة الطاعن إلى تسليمه الأطيان المباعه على أن يكون التسليم حكما فإنه يكون وافق صحيح القانون ويضحي النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك بعدم قبول إدعاء المطعون عليهم بوجود علاقة إيجارية بينهما ، طالما أنه لن بيدهم عقد إيجار مكتوب ومودع نسخه منه الجمعية التعاونية الزراعية المختصة على نحو ما توجبه المواد ٣١ ، ٣٦ مكررا ، ٣٦ مكررا "ب" من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقوانين ١٧ لسنة ١٩٦٦ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٦ ،



٦٧ لسنة ١٩٧٥ التي رتبتم عدم قبول المنازعات والدعوى الناشئة عن إيجار الأراضي الزراعية في هذه الحالة ، بما كان يتعين على المحكمة من تلقاء نفسها عدم قبول هذا الإدعاء إلا أن المحكمة عولت في إثبات هذه العلاقة على تقرير الخبير وحده الذي استمع إلى أقوال الشهود دون حلف اليمين ، لذلك فقد طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لكي تستمع المحكمة إلى هؤلاء الشهود بعد حلفهم اليمين واستجواب المطعون عليهم إلا أنها لم تستجب لما طلبه بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة طلب الأحالة إلى التحقيق أو استجواب الخصوم مادام أنها وجدت في أوراق الدعوى من الأدلة ما يكفي لتكوين عقيدتها ، ولا يعيب حكمها الاستدلال بأقوال الشهود أمام الخبير أو في أي تحقيق إداري دون حلف يمين لأن الرجوع في تقدير تلك الأقوال كقرينة قضائية . هو اقتناع محكمة الموضوع وأن كل ما تثبته بشأن صفة وضع اليد وكذلك تقديرها لوقوع الغصب ونفيه من وقائع الدعوى والأدلة المطروحة فيها ، كل ذلك من الأمور الموضوعية التي لا سبيل إلى طرحها على محكمة النقض ما دامت هذه الأدلة وتلك الوقائع تسمح بذلك التقدير، ولما كان التثبيت من وقوع الغصب بإعتباره عملا غير مشروع ونفيه لا يستلزم من المحكمة النظر في أحكام قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ التي تنظم العلاقة الإيجارية بين مستأجرى الأراضي الزراعية وملاكها وما تشترطه من وجوب أن يكون عقد الإيجار ثابتاً بالكتابة أيا كانت قيمته طبقا للمادة ٣٦ من هذا القانون معدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ لأن مجال النظر في أحكام هذا القانون وما توجبه من شروط ينحصر في الدعاوى والمنازعات

الإيجارية الناشئة عن تطبيقه ويفتر عليها دون سداها لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن قد أيدت دعواه على أن مورث المطعون عليهم ومن بعده ورثته يضعون اليد على أرض النزاع غصباً بعد بيعها له ، مما يخرج النزاع عن نطاق قانون الاصلاح الزراعى وما استلزمه من إثبات عقد الإيجار بالكتابة وإيداع نسخة منه الجمعية التعاونية الزراعية ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد حصل من تقرير الخبير المنتدب فى الدعوى ومن أقوال الشهود الذين سمعهم ومن الاطلاع على دفاتر الجمعية التعاونية الزراعية وسجلاتها ، ومما ورد بتحقيقات الشكوى رقم ٩٥٥ لسنة ١٩٨٣ إدارى مركز أشمون ، ومن قصور الطاعن عن مطالبه المطعون عليهم ومورثهم بتسلمه الأرض منذ تاريخ شرائها فى عام ١٩٦٨ حتى اقامة الدعوى فى عام ١٩٨٣ ، أن المطعون عليهم ومورثهم من قبلهم يضعون اليد على أرض النزاع بطريق الإيجار بموجب اتفاق غير مكتوب مع الطاعن منذ أكثر من عشر سنوات وليس بطريق الغصب ورتب على ذلك القضاء بتسلمه الاطيان تسليماً حكماً وأقام قضاؤه فى هذا الصدد على أسباب سائغه لها اصلها الثابت فى الأوراق وتؤدى إلى النتيجة التى خلص إليها فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون مجادلة فى تقدير محكمة الموضوع له دلالة بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير تلك التى أخذ بها وهو ما لايجوز أمام محكمة النقض ومن ثم يكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى الاسناد ومخالفة الثابت فى الأوراق وفى بيان ذلك يقول أن الخبير خلط بين الطاعن وولده ، اذ أورد بتقريره أنه بالاطلاع على دفاتر الجمعية التعاونية الزراعية تبين أن الأرض

موضوع النزاع فى حيازه المطعون عليها الرابعة اعتبارا من السنة الزراعية ١٩٧٢/٧١ حتى عام ١٩٧٦ بالايجار من والده عامر حسن ديا وأن الشكوى رقم ٩٥٥ لسنة ١٩٨٣ إدارى مركز شبين الكوم مقدمه ضده فى حين أنها مقدمه من والده ، ولما كان الأخير ليس مالكا أو حائزا لأرض النزاع فقد أخطأ الخبير فى تقديره ، وإذ أخذ الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه بهذا التقرير الخاطئ وأسس عليه قضاؤه فإنه يكون معيبا بما يستوجبه نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن ماينعاه الطاعن فى هذا الخصوص يقوم على دافع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع ومن ثم فإنه يعتبر سببا جديدا لايجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / جرجس اسحق وعضوية السادة المستشارين :

محمد فتحى الجهمودى ، عبد الحميد الشافعى نائبى رئيس المحكمة ، محمود رضا الخضيرى

وإبراهيم الطويلة .

(٤٤)

### الطعن رقم ٩١١ لسنة ٥١ ق

(١) صلح " أركان الصلح . كفاية " شرط القضاء بها " .

١ - الصلح . ماهيته . نزول كل من المتصالحين عن جزء من ادعائه . اثره . انقضاء

الحقوق والادعاءات التى نزل عنها أى من المتعاقدين نزولا نهائيا . مؤدى ذلك . وجوب الحكم

بإنتهاء الخصومة .

٢ - مصادرة الكفاية فى الطعن . شرط القضاء بها . عدم قبول الطعن أو عدم جواز نظره

م . ٢٧٠ ق مرافعات .

(١) إذ كانت المادة ٥٤٩ من القانون المدنى تنص على أن "الصلح عقد

يحسم به الطرفان نزاعاً قائماً أو يتوقيان به نزاعاً محتملاً ، وذلك بان ينزل كل منهما على وجه التقابل عن جزء من ادعائه " كما تنص المادة ٥٥٣ منه على أنه " ١- تنحسم بالصلح المنازعات التي تناولها . ٢ - ويترتب عليه إنقضاء الحقوق والادعاءات التي نزل عنها أي من المتعاقدين نزولاً نهائياً وإذا كان البين من الأوراق أن عقد الصلح الذي أبرمه الطاعن والمطعون عليهما الأول والثاني بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٤ بعد رفع الطعن الحال وحكمت محكمة الاستئناف في ذات التاريخ بالحقاقه بمحضر الجلسة وجعله في قوة السند التنفيذي قد تضمن تنازل المطعون عليه الأول عن حقه في الاخذ بالشفعة وعن الاستئناف المرفوع بشأن هذا الحكم وصحة الحكم الصادر من محكمة أول درجة وبصحة التصرف الصادر إلى الطاعن وان هذا الصلح منهيًا لكل نزاع مستقبلاً ولايجوز لاي طرف الرجوع . وكان هذا الصلح لا مخالفة فيه للنظام العام ، وكان الصلح يحسم المنازعات التي تناولها على ما نصت عليه المادة ٥٥٣ سالفة الذكر مما مفاده عدم جواز تجديد النزاع - أو المضي فيه إذا كان لازال قائماً، وانقضاء ولايه المحكمة في الفصل في النزاع بما يعنى انتهاء الخصومة فيه ولما كان انتهاء الخصومة بغير حكم في الدعوى يرجح إلى أسباب مختلفة نظم قانون المرافعات بعضها كما في أحوال السقوط والانقضاء بمضي المدة والترك ولم ينظم البعض الآخر كما في حالة الصلح بين طرفي الخصومة وحالة وفاة



الخصم أو غيره إذا كان النزاع مما ينتهى بالوفاء كما فى دعاوى التطبيق والطاعة والحضانه والضم وكان اغفال هذا التنظيم يعد نقصا تشريعيًا يوجب على القاضى تكملة بالالتجاء إلى المصادر التى نصت عليها المادة الأولى من القانون المدنى ومنها قواعد العدالة ، فإن الحل العادل فى حالة إنتهاء المنازعة صلحا أن يقضى فيها بإنتهاء الخصومة .

(٥) فى حالة الحكم بإنتهاء الخصومة فى الطعن صلحا لا محل لمصادرة الكفالة لأن الحكم بها قاصر على أحوال عدم قبول الطعن أو عدم جواز نظره طبقا للمادة ٢٧٠ من قانون المرافعات .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد مداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه و سائر الأوراق - تتحصل

فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٧٧ - مدنى الفيوم الابتدائية

ضد المطعون عليهم بطلب الحكم بأحقية فى الأخذ بالشفعة لحصه مقدارها ٨ من ٢٤

فى العقار المبين بصحيفة الدعوى لقاء ثمن مقداره ٥٤٠ جنيه والتسليم وقال بيانا لذلك

أن المطعون عليها الثالثة ومورثه المطعون عليهم من الرابعه إلى العاشرة باعتا إلى المطعون عليه الثانى الحصة سالفة الذكر وإنه يمتلك حصة فى العقار المجاور للعقار المشفوع فيه فقد أنذر كلا من البائعين والمشتري برغبته فى أخذ العقار بالشفعة وأودع خزينة المحكمة مبلغ ٧٠٠ جنيه وأقام الدعوى . دفع المطعون عليه الثانى الدعوى بعدم قبولها لرفعها على غير ذى صفة على سند من أنه تصرف فى العقار المشفوع فيه إلى الطاعن الذى تم اختصاصه فى الدعوى ومثل فيها وتمسك بدوره بالدفع بعدم القبول وبتاريخ ١٩/١١/١٩٧٩ حكمت المحكمة برفض الدعوى استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف " مأمورية الفيوم " بالاستئناف رقم ٢٦٢ لسنة ١٥ ق وبتاريخ ٣/١٢/١٩٨١ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المطعون عليه الأول فى أخذ العقار بالشفعة لقاء الثمن الحقيقى وقدره ٥٤٠ جنيه والتسليم ، طعن المطعون عليه الثانى فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥١ ق ، كما طعن عليه الطاعن بالطعن رقم ٩١١ لسنة ٥١ ق وبتاريخ ١٢/٢/١٩٨٥ حكمت محكمة النقض فى الطعن الأول بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة إلى محكمة الاستئناف ، وبعد أن عجل الخصوم الاستئناف امامها حكمت بتاريخ ٤/١٢/١٩٨٨ أولا: بإثبات ترك المستأنف ( المطعون عليه الأول ) الخصومه فى الاستئناف بالنسبة للمستأنف عليهم جميعا عدا الأول والآخر ( المطعون عليه الثانى والثامن ) . ثانيا: بالحاق محضر الصلح المؤرخ ٤/١٢/١٩٨٨ بمحضر الجلسة وإثبات

محتواه فيه وجعله فى قوة السند التنفيذى . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بإنتهاء الخصومة فى الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشوره فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن المادة ٥٤٩ هـ من القانون المدنى تنص على أن " الصلح عقد يحسم به الطرفان نزاعا قائما أو يتوقيان به نزاعا محتملا ، وذلك بان ينزل كل منهما على وجه التقابل عن جزء من ادعائه " كما تنص المادة ٥٥٣ هـ منه على أنه " ١ - تنحسم بالصلح المنازعات التى تناولها ، ٢ - ويترتب عليه إنقضاء الحقوق والادعاءات التى نزل عنها أى من المتعاقدين نزولا نهائيا " وإذا كان البين من الأوراق أن عقد الصلح الذى أبرمه الطاعن والمطعون عليهما الأول والثانى بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٤ بعد رفع الطعن الحالى وحكمت محكمة الاستئناف فى ذات التاريخ بالحاقه بمحضر الجلسة وجعله فى قوة السند التنفيذى قد تضمن تنازل المطعون عليه الأول عن حقه فى الاخذ بالشفعة وعن الاستئناف المرفوع بشأن هذا الحكم وصحة الحكم الصادر من محكمة أول درجة وبصحة التصرف الصادر إلى الطاعن وان هذا الصلح منهيًا لكل نزاع مستقبلا ولايجوز لاي طرف الرجوع . وكان هذا الصلح لا مخالفة فيه للنظام العام ، وكان الصلح يحسم المنازعات التى تناولها على ما نصت عليه المادة ٥٥٣ هـ سالفه الذكر مما مفاده عدم جواز تجديد النزاع - أو المضى فيه إذا كان لازال قائما ، وانقضاء ولايه المحكمة فى الفصل فى النزاع بما يعنى انتهاء الخصومة فيه ولما كان انتهاء الخصومة

بغير حكم فى الدعوى يرجع إلى أسباب مختلفة نظم قانون المرافعات بعضها كما فى أحوال السقوط والانقضاء بمضى المدة والترك ولم ينظم البعض الآخر كما فى حالة الصلح بين طرفى الخصومة وحالة وفاة الخصم أو غيره إذا كان النزاع مما ينتهى بالوفاء كما فى دعاوى التطليق والطاعة والحضانة والضم وكان اغفال هذا التنظيم يعد نقصا تشريعيا يوجب على القاضى تكملته بالالتجاء إلى المصادر التى نصت عليها المادة الأولى من القانون المدنى ومنها قواعد العدالة ، فإن الحل العادل فى حالة إنتهاء المنازعة صلحا أن يقضى فيها بإنتهاء الخصومة .

ولما تقدم يتعين الحكم بإنتهاء الخصومة فى الطعن صلحا ولا محل لمصادرة الكفاله لأن الحكم بمصادرتها كلها أو بعضها قاصر على نحو ما توجبه المادة ٢٧٠ من قانون المرافعات على أحوال عدم قبول الطعن أو القضاء برفضه أو بعدم جواز نظره .

## جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / محمود شوقي وعضوية السادة المستشارين :

أحمد مكى نائب رئيس المحكمة ، ماهر البحيرى، محمد جمال حامد وأنور العاضى .

(٤٥)

### الطعن رقم ٢٣٧٨ لسنة ٥٦ ق

رسوم " أمر تقدير الرسوم القضائية " . حكم " الطعن فى الحكم الصادر فى

أمر تقدير الرسوم " . اختصاص . استئناف .

الحكم الصادر فى معارضة أمر تقدير الرسوم . قابليته للطعن بذات طرق الطعن على الحكم

الصادر فى الدعوى التى صدر فيها الأمر . عدم الاعتداد بقيمة مبلغ أمر التقدير علة ذلك .

استئناف الحكم الصادر فى المعارضة . الإختصاص بنظره . للمحكمة التى تختص بنظر

استئناف الحكم الصادر فى الدعوى الأصلية .



النص في المادة ١٨ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يفيد أن المنازعة التي تقوم في شأن الرسم الواجب أدائه من قلم الكتاب والمسئول عن الرسم تعتبر منازعة غير مرتبطة بالطلب أو الدعوى المطروحة على القضاء التي استحق عليها الرسم المذكور ، ذلك أن الرسم الذي يستأديه قلم الكتاب إنما يجيئ لمناسبة الالتجاء إلى القضاء في طلب أو خصومة تعرض عليه فهو يتولد عن هذا الطلب أو تلك الخصومة وينشأ عنها وبمناسبتها ومن ثم فإنه ينزل منها منزلة الفرع من أصله ويتعين التزام ما تقضيه هذه التبعية عند الطعن في الحكم الصادر في المعارضة في أمر التقدير ، ومن ثم فإن الحكم الصادر فيها يكون قابلاً للطعن عليه بنفس الطرق التي يطعن فيها على الحكم الصادر في الدعوى التي صدر فيها أمر تقدير الرسوم بإعتباره جزءاً متمماً له ولا عبرة في هذا الخصوص بقيمة المبلغ الوارد في أمر تقدير الرسوم . وكان الحكم الصادر في المعارضة في قائمة الرسوم التي استصدرها الطاعن قد صدر من محكمة بندر كفر الشيخ وكان الحكم الصادر في الدعوى الجزئية قابلاً للاستئناف ، فإن محكمة كفر الشيخ الابتدائية بهيئة استئنافية -

هى التى تختص بالحكم فى الاستئناف الذى يرفع عن الحكم الصادر فى تلك المعارضة، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بقبول استئناف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية فى المعارضة فى قائمة الرسوم وهو مايشتمل على قضاء ضمنى بإختصاص المحكمة بنظره - فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد مداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل

فى أن المطعون ضدهن أقمن الدعوى ١٠١ لسنة ١٩٨٢ مدنى بندر كفر الشيخ الجزئية

بطلب الحكم بتثبيت ملكيتهن لحصة قدرها ٨ شيوعاً فى ٢٤ فى قطعة أرض ، وحكمت

المحكمة بطلباتهم والزمتهن بالمصاريف ، واستصدر قلم الكتاب أمرى تقدير بباقي

الرسوم المستحقة ، وأعلن الأمر الأول لهن فعارضن فيه بتقرير بقلم كتاب تلك المحكمة ، ومحكمة أول درجة حكمت بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٧ برفض المعارضة ، استئناف المطعون ضدهن هذا الحكم بالاستئناف ١٧٠ السنة ١٨ ق طنطا (مأمرية كفر الشيخ ) ، وبتاريخ ١٩٨٦/٦/٢ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبتعديل التقدير إلى مبلغ ٦٦٠٥٠ ر. جنيها ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ذلك أن الطعن على الحكم الصادر في المعارضة في أمر تقدير الرسوم يكون بذات الطرق التي يطعن بها على الحكم الصادر في الدعوى الأصلية ، ولما كان الحكم فيها قد صدر من محكمة بندر كفر الشيخ الجزئية فإن استئناف الحكم الصادر في المعارضة في أمر تقدير رسوم تلك الدعوى يكون أمام محكمة كفر الشيخ الابتدائية . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بقبول الاستئناف رغم عدم اختصاص محكمة الاستئناف بنظره فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن المشرع نص فى المادة ١٨ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أن " تقام المعارضة إلى المحكمة التى أصدر رئيسها أمر التقدير أو القاضى بحسب الأحوال ويصدر الحكم فيها بعد سماع أقوال قلم الكتاب والمعارض إذا حضر ويجوز استئناف الحكم فى ميعاد عشرة أيام من يوم صدوره وإلا سقط الحق فى الطعن " وهذا النعى - وعلى ما جرى بقضاء هذه المحكمة لايفيد أن المنازعة التى تقوم فى شأن الرسم الواجب أدائه من قلم الكتاب والمسئول عن الرسم تعتبر منازعة غير مرتبطة بالطلب أو الدعوى المطروحة على القضاء التى استحق عليها الرسم المذكور ، ذلك أن الرسم الذى يستأديه قلم الكتاب إنما يجرى لمناسبة الالتجاء إلى القضاء فى طلب أو خصومة تعرض عليه فهو يتولد عن هذا الطلب أو تلك الخصومة وينشأ عنها وبمناسبتها ومن ثم فإنه ينزل منها منزلة الفرع من أصله ويتعين التزام ماتقتضيه هذه التبعية عند الطعن فى الحكم الصادر فى المعارضة فى أمر التقدير ، ومن ثم فإن الحكم الصادر فيها يكون قابلاً للطعن عليه بنفس الطرق التى يطعن فيها على الحكم الصادر فى الدعوى التى صدر فيها أمر تقدير الرسوم بإعتباره جزءاً متمماً له ولا عبءة فى هذا الخصوص بقيمة المبلغ الوارد فى أمر تقدير الرسوم . وكان الحكم الصادر فى المعارضة فى قائمة الرسوم التى استصدرها الطاعن قد صدر من محكمة بندر كفر الشيخ وكان الحكم الصادر فى الدعوى الجزئية قابلاً للاستئناف ، فإن محكمة كفر الشيخ الابتدائية بهيئة استئنافية - هى التى تختص بالحكم فى

الاستئناف الذى يرفع عن الحكم الصادر فى تلك المعارضة ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بقبول استئناف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية فى المعارضة فى قائمة الرسوم وهو مايشتمل على قضاء ضمنى بإختصاص المحكمة بنظره - فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

وحيث أن الاستئناف صالح للفصل فيه ولما تقدم .



## جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / محمود شوقي وعضوية السادة المستشارين :

أحمد مكى نائب رئيس المحكمة، ماهر البحيرى ، محمد جمال حامد وأنور العاصى .

(٤٦)

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٥٨ ق

ملكية . نزاع الملكية للمنفعة العامة . آثار.

الأراضي المملوكة للأفراد . عدم اعتبارها فى حكم الآثار إلا إذا نزع ملكيتها . تقرير  
المنفعة العامة للعقارات المراد نزع ملكيتها دون اتباع إجراءات نزع الملكية التى أوجبها القانون  
١٩٥٤/٥٧٧ . أثره . عدم انتقال ملكية هذه العقارات للدولة وبقاؤها على ملك صاحبها .  
"مثال".

النص فى المادة الثانية من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ لحماية الآثار على  
أن "يعتبر فى حكم الآثار الأراضي المملوكة للدولة التى اعتبرت أثرية بمقتضى  
أوامر أو قرارات أو بمقتضى قرار يصدره وزير المعارف العمومية بعد الاتفاق مع  
وزير الاقتصاد الوطنى وكذلك الأراضي المملوكة للأفراد التى تنزع الدولة  
ملكيتها لأهميتها الأثرية". يدل أن الأراضي المملوكة للأفراد لا تعتبر فى حكم  
الآثار إلا إذا نزع الدولة ملكيتها، ولما كان القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن

نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين قد استلزم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون تقرير المنفعة العامة للعقارات المراد نزع ملكيتها بقرار من الوزير المختص - وبقرار رئيس الجمهورية بعد تعديله بالقانون ٢٥٢ لسنة ١٩٦٥ - بنشر في الجريدة الرسمية تقوى بعده الجهة القائمة بإجراءات نزع الملكية القيام بالعمليات الفنية والمساحية والحصول على البيانات اللازمة بشأن تلك العقارات وإعداد كشوف بحصرها وتقدير التعويض المستحق لأصحاب الشأن فإذا وافقوا عليه وقعوا على نماذج خاصة، أما إذا عارضوا أو تعذروا الحصول على توقيعاتهم فيصدر بنزع الملكية قرار من الوزير المختص، وتودع النماذج أو القرار الوزاري في مكتب الشهر العقاري و يترتب عليه جميع الآثار المترتبة على شهر عقد البيع فتنتقل ملكية تلك العقارات إلى الدولة، وإذا لم يتم هذا الإيداع خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية سقط مفعول هذا القرار الأخير أعمالاً لنص المادتين ١٠، ٩ من القانون المذكور، وكان الثابت في الأوراق أنه وإن صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ٤٤١ بتاريخ ١٨/٤/١٩٥٦ بتقرير المنفعة العامة لمشروع الأراضي اللازمة لمصلحة الآثار بمدينة الأقصر ومن بينها أرض النزاع، كما صدر بعده قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٧٢ بذات الغرض، إلا أنه لم تتخذ بعد صدورهما إجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة المنصوص عليها في قانون نزع الملكية سالف الذكر ومن ثم فلم تنتقل ملكية أرض النزاع إلى الدولة وتبقى على ملك صاحبها ولا تعد أرضاً أثرية.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية.

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى ٤٤٥ لسنة ١٩٨٣ مدنى الاقصر الجزئية على المطعون ضده وأخر بطلب الحكم بعدم التعرض له فى الانتفاع بالأرض المملوكة له المبينه بالصحيفة وقال بياننا لذلك أنه يمتلك تلك الأرض ويضع اليد عليها وأن المدعى عليهما تعرضا له وادعيا أن الأرض أثريه ومن أملاك الدولة العامة ، فأقام دعواه بطلباته السالفة ، والمحكمة بعد أن ندبت خبيرا وقدم تقريره أحالت الدعوى إلى محكمة الاقصر الابتدائية وقيدت برقم ٨٥١ لسنة ١٩٨٦ ، وبتاريخ ١٩/١٠/١٩٨٦ حكمت المحكمة للطاعن بطلباته ، استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف ٣١٢ لسنة ١٩٨٦ ق قنا ، وبتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ذلك أنه استند فى قضائه برفض الدعوى إلى أن الأرض محل النزاع تعتبر من الأموال العامة المخصصة للأثار بصدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ٤٤١ بتاريخ

١٨/٤/١٩٥٦ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٧٢ بتقرير المنفعة العامة عليها في حين أن الأرضى المملوكة للأفراد لا تعتبر في حكم الآثار إلا إذا نزع ملكيتها وفقا لإجراءات نزع الملكية المنصوص عليها في القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤، وإذا لم تتبع تلك الإجراءات فلا تعتبر الأرض موضوع النزاع أثرية .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن النص في المادة الثانية من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ لحماية الآثار على أن " يعتبر في حكم الآثار الاراضى المملوكة للدولة التى اعتبرت أثرية بمقتضى أوامر أو قرارات أو بمقتضى قرار يصدره وزير المعارف العمومية بعد الاتفاق مع وزير الاقتصاد الوطنى وكذلك الاراضى المملوكة للأفراد التى تنزع الدولة ملكيتها لأهميتها الأثرية " . يدل أن الاراضى المملوكة للأفراد لا تعتبر في حكم الآثار إلا إذا نزع الدولة ملكيتها، ولما كان القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين قد استلزم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون تقرير المنفعة العامة للعقارات المراد نزع ملكيتها بقرار من الوزير المختص - وبقرار رئيس الجمهورية بعد تعديله بالقانون ٢٥٢ لسنة ١٩٦٥ - بنشر فى الجريدة الرسمية تتولى بعده الجهة القائمة بإجراءات نزع الملكية القيام بالعمليات الفنية والمساحية والحصول على البيانات اللازمة بشأن تلك العقارات وإعداد كشوف بحصرها وتقدير التعويض المستحق لأصحاب الشأن فإذا وافقوا عليه وقعوا على نماذج خاصة، أما إذا عارضوا أو تعذروا الحصول على توقيعاتهم فيصدر بنزع الملكية قرار من الوزير المختص، وتودع النماذج أو القرار الوزارى فى مكتب الشهر العقارى و يترتب عليه جميع الآثار المترتبة على شهر عقد البيع فتنتقل ملكية تلك العقارات إلى

الدولة، وإذا لم يتم هذا الإيداع خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية سقط مفعول هذا القرار الأخير إعمالاً لنص المادتين ٩، ١٠ من القانون المذكور، وكان الثابت في الأوراق أنه وإن صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ٤٤١ بتاريخ ١٨/٤/١٩٥٦ بتقرير المنفعة العامة لمشروع الأراضي اللازمة لمصلحة الآثار بمدينة الأقصر ومن بينها أرض النزاع، كما صدر بعده قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٧٢ بذات الغرض، إلا أنه لم تتخذ بعد صدورهما إجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة المنصوص عليها في قانون نزع الملكية سالف الذكر ومن ثم فلم تنتقل ملكية أرض النزاع إلى الدولة وتبقى على ملك صاحبها ولا تعد أرضاً أثريه، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا الدنظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم.



## جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / وليم رزق بدوي وعضوية السادة المستشارين : طه الشريف، أحمد أبو الحجاج نائب رئيس المحكمة ، شكرى العميرى وعبد الرحمن فكرى .

(٤٧)

### الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٥٦ ق

١ - حكم " الطعن فيه " " القبول المانع من الطعن " .

القبول المانع من الطعن ، شرطه .

٢ - دعوى " الصفة " " المصلحة " . محكمة الموضوع .

استخلاص توافر الصفة والمصلحة فى الدعوى . مما يستقل به قاضى الموضوع متى أقام

قضاءه على أسباب سائغه .

٣ - أمر على عريضة .

الأمر على عريضة . التظلم منه بالطرق المعتادة لرفع الدعوى ، حكم القاضى الأمر فى

التظلم . حكم قضائى قابل للطعن فيه بالطرق المقررة للأحكام . سقوطه إذا لم يقدم للتنفيذ

خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره . المراد ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٠ من قانون المرافعات .

٤ - نقض " صحيفة الطعن " " أسباب الطعن " .

العبرة فى تفصيل أسباب الطعن بما جاء واضحا كاشفا عن المقصود منه وبيان العيب

الذى يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره فى قضائه . مؤداه . م ٢٥٣ مرافعات .

#### ٥ - دعوى " مصارييف الدعوى " .

مصارييف الدعوى - عدم استناد الحكم الذى فصل فيها إلى طلبات الخصوم . وجوب التزام القواعد القانونية المتعلقة بها . م ١٨٤ مرافعات وما بعدها . تقديرها . صدوره من رئيس الدائرة التى أصدرت الحكم بأمر على عريضة يقدمها صاحب المصلحة فى ذلك .

#### ٦ - حكم " بطلان الحكم " . بطلان . نظام عام . نقض .

بطلان الأحكام المؤسس على عدم إعادة الاعلان . عدم تعلقه بالنظام العام . عدم قبول التحدى به أمام محكمة النقض من غير من قرر له .

#### ٧ - محاماه . وكاله . بطلان .

عدم استئذان مجلس النقابة الفرعية عند قبول المحامى الوكالة فى دعوى أو شكوى ضد زميل له . مخالفة تستتبع المساعة التأديبية . ق ١٧ لسنة ١٩٨٣ .

#### ٨ - حكم " تسبيب الحكم " .

تسبيب الحكم . ماهيته .

#### ٩ - نقض " أسباب الطعن " " السبب المقترح إلى الدليل " .

إفتقار الطعن إلى الدليل أو عدم توضيحه . عدم قبوله .

#### ١٠ - نقض " ما لا يصلح . سبباً للطعن " .

ورود النعى على الحكم الابتدائى دون قضاء الحكم المطعون فيه . عدم قبوله .

(١) يشترط فى القبول المانع من الطعن أن يكون دالا على ترك الحق فى

الطعن دلالة واضحة لاحتتمل شكاً أو تأويلاً .

(٢) المقرر في قضاء هذه المحكمة أن استخلاص الصفة والمصلحة في الدعوى هو من قبيل فهم الواقع في الدعوى وهو مما يستقل به قاضى الموضوع وحسبه أن يبين الحقيقة التى إقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائغة تكفى لحمله .

(٣) مؤدى نصوص المواد ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ من قانون المرافعات أن يكون لمن صدر عليه الأمر المتظلم إلى المحكمة المختصة إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك كما له الحق فى التظلم منه لنفس القاضى الأمر بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى ولا يمنع من ذلك قيام الدعوى الأصلية أمام المحكمة ويحكم القاضى فى التظلم بتأييد الأمر أو بتعديله أو بإلغائه ويكون حكمه قابلاً لطرق الطعن المقريه للأحكام ، كما يسقط الأمر الصادر على عريضة إذا لم يقدم للتنفيذ خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره .

(٤) مؤدى نص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن تكون صحيفة الطعن بالنقض وافية بذاتها للتعرف على أسباب الطعن بحيث تكشف عن المقصود منها كشفاً نافياً للجهالة والغموض وأن يبين فيها العيب الذى يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره فى قضائه ومن ثم فإن كل سبب يراد التحدى به يجب أن يكون مبيناً بها بياناً دقيقاً ولاغناء عن ذلك ولو أحوال الطاعن فيها إلى أوراق الطعن وإلا كان النعى به غير مقبول.

(٥) الحكم بالمصاريف لا يستند إلى طلبات الخصوم أو قيام تضامن بينهم

واستقلال كل منهم عن الآخر إنما تقضى به المحكمة طبقا للقواعد القانونية التي نصت عليها المواد ١٨٤ وما بعدها من قانون المرافعات أما التقدير فإنه يصدر من رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم بأمر على عريضة قيد بها صاحب المصلحة في ذلك وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى على الطاعنين بالمصاريف لأنهم خسروا الطعن بالاستئناف فهذا حسبه دون أن يكون لزاما عليه أن يحدد نصيب كل محكوم عليه .

(٦) بطلان الأحكام لايؤسس إلا على عدم مراعاة الإجراءات الجوهرية وإعادة الإعلان لايعد إجراء يتصل بالنظام العام ومن ثم لايقبل من غير من قرر له أن يدفع به أمام محكمة النقض .

(٧) مخالفة نص المادة ١٢٣ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماه والمعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ لايترتب عليه بطلان الحكم لأن المشرع لم يفصح عن ذلك في صلب النص مما مفاده أن قبول المحامي الوكالة في دعوى أو شكوى ضد زميل له قبل الحصول على إذن من مجلس النقابة الفرعية لايعدو أن يكون مخالفة تؤدي إلى المساءلة التأديبية .

(٨) التسبب لا يعدو أن يكون بيانا وافيا لأوجه الطلب أو الدعوى تتمكن به المحكمة من التعرف على موضع العيب الذي يعزوه الطالب إلى الحكم أو الأمر يستوى في ذلك أن يكون التسبب موجزا أو مفصلا طالما كان كلاهما وافيا بالغرض ولاعلى المحكمة إن التفتت عن هذا الدفاع متى رأت أن حكمها استند في أسباب واضحة قامت بالرد عليه. ويكون النعي بهذا الوجه على غير أساس.

(٩) إذا كان الطاعنون لم يقدموا رفقا طعنهم دليلا كما لم يحددوا في وضوح

هذا الدليل من بين المحاضر الرسمية التي أشاروا إليها في أوجه النعى فإنه يكون غير مقبول .

(١٠) إذا كان النعى قد ورد على الحكم الابتدائي دون أن يمتد إلى قضاء الحكم المطعون فيه فإنه يكون غير مقبول .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر المرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على مايبين من الأوراق والحكم المطعون فيه - تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت التظلم رقم ٤٤٧٢ لسنة ١٩٨٥ أمام السيد قاضي الأمور الوقتية بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية بطلب إلغاء أمر نقل المحجوزات الذي أصدره في ١٩٨٥/١/٩ برقم ٤٢ لسنة ١٩٨٥ والصادر لصالح كلا من الطاعنين الثاني والثالث كما أقامت التظلم رقم ٦٧٣٨ لسنة ١٩٨٥ جنوب القاهرة بوقف تنفيذ أمر النقل الصادر في ١٩٨٥/٣/٢١ برقم ٣٩٣ لسنة ١٩٨٥ جنوب القاهرة وفي الموضوع بإلغاء هذين الأمرين واعتبار كلا منهما كأن لم يكن . وقالت بيانا لذلك انها تستأجر من الاستاذ/ ..... العقارين رقمي ٥ شارع ساحل الغلال ، ٤٢ شارع شركس بالقاهرة وقد قام بالحجز على منقولاتها بالعين نظير التأخر في سداد الأجرة وتم تعيين الطاعن الثالث حارسا على المحجوزات ثم استصدر الطاعن الأول الأمر رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٨٥ من ذات المحكمة لنقل مخلفات الهدم وتعين الطاعن الثاني حارسا على



المحجوزات وإذا كان أمر النقل قد صدر من قاض غير مختص ودون اختصاص الشركة مع إدخال الغش على المحكمة وأن نقل المحجوزات يخالف نص المادتين ٣٣٥ ، ٣٦٤ من قانون المرافعات فقد اقامت التظلمين سالفى البيان. حكمت المحكمة فى الدعوى (المتظلم) رقم ٤٤٧٢/١٩٨٥ بسقوط الأمر رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٥ واعتباره كأن لم يكن وحكمت فى الدعوى رقم ٦٧٣٨ لسنة ١٩٨٥ بسقوط الأمر رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٨٥ جنوب القاهرة واعتباره كأن لم يكن ، استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٢٤٠ لسنة ١٠٢ ق القاهرة . وبتاريخ ١٥/١/١٩٨٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الشركة المطعون ضدها دفعت بعدم قبول الطعن بالنقض لقبول الطاعنين الحكم المطعون فيه إذ قرروا بجلسة ٢٠/٣/١٩٨٦ فى الاستئنافين ٣٣١٠ ، ٣٣٩٥ لسنة ١٠٢ ق بأنه قضى بإلغاء أمر الحجز رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٨٤ وقتى جنوب القاهرة وأنه بصدر هذا الحكم النهى بإلغاء الأمر والحجوزات الموقعة ضد الشركة تصبح طلباتها باستبدال الحارسين على المحجوزات غير مقبولة لعدم وجود حجز أصلاً .

وحيث إن الدفع فى غير محله ذلك أنه يشترط فى القبول المانع من الطعن أن يكون دالا على ترك الحق فى الطعن دلالة واضحة لاحتمل شكاً أو تأويلاً وكان ماأورده الطاعنون فى الاستئنافين سالفى البيان لايدل بذاته على أنهم قبلوا الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٧٢٤٠ لسنة ١٠٢ ق القاهرة. ولايفيد التنازل عن الحق فى الطعن أو

ترك الخصومة فيه . مما يضحى معه الدفع على غير أساس و يتعين رفضه .

وحيث إن الطعن حاز أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سبعة أسباب تضمنت أربعة وعشرين وجهاً ينعى بها الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والخطأ فى فهم الواقع والاسناد والفساد فى الاستدلال والبطالان والإخلال بحق الدفاع والتناقض والقصور فى التسبيب وفى بيان السببين الأول والثانى والوجه الأول من السبب الثالث والأوجه الثانى والرابع والسادس والسابع والثامن من السبب السابع يقولون أن الحكم المطعون فيه أخطأ بقضائه برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف الذى رفض الدفع بعدم قبول التظلم بإعتباره مرفوعاً من غير ذى صفة إذ أن الشركة المطعون ضدها لم تكن طرفاً فى أمرى النقل المتظلم فيهما وقضى بسقوط الأمرين على خلاف طلبات المطعون ضدها على سند من القول بأن نقل المحجوزات خارج العين يؤدى إلى غل يدا الشركة المتظلمة رغم أن الطاعن الأول استلم المنقولات بالمحضر رقم ١٩٨٤/٥٩٦ إدارى كطلب ممثلى الشركة وتعين الطاعنين الثانى والثالث حارسين عليها ولهما بهذه الصفة طلب نقل المحجوزات والمخلفات وهو ما يعد خروجاً من القاضى الأمر عن خصومة المتظلم الذى يتعين عليه إما تأييد الأمر أو إلغائه أو تعديله عملاً بنص المادتين ١٩٧ ، ١٩٩ من قانون المرافعات ، كما أقام الحكم قضاءً على استتباط فاسد بإعتبار أن الحكم بالسقوط هو قضاء بالالغاء دون تفرقة بينهما كما شابته التناقض حيث أورد فى أسبابه بعد تأييد أسباب الحكم المستأنف أن لاجابة له لبحث طلب السقوط رغم أنه طلب موضوعى جديد ولاحق على صدور الأمر المتظلم ويخرج عن نطاق

خصوصية التظلم كما تناول قرار الهدم المعروض على محكمة الموضوع وخلط بين الأمرين رقمى ٤٢ لسنة ١٩٨٥ ، ٣٩٣ لسنة ١٩٨٥ وبقى جنوب القاهرة على اساس انهما صادرين على محل واحد واستنادا لاساس قانونى واحد ولصالح نفس الاشخاص فيهما رغم ما بينهما من اختلاف فى المحل والسند القانونى والاشخاص الصادر لصالحهم و لم يفتن إلى قيام أمرى النقل على سند من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ الخاص بلجان تنظيم الهدم، كما أنه لاحجية للحكم بإعتبار الحجز كأن لم يكن خلال فترة الاستئناف ورغم ذلك كان لهذا الحكم تأثير على قضاء المحكمة.

وحيث إن النعى بهذه الأسباب مجتمعه على غير أساس ذلك أن من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن استخلاص الصفة والمصلحة فى الدعوى هو من قبيل فهم الواقع فى الدعوى وهو مما يستقل به قاضى الموضوع وحسبه أن يبين الحقيقة التى اقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائغة تكفى لحمله ، لما كان ذلك ، وكان مؤدى نصوص المواد ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ من قانون المرافعات أن يكون لمن صدر عليه الأمر المتظلم إلى المحكمة المختصة إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك كما له الحق فى التظلم منه لنفس القاضى الأمر بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى ولا يمنع من ذلك قيام الدعوى الأصلية أمام المحكمة ويحكم القاضى فى التظلم بتأييد الأمر أو بتعديله أو بإلغائه ويكون حكمه قابلا لطرق الطعن المقرره للأحكام ، كما يسقط الأمر الصادر على عريضة إذا لم يقدم التنفيذ خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره طبقا لنص المادة ٢٠٠ من قانون المرافعات ، ولئن كان الحكم الابتدائى قد فصل فى التظلمين رقمى ٤٤٧٢ لسنة ١٩٨٥ ، ٦٧٣٨ لسنة ١٩٨٥ وبقى جنوب القاهرة بسقوط الأمرين رقمى

٤٢ لسنة ١٩٨٥، ٣٩٣ لسنة ١٩٨٥ جنوب القاهرة على سند من القول بأن للشركة صفة ومصلحة فى إقامة التظلم بإعتبارها الجهة التى تتضرر من صدور الأمرين سالفى البيان لكونها م ستأجرة للعين وأن نقل المحجوزات خارجها يؤدى إلى غل يدها عنها رغم حاجتها إليها واستعمالها له وهو ما يخلو لها الدفع بسقوط الأمر لعدم تنفيذها خلال ثلاثين يوما إلا أن الحكم المطعون فيه قد استظهر من الأوراق أن المحجوزات الموقعة قد حكم بإعتبارها كأن لم تكن وهى الأساس القانونى لأمرى النقل وهذا ما يكفى لإلغائهما وهى دعامة كافية لحمل قضاء الحكم ولا يحقق سبب النعى لإمصلحة نظرية للطاعن وهو ما لا يصلح قواما للطعن بالنقض وإذا ستطردت المحكمة فى تفسير الحكم إلى اعتبار أن السقوط يتفق فى النتيجة مع الإلغاء فإن قضاءه يكون قد استقام على أساس صحيح ولا ينال منه ما أورده الطاعنون فى اسباب نعيهم من أن المحكمة لم تعن ببحث أوجه دفاعهم المتمثلة فى اختلاف أمرى النقل - على النحو السابق بيانه - إذ أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بتتبع أوجه الدفاع غير اللازمة لقضائها والتى لا يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى، وكان الموضوع المطروح على محكمة الموضوع - بعد أن أسست قضاها - على ماسلف بيانه ، لا يلزمه بالتفرقة بين أمرى النقل إذ هى لم تتناول موضوعهما لتقضى فيه برأى يحسم النزاع فيه ، كما أن الطاعنين لم يقدموا أمام محكمة النقض ما يفيد إلغاء الحكم بإعتبار الحجز كأن لم يكن حتى يمكن بحث أثره على النتيجة التى انتهى إليها الحكم المطعون فيه ، ومن ثم يكون النعى برمته على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثانى والسبب السادس والأوجه الثالث والتاسع والعاشر

والحادى عشر والرابع عشر والخامس عشر من السبب السابع أن محكمة الموضوع أخطأت بإغفالها الرد على جميع الدفوع والدفاعات الجوهرية والمستندات المؤثرة فى الدعوى كذلك الرد على ماورد فى مذكرتهم المقدمة لمحكمة الاستئناف من أنه طعن بالاستئناف فى الشق من الحكم الخاص بسقوط الحجز وأن حجته موقوفة و لم تمنعه قاعدة نهائية الأمرين رقمى ١٩٨٤/٦٥٨ ، ١٩٨٤/٦٦٢ برفض طلب الشركة المطعون ضدها باستبدال الحارسين وغفل عن أن حكمه بسقوط الأمرين موضوع النزاع هو حقيقة قضاء بصحتها . كما فاته الزام الشركة المطعون ضدها بالمصاريف لرفض طلبها بالالغاء.

وحيث إن النعى على الحكم المطعون فيه بما سلف بيانه مردود ذلك أن مؤدى نص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن تكون صحيفة الطعن بالنقض وافية بذاتها للتعرف على أسباب الطعن بحيث تكشف عن المقصود منها كشفاً نافياً للجهالة والغموض وأن يبين فيها العيب الذى يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره فى قضائه ومن ثم فإن كل سبب يراد التحدى به يجب أن يكون مبيناً بها بياناً دقيقاً ولاغناء عن ذلك ولو أحال الطاعن فيها إلى أوراق الطعن ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد أشار فى أسباب نعيه سالفة البيان إلى أن الحكم المطعون فيه لم يتناول عديداً من أوجه دفاعه و لم يرد على دلالة مستنداته وقد أجمل القول فيما أشار إليه إجمالاً قاصراً عن إيضاح هذه الأوجه ودلالاتها ومدى أثرها فى قضاء الحكم إذ التزم فى عرضه لها بالاحالة إلى أوراق الدعوى وكان مأخذه على الحكم المطعون فيه فيما يتعلق بالمصاريف لايقوم على سند إذ أورد أن الطاعنين قد خسروا الدعوى وهو سند قانونى يقوم عليه التزامهم



بالمصاريف ، ومن ثم فإن النعى برمته يكون غير مقبول .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن محكمة الموضوع لم تحدد نصيب كل خصم من المحكوم عليهم من المصروفات رغم استقلال كل منهم و دون وجود تضامن بينهم ، مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد إذ أن الحكم بالمصاريف لا يستند إلى طلبات الخصوم أو قيام تضامن بينهم أو استقلال كل منهم عن الآخر وإنما تقضى به المحكمة طبقا للقواعد القانونية التي نصت عليها المواد ١٨٤ وما بعدها من قانون المرافعات أما التقدير فإنه يصدر من رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم بأمر على عريضة يقدمها صاحب المصلحة في ذلك ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى على الطاعنين بالمصاريف لأنهم خسروا الطعن بالاستئناف فهذا حسبه دون أن يكون لزاما عليه أن يحدد نصيب كل محكوم عليه، وهو ما يضحى معه النعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن محضر محكمة بولاق الذي كان مستأنف عليه لم يتم إعادة إعلانه مما يشوب الحكم البطلان .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن بطلان الحكم لا يؤسس إلا على عدم مراعاة الإجراءات الجوهرية ، وإن إعادة الإعلان - لا يعدو إجراء يتصل بالنظام العام ومن ثم لا يقبل من غير من قرر له أن يدفع به أمام محكمة النقض مما يضحى معه النعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الأول من السبب السابع أنه كان يتعين الحصول على إذن من نقابة المحامين عن مقاضاه أحد أعضائها بما يؤدي مخالفة ذلك إلى بطلان الحكم

وإذا أبدى الطاعنون هذا الدفع إلا أن الحكم المطعون فيه رد عليه بما لا يصلح سنداً لقضائه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن مخالفة نص المادة ١٣٣ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماه والمعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ لا يترتب عليه بطلان الحكم لأن المشرع لم يفصح عن ذلك فى صلب النص مما مفاده أن قبول المحامى الوكالة فى دعوى أو شكوى ضد زميل له قبل الحصول على إذن من مجلس النقابة الفرعية لا يعدو أن يكون مخالفة تؤدى إلى المساءلة التأديبية ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه بهذا النظر فإن تعييبه فى هذا الشأن لا يقوم على أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الخامس من السبب السابع أن الحكم أخطأ بعدم قبول الدفع ببطلان صحيفة التظلم لخلوها من الأسباب وهولم يتناول هذا الدفع ايراداً أوردأ .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن التسبيب لا يعدو أن يكون بياناً وافياً لأوجه الطلب أو الدعوى تتمكن به المحكمة من التعرف على موضع العيب الذى يعزوه الطالب إلى الحكم أو الأمر يستوى فى ذلك أن يكون التسبيب موجزاً أو متصلاً طالما كان كلاهما وافياً بالغرض، ولا على المحكمة إن التفتت عن هذا الدفاع متى رأت أن التظلم قد استند إلى اسباب واضحة قامت بالرد عليها قبولاً أو رفضاً على النحو الذى فصلته فى حكمها، ومن ثم يضحى النعى بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن محصل الوجهين الثانى عشر والثالث عشر من السبب السابع أن الحكم المطعون فيه أخطأ برفض الدفع بعدم قبول التظلم فى أمرى النقل لتمام التنفيذ لأن سقوط الأمر جدلاً لأسباب لاحقة لصدوره لا يؤدى إلى رفض الدفع وقد تم التنفيذ

بجرد المنقولات بمعرفة رجال الشرطة .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن تنفيذ أمر النقل يقتضى أن يتم النقل فعلا بإخلاء المكان من المحجوزات التى انصرف إليها أمرا النقل محل التداعى وأن جردوا حصاء المنقولات لاتعدوا وأن يكون من الإجراءات التمهيدية لتنفيذ أمر النقل، وإذ كان الحكم المطعون فيه أورد فى مدوناته أن التنفيذ لم يتم لخلو الأوراق مما يفيد ذلك وكان الطاعنون لم يقدموا رفق طعنهم دليله كما لم يحددوا فى وضوح هذا الدليل من بين المحاضر الرسمية التى أشار إليها فى أوجه النعى ، فإن النعى بوجهيه يكون غير مقبول .

وحيث إن حاصل الوجه السادس عشر من السبب السابع أن شمول القضاء الابتدائى بالنفاذ العاجل يخالف نص المادتين ٢٨٨ ، ٢٩٠ من قانون المرافعات إذ جاء عن خلط بين الحكم القضائى والأوامر على العرائض وركن فيه إلى الحظر رغم تمام التنفيذ كما لم يحدد المصاريف واتعاب المحاماه المحكوم بها ضد كل من المتظلم ضدهما فى الدعوى رقم ١٩٨٥/٤٤٧٢ كلى جنوب القاهرة وكذلك الدعوى رقم ١٩٨٥/٦٧٣٨ كلى جنوب القاهرة بل شمل المتظلم ضدهم الثلاثة بالحكم بالمصاريف والاتعاب دون تحديد ما يلتزم به كل منهم .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول لوروده على الحكم الابتدائى دون أن يمتد إلى قضاء الحكم المطعون فيه .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / وليم رزق بدوي وعضوية السادة المستشارين : طه الشريف، أحمد أبو الحجاج نائب رئيس المحكمة ، شكرى العميرى وعبد الرحمن فكرى .

(٤٨)

### الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٥٥ القضائية

١ - إثبات " الإحالة إلى التحقيق " استئناف . حكم " تسبيب الحكم الاستئنافى " .

جواز طلب الإحالة إلى التحقيق لأول مرة أمام محكمة الاستئناف عدم استجابتها له بعد أن قعد الطالب عن إحضار شهوده أمام محكمة أول درجة . لا خطأ .

٢ - نيابة " نيابة عامة " . دعوى " التدخل فى الدعوى " ، أحوال شخصية . حكم .

وجوب تدخل النيابة العامة فى دعاوى الأحوال الشخصية . عدم تعلق المسائل المطروحة بالحكم المطعون فيه بها . مؤداه . النعى ببطلانه على غير أساس . م ١ ق ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ .

(١) إذ كان طلب التحقيق يجوز تقديمه فى أية حالة كانت عليها الدعوى باعتبارها من وسائل الدفاع فيها إلا أنه متى كانت محكمة الدرجة الأولى قد

أمرت بإجرائه وأحضر الخصم المكلف بالنفى شهوده بينما تقاعس الخصم المكلف بالاثبات عن تقديم شهوده فإنه لاعلى محكمة الا ستئناف إذا لم تستجب إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق من جديد.

(٢) مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ أن تدخل النيابة العامة يكون واجبا فى قضايا الأحوال الشخصية كلما كان النزاع متصلا بتطبيق الأحكام الشرعية فى مسائل الزواج والطلاق والنسب وقواعد الإرث وإشهارات الوراثة فإذا كانت المسائل المطروحة بالدعوى الماثلة لاتتعلق بمسائل الأحوال الشخصية على النحو السالف بيانه فإنه لايلزم عند نظرها التدخل الوجوبى للنيابة العامة ويكون النعى ببطلان الحكم على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن حاز أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وأوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٤٧٠ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى شمال القاهرة بطلب الحكم بإلزام المطعون ضدهما متضامين بأن يردا له باقى المهر والشبكة والهدايا الثمينة والسلف المالية التى قدمها للمطعون ضدها خلال فترة خطبته لها أو قيمتها وهو ما قدره بمبلغ ٢٤٨٣ جنيها وقال بيانا لدعواه أنه خلال هذه الفترة قدم لها



شبكة بمبلغ ستمائة جنيه ومهراً قدره ألف وخمسمائة جنيه وهدايا حتى بلغ جملة ماتكبه من أجلها مبلغ الفين وتسعمائة وثلاثة وثمانين جنيهاً استرد منها مبلغ خمسمائة جنيه بعد فسخ الخطبة من جانبهم وبقي في ذمتهم المبلغ المطالب به فأقام الدعوى، وبعد أن أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق تخلف الطاعن عن إحضار شهوده فحكمت برفضها، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف بتأييد الحكم، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها، وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد في الاستدلال والبطلان وفي بيان السبب الأول يقول أن محكمة الاستئناف رفضت طلب الإحالة إلى التحقيق لاثبات عناصر الدعوى رغم تمسكه به أمامها على سند من القول بأنه تخلف عن إحضار شهوده أمام محكمة الدرجة الأولى وأن طلبه إعادة تحقيق الدعوى هو من قبيل التسويف لإطالة أمد التقاضي رغم أنه أبان أمامها أن ثمة عذر جوهري منعه عن إحضار شهوده وإذا لم يجبه الحكم إلى طلبه فإنه يكون معيباً بمخالفة القانون والفساد في الاستدلال.

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك أنه ولئن كان طلب التحقيق يجوز تقديمه في أي حالة كانت عليها الدعوى باعتباره من وسائل الدفاع فيها إلا أنه متى كانت محكمة الدرجة الأولى قد أمرت بإجرائه وأحضر الخصم المكلف بالنفي شهوده بينما تقاعس الخصم المكلف بالاثبات عن تقديم شهوده فإنه لا على محكمة الاستئناف إذا لم تستجب إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق من جديد، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد سجل

فى مدوناتہ تقاعس الطاعن عن إحضار شہودہ - وهو المكلف بإثبات دعواه أمام محكمة الدرجة الأولى رغم تأجيل نظر الدعوى بناء على طلبه لهذا السبب وإن محكمة الاستئناف ترى عدم إجابته إلى طلبه - من جديد - إذ لا يعدو طلبه إلا محاولة لإطالة أمد التقاضى وخلصت فى بيان سائغ - وفى حدود سلطتها التقديرية إلى عجز الطاعن عن إثبات دعواه فإن النعى على الحكم بالأوجه السالف بيانها يكون على غير أساس .

وحيث إن محصل السبب الثانى أن النيابة العامة لم تخطر للتدخل فى الدعوى باعتبارها من دعاوى الأحوال الشخصية التى يكون تدخل النيابة فيها وجوبيا بما يعيب الحكم بالبطلان .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ أن تدخل النيابة العامة يكون واجبا فى قضايا الأحوال الشخصية كلما كان النزاع متصلا بتطبيق الأحكام الشرعية فى مسائل الزواج والطلاق والنسب وقواعد الإرث وإشهارات الوراثة فإذا كانت المسائل المطروحة بالدعوى الماثلة لاتتعلق بمسائل الأحوال الشخصية على النحو السالف بيانه فإنه لايلزم عند نظرها التدخل الوجوبى للنيابة العامة ويكون النعى ببطلان الحكم على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : محمد رأفت نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد وليد الجارحي ، محمد محمد طيطه ، محمد بدر الدين توفيق و شكرى جمعه حسين

( ٤٩ )

### الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٥٣ القضائية

( ١ ، ٢ ) ايجار، ايجار الأماكن ، الامتداد القانونى لعقد الايجار . عقد اثر العقد . وكالة

١ - آثار العقد قاصرة على طرفيه والخلف العام او الخاص . المستأجر الاصلى لا ينوب عن المقيمين معه فى التعاقد على الايجار . أثر ذلك . عدم جواز اعتبارهم مستأجرين اصليين .

٢ - المساكنه التى تنشئ للمنتفعين بالعين المؤجرة من غير الاقارب المشار إليهم فى المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى البقاء بها بعد وفاة المستأجر او تركه لها . وجوب حصولها منذ بدء الإجارة . اقامة العاملون فى خدمة المستأجر معه ولو كانت منذ بدء الإجارة . لا تعد مساكنه اعتبارها من قبيل الايواء الذى لا يمنحهم حقا فى البقاء بالعين المؤجرة بعد وفاته او تركه لها . علة ذلك .

١ - مفاد النص في المادة ١٥٢ من التقنين المدني يدل على ان مبدأ نسبية العقد يهيمن على قوته الملزمة وبالنسبة للأشخاص والموضوع بما يقتضى ان اثر العقد إنما يقتصر على طرفيه والخلف العام أو الخاص أو الدائنين في الحدود التي بينها القانون ، فلا تنصرف الحقوق الناشئة عنه والالتزامات المتولدة منه الا الى عاقدية ، ولئن كان لعقد ايجار الاماكن طابع عائلي وجماعي لا يتعاقد فيه المستأجر ليسكن بمفرده بل ليعيش معه أفراد أسرته ومن يتراءى له ايواءهم ، الا ان ذلك لا ينفي نسبية اثر العقد من حيث الاشخاص فهو لا يلزم غير عاقدية ويبقى المستأجر هو الطرف الاصيل في التعاقد مع المؤجرة ، ولا يسوغ القول بأن المقيمين معه يعتبرون مستأجرين اصليين اخذا باحكام النيابة الضمنية انحرافا عن المبادئ العامة في نسبية اثر العقد لان هؤلاء ليسوا طبقا للقانون اطرافا في عقد الايجار ولا تربطهم بالمؤجر اية علاقة تعاقدية مباشرة أو غير مباشرة سواء كانت اقامتهم منذ بدء الاجارة أو بعد ذلك ، وإنما تمتعهم بالاقامة في العين كان قياما من المستأجر بالتزامات قانونية او واجبات ادبية ذات طابع خاص قابلة للتغيير متعلقة به هو ولا شأن للمؤجر بها ، وكيفية استعمال المستأجر لمنفعة المسكن مسألة عارضة لا تبرر فكرة المجاز القانوني على اساس النيابة الضمنية .

٢ - المساكنة التي تنشأ حقا بالبقاء في العين للمنتفعين من غير الاقارب المشار اليه في المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تاجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - المنطبقة على واقعة الدعوى - وان كانت

تستلزم اقامتهم مع المستأجر فى العين المؤجرة منذ ذلك التاريخ لا تعتبر بالضرورة مشاركة سكنية ، فلا يسوغ القول بأن تابعى المستأجر ومن يعملون فى خدمته مساكنون له حتى ولو كانت اقامتهم معه منذ بدء الاجازة ، لان هذه الإقامة - مهما استطالت - هى من قبيل الايواء الذى لا يمنحهم حقا فى البقاء فى العين المؤجرة بعد وفاته او تركه لها ، ذلك ان إنتفاعهم بها متفرع من مخدومهم المستأجر الاصلى واستمراره فى شغل تلك العين .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى أن الطاعنة أقامت على المطعون ضدهم الثلاثة الاول الدعوى ٣٩٣٠ سنة ١٩٧٩ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بطرد المطعون ضدها الاولى من الشقة المبينة فى الصحيفة . وقالت شرحا لذلك أن المرحوم جميل عزت استأجر تلك الشقة من مالكتها السابقة بعقد مؤرخ ١٣ / ٩ / ١٩٥٨ وأن المطعون ضدها المذكورة كانت تعمل خادمة لديه ، واذ رفضت اخلاعا بعد وفاته الحاصلة فى ٢٧ / ١٢ / ١٩٧٨ - فقد أقامت دعواها . تدخلت المطعون ضدها الاخيرة فى



الدعوى منضمة الى والدتها المطعون ضدها الاولى وطلبتا رفضها تأسيسا على  
أنهما كانتا تقيمان مع المستأجر الاصلى منذ بدء الاجارة . وبعد أن احوالت محكمة  
أول درجة الدعوى الى التحقيق وسمعت شهود الطرفين حكمت المحكمة بطرد  
المطعون ضدهما المذكورتين فاستأنفتا هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٣٢٦ لسنة  
٩٩ ق القاهرة . وبتاريخ ٢٩ / ٣ / ١٩٨٣ قضت بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض  
الدعوى . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة  
أبدت فيها رأى بنقض الحكم . واذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة  
مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعنة بأولها على الحكم المطعون  
فيه الخطأ فى تطبيق القانون . وفى بيان ذلك تقول ان الحكم أقام قضاءه برفض  
دعواها على أن المطعون ضدها الاولى كانت تقيم مع المستأجر الاصلى منذ بدء  
الاجارة ومن ثم يكون لها حق الانتفاع بالشقة موضوع النزاع ، فى حين أن  
قوانين ايجار الاماكن حددت على سبيل الحصر أقارب المستأجر الذين تستمر  
الإجارة لصالحهم بعد وفاته ولم تجعل هذا الحق لمن يعملون فى خدمته حتى ولو  
كانوا يقيمون معه منذ بدء الاجارة لان هذه الإقامة ليست من قبيل المشاركة  
السكنية وتصبح بغير سند بعد وفاته مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن النص فى المادة ١٥٢ من التقنين المدنى على  
أن ( لا يرتب العقد التزاما فى ذمة الغير ولكن يجوز أن يكسبه حقا ) يدل على أن

مبدأ نسبية العقد يهيمن على قوته الملزمة بالنسبة للأشخاص والموضوع بما يقتض أن أثر العقد انما يقتصر على طرفيه والخلف العام أو الخاص أو الدائنين في الحدود التي بينها القانون ، فلا تنصرف الحقوق الناشئة عنه والالتزامات المتولدة منه الا الى عاقدية ولئن كان لعقد ايجار الاماكن طابع عائلي وجماعي لا يتعاقد فيه المستأجر ليسكن بمفرده بل ليعيش معه أفراد أسرته ومن يتراى له ايواهم الا أن ذلك لا ينفي نسبية أثر العقد من حيث الأشخاص فهو لا يلزم غير عاقدية ويبقى المستأجر هو الطرف الاصيل في التعاقد مع المؤجر ، ولا يسوغ القول بأن المقيمين معه يعتبرون مستأجرين أصليين أخذاً بأحكام النيابة الضمنية انحرافاً عن المبادئ العامة في نسبية أثر العقد لان هؤلاء ليسوا طبقاً للقانون أطرافاً في عقد الايجار ولا تربطهم بالمؤجر أية علاقة تعاقدية مباشرة أو غير مباشرة سواء كانت اقامتهم منذ بدء الاجارة أو بعد ذلك ، وانما تمتعهم بالاقامة في العين كان قياماً من المستأجر بالتزامات قانونية أو واجبات أدبية ذات طابع خاص قابلة للتغيير والتبديل متعلقة به هو ولا شأن للمؤجر بها ، وكيفية استعمال المستأجر منفعة المسكن مسألة عارضة لا تبرر فكرة المجاز القانوني على أساس النيابة الضمنية . هذا الى أن المساكنة التي تنشئ حقاً بالبقاء في العين للمنتفعين من غير الاقارب المشار اليهم في المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ في أن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - المنطبقة على واقعة الدعوى - وإن كانت تستلزم اقامتهم مع المستأجر في العين المؤجرة منذ بدء الاجارة الا أن كل اقامة بالعين منذ ذلك التاريخ لا تعتبر بالضرورة مشاركة

سكنية ، فلا يسوغ القول بأن تابعى المستأجر ومن يعملون فى خدمته مساكنون له حتى ولو كانت اقامتهم معه منذ بدء الإجارة لان هذه الإقامة مهما استطالت - هى من قبيل الايواء الذى لا يمنحهم حقا فى البقاء فى العين المؤجرة بعد وفاته أو تركه لها ، ذلك أن انتفاعهم بها متفرع من انتفاع مخدمهم المستأجر الاصلى واستمراره فى شغل تلك العين . لما كان ذلك وكان الثابت مما قدمته المطعون ضدها الرابعة من مستندات أن المرحوم ، جميل عزت زرزور ، مستأجر الشقة موضوع النزاع أوصى لها ولوالدتها المطعون ضدها الاولى باربعة قراريط شائعة فى عقار يملكه ونص فى البند الرابع من هذه الوصية المشهورة برقم ٧٣٨٨ فى ٩ / ١٠ / ١٩٧٦ شبرا على أن الموصى يقر بأن الوصية مقابل مكافأة الموصى لهما عن مساعدته مدة طويلة ، وانه باقرار مؤرخ ٢٠ / ١٠ / ١٩٧٦ أوصى لهما بجميع منقولات الشقة سالفة البيان لانهما تقومان بخدمته وهو رجل مسن كما ثبت من أقوال شاهد الطاعة وأحد شهود المطعون ضدها الاولى أن هذه الاخيرة كانت تعمل لدى المستأجر الاصلى وتقوم على خدمته لمرضه وكبر سنه ، بينما لم يدحض باقى شهود المطعون ضدها المذكورة ذلك اذ قرروا أنهم لا يعرفون طبيعة العلاقة التى تربطها بالمستأجر - مما مفاد أنها وابنتها المطعون ضدها الاخيرة كانت تعملان فى خدمة المستأجر الاصلى مورث المطعون ضدهما الثانى والثالثة فان اقامتهما معه منذ بدء الإجارة لا تكسبهما حقا فى الانتفاع بالعين المؤجرة له بعد وفاته ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاؤه على أن اقامتهما

تلك من قبيل المساكنة التي تخولهما حق البقاء والانتفاع بالامتداد القانوني لعقد استئجار تلك العين ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث ان الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء فى موضوع الاستئناف رقم ٤٣٢٦ لسنة ٩٩ ق القاهرة بتأييد الحكم المستأنف لما انتهى اليه من نتيجة صحيحة .

---

## جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : حرجس اسحق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين  
:محمد فتحى الجمهورى ، عبد الحميد الشافعى ( نائبى رئيس المحكمة ) ، محمود رضا الخضيرى و  
ابراهيم الطويلة

( ٥٠ )

### الطعن رقم ٣٧٣٦ لسنة ٥٩ القضائية

( ١ ، ٢ ) نزع الملكية للمنفعة العامة ، تعويض ، تقديره ، حكم تسبيب الحكم .  
تحسين ..

١ - وجوب مراعاة ما قد يطرأ على قيمة الجزء من العقار الذى لم تنزع ملكيته  
بسبب أعمال المنفعة العامة من نقض أو زيادة ، بحيث لا يزيد المبلغ الواجب  
اضافته أو اسقاطه عن نصف القيمة التى يستحقها المالك مقابل نزع الملكية م .  
١٩ ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .

٢ - فرض مقابل تحسين فى العقارات المبينة والاراضى التى يطرأ عليها تحسين  
بسبب أعمال المنفعة العامة فى المدن والقرى التى لها مجالس بلدية . م ١ ، ، ٦ ،  
٧ ، ٨ ، ق ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ اختلاف نطاقه ، ومجال اعماله . عن احكام ق ٥٧٧  
لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة .



( ١ ) مؤدى نص المادة ١٩ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع الملكية للمنفعة العامة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه يجب عند تقدير التعويض فى غير مشروعات التنظيم داخل المدن - مراعاة ما قد يكون قد طرأ على قيمة الجزء الذى لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العامة من نقض أو زيادة بخصمه أو اضافته الى الجزء المستولى عليه بحيث لا يزيد المبلغ الواجب خصمه أو اضافته عن نصف القيمة التى يستحقها المالك المنزوعه ملكية ، يستوى فى ذلك أن تكون الاجراءات القانونية فى نزاع الملكية قد اتبعت أو لم تتبع وسواء كان العقار المستولى عليه جزء من ارض مبنية أو معدة للبناء أو جزءا من اطيان زراعية لان نص المادة ١٩ سالفة الذكر انما يقرر حكما عاما فى تقدير التعويض .

( ٢ ) أن مقابل التحسين الذى يفرض على العقارات المبنية والأراضى التى يطرأ عليها تحسين بسبب اعمال المنفعة العامة فى المدن والقرى التى بها مجالس بلدية وفقا للمواد السادسة والسابعة والثامنة من القانون ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ يتم تقديره والطعن فى القرارات الصادرة بفرضه بمعرفة اللجان المختصة المنصوص عليها فى هذا القانون طبقا للإجراءات التى رسمها وفى المواعيد التى حددها ومؤدى ذلك ان لكل من القانونين سالفى الذكر نطاقه ومجال إعماله الذى يختلف عن الآخر باستقل بإحكامه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في ان مورث المطعون عليهم اقام ضد الطاعنين الدعوى رقم ٥٥٢٥ سنة ١٩٨٤ مدنى الاسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بالزامها - متضامنين - ان يدفعوا له مبلغ ١٠٢٦٣٥٠ جنيه ، وقال بيانا لذلك انه يمتلك أرض بناء مقسمة مبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى بالعقدين رقمى ٢٣ لسنة ١٩٥٦ ، - ٢٢ لسنة ١٩٦١ - صحراء غربية - توثيق دمنهور - يحدها من الناحية البحرية الطريق الموصل بين مدينة العامرية الجديدة وبرج العرب ، وتاريخ ٢٧ / ١١ / ١٩٨٤ اعلن جهاز تنمية العامرية الجديدة حظر التصرف والاستغلال فى الاراضى على جانبى هذا الطريق بعمق ٥٠ مترا على كل جانب ثم استولى هذا الجهاز بالطريق المباشر على أرضه . فى هذا العمق ويطول ٣٦١ فبلغت جملة المساحة التى استولى عليها ١٨٠٥٠ م ٢ وهدم الاسوار الكائنة بها لتحديد معالم الطريق الجديد ، واذ يحق له المطالبة بالتعويض عن ذلك على أساس ثمن المتر المربع من الاراضى مبلغ ٧٠ طبقا لسعر السوق وقت الاستيلاء - فاقام الدعوى ، نذبت المحكمة خبيرا خلص فى تقريره المؤرخ ١١ / ١٢ / ١٩٨٥ الى أن الأرض موضوع التداعى ملك المدعى ( مورث المطعون عليهم ) وقد تداخل جزء منها فى توسيع الطريق بلغت جملة مسطحة ٧٩٨ و ٥٧٤٣ م ٢ بالاضافة الى سطح مساحته ١٣٧٠٥ م ٢ محظور على المالك التصرف فيه ، وان قيمة المساحة التى تم الاستلاء عليها مبلغ ٩٥٠ و ٣٩٣٥٩٤ ، والمساحة المحظور على المالك التصرف فيها مبلغ ٣٤٢٦٢٥ بواقع ثمن المتر المربع مبلغ ٢٥

جنيه ، وقد اعترض مورث المطعون عليهم على هذا التقرير وعدل طلباته الى الحكم له بتعويض عن كامل المسطحين مقداره مبلغ ٦٧٦ و ٢٠٠٦١٤١ باعتبار سعر المتر المربع مبلغ ٧٠ جنيه ، بتاريخ ٢٢ / ١٢ / ١٩٨٦ حكمت المحكمة بالزام الطاعنين ان يؤديا له مبلغ ٩٥٠ و ٣٩٣٥٩٤ ورفض ما عدا ذلك من طلباته .

استأنف مورث المطعون عليهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٦٢ سنة ٤٣ ق كما استأنفه الطاعنان بالاستئناف رقم ١٨٥ سنة ٤٣ ق الاسكندرية ، ضمت المحكمة الاستئنافيين واعادت المأمورية للخبير لفحص اعتراضات طرفي الخصومة على التقرير السابق وبعد أن اودع الخبير تقريره الذي خلص فيه الى تقدير التعويض عن المساحة التي تداخلت بالفعل في مسار الطريق بمبلغ ٩٣ و ٤٧٢٣١٣ وعن المساحة المحظور على المالك التصرف فيها واستغلالها مبلغ ٤١١٥٠ جنيه - على اساس سعر المتر المربع ٣٠ جنيه - طلب المطعون عليهم الحكم لهم بالتعويض عن كامل المساحة على اساس سعر المتر المربع منها مبلغ ٢٠٠ جنيه ، وبتاريخ ١٦ / ١١ / ١٩٨٩ حكمت المحكمة في موضوع الاستئناف رقم ٦٢ سنة ٤٣ ق الاسكندرية برفض الدفوع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الاوان وبعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وبعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة وتعديل الحكم المستأنف الى الزام الطاعنين متضامنين بأن يدفعوا للمطعون ضدهم مبلغ ٨٠٠ ، ٢٩٤٤٨٧٩ وفي موضوع الاستئناف رقم ١٨٥ سنة ٤٣ ق الاسكندرية برفضه طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الراى بنقض الحكم فيه

وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت انه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث ان مما ينعاها الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقولان انهما تمسكا امام محكمة الاستئناف بطلب وجوب خصم مقابل التحسين - الذى لحق باقى ارض المطعون بسبب انشاء الطريق - من مبلغ التعويض المحكوم به مادام الثابت من تقرير خبير الدعوى انه نفى أن للمطعون عليهم ارض اخرى افادت من تحسين الطريق غير ان الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفاع على قول منه انه طلب باجراء مقاضته قضائية لا يجوز ابدائه الابدعى اصلية او بطلب عارض فلا يقبل لأول مرة أمام محكمة الاستئناف وقض بالتعويض - وعلى غير ما انتهى اليه الخبير - باعتبار ان سعر المتر المربع من ارض التداعى مبلغ ١٠٠ ودون خصم مقابل التحسين الذى هو عنصر من عناصر التعويض بتعين مراعاته عند تقدير التعويض تطبيقا لنص المادة ١٩ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه، وحيث ان هذا النعى سديد، ذلك ان النص فى المادة ١٩ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة على انه اذا زادت او نقصت قيمة الجزء الذى الذى لم تنزع ملكيته بسبب اعمال المنفعة العامة - فى غير مشروعات التنظيم داخل المدن - وجب مراعاة هذه الزيادة وهذا النقصان بحيث لا يزيد المبلغ الواجب اضافته أو اسقاطه عن نصف القيمة التى يستحقها المالك مقابل نزع الملكية . وفى المادة الاولى من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل

تحسين على العقارات التي يطرأ عليها تحسين بسبب اعمال المنفعة العامة على انه يفرض فى المدن والقرى التى بها مجالس بلدية مقابل تحسين على العقارات المبينة والاراضى التى يطرأ عليها تحسين بسبب اعمال المنفعة العامة ويتولى كل مجلس فى دائرة اختصاصه تحصيل هذا المقابل ويكون موردا من موارده مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه يجب عند تقدير التعويض - فى غير مشروعات التنظيم داخل المدن - مراعاة ما قد يكون طرأ على قيمة الجزء الذى لم تنتزع ملكيته بسبب اعمال المنفعة العامة من نقص او زيادة بخصمه او اضافته الى ثمن الجزء المستولى عليه بحيث لا يزيد المبلغ لواجب خصمه او اضافته عن نصف القيمة التى يستحقها المالك المنزوعة ملكية ، يستوى فى ذلك ان تكون الاجراءات القانونية فى نزع الملكية قد اتبعت أو لم تتبع ، وسواء كان العقار المستولى عليه جزءا من ارض مبنية أو معدة للبناء أو جزءا من اطيان زراعية لان نص المادة ١٩ سالفه الذكر انما يقرر حكما عاما فى تقدير التعويض ، وان التحسين الذى يفرض على العقارات المبينة والاراضى التى يطرأ عليها تحسين بسبب اعمال المنفعة العامة فى المدن والقرى التى بها مجالس بلدية وفقا للمواد السادسة والسابعة والثامنة من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ يتم تقديره والظعن فى القرارات الصادرة بفرضه بمعرفة اللجان المختصة المنصوص عليها فى هذا القانون طبقا للاجراءات التى رسمها وفى المواعيد التى حددها ، ومؤدى ذلك ان لكل من القانون سالفى الذكر نطاقه ومجال اعماله الذى يختلف عن الاخر ويستقل بأحكامه ، لما كان ذلك وكان الواقع الثابت فى الدعوى ان الخبير المنتدب أورد



بتقريره انه يترك للمحكمة امر تقدير مقابل التحسين أو خصمه باعتباره مسألة قانونية واكتفى فى تقديره ثمن المتر المربع من ارض النزاع بمبلغ ٣٠ جنيه بالقول فى عبارة عامة انه ادخل فى اعتباره مقابل التحسين طبقا لما عاد من صقيع على باقى ملك المطعون عليهم ، وكان الحكم المطعون فيه - قد ذهب الى تقدير التعويض باعتبار ان سعر المتر المربع ١٠٠ جنيه دون ان يبين مدى خضوع الارض المنزوع ملكيتها لأى من القانونين انفى البيان وانما رفض طلب الطاعنين خصم مقابل التحسين من مبلغ التعويض المحكم به على ما اجتزأه من قول انه طلب باجراء مقاصة قضائية لا يجوز ابداءه الا بدعوى اصلية أو بطلب عارض ولا تقبل اثارته لأول مرة امام محكمة الاستئناف ، فإنه يكون فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون معيبا بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

## جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد فتحى الجمهورى ، وعبد الحميد الشافعى ( نائبى رئيس المحكمة ) ، ابراهيم الطويلة وأحمد خيرى .

( ٥١ )

### الطعن رقم ٢٢١٢ لسنة ٥١ القضائية

( ١ ) تسجيل « تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد »

تسجيل صحيفة الدعوى التى يرفعها المشتري على الائع بصحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار . أثره . جعل حق هذا المشتري الذى يقرره الحكم المؤشر به فى هامش تسجيل الصحيفة حجة من تاريخ هذا التسجيل على من ترتب له حقوق عينيه على ذات العقار ولا يحول تسجيل المتصرف اليه لعقده بعد ذلك دون الحكم للمشتري الذى سجل صحيفة دعواه فى تاريخ سابق .

( ٢ ) تحكيم .

مشاركة التحكيم . لا تعد من قبل التصرفات او الدعوى الواجب شهرها . تسجيل المشاركة . لا أثر له .

١ - مفاد نص المادتين ١٥ ، ١٧ من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقاري . وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان تسجيل صحيفة الدعوى التى يرفعها المشتري على البائع بصحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار من شأنه ان يجعل حق هذا المشتري الذى يقرره الحكم المؤشر به فى هامش تسجيل الصحيفة حجة من تاريخ هذا التسجيل على من ترتب له عينيه على ذات العقار فلا يحول تسجيل المتصرف اليه لعقده بعد ذلك دون الحكم للمشتري الذى سجل صحيفة دعواه فى تاريخ سابق حى اذا صدر الحكم واشربه وفق القانون يكون حقه حجة على المتصرف اليه .

٢ - ان التحكيم ليس من قبيل الدعاوى التى هى سلطة مخولة لصاحب الحق فى الالتجاء الى القضاء للحصول على تقرير حق له أو لحمايته كما أن مشاركة التحكيم لا تعد من قبيل التصرفات المنشئة أو الكاشفة لحق عين عقارى اصلى أو من قبيل صحف الدعاوى وانما من مجرد اتفاق على عرض نزاع معين على محكمين والنزول على حكمهم ولا يتضمن مطالبة بالحق أو تكليفا للخصوم بالحضور امام هيئة التحكيم وفقا لاحكام المادتين ١٥ ، ١٧ من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري فإذا ما سجلت أو اشهر بها فانه لا يترتب على ذلك ان الحق المدعى به اذا تقرر بحكم المحاكم وتأشربه ان يكون حجه على من ترتب لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل مشاركة التحكيم لأن هذا الأثر يتعلق بالدعاوى فقط .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى ان الطاعن اقام الدعوى رقم ٣٤٨٣ سنة ١٩٧٧ مدنى شبين الكوم الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٧٧ / ٧ / ٣ المتضمن بيع المطعون عليها الثانية له الاطيان الزراعية الموضحة بالصحيفة والعقد ، تدخل المطعون عليه الأول فى الدعوى بطلب رفضها على سند من انه اشترى ذات المساحة من المطعون عليها الثانية بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٦ / ٣ / ١٥ وان عقد البيع المبرم مع الطاعن صورى صورية مطلقة ، بتاريخ ١٩٧٨ / ٢ / ١٤ - حكمت المحكمة بقبول تدخل المطعون عليه الأول وباحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المتدخل صورية عقد المبيع ، المؤرخ ١٩٧٧ / ٧ / ٣ وبعد سماع شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٧٨ / ٦ / ٢٠ برفض طلبات المتدخل وبصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٧٧ / ٧ / ٣ - استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا - مأمورية شبين الكوم - بالاستئناف رقم ٣٠٩ لسنة ١١ ق كما استأنفته المطعون عليها لدى ذات المحكمة بالاستئناف رقم ٣١٠ لسنة ١١ ق - وبعد ضم الاستئنافين حكمت المحكمة باحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت الطاعن

أن عقد البيع الصادر من المطعون عليها الأولى الى المطعون عليه الثانى صورى صورية مطلقة وبعد ما ع شهود الطرفين حكمت المحكمة بتاريخ ٤ / ٦ / ١٩٨١ فى موضوع الاستئناف رقم ٣٠٩ لسنة ١١ ق بإلغاء الحكم المستأنف رقم ٣١٠ لسنة ١١ ق برفضه . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت انه جدير بالنظر ، وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فيسمى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول ان الحكم اقام قضاءه برفض دعواه بصحبة العقد الصادر له من المطعون عليها الثانية تأسيسا على ان المطعون عليه الأول حصل على حكم التحكيم رقم ١٨٤ لسنة ١٩٧٧ تلاقضى بصحة ونفاذ عقد المؤرخ ١٥ / ٣ / ١٩٧٦ الصادر له من المطعون عليها الثانية على ذات أرض النزاع وتم تسجيل هذا الحكم برقم ١٦٣١ بتاريخ ٢٦ / ٣ / ١٩٧٩ - شين الكوم ، وبذلك فقد انتقلت اليه الملكية فى حين انه - أى الطاعن - كان قد سجل صحيفة دعواه الحالية فى تاريخ سابق على تسجيل الحكم الصادر للمطعون عليه الأول فلا يحول هذا التسجيل دون - الحكم له بطلباته ، وإذ قضى الحكم فيه رغم ذلك برفض الدعوى يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى صحيح ذلك ان القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقارى رذ بين فى المادة الخامسة عشر منه الدعاوى التى يجب تسجيلها ومن بينها دعاوى صحة التعاقد على الحقوق العينية العقارية ونص



بالمادة السابعة عشر على أنه يترتب على تسجيل الدعاوى المذكورة بالمادة الخامسة عشر أو التأشير بها أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤشر به طبق القانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينة إبتداء من تاريخ تسجيل الدعوى أو التأشير بها فقد افاد بذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان تسجيل صحيفة الدعوى التى يرفعها المشتري على البائع بحجة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار من شأنه ان يجعل حق هذا المشتري الذى يقرره الحكم المؤشر به فى هامش تسجيل الصحيفة حجة من تاريخ هذا التسجيل على من ترتب له حقوق عينية على ذات العقار فلا يحول تسجيل المتصرف اليه لعقده بعد ذلك دون الحكم للمشتري الذى سجل صحيفة دعواه فى تاريخ سابق حتى إذا صدر الحكم وأشر به وفق القانون يكون حقه حجة على المتصرف اليه . لما كان ذلك وكان الثابت بالاوراق ان الطاعن سجل صحيفة دعواه برقم ٣٢٥ - شبين الكوم بتاريخ ٢٣ / ١ / ١٩٧٨ فى حين أن المطعون عليه الاول سجل حكم التحكيم الصادر لصالحه برقم ١٦٣١ شبين الكوم بتاريخ ٢٦ / ٣ / ١٩٧٩ أى فى تاريخ لاحق لتسجيل صحيفة دعوى الطاعن فان ذلك لا يحول دون الحكم للطاعن بصحة ونفاذ عقده حتى اذا ما سجله يكون حقه حجة على كل من ترتب له حقوق عينية على العقار فى تاريخ لاحق لتسجيل صحيفة الدعوى ، ولا ينال من ذلك سبق تسجيل المطعون عليه الاول لمشارطة التحكيم فى تاريخ سابق على تسجيل صحيفة دعوى الطاعن ذلك ان التحكيم ليس من قبيل الدعاوى التى هى سلطة مخولة لصاحب

الحق في الالتجاء الى القضاء للحصول على تقرير حق له أو لحمايته ، كما ان مشاركة التحكيم لا تعد من قبيل التصرفات المنشئة أو الكاشفة لحق عيى عقارى أصلى أو من قبيل صحف الدعاوى وانما هى مجرد اتفاق على عرض نزاع معين على كمين والنزول على حكمهم ولا يتضمن مطالبة بالحق أو تكليفا للخصوم بالحضور امام هيئة التحكيم مما مفاده ان مشاركة التحكيم لا تكون من قبيل التصرفات أو الدعاوى الواجب شهرها وفقا لاحكام المادتين ١٥ ، ١٧ ، من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى ، فاذا ما سجات أو أشر بها فإنه لا يترتب على ذلك أن الحق المدعى به اذا تقرر بحكم المحكمة وتأشر به أن يكون حجة على من ترتب لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل مشاركة التحكيم لأن هذا الأثر يتعلق بالدعاوى فقط ، لما كان ماتقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خلف هذا النظر وقضى برفض دعوى على سند من تسجيل المطعون عليه الأول لحكم التحكيم قبل تسجيل الطاعن عقده يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

## جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : محمد فؤاد بدر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :

محمد عبد الحميد سند وكمال نافع نائبى رئيس المحكمة ، يحيى عارف وأحمد الحديدى

( ٥٢ )

### الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٥٦ القضائية

( ١ ، ٢ ) ايجار « ايجار الاماكن ، انتهاء عقد ايجار الاجنبى ».

( ١ ) عقود الايجار الصادرة للأجانب والسارية وفق العمل بالقانون ١٣٦ لسنة

١٩٨١ انتهائها بقوة القانون طالما لم يكن لهم اقامة سارية المفعول فى ذلك الوقت م ١٧ ق

١٣٦ لسنة ١٩٨١ . عقود الايجار المبرمة لصالحهم فى تاريخ تال لسريان القانون

المذكورة انتهائها بانتهاء مدة اقامتهم بالبلاد .

( ٢ ) صدور ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لاحقا لدستور دولة إتحاد الجمهوريات العربية

ولقرار مجلس الرئاسة للاتحاد المذكور. وخلو القانون المذكور من النص على استثناء

رعايا الجمهورية العربية الليبية أو السورية من أحكام م ١٧ منه . مؤداه . انتهاء الحكم

المطعون فيه الى أن الطاعن - الليبي - قد انتهت اقامته قبل صدور القانون المذكور

فينتهى عقد الايجار الصادر له بقوة القانون . لا خطأ .

٣ - دعوى « اعادة الدعوى للمرافعة » محكمة الموضوع .

اجابة طلب فتح باب المرافعة . من اطلاقات محكمة الموضوع لا يعيب الحكم عدم الاستجابة لهذا الطلب .

١ - النص فى المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ الصادر فى شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أن تنتهى بقوة القانون عقود التأجير لغير المصريين بانتهاء المدة المحددة قانونا لاقامتهم بالبلاد ، وبالنسبة للاماكن التى يستأجرها غير المصريين فى تاريخ العمل باحكام هذا القانون يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاءها إذا ما انتهت اقامة غير المصرى فى البلاد .... يدل على أن عقود الايجار الصادرة لصالح الاجانب والسارية المفعول وقت العمل بالقانون المذكور فى ١٩٨١/٧/٣١ نون أن يكون لهم مدة اقامة سارية المفعول فى ذلك الوقت قد اصبحت منتهية بقوة القانون منذ نفاذه ، أما اذا كانت ممتدة الى تاريخ لاحق أو كانت عقود الايجار الصادرة اليهم لم تبرم الا فى تاريخ تال لسريان القانون الا بانتهاء مدة اقامتهم ، وأنه اذا ما انتهت هذه العقود على النحو المتقدم ولجأ المؤجر الى المحكمة طالبا اخلاء المستأجر فإن المحكمة لا تملك الا اجابته الى طلبه متى تحققت من أن المستأجر أجنبى الجنسية وأن مدة اقامته بالبلاد قد انتهت .

٢ - اذ كان القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لاحقا على دستور دولة إتحاد الجمهوريات

العربية المتحدة رقم ٦٧٩ لسنة ١٩٧١ بتاريخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٧١ والمنشور بالقانون

رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ بشأن حق الانتقال والاقامة لمواطني اتحاد الجمهوريات العربية الصادر بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٤ والمنشور بالجريدة الرسمية في ١٦ أبريل سنة ١٩٧٤ ، اللذين يبين من احكامهما أن كل دولة استبقت لرعاياها جنسيتهم بما يترتب عليه اعتبارهم من الاجانب فيما لم يرد به نص خاص بالنسبة للحقوق المترتبة على الجنسية في بلده ، ولم يرد في القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ استثناء رعايا الجمهورية العربية الليبية أو السورية من الحكم المقرر بنص المادة السابعة عشرة في خصوص انتهاء عقد ايجار الوحدات السكنية السابق بيانه ، وكانت الفقرة الثالثة من المادة السابعة عشرة من ذلك القانون نصت على أن وتثبت اقامة غير المصرى بشهادة من الجهة الادارية الخاصة .... وقد استخلص الحكم من الشهادة الصادرة عن مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية بوزارة الداخلية أن الطاعن قدم الى البلاد باقامة سياحية في ١٤/٤/١٩٨٠ ثم رخص له في الاقامة حتى ٥/٥/١٩٨١ وغادر البلاد في ١٤/٥/١٩٨١ ولم يستدل على وصوله اليها ثانية حتى تاريخ تحرير الشهادة في ١٢/٦/١٩٨٣ ورتب على ذلك وعلى صدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وأن عقد الايجار محل النزاع يعتبر منتهيا بقوة القانون فإنه يكون قد اعمل القانون على وجه الصحيح .

٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا تثريب على محكمة الموضوع ان هي لم تستجيب الى طلب فتح باب المرافعة بعد ان قفلت هذا الباب لان ذلك من اطلاقتها فلا يعيب الحكم ان لم تستجيب الى طلب الطاعن اعادة الدعوى للمرافعة لتقديم مستندات بعد أن قررت حجزها لاصدار الحكم .



## المحكمة

بع الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير لذى تلاه السيد المستشار المقرر  
المرافعة وبعد ا مداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق  
بتحصيل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١٠٥٢ لسنة ١٩٨٣ مدنى  
الاسكندرية الابتدائية على الطاعن بطلب الحكم بانهاء عقد الايجار المؤرخ ١٢ / ٢ / ١٩٦٣  
تأسيسا على أنه أجنبى انتهت اقامته بالبلاد ويحق لها طلب إنهاء عقد تأجير هعين  
النزاع وفقا للمادة ١٠٧ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ فدخل محمد الصاوى  
عطية فى الدعوى طالبا ثبوت العلاقة الايجارية بينه وبين المطعون ضدها عن تلك  
العين ، وبجلسة ٢٢ / ١ / ١٩٨٥ حكمت المحكمة بقبول التدخل شكلا وبإخلاء  
الطاعن عين النزاع وتسليمها وبرفض الدعوى الفرعية . أستأنف الطاعن هذا  
الحكم بالاستئناف رقم ١٥٨ سنة ٤١ ق الاسكندرية ، وبتاريخ ٢٦ / ١٢ / ١٩٨٥  
حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق  
النقض قدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن  
على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بأولها وبالوجهين الثانى والثالث من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك يقول ان الحكم أقام قضاءه بإنهاء عقد الايجار على سند من - وهو ليبي الجنسية - قد انتهت اقامته بالبلاد فى ٥ / ٥ / ١٩٨١ وغادرها فى ١٤ / ٥ / ١٩٨١ فى حين أن تلك الإقامة كانت لاتزال سارية وفقا لاحكام دستور دولة اتحاد الجمهوريات العربية والقانون الاتحادى رغم ٧ لسنة ١٩٧٤ الذى أعفى مواطنى دول اتحاد الجمهوريات العربية المصرية واللبيه والسورية من قيود الإقامة ومنحهم حرية التنقل والإقامة وذلك حتى تاريخ انسحاب الجمهورية العربية من الاتحاد بموجب القانون رقم ١٤٣ سنة ١٩٨٤ الذى نشر بالجريدة الرسمية فى ٣ / ١٠ / ١٩٨٤ ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذ النظر واعتبر أن إقامة الطاعن قد انتهت فى ٥ / ٥ / ١٩٨١ فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك أن النص فى المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ الصادر فى شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أن تنتهى بقوة القانون عقود التأجير لغير المصريين بانتهاء المدة المحددة قانونا لاقامتهم بالبلاد ، وبالنسبة للاماكن التى يستأجرها غير المصريين فى تاريخ العمل بأحكام هذا القانون يجوز للمؤجر أن يطلب اخلاءها اذا ما انتهت إقامة غير المصرى فى البلاد .... يدل على أن عقود الايجار الصادرة لصالح الجانب والسارية المفعول وقت العمل بالقانون المذكور فى

٣١ / ٧ / ١٩٨١ دون أن يكون لهم مدة اقامة سارية المفعول في ذلك الوقت قد أصبحت منتهية بقوة القانون منذ نفاذه ، أما إذا كانت مدة اقامتهم ممتدة الى تاريخ لاحق أو كانت عقود الايجار الصادرة اليهم لم تبرم الا في تاريخ تال لسريان القانون المذكور فإن هذه العقود لا تنتهي بقوة القانون الا بانتهاء مدة اقامتهم وأنه اذا ما انتهت هذه العقود على النحو المتقدم ولجأ المؤجر الى المحكمة طالبا اخلاء المستأجر فإن المحكمة لا تملك الا اجابته الى طلبه متى تحققت من أن المستأجر أجنبي الجنسية وأن مدة اقامته قد انتهت لما كان ذلك وكان هذا القانون لاحقا على دستور دولة اتحاد الجمهوريات العربية الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٦٧٩ بتاريخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٧١ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٤ مايو سنة ١٩٨٢ وبقرار مجلس الرياسة للاتحاد المذكور بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ بشأن حق الانتقال والاقامة لمواطني اتحاد الجمهوريات العربية الصادر بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٤ والمنشور بالجريدة الرسمية في ١٦ أبريل سنة ١٩٧٤ ، اللذين يبين من احكامهما أن كل دولة استبقت لرعاياها جنسيتهم بما يترتب عليه اعتبارهم من الاجانب فيما لم يرد به نص خاص بالنسبة للحقوق المترتبة على الجنسية في بلده ، ولم يرد في القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ استثناء رعايا الجمهورية العربية الليبية - أو السورية - من الحكم المقرر بنص المادة السابعة عشر منه في خصوص انتهاء عقد ايجار الوحدات السكنية السابق بيانه ، وكانت الفقرة الثالثة من المادة السابعة عشرة من ذلك القانون نصت على أن ، وتثبت اقامة غير المصري بشهادة من الجهة الادارية المختصة ..... وقد استخلص

الحكم من الشهادة الصادرة عن مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية بوزارة الداخلية أن الطاعن قدم الى البلاد باقامة سياحية فى ١٤ / ٤ / ١٩٨٠ ثم رخص له فى الاقامة حتى ٥ / ٥ / ١٩٨١ وغادر البلاد فى ١٤ / ٥ / ١٩٨١ ولم يستدل على وصوله اليها ثانية حتى تاريخ تحرير الشهادة فى ١٢ / ٦ / ١٩٨٣ ورتب على ذلك وعلى انه لىبى الجنسية أن اقامته بالبلاد قد انتهت قبل صدور القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ وأن عقد الايجار محل النزاع يعتبر منتهيا بقوة القانون فانه يكون قد أعمل القانون على وجهه الصحيح ويكون النعى على غير اساس .

وحيث ان الطاعن ينعى بباقي أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والاخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك يقول ان المحكمة لم تجيبه الى طلب اعادة الدعوى للمرافعة بعد أن حجزتها للحكم ليقدم مستندات تفيد أنه تقدم للجهات المختصة لطلبه لمنحه الجنسية المصرية وأن قوة القاهرة حالت دونه والعودة الى الاراضى المصرية قبل ١٤ / ٦ / ١٩٨٣ بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى مردود بأن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا تثريب على محكمة الموضوع ان هى لم تستجيب الى طلب فتح باب المرافعة بعد أن قفلت هذا الباب لان ذلك من اطلاقاتها فلا يعيب الحكم ان لم تستجيب الى طلب الطاعن اعادة الدعوى للمرافعة لتقديم مستندات بعد أن قررت حجزها لاصدار الحكم ومن ثم يكون النعى على غير أساس .

## جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٩١

=

برئاسة السيد المستشار : محمد امين طومر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد ومحمد جمال الدين شلقاني ، صلاح محمود عويس ( نائبى رئيس المحكمة ) محمد رشاد مبروك و السيد خلف

( ٥٣ )

### الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٥٦ القضائية

( ١ - ٢ ) حكم حجية الحكم الجنائى، قضاء مستعجل

١ - الاحكام المستعجلة ، لا تحوز قوة للامر المقضى ولا حجية لها أمام محكمة الموضوع .

٢ - حجية الحكم الجنائى امام المحاكم المدنية ، نطاقها .

( ٣ ) - ايجار ، ايجار الاماكن ، محكمة الموضوع .

اعتبار المكان المؤجر مفروشا . شرطه . وجوب اشتماله فوق منفعة المكان ذاته على منقولات ومفروشات كافية للغرض الذى قصده المتعاقدان .

استقلال محكمة الموضوع بتقدير جدية الفرش الموجود بالعين المؤجرة . متى كان سائغا .



( ٤ - ٥ ) استئناف ، ، دعوى ، ، محكمة الموضوع .

٤ - محكمة الاستئناف . التزامها بالفصل في كافة الدفوع التي تمسك بها المستأنف عليه امام محكمة اول درجة . قضاء الحكم المستأنف برفضها واستغناء المستأنف عليه عن استئنافه بصدر الحكم في الدعوى لصالحه ، غير مانع من اعتبارها مطروحة في الاستئناف مالم يثبت التنازل عنها صراحة أو ضمنا .

٥ - ادخال الغير في الدعوى . كفاية تقديم صحيفة الادخال الى قلم الكتاب م ١١٧ مرافعات تراعى قلم الكتاب في اتمام اجراءات القيد

٦ - محكمة الموضوع . دعوى .

٦ - محكمة الموضوع التزاما باعطاء الدعوى وصفها وتكييفها القانوني الصحيح . عدم تقيدها بتكيف الخصوم لها . العبرة في ذلك بحقيقة المقصود من الطلبات بالملفات التي صبغت بها .

١ - المقرر - في قضاء المحكمة - ان الاحكام الصادرة من قاضى الامور المستعجلة في احكام وقتية لا تحوز قوة الأمر المقضى فيما قضت به بالنسبة لاصل الحق فلا تلتزم محكمة الموضوع بالأخذ بالأسباب التي استند اليها في الحكم بالاجراء الوقتي .

٢ - مفاد المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الاثبات ان الحكم الجنائي تكون له حجية في الدعوى المدنية امام المحاكم

المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما فى وقوع الفعل المكون المشترك بين الدعوى الجنائية والمدنية وفى الموعد القانونى لهذا الفعل ونسبت الى فاعله فاذا فصلت المحكمة الجنائية فى هذه

٤ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - انه يقترب على الاستئناف نقل الدعوى الى محكمة الاستئناف بما سبق ان أبداه المستأنف عليه امام محكمة أول درجة من دفع وأوجه دفاع .

٦ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة ان محكمة الموضوع ملزمة باعطاء الدعوى وصفها الحق واسباغ التكييف القانونى الصحيح عليها دون تقيد بتكييف الخصوم لها فى حدود سبب الدعوى وان العبرة فى التكييف هى بحقيقة المقصود من الطلبات فيها لا بالالفاظ التى صيغت بها هذه الطلبات .

## المحكمة .

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -

تتحصل فى ان ان المطعون عليها الاولى اقامت الدعوى رقم ٦٤٥٥ لسنة ١٩٧٨ - الجيزة الابتدائية اختصت فيها الطاعن والمطعون عليه الثانى عن نفسه وبصفته وليا طبيبا على اولاده القصور وطلبت الحكم بتمكينها من الشقة بالاوراق والتي تستأجرها حالية من المطعون عليه المذكور بموجب عقد ايجار مؤرخ ١٩٧٣/٧/٨ واستمرار العلاقة السارية بموجب هذا العقد . وقالت لذلك بيانا لذلك انها استأجرت هذه الشقة خالية من المطعون عليه المذكور بموجب ذلك العقد واذا استصدر الحكم رقم لسنة ١٩٧٦ مستعجل الجيزة بطردها من الشقة بحسبان انها تستأجرها مفروشة ونفذ هذا الحكم . كما قضى ببراءتها فى الجنة رقم ٣٤٣٧ لسنة ١٩٧٦ القى واستئنافها من الاتهام الموجه اليها بتبديد المنقولات الموجودة بتلك الشقة . فقد اقامت الدعوى بطلبها سالفى البيان وبتاريخ ١٩٨٤/١١/٨ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى . استأنفت المطعون عليها الاولى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٦٩٠٣ لسنة ١٠١ ق فحكمت بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١١ بالغاء الحكم المستأنف واجابت المطعون عليها الاولى الى طلبها . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت انه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث ان اطعن اقيم على سبعة اسباب ينعى بالاسباب الاول والرابع والخامس

والسادس والسابع منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب إذ استند في قضائه باعتبار عقد ايجار المطعون عليها الاولى المؤرخ ١ / ٧ / ١٩٧٣ قد ورد على عين خالية الى حجية الحكم الصادر في الجنحة رقم ٣٤٣٧ لسنة ١٩٧٦ الدقي ببراعتها من اتهام المطعون عليه الثاني لها بتبديد المنقولات الموجودة بها والذي صار باتا حال ان هذا الحكم قد استند في قضائه بالبراءة الى عدم اطمئنان المحكمة الى اثبات تلك المنقولات بالعقد ولم تعرض لكونه مزورا من عدمه او انه منصب على عين خالية او مفروشة فخالف بذلك حجية الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٦ مستعجل الجيزة الذي اقام قضاءه بطرد المطعون عليها من الشقة على عقد الايجار سالف الاشارة عقد صحيح غير مزور وانه انصب على عين مفروشة - هذا فضلا عن انه استند في تفضيله لعقد ايجار المطعون عليها المذكورة . رغم خلو الاوراق مما يفيد انه ورد على عين خالية - وحيازته لها بموجب عقد ايجار مسجل لمدة تزيد على سنة . الى أنها أسبق منه في وضع اليد عليها رغم ان حيازتها غير مشوبة بالهدوء .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة - ان الاحكام الصادرة من قاضى الأمور المستعجلة احكام وقتية لا تحوز قوة الأمر المقضى فيما قضت به بالنسبة لأصل الحق فلا تلتزم محكمة الموضوع بالأخذ بالأسباب التى استند اليها الحكم بالاجراء الوقتى . وان مفاد المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الاثبات ان الحكم الجنائى تكون له حجية فى الدعوى المدنية امام المحاكم المدنية . كلما كان قد فصل فصلا لازما .

فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعيين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته الى فاعله ، فاذا فصلت المحكمة الجنائية فى هذه الامور فانه يمتنع على المحاكم المدنية ان تعيد بحثها ويتعين عليها ان تعتبرها فى بحث الحقوق المتصلة بها حتى لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائى السابق وانه يجب لاعتبار المكان مفروشا اشتماله فوق منفعة المكان ذاته على منقولات ومفروشات كافية للغرض الذى قصده المتعاقدان وتستقل محكمة الموضوع بتقدير جدية الفرش الموجود بالعين المؤجرة متى كان تقديرها سائغا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه باعتبار عقد ايجار المطعون عليها الاولى المؤرخ ١ / ٧ / ١٩٧٣ خاليا على ان الحكم الصادر فى الجنحة رقم ٢٤٣٧ لسنة ١٩٧٦ القى - والذى صار باتا أقام قضاؤه ببراءة المطعون عليها المذكورة من تهمة تبديد المنقولات المملوكة للمطعون عليه الثانى والتي كانت موجودة بالشقة محل النزاع على عدم اطمئنان المحكمة الجنائية الى اثبات هذه المنقولات بعقد الايجار وبالتالي الى تسليمها لها بموجب هذا العقد وذلك التزاما منها بحجية هذا الحكم ولعدم ادعاء المطعون عليهم بوجود منقولات اخرى بالشقة عند تأجيرها الها ورتبت على ذلك امتداد عقد الايجار وفق احكام قانون ايجار الاماكن وذلك بناء على اسباب سائغة تشكل دعامة تكفى بذاتها لحمله . فإنها تكون قد التزمت صحيح القانون ويكون النعى على الحكم فيما استطرد اليه بخصوص المفاضلة بين عقدها وعقد الطاعن ايا كان وجه الرأى فيه غير منتج إذ يستقيم الحكم بدونه ، وحيث ان الطاعن ينعى بالسببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ



فى تطبيق القانون إذ الفى قضاء محكمة اول درجة بعدم قبول الدعوى لعدم ايداع صحيفة الادخال قلم الكتاب رغم خلو صحيفة الاستئناف المطعون عليها الاولى لهذا القضاء وعدم قيد تلك الصحيفة بقلم الكتاب . كما كيف الدعوى على انها من دعاوى الحق فى حين ان التكييف الصحيح لها وفق طلبات المطعون عليها المذكورة هى انها من دعاوى الحيازة التى يتعين رفعها خلال سنة .

وحيث ان هذا النعى فى غير محله . ذلك انه لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه يترتب على الاستئناف نقل الدعوى الى محكمة الاستئناف بما سبق ان ابداه المستأنف عليه امام محكمة اول درجة من دفوع واوجه دفاع وتعتبر هذه وتلك مطروحة امام محكمة الاستئناف للفصل فيها بمجرد رفع الاستئناف حتى ما كان منها قد صدر برفضه حكم مستقل من محكمة اول درجة واعفاه من استئنافه صدور الحكم فى الدعوى لمصلحة وعلى المحكمة ان تفصل فيها الا اذا تنازل المستأنف عليه عن التمسك بشئ منها صراحة او ضمنا . وكان يكفى لصحة ادخال الغير فى الدعوى وفقا للمادة ١١٧ من قانون المرافعات وعلى مايبين من المذكرة الايضاحية لهذا القانون ان تقدم صحيفة الادخال الى قلم الكتاب لقيدها وايداعها اذ يتحقق بذلك ما هدف اليه المشرع وابتغاه من هذا الاجراء فلا ينال من صحة تراخى قلم الكتاب فى اتمام اجراءات القيد والايداع وكان البين من الاوراق ان المطعون عليها الاولى لم تقتصر استئنافها على ما قضى به الحكم الابتدائى فى موضوع الدعوى بعدم قبولها وافصحت صراحة فى دفاعها الثابت بمذكراتها المقدمة لمحكمة الاستئناف عن نعيها على قضاء الحكم الابتدائى بعدم قبول

صحيفة ادخال الطاعن فى الدعوى لعدم قيدها بقلم كتاب المحكمة وكان البين من تلك الصحيفة انها قدمت الى قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٣ / ١٢ / ١٩٨٠ بعد سداد الرسم المستحق عليها فان الحكم المطعون فيه اذ اعتد بها فى قضائه فإنه يكون قد يكون التزم صحيح القانون ، واذا كان ما تقدم ، وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان محكمة الموضوع ملزمة باعطاء الدعوى وصفها الحق واسباغ التكييف القانونى الصحيح عليها دون تقييد بتكييف الخصوم لها فى حدود سبب الدعوى وان العبرة فى التكييف هى بحقيقة المقصود من الطلبات فيها لا بالالفاظ التى صيغت بها هذه الطلبات . وكان طلب المطعون عليها بتمكينها من الشقة محل النزاع يرتكز فى اساسه الى العلاقة الايجارية التى تربطها بالمطعون عليه الثانى . فان الحكم المطعون فيه اذ كيف دعواها على انها تستند الى الحق لا الى الحيازة وذلك بناء على اسباب سائفة تكفى لحمله فانه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويكون النعى عليه على غير اساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : محمد امين طوموم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد جمال الدين شلقاني ، صلاح محمود عويس ( نائبى رئيس المحكمة ) محمد رشاد مبروك و  
السيد خلف

( ٥٤ )

### الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٦ القضائية

( ١ ) اثبات « اجراءات الاثبات ، الادعاء بالتزوير » ، تزوير .

عدم جواز الحكم بصحة المحرر أو برده ويسقوط الحق فى اثبات صحته وفى الموضوع معا . م ٤٤ اثبات . لا محل لاعمال هذه القاعدة متى استظهرت المحكمة عدم جدية الدفع . علة ذلك . مثال بصدد الدفع بالجهالة .

( ٢ ) نقض « اسباب الطعن ، السبب الجديد » .

دفاع قانونى يخالطه واقع . لم يسبق التمسك به محكمة الموضوع . عدم جواز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

١ - المقرر وفقا لصريح نص المادة ٤٤ من قانون الاثبات انه لايجوز للمحكمة ان تقضى بصحة المحرر او رده ويسقوط الحق فى اثبات صحته وفى الموضوع معا بل يجب ان يكون قضاؤها بذلك سابقا على الحكم فى موضوع الدعوى اعتبارا بأن يجمع بين هذه الحالات الثلاث هدف واحد هو الايحرم الخصم الذى

تمسك بالمحرر المقضى بتزوير او بسقوط الحق فى اثبات صحته او المحكوم بصحته من ان يقدم ما عسى ان يكون لديه من ادلة قانونية أخرى أو يسوق دفاعاً متاحاً جديداً بان الادعاء بالتزوير كان مقبولا ومنتجا فى النزاع إلا انه لامجال لإعمال هذه القاعدة متى استظهرت المحكمة من ظروف الدعوى عدم جدية هذا الدفع إذ يفتقد فى هذه الحالة مقومات وجوده فتنتفى الحكمة التى ترمى الى الفصل بين الحكم فى الادعاء بالتزوير او الدفع بالإنكار - او الطعن بالجهالة بحسبانه صورة من صور الدفع بالإنكار - وبين الحكم فى الموضوع ، لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه خلص الى عدم جدية الدفع المبدى من الطاعنة بجهالة توقيع مورثها على عقد الايجار استناداً الى ان المورث حضر بوكيل عنه امام محكمة اول درجة ولم ينكر توقيعهُ وهو استخلاص سائغ له اصله الثابت بالاوراق فان النعى يكون على غير اساس .

٢ - إذ كان وجه النعى ينطوى على دفاع قانونى يخالطه واقع لم تتمسك به الطاعنة امام محكمة الموضوع فلا يجوز إثارتة لأول مرة امام محكمة النقض

## المحكمة .

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث ان الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -

تتحصل في ان المطعين عليه الاول اقام الدعوى رقم ١١٣٨ لسنة ١٩٨١ اسوان الابتدائية ضد مورث الطاعنة والمطعون عليه الثانى بطلب الحكم باخلاء المحل المبين بالأوراق ، تأسيسا على تخلفهما عن سداد الأجرة عن المدة من ١ / ٩ / ١٩٧٩ الى ٣٠ / ٤ / ١٩٨١ رغم التنبيه عليهما . ويتاريخ ١٠ / ٤ / ١٩٨٥ اجابت المحكمة المطعون عليه الاول الى طلبه . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧٤ سنة ٤ ق لدى محكمة استئناف قنا ، كما استأنفه المطعون عليهما الثانى والثالث بالاستئناف رقم ١٨٠ لسنة ٤ ق وبعد ان ضمت المحكمة الاستئنافين حكمت بتاريخ ٥ / ١٢ / ١٩٨٥ بتأييد الحكم المستأنف طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النقض وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت انه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث ان الطعن اقيم على ثلاثة اسباب تنعى الطاعنة بالاول والثانى منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ومخالفة الثابت بالأوراق وفى بيان ذلك تقول ان الحكم اقام قضاءه بعدم قبول الدفع بجهالة توقيع مورثها على عقد الايجار المؤرخ ١ / ٥ / ١٩٧٩ على سنده ان وكيل مورثها مثل امام محكمته اول درجة ولم ينكر توقيعه على العقد حال ان الثابت من محاضر الجلسات عدم مثولة امامها ، واذ قضى الحكم فى هذا الدفع وفى الموضوع معا على خلاف ما توجبه المادة ٤٤ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فانه يكون قد خالف القانون .



وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك انه وان كان المقرر وفقا لصريح نص المادة ٤٤ من قانون الاثبات انه لا يجوز المحكمة ان تقضى بصحة المحرر أورده أو بسقوط الحق في اثبات صحته وفي الموضوع معا بل يجب ان يكون قضاؤها بذلك سابقا على الحكم في موضوع الدعوى . اعتبارا بأن يجمع بين هذه الحالات الثلاث هدف هو الايحرى الخصم الذى تمسك بالمحرر المقضى بتزويره او بسقوط الحق في اثبات صحته او المحكوم بصحته من ان يقدم ما عسى ان يكون لديه من ادلة قانونية أخرى أو يسوق دفاعا متاحا جديدا أخذاً بأن الادعاء بالتزوير كان مقبولا ومنتجا في النزاع إلا انه لا مجال لإعمال هذه القاعدة متى استظهرت المحكمة من ظروف الدعوى عدم جدية هذا الدفع اذ يفتقد في هذه الحالة مقومات وجوده فتنتفى الحكمة التى ترمى الى الفصل بين الحكم فى الادعاء بالتزوير أو الدفع بالانكار أو الطعن بالجهالة بحسبانه صورة الدفع بالانكار - وبين الحكم فى الموضوع . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه خالص الى عدم جدية الدفع المبدى من الطاعنه بجهالة توقيع مورثها على عقد الايجار استنادا الى ان المورث حضر بوكيل عنه امام محكمة اول درجة ولم ينكر توقيععه وهو استخلاص سائق له اصلة الثابت بالاوراق ، فان النعى يكون على غير اساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور والخطأ فى فهم الواقع اذ ان الثابت بعقد الايجار المؤرخ ١ / ٥ / ١٩٧٩ أن عين النزاع أجرت لمورثها والمطعون عليه الثانى مما مقتضاه ان الالتزام بدفع اجرتها يكون قابل للانقسام بينهما .

---

ولما كان ما عرضه من اجرة يزيد عما مستحق عليها . فان الحكم إذ أغفل بحث أثر هذا التعدد في الالتزام فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، إذ ينطوى على دفاع قانونى يخالطه واقع لم تتمسك به الطاعنة امام محكمة الموضوع فلا يجوز إثارتها لأول مرة امام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : محمد امين طعوم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد جمال الدين شلقاني ، صلاح محمود عويس ( نائبى رئيس المحكمة ) محمد رشاد مبروك و السيد خلف

( ٥٥ )

### الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٥٣ القضائية

( ١ ، ٢ ) عقد « انحلال العقد » « عقد الايجار » ايجار .

١ - القوة القاهرة التى يفسخ بها العقد . ماهيتها . مؤداه . القوة القاهرة التى تمثل ما نعا مؤقتا من التنفيذ . اقتصار أثرها على وقف تنفيذ الالتزام فى فترة قيام الحادث وعودة قوته التنفيذية بزواله .

٢ - اقامة الحكم المطعون فيه قضاءه برفض الدعوى تأسيسا على توافر القوة القاهرة نتيجة احتلال اسرائيل لشبه جزيرة سيناء على اثر حرب سنة ٦٧ واستحالة استمرار الطاعن فى وضع يده على العين المؤجرة وترتيبه على ذلك انفساخ عقد الايجار . خطأ فى القانون . علة ذلك .

١ - القوة القاهرة التى يفسخ بها العقد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -

هى التى تجعل تنفيذ العقد مستحيلا استحالة مطلقة لسبب اجنبى عن المدين مما مؤداه انه اذا كانت القوة القاهرة تمثل مانعا مؤقتا من التنفيذ فلا يكون لها أثر سوى وقف تنفيذ الالتزام فى الفترة التى قام فيها الحادث حتى اذا مازال هذا الحادث عاد للالتزام قوته فى التنفيذ .

٢ - إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه برفض الدعوى على ما خلص اليه من توافر القوة القاهرة المتمثلة فى احتلال اسرائيل لشبه جزيرة سيناء على اثر حرب سنة ١٩٦٧ واستحالة استمرار الطاعن فى وضع يده على العين التى يستأجرها والتى تقع بالمنطقة المحتلة ورتب على ذلك انفساخ عقد الايجار ، وكان مفاد ما خلص اليه وما ثبت فى الدعوى من بقاء العين المؤجرة - بعد أن زال الاحتلال صالحة للفرض الذى اجرت من اجله انه من شأن القوة القاهرة استحالة تنفيذ عقد الايجار استحالة مطلقة انما انحصر فى وقف تنفيذ العقد حتى اذا مازال الحادث الذى كان يعوق تنفيذه واسترد المطعون عليهما الثانى ولثالث - المؤجران - العين المؤجرة فان التزاماتهما الناشئة عن العقد تكون واجهة التنفيذ ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ورتب على توافر القوة القاهرة - بطريق اللزوم - انفساخ عقد الايجار ، فإنه يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن تتحصل في ان الطاعن اقام الدعوى رقم ٢٠ / ١٩٨١ مدنى شمال سيناء الابتدائية ضد المطعون عليهم بطلب الحكم اصليا بتمكينه من الشقة محل النزاع لبطالن عقد الايجار الصادر من المطعون عليهما الثانى والثالث بصفتها للمطعون عليها الاولى بتاريخ ٣ / ١ / ١٩٨٠ . واحتياطياً بالزام المطعون عليهما الاولى والثانى بأن يدفعوا له مبلغ ٣٠٠٠ ج تعويضا عن حرمانه من الانتفاع بالشقة المذكورة . وقال بيانا لذلك انه استأجر تلك الشقة من مجلس بلدى العريش قبل عدوان يوليو سنة ١٩٦٧ الذى اضطر بسببه للهجرة الى وادى النيل . ثم عاد الى مدينة العريش بعد ان تسلمتها السلطات المصرية فتبين له ان المطعون عليها الاولى استأجرت العين المشار اليها بموجب عقد مؤرخ ٣ / ١ / ١٩٨٠ صادر لها من المطعون عليه الثانى بصفته . واذ كان عقد ايجاره مازال قائما وقد حظر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على المؤجر ابرام أكثر من عقد ايجار للوحدة الواحدة ورتب على ذلك بطلان العقد اللاحق فضلا عن التزام المؤجرين بضمان عدم التعرض له فى العين المؤجرة . فقد اقام دعواه بطلبه سالفى البيان وبتاريخ ٢٨ / ٤ / ١٩٨٢ وبعد ان قدم الخبير الذى ندبته المحكمة تقريره حكمت برفض الدعوى .

استأنف هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦٤ لسنة ٧ ق لدى محكمة استئناف الاسماعيلية التى حكمت بتاريخ ٦ / ٢ / ١٩٨٣ بتأييد الحكم المستأنف . طعن



الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت انه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون - وفى بيان ذلك يقول ان الحكم اقام قضاءه على توافر القوة القاهرة بوقوع حرب يوليو سنة ١٩٦٧ ورتب على ذلك انفساخ عقد الايجار ، فى حين ان اثر القوة القاهرة ينحصر فى وقف تنفيذه حتى يزول المانع الذى حال دون انتفاع الطاعن بالوحدة السكنية التى يستأجرها . فاذا مازال هذا المانع عادت للعقد قوته فى التنفيذ .

وحيث ان هذا النعى سديد ذلك ان القوة القاهرة التى يفسخ بها العقد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هى التى تجعل تنفيذ العقد مستحيلا استحالة مطلقة لسبب اجنبى عن المدين مما مؤداه انه اذا كانت القوة القاهرة تمثل مانعا مؤقتا من التنفيذ فلا يكون لها اثر من سوى وقف تنفيذ الالتزام فى الفترة التى قام فيها الحادث حتى اذا ما زال هذا الحادث عاد للالتزام قوته فى التنفيذ . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه برفض الدعوى على ما خلص اليه من توافر القوة القاهرة المتمثلة فى احتلال اسرائيل لشبه جزيرة سيناء على اثر حرب سنة ١٩٦٧ واستحالة استمرار الطاعن فى وضع يده على العين التى يستأجرها والتى تقع بالمنطقة المحتلة ورتب على ذلك انفساخ عقد

اليجار ، وكان مفاد ماخلص اليه الحكم وما ثبت فى الدعوى من بقاء العين المؤجرة - بعد أن زال الاحتلال صالحة لغرض الذى اجرت من اجله انه لم يكن من شأن القوة القاهرة استحالة تنفيذ عقد الايجار استحاله مطلقه انما انحصر اثرها فى وقف تنفيذ العقد حتى اذا مازال الحادث الذى يعوق تنفيذه واسترد المطعون عليهما الثانى والثالث - المؤجران - العين المؤجرة فإن التزاماتهما الدائمة عن العقد تكون واجبة التنفيذ ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ورتب على توافر القوة القاهرة - بطريق اللزوم - انفساخ عقد الايجار فانه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

## جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : محمد امين طوموم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد جمال الدين شلقاني ، صلاح محمود عويس ( نائبي رئيس المحكمة ) محمد رشاد مبروك و السيد خلف

( ٥٦ )

### الطعن رقم ٢١٢٢ لسنة ٥٨ القضائية

١ - حراسة « حراسة ادارية » اهلية .

١ - الحراسة الادارية على الاموال . وصف يلحق بالمال لا بالشخص . أثره . غل يد صاحبه عن ادارته والتصرف فيه . لا اثر له بالنسبة للاهلية . ق ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

٢ - حراسة « حراسة ادارية » بطلان .

بطلان تصرف الشخص في أمواله بعد صدور الأمر يمنعه من ذلك . طبيعته . بطلان قرره القانون لصالح المدعى العام الاشتراكي . مؤدى ذلك .

١ - الأمر بمنع التصرف وفرض الحراسة وفقاً لاحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة انما هو وصف يلحق بالمال لا بالشخص يترتب عليه غل يد صاحبه عند ادارته والتصرف فيه ولا يفقد أو ينقص من أهليته .

٢ - ولئن كان نص المادة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ قد رتب البطلان للتصرف الذى يجريه الشخص فى أمواله بعد صدور الأمر بمنعه من التصرف فيها إلا أن هذا البطلان إنما قرره القانون لصالح المدعى العام الاشتراكى ويكون له وحده حق ابطاله وادخال المال محل التصرف فى مركزه المالى الذى يقدمه فى دعوى الحراسة التى يقوم بدور الادعاء فيها باسم الشعب ونيابة عنه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٤٢٤ لسنة ١٩٨٦ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد المطعون ضده بطلب الحكم بالزامه بأن يؤدى له مبلغ ٣٥٠٠ ج والفوائد القانونية وقال بيانا لها أنه بموجب عقد مؤرخ ١٤ / ٣ / ١٩٨٣ باع للمطعون ضده ثلث محل بالعقار المبين بالصحيفة لقاء ثمن قدره ٣٣٣٣ ج إلا أن المطعون ضده وباقى مشترى وحدات العقار قاموا بشكايتهم الى المدعى العام الاشتراكى الذى اصدر فى ١٥ / ٤ / ١٩٨٤ قرارا بالتحفظ على الطاعن وأمواله بمقولة أنه تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار مما اضطره الى إلغاء العقد سالف الذكر وحرر

عقداً جديداً بتاريخ ١٩ / ٥ / ١٩٨٤ باع بموجبه كامل المحل للمطعون ضده لقاء ثمن قدره ٤٥٠٠ ج وأنه لما كان هذا العقد مشوباً بالبطلان وفقاً لنص المادة ١٢٧ / ١ ، ٢ من القانون المدنى والماديتن ٢١،٧ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ وأنه لما كان قرار التحفظ يعتبر من عوارض الاهلية بنص القانون يجعل فى حكم المحجور عليه وإذ زال عنه هذا العارض بصدر الحكم من محكمة القيم برفض دعوى فرض الحراسة ويات من حقه تكملة الثمن بسبب الغبن وفقاً لنص المادة ٤٢٥ من القانون المدنى . فقد أقام الدعوى بطلباته . قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٨٥ هـ لسنة ١٠٤ ف القاهرة وبتاريخ ٢٣ / ٣ / ١٩٨٨ حكمت المحكمة بالتأييد . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظرة وفيها التزمت النيابة رايتها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول أن التكييف القانونى لفرض الحراسة بمقتضى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أنه يعتبر عارضا قانونيا من عوارض الاهلية ويعد الخاضع لها فى حكم المحجور عليه من حيث اثار فرضها فلا تكون له إهليه التصرف فى امواله وإدارتها . كما ان قرار المدعى العام الاشتراكى بالمنع من التصرف والادارة وفقاً لنص المادة ٧ من القانون سالف الذكر ينصب على الشخص نفسه وينتقص من إهليته . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا



النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ذلك ان الأمر بمنع التصرف وقرض الحراسة وفقا لأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انما هو وصف يلحق بالمال لا بالشخص يترتب عليه غل يد صاحبه عن ادارته والتصرف فيه ولا يفقد أو ينقص من اهليته ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون قد اصاب صحيح القانون ويضحى النعى على غير اساس .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفى بيان ذلك يقول انه تمسك بدفاع حاصله أن تصرفه ببيع المحل للمطعون ضده قد وقع باطلاً وفقاً للمادة ٢١ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ الا انه صدر منه بعد قرار المدعى العام الاشتراكى بمنعه من التصرف فى أمواله وهو بطلان مطلق ولكل ذى مصلحة التمسك به غير أن الحكم المطعون فيه انتهى الى أن الطاعن وقد أبرم التصرف ببيع المحل وهو يعلم بانه ممنوع من التصرف فى أمواله وذلك بقصد التحايل على شكوى المطعون ضده الى المطعون ضده الى المدعى العام الاشتراكى فإنه قد واجه دفاع الطاعن سالف البيان وفسر نصوص البطلان المطلق بما يخالفها وهو ما يعيبه بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى فى غير محله ذلك انه ولئن كان نص المادة ٢١ من القانون

رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ قد رتب البطلان للتصرف الذى يجريه الشخص فى امواله بعد صدور الامر بمنعه من التصرف فيها إلا أن هذا البطلان انما قرره القانون لصالح المدعى العام الاشتراكى ويكون له وحده حق ابطاله وادخال المال محل التصرف فى مركزه المالى الذى يقدمه فى دعوى الحراسة التى يقوم بدور الادعاء فيها باسم الشعب ونيابة عنه . لما كان ذلك . وكان الثابت من الاوراق ان الطاعن وإن تصرف ببيع محل النزاع بالكامل للمطعون ضده بعد صدور الامر بالمنع من التصرف ولم يطلب المدعى العام الاشتراكى بطلانه وانتهت محكمة القيم فى حكمها الصادر بتاريخ ١٥ / ٩ / ١٩٨٤ فى الدعوى رقم ١٦ لسنة ١٤ برفض دعوى طلب فرض الحراسة على اموال الطاعن تأسيساً على انه لم يخالف احكام قوانين الاسكان منذ فجر اقامة المبنى وما تلاه من تصرفات ومنها بيعه محل النزاع للمطعون ضده الذى اجراه بعد صدور قرار المنع من التصرف وقبل المدعى العام الاشتراكى هذا الحكم ولم يطعن فيه فإن تمسك الطاعن ببطلان عقد بيع محل النزاع لصدوره منه خلال فترة المنع من التصرف يكون غير مقبول ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه قد أصاب صحيح القانون ويضحى النعى عليه على غير اساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة / وليم رزق بدوي وعضوية السادة المستشارين : طه الشريف ، أحمد ابو الحجاج نائب رئيس المحكمة شكرى العميرى وعبد الصمد عبد العزيز

( ٥٧ )

### الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٥٨ القضائية

١ - التزام « سبب الالتزام » . اثبات . عقد .

مفاد توقيع السند الالتزام بدفع قيمته ولو لم يذكر فيه سبب المديونية . عبء اثبات انعدام السبب على من يدعيه . وجوب إثباته بالكتابة طالما لم يدع المتعاقد بوقوع احتيال على القانون .

٢ - استئناف . سلطة محكمة الاستئناف . حكم « تسبيب الحكم الاستئنافى » .

أخذ الحكم الاستئنافى بأسباب الحكم الابتدائى والإحالة اليها دون إضافة . لاعيب . مناطه .

٣ - تزوير . اثبات .

تغيير الحقيقة فى الورقة الموقعة على بياض ممن استؤمن عليها . خيانة امانه .  
عدم جواز إثبات التغيير الا بالكتابة أو بمبدأ الثبوت بالكتابة مستكملا بشهادة  
الشهود أو القرائن . الاستيلاء على الورقة بغير التسليم الاختيارى . اعتبار تغيير  
الحقيقة بها تزويرا . جواز اثباته بكافة الطرق .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مجرد توقيع مصدر السند عليه يفيد  
التزامه بدفع قيمته ولو لم يذكر فيه سبب المديونية ذلك أن كل التزام لم يذكر له  
سبب فى العقد يفترض أن له سببا مشروعاً مالم يقم الدليل على غير ذلك ويقع  
عبء الاثبات على من يدعى انعدام السبب ، غير أن الادعاء بانعدام السبب لا  
يجوز للمدين إثباته بغير الكتابة إذا كان الالتزام مدنيا طالما لم يدع المتعاقد  
بوقوع احتيال على القانون .

٢ - لا يعيب الحكم الاستثنائى - وعلى ما جرى به هذه المحكمة أن يعتنق  
أسباب الحكم الابتدائى ويحيل اليها دون اضافة إذا رأت محكمة الاستئناف أن ما  
أثاره الطاعن فى أسباب استئنائه لا يخرج عما كان معروضا على محكمة أول  
درجة وتضمنته أسبابها ولم ترفيه ما يدعوها الى ايراد أسباب جديدة .

٣ - تغيير الحقيقة فى الأوراق الموقعة على بياض ممن استؤمن عليها هو نوع  
من خيانة الامانة ، يرجع فى اثباته القواعد العامة ، ومن مقتضاها أنه لا يجوز  
اثبات عكس ما هو فى الورقة الموقعة على بياض إلا ان تكون هناك كتابه .. أو  
مبدأ .

ثبوت بالكتابة يستكمل بشهادة الشهود أو القرائن ولا يخرج عن هذا الأصل سوى حالة ما إذا كان من استولى على الورقة قد حصل عليها خلسة أو نتيجة غش أو طرق احتيالية أو بأى طريقة أخرى خلاف التسليم الاختيارى فعندئذ يعد تغيير الحقيقة فيها تزويراً يجوز اثباته بكافة الطرق .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده تقدم بطلب لاستصدار أمر أداء لالزام الطاعن بأن يؤدي له مبلغ ١٢٥٠٠ ج اثنى عشر الف وخمس مائة جنيه على سند من القول بأنه يداين الطاعن بهذا المبلغ بموجب إقرار مؤرخ ٣ / ٧ / ١٩٨٤ مستحق السداد تحت الطلب ، تحدت جلسة لنظر الموضوع ، وقيدت برقم ٣١٩ مدنى كلى المنيا - مأمورية ملوى - طعن الطاعن على الإقرار بالتزوير ، قضت المحكمة بعدم قبول الادعاء بالتزوير ، فطعن الطاعن بصورية سبب الالتزام . قضت المحكمة برفض الدفع بالصورية وبالطلبات . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٥٠ / ٢٣



بنى سويف مأمورية المنيا . وبتاريخ ٥ / ١ / ١٩٨٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذا عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على تسعة اسباب ينعى الطاعن على الحكم المطعون فيه بالاسباب من الأول حتى السادس والسبب الثامن مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول أن الالتزام بدفع المبلغ الثابت فى الاقرار المؤرخ ٣ / ٧ / ١٩٨٤ ليس له سبب وأنه قدم الخطاب المؤرخ ١٩ / ٨ / ١٩٨٤ والشيك رقم ١١٣٦٧٤٥ مبلغ ١٣٥٠ دولار للتدليل على صورية السبب إلا أن الحكم المطعون فيه رفض إثبات صورية سبب الالتزام وانعدامه والزام الطاعن بالمبلغ رغم بطلان العقد إذ لم يكن له سبب فإنه يكون قد خالف نص المادتين ١٣٦ ، ١٣٧ من القانون المدنى وأخطأ فى تطبيقهما بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مجرد توقيع مصدر السند عليه يفيد التزامه بدفع قيمته ولو لم يذكر فيه سبب المديونية ذلك أن كل التزام لم يذكر له سبب فى العقد يفترض أن سبباً مشروعاً مالم يقم الدليل على غير ذلك ويقع عبء الاثبات على من يدعى انعدام السبب . غير أن الإدعاء بانعدام السبب لا يجوز للمدين اثباته بغير الكتابة إذا كان الالتزام

مدنياً طالما لم يدع المتعاقد بوقوع احتيال على القانون ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه التزم هذا النظر ورفض الطعن بصورية السبب لعجز الطاعن عن تقديم الدليل الكتابي المؤيد لادعائه فلا يعيب الحكم المطعون فيه ان التفت عن القرائن التي ساقها الطاعن أو المستندات التي قدمها للتدليل على صورية السبب والتي لا يتغير بها وجه الرأي في الدعوى ويضحي النعي بهذه الأسباب على غير اساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب السابع على الحكم فيه الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبب والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول بأنه تمسك في صحيفة الاستئناف ببطلان اقرار التعهد لانعدام الاساس القانوني للالتزام . وإذا اغفل الحكم المطعون فيه هذا الدفاع باعتبار أنه ترديد للدفاع المطروح أمام محكمة أول درجة وقضى بتأييد الحكم المستأنف فإنه يكون مشوباً بالاخلال بحق الدفاع والقصور في التسبب والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لا يعيب الحكم الاستئنافي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يعتنق أسباب الحكم الابتدائي ويحيل اليها دون إضافة إذا رأت محكمة الاستئناف أن ما أثاره الطاعن في أسباب استئنافه لا يخرج في جوهره عما كان معروضاً على محكمة أول درجة وتضمنته أسبابها ولم ترفيه ما يدعوها الى ايراد اسباب جديدة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتنق اسباب الحكم الابتدائي لأن فيها الرد الكافي عما أورده الطاعن بأسباب

الاستئناف التي لا تخرج عما رددته أمام محكمة أول درجة . ومن ثم يضحى النعى بهذا السبب على غير اساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب التاسع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقول بأن الواقعة تنطوى على تزوير معنوى فضلا عن التزوير المادى مما يجوز اثباته بكافة الطرق . وإذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول الادعاء بالتزوير باعتبار ان الواقعة خيانة أمانة يكون قد خالف نص المادتين ٣٤٠ ، ٢١٣ عقوبات بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن تغيير الحقيقة فى الأوراق الموقعة على بياض ممن استؤمن عليها هو نوع من خيانة الامانة ، يرجع فى إثباته للقواعد العامة ، ومن مقتضاها أنه لا يجوز إثبات عكس ما هو فى الورقة الموقعة على بياض إلا أن تكون هناك كتابة أو مبدأ بثبوت بالكتابة يستكمل بشهادة الشهود أو القرائن ولا يخرج عن هذا الأصل سوى حالة ما إذا كان من استولى على الورقة قد حصل عليها خلسة أو نتيجة غش أو طرق احتيالية أو بأى طريقة أخرى خلاف التسليم الاختيارى فعندئذ يعد تغيير الحقيقة فيها تزويرا يجوز إثباته بكافة الطرق . لما ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم الابتدائى وقع على الورقة على بياض

وسلمها طواعيه واختياراً الى المطعون ضده ولم يكن ذلك وليد غش أو احتيال ورتب على ذلك عدم قبول الادعاء بالتزوير باعتبار أن الواقعة تدخل فى نطاق جريمة خيانة الامانة ولم يقدم الطاعن دليلاً على ثبوتها فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويضحى النعى على غير اساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة عبد المنصف أحمد هاشم وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد المنعم حافظ ، د . رفعت عبد المجيد ، محمد خيرى الجندي نواب رئيس  
المحكمة ، عبد العال السمان

( ٥٨ )

### الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٥٧ القضائية

- ( ١ ) دعوى . اعلان . محكمة الموضوع .  
إعلان الخصوم وصحة تمثيلهم فى الدعوى مسألة تستقل بتحقيقها محكمة  
الموضوع متى كان لها سنداً بأوراق الدعوى .  
( ٢ ) محكمة الموضوع .  
فهم الواقع فى الدعوى . وبحث الادلة وترجيح ما يطمئن اليها منها . من سلطة  
قاضى الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سائغة .  
( ٣ ) تزوير . اثبات .  
عدم جواز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفى الموضوع معاً . م ٤٤ إثبات . علة  
ذلك . ثبوت فساد الادعاء بالتزوير وصحة اسناد التصرف الى المتصرف . لا يعنى  
بطريق اللزوم أن يكون هذا التصرف صحيحاً وجدياً .

١ - تحقيق واقعة حصول إعلان الخصوم فى الدعوى والتثبت من صحة تمثيلهم  
فيها هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة من المسائل الموضوعية التى لا  
تخضع لرقابة محكمة النقض مادام لهذا التحقيق سنداً من أوراق الدعوى .

- ٢ - لقاضى الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وفى بحث الدلائل والمستندات المقدمة له تقديمًا صحيحًا وموازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما يطمئن إليه منها دون رقابة عليه من محكمة النقض فى ذلك متى أقام قضاءه على أسباب تكفى لحمله .
- ٣ - مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة وفى الموضوع معا ، بل يجب أن يكون القضاء بصحة الورقة سابقا على الحكم فى موضوع الدعوى ، حتى لا يحرم الخصم الذى أخفق فى اثبات تزوير الورقة أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من مطاعن على التصرف المثبت فيها ، إذ يقتصر الأمر فى الادعاء بالتزوير على انكار صدور الورقة من المتصرف دون التعرض للتصرف ذاته من حيث صحته وبطلانه ، فإذا ما ثبت للمحكمة فساد الادعاء بالتزوير وصحة اسناد التصرف إلى المتصرف ، فإن ذلك لا يقتضى بطريق اللزوم أن يكون هذا التصرف صحيحا وجديا .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر .. والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق تتحصل فى أن المطعون ضدهم أقاما الدعوى رقم ٨٨٢٢ لسنة ١٩٨٥ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٨٣/١/٢٣ وقالوا بيانا لدعواهم أنهم بمقتضى هذا العقد اشتروا من الطاعن الأول عن نفسه وبصفته وكيلا عن باقى الطاعنين حصة مقدارها ١٢ ط شيوخاً فى قطعة أرض مبينة



بالأوراق لقاء ثمن مقداره ٤٢٥٠٠٠ جنيه وتم إثبات ذلك بالمشروع رقم ٨٤ سنة ١٩٨٥ عقارى الموسيقى ولتقاس البائعين عن التصديق على العقد النهائى أقاموا الدعوى بطلبهم سالف البيان ، ادعى الطاعن الأول بتزوير عقد البيع أنف الذكر وبتاريخ ٢٣ من مارس سنة ١٩٨٦ قضت المحكمة أولا : بعدم قبول الإدعاء بالتزوير - ثانياً : بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٣/١/١٩٨٣ ، إستئناف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٥٣٥٥ لسنة ١٠٣ قضائية ، وبتاريخ ١١ من فبراير سنة ١٩٨٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رزت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب ينعى الطاعنون بالخامس منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقولون أن الطاعنه الخامسة دفعت ببطلان إعلانها بصحيفة الدعوى لتوجيه إليها فى غير موطنها ، وقدمت المستندات الدالة على بيان موطنها الأصلي الذى كان يتعين إعلانها فيه ، غير أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذه المستندات وأقام قضاءه على ما لا يصلح لمواجهته وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن النعى غير سديد ذلك أن تحقيق واقعة حصول إعلان الخصوم فى الدعوى والتثبت من صحة تمثيلهم فيها هو وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة من المسائل الموضوعية التى لاتخضع لرقابة محكمة النقض مادام أن لهذا التحقيق سند من أوراق الدعوى ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد واجه دفاع الطاعنه الخامسة بقوله إنه لما كان الثابت من الأوراق أن عقد البيع موضوع

التداعى قد صدر من المستأنف الأول عن نفسه وبصفته وكيلاً رسمياً عن باقى المستأنفين ومن بينهم المذكورة الطاعنة الخامسة بموجب التوكيل الرسمى العام رقم ٧١ لسنة ١٩٨١ جنوب القاهرة المرفق بحافظة مستندات المستأنف ضدهم وقد ورد بهذا التوكيل أن عنوان المستأنفين هو رقم ٨ شارع ..... قسم الموسيقى وكذا الثابت من عقد البيع المسجل رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ أن المستأنفة سالفه الذكر تقيم بنفس العنوان ، ولما كان إعلان صحيفة الدعوى قد وجه إليها فى ذلك العنوان وكذا إعادة إعلانها فإن هذا الإجراء قد تم صحيحاً خاصة وأن هذا العنوان هو ذات عنوان المستأنف الأول وهو والدها ووكيلها الرسمى وبذلك يكون قد تحقق إعلانها قانوناً وإذا كانت هذه الأسباب سائغة ولها أصلها الثابت من الأوراق وكافية لحمل قضاء الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص فإن النعى بهذا السبب يكون فى غير محله .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون ضده الأول أختلس توقيع الطاعن الأول على الأوراق التى أفرغ فيها عقد البيع موضوع الدعوى بطريقة مشروعة وهو ما يشكل جريمة يعاقب عليها القانون ، وإذا لم يواجه الحكم المطعون فيه هذا الدفاع الجوهرى بما يصلح للرد عليه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن لقاضى الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وفى بحث الدلائل والمستندات المقدمة له تقديماً صحيحاً وموازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما يطمئن إليه منها رقابة عليه من محكمة النقض فى ذلك متى أقام قضاءه على أسباب تكفل لحمله ، لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم

المستأنف المؤيد من الحكم المطعون فيه أنه واجه دفاع الطاعنين الوارد بسبب النعى وخلص إلى نفي ما ادعوه من أن الأوراق إلى أفرغ فيها عقد البيع موضوع النزاع وقعها الطاعن الأول على بياض خلصة مما ثبت في الأوراق من محدود التوقيع منتصف الورقة الثالثة بخلافاته بعد الورقتين الأولى والثانية وأن كتابة العقد كانت بطريقة وهو مستخلص سائغ يؤدي إلى ما خلاص إليه الحكم ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقولون أنه إذ التفت عن أسباب شواهد التزوير وأدلته وعول على قرار الطاعن الأول بتسليمه اختياراً ثلاث ورقات موقعة منه على بياض إلى المطعون ضده الأول يكون قد فصل في موضوع ذلك الإدعاء مما كان يتعين معه الالتزام بما تقضى به المادة ٤٤ من قانون الإثبات من أن يكون القضاء في الإدعاء بالتزوير سابقاً على أن حكم في موضوع الدعوى ، وإذا لم يلتزم الحكم بهذا النظر يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة وفي الموضوع معاً ، بل يجب أن يكون القضاء بصحة الورقة سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى ، حتى لا يحرم الخصم الذي أخفى في إثبات تزوير الورقة أن يقدم ما عسى أن لديه من مطاعن على التصرف المثبت فيها ، إذ يقتصر الأمر في الإدعاء بالتزوير على إنكار صدور الورقة من التصرف دون التعرض للتصرف في ذاته من حيث صحته وبطلانه ، فإذا ما ثبت للمحكمة فساد الإدعاء بالتزوير وصحة إسناد التصرف إلى المتصرف ، فإن ذلك لا يقتضى بطريق اللزوم أن يكون هذا التصرف صحيحاً وجدياً ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه

قد أقام قضاءه فى شأن الإدعاء بالتزوير على قوله وكان الثابت من الأوراق أن مدعى التزوير الطاعن الأول هو الذى وقع على الطلب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٥ عابدين والمقدم إلى رئيس مأمورية الشهر العقارى بالموسكى والمتضمن بيعه عن نفسه وبصفته وكيلأ رسمياً عن باقى المدعى عليهم باقى الطاعنين حصة ١٢ قيراطا مشاعاً فى العقارات المبينة بعقد البيع الإبتدائى المؤرخ ١٩٨٣/١/٢٣ المدعى بتزوير للمدعين ، المطعون ضدهم ولم يطعن المدعى عليه الأول على ما جاء بالطلب أنف الذكر بثمة مطعن ولم يقدم ثمة تبرير لتوقيعه عليه بهذه لصفة الأمر الذى يؤكد حصول واقعة البيع فعلاً ، فضلاً عن أن توقيعه جاء أسفل الورقتين الأول والثانية وفى منتصف الورقة الثالثة فكان من المنطقى أن يأتى توقيعه أسفل الورقة الأخيرة إذا كانت الورقات الثلاث قد وقعت على بياض وأن شطب لفظ وآخرين وأضاف رقم التوكيل فى وقت لاحق على قرار حصولها جدلاً لا يعد بعد قرينة بالمرّة على أن التوقيع على الورقات الثلاثة كان على بياض وأنه لا يبين من عقد البيع إضافة لفظ حصته أو كتابة مبلغ الثمن بطريقة طبيعية ، كما أن مدعى التزوير قد أقر صراحة تقريره أنه قد سلم الورقات الثلاث الأول بإختياره ... إلخ وكان مفاد هذه الأسباب أن محكمة الموضوع قد عرضت لمناقشة شواهد التزوير والإدلة التى ساقها الطاعنون على ثبوته ، وإنتهت من فحص هذه الشواهد إلى عدم ثبوت الإدعاء بالتزوير مما كان يتعين عليها إعادة الدعوى إلى المرافعة لنظر موضوعها إعمالاً لنص المادة ٤٤ من قانون الإثبات ، وإذ خالف الحكم المستأنف هذا النظر وسأيره فى ذلك الحكم المطعون فيه فإنه يكون معيباً بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .



## جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة عبد المنصف أحمد هاشم وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد المنعم حافظ ، د . رفعت عبد المجيد ، محمد خيرى الجندى نواب رئيس  
المحكمة ، عبد العال السمان

( ٥٩ )

### الطعن رقم ١٧٨٥ لسنة ٥٩ القضائية

إعلان « إعلان الحكم » حكم « الطعن فى الحكم » « ميعاد الطعن » .  
إعلان الأحكام القضائية للمحكوم عليه م ٢١٣ مرافعات . وجوبه . لشخصه أو  
فى موطنه الأصلى ومنه ميعاد الطعن فى الحكم . العلم الحكى . عدم  
كفايته لسريان ميعاد الطعن فى الأحكام . ملة ذلك . امتناع من يصح  
تسليم الصورة إليه من الاستلام وتسليم الصورة لجهة الإدارة أو النيابة  
العامة حسب الأحوال يتحقق بالعلم الظنى . أثره . ملة ذلك

لئن كان المشرع قد خرج على الأصل العام فى إعلان أوراق المحضرين بالنسبة  
لإعلان الأحكام إذ إستوجب فى المادة ٢١٣ من قانون المرافعات أن تعلن إلى  
المحكوم عليه لشخصه أو فى موطنه الأصلى وذلك تقديراً منه للأثر المترتب على  
إعلان الحكم وهو بدء سريان مواعيد الطعن الأمر الذى حرص المشرع من أجله  
على إحاطته بمزيد من الضمانات للتحقق من وصولها إلى علمه فعلاً حتى يسرى  
فى حقه ميعاد الطعن عليها مما مؤداه وجوب توافر علم المحكوم عليه فى هذه  
الحالة بإعلان الحكم علماً يقيناً أو ظنياً سواء بتسليمها لشخصه أو بتسليمها فى



موطنه الأصلي إلى من يصح تسليمها إليه من الأزواج أو الأقارب أو الأصهار التابعين ، وبنون الاكتفاد في هذا الصدد بالعلم الحكمى الذى يتحقق بتسليم الصورة لجهة الإدارة والنيابة العامة حسب الأحوال إذا لم يوجد من يصح تسليمها إليه إلا أنه متى ثبت إنتقال المحضر إلى موطن المعلن إليه الأصلي وإمتناع من يصح تسلم الصورة إليه عن الاستلام وتسليم الصورة تبعاً لذلك الجهة الإدارية أو النيابة العامة حسب الأحوال فإنه يتحقق بهذا الإعلان علم المحكوم عليه علماً ظنياً ويبدأ من تاريخ هذا العلم ميعاد الطعن فى الحكم فى الحالات المبينة فى المادة ٢١٣ من قانون المرافعات ، ولا يعتبر ذلك من قبيل العلم الحكمى حتى لا يترك تحديد بدء سريان ميعاد الطعن لمشيئة المعلن إليه وحده ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر واعتبر إعلان من الطاعة بالصورة التنفيذية لقرار تقدير الاتعاب على مقرها الثابت بالمستندات المقدمة منها ، والمسلم للنيابة بعد رفض الموظفة المختصة بالجمعية الطاعة الاستلام إعلاناً صحيحاً به ميعاد الطعن فى ذلك القرار فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر .. والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن نتحصل فى أنه بتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٨٦ استصدر المطعون ضده من لجنة تقدير الاتعاب بنقابة المحامين الفرعية بالقاهرة قراراً فى الطلب رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٨٥ قضى بتقدير مبلغ ستين ألف جنيه يخضم منها مبلغ خمسمائة جنيه السابق الوفاء بها وينفذ بالباقى ومقداره ٥٩٥٠٠ جنيه ضد الجمعية الطاعة ، وذلك مقابل أتعابه لقيامه بإجراءات تسجيل عقدى شراء قطعتى أرض لصالح الجمعية المذكورة . إستأنفت الطاعة هذا القرار لدى محكمة استئناف القاهرة

بالاستئناف رقم ١٠٦٠٥ لينة ١٠٤ قضائية ، وبتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٩٨٩ حكمت المحكمة بسقوط حق الطاعة في الاستئناف . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأيت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعة بالأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك نقول أن الحكم المطعون فيه قضى بسقوط حقها في الاستئناف إستناداً إلى أن إعلانها بالقرار المستأنف تم صحيحاً في ١/٩/١٩٨٧ بتسليم صورته إلى النيابة بعد أن أثبت المحضر توجهه إلى مقر الطاعة وامتناع الموظفة المختصة عن الاستلام ، هذا في حين أن إعلان ذلك القرار لم يتم لرئيس مجلس إدارة الجمعية الطاعة في موطنه الأصلي على ما يوجبها نص المادة ٢١٣ من قانون المرافعات فيكون باطلاً ولا يتحقق به العلم اليقيني أو الظني ، وبالتالي لا يفتح به ميعاد الطعن في القرار المشار إليه وإذا اعتد به الحكم المطعون فيه فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه وإن كان المشرع قد خرج على الأصل العام في إعلان أوراق المحضرين بالنسبة لإعلان الأحكام إذ إستوجب في المادة ٢١٣ من قانون المرافعات أن تعلن إلى المحكوم عليه لشخصه أو في موطنه الأصلي وذلك تقديراً منه للأثر المترتب على إعلان الحكم وهو بدء سريان مواعيد الطعن الأمر الذي حرص المشرع من أجله على إحاطته بمزيد من الضمانات للتحقق من وصولها إلى علمه فعلاً حتى يسرى في حقه ميعاد الطعن عليها مما مؤداه وجوب توافر علم المحكوم عليه في هذه الحالة بإعلان الحكم علماً يقيناً أو ظنياً سواء بتسليمها في موطنه الأصلي إلى من يصح تسليمها إليه من الأزواج أو الأقارب أو الأصهار التابعين ، ودون الاكتفاء في هذا الصدد بالعلم الحكمي الذي يتحقق بتسليم الصورة لجهة الإدارة والنيابة العامة حسب الأحوال إذا لم يوجد من يصح

تسليمها إليه إلا أنه متى ثبت إنتقال المحضر إلى موطن المعلن إليه الأصلي وإمتناع من يصح تسلّم الصورة إليه عن الاستلام وتسليم الصورة تبعاً لذلك الجهة الإدارية أو النيابة العامة حسب الأحوال فإنه يتحق بهذا الإعلان علم المحكوم عليه علماً ظنياً ويبدأ من تاريخ هذا العلم ميعاد الطعن فى الحكم فى الحالات المبينة فى المادة ٢١٣ من قانون المرافعات ، ولا يعتبر ذلك من قبيل العلم الحكى حتى لا يترك تحديد بدء سريان ميعاد الطعن لمشئنة المعلن إليه وحده ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد إلترزم هذا النظر واعتبر إعلان الطاعة بالصورة التنفيذية لقرار تقدير الأتعاب على مقرها الثابت بالمستندات المقدمة منها ، والمسلم للنيابة بعد رفض الموظفة المختصة بالجمعية الطاعة الاستلام إعلاناً صحيحاً به ميعاد الطعن فى ذلك القرار فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك تقول أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع ببطلان قرار تقدير الأتعاب المستأنف لابتنائه على إجراءات باطلة تأسيساً على أن كافة الإعلانات التى وجهت إليها أثناء نظر طلب أمر التقدير أمام النقابة الفرعية ومنها صحيفة الطلب قد سلمت إلى الإدارة - بالمخالفة لما أوجبه المادة ٢١٣ من قانون المرافعات من تسليم صورة الإعلان الموجهة للجمعيات فى مركز إدارتها للنائب عنها فإن لم يجد المحضر من تسليم الصورة إيه أو امتنع المراد إعلانه أو من ينوب عنه عن التوقيع على الأصل بالاستلام أو عن الاستلام الصورة سلمت الصورة للنيابة العامة ، مما يترتب عليه عدم إنعقاد الخصومة فى طلب التقدير إنعقاداً صحيحاً غير أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على إعتباره إعلان قرار تقدير الأتعاب صحيحاً دون أن يبحث أمر بطلانه ، فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ وقف عند حد القضاء بسقوط الحق فى الاستئناف لرفعه بعد الميعاد دون التصدى للموضوع وما كان له أن يعرض له فإن النعى بهذا السبب يكون وارداً على غير محل من قضاء الحكم المطعون فيه .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : محمد رأفت خفاجى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد وايد الجارجى ، محمد محمد طيطه ، محمد بدر الدين توفيق وشكرى جمعه حسين

( ٦٠ )

### الطعن رقم ٢٢٧٠ لسنة ٥٥ القضائية

( ١ - ٣ ) ايجار « ايجار الاماكن ، الامتداد القانونى لعقد الايجار ».

١ - عقد الايجار نوطابع عائلى . الغرض منه . انتفاع المستأجر الاصلى وافراد أسرته بالعين المؤجرة .

٢ - إقامة الزوجة بمسكن الزوجية . رهين باستمرار علاقة الزوجية مع زوجها . انفصام عراها . اثره .

٣ - حق الزوجة فى الانتفاع مع زوجها بالمسكن استئجار والده . مستمد من انتفاع زوجها بون المستأجر الاصلى وتابعا له باستمراره فى شغل العين . عدم احقيتها فى استمرار عقد الايجار لصالحها بعد وفاة والد زوجها حال قيام الزوجية .



( ٤ ) أحوال شخصية « نفقة » « أجر ومسكن الحضانة » .

نفقة الابن . وجوبها بأنواعها على والده شرعا . شمولها اجر الحاضنة وسكن الحضانة . حق الولد . وقبل صدور القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ - فى توفير مسكن لابنه وحاضنته ودون الزام قانونى بذلك .

١ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - ان لعقد ايجار المسكن طابع عائلى يتعاقد فيه رب الاسرة ليقيم مع باقى افراد أسرته وان اقامتهم معه من قبيل الانتفاع بالعين المؤجرة ومن بين هذه الفئات زوجة المستأجر واولاده .

٢ - إقامة الزوجة بمسكن الزوجية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مقرونة بعلتها وهى استمرار رابطة الزوجية - بينها وبين زوجها - بحيث اذا انفصلت عراها اصبحت اجنبية عنه ولا يتبقى لها من سبيل على هذا المسكن .

٣ - إذ كانت إقامة اولاد المستأجر بالعين المؤجرة مرتبطة بانتفاع والدهم المستأجر الاصلى ورهن مشيئته فاذا تزوج احد الاولاد بالعين المؤجرة فان انتفاع زوجته لا يعدو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان يكون انتفاعا متفرعا عن حقه هو فى الانتفاع بالمسكن وتابعاله فيدور معه وجودا وعدما ، اذ تستمد هذا الحق من زواجها دون المستأجر الاصلى . ومن ثم فلا ترتب لها تلك الإقامة أى حق فى استمرار عقد الايجار لصالحها بعد وفاة المستأجر الاصلى أو تركه العين المؤجرة . لما كان ذلك ، وكان الثابت ان الطاعنة تزوجت بالمطعون ضده الاول



واقامت معه بالشقة محل النزاع استئجار والده . فان انتفاعها بالسكنى يكون انتفاعا متفرعا عن حق زوجها وتابعا له فى استمراره فى شغل العين ولا يرتب بالتالى لها حقا فى استمرار عقد الايجار لصالحها بعد وفاة والد زوجها المستأجر الاصلى حال قيام الزوجية .

٤ - المقرر شرعا - وحتى قبل صدور القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض احكام قوانين الأحوال الشخصية - ان نفقة الابن واجبه على والده شرعا بانواعها وتشمل اجر الحاضنه ومسكن الحضانه - ومن ثم فليس هناك ما يمنع من ان يوفر الوالد مسكنا لابنه ومن يقوم على حضائته ولو لم يلزمه قانون بهذا الامر

## المحكمة .

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث ان الوقائع تتحصل - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - فى أن المطعون ضده الاول أقام على الطاعنة الدعوى رقم ٣٦٩٣ سنة ١٩٨١ مدنى أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بإخلاء الشقة المبينة

بالصحيفة وتسليمها له خالية وقال فى بيانها انه تزوج بالطاعنة واقاما بالشقة المشار اليها والمؤجرة لوالده بعقد مؤرخ ١ / ٥ / ١٩٥٨ وبعد أن رزق منها بمولوده دب الخلف بينهما فطلقها بتاريخ ١٤ / ٨ / ١٩٧٣ وترك لها الشقة لتقيم فيها بصفتها حاضنة لابنته ، وظل يوفىها النفقة وأجرة الشقة الى أن تزوجت بآخر فتنازلت له بتاريخ ٢٨ / ٩ / ١٩٨٠ عن حضانة ابنتهما وتسلمها بالمحضر رقم ٦٩٣ سنة ١٩٨٠ ادارى التبين الا أنها لم تترك له الشقة محل النزاع واستعملتها مخزنا للمنقولات فأقام الدعوى . اقامت الطاعنة على المطعون ضده الثانى أمام ذات المحكمة الدعوى رقم ١١١٧٧ سنة ١٩٨١ مدنى بطلب الحكم باثبات العلاقة الايجارية بينهما عن ذات الشقة محل النزاع والزامه بتحرير عقد ايجار لها عنها ، على سند من أنها أقامت بعد زواجها بتلك الشقة مع والد زوجها المستأجر الاصلى حتى وفاته ومن ثم فإن عقد الايجار يستمر لصالحها عملا بنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ولا يغير من ذلك طلاقها من زوجها فيما بعد إذ أنه قد ترك لها الشقة وانتقل لمسكن آخر بعد زواجه من أخرى أمرت المحكمة بضم الدعويين ونذبت خبيرا وبعد أن قدم تقريره حكمت برفض دعوى الطاعنة وفى دعوى المطعون ضده الاول بإخلاء الشقة محل النزاع وتسليمها له . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٧٨ سنة ١٠٢ ق القاهرة وبتاريخ ٥ / ٦ / ١٩٨٥ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى

برفض الطعن واذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الطعن أقيم على ثمانية أسباب تنعى الطاعنه بالأسباب الأول والثاني والرابع والسادس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والتناقض وفي بيان ذلك تقول ان الحكم استند في قضائه بالإخلاء الى عدم احقيتها في استمرار عقد الايجار لصالحها طبقا لنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ لطلاقها من زوجها المطعون ضده الاول حال حياة والده المستأجر الاصلى وهو ما يخالف الثابت بالاوراق من أنها طلقت بعد وفاته ولو فطن الحكم لذلك لتغير وجه الرأي في الدعوى إعمالاً للنص الذي اعتنق تطبيقه ، هذا الى أن الحكم عابه التناقض بتأييده الحكم الابتدائي بمقولة انه التزم هذا النظر في حين أن هذا الحكم عول في قضائه بالإخلاء على أنها ليست حاضنة في حكم المادة ٤ من القانون رقم ٤٤ سنة ١٩٧٩ مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى غير مقبول ذلك أن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن لعقد ايجار المسكن طابع عائلي يتعاقد فيه رب الاسرة ليقيم مع باقى أفراد اسرته وأن اقامتهم معه من قبيل الانتفاع بالعين المؤجرة ومن بين هذه الفئات زوجة المستأجر وأولاده واقامة الزوجة بمسكن الزوجية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مقرونه بعلتها وهي استمرار رابطة الزوجية بينهما بحيث إذا انفصمت عراها

أصبحت أجنبية عنه ولا يتبقى لها من سبيل على هذا المسكن كما أن إقامة أولاد المستأجر بالعين المؤجرة مرتبطة بانتفاع والدهم المستأجر الأصلي ورهن مشيئة فإذا تزوج أحد الأولاد بالعين المؤجرة فإن انتفاع زوجته لا يعدو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون انتفاعا متفرعا عن حقه هو في الانتفاع بالمسكن وتابعا له فيدور معه وجودا وعدما إذ تستمد هذا الحق من زوجها دون المستأجر الأصلي ومن ثم فلا ترتب لها تلك الإقامة أي حق في استمرار عقد الايجار لصالحها بعد وفاة المستأجر الأصلي أو تركه العين المؤجرة لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعنة تزوجت بالمطعون ضده الأول وأقامت معه بالشقة محل النزاع استئجار والده فإن انتفاعها بالسكنى يكون انتفاعا متفرعا عن حق زوجها وتابعا له في استمراره في شغل العين ولا يرتب بالتالي لها حقا في استمرار عقد الايجار لصالحها بعد وفاة والد زوجها المستأجر الأصلي حال قيام الزوجية وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى هذه النتيجة الصحيحة فإن تعيب الطاعنة له فيما أورده خطأ بمدونات من عدم أحقيتها في استمرار عقد الايجار لصالحها لوفاة والد زوجها المستأجر الأصلي بعد طلاقها من ابنه المطعون ضده الأول غير مؤثر في قضاء الحكم وغير منتج لما هو مقرر من أن لمحكمة النقض أن تصحح الاسباب الخاطئة للحكم المطعون فيه متى كان قد انتهى في قضائه الى نتيجة صحيحة في القانون ومن ثم يكون النعى على غير اساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالاسباب الثالث والخامس والثامن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك تقول ان الحكم

المطعون فيه أقام قضاؤه بالاخلاء على انتهاء حضانتها لابنتها من المطعون ضده الاول بتنازلها له عن حضانتها في حين أن ترك المطعون ضده الاول الشقة محل النزاع لها كان بمحض اختياره بعد طلاقه لها في سنة ١٩٧٤ ودون التزام منه بأحكام القانون رقم ٤٤ سنة ١٩٧٩ ببعض قواعد الأحوال الشخصية لحصول الترك قبل العمل بأحكامه كما أنه لا وجه في القانون لبحث علة تركه الشقة لها مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك أن المقرر شرعا - وحتى قبل صدور القانون رقم ٤٤ سنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية - أن نفقة الابن واجبه على والده شرعا بأنواعها وتشمل اجر الحضانة ومسكن الحضانة ومن ثم فليس هناك ما يمنع من أن يوفر الوالد مسكنا لابنه ومن يقوم على حضنته ولو لم يلزمه قانون بهذا الأمر لما كان ذلك فإن ما أورده الحكم المطعون فيه بمدوناته من أن ترك المستأنف عليه ( المطعون ضده الاول ) الشقة والاقامة على سبيل الاستضافة في مسكن آخر حسبما جاء بتقرير مكتب الخبراء الذي تطمئن المحكمة اليه ذلك أن الترك كان الهدف منه توفير المكان لابنته الصغيرة ... من المستأنفة ( الطاعنة ) القائمة على حضانتها ، لا يدل بذاته على أن الحكم المطعون فيه قد طبق أحكام القانون رقم ٤٤ سنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية مخالفا بذلك الحكم الابتدائي والذي لم يؤيد ه في أسبابه وإنما قصد الحكم أن المطعون ضده الاول قد ترك الشقة محل النزاع كمسكن لحضانه ابنته وهو ما يدخل في سلطة محكمة الموضوع في فهم الواقع



فى الدعوى وتقدير الأدلة فيها ولا يدل على ترك المطعون ضده الاول الشقة للطاعنه وإذا كان ما أورده الحكم له أصله الثابت بتقرير الخبير المقدم فى الدعوى فان النعى يكون على غير أساس .

وحيث ان الطاعنه تنعى بالسبب السابع على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون اذ قضى بالإخلاء حالة أن المطعون ضده الاول يحتجز مسكنا آخر بذات البلدة مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أورد بمدوناته وعلى نحو ما سلف بيانه فى الرد على الاسباب الثالث والخامس والثامن أن الثابت من تقرير الخبير المقدم فى الدعوى والذي اطمأن الحكم اليه وأخذ به أن المطعون ضده الاول أقام بمسكن آخر على سبيل الاستضافة ومن ثم ينتفى الاحتجاز المنصوص عليه فى المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ خاصة وأن الطاعنة لم تعترض أمام محكمة الموضوع على ما جاء بتقرير الخبير فى هذا الشأن ولم تقدم ما ينقضه فلا تثريب على الحكم المطعون فيه ان اعتمد فى قضائه على ما بهذا التقرير محمولا على أسبابه ويكون النعى على غير اساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : محمد رأفت خفاجى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين  
: محمد وليد الجارجى ، محمد محمد طيطه ، محمد بدر الدين توفيق و شكرى جمعه حسين

( ٦١ )

### الطعن رقم ٩٣٧ لسنة ٥٩ القضائية

١ - ٥ ) ايجار ، ايجار الاماكن ، حظر احتجاز اكثر من مسكن .

التأجير المفروش ، تأجير المنشآت الطبية والفندقية .

١ - الحظر الوارد فى المادة ٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بعدم احتجاز  
الشخص الواحد اكثر من مسكن فى البلد الواحد . انصرافه الى الوحدات  
السكنية دون المستعملة فى غير اغراض المسكن . العبرة بحقيقة الواقع .

٢ - ارتفاع حظر احتجاز أكثر من مسكن فى البلد الواحد بتوافر المقتضى .  
المقصود بالمقتضى . توافر حق المالك فى التأجير المفروش المنصوص عليه فى  
المادة ٣٩ / ١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، الترخيص باستغلال المنشآت الفندقية إعمالاً  
لحكم القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ والترخيص باستغلال المنشآت الطبية إعمالاً

لحكم القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ . أثره . امتناع اعمال الحظر المقرر على الاحتجاز . علة ذلك .

٢ - حظر احتجاز اكثر من مسكن المنصوص عليه قانونا . مناطه . تأجير المستأجر لمسكنه خاليا أو مفروشا للغير ولو بتصريح من المالك . لا يعد من قبيل المقتضى المتمثل فى حاجة المستأجر الشخصية للمكان المؤجر وليس الرغبة فى المضاربة .

٤ - استئجار الطاعة وحدات النزاع لاستغلالها بنسيونا وعدم وضعها هذا الاستغلال موضع التنفيذ . أثره . ارتفاع المقتضى القانونى للاحتجاز ولو قامت بتأجيرها خالية او مفروشة للغير . علة ذلك .

٥ - احتجاز أكثر من مسكن فى البلد الواحد . مناطه انفراد المستأجر بالسيطرة المادية والقانونية على المسكن التى أبرم عقد ايجارها . استقلال آخر من ذويه بأحد المساكن للمستأجر . أثره . توافر مقتضى الاحتجاز .

١ - النص فى الفقرة الاولى من المادة الثانية من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على ان لا يجوز للشخص ان يحتجز فى البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على ان الحظر الذى فرضه القانون يتعلق باحتجاز الشخص - مالكا أو مستأجرا - الوحدات السكنية وحدها حسبما يبين من صريح

النص فلا ينصرف هذا الحظر الى احتجاز الوحدات المستعملة فى غير اغراض السكنى كالمكاتب والعيادات وغيرها ، والعبرة هى بحقيقة الواقع بحسب طريقة انتفاع الشخص بالعين التى يشغلها .

٢ - ان حظر احتجاز الشخص لأكثر من مسكن فى البلد الواحد يرتفع إذا ما توافر المقتضى فى الاحتجاز والمقصود بالمقتضى هو حاجة الفرد الشخصية للمسكن الذى يشغله ، وقد يكون المقتضى من قبل الرخص التى نص عليها القانون كما فى حالة الترخيص للمالك بتأجير وحدة مفروشه فى العقار الذى يملكه إعمالاً لحكم المادة ٣٩ / ١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تشجيعاً لاستثمار رؤوس الاموال فى اقامة المباني السكنية ، او الترخيص باستغلال المنشآت الفندقية إعمالاً لحكم القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ تشجيعاً للسياحة واعداد المأوى والمقر للوافدين والمغتربين ، او الترخيص باستغلال المنشآت الطبية إعمالاً لحكم القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ تشجيعاً لاقامة منشآت لاقامة المرضى وعلاجهم وتمريضهم والمشرع فى هذه الحالات او غيرها يستهدف مصلحة عامة يمتنع أزائها إعمال الحظر المقرر على الاحتجاز .

٣ - ان انتفاع الشخص نفسه بأكثر من وحدة هو المناط فى تطبيق الحظر المنصوص عليه فى القانون طالما لم يتوافر له المقتضى من الاحتجاز إذ تتوافر له عندئذ السيطرة المادية والقانونية على تلك المساكن وهى عماد الاحتجاز إلا ان الشخص قد يستأجر وحدة معدة أصلاً بمسكن ولا يستغلها بنفسه ثم يقوم

بتأجيرها خالية أو مفروشه للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن هذا التأجير ولو بتصريح من المالك يعتبر من قبيل المضاربة على الأماكن المعدة أصلا للسكنى وقد منعها المشرع إذ أن موافقة المؤجر لا تعطى المستأجر الحق إلا فى تأجير المكان الذى يستأجره لاستعماله الشخصى أخذاً بنص المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وهذه الرخصة لا تخول المستأجر الحق فى الاستثمار للمضاربة بالتأجير من الباطن ولا يعتبر ذلك من قبيل المقتضى وهو حاجة المستأجر الشخصية للمكان المؤجر والذى يجيز الاحتجاز .

٤ - إذ كانت الطاعنة قد استأجرت وحدات النزاع وهى فى الأصل معدة للسكنى - لاستعمالها بنسيونا - فإن استعمال تلك الوحدات فى الغرض المؤجرة من أجله أجازة القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ الخاص بالمنشآت الفندقية ويعتبر من قبيل الرخص القانونية التى يرتفع عند استعمالها الحظر المقرر على الاحتجاز فإذا لم تضع هذا الاستغلال موضع التنفيذ فيترتب على ذلك ارتفاع المقتضى القانونى على احتجاز تلك الوحدات وتكون الطاعنة بحسب الواقع قد أستخدمت وحدات خالية وهى فى الأصل معدة للسكنى - وتتوافر لها عندئذ السيطرة المادية والقانونية وهى عماد الاحتجاز ، ولا يغير من ذلك أنها مسكنا قامت بتأجيرها خالية أو مفروشه - للسكنى أو لغيره - فهذا الفعل من قبيل المضاربة على الأماكن المعدة أصلا للسكنى والتى منعها المشرع على ما سلف بيانه ولا يتوافر به المقتضى الذى يجيز الاحتجاز .



٥ - مفاد النص في الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٧ يدل على أن مناط الاحتجاز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو أن ينفرد الشخص بالسيطرة المادية والقانونية على المسكنين أو المساكن التي أبرم عقود إيجارها بحيث يتوافر له الانفراد المطلق والمستمر بالانتفاع بسكنى كل عين فإذا اقتضت الروابط الإيجارية الناشئة عن هذه العقود على مجرد ظهوره كمستأجر فيها دون أن تكون له سيطرة مادية إلا على مسكن واحد مما استأجره واستقل آخرون من نوية بالانتفاع بالمسكن أو المساكن الأخرى استقلالا فعلياً فإنه يرتفع عنه الحظر المنصوص عليه في المادة المذكورة لتوافر مقتضى الاحتجاز ومن باب أولى ينتفى القول بالاحتجاز إذا تعدد المستأجرون وشغل أحدهم العين المؤجرة ذلك أن الحظر مقصور على الشخص بذاته دون غيره .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده الأول بصفته أقام على الطاعنه عن نفسها وبصفتها والمطعون ضده الثاني بصفته وآخرين الدعوى رقم ٨١٠٧ لسنة ١٩٧٧ أمام محكمة

جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم باخلاء الشقق المبينة بالصحيفة والتسليم ، وقال بيانا لذلك إنه بموجب ثلاثة عقود مؤرخة في ١ / ١ / ١٩٧٠ أستأجرت منه الطاعنه الاولى عن نفسها وبصفتها وصية على الطاعنه الثانية و .... الشقق أرقام ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٣ ، ٢٩ ، ٢٤ بالعقار محل النزاع لاستعمالها بنسبونا وإذا قامت بتأجيرها - عدا الشقه رقم ٣٤ من الباطن الى المطعون ضده الثانى بصفته وآخرين فضلا عن احتجازها أكثر من مسكن فى البلد الواحد بغير مقتضى على خلاف الحظر الوارد فى المادتين ٤٠ ، ٨ / ١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فأقام الدعوى . نذبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره حكمت بفسخ عقدي الايجار المؤرخين ١ / ١ / ١٩٧٠ عن الشقق أرقام ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٣ ، ٢٩ والاخلاء والتسليم . استأنفت الطاعنه الاولى عن نفسها وبصفتها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦١٧٦ ق لسنة ١٠٤ القاهرة ، كما استأنفه المطعون ضده الثانى بصفته بالاستئناف رقم ٦٣٠٥ لسنة ١٠٤ ق القاهرة ، أمرت المحكمة بضم الاستئنافين وبتاريخ ١١ / ١ / ١٩٨٩ قضت بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنتان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ويجلسه المرافعة التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنتان بالسببين الاول والثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك تقولان ، أن القانون لم يحظر على المالك تأجير الوحدات المعدة للسكن لغير اغراض السكنى ولما كان الثابت من عقود الايجار أن شقق النزاع

مؤجره لها للاستغلال التجارى بقصد استعمالها بنسيونا وقد صرح لها المؤجر بتأجيرها من الباطن فلا محل لإعمال نص المادة الثامنة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ ذلك أن حظر الاحتجاز ينصرف الى الوحدات المستعملة فى اغراض السكنى دون غيرها والعبرة فى تطبيقه هى بالغرض من التأجير وليس بطبيعة العين المؤجرة وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقض باخلاء الشقق محل النزاع على سند من أنها معدة أصلا للسكنى فى حين أنها مؤجرة لغير هذا الغرض فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث ان النعى غير سديد ذلك أن النص فى الفقرة الاولى من المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أن لا يجوز للشخص ان يحتجز فى البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن الحظر الذى فرضه القانون يتعلق باحتجاز الشخص - مالكا أو مستأجرا - الوحدات السكنية وحدها حسبما يبين من صريح النص فلا ينصرف هذا الحظر الى احتجاز الوحدات المستعملة فى غير اغراض السكنى كالمكاتب والعيادات وغيرها ، والعبرة هى بحقيقة الواقع بحسب طريقة انتفاع الشخص بالعين التى يشغلها . الا أن هذا الحظر يرتفع اذا ما توافر المقتضى فى الاحتجاز والمقصود بالمقتضى هو حاجة الفرد الشخصية للمسكن الذى يشغله ، وقد يكون المقتضى من قبيل الرخص التى نص عليها القانون كما فى حالة الترخيص للمالك بتأجير وحدة مفروشه فى العقار الذى يملكه اعمالا لحكم المادة ٣٩ / ١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تشجيع لاستثمار رؤوس الأموال فى اقامة المباني السكنية ، أو الترخيص

باستغلال المنشآت الفندقية إعمالاً لحكم القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ تشجيعاً للسياحة واعداد المأوى والمقر للوافدين والمغتربين ، أو الترخيص باستغلال المنشآت الطبية إعمالاً لحكم القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ تشجيعاً لإقامة منشآت لإقامة المرضى وعلاجهم وتمريضهم ، والمشرع فى هذه الحالات أو غيرها يستهدف مصلحة عامة يمتنع أزائها إعمال الحظر المقرر على الاحتجاز - مما تقدم يبين أن انتفاع الشخص بنفسه بأكثر من وحدة سكنية هو المناط فى تطبيق الحظر المنصوص عليه فى القانون طالما لم يتوافر له المقتضى من الاحتجاز إذ تتوافر له عندئذ السيطرة المادية والقانونية على تلك المساكن وهى عماد الاحتجاز إلا أن الشخص قد يستأجر وحدة معه أصلاً للسكنى ولا يشغلها بنفسه ثم يقوم بتأجيرها خالية أو مفروشة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن هذا التأجير ولو كان بتصريح من المالك يعتبر من المضاربة على الأماكن المعدة أصلاً للسكنى وقد منعها المشرع إذ أن موافقة المؤجر لا تعطى المستأجر الحق فى تأجير المكان الذى يستأجره لاستعماله الشخصى أخذاً بمفهوم المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وهذه الرخصة لا تخول المستأجر الحق فى الاستثمار للمضاربة بالتأجير من الباطن ولا يعتبر ذلك من قبيل المقتضى وهو حاجة المستأجر الشخصية للمكان المؤجر والذى يجيز الاحتجاز ، ولما كانت الطاعنة قد استأجرت وحدات النزاع وهى فى الأصل معه للسكنى - لاستعمالها بنسبونا - فإن استعمال تلك الوحدات فى الغرض المؤجره من أجله أجازته القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ الخاص بالمنشآت الفندقية ويعتبر من

قبيل الرخص القانونية التي يرتفع - عند استعمالها الحظر المقرر على الاحتجاز فإذا لم تضع هذا الاستغلال موضع التنفيذ فيترتب على ذلك ارتفاع المقتضى القانوني عن احتجاز تلك الوحدات وتكون الطاعة بحسب الواقع قد استأجرت وحدات خالية وهي في الاصل معدة للسكنى - وتتوافر لها عندئذ السيطرة المادية والقانونية وهي عماد الاحتجاز ، ولا يغير من ذلك أنها قامت بتأجيرها خالية أو مفروشة - للسكنى أو لغيره فهذا الفعل من قبيل المضاربة على الاماكن المعدة أصلا للسكنى والتي منعها المشرع على ما سلف بيانه ولا يتوافر به المقتضى الذي يجيز الاحتجاز وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أعمل صحيح القانون ويكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعتين تنعيان بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقولان ، ان الحكم أخطأ عندما قضى باخلاء الشقة رقم ٢٩ من شقق النزاع تطبيقا لحكم المادة الثامنة من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٧ على سند من توافر الاحتجاز الذي يحظره القانون في حين أن ..... نجل الطاعنة الاولى هو الذي يشغل هذا السكن حسبما جاء بتقرير الخبير وهو أحد المستأجرين لشقق النزاع وأقامته بها تكون بمقتضى وباعتباره مستأجرا لها وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن النص في الفقرة الاولى من المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أن لا يجوز للشخص ان يحتجز في البلد



الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى يدل على أن مناط الاحتجاز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو أن ينفرد المستأجر بالسيطرة المادية والقانونية على المسكنين أو المساكن التي أبرم عقود إيجارها بحيث يتوافر له الانفراد المطلق والمستمر بالانتفاع بسكنى كل عين فإذا اقتضت الروابط الإيجارية الناشئة عن هذه العقود على مجرد ظهوره كمستأجر فيها دون أن تكون له سيطرة مادية، إلا على مسكن واحد مما استأجره وأستقل آخرون من ذويه بالانتفاع بالمساكن الأخرى استقلالاً فعلياً فإنه يرتفع عنه الحظر المنصوص عليه في المادة المذكورة لتوافر مقتضى الاحتجاز ومن باب أولى ينتفى القول بالاحتجاز إذا تعدد المستأجرون وشغل أحدهم العين المؤجرة ذلك أن الحظر مقصور على الشخص بذاته دون غيره . لما كان ذلك وكان البين من عقود الإيجار أن الطاعنة الأولى تعاقدت عن نفسها وبصفتها وصية على ابنها .... ومن ثم فهو أحد مستأجري شقق النزاع ، وكان الثابت من تقرير الخبير الذي ندبته محكمة أول درجة أنه يقيم بالشقة رقم ٢٩ من الشقق المؤجرة ويتخذها سكناً له وهو ما ينفي واقعة الاحتجاز عن الطاعنتين بالنسبة للشقة رقم ٢٩ ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى باخلاء هذه الشقة على سند من أن ابن الطاعنة الأولى يحتجزها بغير مقتضى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزمياً بخصوص تلك الشقة .

وحيث أن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين الحكم في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم الابتدائي الذي قضى بإخلاء الشقة رقم ٢٩ وبرفض الدعوى بالنسبة لها .

## جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : محمد ابراهيم خليل وعضوية السادة المستشارين منير توفيق نائب  
رئيس المحكمة ، عبد الرحيم صالح ، مختار أباطه ود ، حسن بسيوني .

( ٦٢ )

### الطعن رقم ٢٢٦٦ لسنة ٥٥ القضائية

ضرائب « ضريبة المهن غير التجارية » .

المهن غير التجارية . ماهيتها . سريان الضريبة المفروضة عليها على كل مهنة أو  
نشاط لا يخضع لضريبة نوعية أخرى . الأرباح التي يحققها المرشدون  
السياحيون من مزاولة مهنتهم على استقلال وحسابهم الخاص . خضوعها  
لضريبة المهن غير التجارية .

مؤدى مانصت عليه المادة ٧٢ / ١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل  
بالقانون ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ ان المهن غير التجارية بحسب المتعارف فى فقه  
القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هى المهن التى يباشرها الممولون  
بصفة مستقلة ، والتى يكون العنصر الاساسى فيها العمل وتقوم على الممارسة  
الشخصية لبعض العلوم والفنون وان الارباح الخاضعة للضريبة هى التى تتصل

بالنشاط المهني للممول اتصال السبب بالمسبب ولو تحقق الربح بصفة عرضية وان ضريبة الأرباح غير التجارية هي ضريبة القانون العام ومن ثم فهي تسرى على كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة أخرى من الضرائب النوعية ما دام لم يعف بنص القانون لما كان ذلك وكان المرشد يزاول عمله - وهو مصاحبة السائح في تنقلاته واسترعاء انتباهه للمعالم الجغرافية والآثار التاريخية والظواهر الاجتماعية والتقدم العمراني ..... الى غير ذلك - على استقلال وحسابه الخاص - وقد خلا القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٥ بشأن المرشدين السياحيين وقرار وزير السياحة رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٨ بتنفيذ بعض احكام هذا القانون مما يشير الى تبعيته في تنفيذ عمل لمصلحة السياحة وخضوعه بالتالى لإشرافها ورقابتها ، ولا يغير من ذلك ما تضمنه القانون والقرار المشار اليهما من ضوابط لمزاولة مهنة الارشاد السياحي وواجبات المرشدين والجزاءات التى توقع عليهم فى حالة مخالفة هذه الضوابط والتى تستهدف رفع مستوى هذه الطائفة وبالتالي فان الأرباح التى يحققها المرشدون السياحيون من مزاولة مهنتهم على استقلال وحسابهم الخاص تخضع لضريبة المهن غير التجارية وإذ لم يلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه اخضاع ارباحهم لضريبة كسب العمل والمرتبات والأجور وما فى حكمها ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
تتوصل في أن المطعون ضده إعترض على تقديرات مأمورية ضرائب الاقصر  
لأرباحه عن نشاطه في الارشاد السياحي عن السنوات من ١٩٧٣ الى ١٩٧٥ وعن  
أرباحه التجارية كوكيل شركات سياحية وإيراده العام في سنتي ١٩٧٤ و ١٩٧٥  
فأحيل الخلاف الى لجنة الطعن التي قررت تخفيض هذه التقديرات عن المهن  
الحرّة والإيراد العام في سنة ١٩٧٤ وتأييدها فيما عدا ذلك أقام المطعون ضده  
الدعوى رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢ ضرائب الاقصر على المصلحة الطاعنة بطلب الحكم  
- أصليا - بإخضاعه لضريبة كسب العمل وليس لضريبة المهن الحرّة - واحتياطيا  
- بتخفيض التقديرات المطعون عليها ، على سند من أن إخضاعه لضريبة المهن  
الحرّة يتعارض مع التعليمات التفسيرية رقم ١ لسنة ١٩٨١ الصادرة عن مصلحة  
الضرائب بخضوع إيراد المرشد السياحي لضريبة المرتبات والأجور وكذا قراري  
وزير المالية رقمي ١٣٧ لسنة ١٩٦١ و ١٦٦ لسنة ١٩٨٢ في شأن تحديد المهن غير  
التجارية والحرّة والتي لم يرد من بينها مهنة الارشاد السياحي . وبتاريخ  
٢٧ / ١١ / ١٩٨٣ نذبت محكمة أول درجة خبيرا في الدعوى ، ويغد أن قدم  
تقريره قضت في ٢٧ / ١٢ / ١٩٨٤ بتعديل القرار المطعون فيه بتخفيض  
التقديرات محل الطعن . أستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣  
لسنة ٤ ق أمام محكمة استئناف قنا التي قضت في ٥ / ٦ / ١٩٨٥ - أولا -

بإخضاع إيرادات المطعون ضده عن عمله كمرشد سياحي لضريبة كسب العمل وتعديل التقديرات المطعون عليها - ثانيا - بتأييد قرار لجنة الطعن بالنسبة لوعاء الضريبة عن الأرباح التجارية عن سنتي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، وعلى مأمورية الضرائب تعديل ضريبة الإيراد العام وفقا لما إنتهى اليه الحكم . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأّت فيها نقض الحكم وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة ، حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الطعن قصور الحكم المطعون فيه في التسبيب والفساد في الاستدلال ومخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، إذ إستند في قضائه بإخضاع إيرادات المطعون ضده من عمله كمرشد سياحي لضريبة كسب العمل والمرتبات والاجور وما في حكمها الى تقاضيه أجرة عن هذا العمل من السائح دون الدولة طبقا لأحكام القانون ٢٧ لسنة ١٩٦٥ بشأن المرشدين السياحيين وقرار وزير السياحة رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٨ ، في حين أنه يمارس مهنته بصفة مستقلة لحساب نفسه وليس في القانون أو القرار الوزاري المشار اليه ما يفيد تبعيته لجهة ما ، ومن ثم تخضع إيراداته منها لضريبة أرباح المهن غير التجارية باعتبارها ضريبة القانون العام دون ضريبة المرتبات والاجور وما في حكمها عملا بنص المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بصرف النظر عن مصدر هذا الإيراد .

وحيث ان هذا النعى سديد ، ذلك أن مؤدى ما نصت عليه المادة ٧٢ / ١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ أن المهن غير



التجارية بحسب المتعارف عليه فى فقه القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هى المهن التى يباشرها الممولون بصفة مستقلة ، والتى يكون العنصر الاساسى فيها العمل وتقوم على الممارسة الشخصية لبعض العلوم والفنون ، وأن الأرباح الخاضعة للضريبة هى التى تتصل بالنشاط المهنى للممول إتصال السبب بالمسبب ولو تحقق الربح بصفة عرضية ، وأن ضريبة الأرباح غير التجارية هى ضريبة القانون العام ، ومن ثم فهى تسرى على كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة أخرى من الضرائب النوعية ما دام لم يعف بنص القانون . لما كان ذلك وكان المرشد السياحى يزاول عمله - وهو مصاحبة السائح فى تنقلاته وإستعراضه إنتباهه للمعالم الجغرافية والآثار التاريخية والظواهر الاجتماعية والتقدم العمرانى ... الى غير ذلك - على إستقلال ولحسابه الخاص - وقد خلا القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٥ بشأن المرشدين السياحيين وقرار وزير السياحة ١٤١ لسنة ١٩٦٨ بتنفيذ بعض أحكام هذا القانون مما يشير الى تبعيته فى تنفيذ عمله لمصلحة السياحة وخضوعه بالتالى لإشرافها ورقابتها ، ولا يغير من ذلك ما تضمنه القانون والقرار المشار اليهما من ضوابط لمزاولة مهنة الارشاد السياحى وواجبات المرشدين والجزاءات التى توقع عليهم فى حالة مخالفة هذه الضوابط والتى تستهدف رفع مستوى هذه الطائفة ، وبالتالي فإن الأرباح التى يحققها المرشدون السياحيون من مزاولة مهنتهم على إستقلال ولحسابهم الخاص تخضع لضريبة المهن غير التجارية ، واذ لم يلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على إخضاع أرباحهم لضريبة كسب العمل والمرتبات والاجور وما فى حكمها ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .



## جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد ابراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين  
عبد الرحيم صالح ، على محمد على ، مختار أباطه ود . / حسن بسيوني .

( ٦٣ )

### الطعن رقم ٦ لسنة ٥٦ القضائية

ضرائب « اعفاء ممولى محافظات القناة وسيناء » . قانون .

الاعفاء من الضرائب والرسوم المقررة لمواطنى محافظات القناة - بورسعيد  
والاسماعيلية والسويس - ومحافظتى سيناء . المادة ١ ق ٣٩ لسنة ١٩٧٦ والمادة ٦  
ق ٥٤ لسنة ١٩٨٠ . سريان هذه التيسيرات على ممولى الضرائب بهذه المحافظات  
جميعها حتى آخر ديسمبر ١٩٧٤ وعلى ممولى محافظتى سيناء وحدهم حتى آخر  
ديسمبر سنة ١٩٨٠ ، علة ذلك .

النص فى المادة الأولى من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بعض التيسيرات  
لمواطنى محافظات بورسعيد والاسماعيلية والسويس وسيناء على اعفاء ممولى  
الضرائب بتلك المحافظات من جميع الضرائب والرسوم التى استحققت أو تستحق  
على ايراداتهم الناتجة عن انشطتهم التجارية والصناعية والمهن غير التجارية التى

كانوا يزاولونها فى تلك المحافظات من اول يناير سنة ١٩٦٨ وحتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٤ ومضاعفة حدود الاعفاءات المقررة بالمادتين ٤١ ، ٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل وعلى الايرادات الناتجة عن انشطتهم التجارية والصناعية والمهن غير التجارية التى كانوا يزاولونها خارج تلك المحافظات وذلك بالشروط والأوضاع المنصوص عليها فى هاتين المادتين مع سريان الإعفاء مهما تصاعد الدخل ، وفى المادة الاولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٠ على سريان تلك التيسيرات بالنسبة الى مواطنى كل من محافظتى سيناء حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٨٠ يدل على سريان التيسيرات سائلة البيان على ممولى الضرائب بجميع المحافظات أنفة الذكر حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٤ وعلى ممولى محافظتى سيناء وحدهم حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٨٠ وذلك لاستمرار احتلال القوات الاسرائيلية لمقر مأمورية ضرائب العريش التى يتطلب الاعفاء اثبات التبعية لها - حتى ٢٦ مايو ١٩٧٩ تاريخ انسحابها من مدينة العريش وعلى ما أفصح عنه تقرير لجنة الخطة والموازنه بمجلس الشعب عن القانون الاخير .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده إعترض على تقدير مأمورية ضرائب الاسماعيلية لصافي أرباحه عن نشاطه في المقاولات في السنوات من ١٩٧٥ الى ١٩٧٩ فأحيل الخلاف الى لجنة الطعن التي قررت إعفاء ارباح سنتي ٧٥ و ١٩٧٦ إعمالاً للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٠ وتخفيض صافي أرباحه عن باقي السنوات أقامت المصلحة الطاعنه الدعوى رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٤ ضرائب الاسماعيلية طعنا في هذا القرار ، وبتاريخ ١٥ / ١ / ١٩٨٥ رفضت المحكمة الدعوى ، أستأنفت الطاعنه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣ لسنة ١٠ ق الاسماعيلية ، وبتاريخ ١٢ / ١١ / ١٩٨٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنه في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن واذ عرض على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان مبنى الطعن مخالفه الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله اذ أخضع أرباح المطعون ضده في سنتي ٧٥ و ١٩٧٦ للإعفاء المقرر بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٠ الخاص بسريان التيسيرات المقررة في القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ على مواطني محافظتي سيناء رغم ممارسته لنشاطه فيهما خارج المحافظتين سالفتي الذكر بما يخرجها عن نطاق الاعفاء المذكور .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن النص في المادة الاولى من القانون رقم ٣٩

لسنة ١٩٧٦ ، بتقرير بعض التيسيرات لمواطني محافظات بورسعيد والاسماعيلية والسويس وسيناء ، على اعفاء ممولى الضرائب بتلك المحافظات من جميع الضرائب والرسوم التى أستحققت أو تستحق على إيراداتهم الناتجة عن أنشطتهم التجارية والصناعية والمهن غير التجارية التى كانوا يزاولونها فى تلك المحافظات من أول يناير سنة ١٩٦٨ وحتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٤ ، ومضاعفة حدود الاعفاءات المقررة بالمادتين ٤١ و ٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، على الإيرادات الناتجة عن أنشطتهم التجارية والصناعية والمهن غير التجارية التى كانوا يزاولونها خارج تلك المحافظات وذلك بالشروط والاوزاع المنصوص عليها فى هاتين المادتين مع سريان الاعفاء مهما تصاعد الدخل ، وفى المادة الاولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٠ على سريان تلك التيسيرات بالنسبة الى مواطنى كل من محافظتى سيناء حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٨٠ ، يدل على سريان التيسيرات سائلة البيان على ممولى الضرائب بجميع المحافظات أنفة الذكر حتى آخر ديسمبر ١٩٧٤ وعلى ممولى محافظتى سيناء وحدهم حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٨٠ وذلك لاستمرار احتلال القوات الاسرائيلية لمقر مأمورية ضرائب العريش - التى يتطلب الاعفاء إثبات التبعية لها - حتى ٢٦ مايو سنة ١٩٧٩ تاريخ انسحابها من مدينة العريش وعلى ما أفصح عنه تقرير لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب عن القانون الاخير لما كان ذلك وكان الثابت بإقرارى المطعون ضده أن نشاطه فى السنتين ٧٥ و ١٩٧٦ كان خارج محافظتى



سيناء الشمالية والجنوبية ، فإنه لا يسرى عليه الاعفاء المقرر بالفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٠ ، وإنما يتمتع بمضاعفة حدود الاعفاءات المقررة بالمادتين ٤١ و ٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فحسب وإذا لم يلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأيد قرار لجنة الطعن فيما إنتهى اليه من إعفاء صافى أرباحه عن سنتى ٧٥ و ١٩٧٦ إعمالا للقانون سالف البيان فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه فى هذا الخصوص .



## جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد ابراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين  
عبد الرحيم صالح ، على محمد على ، مختار أباظه ود . حسن بسيوني .

( ٦٤ )

### الطعن رقم ١١٢٢ لسنة ٥٩ القضائية

جمارك .

مصلحة الجمارك ، لها سلطة تقدير قيمة البضاعة المطالب بالرسوم عنها تقديرا  
فعليا . تقديم الفاتورة الأصلية مصدقا عليها لا يمنعها من مطالبة ذوى الشأن  
بالمستندات والعقود المتعلقة بالصفقة بون أن تتقيد بما ورد فيها أو بالفواتير  
نفسها رغم التصديق عليها .

النص فى المادة ٢٣ من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون  
رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ على انه على صاحب البضاعة ان يقدم الفاتورة الأصلية  
الخاصة بها مصدقا عليها من الجهة الواردة عنها من هيئة رسمية مختصة تقبلها  
مصلحة الجمارك وذلك فيما عدا الحالات التى يحددها المدير العام للجمارك  
ولمصلحة الجمارك الحق فى المطالبة بالمستندات والعقود والمكاتبات وغيرها المتعلقة

بالصفقة دون أن تتقيد بما فيها أو بالفواتير نفسها ، رغم التصديق عليها وسواء أكانت المستندات وغيرها رسمية أو عرفية على أن لمصلحة الجمارك وهي بصدد تحديد الرسوم الجمركية سلطة تقدير قيمة البضاعة المطالب عنها بالرسوم الجمركية تقديرا فعليا وتحقيقا لذلك أوجب الشارع على صاحب البضاعة تقديم الفاتورة الأصلية الخاصة بها مصدقا عليها من الجهة الواردة منها من هيئة رسمية مختصة تقبلها المصلحة فإن هي لم تقتنع بها جاز لها مطالبة ذوي الشأن بالمستندات والعقود والمكاتبات وغيرها المتعلقة بالصفقة دون أن تتقيد بما ورد بها أو بالفواتير نفسها رغم التصديق عليها وسواء أكانت المستندات وغيرها رسمية أو عرفية .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٤ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد المصلحة الطاعنة إنتهى فيها الى طلب الحكم بالزامها برد مبلغ ١٨٢٢٨٦,٨١٠ وفوائده القانونية ، وقال بيانا لذلك أنه استورد رسالتين من الصينى عن طريق جمرك بورسعيد وقدرت قيمتها بمعرفة اللجنة المشكلة لذلك ، إلا أنه فوجئ عند الاستلام بتشكيل لجنة أخرى أعادة الفحص وتقدير الرسوم المستحقة وازدادت قيمتها دون وجه حق مما دعاه الى إقامة الدعوى بطلباته

السالفة ، ندبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وبعد أن قدم تقريره أجابت بتاريخ ٢١ / ١١ / ١٩٨٧ المطعون ضده لطلباته ، إستأنفت الطاعنه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٩٤٤ لسنة ١٠٤ ق القاهرة بتاريخ ١٨ / ١ / ١٩٨٩ ، حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، واذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إنه مما تنعاه الطاعنه على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والفساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق إذ أيد الحكم الابتدائى فيما إنتهى اليه من الأخذ بما جاء بتقرير الخبير من عدم أحقية مصلحة الجمارك فى إعادة تقييم الرسالة وفرض تحسين رسم عليها لسبق تحديد الرسوم الجمركية عليها طبقا للمستندات الرسمية المقدمة من المطعون ضده ، مهدراً حجية الإقرار الصادر منه بأحقية مصلحة الجمارك فى تحسين السعر بدعوى أنه مشوب بالإكراه فى حين ان لمصلحة الجمارك الحق فى إعادة تقدير قيمة البضائع الواردة من الخارج إذ لم تطمئن الى ما تضمنته المستندات المقدمة لها .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن النص فى المادة ٢٢ من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٣ على أنه على صاحب البضاعة أن يقدم الفاتورة الاصلية الخاصة بها مصدقا عليها من الجهة الواردة منها من هيئة رسمية مختصة تقبلها مصلحة الجمارك وذلك فيما عدا

الحالات التي يحددها المدير العام للجمارك ، ومصالحة الجمارك الحق في المطالبة بالمستندات والعقود والمكاتبات وغيرها المتعلقة بالصفقة دون أن تتقيد بما ورد فيها أو بالفواتير نفسها ، يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن لمصلحة الجمارك ، وهي بصدد تحديد الرسوم الجمركية ، سلطة تقدير قيمة البضاعة المطالب عنها بالرسوم الجمركية تقديرا فعليا ، وتحقيقا لذلك أوجب الشارع على صاحب البضاعة تقديم الفاتورة الاصلية الخاصة بها مصدقا عليها من الجهة الواردة منها من هيئة رسمية مختصة تقبلها المصلحة ، فان هي لم تقتنع بها جاز لها مطالبة ذوى الشأن بالمستندات والعقود والمكاتبات وغيرها المتعلقة بالصفقة دون أن تتقيد بما ورد بها أو بالفواتير نفسها رغم التصديق عليها وسواء أكانت المستندات وغيرها رسمية أو عرفية لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أنه بعد تقدير مصلحة الجمارك رسالة النزاع بناء على ما قدمه المطعون ضده من مستندات وردت اليها تحريات تفيد عدم صحة بياناتها ، فأعادت فحص وتقدير الرسوم المستحقة على تلك الرسالة على ضوء ما أسفر عنه الفحص - فإنها - وأيا كان وجه الرأي في الاقرار الصادر من المطعون ضده - ، تكون قد أعملت حقها المقرر في القانون وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على عدم أحقية مصلحة الجمارك في إعادة تقدير الرسالة طالما أن المستورد قدم فاتورة الشراء الاصلية معتمدة من السفارة المصرية ببولندا ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يوجب نقضه .





## جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة : منصور حسين عبد العزيز وعضوية السادة  
المستشارين : محمد السعيد رضوان نائب رئيس المحكمة ، حماد الشافعي ، عزت البنداري ، و محمد  
عبد العزيز الشناوي

( ٦٥ )

### الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٥٨ القضائية :

تأمينات اجتماعية ، اصابة عمل . معاش ، :

معاش العجز الجزئي المستديم ، درجة العجز عن اصابة العامل بكلتا عينيه .  
تقديرها على أساس نصف مجموع الأبصار بهما م ٥٢ ، ٥٥ ق ٧٩ لسنة ٧٥

مفاد نص المادتين ٥٢ ، ٥٥ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم  
٧٩ لسنة ١٩٧٥ - والذي يحكم واقعة الدعوى - إنه في حالة إصابة العامل في  
كلتا عينيه فإن درجة العجز لديه تقدر على أساس نصف مجموع قوة الابصار  
بعينيه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .  
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن  
تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٩٣٢ سنة ١٩٨٥ عمال كلى  
الفيوم على الطاعنه ، الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، وآخر ، وطلب الحكم  
بالزامها في مواجهة أصحاب العمل بصرف معاش العجز الجزئى المستديم المنهى  
للخدمة إعتبارا من تاريخ قرار اللجنة الطبية ، وحتى إقامة الدعوى والاستمرار في  
صرفه مستقبلا ، وكذا التعويض الاضافى . وقال بيانا لها إنه عمل فرانا لدى ...  
وبتاريخ ١٠ / ١١ / ١٩٨٤ أصيب بعجز جزئى مستديم فطلب عرض أمره على  
اللجنة الخماسية المشكلة بالقرار الوزارى رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ لتقدير مدى توافر  
عمل يتناسب مع حالته إلا أن رئيس - اللجنة لم يعرض طلبه عليها . وإذ كان قد  
لجأ إلى لجنة فحص المنازعات فقد أقام الدعوى بطلباته السالفة البيان . وبتاريخ  
١٢ / ٢ / ١٩٨٦ نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره حكمت  
المحكمة بتاريخ ٢٥ / ١٢ / ١٩٨٦ بالزام الطاعنه بأن تؤدي للمطعون ضده معاش  
العجز الجزئى المنهى للخدمة ومقداره <sup>مليـ</sup> ٨٠٠,٥٠ <sup>جـ</sup> إعتبارا من ١ / ١ / ١٩٨٤  
والالتزام بصرفه مستقبلا ، وصرف تعويض مقداره <sup>مليـ</sup> ٤٠٠,٢٩٦٢ <sup>جـ</sup> . إستأنفت  
الطاعنه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٥ سنة ٢٣ ق بنى سويف ، مأمورية الفيوم  
وبتاريخ ١٠ / ٢ / ١٩٨٨ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف فى خصوص  
التعويض الاضافى المستحق للمطعون ضده بجعله <sup>مليـ</sup> ١٤٨١,٢٠٠ <sup>جـ</sup> . وتأييد الحكم  
فيما عدا ذلك . طعنت - الطاعنه فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة  
العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى

غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنه على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول من سببى الطعن . مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه - وفى بيان ذلك تقول أن الحكم قضى للمطعون ضده بمعاش العجز الجزئى المستديم والتعويض الإضافي فى حين أنهما لا يستحقان إلا إذا كانت الإصابة لها صلة بالعمل بأن حدثت بسببه أو أثناءه ، كما لا يستحقان طبقا لنص المادة ٥٢ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ إلا إذا نشأ عن الإصابة عجز مقداره ٣٥ ٪ وقد حدد الجدول رقم ٢ المرافق لهذا القانون نسبة العجز فى حالة الابصار ٢ / ٦٠ ب ٧٩ , ٣٤ ٪ وإذا لم يثبت بتقرير فنى أن الإصابة ناشئة عن العمل ، وكان الثابت بتقرير الخبيران درجة إبصار المطعون ضده بهذه النسبة ، فإنه لا يستحق معاش العجز الجزئى المستديم أو تعويض إصابة العمل ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون معيبا بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النعى سديد ، ذلك أن المادة ٥٢ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - والذى يحكم واقعة الدعوى تنص على أنه إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئى مستديم تقدر نسبته ب ٣٥ ٪ فأكثر استحق المصاب معاشا يساوى نسبة ذلك العجز من المعاش المنصوص عليه بالمادة ٥١ .. وتنص المادة ٥٥ منه على أن تقدر نسبة العجز الجزئى المستديم وفقا للقواعد الآتية : -

١ - إذا كان العجز مبينا بالجدول رقم ( ٢ ) المرافق لهذا القانون وروعت النسبة المئوية من درجة العجز الكلى المبينة به ...

وقد حدد الجدول رقم ٢ المرافق للقانون درجة عجز العين المصابة فى حالة درجة

الابصار ٢ / ٦٠ ب ٣٤,٧٩ ٪ أو تضمن الجدول إنه يراعى فى حالة الإصابة بكلتا العينين أن تقدر درجة العجز على أساس نصف مجموع قوة الابصار كل منهما أى باعتبار أن الابصار لكل عين ٥٠ ٪ مما مفاده إنه فى حالة إصابة العامل فى كلتا عينيه فإن درجة العجز لديه تقدر على أساس نصف مجموع قوة الابصار لعينيه وإذ كان الثابت بتقرير الخبير أن درجة إبطار المطعون ضده فى كلتا عينيه نتيجة الإصابة هى ٢ / ٦٠ ، ومن ثم تكون درجة العجز لديه طبقا لما تقدم هى ٣٤,٧٩ ٪ ولا تصل بذلك إلى نسبة ٣٥ ٪ الموجبة لاستحقاق معاش العجز الجزئى المستديم وكان مناط استحقاق التعويض الاضافى عملا بالمادة ١١٧ / أ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والمعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ فى حالة انتهاء خدمة المؤمن عليه للعجز الجزئى أن يودى ذلك إلى استحقاق معاشا ، فإن المطعون ضده لا يستحق هذا التعويض بدوره لعدم استحقاق معاش العجز الجزئى ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين الحكم فى موضوع الاستئناف رقم ٨٥ سنة ٢٣ ق بنى سويف « مأمورية الفيوم » بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .



## جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة :أحمد نصر الجندى وعضوية السادة المستشارين :  
حسين محمد حسن عقر رئيس المحكمة ، مصطفى حسيب عباس محمود ، فتحي محمود يوسف و عبد  
المنعم محمد الشهاوى

( ٦٦ )

### الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٥٩ القضائية « أحوال شخصية »

( ١ ) المسائل الخاصة بالمسلمين « نسب » .

ثبوت النسب حق أصلى للأم والولد . علة ذلك .

( ٢ ) دعوى الأحوال الشخصية « الطعن فى الحكم : « نقض » .

الاختصاص فى الطعن بالنقض . شرطه . أن يكون للخصم الموجه إليه الطعن مصلحة فى الدفاع عن الحكم المطعون فيه . اختصاص ورثة المطلوب بثبوت النسب إليها ليكون الحكم حجة عليهم . صحيح .

( ٣ ) دعوى الأحوال الشخصية « نظر الدعوى » .

الدعوى المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية . وجوب نظرها فى سرية . علة

ذلك . عقد إحدى جلسات الاستئناف فى علانية دون تناول المسائل المتعلقة بالأحوال



الشخصية بأى من طرفى النزاع . لا خطأ .

( ٤ ، ٥ ) دعوى الأحوال الشخصية « سماع الدعوى » .

٤ - مدة الخمس عشرة سنة المقررة لسماع الدعوى . م ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . ماهيتها .

٥ - بلوغ الولد أو البنت عاقلاً خمس عشرة سنة . أثره زوال الولاية على نفسه مؤاده . أن يخاصم ويخاصم بشخصه فيما يتعلق بشئون نفسه .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن ثبوت النسب حق أصلى للأم ليدفع عن نفسها تهمة الزام أو لأنها تعير بولد ليس له أب معروف وهو فى ذات الوقت حقا أصلياً للولد لأنه يرتب له حقوقاً بينها المشرع والقوانين الوضعية كحق النفقة والرضاع والحضانة والإرث .

٢ - يشترط فى الخصم الذى يوجه إليه الطعن أن تكون له مصلحة فى الدفاع عن الحكم المطعون فيه وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها الأولى اختصمت المطعون ضدهم من الثانى للأخيرة بصفتهم ورثة المرحوم ...، المطلوب ثبوت النسب إليها وليكون الحكم حجة عليهم ومن ثم يكون لهم صفة فى الطعن .

٣ - المقرر فى قضاء محكمة النقض أن مفاد المادتين ٨٧١ و ٨٧٨ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات أن المشرع أوجب نظر الدعاوى المتعلقة بمسائل

الأحوال الشخصية في غرفة مشورة ومؤدى هذا أن يكون نظر هذه الدعاوى في جلسات سرية لأنها تدور حول حالة الشخص وأهليته ونظام الأسرة وهي كلها يجب أن تعرض في أضيق نطاق وألا تلوك اللسان ما يدور حولها ، لما كان ذلك وكان البين من محاضر جلسات محكمة الاستئناف أن جلسة .... وإن عقدت في علانية إلا أن المرافعة فيها لم تتناول مسائل متعلقة بالأحوال الشخصية الخاصة بأى من طرفى النزاع وكانت بقية محاضر الجلسات التي تداولت فيها الدعوى ودارت فيها المرافعة بينهما قد خلت مما يفيد إنعقادها في علانية مما يتحقق معه السرية المطلوب توافرها عند نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف .

٤ - نص المادة ٢٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بعدم سماع الدعوى التي مضى عليها خمس عشره سنه مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعى فى إقامتها مع إنكار الحق فى تلك المدة مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المدة المقررة لسماع الدعوى ليست مدة تقادم وإنما مبناها نهى المشرع للقضاء عن سماع الدعوى بمجرد انقضاء المدة المقررة لسماعها ولا يقف سريانها إلا بقيام عذر شرعى بالمدعى يحول بينه وبين رفع ما بقى هذا العذر قائما .

٥ - الراجع فى مذهب الامام أبى حنيفة أن البلوغ بالسن هو خمس عشرة سنة بالنسبة للولد والبنت وأنه متى بلغ الولد ذكرا كان أو أنثى عاقلأ زالت عنه الولاية على النفس يُخَاصِم وَيُخَاصَمُ بشخصه فيما يتعلق بشئون نفسه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٨٦ لسنة ١٩٨٠ كلى أحوال شخصية جنوب القاهرة ضد الطاعن والمرحومة ... مورثة باقى المطعون ضدهم للحكم بثبوت نسبها إلى الطاعن من المورثه المذكورة وقالت بيانا لدعواها إنه بموجب عقد زواج عرفى مؤرخ ٢٦ / ١١ / ١٩٤٨ تزوج الطاعن بوالدتها المرحومة ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج وكانت هى ثمرة لهذه الزيجة فأنجباها وقيدت فى ٩ / ٨ / ١٩٤٩ بسجل واقعات المواليد وإذ عمد الطاعن إلى إنكار نسبها منه فقد أقامت الدعوى . احالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق - بعد أن سمعت شهود الطرفين حكمت بتاريخ ٢٨ / ٢ / ١٩٨٧ بإثبات نسب المطعون ضدها الأولى إلى الطاعن من المرحومة ... مورثة باقى المطعون ضدهم . إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣٢٤ / ٤ . ١ . ق وبتاريخ ٩ / ٣ / ١٩٨٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض قدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهم من الثانى للأخيرة وفى الموضوع بنقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى دفع النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهم من الثانى للأخيرة أنه وأن أختصموا فى الطعن إلا أنه لم يحكم عليهم بشىء ولا يتعلق بهم أسباب الطعن .

وحيث إن هذا الدفع غير سديد ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن ثبوت النسب حق أصلى للآم لتدفع عن نفسها تهمة الزنا ولأنها تعير بولد ليس له أب معروف وهو فى ذات الوقت حقا أصليا للولد لأنه يرتب له حقوقا بينها المشرع والقوانين الوضعية كحق النفقة والرضاع والحضانة والإرث وأنه يشترط فى الخصم الذى يوجه إليه الطعن أن تكون له مصلحة فى الدفاع عن الحكم المطعون فيه وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها الولى اختصمت المطعون ضدهم من الثانى للأخيرة بصفتهم ورثة المرحومة ... المطلوب ثبوت النسب اليها وليكون الحكم حجة عليهم ومن ثم يكون لهم صفة فى الطعن ويكون الدفع على غير أساس. وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ثمانية أسباب ينعى الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه البطلان - وفى بيان ذلك يقول أن الأستئناف نظر بـجلسة ٥ / ١١ / ٨٨ فى علانية بالمخالفة لحكم المادة ٨٧١ مرافعات التى توجب نظر الطعن فى غرفة مشورة بما يعيب الحكم بالبطلان .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المقرر فى قضاء محكمة النقض أن مفاد المادتين ٨٧١ و ٨٧٨ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات أن المشرع أوجب نظر الدعاوى المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية فى غرفة مشورة ومؤدى هذا أن يكون

نظر هذه الدعاوى فى جلسات سرية لأنها تدور حول حالة الشخص وأهليته ونظام الأسرة - وهى كلها مسائل يجب أن تعرض فى أضيق نطاق والا تلو ك اللسن ما يدور حولها . لما كان ذلك وكان البين من محاضر جلسات محكمة الاستئناف إن جلسة ٥ / ١١ / ١٩٨٨ وأن عقدت فى علانية إلا أن المرافعة فيها لم تتناول مسائل متعلقة بالأحوال الشخصية الخاصة بأى من طرفى النزاع وكانت بقية محاضر الجلسات التى تداولت فيها الدعوى ودارت فيها المرافعة بينهما قد خلت مما يفيد انعقادها فى علانية مما يتحقق معه السرية المطلوب توافرها عند نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أن الحكم الابتدائى قضى برفض الدفع المبدى منه بعدم سماع الدعوى لمضى أكثر من خمسة عشر عاما مع تمكن المطعون ضدها الأولى من رفعها دون قيام مانع شرعى فى شأنه الحيلولة دون إقامتها وذلك على سند من أن المنع من سماع الدعوى هو مجرد نهى من المشرع للقضاء عن سماعها - ولا يسقط حق صاحب الدعوى فى حقه ودون أن يعمل الحكم نص المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على واقعة التداعى وبحث توافر شروط تطبيقها على واقعة النزاع وإذ أيدى الحكم المطعون فيه فانه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك إنه لما كان ما تقضى به المادة ٣٧٥ من



لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من عدم سماع الدعوى التى مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعى فى اقامتها مع انكار الحق فى تلك المدة مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المدة المقررة لسماع الدعوى ليست مدة تقادم وإنما مبناهما نهى المشرع للقضاء عن سماع الدعوى بمجرد انقضاء المدة المقررة لسماعها ولا يقف سريانها إلا بقيام عذر شرعى بالمدعى يحول بينه وبين رفع الدعوى مابقى هذا العذر قائما . وكان الراجح فى مذهب الإمام أبى حنيفة أن البلوغ بالسن هو خمس عشرة سنة بالنسبة للولد والبنت وإنه متى بلغ الولد ذكرا كان أو أنثى عاقلا زالت عنه الولاية على النفس فيخاصم ويخاصم بشخصه فيما يتعلق بشئون نفسه . لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه قام بسرد مبادئ وشروح فقهية للرد على الدفع دون أن يقوم بإنزال هذه المبادئ على واقع الدفع أو بيان ما تخلف من شروط تطبيق المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على الثابت - أمام المحكمة - من وقائع الدعوى للحكم برفض الدفع مكتفيا بالقول بأن الدفع على غير أساس وهو ما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون ويوجب نقضه .

وحيث إن موضوع الدعوى صالح للفصل فيه وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها الأولى ولدت فى ٩ / ٨ / ١٩٤٩ وأقامت دعواها الماثلة فى سنة ١٩٨٠ أى بعد مضى المدة السالفة من سماع الدعوى وخلو الأوراق من العذر المانع من رفضها وانكار الطاعن للنسب المدعى به وتمسكه بعدم سماع الدعوى . مما يتعين معه الغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم سماع دعوى المستأنف ضدها الأولى .

## جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة : أحمد نصر الجندى وعضوية السادة المستشارين :  
حسين محمد حسن عقر نائب رئيس المحكمة ، مصطفى حسيب عباس محمود ، فتحي محمود يوسف  
و عبد المنعم محمد الشهاوى

( ٦٧ )

### الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٩ القضائية « أحوال شخصية »

( ١ ) دعوى الأحوال الشخصية « الطعن فى الحكم : الاستئناف » .

الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . شرطه . تخلف المستأنف عن حضور  
الجلسة الأولى المحددة لنظره بورقة الاستئناف . مادتان ١٦٧ و ٣١٩ من لائحة  
ترتيب المحاكم الشرعية .

( ٢ ) دعوى الأحوال الشخصية « نظر الدعوى ، الطعن فى الحكم :

الاستئناف » .

حضور محام غير مقيد بجدول محاكم الاستئناف عن ذوى الشأن أمام هذه  
المحاكم . لاجزاء .

( ٣ ) المسائل الخاصة بالمسلمين « التطبيق » .

القضاء بالتطليق . م ٦ بق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . شرطه . عجز القاضى عن الاصلاح بين الزوجين عدم رسم طريقا معيناً لمحاولة الاصلاح . مؤداه . عرض الصلح من محكمة أول درجة ورفضه من المطعون ضدها . كفايته لاثبات عجز المحكمة عن الاصلاح دون حاجة لاعادة عرضة أمام محكمة الاستئناف .

( ٤ ) دعوى الأحوال الشخصية « الطعن فى الحكم : النقض » .

عدم بيان الطاعن بسبب النعى مناعيه على الحكم المطعون فيه وكيفية قصور الحكم فى الرد عليها . أثره عدم قبول النعى . لا يغنى عن ذلك احواله أو تقديمه مذكرات أمام محكمة الموضوع تاركاً لمحكمة النقض مقارنتها بالحكم المطعون فيه حتى تقف على وجه القصور .

( ٥ ، ٦ ) المسائل الخاصة بالمسلمين « التطليق »

الضرر . م ٦ بق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . معياره . شخصى . تقديره بما يجعل دوام العشرة مستحيلاً . موضوعى . من سلطة قاضى الموضوع . اختلافه باختلاف بيئة الزوجين .

( ٦ ) إباحة حق التبليغ عن الجرائم . لا يتنالى مع كونه يجعل دوام العشرة مستحيلاً .

١ - النص فى المادة ٣١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن يحضر الخصوم أو وكلائهم فى الميعاد المحدد بورقة الاستئناف ويعتبر المستأنف مدعياً «

وفى المادة ٣١٩ على أنه « إذا لم يحضر المستأنف فى الميعاد المحدد أعتبر الاستئناف كأن لم يكن .. مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا يحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن إلا إذا تخلف المستأنف عن الحضور بالجلسة الأولى المحدد لنظر الاستئناف وهى الجلسة المحددة بورقة الاستئناف .

٢ - النص فى المادة الثالثة من قانون المحاماه الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه لا يجوز لغير المحامين مزاولة أعمال المحاماه ويعد من أعمال المحاماه

الحضور عن نوى الشأن أمام المحاكم .. والنص فى المادة ٢٧ على أنه للمحامى المقيّد بجدول محاكم الاستئناف حق الحضور والمرافعة أمام جميع محاكم الاستئناف ومحاكم القضاء الإدارى .. ويكون للمحامى أمام محاكم الاستئناف حق الحضور أمام جميع المحاكم ما عدا محاكم النقض والادارية العليا والدستورية العليا مفاده أن المشرع لم يقرر جزاء على حضور المحامى غير المقيّد بجدول محاكم الاستئناف عن نوى الشأن أمام هذه المحاكم ويؤيد هذا ما نص عليه فى المادة ٤٢ من قانون المحاماه المشار اليه من أنه لا يجوز لغير المحامين المقيدين أمام محكمة النقض الحضور عن الخصوم أمام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا والمحكمة الدستورية العليا .

٣ - لما كانت المادة السادسة من الرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية إذ إشتطت للقضاء بالتطبيق عجز القاضى عن الإصلاح بين الزوجين لم ترسم طريقاً معيناً لمحاولة الإصلاح وكان الثابت من الأوراق أن محكمة أول درجة عرضت الصلح على الطرفين فرفضته المطعون ضدها

وهو ما يكفى لاثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين دون حاجة لإعادة عرض الصلح من جديد أمام محكمة الاستئناف .

٤ - لما كان الطاعن قد اقتصر فى بيانه لسبب النعى على القول بأنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بدفوع ودفاع جوهرى يتغير به وجه الرأى فى الدعوى وضمنه مذكرتيه ومستنداته دون أن يبين مناعية وكيفية قصور الحكم فى الرد عليها ولا يغنى عن ذلك إحالته أو تقديمه مذكرات أمام محكمة الموضوع تاركاً لمحكمة النقض مقارنتها بالحكم المطعون فيه حتى تقف على وجه القصور الذى يشوب الحكم ذلك أن المستندات يجب أن تبين بياناً صريحاً فى التقرير بالطعن لا لتكون مصدراً تستخرج منها محكمة النقض بنفسها وجه العيب فى الحكم المطعون فيه ويكون النعى بهذا السبب غير مقبول .

٥ - المقرر فى قضاء هذا المحكمة أن معيار الضرر فى معنى المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ شخصى لا مادى وتقديره بما يجعل دوام العشرة مستحيلاً أمر موضوعى متروك لقاضى الموضوع ويختلف باختلاف بيئة الزوجين .

٦ - التبليغ من الحقوق المباحة للأفراد وإن استعمله لا يمكن أن يرتب مسئولية طالما صدر معبراً عن الواقع حتى ولو كان الانتقام هو ما حفز إلى التبليغ لأن إباحة هذا الحق لا يتنافى مع كونه يجعل دوام العشرة مستحيلاً باختلاف المجال الذى يدور فى فلكه مجرد إقامة الادعاء أو التبليغ ومدى تأثيرهما على العلاقة بين الزوجين



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٨٧ كلى أحوال شخصية جنوب القاهرة ضد الطاعن للحكم بتطليقها عليه طلاقه بآئنه للضرر وقالت بيانا لدعواها أنها زوجته بصحيح العقد الشرعى ودخل بها وإذ دأب على إيذائها والإساءة اليها بالضرب وبدد منقولاتها وطردها من منزل الزوجية وهجرها فضلا عن مداومته معاقرة الخمر وتتضرر من ذلك بما لا يستطاع معه دوام العشرة بينهما فقد أقامت الدعوى . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد أن سمعت شهود الطرفين حكمت بتاريخ ٣١ / ٥ / ١٩٨٨ برفض الدعوى . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٦٣٠ لسنة ١٠٥ قضائية وبتاريخ ٦ / ٤ / ١٩٨٩ حكمت بالغاء الحكم المستأنف وبتطليق المطعون ضدها على الطاعن طلاقه بآئنه للضرر . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . قدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من ثلاثة وجوه يقول في بيان الوجهين الأول والثاني منها أن المطعون ضدها - المستأنفة - لم تحضر الجلسة الأولى المحددة لنظر الاستئناف لا بشخصها ولا بوكيل عنها مقبول للمرافعة أمام محكمة الاستئناف ذلك الثابت من محضر الجلسة حضور محامى عن الاستاذ... المحامى الموكل عن الطاعنه بموجب التوكيل رقم ١٤٢٩ لسنة ١٩٨٧ الموسكى وإذ كان هذا الأخير غير مقبول للمرافعة أمام محكمة الاستئناف فإن حضوره عن المستأنفة يكون باطلا لا يصح حضور المحامى - الذى حرر صحيفة الاستئناف ووقعها أمام المحكمة بعد أبداء النيابة رأيها فى الدعوى ودون أن يكون بيده توكيل رسمى عن المستأنفه فإن قضاء الحكم المطعون فيه بقبول الاستئناف يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون ويستوجب نقضه . ويقول فى الوجه الثالث أن محكمة الاستئناف لم تعرض الصلح على الطرفين أعمالا لحكم المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى وجهه الأول والثانى مردود ذلك أن النص فى المادة ٣١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن يحضر الخصوم أو وكلائهم فى الميعاد المحدد بورقة الاستئناف ويعتبر المستأنف مدعيا وفى المادة ٣١٩ على أنه إذا لم يحضر المستأنف فى الميعاد المحدد اعتبر الاستئناف كأن لم يكن .. مفاده وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا يحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن إلا

إذا تخلف المستأنف عن الحضور بالجلسة الاولى المحددة لنظر الاستئناف وهي الجلسة المحددة بورقة الاستئناف . لما كان ذلك وكان النص في المادة الثالثة من قانون المحاماه الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه .. لا يجوز لغير المحامين مزاولة أعمال المحاماه . الحضور عن نوى الشأن أمام المحاكم .. والنص في المادة ٣٧ على أنه للمحامى المقيّد بجدول محاكم الاستئناف حق الحضور والمرافعة أمام جميع محاكم الاستئناف ومحاكم القضاء الادارى .. ويكون للمحامى أمام محاكم الاستئناف حق الحضور أمام جميع المحاكم ما عدا محاكم النقض والادارية العليا والدستورية العليا . مفاده أن المشرع لم يقرر جزاء على حضور المحامى غير المقيّد بجدول محاكم الاستئناف عن نوى الشأن أمام هذه المحاكم ويؤيد هذا ما نص عليه في المادة ٤٢ من قانون المحاماه المشار اليه من أنه لا يجوز لغير المحامين المقيدين أمام محكمة النقض الحضور عن الخصوم أمام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا والمحكمة الدستورية العليا وكان الثابت من محاضر جلسات محكمة الاستئناف حضور محام عن المطعون ضدها بالجلسة الاولى المحددة بورقة الاستئناف فإن حضوره هذا يكون كافيا ليصح حضور المطعون ضدها بهذه الجلسة ولو كان غير مقيّد بجدول المحامين المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف ويكون النعى بهذا الوجه على غير أساس ومردود فى وجه الثالث ذلك إنه لما كانت المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية إذ اشترطت للقضاء بالتطبيق عجز القاضى عن الاصلاح بين الزوجين لم ترسم طريقا معيناً لمحاولة الاصلاح وكان الثابت من

الأوراق أن محكمة أول درجة عرضت الصلح على الطرفين فرفضته المطعون ضدها وهو ما يكفي لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين دون حاجة لإعادة عرض الصلح من جديد أمام محكمة الاستئناف ويكون النعى بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين الثانى والرابع على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبب والاخلال بحق الدفاع - فى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بطلبات أصلية واحتياطية وأبدى أمامها دفوعاً ودفاعاً جوهرياً يتغير به وجه الرأى فى الدعوى وضمناها مذكرتيه المودعتين بالأوراق ومؤيده بالمستندات المقدمة منه وإذ لم يحص الحكم المطعون فيه هذا الدفاع ولم يقل كلمته بشأن ما أبداه من طلبات ودفاع فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسبب والإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه لما كان الطاعن قد اقتصر فى بيانه لسبب النعى على القول بأنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بدفوع ودفاع جوهري يتغير به وجه الرأى فى الدعوى وضممنه مذكرتيه ومستنداته دون أن يبين مناعية وكيفية قصور الحكم فى الرد عليها ولا يغنى عن ذلك أحواله أو تقديمه مذكرات أمام محكمة الموضوع تاركاً لمحكمة النقض مقارنتها بالحكم المطعون فيه حتى تقف على وجه القصور الذى يشوب الحكم ذلك أن المستندات يجب أن تبين بيانا صريحا فى التقرير بالطعن لا لتكون مصدراً تستخرج منها محكمة النقض بنفسها وجه العيب فى الحكم المطعون فيه ويكون النعى بهذا السبب غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه أعتبر فى توافر الإضرار الموجب للتطبيق على واقعة إتهام الطاعن المطعون ضدها فى عدة قضايا جنائية مع أنه لا يتحقق به معنى الضرر المبيح للتفريق بين الزوجين لأن الطاعن استعمل حقه فى الإبلاغ عما اقترفته المطعون ضدها من جرائم ولم يعتمد الإساءة إليها أو الإضرار بها وأنه لا مسئولية عليه طالما صدر الإبلاغ معبراً عن الواقع وإذا قضى الحكم المطعون فيه رغم ذلك بالتطبيق فإنه يكون معيباً بالفساد وفى الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن معيار الضرر فى معنى المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ شخص لامادى وتقديره بما يجعل دوام العشرة مستحيلاً أمر موضوعى متروك لقاضى الموضوع ويختلف باختلاف بيئة الزوجين وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن استدامة الحياة الزوجية بين الطاعن والمطعون ضدها غدت مستحيلة بعد أن وصل الأمر إلى حد إتهامها وأهلها وتعددت الخصومات القضائية بينهما فليس فيما خلص إليه الحكم ما يعاب ولا يغير من ذلك أن الأصل أن التبليغ من الحقوق المباحة للأفراد وأن استعماله لا يمكن أن يرتب مسئولية طالما صدر معبراً عن الواقع حتى ولو كان الانتقام هو ما حفز إلى التبليغ لأن إباحة هذا الحق لا يتنافى مع كونه يجعل دوام - العشرة مستحيلاً لاختلاف المجال الذى يدور فى فلكه مجرد إقامة الادعاء أو التبليغ ومدى تأثيرهما على العلاقة بين الزوجين ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بالفساد فى الاستدلال قائماً على غير أساس

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .





## جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار حسين علي حسين نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:  
ريمون فهميم نائب رئيس المحكمة ، عبد الناصر السباعي ، ابراهيم شعبان و محمد اسماعيل غزالي .

(٦٨)

### الطعن رقم ٢١٨٦ لسنة ٦٠ القضائية :

( ١ ) ايجار ، « ايجار الاماكن » ، « امتداد عقد الايجار » .

عقد ايجار العين المؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى عدم  
انتهائه بوفاة المستأجر الاصلى أو تركه العين . استمراره لصالح شركائه . م ٢٩  
/ ٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . العبرة فى الغرض من استعمال العين بما أثبت بعقد  
الايجار . التغيير فى هذا البيان . أثره

٢ - تزوير .

الإدعاء بالتزوير . ماهيته . وجوب قبوله متى كان منتجا فى النزاع والفصل فيه  
أما بصحة المحرر أو تزويره .

( ٣ ) شركات .

الشخصية المعنوية . ثبوتها للشركة بمجرد تكوينها . احتجاج الشركة بشخصيتها المعنوية قبل الغير . شرطه . استيفاء إجراءات نشرها

( ٤ ) ايجار « ايجار الأماكن » . تزوير .

إدعاء الطاعن باعتباره مشاركا للمستأجر الأصلي للعين المؤجرة قبل وفاته فى شركة واقع لإنتاج الافلام - بتزوير عقد الايجار - بتغيير بياناته جعل الغرض من إستعمال تلك العين قاصرة على السكنى فقط دون التصريح بأستعمالها مكتبا درء لإخلائه منها وأستفادته من الامتداد القانونى لعقد الايجار . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الادعاء بالتزوير وتأييد القضاء بأخلائه من العين على سند من أن الطاعن لم يكن طرفا فى عقد الايجار المدعى بتزويره . خطأ

١ - النص فى المادة ٢٩ / ٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - بشأن ايجار الاماكن - يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه إذا كانت العين مؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى وشارك المستأجر الأصلى آخرون فى هذا النشاط سواء أكان ذلك منذ بدء الاجارة أم بعد ذلك فإن عقد الايجار يمتد الى هؤلاء الشركاء إذا توفى المستأجر الأصلى أو ترك العين المؤجرة وأن أمر تحديد الغرض من إستعمال العين يرجع فيه عادة إلى ما أثبت بشأن عقد ايجارها وأى تغيير فى هذا البيان لابد وأن يؤثر على مركز الشريك ومصلحته ينشئ له حقا فى الدفاع عنها

٢ - المقرر أن الإدعاء بالتزوير لا يعد وأن يكون وسيلة دفاع تنصب على مستندات الدعوى يقصد به مقدمه اجتناء منفعة ومصلحة فى رد دعوى الخصم

ودفعها ، وإذا كان هذا الادعاء ذى أثر فى موضوع النزاع تعين على المحكمة أن تقضى بقبوله وتفصل فيه أما بصحة المحرر أو تزويره

٣ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن الشركة تعتبر شخصا معنويا بمجرد تكوينها دون حاجة للنشر عنها ، غاية الأمر أنه إذا أرادت الشركة أن تحتج بشخصيتها هذه على الغير ممن يتعامل معها أو على الدائنين لها فإنه يتعين استيفاء إجراءات النشر .

٤ - إذ كان البين من الاوراق أن الطاعن - وهو خصم فى الدعوى - قد أدعى بتزوير عقد الايجار سند الدعوى فيما تضمنه من تغيير فى بياناته بجعل الغرض من إستعمال العين المؤجرة قاصرة على السكنى فقط دون التصريح باستعمالها مكتبا وذلك بغية الاستفادة من الامتداد القانونى لعقد الايجار تفاديا من إخلائه من عين النزاع باعتباره مشاركا للمستأجر الاصلى لهذه العين قبل وفاته فى شركة واقع لانتاج وتوزيع الافلام السينمائية أتخذت عين النزاع مقرا لها - ولم يدع أحد بصورتها - ومن ثم يكون الادعاء بالتزوير منتجا فى النزاع وجائز ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بأن قضى بعدم قبول الادعاء بالتزوير وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من إخلاء عين النزاع على سند من أن الطاعن لم يكن طرفا فى عقد الايجار المدعى بتزويره وأن لم يقدم ثمة دليل على استيفاء إجراءات نشر الشركة التى كونها مع المستأجر الاصل حتى يحتج بشخصيتها قبل المطعون

ضدهم الملاك فإنه يكون معيبا بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المرحوم ... - مورث المطعون ضدهم الثلاثة الأول - والمطعون ضدهم من الرابع إلى السادسة أقام على الطاعن الدعوى رقم ٦٤١٢ لسنة ١٩٨٥ أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية طالبا الحكم بإخلاء الشقة محل النزاع وتسليمها اليه خالية وقال شرحا لدعواه إنه بموجب عقد مؤرخ ١ / ٥ / ١٩٨٢ إستأجر... بصفته وكىلا عن... منه هذه الشقة لاستعمالها سكنا خاصا وشغلها الاخير بمفرده دون أن يشاركه فى سكناها أحد ، وإذ انتهى العقد بوفاته بتاريخ ٢٠ / ٧ / ١٩٨٤ وشغلها الطاعن دون سند فقد أقام الدعوى . قام الطاعن بإدخال مورث المطعون ضدهم من السابعة حتى العاشر لالزامه بتقديم مستندات تثبت علاقة المشاركة بينه وبين المستأجر الاصلى ، ثم قدم طالبا عارضا بإلزام المطعون ضدهم من الاول إلى السادسة ( ملاك العقار ) بتحرير عقد ايجار له عن شقة النزاع ، وبتاريخ ٢٦ / ٣ / ١٩٨٧ أحالت المحكمة الدعوى الى التحقيق ليثبت المطعون

ضدهم ملاك العقار أن المستأجر الأصلي لعين النزاع كان يشغلها بمفرده دون مشاركة الطاعن له حتى وفاته وبتاريخ ١٩٨٨/٣/٣١ حكمت المحكمة برفض الطلب العارض المقدم من الطاعن وبإخلاء عين النزاع وتسليمها خالية للمطعون ضدهم - ملاك العقار - أستاذ الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٨٢٦ لسنة ١٠٥ ق القاهرة وطعن بالتزوير على عقد الايجار المؤرخ ١ / ٥ / ١٩٨٢ ، وبتاريخ ١٢ / ٤ / ١٩٩٠ قضت المحكمة بعدم قبول الادعاء بالتزوير لابتدائه من غير ذي صفة وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وإذ أمرت المحكمة بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتا فقد حددت جلسة لنظر الطعن وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول إنه وأن كان ليس بطرف في عقد الايجار الذى طعن عليه بالتزوير الا إنه له مصلحة شخصية ومباشرة في الادعاء بتزويره باعتباره طرفا في الخصومة وشريكا لمستأجر عين النزاع في الانتفاع بها قبل وفاته في شركة واقع لانتاج وتوزيع الافلام السينمائية بموجب عقد مشاركة مؤرخ ٢٢ / ٣ / ١٩٨٣ لم يستلزم القانون ثبوته بالكتابة أو استيفاء إجراءات شهره ونشره ولم يدع أحد بصوريته ومن ثم يكون له مصلحة شخصية ومباشرة في إثبات هذا التزوير حتى يدرأ عن نفسه مغبة اتخاذ هذا العقد - بعد تزوير بعض عبارته - دليلا ضده في عدم امتداده اليه وإخلائه من شقه النزاع رغم هذه المشاركة ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول ادعائه بتزوير العقد



لابدائه من غير ذى صفه ويرفض طلبه وإخلاء عين النزاع تأسيساً على إنه لم يكن طرفاً فى ذلك العقد وإنه لم يقدم ما يفيد اجراء نشر هذه الشركة فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن النص فى المادة ٢٩ / ٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن ايجار الاماكن على إنه « إذا كانت العين المؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى فلا ينتهى العقد بوفاة المستأجر أو تركه العين ويستمر لصالح ورثته وشركائه فى استعمال العين بحسب الاحوال يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على إنه إذا كانت العين مؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى وشارك المستأجر الاصلى آخرون فى هذا النشاط سواء أكان ذلك منذ بدء الاجارة أم بعد ذلك فإن عقد الايجار يمتد الى هؤلاء الشركاء إذا توفى المستأجر الاصلى أو ترك العين المؤجرة وأن أمر تحديد الغرض من إستعمال العين ويرجع فيه عادة إلى ما أثبت بشأنه بعقد ايجارها وأى تغيير فى هذا البيان لابد وأن يؤثر على مركز الشريك ومصلحته ينشئ له حقاً فى الدفاع عنهما ، كما إنه من المقرر أن الادعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع تنصب على مستندات الدعوى يقصد به مقدمه اجتناء منفعة ومصلحة فى رد دعوى الخصم ودفعها ، فإذا كان هذا الادعاء ذى أثر فى موضوع النزاع تعين على المحكمة أن تقضى بقبوله وتفصل فيه إما بصحة المحرر أو تزويره ، كما إنه من المقرر ايضاً فى قضاء هذه المحكمة أن الشركة تعتبر شخصاً معنوياً بمجرد تكوينها دون حاجة للنشر عنها ، غاية الامر إنه اذا أرادت

الشركة أن تحتج بشخصيتها هذه على الغير ممن يتعامل معها أو على الدائنين لها فإنه يتعين استيفاء إجراءات النشر لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعن - وهو خصم في الدعوى - قد أدعى بتزوير عقد الايجار سند الدعوى فيما تضمنه من تغيير في بياناته يجعل الغرض من استعمال العين المؤجرة قاصرة على السكنى فقط دون التصريح باستعمالها مكتبا وذلك بغية الاستفادة من الامتداد القانونى لعقد الايجار تفاديا من اخلائه من عين النزاع بإعتباره مشاركا للمستأجر الاصلى لهذه العين قبل وفاته فى شركة واقع لانتاج وتوزيع الافلام السينمائية اتخذت عين النزاع مقرا لها - ولم يدع أحد بصورتها - ومن ثم يكون الادعاء بالتزوير منتجا فى النزاع وجائز وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بأن قضى بعدم قبول الادعاء بالتزوير وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من إخلاء عين النزاع على سند من أن الطاعن لم يكن طرفا فى عقد الايجار المدعى بتزويره وإنه لم يقدم أى دليل على استيفاء إجراءات نشر الشركة التى كونها مع المستأجر الاصلى حتى يحتج بشخصيتها قبل المطعون ضدهم الملاك فإنه يكون معيبا بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .



## جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار حسين على حسين نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين  
ريمون فهميم نائب رئيس المحكمة ، عبد الناصر السباعي ، ابراهيم شعبان و محمد اسماعيل غزالي .

(٦٩)

### الطعن رقم ٢٤٦٧ لسنة ٦٠ القضائية

( ١ ، ٢ ) ايجار ، ، ايجار الاماكن ، ، إقامة المستأجر مبنى مكون من  
اكثر من ثلاث وحدات ، ،

( ١ ) أعمال نص م ٢/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مناطه . ان تكون وحدات المبنى  
الذى اقامه المستأجر اكثر من ثلاث وحدات تامة البناء وصالحة للانتفاع بها وان  
يظل المبنى مملوكا له حتى تاريخ رفع الدعوى .

( ٢ ) تمسك الطاعن بأنه وزوجته وأولاده يملكون الارض التى أقيم عليها المبنى  
بموجب عقد مسجل وأنه يختص بشقة ونصف فقط من وحدات المبنى . إنتهاء  
الحكم المطعون فيه الى القضاء بإخلائه من الشقة استئجاره على سند من ملكيته  
لكامل وحدات المبنى لصدور ترخيص البناء بأسمه . قصور وفساد فى الاستدلال

١ - النص فى الفقره الثانية من المادة ٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ -

بشأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير الاماكن - يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه

المحكمة - أن مناط إعمال حكم هذا النص أن تكون وحدات المبنى الذى أقامه مستأجر الوحدة السكنية أكثر من ثلاث تامة البناء وصالحة للانتفاع بها بالإضافة الى أن يكون المبنى مازال مملوكا له حتى تاريخ رفع الدعوى

٢ - المقرر - طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٨٠٣ من القانون المدنى أن ملكية الارض تشمل ما فوقها وما تحتها الى الحد المقيد فى التمتع بها علوا أو عمقا لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه وزوجته وأولاده يملكون الأرض التى أقيم عليها المبنى بموجب العقد المسجل فى ١٣ / ٦ / ١٩٧٦ برقم ٤٤٥٩ مأمورية شهر عقارى مصر الجديدة المقدم منه ، وإنه يختص تبعا لذلك بشقة ونصف الشقة من وحدات هذا العقار الا أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بإخلاء شقة النزاع على سند من ملكيته لكامل وحدات المبنى الذى أقامه لصدور ترخيص البناء بأسمه ، وهو ما لا يؤدى بذاته وبمجرده الى تملك الطاعن لكامل وحدات هذا العقار ودون أن يواجه دفاعه المشار اليه رغم أنه دفاع جوهري قد يتغير به - ان صح - وجه الرأى فى الدعوى فإن الحكم يكون قضا عن فساده فى الاستدلال مشويا بقصور فى التسبيب .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن مورث المطعون ضدهم أقام على الطاعن الدعوى رقم ٩٤٩٢ لسنة ١٩٨٢ أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية طالبا الحكم بإنهاء عقد الإيجار المؤرخ ١٠ / ٧ / ١٩٦٩ وإخلاء شقة النزاع وتسليمها اليه ، وقال شرحا لدعواه أنه بموجب العقد المذكور أستأجر منه الطاعن هذه الشقة ، وإذ أقام مبنى مكونه من اثنتى عشر وحده سكنية وأحتجز شقة النزاع دون مقتضى ولم يستجب لأخلائها رغم إنذاره بذلك ، فقد أقام الدعوى ، وبعد أن تم تصحيح شكل الدعوى لوفاء مورث ..المطعون ضدهم . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦١٣٣ لسنة ١٠٥ ق - القاهرة ، وبتاريخ ٢١ / ٣ / ١٩٩٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وإذ أمرت المحكمة بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتا فقد حددت جلسة لنظر الطعن ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وبالجلسة المحددة ألترزمت النيابة رأياها . وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقول أنه لما كان البين من تقرير الخبير المنتدب فى الدعوى أن الأرض المقام عليها المبنى مملوكه له ولزوجته وأولاده ومن ثم يملك كل منهم فى المباني التى أنشئت عليها بنسبة ملكية فى تلك الأرض طبقا لنص المادة ٨٠٣ من القانون المدنى ، فإذا قسم العقار الى أسهم بحسب نصيب كل منهم فإن الطاعن لن يختص فيه إلا بشقه واحدة ونصف الشقة ، وبالتالي لا ينطبق عليه نص المادة ٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، ورغم تمسكه بهذا الدفاع الجوهري أمام محكمة الموضوع إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عن الرد عليه بما يعيبه ويستوجب نقضه .



وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن النص فى الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٨١ بشأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير الأماكن . على أنه إذا أقام المستأجر مبنى مملوكا له يتكون من ثلاث وحدات فى تاريخ لاحق لاستجاره يكون بالخيار بين الاحتفاظ بسكنه الذى يستأجره أو توفير مكان ملائم لمالكه أو ل أحد أقاربه ... يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مناط أعمال حكم هذا النص أن تكون وحدات المبنى الذى أقامه مستأجر الوحدة السكنية أكثر من ثلاث تامة البناء وصالحه للانتفاع بها بالاضافة إلى أن يكون المبنى ما زال مملوكا له حتى تاريخ رفع الدعوى ، كما أنه من المقرر طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٨٠٣ من القانون المدنى أن ملكية الأرض تشمل ما فوقها وما تحتها إلى الحد المقيد فى التمتع بها علوا أو عمقا ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه وزوجته وأولاده يملكون الأرض التى أقيم عليها المبنى بموجب العقد المسجل فى ١٣ / ٦ / ١٩٧٦ برقم ٤٤٥٩ مأمورية شهر عقارى مصر الجديدة المقدم منه ، وإنه يختص تبعا لذلك بشقة ونصف الشقة من وحدات هذا العقار إلا أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بأخلاء شقة النزاع على سند من ملكيته لكامل وحدات المبنى الذى أقامه لصدر ترخيص البناء بأسمه ، وهو ما لا يؤدى بذاته وبمجرده الى تملك الطاعن لكامل وحدات هذا العقار دون أن يواجه دفاعه المشار اليه رغم أنه دفاع جوهرى قد يتغير به - أن صح - وجه الرأى فى الدعوى ، فإن الحكم يكون فضلا من فسادة فى الاستدلال مشوبا بقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .



## جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة وليم رزق بوى وعضوية السادة المستشارين : طه الشريف ، أحمد أبو الحجاج نائبى رئيس المحكمة ، شكرى العميرى وعبد الرحمن فكرى .

(٧٠)

### الطعن رقم ١١٦٠ لسنة ٥٣ القضائية

إستئناف . حكم «تسبيب الحكم» . دعوى .

إقامة محكمة أول درجة قضائها على دفع أصلى للمدعى عليه دون بحث دفاعه الاحتياطى . وجوب فصل المحكمة الاستئنافية فى جميع أوجه الدفاع الاصلية والاحتياطية . عدم التزامها بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة بعد إلغائها للحكم الابتدائى للفصل فى الدفاع الإحتياطى . ( مثال بصدد دعوى طرد للغصب ودفاع بطلب إثبات العلاقة الإيجارية ) .

مفاد النص فى المادتين ٢٣٣ ، ٢٣٤ من قانون المرافعات - يدل على أن المشرع قد فرق بين الطلبات الموضوعية التى يطرحها الخصوم على المحكمة ويطلبون الحكم لهم بها وبين الأدلة والدفع وأوجه الدفاع التى يركن إليها الخصوم فى تأييد طلباتهم الموضوعية أو الرد بها على طلبات خصومهم فأوجب فى المادة ٢٣٤

على محكمة الاستئناف إذا خالفت محكمة أول درجة في قضائها في الطلب الأصلي أن تعيد الدعوى إلى تلك المحكمة لتفصل في الطلب الاحتياطي الذي لم تبحثه - إذ حجبتها عن نظره إجابتها الطلب الأصلي . ومن ثم تستنفذ ولايتها بالنسبة له وذلك حتى لا يحرم الخصوم من إحدى درجتى التقاضى ذلك على ما أشارت إليه المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات ، أما الدفوع وأوجه الدفاع فقد أطلق المشرع العنان للخصوم فى إبداء ما يشاعون منها أمام محكمة أول درجة مادام أن حقهم فى إبدائها لم يسقط ، وأوجب المشرع فى المادة ٢٣٣ على محكمة الاستئناف أن تتصدى للفصل فى تلك الدفوع وأوجه الدفاع سواء ما أبدى منها دفاع أصلى أو احتياطي ولا تلزم بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة إذا ما خالفت قضائها فى شأن ما تمسك به أحد الخصوم من دفع أو دفاع أصلى . لما كان ذلك ، وكان طلب الطاعن الحكم بثبوت العلاقة الايجارية بينه وبين المطعون ضدها عن الشقة موضوع النزاع أو اعتبار هذه الشقة عوضا أو بدلا عن الشقة التى استأجرها منها بالعقد المؤرخ ( ... ) يعدو - بشقيه - أن يكون دفاعا فى الدعوى التى اقامتها المطعون ضدها بطلب طرده من تلك الشقة للغصب فإن واجب محكمة الاستئناف كان يقتضيها أن تتصدى له وتفصل فيه ولا تلزم بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة . وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر المرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى ان المطعون ضدها أقامت على الطاعن الدعوى ٩٥٢٨ سنة ١٩٧٨ مدنى شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بإخلاء الشقة المبينه فى الصحيفة وتسليمها إليها . وقالت شرحا لدعواها إنها كلفت الطاعن بإجراء بعض ترميمات فى تلك الشقة المملوكة لها إلا أنه أقام فيها واستولى على ما إشتملت عليه من منقولات بزعم أنها أجرتها له . كما أقام الطاعن على المطعون ضدها الدعوى ٤٠٨٦ سنة ١٩٧٩ مدنى شمال القاهرة بطلب الحكم بثبوت العلاقة الايجارية بينهما عن الشقة سالفة البيان ، وقال شرحا لذلك إنه استأجر من المطعون ضدها الشقة رقم ٦ بالعقار رقم ٤ بشارع الظواهرى بعقد مؤرخ ٢٥ / ١١ / ١٩٧٧ وإذ تبين له إنها سبق أن قامت بتأجيرها لأخرى بعقد مؤرخ ١ / ٩ / ١٩٧٧ فقد اتفقا على استبدال الشقة محل النزاع بهذه الشقة ولما لم يسلمها له أقام الدعوى . أمرت المحكمة بضم الدعويين واحالتهما إلى التحقيق ، وبعد سماع الشهود حكمت برفض الدعوى الأولى ، وفى الدعوى الثانية بثبوت العلاقة الايجارية بين طرفى النزاع . إستأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٣٥٥ لسنة ٩٧ ق القاهرة وبتاريخ ٨ / ٣ / ١٩٨٣ - وبعد استجواب الطرفين - قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإخلاء الشقة محل النزاع وتسليمها للمطعون ضدها ، وبرفض دعوى الطاعن ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى بالسببين الأول والثانى منها على

الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ومخالفة الثابت بالأوراق وفي بيان ذلك يقول أن المستفاد من إقراره - في الاستجواب الذي أجرته محكمة الاستئناف - أنه أقام في الشقة محل النزاع بناء على اتفاق تم بينه وبين المطعون ضدها مؤداه ألا يترك الإقامة فيها حتى تحرر له عقد إيجار عن شقة أخرى بدلا من تلك التي تصالحا على تنازله عن عقد إستئجارها ومن ثم فهو إقرار مركب من وقائع متعددة لا تجوز تجزئته وإذا خرج الحكم في تفسيره له عن المعنى الظاهر لعبارته ، ولم يعمل أثر الاتفاق سالف البيان المعتبر - في القليل - عقدا غير مسمى بحكم العلاقة بينه وبين المطعون ضدها ، وذهب في قضائه إلى أنه أقرب بأن إقامته كانت على سبيل السماح فإنه يكون معييا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن البين من إستجواب المحكمة للطاعن أنه أجاب بأن ( المستأنفه سوت النزاع حول الشقة الكائنة بشارع الظواهري صلحا .. ولم أتخذ أى إجراءات بالعقد المؤرخ ٢٥ / ١١ / ١٩٧٥ ..

وقالت لى إنتظر شوية وأنا وقتها كنت حصلت على قرار من النيابة بفتح الشقة محل النزاع فهي قالت لى أقعد فى الشقة دى ، وأقصد شقة النزاع لحد ما تفضى شقة من الشقق المفروشة الأخرى وتبقى عقد ايجار عنها فأنا فعلا أقمت أنا وعائلتى بشقة النزاع من شهر يناير سنة ١٩٧٨ إلى أن فوجئت بها فى شهر يوليو سنة ١٩٧٨ بتقديم ضدى بلاغ فى النيابة بأئنى مغتصب للشقة ) ثم عاد وقرر : ( لما خصموها بشقة الظواهري عرضوا عليها مبلغ كبير مقابل عدم إتخاذ إجراءات ضدهم قالت حرام عليه مستفدش بمبلغ زى دى وقالت لى خذ الشقة دى وأقصد شقة النزاع بدل منها ... وأنا عرضت عليها أجرة فرفضت وقالت أنت



بتأخذ منى وال ٣٥٦ قرش اللي هي أجرة الشقة اعتبرها مصاريف انتقال ، ولما بدأت الشكاوى والمنازعات أودعت على ذمتها الأجره خزانة المحكمة ) ولما كان الحكم المطعون فيه قد حصل من هذا الذي ورد على لسان الطاعن أن شغله الشقة محل النزاع لم يكن بديلا عن شقة أخرى وأن إرادته الطرفين لم تنصرف إلى تأجير شقة النزاع له أو إلى وعد بتأجيرها وإن شغله كان بصفة عرضية على سبيل الإستضافة لا يرتب له حقا على تلك العين يجابه به - الطاعنة - ويكون لها حق إنهاء إقامته وإخلاء الشقة » . وكان هذا الذي حصلته محكمة الموضوع مما قاله الطاعن لا يخرج عن المعنى الظاهر لعبارته وإنما هو تحصيل سائغ تحتمله هذه العبارات وله مأخذه الصحيح فإنه لا يكون لمحكمة النقض من سبيل عليها في هذا الخصوص ويكون النعى بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وبياننا لذلك يقول إنه طلب في دعواه الحكم بثبوت العلاقة الإيجارية بينه وبين المطعون ضدها عن الشقة موضوع النزاع بصفة أصلية وإحتياطيا طلب اعتبار هذه الشقة عوضا عن الشقة موضوع عقد الايجار المؤرخ ٢٥ / ١١ / ١٩٧٥ ، وإذا ألغت محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي فيما قضى به لصالحه في الطلب الأصلي فقد كان يتعين عليها طبقا للمادة ٢٣٤ من قانون المرافعات - أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في طلبه الاحتياطي وإذا لم تلتزم المحكمة بذلك فإن حكمها يكون مشوبا بمخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن النص في المادة ٢٣٤ من قانون المرافعات على أن : ( يجب على المحكمة إذا ألغت الحكم الصادر في الطلب

الأصلى أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة لتفصل فى الطلبات الإحتياطية ( وفى المادة ٢٢٣ منه على أن : ( يجب على المحكمة أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى ) يدل على أن المشرع قد فرق بين الطلبات الموضوعية التى يطرحها الخصوم على المحكمة ويطلبون الحكم لهم بها وبين الأدلة والدفع وأوجه الدفاع التى يركن إليها الخصوم فى تأييد طلباتهم الموضوعية أو الرد بها على طلبات خصومهم فأوجب فى المادة ٢٢٤ على محكمة الاستئناف إذا خالفت محكمة أول درجة فى قضائها فى الطلب الأصلى أن تعيد الدعوى إلى تلك المحكمة لتفصل فى الطلب الإحتياطى الذى لم تبحثه - إذ حجبها عن نظره إجابتها الطلب الأصلى - ومن ثم تستنفذ ولايتها بالنسبة له وذلك حتى لا يحرم الخصوم من إحدى درجتى التقاضى ذلك على ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات ، أما الدفع وأوجه الدفاع فقد أطلق المشرع العنان للخصوم فى إبداء ما يشاعون منها أمام محكمة أول درجة ما دام أن حقهم فى إبدائها لم يسقط ، وأوجب المشرع فى المادة ٢٢٣ على محكمة الاستئناف أن تتصدى للفصل فى تلك الدفع وأوجه الدفاع سواء ما أبدى منها كدفاع أصلى أو احتياطى ولا تلزم بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة إذا ما خالفت قضائها فى شأن ما تمسك به أحد الخصوم من دفع أو دفاع أصلى . لما كان ذلك وكان طلب الطاعن الحكم بثبوت العلاقة الإيجارية بينه وبين المطعون ضدها عن الشقة موضوع النزاع أو باعتبار هذه الشقة عوضا ، أو بدلا عن الشقة التى استأجرها منها بالعقد المؤرخ ٢٥ / ١١ / ١٩٧٧ لا يعدو وبشقيه - أن - يكون دفاعا فى الدعوى التى أقامتها المطعون ضدها بطلب طرده من تلك الشقة للغصب فإن واجب محكمة الاستئناف كان يقتضيها أن

تتصدى وتفصل فيه برمته ولا تلزم بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

ولما تقدم بتعين رفض الطعن .

## جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار محمد أمين طوموم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين محمد جمال الدين شلقاني ، صلاح محمود عويس نائبى رئيس المحكمة ، محمد رشاد مبروك و السيد خلف .

(٧١)

### الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٦٠ القضائية

ايجار ، « ايجار الاماكن » «احتجاز أكثر من مسكن» .

احتجاز أكثر من مسكن فى البلد الواحد . مناطه . أفراد الشخص بالسيطرة المادية والقانونية على المساكن التى أبرم عقود إيجارها أوامتلكتها . تحقق السيطرة المادية على العين المؤجرة بتسليم المستأجر لها . حقيقة أو حكما . وعلى العين التى يمتلكها منذ صلاحيتها للسكنى . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى اعتبار الشغل الفعلى للعين بالاقامة فيها هو مناط الاحتجاز . خطأ فى القانون .

النص فى الفقرة الاولى من المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه « لايجوز للشخص أن يحتجز فى البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى » يدل على أن مناط الاحتجاز هو أن ينفرد الشخص بالسيطرة المادية والقانونية على

المسكنين والمساكن التي أبرم عقد إيجارها أو امتلكها ، وكانت السيطرة المادية على العين المؤجرة تتحقق بتسلم المستأجر لها - حقيقة أوحكما - لينتفع بها وفقاً للغرض الذى خصصت من أجله بعقد الإيجار كما تتحقق بالنسبة للعين التى يمتلكها المستأجر منذ أن تكون صالحة للسكنى وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على إعتبار الشغل الفعلى للعين بالاقامة فيها . هو مناط الإحتجاز - فإنه يكون قد خالف القانون .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ١٦٥١ لسنة ١٩٨٦ مدنى شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بثبوت العلاقة الايجارية بينه وبين الطاعنتين عن الشقة محل النزاع وبإلزامها بتحرير عقد ايجار له عن العين سالفة البيان وذلك فى مواجهة المطعون عليه الثانى - وقال بيانا لذلك إنه يقيم بهذه الشقة مع والده - المطعون عليه الثانى - والمستأجر الأصلى للعين عند تركه لها فى سنة ١٩٧٥ . كما أقامت الطاعنتان دعوى فرعية ضد المطعون عليهما بطلب الحكم بإبطال عقد الإيجار المؤرخ ١ / ٤ / ١٩٦٠ وإخلائهما من الشقة محل النزاع والتسليم - تأسيسا على احتجاز المطعون عليه الثانى - المستأجر أكثر من وحدة سكنية فى ذات البلد - وبتاريخ ٨ / ٢ / ١٩٨٩ أجابت المحكمة المطعون عليه الأول لطلبه



ورفضت الدعوى الفرعية - أستاذت الطاعتان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٤١٧ لسنة ١٠٦ ق لدى محكمة استئناف القاهرة التي حكمت بتاريخ ١٧ / ١ / ١٩٩٠ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعتان في هذا الحكم بطريق النقض - وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت إنه جدير بالنظر - وحددت جلسة لنظره التزمت النيابة رأيها ، وحيث إن مما تنعاه الطاعتان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقولان أن الحكم أقام قضاءه بالزامهما بتحرير عقد إيجار عن الشقة محل النزاع وبرفض دعواهما الفرعية على ما خلص اليه من أن المطعون عليه الثانى - المستأجر - لم يشغل الشقة التى أقامها شغلا فعليا ، فى حين أن الشغل الفعلى للعين ليس شرطا لتوافر الاحتجاز المنصوص عليه فى المادة ٨ / ١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك إنه لما كان النص فى الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على إنه لا يجوز للشخص أن يحتجز فى البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى يدل على أن مناط الاحتجاز هو أن ينفرد الشخص بالسيطرة المادية والقانونية على المسكنين أو المساكن التى ابرم عقد ايجارها أو أمتلكها وكانت السيطرة المادية على العين المؤجرة تتحقق بتسلم المستأجر لها - حقيقة أو حكما - لينتفع بها وفقا للغرض الذى خصصت من أجله بعقد الايجار كما تتحقق بالنسبة للعين التى يملكها المستأجر منذ أن تكون صالحة للسكنى وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على اعتبار الشغل الفعلى للعين بالاقامة فيها - هو مناط الاحتجاز فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .



## جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة وليم رزق بوى وعضوية السادة المستشارين : طه الشريف ، أحمد أبو الحجاج نائبى رئيس المحكمة ، شكرى العميرى وعبد الرحمن فكرى .

(٧٢)

### الطعن رقم ١١١٢ لسنة ٥٥ القضائية

دعوى « الطلبات العارضة » .

الطلب العارض . جواز تناوله بالتغيير أو بالزيادة أو بالاضافة ذات النزاع من جهة موضوعية مع بقاء السبب أو تغيير السبب مع بقاء الموضوع . م ١٢٤ مرافعات . إبداء الخصم طلباً عارضاً شفاهة فى حضور الخصم أو فى مذكرة سلمت اليه أو إلى وكيله أو بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى . اعتباره معروضاً على محكمة الموضوع . أثره . وجوب الفصل فيه . م ١٢٣ مرافعات . ( مثال )

مفاد النص فى المادة ١٢٤ من قانون المرافعات أن الطلب العارض قد يُتناول بالتغيير أو بالزيادة أو بالاضافة ذات النزاع من جهة موضوعية مع بقاء السبب أو تغيير السبب مع بقاء الموضوع ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٢٣ من قانون المرافعات قد أتاحت للخصوم تقديم الطلبات العارضة أثناء نظر الدعوى شفاهة

فى حضور الخصم أو فى مذكرة سلمت اليه أو إلى وكيله أو بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى ، فإن سلك المدعى واحداً من هذه الطرق أصبح طلبه معروضاً على المحكمة بما يتعين عليها الفصل فيه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخطأ فهم العلاقة بين الطلب الأصلي بالطرد والطلب العارض بتثبيت الملكية إذ هما يقومان على سبب واحد هو ملكية الطاعن للعين محل النزاع وجره هذا الفهم إلى الخطأ فى تطبيق القانون لقضائه بعدم قبول الدعوى ، الأمر الذى يتعين معه نقض الحكم .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن حاز أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٢٠٨ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى طنطا ضد المطعون ضدهم وآخر بطلب الحكم بطرد كل منهم من الجزء الذى يشغله بالعقار المبين بالصحيفة وتسليمه خاليا وقال بيانا لذلك إنه يمتلك العقار محل التداعى بطريق الشراء من والدته ، وقد ظلت تقيم فيه حال حياتها وبعد وفاتها اغتصبه المطعون ضدهم دون وجه حق ، ندبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وبعد أن أودع تقريره عدل الطاعن طلباته الى تثبيت ملكيته للعقار محل التداعى مع التسليم ، حكمت محكمة الدرجة الأولى بطلبات الطاعن ، استأنف المطعون ضدهما الأول

والثانى الحكم بالاستئناف رقم ٢١٢ لسنة ٢٢ ق استئناف طنطا وبتاريخ ١٨ / ٢ / ١٩٨٥ حكمت بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيانه يقول أن الحكم أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى على أساس أن تعديل الطلبات أمام محكمة الدرجة الأولى إلى تثبيت ملكية العقار يعتبر دعوى مستقلة عن الدعوى الأصلية فلا يجوز تقديمه فى صورة طلب عارض بل ينبغى رفعه بدعوى مبتدأه وهو نظر ينطوى على خطأ فى تطبيق القانون إذ أن الملكية هى أساس الطلب الأصلى والطلب العارض . ومن ثم فإنه لا حرج على الطاعن فى إبدائه أمام المحكمة فى صورة طلب عارض وإذ خالف الحكم هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن النص فى المادة ١٢٤ من قانون المرافعات أن للمدعى أن يقدم من الطلبات العارضة وما يتضمن تصحيح الطلب الأصلى أو تعديل موضوعه لمواجهة ظروف طرأت أو تبينت بعد رفع الدعوى ما يكون مكملًا للطلب الأصلى أو مترتباً عليه أو متصلاً به إتصلاً لا يقبل التجزئة ما يتضمن إضافة أو تغييراً فى سبب الدعوى مع بقاء موضوع الطلب الأصلى على

حاله « مفاده أن الطلب العارض قد يتناول بالتغيير أو بالزيادة أو بالاضافة ذات النزاع من جهة موضوع مع بقاء السبب أو تغيير السبب مع بقاء الموضوع ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٢٣ من قانون المرافعات قد أتاحت للخصوم تقديم الطلبات العارضة أثناء نظر الدعوى شفاهة في حضور الخصم أوفى مذكرة ، سلمت اليه أو إلى وكيله أو بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى ، فإن سلك المدعى واحدا من هذه الطرق أصبح طلبه معروضا على المحكمة بما يتعين عليها الفصل فيه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخطأ فهم العلاقة بين الطلب الاصلى بالطرد والطلب العارض بتثبيت الملكية إذ هما يقومان على سبب واحد هو ملكية الطاعن للعين محل النزاع وجره هذا الفهم إلى الخطأ في تطبيق القانون بقضائه بعدم قبول الدعوى ، الامر الذي يتعين معه نقض الحكم .





## جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة وليم رزق بنوى وعضوية السادة المستشارين : طه الشريف ، أحمد أبو الحجاج نائبى رئيس المحكمة ، شكرى العميرى وعبد الرحمن فكرى .

(٧٣)

### الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٣٥ القضائية

اختصاص ، «الاختصاص الولائى» ، حراسة ، « الحراسة الادارية » ، محكمة القيم .

المنازعات المتعلقة بالحراسة التى فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ .  
اختصاص محكمة القيم دون غيرها بنظرها . علة ذلك . ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ .

نزع المشرع بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ من اختصاص المحاكم النظر فى جميع المنازعات المتعلقة بالحراسات التى فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ وعقد الاختصاص بنظر هذه المنازعات لمحكمة القيم دون غيرها باعتبارها تمثل القاضى الطبيعى لنظر هذه المنازعات .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .  
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق تتحصل -  
 فى أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٢٠٨٥ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى  
 المنيا بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقود البيع المؤرخة ١ / ١٢ / ١٩٦٤ ، ٨ / ٥ / ١٩٧٦ ،  
 ٢ / ٦ / ١٩٧٧ عن العقارات المبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى ، وقالت  
 بياناً لذلك أن جهاز تصفية الحراسات الذى يمثلها الطاعن باع نصيب الخاضع  
 للحراسة... وقدره الثلثين الى رئيس مجلس مدينة المنيا - المطعون ضده الثانى  
 بالعقد المؤرخ ١ / ١٢ / ١٩٦٤ ثم باع هذا الاخير العقارات محل التعاقد إلى  
 الشركة المطعون ضدها الأولى ، كما باع رئيس مجلس المدينة المذكور بصفته  
 وكيلاً عن السيدة ... - المطعون ضدها الرابعة - الثلث الباقي من هذه العقارات ،  
 إلى الشركة المطعون ضدها الأولى بالعقود المؤرخة فى ٨ / ٥ / ١٩٧٦ ، ٢٤ / ٦ / ١٩٧٧  
 وقد قامت الشركة بسداد كامل الثمن فأقامت الدعوى . حكمت المحكمة بصحة  
 ونفاذ العقود محل الدعوى - على التفصيل الوارد بمنطوق الحكم ، أستأنف  
 الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦٥ سنة ١٨ ق استئناف بنى سويف -  
 مأمورية المنيا ، وبجلسة ١٧ / ٥ / ١٩٨٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف .  
 طعن الطاعن بصفته فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت  
 فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت  
 جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه  
 مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيانه يقول أنه دفع بعدم الاختصاص  
 الولائى للمحكمة بنظر الدعوى على أساس أن النزاع المطروح عليها هو من

المنازعات المترتبة على فرض الحراسة على الخاضع ويثير تفسيراً لشروط هذا التصرف وتحديد سلطة الحراسة في إبرامه وذلك وفقاً لأحكام المادة السابعة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وإذ رفض الحكم المطعون فيه الدفع وحكم في الموضوع فإنه يكون معيباً بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن المشروع نزع بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ من اختصاص المحاكم النظر في جميع المنازعات المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ وعقد الاختصاص بنظر هذه المنازعات لمحكمة القيم دون غيرها باعتبارها تمثل القاضى الطبيعى لنظر هذه المنازعات وكان الموضوع الذى طرح على محكمة الموضوع يتعلق بمال فرض عليه الحراسه وقام جهاز تصفية الحراسات بالتصرف فيه الى مجلس مدينة المنيا الذى قام بدوره بالتصرف فيه إلى الشركة المطعون ضدها وهو أمر يقتضى البحث فى مدى صحة التصرف ونفاذه ومدى تطابق الشروط القانونية التى وضعها المشروع فى قوانين الحراسة على التصرف المشار اليه مما يقتضى أن يكون لمحكمة القيم حق النظر فيه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر ومن ثم يتعين الحكم بنقضه بدون الإحالة إلى الجهة المختصة - عملاً بنص المادة ٢٦٩ / ١ من قانون المرافعات .



## جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار محمد أمين طوموم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين محمد جمال الدين شلقاني ، صلاح محمود عويس نائبى رئيس المحكمة ، محمد رشاد مبروك و السيد خلف

(٧٤)

### الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٥١ القضائية

- ( ١ ، ٢ ) ايجار ، « ايجار الاماكن » ، « التأجير المفروش » ، اثبات .
- ( ١ ) - اعتبار المكان المؤجر مفروشا . شرطه . شمول الاجارة بالاضافة الى منفعة المكان فى ذاته مفروشات او منقولات كافية للغرض الذى قصده المتعاقدان من استعمال العين . حق المستأجر فى إثبات أن العين أجرت خالية على خلاف الثابت بالعقد بكافة طرق الاثبات . علة ذلك .
- ( ٢ ) - قضاء الحكم المطعون فيه برفض طلب الطامن احوالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات صورية ما تضمنه عقد الايجار من وروده على عين مفروشه تأسيساً على تمسك المطعون عليها الاولى بالثابت بعقد الايجار من أن العين أجرت مفروشه وإن الثابت بالكتابة فى ذلك العقد هو الذى يحكم العلاقة بين طرفيه . خطأ وقصور .

١ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - إنه يلزم لاعتبار المكان المؤجر مفروشا

أن تكون الاجارة قد شملت بالاضافة الى منفعة المكان في ذاته مفروشات أو منقولات كافية للغرض الذي قصده المتعاقدان من استعمال المكان مفروشا وإلا أعتبرت العين خالية فتخضع للامتداد القانوني وللتحديد القانوني للاجرة ويجوز للمستأجر إثبات إدعائه بأن العين أجرت خالية على خلاف الثابت بالعقد بكافة طرق الاثبات لانه إدعاء بالتحايل على أحكام أمره تتعلق بالنظام العام .

٢ - إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه إنه أقام قضاءه برفض طلب الطاعن احالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات صورية ما تضمنه عقد الإيجار من وروده على عين مفروشه تأسيسا على أن المطعون عليها الاولى تمسكت بالثابت بعقد الإيجار من أن العين أجرت مفروشه وان الثابت بالكتابه في ذلك العقد هو الذي يحكم العلاقة بين طرفيه فإنه يكون قد خالف القانون وشابه القصور في التسبيب ولا يغير من ذلك ما رد به الحكم تفنيذا للقرائن التي ساقها الطاعن تدليلا على الصورية لان هذا الرد - أيا كان وجه الرأي فيه - لا يسوغ رفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات صورية العقد طالما لم يفصح الحكم عن اقتناع المحكمة بجدية بغير الاستدلال بما ورد به من عبارات هي محل الطعن بالصورية .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل



فى أن الطاعن أقام الدعاوى أرقام ٣٣٤ سنة ١٩٧٨ ، ١٧٨ سنة ١٩٧٩ ، ٢٧١٢ سنة ١٩٧٩ مدنى الجيزة الابتدائية ضد المطعون عليهما بطلب الحكم فى الدعوى الاولى بمنع تعرض المطعون عليها الاولى فى حيازته للعين محل النزاع ، وفى الثانية بصحة ونفاذ عقد الإيجار المؤرخ ١ / ٦ / ١٩٧٧ المبرم بينه وبين المطعون عليها الاولى واعتباره عقد إيجار من الباطن والزامها برد فروق الاجرة ومقدارها ٣١٠,٣٥ شهريا اعتبارا من ١ / ١ / ١٩٧٤ <sup>مليم جـ</sup> ، وفى الثالثه برد وبطلان عقد الإيجار المؤرخ ١ / ٦ / ١٩٧٧ وقال بيانا لذلك أن المطعون عليها الاولى تستأجر محلا من المطعون عليه الثانى بقصد استغلاله فى بيع الأدوات الكهربائية بأجرة شهرية مقدارها ٦٢٠,٤ ثم أجرت له الجزء الامامى من المحل وحرر عن ذلك عقد ايجار أثبت به على غير الحقيقة أن الايجار ورد على عين مفروشه بأجرة شهرية مقدارها ٦٢٠,٣٧ <sup>مليم جـ</sup> ، وإذ تعرضت له المطعون عليها الاولى ومنعته من دخول المحل فقد أقام تلك الدعاوى بطلباته سالفه البيان . وبعد أن قررت المحكمة ضم الدعاوى الثلاث حكمت بتاريخ ٢٧ / ١ / ١٩٨٠ برفضها ، أستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٦٧ سنة ٩٧ ق لدى محكمة استئناف القاهرة التى حكمت بتاريخ ٣٠ / ١ / ١٩٨١ بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت إنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع وفى بيانه أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بصورية عقد الإيجار المؤرخ ١ / ٦ / ١٩٧٧ إذ أثبت به على غير الحقيقة أن العين المؤجرة مفروشة حال إنها خالية وإستدل على ذلك من خلو ذلك العقد والعقود السابقة المقدمة فى الدعوى بيان المنقولات

التي حوتها العين المؤجرة وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك وإذ رفض الحكم المطعون فيه الطلب فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يلزم لاعتبار المكان المؤجر مفروشا أن تكون قد شملت بالاضافة إلى منفعة المكان في ذاته مفروشات أو منقولات كافية للغرض الذي قصده المتعاقدان من استعمال المكان مفروشا والإعتبرت العين خالية فتخضع للامتداد القانوني وللتحديد القانوني للاجرة ويجوز للمستأجر إثبات إدعائه بأن العين أجرت خالية على خلاف الثابت بالعقد بكافة طرق الإثبات ، لانه إدعاء بالتحايل على أحكام أمره تتعلق بالنظام العام لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية ما تضمنه عقد الإيجار من وروده على عين مفروشة تأسيساً على أن المطعون عليها الأولى تمسكت بالثابت بعقد الإيجار من أن العين أجرت مفروشة وإن الثابت بالكتابة في ذلك العقد هو الذي يحكم العلاقة بين طرفيه فإنه يكون خالف القانون وشابه القصور في التسبيب ، ولايغير من ذلك ما رد به الحكم تفنيدا للقرائن التي ساقها الطاعن تدليلاً على الصورية لأن هذا الرد أياً كان وجه الرأي فيه - لايسوغ رفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية العقد طالما لم يفصح الحكم عن إقتناع المحكمة بجديته بغير الاستدلال بما ورد به من عبارات هي محل الطعن بالصورية ، الأمر الذي يتعين معه نقض الحكم لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن



## جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عبد النصف أحمد هاشم وعضوية السادة  
المستشارين: محمد عبد المنعم حافظ ، د . رفعت عبد المجيد ، محمد خيرى الجندي نواب رئيس  
المحكمة و عبد العال السمان .

(٧٥)

### الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٥٤ القضائية

( ١ ، ٢ ) بيع ، دعوى . شفعة « إجراءات الأخذ بالشفعة » ، « إيداع الثمن » .  
( ١ ) الإنذار الموجه للشفيع . بياناته . م ٩٤١ مدنى . الغرض منه . تعريف  
الشفيع بأركان البيع الجوهري . علم الشفيع بحصول البيع . شرطه . تخلف هذا  
الشرط . أثره . انفتاح ميعاد اعلان الشفيع برغبته فى أخذ العقار المبيع إلى ما  
بعد تسجيل البيع بأربعة أشهر . م ٩٤٨ / ب مدنى  
( ٢ ) إيداع كامل الثمن فى الميعاد وعلى الوجه المبين فى المادة ٩٤٢ مدنى .  
شرط لقبول دعوى الشفعة . تخلف هذا الشرط فى الدعوى المقامه من الشفيع  
تداركه وإعلان الشفيع رغبتة فى أخذ أرض النزاع بالشفعة بصحيفة دعوى  
أخرى . شرطه .

١ - وضع القانون المدنى نظاما معيناً لإجراءات الأخذ بالشفعة نص عليه فى

المواد من ٩٤٠ إلى ٩٤٣ وجعل إجراءات هذا النظام مرتبطة بعضها ببعض إرتباطا وثيقا وماسة بذات الحق وأوجب اتباعها وإلا سقط الحق فى الشفعة وكانت هذه الإجراءات جميعا تبدأ من جانب الشفيع من تاريخ إعلان رغبته فى الأخذ بالشفعة وأن المشرع أوجب فى المادة ٩٤٠ من القانون المدنى على المشتري أو البائع إنذار الشفيع بحصول البيع وحدد فى المادة ٩٤١ من ذات القانون البيانات التى يجب أن يشتمل عليها وهى بيان العقار الجائز أخذه بالشفعة بيانا كافيا وبيان الثمن والمصروفات الرسمية وشروط البيع وإسم كل من البائع والمشتري ولقبه وصناعته وموطنه وذلك بهدف علم الشفيع الشامل بأركان البيع الجوهرية لى يقدر مصلحته فى طلب الشفعة ويتمكن من توجيه طلبه إلى من يجب توجيهه إليه ، فإن القانون قد حدد طريقه خاصة لهذا العلم وهو ذلك الانذار الرسمى المتضمن لتلك البيانات وإنه لا مجال للاعتداد بعلم الشفيع بها بغير تلك الوسيلة التى حددها القانون . فإذا لم يتم انذار الشفيع بالطريق الذى رسمه القانون فإن ميعاد إعلان رغبته فى أخذ العقار المبيع بالشفعة يكون منفتحا أمامه إلى ما بعد تسجيل البيع بأربعة أشهر طبقا لنص الفقرة ب من المادة ٩٤٨ من القانون المدنى .

٢ - ايداع كامل الثمن الحقيقى فى الميعاد وعلى الوجه المبين فى المادة ٩٤٢ من القانون المدنى هو شرط لقبول دعوى الشفعة . فإن تخلف هذا الشرط فى الدعوى رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٦٩ مدنى دمنهور الابتدائية لا يمنع الشفعاء من تداركه وإعلان

رغبتهم فى أخذ أرض النزاع بالشفعة فى صحيفة الدعوى رقم ٤٨١ لسنة ١٩٦٩ مدنى دمنهور الابتدائية التى رفعت رأسا على البائعين والمشتري ما دامت إجراءات هذه الدعوى قد اتخذت فى وقت كان ميعاد إعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة لم يزل مفتوحا بسبب عدم توجيه الإنذار إلى الشفعاء بحصول البيع أصلا طبقا لما أوضحتته المادة ٩٤١ سالفه الذكر وعدم تمام إعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة فى صحيفة الدعوى الأولى لجميع أطراف البيع لسبب لا يسأل عنه الطاعنون متى كان لم يوجه إليهم إنذار بالبيع يتضمن بيانا بموطن المطعون ضدها العاشرة التى لم يتم إعلانها من قبل بتلك الرغبة .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعنين ... والقصر ... أولاد المرحوم ... المشمولين بوصاية الطاعن الأخير - ... - أقاموا على التوالى الدعويين رقمى ٣٦٣ ، ٤٨١ لسنة ١٩٦٩ دمنهور الابتدائية وطلبوا فى كل منهما الحكم باحققتهم فى أخذ مساحة أربعة أفدنة من الارض الزراعية المبينة بالصحيفة بالشفعة لقاء ثمن مقداره مائتان وثمانون جنيها أو ما يثبت أنه الثمن الحقيقى



وملحقاته ، وقالوا بيانا لذلك أن المطعون ضدهم من الأول إلى الحادى عشر باعوا إلى المطعون ضده الثانى عشر تلك المساحة مقابل ذلك الثمن ولما كانوا يمتلكون أرضا زراعية تجاور - الأرض المبيعة فى حدين كما توجد حقوق إرتفاق بينهما مما يخولهم حق أخذها بالشفعة فإنهم يعلنون البائعين والمشتري برغبتهم فى الأخذ بالشفعة خلال خمسة عشر يوما وإلا ساروا فى اجراءات الدعوى للحكم بالطلب سالف البيان . أمرت المحكمة بضم الدعوى الأخيرة إلى الأولى ونذبت فيها خبيراً وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ فى الدعوى رقم ٤٨١ لسنة ١٩٦٩ دمنهور الابتدائية بالاحقية فى أخذ أرض النزاع بالشفعة لقاء الثمن المودع ومقداره مائتان وثمانون جنيها وفى الدعوى رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٦٩ دمنهور الابتدائية بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم ٤٨١ لسنة ١٩٦٩ مدنى دمنهور الابتدائية . إستأنف المطعون ضدهم الأول والثانية والثالثة والثانى عشر هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الاسكندرية - مأمورية دمنهور - بالإستئناف رقم ٣٤٧ لسنة ٣٨ قضائية ودفعوا بسقوط الحق فى الشفعة لعدم إيداع الثمن خزانة المحكمة قبل رفع الدعوى رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٦٩ - مدنى دمنهور الابتدائية . وبتاريخ ٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وفى الدعوى رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٦٩ مدنى دمنهور الابتدائية بسقوط الحق فى الشفعة وفى الدعوى رقم ٤٨١ لسنة ١٩٦٩ مدنى دمنهور الابتدائية بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٦٩ مدنى دمنهور الابتدائية .

طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة ورأت إنه جدير بالنظر حددت - جلسة لتظره وفيها أمرت بإدخال من لم يختصم من المحكوم عليهم في الطعن فتم اختصاصهم والتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون إنه أقام قضاءه بسقوط الحق في الشفعة على أنهم قاموا برفع الدعوى رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٦٩ مدنى دمنهور الابتدائية بتاريخ ٧ / ٤ / ١٩٦٩ قبل ايداع ثمن الارض المشفوع فيها إذ لم يتم هذا الايداع إلا بتاريخ ٦ / ٥ / ١٩٦٩ . وهذا الذى ذهب إليه الحكم غير سديد ذلك أن الطاعنين وإن كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٦٩ مدنى دمنهور الابتدائية قبل إيداع ثمن الارض المشفوع فيها إلا أنهم عابوا فأقاموا الدعوى رقم ٤٨١ لسنة ١٩٦٩ مدنى دمنهور الابتدائية قبل إيداع ثمن الارض المشفوع فيها بتاريخ ١٤ / ٥ / ١٩٦٩ بذات الطلبات وتم اعلان رغبتهم فى الأخذ بالشفعة بعد إيداع الثمن خزانة المحكمة فى ٦ / ٥ / ١٩٦٩ على ذمة الفصل فى الدعوى الاخيرة طبقا للاجراءات الصحيحة والمواعيد التى نص عليها القانون مما كان يتعين معه الحكم باجابتهم إلى طلب الشفعة فى الدعوى الثانية دون - اعتبار للدعوى الأولى التى لم تستوف شرط إيداع الثمن . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فذلك مما يعيبه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك بأنه لما كان القانون المدنى قد وضع نظاما معيناً

لإجراءات الأخذ بالشفعة نص عليه في المواد من ٩٤٠ إلى ٩٤٣ وجعل إجراءات هذا النظام مرتبطة بعضها ببعض إرتباطا وثيقا وماسة بذات الحق وأوجب إتباعها وإلا سقط الحق في الشفعة وكانت هذه الإجراءات جميعا تبدأ من جانب الشفيع من تاريخ إعلان رغبته في الأخذ بالشفعة وأن المشرع أوجب في المادة ٩٤٠ من القانون المدني على المشتري أو البائع إنذار الشفيع بحصول البيع وحدد في المادة ٩٤١ من ذات القانون البيانات التي يجب أن يشتمل عليها وهي بيان العقار الجائز أخذه بالشفعة بيانا كافيا وبيان الثمن والمصروفات الرسمية وشروط البيع وإسم كل من البائع والمشتري ولقبه وصناعته وموطنه وذلك بهدف علم الشفيع الشامل بأركان البيع الجوهرية لكي يقدر مصلحته في طلب الشفعة ويتمكن من توجيه طلبه إلى من يجب توجيهه إليه ، فإن القانون يكون قد حدد طريقة خاصة لهذا العلم وهو ذلك الإنذار الرسمي المتضمن لتلك البيانات وإنه لا مجال للاعتداد بعلم الشفيع بها بغير تلك الوسيلة التي حددها القانون ، فإذا لم يتم إنذار الشفيع بالطريق الذي رسمه القانون فإن ميعاد إعلان رغبته في أخذ العقار المبيع بالشفعة يكون منفتحا أمامه إلى ما بعد تسجيل البيع بأربعة أشهر طبقا لنص الفقرة ب من المادة ٩٤٨ من القانون المدني ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدهم لم يقوموا بإنذار الطاعنين - الشفعاء - بحصول البيع على نحو ما أوضحت المادة ٩٤١ سالفه الذكر وكان هؤلاء الأخيرون قد أقاموا الدعوى رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٦٩ مدنى دمنهور الابتدائية بطلب أخذ أرض النزاع بالشفعة وتضمنت صحيفةها التي لم تعلن إلى المطعون ضدها العاشرة لعدم معرفة موطنها إعلان رغبتهم في الأخذ بالشفعة وفات على الطاعنين ايداع ثمن الأرض المشفوع فيها خزانة المحكمة قبل رفع الدعوى ، غير أنهم عادوا فأقاموا الدعوى رقم ٤٨١ لسنة ١٩٦٩ مدنى دمنهور الابتدائية بتاريخ ١٤ من مايو سنة ١٩٦٩ بذات الطلب موضوع الدعوى السابقة بعد ايداع ثمن

الأرض المشفوع فيها خزانة المحكمة بتاريخ ٦ / ٥ / ١٩٦٩ وأختصموا فيها جميع أطراف عقد البيع بما فيهم المطعون ضدها العاشرة التي لم تكن قد أعلنت برغبة الأخذ بالشفعة من قبل ، إذ كان ذلك وكان إيداع كامل الثمن الحقيقي في الميعاد وعلى الوجه المبين في المادة ٩٤٢ من القانون المدني هو شرط لقبول دعوى الشفعة فإن تخلف هذا الشرط في الدعوى رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٦٩ مدنى دمنهور الابتدائية لا يمنع الشفعاء من تداركه وإعلان رغبتهم في أخذ أرض النزاع بالشفعة في صحيفة الدعوى رقم ٤٨١ لسنة ١٩٦٩ مدنى دمنهور الابتدائية التي رفعت رأسا على البائعين والمشتري مادامت إجراءات هذه الدعوى قد اتخذت في وقت كان ميعاد إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة لم يزل مفتوحا بسبب عدم توجيه الإنذار إلى الشفعاء بحصول البيع أصلا طبقا لما أوضحتته المادة ٩٤١ سالفه الذكر ، وعدم تمام إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة في صحيفة الدعوى الأولى لجميع أطراف البيع لسبب لا يسأل عنه الطاعنون متى كان لم يوجه إليهم إنذار بالبيع يتضمن بيانا لموطن المطعون ضدها العاشرة التي لم يتم إعلانها من قبل بتلك الرغبة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر

في قضائه حين إعتد في طلب الشفعة بإجراءات - الدعوى رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٦٩ مدنى دمنهور الابتدائية ولم يتم إعتبارا للدعوى رقم ٤٨١ لسنة ١٩٦٩ مما حجبته عن بحث حق الطاعنين في الشفعة طبقا للإجراءات التي تمت فيها فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .





## جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / عبد المنصف أحمد هاشم وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حافظ، د. رفعت عبد المجيد ، محمد خيرى الجندى نواب رئيس المحكمة وعبد العال السمان.

(٧٦)

### الطعن رقم ٣٢١٢ لسنة ٥٩ القضائية

(٢.١) اختصاص . نزاع الملكية للمنفعة العامة . دستور .

(١) انتهاء الأثر القانونى للقرار الجمهورى بتقرير المنفعة العامة . لسقوطه . م ١٠ بق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . أثره . اختصاص القضاء العادى بنظر ما يترتب على ذلك من آثار . علة ذلك . تعيين المحكمة الدستورية العليا لجهة القضاء المختصة بنظر دعوى غير ملزم فيما عداها م ٣١ بق ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .

(٢) القرار الجمهورى بتخصيص العقار للمنفعة العامة . سقوطه بمضى سنتين على نشره بالجريدة الرسمية دون إيداعه أو النماذج الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة مكتب الشهر العقارى م ١٠ بق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . الاستثناء . دخول العقار ضمن مشروعات تم تنفيذها بالفعل خلال هذه المدة م ٢٩ مكرر بق ١٣ لسنة ١٩٦٢ . سواء قبل العمل بهذا القانون أو بعده .

١- إذا كان واقع الحال فى النزاع الراهن أن المطعون ضدهم لا يستندون فى دعواهم إلى كون القرار الجمهورى بتقرير المنفعة العامة قد نشأ باطلا ، بل يستندون فى ذلك إلى الإدعاء بإنهاء أثره القانونى لسقوطه بالتطبيق للمادة العاشرة من قانون نزع الملكية للمنفعة العامة رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ - الذى يحكم واقعة النزاع - لعدم إيداع النماذج أو القرار الوزارى بنزع الملكية مكتب الشهر العقارى خلال سنتين من تاريخ نشر القرار الجمهورى ، ومن ثم فإن الفصل فى هذا النزاع لايتناول القرار المذكور بالالغاء أو التأويل بل مجرد تطبيق القانون تطبيقا صحيحا لمعرفة ما إذا كان هذا القرار قد سقط من عدمه وفقا للمادة العاشرة ، وسقوطه يستتبع بطلان كافة الاجراءات المترتبة عليه ، وبالتالي يعد ضم الدولة للملك الخاص للمنفعة العامة مستندا فى الواقع إلى واقعة مادية يكون القضاء العادى صاحب الولاية العامة هو المختص بالنظر فى كل ما يترتب عليها من آثار ولايغير من ذلك ما قضت به المحكمة الدستورية العليا فى القضية رقم ١٤ لسنة ٤ بق تنازع اختصاص بتاريخ ١٩/٥/١٩٨٤ ، ذلك أن أحكام وقرارات تلك المحكمة الملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة هيئاتها وعلى ما تقتضيه المادة ٤٩ من قانون انشائها رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ التى تصدر فى الدعاوى الدستورية وطلبات التفسير فحسب ولأن تعيين المحكمة



الدستورية العليا لجهة القضاء المختصة بنظر الدعاوى لا يكون ملزماً وفقاً لحكم المادة ٣١ من القانون سالف الذكر إلا إذا كان بناء على طلب كل ذي شأن فيها وهو مالا يتوافر في النزاع الراهن ، وكان الحكم المطعون فيه قد فصل في موضوع النزاع بما ينطوي على قضاء ضمنى باختصاص جهة القضاء العادى بنظره فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٢- مفاد ما استلزمه القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين المعدل بق ١٣ لسنة ١٩٦٢ من اجراءات - يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن قرار رئيس الجمهورية بتقرير المنفعة العامة تترتب عليه آثار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية فإذا مضت مدة سنتين من هذا التاريخ دون أن يتم خلالها إيداع النماذج الموقع عليها من ذوى الشأن أو القرار الوزاري بنزع الملكية في مكتب الشهر العقاري سقط مفعولة وزالت آثاره القانونية بالنسبة للعقارات التي لم تودع بشأنها النماذج أو القرار الخاص بنزع ملكيتها ، إلا إذا كانت هذه العقارات قد أدخلت فعلاً في مشروعات تم تنفيذها خلال مدة التطبيق المشار إليها سواء قبل العمل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ أم بعده فيبقى أثر القرار للمنفعة العامة قائماً بالنسبة لها حتى لو تراخى الإيداع بشأنها إلى ما بعد هذه المدة ومن ثم فإن من شأن إدخال الأرض محل النزاع في مشروعات تم تنفيذها خلال السنتين التاليتين لصدور قرار النفع العام أن يصبح هذا القرار بمنأى من السقوط حتى لو تراخى إيداع النماذج وقرار نزع ملكيتها إلى ما بعد هذه المدة . وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه بسقوط قرار النفع العام بالنسبة للأرض محل النزاع على أن ما جاء بالمادة ٢٩ مكرراً سالف الذكر قصد به تنظيم وضع إنتقالى للحالات السابقة على صدور القانون الذى أضاف هذا التعديل وأن القرار الجمهورى المقرر للنفع العام المشروع الذى قد تداخلت فيه الأرض محل النزاع قد صدر فى سنة ١٩٦٩ بعد العمل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه فلا ينطبق عليه ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وأدى به ذلك إلى عدم بحث ما تمسك به الطاعنون من أن الأرض محل النزاع قد أدخلت فعلاً في مشروعات تم تنفيذها خلال مدة السنتين من تاريخ نشر قرار النفع العام وهو ما يوجب نقضه .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر

والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق- تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١١٨٧ سنة ١٩٨٠ مدنى المنصورة الابتدائية بطلب الحكم بالزام الطاعنين بتسليم الأرض المبينة بالصحيفة إليهم والزامهم متضامنين فى حالة التأخير فى التسليم بأن يؤدوا إليهم غرامة تهديديه مقدارها عشرون جنيها عن كل يوم من أيام التأخير ، وقالوا بيانا لدعواهم أنهم كانوا يمتلكون هذه الأرض وبتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٦٦ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦١ لسنة ١٩٦٩ بإعتبار مشروع إقامة مجمع صناعى للصناعات الخفيفة بمدينة المنصورة من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لإنشاء هذا المشروع ومنها الأرض المملوكة لهم ، ونفاذاً لهذا القرار انتقلت ملكية الأرض محل النزاع إلى الهيئة العامة لتنمية الصناعات الحرفية . غير أن المشروع الذى نزعت الملكية من أجله لم يخرج إلى حيز التنفيذ وعدلت الحكومة عنه وشرعت كل من محافظة الدقهلية ووزارة الداخلية فى الاستيلاء على الأرض لتخصيصها فى غرض آخر، ولم تودع النماذج الخاصة بها أو القرار الوزارى بنزع ملكيتها بالشهر العقارى خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة مما يترتب عليه سقوط مفعول هذا القرار. ويصبح معه وضع يد الطاعنين على الأرض سائلة الذكر بغير سند الأمر الذى يجيز لهم طلب استردادها فأقاموا الدعوى بطلبهم سالفى البيان . دفع الطاعنون بعدم اختصاص جهة القضاء العادى بنظر الدعوى فقضت المحكمة برفض الدفع وبندب خبير وبعد أو أودع تقريره حكمت بتاريخ ٢٧ من يونيو سنة ١٩٨٨ برفض الدعوى. إستأنف المطعون ضدهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ١٢٧٢ سنة ٤٠ قضائية وبتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٨٩، حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف والزمّت الطاعنين بتسليم الأرض المبينة بصحيفة الدعوى وتقرير الخبير المنتدب إلى المطعون ضدهم . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنون بالأول والثالث منها على

الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقولون أنهم دفعوا أمام محكمة أول درجة بعدم اختصاص جهة القضاء العادى بنظر الدعوى تأسيسا على أن النزاع فيها يدور حول سقوط مفعول القرار المقرر للمنفعة العامة بالنسبة للأرض محل النزاع وهو ما يشكل منازعة إدارية تدخل فى اختصاص جهة القضاء الإدارى ، ويعتبر هذا الدفع معروضا على محكمة الاستئناف إعمالا للأثر الناقل للاستئناف، وإذا انطوى قضاء الحكم المطعون فيه فى موضوع الدعوى على قضاء ضمنى باختصاص جهة القضاء العادى بنظرها بالمخالفة لما قضت به المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم ١١٤ لسنة ٤ ق تنازع اختصاص ، فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النعى غير سديد ذلك أن واقع الحال فى النزاع الراهن أن المطعون ضدهم لا يستمدون فى دعواهم إلى كون القرار الجمهورى بتقرير المنفعة العامة قد نشأ باطلا ، بل يستندون فى ذلك إلى الإدعاء بإنهاء أثره القانونى لسقوطه بالتطبيق للمادة العاشرة من قانون نزع الملكية للمنفعة العامة رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ - الذى يحكم واقعة النزاع - لعدم إيداع النماذج أو القرار الوزارى بنزع الملكية مكتب الشهر العقارى خلال سنتين من تاريخ نشر القرار الجمهورى ، ومن ثم فإن الفصل فى هذا النزاع لا يتناول القرار المذكور بالالغاء أو التؤيل بل مجرد تطبيق القانون تطبيقا صحيحا لمعرفة ما إذا كان هذا القرار قد سقط من عدمه وفقا للمادة العاشرة ، وسقوطه يستتبع بطلان كافة الاجراءات المترتبة عليه ، وبالتالي يعد ضم الدولة للملك الخاص للمنفعة العامة مستندا فى الواقع إلى واقعة مادية يكون القضاء العادى صاحب الولاية العامة هو المختص بالنظر فى كل ما يترتب عليها من آثار ولا يغير من ذلك ما قضت به المحكمة الدستورية العليا فى القضية رقم ١٤ لسنة ٤ بق تنازع اختصاص بتاريخ ١٩/٥/١٩٨٤ ، ذلك أن أحكام وقرارات تلك المحكمة الملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة هي وعلى ما تنقضى به المادة ٤٩ من قانون انشائها رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ التى تصدر فى الدعاوى الدستورية وطلبات التفسير فحسب ولان تعيين المحكمة الدستورية العليا لجهة القضاء المختصة بنظر الدعاوى لا يكون ملزما وفقا لحكم المادة ٣١ من القانون سالف الذكر إلا إذا كان بناء على طلب كل ذى شأن فيها وهو ما لا يتوافر فى النزاع الراهن - وكان الحكم المطعون فيه قد فصل فى موضوع النزاع بما ينطوى على قضاء ضمنى باختصاص جهة القضاء العادى بنظره فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بهذين السببين على غير أساس .



وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقولون أن الثابت من تقرير الخبير المنتدب من قبل محكمة أول درجة أن المشروع الذى نزعت الملكية من أجله قد تم بتنفيذ الجزء الأكبر منه وقد أدخلت فيه الأرض محل النزاع مما يترتب عليه عدم سقوط القرار الصادر بنزع ملكيتها للمنفعة العامة إستناداً إلى ما تنص به المادة ٢٩ مكرراً من القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٢ والمضافة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ ، غير أن الحكم المطعون فيه إنتهى إلى سقوط قرار المنفعة العامة وبتسليم المطعون ضدهم الأرض محل النزاع على سند من أن نص المادة ٢٩ مكرر سالف الذكر جاء لتنظيم وضع انتقالى قصد منه تدارك الحالات السابقة على صدور هذا القانون الأخير فى حين أن الحكم المقرر بتلك المادة يسرى كلما كانت العقارات المطلوب نزع ملكيتها قد أدخلت فعلاً فى مشروعات تم تنفيذها سواء قبل العمل بهذا التعديل أم بعده ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون وقد حجب هذا الخطأ عن بحث مسألة تحصن قرار النفع العام بإدخال الأرض محل النزاع ضمن أعمال المشروع الذى نزعت الملكية من أجله ، مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لما كان القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات لمنفعة العامة أو التحسين المعدل بق ١٣ لسنة ١٩٦٢ الذى يحكم واقعة النزاع يستلزم أن يكون تقرير المنفعة العامة بقرار رئيس الجمهورية بنشره فى الجريدة الرسمية تتولى بعده الجهة القائمة بإجراءات نزع الملكية القيام بالعمليات الفنية والمساحية والحصول على البيانات اللازمة بشأن العقارات المراد نزع ملكيتها وأعداد كشوف حصرها وتقدير التعويض المستحق لأصحاب الشأن فإذا وافقوا عليه وقعوا على نماذج خاصه تنتقل بمقتضاه الملكية أما إذا عارضوا أو تعذر الحصول على توقيعاتهم فيصدر بنزع الملكية قرار من الوزير المختص وتودع النماذج أو القرار الوزارى فى مكتب الشهر العقارى ونصت المادة العاشرة على أنه إذا لم تودع النماذج أو القرار الوزارى خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة فى الجريدة الرسمية سقط مفعول هذا القرار بالنسبة للعقارات التى لم تودع النماذج أو القرار الخاص بها كما نصت المادة ٢٩ مكرراً المضافة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ على أنه " لا تسقط قرارات النفع العام فى المادة العاشرة من هذا القانون إذا كانت العقارات المطلوب نزع ملكيتها قد أدخلت فعلاً فى مشروعات تم تنفيذها سواء قبل العمل بهذا

التعديل أم بعده "، وهو ما يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن قرار رئيس الجمهورية بتقرير المنفعة العامة تترتب عليه آثاره من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية فإذا مضت مدة سنتين من هذا التاريخ دون أن يتم خلالها إيداع النماذج الموقع عليها من نوى الشأن أو القرار الوزاري بنزع الملكية في مكتب الشهر العقاري سقط مفعولة وزالت آثاره القانونية بالنسبة للعقارات التي لم تودع بشأنها النماذج أو القرار الخاص بنزع ملكيتها، إلا إذا كانت هذه العقارات قد أدخلت فعلا في مشروعات تم تنفيذها خلال مدة التطبيق المشار إليها سواء قبل العمل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ أم بعده فيبقى أثر القرار للمنفعة العامة قائما بالنسبة لها حتى لو تراخى الإيداع بشأنها إلى ما بعد هذه المدة ومن ثم فإن من شأن إدخال الأرض محل النزاع في مشروعات تم تنفيذها خلال السنتين التاليتين لصدور قرار النفع العام أن يصبح هذا القرار بمنأى من السقوط حتى لو تراخى إيداع النماذج وقرار نزع ملكيتها إلى ما بعد هذه المدة. وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه بسقوط قرار النفع العام بالنسبة للأرض محل النزاع على أن ما جاء بالمادة ٢٩ مكررا سالفه الذكر قصد به تنظيم وضع إنتقالى للحالات السابقة على صدور القانون الذي أضاف هذا التعديل وأن القرار الجمهوري المقرر للنفع العام للمشروع الذي قد تداخلت فيه الأرض محل النزاع قد صدر في سنة ١٩٦٩ بعد العمل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه فلا ينطبق عليه، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وأدى به ذلك إلى عدم بحث ما تمسك به الطاعنون من أن الأرض محل النزاع قد أدخلت فعلا في مشروعات تم تنفيذها خلال مدة السنتين من تاريخ نشر قرار النفع العام وهو ما يوجب نقضه

XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXX



## جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار محمد رأفت خفاجي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين محمد وليد الجارحي ، محمد محمد طيطه ، محمد بدر الدين توفيق و شكرى جمعه حسين

(٧٧)

### الطعن رقم ١٦٨٨ لسنة ٥٣ القضائية

( ١ ) إيجار ، «إيجار الأماكن» ، «الإمتداد القانونى لعقد الإيجار» ،

حق ورثة وشركاء مستأجر العين المؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى فى الإنتفاع بها بعد وفاته . م ٢٩ / ٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . حق شخصى مقرر لهم وحدهم . عدم جواز تحدى الغير به أمام القضاء .

( ٢ ، ٣ ) أحوال شخصية . إرث « بيت المال » ، نقض ، «أسباب الطعن» ، «السبب الجديد»

( ٢ ) بيت المال . عدم اعتباره وارثا . أيلولة التركات الشاغرة إليه باعتبارها من الضوائع التى لا يعرف لها مالك . م ٤ ق ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بشأن المواريث .

( ٣ ) خلو الأوراق من سبق تمسك الطاعنين من أن بيت المال أمين على التركات

منوط به حفظها حتى ظهور وارث للمتوفى أو انقضاء المدة المقررة لسقوط دعوى الإرث أمام محكمة الموضوع . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ - مفاد النص في الفترة الثانية من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر . يدل على أحقية ورثة وشركاء - مستأجر العين المؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى - فى أى الانتفاع بالعين المؤجرة بعد وفاته حق لصيق باشخاصهم مقرر لهم وحدهم وعلى سبيل الإستثناء - لا يحق لغيرهم التحدى به أمام القضاء

٢ - بيت المال - الذى تمثله هيئة بنك ناصر الاجتماعى - لا يعتبر وارثاً بالمعنى الوارد فى هذا النص ، وإنما تؤول إليه ملكية الشركات الشاغرة التى خلفها المتوفون من غير وارث باعتبارها من الضوائع التى لا يعرف لها مالك وهو ما تؤكدته المادة الرابعة من قانون المواريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ فى قولها ، فإذا لم يوجد أحد من هؤلاء آلت التركة أو ما بقى منها للخزانة العامة .

٣ - إذا كان لا يجدى الطاعنين ما ألحا إليه فى سبب الطعن من أن بيت المال مجرد أمين على الشركات الشاغرة منوط به حفظها إلى أن يظهر للمتوفى وارث أو تنقضى المدة المقررة لسقوط الحق فى دعوى الإرث ذلك أن الأوراق خلت مما يفيد سبق تمسكها بهذا الدفاع الذى يخالطه واقع أمام محكمة الموضوع فلا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى أقامت على الطاعنين والمطعون ضده الثانى الدعوى ٥٧١٧ سنة ١٩٨٠ مدنى الاسكندرية الإبتدائية بطلب الحكم بىطلان البيع الصادر من الأولين للأخير ، بتاريخ ١٤ / ٣ / ١٩٨٠ وتسليمها الشقة المبينة فى الصحيفة خالية . وقالت شرحا لدعواها إن المدعو .... استأجر هذه الشقة لاستعمالها سكنا ، ودون إذن منها وفى غير الأحوال المقررة قانونا تنازل عنها لمن تدعى .. وإذا توفيت هذه الأخيرة من غير وارث فى عام ١٩٧٨ تحفظ الطاعنان على الشقة بمحتوياتها ثم باعها فى مزاد علنى للمطعون ضده الثانى على أنها عيادة للعلاج الطبيعى ، ولما لم تكن تربطها بالمتوفاة المذكورة علاقة ايجارية وكان استغلال العين المؤجرة كعيادة لا يجعلها منشأة تجارية أو صناعية ، حتى يجوز بيعها بالجدك ، هذا إلى أن بيت المال الذى يمثله بنك ناصر لا يعتبر وارثا لمن يتوفى عن غير وارث فقد أقامت الدعوى بعد أن نذبت محكمة أول درجة خبيراً فيها أودع تقريره حكمت برفضها . إستأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٣٦

لسنة ٣٨ ق الاسكندرية . وبتاريخ ٢٧ / ٤ / ١٩٨٣ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، والخطأ فى تطبيقه وفى تأويله . وفى بيان ذلك يقولان أن المستفاد من أحكام القانون رقم ٧١ سنة ١٩٦٢ بشأن الشركات الشاغرة أنه وإن كانت أيلولة تركة من يتوفى عن غير وارث إلى الدولة تحدث من تاريخ الوفاة إلا أن يد الإدارة العامة لبيت المال على مثل هذه التركة تظل يد أمينه للمدة المحددة لسقوط دعوى المطالبة بالإرث وهى خمسة عشر عاما ، وإنه يتعين على هذه الإدارة تصفية جميع أنواع النشاط التجارى أو المهنى التى كان يزاولها المتوفى وإيداع صافى ثمنها بالخزانة العامة لحساب التركة . ولما كان حق المستأجر فى الإنتفاع بالعين المؤجرة من الحقوق المالية التى يجوز التصرف فيه بمقابل فإنه يعد من عناصر تركته ويؤول إلى الدولة عند عدم وجود الوارث ، ومن ثم فإن بيع العيادة موضوع النزاع بحق الإجارة الذى تشتمل عليه يكون بيعا صحيحا وإذا خالف الحكم هذا النظر فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن النص فى الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أن ( فإذا كانت العين مؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أو

صناعى أو مهنى أو حرفى فلا ينتهى العقد بوفاة المستأجر أو تركه العين ويستمر لصالح ورثته وشركائه فى استعمال العين بحسب الأحوال ( يدل على حق ورثة المستأجر أو شركائه فى الإنتفاع بالعين المؤجرة بعد وفاته حق لصيق بأشخاصهم مقرر لهم وحده على سبيل الاستثناء - فلا يحق لغيرهم التحدى به أمام القضاء ولما كان بيت المال - الذى تمثله هيئة بنك ناصر الاجتماعى - لا يعتبر وارثا بالمعنى الوارد فى هذا النص ، وإنما تؤول إليه ملكية التركات الشاغرة التى خلفها المتوفون من غير وارث باعتبارها من الضوائع التى لا يعرف لها مالك وهو ما تؤكدته المادة الرابعة من قانون المواريث رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ فى قولها ، فإذا لم يوجد أحد من هؤلاء آلت التركة أو ما بقى منها للخزانة العامة وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فى قضائه فإن النعى يكون على غير أساس ، ولا يجدى الطاعنين ما ألحا إليه فى سبب الطعن من أن بيت المال مجرد أمين على التركات الشاغرة منوط به حفظها إلى أن يظهر للمتوفى وارث أو تنقضى المدة المقررة لسقوط الحق فى دعوى الإرث ذلك أن الأوراق خلت مما يفيد سبق تمسكها بهذا الدفاع الذى يخالطه واقع أمام محكمة الموضوع فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .





## جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة ابراهيم زغو وعضوية السادة المستشارين محمد العيفى ، عادل نصار ، ابراهيم بركات و ابراهيم الضهيرى

(٧٨)

### الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٥٣ القضائية

( ١ ) عمل «العاملون بشركات القطاع العام» : « تسوية »

- تسوية حالات العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . وفقا للائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . وجوب الربط بين العامل والوظيفة التى يشغلها وقت التقييم ، فى ٣٠ / ٦ / ١٩٦٤ وبين الوظيفة المعادلة لها بعد التقييم ، وذلك بمطابقة الإشتراطات التى يجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا .

( ٢ ) حكم « حجية الحكم »

- حجية الحكم . نطاقها . جواز الاستدلال بالحكم السابق كقرينة فى دعوى أخرى تختلف موضوعا أو خصوما أو سببا .

( ٣ ) عمل « إعانة غلاء المعيشة »

- إعانة غلاء المعيشة بالقرار الجمهورى ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ . إستهلاكها من العلاوات أو التسويات التى تترتب عليها زيادة فى المرتب الأساسى بعد تاريخ ١ / ١٢ / ١٩٧٤ .

١ - فرضت المادتان ٦٣ ، ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على هذه الشركات أن تقوم بوصف وظائفها وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها فى جدول يعتمده مجلس إدارة المؤسسة وأن تعادل وظائفها بالوظائف الواردة بهذا الجدول بقرار يصدره مجلس إدارة المؤسسة يصدق عليه من مجلس الوزراء وأن تسوى حالات العاملين بها طبقا لهذا التعادل . وكان مؤدى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن هذه التسوية تقتضى الربط بين العامل والوظيفة التى كان يشغلها وقت التقييم فى ٣٠ / ٦ / ١٩٦٤ المعادلة لها بعد التقييم وذلك بمطابقة الاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا حتى إذا ما توافرت فيه هذه الاشتراطات أصبح صالحاً لشغلها .

٢ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه وإن كان الحكم لا يجوز حجية الأمر المقضى إلا إذا إتخذ الموضوع والخصوم والسبب فى الدعوى التى صدر فيها والدعوى المطروحة إلا أن ذلك لا يحول دون الاستدلال بالحكم السابق المختلف موضوعا أو خصوما أو سببا لا بإعتباره حكما له حجية وإنما كقرينه فى الدعوى المطروحة .

٣ - يدل النص فى البند السادس من الجدول المرفق للقرار الجمهورى رقم ٣٩٠

لسنة ١٩٧٥ - بمنح إعانة غلاء معيشة للعاملين بالدولة على أن استهلاك إعانه الغلاء المقرره بالقرار الجمهورى سالف الذكر يكون مما حصل أو يحصل عليه العامل بعد أول ديسمبر سنة ١٩٧٤ من علاوات أو تسويات تترتب عليها زيادة فى المرتب الأساسى بعد هذا التاريخ

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٥٠٦ سنة ١٩٧٨ عمال الاسكندرية الابتدائية على الشركة الطاعنة طالبا الحكم بتسكينه على الفئة الثامنة إعتبارا من ٣٠ / ٦ / ١٩٦٤ وأحقيقته فى الترقية إلى الفئات التالية مع ما يترتب على ذلك من آثار مالية وقال بيانا لها إنه التحق بالشركة فى ٣٠ / ٦ / ١٩٦٣ بوظيفة فاكهى . وبتاريخ ٢٩ / ١١ / ١٩٦٨ - قامت بتسكينه على الفئة المالية التاسعة إعتبارا من ٣٠ / ٦ / ١٩٦٤ ثم رفعتة إلى الفئات التالية فى حين تمت تسوية حاله زملائه على الفئة الثامنة ورقوا إلى الفئات التالية ولذا فقد أقام دعواه بالطلبات سالفة البيان ، وبتاريخ ٢٨ / ١١ / ١٩٧٨ ندبت المحكمة خبيرا فى الدعوى وبعد أن أودع تقريره حكمت بتاريخ ١٢ / ١١ / ١٩٧٩ بأحقيقته فى التسكين على الفئة الثامنة إعتبارا من ٣٠ / ٦ / ١٩٦٤ وبسقوط حقه فى المطالبة بالفروق المالية عن المدة السابقة

على ٢٨ / ٣ / ١٩٧٣ بالتقادم الخمسى . وبتاريخ ٢٤ / ١١ / ١٩٨١ حكمت  
 للمطعون ضده بفروق مالية مقدارها ٦٥٠, ٦٦ . إستأنفت الشركة هذا الحكم لدى  
 محكمة إستئناف الاسكندرية وقيد إستئنافها برقم ٦٣٧ سنة ٣٧ ق وبتاريخ  
 ١٨ / ١٢ / ١٩٨٢ حكمت بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم  
 بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم . وعرض الطعن على  
 المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بالأول منها على الحكم  
 المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك تقول أن الحكم  
 المطعون فيه قضى بأحقية المطعون ضده فى التسكين على وظيفة خضرى وفاكهى  
 أول بالفئة الثامنة إستنادا إلى إنه كان مستوفيا لشروط شغلها وقت التقييم فى  
 ٣٠ / ٦ / ١٩٦٤ رغم إنه كان يشغل وظيفة خضرى فقط ولم تكن وظيفة خضرى  
 وفاكهى أول من الوظائف المحدده بهيكل الشركة وبذلك يكون قد أهدر الوظيفة  
 كعنصر أساسى فى التسوية وقام بتسكين المطعون ضده على وظيفة لم يكن لها  
 وجود بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك لأنه لما كانت المادتان ٦٣ ، ٦٤ من لائحة العاملين  
 بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦  
 لسنة ١٩٦١ قد فرضت على هذه الشركات أن تقوم بوصف وظائفها وتحديد  
 واجباتها ومسئولياتها والإشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقييمها

وتصنيفها في جدول يعتمد عليه مجلس إدارة المؤسسة وأن تعادل وظائفها بالوظائف الواردة بهذا الجدول بقرار يصدره مجلس إدارة المؤسسة يصدق عليه من مجلس الوزراء وأن تسوى حالات العاملين بها طبقاً لهذا التعادل . وكان مؤدى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن هذه التسوية تقتضى الربط بين العامل والوظيفة التى كان يشغلها وقت التقييم فى ٣٠ / ٦ / ١٩٦٤ وبين الوظيفة المعادلة لها بعد التقييم وذلك بمطابقة الاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلاً حتى إذا ما توافرت فيه هذه الاشتراطات أصبح صالحاً لشغلها ، وإذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه - أخذاً بتقرير الخبير - أن المطعون ضده كان فى ٣٠ / ٦ / ١٩٦٤ يشغل وظيفة خضرى وتوافرت له فى هذا التاريخ مدة خبرة مقدارها ١٤ سنة وأن هذه الوظيفة قد عودلت فى جداول الطاعنة بوظيفتين إحداهما خضرى وفاكهى ثانى من الفئة المالية التاسعة والأخرى خضرى وفاكهى أول من الفئة المالية الثامنة والتى يشترط لشغلها من غير الحاصلين على مؤهل مدة خبرة مقدارها ١٢ سنة . وكان الحكم قد خلص من ذلك وبما يكفى لحمل قضائه إلى إستيفاء المطعون ضده لشروط شغل هذه الوظيفة الأخيرة وجعل أمر تسكينه عليها أثراً مباشراً لذلك . فإنه إذا إنتهى إلى القضاء بأحقية المطعون ضده فى التسكين وظيفه خضرى وفاكهى أول بالفئة الثامنة لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه ويكون النعى عليه غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال إذا اعتد بما إنتهى إليه الحكم الاستئنافى رقم ٥٧٣ لسنة ٣٢ ق الاسكندرية فى احتساب مدة خدمة زميل



المطعون ضده بدءاً من بلوغه سن الثامنة عشر وأعمل ذات القاعدة عليه رغم أنه لم يكن طرفاً في ذلك الحكم مخالفاً قاعدة قصر حجية الأحكام على أطرافها بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنه وإن كان الحكم لا يحوز حجية الأمر المقضى إلا إذا إتحد الموضوع والخصوم والسبب في الدعوى التي صدر فيها والدعوى المطروحة . إلا أن ذلك لا يحول دون الاستدلال بالحكم السابق المختلف موضوعاً أو خصوماً أو سبباً ، لا باعتباره حكماً له حجية وإنما كقرينه في الدعوى المطروحة لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بنى قضاءه للمطعون ضده بتسكيته على الفئة المالية الثامنة في ٣٠ / ٦ / ١٩٦٤ على استيفائه للشروط اللازمة لشغل الوظيفة المقضى بها وأضاف إليه ما قضى به الحكم الاستئنائي رقم ٥٧٣ لسنة ٣٢ ق الاسكندرية الصادر لصالح زميله المسترشد به كقرينه أخرى فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثالث مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه فضلاً عن التناقض إذ أنه بعد أن قرر بأنه كان يتعين إستهلاك إعانة غلاء المعيشة مما حصل عليه المطعون ضده من زيادة نتيجة للتسوية إذ به يقضى له بالفروق المالية دون إجراء المقاصة بين الزيادة التي حصل عليها نتيجة للتسوية وإعانة غلاء المعيشة بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن النعى في البند السادس من الجدول المرافق

للقرار الجمهوري رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ - بمنح إعانة غلاء معيشة للعاملين بالدولة على أن تستهلك إعانته غلاء المعيشة مما حصل أو يحصل عليه العامل بعد أول ديسمبر سنة ١٩٧٤ من علاوات دورية أو علاوات ترقية أو أى تسويات تترتب عليها زيادة فى المرتب الأساسى ، يدل على أن - إستهلاك إعانة الغلاء المقرره بالقرار الجمهوري - سالف الذكر يكون مما حصل أو يحصل عليه العامل بعد أول ديسمبر سنة ١٩٧٤ من علاوات أو تسويات تترتب عليها زيادة فى المرتب الأساسى بعد هذا التاريخ لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى للمطعون ضده بأحقيته فى التسكين على الفئة الثامنة إعتبارا من ٣٠ / ٦ / ١٩٦٤ وبالفروق المالية المستحقة ولم يقضى له بأية ترقيات أو علاوات أو تسويات بعد أول ديسمبر سنة ١٩٧٤ ترتب عليها زيادة فى المرتب الأساسى فإنه إذ لم يجر إستهلاك الفروق المالية المقضى بها من إعانة الغلاء يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عبد المنصف أحمد هاشم وعضوية السادة  
المستشارين محمد عبد المنعم حافظ ، د . رفعت عبد المجيد ، محمد خيرى الجندى نواب رئيس  
المحكمة وعبد العال السمان .

(٧٩)

### الطعن رقم ٣٢١٢ لسنة ٥٩ القضائية

( ٢ ، ١ ) إختصاص . نزاع الملكية للمنفعة العامة . دستور .

( ١ ) إنتهاء الأثر القانونى للقرار الجمهورى بتقرير المنفعة العامة . لسقوطه . م  
١٠ بق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . أثره . إختصاص القضاء العادى بنظر ما يترتب على  
ذلك من آثار . علة ذلك . تعيين المحكمة الدستورية العليا لجهة القضاء المختصة  
بنظر دعوى غير ملزم فيما عداها . م ٣١ بق ٤٨ لسنة ١٩٧٩ . .

( ٢ ) القرار الجمهورى بتخصيص العقار للمنفعة العامة . سقوطه بمضى سنتين  
على نشره بالجريدة الرسمية دون إيداعه أو النماذج الخاصة بنقل الملكية للمنفعة  
العامة مكتب الشهر العقارى م ١٠ بق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . الإستثناء . دخول العقار  
ضمن مشروعات تم تنفيذها بالفعل خلال هذه المدة . م ٢٩ مكرر بق ١٣ لسنة  
١٩٦٢ . سواء قبل العمل بهذا القانون أو بعده .

١ - اذا كان واقع الحال فى النزاع الراهن ان المطعون ضدهم لا يستندون فى دعواهم إلى كون القرار الجمهورى بتقرير المنفعة العامة قد نشأ باطلا ، بل يستندون فى ذلك إلى الإدعاء بانتهاء أثره القانونى لسقوطه بالتطبيق للمادة العاشرة من قانون نزاع الملكية للمنفعة العامة رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ - الذى يحكم واقعة النزاع - لعدم إيداع النماذج أو القرار الوزارى بنزع الملكية مكتب الشهر العقارى خلال سنتين من تاريخ نشر القرار الجمهورى ، ومن ثم فإن الفصل فى هذا النزاع لا يتناول القرار المذكور بالإلغاء أو التأويل بل مجرد تطبيق القانون تطبيقا صحيحا لمعرفة ما إذا كان هذا القرار قد سقط من عدمه وفقا للمادة العاشرة ، وسقوطه يستتبع بطلان كافة الإجراءات المترتبة عليه ، وبالتالي يعد ضم الدولة للملك الخاص للمنفعة العامة مستنداً فى الواقع إلى واقعة مادية يكون القضاء العادى صاحب الولاية العامة هو المختص بالنظر فى كل ما يترتب عليها من آثار ولا يغير من ذلك ما قضت به المحكمة الدستورية العليا فى القضية رقم ١٤ لسنة ٤ ق تنازع اختصاص بتاريخ ١٩ / ٥ / ١٩٨٤ ، ذلك أن أحكام وقرارات تلك المحكمة الملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة هى وعلى ما تقضى به المادة ٤٩ من قانون إنشائها رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ التى تصدر فى الدعاوى الدستورية وطلبات التفسير فحسب ولان تعيين المحكمة الدستورية العليا لجهة القضاء المختصة بنظر الدعاوى لا يكون ملزما وفقا لحكم المادة ٣١ من القانون سالف الذكر إلا إذا كان بناء على طلب كل ذى شأن فيها وهو ما لا يتوافر فى النزاع الراهن ، وكان الحكم المطعون فيه قد فصل فى موضوع النزاع بما ينطوى على

قضاء ضمنى باختصاص جهة القضاء العادى بنظره فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٢ - مفاد ما استلزمه القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين المعدل بق ١٣ لسنة ١٩٦٢ من إجراءات - يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن قرار رئيس الجمهورية بتقرير المنفعة العامة تترتب عليه آثاره من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فإذا مضت مدة سنتين من هذا التاريخ دون أن يتم إيداع النماذج الموقع عليها من ذوى الشأن أو القرار الوزارى بنزع الملكية فى مكتب الشهر العقارى سقط مفعوله وزالت آثاره القانونية بالنسبة للعقارات التى لم تودع بشأنها النماذج أو القرار الخاص بنزع ملكيتها ، إلا إذا كانت هذه العقارات قد أدخلت فعلا فى مشروعات تم تنفيذها خلال مدة التطبيق المشار إليها سواء قبل العمل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ أم بعده فيبقى أثر القرار للمنفعة العامة قائما بالنسبة لها حتى لو تراخى الإيداع بشأنها إلى ما بعد هذه المدة . ومن ثم فإن من شأن إدخال الأرض محل النزاع فى مشروعات تم تنفيذها خلال السنتين التاليتين لصدر قرار النفع العام أن يصبح هذا القرار بمنأى من السقوط حتى لو تراخى إيداع النماذج وقرار نزاع ملكيتها إلى ما بعد هذه المدة . وكان الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر وأقام قضاءه بسقوط قرار النفع العام بالنسبة للأرض محل النزاع على أن ما جاء بالمادة ٢٩ مكررا سألغة الذكر قصد به تنظيم وضع انتقالى للحالات السابقة على صدور القانون الذى أضاف هذا التعديل وأن القرار الجمهورى المقرر للنفع العام



للمشروع الذى قد أدخلت فيه الأرض محل النزاع قد صدر في سنة ١٩٦٩ بعد العمل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه فلا ينطبق عليه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وأدى به ذلك إلى عدم بحث ما تمسك به الطاعنون من أن الأرض محل النزاع قد أدخلت فعلا في مشروعات تم تنفيذها خلال مدة السنتين من تاريخ نشر قرار النفع العام وهو ما يوجب نقضه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١١٨٧ سنة ١٩٨٠ مدنى المنصورة الابتدائية بطلب الحكم بإلزام الطاعنين بتسليم الأرض المبينه بالصحيفة إليهم والزامهم متضامنين في حالة التأخير في التسليم بأن يؤدوا إليهم غرامة تهديدية مقدارها عشرون جنيها عن كل يوم من أيام التأخير ، وقالوا بيانا لدعواهم أنهم كانوا يمتلكون هذه الأرض ويتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٦٩ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦١ لسنة ١٩٦٩ باعتبار مشروع إقامة مجمع صناعى للصناعات الخفيفة بمدينة المنصورة من أعمال المنفعة العامة والإستيلاء بطريق التنفيذ

المباشر على الأرض اللازمة لإنشاء هذا المشروع ومنها الأرض المملوكة لهم ، ونفاذاً لهذا القرار انتقلت ملكية الأرض محل النزاع إلى الهيئة العامة لتنمية الصناعات الخزفية ، غير أن المشروع الذي نزع الملكية من أجله لم يخرج إلى حيز التنفيذ وعدلت الحكومة عنه وشرعت كل من محافظة الدقهلية ووزارة الداخلية فى الإستيلاء على الأرض لتخصيصها فى غرض آخر ، ولم تودع النماذج الخاصة بها أو القرار الوزارى بنزع ملكيتها بالشهر العقارى خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة مما يترتب عليه سقوط مفعول هذا القرار . ويصبح معه وضع يد الطاعنين على الأرض سائلة الذكر بغير سند الأمر الذى يجيز لهم طلب استردادها فأقاموا الدعوى بطلبهم سالف البيان . دفع بعدم اختصاص جهة القضاء العادى بنظر الدعوى فقضت المحكمة برفض الدفع ويندب خبير وبعد أن أودع تقريره حكمت بتاريخ ٢٧ من يونيو ١٩٨٨ برفض الدعوى . إستأنف المطعون ضدهم هذا الحكم لدى محكمة إستئناف المنصورة بالاستئناف رقم ١٢٧٢ سنة ٤٠ قضائية وبتاريخ ٥ يونيو ١٩٨٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وألزمت الطاعنين بتسليم الأرض المبينه بصحيفة الدعوى وتقرير الخبير المنتدب إلى المطعون ضدهم . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنون بالأول والثالث منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقولون أنهم دفعوا أمام محكمة

أول درجة بعدم اختصاص جهة القضاء العادى بنظر الدعوى تأسيسا على أن النزاع فيها يدور حول سقوط مفعول القرار المقرر للمنفعة العامة بالنسبة للأرض محل النزاع وهو ما يشكل منازعة إدارية تدخل فى اختصاص جهة القضاء الإدارى ، ويعتبر هذا الدفع معروضا على محكمة الاستئناف إعمالا للأثر الناقل للإستئناف ، وإذ انطوى قضاء الحكم المطعون فيه فى موضوع الدعوى على قضاء ضمنى بإختصاص جهة القضاء العادى بنظرها بالمخالفة لما قضت به المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم ١٤ لسنة ٤ ق تنازع إختصاص ، فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن واقع الحال فى النزاع الراهن أن المطعون ضدهم لا يستندون فى دعواهم إلى كون القرار الجمهورى بتقرير المنفعة العامة قد نشأ باطلا ، بل يستندون فى ذلك الإدعاء بانتهاء أثره القانونى لسقوطه بالتطبيق للمادة العاشرة من قانون نزاع الملكية للمنفعة العامة رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ - الذى يحكم واقعة النزاع - لعدم إيداع النماذج أو القرار الوزارى بنزع الملكية مكتب الشهر العقارى خلال سنتين من تاريخ نشر القرار الجمهورى ، ومن ثم فإن الفصل فى هذا النزاع لا يتناول القرار المذكور بالإلغاء أو التأويل بل مجرد تطبيق القانون تطبيقا صحيحا لمعرفة ما إذا كان هذا القرار قد سقط من عدمه وفقا للمادة العاشرة ، وسقوطه يستتبع بطلان كافة الإجراءات المترتبة عليه ، وبالتالي يعد ضم الدولة للملك الخاص للمنفعة العامة مستندا فى الواقع إلى واقعة مادية يكون القضاء العادى صاحب الولاية العامة هو المختص بالنظر فى كل ما يترتب عليها من آثار ولا يغير من ذلك ما قضت به المحكمة الدستورية العليا فى القضية رقم ١٤ لسنة ٤ ق تنازع اختصاص بتاريخ ١٩ / ٥ / ١٩٨٤ ، ذلك أن أحكام

وقرارات تلك المحكمة الملزمة لجميع سلطات الدولة والكافة هي وعلى مما تقضى به المادة ٤٩ من قانون انشائها رقم ٤٨ لسنة ٧٩ ، والتي تصدر في الدعاوى الدستورية وطلبات التفسير فحسب ولأن - تعيين المحكمة الدستورية العليا لجهة القضاء المختصة بنظر الدعاوى لا يكون ملزما وفقا لحكم المادة ٣١ من القانون سالف الذكر إلا إذا كان بناء على طلب كل ذي شأن فيها وهو ما لا يتوافر في النزاع الراهن - لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد فصل في موضوع النزاع بما ينطوي على قضاء ضمنى باختصاص جهة القضاء العادي بنظره فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولون أن الثابت من تقرير الخبير المنتدب من قبل محكمة أول درجة أن المشروع الذي نزع الملكية من أجله قد تم بتنفيذ الجزء الأكبر منه وقد أخلت فيه الأرض محل النزاع مما يترتب عليه عدم سقوط القرار الصادر بنزع ملكيتها للمنفعة العامة إستنادا إلى ما تقضى به المادة ٢٩ مكررا من القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٢ والمضافة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ ، غير أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى سقوط قرار المنفعة العامة وبتسليم المطعون ضدهم الأرض محل النزاع على سند من أن نص المادة ٢٩ مكرر سالف الذكر جاء لتنظيم وضع انتقالى قصد منه تدارك الحالات السابقة على صدور هذا القانون الأخير في حين أن الحكم المقرر بتلك المادة يسرى كلما كانت العقارات المطلوب نزع ملكيتها قد أدخلت فعلا في مشروعات تم تنفيذها سواء قبل العمل



بهذا التعديل أم بعده ، وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون وقد حجب هذا الخطأ عن بحث مسألة تحصين قرار النفع العام بإدخال الأرض محل النزاع ضمن أعمال المشروع الذى نزع الملكية من أجله ، مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك إنه لما كان القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة والتحسين - الذى يحكم واقعة النزاع - يستلزم أن يكون تقرير المنفعة العامة بقرار رئيس الجمهورية ينشر فى الجريدة الرسمية تتولى بعده الجهة القائمة بإجراءات نزع الملكية القيام بالعمليات الفنية والمساحية والحصول على البيانات اللازمة بشأن العقارات المراد نزع ملكيتها وإعداد كشوف حصرها وتقدير التعويض المستحق لأصحاب الشأن فإذا وافقوا على نماذج خاصة تنتقل بمقتضاها الملكية أما إذا عارضوا أو تعذر الحصول على توقيعاتهم فيصدر بنزع الملكية قرار من الوزير المختص وتودع النماذج أو القرار الوزارى فى مكتب الشهر العقارى ونصت المادة العاشرة على أنه إذا لم تودع النماذج أو القرار الوزارى خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة فى الجريدة الرسمية سقط مفعول هذا القرار بالنسبة للعقارات التى لم تودع النماذج أو القرار الخاص بها ، كما نصت المادة ٢٩ مكررا المضافة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢ على أنه لا تسقط قرارات النفع العام المشار إليها فى المادة العاشرة من هذا القانون إذا كانت العقارات المطلوب نزع ملكيتها قد أدخلت فعلا فى مشروعات تم تنفيذها سواء قبل العمل بهذا التعديل أم بعده وهو ما يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن قرار رئيس الجمهورية



بتقرير المنفعة العامة تترتب عليه آثاره من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية فإذا مضت مدة سنتين من هذا التاريخ دون أن يتم خلالها إيداع النماذج الموقع عليها من نوى الشأن بنزع الملكية في مكتب الشهر العقاري سقط مفعولة وزالت آثاره القانونية بالنسبة للعقارات التي لم تودع بشأنها النماذج أو القرار الخاص بنزع ملكيتها ، إلا إذا كانت هذه العقارات قد أدخلت فعلا في مشروعات تم تنفيذها خلال مدة التنفيذ المشار إليها سواء قبل العمل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٩ أم بعده فيبقى أثر القرار المقرر للمنفعة العامة قائما بالنسبة لها حتى لو تراخى الإيداع بشأنها إلى ما بعد هذه المدة . ومن ثم فإن من شأن إدخال الأرض محل النزاع في مشروعات تم تنفيذها خلال السنتين التاليتين لصدور قرار النفع العام أن يصبح هذا القرار بمنأى من السقوط حتى لو تراخى إيداع النماذج وقرار نزع ملكيتها إلى ما بعد مضي هذه المدة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر وأقام قضاءه بسقوط قرار النفع العام بالنسبة للأرض محل النزاع على أن ما جاء بالمادة ١٩ مكررا سالفه الذكر قصد به تنظيم وضع انتقالى للحالات السابقة على صدور القانون الذي أضاف هذا التعديل وأن القرار الجمهورى المقرر للنفع العام للمشروع الذى تداخلت فيه الأرض محل النزاع قد صدر فى سنة ١٩٦٩ بعد العمل بالقانون رقم ١٣ لسنة ٦٢ المشار إليه فلا ينطبق عليه ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وأدى به ذلك إلى عدم بحث ما تمسك به الطاعنون من أن الأرض محل النزاع قد أدخلت فعلا في مشروعات تم تنفيذها خلال مدة السنتين من تاريخ نشر قرار النفع العام وهو ما يوجب نقضه .



## جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار سعيد صقر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين محمد فؤاد شرباش نائب رئيس المحكمة ، خلف فتح الباب ، حسام الحناوى والهام نوار .

(٨٠)

### الطعن رقم ٢٥٩٦ لسنة ٦٠ القضائية

إيجار « إيجار الأماكن ، ملحقات العين المؤجرة »

دفاع الطاعنة - المؤجرة - بأن عقد إيجار المطعون ضده اقتصر على الشقة المؤجرة إليه دون الحديقة المخصصة لمنفعة جميع وحدات العقار على نحو ما جاء بتقرير الخبير ، دفاع جوهري - قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، إلتفات الحكم عنه ، قصور ، علة ذلك .

إذ كانت الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ من القانون المدنى تنص على أن ، «العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التى يقررها القانون» ، وتنص المادة ١٤٨ منه على أنه « يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية . ولا يقتصر العقد على إلزام

المتعاقد بما ورد فيه ولكن يتناول أيضاً ما هو من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الإلتزام . وكانت الطاعنة قد تمسكت في صحيفة إستئنافها بأن عقد إيجار المطعون ضده ، قد اقتصر على الشقة المؤجرة إليه ولم يذكر به وجود ملحقات لها لأن الحديقة محل الداعى مخصصة لمنفعة العقار بجميع أدواره على نحو ما جاء بتقرير الخبير في الدعوى المنضمة ، وهو دفاع جوهري له سنده من أوراق الدعوى قد يتغير به وجه الرأى فيها لو عرضت له المحكمة ومحصلته ، فإن الحكم المطعون فيه إذا التفت عنه وقضى بتأييد الحكم المستأنف الذى حمل قضاءه على أن العرف جرى باعتبار حديقة المنزل متعدد الطبقات ملحقة بالطبقة الأولى أخذاً بما يشير به بعض الفقهاء ، ومن ثم اعتبر البناء فى الحديقة محل الداعى تعرضاً للمطعون ضده تحظره المادة ٥٧١ من القانون المدنى على الطاعنة المؤجرة لكون أن يبين مدى اتصال هذه الحديقة بالشقة المؤجرة رغم خلو عقد الإيجار من الإشارة إليها وأثرها على الإنتفاع بهذه الشقة لكون غيرها من باقى وحدات العقار وما جرى عليه تنفيذ ذلك العقد من بدء الإجارة فإنه يكون قد عابه القصور فى التسبب الذى جره إلى الخطأ فى تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتوصل في أن المطعون ضده أقام على الطاعنة الدعوى رقم ٧٢٢٣ لسنة ١٩٨٨  
أمام محكمة الجيزة الابتدائية انتهى فيها إلى طلب الحكم بتمكينه من إلحاق  
الحديقة المبينه بالصحيفة بالشقة المؤجرة إليه وإزالة ما أقيم عليها من مبان وقال  
بيانا لدعواه إنه يستأجر شقة بالدور الأرضي بعقار الطاعنة المبين بالصحيفة  
بموجب عقد مؤرخ ١٤ / ٥ / ١٩٦٥ وكان ملحقا بهذه الشقة حديقة ، ثم قامت  
الطاعنة ببناء حجرة فيها تواجه إحدى غرف شقته وتمثل انتهاكا لحرمتها لارتفاع  
سقف تلك الحجرة عن قاعدة نافذه الغرفة وقد سبق له إقامة الدعوى رقم ١٢٥٦  
لسنة ١٩٨٣ مدنى كلى الجيزة ندب فيها خبير قدم تقريره ، وبعد أن قررت المحكمة  
ضم هذه الدعوى حكمت بإجابة المطعون ضده إلى طلباته . إستأنفت الطاعنة هذا  
الحكم بالاستئناف رقم ٤٨٠٤ لسنة ١٠٦ قضائية القاهرة بتاريخ ١٦ / ٥ / ١٩٩٠  
قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق  
النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة  
فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون  
والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك تقول إنها تمسكت فى دفاعها أمام محكمة  
الإستئناف بأن عقد ايجار المطعون ضده لم يتضمن ثمة ملحقات للشقة المؤجرة  
إليه لأن الحديقة محل التداعى مخصصة لمنفعة العقار بأجمعه وبناء الحجرة فيها  
لا ينتقص من منفعة هذه الشقة حسب الثابت من تقرير الخبير إلا أن الحكم لم  
يعرض لهذا الدفاع رغم جوهريته واعتبر الحديقة من ملحقات العين المؤجرة

ملتفتا بذلك عما ثبت بعقد إيجارها وتقرير الخبير وأعمل نص المادة ٥٧١ من القانون المدنى على واقعة الدعوى .

وحيث إن هذا المنع فى محله ، ذلك إنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ من القانون المدنى تنص على أن « العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التى يقرها القانون » ، وتنص المادة ١٤٨ منه على إنه « يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية - ولا يقتصر العقد على إلزام المتعاقد بما ورد فيه ولكن يتناول أيضاً ما هو من مستلزماته وفقا للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الإلتزام » . وكانت الطاعنة قد تمسكت فى صحيفة إستئنافها عقد إيجار المطعون ضده قد اقتصر على الشقة المؤجرة إليه ولم يذكر به وجود ملحقات لها لأن الحديقة محل التداعى مخصصة لمنفعة العقار بجميع أدواره على نحو ما جاء بتقرير الخبير فى الدعوى المنضمة ، وهو دفاع جوهري له سنده من أوراق الدعوى قد يتغير به رأى فيها لو عرضت له المحكمة ومحصلته فإن الحكم المطعون فيه إذا التفت عنه وقضى بتأييد الحكم المستأنف الذى حمل قضاءه على أن العرف جرى باعتبار حديقة المنزل متعدد الطبقات ملحقة بالطبقة الأولى أخذا بما يشير به بعض الفقهاء ومن ثم اعتبر البناء فى الحديقة محل التداعى تعرضا للمطعون ضده تحظره المادة ٥٧١ من القانون المدنى على الطاعنة المؤجرة دون أن يبين مدى اتصال هذه الحديقة بالشقة المؤجرة رغم خلو عقد الإيجار من الإشارة إليها وأثرها على الإنتفاع بهذه الشقة دون غيرها من باقى وحدات العقار وما جرى عليه تنفيذ ذلك العقد من بدء الاجارة فإنه يكون قد عابه القصور فى التسبيب الذى جره إلى الخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .



## جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة : محمد ابراهيم خليل وعضوية السادة المستشارين  
زكى المصرى نائب رئيس المحكمة ، على محمد على ، مختار أباطه ود ، حسن بسيونى

(٨١)

### الطعن رقم ٢٥٧٤ لسنة ٥٦ القضائية

( ١ ) « حجز إدارى » . إختصاص ، « الإختصاص النوعى »

خلو القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى من النص على دعوى رفع الحجز . وجوب الرجوع إلى قانون المرافعات . إختصاص قاضى التنفيذ دون غيره نوعيا بنظر تلك الدعوى .

( ٢ ) نقض ، « أسباب الطعن: السبب الجديد ».

دفاع يخالطه واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع . يعد سببا جديدا لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ٣ ) جمارك ، « التهريب الجمركى ».

التعويض المنصوص عليه في المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن التهريب الجمركي . طبيعته . عقوبة تكميلية تنطوي على عنصر التعويض . عدم جواز الحكم به الا من محكمة جنائية ومن تلقاء نفسها دون توقف على تحقق وقوع ضرر .

١ - إذ نصت المادة ٧٥ من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على سريان أحكام قانون المرافعات التي لا تتعارض مع أحكامه على ذلك الحجز وجاء القانون الأول خلوا من النص على دعوى رفع الحجز ، فإنه يرجع بشأنها إلى قانون المرافعات وإذ تنص المادة ٣٣٥ من هذا القانون إنه « يجوز للمحجوز عليه أن يرفع الدعوى بطلب رفع الحجز أمام قاضي التنفيذ الذي يتبعه .. فإن قاضي التنفيذ يكون دون غيره هو المختص نوعيا بنظر هذه الدعوى ، لما كان ذلك وكان المطعون ضده قد أقام دعواه ببطالان الحجز الإداري المؤرخ ١١ / ١٠ / ١٩٨٣ وإعتباره كأن لم يكن فإن الدعوى بهذه المثابة تكون دعوى بطلب رفع الحجز . والتخلص منه ومن آثاره وتعتبر إشكالا موضوعيا في التنفيذ يختص به قاضي التنفيذ .

٢ - خلوا الأوراق مما يفيد سبق تمسك الطاعنة بصفتها بدفاع يخالطه واقع أمام محكمة الموضوع فإن ذلك يعتبر سبباً جديداً لا يجوز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض

٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التعويض المنصوص عليه في المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن التهريب الجمركي يعتبر عقوبة تكميلية تنطوي على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس والغرامة التي يحكم بها على

الجاني تحقيقا للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والزجر وقد حدد الشارع مقدار هذا التعويض تحديدا تحكما غير مرتبط بوقوع أى ضرر وسوى فيه بين الجريمة التامة والشروع فيها مع مضاعفته فى حالة العود ، ويترتب على ذلك إنه لا يجوز الحكم به إلا من محكمة جنائية وإن الحكم به ضمنى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الخزانة العامة فى الدعوى وبدون توقف على تحقق وقوع ضرر عليها وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ورتب على انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة سقوط العقوبة بما فيها التعويض فإنه يكون قد صادف صحيح القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٤ مدنى طما الجزئية بطلب الحكم بىطلان الحجز الإدارى المؤرخ ١١ / ١٠ / ١٩٨٣ واعتباره كأن لم يكن ، وقال بيانا لذلك إنه بتاريخ ٤ / ١١ / ١٩٧٨ صدر ضده وآخر حكم غيابى فى الدعوى الجنائية رقم ٤٠٧٩ لسنة ١٩٧٦ جنح منفلوط بحبس كل منهما ثلاثة أشهر مع الشغل وإلزامهما متضامنين بأن يؤديا إلى الطاعة تعويضا قدره ٢٣١٤٠ والمصادرة لتهريبهما بتاريخ ٢٣ / ٣ / ١٩٧٣ تبغاً ، وإذا كان الحكم الجنائى سالف البيان قد سقط بمضى المدة فقد أقام دعواه بطلبه سالف الذكر .

وبتاريخ ١٤ / ١ / ١٩٨٥ أجابته المحكمة إلى طلبه . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٧ سنة ٦ ق . أسيوط « مأمورية سوهاج » ، وبتاريخ ٢٢ / ٦ / ١٩٨٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه إذ فصل في النزاع المطروح رغم إنعقاد الإختصاص بنظره للمحاكم الجنائية بإعتباره منازعة في تنفيذ التعويضات المالية المحكوم بها من المحكمة الجنائية .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك إنه وقد نصت المادة ٧٥ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على سريان أحكام قانون المرافعات التي لا تتعارض مع أحكامه على ذلك الحجز وجاء القانون الأول خلوا من النص على دعوى رفع الحجز ، فإنه يرجع بشأنها إلى قانون المرافعات ، وإذ تنص المادة ٣٢٥ من هذا القانون على إنه يجوز للمحجوز عليه أن يرفع الدعوى بطلب رفع الحجز أمام قاضى التنفيذ الذى يتبعه فإن قاضى التنفيذ يكون دون غيره هو المختص نوعيا بنظر هذه الدعوى ، لما كان ذلك وكان المطعون ضده قد أقام دعواه بىطلان الحجز الإداري المؤرخ ١١ / ١٠ / ١٩٨٣ وإعتباره كأن لم يكن ، فإن الدعوى بهذه المثابة تكون دعوى بطلب رفع الحجز

والتخلص منه ومن آثاره وتعتبر إشكالا موضوعيا فى التنفيذ يختص به قاضى التنفيذ وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد صادف صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث أن حاصل النعى بالوجه الثانى من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه إذ قضى ببطلاق الحجز الإدارى محل النزاع لانقضاء الدعوى الجنائية رقم ٤٠٧٩ لسنة ١٩٧٦ جنح منفلوط بمضى المدة ، رغم أن المطعون ضده أسس دعواه على سقوط العقوبة المقضى بها بالتقادم بما ينطوى على تغيير لسبب الدعوى .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، إذ خلت الأوراق مما يفيد سبق تمسك الطاعنه بهذا الدفاع الذى يخالطه واقع أمام محكمة الموضوع بما يعتبر معه سببا جديدا لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل النعى بالوجهين الثالث من السبب الأول والأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه إذا أعتبر التعويض المقضى به طبقا لاحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عقوبة جنائية تكميلية ملازمة للعقوبة المقيدة الحرية وقضى بسقوطها لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة رغم كونه تعويضا مدنيا لصالح الخزانة العامة يسقط بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى .



وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن التعويض المنصوص عليه فى المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن التهريب الجمركى يعتبر عقوبة تكميلية تنطوى على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس والغرامة التى يحكم بها على الجانى تحقيقا للغرض المقصود من ناحية كفايتها للردع والزجر وقد حدد الشارع مقدار هذا التعويض تحديدا تحكما غير مرتبط بوقوع أى ضرر وسوى فيه بين الجريمة التامة والشرع فيها مع مضاعفته فى حالة العود ، ويترتب على ذلك إنه لا يجوز الحكم به إلا من محكمة جنائية وإن الحكم به حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الخزانة العامة فى الدعوى وبدون توقف على تحقق وقوع ضرر عليها ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ورتب على انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة سقوط العقوبة بما فيها التعويض فإنه يكون قد صادف صحيح القانون ويكون النعى عليه على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالوجهين الرابع من السبب الأول والثانى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق إذ قضى بسقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة رغم إعلان المتهم الثانى .... بالحكم الجنائى قبل إنتهاء مدة الثلاث سنوات المقررة لانقضائها بما يقطع تقادمها بالنسبة للمطعون ضده .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول إذا خلت الأوراق مما يفيد سبق تمسك الطاعنة بهذا الدفاع الذى يخالطه واقع أمام محكمة الموضوع بما يعتبر معه سببا جديدا لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / منصور حسين عبد العزيز نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / محمد السعيد رضوان نائب رئيس المحكمة ، حماد الشافعى ، عزت البندارى ومحمد  
عبد العزيز الشناوى .

( ٨٢ )

### الطعن رقم ٢٦٢٣ لسنة ٥٦ القضائية

عمل " العاملون بالقطاع العام " .

تعيين العامل بشركات القطاع العام . إستحقاقه لأجر الوظيفة المعين بها  
جواز زيادة الاجر للعامل الذى تزيد مدة خبرته عن المدة المطلوب توافرها  
لشغل الوظيفة وذلك للنظام الذى يضعه مجلس إدارة الشركة . تحديد أجر  
العامل فى عقد عمله المحدد المدة لا يرتب له الحق فى هذا الاجراء عند تعيينه  
بإحدى الوظائف الواردة بجداول توصيف الوظائف .

مفاد النص المواد ٨ ، ١١ ، ٢٢ ، ٢٣ من نظام العاملين بالقطاع العام  
الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ إن الشارع أوجب على كل شركة وضع  
جداول توصيف وتقييم الوظائف بها بما يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد  
واجباتها ومسئولياتها وشروط شغلها والأجر المقرر لها وذلك فى نطاق الجدول  
المرافق للقانون اليه لانه إنما استهدف وضع قواعد عامة مجردة بإتخاذ أساس  
موضوعى يعتد فى الوظيفة بالفئة المالية المقررة لها ويخضع من يعين بشركات  
القطاع العام لقواعد التعيين الواردة بذلك القانون وللأجر المحدد للوظيفة المعين بها

ولازم ذلك أن يكون المناط في تحديد العمل وأجره بما ورد بشأنه في قرار تعيين العامل أما الذين يتم تعيينهم على غير الوظائف الواردة بجدول توصيف في الشركة وتُسند إليهم أعمالاً مؤقتة أو عرضية فإنهم يعاملون وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس الإدارة وطبقاً لما يرد بعقود عملهم . وإن تعيين العامل بمكافأة شاملة يفيد أن الشركة غير ملزمة أن تضيف إليها أى مبالغ أخرى . لما كان ذلك وكان الأصل أن يستحق العامل بداية مربوط الوظيفة المعين عليها . ويجوز بالنسبة للعامل الذى تزيد مدة خبرته عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة التى تم تعيينه عليها أن يزيد أجره عن أجر بداية التعيين وفقاً للنظام الذى يضعه مجلس إدارة الشركة لذلك . وإذا كان الواقع الثابت فى الدعوى أن القرار الصادر بتعيين الطاعن بوظيفته مدير عام بالشركة المطعون ضدها لم يتضمن تحديداً لمرتبه ولم يحتسب له مدة خبره تزيد عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة التى تم تعيينه عليها فإنه لا يستحق أكثر من بداية مربوط الوظيفة المعين عليها ومن ثم يكون قرار رئيس مجلس الإدارة رقم .... بتحديد أجر الطاعن بما يجاوز الأجر المحدد للوظيفة التى تم تعيينه عليها قد جاء على خلاف أحكام القانون ولا يرتب حقاً للطاعن فى هذا الأجر للشركة أن تعدل عنه . كما إن تحديد أجر الطاعن فى عقد عمله المحدد المدة لا يرتب له حقاً فى هذا الأجر إلا فى خلال سريانه ولا تلزم الشركة به عند تعيينه بإحدى الوظائف الواردة بجدول توصيف الوظائف بها ما دام يجاوز بداية الأجر المحدد لتلك الوظيفة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر..  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن  
تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٥٢ سنة ١٩٨٤ عمال كلى  
الاسكندرية على المطعون ضدها - شركة الاسكندرية للحلويات والشيكولاته -  
وطالب الحكم بأحققيته فى مرتب شهرى مقداره ١٥٠ جنيها وما يترتب على ذلك  
من آثار والزام المطعون ضدها بأن تدفع له مبلغ ١٥٠٠ جنيه وما يستجد ،  
وقال بيانا للدعوى أنه حاصل على بكالوريوس الزراعة والتحق بالعمل لدى  
الشركة المطعون ضدها فى ١٩٦٤/٥/٢٥ وقد ترك العمل بها فى ١٩٦٩/٤/١  
وسافر الى امريكا وعمل بمصانع الحلوى والشيكولاته هناك مما أكسبه خبره  
واسعه فى هذا المجال وبعد عودته من الخارج تعاقدت معه الشركة بها لمدة سنة  
واحدة تبدأ من ١٩٨٢/٩/١ بمرتب مقداره ١٤٥ جنيها - يمثل أجر مدير عام  
مضافا إليه خمس علاوات - واستمر تنفيذ العقد الى أن صدر قرار مجلس  
ادارة الشركة رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٨٣ بتحديد مرتبه بمبلغ ١٥٠ جنيها شهريا  
بإضافة خمس علاوات الى أول مربوط وظيفه مدير عام التى تم تعيينه عليها  
بالشركة المطعون ضدها وبتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٣ أصدر رئيس مجلس ادارة  
الشركة قرارا بتحديد مرتبه بمبلغ ١٢٠ جنيها دون مراعاة مدة خبرته السابقة



التي حددت على أساسها مرتبه بالعقد المؤقت وقرار مجلس الادارة السابق بتحديد مرتبه بمبلغ ١٥٠ جنيها وإذ كان له حق مكتسب في هذا المرتب بما لا يجوز معه للشركة تخفيضه فقد أقام الدعوى بطلباته سابقه البيان . ندبت المحكمة خبيراً في الدعوى وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٥/١١/٣٠ بإلزام المطعون ضدها بأن تؤدي للطاعن راتباً شهرياً مقداره ١٥٠ جنيها وأن تؤدي إليه مبلغ ٦٠٠ جنيه ، استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧ لسنة ٤٢ ق الاسكندرية ، وبتاريخ ١٩٨٦/٦/١٢ حكمت بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب . ينعي الطاعن بها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول ان الحكم أقام قضاءه تأسيساً على أن المادة "١٢" من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ استلزمت أن يكون التعيين في الوظائف العليا بقرار من رئيس الجمعية العمومية بناء على ترشيح مجلس الإدارة وإن القرار الصادر بتعيين الطاعن لم يحدد مرتبه بما يوجب تحديده بأول مربوط وظيفه المدير العام التي تم تعيينه عليها وهو مبلغ ١٢٠ جنيها وأن للشركة الحق في العدول عن قرارها بتحديد مرتبه بمبلغ ١٥٠ جنيها في حين أنه وإن كانت المادة "١٢" سالفه الذكر قد أوجبت أن يصدر الوزير قرار التعيين بالوظائف العليا فإن المادة "٢٣" من القانون المشار إليه قد أعطت لمجلس الادارة تقدير مدة الخبرة الافتراضية التي

تضم لمدة خدمة الموظف والعلاوات الواجب إضافتها لأول مربوط الوظيفة وقد أصدر مجلس الإدارة القرار رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٨٣ بتحديد مرتبه بمبلغ ١٥٠ جنيها كما تحدد مرتبه بعقد العمل المحدد المدة بمبلغ ١٤٥ جنيها وهو أجر يتفق مع أول مربوط وظيفة المدير العام مضافا إليه خمس علاوات وقد أصبح هذا العقد غير محدد المدة بعد الاستمرار في تنفيذه بعد إنتهاء مدته ومن ثم يكون حقه قد تعلق بالمرتب الوارد بهذا العقد وبالأجر الذى حدده قرار مجلس الإدارة المشار إليه بما لا يجوز معه للشركة المطعون ضدها تخفيضه بعد صدور القرار بتعيينه وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يرد على دفاعه السابق يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود . ذلك أن النص فى المادة الثامنة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن ( تضع كل شركة هيكلًا تنظيميًا لها وكذلك جداول توصيف وتقييم الوظائف بما يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباته ومسئولياتها وشروط شغلها والأجر المقرر لها وذلك فى حدود الجدول رقم "١" المرافق لهذا القانون ... ) والنص فى المادة ١١ منه على أن ( يضع مجلس الإدارة نظامًا لتوصيف الخبراء الوطنيين والأجانب ولن يقومون بأعمال مؤقتة عارضة أو موسمية والعاملين المتدرجين وذلك بما يتفق مع نشاط الشركة وظروفها بما يساعد على تحقيق أهدافها وبمراعاة التشريعات التى تصدرها الدولة فى هذا الشأن ) والنص فى المادة ٢٢ منه على أن ( يستحق العامل الاجر المقرر للوظيفة طبقا لجدول الأجور رقم

"١" المرافق لهذا القانون ووفقا لما يرد بجداول توصيف وتقييم الوظائف المعتمد من مجلس إدارة الشركة وذلك من تاريخ تسلمه العمل ما لم يكن مستبقى بالقوات المسلحة فيستحق أجره من تاريخ تعيينه ... ) والنص في المادة ٢٣ من ذات القانون على أن ( يصدر مجلس إدارة الشركة قرارا بنظام احتساب مدة الخبرة المكتسبة علميا وما يترتب عليها من احتساب الأقدمية الافتراضية والزيادة في أجر بداية التعيين وذلك بالنسبة للعامل الذي تزيد مدة خبرته عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة مع مراعاة إتفاق هذه الخبرة مع طبيعة عمل الوظيفة كما يضع مجلس الإدارة القواعد التي تسمح بالتعيين بما يجاوز بداية الأجر المقرر للوظيفة وذلك في الحالات التي يتوافر فيها لشاغلي الوظيفة خبرة ترفع من مستوى الأداء ) مفاده إن المشرع أوجب على كل شركة وضع جداول وتقييم الوظائف بها بما يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئوليتها وشروط شغلها والأجر المقرر لها وذلك في نطاق الجدول المرافق للقانون المشار إليه لأنه إنما استهدف وضع قواعد عامة مجردة بإتخاذ أساس موضوعي يعتد في الوظيفة بالفئة المالية المقررة لها ويخضع من يعين بشركات القطاع العام لقواعد التعيين الواردة بذلك القانون وللأجر المحدد للوظيفة المعين بها ولازم ذلك أن يكون المناط في تحديد العمل وأجره بما ورد بشأنه في قرار تعيين العامل . أما الذين يلزم تعيينهم على غير الوظائف الواردة بجدول توصيف في الشركة وتسند اليهم أعمال مؤقتة أو عرضية فأنهم يعاملون وفقا للقواعد التي يضعها مجلس الإدارة . وطبقا لما يرد بعقود عملهم . وأن تعيين العامل بمكافأة شاملة يفيد أن الشركة غير ملزمة أن تضيف إليها أي مبالغ

أخرى . لما كان ذلك وكان الاصل أن يستحق العامل بداية مربوط الوظيفة المعين عليها . ويجوز بالنسبة للعامل الذى تزيد مدة خبرته عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة التى تم تعيينه عليها . أن يزيد أجره عن أجر بداية التعيين وفقا للنظام الذى يضعه مجلس إدارة الشركة لذلك واذ كان الواقع الثابت فى الدعوى أن القرار الصادر بتعيين الطاعن بوظيفة مدير عام بالشركة المطعون ضدها لم يتضمن تحديد المرتبة ولم يحتسب له مدة خبرة تزيد عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة التى تم تعيينه عليها فإنه لا يستحق أكثر من بداية مربوط الوظيفة المعين عليها ومن ثم يكون قرار رئيس مجلس الادارة رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٧٣ بتحديد أجر الطاعن بما يجاوز الأجر المحدد للوظيفة التى تم تعيينه عليها قد جاء على خلاف أحكام القانون ولا يرتب حقا للطاعن فى هذا الأجر والشركة أن تعدل عنه كما أن تحديد أجر الطاعن فى عقد عمله المحدد المدة لا يرتب له حقا فى هذا الأجر الا فى خلال مدة سريانه ولا تلزم الشركة به عند تعيينه بإحدى الوظائف الواردة بجداول توصيف الوظائف بها ما دام يجاوز بداية الأجر المحدد لتلك الوظيفة وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه يكون على غير اساس .

حيث إنه ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / منصور حسين عيد العزيز نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / عبد المنعم وفا ، محمد السعيد رضوان نائبى رئيس المحكمة ، حماد الشافعى وعزت  
البندارى .

( ٨٣ )

### الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٥٥ القضائية

(١، ٢) عمل " العاملون بالقطاع العام " " اجازة مرضية " . " انقطاع  
عن العمل " .

(١) إنهاء خدمة العامل فى ظل نظام العاملين بالقطاع العام الصادر  
بالقانون ٤٨ لسنة ٨٧ . خضوعها للأحكام الواردة فى الفصل الثانى عشر  
من الباب منه . اثره . إنهاء الرابطة العقدية ولو اتسم الإنهاء بالتعسف ليس  
للعامل الا الحق فى التعويض إن كان احتسابه ضرر . الاستثناء . الفصل  
بسبب النشاط النقابى .

(٢) إلزام العامل باخطار جهة العمل بمرضه خلال ٢٤ ساعة التصريح  
له بأجازة مرضية وإعتماد الاجازة التى قررها الطبيب الخارجى . منوط  
بالجهة الطبية المختصة . الإنقطاع عن العمل بدون إذن المدد المحددة لانتهاء  
الخدمة . اثره . اعتبار العامل مقدما استقالته بشرط إنذاره كتابة بعد  
اكتمال مدة الانقطاع المقررة . م ١٠٠ ل ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .



١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن انتهاء خدمة العامل في ظل نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تسرى عليه الاحكام الواردة في الفصل الثاني عشر من الباب الثاني منه وإن خلو هذا النظام من نص يجيز إلغاء قرار إنهاء خدمة العامل وإعادةه الى عمله مؤداه أن القرار الصادر بإنهاء الخدمة لا يخضع لرقابة القضاء إلا في خصوص طلب التعويض عن الضرر الناجم عنه لأن الاصل طبقا لأحكام المواد ٦٩٤ ، ٦٩٥ من القانون المدني ، ٧٢ ، ٧٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ٥٩ أن لصاحب العمل إنهاء العقد غير محدد المدة بإرادته المنفردة وإن هذا الإنهاء تنقضى الرابطة العقدية به ولو اتسم بالتعسف غاية الامر أنه يترتب للعامل الذي أصابه ضرر في هذه الحالة الحق في التعويض. وإستثناء من هذا الاصل أجاز المشرع إعادة العامل الى عمله رغم إنهاء صاحب العمل العقد إذا كان بسبب النشاط النقابي وهو ما نصت عليه المادتان ٦/٧٥ ، ٢٣١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - الذي يحكم واقعة الدعوى - واللتين تسريان في هذا الخصوص على العاملين بالقطاع العام لعدم وجود نص في هذا الشأن في النظام الخاص بهم وذلك وفق ما تقضى به الفقرة الثانية من المادة الاولى من ذلك النظام .

٢ - يدل النص في المادتين ٦٨ ، ١٠٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على ان المشرع استلزم أن يخطر

العامل جهة العمل بمرضه خلال ٢٤ ساعة من تخلفه عن العمل وجعل التصريح بالاجازة المرضية من الجهة الطبية المختصة وأناط بها إعتقاد الاجازة المرضية التي يقررها الطبيب الخارجى وإن انقطاع العامل عن العمل اذن المدد التي حددتها المادة ١٠٠ المشار اليها يعتبر قرينة على استقالة العامل وإن لجهة العمل انتهاء خدمته بسبب هذا الانقطاع على ان يسبق هذا الانهاء إنذار كتابى يوجه للعامل بعد غيابه لمدة سبعة ايام فى الحالة الاولى وخمسة عشر يوما فى الحالة الثانية .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضده اقام الدعوى رقم ٦٠ لسنة ١٩٨١ عمال كلى دمياط على الطاعة - شركة دمياط للغزل والنسيج - وطلب الحكم بإلغاء قرار فصله التعسفى الغير تأديبى المعلق له بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٥ إعتبارا من

١٤/٦/١٩٨١ وإعتباره كأن لم يكن واعادته الى عمله دون مساس بأجره مع صرف مستحقاته في خلال فترة الفصل حتى العودة الى العمل مع إلزام الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ١٠٠٠ جنيه تعويضا عما ناله من اضرار بسبب خطأ الشركة في فصله وقال بيانا للدعوى أنه عين بالشركة الطاعنة في ٢٧/٤/١٩٧١ بإدارة النسيج وقد أجرى عملية جراحية نتج عنها إصابته بأعراض مرضية متكررة وأوصى له الطبيب المعالج بعمل خفيف يناسب حالته الصحية غير أن الادارة الطبية بالشركة لم تعتمد تلك التوصية وأستبدات الدواء المقرر له ولم تسمح له إدارة النسيج بالحصول على اجازة من رصيد اجازته مما كان يضطره الى التغيب عن العمل ففصلته الشركة إعتبارا من ١٤/٩/١٩٨١ دون ان تنذره بالفصل أو تتحقق من سبب غيابه أو تخصم مدة الغياب من رصيد اجازته ومن ثم يكون قرار الفصل باطلا وقد اصيب من جرائه بأضرار جسيمة وإذ لم تجد محاولاته الودية للعودة الى عمله فقد اقام الدعوى بطلباته سالفة البيان وبتاريخ ٢٩/١٢/١٩٨١ نذبت المحكمة خبيرا في الدعوى وبعد ان قدم تقريره حكمت - بتاريخ ٢٠/٥/١٩٨٤ بإلغاء قرار إنهاء خدمة المطعون ضده المعلن اليه بتاريخ ٢٥/٦/١٩٨١ وإعتباره كأن لم يكن وبأحققيته في صرف أجره إعتبارا من تاريخ انتهاء خدمته وحتى عودته للعمل . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٠ لسنة ٣٠ لسنة ١٦ق المنصورة " مأمورية دمياط " وبتاريخ ٦/٢/١٩٨٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف

. طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة ابدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة اسباب تنعى الطاعنة بالوجه الثانى من السبب الثانى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول ان الحكم قد أخطأ فى تأييد الحكم الابتدائى فيما قضى به من إلغاء قرار إنهاء خدمة المطعون ضده رغم ان هذا الإنهاء لم يكن بسبب النشاط النقابى وهى الحالة التى يجوز فيها إعادة العامل الى عمله طبقا لنص المادة ٧٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٦٦ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله . ذلك إنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن إنهاء خدمة العامل فى ظل نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تسرى عليه الاحكام الواردة فى الفصل الثانى عشر من الباب الثانى منه وإن خلو هذا النظام من نص يجيز إلغاء قرار إنهاء خدمة العامل وإعادةه الى عمله مؤداه ان القرار الصادر بإنهاء الخدمة لا يخضع لرقابة القضاء إلا فى خصوص طلب التعويض عن الضرر الناجم عنه لأن

الأصل طبقا لاحكام المواد ٦٩٤ ، ٦٩٥ من القانون المدنى، ٧٢ ، ٧٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ان لصاحب العمل إنهاء العقد غير محدد المدة بإرادته المنفردة وإن هذا الانهاء تنقضى به الرابطة العقدية ولو اتسم بالتعسف . غاية الامر إنه يترتب للعامل الذى أصابه ضرر فى هذه الحالة الحق فى العويض وإستثناء من هذا الأصل أجاز المشرع إعادة العامل الى عمله رغم انتهاء صاحب العمل العقد إذا كان الفصل بسبب النشاط النقابى وهو ما تقرره المادتان ٦/٧٥ ، ٢١٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - الذى يحكم واقعة الدعوى - واللتين تسريان فى هذا الخصوص على العاملين بالقطاع العام لعدم وجود نص فى هذا الشأن فى النظام الخاص بهم وذلك وفق ما تقضى به الفقرة الثانية من المادة الاولى من ذلك النظام لما كان ذلك وكان الثابت فى الاوراق ان انتهاء الطاعنة لعقد عمل المطعون ضده لم يكن بسبب نشاطه النقابى فإن الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى تأييد الحكم الابتدائى فيما قضى به الغاء قرار إنهاء خدمة المطعون ضده يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسببين الاول والثالث من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك تقول ان الحكم أخطأ فى تأييد الحكم الابتدائى فيما إنتهى اليه من ان



الشركة أنهت خدمة المطعون ضده بسبب غيابه المتقطع عن العمل لأكثر من ثلاثين يوما رغم عدم وصول الأتذار بالغياب اليه وإن الغياب كان بسبب المرض فى حين أن المطعون ضده لم يخطر الطاعنة بمرضه طبقا لاحكام المادة ٦٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وبلغت مدة إنقطاعه ثلاثين يوما متفرقة وقد أنذرتة الطاعنة بالغياب على عنوانه الموجود بملف خدمته وأعيد هذا الانذار إليها لعدم الإستدلال عليه فأنهت عقد عمله إعمالا لحقها المقرر فى المادة رقم ١٠٠ من القانون المشار اليه وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وانكر على الطاعنة حقها فى هذا الإنهاء فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد . ذلك إنه لما كانت للمادة ٦٨ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على ان ( يصرح بالاجازة المرضية بناء على قرار من الجهة الطبية المختصة بعد توقيع الكشف على المريض فإذا أخطر المريض الى عرض نفسه على طبيب خارجى جاز للجهة الطبية المختصة إعتماذ الاجازة المرضية المقررة بمعرفة الطبيب الخارجى .. ويجب على العامل أن يخطر الجهة التابع لها عن مرضه خلال ٢٤ ساعة من تخلفه عن العمل وفى جميع الاحوال يعتبر تمارض العامل إخلالا خطيرا بواجباته يستوجب جزاء رادع .. ) والنص فى المادة ١٠٠ منه على ان ( يعتبر

العامل مقدما استقالته في الحالات الآتية :- "١" اذا انقطع عن عمله بغير اذن اكثر من خمسة عشر يوما متتالية .... "٢" اذا انقطع عن عمله بغير اذن له جهة الادارة اكثر من ثلاثين يوما غير متصلة في السنة وتعتبر خدمته منتهية في هذه الحالة من اليوم التالي لاكتمال هذه المدة .. وفي الحالتين الواردتين في البندين " ١ ، ٢ " يتعين إنذار العامل كتابه بعد انقطاعه سبعة ايام في الحالة الاولى - وخمسة عشر يوما في الحالة الثانية " يدل على ان المشرع أستلزم ان يخطر العامل جهة العمل بمرضه خلال ٢٤ ساعة من تخلفه عن العمل وجعل التصريح بالاجازة المرضية من الجهة الطبية المختصة وأناط بها إعتداد الاجازة المرضية التي يقررها الطبيب الخارجى وإن إنقطاع العامل عن العمل بغير إذن المدد التي حددتها المادة ١٠٠ المشار إليها يعتبر قرينه على إستقالة العامل وان لجهة العمل إنهاء خدمته بسبب هذا الانقطاع على ان يسبق هذا الإنهاء إنذار كتابى يوجه بعد غيابه لمدة سبعة أيام في الحالة الاولى وخمسة عشر يوما في الحالة الثانية . لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده قد أنقطع عن العمل بغير إذن أكثر من ثلاثين يوما متفرقة خلال المدة من ١/١/١٩٨١ الى ١٤/٦/١٩٨١ وقد أنذرته الطاعنة بالغياب على عنوانه الموجود بملف خدمته غير انه استمر في الإنقطاع عن العمل فقامت بإنهاء عمله لديها إعمالا للقريئة القانونية المنصوص عليها بالمادة ١٠٠ المذكورة فإن هذا الإنهاء يكون مبررا . واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر إنهاء عقد عمل المطعون ضده

مشوباً بالتعسف لأن إنقطاعه عن العمل كان بسبب المرض رغم عدم خطاره  
لجهة العمل بمرضه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في  
الاستدلال بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين الحكم فى موضوع  
الإستئناف رقم ٣٠ لسنة ١٦ ق المنصورة " مأمورية دمياط " بإلغاء الحكم  
المستأنف ورفض الدعوى .



## جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / منصور حسين عبد العزيز نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / محمد السعيد رضوان نائب رئيس المحكمة ، حماد الشافعي ، عزت البنداري ومحمد  
عبد العزيز الشناوي .

( ٨٤ )

### الطعن رقم ٣٥٧٦ لسنة ٥٥ القضائية

(١) حكم " تسبيب الحكم " " ما يعد قصورا "

تعويل الحكم في قضائه على تقرير الخبير الذي لم يعرض لما اثاره  
الطاعن من دفاع جوهري . قصور . مثال في عمل .

( ٢ ، ٣ ، ٤ ) عمل . " سلطة صاحب العمل " . اجر . " الاجر الاضافي

تقادم . التقادم الخمسي "

(٢) تنظيم وقت العمل اليومي . من سلطة صاحب العمل . إلتزام العامل  
بأداء عمله وفقا للتنظيم وفي المواعيد التي يحددها صاحب العمل ما دام  
هذا التنظيم لا يتعارض مع القانون . تحديد الترتيب الزمني لساعات العمل  
الاضافية من سلطة صاحب العمل .

(٣) إستحقاق العامل اجرا عن ساعات العمل الاضافية في ايام العمل  
المعتادة محسوبا على أساس قيمة أجر اليوم المعتاد مقسوما على ساعات  
العمل المقررة وهي ثمانية ومضروباً في ساعات العمل الاضافية يضاف إليه  
نسبة ٢٥٪ إذا كان التشغيل نهارا و ٥٠٪ إذا كان ليلا .

(٤) خضوع الحق التقادم الخمسى. مناطه . هو إتصافه بالدورية والتجدد  
أى أن يكون الحق مستحقاً فى مواعيد دورية أيا كانت مدتها وأن يكون الحق  
بطبيعته مستمراً لا ينقطع سواء كان ثابتاً أو تغير مقداراه من وقت لآخر  
(مثال فى الأجر الإضافى) .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - إنه إذا أخذت محكمة الموضوع بتقرير  
الخبير المقدم فى الدعوى وأحالت فى بيان أسباب حكمها إليه ، وكانت أسبابه  
لا تؤدي إلى النتيجة التى أنتهى إليها بحيث لا تصلح رداً على دفاع جوهرى  
تمسك به الخصوم - من شأنه لوصح أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى - فإن  
حكمها معيباً بالقصور .

٢ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن لصاحب العمل بمقتضى سلطته  
فى الإدارة والإشراف أن ينظم وقت العمل اليومى طبقاً لحاجة العمل وظروف  
الإنتاج ويلتزم العامل بأداء عمله وفقاً لهذا التنظيم ما دام متفقاً وأحكام  
القانون ، وليس فى القانون ما يحدد الترتيب الزمنى لساعات العمل الإضافية  
بالنسبة لساعات العمل الأصلية ولا أن تكون الأولى تالية بالضرورة للثانية وأن  
المرجع فى هذا التحديد هو النظام الذى يضعه صاحب العمل أو ما درج عليه  
بالعمل فى منشأته .



٣ - مفاد نص المادة ١٠ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - الذى يحكم واقعة الدعوى - ان السنة تعتبر فى تطبيق أحكام هذا القانون ٣٦٥ يوما ومفاد نص المادة ١١٤ منه أن ساعات التشغيل الفعلى اليومى هى ثمان ساعات مالم ينص على خلاف ذلك فى الحالىن ، وإذ كان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام قد خلا من أى نص فى شأن حساب الأجر الإضافى للعاملين بالقطاع العام فإنه يتعين الرجوع لأحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فى هذا الشأن إعمالا لحكم المادة الأولى من نظام العاملين بالقطاع العام السالف الإشارة اليه . وكان مؤدى نص المادة ١٢١ من قانون العمل سالف البيان ان العامل إذا عمل وقتا إضافيا فى أيام العمل المعتاد يستحق أجرا عن ساعات العمل الإضافية محسوبا على اساس قيمة أجر اليوم المعتاد مقسوما على ساعات العمل المقررة وهى ثمانية ومضروبيا فى ساعات العمل الإضافية ثم يضاف اليه ٢٥٪ إذا كان التشغيل نهارا و ٥٠٪ إذا كان ليلا .

٤ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن الأصل فى الاحكام أنها مقررة للحقوق وليست بمنشئ لها لأن وظيفة الحكم بيان حق كل خصم بالنسبة لموضوع النزاع دون ان ينشئ حقا جديدا . فإن الحكم بأحقية العامل لأجر معين ينسحب اثره لتاريخ إستحقاقه لهذا الأجر ولا يتراخى ثبوت الحق فى

حالة المنازعة إلى تاريخ القضاء به ، ولازم ذلك ان التقادم بشأنه يبدأ من تاريخ استحقاقه الذى كشف عنه الحكم وليس من تاريخ هذا الحكم . وإذا كانت المادة ٣٧٥ من القانون المدنى تنص فى فقراتها الاولى على ان "...." بما مؤداه إن مناط خضوع الحق للتقادم بالتطبيق لهذا النص هو اتصافه بالدورية ايا كانت مدتها وان يكون الحق بطبيعته مستمرا لا ينقطع سواء كان ثابتا أو تغير مقدراه من وقت لآخر . فإن الأجور المستحقة عن ساعات العمل الاضافية تخضع لهذا التقادم الخمسى .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضده الأول ومورث باقى المطعون ضدهم أقاما الدعوى رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى السويس على الطاعنة - شركة الاهرام <sup>مليج</sup> للمجمعات الاستهلاكية - وطلبا الحكم بالزامها بأن تدفع للاول مبلغ ٥٢,٧٥٠

والثانى مبلغ ٤٢٠,٨٥٠ <sup>مليـمـجـ</sup> وقالوا ببياننا لها انهما يعملون لدى الشركة الطاعة وطبقا للنظام الذى وضعته تقوم ساعتين إضافيتين ليلا علاوة على ساعات العمل الأصليـه إلا انها تمنحها مقابلا لهما أجر ساعتين فقط بالمخالفة لحكم المادة ١٢١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التى تقضى باحتساب ساعة العمل الليلي بساعة ونصف . وإذ أستحق للأول فروق مالية نتيجة لذلك مقدارها ٥٢٠,٧٥٠ <sup>مليـمـجـ</sup> عن الفترة من ١٨/١٠/١٩٦٦ حتى ١/١/١٩٧٩ وللثانى مبلغ ٤٢٠,٨٥٠ <sup>مليـمـجـ</sup> عن الفترة من ١٨/٣/١٩٧٠ حتى ١١/١/١٩٧٩ فقد اقاما الدعوى بطلباتهما سالفة البيان . وبتاريخ ١٣/٥/١٩٨٤ قضت المحكمة بانقطاع سير الخصومة بوفاة مورث المطعون ضدهم عدا الأول ، فقام المطعون ضدهم بتعجيل السير فى الدعوى بذات الطلبات . وبتاريخ ١١/٣/١٩٧٩ نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وبعد أن قدم تقريره أعادت اليه المأمورية لاستكمالها وبعد أن قدم ملحق تقريره قضت بتاريخ ٢٥/١١/١٩٨٤ بالزام الطاعة بأن تدفع للمطعون ضده الاول مبلغ ١٦٢,١٣٠ <sup>مليـمـجـ</sup> ولباقى المطعون ضدهم مبلغ ١٩٩,٣٧٣ . استأنفت الطاعة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسماعيلية "مأمورية السويس" وقيد الاستئناف برقم ١ لسنة ٨ ق كما استأنفه المطعون ضدهم وقيد إستئنافهم برقم ٤ لسنة ٨ ق ، وبعد أن أمرت المحكمة بضم الاستئنافين حكمت بتاريخ ٣/١١/١٩٨٥ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها

الرأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لئظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاث أسباب تنعى الطاعنة بالأوجه الثلاثة الأول من السبب الأول والوجهين الأول والثانى من السبب الثانى والسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبب والفساد فى الإستدلال والإخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك تقول أن الخبير المنتدب فى الدعوى قد إحتسب ساعات العمل الإضافية بساعتين يوميا ثم اصف إليها نصفها لتصبح ثلاث ساعات على أساس إنها ساعات عمل ليلية على إطلاقها رغم إختلاف توقيت الغروب صيفا عنه فى الشتاء ورغم ان التشغيل الفعلى فى الشركة الطاعنة لا يتجاوز ١,٤٥ ساعة اضافية يوميا ، وانه وصولا لإحتساب أجر ساعة العمل الاضافى قام بقسمة الاجر الشهرى على ٢٦ يوميا لتحديد اجر اليوم ثم قسمة الناتج على ٦ لتحديد أجر الساعة بالمخالفة لأحكام قانون العمل التى تعتبر الشهر ثلاثين يوما وساعات العمل اليومى ثمانى ساعات . وإذ كان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أسس قضاءه على ما أنتهى اليه تقرير الخبير المنتدب السالف الذكر محمولا على أسبابه رغم قصورها ودون أن يعن بالرد على إعتراضاتها عليه وأوجه دفاعها الجوهرية التى من شأنها أن تغير وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون فضلا عن مخالفته القانون مشوبا

بالقصور في التسبب والفساد في الإستدلال والإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك إنه من المقرر- في قضاء هذه المحكمة- إنه إذا اخذت محكمة الموضوع بتقرير الخبير المقدم في الدعوى وأحالت في بيان أسباب حكمها اليه ، وكانت أسبابه لا تؤدي الى النتيجة التي إنتهى إليها بحيث لا تصلح ردا على دفاع جوهرى تمسك به الخصوم من شأنه لو صح ان يتغير وجه الرأى في الدعوى - فإن حكمها يكون معيبا بالقصور وإن لصاحب العمل بمقتضى سلطته في الإدارة والإشراف أن ينظم وقت العمل اليومي طبقا لحاجة العمل وظروف الانتاج ويلتزم العامل بأداء عمله وفقا لهذا التنظيم ما دام متفقا واحكام القانون ، وليس في القانون ما يحدد الترتيب الزمني لساعات العمل الإضافية بالنسبة للساعات الأصلية ولا أن تكون الأولى قالية بالضرورة. للثانية ، وإن المرجع في هذا التحديد هو النظام الذي يضعه صاحب العمل أو ما درج عليه العمل في منشأته . وكان المقصود بالليل - في حساب ساعات العمل الليلية الإضافية - هو الفترة ما بين غروب الشمس وشروقها وإن مفاد نص المادة ١٠ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذي يحكم واقعة الدعوى - ان السنة تعتبر في تطبيق أحكام القانون ٣٦٥ يوما ومفاد نص المادة ١١٤ منه ان ساعات التشغيل الفعلى اليومي هي ثمانى ساعات ما لم ينص على



خلاف ذلك فى الحالى ، وإذ كان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام قد خلا من أى نص فى شأن حساب الاجر الإضافى للعاملين بالقطاع فإنه يتعين الرجوع لأحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فى هذا الشأن إعمالا لحكم المادة الاولى من نظام العاملين بالقطاع العام السالف الاشارة اليه وكان مؤدى نص المادة ١٢١ من قانون العمل سالف البيان ان العامل إذا عمل وقتا اضافيا فى أيام العمل المعتادة يستحق أجرا عن ساعات العمل الاضافية محسوبا على اساس قيمة أجر اليوم المعتاد مقسوما على ساعات العمل المقررة وهى ثمانية ومضروبا فى ساعات العمل الاضافية ثم يضاف اليه نسبة ٢٥٪ إذا كان التشغيل نهارا و ٥٠٪ إذا كان ليلا . لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى وتقرير الخبير المنتدب أن الطاعنة تمسكت فى دفاعها بأن المطعون ضدهم قد تقاضوا مقابل ساعات العمل الإضافية طبقا للضوابط والقواعد التى وضعها مجلس إدارتها ، وان العمل بالمجمعات التابعة لها يتم على فترتين أحدهما صباحية والاخرى مساءية وان إجمالى ساعات التشغيل تبلغ  $9\frac{1}{4}$  ساعة يوميا صيفا وشتاء وإنه بعد طرح ساعات العمل الاصلية المقررة قانونا فإن التشغيل الإضافى يكون لمدة ساعة ونصف ، كما تمسكت بأن إختلاف وقت الغروب فى الصيف عنه فى الشتاء لا يجوز معه اعتبار ساعات التشغيل الاضافى كلها ليلة . وكان تقريرى الخبير المنتدب المودعين فى الدعوى لم يتضمن ما درجت عليه الشركة فى

شأن تشغيل العاملين في المجمعات الإستهلاكية التابعة لها ونظام العمل ومواعيده وكيفية حساب مواعيد ساعات العمل الإضافية ، كما لم يبين الخبير المنتدب الأساس الذي استند إليه في احتساب ساعات العمل الإضافية واليومية بساعتين . وأساس إعتبارهما ساعات عمل ليلية واحتساب مقدار الأجر الإضافي على هذا الأساس ، كما خالف الخبير أحكام قانون العمل عندما احتسب أن الشهر عدته ٢٦ يوما لحساب أجر اليوم وأن ساعات العمل اليومي ساعات لحساب اجر الساعة . وإذا كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد اتخذ من تقرير الخبير المنتدب سنداً لقضائه وأغفل الرد على دفاع الطاعنة الجوهرى السالف البيان وما تضمنه من اعتراض على ما أنتهى اليه ذلك التقرير فإنه يكون فضلا عن مخالفته القانون معيبا بالقصور مما يوجب نقضه .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الرابع من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول ان المادة ١٣٩ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ لا تجيز زيادة ما يصرف للعامل مقابل ساعات العمل الاضافية التي يعملها عن أجر شهرين في السنة . وإذا كان الخبير المنتدب قد احتسب الأجر الاضافي للمطعون ضدهم بما يجاوز ذلك فإن الحكم المطعون فيه الذي إستند في قضائه الى هذا التقرير قد يكون خالف القانون بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك إنه لما كان المطعون ضدهم يطالبون بالأجر الإضافى عن مدة تنتهى بنهاية عام ١٩٧٩ فإن إستناد الطاعنة لحكم المادة ١٣٩ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذى لم يكن قد صدر بعد فى غير محله . هذا فضلا عن أن هذه المادة ونصوص قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - الذى يحكم واقعة الدعوى - لم تتضمن أى تحديد للحد الاقصى لما يتقاضاه العامل مقابل ساعات التشغيل الإضافى وبالتالي يكون النعى بهذا الوجه غير صحيح .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الثالث من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك تقول انه لما كان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه اقام قضاءه برفض الدفع المبدى منها بسقوط حق المطعون ضدهم فى الاجر الاضافى فيما زاد على خمس سنوات سابقة على رفع الدعوى على أن الحكم الذى يصدر فى الدعوى مقررا لهذا الحق فى حين ان هذا الاجر من قبيل الحقوق الدورية المتجددة شهريا فيتقادم بخمس سنوات طبقا لنص المادة ٣٧٥ من القانون المدنى فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى سديد ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان الاصل فى الاحكام انها مقررة للحقوق وليست منشئة لها لان وظيفة الحكم

بيان حق كل خصم بالنسبة لموضوع النزاع دون أن ينشئ حقا جديدا فإن الحكم بأحقية العامل لأجر معين ينسحب اثره لتاريخ استحقاقه لهذا الاجر ولا يتراخى ثبوت الحق فى حالة المنازعة الى تاريخ القضاء به ولازم ذلك ان التقادم بشأنه يبدأ من تاريخ استحقاقه الذى عنه الحكم وليس من تاريخ هذا الحكم . واذ كانت المادة ٣٧٥ من القانون المدنى تنص فى فقرتها الاولى على ان " يتقادم بخمس سنوات كل حق دورى متجدد ولو اقر به المدين كأجرة المبانى ... والمهايا والاجور والمعاشات " بما مؤداه ان مناط خضوع الحق للتقادم الخمسى بالتطبيق لهذا النص هو اتصافه بالدورية والتجدد . اى ان يكون الحق مستحقا فى مواعيد دورية ايا كانت مدتها وان يكون الحق بطبيعته مستمرا لا ينقطع سواء كان ثابتا أو متغيرا مقداره من وقت لآخر . لما كان ذلك فإن الاجور المستحقة عن ساعات العمل الاضافية تخضع لهذا التقادم الخمسى . واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بالتقادم المبدى من الطاعنة فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون مما يوجب نقضه لهذا السبب ايضا .



## جلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمود شوقي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين

/ احمد مكى نائب رئيس المحكمة ، ماهر البحيرى ، محمد جمال حامد وانور العاصى .

( ٨٥ )

### الطعن رقم ١٤٣١ لسنة ٥٤ القضائية

( ١ ، ٢ ) إثبات "حجية المحررات الرسمية" . تزوير .

(١) المحررات الرسمية . إكتسابها الحجية فى الإثبات فيما ورد بها من

بيانات قام بها محررها . مجال انكارها . الطعن بالتزوير . م ١١ إثبات .

(٢) الشهادة المحررة من هيئة النقل العام طبقا للأوضاع القانونية .

تضمينها بيانات السيارة مرتكبة الحادث . إعتبارها محرراً رسمياً . سبيل

إنكار ما ورد بها . الطعن بالتزوير .

١ - النص فى المادة ١١ من قانون الإثبات يدل - وعلى ما جرى به قضاء

هذه المحكمة - أن المحررات الرسمية لا يمكن الطعن فيها إلا بالتزوير وتكون

حجة على الناس كافة بما ورد فيها من أمور قام بها محررها .



٢ - إذ كانت الشهادة الصادرة من هيئة النقل العام قد حررها رئيسا قسمى الحوادث وشئون المرور المركزى بهيئة النقل العام بالقاهرة وراعيا الاوضاع القانونية المتطلبة فى تحريرها وضمناها أن السيارة رقم ٧٠٤٢ هيئة خط ٦٨ قليدة السائق ..... المتسببة فى حادث المحضر ..... وأنها بتاريخ ١٣/١١/١٩٧٦ كانت تحمل لوحات رقم ٢٤٤٣ اتوبيس عام القاهرة فإنها تعتبر بهذه المثابة من المحررات الرسمية فلا يمكن إنكار ما ورد بها إلا عن طريق الطعن بالتزوير ، وهو ما لم تلجأ اليه الشركة المطعون ضدها . ومن ثم تكون لتلك الشهادة حجيتها فى الإثبات وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيبا بمخالفة القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد الاطلاع .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى ٨٢٦١ سنة ١٩٨١ مدنى جنوب القاهرة الإبتدائية على هيئة النقل العام والشركة المطعون ضدها وطلب الحكم

بإلزامهما على سبيل التضامم بأن يدفعوا اليهم مبلغ خمسة عشر ألف جنيه تعويضا عما لحقهم من أضرار مادية وأدبية ومورثه نتيجة وفاة مورثهم بسبب خطأ ارتكبه تابع لهيئة النقل العام أثناء قيادته إحدى السيارات المملوكة لها تحرر عنه محضرا الجنحه ٦٣٣١ سنة ١٩٧٦ الازبكية ، وإذ كانت السيارة مؤمنا عليها لدى شركة المطعون ضدها فقد أقاموا الدعوى بطلب إلزامها والهيئة مالكة السيارة بالتعويض ، ومحكمة اول درجة حكمت بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٣ بعدم قبول الدعوى بالنسبة للشركة المطعون ضدها وبإلزام الهيئة بالتعويض الذى قدرته . إستأنف الطاعنون هذا الحكم بالإستئناف ٥١٩٨ سنة ٩٨ ق ، وبتاريخ ١٩٨٤/٤/١٣ قضت المحكمة بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة لهيئة النقل العام ورفضه بالنسبة للشركة المطعون ضدها . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض فيما قضى به بالنسبة للشركة الاخيرة وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه ا طرح ما ورد بالشهادة الصادرة من هيئة النقل العام من بيان يتعلق برقم السيارة التى وقع بها الحادث ، بقوله أن هيئة النقل العام لم تقدم كشوف حركة السيارات يوم الحادث ، وإذ كانت تلك الشهادة ورقة رسمية لها حجيتها الكاملة فى الاثبات ولم تطعن عليها الشركة المطعون ضدها بثمة مطعن ، فإن الحكم يكون

معيبا بمخالفة القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن النص فى المادة ١١ من قانون الإثبات على أن " المحررات الرسمية حجة على الناس كافة بما ورد فيها من أمور قام بها محررها فى حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن فى حضوره مالم يتبين تزويرها بالطرق المقررة قانونا ، يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المحررات الرسمية لا يمكن الطعن فيها إلا بالتزوير وتكون حجة على الناس كافة بما ورد فيها من أمور قام بها محررها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اطرح ما ورد بالشهادة الصادرة من هيئة النقل العام من تحديد لرقم السيارة التى وقع بها الحادث بقوله . " وإذ جاءت أوراق الجنحة سند الدعوى وصحيفة افتتاح الدعوى خالية تماما من رقم السيارة أداة الحادث ، ولم تقدم هيئة النقل العام كشوف الحركة بخصوص الخط يوم الحادث فى ١٣/١١/١٩٧٦ لبيان ما إذا كانت السيارة رقم ٢٤٤٣ اتوبيس القاهرة سالفة البيان إليها هى التى كانت تعمل عليه وهى ذات السيارة مرتكبه الحادث من عدمه . " وإذ كانت الشهادة المشار إليها بوجه النعى قد حررها رئيسا قسمى الحوادث وشئون المرور المركزى بهيئة النقل العام بالقاهرة وراعيا الاوضاع القانونية المتطلبة فى تحريرها وضمناها أن السيارة رقم ٧٠٤٢ هيئة خط ٦٨ قيادة السائق ..... المتسببه فى حادث المحضر ٦٣٣٠ سنة ١٩٧٦ جنح الازبكية وأنها بتاريخ ١٣/١١/١٩٧٦ كانت تحمل لوحات رقم ٢٤٤٣

اتوبيس عام القاهرة فإنها تعتبر بهذه ، المثابه من المحررات الرسمية ، فلا يمكن انكار ما ورد بها إلا عن طريق الطعن بالتزوير ، وهو ما تلجأ اليه الشركة المطعون ضدها ، ومن ثم تكون لتلك الشهادة حجيتها فى الإثبات ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيبا بمخالفة القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، وإذ كان الثابت بالاوراق أن السيارة التى وقع بها الحادث مؤمن عليها تأمينا اجباريا لدى الشركة المطعون ضدها فتلتزم - على سبيل التضامم - بأداء التعويض المقتضى به على هيئة النقل العام بالقاهرة .



## جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / وليم رزق بدوي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / طه الشريف ، احمد ابو الحجاج نائبى رئيس المحكمة ، شكرى العميرى وعبد الصمد  
عبد العزيز .

( ٨٦ )

### الطعن رقم ١٤١٤ لسنة ٥٣ القضائية

- ١ - التزام " تنفيذ الالتزام " . " التنفيذ العيني " . " حكم الاعذار  
شرط للحكم بالتنفيذ العيني وليس شرطاً لقبول الدعوى م ١/٢٠٣ مدنى .  
تعريفه . وضع المدين فى حالة المتأخر فى تنفيذ إلتزامه بإذاره بورقة رسمية  
من أوراق المحضرين أم ما يقول مقامه إعتبار المطالبه القضائية إعدارا .
- ٢ - محكمة الموضوع .  
تفسير الاتفاقات والمشارطات والمحركات من سلطة محكمة الموضوع بما  
تراه أو فى إالى نيه عاقيديها ما دامت لم تخرج عن المعنى الذى تحتمله  
عباراتها .
- ٣ - نقض " أسباب الطعن " " السبب الجديد " .  
السبب القانونى الذى يخالطه واقع ولم يسبق عرضه على محكمة  
الموضوع عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض مثال ( فى  
الوفاء بالثمن ) .



١ - لئن كانت المادة ١/٢٠٣ من القانون المدنى أوجبت حصول الإعذار عند المطالبة بالتنفيذ العينى إلا أن الإعذار ليس شرطاً لقبول الدعوى وإنما هو شرط للحكم بالتنفيذ العينى ، والإعذار هو وضع المدين فى حالة المتأخر فى تنفيذ التزامه ويكون ذلك بإذاره بورقة رسمية من أوراق المحضرين أو ما يقوم مقامه وتعتبر المطالبة القضائية ذاتها إذاراً .

٢ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة فى تفسير الإتفاقات والمشارطات وسائر المحررات بما تراه أو فى إلى نيه عاقيدها مستهدية فى ذلك بظروف الدعوى وملابساتها ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك ما دامت لا تخرج فى تفسيرها عن المعنى الذى تحتمله عبارات الاتفاق .

٣ - المقرر فى قضاء المحكمة أن السبب القانونى الذى يخالطه واقع ولم يسبق عرضه على محكمة الموضوع لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان الوفاء بالثمن فى الوقت المناسب وقاعدة أن المثليات تقوم مقام البعض فى الوفاء هو من الاسباب القانونية إلا أن التمييز بين المال المثلّى والمال القيمى يقوم على عناصر واقعية وإذ خلت الأوراق مما يدل على تمسك الطاعن بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فإن ماتضمنه النعى يكون سبباً جديداً لا يجوز إيدأؤه لأول مرة أمام هذه المحكمة ويضحي غير مقبول .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة،

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضدهم الستة الاول اقاموا الدعوى رقم ٥٩٧ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى سوهاج على الطاعن والمطعون ضده الأخير بصفته بطلب الحكم بصحة عقد الاتفاق المؤرخ ١٩٧٧/١٢/١٩ المبرم بين الطاعن والمطعون ضدهم الستة الأول وإلزامه بأن بأن يسلمهم قيمة نصيبهم وهو ريع حصة الخيوط التى تسامها الطاعن من الشركة المطعون ضدها الأخير خلال الفترة من ١٩٧٧/١٢/١٩ حتى ١٩٧٨/١٢/١١ عيناً أو قيمتها نقداً مبلغ ٣٠٠٠ ج فى مواجهة المطعون ضده الأخير . ندبت المحكمة خبيراً ، وبعد أن قدم تقريره قضت برفض الدعوى . إستأنف المطعون ضدهم الستة الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٧٥ لسنة ٥٦ ق أسيوط - "مأمورية سوهاج" - وبتاريخ ١٩٨٢/٤/٤ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبصحة عقد الاتفاق المؤرخ ١٩٧٧/١٢/١٩ وأمرت الطاعن بتسليم المطعون ضدهم الستة الأول عيناً ريع الكميات التى تسلمها من الخيوط فى الفترة من ١٩٧٧/١٢/١٩ حتى ١٩٧٨/١٢/١٩ المبينه بتقرير الخبير لقاء ثمن قدره ١٣,٥٦٨,٥٣٠ طعن

الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عُرِضَ الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في فهم الواقع أدى به إلى مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيانه يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه أورد بمدونات أن الشركة التي كانت تضم الطاعن والمطعون ضدهم عدا السابع ما زالت قائمة ورتب على ذلك التزاما في ذمته بأستلام خيوط الغزل لحساب الشركة وتسليم المطعون ضدهم حصتهم المقررة رغم إنقضائها في ١٩٧٧/١١/٢٣ وتخالف المطعون ضدهم عن حقوقهم المتولده عنها وإلزامه بالحكم بالتنفيذ العيني جبراً دون حصول إنذار طبقاً لنص المادتين ١/١٥٧ ، ١/٢٠٣ من القانون المدني مما يعيبه بالخطأ في فهم الواقع أدى به إلى مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه ولئن كانت المادة ١/٢٠٣ من القانون المدني أوجبت حصول الإعذار عند المطالبة بالتنفيذ العيني إلا أن الإعذار ليس شرطاً لقبول الدعوى وإنما هو شرط للحكم بالتنفيذ العيني ، وكان الإعذار هو وضع المدين في حالة المتأخر في تنفيذ التزامه ويكون ذلك بإنذاره بورقة رسمية من أوراق المحضرين أو ما يقوم مقامه وتعتبر المطالبة القضائية

ذاتها إعذاراً . لما كان ذلك ، وكان المطعون ضدهم الستة الأول اقاموا دعواهم بطلب التنفيذ العيني أو التنفيذ بمقابل فإن شرط الإعذار يكون قد تحقق بوصول النزاع مبلغ المطالبة القضائية - ومن ثم فإن شرط الإعذار يكون قد تحقق قبل الحكم بالتنفيذ العيني وأن ما استطرده اليه الحكم المطعون فيه من استمرار الشركة بين الفريقين يعدّ تزييداً يستقيم الحكم بدونه ، ومن ثم يضحى النعى بهذا السبب على غير اساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق وفى بيان ذلك يقول ان التفسير الصحيح لعبارة الشرط تفيد أن التزام الطاعن بالتسليم لا يقوم إلا بعد أن يؤدى إليه المطعون ضدهم ثمن كمية الغزل التى يطلبونها وإذ خالف الحكم المطعون فيه نص الاتفاق وخرج عن مضمونه وعباراته بالتفسير الذى إنتهى اليه من من أن عبارته الشرط تفيد أن الطاعن بتسليم بداءة الكمية كلها من الشركة المنتجة ثم يعلن المطعون ضدهم بقيمتها كما يوافوه بثمن حصصهم ورتب على ذلك إلزام الطاعن بالتسليم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النعى فى غير محله ، ذلك إنه من المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة فى تفسير الاتفاقات والمشارطات وسائر المحررات بما تراه أو فى إلى نية عاقدتها مستهديه فى ذلك بظروف الدعوى وملابساتها ولا رقابة لمحكمة

النقض عليها في ذلك ما دامت لا تخرج في تفسيرها عن المعنى الذي تحتمله الاتفاق . لما كان ذلك ، وكان الاتفاق المؤرخ ١٩٧٧/١٢/١٩ والمحرر بين الطاعن والمطعون ضده الأول عن نفسه ويصفته وكيلاً عن باقى المطعون ضدهم عدا الأخير نص فيه على ان الطاعن يقوم بتسليم الطرف الثانى ٢٥٪ من الكمية التى ترد اليه من الشركة المطعون ضدها الأخيرة بعد دفع ثمن البضاعة بما فيها ٢٪ التى تدفع لمصلحة الضرائب " . وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص فى حدود سلطته الموضوعية أن عبارته الشرط تفيد أن الطاعن يتسلم بداءة الكمية كلها من الشركة المطعون ضدها الثانية وعندئذ يعلن المطعون ضدهم بقيمتها كما يوافقوه بثمن حصتهم وليس صحيحاً ما يقوله الطاعن انهم يبدأون بدفع الثمن له مع بيان نوعيه ما يطلبونه لأن الشرط لم يتضمن ذلك ، وكان التفسير الذى انتهى اليه الحكم المطعون فيه لا يخرج عن المعنى الذى تحتمله عبارات العقد فإن النعى عليه لا يعدو أن يكون جديلاً موضوعياً فيما لمحكمة الموضوع من سلطة تفسير العقود ويضحى النعى على غير اساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور وفى بيان ذلك يقول بأنه يجب أن يكون الوفاء بالثمن فى الوقت المناسب وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأعتد بالوفاء الحاصل من المطعون ضدهم الستة الأول بموجب العرض والإيداع المؤرخين ١٠/٤ ، ١٠/٥ ، ١٩٨١/١٠/٥ بالرغم من مرور ثلاث سنوات على ورود



البضاعة وإلزام الطاعن بالتنفيذ العيني دون بحث مدى امكانية التنفيذ العيني لاختلاف مواصفات كل دفعه عن غيرها مما يجعلها مالا قيماً وليس مثلياً يقوم بعضها مقام البعض فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن السبب القانوني الذي يخالطه واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان الوفاء بالثمن في الوقت المناسب وقاعده أن المثليات تقوم مقام البعض في الوفاء هو من الاسباب القانونية إلا أن التمييز بين المال المثلي والمال القيمي يقوم على عناصر واقعية وإذا خلت الأوراق مما يدل على تمسك الطاعن بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فإن ما تضمنه النعى يكون سبباً جديداً لايجوز إبدائه لأول مرة أمام هذه المحكمة ويضحى غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد امين طموم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / محمد جمال الدين شلقاني ، صلاح محمود عويس نائبى رئيس المحكمة ، محمد رشاد  
مبروك والسيد خلف .

( ٨٧ )

### الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٥٣ القضائية

( ١ ، ٢ ) حراسة " الحراسة القضائية " .

(١) الحراسة . ماهيتها .

(٢) الحارس القضائى . يستمد سلطته من الحكم الذى يقيمه . ثبوت  
صفته . بمجرد صدور الحكم دون حاجة الى إجراء آخر . اعتباره وحده هو  
صاحب الصفة فى كل ما يتعلق بإدارة العقار محل الحراسة وغل يد ملاكه  
عن إدارته . ثبوت الصفة القضائية للحراسة بمجرد وضع المال تحت الحراسة  
ولو تراخى تحديد شخص الحارس . علة ذلك .

( ٣ - ٥ ) دعوى "الطلبات فى الدعوى" "سبب الدعوى" . إيجار . حكم .

(٣) سبب الدعوى . هو الواقعة التى يستمد منها المدعى الحق فى الطلب .

(٤) تضمن صحيفة الدعوى طلبين مختلفين موضوعا وسببا . القضاء برفض احدهما أو قبوله . لا يعنى بطريق اللزوم رفض أو قبول الآخر . لا يغير من ذلك تماثل السبب فى كليهما .

(٥) دعوى المطعون عليه الاول بطلب طرد الطاعن من غير النزاع لحيازته لها بموجب عقد ايجار صادر من غير ذى صفة وطلب ازالة ما عليها من مبانى لفصبه الحيز المقامه عليه تلك المبانى . قضاء الحكم المطعون فيه بقبول الطلب الاول ورفض الطلب الثانى . لا خطأ .

١ - الحراسة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - اجراء تحفظى والحكم الصادر فيها ليس قضاء بإجراء التنفيذ المادى فى ذاته وإنما هو تقرير بتوافر صفة قانونية للحارس لاداء المهمة التى ناطبه فى الحد الذى نص عليه الحكم .

٢ - الحارس القضائى يستمد سلطته من الحكم الذى يقيمه وتثبت له صفته بمجرد صدور الحكم دون حاجة الى أى إجراء آخر ومتى قضى بفرض الحراسة على العقار وناط الحكم بالحارس إدارة هذا العقار فإنه يكون وحده صاحب الصفة فى كل ما يتعلق بتلك الادارة ويترتب على مجرد صدور الحكم فى مواجهة ملاك العقار . غل يد كل منهم عن إدارته وهذا الاثر يترتب بمجرد وضع

المال تحت الحراسة حتى إذا تراخى تحديد شخص الحارس لانهما مسألتان منفصلتان والمسألة الاولى هي التي تسبغ على الحراسة صفتها القضائية وترتب أثرها وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على عدم الاعتداد بعقد الايجار الصادر للطاعن بعد فرض الحراسة على العقار لصدوره من غير الحارس القضائي فإنه لا يكون قد خالف القانون أو خطأ في تطبيقه .

٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - ان سبب الدعوى هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب .

٤ - ان كانت الدعوى قد تضمنت طلبين يختلف أحدهما عن الآخر موضوعا وسببا - حتى إذا اتحد خصوما - فإن هذين الطلبين يعتبران دعويان مستقلتان جمعتهما بصحيفة واحدة والقضاء برفض أحدهما أو قبوله لا يعنى بطريق اللزوم رفض أو قبول الآخر لا يغير من ذلك أن يكون السبب في كليهما متماثلا .

٥ - إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان المطعون عليه الاول ركن في طلب ازالة مباني العين محل النزاع إلى غصب الطاعن للحيز الذي أقيمت عليه تلك المباني بينما ركن في طلب طرد الطاعن من تلك العين إلى أنه يحوزها بموجب عقد إيجار صادر من غير ذي صفة فإن الدعوى تكون قد تضمنت خصومتين مستقلتين جمعتهما بصحيفة واحدة وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض طلب الإزالة تأسيسا على أن الذي أقام مباني العين محل

النزاع هو أحد ملاك العقار - المطعون عليه الثالث بينما قضى الطاعن من تلك العين إستنادا الى أنه يضع اليد عليها بدون سند لما خلص اليه من عدم نفاذ عقد الإيجار الصادر له بعد تاريخ فرض الحراسة على العقار ومن ثم يكون النعى على غير اساس .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون عليه الأول بصفته حارسا قضائيا أقام الدعوى رقم ٤٢٦٥ لسنة ١٩٧٧ مدنى جنوب القاهرة الإبتدائية بطلب الحكم بإلزام الطاعن بإزالة مبانى الحانوت المبين بصحيفة الدعوى وطرده منه . وقال بيانا لذلك ان الطاعن وضع يده على مدخل العقار محل حراسته وأقام به حانوتا لإستعماله ورشة ميكانيكية بدون سند . فأقام الدعوى بطلبه سالفى البيان . وبتاريخ ١٩٨٠/١٢/١٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى . إستأنف المطعون عليه هذا الحكم بالإستئناف رقم ٥١٢ لسنة ٩٨ ق مدنى لدى محكمة إستئناف القاهرة التى حكمت بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٧ بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلب الطرد ويطرد الطاعن من العين محل النزاع وتأييده فيما



قضى به من رفض طلب الازالة . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت إنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة اسباب ينعى الطاعن بالاول والرابع منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه . وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاء بطرده من العين محل النزاع على أنه إستأجرها من المطعون عليه الثانى - احد ملاك العقار - فى تاريخ لاحق لفرض الحراسة على ذلك العقار ورتب على ذلك عدم نفاذ عقد الايجار فى حق الحارس حالة إنه استأجرها من المطون عليه الثانى بموجب العقد المؤرخ ١٩٧٦/١٢/١ وهو الذى كان يدير العقار وأن حكم الحراسة وتعيين حارس الجدول الصادر بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٥ قضى بتعديله فى الإستئناف بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٢ وذلك بتعيين المطعون عليه الاول حارسا ونفذ هذا الحكم بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٣ . ومن ثم يكون عقد إجارته سابقا على صدور وتنفيذ الحكم الاستئنافى مما مؤداه نفاذ ذلك العقد فى حق الحارس .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك إنه لما كانت الحراسة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إجراء تحفظى والحكم الصادر فيها ليس قضاء بإجراء يحتمل التنفيذ المادى فى ذاته ، وإنما هو تقرير بتوافر صفة قانونية للحارس لإداء المهمة التى تناط به فى الحد الذى نص عليه الحكم . والحارس القضائى

يستمد سلطته من الحكم الذى يقيمه وتثبت له صفته بمجرد صدور الحكم دون حاجة الى اى اجراء ومتى قضى بفرض الحراسة على العقار وناط الحكم بإدارة هذا العقار فإنه يكون وحده صاحب الصفة فى كل ما يتعلق بتلك الادارة ويترتب على مجرد صدور الحكم فى مواجهة ملاك العقار غل يد كل منهم عن إدارته وهذا الاثر يترتب بمجرد وضع المال تحت الحراسة حتى إذا تراخى تحديد شخص الحارس لانهما مسألتان منفصلتان والمسألة الاولى هى التى تسبغ على الحراسة صفتها القضائية وترتب أثرها . وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على عدم الاعتداد بعقد الإيجار الصادر للطاعن بعد فرض الحراسة على العقار لصدوره من غير الحارس القضائى فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال . وفى بيان ذلك يقول إن طلب طرده من العين محل النزاع يدور وجودا وعدما مع طلب إزالة مبانى تلك العين لإنهما - حسبما ذهب المطعون عليه الاول - أقيما على سبب واحد وهو الغصب وإذا قضى الحكم المطعون فيه برفض طلب الازالة وبقبول إدخال المطعون عليه الثالث خصما فى الدعوى تأسيسا على أنه هو الذى أقام تلك المبانى واجرها للطاعن مما مؤداه نفى واقعة الغصب عن الطاعن واعتباره مستأجرا فلا يجوز طرده من تلك العين إلا لسبب من الاسباب المبينة بنص المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وإذا خالف الحكم المطعون فيه

هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود . ذلك إنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن سبب الدعوى هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب . وإذا تضمنت الدعوى طلبين يختلف أحدهما عن الآخر موضوعا وسببا - حتى إذا اتحد خصوما - فإن هذين الطلبين يعتبران دعويان مستقلتان جمعتهما صحيفة واحدة والقضاء برفض أحدهما أو قبوله لا يعنى بطريق اللزوم رفض أو قبول الآخر لا يغير من ذلك أن يكون السبب في كليهما متماثلا . وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول ركن في طلب إزالة مباني العين محل النزاع إلى غصب الطاعن للحيز الذي اقيمت عليه تلك المباني بينما ركن في طلب طرد الطاعن من تلك العين إلى أنه يحوزها بموجب عقد إيجار صادر من غير ذي صفة فإن الدعوى تكون قد تضمنت خصومتين مستقلتين جمعتهما صحيفة واحدة وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض طلب الإزالة تأسيسا على أن الذي أقام مباني العين محل النزاع هو أحد ملاك العقار - المطعون عليه الثالث - بينما قضى بطرد الطاعن من تلك العين إستنادا إلى أنه يضع اليد عليها بدون سند لما خلص إليه من عدم نفاذ عقد الإيجار الصادر له بعد تاريخ فرض الحراسة على العقار . ومن ثم يكون النعى على غير اساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / عبد المنصف احمد هاشم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين/ محمد عبد المنعم حافظ ، د. رفعت عبد المجيد ، محمد خيرى الجندي نواب رئيس  
المحكمة وعبد العال السمان .

( ٨٨ )

### الطعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٥٥ القضائية

( ١ ) بيع " دعوى صحة التعاقد " . دعوى " دعوى صحة التعاقد "

بطلان دعوى صحة التعاقد . شرطها . أن يكون من شأن البيع نقل الملكية  
نطاقها . إتساعه لإثارة جميع أسباب بطلان العقد .

( ٢ ) ملكية " حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي  
الفضاء " بطلان : نظام عام .

حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية أو الأراضي الفضاء : المادتان  
١ ، ٤ ق ٨١ لسنة ١٩٧٦ . سريانه على كل تصرف ولو كان فى صورة بيع  
عرفى أو أى سبب آخر غير الميراث . بطلان التصرف المخالف بطلانا مطلقا  
متعلق بالنظام العام . الإستثناء . الحالات الواردة بالمادة الثانية من ذات  
القانون .

## ( ٣ ) نقض " أسباب الطعن : السبب غير المنتج "

النمى الذى لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعن . غير منتج .

١ - دعوى صحة ونفاذ عقد البيع - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام مقام العقد المسجل فى نقل الملكية ، ولا يجاب المشتري إلى طلبه إلا إذا كان إنتقال الملكية وتسجيل الحكم الذى يصدر له فى الدعوى ممكنين ، وهذا يقتضى أن يفصل القاضى فى أمر صحة البيع ويتحقق من إستيفائه للشروط اللازمة لإنعقاده وصحته ثم يفصل فى أمر إمتناع البائع عن تنفيذ إلتزاماته ، ومن ثم فإن تلك الدعوى تتسع لأن يثار فيها كل أسباب بطلان العقد إذ من شأن هذا البطلان لوصح أن يحول دون الحكم بصحة العقد.

٢ - إذ كان القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء بعد أن حظر فى مادته الأولى اكتساب ملكية العقارات أو الأراضى الفضاء فى جمهورية مصر العربية على غير المصريين سواء كانوا اشخاصا طبيعيين أم اعتباريين أيا كان سببه عدا الميراث ، أستثنى من هذا الحظر فى المادة الثانية منه أن تكون ملكية العقار لحكومة اجنبية لإتخاذه مقرا لبعثتها الدبلوماسية أو القنصلية أو لسكنى رئيس



البعثة بشرط المعاملة بالمثل أو كانت لإحدى الهيئات أو المنظمات الدولية ، وكانت الحالات التى يوافق عليها مجلس الوزراء ، والتى يتوافر فيها شروط معينة ، ورتب فى المادة الرابعة منه البطلان جزاء لكل تصرف يتم بالمخالفة لاحكامه ومنع شهره وأجاز لكل ذى شأن وللنيابة العامة طلب الحكم بهذا البطلان وأوجب على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، مما مفاده أن المشرع حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى القضاء ما لم تتوافر إحدى الحالات الواردة فى المادة الثانية ، كما حظر كل تصرف - ولو كان فى صورة بيع عرفى أو أى سبب آخر عدا الميراث من شأنه أن يؤدى الى نقل الملكية إليهم بالمخالفة لأحكام هذا القانون ، واعتبره باطلا بطلانا متعلقا بالنظام العام استجابة لمنطق الأمور الذى يقتضى عندما تكون الغاية ممنوعة أن تكون كل وسيلة تساهم فى تحقيقها هى الاخرى ممنوعة .

٣ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن النعى الذى لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعن ، غير منتج .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق

تتحصل فى أن مورث المطعون ضدهم الخمسة الاول أقام الدعوى رقم ٣٦٣٨ لسنة ١٩٨١ مدنى الاسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٧٤/٨/٢٧ وقال بيانا لها انه اشترى بمقتضى هذا العقد من الطاعن قطعة الأرض المبينة بالصحيفة بثمن مقداره خمسة جنيهاً للمتر الواحد ، وأنه بتاريخ ١٩٧٥/٩/١٢ تم الاتفاق بينهما على أن يقوم الطاعن ببيع تلك القطعة إلى شركة أمريكية خلال ثلاثة سنوات ، وإذا انقضى هذا الميعاد دون تنفيذ الاتفاق ، ولتقاس الطاعن عن التصديق على عقد البيع لدى مصلحة الشهر العقارى أقام دعواه بطلبه سالف البيان ، تدخل الطعون ضده الأخير فى الدعوى وطلب قبوله خصماً ثالثاً فيها والحكم برفضها وبصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٧٨/٦/٢٦ الصادر إليه من الطاعن وإلزامه مع مورث المطعون ضدهم الخمسة الأول بتسليمه قطعة الأرض محل عقد البيع المشار إليه وبتاريخ الخامس من ابريل سنة ١٩٨٣ قضت المحكمة فى الدعوى الفرعية بقبول تدخل المطعون ضده الأخير خصماً ثالثاً فى الدعوى وببطلان عقد البيع المؤرخ ١٩٧٨/٦/٢٦ وبأستجواب خصوم الدعوى الأصلية ، ثم قضت فيها بتاريخ ٢٩ من يونيه سنة ١٩٨٣ بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٧٤/٨/١٧ ، إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٩٠٩ لسنة ٣٩ قضائية ، وإستأنفه المطعون ضده الأخير بالإستئناف رقم ٩٤٨ لسنة ٣٩ ق وبعد أن أمرت المحكمة بضم

الاستئناف الأول إلى الثانى حكمت بتاريخ ٢٧ من مارس سنة ١٩٨٥ فى الاستئناف رقم ٩٠٩ لسنة ٣٩ قضائية بعدم جواز الاستئناف بالنسبة لما قضى به الحكم المستأنف فى الدعوى الفرعية بتاريخ ١٩٨٣/٤/٥ وبرفضه وتأيد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك وفى الاستئناف رقم ٩٤٨ لسنة ٣٩ قضائية بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة المشورة رأت أنه جدير بالنظر حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى بأولها وبالأوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن مفاد أحكام القانون رقم ٨١ لسنة ٥٦ أنه فيما عدا الميراث فإن الأجنبى لا يكتسب ملكية العقارات فى مصر ، وإذ كان عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٧٨/٦/٢٦ تصرف لا ينقل الملكية ولا يعد سببا من أسباب كسبها ولا ينشئ غير التزامات شخصية وأن موافقة مجلس الوزراء على البيع لا يمكن تحقيقها عملا إلا إذا قدم هذا العقد وأن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان عقد البيع موضوع النزاع تأسيسا على أن البطلان يلحق أى تعاقد مع اجنبى ولو كان حقيقياً ولا يؤدى إلى كسب الملكية لمخالفته لأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن دعوى صحة ونفاذ عقد البيع - وعلى

ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام مقام العقد المسجل في نقل الملكية ، ولا يجاب المشتري إلى طلبه إلا إذا كان إنتقال الملكية وتسجيل الحكم الذى يصدر له فى الدعوى ممكنين ، وهذا يقتضى أن يفصل القاضى فى أمر صحة البيع ويتحقق من إستيفائه للشروط اللازمة لانعقاده وصحته ثم يفصل فى أمر امتناع البائع عن تنفيذ إلتزاماته ، ومن ثم فإن تلك الدعوى تتسع لأن يثار فيها كل أسباب بطلان العقد إذ من شأن هذا البطلان لوصح أن يحول دون الحكم بصحة العقد، لما كان ذلك وكان القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء بعد أن حظر فى مادته الأولى اكتساب ملكية العقارات أو الأراضى الفضاء فى جمهورية مصر العربية على غير المصريين سواء كانوا اشخاصا طبيعيين أم اعتباريين أيا كان سببه عدا الميراث ، أستثنى من هذا الحظر فى المادة الثانية منه أن تكون ملكية العقار لحكومة أجنبية لإتخاذه مقرا لبعثتها الدبلوماسية أو القنصلية أو لسكنى رئيس البعثة بشرط المعاملة بالمثل أو كانت لإحدى الهيئات أو المنظمات الدولية ، وكذلك الحالات التى يوافق عليها مجلس الوزراء ، والتى يتوافر فيها شروط معينة ، ورتب فى المادة الرابعة منه البطلان جزاء لكل تصرف يتم بالمخالفة لأحكامه ومنع شهره وأجاز لكل ذى شأن وللنيابة العامة طلب الحكم بهذا البطلان وأوجب على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، مما مفاده أن

المشرع حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء ما لم تتوافر إحدى الحالات الواردة في المادة الثانية ، كما حظر كل تصرف - ولو كان في صورة بيع عرفي - أو أى سبب آخر عدا الميراث من شأنه أن يؤدي الى نقل الملكية إليهم بالمخالفة لأحكام هذا القانون ، واعتبره باطلا بطلانا متعلقا بالنظام العام إستجابة لمنطق الأمور الذي يقتضى عندما تكون الغاية ممنوعة أن تكون كل وسيلة تساهم في تحقيقها هي الأخرى ممنوعة لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض طلب المطعون ضده الأخير صحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليه من الطاعن لعدم صدور موافقة من مجلس الوزراء بإستثنائه من حظر تملك العقارات المبنية والأراضي الفضاء على غير المصريين فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثانى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن النزاع المطروح على المحكمة لم يكن مستهدفا منه الحصول على حكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٨/٦/٢٦ الصادر منه إلى المطعون ضده الأخير وإنما كان يدور حول أثره هذا العقد على عقد البيع الصادر منه بتاريخ ١٩٧٤/٨/٢٧ إلى مورث المطعون ضدهم الخمسة الأول ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه ببطان العقد الأول يكون معيبا بما يستوجب نقضه .



وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أن الثابت بالأوراق أن المطعون ضده الأخير قد تدخل أمام محكمة أول درجة فى الدعوى الأصلية هجوميا وطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٨/٦/٢٦ وبتاريخ الخامس من أبريل سنة ١٩٨٣ قضت المحكمة ببطالان هذا العقد ، فاستأنف هذا القضاء بالاستئناف رقم ٩٤٨ لسنة ٢٩ قضائية طالبا الغاء الحكم المستأنف والحكم بصحة ونفاذ العقد سالف الذكر ، ومن ثم كان مفروضا على محكمة الموضوع بدرجتيها طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٨/٦/٢٦ وإذ عرضت المحكمة لهذا الطلب وقضت فيه فإن النعى على قضائها بأن هذا الطلب لم يكن معروضا عليها يكون غير صحيح .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم كيف الإلتفاق المؤرخ ١٩٧٥/٩/١٢ بأنه عقد وكالة ، فى حين أن العقد الاصلى المؤرخ ١٩٧٤/٨/٢٧ يعتبر مفسوخا بالبيع الذى تم للشركة الاجنبية بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٦ ومن ثم زال إلتزامه بنقل الملكية إلى مورث المطعون الخمسة الأول ولازم ذلك أنه لا يجوز أن يقضى له بصحة ونفاذ هذا العقد الذى زال وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك وقضى بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٤/٨/٢٧ يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول لما هو مقرر فى قضاء المحكمة أن النعى

الذي لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعن غير منتج ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى بطلان عقد البيع المؤرخ ١٩٧٨/٦/٢٦ الصادر من الطاعن إلى الشركة الاجنبية ، فإن عقد البيع المؤرخ ١٩٧٤/٨/٢٧ الصادر منه إلى مورث المطعون ضدهم الخمسة الأولى يبقى صحيحا منتجا لآثاره ويضحي النعى بشأن تكيف الإتفاق المؤرخ ١٩٧٥/٣/١٢ أيا كان وجه الرأي فيه غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / عبد المنصف احمد هاشم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين/ محمد عبد المنعم حافظ ، د. رفعت عبد المجيد ، محمد خيرى الجندى نواب رئيس  
المحكمة ومحمد شهاوى .

( ٨٩ )

### الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٥٥ القضائية

( ١ ، ٢ ) حكم " حجية الحكم " " تسبيب الحكم " " ما يعد قصورا "   
إستئناف " اثر الاستئناف " .

(١) الحكم القطعى . اكتسابه حجية الشئ المحكوم من يوم صدوره ولو  
كان قابلا للطعن فيه . إستئنافه . أثره . وقف هذه الحجية بالنسبة لما قضى  
به لغير صالح المستأنف وما تضمنته أسبابه من رفض لدفع أو دفاع  
للمستأنف ضده اغناء صدور حكم لصالحه عن إستئنافه . عودتها بتأييده  
وزوالها بالغائه .

(٢) الحكم . وجوب اشتماله فى ذاته على ما يطمئن المطلع عليه إلى أن  
المحكمة محصت الأدلة المقدمة توصلا إلى ما ترى أنه الواقع . تقديم الخصم  
مستندات للاستدلال بها على وضع اليد قد يتغير يبحثها وجه الراى فى  
الدعوى . التفات الحكم عنها . قصور .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان لكل حكم قضائي قطعي حجبة الشيء المحكوم فيه من يوم صدوره ولو كان قابلا للطعن عليه إلا أن هذه الحجبة تقف بمجرد رفع الاستئناف عنه ، ليس فقط بالنسبة لما قضى به لغير صالح المستأنف ورفع عنه الاستئناف ولكن أيضا بالنسبة لما تضمنته أسباب الحكم المستأنف من رفض لدفع أو دفاع للمستأنف ضده أغناه صدور حكم لصالحه في الدعوى عن إستئنافه ولم يتنازل عنه صراحة أو ضمنا وتظل هذه الحجبة هلى هذا النحو موقوفة إلى أن يقضى فى الاستئناف ، فإذا تأيد الحكم عادت إليه حجيته وإذ الغى زالت عنه هذه الحجبة .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الحكم يجب ان يكون فيه ذاته ما يطمئن المطلع عليه إلى أن المحكمة قد محصت الأدلة التى قدمت إليها توصلا إلى ما ترى أنه الواقع ، وإذ قدم الخصم لمحكمة الموضوع مستندات وتمسك بدلائلها على وضع يده على حصته فى العقار موضوع النزاع فالتفت الحكم عن هذا الدفاع ولم يتحدث عن تلك المستندات بشئ مع ما قد يكون لها من دلالة ولو أنه عنى ببحثها وفحص الدفاع المؤسس عليها لجاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر..  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق  
تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٣٧٤ لسنة ١٩٧٤ مدنى الاسكندرية  
الابتدائية بطلب الحكم بتثبيت ملكيته لثمانية قراريط شائعه فى كامل أرض  
وبناء العقار المبين بالصحيفة والمكون من جزئين ، وقال شرحاً لها أنه يمتلك  
وشقيقاء ... مورثا المطعون من الاول وحتى السادسة ومن الثامن وحتى الحادى  
عشر ذلك العقار مثاله بينهم وقد أقر له بموجب عقد مشاركة مؤرخ ١١ سبتمبر  
سنة ١٩٥٣ بهذا الحق . وإذ انكر شقيقه الأخير وورثة الأول من بعد عليه ذلك  
فقد اقام الدعوى بطلبه سالف البيان وبتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٤ حكمت  
المحكمة برفض الدعوى . إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف  
الاسكندرية بالاستئناف رقم ٤ لسنة ٣١ قضائية وبعد ان نذبت المحكمة خبيراً  
. وقدم تقريره قضت فى ٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٤ بإلغاء الحكم المستأنف وبثبیت  
ملكية الطاعن لثمانية قراريط شائعه فى كامل أرض وبناء الجزء الداخلى من  
العقار موضوع النزاع والمتخذ رقم ١٩ ب ورفضت ما عدا ذلك من طلبات . طعن  
الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها



الرأى برفض الطعن . وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ورأت أنه جدير بالنظر حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيا .

وحيث ان الطعن اقيم على سببين ينعى الطاعن بالوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقول أن الحكم وقد ركن فى رفض طلب تثبيت ملكيته لثلاث أرض وبناء الجزء الخارجى من العقار موضوع النزاع إلى أنه لم يضع يده عليه فإنه يكون قد خالف حجية الحكم الصادر من محكمة أول درجة الذى قطعت أسبابه بذلك وأصبح انتهائيا بعدم طعن المطعون ضدهم عليه بالاستئناف وهو ما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك بأن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان لكل حكم قضائى قطعى حجية الشئ المحكوم فيه من يوم صدوره ولو كان قابلا للطعن عليه إلا أن هذه الحجية تقف بمجرد رفع الإستئناف عنه ، ليس فقط بالنسبة لما قضى به لغير صالح المستأنف ورفع عنه الإستئناف ولكن أيضا بالنسبة لما تضمنته اسباب الحكم المستأنف من رفض لدفع أو دفاع للمستأنف ضده اثناء صدور حكم لصالحه فى الدعوى عن إستئنافه ولم يتنازل عنه صراحة أو ضمنا وتظل هذه الحجية على هذا النحو موقوفة الى أن يقضى فى الإستئناف ، فإذا تأيد الحكم عادت إليه حجيته ، وإذا ألغى زالت عنه هذه الحجية ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الحكم الابتدائى قد عرض فى أسبابه للدفع بتقادم حق الطاعن فى تملك ثلاث العقار الخارجى فرفضه لما

بان له من الاطلاع على أوراق الدعوى رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٧٤ مدنى الاسكندرية الابتدائية انه يضع اليد على جزء منه فاعتبر ذلك قاطعاً للتقادم المدعى به ، فإن إستئناف هذا الحكم من الطاعن وحده ليس من شأنه أن يكسب هذه الأسباب حجية فى مواجهة المطعون ضدهم تحول دون معاودة محكمة الاستئناف بحث مسألة وضع اليد المكسب للتقادم أو نفيه وهى جوهر دفاعهم فى طلب رفض دعوى الطاعن ومن ثم يكون النعى بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالوجه الأول من السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت فى الأوراق وشابه القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكمسمى جزئى عقار النزاع برقم ١٩ب للجزء الداخلى ، ورقم ١٩م للجزء الخارجى على خلاف الحقيقة مما يجعله منصرفاً إلى عقاراً آخر غير عقار النزاع رغم أن هذه التسمية لم ترد بالأوراق أو بصحيفة الدعوى وأن صحتها ١٨ الف و١٨ب وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك بأن الثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد ركن فى تسميه العقار الذى قضى بتثبيت ملكية ثلثه إلى الطاعن بأنه رقم ١٩ب إلى ما ورد بتقريرى الخبرة عند معاينة العقار وفقاً لرقم اللوحة الذى يقابل ١٨ تنظيم ومن ثم يكون النعى بهذا الوجه غير صحيح .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك بتملكه ثلث

الجزء الخارجى من عقار النزاع بوضع اليد المدع الطويلة المكسبه للملكية ،  
 ودلل على ذلك بما جاء بتقريرى الخبرة من انه كان يضع اليد على محل به وما  
 ثبت من الدعوى رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٧٤ مدنى الاسكندرية الابتدائية المرفوعة  
 ضده بطلب طرده من هذا المحل ، وبما ورد فى الشكوى رقم ١٦٢١ لسنة  
 ١٩٧٨ ادارى المنتزه من وجود هذا المحل وبه متعلقات لمخبر له فضلا عما قدمه  
 من مستندات منها ترخيص صادر لهذا المحل باسمه وايصالات سداد رسوم  
 التفتيش عنه ، واذا لم يعرض الحكم المطعون فيه لدلالة هذه المستندات  
 ويخضعها لتقديره ، وأقام قضاءه بنفى وضع يده على عبارات مرسله معماه فإنه  
 يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك بأن من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن  
 الحكم أن يكون فيه ذاته ما يطمئن المطلع عليه إلى أن المحكمة قد محصت الادلة  
 التى قدمت إليها توصلا إلى ما ترى أنه الواقع ، وكان متى قدم الخصم لمحكمة  
 الموضوع مستندات وتمسك بدلائلها على وضع يده على حصته فى العقار  
 موضوع النزاع فالتفت الحكم عن هذا الدفاع ولم يتحدث عن تلك المستندات  
 بشئ مع ما يكون لها من دلالة ولو أنه عنى ببحثها وفحص الدفاع المؤسس  
 عليها لجاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون مشوباً بالقصور ، لما  
 كان ذلك وكان الثابت من الاوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع  
 بدرجةيتها بتملكه ثلث الجزء الخارجى من عقار النزاع بوضع اليد المدع الطويلة

ودلل على ذلك بما أورده بوجه النعى إلا أن الحكم لم يرد على هذا الدفاع بأكثر من قوله " وحيث إنه عن موضوع الاستئناف فإن الثابت من أوراق الدعوى وما قدم منها من مستندات وأعمال خبره أن المستأنف (الطاعن) لم يضع يده على جزء من العقار الخارجى رقم ١٩م المده الطويله المكسبه للملكية - خمس عشر سنه - ومن ثم يكون طلب تثبيت ملكيته للحصه فيه على غير أساس من الواقع أو القانون متعينا رفضه فإن الحكم يكون قد أقام قضاءه على أسباب مرسله معماه ويكون النعى بهذا السبب فى محله بموجب لنقض الحكم دون حاجه لبحث باقى أسباب الطعن .

ولا تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

////////////////////

## جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / سعيد صقر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/محمد

فؤاد شرباش نائب رئيس المحكمة ، خلف فتح الباب ، حسام الحناوى ومحمد محمود عبد اللطيف .

( ٩٠ )

### الطعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٥١ القضائية

( ١ ) نقض " الخصوم فى الطعن "

الاختصاص فى الطعن . وجوب أن يكون للخصم مصلحة فى الدفاع عن الحكم المطعون فيه حين صدوره .

( ٢ ، ٣ ) ايجار " ايجار الأماكن " نطاق سريان القانون " الطعن على قرارات لجان تحديد الاجرة " . قانون " القانون واجب التطبيق اختصاص " اختصاص ولائى " .

اختصاص المحاكم الابتدائية بنظر الطعون فى قرارات لجان تقدير الاجرة المادتان ٤١ ، ٤٢ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ انتصاره على تلك التى لم تصبح نهائية حتى تاريخ العمل بالقانون المذكور . قرارات مجالس المراجعة ، اختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون فيها . م ١٠/٨ ق ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .



(٣) الطعن على قرارات لجان تقدير الاجرة أمام محكمة القضاء الادارى.  
نطاقه . م ١٠/٨ ق ٤٧ لسنة ١٩٧٤ . عدم تفيد المحكمة الابتدائية بهذا  
النطاق عند نظرها الطعن المحال اليها فى قرار مجلس المراجعة الصادر قبل  
العمل بقانون ٥٣ لسنة ١٩٦٩ . علة ذلك .

١- المقرر فى قضاء المحكمة - أنه لا يكفى فيمن يختصم فى الطعن أن  
يكون قد سبق اختصامه فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه بل  
يجب أن تكون له مصلحة فى الدفاع عن الحكم حين صدوره ولما كان الثابت من  
الاوراق أن الطاعنين لم يوجهوا فى دعواهم ثمة طلبات الى المطعون ضدهما  
الأول والثانى اللذين وقفوا من الخصومة موقفا سلبيا ولم يحكم للآخرين أو  
عليهما بشئ ولم يؤسس الطاعنون طعنهم على أسباب تتعلق بها فإن الطعن  
بالنسبة لهما يكون غير مقبول .

٢ - إذ كان مفاد ما تقضى به المادتان ٤١ ، ٤٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة  
١٩٦٩ بشأن ايجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين  
والمعمول به اعتبارا من ١٨/٨/١٩٦٩ من جعل الطعن فى قرارات لجان تقدير  
القيمة الايجاريه من اختصاص المحاكم الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار  
يقتصر على القرارات التى تصدر بعد بدء العمل بالقانون سالف الذكر أو تلك

التي صدرت من هذه اللجان ولم تصبح نهائية بعد حتى ذلك التاريخ فلا يستطيل نطاقها الى قرارات اللجان التي عرضت بالفعل على مجالس المراجعة وفصل فيها أو صارت نهائية قبل بدء العمل به ، فهذه وتلك تختص محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة بنظر الطعون فيها بإعتبار أنها قرارات صادرة من جهات إدارية ذات اختصاص قضائى وفقا للمادة ٨/١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الدولة .

٣ - إذ كان نص المادة ٨/١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الدولة قد جعل نطاق اختصاص محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة بنظر الطعون المشار إليها منوطا بأن يكون مرجع الطعن عدم الاختصاص أو عيبا فى الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ فى تطبيقها أو تأويلها الا انه لما كان الواقع فى الدعوى أن محكمة القضاء الادارى قد قضت فى ١٢/٦/١٩٧٤ بعدم اختصاصها بنظر الطعن المرفوع اليها من الطاعنين فى القرارين محل التداعى الصادرين من مجلس المراجعة بمحافضة القاهرة فى ٢٤/٤/١٩٦٨ ، ٢٨/٥/١٩٦٨ وبإحالة الدعوى بشأنيهما الى المحكمة شمال القاهرة الابتدائية على سند من أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد عقد الاختصاص كاملا للمحاكم المدنية دون غيرها بالفصل فى المنازعات التى تنشأ عن تطبيق أحكام قانون ايجار الأماكن ، فإن المحكمة المدنية هى تنظر هذه الدعوى إعمالا لحكم الاحالة لا تكون مقيدة بالنطاق الذى رسمه قانون مجلس

الدولة فى المادة ٨/١٠ منه لمحكمة القضاء الادارى على نحو ما سلف بيانه  
لكون الخطاب فى هذه المادة غير موجه الى المحاكم المدنية ومن ثم يكون لها أن  
تعرض لما يوجه الى القرارين محل التداعى من جميع الوجوه وصولا الى تحديد  
الأجرة المتنازع عليها وفق ما تقضى به أحكام القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق  
تتحصل فى أن الطاعنين أقاموا على المطعون ضدهم دعوى صار قيدها برقم  
٢٠٦٨ لسنة ١٩٧٥ أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية بعد إحالتها إلى هذه  
المحكمة طلبوا فيها الحكم بإلغاء قرارى مجلس المراجعة بمحافظة القاهرة  
الصادرين بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٤ ، ١٩٦٨/٥/٢٨ وما ترتب عليهما من آثار .  
وقالوا بياناً لدعواهم انه بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٢٦ أصدرت لجنة تقدير  
الإيجارات المختصة قراراً بتحديد القيمة الإيجارية لوحدات العقار المملوك لهم  
والمبين بالصحيفة فتظلّموا من هذا القرار أمام مجلس المراجعة كما تظلّم منه

بعض المستأجرين فأصدر هذا المجلس القرارين سالفى الذكر بتخفيض القيمة الايجارية لوحدات العقار ومن ثم طعنوا على هذين القرارين أمام محكمة القضاء الإدارى لمجلس الدولة إلا انها قضت بعدم اختصاصها وبإحالة الدعوى الى محكمة شمال القاهرة الابتدائية التى حكمت بعدم قبولها لسابقة الفصل فيها بقرارى مجلس المشار إليها استأنف الطاعنون هذا الحكم أمام استئناف القاهرة رقم ٤٧٢ لسنة ٩٧ قضائية بتاريخ ٢٠/٤/١٩٨١ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدم المطعون ضدهما الاول والثانى مذكرة دفعا فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة لهما . وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها قبول الدفع ونقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث ان مبنى دفع المطعون ضدهما الاول والثانى انهما اختصاصا فى الدعوى ليصدر الحكم فى مواجهتهما ولم يحكم لهما أو عليهما بشئ كما يؤسس الطاعنون طعنهم على أسباب تتعلق بهما .

وحيث ان هذا الدفع فى محله ، ذلك انه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه لا يكفى فيمن يختصم فى الطعن أن يكون قد سبق اختصاصه فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب أن تكون له مصلحة فى الدفاع عن الحكم حين صدوره ولما كان الثابت من الاوراق أن الطاعنين لم يوجهوا فى دعواهم ثمة طلبات الى المطعون ضدهما الاول والثانى اللذين وقفا

من الخصومة موقفا سلبيا ولم يحكم للاخرين أو عليهما بشئ ولم يؤسس الطاعنون طعنهم على أسباب تتعلق بها الطعن بالنسبة لهما يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن بالنسبة لباقي المطعون ضدهم حاز أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقولون ان قضاء محكمة القضاء الإداري بعدم إختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها الى محكمة شمال القاهرة الابتدائية قام على ان المحاكم العادية أصبحت دون غيرها صاحبة الولاية بنظر النزاع المطروح عملا بالمادة ٤٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ومن ثم يكون لهذه المحاكم ان تفصل فيه على مقتضى أحكام هذا القانون وقواعد قانون المرافعات التي تخولها بحث ما يعرض عليها بشأن القرارين محل التداعي من الناحيتين القانونيتين والموضوعية وصولا لتحديد القيمة الإيجارية المتنازع عليها بما يتفق وأحكام القانون دون في هذا الشأن بما ورد في قانون مجلس الدولة بالنسبة لإختصاص محكمة القضاء الإداري .

إلا ان الحكم المطعون فيه قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في القرارين سالفى الذكر على سند من أن مرجع الطعن فيهما ليس عيباً يتعلق بالاختصاص أو الشكل أو مخالفة القانون واللوائح أو الخطأ في تطبيقه وتأويله مما كانت تختص بنظره محكمة القضاء الإداري المحالة منها الدعوى وتحبيب بذلك عن بحث أوجه دفاعهم فيها .



وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك إنه لئن كان مفاد ما تقضى به المادتان ٤١ ، ٤٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن ايجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والمعمول به إعتبارا من ١٨/٨/١٩٦٩ من جعل الطعن فى قرارات لجان تقدير القيمة الايجارية من إختصاص المحاكم الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار يقتصر على القرارات التى تصدر بعد بدء العمل بالقانون سالف الذكر أو تلك التى صدرت من هذه اللجان ولم تصبح نهائية بعد حتى ذلك التاريخ فلا يستطيل نطاقها الى قرارات اللجان التى عرضت بالفعل على على مجالس المراجعة وفصل فيها أو صارت نهائية قبل بدء العمل به ، فهذه وتلك تختص محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة بنظر الطعون فيها بإعتبار أنها قرارات صادرة من جهات إدارية ذات اختصاص قضائى وفقا للمادة ٨/١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الدولة التى تجعل نطاق اختصاصات تلك المحكمة عند نظر الطعون المشار إليها منوطا بأن يكون مرجع الطعن عدم الاختصاص أو عيبا فى الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ فى تطبيقها أو تأويلها إلا انه لما كان الواقع فى الدعوى أن محكمة القضاء الادارى قد قضت فى ١٣/٦/١٩٧٤ بعدم اختصاصها بنظر الطعن المرفوع اليها من الطاعنين فى القرارين محل التداعى الصادرين من مجلس المراجعة بمحافظة القاهرة فى ٢٤/٤/١٩٦٨ ، ٢٨/٥/١٩٦٨ وبإحالة الدعوى بشأنهما الى محكمة شمال القاهرة الابتدائية

على سند من أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد عقد الاختصاص كاملاً للمحاكم المدنية دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ عن تطبيق أحكام قانون إيجار الأماكن ، فإن المحكمة المدنية وهي تنظر هذه الدعوى إعمالاً لحكم الإحالة لا تكون مقيدة بالنطاق الذي رسمه قانون مجلس الدولة في المادة ٨/١٠ منه لمحكمة القضاء الإداري على نحو ما سلف بيانه لكون الخطاب في هذه المادة غير موجه إلى المحاكم المدنية ومن ثم يكون لها أن تعرض لما يوجه إلى القرارين محل التداعي من جميع الوجوه وصولاً إلى تحديد الأجرة المتنازع عليها وفق ما تقضى به أحكام القانون . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن هذين القرارين لم يكن يجوز الطعن فيهما إعمالاً لقانون مجلس الدولة إلا لعيب في الاختصاص أو الشكل أو مخالفة القانون واللوائح أو الخطأ في تطبيقه وتأويله وأنه يتعين على المحكمة أن تلتزم بما كانت تلتزم به محكمة القضاء الإداري ورتب على ذلك قضائه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في القرارين محل التداعي لقيام الطعن فيهما على مالا يمس عيباً من العيوب آنفة الذكر وتحجب بذلك عن نظر دفاع الطاعنين فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وعابه القصور في التسبب بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي سببي الطعن .



## جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد ابراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / زكى المصرى ومنير توفيق نائبى رئيس المحكمة ، محمد مختار اياظه ود . حسن  
بسيونى .

( ٩١ )

### الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٥٦ القضائية

تقادم " تقادم مسقط " بدء التقادم " . ضرائب " الاخطار بمزاولة النشاط "  
الحق فى المطالبه بدين الضريبة . تبدأ مدة سقوطه من تاريخ وجوبه فى ذمة  
المدين فإذا كان مؤجلا أو معلقا على شرط فإن ميعاد سقوطه يبدأ من يوم  
حلول الأجل أو تحقق الشرط . ( مثال ) . طلب الممول إصدار بطاقة ضريبية  
. تضمنه بطريق اللزوم الاخطار بمزاولة النشاط .

لما كانت مدة سقوط الحق فى المطالبة بدين الضريبة لا تبدأ - وعلى ما جرى  
به قضاء هذه المحكمة - الا من تاريخ وجوبه فى ذمة المدين بحيث اذا كان  
مؤجلا أو معلقا على شرط فإن ميعاد سقوطه يبدأ من يوم حلول الأجل أو تحقق  
الشرط وكان المشرع قد فرض فى المادة ٢/١ على المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٢

فى شأن حصر الممولين الخاضعين للضرائب على الثروة المنقولة على كل ممول يزاول تجارة أو صناعة أو مهنة تجارية أو غير تجارية تقديم إخطار بذلك لمصلحة الضرائب خلال شهرين من تاريخ مزاولة هذا النشاط ، وبعد ان حددت المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - أجل التقادم المسقط لحق مصلحة الضرائب بخمس سنوات ، جرى نص المادة ٩٧ مكررا "أ" فى فقرتيها الأولى والثالثة على التوالى من ذات القانون على ان تبدأ مدة التقادم فى الحالات المنصوص عليها فى المادة ٤٧ مكرر منه - وهى حالات تقديم إقرارات ناقصة أو تقديم بيانات غير صحيحة أو استعمال طرق احتيالية للتخلص من أداء الضريبة من تاريخ العلم بالعناصر المخفاه وتبدأ هذه المدة بالنسبة الى الممول الذى لم يقدم الاخطار المنصوص عليه فى المادة الاولى من المرسوم بقانون السالف الاشارة اليه من تاريخ اخطاره المصلحة بمزاولة النشاط لما كان ذلك وكان الثابت من ملف الممول لدى مأمورية ضرائب دمياط اول انه تقدم الى المأمورية بطلب استخراج بطاقة ضريبة فحرر المأمورية المختص مذكرة عن نشاطه ومحضرا ضمنه الاطلاع على ترخيص تشغيل المنشأة والسجل التجارى وعقد ايجار المحل ، وكان المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ ، قد أوجب على مصلحة الضرائب ان تصدر لكل ممول بطاقة ضريبية تتضمن اسمه وعنوان محل اقامته وعنوان المنشأة واسمها التجارى وكيانها القانونى وانواع الانشطة التى يمارسها والضرائب التى يخضع لها

واية بيانات تعتبر ضرورية فى المحاسبة الضريبية وتصدر تلك البطاقة بناء على طلب الممول وكان المشرع لم يحدد شكلا خاصا للاخطار بمزاولة النشاط فى طلب اصدار البطاقة الضريبية بتضمن باللزام الإخطار عن مزاولة النشاط نوعه ومحل مباشرته ويكون المطعون ضده قد اخطر المأمورية بما اوجبه عليه المرسوم بقانون ٧ لسنة ١٩٥٢ أنف الذكر اخطار بمزاولة النشاط الخاضع للضريبة ، ومن ثم تبدأ به مدة التقادم واذ لم توجه الطاعنة اى اجراء قاطع للتقادم الى المطعون ضده الا فى ١٩٨٤/٤/٧ بأخطاره بالنموذج رقم ١٨ المتضمن عناصر ربط الضريبة عن سنتى ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، اى بعد مضى اكثر من خمس سنوات على اخطار المطعون ضده الطاعنة بمزاولة النشاط على النحو السالف بيانه ، فإن حق الحكومة فى المطالبة بدين الضريبة المستحقة عن السنتين المذكورتين يكون قد سقط بالتقادم.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق



تتحصل في ان المطعون ضده. اعترض على تقديرات مأمورية ضرائب دمياط أول لأرباحه عن نشاطه في تجارة البقالة والمواد التموينية في المدة من ١٣/٦/١٩٧٦ الى ٣١/١٢/١٩٧٦ وفي السنوات من ١٩٧٧ حتى ١٩٨٠ وفي المدة من ١/١/١٩٨١ الى ١٠/٦/١٩٨١ ، فاحيل الخلاف الى لجنة الطعن التي قررت تخفيض هذه التقديرات وقبول الدفع بتقادم الضريبة المستحقة عن كل من سنتي ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ أقامت المصلحة الطاعنة الدعوى رقم ١٠٥٤ لسنة ١٩٨٤ ضرائب دمياط على المطعون ضده ابتغاء الحكم بإلغاء ما قضى به القرار من تقادم دين الضريبة ، لعدم اخطار المذكور عن مزاولة النشاط على النموذج المعد لذلك حتى يبدأ سريان مدة التقادم ، وبتاريخ ٢٥/٣/١٩٨٥ قضت محكمة أول درجة بتأييد الشق المطعون عليه من القرار . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٢ لسنة ١٧ ق تجارى دمياط امام محكمة إستئناف المنصورة التي قضت في ٨/٥/١٩٨٦ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن ، وإذ عرض على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسه لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تطبيقه إذا احتسب بدء سريان التقادم الخمسى من تاريخ علم الطاعنة بمزاولة المطعون ضده النشاط الخاضع للضريبة والمستفاد من مذكرته المعتمدة في

١٩٧٨/٢/١١ - بإعتباره يغنى عن تقديم الاخطار وتتحقق به الغاية من هذا الاجراء ، ورتب على توجيه النموذج ١٨ ضرائب للمذكور فى ١٩٨٤/٣/٢٧ سقوط الحق فى مطالبته بدين الضريبة عن سنتى ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، فى حين ان الاخطار إجراء حتمى لبدء التقادم المسقط بالنسبة للممول الذى لم يقدم اقرارا بنص المادة ٢/٩٧ مكررا «أ» من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون ٧٧ لسنة ١٩٦٩ ، ولا يغنى عنه تحقق علم مصلحة الضرائب بمزاولة النشاط بأية وسيلة اخرى ، والا لكان المشرع قد صرح كما فعل فى الفقرة الاولى المضافة بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٥ من المادة المشار اليها .

وحيث إن هذا النعى غير سديد . ذلك انه لما كانت لما كانت مدة سقوط الحق فى المطالبة بدين الضريبة لا تبدأ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الا من تاريخ وجوبه فى ذمة المدين بحيث اذا كان مؤجلا أو معلقا على شرط فإن ميعاد سقوطه يبدأ من يوم حلول الأجل أو تحقق الشرط وكان المشرع قد فرض فى المادة ٢/١ على المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ فى شأن حصر الممولين الخاضعين للضرائب على الثروة المنقولة على كل ممول يزاول تجارة أو صناعة أو مهنة تجارية أو غير تجارية تقديم إخطار بذلك لمصلحة الضرائب خلال شهرين من تاريخ مزاولة هذا النشاط ، ويعد ان حددت المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ، ويعد ان حددت المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ -

اجل التقادم المسقط لحق مصلحة الضرائب بخمس سنوات ، جرى نص المادة ٩٧ مكررا "أ" فى فقرتيها الاولى والثالثة على التوالى من ذات القانون على أن تبدأ مدة التقادم فى الحالات المنصوص عليها فى المادة ٤٧ مكرر منه - وهى حالات تقديم إقرارات ناقصه أو تقديم بيانات غير صحيحة أو استعمال طرق إحتيالية للتخلص من أداء الضريبة من تاريخ العلم بالعناصر المخفاه وتبدأ هذه المده بالنسبة الى الممول الذى لم يقدم الاخطار المنصوص عليه فى المادة الاولى من المرسوم بقانون السالف الاشارة إليه من تاريخ إخطاره المصلحة بمزاولة النشاط لما كان ذلك وكان الثابت من ملف الممول لدى مأمورية ضرائب دمياط اول أنه تقدم الى المأمورية بطلب إستخراج بطاقة ضريبية فحرر المأمور المختص مذكرة عن نشاطه ومحضرا ضمنه الاطلاع على ترخيص تشغيل المنشأة والسجل التجارى وعقد إيجار المحل ، وكان المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٢ ، قد أوجب على مصلحة الضرائب ان تصدر لكل ممول بطاقة ضريبية تتضمن اسمه وعنوان محل اقامته وعنوان المنشأة وأسمها التجارى وكيانها القانونى وأنواع الانشطة التى يمارسها والضرائب التى يخضع لها وأية بيانات تعتبر ضرورية فى المحاسبة الضريبية وتصدر تلك البطاقة بناء على طلب الممول وكان المشرع لم يحدد شكلا خاصا للإخطار بمزاولة النشاط فى طلب اصدار البطاقة الضريبية بتضمن باللزوم الإخطار عن مزاولة النشاط نوعه ومحل مباشرته ويكون المطعون ضده قد اخطر المأمورية بما أوجبه عليه

المرسوم بقانون ٧ لسنة ١٩٥٣ أنف الذكر إخطار بمزاولة النشاط الخاضع للضريبة ، ومن ثم تبدأ به مدة التقادم وإذ لم توجه الطاعنة أى إجراء قاطع للتقادم الى المطعون ضده إلا فى ١٩٨٤/٤/٧ بأخطاره بالنموذج رقم ١٨ المتضمن عناصر ربط الضريبة عن سنتى ١٩٨٦ ، ١٩٧٧ ، أى بعد مضى أكثر من خمس سنوات على إخطار المطعون ضده الطاعنة بمزاولة النشاط على النحو السالف بيانه ، فإن حق الحكومة فى المطالبة بدين الضريبة المستحقة عن السنتين المذكورتين يكون قد سقط بالتقادم وإذ انتهى الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة الصحيحة ، فلا يعيبه ما اشتملت عليه أسبابه من تقارير قانونية خاطئة ، إذ لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ ورده الى الاساس السديد دون نقض الحكم .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار: محمد ابراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:

زكى المصرى نائب رئيس المحكمة، عبد الرحيم صالح، على محمد على ومختار أباطة.

(٩٢)

### الطعن رقم ٢٢٨٩ لسنة ٥٥ القضائية

(١ - ٤) حكم "حجية الحكم الجنائى" . دعوى . قوة الامر المقضى .

(١) الحكم الجنائى الصادر بالبراءة أو الإدانة قوة الشئ المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية فى الدعاوى التى لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانونى ونسبتها إلى فاعلها . م ٤٥٦ ق . أ . ج . لا يرتبط القاضي المدنى بالحكم الجنائى إلا فى الوقائع التى فصل فيها ذلك الحكم وكان فصله فيها ضروريا م ٢ . ١ ق اثبات.

(٢) حجية الحكم الجنائى أمام المحاكم المدنية . اقتصارها على منطوق الحكم الصادر بالبراءة أو الإدانة والأسباب المؤدية إليه بون أن تلحق بالأسباب التى لم تكن ضرورية لقضائه بالبراءة أو الإدانة.

(٣) الدعوى المدنية للمطالبة بقيمة الشيك . اختلافها عن الدعوى الجنائية المترتبة على إعطائه بدون رصيد من حيث موضوعها وأساسها ونطاقها . القضاء بالبراءة فى جنحة إعطاء شيك بدون رصيد لانتفاء القصد الجنائى لا يمنع المحكمة المدنية من بحث مدى التزام



الطاعة بالوفاء بقيمة الشيك . ما ورد في أسباب الحكم الجنائي من أن الشيك كان للضمان لم يكن لازما لقضائه بالبراعة باعتبار أن سبب تحرير الشيك لا أثر له على المسؤولية الجنائية فلا تحوز هذه الأسباب حجية أمام المحكمة المدنية.

(٤) أسباب الحكم . حيازتها الحجية متى كانت مرتبطة بالمنطوق ولازمة لحمل نتيجته . ما عدا ذلك لا يحوز حجية. (مثال).

(٥) حكم "ما لا يعد قصورا".

اغفال الحكم الرد على دفاع لا يستند إلى أساس قانوني صحيح . لا قصور.

(٦) دعوى "وقف الدعوى".

وقف الدعوى المدنية حتى يفصل نهائيا في الدعوى الجنائية طبقا للمادة ٢٦٥ أ . ج . مناطها . الحكم بوقف الدعوى لذلك . حجيته . مداها.

(٧) حكم "تسبيب الحكم" . محكمة الموضوع.

محكمة الموضوع . حسبها أن تبحث مستندا ما قدم لها تقديمًا صحيحًا ليعتبر ملحقًا بالحكم وجزءًا منه بغير حاجة إلى رصده فيه بنصه كله أو بعضه.

(٨) نقص "أسباب الطعن : السبب المجهل".

السبب المجهل . غير مقبول.

(٩ . ١٠) أوراق تجارية . الشيك "توقيع الشيك على بياض".

(٩) توقيع الشيك على بياض وتسليمه للمستفيد . تفويض من الساحب إلى الأخير في

ملء بياناته.

(١٠) الشيك . الأصل أنه أداة وفاء . من يدعى خلاف هذا الأصل عليه إقامة الدليل على

ما يدعيه.

١ - مفاد ما نصت عليه المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالإدانة قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا، فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني . ونسبتها إلى فاعلها ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بنى على انتفاء التهمة أو عدم كفاية الأدلة والمادة ١٠٢ من قانون الاثبات أنه لا يرتبط القاضي المدني بالحكم الجنائي إلا في الوقائع التي فصل فيها ذلك الحكم وكان فصله فيها ضروريا.

٢ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن حجية الحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية أمام المحاكم المدنية مقصورة على منطوق الحكم الصادر بالبراءة أو بالإدانة بالنسبة لمن كان موضع محاكمة وعلى الأسباب التي لا يقوم الحكم بدونها ولا تمتد إلى الأسباب التي لم تكن لازمة لقضائه بهذه البراءة أو تلك الأدلة.

٣ - الدعوى المدنية بالمطالبة بقيمة الشيك تختلف عن الدعوى الجنائية المترتبة

على إعطائه بدون رصيد من حيث موضوعها وأساسها ونطاقها . إذ بينما موضوع الأولى هو قيمة الشيك وهو أساسها في حد ذاته ويتسع نطاقها لبحث بواعث وسبب تحريره - فإن موضوع الدعوى الثانية هو طلب توقيع العقوبة المقررة قانونا على الجريمة عند توافر أركانها ولا يتسع نطاقها لبحث بواعث وسبب تحرير الشيك . وكان الثابت من الحكم الجنائي رقم ... جنح قسم أسوان المرفق صورته بملف الدعوى - أن الدعوى الجنائية رفعت ضد الطاعنة لإعطائها الجمعية المطعون ضدها الشيك محل النزاع بدون رصيد - وقد قضى فيها بالبراءة على أساس انتفاء القصد الجنائي لعدم علم الطاعنة بتحرير الشيك وتسليمه إلى الجمعية المطعون ضدها - فإن هذا الحكم لا يمنع المحكمة المدنية من بحث مدى التزام الطاعنة بالوفاء بقيمة الشيك المشار إليه . ولا يغير من ذلك ما أورده الحكم الجنائي سالف الذكر أسبابه من أن الشيك كان للضمان - إذ لم يكن ما قرره في هذا الشأن لازما لقضائه بالبراءة باعتبار أن سبب تحرير الشيك لا أثر له على المسؤولية الجنائية في ضوء المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات ومن ثم فلا تحوز هذه الأسباب حجية أمام المحكمة المدنية.

٤ - أسباب الحكم - وعلي ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تحوز حجية الأمر المقضى إلا إذا كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بمنطوقه ولازمة للنتيجة التي انتهى إليها وتكون مع منطوقه وحده لا تقبل التجزئة . لما كان ذلك وكان منطوق الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ... إذ جرى بوقف السير في الدعوى

لدين الفصل فى الطعن بالنقض المرفوع عن الحكم الجنائى رقم ... مستأنف أسوان - فإن حجية هذا الحكم تقف عند حد النتيجة التى انتهى إليها من حيث تعليق الفصل فى الدعوى على الفصل فى الطعن بالنقض المشار إليه فحسب، وما ذكره الحكم - فى معرض تسببيه لقضائه بالوقف من ان الإلتزام بالوفاء بقيمة الوفاء بقيمة الشيك - هو الأساس المشترك فى الدعويين الجنائية والمدنية أبا كان وجه الرأى فيه - لا يعتبر قضاء فيه فى موضوع الدعوى وبالتالى فلا تحوز تلك الأسباب حجية الأمر المقضى.

٥ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه متى كان دفاع الطاعن لا يستند إلى أساس قانونى صحيح فإن إغفال الحكم المطعون فيه الرد عليه لا يعد قصورا مبطلا.

٦ - مناط وقف الدعوى المدنية المقامة أمام المحاكم المدنية حتى يفصل نهائيا فى الدعوى الجنائية طبقا للمادة ٢٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية، هو أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت قبل رفع الدعوى المدنية أو أثناء السير فيها، وهى لا تكون كذلك إلا بتمام الإجراء الذى تتصل به المحكمة الجنائية بالدعوى.

٧ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه بحسب محكمة الموضوع ان تبحث مستندا ما قدم لها تقديمًا صحيحًا ليعتبر ملحقًا بالحكم وجزءًا منه بغير حاجة إلى رصده فيه بنصه كله أو بعضه.

٨ - يتعين لقبول سبب الطعن أن يكون مبينا بياناً دقيقاً واضحاً ينفي عنه الغموض والجهالة.

٩ - توقيع الساحب الشيك على بياض وتسليمه للمستفيد يفيد تفويض الأخير فى ملء بياناته.

١٠ - الأصل فى الشيك أن يكون أداة وفاء وعلى من يدعى خلاف هذا الأصل الظاهر إقامة الدليل على ما يدعيه

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن

تتحصل فى أن الجمعية المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ تجارى

دنى أسوان - بعد رفض طلب الأمر بالأداء بطلب الحكم بإلزام الطاعنة بأن تدفع لها مبلغ ٦٠٠٠١٥٢٠ <sup>مليجاً</sup> والفوائد من تاريخ الاستحقاق، قيمة شيك مسحوب لأمرها من

الطاعنة على بنك القاهرة فرع أسوان، ومستحق الدفع بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٣١، وهو

قيمة جزء من المواد البترولية التى عهدت إليها ببيعها، وإن امتنع البنك المسحوب عليه

عن الدفع أقامت الجمعية المطعون ضدها هذه الدعوى بطلباتها سالفة الذكر . وبتاريخ



١٢/٢/١٩٨٣ أوقفت المحكمة السير فى الدعوى لحين الفصل فى الطعن بالنقض المرفوع عن الحكم الجنائى رقم ٤٣٧ لسنة ١٩٨١ جنح مستأنف أسوان - وبعد الفصل فيه واستئناف الجمعية المطعون ضدها السير فى الدعوى - حكمت المحكمة بتاريخ ٩/٦/١٩٨٤ بإلزام الطاعة بأن تؤدى للجمعية المطعون ضدها مبلغ ٥٣٠ ر.أ<sup>مليج</sup> ٦٠٠٠ ورفض طلب الفوائد . استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦٣ لسنة ٣ ق قنا طالبة الغائه - كما استأنفته الجمعية المطعون ضدها بالاستئناف رقم ٢٦ لسنة ٣ ق قنا - طالبة تعديله بالقضاء لها بالفوائد من تاريخ المطالبة القضائية وبعد ضم الاستئنافين - حكمت المحكمة فى الاستئناف الأول برفضه وفى الاستئناف الثانى بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعة بالفوائد القانونية بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة القضائية . طعنت الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن وإذ عرض على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب - حاصل النعى بالوجهين الأول والثالث من السبب الأول - خطأ الحكم المطعون فيه فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب إذ أدر حجية الحكم الجنائى رقم ٥٦٣٣ لسنة ١٩٧٨ جنح قسم أسوان - القاضى ببراءة الطاعة من تهمة إعطائها الجمعية المطعون ضدها الشيك محل النزاع - بدون رصيد - وقضى على خلاف أسبابه المرتبطة بمنطوقه بمسئوليتها عن الوفاء بقيمة هذا الشيك - كما أدر حجية الأسباب التى بقت عليها محكمة أول درجة حكمها الصادر

بـاريخ ١٩٨٣/٨/٢٦ بوقف السير فى الدعوى لحين الفصل فى الطعن بالنقض المرفوع  
عن الحكم الجنائى رقم ٤٣٧ لسنة ١٩٨١ جنح مستأنف أسوان والمؤيد للحكم الجنائى  
رقم ٥٦٣٣ لسنة ١٩٧٨ جنح قسم أسوان.

وحيث إن هذا النعى مربوط فى شقه الأول بأن مفاد ما نصت عليه المادة ٤٥٦ من  
قانون الإجراءات الجنائية من أن يكون للحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية فى  
موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالإدانة قوة الشئ المحكوم فيه أمام المحاكم  
المدنية فى الدعوى التى لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة،  
وبوصفها القانونى، ونسبتها إلى فاعلها - ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بنى  
على انتفاء التهمة أو عدم كفاية الأدلة، والمادة ١٠٢ من قانون الإثبات من أنه لا يرتبط  
انقضى المدنى بالحكم الجنائى إلا فى الوقائع التى فصل فيها ذلك الحكم وكان فصله  
فيها ضروريا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن حجية الحكم الجنائى  
الصادر من المحكمة الجنائية فى موضوع الدعوى الجنائية أمام المحاكم المدنية  
مقصورة على منطوق الحكم الصادر بالبراءة أو بالإدانة بالنسبة لمن كان موضع  
محاكمة وعلى الأسباب التى لا يقوم الحكم بدونها . ولا تمتد إلى الأسباب التى لم تكن  
لازمة لقضائه بهذه البراءة أو تلك الإدانة - لما كان ذلك وكانت الدعوى المدنية بالمطالبة  
بقيمة الشيك تختلف عن الدعوى الجنائية المترتبة على إعطائه شيك بدون رصيد من  
حيث موضوعها وأساسها ونطاقها - إذ بينما موضوع الأولى هو قيمة الشيك وهو  
أساسها فى حد ذاته ويتسع نطاقها لبحث بواعث وسبب تحريره - فإن موضوع

الدعوى الثانية هو طلب توقيع العقوبة المقررة قانوناً على الجريمة عند توافر أركانها ولا يوسع نطاقها لبحث بواعث وسبب تحرير الشيك . وكان الثابت من الحكم الجنائي رقم ٥٦٣ لسنة ١٩٧٨ جنح قسم أسوان - المرفق صورته بملف الدعوى - ان الدعوى الجنائية رفعت ضد الطاعنة لإعطائها الجمعية المطعون ضدها الشيك محل النزاع بدون رصيد . وقد قضى فيها بالبراءة على أساس انتفاء القصد الجنائي لعدم علم الطاعنة بتحرير الشيك وتسليمه إلى الجمعية المطعون ضدها - فإن هذا الحكم لا يمنع المحكمة المدنية من بحث مدى إلزام الطاعنة بالوفاء بقيمة الشيك المشار إليه . ولا يغير من ذلك ما أورده الحكم الجنائي سالف الذكر في أسبابه من أن الشيك كان للضمان - إذ لم يكن ما قرره في هذا الشأن لازماً لقضائه بالبراءة باعتبار ان سبب تحرير الشيك لا أثر له على المسؤولية الجنائية في صدد المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ومن ثم فلا تحوز هذه الأسباب حجية أمام المحكمة المدنية وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى على غير أساس . وهو مردود في شقه الثاني - ذلك بأن أسباب الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تحوز حجية الأمر المقضى إلا إذا كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمنطوقه ولازمة للنتيجة التي انتهت إليها وتكون مع منطوقه وحده لا تقبل التجزئة - لما كان ذلك وكان منطوق الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٨٣/٨/٢٦ - إذ جرى بوقف السير في الدعوى لحين الفصل في الطعن بالنقض المرفوع عن الحكم الجنائي رقم ٤٣٧ لسنة ١٩٨١ جنح مستأنف أسوان - فإن حجية هذا الحكم تقف عند حد النتيجة التي انتهت

إليها من حيث تعليق الفصل فى الدعوى على الفصل فى الطعن بالنقض المشار إليه  
فحسب - وما ذكره الحكم - فى معرض تسبيبه لقضائه بالوقف من ان الالتزام بالوفاء  
بقيمة الشيك هو الأساس المشترك فى الدعويين الجنائية والمدنية - أيا كان وجه الرأى  
فيه - لا يعتبر قضاء منه فى موضوع الدعوى - وبالتالي فلا تحوز تلك الأسباب حجية  
الأمر المقضى، لما كان ذلك وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة . انه متى كان دفاع  
الطاعن لا يستند إلى أساس قانونى صحيح فإن إغفال الحكم المطعون فيه الرد عليه لا  
يعد قصورا مبطلا ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه إن هو التفت عن دفاع الطاعنة  
فى هذا الشأن.

وحيث ان الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الرابع - الخطأ فى تطبيق  
القانون والقصور فى التسبيب - إذ ا طرح دفاعها بوجوب تطبيق المادة ٢٦٥ من قانون  
الإجراءات الجنائية بوقف السير فى الدعوى لحين صدور قرار من النيابة العامة  
بالتصرف فى التحقيق المفتوح فى الشكوى رقم ١٣٠٥ لسنة ١٩٧٨ إدارى قسم  
أسوان بشأن الإدعاء بتزوير محاضر جرد المواد البترولية وكشوف الحساب.

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك انه لما كان مناط وقف الدعوى المدنية المقامة أمام  
المحاكم المدنية حتى يفصل نهائيا فى الدعوى الجنائية طبقا للمادة ٢٦٥ من قانون  
الإجراءات الجنائية، هو ان تكون الدعوى الجنائية قد رفعت قبل رفع الدعوى المدنية أو  
أثناء السير فيها وهى لا تكون كذلك إلا بتمام الإجراء الذى تتصل به المحكمة الجنائية  
بالدعوى . وكانت الأوراق قد خلت مما يفيد إتصال المحكمة الجنائية بالدعوى الجنائية

بشأن التحقيق فى الإدعاء بتزوير محاضر جرد المواد البترولية وكشوف الحساب - فلا تثريب على الحكم المطعون فيه ان هو التقت عن دفاع الطاعنة من وجوب تطبيق المادة ٢٦٥ من قانون الإجراءات فيما يتصل بمحاضر الجرد وكشوف الحساب المشار إليها لأن الدفاع الذى يتعين على المحكمة الرد عليه هو الدفاع الجوهرى المؤيد بالمستندات.

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالسبب السادس - الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب - إذ أشار فى أسبابه - وفى عبارة مقتضية - إلى أن تقرير مكتب الخبراء المرفق بالشكوى رقم ١٣٠٥ لسنة ١٩٧٨ إدارى قسم أسوان - من شأنه أن يساند الشيك كدليل دون أن يشير إلى فحوى هذا التقرير والنتيجة التى انتهت إليها والمقدمات التى ساقها لها - هذا بالإضافة إلى ان هناك تقريراً تكميلياً ملحقاً بالتقرير الأول يختلف عنه فى النتيجة.

وحيث إن هذا النعى مردود فى شقه الأول - بأن المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه بحسب محكمة الموضوع ان تبحث مستنداً ما قدم لها تقديماً صحيحاً ليعتبر ملحقاً بالحكم وجزءاً منه بغير حاجة إلى رصده فيه بنصه كله أو بعضه - والنعى غير مقبول فى شقه الثانى إذ يتعين لقبول سبب الطعن أن يكون مبنيًا بياناً دقيقاً واضحاً ينفى عنه الغموض والجهالة - وإذ كانت الطاعنة قد اقتصرت فى نعيها بهذا الوجه على مجرد القول بأن تقرير الخبير الذى استند إليه الحكم المطعون فيه يتصل به ملحق تكميلى يختلف عنه فى نتيجته دون بيان أوجه الاختلاف المقول به وأثرها فى قضاء الحكم المطعون فيه فإن هذا النعى يكون مجهلاً وغير مقبول.



وحيث ان الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالوجه الثانى من السبب الاول بالاسباب الثانى والثالث والخامس - الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب إذ طرح ما تمسكت به فى دفاعها أمام محكمة الموضوع من تجاوز وكيلها نطاق وكالته لتدوينه بيانات بالشيك لم تكن تعلمها ولم تتجه إليها إرادتها، وبتواطئه مع تابعى الجمعية المطعون ضدها بتحريرهم محاضر جرد وهمية لا تمثل الواقع عن أرصدة المواد البترولية الموردة، وبحقها فى تصفية حساب العلاقة الأصلية بينها بين الجمعية، وهى وكالة بالعمولة فى بيع المواد البترولية وذلك من واقع الكشف وحاضر الجرد الحقيقية، وان الشيك محل النزاع - كان ضمانة لما عساه أن يكون من رصيد مدين للمواد البترولية بدليل تسليمه إلى الجمعية المطعون ضدها قبل تاريخ استحقاقه وفى الوقت لم يكن الرصيد المدين قد تحدد بعد.

وحيث إن هذا النعى برمته مردود - ذلك انه لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائى بإلزام الطاعنة بقيمة الشيك - على تقرير الخبير المرفق بالشكوى رقم ١٣٠٥ لسنة ١٩٧٨ إدارى أسوان - وكان الثابت من هذا التقرير ان العلاقة الأصلية بين الطاعنة والجمعية المطعون ضدها علاقة وكالة بالعمولة فى بيع المواد البترولية فى منطقة أسوان يحكمها العقد المؤرخ سنة ١٩٧٨ وان الطاعنة وكلت ... بموجب التوكيل رقم ٧٦٤ بتاريخ ١٩٧٨/٩/٣٠ فى إستلام المواد البترولية من الجمعية المطعون ضدها وفى التوقيع نيابة عنها على كشف الجرد والحساب، وان الطاعنة كانت تسلم وكيلها المذكور شيكات موقعة منها على بياض تحت حساب هذه

المواد - ومنها الشيك محل النزاع - وأنها كانت تعلم بكل تصرفاته في إدارة مستودعها، وأنه بمطالعة كشوف الاستلام الموقع عليها من هذا الوكيل ومحاضر الجرد عن الفترة من ١/١/٧٦ وحتى ٣١/١٢/١٩٧٧ تبين وجود عجز في عهدة المواد البترولية قيمته ٥٦٢ر٩٦٥ - وكان توقيع الساحب الشيك على بياض وتسليمه للمستفيد يفيد تفويض الأخير في ملء بياناته وإن الأصل في الشيك أن يكون أداة وفاء وعلى من يدعى خلاف هذا الأصل الظاهر إقامة الدليل على ما يدعيه وكانت الأسباب التي بنى عليها الخبير تقريره سائغة وكافية لحمل النتيجة التي انتهت إليها ولها أصلها الثابت في الأوراق وإذا لم توجه الطاعنة إلى هذا التقرير ثمة مطعن فلا تثريب على الحكم المطعون فيه أن هو أخذ به وأقام قضاءه عليه باعتباره دليلاً مطروحاً على المحكمة وفي أخذها به محمولاً على أسبابه الرد الضمني لكل قول أو حجة تخالفه ومن ثم يكون النعي على غير أساس.

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن

////////////////////////////////////

## جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار: منصور حسين عبد العزيز نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين: عبد المنعم وفا، محمد السعيد رضوان نائبى رئيس المحكمة، حماد الشافعى وعزت  
البندارى.

(٩٣)

### الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٥٨ القضائية

(٢. ١) عمل "العاملون بالقطاع العام" . نقض أسباب الطعن: السبب المجهل.

(١) المجندون المعينون بشركات القطاع العام . احتساب أقدميتهم من التاريخ الذى عين  
فيه زملائهم فى التخرج . شرطه . م ٢/٥٩ ق ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بقانون ١٦٠ لسنة  
١٩٦٢.

(٢) أسباب الطعن وجوب تحديدها للعيب الذى يعزوه الطاعن إلى الحكم المطعون فيه  
وموضعه منه وأثره فى قضائه . وإلا كان النعى غير مقبول.

١ - يدل النص فى الفقرة الثانية من المادة ٥٩ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة  
١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٦٠ لسنة  
١٩٦٢ وعلى نحو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٦٠ لسنة

١٩٦٢ - على أن المجندين الذين تنطبق عليهم أحكام هذه الفقرة هم الذين يتواجدون بالعمليات الحربية أو في ميادين القتال ويبلون بلاء حسنا فيها ولا يمكنهم التقدم للتعين بوظائف الوزارات والمصالح والهيئات الاعتبارية بسبب وجودهم بتلك العمليات بشرط أن يكونوا مستوفين شروط التعيين وان يتقدموا بطلباتهم في مدة لا تزيد عن الستة شهور التالية لتاريخ انتهاء خدمتهم الإلزامية.

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه إعمالا لحكم المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات يجب ان تكون أسباب الطعن واضحة وان تعرف تعريفا كاشفا عن المقصود منها كشفا وافيا نافيا عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره في قضاءه وإلا كان النعى غير مقبول.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -

تتحصل في ان الطاعن أقام الدعوى رقم ٨٦٧ لسنة ١٩٨٤ عمال كلى أسيوط على

المطعون ضدها - شركة مطاحن مصر الوسطى - وطلب الحكم بأحقية في الترقية

لدرجة السادسة في ١/٤/١٩٧٠، والخامسة في ٣١/١٢/١٩٧٢، والرابعة في ٣١/١٢/١٩٧٥ والمستوى الثاني في ٣١/١٢/١٩٧٨ والمستوى الأول في ٣١/١٢/١٩٨٣ مع ما يترتب على ذلك من آثار وأخصها الفروق المالية المستحقة عن هذه الترقيات من تاريخ استحقاقها وحتى الحكم في الدعوى . وقال بيانا لها انه ابان فترة تجنيده بالقوات المسلحة والتي بدأت في ١٣/١/١٩٦٨ تم تعيينه بالشركة الطاعنة بتاريخ ١٥/٤/١٩٦٨ على الدرجة السابعة وفي شهر مارس سنة ١٩٧٠ قامت المطعون ضدها بشغل بعض الوظائف بالدرجة السادسة بطريق المسابقة من بين العاملين لديها من شاغلي الدرجة الأدنى ولن لهم خدمة سابقة من بينهم زملاء له في التعيين في الدرجة السابعة بينما حال تجنيده بينه وبين التقدم لهذه المسابقة فلم يحصل على الدرجة السادسة إلا في ٩/١٢/١٩٧١، كما تم ترقية هؤلاء الزملاء للدرجة الخامسة في ٣١/١٢/١٩٧٢ بينما لم يرق هو إليها إلا في ٣١/١٢/١٩٧٤، وفي عام ١٩٧٨ أجرت المطعون ضدها حركة ترقيات رقت فيها زملاء له إلى المستوى الثاني وحجبت عنه الترقية لأن تقدير كفايته عن عام ١٩٧٨ كان بدرجة متوسط رغم طعنه على هذا التقرير، كما أجرت حركة ترقيات إلى المستوى الأول في ٣١/١٢/١٩٨٣ تخطته فيها لكون سند من القانون فأقام الدعوى بطلباته سالفة البيان . وبتاريخ ٣١/١٢/١٩٨٥ نذبت المحكمة خبيرا في الدعوى وبعد أن قدم تقريره قضت بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٨٦ برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط وقيد الاستئناف برقم ١٤ لسنة ٦٢ ق . وبتاريخ ١٢/٦/١٩٨٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة



أبدت فيها الرأى برفض الطعن، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها.

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالوجه الأول من السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه بالفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول انه لما كان الحكم قد اعتبر ان أقدمية الطاعن فى التعيين تبدأ من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ فى ١/١٢/١٩٦٨ فى حين انه تم تعيينه أثناء تجنيده بموجب قرار رئيس اللجنة الوزارية للقوى العاملة رقم ٣٥١ لسنة ١٩٦٨ اعتبارا من ١٥/٤/١٩٦٨ فإنه يكون فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون مشوبا بالفساد فى الاستدلال بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك انه لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه اعتد بتاريخ تعيين الطاعن فى ١٥/٤/١٩٦٨ ولم يرد به ما يتضمن اعتبار أقدميته فى ذلك التعيين هو ١/١٢/١٩٦٨ فان النعى عليه بهذا الوجه يكون غير صحيح.

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثانى من السبب الأول على الحكم مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقول إنه طبقا لقرارى رئيس الجمهورية رقمى ٨٠٧ لسنة ١٩٧١ و ١٥٣ لسنة ١٩٧٦ تعتبر الخدمة بالقوات المسلحة خدمة حرب اعتبارا من ٥/٦/١٩٦٧ حتى ٢٥/٤/١٩٧٩، وكان مفاد نص المادة ٥٩ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ان من يمينون فى الشركات من المجندين المشتركين فى العمليات الحربية تحسب أقدميتهم فى

التعيين فى الوظائف من التاريخ الذى عين فيه زملائهم من نفس دفعة تخرجهم أثناء وجود هؤلاء المجندين بالعمليات الحربية، ولما كان تجنيد الطاعن قد تم خلال فترة الحرب طبقا للقرارين الجمهوريين السالفي الذكر وكانت زميلته فى التخرج ... قد عينت بذات الشركة فى ١٩٦٧/١٢/٣٠ فإنه يتعين رد أقدميته إلى هذا التاريخ، وإذ خالف احكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك ان النص فى الفقرة الثانية من المادة ٥٩ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٢ على ان "يعين المجندون الذين يشتركون فى العمليات الحربية ويبلون بلاء حسنا فيها بوظائف الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات الاعتبارية والشركات بصفتهم الشخصية متى كانوا مستوفين شروط التعيين ويشترط ان يتقدموا بطلباتهم إلى تلك الجهات فى مدة لا تزيد على الستة شهور التالية لتاريخ انتهاء خدمتهم الإلزامية . وتحسب أقدميتهم فى التعيين بتلك الوظائف اعتبارا من التاريخ الذى عين فيه زملاء من نفس دفعة تخرجهم أثناء وجود هؤلاء فى العمليات الحربية " يدل - وعلى نحو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٢ على ان المجندين الذين تنطبق عليهم أحكام هذه الفقرة هم الذين يتواجدون بالعمليات الحربية أو فى ميادين القتال ويبلون بلاء حسنا فيها ولا يمكنهم التقدم للتعين بوظائف الوزارات والمصالح والهيئات الاعتبارية بسبب وجودهم بتلك العمليات بشرط أن يكونوا مستوفين شروط التعيين وان يتقدموا بطلباتهم فى مدة لا تزيد عن الستة شهور التالية لتاريخ انتهاء خدمتهم الإلزامية . لما كان ذلك وكان الواقع فى

الدعوى ان ... التى يطلب الطاعن رد أقدميته إلى تاريخ تعيينها قد عينت بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٣٠ وهو تاريخ سابق على تاريخ تجنيد الطاعن فى ١٩٦٨/١/١٢ وبالتالى فان تجنيده لم يكن هو الحائل دون تعيينه فى التاريخ الأول، ومن ثم ينحسر عنه تطبيق الفقرة سالفة البيان . ويكون النعى على غير أساس.

وحيث ان الطاعن ينعى بالسببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان السبب الثانى يقول انه طبقا للمادة ٤/٥٩ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وقرار القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٣ فقد كان على المطعون ضدها اخطار مكتب القائد الأعلى للقوات المسلحة بالوظائف الخالية المراد الترشيح لها قبل عقد امتحان المسابقة أو التعيين ومنها وظائف الدرجة السادسة التى عين عليها زملاء له فى التعيين فى الدرجة السابعة ومن ثم يكون قرار التعيين قد وقع باطلا وإذ أعتبر الحكم المطعون فيه لقرار القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٣ أقل مرتبة من القانون بما لا يسوغ أن يعدل نص المادة ٤/٥٩ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ والتى لا ينصرف حكمها إلى شركات القطاع العام فإنه يكون قد خالف القانون . وفى بيان السبب الثالث يقول أنه من المقرر طبقا للمادة الثامنة من القرار الجمهورى رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والتى تحكم واقعة النزاع انه لا يجوز التعيين رأسا فى وظيفة من الفئة السادسة فيما فوقها إلا إذا اقتضت الضرورة ذلك وقد أوضح الخبير المنتدب انه لم تكن هناك ضرورة ملحة للمصالح العام توجب على المطعون ضدها الخروج على هذا النص والاعلان عن المسابقة للتعين على الدرجة السادسة، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن تقدير الضرورة فى هذه المادة أمر منوط المادة زمر منوط بمجلس إدارة الشركة المطعون ضدها والغى بذلك الرقابة

القضائية على قرارات صاحب العمل فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه. وحيث ان هذا النعى غير مقبول ذلك انه لما كان من بين طلبات الطاعن طلب أحقيته فى الدرجة السادسة فى ١/٤/١٩٧٠ والمؤسس على ان المطعون ضدها أجرت مسابقة للتعين على هذه الدرجة تقدم لها زملاؤه فى التعيين فى الدرجة السابعة ولم يتقدم لها هو بسبب تجنيده وعدم اتباع الشركة المطعون ضدها الاجراءات والشروط الواردة بقرار القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٣، وكان ما يثيره الطاعن بشأن بطلان هذه المسابقة بطلانا مجردا وبطلان قرارات تعيين ومن تم تعيينهم على هذه المسابقة لا يرتب بذاته أحقية له فى التعيين أو الترقية إلى الدرجة السادسة فإن النعى على الحكم بالسببين سالفى الذكر - وأيا كان وجه الرأى فيهما - يكون غير منتج ومن ثم غير مقبول.

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول ان الحكم قد خلاص إلى ان السببين الثالث والرابع من أسباب الاستئناف مترتبين على السببين الأول والثانى ولم يتناولهما بالرد رغم انتفاء الصلة بين هذه الأسباب وهو ما يعيبه بالقصور بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك ان المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه اعمالا لحكم المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات يجب أن تكون أسباب الطعن واضحة وان تعرف تعريفا كاشفا عن المقصود منها كاشفا وافيا نافيا عنها الغموض والجهالة وبحيث يبين منها العيب الذى يعزوه الطاعن إلى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره فى قضائه

وإلا كان النعى غير مقبول . لما كان ذلك وكان الطاعن قد اكتفى بالإشارة إلى أن الحكم المطعون فيه لم يتناول السببين الثالث والرابع من أسباب الاستئناف رغم إنعدام الصلة بينهما وبين السببين الأول والثاني دون أى بيان لهذين السببين بصحيفة الطعن ولا وجه لخلاف بينهما وبين باقى الأسباب ولا أثر لإغفال الحكم الرد عليهما فإن النعى عليه بهذا السبب يكون مجهولا ومن ثم غير مقبول.

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن.

////////////////////



## جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار: محمد فؤاد بدر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين: محمد عبد الحميد سند، كمال نافع نائبى رئيس المحكمة، يحيى عارف وأحمد الحديدى.

(٩٤)

### الطعن رقم ١٠٢٥ لسنة ٥٢ القضائية

(١) إيجار "إيجار الأماكن" "الإضافة والتعليق".

· حق المؤجر فى الإضافة أو التعليق . م ٢٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . استثناء من حكم المادة ٢٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . قيام هذا الحق للمؤجر رغم حظره فى العقد . شرطه . أن لا تصل هذه الأعمال حدٌ يستحيل معه على المستأجر الانتفاع بالعين المؤجرة فى الغرض المؤجرة من أجله.

(٢) نقض "أسباب الطعن" "السبب غير المنتج".

· إنتهاء الحكم إلى نتيجة تتفق وإعمال القانون على وجهه الصحيح . النعى عليه فيما اتخذه من أسانيد لقضائه . أيا كان وجه الرأى فيه . غير منتج.

١ - النص فى المادة ٥٥٨ من القانون المدنى على ان " الايجار عقد يلتزم

المؤجر بمقتضاه أن يمكن المستأجر من الانتفاع بشئ معين مدة معينة لقاء أجر

معلوم " وفى المادة ٢٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على انه "لا يجوز حرمان المستأجر من أى حق من حقوقه أو منعه من أية ميزة كان ينتفع بها " وفى المادة ٣٥ من ذات القانون على أنه " يجوز للمؤجر زيادة عدد الوحدات السكنية فى المبنى المؤجر بالاضافة أو التعلية ولو كان عقد الإيجار يمنع ذلك ولا يخل هذا بحق المستأجر فى إنقاص الأجرة ان كان لذلك محل " يدل على ان المشرع استهدف بالمادة الأخيرة إستثناء من المادة ٢٨ سالفه البيان تقرير حق المؤجر فى طلب زيادة عدد الوحدات السكنية فى المبنى المؤجر بالاضافة أو التعلية دون أن يبلغ بذلك حدا يستحيل معه على المستأجر الإنتفاع بالعين المؤجرة فى الغرض المؤجرة من أجله بما يكون فى حقيقتة إنهاء لعقد الإيجار لغير الأسباب المحددة فى القانون على سبيل الحصر، ذلك ان المشرع لو أستهدف بنص المادة ٣٢ سالفه الذكر غير هذا القصد لجعل الاضافة أو التعلية من أسباب انتهاء العقد ومن ثم فان أعمال الاضافة أو التعلية فى معنى المادة ٣٢ المشار إليها يجب أن لا تصل إلى حد التعطيل ركن الانتفاع بالعين المؤجرة فيما أجرت له وهو ركن جوهرى من أركان عقد الإيجار، لما كان ذلك وكانت الشركة الطاعنة قد أجرت عين النزاع من بناء وحديقة إلى مورث المطعم ضدهم بغرض استغلالها مطعما وكازينو وتم استغلالها منذ بدء الايجار فى هذا الغرض بترخيص صادر من وزارة السياحة فتكون الحديقة عنصرا أساسيا فى التعاقد على هذا النوع من الاستغلال لا يصلح العين المؤجرة بدونها للانتفاع بها فأنه لا يحق للطاعنة طلب

اقتطاعها من العين المؤجرة للبناء عليها استنادا إلى المادة ٢٢ لما يترتب عليه من إستحالة الانتفاع بالعين في الغرض المعبر من الطرفين عند إبرام العقد.

٢ - إذا كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد خلص إلى نتيجة تتفق وأعمال القانون على وجهه الصحيح فإن نعى الشركة الطاعنة على الأخير فيما اتخذه من أسانيد لقضائه يكون - أيا كان وجه الرأي فيه - غير منتج.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٧٥٥٢ سنة ١٩٨٠ مدنى الجيزة الابتدائية تطلب الحكم بتمكينها من البناء على الأرض الفضاء البالغ مساحتها ٣٨٠٠ مترا مربعا والمبنية بعقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٢/٩/١٦ وتسليمها إليها ومنع تعرض المطعون ضدهم لها في ذلك تأسيساً على أن مورث المطعون ضدهم يستأجر بموجب ذلك العقد فيلا تحيط بها حديقة على مساحة كلية قدرها ٤٢٦٠ م ٢ ويبلغ مساحة المباني ٤٦٠ م ٢ وقد استصدرت الشركة الطاعنة ترخيصاً بإقامة مبان سكنية على الأرض الفضاء المحيطة بالفيللا طبقاً للمادة ٣٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إلا أن

المطعون ضدهم تعرضوا لها فى ذلك فأقامت الدعوى، وبجلسة ١٩٨٢/٣/٢٥ حكمت المحكمة برفض الدعوى، استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٦٦١ لسنة ٩٩ ق القاهرة، وبجلسة ١٩٨٣/٢/٢٤ حكما المحكمة بالتأييد ، طعنت الشركة على هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن، وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث إن حاصل ما تنعاه الطاعنة بسببى الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتفسيره، وفى بيان ذلك تقول ان الحكم أقام قضاءه على سند من أن نص المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لا تنطبق إلا على المباني المؤجرة للسكنى أو بالأقل تلك التى بها وحدات سكنية فإن المادة ٤٩ من ذلك القانون هى التى يسرى حكمها على المباني المؤجرة كل وحداتها بغير أغراض السكنى حال أن المادة ٣٢ سالفة الذكر تعطى المالك حق زيادة الوحدات السكنية فى الأعيان المؤجرة أيا كان غرض استغلالها متى كان المبنى يتحمل تلك الزيادة وهو ما يثبت بالترخيص الذى تمنحه الجهات المختصة، فضلا عن أن أعمال نص المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يتحدد بدعاوى الإخلاء للهدم لإعادة البناء بشكل أوسع مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى غير مقبول، ذلك انه لما كان النص فى المادة ٥٥٨ من القانون المدنى على أن "الإيجار عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه أن يمكن المستأجر من الانتفاع

بشئ معين مدة معينة لقاء أجر معلوم، وفي المادة ٢٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه "لا يجوز حرمان المستأجر من أى حق من حقوق أو منعه من أية ميزة كان ينتفع بها" وفي المادة ٣٥ من ذات القانون على أنه "يجوز للمؤجر زيادة عدد الوحدات السكنية فى المبنى المؤجر بالإضافة أو التعلية ولو كان عقد الإيجار يمنع ذلك ولا يخل هذا بحق المستأجر فى إنقاص الأجرة ان كان لذلك محل يدل على أن المشرع أستهدف بالمادة الأخيرة إستثناء من المادة ٢٨ سالفه البيان تقرير حق المؤجر فى طلب زيادة عدد الوحدات السكنية فى المبنى المؤجر بالإضافة أو التعلية دون أن يبلغ بذلك حداً يستحيل معه على المستأجر الانتفاع بالعين المؤجرة فى الغرض المؤجرة من أجله بما يكون فى حقيقته إنهاء لعقد الإيجار لغير الأسباب المحددة بالقانون على سبيل الحصر، ذلك ان المشرع لو استهدف بنص المادة ٣٢ سالفه الذكر غير هذا القصد لجعل الاضافة أو التعلية من أسباب إنهاء العقد ومن ثم فإن أعمال الإضافة أو التعلية فى معنى المادة ٣٢ المشار إليها يجب ألا تصل إلى حد تعطيل ركن الانتفاع بالعين المؤجرة فيما أجرت له وهو ركن جوهرى من أركان عقد الإيجار، لما كان ذلك، وكانت الشركة الطاعنة قد أجرت عين النزاع من بناء وحديقة إلى مورث المطعون ضدهم بغرض إستغلالها مطعماً وكازينو وتم إستغلالها منذ بدء الإيجار فى هذا الغرض بترخيص صادر من وزارة السياحة فتكون الحديقة عنصراً أساسياً فى التعاقد على هذا النوع من الاستغلال لا تصلح العين المؤجرة بدونها للانتفاع بها فإنه لا يحق للطاعنة طلب اقتطاعها من العين المؤجرة للبناء عليها استناداً إلى المادة ٣٢ لما يترتب عليه من



استحالة الانتفاع بالعين في الغرض المعتبر من الطرفين عند إبرام العقد، ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد خلص إلى نتيجة تتفق وإعمال القانون على وجهه الصحيح فإن نعى الشركة الطاعنة على الحكم الأخير فيما اتخذته من أسانيد لقضائه يكون - أيا كان وجه الرأي فيه - غير منتج.

ولما تقدم يتعين رفض الطعن.

////////////////////////////////////

## جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار: أحمد نصر الجندى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:  
حسين محمد حسن عقر نائب رئيس المحكمة، مصطفى حسيب عباس محمود، فتحي محمود يوسف  
وعبد المنعم محمد الشهاوى.

(٩٥)

### الطعن رقم ٨١ لسنة ٥٨ القضائية " أحوال شخصية "

(١) المسائل الخاصة بغير المسلمين " طاعة ".

الأحكام التى يتعين على المحاكم تطبيقها فى منازعات المصريين غير المسلمين والمتحدى  
الطائفة والملة . هى الأحكام الموضوعية فى الشريعة الخاصة الواجبة التطبيق . الاجراءات  
الخاصة بما يتبع فى دعوى الطاعة . ماهيتها . من قواعد الاختصاص والإجراءات التى  
تسرى على جميع منازعات الطاعة أيا كانت ديانة أطرافها .

(٢) دعوى الأحوال الشخصية " الاثبات " .

تقدير أدلة الدعوى والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن إليه . من سلطة محكمة الموضوع .  
متى أقامت حكمها على أسس سائغة تؤدي إلى النتيجة التى انتهت إليها .

١٩٥٥ بالغاء المحاكم الشرعية نص على انه "بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية ليست منظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام - فى نطاق النظام العام - طبقا لشريعتهم " مفاده - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن الأحكام التى يتعين على المحاكم تطبيقها هى الأحكام الموضوعية فى الشريعة الخاصة الواجبة التطبيق وكان النص فى المادة ١١ مكررا ثانيا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على أنه "إذا امتنعت الزوجة عن طاعة الزوج دون حق توقف نفقة الزوجة من تاريخ الإمتناع وتعتبر ممتنعة دون حق إذا لم تعد إلى منزل الزوجية بعد دعوة الزوج إياها للعودة بإعلان على يد محضر لشخصها أو من ينوب عنها وعليه أن يبين فى هذا الإعلان المسكن وللزوجة الاعتراض على هذا أمام المحكمة الابتدائية خلال ثلاثين يوما من تاريخ هذا الإعلان وعليها أن تبين فى صحيفة الاعتراض الأوجه الشرعية التى تستند إليها فى إمتناعها عن طاعته وإلا حكم بعدم قبول إعتراضها ويعتد بوقف نفقتها من تاريخ انتهاء ميعاد الاعتراض إذا لم يقدم فى الميعاد ..." يدل على ان ما تضمنته هذه المادة من أحكام فى خصوص ما يتبع من دعوة الزوج لزوجته للدخول فى طاعته واعتراضها على ذلك أمام المحكمة الابتدائية انما هو من قواعد الاختصاص ومسائل الإجراءات ومن ثم تسرى على جميع منازعات الطاعة أيا كانت ديانة أطرافها وإذا إلتزم الحكم

المطعون فيه هذا النظر واعتد بإجراءات دعوة المطعون ضده الطاعنة للعودة لمنزل الزوجية واعتراضها على ذلك أمام المحكمة الابتدائية المختصة فإنه لا يكون قد تنكب الجادة ولا أخطأ في تطبيق القانون فإن النعى عليه لهذا السبب يكون على غير أساس.

٢ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير أدلة الدعوى والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن إليه منها واستخلاص ما تقتنع به ما دامت تقيم حكمها على أسباب سائغة تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٧ لسنة ١٩٨٥ كلى أحوال شخصية الاسكندرية على الطاعن للحكم بعدم الاعتراف بإعلانه لها في ١٩٨٥/٢/٢٠ بدعوتها للدخول في طاعته في المسكن المبين فيه واعتباره كأن لم يكن . وقالت بيانا لدعواها انهما تزوجا طبقا لشريعة الأقباط الأثوزكس وإذ دعاها بموجب ذلك الاعلان للدخول في طاعته وكان المسكن المبين بالإعلان مشغولا بسكنى أهله وخال من الأدوات والمرافق الأساسية وهو

غير أمين عليها في نفسها فقد أقامت الدعوى . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد ان سمعت شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٧ بعدم الاعتداد بإنذار الطاعة . أستئناف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة أستئناف الاسكندرية بالإستئناف رقم ٥ لسنة ٨٧ وبتاريخ ٩/٣/١٩٨٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم وبرفض الدعوى . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن، عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بأولهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه - في بيان ذلك تقول ان دعوة الزوج زوجته للعودة لمنزل الزوجية بإعلان على يد محضر عملا بالمادة ١١ مكررا ثانيا من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ انما يسرى في حق المسلمين وغير المسلمين المختلفي الطائفة أو الملة وإذ كانت هي والمطعون ضده من الأقباط الأثوزكس وخلت قواعد شريعتهما من نص خاص بدعوة الزوج زوجته بإعلان على يد محضر للعودة لمنزل الزوجية وطبق الحكم المطعون فيه على اعتراضها نص المادة ١١ مكررا ثانيا سالفة الذكر فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى مبرود ذلك أن النص في الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية على انه "بالنسبة



للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية ملية منظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام - فى نطاق النظام العام - طبقا لشريعتهم "مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الأحكام التى يتعين على المحاكم تطبيقها هى الأحكام الموضوعية فى الشريعة الخاصة الواجبة التطبيق وكان النص فى المادة ١١ مكررا ثانيا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على انه "إذا امتنعت الزوجة عن طاعة الزوج دون حق توقف نفقة الزوجة من تاريخ الامتناع وتعتبر ممتنعة دون حق إذا لم تعد لمنزل الزوجية بعد دعوة الزوج إياها للعودة بإعلان على يد محضر لشخصها أو من ينوب عنها وعليه ان يبين فى هذا الاعلان المسكن والزوجة الإعتراض على هذا أمام المحكمة الابتدائية خلال ثلاثين يوما من تاريخ هذا الإعلان وعليها ان تبين فى صحيفة الاعتراض الأوجه الشرعية التى تستند إليها فى إمتناعها عن طاعته وإلا حكم بعدم قبول اعتراضها ويعتد بوقف نفقتها من تاريخ انتهاء ميعاد الاعتراض إذا لم يتقدم به فى الميعاد ..." يدل على ان ما تضمنته هذه المادة من أحكام فى خصوص ما يتبع من دعوة الزوج لزوجته للدخول فى طاعته واعتراضها على ذلك أمام المحكمة الابتدائية انما هو من قواعد الاختصاص ومسائل الاجراءات ومن ثم تسرى على جميع منازعات الطاعة أيا كانت ديانة أطرافها وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتد بإجراءات دعوة المطعون ضده الطاعة للعودة لمنزل الزوجية واعتراضها على ذلك أمام المحكمة الابتدائية المختصة فانه لا يكون قد تنكب المادة ولا أخطأ فى تطبيق القانون فإن النعى عليه لهذا السبب يكون على غير أساس.

وحيث ان الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك نقول ان الثابت من أقوال شاهديها لدى محكمة الموضوع إيذاء المطعون ضده لها وأساتته إليها بالاعتداء عليها بالضرب والسب وعدم امانته عليها نفسا واذا طرح الحكم المطعون فيه هذه الشهادة وعول فى قضائه برفض دعواها على أقوال شاهدي المطعون ضده رغم قصور على أولهما بواقع حياتهما الزوجية ووقائع الخلف بينهما وتناقض شهادة ثانيهما واستقاهما من المطعون ضده يكون قد شاب القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك انه لما كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تقدير أدلة الدعوى والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن إليه منها واستخلاص ما تقتنع به مادامت تقييم حكمها على أسباب سائغة تؤدي إلى النتيجة التى انتهت إليها وكان الحكم المطعون فيه أقام قضائه برفض اعتراض الطاعنة على إعلان دعوة المطعون ضده لها للعودة لمنزل الزوجية على ما ثبت له من بينها عجزها عن اثبات أوجه إعتراضها وكان هذا الذى خلص إليه الحكم هو منه استخلاص موضوعى سائغ مما له أصله الثابت فى الأوراق ويؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها ويكفى لحمل قضائه فإن النعى عليه بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

ولما تقدم يتعين رفض الطعن



## جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار: حسين على حسين نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين: ريمون فهميم نائب رئيس المحكمة، عبد الناصر السباعي، ابراهيم شعبان ومحمد اسماعيل غزالي.

(١٦)

### الطعن رقم ١٥٣٩ لسنة ٦٠ القضائية

(١) نقض "أثر نقض الحكم" . إيجار "إيجار الأماكن" "حظر احتجاز أكثر من مسكن" .  
نقض الحكم والإحالة . أثره . إلزام محكمة الإحالة بالمسألة القانونية التي فصل فيها  
الحكم الناقص باكتساب تلك المسألة حجية الشيء المحكوم فيه . مؤدى ذلك . تفسير الحكم  
الناقص . مدلول البلد الواحد وانتهائه إلى اعتبار كل من القاهرة والجيزة بلدا واحدا .  
إعتباره فصلا في مسألة قانونية حازت الحجية . يمتنع على محكمة الإحالة إعادة بحثها من  
جديد لا يمنع من ذلك صدور حكم الهيئة العامة لمحكمة النقض القاضي باعتبار كل من  
القاهرة والجيزة بلدا مستقلا وإدراكه للدعوى أمام محكمة الاستئناف.

(٢) دعوى . محكمة الموضوع .

سبب الدعوى . ماهيته . التزام محكمة الموضوع بالسبب الذي أقيمت إليه الدعوى وعدم  
الخروج عليه.

(٣) محكمة الموضوع . إيجار "إيجار الأماكن".

فهم الواقع في الدعوى وإستخلاص مقتضى الاحتجاز من الأدلة والمستندات المقدمة فيها  
والموازنة بينها . من سلطة محكمة الموضوع . عدم التزامها بتتبع الخصوم في مختلف  
أقوالهم وحججهم والرد عليها استقلالا.

١ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه إذا نقص الحكم وأحيلت القضية إلى المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم فيه من جديد بناء على طلب الخصوم فإنه يتحتم على تلك المحكمة أن تتبع حكم محكمة النقض فى المسألة القانونية التى فصلت فيها هذه المحكمة وأن المقصود بالمسألة القانونية فى هذا المجال هو الواقعة التى تكون قد طرحت على محكمة النقض وأدلت برأيها فيها عن قصد وبصيرة، ويحوز حكمها فى هذا الخصوص حجية الشئ المحكوم فيه فى حدود ما تكون قد بتت فيه بحث يمتنع على محكمة الاحالة عند اعادة نظر الدعوى المساس بهذه الحجية ويتعين عليها أن تقصر نظرها على موضوع الدعوى فى نطاق ما أشار إليه الحكم الناقض . لما كان ذلك وكان الحكم الناقض المشار إليه قد تناول فى مدوناته بحث تفسير مدلول البلد الواحد وانتهى إلى اعتبار كل من القاهرة والجيزة بلدا واحدا فان ما خلص إليه فى هذا الشأن وفصل فيه يعد من المسائل القانونية التى تحوز حجية الشئ المحكوم فيه ويمتنع على محكمة الاحالة إعادة بحث هذه المسألة من جديد بعد أن حسمها الحكم الناقض، هذا ولا يعد بحثه لهذه المسألة تزييدا لا يحوز الحجية وبالتالي لا يلتزم به الحكم المطعون فيه، ذلك ان ما كان للحكم الناقض أن يعرض لبحث سبب النعى الخاص بأعمال المادة ٣٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن الرخصة المخولة للمالك فى تأجيره وحدة مفروشة فى العقار الذى يملكه وأخرى بشروط، باعتبار ان ذلك يعد مقتضى للاحتجاز إلا إذا خلص إلى توافر الاحتجاز وفقا

لحكم المادة الثانية من القانون المذكور، ومن ثم كان فصله فى اعتبار مدينتى القاهرة والجيزة بلدا واحدا ضروريا ولازما لفصله فى النعى الخاص بتوافر مقتضى الاحتجاز، وإلا كان هذا النعى الأخير غير منتج وبالتالي غير مقبول خلافا لما ذهب إليه الحكم الناقض فى هذا الشأن من نقض الحكم لهذا السبب، الأمر الذى يعتبر فصل الحكم الناقض فى هذه المسألة القانونية لازما يتعين على المحكمة المحال إليها أن تتبعه وليس تزيدا من الحكم، ولا يغير من ذلك صدور حكم الهيئة العامة الذى أدرك الدعوى أمام محكمة الاستئناف قبل صدور الحكم المطعون فيه باعتبار كل من القاهرة والجيزة بلدا واحدا فى حكم المادة الثامنة، وهو نص متعلق بالنظام العام ذلك ان التزام الحكم المطعون فيه بالحكم الناقض إنما هو إعمال لنص المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات وأساسه حجية الحكم الناقض فى المسألة القانونية التى فصل فيها، والحجية تعلو وتسمو على قواعد النظام العام.

(٢) المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن سبب الدعوى هو الواقعة التى يستمد منها المدعى الحق فى طلبه، وهو لا يتغير بتغيير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التى يستند إليها الخصوم فى دفاعهم، ولا تملك محكمة الموضوع تغيير السبب الذى أقيمت عليه الدعوى من تلقاء نفسها ويجب عليها الالتزام به وعدم الخروج عليه.



(٣) المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - ان لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى واستخلاص مقتضى الاحتجاج من الأدلة والمستندات المقدمة لها والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن إليه منها واطراح ما عداه وصولاً للحقيقة متى كان استخلاصها سائغاً، ولا عليها بعد ذلك ان تتعقب الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم والرد استقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه ما دام قيام الحقيقة التى اقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لما عداه.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام على الطاعن الدعوى رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٨٣ أمام محكمة الجيزة الابتدائية طالبا الحكم بانهساخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٢/٨/١ وإخلاء شقة النزاع وتسليمها إليه، وقال شرحا لدعواه أنه بموجب العقد المذكور استأجر الطاعن منه هذه الشقة الكائنة بمدينة الجيزة، وإذ قام ببناء منزلا مكونا من ثلاث أدوار بمدينة القاهرة وأقام به محتجزا بذلك أكثر من مسكن فى البلد الواحد بدون مقتضى

بالمخالفة لأحكام المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فقد أقام الدعوى .  
 وبتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٠ قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا  
 الحكم بالاستئناف رقمى ٨٩١، ١٢٧٦ لسنة ١٠٢ ق القاهرة، وبعد ضم الاستئنافين  
 حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٢ بإلغاء الحكم المستأنف وبإلغاء عقد الإيجار  
 المؤرخ ١٩٦٢/٨/١ وإخلاء شقة النزاع وتسليمها للمطعون ضده . طعن الطاعن فى  
 هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٢٥٠٨ لسنة ٥٥ ق ، وبتاريخ ١٩٨٧/١/١٤  
 نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة إستئناف القاهرة وبعد  
 تعجيل السير فى الاستئناف نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وبعد ان أودع تقريره  
 -حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٩٠/٣/٧ بإلغاء الحكم المستأنف وبإلغاء عقد الإيجار  
 المؤرخ ١٩٦٢/٨/١ وإخلاء الطاعن من عين النزاع وتسليمها للمطعون ضده . طعن  
 الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن المائل، وإذ أمرت المحكمة بوقف تنفيذ  
 الحكم المطعون فيه مؤقتاً فقد حددت جلسة لنظره، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها  
 رأى بنقض الحكم، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأياً.

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالسببين الأول والثانى  
 واليب الرابع منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور  
 فى التسبيب، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم تتبع قضاء النقض السابق صدره بتاريخ  
 ١٩٨٧/١/١٤ بشأن اعتباره مدينتى القاهرة والجيزة بلداً واحداً وأعمل نص المادة

الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ كسند في اخلائه من عين النزاع، ولما كان حكم الهيئة العامة لمحكمة النقض انتهى إلى اعتبار كل من القاهرة والجيزة مدينة مستقلة في حكم المادة سالفه الذكر، وكان الحكم الناقض قد أقام قضاءه بنقض الحكم للخطأ في تطبيق المادة ٣٩ من القانون المذكور، وهو ما يلتزم به الحكم المطعون فيه فقط، ولا يحول ذلك دون إعمال حكم الهيئة المشار إليه لأدراكه الدعوى أثناء نظر الاستئناف، وأن ما ورد بمدوناته بخصوص اعتبار القاهرة والجيزة بلدا واحدا لا يعبر أن يكون تزييدا منه يستقيم الحكم بدونه، وإذ أعتبر الحكم المطعون فيه ذلك التزيد فصلا في مسألة قانونية واجبة الاتباع ودون مراعاة لما نصت عليه المادة ٢١ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ التي رخصت للمستأجر أن يؤجر مفروشا في غير المدينة التي يستأجر فيها ودون أن يضمن مدوناته ردا على ما سبق وأن تمسك به من وجوب تطبيق ما نصت عليه المادة ١/٢٢ من القانون السالف من جواز احتفاظه بعين النزاع إن وفر ماله أو أحد أقاربه حتى الدرجة الثانية مسكنا بالمبنى الذي أقامه، فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى في شقه الأول مردود ، بأنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا نقض الحكم وأحيلت القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم فيه من جديد بناء على طلب الخصوم فإنه يتحتم على تلك المحكمة أن تتبع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها هذه المحكمة، وأن المقصود

بالمسألة القانونية في هذا المجال هو الواقعة التي تكون قد طرحت على محكمة النقض وأدلت برأيها عن قصد وبصيرة، ويحوز حكمها في هذا الخصوص حجية الشيء المحكوم فيه في حدود ما تكون قد بتت فيه بحيث يمتنع على المحكمة الإحالة عند إعادة نظر الدعوى المساس بهذه الحجية ويتعين عليها أن تقصر نظرها على موضوع الدعوى في نطاق ما أشار إليه الحكم الناقض . لما كان ذلك وكان الحكم الناقض المشار إليه قد تناول في مدوناته بحث تفسير مدلول البلد الواحد وانتهى إلى اعتبار كل من القاهرة والجيزة بلدا واحدا فأن ما خلص إليه في هذا الشأن وفصل فيه يعد من المسائل القانونية التي تحوز حجية الشيء المحكوم فيه ويمتنع على محكمة الإحالة بحث هذه المسألة من جديد بعد أن حسمها الحكم الناقض، هذا ولا يعد بحثه لهذه المسألة تزييدا لا يحوز الحجية وبالتالي لا يلتزم به الحكم المطعون فيه، ذلك انه ما كان للحكم الناقض أن يعرض لبحث سبب النعى الخاص بأعمال المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن الرخصة المخولة للمالك في تأجييره وحدة مفروشة في العقار الذي يملكه وأخرى بشروط، باعتبار ان ذلك يعد مقتضى للاحتجاج إلا إذا خلص إلى توافر الاحتجاج وفقا لحكم المادة الثامنة من القانون المذكور، ومن ثم كان فصله في اعتبار مدينتي القاهرة والجيزة بلدا واحدا ضروريا ولزما لفصله في النعى الخاص بتوافر مقتضى الاحتجاج وإلا كان هذا النعى الأخير غير منتج وبالتالي غير مقبول خلافا لما ذهب إليه الحكم الناقض في هذا الشأن من نقض الحكم لهذا السبب، الأمر الذي يعتبر فصل الحكم الناقص في هذه المسألة القانونية فصلا لازما يتعين على المحكمة

المحال إليها أن تتبعه وليس تزيدا من الحكم، ولا يغير من ذلك صدور حكم الهيئة العامة الذى أدرك الدعوى أمام محكمة الاستئناف قبل صدور الحكم المطعون فيه باعتبار كل من القاهرة والجيزة بلدا واحدا في حكم المادة الثامنة، وهو نص متعلق بالنظام العام، ذلك ان التزام الحكم المطعون فيه بالحكم الناقض انما هو اعمال لنص المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات وأساس حجية الحكم الناقض فى المسألة القانونية التى فصل فيها، والحجية تعلو وتسمو على قواعد النظام العام، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه . والنعى فى شقه الثانى مردود بما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة أن سبب الدعوى هو الواقعة التى يستمد فيها المدعى الحق فى طلبه، وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التى يستند إليها الخصوم فى دفاعهم، ولا تملك محكمة الموضوع تغيير السبب الذى أقيمت عليه الدعوى من تلقاء نفسها ويجب عليها الالتزام به وعدم الخروج عليه . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن المطعون ضده قد أقام دعواه بطلب الاخلاء على سند من احتجاج الطاعن أكثر من مسكن فى البلد الواحد دون مقتضى بالمخالفة لحكم المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧، وإذ التزم الحكم المطعون فيه بهذا السبب الذى أقيمت عليه الدعوى وما يتفرع عنه من بحث مقتضى هذا الاحتجاج فلا يعيبه التفاته عن الرد على ما تمسك به الطاعن من تطبيق لنص المادة ١/٢٢ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨١ خارج نطاق السبب الذى أقيمت عليه الدعوى، ويكون النعى على غير أساس.



وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك ذلك يقول ان الحكم أخطأ فهم وتحصيل دلالة الطلب المقدم منه للجمعية التي خصصت له الأرض التي أقيم عليها البناء لتسجيله بأسمه واسم أولاده، وبموافقتها عليه أصبح يحق لهم - كشركاء وخاصة ابنته ... التي بلغت سن الرشد قبل إقامة الدعوى والتي يحق لها احتجاج شقتين مفروشتين بما يتوافر معه مقتضى الاحتجاج بمقولة أن تكليف العقار مازال باسمه، في حين ان التكليف في حد ذاته ليس دليلا على الملكية كما أغفل الحكم الرد على الخطاب الصادر له ولأولاده من مكتب العلاقات الليبي باخلاء الفيلا التي كانت مؤجرة لهم، الأمر الذي يعيبه ويستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى مبرور بما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى واستخلاص مقتضى الاحتجاج من الأدلة والمستندات المقدمة لها والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن إليه منها واطراح ما عداه وصولا للحقيقة متى كان استخلاصها سائغا، ولا عليها بعد ذلك ان تتعقب الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم والرد استقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه مادام قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمني المسقط لما عداه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه باخلاء شقة النزاع لاحتجاج الطاعن لكثير من مسكن في البلد الواحد على ما ثبت له من تقرير

الخبير المنتدب في الدعوى - والذي اطمئن إليه - من أن العقار الذي أقامه الطاعن مملوك له في حيازته ويتكون من ثلاث وحدات ويقوم بتأجير هذه الوحدات جميعها مفروشة وهو دليل يكفي وحده لحمل قضائه في هذا الشأن وأن موافقة مجلس إدارة الجمعية في ١٩٨٧/١٢/٦ - بعد رفع الدعوى - على الطلب المقدم من الطاعن لتسجيل العاقر باسمه وأولاده لا تنهض دليلاً تطمئن إليه على أن أولاده شركاء له في العقار الذي مازال مكلفاً باسمه، وهو استخلاص سائق له أصل ثابت بالأوراق ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها بشأن مخالفة الطاعن حظر الاحتجاز دون مقتض فيه الرد المسقط لما عداه من دفاع، فإن النعى في حقيقته لا يعدو أن يكون جدلاً فيما لمحكمة الموضوع من سلطة تقدير الأدلة مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض، ويكون النعى على غير أساس.

ولما تقدم يتعين رفض الطعن.

////////////////////

## جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / وليم رزق بدوي وعضوية السادة المستشارين : طه الشريف ، أحمد أبو الحجاج نائب رئيس المحكمة ، شكرى العميرى وعبد الرحمن فكرى .

(٩٧)

الطعن رقم ٣٠٦٩ لسنة ٥٧ ق، ٢٣٩ لسنة ٨٥ القضائية

(١) حكم "إصدار الحكم" .

تاريخ إصدار الحكم . الأصل فى ثبوته . ماتضمنته محاضر الجلسات .

(٢) بيع "انعقاده" . عقد .

البيع عقد رضائى . انعقاده بمجرد تراضى المتبايعين . عدم اشتراط شكلا خاصا لانعقاده .

(٣) محكمة الموضوع "تقدير الأدلة" . حكم "تسبيب الحكم" .

محكمة الموضوع . سلطتها فى تقدير الأدلة . استنادها فى قضائها إلى جملة قرائن يكمل بعضها بعضا وتؤدى فى مجموعها إلى النتيجة التى خلصت إليها . لايقبل من الطاعن مناقشة كل قرينة على حدة .

(٤) حكم " تسبيب الحكم" . نقض .

عرض الحكم للمستندات وبيان كفايتها . النعى عليه . غير مقبول (مثال) .

(٥) بيع . دعوى " دعوى صحة التعاقد وصحة التوقيع" . حكم .

الحكم الصادر بصحة التوقيع . حجيته . اقتصارها على صحة التوقيع . لايمنع من نظر

دعوى صحة التعاقد . علة ذلك .

(٦) نقض " المصلحة في الطعن " . " أسباب الطعن " .

نعى لا مصلحة للطاعن فيه . غير مقبول . نعى يخالطه واقع . عدم جواز إثارتة لأول مرة أمام

محكمة النقض .

(٧) عقد "الفسخ الاتفاقى" . محكمة الموضوع .

الشرط الفاسخ الصريح يسلب القاضى سلطته التقديرية فى صدد الفسخ . مناطه .

التحقق من قيامه ووجوب إعماله .

(٨) نقض " أسباب الطعن " .

وجوب بيان أسباب الطعن فى صحيفته . مخالفة ذلك . أثره . عدم قبوله .

١- الأصل فى الإجراءات انهار وعيت وأن ثبوت تاريخ اصدار الحكم هو

محاضر الجلسات التى اعدت لإثبات مايجرى فيها .

٢- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن البيع عقد رضائى لم يشترط القانون

لانعقاد شكلا خاصا بل ينعقد بمجرد تراضى المتبايعين .

٣- إذ كانت الأدلة والقرائن من شأنها أن تؤدى فى مجموعها إلى مارتبته

عليها محكمة الموضوع ولها أصلها الثابت فى الأوراق وكان تقدير الأدلة مما

يستقل به قاضى الموضوع متى كانت مستخلصة استخلاصاً سائفاً وتؤدى إلى

النتيجة التى انتهت إليها ومتى كانت محكمة الموضوع قد استندت فى قضائها

إلى جملة قرائن يكمل بعضها بعضا وتؤدى فى مجموعها إلى النتيجة التى

خلصت إليها فلا يقبل من الطاعن مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم

كفايتها في ذاتها .

٤- إذ كان البين من مدونات الحكم المستأنف المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه أنه استعرض المستندات المقدمة من المطعون ضدهم وأورد أنها تثبت أن الطاعنه قد باعت نصيبها مع باقى الطاعنات ، وكان هذا بياناً كافياً لما جاء بتلك المستندات فإن النعى عليه في هذا الصدد يكون في غير محله .

٥- المقرر في قضاء هذه المحكمة -أن الحكم الصادر بصحة التوقيع تقتصر حجيته على صحة التوقيع ولايتعدى أثره إلى صحة التزامات الطرفين الناشئة عن العقد وإن عدم توقيع الطاعنة على العقد لا يستتبع بطريق اللزوم أن التصرف المثبت فيه لم يصدر منها . ومن ثم فإن الحكم السابق لا يمنع من نظر دعوى صحة وانعقاد البيع لاختلاف موضوع كل من الدعويين .

٦- المقرر في قضاء هذه المحكمة إنه لايقبل نعى لا يكون للطاعن مصلحة فيه وإن الدفاع الذى يخالطه واقع لايجوز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض .

٧- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الشرط الفاسخ الصريح يسلب القاضى سلطته التقديرية فى صدد الفسخ إلا أن ذلك منوط بتحقيق المحكمة من توافر شروط الفسخ الاتفاقى ووجوب إعماله ، إذ للقاضى الرقابة التامة للتثبيت من انطباق الشروط على عبارة العقد، كماله عند التحقق من قيامه مراقبة الظروف الخارجية التى تحول دون إعماله .

٨- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المشرع أوجب على الطاعن أن يبين جميع الأسباب التى بنى عليها طعنه فى صحيفة الطعن وإلا كانت غير مقبولة.



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

حيث إن الوقائع على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن المطعون ضدهم فى الطعنين أقاموا الدعوى رقم ٤٦٦٠ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد الطاعنة الأولى والولى الطبيعى على الطاعنة الثانية فى الطعن رقم ٣٠٩٦ لسنة ٥٧ق والطاعنة فى الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٥٨ق بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٥/٨/١٩٨٠ والمتضمن بيعهم لهم العقار المبين بالصحيفة لقاء ثمن قدره ٤٣١٢٤١ ج ولامتناعهم عن تقديم المستندات الملكية وإتمام التسجيل فقد أقاموا الدعوى بطالبتهم ، قضت المحكمة بهالهم إستأنفت الطاعنة الأولى والولى الطبيعى على الطاعنة الثانية فى الطعن رقم ٣٠٩٦ لسنة ٥٧ق هذا الحكم بالإستئناف رقم ٥٨٠ لسنة ٩٩ق القاهرة. كما أستأنفته الطاعنة فى الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٥٨ بالاستئناف رقم ٢٣٦ لسنة ٩٩ق القاهرة. وبتاريخ ١٩/١١/١٩٨٧ قضت المحكمة فى الاستئنافين بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنات فى هذا الحكم بطريق النقض الطاعتان الأولى والثانية بالطعن رقم ٣٠٩٦ لسنة ٥٧ق والطاعنة الثالثة بالطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٥٨ق وقدمت النيابة مذكرة فى كل طعن أبدت فيها رأى برفضه وإذ عرض كل منهما على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا كما قررت المحكمة ضم الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٥٨ق إلى الطعن

رقم ٢٠٩٦ لسنة ٥٧ ق ليصدر فيهما حكم واحد للارتباط .

أولا : الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٥٨ ق :

وحيث إن الطعن بنى على سبعة أسباب تنعى الطاعنه بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه البطلان وفي بيان ذلك تقول أن الثابت من محاضر جلسات محكمة الاستئناف أنها حددت جلسة ١٩٨٧/١١/١٨ لإصدار الحكم إلا أنه صدر بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٩ ومسودته مؤرخة ١٩٨٧/١١/١٨ أى أنها أودعت قبل النطق بالحكم مما مفاده إفشاء سر المداولة أى أن تحرير المسودة والتوقيع عليها تم قبل انتهاء المداولة ولم تودع وقت إصدار الحكم وهو إجراء جوهري يترتب على مخالفته بطلان الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن الأصل فى الإجراءات انهار وعيت وأن ثبوت تاريخ إصدار الحكم هو محاضر الجلسات التى أعدت لإثبات مايجرى فيها . لما كان ذلك، وكان البين من محاضر جلسات محكمة الاستئناف أنها حددت جلسة ١٩٨٧/١١/١٨ لإصدار الحكم وبذلك الجلسة قررت مد أجل النطق بالحكم لجلسة ١٩٨٧/١١/١٩ وهو تاريخ صدره وقد ثبت أن مسودة الحكم مؤرخة بذات تاريخ صدور الحكم المطعون فيه فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالبطلان يكون غير صحيح .

وحيث إن الطاعنه تنعى بالأسباب الثانى والثالث والخامس والسادس على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والتناقض والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك نقول أنها تمسكت أن محكمة الاستئناف التفتت عن دفاعها الجوهري بأنها لم توقع على

عقد البيع موضوع النزاع وخلصت إلى أن البيع قد صدر عنها بإعتبارها شريكة في ملكية الأرض المبيعة وانها اتخذت العديد من الإجراءات القضائية والإدارية بقصد فسخه وسلب حيازة المبيع من المطعون ضدهم بعد تسلمهم المبيع عن طريق محاميها ولم تبين المحكمة ماهية هذه الإجراءات فإن استخلاص المحكمة يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال ولا يؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها ، كما أنها اعتبرت أن زوجها ..... وكيلاً ظاهراً عنها دون بيان توافر الشروط اللازمة لقيام الوكالة الظاهره رغم عدم وجودها فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مرور وذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن البيع عقد رضائي لم يشترط القانون لانعقاد شكلا خاصا بل ينعقد بمجرد تراضي المتبايعين كما أنه متى كانت الأدلة والقرائن من شأنها أن تؤدي في مجموعها إلى مارتبته عليها محكمة الموضوع ولها أصلها الثابت في الأوراق وكان تقدير الأدلة مما يستقل به قاضي الموضوع متى كانت مستخلصة إستخلاصا سائفاً وتؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها . ومتى كانت محكمة الموضوع قد استندت في قضائها إلى جملة قرائن يكمل بعضها بعضا وتؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي خلصت إليها فلا يقبل من الطاعن مناقشة كل قرينة على حدة لاثبات عدم كفايتها في ذاتها . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته للتدليل على صدور عقد البيع من الطاعنه رغم عدم وجود توقيع لها عليها من اتخاذها موقف لاتدع ظروف الحال شكاً في دلالة على حقيقة المقصود عملاً بنص المادة ٩٠ من القانون المدني ومن ورود البيع على عقار تشترك الطاعنه وباقي البائعين في ملكيته ومن اتخاذها العديد من الإجراءات القضائية

والإدارية بقصد فسخ عقد البيع وسلب حيازة المبيع من المشتريين بعد تسليمه لهم عن طريق محاميها ووكيلها الرسمي وانتهى إلى اتجاه إرادتها وتطابقها مع إرادة المشتريين وكانت هذه القرائن متساندة وسائغة وتؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي انتهى إليها ولاينال من ذلك أن فيه الالتزام الناشئ عن عقد البيع تزيد على نصاب الإثبات بالبينة والقرائن طالما لم يكن محل نعى منها. ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه لا يعدو وأن يكون مجادلة في تقدير الدليل مما يستقل به قاضى الموضوع ويضحي على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك تقول أنها تمسكت فى صحيفة الاستئناف بأن الحكم الابتدائى اعتمد فى قضائه بصور عقد البيع منها على المستندات المقدمة من المطعون ضدهم أمام المحكمة الابتدائية دون أن يبين فحواها ومضمونها ووجه الاستدلال بها إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل هذا الدفاع إيراداً ورداً مما يعيبه بالقصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الين من مدونات الحكم المستأنف المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه أنه استعرض المستندات المقدمة من المطعون ضدهم وأورد أنها تثبت أن الطاعنة قد باعت نصيبها مع باقى البائعات ، وكان هذا بياناً كافياً لما جاء بتلك المستندات فإن النعى عليه فى هذا الصدد يكون فى غير محله ولا على محكمة الاستئناف أن لم ترد على دفاع لم يثبت صحته ويضحي النعى على الحكم المطعون فيه إغفاله الرد عليه على غير أساس.

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب السابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول أن الحكم المطعون فيه قد خالف حجية الحكم السابق الصادر في الاستئناف رقمى ٦١٥٩، ٦١٧ لسنة ٩٨ ق القاهرة بتاريخ ٢٧/١/١٩٨٢ بين ذات الخصوم والذي حاز قوة الأمر المقضى بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى غير سديد. ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الحكم الصادر بصحة التوقيع تقتصر حجيته على صحة التوقيع ولايتعدى اثره إلى صحة التزامات الطرفين الناشئة عن العقد وان عدم توقيع الطاعنة على العقد لا يستتبع بطريق اللزوم أن التصرف المثبت فيه لم يصدر منها. ومن ثم فإن الحكم السابق لا يمنع من نظر دعوى صحة وانعقاد البيع لاختلاف موضوع كل من الدعويين موضوعاً ويكون النعى على الحكم المطعون فيه أنه صدر على خلاف حكم سابق على غير أساس .  
ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

#### ثانياً : الطعن رقم ٢٠٩٦ لسنة ٥٧ ق :

بنى الطعن على أربعة أسباب تنعى الطاعنتان بالسببين الأول والثانى منهما على الحكم المطعون فيه البطلان ومخالفة القانون وفي بيان تقولان أن الحكم المطعون فيه بنى على إجراء باطل أثر فى نتيجته إذا استجوب الخصوم فى مسائل قانونية تلور حول مدى صحة صدور البيع موضوع النزاع رغم صدور حكم نهائى حسم النزاع حول تلك المسألة قضى بعدم صحة توقيع ..... إحدى المالكات على هذا العقد كما أن الطاعنة الأولى عدلت عن إتمام البيع بعد التوقيع على العقد مما يعيب الحكم بالبطلان ومخالفة القانون .



وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة إنه لا يقبل نعى لا يكون لطاعن مصلحة فيه وإن الدفاع الذى يخالطه واقع لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت الطاعتان تتمسكا بأن ..... لم توقع على عقد البيع محل النزاع وقد صدر حكم بات قضى بعدم صحة توقيعها عليه والتي لم تمثل في خصومة الطعن وكان الحكم المطعون فيه صادراً فى دعوى صحة ونفاذ عقد بيع أطيان زراعية قابلة للتجزئة وتحدد نصيب كل من البائعات فيه فإن انعقاد البيع وصحته ونفاذه فى حصة كل من الطاعتين لا يتأثر بصور البيع من المالكة الأخرى أو بتوقيعها عليه من عدمه . ومن ثم فإن نعيهما على الحكم المطعون فيه لا تكون لهما مصلحة فيه كما أن ماثيره الطاعة الأولى بشأن عدولها عن التعاقد فهو دفاع يخالطه واقع لم يسبق لها أن تمسكت به أمام محكمة الموضوع فلا يجوز لها التحدى به لأول مرة أمام هذه المحكمة ومن ثم يضحى النعى بهذين السببين غير مقبول .

وحيث إن الطاعتين تتعيان بالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه والخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقولان أن الحكم المطعون فيه لم يعمل الشرط الصريح الفاسخ الوارد فى البند الثالث بالعقد موضوع النزاع رغم تحققه وخطأ بين الفسخ القضائى والفسخ الاتفاقى كما أقر المطعون ضدهم على وضع يدهم على أرض النزاع قبل الوفاء بكامل الثمن مما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود وذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الشرط الفاسخ الصريح يسلب القاضى سلطته التقديرية فى صدد الفسخ إلا أن ذلك منوط

بتحقق المحكمة من توافر شروط الفسخ الاتفاقى ووجوب إعماله ، اذ للقاضى الرقابة التامة للتثبيت من انطباق الشروط على عبارة العقد، كماله عند التحقق من قيامه مراقبة الظروف الخارجية التى تحول دون إعماله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه أقام قضاء بتأييد الحكم الابتدائى وتجاوز عن إعمال شرط الفسخ الاتفاقى لعدم تأخير المطعون ضدهم فى سداد باقى ثمن الأرض المبيعة وصحة عرضهم والإيداع له وذلك لأسباب سائغة تكفى لحمل قضائه مما يضحى النعى فى هذا الخصوص على غير أساس ، وأن ماثيره الطاعتان بشأن مخالفة الحكم للبند السادس من العقد فهو يعد سبباً جديداً لم يسبق التمسك به أمام محكمة الاستئناف إذ أنهما أسستا طلب الفسخ على تحقق الشرط الصريح الفاسخ إعمالاً لنص البند الثالث من العقد . ومن ثم فلا يجوز لهما التمسك به لأول مرة أمام هذه المحكمة ويضحى النعى على الحكم المطعون فيه بسبب النعى على غير أساس .

وحيث إن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المشرع أوجب على الطاعن أن يبين جميع الأسباب التى بنى عليها طعنه فى صحيفة الطعن وإلا كانت غير مقبولة ، ولما كانت الطاعتان قد أوردتا ستة أسباب فى الملحق الذى أودعته قلم الكتاب فى ١٧/١/١٩٨٨ فإن هذه الأسباب تكون غير مقبولة.

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / حسين على حسين وعضوية السادة المستشارين :

ريمون فهمي نائب رئيس المحكمة ، عبد الناصر السباعي ، ابراهيم شعبان ومحمد اسماعيل غزالي.

(٩٨)

### الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٥٤ القضائية

(٢.١) دعوى . محكمة الموضوع . ايجار. اثبات.

١- الدفع بالإحالة للارتباط . عدم إلتزام المحكمة بأجابته . م ١١٢ مرافعات.

٢- الهلاك الكلى للعين المؤجرة . م ٥٦٩ مدنى . ماهيته . تقدير ما إذا كان الهلاك كلياً أو

جزئياً . واقع يخضع لتقدير محكمة الموضوع . جواز إثبات الهلاك بكافة الطرق .

١- النص فى الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١١٢ من قانون المرافعات

على أنه " إذا دفع بالإحالة للارتباط جاز أبداء الدفع أمام أى من المحكمتين

وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنصرها" - يدل على أن المحكمة المقدم

إليها الدفع للإرتباط لا تلتزم بأجابته ومن ثم فلا يجوز الطعن فى حكمها لعدم

استعمالها هذه الرخصة.

٢- الهلاك الكلى فى معنى المادة ١/٥٦٩ من القانون المدنى - وعلى ما

جرى به قضاء هذه المحكمة - هو أن يلحق الدمار بالعين المؤجرة ، فيأتى عليها

كلها أو يجعلها غير صالحة جميعها لأداء الغرض الذي أوجرت من أجله ،  
والهلاك هنا مادي يلحق مقومات العين المؤجرة وكيانها الذاتي ، ولئن انعقد  
الاجماع على منح نفس الاثر للهلاك المعنوي أو القانوني الذي لم يحس نفس  
الشيء المؤجر في مادته ، إلا أنه يحول دون أدائه المنفعة التي قصد أن  
يستوفيه المستأجر منه ، إلا أن شرطه أن يحول دون الانتفاع بالعين جميعها  
وإلا يكون المانع مؤقتاً بل دائماً ، فإن لم يترتب الا إنتفاء الفائدة من جزء من  
العين ، أو كان المانع مصيره إلى الزوال قبل إنتهاء مدة العقد اعتبر الهلاك  
جزئياً ، ولما كانت المسألة ما إذا كان الهلاك كلياً أو جزئياً من مسائل الواقع  
التي تخضع لسلطان قاضي الموضوع وتقديره دون رقابه من محكمة النقض  
مادام استخلاصه سائغاً وكان اثبات الهلاك يجوز بكافة الطرق بأعتباره من  
الوقائع المادية.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في  
أن المطعون ضدهن أقمن على الطاعن الدعوى رقم ٤٢٨٨ لسنة ١٩٨٠ أمام محكمة  
جنوب القاهرة الابتدائية طالبات الحكم بإخلاء العين محل النزاع، استناداً إلى أنه  
بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٧١/١/١٦ استأجر منهن الطاعن العين المذكورة . ملهى  
الاريزونا بمقوماتها المادية والمعنوية لمدة سنتين تبدأ من أول يناير سنة ١٩٧٧ وتنتهى

آخر ديسمبر سنة ١٩٧٨، وأذ رفض الطاعن تسليم العين المؤجرة بعد إنتهاء هذه المدة فقد أقمن الدعوى- وبتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٥ حكمت المحكمة بأخلاء العين المؤجرة - أستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٥٧ لسنة ٩٨ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٥ نذبت المحكمة خبيراً لبيان ما بالعين المؤجرة من أثاثات وديكورات وما أستحدث فيها من تحديدات وأنشاءات - تغاير ما هو مبين بعقد الايجار، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٨ بتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة المشورة رأته جديراً بالنظر، وحددت جلسة لنظره وفيها ألتزمت النيابة رأياً.

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول أنه دفع أمام محكمة أول درجة بأحالة الدعوى إلى محكمة الجيزة الابتدائية لنظرها مع قضية مرفوعة منه للارتباط وتمسك بذلك أمام محكمة الاستئناف غير أن الحكم أغفل الرد على هذا الدفاع الأمر الذى يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد، ذلك أن النص فى الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١١٢ من قانون المرافعات على أنه " إذا دفع بالاحالة للإرتباط جاز أبداء الدفع أمام أى من المحكمتين وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنصرها" - يدل على أن المحكمة المقدم إليها الدفع للإرتباط لا تلتزم بأجابته ومن ثم فلا يجوز الطعن فى حكمها لعدم إستعمالها هذه الرخصة.

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن بباقى أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت فى الأوراق والقصور فى التسبيب وفى بيان



ذلك يقول أن الثابت بتقرير الخبير المنتدب ومعاينة نيابة بولاق أن العين محل النزاع قد هلكت كلياً نتيجة الحريق إلا أن محكمة الإستئناف إلى أن الهلاك كان جزئياً ، وأن الأوراق قد خلت من دليل كتابي يثبت عقد الإيجار الشفوي الذي تم بين الطاعن ووكيل المطعون ضدهن بعد ما كانت قد أجازت اثباته بكافة الطرق - بحكمها الصادر بندب خبير ، كما ذهبت إلى القول بأن الطاعن قام بالاصلاحات من نفسه وليس تنفيذاً لعقد الإيجار الشفوي دون أن يكون لقولها سند من الأوراق الأمر الذي يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن الهلاك الكلى فى معنى المادة ١/٥٦٩ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو أن يلحق الدمار بالعين المؤجرة ، فيأتى عليها كلها أو يجعلها غير صالحة جميعها لأداء الغرض الذى أوجرت من أجله ، والهلاك هنا مادي يلحق مقومات العين المؤجرة وكيانها الذاتى ، ولئن انعقد الاجماع على منح نفس الاثر للهلاك المعنوى أو القانونى الذى لم يحس نفس الشيء المؤجر فى مادته ، إلا أنه يحول دون أدائه المنفعة التى قصد أن يستوفىها المستأجر منه ، إلا أن شرطه أن فى حول دون الانتفاع بالعين جميعها وألا يكون المانع مؤقتاً بل دائماً ، فإن لم يترتب الا إنتفاء الفائدة من جزء من العين ، أو كان المانع مصيره إلى الزوال قبل إنتهاء مدة العقد اعتبر الهلاك جزئياً ، ولما كانت المسألة ما إذا كان الهلاك كلياً أو جزئياً من مسائل الواقع التى تخضع لسلطان قاضى الموضوع وتقديره دون رقابه من محكمة النقض مادام استخلاصه سائفاً وكان اثبات الهلاك يجوز بكافة الطرق بأعتباره من الوقائع المادية، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه نفى حدوث هلاك كلى للعين المؤجرة واستند على أنه هلاكاً جزئياً من محضر المعاينة التى أجراها وكيل نيابة بولاق المذكور بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٠ للملهى وكذا تقريراً إداره الدفاع المدنى

والحريق المرفقين بتقرير الخبير المنتدب من أن تلك الطلبات إنما لحقت بمنقولات ومحتويات الملهى والمخازن التابعة لها دون العقار فى ذاته والذى بقى بما فيها الملهى الصيفى سليما على حاله ورتب على ذلك عدم انفساخ عقد الايجار سند الدعوى تلقائيا ويقوه القانون، وإنتهائه بأنتهاء مدته المحددة به، وكان ماخلص إليه الحكم فى هذا الصدد يستند إلى اعتبارات سائغة ولها مأخذها من الأوراق - وكافية لحمل قضائية ومن ثم فأن تعيينه فيما استطرده إليه تزييدا لتأييد وجهة نظره - ايا كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج ويكون النعى برمته على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / محمد أمين طوموم وعضوية السادة المستشارين :  
محمد جمال الدين شلقاني، صلاح محمود عويس نائبى رئيس المحكمة ، محمد رشاد مبروك وفؤاد  
شلبى.

(٩٩)

### الطعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٥٤ القضائية

(٢.١) ايجار " ايجار الاماكن " " بيع الجدك " .

١- المتجر فى معنى المادة ٥٩٤ مدنى. مقوماته. الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية ه هو  
العنصر الرئيسى .

٢- تفاهة ثمن بيع مقومات المحل وموقعه وقيمة السلع والبضائع التى يجرى بيعها . لا تعد  
دليلا على انتفاء صفة المحل التجارى.

٣- إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه بفسخ عقد ايجار النزاع واخلاء العين المؤجرة  
والتسليم لانتفاء صفة المتجر فى مفهوم المادة ٥٩٤ مدنى استنادا إلى موقع المحل وعدم وجود  
اسم تجارى له وتفاهة السلع التى يجرى التعامل فيها . ومن ثم انتفاء عنصر الاتصال بالعملاء  
والسمعة التجارية. قصور وفساد فى الاستدلال .

١- المتجر فى معنى المادة ٥٩٤ من القانون المدنى يشمل جميع عناصره

من ثابت ومنقول ومن مقومات مادية ومعنوية والمقومات المعنوية وان كانت هي عماد فكرة المحل التجارى واهم عناصره إلا أنه لايلزم توافرها جميعا لتكوينه بل يكتفى بوجود بعضها عدا العنصر الرئيسى الذى لاغنى عن توافره لوجود المحل التجارى وهو عنصر الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية بإعتباره المحور الذى تدور حوله العناصر الأخرى .

٢- ان تفاهة قيمة السلع والبضائع التى يجرى بيعها وتفاهة ثمن بيع مقومات المحل وموقعه لاتعد دليلا على انتفاء صفة المحل التجارى .

٣- اذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اقام قضاءه بفسخ عقد الايجار واخلاء العين المؤجرة والتسليم على ماخلص إليه من انتفاء صفة المتجر فى مفهوم - المادة ٥٩٤ مدنى - مستدلا على ذلك من موقع المحل ووجوده فى حارة داخلية وعدم وجود اسم تجارى له وتفاهة السلع التى يجرى التعامل عليها ورتب على ذلك انتفاء عنصر الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية وهى اسباب لاتؤدى إلى النتيجة التى خلص إليها . فإنه يكون مشوبا بالفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن

- تتحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٨٠ مدنى

الجيزة الابتدائية ضد الطاعنة وباقي المطعون عليهم بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦١/١١/١ والتسليم، وقال بيانا لذلك أنه بموجب ذلك العقد إستأجر مورث المطعون عليهم - من الثانى للاخيرة - المحل المبين بالأوراق من المالك السابق ، وإذ قام المستأجر بتأجير المحل من الباطن للطاعنة ، كما تأخر فى الوفاء بالأجرة عن المدة من ١٩٧٦/٦/١ إلى ١٩٨٠/٣/٣١ رغم إنذاره . فقد أقام الدعوى بطلبية سالفى البيان بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٨ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة . استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٨٠ لسنة ٩٩ ق لدى محكمة استئناف القاهرة التى أحالت الدعوى إلى التحقيق وحكمت بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٦ بإجابة المطعون عليه الأول إلى طلبيه . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى بهما الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك نقول أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن بيع المحل الصادر لها من مورث المطعون عليهم من الثانى إلى الأخيرة - المستأجر الأسمى - بتاريخ ١٩٧٤/٢/٥ قد توافرت فيه شروط البيع بالجدك، إلا أن الحكم أقام قضاءه على أن هذا التصرف هو تنازل عن الإيجار وليس بيعا لمحل تجارى ، ورتب على ذلك عدم خضوعه لحكم المادة ٥٩٤/٢ من القانون المدنى وهو ما حجه عن التحقق من توافر حالة الضرورة الملجئة لبيع المحل بما لا يوجد دفاعها .



وحيث إن هذا النعى فى محله، ذلك أنه لما كان المتجر فى معنى المادة ٥٩٤ من القانون المدنى يشمل جميع عناصره من ثابت ومنقول ومن مقومات مادية ومعنوية والمقومات المعنوية وإن كانت هى عماد فكرة المحل التجارى وأهم عناصره إلا أنه لا يلزم توافرها جميعا لتكوينه بل يكتفى بوجود بعضها عدا العنصر الرئيسى الذى لاغنى عن توافره لوجود المحل التجارى وهو عنصر الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية بإعتباره المحور الذى تدور حوله العناصر الأخرى، وكانت تهامة قيمة السلع والبضائع التى يجرى بيعها وتهامة ثمن بيع مقومات المحل وموقعه، لاتعدد لئلا على صفة المحل التجارى، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اقام قضاءه بفسخ عقد الايجار واخلاء العين المؤجرة والتسليم على ماخلص إليه من انتفاء صفة المتجر فى مفهوم - المادة ٥٩٤ مدنى - مستدلا على ذلك من موقع المحل ووجوده فى حارة داخلية وعدم وجود اسم تجارى له وتهامة السلع التى يجرى التعامل عليها ورتب على ذلك انتفاء عنصر الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية وهى اسباب لاتؤدى إلى النتيجة التى خلص إليها، فإنه يكون مشوبا بالفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب الامر الذى حجب عنه بحث مدى توافر باقى شروط تطبيق المادة ٥٩٤ سالفة البيان بما يوجب نقضه .

## جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / عبد المنصف أحمد هاشم وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد المنعم حافظ ، د. رفعت عبد المجيد ، محمد خيرى الجندي نواب رئيس  
المحكمة و عبد العال السمان .

(١٠٠)

### الطعن رقم ٢٣٧٧ لسنة ١٥ القضائية

ملكية " أسباب كسب الملكية : الالتصاق " .

ملكية مالك الأرض لما فوقها أو تحتها من بناء أو غراس ومنشآت للأجنبي اثبات عكس ذلك  
طلبه اثبات ذلك بشهادة الشهود دون أن يكون فى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدة  
المحكمة . مؤداه . التزام المحكمة بتحقيق هذا الدفاع . التفاتها عنه قصور وإخلال بحق الدفاع .

النص فى المادة ٩٢٢ من القانون المدنى يدل على أنه يجوز للأجنبي إقامة  
الدليل على أنه أقام ما على الأرض من منشآت على نفقته وتملكها بعد أن خوله  
مالك الأرض الحق فى إقامتها فإذا تمسك من أقام تلك المنشآت بأن المالك  
خوله إقامتها على نفقته وتملكها وطلب تمكينه من إثبات ذلك بشهادة الشهود  
وخلت أوراق الدعوى مما يحول دون ذلك أو يكفى لتكوين عقيدة المحكمة فى  
شأنه بما يغنى عن إجراء التحقيق وجب على المحكمة أن تجيب هذا الطلب فإذا

لم تعرض له كان حكمها مشوبا بالقصور والإخلال بحق الدفاع .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد مداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٨٨٧ لسنة ١٩٧٣ مدنى دمنهور الابتدائية بطلب الحكم بتثبيت ملكيته للشقة المبينة بالأوراق ، وقال بيانا لها أنه بمقتضى تصريح من وكيل مورثة ومورثة المطعون ضدهم أقام سنة ١٩٥٤ من ماله الخاص شقة النزاع بالعقار المملوك لها بقصد إقامته فيها ، وبعد وفاتها سنة ١٩٦٥ نازعه المطعون ضدهم فى ملكيته فأقام الدعوى بطلبه سالف البيان ، ندبت المحكمة خبيرا وبعد أن قدم تقريره أعادتها المحكمة إليه ، وبعد أن قدم تقريره الثانى قضت بتاريخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٠ برفض الدعوى ، واستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية " مأمورية دمنهور " بالاستئناف رقم ٥٦٧ لسنة ٢٦ قضائية ، وبتاريخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٨١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ورأت أنه جدير بالنظر حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع، وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن مورثته ومورثة

المطعون ضدهم أجازت حال حياتها تصرف وكيلاها بالتصريح له ببناء شقة النزاع بالعقار المملوك لها من ماله الخاص والاقامة بها وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذه الإجازة غير أن المحكمة لم تعرض لهذا الدفاع ولم تعن بتمحيصه والرد عليه رغم أنه دفاع جوهري يتغير به وجه الرأي في الدعوى ولم تمكنه من اثباته كما قضت برفض الدعوى دون أن تعمل أثر إقرار المطعون ضدهم عدا الرابعة في مجلس القضاء بملكيته للعين موضوع النزاع مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن النص في المادة ٩٢٢ من القانون المدني يدل على أنه يجوز للأجنبي إقامة الدليل على أن " ١- كل ما على الأرض أو تحتها من بناء أو غراس أو منشآت أخرى يعتبر من عمل صاحب الأرض إقامة على نفقته ويكون مملوكا له ، ٢- ويجوز مع ذلك أن يقام الدليل على أن أجنبيا قد أقام هذه المنشآت على نفقته ، كما يجوز أن يقام الدليل على أن مالك الأرض قد خول أجنبيا ملكية منشآت كانت قائمة من قبل أو خوله الحق في إقامة المنشآت وتملكها " يدل على أنه يجوز للأجنبي إقامة الدليل على أنه أقام ما على الأرض من منشآت على نفقته وتملكها بعد أن خوله مالك الأرض الحق في إقامتها فإذا تمسك من أقام تلك المنشآت بأن المالك خوله إقامتها على نفقته وتملكها وطلب تمكينه من إثبات ذلك بشهادة الشهود وخلت أوراق الدعوى مما يحول دون ذلك أو يكفي لتكوين عقيدة المحكمة في شأنه بما يغنى عن إجراء التحقيق وجب على المحكمة أن تجيب هذا الطلب فإذا لم تعرض له كان حمها مشوبا بالقصور والإخلال بحق الدفاع ، لما كان ذلك وكان البين من أوراق الدعوى أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بدفاعه محل النعى وهو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإن

---

الحكم إذ أغفل الرد عليه والتفت عن طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباته ولم يعرض لآثر إقرار المطعون ضدهم - عدا الرابعة - بملكية الطاعن لشقة النزاع يكون معيبا بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن.



## جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / عبد المنصف أحمد هاشم وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد المتعم حافظ ، د. رفعت عبد المجيد ، محمد خيرى الجندى نواب رئيس  
المحكمة ومحمد شهاوى .

---

(١٠١)

( الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٥٥ القضائية )

تزوير "الاطلاع على الورقة المطعون عليها". دعوى "دعوى التزوير".  
محكمة الموضوع . بطلان "بطلان الحكم" . حكم "بطلان الحكم" .  
إغفال محكمة الموضوع الاطلاع على الورقة المطعون عليها بالتزوير أو الإنكار. أثره. بطلان  
الحكم. علة ذلك.

---

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن ثبوت عدم إطلاع محكمة الموضوع على  
الورقة المطعون عليها بالتزوير أو الإنكار يعيب الحكم الصادر بشأن هذه الورقة  
ويبطله، إذ هى صميم الخصومة ومدارها.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٧٦ مدنى الزقازيق الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٩ والتسليم . وقال بيانا لذلك أنه بموجب هذا العقد باع المَطعون ضده الأول عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على ابنتيه المَطعون ضدهما الأخيرتين أرضا زراعية مساحتها ٢٢<sup>س</sup> ٨<sup>ط</sup> موضحة بالصحيفة لقاء ثمن مقداره ٦٢٥ جنيها ، ولما لم يتم بنقل الملكية إليه أقام الدعوى بطلبية سالفى البيان ، وإدعى المَطعون ضده الأول بتزوير عقد البيع موضوع الدعوى ، وندبت المحكمة خبيرا لإجراء المضاهاة، وبعد أن أودع تقريره قضت بتاريخ ٢٧ من مايو سنة ١٩٨٠ برد بطلان العقد ، ثم قضت بتاريخ ٢٣ من مارس سنة ١٩٨١ برفض الدعوى استأنف الطاعن الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة "مأمورية الزقازيق" بالاستئناف رقم ٣٧٨ لسنة ٢٤ القضائية ، وبتاريخ ١٣ من فبراير سنة ١٩٨٢ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رد وبطلان عقد البيع ، ثم قضت بتاريخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم ، بطريق النقض ، وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إنه مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه البطلان ، وفى بيان ذلك يقول .

أن محكمة الاستئناف قضت بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رد وبطلان عقد البيع المطعون عليه دون أن تطلع على هذا العقد ، إذ الثابت أن المظروف المحتوى عليه لا يزال مغلوقا بحالته التى ورد عليها من محكمة أول درجة وإذ كان اطلاع المحكمة على الورقة المطعون عليها بالتزوير يعتبر من الإجراءات الجوهرية التى يترتب على إغفالها بطلان الحكم فى موضوع النزاع والحكم الصادر فى موضوع الاستئناف الذى بنى عليه ، فإن الحكمين يكونا معيين بما يستوجب نقضهما .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن ثبوت عدم إطلاع محكمة الموضوع على الورقة المطعون عليها بالتزوير أو الإنكار يعيب الحكم الصادر بشأن هذه الورقة ويبطله، إذ هى صميم الخصومة ومدارها. لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على المظروف المحتوى على عقد البيع المطعون عليه بالتزوير أنه تم تحريره وختمه لدى قلم كتاب محكمة أول درجة، وورد هذا المظروف إلى محكمة الاستئناف رفق أوراق الدعوى ، وظل بحالته هذه دون أن تقوم المحكمة الأخيرة بفضه إلى أن أصدرت حكمها الذى أيد الحكم المستأنف فيما يقضى به من رد وبطلان ذلك العقد ، وإذ كان ذلك يقطع بأن المحكمة المذكورة لم تطلع على هذا العقد ، فيكون الحكم الصادر فيها فى موضوع الإدعاء بالتزوير باطلا، وبالتالي يبطل الحكم الصادر فى موضوع الاستئناف الذى اتخذ أساسا له ، مما يوجب نقضهما لهذا السبب وحده دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

## جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / محمد إبراهيم خليل وعضوية السادة المستشارين :  
زكى المصرى نائب رئيس المحكمة ، عبد الرحيم صالح ، مختار اباطة ود. حسن بسيونى .

(١٠٢)

### الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٥٢ القضائية

(١-٣) حجز " حجز مالى للمدين لدى الغير " . دعوى . إختصاص  
الإختصاص النوعى " .

١- حجز مالى للمدين لدى الغير . توقيع هذا الحجز . لا يمنع المحجوز عليه من مطالبة مدينة  
المحجوز لديه بوفاء دينه بإيداعه خزانة المحكمة ويبقى الحجز قائماً على ماتم إيداعه . المادتين  
٣٣٦ ، ٣٣٧ مرافعات .

٢- طلب رفع الحجز وطلب الأحقية فى صرف المبلغ المودع خزانة المحكمة . تعديل الطلبات  
إلى طلب الأحقية فقط دون طلب رفع الحجز . إتساع طلب الأحقية ليشمل طلب رفع الحجز .  
علة ذلك .

٣- دعوى رفع الحجز . إختصاص قاضى التنفيذ دون غيره بنظر تلك الدعوى أياً كانت  
قيمتها . م ٣٢٥ مرافعات .

## (٤) ضرائب " إسقاط الضرائب " . حراسة .

إسقاط الضرائب المستحقة على الممول وفقا لحكم المادة ٥١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية . شرطه . خضوع أمواله لتدابير الحراسة وأن يكون صافى ذمته المالية بغير حساب الضرائب المستحقة عليه مدينا وفق تقديرات جهاز التصفية فإذا كان ما يستحق عليه من ضرائب يزيد على صافى ذمته المالية بدون احتسابها اسقطت الضرائب المستحقة بما يوازى الزيادة .

- ١- مفاد نص المادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون المرافعات أن توقيع حجز ما للمدين لدى الغير لا يمنع المحجوز عليه من مطالبة مدينة المحجوز لديه بوفاء دينه بإيداعه خزانة المحكمة ويبقى الحجز قائما على ما تم إيداعه .
- ٢- لما كان الثابت فى الدعوى أنه بعد أن قامت الطاعنة وغيرها بتوقيع حجز على مالمدينها المطعون ضده الأول فى ذمة الشركة المطعون ضدها الثانية من مبالغ المستحقة له - قامت تلك الأخيرة بإيداعها خزانة المحكمة فطلب المطعون ضده الأول بصحيفة افتتاح الدعوى رفع تلك الحجز وبأحقيته فى صرف المبلغ وقدره ٣٥٦٤ جنيه - ثم لما تبين له استحقاق إحدى الجهات الحاجزة جزءا من هذا المبلغ قام بتعديل طلباته إلى طلب الحكم بأحقيته فى صرف الباقي منه وقدره ١٥٩ر ٣٢٢٤ - وإذ خلت الأوراق مما يفيد تنازل المطعون ضده الأول صراحة - عند تعديل طلباته - عن طلب رفع الحجز الباقية على الجزء الباقي من المبلغ المودع خزانة المحكمة وكان لايتسنى للمحكمة تجابة طلبه باستحقاق هذا المبلغ إلا بعد رفع تلك الحجز التى انقلبت فيه ومن ثم فإن الطلبات الختامية للمطعون ضده الأول وإن لم تتضمن صراحة



- طلب رفع هذه الحجوز تتسع لتشمله ويدخل ضمنيا فيها بإعتبار تلك الحجوز عقبات قانونية يجب- رفعها قبل القضاء بأحقية للمبلغ المحجوز عليه .
- ٣- مفاد نص المادة ٣٣٥ من قانون المرافعات أن قاضى التنفيذ - دون غيره هو المختص نوعيا بنظر دعوى رفع الحجز أيا كانت قيمتها .
- ٤- يشترط للإفادة من إسقاط الضرائب المستحقة على الممول وفقا لحكم المادة ٥١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية - أن يكون هذا الممول ممن خضعت أمواله لتدابير الحراسة وأن يكون صافى ذمته المالية بغير حساب الضرائب المستحقة عليه مدينا وذلك وفق تقديرات جهاز التصفية المنصوص عليه فى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وإذا كان ما يستحق عليه من ضرائب يزيد على صافى ذمته المالية بدون احتسابها ، اسقطت الضرائب المستحقة بما يوازى الزيادة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - وعلى مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام على المصلحة الطاعنة والمطعون ضدهما الثانية والثالث ومصلحة الأموال المقررة والهيئة العامة للإصلاح الزراعى الدعوى رقم ٢٨٦٤ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى طنطا - بطلب الحكم برفع الحجوز التى أوقعوها بتاريخ

١٩٦٢/١٢/٣ ، ١٩٦٣/٣/٧ ، ١٩٦٢/٣/١٨ تحت يد الشركة المطعون ضدها الثانية على ما بذمتها من مبالغ مستحقة له والتي قامت الشركة بإيداعها خزانة محكمة زفتى برقم ٣٧ يومية - وبأحقيته في صرف مبلغ هذه الوديعة وقدره ٣٥٦٤ جنيه - إذ رفض قلم كتاب تلك المحكمة صرفه له بغير حكم بذلك . فأقام دعواه بطلباته السابقة بتاريخ ١٩٧٩/١/١٠ أحالت محكمة طنطا الابتدائية الدعوى إلى قاضى التنفيذ بمحكمة بندر طنطا قسم أول حيث قيدت بجدولها تحت رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٩ وبعد أن عدل المطعون ضده الأول طلباته إلى طلب الحكم بأحقيته في صرف المتبقى من مبلغ الوديعة وقدره ١٥٩ <sup>مليم</sup> ٢٢٢٤ - أجابته المحكمة بتاريخ ١٩٨٠/٢/٩ إلى طلبه . استأنفت المصلحة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧٩ لسنة ٢٠ ق طنطا - وبتاريخ ١٩٨٢/١/٢٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن . وإذا عرض على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين - تنعى الطاعنة بالأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون . وفي بيان ذلك تقول أنه لما كان المطعون ضده الأول قد قصر طلباته الختامية على طلب الحكم بأحقيته في صرف الباقي من مبلغ الوديعة وقدره ١٥٩ <sup>مليم</sup> ٢٢٢٤ - ولم يطلب رفع الحجز الذى كان ضمن طلباته بصحيفة افتتاح الدعوى ، وكانت الدعوى - على هذا النحو - دعوى إلزام عادية وليست منازعة تنفيذ موضوعية ومن ثم فلا تختص بالفصل فيها محكمة المواد الجزئية منعقدة بهيئة قاضى تنفيذ لخروجها عن اختصاصها النوعى والقيمى وإذا فصلت في موضوعها وأيدتها في ذلك محكمة الاستئناف فإن حكمها المطعون فيه قد يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا التعى غير سديد - ذلك أنه لما كان مفاد نص المادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧

من قانون المرافعات أن توقيع حجز ما للمدين لدى الغير لا يمنع المحجوز عليه من مطالبة مدينة المحجوز لديه بوفاء دينه بإيداعه خزانة المحكمة ويبقى الحجز قائما على ما تم إيداعه . وكان الثابت في الدعوى أنه بعد أن قامت الطاعنة وغيرها بتوقيع حجز على مالمدينها المطعون ضده الأول في ذمة الشركة المطعون ضدها الثانية من مبالغ المستحقة له - وقامت تلك الأخيرة بإيداعها خزانة المحكمة فطلب المطعون ضده الأول بصحيفة افتتاح الدعوى رفع تلك الحجز وبأحقيته في صرف المبلغ وقدره ٣٥٦٤ جنيه - ثم لما تبين له استحقاق إحدى الجهات الحائزة جزءا من هذا المبلغ قام بتعديل طلباته إلى طلب الحكم بأحقيته في صرف الباقي منه وقدره ١٥٩ر٣٢٢٤ - وإذا خلت الأوراق مما يفيد تنازل المطعون ضده الأول صراحة - عند تعديل طلباته - عن طلب رفع الحجز الباقية على الجزء الباقي من المبلغ المودع خزانة المحكمة وكان لايتسنى للمحكمة إجابة طلبه باستحقاق هذا المبلغ إلا بعد رفع تلك الحجز التي انتقلت إليه ومن ثم فإن الطلبات الختامية للمطعون ضده الأول وإن لم تتضمن صراحة - طلب رفع هذه الحجز تتسع لتشمله ويدخل ضمنيا فيها بإعتبار تلك الحجز عقبات قانونية يجب - رفعها قبل القضاء بأحقيته للمبلغ المحجوز عليه . ولما كان ذلك وكان مفاد نص المادة ٣٣٥ من قانون المرافعات أن قاضي التنفيذ - بون غيره هو المختص نوعيا بنظر دعوى رفع الحجز أيا كانت قيمتها . وكان الحكم الصادر من محكمة المواد الجزئية منعقدة بهيئة قاضي تنفيذ والمؤيد بالحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ومن ثم يكون ماورد بسبب النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون - وفي بيان ذلك نقول أن محكمة الاستئناف وقد استظهرت أن المطعون ضده الأول من الخاضعين لتدابير الحراسة المخاطبون بأحكام القانون رقم ٦٩ لسنة

١٩٧٤ والمستفيدين من إسقاط الضرائب المستحقة طبقاً لحكم المادة ٥١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ فإنه كان عليها أن تتحقق من قيام المطعون ضده الأول بإتخاذ الإجراءات المشار إليها في المادة ٥١ سالفه الذكر - وهي تقديم طلب بإسقاط الضرائب المستحقة إلى مدير عام مصلحة الضرائب خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ أى في ١٩٧٨/١٠/٩ وإذ لم تفعل وفصلت في أسبابها المتصلة بمنطوق حكمها بإسقاط الضرائب المستحقة على المطعون ضده الأول فإنها تكون قد خالفت القانون .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح . ذلك أن الثابت في الدعوى أن المطعون ضده الأول قدم بتاريخ ١٩٧٨/٨/٢٦ طلباً إلى مدير عام مصلحة الضرائب لإسقاط الضرائب المستحقة عليه .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الثاني من السبب الثاني - على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون - لقضائه في أسبابه المتصلة بمنطوقه بإسقاط الضرائب المستحقة على المطعون ضده الأول استناداً إلى أن ذمته المالية مدينة، في حين أن المستفاد من خطاب جهاز تصفية الحراسات المؤرخ ١٩٨١/٨/٢٩ أن صافي ذمته المالية دائن بمبلغ ٢٣٩٣٠٠٧ ريالاً <sup>مليماً</sup> <sup>جنيه</sup> بالتالي فما كان يجوز إسقاط الضرائب المستحقة عليه إلا بمقدار ما جاوز هذا المبلغ .

وحيث إن هذا النعى في محله . ذلك أنه لما كان يشترط للإفادة من إسقاط الضرائب المستحقة على الممول وفقاً لحكم المادة ٥١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية - أن يكون هذا الممول ممن خضعت أمواله لتدابير الحراسة وأن يكون صافي ذمته المالية بغير حساب الضرائب المستحقة عليه مدينا وذلك وفق تقديرات جهاز التصفية المنصوص عليه في القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه.



## جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / أحمد نصر الجندى وعضوية السادة المستشارين :  
 حسين محمد حسن عقر نائب رئيس المحكمة ، مصطفى حسيب عباس محمود ، فتحي محمود يوسف  
 وعبد المنعم محمد الشهاوى.

---

(١٠٣)

الطعن رقم ٢٠٥، ٢٠٧ لسنة ٥٩ القضائية " أحوال شخصية "

(٢.١) المسائل الخاصة بالمسلمين " التطلاق " .

١- السبب فى دعوى التطلاق طبقا للمادة ٦ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . اختلافه عن السبب فى طلب الزوجة التطلاق اثناء نظر اعتراضها على دعوة زوجها للعودة إلى منزل الزوجية . م ١١ مكررا ثانيا من ذات القانون . مؤدى ذلك . القضاء برفض الدعوى الأولى ليس له حجية مانعه من نظر الدعوى الثانية . اللجوء إلى التحكيم فى الأولى لايحول دون اللجوء إليه فى الثانية متى توافرت شروطه .

٢- إستخلاص محكمة الموضوع استحكام الخلاف بين الطاعن والمطعون ضدها ، من إصرار الأخيرة على الطلاق وعجز المحكمة عن التوفيق بينهما . سائغ كفايته لحمل قضائها بتطلاق المطعون ضدها على الطاعن . المجادلة فى ذلك . موضوعية تتحسر عنه رقابة محكمة النقض .

(٣) المسائل الخاصة بالمسلمين \* التطليق \* .

التعويض . تقدير مقتضاه .م ٢/١١ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . من سلطة محكمة الموضوع .  
عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض.

(٤) دعوى الأحوال الشخصية \* الطعن فى الحكم : النقض \* .

عدم تقديم المحامى الموقع على تقرير الطعن التوكيل الصابر من الطاعنة لموكله . أثره . عدم  
قبول الطعن . لا يغنى عن ذلك مجرد ذكر رقمه فى توكيل وكيل الطاعنة الذى بموجبه أوكل  
المحامى الذى قرر بالطعن . علة ذلك .

١- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن السبب فى دعوى التطليق طبقا  
للمادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ يخالف السبب فى طلب الزوجة  
التطليق اثناء نظر اعتراضها على دعوة زوجها للعودة إلى منزل الزوجية الذى  
تحكمه المادة ١١ مكررا ثانيا من ذات القانون. إذ تقوم الدعوى الأولى على  
ضرر يقع من الزوج على زوجته بحيث لا يستطيع معه دوام العشرة بينهما، بينما  
تقوم الثانية على الخلاف المستحكم بينهما . لما كان ذلك وكان القضاء برفض  
الدعوى الأولى لا يمنع من نظر الدعوى الثانية ، وكان لا يشترط للحكم بعدم  
جواز الدعوى لسابقه الفصل فيها أن يتحد الموضوع والخصوم والسبب فى  
الدعويين ، بحيث إذا تخلف أحد هذه الشروط إمتنع تطبيق قاعدة قوة الأمر  
المقضى، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها طلبت التطليق فى الدعوى  
رقم ١٠١٩ لسنة ٨٥ كلى أحوال شخصية الجيزة للضرر الذى تحكمه المادة

السادسة . ثم طلبت بعد ذلك التتطبيق في الدعوى رقم ٧٩٢ لسنة ١٩٨٦ كلى أحوال شخصية الجيزة من خلال اعتراضها على إعلان الطاعن لها للعودة إلى منزل الزوجية الذى تحكمه المادة ١١ مكررا ثانيا بما يكون معه السبب فى كل من الدعوتين مفايرا للسبب فى الدعوى الأخرى ، ولا يكون الحكم الصادر برفض الدعوى الأولى حجة مانعه من نظر الثانية ، وإن اختلاف السبب فى دعوى التتطبيق للضرر عنه فى دعوى التتطبيق من خلال اعتراض الزوجة على دعوة زوجها لها للعودة إلى منزل الزوجية يجعل لكل من الدعوتين كياناً مستقلاً عن الدعوى الأخرى وتنفرد كل منهما بإجراءاتها، ولا يحول اللجوء إلى إجراءات التحكيم فى الدعوى الأولى دون اللجوء إليها فى الدعوى الثانية متى توافرت شروطه .

٢- جرى قضاء هذه المحكمة على أنه إذا كان ماأورده الحكم المطعون فيه سائغاً وله أصله الثابت بالأوراق ويكفى لحمل قضائه فإن المجادلة فى ذلك لاتعدو أن تكون مجادلة موضوعية فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره وتنحسر عنه رقابة محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان البين من حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه- أنه استخلص استحكام الخلاف بين الطاعن والمطعون ضدها من إصرار الأخيرة على الطلاق وعجز المحكمة عن التوفيق بينهما ، وهو استخلاص موضوعى سائغ له أصله الثابت فى الأوراق ويكفى لحمل قضائه بتطبيق المطعون ضدها على الطاعن ، وكان النعى بهذا السبب إذ يدور فى هذا الشأن حول تعيب هذا الاستخلاص فإنه لايعدوان

يكون جدلا موضوعيا تنحسر عنه رقابة هذه المحكمة .

٣- النص في الفقرة الثانية من المادة ١١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أنه " ..... وإن عجزت المحكمة عن التوفيق بين الزوجين وتبين لها استحالة العشرة بينهما وأصرت الزوجة على الطلاق ، قضت المحكمة بالتطليق بينهما بطلقة بآئنه مع اسقاط حقوق الزوجة المالية كلها أو بعضها وإلزامها بالتعويض المناسب إن كان لذلك كله مقتضى" - مفاده- أن تقدير مقتضى التعويض متروك لتقدير محكمة الموضوع ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه رفض الطلب الاحتياطي بالتعويض على سند من أن المحكمة لا ترى له مقتضى وهو مأمؤداه إلتفات المحكمة عن المستندات والدلائل التي اثارها الطاعن بسبب النعى للجدل في سلطة محكمة الموضوع في تقدير مقتضى التعويض، مما لايجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٤- لما كان يتعين طبقا للمادة ٢٥٥ من قانون المرافعات أن يودع الطاعن سند توكيل المحامى الذى قرر بالطعن بالنقض . وكان الثابت بالأوراق أن - المحامى الذى وقع على تقرير الطعن وإن قدم التوكيل الصادر له من الوكيل عن الطاعنة إلا أنه لم يقدم التوكيل الصادر للأخير من الطاعنة لتحقيق المحكمة من وجوده وتستطيع معرفة حدود هذه الوكالة وما إذا كانت تشمل الآن له فى توكيل غيره من المحامين فى الطعن بالنقض ولايغنى عن ذلك مجرد ذكر رقم توكيل الطاعنة فى توكيل وكيلها الذى بموجبه أوكل المحامى الذى قرر بالطعن ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعنة فى الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٥٩ ق أقامت الدعوى رقم ١٠١٩ لسنة ٨٥ شرعى كلى الجيزة على المطعون ضده للحكم بتطليقها عليه للضرر . وقالت فى بيان ذلك أنها زوجته بصحيح العقد الشرعى وإذا اعتدى عليها بالضرب والسب وطردها من منزل الزوجية ورد إليها منقولاتها مما اضر بها بما لايستطاع معه نوام العشرة بين أمثالها فقد أقامت الدعوى . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ، وبعد أن سمعت شامدى الطاعنة حكمت بتاريخ ٨٦/٢/٢٣ غيابيا بالتطليق . عارض المطعون ضده فى هذا الحكم ، وبجلسة ٨٧/٤/١٢ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المعارض فيه وبرفض الدعوى ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٤٧٢ لسنة ١٠٤ ق . كما أقامت الطاعنة الدعوى رقم ٧٩٢ لسنة ٨٩ كلى شرعى الجيزة للحكم بعدم الاعتداد بإعلان المطعون ضده لها لدعوتها للعودة لمنزل الزوجية ، وأسست اعتراضها على الوقائع التى أقامت عليها دعواها السابقة ، وطلبت التطليق من خلال دعوى الاعتراض . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وندبت محكمين فى الدعوى اتبعتهما بثالث ، وبعد أن قدم المحكمون تقريرهم وسمعت بينة الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٧ بتطليق الطاعنة على المطعون ضده مع اسقاط حقوقها المالية . استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٨٨٠



لسنة ١٠٥ ق كما استأنفته الطاعنة بالاستئناف رقم ٨٨٤ لسنة ١٠٥ ق. ضمت المحكمة الاستئنافات الثلاثة ليصدر فيهم حكم واحد، وبتاريخ ١٩٨٩/٦/٨ حكمت: أولاً: برفض الاستئناف رقمى ٨٨٠، ٨٨٤ لسنة ١٠٥ ق وبتأييد الحكم المستأنف.. ثانياً: برفض الاستئناف رقم ٤٧٠ لسنة ١٠٤ ق طعن المطعون ضده على الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٨٨٠ لسنة ١٠٥ ق بالطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٥٩ ق ، طعنت الطاعنة على الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٨٨٤ لسنة ١٠٥ ق بالطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٥٩ ق ، قدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن الأول ، وبعد م قبول الطعن الثانى وفى الموضوع برفضه . عرض الطعان على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظرهما وبها قررت ضم الطعن الثانى للأول ليصدر فيهما حكم واحد، وفيها التزمت النيابة رأياها .

أولاً : عن الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٥٩ ق :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون من وجهين فى بيان أولهما يقول أنه تمسك فى الدعوى رقم ٧٩٢ لسنة ٨٦ كلى شرعى الجيزة - أمام محكمة الموضوع - بحجية الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٠١٩ لسنة ٨٥ كلى أحوال شخصية الجيزة والذى قضى برفض تطليق المطعون ضدها عليه للضرر ، وإن لم يلتزم الحكم المطعون فيه حجية هذا الحكم وقضى بتطليق المطعون ضدها عليه فإنه يكون قد أهدر حجية

الحكم السابق بما يعيبه بالخطأ في تطبيقه القانون. ويقول في بيان الوجه الثاني أنه لما كانت المادتان السادسة والحادية عشر مكررا ثانيا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ - تضمهما تشريع واحد ، فإن مؤدى تفسيرهما وأعمالهما بعد أن قضى برفض دعوى المطعون ضدها رقم ١٩١٠ لسنة ٨٥ بطلب تطبيقها عليه للضرر ألا تعمل المحكمة إجراءات التحكيم طبقا للمادة السادسة إلا إذا تكررت شكوى المطعون ضدها كما يمتنع عليها أعمال هذه الإجراءات طبقا للمادة الحادية عشر مكررا ثانيا في دعوى الاعتراض ، وإذا عمل حكم محكمة أول درجة - المؤيد بالحكم المطعون ضده - إجراءات التحكيم في الدعوى الأخيرة ، فإن هذا الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في الوجه الأول مردود بأن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن السبب في دعوى التطلق طبقا للمادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ يخالف السبب في طلب الزوجة التطلق أثناء نظر اعتراضها على دعوة زوجها لها للعودة إلى منزل الزوجية الذي تحكمه المادة ١١ مكررا ثانيا من ذات القانون . إذ تقوم الدعوى الأولى على ضرر يقع من الزوج على زوجته بحيث لا يستطاع معه دوام العشرة بينهما ، بينما تقوم الثانية على الخلاف المستحكم بينهما . لما كان ذلك فإن القضاء برفض الدعوى الأولى لا يمنع من نظر الدعوى الثانية ، وكان يشترط للحكم بعدم جواز الدعوى لسابقه الفصل فيها أن يتحد الموضوع والخصوم والسبب في الدعويين ، بحيث إذا تخلف أحد هذه الشروط امتنع تطبيق قاعدة قوة الأمر المقضى ، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها طلبت التطلق في الدعوى رقم ١٩١٠ لسنة

٨٥ كلى أحوال شخصية الجيزة للضرر الذى تحكمه المادة السادسة . ثم طلبت بعد ذلك التطبيق فى الدعوى رقم ٧٩٢ لسنة ١٩٨٦ كلى أحوال شخصية الجيزة من خلال اعتراضها على إعلان الطاعن لها للعودة إلى منزل الزوجية الذى تحكمه المادة ١١ مكررا ثانيا بما يكون معه السبب فى كل من الدعوتين مغايراً للسبب فى الدعوى الأخرى ، ولا يكون للحكم الصادر برفض الدعوى الأولى حجة مانعة من نظر الثانية ، والنعى فى وجهه الثانى غير سديد ذلك أن اختلاف السبب فى دعوى التطبيق للضرر عنه فى دعوى التطبيق من خلال اعتراض الزوجة على دعوة زوجها لها للعودة إلى منزل الزوجية يجعل لكل من الدعوتين كيانا مستقلا عن الدعوى الأخرى وتنفرد كل منهما بإجراءاتها ، ولا يحول اللجوء إلى إجراءات التحكيم فى الدعوى الأولى دون اللجوء إليها فى الدعوى الثانية متى توافرت شروطه. وإذا التزم الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن النعى عليه بهذا السبب بوجهية يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق . وفى بيان ذلك يقول أنه لما كان مناط التطبيق من خلال دعوى الاعتراض على إنذار دعوة الزوج زوجته العودة لمنزل الزوجية طبقا للمادة ١١ مكررا ثانيا من القانون رقم ٢٥ لسنة ٢٩ هو استحكام الخلاف بين الزوجين ، وكان المحكمون الذين ندبتهم المحكمة انتهوا إلى إمكان الصلح بين الطرفين ، ولم تتمسك المطعون ضدها بتطبيقها عليه إلا بعد انقضاء سنة من إقامتها دعواها، هذا إلى أن حكم محكمة أول درجة أورد بأسبابه أنه أمين على نفس ومال المطعون ضدها، وأنه لم يخل بواجباته ومتمسك باستمرار الحياة الزوجية بما يتفق معه هذا المناط، وكان هذا

الحكم - المؤيد بالحكم المطعون فيه - انتهى رغم ذلك إلى تطبيق المطعون ضدها عليه دون أن يفصل في دعوى الاعتراض ، فإنه يكون معيبا بالفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أنه إذا كان مأورد الحكم المطعون فيه سائغا وله أصله الثابت بالأوراق ويكفى لحمل قضائه فإن المجادلة في ذلك لاتعدو أن تكون مجادلة موضوعية فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره وتنحسر عنه رقابة محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان البين من حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه - أنه استخلص استحكام الخلاف بين الطاعن والمطعون ضدها من إصرار الأخيرة على الطلاق وعجز المحكمة عن التوفيق بينهما ، وهو استخلاص موضوعي سائغ له أصله الثابت في الأوراق ويكفى لحمل قضائه بتطبيق المطعون ضدها على الطاعن ، وكان النعى بهذا السبب إذ يدور في هذا الشأن حول تعيب هذا الاستخلاص فإنه لايعدو أن يكون جدلا موضوعيا تنحسر عنه رقابة هذه المحكمة . وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لايقبل النعى على الحكم المطعون فيه بطلبات أو دفاع لامصلحة للطاعنة في إبدائها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن ليس مدعيا في دعوى الاعتراض ، ومن ثم لاتكون له مصلحة شخصية فوتها عليه هذا الحكم بعدم الفصل في اعتراض المطعون ضدها ، ويكون النعى بهذا السبب برمته على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول أنه طلب احتياطيا الحكم له بتعويض طبقا للمادة الحادية عشر

من القانون رقم ٢٥ لسنة ٢٩ لتوافر مسوغات الحكم به . وقدم مستندات عدة دالة على استحقاقه له ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الطلب على سند من قوله أن المحكمة لا تر له مقتضى ، وهو ما لا يكفي لحمل قضائه ، فإنه يكون معيبا بالقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك إن النعى في الفقرة الثانية من المادة ١١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أنه ".... وإن عجزت المحكمة عن التوفيق بين الزوجين وتبين لها استحالة العشرة بينهما واصررت الزوجة على الطلاق ، قضت المحكمة بالتطليق بينهما بطلقة بائنه مع اسقاط حقوق الزوجة المالية كلها أو بعضها والزامها بالتعويض المناسب إن كان لذلك كله مقتضى " - مفاده - أن تقدير مقتضى التعويض متروك لتقدير محكمة الموضوع ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه رفض الطلب الاحتياطي بالتعويض على سند من أن المحكمة لا ترى له مقتضى وهو مأموداه إلتفات المحكمة عن المستندات والدلائل التي اثارها الطاعن بسبب النعى لجدل في سلطة محكمة الموضوع في تقدير مقتضى التعويض ، مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض ، ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

ولما تقدم ، يتعين رفض الطعن .

ثانيا : عن الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٥٩ ق :

حيث إنه لما كان يتعين طبقا للمادة ٢٥٥ من قانون المرافعات أن يودع الطاعن سند توكيل المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض . وكان الثابت بالأوراق أن - المحامي الذي



وقع على تقرير الطعن وإن قدم التوكيل الصادر له من الوكيل عن الطاعة إلا أنه لم يقدم التوكيل الصادر للأخير من الطاعة لتحقيق المحكمة من وجوده وتستطيع معرفة حدود هذه الوكالة وما إذا كانت تشمل الإذن له في توكيل غيره من المحامين في الطعن بالنقض ولا يغني عن ذلك مجرد ذكر رقم توكيل الطاعة في توكيل وكيلها الذي بموجبه أوكل المحامي الذي قرر بالطعن ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة .

## جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / حسين على حسين وعضوية السادة المستشارين :  
ريمون فهمي نائب رئيس المحكمة ، عبد التامر السباعي ، ابراهيم شعبان و محمد اسماعيل غزالي .

---

(١٠٤)

### الطعن رقم ٢١١ لسنة ٥٣ القضائية

#### (١) إيجار " إيجار الأماكن " ترك العين المؤجرة "

ترك العين المؤجرة : قيامه على عنصرين . مادي يتمثل في هجر المستأجر الإقامة على نحو نهائي ، ومعنوي هو نية تخليه عن العلاقة الإيجارية ، لا تشريب على المستأجر أن هو لم ينتفع بالعين فعلا مادام قائما بتنفيذ التزاماته .

#### (٢) إيجار " إيجار الأماكن " التاجير من الباطن .

تخلف المستأجر عن الإقامة الفعلية بالعين المؤجرة له أو تأجيرها لها من الباطن . عدم اعتباره تخليا منها لعقد إيجارها .

#### (٣) إيجار " إيجار الأماكن " امتداد عقد الإيجار " . ترك المتساجر

للعين المؤجرة " . محكمة الموضوع .

استمرار عقد الإيجار بعد وفاة المستأجر أو تركه العين لصالح زوجة وأولاده وبوالديه م ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . مناطه - إقامتهم معه إقامة مستقرة حتى الوفاة أو الترك أياً كانت مدة

الإقامة أو بدايتها . الانقطاع عن الإقامة لسبب عارض . لأثر له . الفصل في الإقامة المستقرة . من سلطة قاضي الموضوع .

(٤) محكمة الموضوع " سلطتها في تقدير الأدلة " مسائل الواقع " .  
تقدير أقوال الشهود " .

فهم الواقع في الدعوى وبحث الأدلة وتقدير أقوال الشهود . من سلطة قاضي الموضوع .  
حسبه إقامة قضاءه على أسباب سائغة وبما لا يتجافى مع مدلول أقوال الشهود .  
(٥) نقض " ما لا يصلح سببا للطعن " السبب الجديد " .

دفاع قانوني يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

١- المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الترك المنصوص عليه في المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - في شأن تأجير وبيع الأماكن - يقوم على عنصرين: عنصر مادي يتمثل في هجر الإقامة في العين على وجه نهائي ، وعنصر معنوي بأن يصاحب هجر الإقامة نية التخلي عن العلاقة الإيجارية ، ولا تشريب على المستأجر أن هو انقطع عن الإقامة في العين لفترة طالت أم قصرت مادام قائما بتنفيذ التزاماته واخصها الوفاء بالأجرة .

٢- قيام المستأجر بتأجير العين مفروشة من الباطن يعتبر صورة من صور الانتفاع بالمكان المؤجر، وأن عدم إقامته الفعلية بالعين أو تأجيره لها من الباطن لا يعتبر تخليا عنها منهيًا لعقد إيجارها لما كان ذلك ، و كان الطاعن قد استند في دعواه بتخلي المطعون ضده الأول عن شقة النزاع وانتهاء عقد استئجاره لها إلى مجرد إقامته واسرته إقامة فعلية بمدينة بو ر سعيد وتأجيره

للعين مفروشة وهو لا يفيد ترك المطعون ضده الأول العين المؤجرة وتخليه عنها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم في قضائه بهذا النظر لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٣- المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - في شأن تأجير الأماكن - أن المشرع رغبة منه في حماية شاغلي المساكن المؤجرة ولحل أزمة الإسكان استحدث في المادة المذكورة حكماً يقضى باستمرار عقد الإيجار وإمتهادته في حالة وفاة المستأجر أو تركه العين المؤجرة لصالح زوجته أو أولاده أو أى من والديه المقيمين معه وقت الوفاة أو الترك ويكفى لى يتمتع هؤلاء بميزة الامتداد القانونى لعقد الإيجار أن يثبت لهم إقامة مستقرة مع المستأجر الأصلى بالعين المؤجرة أياً كانت بدايتها بشرط أن يستمر حتى تاريخ الوفاة أو الترك، وإن إنقطاع المستفيد عن الإقامة فى العين المؤجرة لسبب عارض مهما استطالت مدته لا يحول دون قيامها. وإن الفصل فى كون الإقامة مستقرة من عدمه من إطلاقات قاضى الموضوع دون معقب عليه فى ذلك من محكمة النقض .

٤- لقاضى الموضوع السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى ويبحث الأدلة وتقدير أقوال الشهود وترجيح ما تظمنن نفسه إلى ترجيحه ، وحسبه أن يبين الحقيقة التى اقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائغه تحمل لها أصلها الثابت بالأوراق وبما لا يتجافى مع مدلول ما أخذ به من أقوال الشهود .

٥- المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز التمسك أمام محكمة النقض بدفاع قانونى يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع

مادامت عناصره لم تكن مطروحة عليها، وإذا خلت الأوراق مما يفيد سبق تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بترك المطعون ضده الأول شقة النزاع لزوج المطعون ضدها الثانية وأن عناصره الموضوعية كانت مطروحة عليها فإنه لايقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونيا .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون ضدهما الدعوى رقم ٢٥٥١ لسنة ١٩٨٠ أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية طالبا الحكم بإخلاء الشقة محل النزاع وبتسليمها إليه ، وقال بيانا لدعواه أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٧١/٩/٢٢ أستأجر المطعون ضده الأول منه هذه الشقة ، وإذا عاد إلى شقته بمدينة بورسعيد بعد إزالة آثار العدوان تاركا شقة النزاع حيث قام بتأجيرها مفروشة لفترة معينة ثم تنازل عنها لابنته المطعون ضدها الثانية رغم عدم اقامتها بعد الترك فقد أقام الدعوى ، كما تقدم المطعون ضدهما بطلب عارض بإلزام الطاعن بتحرير عقد إيجار للمطعون ضدها الثانية عن شقة النزاع استنادا إلى اقامتها فيها مع المطعون ضده الأول - المستأجر الأصلي للشقة - حتى تركه لها، وبتاريخ ١٩٨١/٢/٢٩ أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أن المطعون ضده الأول ترك شقة النزاع للمطعون ضدها الثانية وأنها لم تكن تقيم معه بها حتى



الترك ، وبعد أن استمعت إلى شهود الطرفين قضت بتاريخ ١٩٨٣/١/٢١ برفض الدعوى ، وفي موضوع الطلب العارض بإلزام الطاعن بتحرير عقد إيجار للمطعون ضدها الثانية عن شقة النزاع استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٢٤٨ سنة ٩٩ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٨٢/١٢/١١ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة - في غرفة مشورة - رأته جديرا بالنظر ، وحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاث أسباب ينمى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن عقد استئجار المطعون ضده الأول لشقة النزاع قد انتهى بقوة القانون بتركه العين عند عودته وأسرته - ومنها المطعون ضدها الثانية - للإقامة بمدينة بورسعيد بعد إزالة آثار العدوان يؤكد ذلك تأجيره لها مفروشة وإذ أقام الحكم قضاء برفض الدعوى على سند من قيام المطعون ضده الأول بتأجير العين مفروشة للأجانب رغم أن ذلك يعد من قبيل المضاربة التي لم يستهدف المشرع بمقتضى تشريعات إيجار الأماكن حمايته فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الترك المنصوص عليه في المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - في شأن تأجير وبيع الأماكن - يقوم على عنصرين: عنصر مادي يتمثل في هجر الإقامة في العين على وجه نهائى ، وعنصر معنوى بأن يصاحب هجر الإقامة نية التخلي عن العلاقة الإيجارية ، ولا تثير على المستأجر أن هو انقطع عن الإقامة في العين لفترة طالت أم قصرت ، مادام قائما بتنفيذ التزاماته وأخصها الوفاء بالأجرة كما أن قيام المستأجر بتأجير العين

مفروشة من الباطن يعتبر صورة من صور الانتفاع بالمكان المؤجر ، وأن عدم اقامته الفعلية بالعين أو تأجيره لها من الباطن لايعتبر تخليا عنها منها لعقد ايجارها ، لما كان ذلك وكان الطاعن قد استند في دعواه بتخلى المطعون ضده الأول عن شقة النزاع وانتهاء عقد استئجاره لها إلى مجرد إقامته وأسرته إقامة فعلية بمدينة بورسعيد وتأجيره للعين مفروشة وهو لايفيد ترك المطعون ضده الأول العين المؤجرة وتخليه عنها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم في قضائه بهذا النظر لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه بإلزامه بتحرير عقد إيجار للمطعون ضدها الثانية عن شقة النزاع استنادا إلى مااستخلصه من أقوال شهود الطرفين أمام محكمة أول درجة من ثبوت إقامة المطعون ضدها الثانية فى شقة النزاع مع والدها المطعون ضده الأول - المستأجر الأصلى - ثم انتقالها معه للإقامة بمدينة بورسعيد حيث تم تأجير الشقة مفروشة ، وأنها كانت تتردد عليها خلال هذه الفترة إلى أن عادت للإقامة الدائمة فيها ، فى حين أن انقطاعها عن الإقامة فى العين وأقامتها بمسكن آخر لايعطيها الحق فى العودة إليها - هى وزوجها - واستمرار عقد الإيجار لصالحها ، وانه بفرض عدم ترك المطعون ضده الأول العين فإن ذلك يعد تنازلا منه عنها إلى زوج - المطعون ضدها الثانية بالإضافة إلى أن ما أستخلصه الحكم من أقوال الشهود يتناقى مع ما قرره المطعون ضدها الثانية بمحضر الشرطة رقم ٧٣٠٠ لسنة ١٩٨٠ إدارى النزعة من أقامتها بمدينة بورسعيد ثم عودتها للإقامة بشقة النزاع بعد زواجها ويتضمن خروجها عن مدلول أقوال هؤلاء الشهود التى تتضمن تأجير شقة النزاع مفروشة طوال الفترة

من تاريخ ترك المطعون ضده الأول لها وإقامته بمدينة بورسعيد حتى عودة المطعون ضدها الثانية إلى الإقامة فيها الأمر الذى يعيب الحكم ويستوجب نقضه

وحيث إن النعى فى شقة الأول مربوط بما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة من أن مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - فى شأن تأجير الأماكن - أن المشرع رغبة منه فى حماية شاغلى المساكن المؤجرة ولحل أزمة الإسكان استحدث فى المادة المذكورة حكما يقضى باستمرار عقد الإيجار وإمتهادته فى حالة وفاة المستأجر أو تركه العين المؤجرة لصالح زوجته أو أولاده أو أى من والديه المقيمين معه وقت الوفاة أو الترك ويكفى لكى يتمتع هؤلاء بميزة الامتداد القانونى لعقد الإيجار أن يثبت لهم إقامة مستقرة مع المستأجر الأصلى بالعين المؤجرة أيا كانت بدايتها بشرط أن يستمر حتى تاريخ الوفاة أو الترك ، وأن انقطاع المستفيد عن الإقامة فى العين المؤجرة لسبب عارض مهما استطالت مدته لا يحول دون قيامها ، وإن الفصل فى كون الإقامة مستقرة من عدمه من إطلاقات قاضى الموضوع دون معقب عليه فى ذلك من محكمة النقض ، وأن له فى هذا الصدد السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وبحث الأدلة وتقدير أقوال الشهود وترجيح ما تظمن نفسه إلى ترجيحة ، وحسبه أن يبين الحقيقة التى أقتنع بها وأن يقيم قضاؤه على أسباب سائغه تحمله لها أصلها الثابت بالأوراق وبما لا يتجافى مع مدلول ما أخذ به من أقوال الشهود ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه بإمتداد عقد الإيجار لصالح المطعون ضدها الثانية على سند ما استخلصه من أقوال شهود طرفى النزاع - فى التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة - من ثبوت إقامتها بالعين إقامة مستقرة مع والدها المطعون ضده الأول - المستأجر الأصلى - حتى تاريخ تركه للعين ، وإذا كان هذا الاستخلاص سائغا له أصله الثابت بأقوال الشهود ولا يتجافى مع مدلول

مأخذ به الحكم من أقوالهم في حدود سلطته الموضوعية في تقدير الدليل ويؤدي إلى النتيجة التي أنتهى إليها التي تتفق وصحيح القانون ، والتي لا يغير منها أن تكون المطعون ضدها الثانية قد انقطعت عن الإقامة الفعلية بشقة النزاع قبل ترك المطعون ضده الأول العين لها ، أو ما ينعى به الطاعن على ما استخلصه الحكم من أقوال الشهود من واقعتى تأجير العين مفروشة طوال هذه الفترة والتردد عليها طالما وإن الحكم - وعلى ما سبق في الرد على السبب الأول - قد خلص صحيحاً إلى أن المطعون ضده الأول لم يتخل عن عين النزاع وأن تأجيرها لها مفروشة أو اتخاذ مسكن آخر بمدينة بور سعيد لا يعنى تركه لها وأن المطعون ضدها الثانية - ودون منازعة من الطاعن - قد أقامت معه إقامة مستقرة بمسكن بورسعيد وأخرى حكومية بشقة النزاع حتى تاريخ الترك وهو ما يرتب لها حقاً في البقاء فيها وامتداد الإجارة إليها ومن ثم يكون هذا الشق من النعى على غير أساس ، والنعى في شقة الثانية غير مقبول ذلك أنه من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز التمسك أمام محكمة النقض بدفاع قانوني يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع مادامت أن عناصره لم تكن مطروحة عليها ، وإذا خلت الأوراق مما يفيد سبق تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بترك المطعون ضده الأول شقة النزاع لزوج المطعون ضدها الثانية وأن عناصره الموضوعية كانت مطروحة عليها فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثانى من السبب الثانى والسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أستدل على تأجير شقة النزاع مفروشة للأجانب من صورة شهادة صادرة من قسم شرطة مصر الجديدة ومن أقوال شاهده الأول بالتحقيق الذي

أجرت محكمة أول درجة في حين أن هذين الدليلين اللذين استند إليهما قاصران عن بيان تأجير العين للأجانب طوال الفترة اللاحقة على انتقال المطعون ضده الأول للإقامة بمدينة بورسعيد وأن التحقيق لم يشمل هذه الواقعة، فضلاً عن جحده صورة الشهادة المقدمة ، وكان الحكم لم يستجب لطلبه إثبات قيام المطعون ضده الأول بتأجير شقة النزاع لغير الأجانب فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن البين من الأوراق أن الطاعن قد استند في دعواه بإخلاء شقة النزاع إلى ترك المطعون ضده الأول العين وانتهاء عقد استئجاره لها ثم التنازل عنها إلى المطعون ضدها الثانية ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص صحيحاً - وعلى ماسلف بيانه - إلى انتفاء تخلى المطعون ضده الأول عن العين حتى تاريخ تركها للمطعون ضدها الثانية وأن تأجير العين مفروشة لايعنى التخلي عنها وهو مايكفي لحمل قضائه بإمتداد عقد الايجار لصالح المطعون ضدها الثانية وإلزام الطاعن بتحرير عقد ايجار لها - فإن مااستطرد إليه الحكم تزييداً عن تأجير العين مفروشة للأجانب - أيا كان وجه الرأي فيه - يكون غير منتج .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / وليم رزق بدوي وعضوية السادة المستشارين : طه الشريف ، أحمد أبو حجاج نائب رئيس المحكمة ، شكري العميري وعبد الصمد عبد العزيز.

(١٠٥)

الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٥٨ القضائية

١- دعوى " الصفة " " التمثيل القانوني . نيابة " نيابة قانونية " .

تمثيل الدولة في التقاضي فرع من النيابة القانونية ، الأصل أن الوزير هو صاحب الصفة في تمثيل وزارته . الاستثناء إسناد هذه الصفة إلى الغير متى نص القانون على ذلك . مؤداه .

٢- دعوى " وقف الدعوى " " التعجيل من الإيقاف " . إعتبار الدعوى كأن لم تكن " إعلان.

وقف الدعوى بإتفاق الخصوم . م١٢٨ مرافعات . وجوب إعلان صحيفة التعجيل بعد إنتهاء أجل الوقف خلال الثمانية أيام التالية . م٥ مرافعات . لامحل للتحدي بنص المادتين ٦٣ ، ٦٧/٢ مرافعات . مؤدى ذلك . عدم التزام قلم الكتاب بتسليم صحيفة التعجيل إلى قلم المحضرين ووقوعه على عاتق صاحب الشأن لإعلانها خلال الميعاد وموالاته الإعلان . علة ذلك .

١ - تمثيل الدولة فى التقاضى هو فرع من النيابة القانونية عنها ، والمرد فى تعيين مداها وحدودها يكون بالرجوع إلى مصدرها وهو حكم القانون والأصل أن الوزير هو الذى يمثل الدولة فى الشئون المتعلقة بوزارته باعتباره القائم على تنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها إلا إذا أسند القانون صفة النيابة فيما يتعلق بشئون هيئة معينة أو وحدة إدارية معينة إلى الغير فيكون له عندئذ هذه الصفة بالمدى وفى الحدود التى يبينها القانون .

٢- تعجيل الدعوى بعد وقفها طبقا لنص المادة ١٢٨ من قانون المرافعات يقتضى اتخاذ إجراءين هما تحديد جلسة جديدة لنظرها حتى تستأنف القضية سيرها أمام المحكمة وإعلان الخصم بهذه الجلسة ويشترط أن يتم الإعلان قبل إنتهاء ميعاد الثمانية أيام المحددة فى نص المادة سالفه الذكر إعمالاً لنص المادة الخامسة من قانون المرافعات التى جرى نصها بأنه "إذا نص القانون على ميعاد حتمى لاتخاذ إجراء يحصل بإعلان فلايعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله "ولاينال من ذلك ماقضت به المادة ٦٢ من قانون المرافعات من أن الدعوى ترفع إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة مالم ينص القانون على غير ذلك ، فلئن كان هذا النص قد أدخل تعديلاً فى طريقة رفع الدعوى إلا أنه - وقد جاء فى الكتاب الأول فى بابه الثانى الخاص برفع الدعوى وقيدها استثناء من حكم المادة الخامسة أنفه الذكر التى وردت ضمن الأحكام العامة يُعد قاصراً على صحيفة إفتتاح الدعوى أو الطعن أو الإجراءات الأخرى التى أحال فيها المشرع على أحكام الباب الثانى من

الكتاب الأول فلايتعداها إلى غيرها ويظل أثر نص المادة الخامسة سائلة البيان سارياً بالنسبة لما عدا ذلك من الإجراءات التي تحصل بالإعلان ومن بينها تعجيل الدعوى بعد وقفها بإتفاق الخصوم ، مما مفاده أن الفقرة الثانية من المادة ٦٧ من قانون المرافعات لا تكون هي النص الواجب التطبيق ، فلا يلتزم قلم الكتاب أن يسلم صحيفة التعجيل إلى قلم المحضرين وإنما يكون على صاحب الشأن بعد تقديم الصحيفة المشار إليها إلى قلم الكتاب لتحديد الجلسة أن يتسلمها لتقديمها إلى قلم المحضرين لإعلانها خلال الموعد المحدد، كما أن متابعة إعلانها - فى ذلك الموعد - أمر تفرضه طبيعته الأجل القانونى القصير الذى حدده المشرع والجزاء الذى رتبته على تجاوزه دون إعلان خصمه.

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٣ مدنى كلى بورسعيد ضد المطعون ضدهما بطلب إلزامهما متضامنين بدفع مبلغ ٩٣٦ر٢٨٠٢٤٠ جنيها ، وقالت بيانا لذلك أنها كانت قد أقامت الدعاوى أرقام ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٥٢ لسنة ١٩٨١ تجارى كلى بورسعيد ضد التوكيلات الملاحية المذكورة بالصحيفة تطالبها بالمبلغ السالف بيانه على أساس وجود عجز فى البضائع المشحونة للطاعنة من الخارج وأثناء نظرها أوقفت باتفاق الخصوم لمدة أربعة أشهر ثم تقدمت لقلم الكتاب قبل مضى الوقت المقرر

للتعجيل بصحيفة قيدت بقلم الكتاب على أساس أن يسلمها في اليوم التالي إلى قلم المحضرين لإعلانها إلا أن الصحيفة ظلت لدى فترة طويلة ولم يرسلها إلى قلم المحضرين الأمر الذي أدى إلى إعلانها بعد الميعاد المقرر للتعجيل وهو ثمانية أيام من تاريخ انتهاء مدة الوقف وقد دفع الخصوم بإعتبار الدعاوى المشار إليها كأن لم تكن وقضى لهم بذلك مما الحق بها أضراراً تمثلت في قيمة التعويضات السالف بيانها وكان وزير العدل هو المسئول عن قلم الكتاب، فأقامت الدعوى ، حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمطعون ضده الأول ورفض الدعوى . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٢ لسنة ٢٧ ق استئناف الاسماعيلية - مأمورية بورسعيد - وبتاريخ ٨٨/٢/١١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بعد قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الأول ورفضه بالنسبة للمطعون ضده الثاني - وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه عن الدفع المبدى من النيابة ، فهو في محله ذلك أن تمثيل الدولة في التقاضى هو فرع من النيابة القانونية عنها ، والمرد في تعيين مداها وحدودها يكون بالرجوع إلى مصدرها وهو حكم القانون والأصل أن الوزير هو الذى يمثل الدولة في الشئون المتعلقة بوزارته بإعتباره القائم على تنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها إلا إذا أسند القانون صفة النيابة فيما يتعلق بشئون هيئة معينة أو وحدة إدارية معينة إلى الغير فيكون له عندئذ هذه الصفة بالمدى وفي الحدود التى بينها القانون ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده الأول أمين عام محكمة بورسعيد لايعتبر شخصا من الأشخاص الاعتبارية العامة بل هو تابع لوزير العدل الذى يمثل تابعيه أمام القضاء . ومن ثم يكون اختصاصه في هذا الطعن غير مقبول .

وحيث إنه فيما عدا ماتقدم فقد حاز الطعن أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعة بهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ومخالفة الثابت بالأوراق وفى بيان ذلك تقول ، أن الحكم المذكور أقام أسبابه على أن المشرع عهد إلى الخصم بتعجيل الدعوى وهو مايوجب عليه تتبع إعلان صحيفة التعجيل والتحقق من إجراءاته حتى لايتحمل مغبة الجزاء الذى رتبته القانون نتيجة إهمال قلم الكتاب أو المحضرين وخلص من ذلك إلى نفى ركن الخطأ عن تقصير قلم الكتاب الذى تسلم الإعلان ولم يسلمه إلى قلم المحضرين رغم أن نص المادة ١٧/٢ من قانون المرافعات تلزم قلم الكتاب أن يسلم أصل الصحيفة وصورها إلى قلم المحضرين فى اليوم التالى على الأكثر طالما أن صاحب الإعلان لم يتسلمها طبقا للفقرة الثالثة من النص سالف الذكر، وأن الإستناد إلى نص المادة ١٢٨ من قانون المرافعات يترتب عليه إعفاء قلم الكتاب من التزاماته الوظيفية وإذ كان قلم الكتاب قد تسلم الاعلان ولم يردده للطاعة كما لم يسلمه إلى قلم المحضرين لإعلانه خلال الميعاد القانونى فقد ترتب على ذلك اعتبار الطاعن تاركا للدعوى المبينة بالصحيفة ، وهى دعوى بحرية يتعين رفعها خلال مدة سنة من تاريخ اكتشاف العجز وكانت قد انقضت ومن ثم فقد نالها ضرر لضياع حقوقها نتيجة إهمال قلم الكتاب وهو تابع للسيد وزير العدل بما يستوجب مسئوليته عن التعويض ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى غير هذا النظر فإنه يكون معيبا بالأوجه السالف بيانها .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن تعجيل الدعوى بعد وقفها طبقا لنص المادة ١٢٨ من قانون المرافعات يقتضى اتخاذ إجراءات مما تحديد جلسة جديدة لنظرها حتى تستأنف القضية سيرها أمام المحكمة وإعلان الخصم بهذه الجلسة ويشترط أن



يتم الإعلان قبل إنتهاء ميعاد الثمانية أيام المحددة فى نص المادة سالفه الذكر وذلك إعمالاً لنص المادة الخامسة من قانون المرافعات التى جرى نصها بأنه " إذا نص القانون على ميعاد حتمى لاتخاذ إجراء يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم اعلان الخصم خلاله " ولايتال من ذلك ما قضت به المادة ٦٣ من قانون المرافعات من أن الدعوى ترفع إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة مالم ينص القانون على غير ذلك ، فلتن كان هذا النص قد أدخل تعديلاً فى طريقة رفع الدعوى إلا أنه - وقد جاء فى الكتاب الأول فى بابه الثانى الخاص برفع الدعوى وقيدها استثناء من حكم المادة الخامسة أنه الذكر التى وردت ضمن الأحكام العامة يُعد قاصراً على صحيفة افتتاح الدعوى أو الطعن أو الإجراءات الأخرى التى أحوال فيها المشرع على أحكام الباب الثانى من الكتاب الأول فلا يتعداها إلى غيرها ويظل أثر نص المادة الخامسة سالفه البيان سارياً بالنسبة لما عدا ذلك من الإجراءات التى تحصل بالإعلان ومن بينها تعجيل الدعوى بعد وفقها بإتفاق الخصوم ، مما مفاده أن الفقرة الثانية من المادة ٦٧ من قانون المرافعات لاتكون هى النص الواجب التطبيق ، فلا يلتزم قلم الكتاب أن يسلم صحيفة التعجيل إلى قلم المحضرين وإنما يكون على صاحب الشأن بعد تقديم الصحيفة المشار إليها إلى قلم الكتاب لتحديد الجلسة أن يتسلمها لتقديمها إلى قلم المحضرين لإعلانها خلال الموعد المحدد، كما أن متابعة إعلانها - فى ذلك الموعد - أمر تفرضه طبيعه الأجل القانونى القصير الذى حدده المشرع والجزاء الذى رتبته على تجاوزه دون إعلان خصمه، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن تعييبه بأوجه النعى يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / محمد أمين طموم وعضوية السادة المستشارين :  
محمد جمال الدين شلقاني، صلاح محمود عويس نائبى رئيس المحكمة ، محمد رشاد مبروك والسيد  
خلف.

(١٠٦)

الطعن رقم ٢٠٩٦ لسنة ٥٤ القضائية

إيجار " إيجار الأماكن " " التأجير المفروش " ، حكم " عيوب التدليل " ،  
الفساد فى الاستدلال " مخالفة الثابت بالأوراق " .  
العبرة فى وصف العين بحقيقة الحال وقت التعاقد ، وجوب الاعتداد بالمنقولات والمفروشات  
المسلمة للمستأجر وقت التعاقد ، قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف تأسيساً على  
أن العين أجزت خالية استناداً إلى أقوال شاهدى المطعون عليه رغم عدم تناولها حالة العين  
من حيث خلوها أو شغلها بمنقولات مملوكة للمؤجر وقت التعاقد ، خطأ وفساد فى الاستدلال  
ومخالفة للثابت فى الأوراق .

العبرة فى وصف العين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هى بحقيقة

بحقيقة الحال وقت التعاقد إذ أنه لا يملك أى من المتعاقدين أن يغير بإرادته المنفردة طبيعة العين بما لازمه الاعتداد بالمنقولات أو المفروشات المسلمة إلى المستأجر وقت التعاقد، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قام قضاء بتأييد الحكم المستأنف على ماخلص إليه من أن العين أجرت خالية إستنادا إلى أقوال شاهدي المطعون عليه ، وكان الثابت من هذه الأقوال أن العين وجدت خالية فى وقت لاحق لوقت التعاقد دون أن يتناول هذه الأقوال حالة العين من حيث خلوها أو شغلها بمنقولات مملوكة للمؤجر فى وقت التعاقد . فإن الحكم يكون مشوبا بمخالفة الثابت فى الأوراق فضلا عن مخالفة القانون والفساد فى الاستدلال .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسبماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٨٢ مدنى الجيزة الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بإعتبار عقد الإيجار المؤرخ ١/٥/١٩٧٨ واردا على عين خالية . وقال بيانا لذلك أنه بموجب هذا العقد استأجر من الطاعن حانوتا بأجرة شهرية مقدارها ثمانية جنيهات وتضمن العقد أن الإيجار ورد على عين مفروشة حالة

أنه استأجر العين خالية. وأقام الطاعن الدعوى رقم ٣٠١ لسنة ١٩٨٣ مدنى الجيزة الابتدائية ضد المطعون عليه بطلب إنهاء ذات العقد وإخلاء العين المؤجرة تأسيسا على انتهاء مدة العقد والتنبيه على المطعون عليه بعدم تجديده - وبعد أن ضمت المحكمة الدعويين حكمت بتاريخ ١/١/١٩٨٤ فى الدعوى الأولى باعتبار عقد الإيجار المؤرخ ١/٥/١٩٧٨ وارداً على عين خالية - وفى الدعوى الثانية برفضها . أستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٦٥ لسنة ١٠١ ق لدى محكمة استئناف القاهرة التى حكمت بتاريخ ٢٣/٥/١٩٨٤ بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة قرأت انه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره فيها التزمت النيابة رأياها . .

وحيث إن ماينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه باعتبار عقد إيجار المحل موضوع النزاع واردا على عين خالية على ماقرره شاهدا المطعون عليه فى حين أن الثابت من أقوال هذين الشاهدين انها لاتدل على ماانتهى إليه الحكم من أن العين أجزت خالية . وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه لما كانت العبرة فى وصف العين - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - هى بحقيقة الحال وقت التعاقد إذ أنه لايملك أى من المتعاقدين أن يغير بإرادته المنفردة طبيعة العين بما لازمه الاعتداد بالمنقولات أو المفروشات المسلمة إلى المستأجر وقت التعاقد، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاؤه بتأييد الحكم المستأنف على ماخلص

إليه من أن العين أجرت خالية استنادا إلى أقوال شاهدي المطعون عليه ، وكان  
الثابت من هذه الأقوال أن العين وجدت خالية في وقت لاحق لوقت التعاقد دون  
أن تتناول هذه الأقوال حالة العين من حيث خلوها أو شغلها بمنقولات مملوكة  
للمؤجر في وقت التعاقد. فإن الحكم يكون مشوبا بمخالفة الثابت بالأوراق فضلا  
عن مخالفة القانون والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي  
أوجه الطعن .



## جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / حسين على حسين وعضوية السادة المستشارين :  
ريمنون فهميم نائب رئيس المحكمة ، عبد الناصر السباعي ، إبراهيم شعبان و محمد اسماعيل غزالي .

(١٠٧)

الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٥٣ القضائية

إيجار "إيجار الأماكن" أسباب الإخلاء "الإخلاء لعدم سداد الأجرة"  
التكليف بالوفاء .

إخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة . شرطة . سبق تكليفه بالوفاء بها . خلو الدعوى منه أو وقوعه باطلا . اثره . عدم قبول الدعوى . سواء تم ذلك بدعوى مبتدأة أو بطلب عارض . علة ذلك . النص الصريح القاطع في دلالاته . عدم جواز الخروج عليه بدعوى تأويله أو تفسيره .

النص في المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - يدل - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع اعتبر تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة شرطا أساسيا لقبول دعوى الإخلاء بسبب التأخير فإذا خلت منه الدعوى أو وقع باطلا تعين الحكم بعدم قبول الدعوى ولو لم يتمسك المدعى عليه بذلك لتعلقه

بالنظام العام . لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة قد أقامت دعواها إبتداء بطلب إخلاء المطعون ضده الثانى من عين النزاع لاستئجاره تلك العين من الباطن وأثناء سير الدعوى أضافت سبباً آخر لطلب الإخلاء وهو عدم وفاء المطعون ضده الثانى لأجرة عين النزاع دون أن يشفع هذا الطلب الأخير بما يفيد سبق تكليفها للمطعون ضده الثانى بالوفاء بهذه الأجرة ومقدارها . ومن ثم يكون تخلف شرطاً أساسياً لقبول هذا الطلب وفقاً لما نصت عليه المادة المذكورة ، ولايجدى الطاعنة- أمام صراحة نص هذه المادة- القول بأن شرط التكليف بالوفاء لا يكون إلا عند قيام المؤجر برفع دعوى مبتدأه بالإخلاء، ذلك أن صياغة المادة المشار إليها جاءت عامة مطلقة فى وجوب توافرها الشرط قبل طلب الإخلاء لعد الوفاء بالأجرة، سواء تم ذلك بدعوى مبتدأه أو فى صورة طلب عارض، والقول بغير ذلك يعتبر تقييداً لمطلق النص وتخصيصاً لعمومه بغير مخصص، وهو ما لايجوز ، لأنه متى كان النص صريحاً وقاطعاً فى الدلالة على المراد منه ، فلا محل للخروج عليه بدعوى تأويله أو تفسيره .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل

فى أن المطعون ضده الثانى أقام على الطاعنه والمطعون ضده الأول الدعوى رقم ١٦٢١ لسنة ١٩٨٠ أمام محكمة الجيزة الابتدائية طالبا الحكم بإثبات العلاقة الايجارية المحرر عنها عقد الايجار المؤرخ ١/٢/١٩٧٨، وقال شرحا لدعواه أنه بموجب عقد الإيجار المذكور استأجر من المطعون ضده الأول - زوج الطاعنة - الشقة محل النزاع بصفتها المالك الظاهر للعقار الكائن به هذه الشقة لقاء أجرة شهرية مقدارها ٧ جنيه وبعد أن أقام بالعين وأستقر بها تعرضت له الطاعنة فى حيازته لها فأقام الدعوى . كما أقامت الطاعنة على المطعون ضدهما الدعوى رقم ١٧٧١ لسنة ١٩٨٠ أمام ذات المحكمة طالبة الحكم - بعد التعديل - بإخلائهما من شقة النزاع تأسيسا على أنها المالكة للعقار وأنها قامت بتأجير الشقة لزوجها المطعون ضده الأول - بموجب عقد الإيجار المؤرخ ١/٥/١٩٧٦ فقام بتأجيرها من الباطن إلى المطعون ضده الثانى دون إذن منها فضلا عن تأخر المطعون ضده الثانى فى الوفاء بالأجرة، وبعد أن قررت المحكمة ضم الدعويين قضت بإحالتها إلى التحقيق ليثبت المطعون ضده الثانى أنه يشغل عين النزاع منذ بدء عقده ويقوم بسداد أجرتها وأن الطاعنة تتعرض له فى حيازتها ، وبعد أن استمعت إلى أقوال شاهدى المطعون ضده الثانى قضت بتاريخ ٢٢/٢/١٩٨٢ فى الدعوى الأولى بإثبات ونفاذ العلاقة الإيجارية المحرر عنها العقد المؤرخ ١/٢/١٩٧٨، وفى الدعوى الثانية يرفضها . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٨٠٠ لسنة ٩٩ ق القاهرة ، وبتاريخ ٢٩/١/١٩٨٣ حكمت بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإن عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت

أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها ألتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك نقول أنها تمسكت أمام محكمة أول درجة وبصحيفة الاستئناف بطلب إخلاء المطعون ضده الثانى لعدم الوفاء بأجرة العين محل النزاع ، إلا أن الحكم الابتدائى لم يعرض لهذا السبب ، كما قضى الحكم المطعون فيه بعدم قبوله لعدم سبق الدعوى بتكليف المطعون ضده الثانى بالوفاء مخالفا بذلك نص المادة ١٨/ب من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ التى قصدت سبق التكليف بالوفاء عند قيام المؤجر برفع دعوى مبتدأه وليس فى صورة دفع أو دفاع أبدى أثناء سير الدعوى ، الأمر الذى يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن النص فى المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على أنه لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو إنتهت المدة المتفق عليها فى العقد إلا لأحد الأسباب الآتية : (أ) ..... (ب) إذا لم يقم المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول دون مظلوف أو بإعلان على يد محضر ..... وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع اعتبر تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة شرطاً أساسياً لقبول دعوى الإخلاء بسبب التأخير فى الأجرة فإذا خلت منه الدعوى أو وقع باطلا تعين الحكم بعدم قبول الدعوى و لو لم يتمسك المدعى عليه بذلك لتعلقه بالنظام العام . لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة قد اقامت دعواها إبتداء بطلب إخلاء المطعون ضده الثانى من عين النزاع لاستئجاره تلك العين من الباطن وأثناء سير

الدعوى اضافت سببا آخر لطلب الإخلاء وهو عدم الوفاء المطعون ضده الثانى لأجرة عين النزاع دون أن تشفع هذا الطلب الأخير بما يفيد سبق تكليفها للمطعون ضده الثانى بالوفاء بهذه الأجرة ومقدارها . ومن ثم يكون قد تخلف شرطا أساسيا لقبول هذا الطلب وفقا لما نصت عليه المادة المذكورة ، ولايجدى الطاعنة - امام صراحة نص هذه المادة - القول بأن شرط التكليف بالوفاء لا يكون إلا عند قيام المؤجر برفع دعوى مبتدأه بالإخلاء ، ذلك أن صياغة المادة المشار إليها جاءت عامة مطلقة فى وجوب توافر هذا الشرط قبل طلب الإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة ، سواء تم ذلك بدعوى مبتدأه أو فى صورة طلب عارض، والقول بغير ذلك يعتبر تقييدا لمطلق النص وتخصيصا لعمومه بغير مخصص، وهو ما لايجوز، لأنه متى كان النص صريحا وقاطعا فى الدلالة على المراد منه، فلامحل للخروج عليه بدعوى تأويله أو تفسيره، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون، ولا على الحكم أن لم يعرض بالرد على دفاع الطاعنة بعدم الوفاء بالأجرة طالما أنه قد خلص صحيحا إلى عدم قبول الدعوى و يكون - النعى برمته على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة/ محمد رأفت خفاجى وعضوية السادة المستشارين :  
محمد وليد الجارحى ، محمد محمد عطية ، محمد بدر الدين توفيق وشكرى جمعه حسين .

(١٠٨)

### الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٥٣ القضائية

(١-٤) إعلان " بطلان الإعلان " . بطلان . نظام عام . حكم " تسبيب  
الحكم " " عيوب التدليل " ما يعد قصوراً . محكمة الموضوع .

١- خلو أصل الاعلان وصورته من بيان اسم المحضر الذى با شره وتوقيعه والمحكمة التى  
يتبعها . أثره . بطلان الإعلان .

٢- توقيع المحضر على صورة الإعلان . متعلق بالنظام العام ، للمعلن إليه التمسك  
ببطلانها ولو خلا أصلها من أسباب البطلان . علة ذلك . عدم تصحيح البطلان بحضور المعلن  
إليه أو إيداعه مذكرة بدفاعه .

٣- ورقة الإعلان المقدمة من المعلن إليه تأييداً لدفاعه . وجوب أن تكون هي صورة الإعلان .  
التزام محكمة الموضوع بالتحقق منها باعتبارها مسألة أولية لازمة للفصل فى صحة الاعلان  
أو بطلانه وقوع عبء الإثبات على المعلن إليه . علة ذلك .

٤- انتهاء الحكم المطعون فيه إلى اعتبار المستند المقدم من الطاعن هو صورة الاعلان دون

بيان سنده في ذلك . قصور .

١- مفاد نص المادتين ١٩٠٩ من قانون المرافعات أن المشرع أوجب أن تشتمل أوراق إعلان صحف الدعاوى والاستئنافات على البيان الخاص باسم المحضر الذي باشر الإعلان والمحكمة التي يتبعها وتوقيعه على كل من أصل الإعلان وصورته ورتب البطلان على عدم مراعاة ذلك .

٢- المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن توقيع المحضر على صورة الإعلان . هذا البيان متعلق بالنظام العام لأن توقيع المحضر هو الذي يكسب الورقة صفتها الرسمية ولما كانت هذه الغاية لا تتحقق إلا باشتمال صورة الإعلان على التوقيع فإن المعلن إليه له الحق في أن يتمسك ببطلان الصورة المعلنة ولو خلا أصلها من أسباب البطلان بإعتبار أن الصورة بالنسبة له تقوم مقام الأصل ، ولايصح هذا البطلان بحضور المعلن إليه بالجلسة أو إيداعه مذكرة بدفاعه بما لامجال معه لإعمال نص المادة ١١٤ من قانون المرافعات في هذا الخصوص، إذ أن إغفال توقيع المحضر على صورة الإعلان بعدم ذاتيتها كورقة رسمية ولايسقط البطلان الناشئ عنها بالحضور أو بالنزول عنه .

٣- إذا كان أصل الإعلان هو وحده- دون الصورة- الذي يرفق بملف الدعوى باعتباره من أوراقها، أما صورة الإعلان فقد أعدت لإخطار المعلن إليه بالدعوى فإن إعمال هذا النظر مشروط بأن تكون الورقة التي يقدمها المعلن إليه

تأييدا لدفاعه هي صورة الإعلان التي قام المحضر بتسليمها إليه، وهذه مسألة أولية لازمه للفصل في صحة الإعلان أو بطلانه وعلى محكمة الموضوع أن تتحقق منها ويقع عبء الإثبات على المعلن إليه إذ من المقرر أن الأصل في الإجراءات أنها روعيت ويقع عبء إثبات العكس على من يدعيه .

٤- إذا كان الخطأ الذي وقع فيه الحكم المطعون فيه - قد حجبته عن بحث ما إذا كان المستند المقدم من الطاعن هو ذات صورة الإعلان التي قام المحضر بتسليمها إليه واعتبرها الحكم هي صورة الإعلان دون أن يبين سنده في ذلك مما يعيبه بالقصور في التسبيب .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدها الدعوى رقم ٦٢٦٢ لسنة ١٩٨٠ مدنى أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بطردها من الشقة المبينة بالصحيفة والتسليم وقال بيانا لدعواه أنه يمتلك هذه الشقة وكان نجله - المرحوم نبيل كامل جرجس يقيم معه وزوجته المطعون ضدها في شقة أخرى بناحية نوى مركز شبين القناطر ، وبعد وفاة نجله قامت المطعون ضدها بالاستيلاء على شقة النزاع بغير

سند من القانون فأقام الدعوى أجابت المطعون ضدها بأن زوجها كان يستأجر هذه الشقة وقد استمر عقد الايجار لصالحها بعد وفاته وطلبت الحكم بإلزام الطاعن بأن يحرر لها عقد إيجار عن تلك الشقة أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق، وبعد سماع شهود الطرفين حكمت بطرد المطعون ضدها من شقة النزاع والتسليم ، وبرفض الدعوى الفرعية . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٧٠٠ لسنة ٩٨ ق القاهرة، دفع الطاعن ببطلان الصورة المعلقة له من صحيفة الاستئناف لخلوها من توقيع المحضر والبيانات التي يتطلبها القانون كما دفع ببطلان صحيفة الاستئناف لخلوها من الاسباب ، وبتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٢ قضت المحكمة برفض الدفاعة وبإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى الأصلية وفي الدعوى الفرعية بإلزام الطاعن بتحرير عقد إيجار للمطعون ضدها عن شقة النزاع، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إنه دفع أمام محكمة الاستئناف ببطلان الصورة المعلقة إليه من صحيفة الاستئناف لخلوها من البيان الخاص باسم المحضر الذي باشر الإعلان وتوقيعه وهو ما تتطلبه المادة ٩ من قانون المرافعات وقد رتب المادة ١٩ من هذا القانون البطلان على عدم مراعاته وإذا قضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون، مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أن مفاد نص المادتين ٩. ١٩ من قانون المرافعات أن المشرع أوجب أن تشتمل أوراق إعلان صحف الدعاوى والاستئنافات على البيان الخاص باسم المحضر الذى باشر الإعلان والمحكمة التى يتبعها وتوقيعه على كل من أصل الإعلان وصورته ورتب البطلان على عدم مراعاة ذلك، وقد جرى قضاء هذه المحكمة بأن هذا البيان متعلق بالنظام العام لان توقيع المحضر هو الذى يكسب الورقة صفتها الرسمية ولما كانت هذه الغاية لا تتحقق إلا باشتمال صورة الاعلان على التوقيع فإن المعلن إليه له الحق فى أن يتمسك ببطلان الصورة المعلنه ولو خلا أصلها من أسباب البطلان باعتبار أن الصورة بالنسبة له تقوم مقام الأصل ، ولا يصحح هذا البطلان حضور المعلن إليه بالجلسة أو إيداعه مذكرة بدفاعه بما لامجال معه لإعمال نص المادة ١١٤ من قانون المرافعات فى هذا الخصوص ، إذ أن إغفال توقيع المحضر على صورة الاعلان يعدم ذاتيتها كورقة رسمية ولا يسقط البطلان الناشئ عنها بالحضور أو بالنزول عنه . ولما كان أصل الاعلان هو وحده - دون الصورة - الذى يرفق بملف الدعوى باعتباره من أوراقها ، أما صورة الإعلان فقد أعدت لإخطار المعلن إليه بالدعوى فإن إعمال هذا النظر مشروط بأن تكون الورقة التى يقدمها المعلن إليه تأييدا لدفاعه هى صورة الاعلان التى قام المحضر بتسليمها إليه ، وهذه مسألة أولية لازمه للفصل فى صحة الاعلان أو بطلانه وعلى محكمة الموضوع أن تتحقق منها ويقع على الإثبات على المعلن إليه إذ من المقرر أن الأصل فى الإجراءات أنها روعيت ويقع عبء إثبات العكس على من يدعيه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر وذهب إلى أن أصل إعلان صحيفة الاستئناف قد توافرت فيه البيانات التى



يتطلبها القانون ومنها اسم المحضر الذي قام بالاعلان وتوقيعه بما تتحقق به الغاية من الإجراء رغم خلو صورة الاعلان من تلك البيانات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن وإذ حجب هذا الخطأ عن بحث ما إذا كان المستند المقدم من الطاعن هو ذات صورة الاعلان التى قام المحضر بتسليمها إليه واعتبرها الحكم هى صورة الاعلان دون أن يبين سنده فى ذلك مما يعيب الحكم أيضا بالقصور فى التسبيب ويتعين أن يكون مع النقض الاحاله .

////////////////////////////////////

## جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة/ عبد المنصف أحمد هاشم وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد المنعم حافظ ، د. رفعت عبد المجيد ، محمد خيرى الجندى نواب رئيس  
المحكمة ومحمد شهاوى .

(١٠٩)

### الطعن رقم ١٩٣٣ لسنة ٥٥ القضائية

(١) دعوى " تكييف الدعوى محكمة الموضوع " تكييف الدعوى "  
محكمة الموضوع . سلطتها فى فهم الواقع فى الدعوى واعطائها التكييف القانونى الصحيح  
متى كان استخلاصها سائغا .

( ٤.٣.٢ ) تزوير . دعوى " دعوى التزوير " " الخصوم فى الدعوى  
محكمة الموضوع " .

٢- تزوير المحرر . إثباته . سبيله . الإدعاء بالتزوير بطلب عارض أو بدعوى أصلية إذا لم  
يكن قد تم الاحتجاج به بعد فى دعوى سابقة .

٣- دعوى التزوير الأصلية . وجوب اختصاص من بيده المحرر ومن يفيد منه . علة ذلك .  
تخلف ذلك . أثره .

٤- محكمة الموضوع . وجوب بحثها التزوير المدعى به . مناطه . أن تكون الدعوى مقبولة

أمامها .

١- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع أن تعطى الدعوى وصفها الحق وأن تسبغ عليها التكييف القانوني الصحيح بما لها من سلطة فهم الواقع في الدعوى متى تقيدت في ذلك بالوقائع والطلبات المطروحة عليها .

٢- قصر قانون الإثبات الحق في إثبات تزوير المحرر على طريقين اما بطلب عارض يبدى أثناء الخصومة التي يحتج فيها بالمحرر - وفي أية حالة كانت عليها الدعوى - وذلك بالتقرير به بقلم كتاب المحكمة التي تنظرها أو بطريق دعوى أصلية ترفع بالأوضاع المعتادة إذا لم يكن قد تم الاحتجاج بعد بهذا المحرر في دعوى سابقة .

٣- مفادة نص المادة ٥٩ من قانون الإثبات أنه يتعين لمن يدعى تزوير محرر بيد آخر ويخشى أن يحتاج به أن يرفع دعوى تزوير أصلية عليه وعلى من يفيد منه - حتى لا يحتاج أيهما بتزويره في دعوى لم يكن ممثلا فيها - وإلا كانت غير مقبولة .

٤- مناط وجوب أن تعرض محكمة الموضوع لبحث التزوير المدعى به أن تكون الدعوى أمامها مقبولة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن اقام الدعوى رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٨٠ مدنى دمياط الابتدائية بطلب الحكم برد و بطلان الاستمارة المرفقة بتحقيقات الشكوى الإدارى رقم ٦٧٦١ لسنة ١٩٧٨ بندر دمياط ، وقال بيانا لذلك أن المطعون ضده الأول أثبت فى محضر مرفق بهذه الشكوى أن تحرياته السرية دلت على أن الطاعن حرر الاستمارة المشار إليها التى تفيد لياقة من يدعى حمدى عبده عبد الوهاب الطبية لقيادة سيارة خاصة رغم علمه بأن من صدرت له أصم وأبكم وغير لائق طبيا ، وإذ كان له الحق فى طلب إثبات حدوث تزوير فى تلك الاستمارة بعلم المطعون ضده الأول باستبدال صورة شخص سليم أوقع الكشف عليه بصورة من صدرت باسمه الاستمارة فقد أقام الدعوى بطلبه أنف البيان . ويتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٨١ قضت المحكمة بعد قبول الدعوى . إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة " مأمورية دمياط " بالاستئناف رقم ٨٢ لسنة ١٣ قضائية . وفى ٢٣ ابريل سنة ١٩٨٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأيت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفيها

التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول أنه قام دعواه بطلب إثبات تزوير الاستمارة الطبية المحررة بمعرفته باسم حمدي عبده عبد الوهاب وإن ذلك تم بعلم وتدخل المطعون ضده الأول إضرارا به وذلك وفقا للقواعد العامة في القانون وإستعمالا لحق التقاضي وإذ كيف الحكم المطعون فيه الدعوى بناء على فهمه الخاطئ لها بأنها دعوى تزوير أصلية وإنتهى تبعا لذلك إلى القضاء بعدم قبولها لرفعها على غير ذي صفة تقيداً بأحكام المادة ٥٩ من قانون الإثبات رغم أن الدعوى في تكييفها الصحيح دعوى إثبات مخالفة ارتكبتها المطعون ضده الأول إضرارا به وحجب نفسه بذلك عن نظر موضوع الدعوى وتحقيق أدلة التزوير فيها فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى برمته غير سديد ذلك بأن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع أن تعطى الدعوى وصفها الحق وأن تسبغ عليها التكييف القانوني الصحيح بما لها من سلطة فهم الواقع في الدعوى متى تقيدت في ذلك بالوقائع والطلبات المطروحة عليها . وكان قانون الإثبات قد قصر الحق في إثبات تزوير المحرر على طريقين أما بطلب عارض يبدى أثناء الخصومة التي يحتج فيها بالمحرر - وفي أية حالة كانت عليها الدعوى - وذلك بالتقرير به بقلم كتاب المحكمة التي تنظرها أو بطريق دعوى أصلية ترفع بالأوضاع المعتادة إذا لم يكن قد تم الاحتجاج بعد بهذا المحرر في دعوى سابقة، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن أقام دعواه بطلب رد



بطلان الاستمارة المرفقة بتحقيقات الشكوى رقم ٦٧٦١ لسنة ٧٨ إدارى - بندر دمياط لتزويرها وعنون صحيفتها بعبارة " دعوى تزوير أصلية " وأشر وكيله على الهامش الايسر منها بذات العبارة فإن الحكم المطعون فيه إذ وصفها بحسب ما استهدفه الطاعن منها وما طرحه من طلبات ووقائع واساتيد بأنها دعوى تزوير أصلية فإنه يكون قد اسبغ عليها التكييف القانونى الصحيح ، وكان النص فى المادة ٥٩ من قانون الاثبات على أنه " يجوز لمن يخشى الاحتجاج عليه بمحرر مزور أن يختصم من بيده ذلك المحرر ومن يفيد منه لسماع الحكم بتزويره و يكون ذلك بدعوى أصلية ترفع بالالوضاع المعتادة .... " مفادة أنه يتعين لمن يدعى تزوير محرر بيد آخر ويخشى أن يحاج به أن يرفع دعوى تزوير أصلية عليه وعلى من يفيد منه - حتى لا يحاج أيهما بتزويره فى دعوى لم يكن ممثلا فيها - وإلا كانت غير مقبولة ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى بعد أن عرض لأحكام هذه المادة إلى أن المطعون ضدهما ليسا ضمن من توجب المادة اختصاصهم فى الدعوى فإنه يكون قد صادف صحيح القانون بقضائه بعدم قبولها لرفعها على غير ذى صفه، وإذ كان مناط وجوب أن تعرض محكمة الموضوع لبحث التزوير المدعى به أن تكون الدعوى أمامها مقبولة فإن النعى بهذه الاسباب برمته يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / محمد ابراهيم خليل وعضوية السادة المستشارين :

منير توفيق نائب رئيس المحكمة ، عبد الرحيم صالح ، على محمد على و د. حسن بسيوني .

(١١٠)

### الطعن رقم ١٧٩٢ لسنة ٥١ القضائية

ضرائب " الضريبة على المرتبات والأجور " .

الضريبة على المرتبات والأجور . وعامها م ٦١ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ وم ٦٢ المعدلة بالقانون

١٩٩ لسنة ١٩٦٠ . الوهبه . خضوعها للضريبة على كسب العمل . شرطه . م ٣ ق العمل ٩١

لسنة ١٩٥٩ .

مؤدى نص المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٦٢ من ذات

القانون - بعد تعديلها بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ - أن الضريبة على

المرتبات والأجور تصيب كافة ما يستولى عليه صاحب الشأن من كسب نتيجة

عمل بوصفه دخلا له ، وإذ كان ذلك وكان مفاد مانصت عليه المادة الثالثة من

قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذى يحكم واقعة الدعوى أن الوهبه تعتبر

جزءاً من الاجر إذا كان ما يدفعه العملاء منها إلى مستخدمى المنشأه جرى به العرف فى صندوق مشترك ويقوم رب العمل بتوزيعه عليهم بنفسه أو تحت وإشرافه، وكان فى وجود الصندوق المشترك دليل على جريان العرف فى المنشأه على دفع الوهبه ، ومن ثم تخضع باستحقاق العامل لها وفق ماتقدم للضريبة على كسب العمل .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى ان الطاعن الأول بصفته مديرا لكازينو القمار بفندق شيراتون أقام الدعوى التى قيدت فيما بعد برقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٧ ضرائب كلى الجيزة - على المصلحة المطعون ضدها إبتغاء الحكم بإلغاء تقديرات مأمورية ضرائب الشركات المساهمة لضريبة كسب العمل عن الوهبه " البقشيش " التى يتقاضاها العاملون بهذا الكازينو عن السنوات من ١٩٧٠ حتى ١٩٧٦ لعدم خضوعها لها، وبعد تدخل باقى الطاعنين فى الدعوى منضمين إلى الأول نذبت المحكمة خبيراً فيها وبعد أن قدم تقريره النهائى ، حكمت فى ١٢/٦/١٩٨٠ بتأييد تقديرات المأمورية . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦ لسنة ٩٨ ق أمام محكمة استئناف القاهرة التى قضت فى

١٩٨١/٥/٥ بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ،  
وقدمت النيابة العامة مذكرة رأّت فيها رفض الطعن، وإذ عرض على هذه المحكمة في  
غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تطبيقه  
والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب والتناقض ، إذ أخضع الوهبه التي  
يتقاضاها الطاعنون من الرواد لضريبة كسب العمل بإعتبارها جزءا من الاجر في  
مفهوم المادتين ٦١، ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، مع أن هذا القانون لم  
يعرض صراحة لها ، وإنما حدد وعاء تلك الضريبة بصفة عامة، ومن ثم يرجع في  
شأن الوقوف على طبيعتها إلى الشروط الواردة في المادة ٦٨٤ من القانون المدني وهو  
ما أقام عليه الحكم المستأنف قضاءه ، في حين أن الحكم المطعون فيه أحال إليه رغم  
اختلافهما في الاساس القانوني ، والتفت عما تمسكوا به من انها ليست جزءا من  
الاجر واعتد بقول مرسل بصحيفة الدعوى المقدم صورتها من المصلحة المطعون ضدها  
رغم الحكم بشطبها ، واسترشد بقضاء لمحكمة النقض تعلق بمسألة إجراءات رفع  
الدعوى ، ولم يعرض للتكييف القانوني للوهبة .

وحيث إن هذا النعى مبرود ، ذلك إن مؤدى نص المادة ٦١ من القانون رقم ١٤  
لسنة ١٩٣٩ والمادة ٦٢ من ذات القانون - بعد تعديلها بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠  
- أن الضريبة على المرتبات والأجور تصيب كافة ما يستولى عليه صاحب الشأن من  
كسب نتيجة عمله بوصفه دخلا له ، وإذ كان ذلك وكان مفاد مانصت عليه المادة الثالثة  
من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذي يحكم واقعة الدعوى أن الوهبه تعتبر جزءا

من الاجر إذا كان ما يدفعه العملاء منها إلى مستخدمى المنشأه جرى به العرف وتجمع فى صندوق مشترك ويقوم رب العمل بتوزيعه عليهم بنفسه أو تحت اشرافه ، وكان فى وجود الصندوق المشترك دليل على جريان العرف فى المنشأه على دفع الوهبه ، ومن ثم تخضع باستحقاق العامل لها وفق ما تقدم للضرية على كسب العمل ، لما كان - ذلك وكان الثابت بالأوراق وبتقريرى الخبرة المقدمين فى الدعوى ومحاضر أعمالهم أن الوهبه التى يدفعها رواد كازينو القمار بفندق شيراتون كانت تجمع فى صناديق بمناطق اللعب وتوزع حصيلتها على العاملين به بمعرفة لجنة مشكلة منهم لذلك ، فإنها تعتبر جزءا من الاجر وتخضع لضرية كسب العمل ، واذ إنتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة قانونا ، فلا يعيبه ماتضمنه من تقارير خاطئه إذ لمحكمه النقض تصحيحها دون أن تنتقضه ومن ثم يكون النعى فى غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / محمد ابراهيم خليل وعضوية السادة المستشارين :

منير توفيق نائب رئيس المحكمة ، عبد الرحيم صالح ، على محمد على و د. حسن بسيوني .

(١١١)

الطعن رقم ١١٤٤ لسنة ٥٤ ق

استيراد . معاهدات . جمارك .

نصوص المواد ١٠، ١٢/٣، ١٨، ٢٢، ٢٣ من الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستيراد المؤقت للسيارات التي وافقت عليها مصر بالقانون ١٩٩ لسنة ١٩٥٦. مؤداها . الهيئة الضامنة لمستورد السيارة بصفة مؤقتة تعد كفيلا متضامنا بحكم القانون مع طالب الترخيص . كفالة نادى السيارات لصاحب السيارة ينصب على سداد الرسوم الجمركية دون أن يترتب له هذا الضمان حقا خاصا على السيارة يخوله حق استيفاء ماقد يؤديه من رسوم جمركية عنها متقدما على غيره من الدائنين .

النص فى المواد ١٠، ١٢/٣، ١٨، ٢٢، ٢٣ من الاتفاقية الدولية الخاصة

بالاستيراد المؤقت للسيارات والتي انضمت إليها مصر بموجب القانون رقم

١٩٩ لسنة ١٩٥٦ على أن تجديد أو امتداد صلاحية تراخيص الاستيراد المؤقت يكون بناء على طلب تتقدم به الهيئة الضامنة للترخيص ، كما لايجوز تعديل بياناتها إلا بعد موافقة تلك الهيئة الضامنة للترخيص ، مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن طالب الترخيص ملزم بتقديم كفيل اسمه الاتفاقية الهيئة الضامنة والزمّت نصوص تلك الاتفاقية الهيئة المذكورة بتقديم الدليل على إعادة تصدير المركبات أو الأجزاء المكونة لها خلال سنة من تاريخ اخطارها بعدم الوفاء بشروط الاستيراد المؤقت، وإلا التزمت بإيداع رسوم وضرائب الاستيراد الواجب أدائها وذلك بصفة مؤقتة ويصير الإيداع نهائيا بعد سنة من تاريخه مما يدل على أن الضمان الذي تقدمه الهيئة الضامنة لمستورد السيارة بصفة مؤقتة يعد كفالة قانونية مصدرها نصوص تلك الاتفاقية ، كما تعد الهيئة الضامنة كفيلا متضامنا بحكم القانون نفاذا للمادة ٧٩٥ من القانون المدني مما يترتب عليه أن الضمان بوصفه سالف الذكر إنما ينصب على كفالة نادى السيارات لصاحب المركبة فى سداد الرسوم الجمركية المستحقة عليها إذا لم يعد تصديرها إلى الخارج فور إنتهاء مدة صلاحية دفتر المرور الدولى الخاص بها ودون أن يترتب هذا الضمان له حقا خاصا على السيارة يخوله حق استيفاء ماقد يؤديه من رسوم جمركية عنها من قيمتها متقدما على غيره من الدائنين .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المصلحة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٠٠٠٠ لسنة ٨٢ مدنى كلى جنوب القاهرة انتهت فيها إلى طلب الحكم بإلزام المطعون ضدهما متضامنين بأن يؤديا لها مبلغ ٥٠٢٥ر٢٥ جنيها وقالت بيانا لذلك أن المطعون ضده الأول ادخل سيارة للبلاد بموجب دفتر مرور بولى بضمان المطعون ضده الثانى تحت نظام الافراج المؤقت ، وإذ لم يتم المطعون ضده الأول بتصديرها للخارج فور إنتهاء مدة صلاحية ذلك الدفتر فيستحق عنها الرسوم الجمركية المقررة ومن ثم اقامت الدعوى بطلباتها سالفة البيان ، وبتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٨ حكمت المحكمة بإلزام المطعون ضدهما متضامنين بأن يؤديا لها مبلغ ٣٧١٢ر٢٥٩ جنيها ، استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٦٤ لسنة ١٠٠ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٦ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ويرفض الدعوى ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشوره حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن حاصل النعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله إذ أقام قضاءه برفض الدعوى على ماخلص إليه من أن بيع مصلحة الجمارك

لسيارة المطعون ضده الثانى فور ضبطها ودون إخطار المطعون ضده الأول بعزمها على هذا الإجراء وذلك بالمخالفة لحكم المادة ٢٣ من الاتفاقية الدولية للسيارات أدى إلى إضعاف الضمان المقرر للكفيل مما يترتب عليه سقوط التزام المطعون ضده الأول بضمان الرسوم الجمركية المستحقة على تلك السيارة . رغم أن ذلك الضمان كفالة شخصية صادرة من النادى لصاحب السيارة ، وإن عدم الإخطار بعزم مصلحة الجمارك ببيع السيارة بالمزاد العلنى لا يعد خطأً يؤدي إلى ضياع الضمان أو الإضرار بالنادى المطعون ضده الأول سيما وقد تم خصم حصة البيع من الرسوم الجمركية المستحقة، فضلا عن سبق إخطار الطاعن له بإنهاء صلاحية تسيير صلاحية السيارة وبوجوب سداد تلك الرسوم .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك إن النص فى المواد ١٠، ١٢/٣ ، ١٨ ، ٢٢ ، ٢٣ من الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستيراد المؤقت للسيارات والتي انضمت إليها مصر بموجب القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٦ على أن تجديد أو امتداد صلاحية تراخيص الاستيراد المؤقت يكون بناء على طلب تقدم به الهيئة الضامنة للترخيص ، كما لا يجوز تعديل بياناتها إلا بعد موافقة تلك الهيئة الضامنة للترخيص ، مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن طالب الترخيص ملزم بتقديم كفيل اسمه الاتفاقية الهيئة الضامنة والزمّت نصوص تلك الاتفاقية الهيئة المذكورة بتقديم الدليل على إعادة تصدير المركبات أو الأجزاء المكونة لها خلال سنة من تاريخ إخطارها بعدم الوفاء بشروط الاستيراد المؤقت ، وإلا التزم بإيداع رسوم وضرائب الاستيراد الواجب أدائها وذلك بصفة مؤقتة ويصبح الإيداع نهائيا بعد سنة من تاريخه مما يدل على أن الضمان الذى

تقدمه الهيئة الضامنة لاستيراد السيارة بصفة مؤقتة يعد كفالة قانونية مصدرها نصوص تلك الاتفاقية ، كما تعد الهيئة الضامنة كفيلا متضامنا بحكم القانون نفاذا للمادة ٧٩٥ من القانون المدني مما يترتب عليه أن الضمان بوصفه سالف الذكر إنما ينصب على كفالة نادى السيارات لصاحب المركبة فى سداد الرسوم الجمركية المستحقة عليها إذا لم يعد تصديرها إلى الخارج فور إنتهاء مدة صلاحية دفتر المرور الدولى الخاص بها وبأن أن يترتب هذا الضمان له حقا خاصا على السيارة يخوله حق إستيفاء ماقد يؤديه من رسوم جمركية عنها من قيمتها متقدما على غيره من الدائنين ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن مصلحة الجمارك قامت بضبط سيارة المطعون ضده الثانى لانتهااء صلاحية دفتر المرور الدولى الذى دخلت البلاد بموجبه ثم بيعها إستيفاءً للرسوم الجمركية المستحقة عليها وخصمها من حاصل البيع فلا على الطاعنة إن لم تخطر المطعون ضده الأول بهذا الإجراء ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على أن بيع مصلحة الجمارك لسيارة المطعون ضده الثانى بالمزاد العلنى دون إخطار المطعون ضده الأول يعد إضعافا للضمان المقرر للكفيل بما يترتب معه إسقاط ذلك الضمان عن كاهله فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه مما يوجب نقضه .

وحيث إن الطعن صالح للفصل فيه .

////////////////////



## جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / منصور حسين عبد العزيز وعضوية السادة  
المستشارين : عبد المنعم وفا ، طلعت أمين صديق ، محمد السعيد رضوان نواب رئيس المحكمة  
وعزت البنداري .

(١١٢)

### الطعن رقم ٢٩٤٩ لسنة ٦٠ القضائية

(٢٠١) تقادم ، نظام عام ، تامينات إجتماعية ، العجز الجزئي المستديم ،  
إنهاء الخدمة )

(١) التقادم ، عدم تعلقه بالنظام العام ، وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم  
جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٢) قرار إنهاء خدمة المؤمن عليه لاصابته بعجز جزئي مستديم ينحسر عنه ووصف  
التعسف ولو ثبت بعد ذلك خطأ اللجنة الطبية المختصة . لأن العبرة في سلامة القرار هي  
بالظروف والملابسات التي كانت محيطة به وقت الإنهاء لا بعده .

١- لما كان المقرر أن التقادم لا يتعلق بالنظام العام ويجب التمسك به أمام

محكمة الموضوع . وكانت الطاعنة لاتمارى فى إنها لم تتمسك أمام محكمة الموضوع بسقوط دعوى المطعون ضده الأول بالتقادم ، فإنه لايقبل منها التمسك بالتقادم لأول مرة أمام هذه المحكمة .

٢- مفاد النص فى المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ ، والمادة ١٢ من قرار وزارة التأمينات رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ - أنه إذا قررت اللجنة الطبية المختصة أن المؤمن عليه فى حالة عجز جزئى 'مستديم وقررت اللجنة المنصوص عليها فى قرار وزير التأمينات رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ أنه قد ترتب على هذا العجز عدم وجود عمل آخر لدى صاحب العمل المؤمن عليه حق بناء على ذلك لصاحب العمل إنهاء خدمة المؤمن عليه ، وينحسر عن هذا القرار وصف التعسف حتى لو ثبت بعد ذلك خطأ اللجنة الطبية المختصة فى إعتبار حالة المؤمن عليه عجزا مستديما لان العبرة فى سلامة قرار إنهاء الخدمة ، وفيما إذا كان صاحب العمل قد تعسف فى إنهاء خدمته ، ولم يتعسف فى - وعلى ماجرى عليه قضاء هذه المحكمة - بالظروف والملابسات التى كانت محيطه به وقت الإنهاء لابعده ، كما أن خطأ اللجنة الطبية المشار إليها إن كان ، لايسال عنه صاحب العمل .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع -على مايبين من الحكم المطعون فيه و سائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٩٩٦ سنة ١٩٨٥ عمال كلى شمال القاهرة على الطاعنة " الشركة المصرية العامة للمباني " والمطعون ضدهما الثانية والثالثة وطلب الحكم أولا : بعدم الاعتراف بقرار اللجنة الطبية العامة للهيئة العامة للتأمين الصحى الصادر فى ١٥/٧/١٩٨٤ فى شأن حالته وكذلك قرار اللجنة الخماسية التابعة لمنطقة وسط القاهرة بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الصادر فى ١٧/٩/١٩٨٤ بإنهاء خدمته ، وإلغائهما ، ومايترتب عليهما من آثار ، ثانيا : إلغاء القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٤ الصادر من الطاعنة بإنهاء خدمته وإعادةه إلى عمله مع مايترتب على ذلك من آثار. ثالثا : إلزام الطاعنة والمطعون ضدهما الثانية والثالثة، بالتضامن بأن يدفعوا له مبلغ ثلاثة آلاف جنيه تعويضا عن الاضرار التى لحقت به. وقال بيانا لها أنه إلتحق بالعمل لدى الطاعنة فى ١٥/١٠/١٩٦٥ وأصيب أثناء العمل بجلطة بالمخ بالشريان الأوسط وشلل نصفى . ونجم عن ذلك عجز جزئى مرضى وهذه الاصابة تعطيه الحق فى اجازة مفتوحة بمرتب كامل ، ولكنه فوجئ بصور قرار من الطاعنة بإنهاء خدمته اعتبارا من ١٧/٩/١٩٨٤ لعدم وجود عمل مناسب له مرتكبه فى

ذلك إلى قرار اللجنة الطبية العامة بالتأمين الصحى والذي تضمن اصابته بعجز جزئى مستديم يتعارض مع عمله كفى متخصص ميكانيكى، وإلى قرار اللجنة الخماسية بعدم وجود عمل مناسب له، وإذ كانت اصابته تعد من الامراض المزمنة ويستحق اجازة استثنائية بأجر كامل ، ولايجوز إنهاء خدمته وقد لجأ إلى لجنة فحص المنازعات بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ورفض طلبه فقد أقام الدعوى بطلباته السالفة البيان .

وبتاريخ ١٧/١/١٩٨٧ حكمت المحكمة برفض طلب المطعون ضده الأول بإلغاء قرار إنهاء خدمته واعادته إلى العمل وتذبت الطبيب الشرعى لأداء المهمة المبينة بمنطوق الحكم وبعد أن أودع تقريره أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ، وبعد سماع الشهود حكمت بتاريخ ١٨/٤/١٩٨٩ برفض الدعوى ، إستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٥٩ لسنة ١٠٦ ق القاهرة . وبتاريخ ٢٤/٤/١٩٩٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف، وبإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده الأول مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها.

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة اسباب دفعت الطاعنة فى السبب الأول منها بسقوط حق المطعون ضده الأول فى إقامه الدعوى عملا بنص المادة ٦٩٨ من القانون المدنى، وفى بيان ذلك تقول أن خدمة المطعون ضده الأول انتهت بتاريخ ١٧/٩/١٩٨٤

فى حين أنه لم يرفع الدعوى إلا بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٤ ، ومن ثم فإنها تكون قد سقطت طبقا لنص المادة ٦٩٨ من القانون المدنى ، ولأن هذا الدفع متعلق بالنظام العام ويجوز التمسك به فى أية حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ، وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، فإنه يتعين القضاء بسقوط الدعوى .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المقرر أن التقادم لا يتعلق - بالنظام العام ويجب التمسك به أمام محكمة الموضوع . وكانت الطاعنة لاتمارى فى إنها لم تتمسك أمام محكمة الموضوع بسقوط دعوى المطعون ضده الأول بالتقادم ، فإنه لايقبل منها التمسك بالتقادم لأول مرة أمام هذه المحكمة .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه بباقى أسباب الطعن الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول أن المطعون ضده الأول مرض اعتبارا من ١٩٨٢/٤/٢١ ، ومنح اجازات مرضية متصلة بأجر كامل منذ ذلك التاريخ حتى عرض بتاريخ ١٩٨٤/٧/١٥ على اللجنة الطبية العامة للتأمين الصحى التى قررت أن عنده خزل نصفى أيمن مع صعوبة فى الكلام وضغط الدم ١٧٠/١٠٠ واعتبرت حالته عجزا مرضيا مستديما يتعارض مع عمله كفى متخصص سيارات ، وأوصت بعرضه على اللجنة الخماسية المشكلية بقرار وزير التأمينات رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ ، وأصدرت اللجنة الأخيرة قرارها بتاريخ ١٩٨٤/٩/١٧ بالموافقة على إنهاء خدمة المطعون ضده الأول لانه لايسطيع تحمل مسئولية أى عمل لأن طبيعة عمله فنية بالدرجة الأولى ، واستنادا إلى كل ذلك وتنفيذا لاحكام القانون أصدرت الطاعنة قرارها رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٤



بإنهاء خدمة المطعون ضده الأول - إعتبار من ١٧/٥/١٩٨٤ ، وإذ صدر هذا القرار بناء على قرارى اللجنتين اللتين نص عليهما القانون ، فإنه لا يمكن نسبه أى خطأ أو تعسف فى جانبها بشأته ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى للمطعون ضده الأول بالتعويض عن إنهاء خدمته لثبوت التعسف فى جانبها ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ تنص على أنه " يستحق المعاش فى الحالات الآتية : ١- ..... ٢- ..... ٣- إنتهاء خدمة المؤمن عليه للوفاة أو العجز الكامل ، أو العجز الجزئى المستديم متى ثبت عدم وجود عمل آخر لدى صاحب العمل ..... .. وثبت عدم وجود عمل آخر بقرار من لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزيرالتأمينات ..... " وتنفيذا لذلك صدر قرار وزارة التأمينات رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن لجان إثبات عدم وجود عمل آخر لدى صاحب العمل للمؤمن عليه صاحب العجز الجزئى وقد بين ذلك القرار تشكيل هذه اللجان ، وإجراءات عرض حالات المؤمن عليهم عليها وإجراءات عملها وإصدار قراراتها ، ونصت المادة ١٢ منه على أنه " لايجوز لصاحب العمل إنهاء خدمة المؤمن عليه صاحب العجز الجزئى المستديم إلا بعد أن تقرر اللجنة عدم وجود عمل آخر مناسب لدى صاحب العمل " . ومفاد ذلك أنه إذا قررت اللجنة الطبية المختصة أن المؤمن عليه فى حالة عجز جزئى مستديم وقررت اللجنة المنصوص عليها فى قرار وزارة التأمينات رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ أنه قد

ترتب على هذا العجز عدم وجود عمل آخر لدى صاحب العمل للمؤمن عليه حق. بناء  
ذلك لصاحب العمل إنهاء خدمة المؤمن عليه ، وينحسر عن هذا القرار وصف التعسف  
حتى لو ثبت بعد ذلك خطأ اللجنة الطبية المختصة في اعتبار حالة المؤمن عليه عجزا  
مستديما لان العبرة في سلامة قرار إنهاء الخدمة ، وفيما إذا كان صاحب العمل قد  
تعسف في إنهاء خدمته ، و لم يتعسف هي - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة -  
بالظروف والملابسات التي كانت محيطه به وقت الإنهاء لابعده ، كما أن خطأ اللجنة  
الطبية المشار إليها إن كان ، لايسأل عنه صاحب العمل . لما كان ذلك ، وكان الثابت  
بمدونات الحكم المطعون فيه أن اللجنة الطبية العامة بالهيئة العامة للتأمين الصحي  
اصدرت قرارها رقم ١٤٤٦ بتاريخ ١٥/٧/١٩٨٤ الذي انتهى إلى أن إصابة المطعون  
ضده الأول بعجز جزئي مرضى مستديم يتعارض مع عمله كفى متخصص، وإن  
اللجنة الخماسية التابعة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المشكلة تنفيذا لقرار وزارة  
التأمينات رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ أصدرت قرارها رقم ٤ لسنة ١٩٨٤ بعدم وجود عمل  
مناسب لحالة المطعون ضده الأول لدى الطاعنة . فإن قرار الأخيرة استنادا إلى هذين  
القرارين بإنهاء خدمته ينحسر عنه وصف التعسف حتى لو ثبت بعد ذلك خطأ اللجنة  
الطبية المختصة في قرارها باعتبار حالته عجزا جزئيا مستديما . وإذا جانب الحكم  
المطعون فيه هذا النظر وقضى للمطعون ضده الأول بالتعويض عن إنهاء الطاعنة  
لخدمته على سند من القول بأن هذا الإنهاء تم بغير مبرر لما استخلصه من عدم صحة  
قرار اللجنة الطبية المختصة باعتبار حالة المطعون ضده الأول عجزا جزئيا مستديما

---

فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث  
باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ، يتعين الحكم فى موضوع  
الاستئناف رقم ٨٥٩ سنة ١٠٦ ق القاهرة بتأييد الحكم المستأنف .

---

## جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / احمد نصر الجندى وعضوية السادة المستشارين :  
 حسين محمد حسن عقر نائب رئيس المحكمة مصطفى حسيب عباس ، فتحى محمود يوسف  
 وسعيد غريانى .

(١١٣)

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٥٩ القضائية " أحوال شخصية "

(١-٤) دعوى الأحوال الشخصية " الإجراءات " ، الإثبات " .

١- وجوب النطق بالحكم فى جلسة علنية - مخالفة ذلك . أثره . بطلان الحكم . إثبات  
 بمحضر الجلسة أن الحكم لم يصدر فى غرفة مشورة على خلاف الثابت بنسخته الأصلية من  
 أنه صدر فى غرفة مشورة . العبرة بمحضر الجلسة . اعتبار الثابت بالنسخة الأصلية خطأ  
 ماديا لا يرتب البطلان .

٢- خلو محضر الجلسة مما يفيد انعقادها فى علنية . مفاده . أنها عقدت فى غرفة مشورة  
 . طالما لم يقدم الطاعن الدليل على خلاف ذلك .

٣- تقدير البينات وفهم ما يقدم فيها من قرائن والموازنة بينها والأخذ بما يطمئن إليه من  
 أقوال الشهود بلامعقب . شرطه . عدم الخروج بهذه الأقوال عما يؤدى إليه مدلولها .

٤- الشهادة . كفاية أن يكون من شأنها أن تؤدي إلى الحقيقة . عدم وجوب أن تكون واردة على الواقعة المطلوب إثباتها بجميع تفاصيلها .

١- النص في المادة ١٧٤ من قانون المرافعات على أنه ، ينطق القاضي بالحكم بتلاوه منطوقه ، أو بتلاوة منطوقه مع أسبابه ، ويكون النطق به علانية وإلا كان الحكم باطلا ، يدل- على أن المشرع رتب البطلان جزاء على عدم النطق بالحكم بتلاوة منطوقه أو منطوقه مع أسبابه في جلسة علنية. لما كان ذلك وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأصل في الإجراءات إنهاروعية ما لم يقيم الدليل على خلاف ذلك وكان الثابت من محضر جلسة ... التي نطق فيها بالحكم المطعون فيه إنها لم تنعقد في غرفة مشورة مما مفاده انعقادها في علانية ، وإن تضمنت النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه صدره في غرفة مشورة ، لا يعدو أن يكون خطأ مادياً لا يرتب البطلان .

٢- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأصل في الإجراءات إنها روعية صحيحة ما لم يقيم الدليل على خلاف ذلك . لما كان ذلك وكان البين من محضر جلسة ... أمام محكمة الاستئناف أنه خلا مما يفيد انعقادها في علانية مما مفاده انعقادها في غرفة مشورة ، وإذا لم يقدم الطاعن الدليل على خلاف ذلك فإن نعيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

٣- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قاضي الموضوع هو وحده صاحب الحق في تقدير ما يقدم إليه من بينات وفي فهم ما يقدم فيها من القرائن وفي



موازنة بعضها بالبعض الآخر والأخذ بما يطمئن إليه من أقوال الشهود بلا معقب عليه في ذلك إلا أن ذلك مشروط بالأ يخرج بهذه الأقوال عما يؤدي إليه مدلولها .

٤- لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الواقعة المطلوب إثباتها بجميع تفاصيلها بل يكفي أن يكون من شأنها أن تؤدي إلى الحقيقة فيها .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٨٨ لسنة ٨٦ ك . أحوال نفس بورسعيد على المطعون ضدها الحكم بتطليقها منه ، وقال بيانا لدعواه أن المطعون ضدها زوجته بصحيح العقد إلا أنها أخلت بواجباتها الزوجية حياله بأن اساعت معاشرته مما أدى إلى استحكام النفور بينهما ، وإن هجرت منزل الزوجية وافترقا أكثر من ثلاث سنوات فقد أقام الدعوى . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ، وبعد أن سمعت شاهدي الطاعن حكمت في ١٩/١/١٩٨٨ بتطليق المطعون ضدها من الطاعن ، استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسماعيلية "مأمورية بورسعيد" بالاستئناف رقم ١ لسنة ٨٨ أحوال بورسعيد . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ، وبعد أن

سمعت شهود الطرفين حكمت فى ١١/٦/١٩٨٩ بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا لحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بىطلان الحكم المطعون فيه وبتقضيه . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مبنى دفع النيابة بىطلان الحكم المطعون فيه أن الثابت من النسخة الأصلية له أنه قد صدر فى غرفة مشورة بالمخالفة لحكم المادة ١٧٤ من قانون المرافعات التى توجب النطق بالاحكام فى علانية .

وحيث إن هذا الدفع مردود . ذلك أن النص فى المادة ١٧٤ من قانون المرافعات على أنه ، ينطق القاضى بالحكم بتلاوه منطوقه ، أو بتلاوة منطوقه مع أسبابه ، ويكون النطق به علانية وإلا كان الحكم باطلا ، يدل - على أن المشرع رتب البطلان جزاء على عدم النطق بالحكم بتلاوة منطوقه أو منطوقه مع أسبابه فى جلسة علنية . لما كان ذلك وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الأصل فى الإجراءات إنهاروعية ما لم يقم الدليل على خلاف ذلك وكان الثابت من محضر جلسة ١١/٦/٨٩ التى نطق فيها بالحكم المطعون فيه إنها لم تنعقد فى غرفة مشورة مما مفاده انعقادها فى علانية ، فإن تضمين النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه صدره فى غرفة مشوره ، لا يعدو أن يكون خطأ مادياً لا يرتب البطلان ، ويكون الدفع على غير أساس .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بأولهما على الحكم المطعون فيه البطلان وفى بيان ذلك يقول أن الدعوى نظرت أمام محكمة الاستئناف بجلطة ٨٩/٤/٩ دون أن يثبت بمحضرها أنها عقدت فى غرفة مشورة بالمخالفة لحكم المادة

٨٧١ من قانون المرافعات التي توجب نظر دعاوى الأحوال الشخصية في سرية على أن يصدر الحكم علنا ، وهو ما يعيب الحكم بالبطلان لقيامه على إجراءات باطلة .

وحيث إن هذا النعى مردود بما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أن الأصل في الإجراءات إنها روعيت صحيحة ما لم يقيم الدليل على خلاف ذلك . لما كان ذلك وكان البين من محضر جلسة ١٩٨٩/٤/٩ . أمام محكمة الاستئناف أنه خلا مما يفيد انعقادها في علانية مما مفاده انعقادها في غرفة مشورة ، وإذ لم يقيم الطاعن الدليل على خلاف ذلك فإن نعيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول أن شاهده شهدا أمام محكمة الموضوع بإخلال المطعون ضدها أخلاجا جسيما بواجباتها الزوجية لرفضه مطالبها غير المقبولة ، ورفضها عروض الصلح التي عرضت عليها ، مما أدى إلى استحكام النفور بينهما وافتراقهما ثلاث سنوات سابقة على رفع الدعوى بما يتوافر معه شروط تطبيقها منه طبقا للمادة ٥٧ من لائحة الاقباط الارثوذكس ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دعواه لعجزه عن اثبات عناصرها لعدم تناول شهادة شاهدة سبب الخلاف بينه وبين المطعون ضدها واستحالة دوام - العشرة بينهما ، مهدراً بذلك دلالة بيئته ، ناسبا إليه الإخلال بواجباته نحو المطعون ضدها ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله بما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة أن قاضي الموضوع هو وحده صاحب الحق في تقدير ما يقدم إليه من بينات وفي فهم ما يقدم

فيها من القرائن وفي موازنة بعضها ببعض الآخر والأخذ بما يطمئن إليه من أقوال الشهود بلا معقب عليه في ذلك إلا أن ذلك مشروط بالأ يخرج بهذه الأقوال عما يؤدي إليه مدلولها، وكان لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الواقعة المطلوب اثباتها بجميع تفاصيلها بل يكفي أن يكون من شأنها أن تؤدي إلى الحقيقة فيها ، وكان البين من أقوال شاهدي الطاعن أمام محكمة أول و ثاني درجة أن المطعون ضدها غير راغبة في إستمرار الحياة الزوجية بينهما ، وإنها رفضت عروض الصلح التي عرضها عليها ، وتركت منزل الزوجية ودامت الفرقة بينهما ثلاث سنوات سابقة على إقامة الدعوى ، وإن العشرة مستحيلة بينهما بما يتوافر معه شروط التطلاق أعمالا لنص المادة ٥٧ من مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للاقباط الارثوذكس الصادرة في سنة ١٩٣٨ التي تجيز طلب الطلاق إذا أساء أحد الزوجين معاشرة الآخر أو أخل بواجباته إخلالا جسيما أدى إلى استحكام النفور بينهما وانتهى الأمر بافتراقها ثلاث سنوات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وأهدر دلالة هذه البينة وقضى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن على قوله من أن شهادة شاهدي الطاعن لم تتناول بيان سبب الخلاف بين الطاعن والمطعون ضدها أو أن العشرة مستحيلة بينهما ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعابه الفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه .

ولما تقدم . وكان الموضوع صالحا للفصل فيه ، وكانت شروط التطلاق طبقا للمادة

٥٧ من مجموعة الاقباط الارثوذكس متوافرة في جانب المطعون ضدها ، فإنه يتعين  
القضاء في موضوع الإستئناف رقم ١ لسنة ٨٨ " أحوال بورسعيد " برفضه وبتأييد  
الحكم المستأنف .

////////////////////////////////////



## جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / حسين على حسين وعضوية السادة المستشارين :

ريمون فهيم نائب رئيس المحكمة ، عبد الناصر السباعي ، ابراهيم شعبان و محمد اسماعيل غزالي .

(١١٤)

### الطعن رقم ٢١١٩ لسنة ٥٣ القضائية

(٢.١) دعوى " المسائل التي تعترض سير الخصومة " "وقف الدعوى "

حكم " حجيته " ، نظام عام ، مسئولية ، تزوير ، استئناف حكم " تسببه " ، عيوب التسبيب .

١- الدعوى المدنية . وجوب الحكم بوقف السير فيها عند رفع الدعوى الجنائية عن ذات

الفعل حتي يتم الفصل نهائيا فيها . تعلق هذه القاعدة بالنظام العام ، المواد ١/٢٦٥ ، ٤٥٦ ، ق إجراءات جنائية ، ١٠٢ إثبات .

٢- اتهام الطاعن في جنحة تزوير واستعمال عقد الإيجار المرفوع بشأنه دعوى مدنية

صدر فيها حكم ابتدائي . استئناف هذا الحكم . وجوب وقف المحكمة الاستئنافية السير في

الاستئناف حتي يتم الفصل نهائيا في الجنحة المذكورة . مخالفة المحكمة المدنية ذلك

واستمرارها في تحقيق واقعة تزوير ذات عقد الإيجار موضوع تلك الجنحة وانتهائها إلى

القضاء برده ويطلانه . خطأ . علة ذلك .

١- مؤدى نص المادة ١/٢٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية أنه إذا ترتب على الفعل الواحد مسئوليتان جنائية ومدنية ورفعت دعوى المسئولية المدنية أمام المحكمة المدنية فإن رفع الدعوى الجنائية، سواء قبل رفع الدعوى المدنية أو أثناء السير فيها يوجب على المحكمة المدنية أن توقف السير فى الدعوى المرفوعة أمامها إلى أن يتم الفصل نهائيا فى الدعوى الجنائية، وهذا الحكم متعلق بالنظام العام ويجوز التمسك به فى أية حالة تكون عليها الدعوى ، ويعتبر نتيجة لازمة لمبدأ تقييد القاضى المدنى بالحكم الجنائى فيما يتعلق بقوع الجريمة و بوصفها القانونى ونسبتها إلى فاعلها والذى نصت عليه المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الإثبات .

٢- إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية رقم ..... ضد الطاعن لاتهامه بتزوير واستعمال عقد الايجار المؤرخ / / موضوع الدعوى المدنية الصادر فى شأنها الحكم المطعون فيه، وأنه لم يفصل فى هذه الدعوى الجنائية بعد، وطلب الطاعن وقف الفصل فى الاستئناف لحين الفصل فى الجنحة المذكورة وقدم تأييدا لطلبه شهادة صادرة من واقع جدول الجنح بنيابة قسم أول بندر الزقازيق تفيد قيد الجنحة المذكورة ضد الطاعن بطلب معاقبته عن جريمة تزوير عقد الإيجار المشار إليه واستعماله لهذا العقد مع علمه بتزويره ، وكانت واقعة تزوير هذا لعقد هي

الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ويتقيد في شأنها القاضي المدني بما يقضى به في جريمة تزوير ذلك العقد واستعماله المنسوبة إلى الطاعن مما كان يتعين معه على محكمة الاستئناف أن توقف السير في الاستئناف حتى يتم الفصل نهائيا في الجثة المذكورة وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر رغم تحصيله للطلب المشار إليه المبدى من الطاعن ومضى دونه بتحقيق واقعة تزوير ذات عقد الإيجار موضوع جثة التزوير وقضى برده وبطلانه على ما أورده بأسبابه من أن تلك الجثة لم يعد لها سند بعد أن قضت المحكمة بإلغاء الحكم الذي قضى برد وبطلان عقد الإيجار المؤرخ / / وأن الدعوى الجنائية لم يفصل فيها حتى الآن رغم أن قيام النيابة العامة بتحريك الدعوى الجنائية بتزوير عقد الإيجار سند الدعوى كافيا بذاته لإجابة طلب الطاعن بوقف الفصل في الاستئناف لحين الفصل في الدعوى الجنائية المشار إليها فإنه يكون قد خالف القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل

في أن الطاعن أقام على المطعون ضدهما الدعوى رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧٠ أمام محكمة

الزقازيق الإبتدائية طالبا الحكم باعتبار القيمة الايجارية لمقهى النزاع المؤجر له بمبلغ ١٢٠ره جنيها شهريا والزامهما برد مبلغ ١٠٠ر ٦٦ جنيها قيمة الزيادة في الأجرة ، وقال بيانا لدعواه أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١/١٠/١٩٥٧ استأجر من المطعون ضدهما المقهى المذكور بإيجار شهري مقداره ٨ جنيها ، وإذ يتقاضيان منه اجرة شهرية مقدارها ٨٠٠ره جنيها دون وجه حق فقد أقام الدعوى . كما أقام المطعون ضدهما على الطاعن الدعوى رقم ٦١ لسنة ١٩٧٥ أمام ذات المحكمة طالبين الحكم برد وبطلان عقد الإيجار المؤرخ ١/١٠/١٩٥٧ تأسيسا على أن العقد المذكور لم يصدر منهما ، وأن الطاعن يستأجر منهما عين النزاع بموجب عقد مؤرخ ١٧/٩/١٩٥٧ بإيجار شهري مقداره ٨٠٠ره جنيها ضمت المحكمة الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد ، وندبت خبيرا ، وبعد أن أودع - تقريره حكمت بتاريخ ٢٢/٣/١٩٧٧ فى الدعوى رقم ٦١ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى الزقازيق برد وبطلان عقد الايجار المؤرخ ١/١٠/١٩٥٧ ثم قضت بتاريخ ٦/١٢/١٩٧٧ فى الدعوى رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧٠ مدنى كلى الزقازيق برفضها . أستأنف الطاعن هذين الحكمين بالاستئناف رقمى ٢٩٥ لسنة ٢٠ ق ، ٣٤ لسنة ٢١ ق المنصورة " مأمورية الزقازيق " ، وبعد ضم الاستئناف حكمت المحكمة بتاريخ ٥/١٢/١٩٧٨ فى الاستئناف رقم ٢٩٥ لسنة ٢٠ ق بإلغاء الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٦١ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى الزقازيق وبعدم قبولها وفى الاستئناف رقم ٣٤ لسنة ٢١ ق بأعادته للمرافعة للمناقشة وفيه طعن المطعون ضده الأول بالتزوير على عقد الإيجار المؤرخ ١/١٠/١٩٥٧ طالبا الحكم برده وبطلانه . ندبت المحكمة خبيرا وبعد أن أودع تقريره حكمت بتاريخ ٩/٤/١٩٨٣ برد وبطلان عقد الإيجار المؤرخ

١/١٠/١٩٥٧ واعادت الدعوى للمرافعة لنظر الموضوع ، وبتاريخ ١٩٨٣/٦/٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة؛ مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة - فى غرفة مشورة - رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون . وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بطلب وقف الدعوى ويرد وبطلان عقد الإيجار المؤرخ ١/١٠/١٩٥٧ حتى يفصل فى الجنبه رقم ٧٢٩٩ لسنة ١٩٦٧ قسم أول بندر الزقازيق المقامه من النيابة العامة ضده عن جريمة تزوير واستعمال العقد المشار إليه ، وإذ لم يستجب الحكم المطعون فيه لهذا لطلب تأسيسا على أن النيابة العامة لم تحرك الدعوى الجنائية ضد الطاعن إلا بعد أن حكمت محكمة أول درجة برد وبطلان ذلك العقد وهو الحكم الذى ألقته محكمة الاستئناف وقضت فيه بعدم قبول الدعوى فلم يعد هناك سند لمحكمة الجنبه فى الاستمرار فى نظر الجنبه وإنما يتعين تريثها حتى يفصل فى الطعن بالتزوير على عقد الإيجار المذكور والمقرر به أمام محكمة الاستئناف ، وإن الدعوى الجنائية لم يفصل فيها بعد حتى يرتبط القاضى المدنى بالحكم الجنائى أو تعلق الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية فإنه يكون قد خالف القاعدة المقررة من أن " الجنائى يوقف المدنى " الأمر الذى يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد، ذلك أن مؤدى نص المادة ١/٢٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية أنه إذا ترتب على الفعل الواحد مسئوليتان جنائية ومدنية ورفعت دعوى



المسئولية المدنية أمام المحكمة المدنية فإن رفع الدعوى الجنائية ، سواء قبل رفع الدعوى المدنية أو أثناء السير فيها يوجب على المحكمة المدنية أن توقف السير فى الدعوى المرفوعة أمامها إلى أن يتم الفصل نهائيا فى الدعوى الجنائية، وهذا الحكم متعلق بالنظام العام ويجوز التمسك به فى أية حالة تكون عليها الدعوى ، ويعتبر نتيجة لازمة لمبدأ تقيد القاضى المدنى بالحكم الجنائى فيما يتعلق بوقوع الجريمة و بوصفها القانونى ونسبتها إلى فاعلها والذي نصت عليه المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الإثبات . ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة اقامت الدعوى الجنائية رقم ٧٢٩٩ لسنة ١٩٦٧ جنح قسم أول بندر الزقازيق ضد الطاعن لاتهامه بتزوير واستعمال عقد الإيجار المؤرخ ١٠/١٠/١٩٥٧ موضوع الدعوى المدنية الصادر فى شأنها الحكم المطعون فيه ، وأنه لم يفصل فى هذه الدعوى الجنائية بعد ، وطلب الطاعن وقف الفصل فى الاستئناف لحين الفصل فى الجنحة المذكورة وقدم تأييدا لطلبه شهادة صادرة من واقع جدول الجنح بنيابة قسم أول بندر الزقازيق بتاريخ ٨/٤/١٩٧٩ تفيد قيد الجنحة المذكورة ضد الطاعن بطلب معاقبته عن جريمة تزوير عقد الايجار المشار إليه واستعماله لهذا العقد مع علمه تزويره وكانت واقعة تزوير هذا العقد هى الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ويتقيد فى شأنها القاضى المدنى بما يقضى به فى جريمة تزوير ذلك العقد واستعماله المنسوبه إلى الطاعن مما كان يتعين معه على محكمة الاستئناف أن توقف السير فى الاستئناف حتى يتم الفصل نهائيا فى الجنحة المذكورة وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر رغم تحصيله للطلب المشار إليه المبدى من الطاعن ومضى دونه بتحقيق واقعة تزوير ذات

---

عقد الإيجار موضوع جنحة التزوير وقضى برده وبطلانه على ما أورده بأسبابه من أن تلك الجنحة لم يعدلها سند بعد أن قضت المحكمة بإلغاء الحكم الذي قضى برد وبطلان عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٧/١٠/١ وأن الدعوى الجنائية لم يفصل فيها حتى الآن رغم أن قيام النيابة العامة بتحريك الدعوى الجنائية بتزوير عقد الإيجار سند الدعوى كافيا بذاته لإجابة طلب الطاعن بوقف الفصل في الاستئناف لحين الفصل في الدعوى الجنائية المشار إليها فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

---

## جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / محمد أمين طعموم وعضوية السادة المستشارين :  
محمد جمال الدين شلقاني ، صلاح محمود عويس نائبى رئيس المحكمة ، السيد خلف وفؤاد شلبي .

(١١٥)

### الطعن رقم ٢٣٢٠ لسنة ٥٥ القضائية

(٢.١) إيجار " إيجار الأماكن " الامتداد القانونى لعقد الإيجار " .  
إنهاء عقد إيجار الأجنبى " حكم تسبيب الحكم " .

١- عقد إيجار المستأجر - مصرى أم غير مصرى - امتداده لزوجته أو أولاده أو والداه المقيمون معه إقامة مستقرة قبل وفاته أو تركه المسكن . م ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ عقود الإيجار الصادرة للأجانب والسارية وقت العمل بالقانون ١٢٦ لسنة ١٩٨١ ، إنتهاؤها بقوة القانون طالما لم يكن لهم إقامة سارية المفعول فى ذلك الوقت . م ١٧ ق ١٢٦ لسنة ١٩٨١ ، عقود الإيجار المبرمة لصالحهم فى تاريخ تال لسريان القانون المذكور ، إنتهاؤها بانتهاء مدة إقامتهم بالبلاد .

٢ - إمتداد عقد إيجار عين النزاع للمطعون عليه الاجنبى الجنسية بعد ترك والده المستأجر الأصلى العين المؤجرة فى تاريخ سابق على صدور القانون ١٢٦ لسنة ١٩٨١ . إنتهاء عقد الإيجار بقوة القانون لإنهاء إقامته بالبلاد فى تاريخ تال لسريان القانون المذكور . لاعبرة

بحصوله على الجنسية السودانية - أيا كان وجه الرأى فيه - أو تصريح جديد بالإقامة . علة ذلك .

١- إذ كان المشرع . وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - قد أورد بالمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قاعدة عامة فى إمتداد عقود الإيجار كافة - سواء كان المستأجر مصرياً أم غير مصري - فيستفيد من حق الإمتداد القانونى لعقود الإيجار زوجة المستأجر وأولاده ووالداه المقيمون معه إقامة مستقرة قبل وفاته أو تركه المسكن دون تحديد لمدة الإقامة بالنسبة لهؤلاء إلا أن مفاد النص فى المادة ١٧ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - يدل على أن عقود الإيجار الصادرة لصالح الأجانب والسارية المفعول وقت العمل بالقانون المذكور فى ١٩٨١/٧/٣١ دون أن يكون له مدة اقامة سارية المفعول فى ذلك الوقت قد أصبحت منتهية بقوة ذلك القانون ومنذ نفاذه ، أما إذا كانت مدة إقامتهم ممتدة إلى تاريخ لاحق أو كانت عقود الايجار الصادرة إليهم لم تبرم إلا فى تاريخ تال لسريان القانون المذكور فإن هذه العقود لاتنتهى بقوة القانون إلا بانتهاء مدة إقامتهم وأنه إذا ما انتهت هذه العقود على النحو المتقدم ولجأ المؤجر إلى المحكمة طالباً إخلاء المستأجر فإن المحكمة لاتملك إلا إجابته إلى طلبه متى تحققت من أن المستأجر أجنبى الجنسية وأن مدة إقامته بالبلاد قد انتهت .

٢- إذ كان الثابت فى الدعوى أن المطعون عليه - وهو أجنبى الجنسية - وأن إمتد عقد الإيجار إليه بعد ترك والده المستأجر الأصلى العين المؤجرة فى

عام ١٩٧٧ وقبل صدور القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ إلا أن إقامته بالبلاد قد انتهت في ١٩٨٣/٢/٣ ومن ثم فإن عقد الإيجار يكون قد انتهى بقوة القانون في هذا التاريخ ولاعبرة من بعد باكتساب المطعون عليه الجنسية السودانية - وأيا كان وجه الرأي فيه - أوحصوله على تصريح جديد بالإقامة إذ أن ذلك ليس من شأنه أن يعيد إلى العقد الذي انتهى بقوة القانون سريانه وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٢٢٨ لسنة ١٩٨١ مدنى الجيزة الابتدائية ضد . . . . بطلب الحكم بإنهاء عقد الايجار المؤرخ ١٩٧٦/١٠/١ وإخلاء العين المؤجرة له بموجب ذلك العقد والتسليم تأسيساً على أنه لىبى الجنسية وقد انتهت اقامته بالبلاد ، تدخل المطعون عليه فى الدعوى، كما أقام الدعوى رقم ١٤٩٠ لسنة ١٩٨١ مدنى الجيزة الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بثبوت العلاقة الإيجارية بينهما عن تلك العين وإلزامه بتحرير عقد إيجار استنادا إلى أنه كان يقيم بالعين محل النزاع مع والده المستأجر الأصلى الذى تركها منذ عام ١٩٧٧ فيمتد إليه عقد الايجار عملا بالمادة ٢٩



من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧، وبتاريخ ١٩/١/١٩٨٤ حكمت المحكمة فى الدعوى رقم ٢٢٢٨ لسنة ١٩٨١ بإجابة الطاعن إلى طلباته وفى الدعوى رقم ١٤٩٠ لسنة ١٩٨١ برفضها. استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٨٦ لسنة ١٠١ ق لدى محكمة استئناف القاهرة التى حكمت بتاريخ ٤/٦/١٩٨٥ بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعن بتحرير عقد إيجار للمطعون عليه عن عين النزاع بذات شروط عقد الإيجار الأصلى المؤرخ ١/١٠/١٩٧٦. طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم . وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشوره فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بتحرير عقد إيجار على أن المطعون عليه اكتسب الجنسية السودانية التى يعفى حاملها من شروط التسجيل والإقامة طبقا لقرارى وزير الداخلية رقمى ١٤٩ لسنة ١٩٧٨، ١٣٦ لسنة ١٩٨٣، ورتب على ذلك أحقيته فى الاستمرار فى العين المؤجرة ، فى حين أن هذا الإعفاء لا يستفيد منه السودانى إلا أثناء إقامته بمصر، والثابت من شهادة مصلحة وثائق السفر والجنسية إن مدة إقامة المطعون بالبلاد انتهت فى ٣١/٣/١٩٨٣ وقت تواجده خارج البلاد ولم يحضر إلى مصر إلا فى ٣٠/٦/١٩٨٣ بعد انتهاء عقد إيجاره قانونا .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه وإن كان المشرع . وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - قد أورد بالمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قاعدة عامة فى

امتداد عقود الإيجار كافة - سواء كان المستأجر مصرياً أو غير مصري - فيستفيد من حق الامتداد القانوني لعقود الإيجار زوجة المستأجر وأولاده ووالداه المقيمون معه إقامة مستقرة قبل وفاته أو تركه المسكن دون تحديد لمدة الإقامة بالنسبة لهؤلاء إلا أن النص في المادة ١٧ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على أنه إنتهى بقوة القانون عقود والتأجير لغير المصريين بإنتهاء المدة المحددة قانوناً لإقامتهم بالبلاد وبالنسبة للأماكن التي يستأجرها غير المصريين في تاريخ العمل بأحكام هذا القانون يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاءها إذا ما إنتهت إقامة المستأجر غير المصري بالبلاد - يدل على أن عقود الإيجار الصادرة لصالح الأجانب والسارية المفعول وقت العمل بالقانون المذكور في ١٩٨١/٧/٣١ دون أن يكون له مدة إقامة سارية المفعول في ذلك الوقت قد أصبحت منتهية بقوة ذلك القانون ومنذ نفاذه ، أما إذا كانت مدة إقامتهم ممتدة إلى تاريخ لاحق أو كانت عقود الإيجار الصادرة إليهم لم تبرم إلا في تاريخ تال لسريان القانون المذكور فإن هذه العقود لا تنتهى بقوة القانون إلا بإنتهاء مدة إقامتهم وأنه إذا ما إنتهت هذه العقود على النحو المتقدم ولجأ المؤجر إلى المحكمة طالباً إخلاء المستأجر فإن المحكمة لا تملك إلا إجابته إلى طلبه متى تحققت من أن المستأجر أجنبي الجنسية وأن مدة إقامته بالبلاد قد إنتهت، لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن المطعون عليه - وهو أجنبي الجنسية - وأن إمتد عقد الإيجار إليه بعد ترك والده المستأجر الأصلي العين المؤجرة في عام ١٩٧٧ وقبل صدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ إلا أن إقامته بالبلاد قد إنتهت في ١٩٨٢/٣/٣١ ومن ثم فإن عقد الإيجار يكون قد إنتهى بقوة القانون في هذا التاريخ ولا عبرة من بعد باكتساب المطعون عليه الجنسية السودانية - وأيا كان وجه

الرأى فيه - أو حصوله على تصريح جديد بالإقامة إذ أن ذلك ليس من شأنه أن يعيد إلى العقد الذى انتهى بقوة القانون سريانه وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

---

## جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة : وليم رزق بدوي وعضوية السادة المستشارين طه الشريف ، احمد أبو الحجاج نائب رئيس المحكمة شكرى ، العميرى و عبد الصمد عبد العزيز

(١١٦)

### الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٥٥ القضائية

١ - نقض « الخصوم فى الطعن »

الإختصاص فى الطعن بالنقض . شرطه . ( مثال )

٢ - شفعة . نقض . السبب المتعلق بالنظام العام .

دعوى الشفعة . شرط قبولها . ايداع كامل الثمن الحقيقى فى الميعاد وبالكيفية التى حددها القانون . مؤداه . مخالفة ذلك أثره . للمحكمة القضاء من تلقاء نفسها بسقوط حق الشفيع فى الأخذ بالشفعة . لمحكمة النقض إثارة ذلك فى الطعن لتعلقه بالنظام العام . مناطه .

١ - إذ كان لا يجوز وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة . أن يختصم فى الطعن بالنقض من لم يكن خصماً فى النزاع الذى صدر فيه الحكم المطعون فيه ، وكان المطعون ضده الأول قد اختصم المطعون ضده العاشر فى دعوى تثبت الملكية

ليصدر الحكم فى مواجهته ولم يكن خصماً فى دعوى الشفعة التى صدر فيها الحكم المطعون فإن اختصاصه فى هذا الطعن يضحى غير مقبول

٢ - إذ أوجب المشرع فى الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ من القانون المدنى - على الشفيع أن يودع فى خلال الميعاد الذى حدده خزانة المحكمة الكائن فى دائرتها العقار كل الثمن الحقيقى الذى حصل به البيع ، ورتب على عدم إتمام الإيداع على هذا النحو سقوط حق الشفيع فى الأخذ بالشفعة فقد دل بذلك على أن إيداع كامل الثمن الحقيقى - فى الميعاد بالكيفية التى حددها - هو شرط أساسى لقبول دعوى الشفعة مما يخول المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بسقوط حق الشفيع فى الأخذ بالشفعة إن هو أخل بما أوجبه المشرع فى خصوص إيداع الثمن ويجوز لمحكمة النقض أن تثير ذلك فى الطعن باعتباره مسألة تتعلق بالنظام العام - متى كانت وارده على ما رفع عنه الطعن وكانت عناصره مطروحة على محكمة الموضوع - وللطاعن التمسك به لأول مرة أمام هذه المحكمة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٩٧٠ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى المنصورة بطلب الحكم بأحقية فى أخذ مساحة ١٨ قيراط ١ فدان الموضحة الحدود والمعالم بالأوراق بالشفعة مقابل ثمن قدره ٥٠٠, ٢٦٢ أو ما يثبت أنه الثمن



الحقيقى والتسليم . وقال شرحا لذلك أنه شريك على الشيوع مع مورثه المطعون ضده الثانى ومورثه المطعون ضدهم من الثالث حتى السابعة وأنه نما إلى عمله بأنهما تصرفتا بالبيع إلى الطاعنين فأنذر البائعين والمشتريين برغبته فى أخذ العين المباعة بالشفعة بإنذار على يد محضر وإذا رفض المشتريين الثمن المعروض أودعه المحضر خزينة محكمة السنبلاوين الجزئية . كما أقام المطعون ضده أيضا الدعوى رقم ١٩ / ٧٤ مدنى كلى المنصورة بطلب تثبيت ملكيته لمساحة ٨ قيراط من ٢٤ قيراط مشاعا فى الأطيان الموضحة بالصحيفة باعتباره وارثا فى تركة المرحوم . ضمت الدعويين وندبت خبيرا وأحالت الدعوى للتحقيق وبعد أن أودع الخبير تقريره واستمعت إلى أقوال الشهود إثباتا ونفيا قضت فى الدعوى الأولى باحقية المطعون ضده الأول فى أخذ الحصة المباعة بالشفعة لقاء الثمن المودع والتسليم . وفى الدعوى الثانية بتثبيت ملكيته لمساحة ٨ قيراط الموضحة بتقرير الخبير . استأنف الطاعنان الحكم الصادر فى الدعوى الاولى رقم ١٩٧٠ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى المنصورة بالاستئناف رقم ١٣٠ سنة ٣٥ ق المنصورة ، وبتاريخ ٢ / ١٢ / ٨٤ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده العاشر وأبدت رأى فى الموضوع بنقض الحكم المطعون ، وإذا عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة ، حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن النيابة دفعت بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده العاشر لانه ليس

خصما حقيقيا فى دعوى الشفعة .

وحيث إن هذا الدفع فى محله ، ذلك أنه لما كان لا يجوز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يختصم فى الطعن بالنقض من لم يكن خصما فى النزاع الذى صدر فيه الحكم المطعون فيه وكان المطعون ضده الاول أختصم المطعون ضده العاشر فى دعوى تثبيت الملكية رقم ١٩ / ١٩٧٤ ليصدر الحكم فى مواجهته ولم يكن خصما فى دعوى الشفعة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه فإن اختصاصه فى هذا الطعن يضحى غير مقبول .

وحيث إن الطعن - فيما عدا ما تقدم - استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقول بأن مفاد نص المادة ٩٤٢ من القانون أن ايداع الثمن يجب أن يكون بخزينة المحكمة المختصة بنظر دعوى الشفعة والإسقاط الحق فى الأخذ بالشفعة وهو متعلق بالنظام العام يجوز التمسك به لأول مره أمام محكمة النقض ما دامت عناصره كانت مطروحة على محكمة الموضوع ولحكمه النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها ،، وإذا تم إيداع الثمن خزينة محكمة السنبلاوين الجزئية رغم أن محكمة المنصورة الابتدائية هى المختصة قانونا بنظر دعوى الشفعة وهو ما يسقط حق المطعون ضده فى الأخذ بالشفعة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن المشرع إذا أوجب - فى الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ من القانون المدنى - على الشفيع أن يودع - فى خلال الميعاد الذى

حدده - خزانة المحكمة الكائن في دائرتها العقار كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع ، ورتب على عدم إتمام الإيداع على هذا النحو سقوط حق الشفيع في الأخذ بالشفعة ، فقد دل بذلك على أن إيداع كامل الثمن الحقيقي - في الميعاد بالكيفية التي حددها - هو شرط أساسي لقبول دعوى الشفعة مما يخول المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بسقوط حق الشفيع في الأخذ بالشفعة إن هو أخل بما أوجبه المشرع في خصوص ايداع الثمن ويجيز لمحكمة النقض أن تشير ذلك في الطعن - باعتباره مسألة تتعلق بالنظام العام - متى كانت واردة على ما رفع عنه الطعن وكانت عناصره مطروحة على محكمة الموضوع - وللطاعن التمسك به لأول مرة أمام هذه المحكمة ، لما كان ذلك وكان المطعون ضده الأول قد أودع الثمن خزانة محكمة السنبلاوين الجزئية وليس محكمة المنصورة الابتدائية الواقع في دائرتها العقار المشفوع فيه والمختصة قانونا بنظر دعوى الشفعة وإذا اعتبر الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن ايداع الثمن بخزينة المحكمة الجزئية صحيح ورتب على ذلك قضاءه بثبوت حق المطعون ضده الأول في الأخذ بالشفعة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما كان قد تم ايداع الثمن خزينة محكمة السنبلاوين الجزئية وليس محكمة المنصورة الابتدائية المختصة بنظر دعوى الشفعة طبقا للقانون مما يترتب عليه سقوط حق المطعون ضده الأول في طلب الأخذ بالشفعة . ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بسقوط حق المطعون ضده الأول في الأخذ بالشفعة .

## جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة : وليم رزق بدوي وعضوية السادة المستشارين طه الشريف ، احمد أبو الحجاج نائب رئيس المحكمة ، شكرى العميرى و عبد الصمد عبد العزيز

(١١٧)

### الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٤ القضائية

١ - ملكية ، ملكية الأجانب للعقارات ، قانون . عقد

عدم الاعتداد بالتصرفات الصادرة لغير المصريين عن العقارات المبنية والأراضي القضاء التي لم يكن قد تم شهرها قبل العمل بأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ - مؤداه . سريان القانون المذكور العبرة فيه بجنسية المتصرف إليه وقت التعاقد .

٢ - شفعة . بيع . عقد .

البيع المقصور على أشخاص معينين . ماهيته .

القضاء بالشفعة فيه يتنافى مع طبيعة العقد وفيه تفويت للأغراض المنشودة منه . علة ذلك .

٣ - استئناف . حكم . تأييد المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائي للنتيجة

الصحيحة التي إنتهى إليها للأسباب الواردة به ولأسباب جديدة أنشأتها لنفسه مفاده .

١ - مفاد نصوص المواد الأولى والرابعة والخامسة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى الفضاء أن الأصل فى حكم هذا القانون هو عدم الاعتداد بالتصرفات الصادرة لغير المصريين عن تلك العقارات ولم يكن قد تم شهرها قبل العمل بأحكامه أما التصرفات التى عقدها المتمتعون بالجنسية فلا يلحقها هذا الحظر وتظل سارية بما ترتبه من حقوق والتزامات أى أن العبرة بجنسية المتصرف إليه وقت التعاقد فإن كان أجنبيا سرت عليه أحكام القانون سالف البيان .

٢ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه متى كان البيع مقصوراً على أشخاص معينين فلا يمكن حصوله لغيرهم مهما ألحت عليهم الحاجة إلى شراء العقار المبيع ومهما زaidوا على ثمنه ويعتبر البيع فى هذه الأحوال متراوفاً بين البيع والهبة والصلح لأن تقدير الثمن تراعى فيه اعتبارات تتعلق بشخصية المشتري وكل ذلك لا يمكن تقديره فalcضاء بالشفعة فى مثل هذه الأحوال يتنافى مع طبيعة العقد وفيه تفويت للأغراض المنشودة منه لأن الثمن المسمى بالعقد لا يمثل حقيقة قيمة العين المباعة وقت البيع .

٣ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة أن تأييد المحكمة الاستئنافية الحكم الإبتدائى للنتيجة الصحيحة التى انتهى إليها للأسباب الواردة به ولأسباب جديدة أنشأتها لنفسها مفاده أنها أخذت من أسبابه ما لا يتعارض منها مع أسبابها ولا مع النتيجة الصحيحة التى ايدأتها وأنها أطرحت ماعداه ولو لم يفصح عن ذلك أو تخطىء الحكم الإبتدائى فى أسبابه المخالفه .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١١١٣٢ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى شمال القاهرة على المطعون ضدهما بطلب الحكم بأحقاقه فى أخذ العقار المبين الحدود والمعالم بصيغة الدعوى بالشفعة وقال بيانا لذلك أنه بعقد بيع مسجل برقم ٥٠٣٦ لسنة ١٩٨٠ شمال القاهرة باع المطعون ضده الأول للمطعون ضده الثانى أرض النزاع لقاء ثمن قدره ٩١٠ ، ٢٧٩٤ <sup>مليم</sup> وإذا كان يمتلك قطعة أرض تجاوزها بعقد مسجل برقم ٨٠٩٦ لسنة ٧٦ توثيق القاهرة فيحق له أخذها بالشفعة وقد اتخذ كافة الإجراءات التى يتطلبها القانون لذلك . ومن ثم أقام الدعوى بطلباته . قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٩٩٣ لسنة ٩٩ ق . القاهرة وبتاريخ ١٩٨٤/١/٧ قضت المحكمة بالتأييد . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وإذا عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك ببطلان عقد البيع الإبتدائى المؤرخ ٢٥ / ٣ / ١٩٥٣ الصادر من المطعون ضده

الأول إلى زوجة المطعون ضده الثانى لأنها كانت أجنبية وقت صدور القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ الصادر بحظر تملك غير المصريين للعقارات والأراضى الفضاء ولم يتوافر فى شأن هذا العقد أى شرط من شروط الاعتداد به عملاً بنص المادة الخامسة من القانون سالف الذكر . ومن ثم فلا يجوز أن يكون محلاً لحواله من المشتريه إلى زوجها المطعون ضده الثانى إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعتد بهذا الدفاع إستناداً إلى أن العقد ثابت التاريخ بموجب للدعوى رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٦٢ مدنى كلى القاهرة المقامة من المطعون ضده الأول على زوجة المطعون ضده الثانى بطلب سداد باقى الثمن أو فسخ العقد وأعتد بحواله الحق مما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء بعد أن نص فى المادة الأولى منه على حظر تملك غير المصريين لتلك العقارات وفى المادة الرابعة على بطلان التصرفات التى تتم بالمخالفة لأحكامه نص فى المادة الخامسة على أن تبقى التصرفات التى تم شهرها قبل العمل به صحيحة ومنتجة لآثارها أما التصرفات التى لم يتم شهرها فلا يعتد بها ولا يجوز شهرها إلا إذا كانت قد قدمت بشأنها طلبات شهر الى المأمورية المختصة أو أقيمت عنها دعاوى صحة تعاقد أو استخرجت بشأنها تراخيص بناء من الجهات المختصة وذلك كله قبل ٢١ / ١٢ / ١٩٧٥ . مما مفاده أن الأصل فى حكم هذا القانون هو عدم الاعتداد بالتصرفات الصادرة لغير المصريين عن تلك العقارات سالفة البيان ولم

يكن قد تم شهرها قبل العمل بأحكامه أما التصرفات التي عقدها المتمتعون بالجنسية المصرية فلا يلحقها هذا الحظر وتظل سارية بما ترتبه من حقوق والتزامات أى أن العبرة بجنسية المتصرف إليه وقت التعاقد ، فإن كان أجنبياً سرت عليه أحكام القانون سالف البيان . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد أقام قضاءه بعدم سريان الحظر الوارد بالقانون ٨١ لسنة ١٩٧٦ على زوجة المطعون ضده الثانى على سند من أنها كانت مصرية وقت إبرام العقد المؤرخ ٢٥ / ٣ / ١٩٥٣ مع المطعون ضده الأول وأن هذا العقد وإن لم يكن من شأنه نقل الملكية إليها لعدم تسجيله إلا أنه يرتب لها حقوقاً شخصية قبل التعاقد معها المطعون ضده الأول يجوز أن يكون محلاً لحالة الحق عملاً بالمادة ٣٠٥ من القانون المدنى فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ولا يعيبه ما تردى إليه من تقارير قانونية زائدة بشأن ثبوت تاريخه بدعوى المطالبة بباقي الثمن . إذا لم يكن لازماً لقضاء الحكم ويضحى النعى على الحكم المطعون فيه بسبب الطعن على غير أساس .

وحيث إن الطعن ينمى بالسبب الثانى من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر أن العقد المشفوع فيه ليس من البيوع التى تجوز فيها الشفعة مخالفاً بذلك ما نصت عليه المادة ٩٣٩ من القانون المدنى والتى حددت البيوع التى لا يجوز فيها ذلك . واعتبر أن العقد المشفوع فيه من بينها باعتبار أن المطعون ضده الثانى حل محل زوجته المشتريه بالعقد الإبتدائى المؤرخ ٢٥ / ٣ / ١٩٥٣ لذات القطعة وسدد

باقى الثمن للمطعون ضده الأول وكيف ذلك العقد على أنه ليس عقد بيع صرف وإنما روعيت فيه اعتبارات خاصة بالمشتري مع أنه قد لحقه البطلان ولا يفيد قيام حقها فى حواله منها لدى المطعون ضده الأول لصالح زوجها المطعون ضده الثانى مع إنها لم توف كامل الثمن إذ أن كل ما سدده منه مبلغ ألف جنيه مما يتعارض القول معه بالتماثل بين الثمن الوارد به والعقد المشفوع فيه بما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مربوط ذلك أنه لما كان المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه متى كان البيع مقصوراً على أشخاص معينين فلا يمكن حصوله بغيرهم مهما ألت عليهم الحاجة إلى شراء العقار المبيع ومهما زaidوا على ثمنه ويعتبر البيع فى هذه الأحوال متراوفاً بين البيع والهبة والصلح لأن تقدير الثمن تراعى فيه اعتبارات تتعلق بشخصية المشتري وكل ذلك لا يمكن تقديره بثمن فالقضاء بالشفعة فى مثل هذه الأحوال يتنافى مع طبيعة العقد وفيه تقويت للأغراض المنشودة منه لأن الثمن المسمى بالعقد لا يمثل حقيقة قيمة العين المبيعة وقت البيع . لما كان ذلك ، وكان البين من مبنونات الحكم المطعون فيه أنه قد أقام قضاءه بعدم جواز الأخذ بالشفعة فى عقد البيع المشفوع فيه على سند من أنه عقد بيع روعيت فيه اعتبارات خاصة بالمشتري من أهمها أن تنازل الزوجة عن حقها فى أرض النزاع مشروطاً بأن يكون المتصرف فيها لزوجها المطعون ضده الثانى ويؤكد أنه الثمن الوارد به هو بذاته الثمن المثبت بالعقد المؤرخ ٢٥ / ٣ / ١٩٥٣ مع أن سعر المتر من أرض النزاع وقت تحرير العقد المشفوع فيه يفوق ثمنه وقت

تحرير العقد الأول بأكثر من مائة ضعف وما كان البيع ليتم بهذا السعر لولا الاعتبارات سالفة البيان وهي أسباب سائغة تكفى لحمل قضاءه وتتفق مع النظر القانونى الصحيح ويضحى النعى على الحكم المطعون فيه بسبب الطعن على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أن الحكم الإبتدائى قضى برفض الدعوى على سند من أن العقار المشفوع به قد ألت ملكيته إلى البائع له بالعقد المسجل ١٤٣ هـ لسنة ١٩٦٨ الصادر إليه من الجمعية التعاونية المصرية لبناء مساكن ضباط القوات المسلحة التى تملكته بالعقد الصادر لها من المطعون ضده الأول بالعقد المسجل ٦٣١٠ لسنة ١٩٦٣ ونص فى قائمة الإشتراطات الملحقه والمسجلة معه على تنازل الجمعية عن حقها فى الشفعة للعقار المشفوع فيه ورتب على ذلك انتقال التنازل عن الحق فى الشفعة إلى الخلف الخاص مع أنه عقد ملكية لم يتضمن هذا الشرط فضلا عن عدم علمه اليقيني به إلا أن الحكم المطعون فيه اعتمد أسباب الحكم الإبتدائى والتى لا تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها لم يورد أسباب جديدة لقضائه بما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تأييد المحكمة الاستئنافية الحكم الإبتدائى للنتيجة الصحيحة التى انتهت إليها للأسباب الواردة به ولأسباب جديدة أنشأتها لنفسها مفاده أنها أخذت من أسبابه ما لا يتعارض منها مع أسبابها ولا مع النتيجة الصحيحة التى أيدتها وأنها أطرحت ما عداه ولو لم تفصح عن ذلك أو تخطىء الحكم الإبتدائى فى أسباب المخالفة . لما



كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد أقام قضاءه على أسباب جديدة أنشأها وهي أسباب سائغة تكفى لحمله وأردف القول بأن الحكم المستأنف إذ انتهى إلى رفض الدعوى يكون قد صادف صحيح القانون مما يتعين معه تأييده لما تضمنه من أسباب لا تتعارض مع ما سلف من أسباب مما مفاده أنه لم يكن بحاجة إلى تعييب هذا الحكم فيما تردى فيه من أسباب مخالفة ولا عليه إن لم يخطئ تلك الأسباب على فرض مخالفتها للقانون ويضحى النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة : وليم رزق بدوي وعضوية السادة المستشارين طه الشريف ، احمد أبو الحجاج نائبى رئيس المحكمة . شكرى العميرى و عبد الصمد عبد العزيز

(١١٨)

### الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٥٨ القضائية

١ - تعويض ، إصلاح زراعى ، استيلاء .

الأراض الزراعية المستولى عليها . منح صاحبها سندات إسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة وبفائدة قدرها ٥ ٪ سنويا من تاريخ الاستيلاء . استهلاك السندات . مناطه . استحقاق التعويض . شرطه . المادة الخامسة من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .

٢ - دستور ، دستورية القوانين ، قانون . حكم

الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة . أثره . عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم . م ٤٩ ق ٤٨ لسنة ١٩٧٩ . انسحاب هذا الأثر إلى الوقائع والعلاقات السابقة على صدوره إلا ما استقر من مراكز وحقوق بحكم حائز قوة الأمر المقضى أو بانقضاء مدة التقادم .

### ٣ - نقض « أسباب النقض »

سبب قانونى يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

### ٤ - دعوى ، الصفة ، التمثيل القانونى ، نيابة ، نيابة قانونية ،

تمثيل الدولة فى التقاضى . فرع من النيابة القانونية عنها . بيان مداها ونطاقها . مناطه .

١ - النص فى المادة الخامسة من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على أن يؤدى التعويض سندات إسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة وبفائدة قدرها ٤ ٪ محسوبة من تاريخ الاستيلاء ... ويجوز للمحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك هذه السندات كلياً أو جزئياً ... مؤداه أن هذه السندات تستهلك بعد مضى خمس عشرة سنة من تاريخ الاستيلاء إلا إذا رأت الحكومة استهلاكها بعد عشر سنوات وإذا لم تؤد الدولة لصاحب الأرض الزراعية المستولى عليها السندات الإسمية وفوائدها حتى انتهاء استهلاكها فإنه يكون مستحقاً للتعويض .

٢ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه ولئن كان يترتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم وفقاً لنص المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا ، إلا أن عدم تطبيقه - وعلى ما ورد بالملذكرة الايضاحية لهذا القانون - لا ينصرف إلى المستقبل فحسب وإنما ينسحب على الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم دستورية النص على أن يستثنى من هذا الأثر

الرجعى الحقوق والمراكز التى استقرت عند صدوره بحكم حاز قوة الأمر المقضى أو بإنقضاء مدة التقادم

- ٣ - إذ كان الدفاع الوارد بوجه النعى هو سبب قانونى يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فإنه لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض
- ٤ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن تمثيل الدولة فى التقاضى هو فرع من النيابة القانونية عنها ويتعين فى بيان مداها ونطاقها الرجوع إلى مصدرها وهو القانون

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة بعد المداولة .

حيث إن الوقائع أبان عنها الحكم الصادر من هذه المحكمة - بتاريخ ٢٦ / ١٢ / ١٩٩٠ بما يغنى عن تكرار سردها . ومن ثم تحيل اليه فى بيانها ، وتوجز فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٦٢٩٤ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد الطاعنين بصفتهم بطلب الحكم بإلزامهم متضامنين بتسليمه سندات اسمية على الدولة مقابل أرضه الزراعية الزائدة عن الحد الأقصى للملكية التى استولت عليها الحكومة والفوائد القانونية . نذبت المحكمة خبيراً وبعد أن أودع تقريره عدل المطعون ضده طلباته إلى طلب الحكم بإلزام الطاعنين متضامنين بالتعويض النقدى الموضح بتقرير الخبير والفوائد القانونية وقضت المحكمة

بطلباته المعدلة . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٨٥ لسنة ١٠٢ ق القاهرة بتاريخ ١١ / ٢ / ١٩٨٨ حكمت المحكمة بالتأييد . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وبتاريخ ٢٦ / ١٢ / ١٩٩٠ أصدرت هذه المحكمة حكمها المحال إليه بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعن الخامس بصفته - رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى - وبإعادة الطعن إلى المرافعة لجلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٩١ وأمرت الطاعنين الأربعة الأول باختصاص الطاعن الخامس بصفته .

وحيث إن الطاعنين الأربعة الأول قاموا باختصاص الطاعن الخامس بصفته الذى قضى بعدم قبول الطعن بالنسبة له فإن الطعن يكون قد استوفى أوضاعه الشكلية . وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعنون بالوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقولون أن المطعون ضده لا يستحق تعويضاً عن الأرض الزراعية الزائدة عن الحد الأقصى للملكية المستولى عليها وإنما يستحق سندات رسمية على الدولة بفائدة ٤ ٪ سنوياً وفقاً لنص المادة الخامسة من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وأنه لا يجوز إجبار المدين على الوفاء بغير الشئ الأصيل محل الالتزام ولو كان مساوياً له فى القيمة أو كانت له قيمة أعلى عملاً بنص المادة ٣٤١ من القانون المدنى غير أن الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بالتعويض للمطعون ضده وهو ما يعيبه بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن النص فى المادة الخامسة من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على أن يؤدى التعويض سندات إسمية على الدولة لمدة



خمس عشرة سنة وبفائدة قدرها ٤ ٪ سنويا محسوبة من تاريخ الاستيلاء ... ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك هذه السندات كليا أو جزئيا ... مؤداه أن هذه السندات تستهلك بعد مضي خمس عشرة سنة من تاريخ الاستيلاء إلا إذا رأت الحكومة استهلاكها بعد عشر سنوات وإذا لم تؤد الدولة لصاحب الأرض الزراعية المستولى عليها السندات الإسمية وفوائدها حتى انتهاء مدة استهلاكها فإنه يكون مستحقا للتعويض . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن أرض المطعون ضده قد تم الاستيلاء عليها تنفيذاً للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتاريخ ٢٤ / ٥ / ١٩٦٢ وإذا لم تؤد إليه الدولة السندات الإسمية وفوائدها حتى تاريخ استهلاك هذه السندات بتاريخ ٢٤ / ٥ / ١٩٧٧ فإن الشيء المستحق الوفاء به للمطعون ضده يكون التعويض المتمثل في قيمة استهلاك السندات المذكورة مع الفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ سنويا محسوبة من تاريخ الاستيلاء وإذا التزم الحكم المطعون فيه في قضائه هذا النظر فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويضحي النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث أن الطاعنين ينعون بالوجه الثاني من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولون أن مؤدى نص المادة الخامسة من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ أن التزام الدولة بأداء السندات الإسمية لصاحب الأرض الزراعية المستولى عليها طبقا لهذا القانون مقترناً بأجل هو صدور قرار من وزير الخزانة ولما لم يصدر هذا القرار نتيجة صدور القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ الذي نص على أيلولة ملكية الأراضي المستولى عليها

إلى الدولة دون مقابل فإن ميعاد استحقاق الالتزام لم يحل بعد ، غير أن الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بما يعيبه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أنه قد صدر قرار وزير الخزانة رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٧ / ٥ / ١٩٦٣ وقد أشار القرار في ديباجته إلى قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ونصت المادة الأولى منه على أن يقوم صندوق الاصلاح الزراعى بإصدار سندات التعويض المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ونصت المادة الثانية على أن فئات السندات ملحقاً بها كويونات الفوائد . ومن ثم يضحى النعى بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجه الثالث من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولون أن القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ وإن كان قد قضى بعدم دستوريته بتاريخ ٢٥ / ٦ / ١٩٨٣ ونشر الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٧ / ٧ / ١٩٨٣ إلا أنه وفقاً لنص المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا - يمتنع تطبيق هذا القرار بقانون من اليوم التالى لتاريخ نشر الحكم الصادر بعدم دستوريته أما قبل هذا التاريخ فإنه يكون نافذاً ومرتباً لآثاره وعلى ذلك فإن المطعون ضده لا يكون مستحقاً للتعويض والفوائد في الفترة من تاريخ صدور القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ فى ٢٣ / ٣ / ١٩٦٤ وحتى نشر الحكم بعدم

دستوريته ، غير أن الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وهو ما يعيبه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه ولئن كان يترتب على الحكم بعدم دستوريته نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم وفقاً لنص المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا ، إلا أن عدم تطبيق النص - وعلى ما ورد بالذاكرة الايضاحية لهذا القانون - لا ينصرف إلى المستقبل فحسب وإنما ينسحب على الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم دستورية النص على أن يستثنى من هذا الأثر الرجعى الحقوق والمراكز التى تكون قد استقرت عند صدوره بحكم حاز قوة الأمر المقضى أو بانقضاء مدة التقادم . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة الدستورية العليا قد حكمت بتاريخ ٢٥ / ٦ / ١٩٨٣ فى الدعوى رقم ٣ لسنة ١ ق بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ بأيلولة ملكية الأراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها طبقاً لأحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ إلى الدولة دون مقابل ونشر الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٧ / ٧ / ١٩٨٣ وقبل أن تستقر بعد مراكز الخصوم فى الدعوى المطروحة بحكم نهائى حائز لقوة الأمر المقضى فإن أثر الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ينسحب عليها ويكون المطعون ضده مستحقاً للتعويض والفوائد القانونية فى الفترة السابقة على تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويضحي النعى عليه على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجه الرابع من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولون أن التعويض الذي تلزم الدولة بأدائه لصاحب الأرض المستولى عليها طبقاً لقانون الإصلاح الزراعى يؤدي بسندات إسمية عليها ولما كان البنك المركزى - دون باقى الطاعنين - هو المسئول عن إصدار هذه السندات فإن الحكم إذ قضى بإلزام الطاعنين بأداء التعويض للمطعون ضده عن أرضه الزراعية المستولى عليها يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه لما كان الدفاع الوارد بوجه النعى هو سبب قانونى يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فإنه لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ويضحق النعى بهذا الوجه غير مقبول وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم المطعون فيه رفض الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطاعنين الأربعة الأول بصفتهم - لرفعها على غير ذى صفة تأسيساً على توافر صفتهم فى الدعوى لقيامهم بتنفيذ القانونين رقمى ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ فى حين أن الهيئة العامة للإصلاح الزراعى هى الجهة القائمة على تنفيذ قانون الإصلاح الزراعى ويمثلها رئيس مجلس إدارتها أمام القضاء وأن المشرع فى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ قد ناط بوزير الخزانة ( المالية ) فقط بإصدار سندات التعويض ويفتاتها وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تمثيل الدولة فى التقاضى هو فرع من النيابة القانونية عنها ويتعين فى بيان مداها ونطاقها الرجوع إلى مصدرها وهو القانون . لما كان ذلك وكان النص فى المادة الخامسة من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل قانون الاصلاح الزراعى على أنه « .... ويصدر قرار من وزير الخزانة بكيفية إصدار هذه السندات وبفئاتها . والنص فى المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧١ على أن تتولى وزارة الخزانة الاختصاصات الآتية : - ١ - إصدار سندات التعويض عن الاراضى وملحقاتها التى تم الاستيلاء عليها أو آلت ملكيتها إلى الدولة وتتولى الوزارة أداء ما يستحق عن تلك السندات من فوائد كما تختص بتقرير طريقة استهلاك السندات » مؤداه أن وزير الخزانة - المالية - هو صاحب الصفة فى دعوى المطالبة بالسندات الإسمية أو بالتعويض عن الأرض المستولى عليها دون الطاعنين الأول والثانى والرابع بصفقتهم وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يتعين نقضه جزئياً فيما انتهى إليه من قبول الدعوى بالنسبة للطاعنين المذكورين . وحيث إن الموضوع - فيما نقض الحكم المطعون فيه جزئياً - صالح للفصل فيه فإن المحكمة تقضى فى موضوع الاستئناف رقم ٥٨٥ سنة ١٠٢ ق القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام الطاعنين الأول والثانى والرابع بصفقتهم متضامنين التعويض والفوائد القانونية مع الطاعن الثالث ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بصفته ويعدم قبول الدعوى بالنسبة لهم





## جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار محمد رأفت خفاجى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :

محمد وليد الجارحى ، محمد محمد طيطه ، محمد بدر الدين توفيق وشكرى جمعه حسين

( ١١٩ )

### الطعن رقم ١٨٤٧ لسنة ٤ هـ القضائية

( ١ - ٤ ) ايجار « ايجار الأماكن » تقدير الأجرة - عقد الايجار «  
التزامات المؤجر والمستأجر ، حكم « الطعن فى الحكم » الأحكام غير الجائز  
الطعن فيها . استئناف ، نقض « حالات الطعن »

( ١ ) الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف فى المنازعات المتعلقة بتحديد  
القيمة الايجارية . عدم جواز الطعن عليها بأى وجه من أوجه الطعن . المادتان ١٨  
، ٢٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧

( ٢ ) المصاعد التى يقوم المؤجر بتركيبها بالعين المؤجرة بعد التأجير  
، اعتبارها من التحسينات التى لا سبيل لإلزام المستأجر بمقابل الانتفاع بها إلا  
بموافقة . الاستثناء . حالاته

( ٣ ) التزام المؤجر بإدخال المصعد فى المباني المرخص بها أو التى يقوم

بتعليتها بعد تاريخ العمل بقرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٦٥١ لسنة ١٩٧٠ متى توافرت شروطه .. أثره . التزام المستأجر بأداء مقابل هذه الميزة سواء تم تركيب المصعد قبل شغله العين المؤجرة أم بعده . علة ذلك

( ٤ ) قيام المؤجرة بتركيب المصعد فى عقار النزاع الخاضع لأحكام القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ، ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - وبعد تاريخ العمل بقرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٦٥١ لسنة ١٩٧٠ . وجوب تقدير قيمته وإضافة مقابل الإنتفاع به إلى الأجرة القانونية . المنازعة فى هذا التقدير خضوعها لأحكام المادتين ١٨ ، ٢٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن طرق الطعن فى الأحكام من النظام العام لتعلقها بالتنظيم القضائى . ومفاد نص المادتين ١٨ ، ٢٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - يدل على أن المشرع رأى لمصلحة قدرها الاكتفاء بنظر المنازعة فى تحديد القيمة الإيجارية أمام لجنة تقدير الأجرة أمام المحكمة الابتدائية ولم يروجها للطعن فى الحكم . الذى تصدره تلك المحكمة بالاستئناف إلا لخطأ فى تطبيق القانون واعتبر الحكم الذى تصدره محكمة الاستئناف باتاً غير قابل للطعن بأى وجه من أوجه الطعن ومن ثم لا يجوز الطعن بطريق النقض .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن المصاعد التى يقوم بتركيبها المؤجر بالعين المؤجرة بعد التأجير تعتبر من التحسينات ولا سبيل لالزام المستأجر بمقابل

الانتفاع بها إلا إذا طلبها أو وافق عليها طالما لم ينص القانون على الزام المستأجر بمقابل الانتفاع بها فعندئذ تعتبر جزءاً من الأجرة القانونية وتخضع لأحكامها .

٣ - إذ كان قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ٦٥١ لسنة ١٩٧٠ والمعمول به من تاريخ نشره في ٢٩ / ١٢ / ١٩٧٠ في شأن اضافة مواد وينود إلى القرار رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن الاثحة التنفيذية للقانون الخاص بتنظيم المباني رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ قد نص في المادة ١١ منه على أن يلزم طالبوا البناء بتركيب العدد اللازم من المصاعد في المباني التي لا يقل ارتفاع أرضية أعلا دور فيها عن ١٤ متر من منسوب الشارع ونصت المادة ١٧ / ٢ من الاثحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٩١ لسنة ١٩٧٨ على أن « وعلى اللجنة أن تقدر على حدة قيمة المصاعد ... وتضيف قيمة ما تقدره مقابل الانتفاع بها للأجرة السابق لها تحديدها » مما يدل على أن المشرع ألزم المؤجر بإدخال المصعد في العين المؤجرة التي يصدر الترخيص بها أو التي يقوم المالك بتعليقها بإضافة طوابق إليها بعد تاريخ العمل بالقرار رقم ٦٥١ لسنة ١٩٧٠ المشار إليه أنفاً متى ارتفع بنائه عن ١٤ متراً من منسوب الشارع واعتبرت تكاليفه من عناصر تقدير الأجرة القانونية التي تتولى لجنة تحديد القيمة التجارية تقديرها وأوجب إضافة مقابل الإنتفاع به للأجرة السابق لها تحديدها ومن ثم يلزم المستأجر بأداء مقابل هذه الميزة سواء تم تركيب المصعد قبل شغله العين المؤجرة أو بعده باعتبار أن مقابل تلك الميزة جزء من الأجرة

٤ - إذ كان الثابت من تقرير الخبير والأوراق أن عقار النزاع مكون من سبعة طوابق وقد خضع لأحكام القانونين ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ، ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف البيان وأن المطعون ضدها ( المؤجرة ) قامت بتركيب المصعد عام ١٩٧٦ أى بعد تاريخ العمل بالقرار ٦٥١ لسنة ١٩٧٠ ومن ثم يتم تقدير قيمته ويضاف مقابل الانتفاع به إلى الأجرة القانونية ومن ثم تخضع المنازعة فى هذا التقدير للقواعد المنصوص عليها فى المادتين ١٨ ، ٢٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن الطعن بالنقض المائل يكون غير جائز .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن لجنة الايجارات بإدارة حى شرق القاهرة أصدرت قرارا فى ٣٠ / ١٠ / ١٩٧٧ يقضى بزيادة القيمة الايجارية السابق تقديرها لوحدات العقار المملوك للمطعون ضدها الاولى على النحو المبين بالتقرير وذلك مقابل الانتفاع بالمصعد الذى تم تركيبه والذى قدرت اللجنة تكاليفه بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه ولم ترتض المطعون ضدها الاولى - المالكة هذا القرار فأقامت على الطاعن وباقى المطعون ضدهم الدعوى رقم ٨٢٨٩ لسنة ١٩٧٧ أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بتعديل قرار اللجنة المطعون عليه وأعتبار تكاليف المصعد ٨٠٠٠ جنيه وإعادة توزيع مقابل

الانتفاع به على وحدات العقار كما أقام الطاعن على المطعون ضدهم الدعوى رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٧٨ أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بإلغاء قرار اللجنة واحتياطيا بتخفيض مقابل الانتفاع بالمصعد بما يتناسب مع التكاليف الحقيقية ، ضمت المحكمة الطعنين وبعد أن نذبت خبيراً حكمت بتعديل القرار المطعون عليه وزيادة القيمة الايجارية الشهرية على النحو المبين بالمنطوق استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٧٠٤ لسنة ١٠٠ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٨ قضت المحكمة بعدم جواز الاستئناف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم جواز الطعن ، وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها ، وحيث إنه لما كان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن طرق الطعن في الاحكام من النظام العام لتعلقها بالتنظيم القضائي ، وكانت المادة ١٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر تنص على أن يكون الطعن على قرارات لجان تحديد الاجرة خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاخطار بصدور قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها المكان المؤرخ ويلحق بتشكيلها مهندس معماري أو مدني .. وتنص المادة ٢٠ منه على أن « لا يجوز الطعن في الحكم الصادر من المحكمة المشار إليها في المادة ١٨ إلا لخطأ في تطبيق القانون ، ويكون الطعن أمام محكمة الاستئناف خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم ... ويكون حكمها غير قابل للطعن فيه بأي وجه من أوجه الطعن مما يدل على أن المشرع رأى لمصلحة قدرها الاكتفاء



بنظر المنازعة فى تحديد القيمة الايجارية أمام تقدير الاجرة ثم أمام المحكمة الابتدائية ولم يروجها للطعن فى الحكم الذى تصدره تلك المحكمة بالاستئناف إلا لخطأ فى تطبيق القانون ، واعتبر الحكم الذى تصدره محكمة الاستئناف باتاً غير قابل للطعن فيه بأى وجه من أوجه الطعن ومن ثم لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض ولا يغير من ذلك أن يكون المؤجر قد أدخل تلك الميزة فى العين المؤجرة بعد التأجير ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المصاعد التى يقوم بتركيبها المؤجر بالعين المؤجرة بعد التأجير تعتبر من التحسينات ولاسبيل لالزام المستأجر بمقابل الانتفاع بها إلا إذا طلبها أو وافق عليها طالما لم ينص القانون على إلزام المستأجر بمقابل الانتفاع بها فعندئذ تعتبر جزءاً من الأجرة القانونية وتخضع لأحكامها ، ولما كان قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٦٥١ لسنة ١٩٧٠ والمعمول به من تاريخ نشره فى ٢٩ / ١٢ / ١٩٧٠ فى شأن اضافة مواد وينود إلى القرار رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن اللائحة التنفيذية للقانون الخاص بتنظيم المباني رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ نص فى المادة ١١ منه على أن يلزم طالبوا البناء بتركيب العدد اللازم من المصاعد فى المباني التى لا يقل ارتفاع أرضية أعلا دور فيها عن ١٤ متراً من منسوب الشارع ونصت المادة ١٧ / ٢ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الصادر بالقرار الوزارى رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٨ على أن وعلى اللجنة أن تقدر على حده قيمة المصاعد .. وتضيف ما تقدره مقابل الانتفاع بها للأجرة السابق لها تحديدها مما يدل على أن المشرع ألزم المؤجر بادخال المصعد فى العين المؤجرة التى يصدر الترخيص بها أو التى يقوم المالك بتعليقها باضافة

طوابق اليها بعد تاريخ العمل بالقرار رقم ٦٥١ لسنة ١٩٧٠ المشار إليه أنفاً متى ارتفع بنائه عن ١٤ متراً من منسوب الشارع واعتبر تكاليفه من عناصر تقدير الأجرة القانونية التي تتولى لجنة تحديد القيمة الإيجارية تقديرها وأوجب إضافة مقابل الانتفاع به للأجرة السابق لها تحديدها ومن ثم يلزم المستأجر بأداء مقابل هذه الميزة سواء تم تركيب المصعد قبل شغله العين المؤجرة أو بعده باعتبار أن مقابل تلك الميزة جزء من الأجرة لما كان ذلك وكان الثابت من تقرير الخبير والأوراق أن عقار النزاع مكون من سبعة طوابق وقد خضع لأحكام القانونين ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ، ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالفى البيان وأن المطعون ضدها قامت بتركيب المصعد عام ١٩٧٦ بعد تاريخ العمل بالقرار ٦٥١ لسنة ١٩٧٠ ومن ثم يتم تقدير قيمته ويضاف مقابل الانتفاع به الى الأجرة القانونية على نحو ما سلف بيانه ومن ثم تخضع المنازعة فى هذا التقدير للقواعد المنصوص عليها فى المادتين ١٨ ، ٢٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أنفتى الذكر وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن الطعن بالنقض المائل يكون غير جائز ،



## جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عبد المنصف أحمد هاشم وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد المنعم حافظ ، د . رفعت عبد المجيد ، محمد خيرى الجندي ، نواب رئيس  
المحكمة ومحمد شهابى

( ١٢٠ )

### الطعن رقم ٤٩٤ لسنة ٥٥ القضائية

( ١ - ٢ ) ايجار و ايجار الاراضى الزراعية . اصلاح زراعى . بطلان .  
نظام عام ، المسائل المتعلقة بالنظام العام : القواعد الامرة . قانون .  
ملكية . نطاق حق الملكية .

( ١ ) القواعد القانونية المتعلقة بالنظام العام . ماهيتها .

( ٢ ) حق الملكية . نطاقه . المادتين ٨٠٢ ، ٨٠٦ مدنى . مؤداه . للمالك أن  
يؤجر ملكه وله اختيار مستأجره وطلب اخلائه منه متى إنتهت المدة المتفق عليها .  
الاستثناء . تقيد هذا الحق وامتداد عقود إيجار الاراضى الزراعية . المرسوم  
بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته . انتفاء هذه القيود إذا تولى المستأجر عن  
الأرض المؤجرة له . لازمه . عدم جواز تقاضى المستأجر أى مقابل نقدى أو عيني  
مخالفة ذلك . أثره . البطلان .

١ - القواعد القانونية التي تعتبر من النظام العام هي قواعد يقصد بها تحقيق مصلحة عامة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية تتعلق بنظام المجتمع الأعلى وتعلو على مصلحة الأفراد ، فيجب على جميع الأفراد مراعاة هذه المصلحة وتحقيقها ، ولا يجوز لهم أن يناهضوها باتفاقات فيما بينهم حتى لو حققت هذه الاتفاقات لهم مصالح فردية ، باعتبار أن المصلحة الفردية لا تقوم أمام المصلحة العامة وسواء ورد في القانون نص يجرمها أو لم يرد .

٢ - الأصل أن لمالك الشيء وحده في حدود القانون استعمال حقه واستغلاله والتصرف فيه مراعيًا في ذلك ما تقضى به القوانين واللوائح المتعلقة بالمصلحة

العامة أو بالمصلحة الخاصة عملاً بالمادتين ٨٠٢ ، ٨٠٦ من القانون المدني مما مؤداه أن يكون للمالك أن يؤجر الشيء الذي يملكه ، وأن يختار مستأجره ، وأن يطلب إخلاء المستأجر منه متى انتهت المدة المتفق عليها ، وأن يستعمله في أي وجه مشروع يراه ، غير أن الشارع رأى بمناسبة إصدار المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعي وما لحقه من تعديلات ، الخروج على هذا الأصل فقضى بامتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية وتقييد حق المالك في طلب إنهاؤها وإخلاء المستأجر منها وذلك بالنسبة للحالات التي وردت في القانون أنف الذكر تحقيقًا للمصلحة العامة الاجتماعية والاقتصادية لمستأجري هذه الأراضي ، مما لازمه أنه متى رغب المستأجرون في ترك الأرض المؤجرة إليهم انتفت القيود التي وضعها الشارع في هذا القانون إستثناءً من الأصل المقرر لحقوق ملاك الأراضي ، وتحقق بالتالي الوجه المقابل المتمثل في المصلحة العامة

الاجتماعية والاقتصادية لهؤلاء الملاك في استرداد أراضيهم من مستأجريها دون مقابل حماية لحقوقهم المتفرعة عن حقهم في الملكية ، ومن ثم لا يجوز للمستأجر الذي يتخلى عن الأرض الزراعية المؤجرة له أن يسلب مالكها حق ملكيته جزء منها لقاء هذا التخلي أو يقاسمه في ذلك الحق أو أن يتقاضى بأية صورة مقابلاً لتخليه عن الأرض سواء كان المقابل نقداً أم عيناً ، وكل اتفاق يخالف ذلك يعتبر باطلاً بطلاناً يقوم على اعتبارات متصلة بالنظام العام .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٤٤٣ لسنة ١٩٧٨ مدنى الزقازيق الابتدائية بطلب إبطال عقد البيع المؤرخ ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ والتسليم . وقال بيانا لذلك أن مورث المطعون ضدهم كان يستأجر منه أرضا زراعية مساحتها ١,٤ ط ف، ولما أراد بيعها إشتراط عليه أن يتنازل له عن ملكية جزء منها مقابل تسليمه المساحة الباقية ، وتحت ظروف حاجته الملحة حرر له عقداً تضمن بيعه له مساحة ٦ ط منها دون أن يدفع فيه ثمناً ، وإذا كان هذا العقد باطلاً يتعلق بالنظام العام



لعدم مشروعية سببه ، فقد أقام الدعوى بطلبية سالفى البيان . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى عدم مشروعية سبب العقد وأنه لم يدفع فيه ثمن وبعد أن استمعت إلى أقوال شهود الطرفين قضت بتاريخ ٨ من يونيو سنة ١٩٨١ برفض الدعوى . إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة مأمورية الزقازيق بالاستئناف رقم ٥١٦ لسنة ٢٤ قضائية . وبتاريخ ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه . وفى بيان ذلك يقول أنه أقام دعواه بطلب بطلان عقد البيع مثار النزاع لتخلف ركن الثمن ، ورغم إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى أن الثمن لم يدفع إلا أنه لم يقف عند هذا الحد إذ عاد وقرر أنه عقد غير مسمى تضمن تنازل الطاعن عن ستة قراريط لمورث المطعون ضدهم مقابل تنازل الأخير عن حقه القانون فى الاستمرار فى زراعة الأطيان البالغ مساحتها ١ ، ٤ وقيمة الميزة المتنازل عنها مبلغ ١٢٠٠ جنيه وهو اتفاق جائز قانونا ينأى عن نطاق عدم المشروعية المدعى بها ، فى حين أن ذلك العقد إن تم على هذه الصورة يكون سببه غير مشروع بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك بأن القواعد القانونية التى تعتبر من النظام

العام هي قواعد يقصد بها تحقيق مصلحة - عامة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية تتعلق بنظام المجتمع الأعلى وتعلو على مصلحة الأفراد فيجب على جميع الأفراد مراعاة هذه المصلحة وتحقيقها ، ولا يجوز لهم أن يناهضوها باتفاقات فيما بينهم حتى لو حققت هذه الاتفاقات لهم مصالح فردية ، باعتبار أن المصلحة الفردية لا تقوم أمام المصلحة العامة ، وسواء ورد في القانون نص يحرمها أو لم يرد ، وإذا كان الأصل أن لملك الشيء وحده في حدود القانون استعمال حقه وإستغلاله والتصرف فيه مراعيًا في ذلك ما تقضى به القوانين واللوائح المتعلقة بالمصلحة العامة وبالمصلحة الخاصة عملاً بالمادتين ٨٠٢ ، ٨٠٦ من القانون المدني ، مما مؤداه أن يكون للمالك أن يؤجر الشيء الذي يملكه ، وأن يختار مستأجره وأن يطلب إخلاء المستأجر منه متى انتهت المدة المتفق عليها وأن يستعمله ، في أي وجه مشروع يراه ، غير أن الشارع رأى بمناسبة إصدار المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي وما لحقه من تعديلات ، الخروج على هذا الأصل فقضى بامتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية وتقييد حق المالك في طلب إنهاؤها وإخلاء المستأجر منها وذلك بالنسبة للحالات التي وردت في القانون آنف الذكر تحقيقًا للمصلحة العامة الاجتماعية والاقتصادية لمستأجري هذه الأراضي ، مما لازمه أنه متى رغب المستأجرون في ترك الأرض المؤجرة إليهم انتفت القيود التي وضعها الشارع في هذا القانون إستثناءً من الأصل المقرر لحقوق ملاك الأراضي ، وتحقق بالتالي الوجه المقابل المتمثل في المصلحة العامة الاجتماعية والاقتصادية لهؤلاء الملاك في استرداد

أراضيهم من مستأجريها دون مقابل حماية لحقوقهم المتفرعة عن حقهم في الملكية ، ومن ثم لا يجوز للمستأجر الذي يتخلى عن الأرض الزراعية المؤجرة له أن يسلب مالها حق ملكيته جزء منها لقاء هذا التخلي أو يقاسمه في ذلك الحق أو أن يتقاضى بأية صورة مقابلاً لتخليه عن الأرض سواء كان المقابل نقداً أم عيناً ، وكل اتفاق يخالف ذلك يعتبر باطلاً بطلاناً يقوم على اعتبارات متصلة بالنظام العام . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وأقام قضاءه على أن التصرف محل النزاع إذ تضمن تنازل الطاعن إلى مورث المطعون ضدهم عن ملكية ستة قراريط مقابل تنازل الأخير عن الاستمرار في زراعة باقى الأطنان المؤجرة إليه ، وأن قيمة هذه الميزة مبلغ ١٢٠٠ جنيه ، فهو تصرف صحيح وجائز قانوناً لمشروعية سببه ، وانتهى - تأسيساً على ذلك - إلى تأييد قضاء الحكم المستأنف برفض الدعوى . فإنه يكون معيباً مما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وببطلان التصرف محل التداعى وتسليم الطاعن المساحة محل هذا التصرف .

---

## جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة عبد المنصف أحمد هاشم وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد المنعم حافظ ، د . رفعت عبد المجيد ، محمد خيرى الجندى نواب رئيس  
المحكمة ومحمد شهاوى .

( ١٢١ )

### الطعن رقم ٧٥٦ لسنة ٥١ القضائية

( ١ ) نقض « السبب المفترق للدليل » .

التزام الطاعن بتقديم الدليل على ما يتمسك به من أوجه الطعن فى المواعيد  
المحددة قانونا . تخلف ذلك . أثره .

( ٢ ) إثبات ، طرق الإثبات : الكتابة ، صورية ، إثبات الصورية . « بيع »  
« عقد البيع » .

عقد البيع الصادر من المورث . لا يجوز لاحد ورثته إثبات صوريته بغير الكتابة .  
إقتصار الإثبات بالبينة فى حالة الاحتيال على القانون على من كان الاحتيال  
موجها ضد مصلحته .

( ٣ ) بطلان ، بطلان التصرفات ، بيع ، بطلان البيع . عقد ، بطلان العقد ، نقض ، السبب غير المنتج .

بطلان العقد لانعدام محله . أثره . عودة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الشارع عد من الإجراءات الجوهرية في الطعن بطريق النقض أن يناط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن في المواعيد التي حددها القانون ، وإذ لم يقدم الطاعنون رفق صحيفة الطعن صورة رسمية من الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٢٧٦ لسنة ١٤ ق طنطا - بعد أن تم سحب الصورة السابق تقديمها إلى محكمة الموضوع حتى يكون للمحكمة التحقق من صحة ما ينعونه على الحكم المطعون فيه بمخالفته الثابت في هذا الحكم ، ومن ثم فإن نعيم في هذا الشأن يكون عاريا من الدليل وبالتالي غير مقبول .

٢ - إجازة إثبات العقد المستتر فيما بين عاقدية أو خلفهما العام بالبيئة في حالة الاحتيال على القانون مقصور - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على من كان الاحتيال موجها ضد مصلحته ، وإذن فمتى كان عقد البيع الظاهر الصادر من المورث ثابتا بالكتابة فلا يجوز لأحد ورثته أن يثبت بغير الكتابة أن هذا العقد صوري ، وأنه قصد به الاحتيال على الغير ، لما كان ذلك وكان الطاعنون لم يستثنوا في طعنهم بصورية عقد البيع الصادر من مورثهم والثابت بالكتابة إلى



وقوع احتيال على حقوقهم ، وإنما تمسكوا بأنه حرر بالتواطؤ بين مورثهم والمطعون ضده بقصد اغتيال حقوق زوجة الأخير ، فإنه لا يجوز لهم إثبات الصورية المدعاة بغير الكتابة .

٣ - إذا كان الثابت من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إليه ، أنه إنتهى إلى القضاء بفسخ عقد البيع محل النزاع والزام الطاعنين من تركة مورثهم بأن يدفعوا للمطعون ضده ما قبضه من ثمن فى هذا البيع وكان بطلان العقد لانعدام محله يترتب عليه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يعاد المتعاقدان إلى الحالة التى كانا عليها قبل العقد فيسترد كل ما اعطاه وهو ما يستوى فى هذا الأثر مع الأثر المترتب على الفسخ ، ومن ثم فإن النعى ببطلان العقد محل النزاع - أيا كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج وبالتالي غير مقبول .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل

فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤٤٦٣ سنة ٧٦ مدنى شمال القاهرة الإبتدائية بطلب الحكم بفسخ عقد البيع المؤرخ ١٢ من أبريل سنة ١٩٦١ وإلزام الطاعنين بأن يدفعوا له من تركة مورثهم مبلغ عشرين ألف جنيه ، وقال بيانا لدعواه أنه اشترى من مورث الطاعنين بموجب هذا العقد أرضا زراعية مساحتها ٤٣, ١٣ ف موضحة بالصحيفة لقاء ثمن مقداره عشرون ألف جنيه دفع له وقت تحرير العقد وقد تعهد المورث بتقديم مستندات الملكية حتى يمكن اعداد عقد البيع النهائى والتوقيع عليه لكونه تخلف عن تنفيذ هذا الالتزام دون وجه حق ، ولما كان قد أنذر الطاعنين بتنفيذ ما التزم به مورثهم ولم يجد ذلك نفعا فقد أقام الدعوى بطلبية سالفى البيان ، وبتاريخ ٢٦ من فبراير سنة ١٩٧٧ قضت المحكمة بفسخ العقد وإلزام الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون ضده من تركة مورثهم مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه . إستأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٦٤٠ سنة ٩٤ قضائية ، وبتاريخ ٢٠ / ١ / ١٩٨١ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت له جلسة وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعنون بالوجه الأول من السبب الأول وبالسبب الرابع منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والثابت فى

الأوراق ، وفى بيان ذلك يقولون أن الحكم ٢٦٧ سنة ٦١ مدنى طنطا الابتدائية الصادر بين نفس الخصوم قد فصل فى موضوع العقد سند النزاع الراهن وانتهى إلى أنه عقد باطل لم يدفع فيه ثمن وأنه تحرر بطريق التواطؤ بقصد اغتيال أموال الغير ولهذا الحكم حجية كاملة فيما قضى به ، غير أن الحكم المطعون فيه رفض إعمال هذه الحجية تأسيسا على أن الحكم رقم ٢٧٦ سنة ١٤ ق استئناف طنطا قضى ببطالان الحكم الابتدائى الصادر فى الدعوى رقم ٢٦٧ سنة ١٩٦١ المشار إليه ، وعلى أن ما جاء بالحكم الاستئنافى متعلقا بالعقد مثار النزاع الراهن كان تزييدا وأن موضوع هذا العقد لم يطرح على المحكمة لبحثه ، فى حين أن هذا العقد قد ارتبط بالعقد محل الدعوى رقم ٢٦٧ سنة ٦١ مدنى طنطا واستئنافها رقم ٢٧٦ سنة ١٤ ق طنطا ، وأن الحكم الاخير بعد أن قضى ببطالان الحكم المستأنف لعدم تلاوة تقرير التلخيص قضى بذات ما قضى به هذا الحكم وتناولت أسبابه هذين العقدين فتكون حائزة لقوة الشئ المحكوم فيه بين نفس الخصوم ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الشارع عد من الإجراءات الجوهرية فى الطعن بطريق النقض أن يناط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن فى المواعيد التى حددها القانون ، وإذا لم يقدم الطاعنون رفقا صحيفة الطعن صورة رسمية من الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٢٦٧ سنة ١٤ ق طنطا - بعد أن تم سحب

الصورة السابق تقديمها إلى محكمة الموضوع - حتى يكون للمحكمة التحقق من صحة ما ينعونه على الحكم المطعون فيه بمخالفته الثابت في هذا الحكم ، ومن ثم فإن نعيم في هذا الشأن يكون عاريا من الدليل وبالتالي غير مقبول .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجه الثاني من السبب الأول وبالسبب الثاني وبالوجه الأول من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بصورية عقد البيع محل النزاع صورية مطلقة وأنه حرر بالتواطؤ بين المطعون ضده ومورثهم لاغتيال أموال زوجة الأول واستدلوا على ذلك بما تضمنته مدونات الحكم ٩٠٠ سنة ٩٢ ق استئناف القاهرة من أن المطعون ضده حكم عليه بالحبس مع الشغل ستة شهور لاشتراكه مع مورث الطاعنين في تزوير العقد الأول سند البائع إلى الطاعن ، وما انتهى إليه الحكم رقم ٢٧٦ سنة ١٤ ق استئناف طنطا من أن المطعون ضده ومورث الطاعنين قد أخفقا في دعواهم ضد زوجة المطعون ضده المالكة للعقار المبيع وهو ما يفيد عدم مشروعية السبب الذي قام عليه العقد سالف الذكر ويجيز لهم إثبات صوريته بكافة طرق الإثبات بما فيها البينة والقرائن ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يجز للطاعنين إثبات صورية العقد المذكور بغير الكتابة والتفت عن دلالة القرائن سالف الذكر وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن أجازة إثبات العقد المستتر فيما بين عاقدية أو خلفهما العام بالتبعية في حالة الاحتياال على القانون مقصورة - وعلى

ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على من كان الاحتيال موجهًا ضد مصلحته ، واذن فمضى كان عقد البيع الظاهر الصادر من المورث ثابتًا بالكتابة فلا يجوز لأحد ورثته أن يثبت بغير الكتابة أن هذا العقد صوري ، وأنه قصد به الاحتيال على الغير ، لما كان ذلك وكان الطاعنون لم يستندوا في طعنهم بصورية عقد البيع الصادر من مورثهم والثابت بالكتابة إلى وقوع احتيال على حقوقهم ، وإنما تمسكوا بأنه حرر بالتواطؤ بين مورثهم والمطعون ضده بقصد اغتيال حقوق زوجة الأخير ، فإنه لا يجوز لهم إثبات الصورية المدعاة بغير الكتابة ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالوجه الثاني من السبب الثالث أن المطعون ضده اشترك في تزوير العقد الصادر لمورث الطاعنين - البائع في العقد الثاني - للإستيلاء على أموال زوجته وحكم عليه بحكم جنائي نهائي مما يثبت منه أنه كان يعلم بأن هذا العقد سند مدعاة لا محل له ويصبح معه عقد المطعون ضده باطلا لانعدام محله ولا ينتج أثرا ، وإذ اعتد الحكم المطعون فيه بالعقد المذكور ورتب عليه آثاره كعقد صحيح مستكمل الأركان فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك أن الثابت من الحكم الابتدائي الذي أيده



الحكم المطعون فيه وأحال إليه إنتهى إلى القضاء بفسخ عقد البيع محل النزاع وإلزام الطاعنين من تركة مورثهم بأن يدفعوا للمطعون ضده ما قبضه من ثمن فى هذا البيع وكان بطلان العقد لانعدام محله يترتب عليه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يعاد المتعاقدان إلى الحالة التى كانوا عليها قبل العقد فيسترد كل ما أعطاه وهو ما يستوى فى هذا الأثر المترتب على الفسخ ، ومن ثم فإن النعى ببطلان العقد محل النزاع - أيا كان وجه الرأى فيه يكون غير منتج . وبالتالي غير مقبول .

ولما تقدم يتعين القضاء برفض الطعن ،



## جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار محمد امين طوموم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد جمال الدين شلقاني ، صلاح محمود عويس نائب رئيس المحكمة ، السيد خلف وفؤاد شلبي

( ١٢٢ )

### الطعن رقم ٢٣٧١ لسنة ٥٤ القضائية

( ١ - ٢ ) ايجار و ايجار الاماكن ، التنازل عن الايجار ، التنازل عن ايجار المنشأة الطبية . حكم . عيوب . التدليل ما يعد قصورا ، نظام عام .  
 ١ - مستأجر المنشأة الطبية . حقه - ولورثته من بعده - فى التنازل عنها لطبيب مرخص له بمزاولة المهنة . أثره . بقاء عقد الايجار فى حق المؤجر - قائما ومستمرا لصالح المتنازل إليه . م ٥ ق ٥١ لسنة ١٩٨١ . مناط ذلك . عدم تعارض الحق فى استمرار عقد الإيجار للطبيب المتنازل إليه مع أى نص أمر متعلق بالنظام العام .

٢ - حظر امتلاك أو إدارة الطبيب لأكثر من عيادة طبية خاصة بغير ترخيص من النقابة الفرعية المختصة . تعلقه بالنظام العام . المادتين ٦ فقرة أخيرة ، ١٦ ق ٥١ لسنة ١٩٨١ . إغفال الحكم المطعون فيه دفاع الطاعن بعدم نفاذ التنازل عن

عقد الإيجار للمطعون عليهما الأولين لاستئجار كل منهما عيادة طبية أخرى بالمخالفة لأحكام القانون المذكور . قصور .

١ - مؤدى نص المادة الخامسة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بتنظيم المنشآت الطبية أن لمستأجر المنشأة الطبية ولورثته من بعده التنازل عنها فى أى وقت لطبيب مرخص له وينتج هذا التنازل أثره فى حق المؤجر فيظل عقد إيجار المنشأة قائما ومستمرأ لصالح المتنازل إليه إلا أن مناط ذلك لا يتعارض الحق فى استمرار عقد الإيجار للطبيب المتنازل إليه مع أى نص أمر متعلق بالنظام العام

٢ - مفاد النص فى الفقرة الأخيرة من المادة السادسة والمادة ١٦ من القانون رقم ٥١ لسنة ٨١ بتنظيم المنشآت الطبية - يدل على أن الحظر على الطبيب فى امتلاك أو إدارة أكثر من عيادة طبية خاصة بغير ترخيص من النقابة الفرعية المختصة ولادة محددة متعلق بالنظام العام لما رتبته المشرع على مخالفته من توقيع عقوبة جنائية وكان الثابت فى الدعوى أن الطاعن تمسك فى مذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف بـجلسة ... بعد نفاذ التنازل عن عقد الإيجار للمطعون عليهما الأولين تأسيسا على أن كل منهما يستأجر عيادة طبية أخرى وهو الأمر الذى حظره القانون - المشار إليه - فإن الحكم المطعون فيه إذ اغفل هذا الدفاع ولم يرد عليه رغم أنه دفاع جوهري إذ من شأنه - لو صح - أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد مداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠ مدنى الاسكندرية الإبتدائية ضد المطعون عليهم بطلب الحكم بإخلاء العين المبيته بصحيفة الدعوى والتسليم . وقال بيانا لذلك أن المطعون عليهما الاخرين استأجرا منه تلك العين لاستعمالها عيادة طبية غير أنهما تنازلا عنها للمطعون عليهما الاولين دون موافقته . فاقام الدعوى بطلبية سالفى البيان . وبتاريخ ٢٧ / ٢ / ١٩٨٢ اجابت المحكمة الطاعن إلى طلبية .

إستأنف المطعون عليهما الاولين هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦٢ لسنة ٢٨ ق مدنى لدى محكمة استئناف الاسكندرية التى حكمت بتاريخ ٩ / ٦ / ١٩٨٤ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها :

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب . وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن كلا من المطعون عليهما الأولين يستأجر عيادة طبية أخرى على خلاف ما تقضى به المادة السادسة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بتنظيم المنشآت الطبية التى حظرت على الطبيب أن يمتلك أو يدير عيادتين طبيتين بغير ترخيص من النقابة المختصة وجزاء مخالفة هذا الحظر هو الإخلاء باعتبار أن النص متعلق بالنظام العام إلا أن الحكم أغفل هذا الدفاع الجوهرى ولم يرد عليه وأقام قضاؤه على ما يخالف حكم المادة السادسة من القانون المشار إليه . وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك وأن كان مؤدى نص المادة الخامسة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ - بتنظيم المنشآت الطبية - أن لمستأجر المنشأة الطبية ولورثته من بعده التنازل عنها فى أى وقت لطبيب مرخص له وينتج هذا التنازل أثره فى حق المؤجر فيظل عقد ايجار المنشأة قائما ومستمرا لصالح المتنازل إليه ، إلا أن مناط ذلك ألا يتعارض الحق فى استمرار عقد ايجار للطبيب المتنازل إليه مع أى نص أمر متعلق بالنظام العام . لما كان ذلك ، وكان النص فى الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من القانون المشار إليه على أن ، ولا يجوز للطبيب أن يمتلك أو يدير أكثر من عيادة خاصة إلا لأسباب تقررها النقابة الفرعية المختصة ولدة أقصاها خمس سنوات ، ولا يجوز تجديد هذه المدة لاي سبب من الأسباب . والنص فى المادة ١٦ من ذات القانون على أن كل مخالفة أخرى لأحكام هذا



القانون يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه ، وفى حالة عدم إزالة المخالفة خلال الأجل المحدد لذلك تكون العقوبة الغرامة التى لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على الف جنيه . يدل على أن الحظر على الطبيب فى امتلاك أو إدارة أكثر من عيادة طبية خاصة بغير ترخيص من النقابة الفرعية المختصة ولمدة محددة متعلق بالنظام العام لما رتبته المشرع على مخالفته من توقيع عقوبة جنائية ، وكان الثابت فى الدعوى أن الطاعن تمسك فى مذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف بـ ١٠ / ٥ / ١٩٨٤ بعدم نفاذ التنازل عن عقد الإيجار للمطعون عليهما الأولين تأسيسا على أن كلا منهما يستأجر عيادة طبية أخرى وهو الأمر الذى حظره القانون المشار إليه فإن الحكم المطعون فيه إذ اغفل هذا الدفاع ولم يرد عليه رغم إنه دفاع جوهري إذ من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه .



## جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : محمد رأفت خفاجى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد وليد الجارحى ، محمد محمد طيطه ، محمد بدر الدين توفيق وشكرى جمعه حسين

( ١٢٣ )

### الطعن رقم ٣٦٨٣ لسنة ٦٠ القضائية

( ١ ، ٢ ) ايجار ، ايجار الأماكن ، عقد الايجار ، حكم ، تسبيب الحكم .  
( ١ ) الإتفاق على أجرة تقل عن الأجرة القانونية فى عقود ايجار الأماكن . جائز .  
وجوب اعمال هذا الاتفاق طوال مدة الايجار الاصلية المتفق عليها . الامتداد  
القانونى للعقد بعد ذلك . أثره . للمؤجر مطالبة المستأجر بالأجرة القانونية .  
الاتفاق على الأجرة الاقل من الأجرة القانونية مقابل تنازل المستأجر عن بعض  
حقوقه المخولة له قانونا . وجوب التزام كل من المؤجر والمستأجر بالأجرة الاقل  
مدة العقد الإتفاقية والمدة التى امتد إليها بقوة القانون . علة ذلك .

( ٢ ) الإتفاق بين المؤجر والمستأجر على أجرة شهرية نهائية لا تتأثر بأية زيادة  
تقررها لجنة تحديد الأجرة مقابل تنازل الأخير عن شقة أخرى يستأجرها بالدور

الأرضى بذات العقار التزم بتسليمها للمؤجر عند استلام العين المؤجرة المتفق على أجرتها . قضاء الحكم المطعون فيه بقصر أعمال الأجرة الاتفاقية على مدة العقد الاتفاقية دون المدة التي امتد إليها العقد بقوة القانون . خطأ .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - إنه ليس هناك ما يمنع من الاتفاق في عقد الإيجار على أن يتقاضى المؤجر من المستأجر أجرة تقل عن الأجرة المحددة وفقا لقوانين إيجار الأماكن الاستثنائية والتي تعتبر من النظام العام وإن هذا الاتفاق يقيد المؤجر بالأجرة المسماة فيه أخذا بشريعة العقد ما دامت مدة الإيجار المتفق عليها لازالت سارية فإذا انقضت هذه المدة وأستمر المستأجر شاغلا العين بناء على قواعد الامتداد القانوني للعقد فإنه يجوز للمؤجر إقتضاء الأجرة القانونية مستقبلا لان الامتداد القانوني يمد العقد بشروطه الاتفاقية إلا فيما يتعلق بأركان العقد التي ينظمها التشريع الاستثنائي بإيجار الأماكن كما لمدة والأجرة فيمتد العقد إلى غير مسمى بالأجرة التي يحددها القانون بغض النظر عن الأجرة المسماة لمدة العقد الاتفاقية إلا أنه إذا كان الاتفاق على أجرة أقل من الأجرة القانونية لم يكن مرجعة إرادة المؤجر المحض بل كان وليد اتفاق تنازل بموجبه المستأجر عن بعض حقوقه التي خولها له القانون فإن مفاد ذلك أن هناك التزامات متبادلة ومتقابلة بين الطرفين بنعية التزام كل منهما بما التزم به طوال قيام العلاقة الإيجارية سواء عن مدة العقد الاتفاقية أو المدة التي امتد إليها بقوة القانون لأن قصر الاتفاق بالنسبة للأجرة الأقل عن مدة العقد الاتفاقية دون المدة التي امتد

إليها بقوة القانون . فيه اهدار لحقوق المستأجر التى تنازل عنها للمؤجر بموجب الاتفاق مقابل التزام الاخير بقبول الأجرة الأقل إذ أن العقد شريعة المتعاقدين لا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق طرفيه أو لسبب بقوة القانون على ما يجرى به نص المادة ١٤٧ من القانون المدنى .

٢ - إذ كان الثابت بالأوراق أن الدفاع الذى تمسك به الطاعن أمام محكمة الموضوع والوارد بسبب النعى والمتمثل فى إغفال الحكم المطعون فيه ائذار العرض المثبت لوفائه بالأجرة على سند من أن الأجرة الاتفاقية تسرى لمدة شهر فقط دون المدة التى إمتد إليها العقد بقوة القانون - له سنده من عقد الإيجار والاتفاق الملحق به بين الطاعن والمطعون ضده الأول - المؤجر والمستأجر - والمؤرخين فى ( ... ) إذ ورد بالعقد والاتفاق إن الأجرة الشهرية أربعة جنيهاً وإن هذا التقرير نهائى لا يجوز تعديله إلا باتفاق الطرفين ولا يتأثر بأى زيادة تقررها لجنة تحديد الأجرة وذلك مقابل تنازل الطاعن . المستأجر . عن شقة أخرى يستأجرها بالدور الأرضى بذات العقار أجرتها الشهرية مائة وخمسون قرشاً وهى التى التزم بتسليمها للمؤجر عند استلامه العين المؤجرة محل النزاع فإن الحكم المطعون فيه إذ قصر أعمال الأجرة الاتفاقية بين الطاعن والمطعون ضدهما بموجب عقد الإيجار محل النزاع والاتفاق الملحق به عن مدة العقد الاتفاقية دون المدة التى امتد إليها بقوة القانون يكون قد أخطأ فى فهم الواقع فى الدعوى وخالف شروط العقد المبرم بين الطرفين وجرة ذلك للخطأ فى تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - وعلى ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - فى أن المطعون ضدهما أقاما على الطاعن الدعوى رقم ٧٧٣٦ سنة ١٩٨٨ مدنى شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بإخلاء العين المؤجرة المبينة بالصحيفة وقالوا بيانا لذلك أنه بموجب عقد مؤرخ ٣٠ / ٥ / ١٩٧٩ استأجر الطاعن منهما شقة بالدور الثانى العلوى ومخزنا بالدور الارضى بالعقار المملوك لهما وإذا امتنع عن سداد الاجرة التى تحدت بحكم نهائى بمبلغ تسعة جنيهاات للشقة وثمانين قرشا للمخزن اعتبارا من مايو سنة ١٩٨٣ وحتى مارس سنة ١٩٨٨ بالاضافة الى فروق الاجرة منذ بداية التعاقد حتى مايو سنة ١٩٨٣ وجملة ذلك ٨٤١ رغم إنذاره رسميا بالسداد فقد أقاما الدعوى . حكمت المحكمة بالإخلاء استأنف الطاعن الحكم بالاستئناف رقم ٢٥٦٥ سنة ١٠٦ ق القاهرة وبتاريخ ١٣ / ٦ / ١٩٩٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وأمرت المحكمة بوقف تنفيذ الحكم وحددت جلسة لنظر الطعن وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وبجلسة المرافعة التزمت رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه



الخطأ فى تطبيق القانون والخطأ فى فهم الواقع وفساد الاستدلال وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بدفاع جوهرى حاصلة أنه اتفق مع المطعون ضدهما على أن يتخلى لهما عن الشقة التى يستأجرها منهما بالدور الارضى بعقارهما والتى لا تتجاوز أجرتها جنيهان شهريا ليقوما بتحويلها إلى محلات يؤجرانها بأجرة مرتفعة مقابل تأجيرهما له العين محل النزاع بذات العقار بأجرة شهرية محددة قدرها أربعة جنيهاات حتى ولو كانت أجرتها القانونية تزيد عن ذلك . فضلا عن تمسكه بهذا الدفاع الجوهرى فقد عرض على المطعون ضدهما - رسميا وقبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى - الأجرة القانونية للعين المؤجرة حتى ديسمبر سنة ١٩٩٠ شاملة رسم الإنذار والمصروفات وإذ لم يتفهم الحكم دفاعه وأغفل إنذار العرض المثبت لوفائه بالأجرة وقضى بتأييد الحكم الابتدائى بالإخلاء على سند من أن الأجرة الاتفاقية تسرى لمدة شهر فقط دون المدة التى امتد إليها العقد بقوة القانون وأنه لم يقم بالوفاء بالأجرة القانونية كاملة قبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النعى سديد ذلك أنه ولئن كان المقرر - فى قضاء هذه المحكم أنه ليس هناك ما يمنع من الاتفاق فى عقد الايجار على أن يتقاضى المؤجر من المستأجر أجرة تقل عن الأجرة المحددة وفقا لقوانين ايجار الاماكن الاستثنائية والتى تعتبر من النظام العام وأن هذا الاتفاق يقيد المؤجر بالأجرة المسماة فيه أخذاً بشريعة العقد ما دامت مدة الايجار المتفق عليها لازالت سارية فإذا انقضت هذه المدة

واستمر المستأجر شاغلا العين بناء على قواعد الامتداد القانوني للعقد فإنه يجوز للمؤجر اقتضاء الاجرة القانونية مستقبلا لان الامتداد القانوني يمد العقد بشروطه الاتفاقية إلا فيما يتعلق بأركان العقد التي ينظمها التشريع الاستثنائي بإيجار الاماكن كالمدة والاجرة فيمتد العقد إلى أجل غير مسمى بالاجرة التي يحددها القانون بغض النظر عن الاجرة المسماة لمدة العقد الاتفاقية إلا أنه إذا كان الاتفاق على أجرة أقل من الاجرة القانونية لم يكن مرجعه ارادة المؤجر المحض بل كان وليد اتفاق تنازل بموجبه المستأجر عن بعض حقوقه التي خولها له القانون فإن مفاد ذلك أن هناك التزامات متبادلة ومتقابلة بين الطرفين يتعين التزام كل منهما بما التزم به طوال قيام العلاقة الايجارية سواء عن مدة العقد الاتفاقية أو المدة التي امتد إليها بقوة القانون لأن قصر الاتفاق بالنسبة للأجرة الاقل عن مدة العقد الاتفاقية دون المدة التي امتد إليها بقوة القانون فيه اهدار لحقوق المستأجر التي تنازل عنها للمؤجر بموجب الاتفاق مقابل التزام الاخير بقبول الاجرة الاقل إذ أن العقد شريعة المتعاقدين لا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق طرفيه أو لسبب يقره القانون على ما يجرى به نص المادة ١٤٧ من القانون المدني . لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الدفاع الذي تمسك به الطاعن أمام محكمة الموضوع - والوارد بسبب النعى - له سنده من عقد الايجار والاتفاق المستحق به بين الطاعن والمطعون ضده الاول والمؤرخين في ٣٠ / ٥ / ١٩٧٩ إذ ورد بالعقد والاتفاق أن الاجرة الشهرية أربعة جنيهاً وأن هذا التقدير نهائي لايجوز تعديله إلا باتفاق

الطرفين ولا يتأثر بأي زيادة تقررها لجنة تحديد الاجرة وذلك مقابل تنازل الطاعن عن شقة أخرى يستأجرها بالدور الارضى بذات العقار أجرتها الشهرية مائة وخمسون قرشا وهي التي التزم بتسليمها للمؤجر عند استلامه العين المؤجرة محل النزاع فإن الحكم المطعون فيه إذ قصر أعمال الاجرة الاتفاقية بين الطاعن والمطعون ضدهما بموجب عقد الايجار محل النزاع والاتفاق الملحق به عن مدة العقد الاتفاقية دون المدة التي امتد اليها بقوة القانون يكون قد أخطأ في فهم الواقع في الدعوى وخالف شروط العقد المبرم بين الطرفين وجره ذلك للخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه . وإن كان الثابت أن المطعون ضدهما قد كلفا الطاعن با لوفاء بالاجرة القانونية للعين محل النزاع وهي تزيد عن الاجرة الاتفاقية المستحقة - على ما سلف بيانه فإن التكليف بالوفاء يكون باطلا ويكون الحكم الابتدائي إذ قضى بالإخلاء بناء على هذا التكليف يكون قد خالف القانون مما يتعين معه إلغاءه والحكم بعدم قبول الدعوى .



## جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة عبد المنصف أحمد هاشم وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد المنعم حافظ ، د . رفعت عبد المجيد ، محمد خيرى الجندي نواب  
رئيس المحكمة وعبد العال السمان

( ١٢٤ )

### الطعن رقم ٣٥٦٢، ٣٥٥١ لسنة ٥٦ القضائية

- ( ١ ) وقف . حيازة - ملكية ، التقادم المكسب . تقادم . التقادم المكسب .  
وضع اليد على أرض الوقف بسبب التحكير . مؤقت . أثره . تغيير صفة  
الحيازة بفعل الغير أو بفعل من المستحكر يتضمن إنكار الحق المالك . أثره .  
( ٢ ) تسجيل .  
نقل ملكية العقار للمشتري بالتسجيل . شرطه . أن يكون البائع مالكا للعقار .  
( ٣ ) دعوى ، الدفاع فى الدعوى ، حكم ، تسبيب الحكم : ما يعد  
قصورا . محكمة الموضوع ، مدى التزامها بالرد على دفاع الخصوم .  
محكمة الموضوع . التزامها بالرد على الطلبات وأوجه الدفاع الجازمة التى قد  
يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن وضع اليد على أرض الوقف بسبب التحكير وضع يد مؤقت مانع من كسب الملكية بالتقادم مهما طال مدتة ، ولا يستطيع المستحكر هو وورثته من بعده أن يغير بنفسه لنفسه سبب حيازته ، ولا الأصل الذى تقوم عليه هذه الحيازة ، ولا يجوز له أن يكسب الملكية بالتقادم إلا إذا تغيرت صفة حيازته إما بفعل الغير أو بفعل منه يعتبر معارضة لحق المالك ، وفى هذه الحالة الأخيرة يجب أن يقترن تغيير نيته بفعل إيجابى ظاهر يجابه به حق المالك بالإنكار الساطع والمعارضة الفعلية ويدل دلالة جازمة على أنه مزعم إنكار الملكية على صاحبها والاستتثار بها دونه

٢ - المقرر أن مجرد تسجيل مشتري العقار عقده لا يكفى وحده لنقل ملكية المبيع له ، إذ يشترط أن يكون البائع مالكا لذلك العقار حتى تنتقل ملكيته إلى المشتري

٣ - كل طلب أو وجه دفاع يدلى به لدى محكمة الموضوع ويطلب إليها بطريق الجزم أن تفصل فيه ويكون الفصل فيه مما يجوز أن يترتب عليه تغيير وجه الرأى فى الدعوى يجب على محكمة الموضوع أن تجيب عليه فى أسباب حكمها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة

وحيث إن الطعنين إستوفى أوضاعهما الشكلية .



حيث - إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن المطعون ضدهم تحت بند أولا أقاموا الدعوى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٧٦ مدنى الاسكندرية الابتدائية بطلب الحكم فى مواجهة المطعون ضدهم من الرابع إلى الثامن فى الطعن رقم ٣٥٠١ لسنة ٥٩ قضائية بكف منازعة الطاعنين فى هذا الطعن لهم فى الأرض المبينة بالصحيفة ، وقالوا بيانا لها أن ملكية هذه الأرض البالغ مساحتها ٢٠ فدان آلت إلى أسلافهم بعقدى البيع المسجلين برقمى ٣٥٩٤٣ بتاريخ ٩ / ٦ / ١٩٠٥ ، ٣٩٠٥ بتاريخ ٥ / ٤ / ١٩١٧ بمحكمة اسكندرية المختلطة وبوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية وأن الطاعنين قد نازعوه فى ملكيتهم فأقاموا الدعوى بطلبهم السابق بيانه ، تدخل المطعون ضدهما الثانى والثالثة فى الدعوى وطلب الحكم برفضها إستناداً إلى شرائهما جزءا من أرض النزاع من الطاعن الأول بصفتة ، نذبت المحكمة خبير ، ثم لجنة مكونة من ثلاثة خبراء ، وبعد أن أودعت تقريرها قضت بتاريخ ٢٤ من يونيه سنة ١٩٨٧ برفض الدعوى ، إستأنف المطعون ضدهم تحت بند أولا هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ١١٤٤ لسنة ٤٣ قضائية ، وبتاريخ ٢١ من يونيه سنة ١٩٨٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبكف منازعة الطاعنين للمطعون ضدهم تحت بند أولا فى ملكيتهم لعين النزاع ، طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٣٥٥١ لسنة ٥٩ قضائية وطعن المطعون ضدهما الثالث والرابعة فى ذات الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٣٥٦٢ لسنة ٥٩ قضائية ، وقدمت النيابة مذكرة فى كل من الطعنين أبدت فيها الرأى بتنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعان على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ورأت أنهما جديران بالنظر حددت جلسة لنظرهما وفيها قررت المحكمة ضم الطعن الأخير إلى الطعن الأول ليصدر فيهما حكم واحد .

وحيث إن مما يتعاه الطاعنون فى الطعن رقم ٣٥٥١ لسنة ٥٩ قضائية على الحكم المطعون فيه الخطأ فى فهم الواقع فى الدعوى والإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفى بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بملكية وزارة الأوقاف لأرض النزاع واستدلوا على ثبوت ملكيتها وانتقاء ملكية المطعون ضدهم تحت بند أولا لتلك الأرض بدخولها ضمن حجة التحكير الصادرة من وقف أغا القسطنطينى سنة ١١١٩ هجرية إلى وقف النجار الذى قام بتأجيرها إلى أفراد من عائلة سردينه ، فىكون وضع يد الآخرين عليها بسبب التحكير وهو ما يمنع تملكهم لها بوضع اليد ، وبأن عقدى البيع المسجلين سند المطعون ضدهم المذكورين لا يصلحان لنقل الملكية إليهم لعدم ملكية البائع لمورثهم الأرض محل هذين العقدين سالفى الذكر ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع الجوهرى بالبحث واستظهار وجه الخلاف بين وقف أغا القسطنطينى الخيرى الذى آلت ملكية أعيانه لوزارة الأوقاف ووقف النجار الأهلى الذى يمثله ناظره وأقام قضاءه على اكتساب المطعون ضدهم المذكورين ملكية أرض النزاع بالعقدين المسجلين رقمى ٣٥١٤٣ سنة ١٩٠٥ ، ١٣٩٠٥ سنة ١٩١٧ وبوضع اليد المدة الطويلة بعد أن خلط بين الوقفين ونسب إلى الطاعنين إدعاءهم على خلاف الحقيقة أن وزارة الأوقاف تستند فى إدعاء ملكيتها لأرض النزاع على دخولها ضمن أعيان وقف النجار الذى آلت ملكيته إليها ، كما أنه لم يعنى يبحث ما إذا كانت ملكية أرض النزاع محل عقدى البيع المسجلين سند المطعون ضدهم قد انتقلت إلى البائع لمورثهم فىكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن وضع اليد على أرض الوقف بسبب التحكير وضع يد مؤقت مانع من كسب الملكية بالتقادم مهما طالّت مدته ، ولا يستطيع المستحكر هو وورثته من بعده أن يغير بنفسه لنفسه سبب حيازته ، ولا الأصل الذى تقوم عليه هذه الحيازة ، ولا يجوز له أن يكسب الملكية بالتقادم إلا إذا تغيرت صفة حيازته إما بفعل الغير أو بفعل منه يعتبر معارضة لحق المالك وفى هذه الحالة الأخيرة يجب أن يقترن بتغيير نيته بفعل إيجابى ظاهر يجابه به حق المالك بالإنكار الساطع والمعارضة الفعلية ويدل دلالة جازمة على أنه مزعم انكار الملكية على صاحبها والاستئثار بها دونه ، ومن المقرر كذلك أن مجرد تسجيل مشتري العقار عقده لا يكفى وحده لنقل ملكية المبيع له ، إذ يشترط أن يكون البائع مالكا لذلك العقار حتى تنتقل ملكيته إلى المشتري ، وأن كل طلب وجه دفاع يدلى به لدى محكمة الموضوع ويطلب إليها بطريق الجزم أن تفصل فيه ويكون الفصل فيه مما يجوز أن يترتب عليه تغير وجه الرأى فى الدعوى - يجب على محكمة الموضوع أن تجيب عليه فى أسباب حكمها ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن منازعة الطاعنين فى ملكية الأرض موضوع النزاع تقوم على أساس أنها تدخل ضمن أعيان وقف أغا القسطنطينى الخيرى التى ألت ملكيتها إلى وزارة الاوقاف ، ولم تدع الأخيرة تمثيلها لوقف النجار الأهلى أو أن تلك الأطيان تدخل ضمن أعيان هذا الوقف ، واستدلت فى معرض إثبات ملكيتها لها بكتابى الوقف الصادرين بتاريخ ١٥ من شعبان ، ١٥ من شوال سنة ١٠٢٧ هجرية بتعيين عثمان سماره القسطنطينى ناظرا على وقف جده ، وبحجة الوقف الصادرة سنة ١١١٩ هجرية ، بحجة الوقف الصادر بتاريخ ٢٠ من شعبان سنة ١١٣٨ هجرية ، كما تمسكت بعدم ملكية البائع لمورثى المطعون ضدهم الثمانية

الأول للأطيان الوارد عليها عقدي البيع المسجلين سنة ١٩٠٥ ، سنة ١٩١٧ ، وبأنه لا يجوز لهم تملكها بوضع اليد المدة الطويلة على خلاف سند حيازتهم لها بالإيجار من وقف النجار المحتكر لها من وقف أغا القسطنطيني فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على أن أساس منازعة الطاعنين في ملكية أرض النزاع هو دخولها ضمن أعيان وقف النجار التي آلت إلى وزارة الأوقاف ، وحجب نفسه بذلك عن بحث دفاع الطاعنين بأن تلك الأرض تدخل ضمن أعيان وقف أغا القسطنطيني الخيري ، وعدم ملكية البائع لمورثي المطعون ضدهم للأطيان محل عقدي البيع المسجلين سنة ملكيتهم ، وعدم جواز تملكهم أرض النزاع على خلاف سند أسلافهم بالإيجار من وقف النجار الاهلي المحتكر لها من وقف القسطنطيني فإنه يكون معيبا بالخطأ في فهم الواقع ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسييب بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن المحكمة قد انتهت إلى نقض الحكم في الطعن السابق فإن ذلك يؤدي حتما إلى نقضه بالنسبة للطاعنين في الطعن ٣٥٦٢ لسنة ٥٩ قضائية إذ هما خصمان منضمان لهيئة الاوقاف ويتحدان مع مركزها في الخصومة دون ما حاجة لبحث أسباب هذا الطعن .



## جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة جرجس أسحق وعضوية السادة المستشارين :  
محمد فتحى الجهمودى ، عبد الحميد الشافعى نائبى رئيس المحكمة ، محمود رضا الخضيرى  
وابراهيم الطويلة

( ١٢٥ )

### الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٥٤ القضائية

( ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ) تأميم . تعويض . لجان تحديد التقييم . قانون

١ - التأميم . أثره . نقل ملكية المشروع المؤمم إلى ملكية الدولة مقابل التزامها  
بتعويض صاحبه بقيمته بموجب سندات أسمية على الدولة .

٢ - تقييم المنشأة المؤممة . ماهيته . تقدير قيمتها وقت التأميم توصلا لتحديد  
التعويض المستحق لأصحابها مقابل نقل ملكيتها للدولة .

٣ - تحديد لجنة التقييم لعنصر من عناصر المنشأة المؤممة على نحو مؤقت .  
تحديده بصفة نهائية . أثره . ارتداد التحديد إلى وقت التأميم .

٤ - التزام الدولة بتعويض أصحاب المشروعات والمنشآت المؤممة . بسندات  
عليها وفقا لأحكام القوانين التى ألت بمقتضاها الملكية إليها . م ١ ، ٢ ق ١٣٤



لسنة ١٩٦٤ . . القوانين ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ . الزام الشركة الطاعنة بالتعويض . خطأ في القانون .

( ١ ) المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه يترتب على التأمين نقل ملكية المشروع المؤمم إلى ملكية الدولة مقابل التزامها بتعويض صاحبه بقيمته بموجب سندات اسمية على الدولة .

( ٢ ) تقييم المنشأة المؤممة انما تقصد به تقدير قيمتها وقت التأمين توصلا لتحديد التعويض الذي يستحقه اصحاب المنشأة مقابل نقل ملكيتها إلى الدولة - وفقا لأحكام القانون الصادر بتأمينها - وتم ذلك بتحديد أصول المنشأة وخصومها واستئزال هذه من تلك .

( ٣ ) تحديد لجنة التقييم لعنصر من عناصر المنشأة المؤممة على نحو مؤقت لا يخرج هذا العنصر سواء كان من الخصوم أو الأصول - ولا يبعده من نطاق التأمين بحيث إذا تم تحديد هذا العنصر بصفة نهائية مما تترتب عليه زيادة صافي رأس مال المنشأة إرتد أثر هذا التحديد إلى وقت التأمين وجرت على تلك الزيادة ما يجرى على قيمة المنشأة المؤممة من أحكام .

( ٤ ) مفاد نص المادتين الأولى والثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها إلى الدولة وفقا لأحكام القوانين أرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية - أن يتم تعويض أصحاب المشروعات والمنشآت التي آلت ملكيتها للدولة بالتأمين بسندات على الدولة وفقا لأحكام القوانين التي آلت بمقتضاها

ملكيتها اليها بما يدل على التزام الدولة بتعويضهم وأداء التعويض على هذا النحو

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتحصل فى أن المطعون عليه أقام ضد الطاعنة ( شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا )  
ورئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للمطاحن الدعوى رقم ٢١٣٧ سنة ١٩٧٤  
مدنى طنطا الابتدائية بطلب الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ١٢٠٠ جـ ،  
وقال بيانا لذلك أنه صدر القرار الجمهورى رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ بتأميم المطحن  
المملوك لمورثه المرحوم محمد المحلاوى وانتهت لجنة التقييم فى ٧ / ٥ / ١٩٦٣  
إلى زيادة خصوم المنشأة على أصولها بمبلغ ١٤٠, ٨٠٣١ جـ وأعتبرت من هذه  
الخصوم مبلغ ٤٥٧, ٢٢٦٤ جـ لحساب الضرائب المستحقة عليهما غير أن الشركة  
الطاعنة لم تسدد لمصلحة الضرائب سوى مبلغ ٢٠٢, ١٠٢٦٨ جـ ومن ثم يكون  
مستحقاً لورثة صاحب المطحن المقيم فى ذمة الطاعنة مبلغ ٤٤٠, ٧٤٢٧ جـ يخصه  
منه مبلغ ١٢٠٠ جـ المطالب به فأقام الدعوى نذبت المحكمة مكتب خبراء وزارة العدل  
وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت فى ٣١ / ٥ / ١٩٧٩ بإلزام الطاعنة أن تدفع  
للمطعون عليه مبلغ ٦٦٧, ٧٩٩ جـ - استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة

استئناف طنطا بالاستئناف رقم ٤٧٦ لسنة ٢٩ ق ودفعت بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة تأسيسا على أنه لاحق للمطعون عليه فى اية مبالغ الا فى صورة سندات اسمية على الدولة التى كان يتعين توجيه دعوى المطالبة إليها ممثلة فى وزارة المالية ، وبتاريخ ١٥ / ١ / ١٩٨٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك تقول إنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة باعتبار أن المبلغ المطالب به يمثل زيادة فى أصول المنشأة المؤممة عن خصومها يرد أثرها إلى تاريخ التأميم وأن الدولة ممثلة فى وزارة المالية هى المسئولة عن تعويض المطعون عليه بسندات اسمية عليها ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يعتد بهذا الدفاع وقضى بإلزامها بدفع المبلغ المحكوم به - نقدا - إلى المطعون عليه بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد - ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه يترتب على التأميم نقل ملكية المشروع المؤمم إلى ملكية الدولة مقابل التزامها بتعويض صاحبه بقيمته بموجب سندات اسمية على الدولة وأن تقييم المنشأة المؤممة انما يقصد به تقدير قيمتها وقت التأميم توصلا لتحديد التعويض الذى يستحقه أصحاب المنشأة مقابل نقل ملكيتها إلى الدولة - وفقا لاحكام القانون الصادر بتأميمها - ويتم ذلك بتحديد أصول المنشأة وخصومها وأستنزال هذه من تلك ، وأن

تحديد لجنة التقييم لعنصر من عناصر المنشأة المؤممة على نحو مؤقت لا يخرج هذا العنصر - سواء كان من الخصوم أو الأصول - ولا يبعده من نطاق التأمين بحيث إذا تم تحديد هذا العنصر بصفة نهائية بما ترتب عليه زيادة صافى رأس مال المنشأة إرتد أثر هذا التحديد إلى وقت التأمين وجرت على تلك الزيادة ما يجرى على قيمة المنشأة المؤممة من أحكام - لما كان ذلك - وكان مفاد نص المادتين الأولى والثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التى آلت ملكيتها إلى الدولة وفقا لأحكام القوانين أرقام ١١٧، ١١٨، ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها - أن يتم تعويض أصحاب المشروعات والمنشآت التى آلت ملكيتها للدولة بالتأمين بسندات على الدولة وفقا لأحكام القوانين التى آلت بمقتضاها ملكيتها إليها بما يدل على التزام الدولة بتعويضهم وأداء التعويض على هذا النحو، وكان المطعون عليه لم يختصم الدولة ممثلة فى الجهة المختصة باصدار هذه السندات وقصر دعواه على الطاعنة وهى لا شأن لها بأداء التعويض عن التأمين، فإن الحكم المطعون فيه - إذ خالف هذا النظر - وقضى بإلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع المطعون عليه المبلغ المحكوم به يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .



## جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة جرجس أسحق وعضوية السادة المستشارين :

محمد فتحى الجهمودى ، عبد الحميد الشافعى نائبى رئيس المحكمة ومحمود رضا الخضيرى

وابراهيم الطويلة

(١٢٦)

### الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥٨ القضائية

تحكيم . حكم ، تسبيب حكم المحكمين ، بطلان .

١ - إعفاء حكم المحكمين من اتباع اجراءات المرافعات ليس من شأنه عدم اتباع الاحكام الخاصة بالتحكيم الواردة بذات القانون . وجوب اشتمال الحكم على ملخص لأقوال الخصوم ومستنداتهم . م ٥٠٧ مرافعات . إغفال ذلك . أثره . بطلان حكم المحكمين . ضم ، أوراق الدعوى للحكم لا أثر له .

٢ - جواز الإلتجاء لدعوى بطلان حكم المحكمين م ٥١٢ / ٤ مرافعات . شرطه . وقوع بطلان فى الحكم أو فى الاجراءات أثر فيه .

١ - المشرع وأن لم يشأ أن يتضمن حكم المحكمين جميع البيانات التى يجب أن يشتمل عليها حكم القاضى ، إلا أنه أوجب اتباع الاحكام الخاصة بالتحكيم الواردة فى الباب من الكتاب الثالث من قانون المرافعات ومنها حكم المادة ٥٠٧



التي توجب اشتغال الحكم بوجه خاص على ملخص أقوال الخصوم ومستنداتهم ، وقد استهدف المشرع من إيجاب إثبات ذلك بحكم المحكمين توفير الرقابة على عملهم والتحقق من حسن استيعابهم لوقائع النزاع ودفاع طرفيه والوقوف على أسباب الحكم الصادر فيه وذلك رعاية لمصالح الخصوم وهي على هذا النحو بيانات لازمه وجوهية يترتب على إغفالها عدم تحقق الغاية التي من أجلها أوجب المشرع إثباتها بالحكم بما يؤدي إلى البطلان . ولا ينال من ذلك أن أوراق القضية قد أودعت مع الحكم بقلم كتاب المحكمة لأن الحكم يجب أن يكون دالا بذاته على استكمال شروط صحته بحيث لا يقبل تكمله ما نقص فيه من البيانات الجوهرية بأي طريق آخر .

٢ - يجوز طلب بطلان حكم المحكمين وفقا للفقرة الأخيرة من المادة ٥١٢ من قانون المرافعات إذا وقع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر في الحكم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -

تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٦ مدنى شمال سيناء

الإبتدائية ضد المطعون عليه بطلب الحكم ببطلان حكم المحكمين رقم ٥ / ١٩٨٦

كلى شمال سيناء وقال بيانا لذلك انه بموجب مشاركة تحكيم مؤرخه ١٥ / ١١ / ١٩٨٥ اتفق مع والده المطعون عليه على انتهاء ما بينهما من نزاع حول ملكية بعض العقارات والمنقولات بطريق التحكيم ، وقد صدر حكم المحكمين الذى قضى بتثبيت ملكية المطعون عليه للعقارات والسيارات والمعدات المبينة بالحكم ، وإذ لم يتضمن الحكم فى مدوناته البيانات التى أوجبها القانون ولم يشتمل على بيان أقوال الخصوم ومستنداتهم وأسباب الحكم بالمخالفة لما يوجبها القانون - أقام الدعوى . بتاريخ ٢٩ / ٤ / ١٩٨٧ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسماعيلية بالاستئناف رقم ٢٧٠ / ١٢ ق وبتاريخ ٣ / ١ / ١٩٨٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول انه تمسك أمام محكمة الاستئناف ببطلان حكم المحكمين لعدم اشتماله على ملخص لأقوال الخصوم ومستنداتهم اعمالا لحكم المادة ٥٠٧ من قانون المرافعات إلا أن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم المستأنف تأسيسا على أن الأسباب التى استند اليها فى استئنافه لا يحررتب عليها - حكم المحكمين بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه وحيث إن هذا النعى سديد، ذلك أن النص فى الفقرة الأولى من المادة ٥٠٦ من

قانون المرافعات على أن "يصدر المحكمون حكمهم غير مقيدين بأجراءات المرافعات عدا ما نص عليه فى هذا الباب ويكون حكمهم على مقتضى قواعد القانون ما لم يكونوا مفوضين بالصلح" يدل على أن المشرع وإن لم يشأ أن يتضمن حكم المحكمين جميع البيانات التى يجب أن يشتمل عليها حكم القاضى ، إلا أنه أوجب اتباع الأحكام الخاصة بالتحكيم الواردة فى الباب الثالث من الكتاب الثالث من قانون المرافعات ومنها حكم المادة ٥٠٧ التى توجب اشتمال الحكم بوجه خاص على ملخص أقوال الخصوم ومستنداتهم ، وقد استهدف المشرع من إيجاب اثبات ذلك بحكم المحكمين توفير الرقابة على عملهم والتحقق من حسن استيعابهم لوقائع النزاع ودفاع طرفيه والوقوف على أسباب الحكم الصادر فيه وذلك رعاية لصالح الخصوم ، وهى على هذا النحو بيانات لازمه وجوهريه يترتب على إغفالها عدم تحقق الغايه التى من أجلها أوجب المشرع اثباتها بالحكم بما يؤدى إلى البطلان ولا ينال من ذلك أن تكون أوراق القضية قد أودعت مع الحكم بقلم كتاب المحكمة لأن الحكم يجب أن يكون دالا بذاته على إستكمال شروط صحته بحيث لا يقبل تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية بأى طريق آخر . لما كان ذلك وكان يجوز طلب بطلان حكم المحكمين وفقا للفقرة الاخيرة من المادة ٥١٢ من قانون المرافعات إذا وقع بطلان فى الحكم أو فى الاجراءات أثر فى الحكم ، وكان البين من الأوراق أن حكم المحكمين موضوع التداعى لم يتضمن ملخصا لأقوال الخصوم أو مستنداتهم التى قضى استنادا إليها بملكية المطعون عليه للعقارات والسيارات

والمعدات المبينه بالحكم مجتزئاً القول بأن هيئة التحكيم سمعت أقوال الخصوم وناقشتهم شفاهة واطلعت على مستنداتهم التي ثبت منها ملكية المطعون عليه لأعيان النزاع دون بيان للخص هذه الأقوال والمستندات أو بيان الأدله التي استند إليها وكيف أنها تقيد الملكية وبما لا يكفي لتحقيق الغرض الذي من أجله أوجب المشرع إثبات هذه البيانات بحكم المحكمين ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف فيما انتهى إليه برفض الدعوى تأسيساً على أن الأسباب التي استند إليها الطاعن لا تتدرج ضمن الأسباب المنصوص عليها في المادة ٥١٢ من قانون المرافعات فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح الفصل فيه ولما تقدم .



## جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة جرجس أسحق وعضوية السادة المستشارين :

محمد فتحي الجهمودي ، عبد الحميد الشافعي نائب رئيس المحكمة ، وإبراهيم الطويلة وأحمد علي خيرى

( ١٢٧ )

### الطعن رقم ١٥٠٠ لسنة ٥٥ القضائية

شركة . عقد « عقد الشركة . خضوعه لبدأ سلطان الارادة » نظام عام ،  
«انسحاب الشريك من الشركة »

١ - عدم جواز انسحاب الشريك من الشركة . شرطية . ان تكون الشركة معينه  
المدة ، ولم تنتقض مدتها . أثره . البقاء فى الشركة حتى إنتهاء مدتها .

٢ - خضوع عقد الشركة لبدأ سلطان الارادة . تحديد حقوق طرفيه بالشروط  
الواردة فيه . ما لم تكن مخالفة للنظام العام .

١ - المقرر أنه لا يجوز للشريك الانسحاب من الشركة إذا كانت معينه المدة  
وكانت مدتها لم تنتقض بعد إذ يتعين فى هذه الحالة البقاء فى الشركة إلى إنتهاء مدتها .

٢ - عقد الشركة كأى عقد آخر يخضع لبدأ سلطان الارادة الذى يقضى بأن



العبارة في تحديد حقوق طرفى العقد هو بما حواه من نصوص بما مؤداه احترام كل منهما للشروط الواردة فيه مالم تكن هذه الشروط مخالفة للنظام العام لما كان ذلك وكان الثابت من عقد الشركة المؤرخ ١٧ / ٩ / ١٩٥٣ وملحقه المؤرخ ٢٨ / ٢ / ١٩٥٩ المبرم بين مورث الطاعنين والمطعون عليهما الثالث والرابعة وبين المطعون عليه الأول لإدارة واستغلال سينما الحرية بسوهاج إنه تضمن النص على أن مدة العقد عشر سنوات تنتهى فى ١٧ / ٩ / ١٩٦٣ قابلة للتجديد لمدة أخرى مماثلة ونص فى البند الرابع عشر منه على احقية كل شريك فى الانفصال عن الشركة بشرط ألا يتم ذلك قبل نهاية السنة الحسابية وهى آخر ديسمبر من كل سنة وكان مورث الطاعنين قد أئذر شريكه المطعون عليه الأول برغبته فى الانسحاب من الشركة وأنهاها اعتبارا من ١ / ١ / ١٩٧٩ وكان الحكم المطعون فيه قد استند فى قضائه برفض طلب تصفية الشركة وبفرض الحراسة القضائية عليها على أنه ليس من حق المورث المذكور إنهاء الشركة بانسحابه منها طالما أصر الشريك الآخر المطعون عليه الأول على بقائها لئن أن يعرض لما تضمنه البند الرابع عشر من عقد الشركة سالف الإشارة والتفت عن تناول دفاع الطاعن فى هذا الخصوص بما يقتضيه من البحث فإنه يكون معيبا بمخالفة القانون والقصور فى التسبيب .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتوصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٤٢١٧ سنة ١٩٧٨ مدنى  
سوهاج الابتدائية ضد ... ، مورث الطاعنين والمطعون عليهما الثالث والرابعة .  
والمطعون عليه الثانى بطلب الحكم أولا : بصفة مستعجلة بفرض الحراسه على  
السينما الموضحة بالصحيفة وتعيين المطعون عليه الثانى حارسا قضائيا يتولى  
استلامها وأدارتها وتقديم كشف حساب عن ريعها فى نهاية كل شهر وتسليم كل  
شريك ما يستحقه فى الأرباح كله بقدر حصته وذلك لحين تصفية الشركة وانتهاء  
النزاع بين الطرفين رضاء أو قضاء . ثانيا : إلزام مورث الطاعنين والمطعون  
عليهما الثالث والرابعة بأن يدفع له مبلغ ٥٥٠٠ ج<sup>١</sup> وقال بيانا لذلك أنه بمقتضى عقد  
مؤرخ ١٧ / ٩ / ١٩٥٣ تكونت شركة تضامن بينه وبين المطعون عليه الثانى  
ومورث الطاعنين والمطعون عليهما الثالث والرابعة لإدارة واستغلال سينما الحرية  
بسوهاج برأس مال مقداره اثنا عشر ألف جنيه وتبلغ حصته ثلاثة آلاف جنيه  
وحصة شريكه ٤٥٠٠ جنيه لكل منهما ونص فى البند الخامس من العقد على أن  
مدة الشركة عشر سنوات تنتهى فى ١٧ / ٩ / ١٩٦٣ قابلة للتجديد لمدة أخرى  
مماثلة من تلقاء نفسها ، كما نص فى البند الرابع عشر على أحقية الشركاء فى  
الانفصال عن الشركة بشرط أن يكون ذلك بخطاب مسجل بعلم الوصول قبل نهاية  
السنة المالية فى نهاية شهر ديسمبر من كل عام ، وفى البند الخامس عشر على  
أنه إذا توفى أحد الشركاء جاز أن يحل محله ورثته الشرعيين بذات الشروط ،  
وعهد الى المطعون عليه الثانى إدارة الشركة بتاريخ ٢٨ / ٢ / ١٩٥٩ أجرى تعديل

لعقد الشركة أنسحب بمقتضاه المطعون عليه الثاني منها بعد أن تنازل عن حصته لمورث الطاعنين والمطعون عليهما الثالث والرابعة الذي عهد إليه بإدارتها ، إلا أن المذكور اساء الإدارة وتقاعس عن سداد ديون الشركة وتلاعب في إيرادات السينما واحتفظ بها لنفسه بقصد حمله على التخرج منها ثم قام أخيراً بإغلاقها ، وإذ استحكم الخلاف بينهما فقد أقام الدعوى مورث الطاعنين والمطعون عليهما الثالث والرابعة الدعوى رقم ٥٤٨١ سنة ١٩٧٨ مدنى سوهاج الإبتدائية ضد المطعون عليه الأول بطلب الحكم بانقضاء عقد الشركة المؤرخ ١٧ / ٩ / ١٩٥٣ وتعيينه مصفياً عليها لبيع مبانيتها وآلاتها ومعداتنا وتوزيع ناتجها بين الطرفين كل بقدر حصته . وقال بيانا لذلك أن المطعون عليه الأول داب على الاستيلاء على إيرادات السينما بالقوة مستغلا في ذلك أولاده وآخرين ، وحرر عن ذلك العديد من المحاضر الأمر الذى اضطره إلى غلق السينما ولرغبته فى الانفصال عن الشركة فقد انذر المطعون عليه الأول بهذه الرغبة بالانذار المعلن إليه فى ١٧ / ١٢ / ١٩٧٨ إعمالاً للبند الرابع عشر من العقد ، وبذلك تكون الشركة قد انقضت اعتباراً من ١ / ١ / ١٩٧٩ ويقتضى الأمر تعيين مصف لها لبيع موجوداتها وقسمة الناتج عليهما كل بقدر حصته . وبعد أن ضمت المحكمة الدعويين حكمت بتاريخ ٢٧ / ١ / ١٩٨٠ أولاً : فى الدعوى رقم ٤٢١٧ سنة ١٩٧٨ مدنى سوهاج الإبتدائية بعدم قبول فرض الحراسة القضائية على السينما موضوع عقد الشركة المؤرخ ١٧ / ٩ / ١٩٥٣ وتعديله المؤرخ ٢٨ / ٢ / ١٩٥٩

ثانيا : فى الدعوى رقمى ٤٢١٧ ، ٥٤٨١ سنة ١٩٧٨ مدنى سوهاج الابتدائية وقبل الفصل فى الموضوع بتعيين رئيس مكتب خبراء وزارة العدل بسوهاج مصفيا للشركة المنعقدة بين طرفى الخلف بالعقد المنعقد بتاريخ ١٧ / ٩ / ١٩٥٣ وتعديله المؤرخ ٢٨ / ٢ / ١٩٥٩ تكون مهمته تحصيل الأصول وقبض الديون وبيع منقولات الشركة والآلات والمعدات بكافة اشكالها وأنواعها وتوزيع ناتج كل ذلك بين المتداعين بقدر حصة كل منهما فى رأس المال . استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط ، مأمورية سوهاج ، بالاستئناف رقم ٨٨ سنة ٥٥ ق وأثناء نظر الاستئناف توفى .... فحكمت المحكمة بتاريخ ٢٢ / ١٢ / ٨٠ بانقطاع سير الخصومة ، فقام ورثته الطاعنين والمطعون عليهما الثالث والرابعة بتعجيل السير فيها ، وباتاريخ ١٣ / ٣ / ١٩٨٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى رقم ٥٤٨١ سنة ١٩٧٨ مدنى سوهاج الابتدائية وفى الدعوى رقم ٤٢١٧ سنة ١٩٧٨ مدنى سوهاج الابتدائية بصفة مستعجلة برفض الحراسة القضائية على السينما الموضحة بعقد الشركة المؤرخ ١٧ / ٩ / ١٩٥٣ وتعديله المؤرخ ٢٨ / ٢ / ١٩٥٩ وتعيين المطعون عليه الثانى حارسا قضائيا عليها .. وبإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فى باقى طلبات المطعون عليه الأول ، طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .



وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقولون أن مورثهم أنذر شريكه المطعون عليه الأول بتاريخ ١٧ / ١٢ / ١٩٧٨ برغبته في الانسحاب من الشركة وفقا للبند الرابع عشر من عقد الشركة الذي يعطى لكل شريك الحق في الانفصال عنهما بشرط أن يكون ذلك بخطاب مسجل بعلم الوصول بعد نهاية السنة الحسابية في آخر ديسمبر من كل سنة ، وبذلك تكون الشركة قد انقضت في ٣١ / ١٢ / ١٩٧٨ وتظل لها شخصية معنوية بعد هذا التاريخ بالقدر اللازم لتصفيتها ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى عدم أحقية مورثهم في إنهاء الشركة بانسحابه منها طالما أصر الشريك الآخر على بقائها وقضى برفض دعوى مورثهم بتصفية الشركة وعين حارسا عليها دون أن يعرض لما تضمنه العقد بأحقية في الانفصال من الشركة فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه ولئن كان المقرر أنه لا يجوز للشريك الانسحاب من الشركة إذا كانت معينه المدة وكانت مدتها لم تنقض بعد إذ يتعين في هذه الحالة البقاء في الشركة إلى انتهاء مدتها ، إلا أن عقد الشركة كأي عقد آخر يخضع لمبدأ سلطان الإرادة الذي يقضى بأن العبرة في تحديد حقوق طرفي العقد هو بما حواه من نصوص بما مؤداه احترام كل منهما للشروط الواردة فيه ما لم تكن هذه الشروط مخالفة للنظام العام ، لما كان ذلك وكان الثابت من عقد الشركة المؤرخ ١٧ / ٩ / ١٩٥٣ وملحقه المؤرخ ٢٨ / ٢ / ١٩٥٩ المبرم بين مورث الطاعنين والمطعون عليهما الثالث والرابعة وبين المطعون عليه الأول لإدارة واستغلال



سينما الحرية بسوهاج أنه تضمن النص على أن مدة العقد عشر سنوات تنتهى فى ١٧ / ٩ / ١٩٦٣ قابلة للتجديد لمدة أخرى مماثلة ونص فى البند الرابع عشر منه على أحقية كل شريك فى الانفصال عن الشركة بشرط ألا يتم ذلك قبل نهاية السنة الحسابية وهى آخر ديسمبر من كل سنة وكان مورث الطاعنين قد أندر شريكه المطعون عليه الأول برغبته فى الإنسحاب من الشركة وإنهائها اعتبارا من ١ / ١ / ١٩٧٩ وكان الحكم المطعون فيه قد استند فى قضائه برفض طلب تصفية الشركة ويفرض الحراسه القضائية عليها على أنه ليس من حق المورث المذكور إنهاء الشركة بانسحابه منها طالما أمر الشريك الآخر - المطعون عليه الأول - على بقائها دون أن يعرض لما تضمنه البند الرابع عشر من عقد الشركة سالف الإشارة والتفت عن تناول دفاع الطاعن فى هذا الخصوص بما يقتضيه من البحث فإنه يكون معيبا بمخالفة القانون والقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .



## جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار: محمد فؤاد بدر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :

محمد عبد الحميد سنځ ، كمال نافع نائبى رئيس المحكمة ، يحيى عارف و أحمد الحديدى

(١٢٨)

### الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٥٦ القضائية

إيجاره إيجار الأماكن: ، إقامة المستأجر مبنى مكون من أكثر من ثلاث وحدات .

إقامة المستأجر مبنى مملوكا له يتكون من أكثر من ثلاث وحدات فى تاريخ لاحق لاستئجاره - تخييره - بين تركة الوحدة السكنية التى يستأجرها أو توفير مكان ملائم للمالك أو لأحد أقاربه حتى الدرجة الثانية بما لا يجاوز مثلى أجرة الوحدة التى استأجرها - م ٢٢ / ٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مناطه . أن تكون الوحدة البديلة نظيره للعين المؤجرة له فى مواصفاتها . علة ذلك .

النص فى المادة ٢٢ / ٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يدل على أن المشرع أوجب على المستأجر إذا أقام بناء يمتلكه يتكون من أكثر من ثلاث وحدات أن يعيد العين المؤجرة الى مالكها إذا رغب فى ذلك أو توفير مكانا ملائما له أو

أحد أقاربه حتى الدرجة الثانية بالمبنى الذى أقامه بما لا يجاوز مثلى الاجرة المستحقة له عن الوحدة التى يستأجرها منه إذا أراد الاحتفاظ بالعين التى يستأجرها ، وأنه إذا رغب المستأجر فى استعمال حقه فى هذا الاختيار وتقديم العين البديلة عن العين المؤجرة له فإنه يتعين أن تكون هذه العين نظيرة للعين المؤجرة فى مواصفاتها باعتبارها مسكنا دون اشتراط التطابق بينهما ، وأن تقرير حق المستأجر فى الاختيار بين الاحتفاظ بالعين المؤجرة أو تقديم غيرها فى عقاره الذى بناه يقتضى ذلك التناظر فى تكوين الاثنتين مع الاعتبار بما يكون له من عوامل أخرى معنوية نشأت عنده نتيجة سكنى العين المؤجرة ربحاً من الزمن ، يدل على ذلك أن المشرع استهدف بتقرير ذلك النص على ما يبين من تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الاسكان والمرافق العامة ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب تحقيق العدالة بين طرفى العلاقة الإيجارية ، وأنه أورد النص ضمن المجموعة الخامسة من مواد القانون التى استهدف بها على ما يبين من العنوان الذى وضعه بها مبيناً لمقصوده من تقريرها وهو فى شأن تحقيق التوازن التى قدمها المطعون ضده ملائمة رغم ما بينها وبين العين المؤجرة من التفاوت مع أن هذا الاعتبار تخلف لدى المطعون ضده بعد أن صار مالكا لعقار من أكثر من ثلاث وحدات مما لا يقوم به قصد المشرع من تقرير نص المادة ٢٢ / ٢ آنفة الذكر من التوازن بين الطرفين فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه

### المحكمة.

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
تتوصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٠١٨ لسنة ١٩٨١ مدنى الاسكندرية  
الإبتدائية بطلب الحكم إما بفسخ عقد الايجار المؤرخ ١ / ٣ / ١٩٦٧ وإلزام  
المطعون ضده الاول بتسليم العين المؤجرة أو توفير شقة ملائمة ومماثلة لسكن  
كريمته بالعقار الذى أقامه الأخير بما لا يجاوز مثلى أجره العين المؤجرة ، وقال  
بيانا لذلك أن المطعون ضده الاول استأجر منه بموجب ذلك العقد شقة بملكه الكائن  
بشارع هنو و ابور المياه بالاسكندرية وأن المذكور أقام عقارا بشارع منشأ يتكون  
من ١٢ طابقا يشتمل على ٤٨ وحدة سكنية وطلب منه اخلاء العين المؤجرة أو توفير  
وحدة ملائمة لسكن ابنته فى العقار المملوك له إلا أنه رفض فأقام الدعوى بطلباته ، وبجلسة  
٢٤ / ١١ / ١٩٨٢ حكمت المحكمة بفسخ عقد الايجار وإخلاء المطعون ضده الاول  
شقة النزاع والتسليم ، استأنف المطعون ضده الاول هذا الحكم بالاستئناف رقم  
٦٠٤ لسنة ٣٨ ق الاسكندرية ، نذبت المحكمة خبيرا فى الدعوى لاداء المأمورية  
المبينة بمنطوق الحكم ، وتدخل المطعون ضده الثانى منضمما للأول فى طلباته ،  
وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت فى ١٨ / ٢ / ١٩٨٦ بإلغاء الحكم المستأنف  
وبملازمة الشقة رقم ٩٠٢ التى وفرها المطعون ضده الاول لابنة الطاعن فى العقار  
المملوك له بشارع منشأ والزم المطعون ضده الاول بتحرير عقد ايجار عنها بأجرة  
شهرية قدرها ٢٠ جنيها ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت  
النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى

غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت فى الأوراق ، وفى بيان ذلك يقول أنه يشترط فى المكان الذى يجب على المستأجر أن يوفره فى مبناه الجديد للمؤجر أو لأحد أقاربه حتى الدرجة الثانية وفقا لنص المادة ٢٢ / ٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ أن يكون ملائما ويتحقق تلك الملائمة إذا كان وافيا بالغرض الذى يمكن أن يحققه المؤجر من الانتفاع بالعين المؤجرة لو أنه استردها من المستأجر وأن يكون متقاربا من حيث المساحة والمستوى مع العين المؤجرة وإلا قامت الحكمة من ايراد هذا النص وهو تحقيق التوازن فى العلاقات الايجارية بتخفيف بعض القيود التى فرضها قانون ايجار الاماكن على المؤجر لحساب المستأجر ، وإذا انتهى الحكم إلى ملاءمة الشقة رقم ٩٠٢ من عقار المطعون ضده الاول والتى تتكون من أربع حجرات لسكنى ابنة الطاعن بحسبانها وحدة حديثه التشييد من الاسكان الفاخر ورغم أنها لا تتلاءم مع مساحة العين المؤجرة فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن النص فى المادة ٢٢ / ٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أن ، وإذا أقام المستأجر مبنى مملوكا له يتكون من أكثر من ثلاث وحدات فى تاريخ لاحق لاستجاره يكون بالخيار بين الاحتفاظ بسكنه الذى يستأجره أو توفير مكان ملائم لمالكه أو أحد أقاربه حتى الدرجة الثانية بالمبنى الذى أقامه بما لا يجاوز مثلى الاجرة المستحقة عن الوحدة التى



يستأجرها ، يدل على أن المشرع أوجب على المستأجر إذا أقام بناء يمتلكه يتكون من أكثر من ثلاث وحدات أن يعيد العين المؤجرة إلى مالكها إذا رغب في ذلك أو يوفر مكانا ملائما له أو لأحد أقاربه حتى الدرجة الثانية بالمبنى الذي اقامه بما لايجاوز مثلى الأجرة المستحقة له عن الوحدة التي يستأجرها إذا أراد الاحتفاظ بالعين التي يستأجرها ، وأنه إذا رغب المستأجر في استعمال حقه في هذا الاختيار وتقديم العين البديلة عن العين المؤجرة له فإنه يتعين أن تكون هذه العين نظيرة للعين المؤجرة في مواصفاتها باعتبارها مسكنا دون اشتراط التطابق بينهما ، وأن تقرير حق المستأجر في الاختيار بين الاحتفاظ بالعين المؤجرة أو تقديم غيرها في عقاره الذي بناه يقتضى ذلك التناظر في تكوين الاثنتين مع الاعتبار بما يكون له من عوامل أخرى معنوية نشأت عنه نتيجة سكنى العين المؤجرة ودحا من الزمن ، يدل على ذلك أن المشرع استهدف بتقرير ذلك النص على ما يبين من تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الاسكان والمرافق العامة ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب تحقيق العدالة بين طرفى العلاقة الايجارية ، وإنه أورد النص ضمن المجموعة الخاصة من مواد القانون التي استهدف بها على ما يبين من العنوان الذى وضعه لها مبينا لمقصوده من تقريرها وهو فى شأن تحقيق التوازن فى العلاقات الايجارية ، وأن التوازن يقتضى التقارب بين العين المؤجرة وبديلتها فى كل ما هو داخل فى مواصفاتها كبناء سكن ، ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين فى مدوناته أن العين المؤجرة للمطعون ضده فى عقار الطاعن تتكون من عشر حجرات وردة وثلاث دهاليز وثلاثة حمامات

ومطبخين مساحتها ٦٥٥, ٥ مترا مربعا وملحق بها حجرتين على السطح وجراج بالحديقة وأن العقار الذى بناه المطعون ضده الاول مقام على مساحة ٥٣٥, ٧٣ مترا مربعا ويتكون من بدروم وطابق أرضى وعشر طوابق علوية كل طابق منها مكون من ثلاث شقق اثنتان منها تتكون كل واحدة من خمس حجرات والثالثة من أربع حجرات وطابق فوق العشرة عبارة عن فيلا تحتوى على سبع حجرات وثلاثة حمامات ومطبخ ، ذهب إلى أن الشقة رقم ٩٠٢ من هذا البناء المكونه من أربع حجرات والتي قدمها المطعون ضده بدلا من التي يسكنها تعد ملائمة لسكنى ابنة الطاعن وأطرح ما ارتأه الخبير المنتدب من أن هذه الشقة وحدها غير ملائمة ويلزم لتكون كذلك اضافة أخرى إليها إسوة بما فعله الطاعن بالنسبة لابنائه وما توافر لشقة النزاع من المواصفات حسبما أثبت الحكم فى مدوناته على انها .. مكان ملائم فى مثل هذا الوقت من الزمان الذى إشتدت فيه أزمة الاسكان واستحكمت إذ ليست الملازمة أن يوفر المستأنف ( المطعون ضده الاول ) - لابنه المستأنف عليه - الطاعن - شقتين من تسع غرف ومنافعها إسوة بابنائه هو لان الاخيرين قد احتجز كل منهم شقتين فى عقار يملكونه وهم احرار فيما يملكون استعمالا واستغلالا كما أن الملازمة ليست بإعطاء مكان لابنة المستأنف عليه - الطاعن - يعادل فى مسطحة المكان الذى يستأجره المستأنف - المطعون ضده الاول - بملك المستأنف عليه حيث هناك فارق فى توقيت تشييد كل من المكانين وشتان بين تكاليف بناء كل منهما .. بما مؤداه أنه اعتد فى تقدير الملازمة بين الوجدتين على عنصر التكلفة وحدها كما اعتبر أزمة الاسكان مبررا لاعتبار العين التى قدمها

المطعون ضده ملائمة رغم ما بينها وبين العين المؤجرة من التفاوت مع أن هذا الاعتبار تخلف لدى المطعون ضده بعد أن صار مالكا لعقار من أكثر من ثلاث وحدات بما لا يقوم به قصد المشرع من تقرير نص المادة ٢٢ / ٢ أنفة الذكر من إقامة التوازن بين الطرفين فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه دون حاجة للتصدي لباقي اسباب الطعن .

ولما كان الموضوع صالحا للفصل فيه ، ولما تقدم



## جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة منصور حسين عبد العزيز وعضوية السادة  
المستشارين : عبد المنعم وفا ، طلعت أمين صادق ، محمد السعيد رضوان نواب رئيس المحكمة وعزت

البنداري

( ١٢٩ )

### الطعن رقم ٣٢٨٧ لسنة ٦٠ القضائية

( ١ ، ٢ ، ٣ ) عمل «العاملون بالقطاع العام» اجر: عمولة البيع ، بدلات ،

( ١ ) الحقوق المادية للعامل ، المقصود بها الاجر وملحقاته الدائمة . ملحقات

الاجر غير الدائمة والتعويضات التي يحصل عليها لقاء نفقات يتكبدها . لا تعد من

تلك الحقوق . م ٥٤ ق ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

( ٢ ) عمولة البيع من ملحقات الاجر غير الدائمة . عدم استحقاق العامل لها

إلا إذا تحقق سببها لقيامه بالبيع الفعلى .

( ٣ ) البديل . اعطاؤه للعامل عوضا عن نفقات يتكبدها . عدم اعتباره جزءا من الاجر .

اعطاؤه له لقاء طاقة يبذلها أو مخاطر معينة يتعرض لها اعتباره جزءا من الاجر .

( ١ ) أن المشرع عندما اشترط في المادة ٥٤ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ عند تكليف صاحب العمل للعامل بعمل غير المتفق عليه في العقد الايترتب على ذلك المساس بحقوقه المادية انما قصد بهذه الحقوق الأجر وملحقاته الدائمة والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ منه ، أما ملحقات الأجر غير الدائمة والتي ليس لها صفة الاستمرار والثبات لعدم أحقية العامل في الحصول عليها اثناء مباشرته لعمله المنقول منه إلا إذا تحقق سببها ، وكذلك التعويضات التي كان يحصل عليها لقاء نفقات يتكبدها وينتفى عنها وصف الأجر فلا تعد من قبيل الحقوق المادية التي اشارت إليها المادة المذكورة

( ٢ ) المقرر في قضاء هذه المحكمة - ان عمولة البيع تعد من ملحقات الأجر غير الدائمة التي ليس لها صفة الاستمرار والثبات إذ لاتعد وأن تكون مكافأة قصد منها ايجاد حافز في العمل بحيث لا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو البيع الفعلى ، فإذا باشره العامل استحق العمولة ومقدار هذا البيع اما إذا لم يباشره فلا يستحق هذه العمولة .

( ٣ ) البديل يعتبر جزءا من الأجر إذا اعطى للعامل لقاء طاقة يبذلها أو مخاطر يتعرض لها اثناء تأديته لعمله ، ولا يعتبر أجرا ولا يأخذ حكمه إذا اعطى للعامل لمواجهة نفقات يتكبدها في سبيل تنفيذ عمله



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى ٧٣٤ لسنة ١٩٨٦ عمال كلى شمال القاهرة على الطاعنة - شركة المهندس الوطنية للمنتجات الغذائية - وطلب الحكم بعدم الاعتداد بالقرار رقم ١٦٠ الصادر فى ١ / ٤ / ١٩٨٦ من الشركة الطاعنة فيما تضمنه من نقل المطعون ضده من وظيفة مدير مساعد بإدارة البيع الى وظيفة مدير مساعد بإدارة التنسيق والمتابعة مع ما يترتب على ذلك من آثار متمثلة فى أن تؤدى له الشركة الطاعنة مبلغ ٦١٥ <sup>جـ</sup> جنيها عموله ومبلغ ١٤٧,٥٠٠ <sup>جـ</sup> مليم فرق بدل انتقال وجملتهما مبلغ ٧٦٢,٥٠٠ <sup>جـ</sup> مليم شهريا اعتبارا من ١ / ٤ / ١٩٨٦ مع ضمه لأجرة مستقبلاً ، وأن تؤدى له مبلغ عشرين ألف جنيه تعويضا ، مع تعديل بداية مربوط راتبه إلى ٢٥٠ جنيها اعتبارا من ١ / ٩ / ١٩٨٣ وقال بيانا لها انه بموجب عقد عمل مؤرخ ١ / ٢ / ١٩٨١ التحق بالعمل لدى الشركة الطاعنة بوظيفة اخصائى مبيعات بأجر شهرى قدره مائة وعشرون جنيها ورقى إلى وظيفة مدير مساعد بإدارة المبيعات براتب شهرى قدره ثلاثمائة جنيه ، وبتاريخ ١ / ٤ / ١٩٨٦ فوجئ بصدور القرار رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٦ بنقله إلى وظيفة مدير مساعد بإدارة

التنسيق والمتابعة وامتنعت الطاعنة عن صرف ما كان يتقاضاه من عمولة فضلا عن تخفيض بدل الانتقال ، ولما كان القرار المذكور مخالفا للقانون ومشوبا بالتعسف فى استعمال السلطة والحق به اضرار مادية وأدبية يقدر لجبرها مبلغ عشرين ألف جنيه فقد أقام الدعوى بطلباته سالفة البيان ، بتاريخ ٣١ / ٣ / ١٩٨٧ نذبت المحكمة خبيرا فى الدعوى ويعد أن قدم تقريره قضت بتاريخ ١٨ / ٤ / ١٩٨٩ برفض الدعوى استئناف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٨٣٤ لسنة ١٠٦ ق ، بتاريخ ١٦ / ٥ / ١٩٩٠ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعنة بأن تؤدى للمطعون ضده قيمة العمولة وبإلزام الانتقال بواقع مبلغ اجمالى قدره ٤٢,٠٣٨ <sup>جـ</sup> ( ٢٨,٠٣٨ <sup>جـ</sup> + ٣٠٧,٠٣٨ <sup>جـ</sup> عمولة + ٩٥ بدل انتقال ) علاوة على اجرة الأساسى اعتبارا من ١ / ٤ / ١٩٨٦ تاريخ نقله مع خصم ما تقاضاه منها من عمولات وبدل بالعمل المنقول إليه . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة للنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى بهما الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ومخالفة الثابت فى الأوراق وفى بيان ذلك نقول أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه بمنح المطعون ضده عمولة توزيع وفروق بدل انتقال تأسيسا على أن المادة ٥٤ من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ وضعت

قيدا على سلطة صاحب العمل عند نقل العامل بألا يمس ذلك بحقوقه المادية في حين أن العمولة وبديل الانتقال من ملحقات الاجر غير الدائمة والتي ليس لها صفة الثبات والاستقرار فلا تعتبر من حقوق العامل المادية التي لا يجوز المساس بها عند نقله لعمل آخر . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن المشرع عندما اشترط في المادة ٥٤ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ عند تكليف صاحب العمل للعامل بعمل غير المتفق عليه في العقد الا يترتب على ذلك المساس بحقوقه المادية إنما قصد بهذه الحقوق الاجر وملحقاته الدائمة والتي تعتبر جزء لا يتجزأ منه ، أما ملحقات الأجر غير الدائمة والتي ليس لها صفة الاستمرار والثبات لعدم أحقية العامل في الحصول عليها أثناء مباشرته لعمله المنقول منه إلا إذا تحقق سببها ، وكذلك التعويضات التي كان يحصل عليها لقاء نفقات يتكبدها وينتفى عنها وصف الأجر فلا تعد من قبيل الحقوق المادية التي اشارت إليها المادة المذكورة ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عمولة البيع تعد من ملحقات الأجر غير الدائمة التي ليس لها صفة الاستمرار والثبات إذ لا تعدو أن تكون مكافأة قصد منها إيجاد حافز في العمل بحيث لا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو البيع الفعلي ، فإذا باشره العامل استحق العمولة ومقدار هذا البيع أما إذا لم يباشره فلا يستحق هذه العمولة ، وأن البديل يعتبر جزءاً من الأجر إذا أعطى للعامل لقاء

طاقة يبذلها أو مخاطر يتعرض لها أثناء تأديته لعمله ، ولا يعتبر أجرا ولا يأخذ حكمه إذا أعطى للعامل لمواجهة نفقات يتكبدها في سبيل تنفيذ عمله لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى وحسبما جاء بتقرير الخبير الذي استند إليه الحكم المطعون فيه في قضاءه أن المطعون ضده كان يشغل وظيفة مدير مساعد بإدارة المبيعات بالشركة الطاعنة لمنطقة مبيعات الاقاليم لشئون الكمبيوتر ، وأنه كان يحصل على عمولة مبيعات يختلف مقدارها من شهر لآخر بحسب كمية المبيعات ، ثم نقل لوظيفة مدير مساعد بإدارة التنسيق والمتابعة التي لا تصرف عمولة لشاغلها ، ثم نقل مرة أخرى لوظيفة مدير مساعد بإدارة المبيعات لأقاليم الوجه القبلى والبحر الاحمر حيث حصل على عمولة بيع يقل متوسطها عن متوسط العمولة التي كان يتقاضاها في وظيفته الأولى ، كما أنه كان يتقاضى بدل انتقال ثابت مقداره خمسة وتسعون جنيها شهريا في كل من وظيفته الأولى ووظيفته التي نقل إليها إلا أنه في وظيفته الأولى كانت تصرف له بالإضافة إلى ذلك المبلغ كوبونات بنزين بغرض استغلالها في تنقلاته بسيارة الشركة ثم استبدل بهذه الكوبونات مبلغ ثابت شهريا كمصروفات وقود ، وكانت عمولة البيع بوصفها سالف البيان تعد من ملحقات الاجر غير الدائمة التي ليس لها صفة الثبات والاستمرار ، كما أن فرق بدل الانتقال السالف بيانه والمتمثل في مقابل الوقود إنما يواجهه ما يتكبده المطعون ضده من نفقات في انتقالاته التي كانت تقتضيها وظيفته الأولى التي نقل منها ، فلا يعد أى منهما من الحقوق المادية في مفهوم نص المادة ٥٤

من قانون العمل السالف الإشارة إليها . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه - بعد أن نفى التعسف عن قراره نقل المطعون ضده - على اعتبار العمولة و فرق بدل الانتقال اللذين كان المطعون ضده يحصل عليهما في وظيفته الأولى من الحقوق التي يتعين حصوله عليها عند نقله لوظيفة أخرى غير مقررين لها ، أو لوظيفة مقرر أي منهما لها ولكن بمقدار أقل بحيث يتعين في تلك الحالة الأخيرة أن يحصل على الفرق بينهما فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء في موضوع الاستئناف رقم ٨٣٤ لسنة ١٠٦ ق القاهرة برفضه وتأييد الحكم المستأنف





## جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة أحمد نصر الجندى وعضوية السادة المستشارين :  
حسين محمد حسن عقر نائب رئيس المحكمة ، مصطفى حسيب عباس ، فتحى محمود يوسف وعبد  
المنعم محمد الشهاوى

( ١٢٠ )

### الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٥٨ القضائية « أحوال شخصية »

المسائل الخاصة بغير المسلمين « التطلاق . . دعوى الاحوال الشخصية ،  
" سماع الدعوى "

سماع دعوى التطلاق . شرطه . انتماء الزوجان إلى طائفتين تدينان بالطلاق .  
م ٩٩ / ٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . ثبت أن المطعون ضدها من طائفة  
الاقباط الكاثوليك . القضاء بعدم سماع الدعوى . لأخطأ . انضمام الطاعن قبل  
رفع الدعوى إلى مذهب الارثوذكس . لا أثر له .

النص فى الفقرة السابقة من المادة ٩٩ من اللائحة الشرعية على أنه « لا تسمع  
دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع  
الطلاق . يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الشارع قصد  
التفرقة بين الطوائف التى تدين بالطلاق فأجاز سماع الدعوى به بالنسبة لها دون

تلك التى لا تدين بالطلاق فممنع سماع دعوى الطلاق بينهما دفعا للخرج والمشقة .

لما كان ذلك وكان المذهب الوحيد الذى لا يجيز التطليق فى المسيحية هو المذهب الكاثوليكي على اختلاف ملله - وكان الثابت من مدونات الحكم الإبتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها من طائفة الاقباط الكاثوليك ، فإن قضاءه بعدم سماع الدعوى على سند من الفقرة السابقة من المادة ٩٩ سالفه الذكر يكون قد صادف صحيح القانون ولا عليه إن هو التفت - بعد ذلك - عن الشهادة المقدمة من الطاعن بانضمامه إلى مذهب الارثوذكس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٨٥ أحوال شخصية مدنى كلى سوهاج على المطعون ضدها . للحكم اصليا بطلاقها منه . واحتياطيا بتطليقها وفسخ عقد الزواج بها المؤرخ ١٤ / ٧ / ١٩٦٣ . وقال بيانا لدعواه أن المطعون ضدها زوجته بصحيح العقد الشرعى المؤرخ ١٤ / ٧ / ١٩٦٣ والموثق لدى مطرانية الاقباط الكاثوليك بطهطا ، ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج إلا أن العشرة بينهما لم تدم سوى بضعة أشهر ، فقد تركت المطعون ضدها منزل

الزوجية دون سبب واستمرت الفرقة بينهما مدة تزيد على ثلاث سنوات ، ولم تفلح مساعي الصلح ، فانضم إلى طائفة الاقباط الارثوذكس في ٢٩ / ١١ / ١٩٧٣ ، وإذا اختلفا طائفة فقد اوقع الطلاق عليها بقوله انت طالق ثلاثا ، وأقام الدعوى . وبتاريخ ٢٠ / ١١ / ١٩٨٦ حكمت المحكمة بعدم سماع الدعوى - استئناف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف اسيوط ( مأمورية سوهاج ) بالاستئناف رقم ٦٤ لسنة ٦٦ ق احوال شخصية ملى ، وبتاريخ ٢٥ / ٥ / ١٩٨٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . قدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن - عرض الطعن على هذه المحكم في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول أنه يكفي للحكم بإثبات طلاق غير المسلمين أن يكون الطرفان مختلفي الطائفة أو الملة وقد قدم لمحكمة الموضوع شهادة تفيد انضمامه إلى مذهب الارثوذكس واختلافه معها في الملة ، مما يجيز له إيقاع الطلاق عليها بإرادته المنفردة ، وإذا قضى الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه بعدم سماع الدعوى عملا بالفقرة السابعة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على سند من أن المطعون ضدها تنتمي إلى طائفة الكاثوليك ، والتفت عن الشهادة المقدمة ، وكان مذهب الكاثوليك يدين بالطلاق وإن اختلفت أحواله وأسبابه فضلا عن أن هذا المذهب لم يكن له قضاء أو شريعة عند صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، فإنه يكون معيبا

بمخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن النص في الفقرة السابعة من المادة ٩٩ من اللائحة الشرعية على أنه لا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الشارع قصد التفرقة بين الطوائف التي تدين بالطلاق فأجاز سماع الدعوى به بالنسبة لها دون تلك التي لا تدين بالطلاق فمنع سماع دعوى الطلاق بينهما دفعا للحرص والمشقة ، لما كان ذلك وكان المذهب الوحيد الذي لا يجيز التطلق في المسيحية هو المذهب الكاثوليكي على اختلاف ملله . وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها من طائفة الاقباط الكاثوليك ، فإن قضاءه بعدم سماع الدعوى على سند من الفقرة السابعة من المادة ٩٩ سالف الذكر يكون قد صادف صحيح القانون ، ولا عليه أن هو التفت - بعد ذلك - عن الشهادة المقدمة من الطاعن بانضمامه إلى مذهب الارثوذكس ، ويكون النعى بأسباب الطعن على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / وليم رزق بدوي وعضوية السادة المستشارين : طه الشريف ، أحمد أبو الحجاج نائب رئيس المحكمة ، شكرى العميرى وعبد الرحمن فكرى .

(١٣١)

### الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٥٣ القضائية

(١) بيع . "مرض الموت" . وميه . عقد . حكم .

اعتبار التصرف مضافاً إلى ما بعد الموت . شرطه . أن يكون على سبيل التبرع أو أن يكون الثمن يقل عن قيمة المبيع بما يجاوز ثلث التركة . المادتان ٤٧٧ ، ٩١٦ من القانون المدنى . إثبات صدور البيع فى مرض الموت . اعتباره على سبيل التبرع . إثبات أن العقد لم يكن مقصوداً به التبرع وأن الثمن يناسب قيمة المبيع كاف لحمل قضاء الحكم فى إثبات العوض . مؤداه . التعرض لصدور التصرف فى مرض الموت . غير لازم .

(٢) عقد "عيوب الإرادة" "الأكراه" . بطلان "بطلان التصرفات" . مرض الموت .

محكمة الموضوع .

الإكراه المبطل للرضا . تحققه بتهديد المتعاقد بخطر جسيم محقق بنفسه أو بماله أو باستعمال وسائل ضغط غير مستند إلى حق ولا قيل له باحتمالها أو التخلص منها ويكون من نتيجة ذلك حصول رهبة تحمله على الإقرار بقبول مالم يكن ليقبله اختياراً . تقدير وسائل



الإكراه ، من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاها على اسباب سائغة . المرض لا يعد بذاته وسيلة ضغط أو إكراه تعيب الإرادة مهما كانت خطره . علة ذلك . حالات التصرف المعقود فى مرض الموت . خضوعها لأحكام خاصة . يجب إعمالها دون غيرها . المادتان ٤٧٧ ، ٩١٦ ، من القانون المدنى .

١- مفاد نص المادتين ٤٧٧ ، ٩١٦ من القانون المدنى أن العبرة فى اعتبار التصرف مضافا إلى ما بعد الموت أن يكون على سبيل التبرع أو أن يكون الثمن يقل عن قيمة المبيع بما يجاوز ثلث التركة فإذا أثبت الورثة أن البيع تم فى مرض الموت اعتبر البيع على سبيل التبرع مالم يثبت المشتري عكس ذلك ، لما كان ذلك ، وكانت أسباب الحكم المطعون فيه وما اعتنقه من أسباب الحكم المستأنف قد استدل بقرائن سائغة على أن الثمن دفع وأنه يتساوى مع قيمة المبيع واستخلص ذلك من الخطاب الذى أرسله المورث قبل التصرف إلى الشاهد بأن البائعين كانوا يبحثون عن مشتر للأرض فى حدود ثمن خمسمائة جنية للفدان وقد رفضت إحدى المشتريات التى ورد اسمها فى الخطاب المؤرخ ١٩٧٧/٦/١٨ الشراء بهذا الثمن وكذلك من أقوال شاهد المطعون ضدهم بأن المورث كان ييغى إيداع قيمة نصيبه من ثمن البيع بنك مصر وهو فى حدود خمسة أو ستة آلاف جنية بما يعنى أن العقد لم يكن مقصوداً به التبرع وأن الثمن فى الحدود المناسبة لقيمة المبيع وهى قرائن كافية وحدها لحمل قضاء الحكم فى اثبات العوض واثبات تناسبه مع قيمة المبيع ، ومن ثم فلاحاجة للحكم للتحديث عن صدور التصرف فى مرض الموت أو اثبات ذلك بطريق آخر

طالما كونت المحكمة عقيدتها من قرائن ثابتة لها أصلها فى الأوراق .

٢- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الاكراه المبطل للرضا لا يتحقق إلا بتهديد المتعاقد المكره بخطر جسيم محقق بنفسه أو بماله أو باستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل له باحتمالها أو التخلص منها ويكون من نتيجة ذلك حصول رهبة تحمله على الإقرار بقبول مالم يكن يتقبله اختياراً على أن يكون هذا الضغط غير مستند إلى حق وأن تقدير وسائل الاكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها فى المتعاقد هو من مسائل الواقع التى تخضع لسلطة محكمة الموضوع التقديرية ولإرقابة لمحكمة النقض عليها متى أقامت قضاها على أسباب سائغة ، والمرض لا يعد بذاته وسيلة ضغط أو إكراه تعيب الإرادة - مهما كانت خطره إذ لا يد للإنسان فيه وقد عالج المشرع حالات التصرف التى تعقد إبان المرض الذى يتصل بالموت بأحكام خاصة أوردها فى المادتين ٤٧٧ ، ٩١٦ من القانون المدنى بما يتعين معه إعمالها دون غيرها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن حاز أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على مايبين - من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى كفر

الشيخ ضد الطاعنين و باقى المطعون ضدهم بطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد العرفى المؤرخ ١٩٧٤/١/٢٩ والمتضمن بيع الطاعن الأول ومورث باقى الطاعنين والمطعون ضدهم عدا الأول مساحة ٢٨ فداناً أطياناً زراعية شائعة فى مساحة ٥٢ فدان والموضحة الحدود والمعالم بالصحيفة والعقد لقاء ثمن قدره ١٢٦٠٠ ج وإذا امتنعوا عن إتمام إجراءات نقل الملكية فقد أقام الدعوى ، أحييت الدعوى إلى محكمة شمال القاهرة فقيدت بها برقم ٧٦٩٣ لسنة ١٩٧٨ - ثم أقام الطاعنون الدعوى رقم ٦١٣ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى شمال القاهرة على المطعون ضدهم بطلب الحكم بىطلان العقد سالف البيان استناداً إلى أن البيع تم فى مرض الموت فضلاً عن عدم تناسب الثمن مع قيمة المبيع ، ضمت الدعوى الأخيرة إلى الدعوى رقم ٧٦٩٣ لسنة ١٩٧٨ ليصدر فيهما حكم واحد، حكمت المحكمة بصحة ونفاذ عقد البيع وفى الدعوى الأخرى برفضها . استأنف الطاعنون الحكم بالاستئناف رقم ٦٠٨٧ سنة ٩٧ ق أمام محكمة استئناف القاهرة وبعد أن أحالت الدعوى إلى التحقيق حكمت فى ١٩٨٣/٣/١٧ بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به فى الدعوى رقم ١٩٧٨/٦٧٩٣ وبتأييده فى الدعوى رقم ١٩٧٩/٦١٣ بالنسبة لمساحة ٢٨ فدان موضوع الدعوى الأولى وبإلغائه بالنسبة لمساحة ٢٤ فدان الخاصة بالمحجور عليه وبىطلان العقد فى حدود تلك المساحة . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأيت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فأمرت بتحديد جلسه لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعى الطاعنون بالأسباب من الأول إلى

الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب والبطلان وفى بيان ذلك يقولون انهم تمسكوا فى دفاعهم بأن البيع تم من مورثهم وهو فى مرض الموت مدللين على ذلك بالمستندات المقدمة منهم وبأقوال الشهود . كما أن الثمن غير مناسب لقيمة الأرض وقد التفت الحكم المطعون فيه عن تحقيق مدى توافق البيع فى مرض الموت واستدل - على دفع الثمن وتناسبه إلى عقد البيع وإلى عدم مجادلتهم فيه وإلى توقيع الطاعنة على عقد البيع محل النزاع رغم انها وقعت كشاهدة وليست كخلف عام للمورث وتعتبر من الغير بالنسبة لسريان التصرف فى حقها بحيث لايسرى إلا فى حدود الثلث وإذا إنتهى الحكم المطعون فيه إلى تأييد الحكم المستأنف بالنسبة لمساحة ٢٨ فدانا دون أن يعن بدفاعهم الجوهري مستدلا على تناسب الثمن بأقوال الشهود مع انها لم تتعرض لذلك - فإنه يكون معيباً بالأوجه الواردة بسبب النعى .

وحيث إن النعى فى جملته غير سديد ، ذلك أن مفاد نص المادتين ٤٧٧ ، ٩١٦ من القانون المدنى أن العبرة فى اعتبار التصرف مضافاً إلى ما بعد الموت أن يكون على سبيل التبرع أو أن يكون الثمن يقل عن قيمة المبيع بما يجاوز ثلث التركة فإذا أثبت الورثة أن البيع تم فى مرض الموت اعتبر البيع على سبيل التبرع مالم يثبت المشتري عكس ذلك ، لما كان ذلك ، وكانت أسباب الحكم المطعون فيه وما اعتنقه من أسباب الحكم المستأنف قد استدل بقرائن سائغة على أن الثمن دفع وأنه يتساوى مع قيمة المبيع واستخلص ذلك من الخطاب الذى أرسله المورث قبل التصرف إلى الشاهد بأن البائعين كانوا يبحثون عن مشتر للأرض فى حدود ثمن خمسمائة جنية للفدان وقد

رفضت إحدى المشتريات التي ورد اسمها في الخطاب المؤرخ ١٨/٩/١٩٧٧ الشراء بهذا الثمن وكذلك من أقوال شاهد المطعون ضدهم بأن المورث كان يبغى إيداع قيمة نصيبه من ثمن البيع بنك مصر وهو في حدود خمسة أو ستة آلاف جنيه بما يعنى أن العقد لم يكن مقصوداً به التبرع وأن الثمن في الحدود المناسبة لقيمة المبيع وهي قرائن كافية وحدها لحمل قضاء الحكم في إثبات العوض وإثبات تناسبه مع قيمة المبيع ، ومن ثم فلاحاجة للحكم للحدث عن صدور التصرف في مرض الموت أو إثبات ذلك بطريق آخر طالما كانت المحكمة عقيدتها من قرائن ثابتة لها أصلها في الأوراق .

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه بالسبب الرابع بالبطلان ومخالفة القانون وفي بيانه يقولون أنهم تمسكوا بوقوع اكراه مبطل لإرادة البائعين تمثل في المرض الخطير الذي ألم بأحدهم وما انتاب شقيقهم من فزع لعلاج هذا المرض وهي حالة تمثل ضغطاً تتأثر بها إرادة المتصرف فيندفع إلى التعاقد وهو ما يفسر إرادته وأنه ليس من الضروري أن تصيب الرهبة المتعاقد ذاته بل قد نصب شخصاً غيره وثيق الصلة به فيتحقق الاكراه ، وإذا لم يأخذ الحكم بهذا النظر فإنه يكون معيباً بالبطلان ومخالفة القانون .

وحيث إن النعى غير مقبول ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الاكراه المبطل للرضا لا يتحقق إلا بتهديد المتعاقد المكره بخطر جسيم محقق بنفسه أو بماله أو باستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل له باحتمالها أو التخلص منها ويكون من نتيجة ذلك حصول رهبة تحمله على الإقرار بقبول مالم يكن يتقبله اختياراً على أن يكون هذا الضغط غير مستند إلى حق وأن تقدير وسائل الاكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها في



المتعاقد هو من مسائل الواقع التي تخضع لسلطة محكمة الموضوع التقديرية ولإرقابة محكمة النقض عليها متى أقامت قضاها على أسباب سائفة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه لم يرفى المرض الذى ألم بالمورث ما يحقق وسيلة الإكراه التى تعيب إرادته أو إرادته شقيقه وكان ذلك بأسباب سائفة ، ذلك أن المرض لا يعد بذاته وسيلة ضغط أو إكراه تعيب الإرادة -مهما كان خطره إذ لا يد للإنسان فيه وقد عالج المشرع حالات التصرف التى تعقد إبان المرض الذى يتصل بالموت بأحكام خاصة أوردها فى المادتين ٤٧٧ ، ٩١٦ من القانون المدنى بما يتعين معه إعمالها دون غيرها . ومن ثم فإن النعى بهذا السبب لا يعدو وأن يكون جدلا موضوعيا فى سلطة محكمة الموضوع . ومن ثم يكون غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

\*\*\*\*\*

## جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / حسين على حسين وعضوية السادة المستشارين :  
ريمن فهد نائب رئيس المحكمة ، عبد الناصر السباعي ، ابراهيم شعبان و محمد اسماعيل غزالي.

(١٣٢)

### الطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٥٣ القضائية

(١) حكم " الطعن فيه " دعوى " التدخل فيها " . استئناف . التدخل في  
الدعوى . أثره .

صيرورة التدخل طرفا في الدعوى . له استئناف الحكم الصادر فيها . القضاء بقبول تدخل  
المطعون ضدها الاخيرة خصما في الدعوى وبإنهاء عقد الايجار محل النزاع . حقها في الطعن  
على الحكم الصادر في الدعوى بالاستئناف - أيا كان وصف التدخل . لا يمنع من ذلك عدم  
سدادها رسوم التدخل . علة ذلك .

(٢) إثبات " شهادة الشهود " حكم " " حكم التحقيق " محكمة الموضوع  
سلطتها في تقدير الأدلة " حكم " تسببه " . ايجار " ايجار الاماكن "  
" الامتداد القانوني لعقد الايجار "

القضاء بتحقيق واقعة معينة بشهادة الشهود . لا يمنع محكمة الموضوع من الاعتماد على

أقوالهم فى اثبات واقعة أخرى مما يجوز اثباتها بشهادة الشهود . شرطه . أن تكون تلك الواقعة داخله فى نطاق الواقعة المطلوب إثباتها أو يتسع لها نطاق حكم التحقيق ( مثال - بصدد اثبات واقعة الإقامة التى ترتب امتداد عقد الإيجار ) .

(٣) إيجار " إيجار الأماكن " " إمتداد عقد الإيجار " . محكمة الموضوع .

استخلاص إقامة المستفيد من امتداد عقد الإيجار مع مستأجر العين إقامة مستقرة طبقاً لنص م ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . من سلطة محكمة الموضوع .

(٤) محكمة الموضوع " سلطتها فى تقدير الأدلة " " مسائل الواقع " .

لمحكمة الموضوع فهم الواقع فى الدعوى ، وبحث أدلتها والموازنة بينها ، وترجيح ما تطمئن إليه من أقوال الشهود مادامت لم تخرج بها عما يؤدى إليه مدلولها . حسبها بيان الحقيقة متى كان استخلاصها سائفا وله أصل ثابت فى الأوراق .

١- المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه يجوز الطعن من كل من كان طرفاً فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ولم يتخل عن منازعته حتى صدور الحكم ضده ، سواء كان خصماً أصيلاً أو ضامناً لخصم أصيل مدخلاً فى الدعوى أو متدخلها فيها للاختصاص أو الانضمام لاحد طرفى الخصومة فيها ، لما كان ذلك وكانت محكمة أول درجة قد قضت بقبول تدخل المطعون ضدها الأخيرة خصماً فى الدعوى ، وبإنهاء عقد الإيجار محل النزاع ، فإنه يحق لها الطعن على ذلك الحكم بالاستئناف - أيا كان وجه الرأى فى وصف هذا التدخل - ولا يغير من هذا النظر عدم سدادها لرسوم

التدخل ، ذلك أن تحصيل الرسوم المستحقة على الدعوى - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - هو من شأن قلم الكتاب ولا يترتب البطلان على عدم سدادها .

٢- إذا قضت محكمة الموضوع بتحقيق واقعة معينة بشهادة الشهود لا يمنعها من الاعتماد على أقوالهم وإثبات واقعة أخرى يجوز اثباتها بشهادة الشهود طالما أن هذه الواقعة تدخل في نطاق الواقعة محل التحقيق أو يتسع لها نطاق حكم التحقيق ، لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ / / أن المحكمة أحالت الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أن المرحوم ... ..... المستأجر - ومن بعده زوجته المرحومه .... ... كانا يقيمان بعين التداعي بمفردهما حتى تاريخ وفاتهما، وأنه لئن كانت المطعون ضدها الثالثة لم تكن طرفاً في الخصومة عند صدور حكم التحقيق سالف الذكر ، إلا أنه وقد استخلص الحكم المطعون فيه من أقوال شاهدي المطعون ضدهم - والتي اطمأن إليها - أن - المطعون ضدها الثالثة - وهي حفيدة المستأجر الأصلي لعين النزاع كانت تقيم مع جدتها بشقة النزاع لمدة تزيد عن سنة سابقة على وفاة الأخيرة ، وهي واقعة يتسع لها حكم التحقيق فإن الحكم المطعون فيه إذ اتخذ من أقوال المطعون ضدهم سالف الذكر دليلاً اطمأنت إليه في امتداد الاجارة إليها وعدم إنتهاء عقد الإيجار فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٣- المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن استخلاص اقامة المستفيد ن

امتداد عقد الايجار مع مستأجر العين اقامة مستقرة وفقا لنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧- بشأن إيجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين هو مما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب عليها فى ذلك متى اقامت قضاها على اسباب سائفة تكفى لحملة.

٤- لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى ويحث أدلتها وموازنة بعضها بالبعض الآخر، وترجيح ماتطمئن إليه من أقوال الشهود مادام انها لم تخرج بها عما يؤدى إليه مدلولها وحسبها أن تبين الحقيقة التى إستخلصتها من الأوراق ، واقتنعت بها متى كان استخلاصها سائفا وله أصل ثابت فى الأوراق .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون ضدهما الأولى والثانى الدعوى رقم ٦٥٧ لسنة ١٩٨١ امام محكمة شمال القاهرة الابتدائية طالبا الحكم بانتهاء عقد الايجار المؤرخ ١٩٥٧/٩/١ وبإخلاء الشقة محل النزاع وتسليمها إليه ، وقال شرحا لدعواه أنه بموجب العقد المذكور استأجر المرحوم ..... الشقة محل النزاع لاستعمالها



سكنا خاصا ، وإذ توفى ذلك المستأجر ومن بعده زوجته التى كانت تقيم معه بمفردها وانتهت بذلك العلاقة الايجارية فقد أقام الدعوى . وبتاريخ ١٩٨١/٤/٢٥ أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أن المستأجر المذكور ومن بعده زوجته كانا يقيمان بالشقة محل النزاع بمفردهما حتى تاريخ وفاة كل منهما ، وبعد أن استمعت المحكمة إلى شهود الطرفين طلبت المطعون ضدها الأخيرة قبول تدخلها خصما منضما للمطعون ضدها الأولى طالبه رفض الدعوى - وبتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٨ حكمت المحكمة بقبول تدخل المطعون ضدها الأخيرة خصما فى الدعوى منضمه للمطعون ضدها الأولى وبإلغاء عقد الايجار المؤرخ ١٩٥٧/٩/١ وبإخلاء الشقة محل النزاع وتسليمها للطاعن - استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٠٤٢ لسنة ٩٩ ق - القاهرة - وبتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى - طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأته جديرا بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أن حقيقة تدخل المطعون ضدها الثالثة هو تدخل هجومى لأنها طلبت لنفسها بحق ذاتى تدعيه ومن ثم فإنه يستحق على هذا التدخل رسما عملا بالمادة ٢/٨ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم فى المواد المدنية ، ويترتب على عدم سداده استبعاد طلبها من جدول المحكمة ، وإذ قضت محكمة أول درجة بقبول تدخل المطعون ضدها المذكورة وبالتالي

فقد ترتب عليه قبول استئنافها - بالمخالفة لاحكام القانون - وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه يجوز الطعن من كل من كان طرفاً فى الخصومة أمام المحكمة التى اصدرت الحكم المطعون فيه ولم يتخل عن منازعته حتى صدور الحكم ضده ، سواء كان خصماً أصيلاً أو ضامناً لخصم أصيل مدخلاً فى الدعوى أو متدخلها فيها للاختصاص أو الانضمام لأحد طرفى الخصومة فيها ، لما كان ذلك وكانت محكمة أول درجة قد قضت بقبول تدخل المطعون ضدها الاخيرة خصماً فى الدعوى ، وبإنهاء عقد الايجار محل النزاع ، فإنه يحق لها الطعن على ذلك الحكم بالاستئناف - أيا كان وجه الرأى فى وصف هذا التدخل - ولا يغير من هذا النظر عدم سدادها لرسوم التدخل ، ذلك أن تحصيل الرسوم المستحقة على الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من شأن قلم الكتاب ولا يترتب البطلان على عدم سدادها ، ومن ثم فإن النعى يكون على غير اساس .

وحيث إن حاصل مما ينعاه الطاعن بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقول أن الحكم استخلص اقامة المطعون ضدها الثالثة بشقة النزاع من أقوال الشهود الذين سمعتهم محكمة أول درجة بالرغم من أن المطعون ضدها المذكورة لم تكن طرفاً فى الدعوى فى ذلك الوقت . ولم يتناول حكم التحقيق واقعة اقامتها بها ، الأمر الذى يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه إذا قضت محكمة الموضوع بتحقيق واقعة معينه

بشهادة الشهود لا يمنعها من الاعتماد على أقوالهم وإثبات واقعة أخرى يجوز إثباتها  
 بشهادة الشهود طالما أن هذه الواقعة تدخل في نطاق الواقعة محل التحقيق أو يتسع  
 لها نطاق حكم التحقيق ، لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم الصادر من محكمة أول  
 درجة بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٥ أن المحكمة أحالت الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أن  
 المرحوم ..... المستأجر - ومن بعده زوجته المرحومه ..... كانوا يقيمان بعين  
 التداعى بمفردها حتى تاريخ وفاتهما ، وأنه ولئن كانت المطعون ضدها الثالثة لم تكن  
 طرفا في الخصومة عند صدور حكم التحقيق سالف الذكر ، إلا أنه وقد استخلص  
 الحكم المطعون فيه من أقوال شاهدي المطعون ضدهم - والتي إطمأن إليها - أن -  
 المطعون ضدها الثالثة - وهي حفيدة المستأجر الأصلي لعين النزاع كانت تقيم مع  
 جدتها بشقة النزاع لمدة تزيد عن سنة سابقة على وفاة الاخيرة ، وهي واقعة يتسع لها  
 حكم التحقيق فإن الحكم المطعون فيه إذ اتخذ من أقوال المطعون ضدهم سالف الذكر  
 دليلا اطمأنت إليه في امتداد الاجارة إليها وعدم إنتهاء عقد الايجار فإنه لا يكون قد  
 خالف القانون ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الفساد  
 في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول أن ما استخلصه الحكم من اقوال شاهدي المطعون  
 ضدهما الأولين من ان المطعون ضدها الثالثة كانت تقيم مع جدتها اقامة مستقرة  
 بالشقة محل النزاع لا يستقيم عقلا ولا يستساغ مع منطق الامور لانها كانت طالبة في  
 مرحلة التعليم وإن والديها كانوا يقيمان بشقة أخرى الامر الذي يعيب الحكم ويستوجب  
 نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن استخلاص اقامة المستفيد من امتداد عقد الايجار مع مستأجر العين اقامة مستقرة وفقا لنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧- بشأن إيجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين هو مما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب عليها فى ذلك متى أقامت قضاها على أسباب سائغة تكفى لحملة، كما أن لها السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى، وبحث ادلتها أو موازنه بعضها بالبعض الآخر ، وترجيح ماتطمئن إليه من أقوال الشهود مادام أنها لم تخرج بها عما يؤدى إليه مدلولها وحسبها أن تبين الحقيقة التى استخلصتها من الأوراق ، واقتنعت بها متى كان استخلاصها سائغا وله أصل ثابت فى الأوراق ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاها برفض الدعوى على ما استخلصه سائغا من أقوال شاهدى المطعون ضدهما الاولين وبما لا يخرج عن مدلولها من أن المطعون ضدها الثالثة كانت تقيم مع جدتها فى شقة النزاع منذ التحاقها بالجامعة فى سنة ١٩٧٧ حتى توفيت الجدة فى سنة ١٩٨٠ بصفة مستقرة ومعتادة وهو دليل كاف لحمل قضاها ، فإن النعى لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلا فى تقدير محكمة الموضوع لأدلة الدعوى لايجوز إثارته أمام محكمة النقض ومن ثم يكون النعى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

|||||

## جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة عبد المنصف أحمد هاشم وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد المنعم حافظ ، د . رفعت عبد المجيد ، محمد خيرى الجندى نواب رئيس  
المحكمة ومحمد شهاوى

(١٣٣)

### الطعن رقم ١٠٣٨ لسنة ٥٥ القضائية

بيع . "فسخ عقد البيع" ، عقد ، "فسخ العقد" ، حكم . دعوى . تقادم .  
" تقادم مسقط " .

القضاء بفسخ عقد البيع . أثره . انحلال العقد بأثر رجعى منذ نشوئه . حق  
البائع فى استرداد المبيع . أساسه . استرداد ما دفع بغير حق . المطالبة  
باسترداد المبيع أو بالتعويض عنه . شرطه . صدور حكم نهائى بالفسخ . التقادم  
القصير المنصوص عليه فى المادة ١٨٧ مدنى . بدء سريانه من تاريخ صدور  
الحكم النهائى بالفسخ .

١ - النص فى المادة ١٦٠ من القانون المدنى على أنه إذا فسخ العقد أعيد

المتعاقدان إلى الحالة التى كانا عليها قبل العقد فإذا إستحال ذلك جاز الحكم  
بالتعويض « . وفى المادة ١٨٢ منه على أنه ، يصح إسترداد غير المستحق إذا كان



الوفاء قد تم تنفيذاً لالتزام لم يتحقق سببه أو لالتزام زال سببه بعد أن تحقق .

وفى المادة ١٨٧ منه على أنه تسقط دعوى استرداد ما دفع بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه فى الاسترداد ! مفاده أن فسخ عقد البيع يترتب عليه إنحلاله بأثر رجعى منذ نشوئه ويعتبر كأن لم يكن ويعاد كل شىء إلى ما كان عليه من قبل ، وأن حق البائع فى استرداد المبيع من المشتري يقوم تبعاً لذلك على أساس استرداد ما دفع بغير وجه حق ، ولا تكون المطالبة باسترداد المبيع أو بالتعويض عنه فى حالة استحالة رده كآثر من الآثار المرتبة على الفسخ ممكناً إلا بعد التقرير به بحكم نهائى إذ من هذا التاريخ يبدأ سريان التقادم القصير المنصوص عليه فى المادة ١٨٧ من القانون المدنى .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل

فى أن مورث الطاعنين الأربعة الأول وباقي الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ١٥٨٣

لسنة ٩٧٧ مدنى المنصورة الابتدائية بطلب الحكم بإلزام المطعون ضده بأن يدفع

لهم مبلغ خمسين ألف جنيه ، وقالوا بياناً لذلك أنهم ومورثتهم المرحومة

..... باعوا بموجب عقد إبتدائي مؤرخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٧ إلى المطعون ضده أرضا زراعية تبلغ مساحتها ٢٨ فداناً وكذا حصة مقدارها ١٨ قيراط في كامل أرض وبناء ماكينه رى وجميعها مبينة بالعقد وإذ قضى لهم بفسخ هذا العقد بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥٢٢٧ لسنة ١٩٦٠ مدنى القاهرة الإبتدائية وتأييد استئنافيا بالحكم الصادر فى الاستئناف رقم ١٦٨ لسنة ٨١ قضائية القاهرة فإنه يحق لهم استرداد نصيبهم فى آلة الرى التى تصرف فيها المطعون ضده بالبيع ، ولما كانوا يقدرّون قيمة هذا النصيب ومقابل الانتفاع بها بالمبلغ المطالب به فقد أقاموا الدعوى بطلبهم سالف البيان ، وبتاريخ ٢٨ ابريل سنة ١٩٨٤ قضت محكمة أول درجة بسقوط حق الطاعنين المطالب به بالتقادم . إستأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٥٦٥ لسنة ٣٦ قضائية ، وفى ٤ من فبراير سنة ١٩٨٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفضه ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعنون بها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقولون أن الحكم أسس قضاؤه على أن الدعوى تخضع لأحكام المسؤولية عن العمل غير المشروع وطبق عليها قواعد التقادم الثلاثى المنصوص عليها فى المادة ١٧٢ من القانون المدنى ورتب على ذلك إحتساب بدء هذا التقادم من تاريخ صدور حكم الفسخ النهائى فى ١٥ / ٣ / ١٩٦٦ ، فى حين أن أساس دعواهم يستند

إلى القانون كمصدر لها وفقاً لما نصت عليه المادة ١٦٠ من القانون المدني من أحكام مما لازمه خضوع الحق موضوع الدعوى للتقادم الطويل المنصوص عليه في المادة ٣٧٤ من ذلك القانون دون التقادم الثلاثي سالف الذكر ، هذا وإذا أضيف إلى ما سلف أن الحكم لم يرد على ما تمسكوا به من أن علمهم بتصرف المطعون ضده في ما كينة السرى ومشتملاتها لم يبدأ إلا من تاريخ صدور شهادة تفتيش الآلات المؤرخة ١٤ / ٢ / ١٩٧٥ لاستحالة هذا العلم بسبب تعذر تسلمهم المبيع نتيجة اشكالات التنفيذ التي أقامها المطعون ضده وإيقاف تنفيذ ذلك الحكم مراعاة للاعتبارات المتعلقة بالأمن العام وهو ما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك بأن النص في المادة ١٦٠ من القانون المدني على أنه إذا فسخ العقد أعيد المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد فإذا استحال ذلك جاز الحكم بالتعويض . وفي المادة ١٨٢ منه على أنه يصح إسترداد غير المستحق إذا كان الوفاء قد تم تنفيذاً لالتزام لم يتحقق سببه أو لالتزام زال سببه بعد أن تحقق وفي المادة ١٨٧ منه أنه تسقط دعوى إسترداد ما دفع بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد ... مفاده أن فسخ عقد البيع يترتب عليه إنحلاله بأثر رجعي منذ نشوئه ويعتبر كأن لم يكن ويعاد كل شيء إلى ما كان عليه من قبل ، وأن حق البائع في إسترداد المبيع من المشتري يقوم تبعاً لذلك على أساس إسترداد ما دفع بغير وجه حق ، ولا تكون المطالبة بإسترداد المبيع أو بالتعويض عنه في حالة استحالة رده كآثر من الآثار المرتبة على الفسخ ممكناً إلا بعد التقرير

به بحكم نهائى إذ من هذا التاريخ يبدأ سريان التقادم القصير المنصوص عليه فى المادة ١٨٧ من القانون المدنى ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه فى الدعوى على قوله ، وكان الخلاف بين طرفى النزاع فى شأن الدفع ( بالتقادم ) قد انحصر فى التاريخ الواجب اعتباره بدءاً لسريان مدة التقادم ، وكانت المحكمة تشارك محكمة أول درجة فى اعتبار تاريخ الحكم بالفسخ هو التاريخ الذى علم فيه المستأنفون ( الطاعنون ) بأحقيتهم فى استرداد الأتيان المبعة بما فيها ماكينة الرى موضوع النزاع وتستشف المحكمة من واقع مدونات صحيفة الدعوى الأصلية أن المستأنفين كانوا على علم بتصرف المستأنف عليه ( المطعون ضده ) فى الماكينة من قبل إقامتهم لدعوى الفسخ حيث جاء بالصحيفة قولهم أن المستأنف عليه ... قام بنزع آلة الرى الولزر وقام بتبديدها إضراراً بهم . بما ينبىء عن أنهم علموا بالبيع فى تاريخه وهو سنة ٩٥٨ . كما جاء بتقرير الخبير - غير أنهم لم يحركوا ساكناً ، وإذ قضى بالفسخ بحكم نهائى بتاريخ ١٥ / ٣ / ١٩٦٦ فقد كانا لزاماً عليهم أن يطالبوا بالتعويض عن نزع آلة الرى خلال ثلاث سنوات اعتباراً من هذا التاريخ وإلا سقط حقهم بالتقادم . وكانت محكمة الاستئناف على نحو ما سلف إيراده قد احتسبت بدء تقادم حق الطاعنين فى المطالبة بالتعويض عن آلة الرى ومشتملاتها التى تقرر ردها من تاريخ صدور الحكم النهائى بفسخ عقد البيع فى ١٥ / ٣ / ١٩٦٦ فإنها تكون قد طبقت قواعد دفع غير المستحق وسقوط الحق فى إسترداده تطبيقاً صحيحاً ولا يعيب حكمها عدم الإشارة إلى سنده فى تطبيق

قواعد التقادم الواردة في المادة ١٨٧ من القانون المدني كما لا يعيبه أيضا عدم تعرضه لبحث ما ساقه الطاعنون من أدلة على تعذر علمهم بتصرف الطعون ضده في آلة الـرى ومشتملاتها قبل صدور شهادة تفتيش الآلات المؤرخة ٢٤ / ٩ / ١٩٧٥ ، بعد أن انتهى سائغا وبما له أصل ثابت بالأوراق إلى سبق علمهم بهذا التصرف قبل رفع دعواهم بفسخ عقد البيع ومن ثم فإن النعى بأسباب الطعن برمتها يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .





## جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : محمد رأفت خفاجى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد وليد الجارحى ، محمد محمد طيطه ، محمد بدر الدين توفيق وشكرى جمعه حسين

( ١٣٤ )

### الطعن رقم ١٦٢٦ ، ١٧٥٤ لسنة ٥٥ القضائية

( ١ ، ٢ ) اختصاص ، " اختصاص ولائى " ، جنسية . ايجار . " ايجار  
الاماكن " ، " انتهاء عقد ايجار الاجنبى " . حكم . " تسبيب الحكم " .

١ - منازعات الجنسية . اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل فيها . اثاره  
المنازعة أمام القضاء العادى . وجوب ايقاف الدعوى وتكليف الخصم باللجوء  
للجهة المختصة . لجهة القضاء العادى القضاء فى الدعوى بحالتها إذا قعد  
الخصم عما كلف به أو إذا كان وجه المسألة فى الجنسية ظاهرا .

٢ - تمسك الطاعنين فى دفاعهم بأن المطعون ضدها الاولى أجنبية وتتمتع  
بالجنسية الامريكية بعد تخليها عن الجنسية المصرية التى اكتسبتها بالزواج من  
مصرى وبعدم بت وزارة الداخلية فى طلبها بالحصول على الجنسية المصرية رغم  
مرور أكثر من سنة على تقديمه وتقديمهم المستندات الدالة على ذلك . ومن ثم حقهم

فى طلب إنهاء عقد ايجار النزاع اعمالا لحكم المادة ١٧ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى عدم استفادة الطاعنين من حكم النص سالف البيان رغم جدية المنازعة حول جنسية المطعون ضدها المذكورة . خطأ فى القانون .

١ - مفاد النص فى المادتين ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - فى شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، والمادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ سنة ١٩٧٢ فى شأن تنظيم مجلس الدولة - يدل على أن محاكم مجلس الدولة تختص دون غيرها بالفصل فى كافة منازعات الجنسية ايا كانت صورتها أى سواء كانت فى صورة دعوى اصلية بالجنسية ، أم فى صورة طعن فى قرار ادارى صادر فى الجنسية ، أم فى صورة مسألة أوليه فى دعوى أصلية يتوقف الفصل فيها على الفصل فى تلك المسألة ولو كانت الدعوى الاصلية قائمة أمام القضاء العادى وفى حدود اختصاصه وأثير نزاع فى الجنسية ، وكان الفصل فيها يتوقف عليه الفصل فى الدعوى ، إذ يتعين على المحكمة فى هذه الحالة أن توقف الدعوى وتحدد للخصوم ميعادا يستصدرون فيه حكما نهائيا من مجلس الدولة فى مسألة الجنسية ، وإذا قصر الخصوم فى استصدار هذا الحكم فى تلك المسألة فى المدة المحددة كان للمحكمة أن تفصل فى الدعوى بحالتها ، أما إذا رأت المحكمة أن وجه المسألة فى الجنسية ظاهر بحيث لا يحتاج الامر للفصل فيه من المحكمة المختصة اغفلت المسألة وحكمت فى موضوع

الدعوى على أساس ما ثبت لديها من وقائعها فى شأن الجنسية ، وذلك عملاً بالمادة ١٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فى شأن السلطة القضائية والمادة ١٢٩ من قانون المرافعات .

٢ - إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين تمسكوا فى دفاعهم بأن المطعون ضدها الاولى اجنبية وتتمتع بالجنسية الامريكية وانها قد تخلت عن جنسيتها المصرية التى كانت قد اكتسبتها بالزواج من مصرى وذلك بعد وفاة زوجها ، ويحق لهم تبعا لذلك الاستفادة من حكم المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ٨١ وانهاء عقد الايجار خاصة وإن حفيدتها وزوجها اغتصبا عين النزاع بعد ذلك ، وقدموا تأييدا لهذا الدفاع الشهادتين الصادرتين من مصلحة وثائق السفر والهجرة . والجنسية بوزارة الداخلية والمؤرختين ( ..... ، ..... ) المتضمنتين وصول المطعون ضدها الاولى إلى البلاد فى ( ... ) بجواز سفر امريكى رقم ( ... ) وباقامة لمدة شهرين ثم مغادرتها البلاد بذلك الجواز فى ( .. ) وانها تقدمت لطلب للحصول على شهادة الجنسية المصرية ظل قيد البحث حتى تاريخ تحرير الشهادة فى ( ... ) ومحضر الشرطة رقم ( ... ) لسنة ( ... ) ادارى المعادى الذى قررت فيه ابنة المطعون ضدها أن والدتها انقطعت عن الاقامة بعين النزاع فى أوائل سنة ١٩٧٦ وأقامت بأمريكا وأنها فى الفترات القليلة التى عادت فيها الى مصر كانت تسجل إقامتها بقسم الشرطة ولما كان النص فى المادة ٢١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية يعطى لوزير الداخلية

الحق فى اعطاء نوى الشأن شهادة بالجنسية المصرية وذلك بعد التحقق من ثبوت الجنسية وتعطى هذه الشهادة لطالبها خلال سنة على الاكثر من تاريخ تقديم الطلب واعتبر القانون الامتناع عن اعطائها فى الميعاد المذكور رفضا للطلب وكان الثابت أن طلب حصول المطعون ضدها الاولى على الجنسية المصرية ولم يبت فيه رغم مرور أكثر من سنة على تقديمه مما يدل على أن وجه المسألة فى الجنسية ليس ظاهرا ويحتاج الامر فيه الى صدور حكم من المحكمة المختصة . وإذا انتهى الحكم المطعون فيه الى القول بأن المطعون ضدها المذكورة مصرية الجنسية وركن فى ذلك الى قرائن أخرى ورتب على عدم استفادة الطاعنين بحكم المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ رغم جدية المنازعة حول الجنسية خاصة وإن حصول المطعون ضدها على جواز سفر مصرى كان بعد رفع دعوى النزاع فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن فى الطعن رقم ١٧٥٤ لسنة ٥٥ ق بصفته وليا شرعيا على

أولاده أقام على المطعون ضدهم الدعوى رقم ٥٧٠٢ لسنة ١٩٧٩ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم باخلاء الفيلا المبينه بالصحيفة والتسليم . وقال بياننا لدعواه ، انه قام بتأجير العين محل النزاع الى ..... بموجب عقد مؤرخ ١٠ / ١٢ / ١٩٣٩ وتوفى المستأجر الاصلى ، وتركت زوجته المطعون ضدها الاولى - وهى أمريكية الجنسية - العين المؤجرة وسافرت الى الخارج ، وتبين له أن المطعون ضدها الثانية حفيدة المستأجر وزوجها المطعون ضده الثالث قاما بالاستيلاء عليها دون سند قانونى ، فأقام الدعوى وقد تم إدخال المطعون ضدها الاولى خصما فى الدعوى . ومحكمة أول درجة حكمت برفضها . استأنف الطاعن المذكور هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٩٧٢ لسنة ١٨ ق القاهرة وأضاف سببا جديدا للاخلاء هو انتهاء عقد الايجار استنادا لحكم المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، أحالت المحكمة الدعوى الى التحقيق وبعد سماع الشهود ، قضت بتاريخ ١٧ / ٤ / ١٩٨٥ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن بصفته وكيلًا عن أولاده فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٧٥٤ لسنة ٥٥ ق ، كما طعن هؤلاء على الحكم ذاته بالطعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٥٥ ق ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعنين وإذ عرض الطعنان على هذه المحكمة فى غرفة مشورة أمرت بضمهما وحددت جلسة لنظرهما وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بانتهاء عقد ايجار المطعون ضدها الاولى لعين النزاع طبقا لحكم المادة ١٧ من القانون



رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ باعتبار أنها أمريكية الجنسية وأنتهت إقامتها بالبلاد ولم يثبت اكتسابها الجنسية المصرية أصلا ، وعلى فرض اكتسابها تبعا لجنسية زوجها المصري فقد تخلت عنها بعد وفاته وعادت الى جنسيتها الامريكية وقدموا تأييدا لذلك شهادة رسمية صادرة من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية تفيد أن المطعون ضدها الاولى تحمل جواز سفر امريكا وتحضر الى مصر كسائحة أجنبية لفترة إقامة محددة وتخطر الشرطة عن اقامتها وعن حضورها وغيابها وفقا لاحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن دخول وإقامة الأجانب وأنها تقدمت بطلب للجهة الإدارية المختصة للحصول على شهادة بالجنسية المصرية وفقا لاحكام المادة ٢١ من قانون الجنسية المصرية رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ ولم تحصل عليها . وإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بأن المطعون ضدها الاولى مصرية الجنسية على مستندات لا تصلح دليلا على ثبوت هذه الجنسية لها وكانت المنازعات المتعلقة بالجنسية من اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها وفقا للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بما كان يتعين معه على المحكمة وفقا لنص المادة ١٢٩ من قانون المرافعات أن تأمر بوقف الدعوى وتكلف الخصوم باستصدار حكم فى مسألة الجنسية من محاكم مجلس الدولة المختصة . أما وأنها فصلت فى هذه المسألة رغم النزاع الجدى الذى أثاروه بشأنها وعولت فى ذلك على مستندات لا تصلح دليلا عليها فإن ذلك مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن النص في المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أن تنتهي بقوة القانون عقود التأجير لغير المصريين بانتهاء المدد المحددة قانونا لإقامتهم بالبلاد ، وبالنسبة للأماكن التي يستأجرها غير المصريين في تاريخ العمل بأحكام هذا القانون يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاءها إذا ما انتهت إقامة المستأجر غير المصرى في البلاد ، وتثبت إقامة غير المصرى بشهادة من الجهة المختصة والنص في المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم مجلس الدولة على أن « تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية :» سابعاً دعاوى الجنسية « يدل على أن محاكم مجلس الدولة تختص دون غيرها بالفصل في كافة منازعات الجنسية أيا كانت صورتها أى سواء أكانت في صورة دعوى أصلية بالجنسية أم في صورة طعن في قرار إدارى صادر في الجنسية ، أم في صورة مسألة أولية في دعوى أصلية يتوقف الفصل فيها على الفصل في تلك المسألة ولو كانت الدعوى الأصلية قائمة أمام القضاء العادى وفي حدود اختصاصه وأثير نزاع في الجنسية ، وكان الفصل فيها يتوقف عليه الفصل في الدعوى ، إذ يتعين على المحكمة في هذه الحالة أن توقف الدعوى وتحدد للخصوم ميعادا يستصдرون فيه حكماً نهائياً من مجلس الدولة في مسألة الجنسية ، وإذا قصر الخصم في استصدار هذا الحكم في تلك المسألة في المدة المحددة كان للمحكمة أن تفصل في الدعوى بحالتها ، أما إذا رأت المحكمة أن وجه المسألة في الجنسية ظاهر بحيث لا يحتاج الأمر للفصل

فيه من المحكمة المختصة اغفلت المسألة وحكمت فى موضوع الدعوى على اساس ما ثبت لديها من وقائعها فى شأن الجنسية ، وذلك عملا بالمادة ١٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فى شأن السلطة القضائية والمادة ١٢٩ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين تمسكوا فى دفاعهم بأن المطعون ضدها الاولى أجنبية وتتمتع بالجنسية الامريكية ، وأنها قد تخلت عن جنسيتها المصرية التى كانت قد اكتسبتها بالزواج من مصرى وذلك بعد وفاة زوجها ، ويحق لهم تبعا لذلك الاستفادة من حكم المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وإنهاء عقد الايجار خاصة وأن حفيدتها وزوجها اغتصبا عين النزاع بعد ذلك وقدموا تأييدا لهذا الدفاع الشهادتين الصادرتين من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية بوزارة الداخلية المؤرختين ١٧ / ١١ / ١٩٨٠ ، ١٩ / ١٢ / ١٩٨٢ المتضمنتين وصول المطعون ضدها الاولى الى البلاد فى ١ / ٥ / ١٩٧٨ بجواز سفر امريكى رقم ٤٦٧٤٠٧ وبإقامة لمدة شهرين ثم مغادرتها البلاد بذلك الجواز فى ١٤ / ٦ / ١٩٧٨ وأنها وصلت البلاد فى ١ / ٨ / ١٩٨١ بإقامة حتى ١ / ١١ / ١٩٨١ بجواز سفر امريكى رقم ١٥٣٠٨٥٨ B وأنها تقدمت بطلب للحصول على شهادة الجنسية المصرية ظل قيد البحث حتى تاريخ تحرير الشهادة فى ١٧ / ٣ / ١٩٨٣ ومحضر الشرطة رقم ١٦٢٤ لسنة ١٩٨٠ أدارى المعادى الذى قررت فيه ابنة المطعون ضدها أن والدتها انقطعت عن الإقامة بعين النزاع فى أوائل سنة ١٩٧٦ وأقامت بأمريكا وأنها فى الفترات القليلة التى عادت الى مصر كانت تسجل إقامتها بقسم الشرطة ولما كان النص فى المادة ٢١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية يعطى لوزير الداخلية الحق فى اعطاء ذوى الشأن

شهادة بالجنسية المصرية ، وذلك بعد التحقق من ثبوت الجنسية وتعطى هذه الشهادة لطالبها خلال سنة على الاكثر من تاريخ تقديم الطلب واعتبر القانون الامتناع عن اعطائها فى الميعاد المذكور رفضا للطلب وكان الثابت أن طلب حصول المطعون ضدها الاولى على الجنسية المصرية لم يبت فيه رغم مرور أكثر من سنة على تقديمه ، مما يدل على أن وجه المسألة فى الجنسية ليس ظاهرا ويحتاج الامر فيه الى صدور حكم من المحكمة المختصة وإذ انتهى الحكم المطعون فيه الى القول بأن المطعون ضدها المذكورة مصرية الجنسية وركن فى ذلك إلى قرائن أخرى ورتب على ذلك عدم استفادة الطاعنين بحكم المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ رغم جدية المنازعة حول الجنسية خاصة وأن حصول المطعون ضدها على جواز سفر مصرى كان بعد رفع دعوى النزاع فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .



## جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة عبد المنصف أحمد هاشم وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد المنعم حافظ ، د . رفعت عبد المجيد ، محمد خيرى الجندى نواب رئيس  
المحكمة وعبد العال السمان

( ١٣٥ )

### الطعن رقم ٩٣٠ لسنة ٥٤ القضائية

( ١ ) حكم د عيوب التدليل : التناقض .

التناقض الذى يفسد الحكم . ماهيته .

( ٢ ) حكم ، حجية الحكم .

القضاء النهائى السابق فى مسألة اساسية . مانع لذات الخصوم من العودة  
للتنازع فيها فى أى دعوى تالية .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن التناقض الذى يفسد الأحكام هو ما  
تتعارض فيه الأسباب وتنتهاتر فتتماحى بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم  
عليه ، أو ما يكون واقعا فى أسبابه بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس  
قضت المحكمة بما قضت به فى منطوقه .



٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الفصل في مسألة أساسية تجادل فيها الخصوم في دعوى سابقة واستقرت حقيقتها مانع من التنازع فيها بين ذات - الخصوم في أية دعوى تالية تكون هذه المسألة بذاتها الأساس فيما يدعيه أحدهم من حقوق مرتبة عليها ولا يغير من ذلك اختلاف الطلبات في الدعويين .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن الطاعنتين أقامتا الدعوى رقم ٣١٠ لسنة ١٩٨١ مدنى أسوان الابتدائية بطلب الحكم في مواجهة المطعون ضدهما الأولين بطرد المطعون ضده الثالث من المنزل المبين بالأوراق ، وقالتا بيانا لذلك أن الأرض التى أقيم عليها هذا المنزل قد خصصت لمورثهما تعويضا عن منزله الذى هدمه فيضان سنة ١٩٥٧ وأن المطعون ضده الثالث تعرض له وأغتصب ذلك المنزل بعد أن إدعى ملكيته له ، فأقامتا الدعوى بطلبهما سالف البيان ، وبتاريخ ٢٢ / ٢ / ١٩٨٢ قضت المحكمة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٧ مدنى جزئى أسوان وأستئنفاها رقم ١٦ لسنة ١٩٨٠ أسوان . إستأنفت الطاعنتان هذا الحكم لدى محكمة أستئناف قنا ( مأمورية أسوان ) بالاستئناف رقم ١٠٣ لسنة ١ قضائية ، وبتاريخ ١٦ / ١ / ١٩٨٤ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف

وبرفض الدعوى . طعنت الطاعتان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها . وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى بها الطاعتان على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والتناقض ، وفى بيان ذلك تقولان إن الحكم لم يفرق بين حق الانتفاع المنبثق عن حق الملكية وحق الانتفاع المقصود بذاته وهو الذى تقرر لمورثهما بإرادة الدولة المنفردة ، وأقام قضاءه على أن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٧٧ مدنى جزئى أسوان قرر ضمنا حق المطعون ضده الثالث فى الانتفاع بمنزل النزاع وأن الطاعتين لم تستطيعا اثبات ملكيتهما لمباني هذا المنزل ، فى حين أن ذلك الحكم لم يقرر صراحة أو ضمنا أى حق للمطعون ضده المذكور ، بل أنكر عليه صفته العقدية التى ظهر بها على ذلك المنزل وقضى برد وبطلان عقد البيع الذى تساند إليه ، هذا إلى أن الحكم بعد أن خلص إلى أن قضاء الحكم المستأنف لم يصادف محله ويتعين الغاءه لاختلاف الخصوم والموضوع والسبب فى كل من الدعوى الماثلة والدعوى ١٢٧ لسنة ١٩٧٧ مدنى جزئى أسوان واستئنفاها رقم ١٦ لسنة ١٩٨٠ أسوان - عاد وقرر أن مسألة تخصيص الأرض المقام عليها مباني المنزل المشار إليه كانت المسألة الأساسية فى دعوى تثبيت الملكية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٧٧ التى فصل فيها بحكم نهائى ورتب على ذلك أنه لا يجوز لهما العودة لمناقشتها من جديد ، وهو ما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى جملة مبرود ، ذلك أن من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة أن التناقض الذى يفسد الأحكام هو ما تتعارض فيه الأسباب وتتهاتر فتتماحى بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه ، أو ما يكون واقعاً فى أسبابه بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضت المحكمة بما قضت به فى منطوقه ، ومن المقرر أيضاً أن الفصل فى مسألة أساسية تجادل فيها الخصوم فى دعوى سابقة وأستقرت حقيقتها مانع من التنازع فيها بين ذات الخصوم فى أية دعوى تالية تكون هذه المسألة بذاتها الأساس فيما يدعى أحدهم من حقوق مترتبة عليها ولا يغير من ذلك اختلاف الطلبات فى الدعويين ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنتين اقامتا الدعوى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٧٧ مدنى جزئى أسوان بطلب الحكم بتثبيت ملكيتهما لمبنى المنزل موضوع النزاع الذى أقامه مورثهما على قطعة أرض خصصتها له الدولة تعويضاً عن منزله الذى هدمه فيضان سنة ١٩٥٧ - إستناداً إلى أن المطعون ضده الثالث نازع مورثهما فى ملكيته لمبنى ذلك المنزل ، وأنه قضى برفض تلك الدعوى تأسيساً على أن الطاعنتين لم تستطعا اثبات ملكيتهما للمبنى موضوع النزاع ، وتأييد هذا القضاء بالحكم الصادر فى الاستئناف رقم ١٦ لسنة ١٩٨٠ أسوان ، ولما كانت ملكية مبنى ذلك المنزل هى المسألة الأساسية التى تنازع الخصوم بشأنها فى الدعوى المشار إليها واستقرت حقيقتها بينهما استقراً مانعاً من التنازع بطريق الدعوى أو بطريق الدفع فى شأن أى حق جزئى آخر يتوقف ثبوته أو انتقاؤه على ثبوت

تلك المسألة السابق الفصل فيها بين هؤلاء الخصوم أنفسهم أو على انتفائها ، وكانت المسألة أنفة البيان هي بذاتها أساس الدعوى الماثلة التي أقامتها الطاعتان بطلب طرد المطعون ضده الثالث وليس حق الانتفاع الذي قرره الدولة لمورثهما على الأرض التي أقيمت عليها مباني المنزل المذكور ، وكان المصير الحتمي على سبق الفصل في تلك المسألة هو رفض الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى بعد أن تقيد بحجية الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٧٧ مدنى جزئى أسوان فى المسألة الأساسية سألقة البيان ، يكون قد التزم صحيح القانون ، ولا يعيبه ما أورده بمدوناته بشأن حيازة المطعون ضده الثالث لمنزل النزاع وأن حق الانتفاع به صار حقا ثابتا ومستقرا له ، لأنه لا يعدو أن يكون تزييدا يستقيم الحكم بدونه ، ومن ثم يضحى النعى عليه برمته على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة عبد المنصف أحمد هاشم وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد المنعم حافظ ، د . رفعت عبد المجيد ، محمد خيرى الجندى نواب رئيس  
المحكمة ومحمد شهاوى

(١٣٦)

### الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٥٥ القضائية

نقض « ميعاد الطعن » .

ميعاد الطعن بالنقض . جواز إضافة ميعاد مسافة بين موطن الطاعن وبين  
المحكمة التى أودع فيها صحيفة الطعن . المقصود بالموطن . الموطن الذى اتخذ  
الطاعن فى مراحل التقاضى السابقة على الطعن .

– المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن ميعاد الطعن بطريق النقض ستون يوما  
تبدأ من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه حسبما تقضى به المادتان ٢٥٢ ، ٢١٣  
من قانون المرافعات ، وأن للطاعن أن يضيف إلى ذلك الميعاد ميعاد مسافة بين  
موطنه الذى يجب عليه الانتقال منه ، وبين مقر المحكمة التى يودع قلم كتابها  
صحيفة طعنه ، والتى يجب عليه الانتقال إليها ، وذلك فى الحدود المبينة فى المادة  
١٦ من ذلك القانون . وأن العبرة فى تحديد الموطن فى هذا المقام هى بالموطن



الذى اتخذها الطاعن لنفسه فى مراحل التقاضى السابقة على الطعن . لما كان ذلك وكان الثابت من صحيفة الاستئناف رقم ١٢٩ لسنة ٣٩ ق المقام من الهيئة الطاعنة أنها اتخذت لها من مدينة الاسكندرية موطنها لها فى هذه المرحلة وحتى صدور الحكم المطعون فيه بتاريخ ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ من محكمة استئناف الاسكندرية ، وأودعت صحيفة الطعن بالنقض قلم كتاب تلك المحكمة بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٨٥ وهو اليوم الحادى والستين ، وكان اليوم الأخير لا يصادف عطلة رسمية ، فإن الطعن يكون قد رفع بعد الميعاد القانونى . وهو ما يتعين معه القضاء بسقوط الحق فيه لرفعه بعد الميعاد .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدهما الاولين أقاما الدعوى رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٨١ مدنى الاسكندرية الابتدائية بطلب الزام الهيئة الطاعنة والشركة المطعون ضدهما الأخيرة ومحافظ الاسكندرية بأن يؤدوا إليهما ضامنين متضامنين مبلغ عشرة الاف جنيه تعويضا عن الاضرار المادية والأدبية التى أصابتهما من جراء موت أبنهما - ..... نتيجة صعق تيار كهربائى له حال ملاسته أحد أعمدة الانارة المثبتة بالطريق أمام منزلهما ، وكذلك عما يستحقونه من تعويض موروث . وبتاريخ ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ قضت محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى بالنسبة للشركة المطعون ضدها الأخيرة ومحافظ الاسكندرية ، وبالزام الهيئة الطاعنة بأن

تؤدي إلى المطعون ضدهما الأولين مبلغ ثلاثة آلاف جنيها . إستأنف المطعون ضدهما الأولان هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ١١٢٧ لسنة ٣٨ قضائية ، كما إستأنفته الهيئة الطاعنة بالاستئناف رقم ١٣٩ لسنة ٣٩ قضائية . وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئناف الثاني إلى الاستئناف الأول قضت بتاريخ ٦ / ١٢ / ١٩٨٤ في الاستئناف رقم ١١٢٧ لسنة ٣٨ ق ببطالان صحيفة الاستئناف بالنسبة لمحافظ الاسكندرية ، وبتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى بالنسبة للمطعون ضدها الثالثة ، وبزيادة التعويض إلى مبلغ عشرة الاف جنيه ، وفي الاستئناف رقم ١٣٩ لسنة ٣٩ ق بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الهيئة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض بصحيفة أودعت قلم كتاب محكمة استئناف الاسكندرية بتاريخ ٥ من فبراير سنة ١٩٨٥ أودعت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن لرفعه بعد الميعاد ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة بعدم قبول الطعن مجاوزة الطاعنة في رفعه ميعاد الستين يوما المقرر لرفعه قانونا .

وحيث إن هذا الدفع سديد ذلك بأنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن ميعاد الطعن بطريق النقض ستون يوما تبدأ من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه حسبما تقضى به المادتان ٢٥٢ ، ٢١٣ من قانون المرافعات ، وأن للطاعن أن يضيف إلى ذلك الميعاد ميعاد مسافة بين موطنه ، الذي يجب عليه الانتقال منه ، وبين مقر المحكمة التي يودع قلم كتابها صحيفة طعنه ، والتي يجب عليه الانتقال

إليها ، وذلك فى الحدود المبينة فى المادة ١٦ من ذلك القانون . وأن العبرة فى تحديد الوطن فى هذا المقام هى بالوطن الذى اتخذته الطاعن لنفسه فى مراحل التقاضى السابقة على الطعن - لما كان ذلك . وكان الثابت من صحيفة الاستئناف رقم ١٣٩ لسنة ٣٩ ق المقام من الهيئة الطاعنه أنها أتخذت لها من مدينة الاسكندرية موطنها لها فى هذه المرحلة وحتى صدور الحكم المطعون فيه بتاريخ ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ من محكمة استئناف الاسكندرية ، وأودعت صحيفة الطعن بالنقض قلم كتاب تلك المحكمة بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٨٥ وهو اليوم الحادى والستين ، وكان اليوم الأخير لا يصادف عطلة رسمية ، فإن الطعن يكون قد رفع بعد الميعاد القانونى - وهو ما يتعين معه القضاء بسقوط الحق فيه لرفعه بعد الميعاد .



## جلسة ١ من أبريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار/ محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ زكى المصرى ، منير توفيق نائبى رئيس المحكمة ، عبد الرحيم صالح ود . حسن بسيونى .

(١٣٧)

### الطعن رقم ٢١٤٦ لسنة ٥١ القضائية

ضرائب " ضريبة التركات " : عناصر التركة .

إنحصار نشاط المورث فى المقاولات وتوقف ذلك النشاط بوفاته . إستبعاد الحكم المطعون فيه من عناصر التركة قيمة مقابل التنازل عن حق الإيجار "خلو الرجل" والشهرة للشقة والمخزن المخلفين عن المورث . صحيح . لثبوت أن الشقة والمخزن منشأتان غير تجاريتان لا يجوز التنازل عنهما بمقابل وليست لهما شهرة بالمعنى الفنى .

لما كان الثابت بالأوراق أن مورث المطعون ضدهم إنحصار نشاطه فى المقاولات وكان يتخذ من الشقة مقرا له ومن المخزن مستودعا للمهمات المستخدمة فى مقاولاته وأن ذلك النشاط قد توقف بوفاته لكون أولاده قصرا ولم يتنازل ورثته عنهما حتى مباشرة الخبير المنتدب مأموريته ولم تقدم الطاعنة ما يثبت أن للمحل شهرة بالمعنى الفنى المصطلح عليه أو أن الورثة تنازلوا عن ذلك المحل إلى الغير بمقابل ، وإذ كان ذلك وكان الحكم الابتدائى الذى أيد به الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الشقة والمخزن سالفى البيان ليست لهما شهرة وأن مسaire الخبير للجنة الطعن بإضافة ٢٥٠٠ عن الشقة المخزن يعد بمثابة خلو رجل وهو مخالف للقانون ولا يدخل فى عناصر التركة (١) فإن النعى عليه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ومخالفة الثابت بالأوراق يكون فى غير محله .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدهم اعترضوا على تقدير مأمورية ضرائب التركات لصافى تركة مورثهم المرحوم .... فأحيل النزاع إلى لجنة الطعن التى قررت فى ١٩٧١/٩/٨ تخفيض ذلك التقدير . طعن المطعون ضدهم على ذلك القرار بالدعوى رقم ٩٨٢٣ سنة ١٩٧١ كلى شمال القاهرة نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وبعد أن قدم تقريره النهائى ، حكمت فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٩ بإعتبار صافى التركة ٦١٩١٨٠٧٩ <sup>مليد جنيه</sup> إستأنفت المصلحة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٣ سنة ٩٧ ق استئناف القاهرة بتاريخ ١٩٨١/٦/٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله ومخالفة الثابت بالأوراق إذ استبعد من عناصر التركة قيمة مقابل التنازل عن حق الإيجار للشقة والمخزن المخلفين عن المورث وقدره ٢٥٠٠ جنيه بدعوى أنهما منشأتان غير تجاريتين لا يجوز التنازل عنهما بمقابل أعسالا لأحكام قوانين إيجار الأماكن فضلاً عن أنهما ليست لهما شهرة فى حين أنهما كانت مقرا للمنشأة التجارية التى كان المورث يباشر فيه نشاطه التجارى فى



المقاولات فيأخذان حكم المحل التجارى الذى يدخل فى تقدير قيمته ماله من سمعة تجارية ( شهره ) وحق فى الاجارة .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن الثابت بالأوراق أن مورث المطعون ضدهم إنحصر نشاطه فى المقاولات وكان يتخذ من الشقة مقرا له ومن المخزن مستودعا للمهمات المستخدمة فى مقاولاته وأن ذلك النشاط قد توقف بوفاة لكون أولاده قصرا ولم يتنازل ورثته عنهما حتى مباشرة الخبير المنتدب مأموريته ولم تقدم الطاعنة ما يثبت أن للمحل شهرة بالمعنى الفنى المصطلح عليه أو أن الورثة تنازلوا عن ذلك المحل إلى الغير بمقابل ، وإذ كان ذلك وكان الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الشقة والمخزن سالفى البيان ليست لهما شهرة وأن مسابقة الخبير للجنة الطعن بإضافة ٢٥٠٠ جنيهاً عن الشقة المخزن يعد بمثابة خلو رجل وهو مخالف للقانون ولا يدخل فى عناصر التركة ، فإن النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ومخالفة الثابت بالأوراق يكون فى غير محله .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////////////////////

## جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار/ محمود شوقي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ أحمد مكي  
نائب رئيس المحكمة ، ماهر البحيرى ، محمد جمال حامد و أنور العاصى .

(١٣٨)

### الطعن رقم ٢٢٦٦ لسنة ٥٨ القضائية

دعوى " دعوى الضمان " . حكم .

الحكم برفض الدعوى الأصلية . إعتباره فصلاً فى دعوى الضمان بأن لا محل لها .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الحكم فى الدعوى الأصلية برفضها يعد فصلاً فى دعوى الضمان بأنه لا محل لها بعد أن قالت المحكمة كلمتها برفض الدعوى الأصلية المرفوعة ضد من وجه دعوى الضمان . وكان البين من الأوراق أن محكمة أول درجة قد حكمت برفض الدعوى بحالتها تأسيساً على أن وثيقة التأمين قد خلت من رقم السيارة ونوعها وأن لهذا أثره فى الحكم فى موضوع الدعوى الذى لا يقبل التجزئة ، فإن المحكمة تكون - وأياً ما كان وجه الرأى فى هذا القضاء - قد فصلت فى الدعويين ، وإذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه فى دعوى الضمان الفرعية على أن محكمة أول درجة قد أغفلت الفصل فيها وذلك على خلاف الحقيقة الواضحة بالحكم الابتدائى من أنه فصل فى دعوى الضمان الذى استلزمه قضاؤها فى الدعوى الأصلية فأنه يكون معيباً .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى ٨٤/٧٠٦١ مدنى شمال القاهرة الابتدائية إنتهى فيها إلى طلب الحكم بإلزام الطاعن بأن يؤدى إليه مبلغ ١٥٠٠٠ جنيها تعويضاً عن الإضرار التى لحقت به نتيجة خطئه أثناء قيادته سيارة أدين عنه بحكم بات ، وأقام الطاعن على الشركة المطعون ضدها الثانية دعوى ضمان فرعية ، ومحكمة أول درجة حكمت بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٦ برفض الدعوى بحالتها . إستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف ١٠٤/٢٧٨٢ ق ، وبتاريخ ١٩٨٨/٤/١٩ قضت المحكمة بعدم جواز إدخال الشركة المطعون ضدها الثانية وبإلزام الطاعن بمبلغ التعويض الذى قدرته .

طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ، فحددت جلسة لنظرها وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه أقام قضاؤه بعدم جواز إدخال المطعون ضدها الثانية فى الاستئناف على أن دعوى الضمان الفرعية الموجهة إليها لم يفصل فيها فى حين أنها كانت خصماً فى الدعوى أمام محكمة أول درجة وقد فصلت بحكمها فى الدعويين مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك إن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الحكم فى الدعوى الأصلية برفضها يعد فصلاً فى دعوى الضمان بأنه لا محل لها بعد أن قالت المحكمة كلمتها برفض الدعوى الأصلية المرفوعة ضد من وجه دعوى الضمان . ولما كان البين من الأوراق أن محكمة أول درجة قد حكمت برفض الدعوى بحالتها تأسيساً على أن وثيقة التأمين قد خلت من رقم السيارة ونوعها وأن لهذا أثره فى الحكم فى موضوع الدعوى الذى لا يقبل التجزئة ، فإن المحكمة تكون - وأياً ما كان وجه الرأى فى هذا القضاء - قد فصلت فى الدعويين ، وإذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه فى دعوى الضمان الفرعية على أن محكمة أول درجة قد أغفلت الفصل فيها وذلك على خلاف الحقيقة الواضحة بالحكم الابتدائى من أنه فصل فى دعوى الضمان الذى استلزمه قضاؤها فى الدعوى الأصلية فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .



## جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار/ عبد المنصف أحمد هاشم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمد عبد المنعم حافظ ، د . رفعت عبد المجيد ، محمد خيرى الجندى نواب رئيس المحكمة ومحمد شهاوى .

(١٣٩)

### الطعن رقم ١٤٩٩ لسنة ٥٥ القضائية

(١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ) إعلان " بطلان الإعلان " . بطلان " بطلان الإعلان " .

نظام عام .

(١) الدفع ببطلان الإعلان لخلو الصورة المعلقة من البيانات الجوهرية اللازمة لصحته وعدم مطابقتها للأصل . خلو صورة الإعلان المقدمة من أى كتابه محررة بخط يد المحضر . أثره إشتغال أصل ورقة الإعلان على البيانات اللازمة لصحته . أثره . لا بطلان .

(٢) بطلان أوراق الكتليف بالحضور لعيب فى الإعلان . نسبى . لصاحب المصلحة وحدة التمسك به أمام محكمة الموضوع . التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه .

(٣) بطلان الإعلان لسبب لم يسبق إثارته أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٤) بطلان الإعلان لعدم بيان صفه المستلم وأقامته مع المعلن إليه . نسبى . أثره .

(٥) إستئناف " الطلبات فى الاستئناف " السبب الجديد " . دعوى

"الطلبات فيها " .

٥ - الطلب الأصلي فى الدعوى . جواز تغيير سببه والاضافة إليه فى الاستئناف .



١ - خلو صورة ورقة الإعلان مما يشير إلى أنها هي التي قام المحضر بتسليمها للمعلن إليه ، بأن جاءت مجردة من أى كتابة بخط يد المحضر يمكن أن تتخذ أساساً للبحث فيما إذا كانت هي صورة الإعلان الذى وجه إلى المعلن إليه ، فإن المحكمة لا تعول على هذه الصورة فى أنها هي الصورة التى سلمت فعلاً له ، فإذا بان لها من أصل ورقة الإعلان أنه إشتمل على جميع البيانات التى يستوجبها القانون لصحته فإن الدفع ببطلانه يكون على غير أساس .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب فى الإعلان هو بطلان نسبى مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقاً بالنظام العام وبالتالي فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . وإنما يجب على الخصم الذى تقرر هذا البطلان لمصلحته أن يتمسك به أمام محكمة الموضوع ، ولا يجوز له التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض مادام لم يتخلف عن حضور الجلسات أمام محكمة الاستئناف أو قدم مذكرة بدفاعه أمامها .

٣ - المقرر أنه إذا تمسك الخصم أمام محكمة الموضوع ببطلان الإعلان لسبب ما ، فلا يجوز له التحدى أمام محكمة النقض لأول مرة ببطلانه لسبب آخر .

٤ - عدم بيان صفة مستلم الإعلان ، وأقامته معهما ، وغيابهما عن موطن الإعلان ، لا يتعلق بالبطلان الناشئ عن تخلفها بالنظام العام . ولا يجوز من ثم التحدى به لأول مرة أمام هذه المحكمة ، ويكون النعى بهذا السبب غير مقبول .

٥ - المقرر طبقاً لنص المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يجوز مع بقاء موضوع الطلب الأصيل على حالة تغيير سببه والاضافة إليه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر..  
والمرافعة وبعد مداولة.

حيث إن الطعن إستوفى الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتحصل فى أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ٢٤٥٠ لسنة ١٩٨١ مدنى  
قنا الابتدائية بطلب الحكم بإلزام الطاعنين بأن يدفعوا لهما مبلغ مائة وخمسة  
جنيهاً مع تسليم قطعة الأرض المبينة بالصحيفة . وقالوا بيانا لذلك أنهما  
يمتلكان بطريق الميراث عن والدهما المرحوم ... أرضاً زراعية مساحتها قيراطاً  
واحداً وقد اغتصبها الطاعنان منذ سنة ٧٤/٧٥ الزراعية وأقاما عليها مبان  
وإمتنعا عن تسليمها إليهما أو دفع ريعها حتى سنة ٨٠/٨١ الزراعية فأقاما  
الدعوى بطلبيهما سالفى البيان ، ندبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وأودع  
تقريره، ثم إحالتها إلى التحقيق لإثبات واقعة الغصب وبعد أن إستتمعت إلى  
أقوال شهود الطرفين قضت بتاريخ ٣٠ من إبريل سنة ١٩٨٤ برفض الدعوى .

إستأنف المطعون ضدهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف قنا بالاستئناف  
رقم ١٨٤ لسنة ٣ قضائية ، وبتاريخ ١٣ من مارس سنة ١٩٨٥ قضت المحكمة  
بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلب التسليم وبالإلزام الطاعنين  
بتسليم قطعة الأرض محل النزاع - طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق  
النقض ، وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ  
عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت  
جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنان بالأول منها على  
الحكم المطعون فيه - ١١ خطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ومخالفة

الثابت بالأوراق ، وفى بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا أمام محكمة الموضوع ببطلان إعلانهما بصحيفة الاستئناف تأسيساً على خلو الصورة الإعلانية المسلمة إليهما من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الإعلان ، وعدم مطابقتها لأصل الصحيفة غير أن الحكم المطعون فيه لم يعن بتمحيص هذا الدفاع وأطرحة بناء على ما قرره من أن الصورة المقدمة لا تدل على أنها هي التي سلمت لهما عند الإعلان واستدل على ذلك بأنها لا تحمل أى بيانات تدل على رسميتها وصدورها من المحكمة حال أن الثابت بهذه الصورة أنها موقعة من موظف الجدول المختص ، ولم يطعن المطعون ضدهما على هذا البيان الوارد بها، ولم يذكر أنها هي بذاتها المسلمة إلى الطاعنين وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك بأن صورة ورقة الإعلان إذا خلت مما يشير إلى أنها هي التي قام المحضر بتسليمها للمعلن إيه ، بأن جاءت مجردة من أى كتابه محررة بخط يد المحضر يمكن أن تتخذ أساساً للبحث فيما إذا كانت هي صورة أصل الإعلان الذى وجه إلى المعلن إليه ، فإن المحكمة لا تتول على هذه الورقة فى أنها هي الصورة التى سلمت فعلاً له ، فإذا بان لها من أصل ورقة الإعلان أنه اشتمل على جميع البيانات التى يستوجبها القانون لصحته فإن الدفع ببطلانه يكون على غير أساس ، لما كان ذلك، وكان الثابت من صورة صحيفة الاستئناف التى قدمها الطاعنان أمام محكمة الموضوع أنها جاءت خلواً من توقيع المحضر أو أى بيانات أخرى حررت بخط يده بل حملت فقط توقيعاً نسب إلى وكيل المطعون ضدهما وآخر نسب إلى كاتبه الجدول . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع ببطلان الإعلان الذى تم بموجب تلك الصورة يكون قد التزم صحيح القانون ويضحى النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه بالسبب الثانى الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقولان إن أصل إعلانهما بصحيفة الاستئناف جاء خلوا من بيان صفه مستلم ورقة الإعلان ، وإقامته معهما وغيابهما عن موطنهما وقت إجراء الإعلان ، وكلها بيانات يترتب على إغفالها طبقا لنص المادتين ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات - بطلان الإعلان وإذا لم يقضى الحكم المطعون فيه بذلك خاصة وأن طلب البطلان كان مطروحا على المحكمة ، فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك بأن المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب فى الإعلان هو بطلان نسبى لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقاً بالنظام العام وبالتالي فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، وإنما يجب على الخصم الذى تقرر هذا البطلان لمصلحته أن يتمسك به أمام محكمة الموضوع ، ولا يجوز له التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض مادام لم يتخلف عن حضور الجلسات أمام محكمة الاستئناف أو قدم مذكرة بدفاعه أمامها ، كما أن المقرر أيضا أنه إذا تمسك الخصم أمام محكمة الموضوع ببطلان الإعلان لسبب ما ، فلا يجوز له التحدى أمام محكمة النقض لأول مرة ببطلانه لسبب آخر ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنين تمسكا أمام محكمة الاستئناف ببطلان الصورة الاعلانية لصحيفة الاستئناف المقول بتسليمها إليهما ولم يتمسكا ببطلان أصل الاعلان ، وكانت البيانات التى تمسك الطاعنان بخلو أصل الدعوى منها وهى - عدم بيان صفة مستلم الإعلان ، وإقامته معهما ، وغيابهما عن موطن الإعلان لا يتعلق البطلان الناشئ عن تخلفها بالنظام العام . فلا يجوز من ثم التحدى به لأول مرة أمام هذه المحكمة ويكون النعى بهذا السبب غير مقبول .



وحيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولان . إن المطعون ضدهما أسسا دعواهما بطلب الريع والتسليم على الغصب ، وطلبا إحتياطياً أمام محكمة الاستئناف القضاء بالتسليم إستناداً إلى أن وضع يد الطاعنين قام على التسامح ، وهو ما يعد سبباً جديداً لا يجوز قبوله أمام تلك المحكمة ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه رغم ذلك بالتسليم إستناداً إلى هذا السبب الجديد ، وقبل إنذارهما من المطعون ضدهما طبقاً لما تقضى به القواعد العامة في الفسخ- دون أن يتحقق من واقعة التسامح ويبين إركانها فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود - ذلك بأن المقرر طبقاً لنص المادة ٢٣٥/٣ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يجوز مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حالة تغيير سببه والاضافة إليه لما كان ذلك ، وكان المطعون ضدهما قد أقاما الدعوى بطلب الريع والتسليم تأسيساً على الغصب وأورد في صحيفة الاستئناف أنه بفرض إنتفاء الغصب وأن وضع يد الطاعنين على أرض النزاع بدأ واستمر حتى الآن بطريق التسامح ولا أحقيه لهما في طلب الريع - حسبما ذهب إليه الحكم المستأنف - فإنهما يتمسكان بطلب التسليم تأسيساً على ملكيتهما لهذه الأرض خلفاً عن المورث ورغبتهما في إنهاء التسامح من جانبهما ، وكان هذا لا يعد منهما طلباً جديداً ، لأنه يدخل في نطاق الطلبات التي كانت معروضة على محكمة أول درجة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام بالتسليم على قوله (... فإن الثابت من تقرير الخبير وأوراق الدعوى أن أرض النزاع ملك مورث المستأنفين ، وأن المستأنف ضدهما { الطاعنين } قد وضعها اليد عليها بعد أن تركها لهما المورث المذكور ، ومعنى ذلك ، أن وضع يدهما على أرض النزاع كان تسامحاً ، والتسامح لا



يكسب حقا.... ، وقد طلب المستأنفان منهما تسليمهما أرض النزاع ولم  
يمتثلا.... ، ويتعين اجابتهما لطلبهما الاحتياطي بصحيفة الاستئناف وهو  
تسليمهما عين النزاع ... ) وكان هذا القول من الحكم سائغاً وكافياً لحمل  
قضائه وله مأخذه الصحيح من الأوراق ، ومن ثم يكون النعى عليه بهذا السبب  
فى غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن برمته .



## جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار/ عبد المنصف أحمد هاشم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين/ محمد عبد المنعم حافظ ، د . رفعت عبد المجيد ، محمد خيرى الجندى نواب رئيس  
المحكمة ومحمد شهاوى .

(١٤٠)

### الطعن رقم ١١٦٥ لسنة ٥٥ القضائية

(١ ، ٢ ) أحوال شخصية " ولاية على المال " . أهلية . بيع . وكالة .

(١) نيابة الوصى . ماهيتها . مباشرة الوصى تصرفات معينة بغير إذن المحكمة بالمخالفة  
للمادة ٣٩ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ . اعتباره متجاوزا حدود نيابته القانونية عن  
القاصر . مؤدى ذلك . عدم إنصراف أثر التصرف إلى القاصر .

(٢) بيع عقار القاصر . الأصل عدم وجوب بيعه بالمزايدة . الاستثناء . اشتراط محكمة  
الولاية على المال ذلك . مخالفة الوصى ذلك . اعتباره متجاوزا حدود نيابته . أثره . عدم  
انصراف أثر التصرف إلى القاصر .

(٣) ملكية . " أسباب كسب الملكية " . التقادم المكسب " . التقادم  
الخمسى " . تقادم " التقادم المكسب " . التقادم الخمسى " .

(٣) تملك العقار بالتقادم الخمسى . شرطه . وضع اليد مدة خمس سنوات متتالية بحسن  
نيه وسبب صحيح مسجل صادر من غير مالك . م ٩٦٩ مدنى .

١ - نيابة الوصى عن القاصر هي نيابة قانونية ينبغى أن يباشرها - وفقا  
لما تقضى به المادة ١١٨ من القانون المدنى - فى الحدود التى رسمها القانون،  
ولما كان النص فى المادة ٣٩ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن

الولاية على المال قد حظر على الوصى مباشرة تصرفات معينة إلا بإذن المحكمة، من بينها جميع التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو التبعية أو نقله أو تغييره أو زواله ، وكذلك جميع التصرفات المقررة لحق من هذه الحقوق ، فإنه ينبى على ذلك أن الوصى إذا باشر تصرفاً من هذه التصرفات دون إذن من المحكمة يكون متجاوزاً حدود نيابته ويفقد بالتالى فى ابرامه لهذا التصرف صفة النيابة فلا تنصرف آثاره إلى القاصر ، ويكون له بعد بلوغه سن الرشد التمسك ببطلانه .

٢ - لئن كان قانون المرافعات لا يوجب بيع عقار القاصر بطريق المزايدة ولا يرتب البطلان جزاء عدم اتباعه كما وأن قانون الولاية على المال رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ لم يشر إلى اتباع اجراء بيع عقار القاصر بالمزايدة الوارد فى المواد من ٤٥٩ وحتى ٤٦٣ من قانون المرافعات ، الا أنه متى اشترطت محكمة الولاية على المال عند الاذن ببيع مال القاصر أن يتم عن طريق المزايدة تعين اتباعه وفقاً لتلك الإجراءات ، وإلا عد التصرف الذى باشره الوصى على خلافه متجاوزاً حدود نيابته فلا ينصرف أثره إلى القاصر .

٣ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن شرط تملك العقار بالتقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ٩٦٩ من القانون المدنى هو وضع اليد عليه مدة خمس سنوات متتالية متى كانت الحيازة مقترنه بحسن نية ومستندة فى ذات الوقت إلى سبب صحيح وهو العقد الصادر من غير مالك بشرط أن يكون مسجلاً .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر.. والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -

تتصل في أن المطعون ضدهما الأولين أقاما الدعوى رقم ٨٥٣٨ لسنة ١٩٧٩ مدنى طنطا الابتدائية بطلب الحكم بعدم نفاذ التصرف الحاصل بالعقد المؤرخ ١١ يوليو سنة ١٩٧٣ ، وقالوا بيانا لذلك أنهما فوجئا بعد بلوغهما سن الرشد بأن المطعون ضدهما الثالثة - إبان وصايتهما عليهما - قد قامت بموجب ذلك العقد ببيع نصيبهما فى عقار آل إليهما بالميراث عن والدهما إلى الطاعن دون تصريح من محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال ، وإذ كان لهما التمسك بعدم نفاذ هذا التصرف فى حقهما فقد أقاما الدعوى بطلبهما سالف البيان ، وبتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٨١ حكمت المحكمة بعدم نفاذ التصرف موضوع النزاع ، إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف طنطا بالإستئناف رقم ٥٨٩ لسنة ٣١ قضائية . وفى ١١ فبراير سنة ١٩٨٥ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ، ورأت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب ينعى الطاعن بالأسباب الأول والثالث والرابع والسادس منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم قضى ببطان التصرف موضوع النزاع وبعدم نفاذه فى حق المطعون ضدهما الأولين على سند من أنه تم بغير اتباع طريق البيع بالمزاد الذى إشتراطته محكمة الولاية على المال عند الأذن به ، فى حين أن هذا البيع تم صحيحاً بعد موافقة تلك المحكمة عليه والأذن به ، وأن قانونى المرافعات والولاية على المال لا يتطلبان أن يتم بيع مال القاصر عن هذا الطريق ولا يرتبان البطلان جزاء لمخالفته ، كما وأن العدول اللاحق من المحكمة ليس من شأنه أن يؤثر على صحة البيع الذى تم نفاذاً للإذن السابق الذى تأكد من الاقرار المؤرخ

١٩/٨/١٩٧٣ الصادر من المطعون ضدها الثالثة الوصية عند تنازلها عن رخصة مكان إيواء السيارات الكائن أسفل العقار المبيع ، ومن عدم اعتراض المطعون ضدهما الأولين على هذا البيع خلال الثلاث سنوات اللاحقة على بلوغهما سن الرشد ، وأنه متى تم البيع صحيحاً على نحو ما سلف بيانه فلا يكون لهما سوى رفع دعوى تكمله الثمن للعين وليس دعوى عدم نفاذ التصرف وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتد في قضائه بعدول محكمة الولاية على المال عن البيع استجابة لرغبة المطعون ضدها الثالثة فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في جملة غير سديد ذلك بأن نيابة الوصى عن القاصر هي نيابة قانونية ينبغى أن يباشرها - وفقاً لما تقضى به المادة ١١٨ من القانون المدنى - فى الحدود التى رسمها القانون ، ولما كان النص فى المادة ٣٩ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن الولاية على المال قد حظر على الوصى مباشرة تصرفات معينة إلا بأذن المحكمة ، من بينها جميع التصرفات التى من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو التبعية أو نقله أو تغييره أو زواله ، وكذلك جميع التصرفات المقررة لحق من هذه الحقوق ، فإنه ينبى على ذلك أن الوصى إذا باشر تصرفاً من هذه التصرفات دون إذن من المحكمة يكون متجاوزاً حدود نيابته ويفقد بالتالى فى ابرامه لهذا التصرف صفة النيابة فلا تنصرف آثاره إلى القاصر ، ويكون له بعد بلوغه سن الرشد التمسك ببطلانه ، وهذا ولئن كان قانون المرافعات لا يوجب بيع عقار القاصر بطريق المزايدة ولا يترتب البطلان جزاء عدم اتباعه كما وأن قانون الولاية على المال رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ لم يشر إلى إتباع إجراءات بيع عقار القاصر بالمزايدة ، الوارد فى المواد من ٤٥٩ وحتى ٤٦٢ من قانون المرافعات ، إلا أنه متى إشتطت محكمة الولاية على المال عند الإذن ببيع مال القاصر أن يتم عن طريق المزايدة تعين اتباعه وفقاً لتلك الإجراءات وإلا عد



التصرف الذى باشره الوصى على خلافه متجاوزا حدود نيابته فلا ينصرف أثره إلى القاصر لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى عدم نفاذ التصرف الصادر من المطعون ضدها الثالثة بصفتها وصية على المطعون ضدهما الأولين ببيع الحصة المملوكة لهما بالميراث عن والدهما فى عقار النزاع إلى الطاعن لا جرائه من غير طريق المزايدة الذى اشترطته محكمة الولاية على المال عند الأذن به ، بعد أن أقاما دأعوهما قبل مضى ثلاث سنوات على بلوغهما سن الرشد ، فإنه يكون قد صادف صحيح القانون فيما إنتهى إليه ، لما كان ما تقدم وكان لا صحه لما إدعاه الطاعن من أن الحكم إستند فى قضائه إلى عدول محكمة الولاية على المال عن الأذن بالبيع بناء على إدعاء المطعون ضدها الثالثة غشاً ذلك ومن ثم فإن النعى بهذه الأسباب يكون برمته على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الاخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول أنه كان يتعين على محكمة الاستئناف وقد تخلفت المطعون ضدها الثالثة عن حضور الجلسة المحدده للاستجواب أن تحيل الدعوى إلى التحقيق لإثبات عناصرها وفقا لما تقضى به المادة ١١٣ من قانون الإثبات وإذ قضت المحكمة فى الدعوى دون اتخاذ هذا الإجراء فإن حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك بأن الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يتمسك إثر عدول المحكمة عن حكم الاستجواب بطلب احالة الدعوى إلى التحقيق اعمالاً لنص المادة ١١٣ من قانون الإثبات ومن ثم فليس له من بعد أن يعيب على المحكمة عدم إتخاذها ذلك الإجراء من تلقاء نفسها بعد أن جعل المشرع هذا الحق خاضع لمطلق تقديرها ويضحي النعى بهذا السبب غير مقبول .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الخامس أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم أسس قضاءه برفض ما تمسك به من اكتسابه ملكية الحصة المباعة بالتقادم الخمس على سند من تخلف حسن النية لديه رغم توافرها من الأدلة والقرائن التي ساقها وهو ما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك بأن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن شرط تملك العقار بالتقادم الخمسي المنصوص عليه في المادة ٩٦٩ من القانون المدني هو وضع اليد عليه مدة خمس سنوات متتالية متى كانت الحياة مقترنة بحسن نية ومستندة في ذات الوقت إلى سبب صحيح وهو العقد الصادر من غير مالك بشرط أن يكون مسجلاً ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن يستند في تملكه الحصة المباعة بالتقادم الخمسي إلى العقد العرفي الصادر من المطعون ضدها الثالثة له والمؤرخ ١١ يوليو سنة ١٩٧٣ وهو ما لا يتحقق به أحد الشروط التي تتطلبها المادة ٩٦٩ على ما سلف بيانه ، فإن النعى بهذا السبب يكون في غير محله .



## جلسة ١٠ من أبريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار/ محمد أمين طوموم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمد جمال الدين شلقاني ، صلاح محمود عويس نائب رئيس المحكمة ، محمد رشاد مبروك و فؤاد شلبى .

(١٤١)

### الطعن رقم ٣٢٥٢ لسنة ٥٩ القضائية

(١) استئناف " الحكم فى الاستئناف " . بطلان " بطلان الأحكام " .

- قضاء المحكمة الاستئنافية ببطلان الحكم المستأنف لعيب شابه بون أن يمتد إلى صحيفة الدعوى . أثره . وجوب الفصل فى موضوع الدعوى دون إعادتها لمحكمة أول درجة .

(٢) إيجار " إيجار الأماكن " . " الإخلاء لاساءة إستعمال العين المؤجرة " .

محكمة الموضوع " مسائل الواقع " .

- إخلاء المستأجر لاستعماله العين المؤجرة أو سماحه بإستعمالها بطريقة ضارة بسلامة المبنى . م ١٨/د ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . شرطه . ثبوت ذلك بحكم قضائى نهائى . لمحكمة الموضوع أن تستخلص من ذلك الحكم ما إذا كان فعل الاساءة فى إستعمال العين المؤجرة من شأنه الأضرار بسلامة المبنى من عدمه بإعتباره من مسائل الواقع الخاضعة لتقدير قاضى الموضوع . شرطه . مثال يصدد حكم تعويض لاستعمال العين المؤجرة بطريقة ضارة بسلامة المبنى .

١ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن المحكمة الاستئنافية لا تملك عند القضاء ببطلان الحكم المستأنف لعيب فيه أو فى الإجراءات المترتبة عليها أن تعيد الدعوى لمحكمة أول درجة التى فصلت فى موضوعها لتتظر فيها ، لأنها إذ

فصلت فى موضوع الدعوى تكون قد استنفذت ولايتها عليها ، وإنما يتعين على المحكمة الاستئنافية فى هذه الحالة - طالما أن العيب لم يمتد إلى صحيفة إفتتاح الدعوى - نظر الدعوى بمعرفتها والفصل فيها .

٢ - مفاد النص فى المادة ١٨/د من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - يدل على أن المشرع رغبة منه فى تحقيق التوازن بين مصلحة كل من المؤجر والمستأجر ولحسن الانتفاع بالأمكان المؤجرة قد أجاز للأول طلب إخلاء المكان المؤجر إذا إستعمله المستأجر أو سمح بإستعماله بطريقة ضارة بسلامة المبنى وإشترط لذلك أن يثبت ذلك الفعل بحكم قضائى نهائى ولحكمة الموضوع إن تستخلص من أوراق الدعوى الصادر فيها ذلك الحكم ، إذا كان فعل الاساءة فى إستعمال العين المؤجرة من شأنه الاضرار بسلامة المبنى من عدمه باعتبار أن ذلك من مسائل الواقع التى تخضع لتقدير قاضى الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سائغة تكفى لحمله ، لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه إجتزأ فى التدليل على أن إستعمال العين المؤجرة كان بطريقة ضارة بسلامة المبنى على قوله " الثابت من دعوى التعويض رقم ( ... ) مدنى ببندر المحلة الكبرى بين ذات الخصوم والتى بات فيها الحكم نهائياً أن المستأنف بصفته قد إستعمل العين المؤجرة بطريقة ضارة بسلامة المبنى .." ومن ثم جاءت أسباب الحكم فى خصوص ثبوت الاضرار بسلامة المبنى مجهلة فى بيان مدى تأثير الاستعمال الضار على سلامة المبنى وهو ما يشوبه بالقصور .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر.. والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع- على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن-

تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢٤٠٤ لسنة ١٩٨٧ مدنى طنطا الابتدائية " مأمورية المحلة الكبرى " ضد الطاعن بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧١/١١/٧ وإخلاء العين المؤجرة والتسليم . وقال بيانا لذلك أنه بموجب ذلك العقد إستأجر الطاعن منه الشقة محل النزاع لاستعمالها مقراً لجمعية الشبان المسلمين - غير أنه أحدث بها تلفيات جوهرية ضارة بسلامة المبنى فاقام الدعوى رقم ٩٧٩ لسنة ١٩٨٢ مدنى بندر المحلة الكبرى الذى قضى فيها نهائياً بإلزام الطاعن بالتعويض عن تلك الاضرار ، وبتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٨ إجابته المحكمة المطعون عليه إلى طلباته ، إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٨٤ لسنة ٢٨ ق لدى محكمة استئناف طنطا النى حكمت بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٦ ببطلان الحكم المستأنف وأجابت المطعون عليه إلى طلباته . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن حاصل سبب النعى المبدى من الطاعن بجلسة المرافعة - باعتبار أنه متعلق بالنظام العام - البطلان . إذ تصدى للفصل فى الموضوع بعد أن خلص إلى بطلان الحكم المستأنف يكون قد فوت على الطاعن درجة من درجات التقاضى .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المحكمة الاستئنافية لا تملك عند القضاء ببطلان الحكم المستأنف لعيب فيه أو فى الإجراءات المترتبة عليها أن تعيد الدعوى لمحكمة أول درجة التى فصلت فى موضوعها لتنظر فيها ، لأنها إذ فصلت فى موضوع الدعوى تكون قد استنفذت ولايتها عليها ، وانما يتعين على المحكمة الاستئنافية فى هذه الحالة - طالما أن العيب لم يمتد إلى صحيفة افتتاح الدعوى بنظر الدعوى بمعرفتها



والفصل فيها. وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فأنه لا يكون خالف القانون .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن بصحيفة الدعوى مخالفة القانون - وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بفسخ عقد الإيجار وإخلاء العين المؤجرة على ثبوت إستعمال العين بطريقة ضارة بسلامة المبنى استناداً إلى الحكم الصادر في الدعوى رقم ٩٧٩ لسنة ١٩٨٢ مدنى بندر المحلة الكبرى القاضى بإلزام الطاعن بالتعويض عن الاضرار الناجمة عن سوء الاستعمال ، فى حين أن الثابت من الحكم المشار إليه ومن تقرير الخبير الذى إحال إليه أن التلفيات التى لحقت بالعين ليست من شأنها الاضرار بسلامة المبنى .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن النص فى المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على أنه " لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو إنتهت المدة المتفق عليها فى العقد إلا لاحد الأسباب الآتية ... د . إذا ثبت بحكم قضائى نهائى أن المستأجر استعمل المكان المؤجر أو سمح باستعماله بطريقة مقلقة للراحة أو ضارة بسلامة المبنى ... " يدل على أن المشرع رغبه منه فى تحقيق التوازن بين مصلحة كل من المؤجر والمستأجر ولحسن الانتفاع بالأماكن المؤجرة قد إجاز للأول طلب إخلاء المكان المؤجر إذا إستعمله المستأجر أو سمح باستعماله بطريق ضارة بسلامة المبنى واشترط لذلك أن يثبت ذلك بالفعل بحكم قضائى نهائى ولحكمة الموضوع أن تستخلص أوراق الدعوى الصادر فيها ذلك الحكم ، إذا كان فعل الاساءة فى إستعمال العين المؤجرة من شأنه الاضرار بسلامة المبنى من عدمه باعتباره أن ذلك من مسائل الواقع التى تخضع لتقدير قاضى الموضوع متى أقام قضاؤه على أسباب سائغة تكفى لحمله ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اجتزأ فى التدليل على أن إستعمال العين المؤجرة كان بطريقة ضارة بسلامة المبنى على قوله " الثابت من الدعوى رقم

٩٧٩ لسنة ١٩٨٢ مدنى بندر المحلة الكبرى المرددة بين ذات الخصوم والتي بات فيها الحكم نهائياً أن المستأنف بصفته قد استعمل العين المؤجرة بطريقة ضارة بسلامة المبنى .. " ومن ثم فقد جاءت أسباب الحكم فى خصوص ثبوت الاضرار بسلامة المبنى مجهلة فى بيان مدى تأثير الاستعمال الضار على سلامة المبنى وهو ما يشوبه بالقصور بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .



## جلسة ١١ من أبريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار/ د . عبد المنعم أحمد بركه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين/ ريمون فهم اسكندر ، محمد ممتاز متولى ، د. عبد القادر عثمان وحسين حسنى دياب.

(١٤٢)

### الطعن رقم ١٩٢٩ لسنة ٥٢ القضائية

(١ ، ٢) عقد " تفسير العقد " محكمة الموضوع " . سلطتها فى تفسير

العقود " .

١ - وضوح عبارة العقد . أثره . عدم جواز خضوعها لقواعد التفسير للحصول على معنى

آخر . المقصود بالوضوح .

٢ - إلزام محكمة الموضوع فى تفسير العقود بالأخذ بما تفيد عباراتها بأكملها وفى

مجموعها .

(٣) إيجار " فسخ عقد الإيجار " . عقد " فسخ العقد " . العقد المستمر " .

٣ - العقود المستمرة كالإيجار . القضاء بفسخها بعد البدء فى تنفيذها . ليس له أثر رجعى

، إعتبارها مفسوخة من وقت الحكم النهائى بالفسخ لا قبله . عدم تنفيذ المؤجر لعقد الإيجار

وتقاعسه عن تسليم العين المؤجرة . أثره . وجوب فسخ العقد بمجرد طلب المستأجر . حق

الأخير فى إسترداد ما دفعه لحساب الأجرة .

١ - المقرر وفقاً للمادة ١٥٠ من القانون المدنى أنه متى كانت عبارات العقد

واضحة فى أفادة المعنى المقصود منها فإنه لا يجوز إخضاعها لقواعد التفسير

للحصول على معنى آخر باعتباره هو مقصود العاقدين والمقصود بالوضوح فى

هذا المقام هو وضوح الارادة لا اللفظ .

٢ - لا يجوز لمحكمة الموضوع - وهي تعالج تفسير المحررات أن تعتد بما تفيده عبارة معينة دون غيرها من عبارات المحرر بل يجب عليها أن تأخذ بما تفيده العبارات بأكملها وفي مجموعها .

٣ - مفاد نص المادة ١٦٠ من القانون المدني على توافر الأثر الرجعى للفسخ ، إلا إن المقرر بالنسبة لعقد الإيجار هو من عقود المدة فإنه يستعصى بطبيعته على فكرة الأثر الرجعى ، لأن الأمر فيه مقصود لذاته باعتباره أحد عناصر المحل الذى ينعقد عليه والتقابل بين الالتزامين فيه يتم على دفعات بحيث لا يمكن الرجوع فيما نفذ منه فإذا فسخ عقد الإيجار بعد البدء فى تنفيذه فإن آثار العقد التى أنتجها قبل الفسخ تظل قائمة عملياً ، ويكون المقابل المستحق عن هذه المدة له صفة الأجرة لا التعويض ، ولا يعد العقد مفسوخاً إلا من وقت الحكم النهائى الصادر بالفسخ لا قبله ، إلا أن الأمر يختلف إذا كان عقد الإيجار لم يتم تنفيذه ولم يتسلم المستأجر العين المؤجرة فإن تقاعس المؤجر عن تنفيذ التزامه بتسليم العين المؤجرة يوجب فسخ العقد متى طلب المستأجر ذلك ويرد الطرفان إلى الحالة التى كانا عليها عند التعاقد وللمستأجر أن يسترد ما دفعه لحساب الأجرة التى سوف تستحق عليه عند تنفيذ العقد .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر.. والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعنين تقدموا بطلب إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بإلزام المطعون ضده بأداء مبلغ (٢١٢٥٠ ج)، وقالوا بيانا لطلبهم أن المطعون ضده إستأجر منهم فندق "لاتوبييل" لاستغلاله لمدة عشر سنوات تبدأ من

١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٦ بإيجار سنوى قدره (٢٥٠٠٠ ج) تدفع مقدماً ، وقام بدفع مبلغ (١٠٠٠٠ ج) من أجرة السنة الأولى ووعد بسداد الباقي خلال شهر من تاريخ التعاقد وقد حل ميعاد استحقاقه ، كما التزم بدفع تأمين قدره (٢٥٠٠٠ ج) تدفع على أقساط وقد حل القسط الأول منه وقدره (٦٢٥٠ ج) وإذ رفض القاضى إصدار الأمر وحدد جلسة لنظر موضوعه وقيدت الدعوى برقم ٢٨١ لسنة ١٩٧٧ مدنى جنوب القاهرة . حكمت المحكمة بالزام المطعون ضده بأن يدفع للطاعنين مبلغ (٢١٢٥٠ ج) أقام المطعون ضده على الطاعنين الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ١٩٧٨ أمام ذات المحكمة بطلب بفسخ العقد المؤرخ ١٩٧٦/١١/١٩ وإلزامهم برد مبلغ (١٠٠٠٠ ج) وقد أجابته المحكمة لطلباته . إستأنف المطعون ضده الحكم الأول بالاستئناف رقم ٢٨٤ لسنة ٩٥ ق القاهرة والذى قيد بعد ذلك برقم ١٦٠٤ لسنة ٩٨ ق واستأنف الطاعنون الحكم الثانى بالاستئناف رقم ٥٦٤٠ لسنة ٩٨ ق القاهرة وبعد ضم الاستئنافين قضت محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٩ فى استئناف المطعون ضده بالغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى وفى استئناف الطاعنين برفضه وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ، ينعى الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى اتسبيب ، وفى بيان ذلك يقولون أن عبارات عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٦/١١/٩ واضحة لا تحتاج إلى تفسير إذ التزم المطعون ضده بسداد أقساط التأمين وبقى الإيجار كما ثبت أنه عاين الفندق وسدد جزءا من الأجرة وهو ما يدل على أن العين المؤجرة قد تم تسليمها ، فإذا جاء الحكم المطعون فيه وقضى بفسخ العقد استنادا إلى إنذار المطعون ضده



للمطاعين رغم اخلاله هو بالتزامه بالتنفيذ طبقاً للإنذار الموجه إليه منهم وجعل لهذا الفسخ أثراً رجعياً رغم أن العقد من العقود الزمنية فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المقرر وفقاً للمادة ١٥٠ من القانون المدني أنه متى كانت عبارات العقد واضحة في إفادة المعنى المقصود منها فإنه لا يجوز إخضاعها لقواعد التفسير للحصول على معنى آخر باعتباره هو مقصود العاقلين والمقصود بالوضوح في هذا المقام هو وضوح الإرادة لا اللفظ كما أنه لا يجوز للمحكمة وهي تعالج تفسير المحررات أن تعتمد بما تفيده عبارة معينة دون غيرها من عبارات المحرر بل يجب عليها أن تأخذ بما تفيده العبارات بأكملها وفي مجموعها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى بمدوناته إلى أنه " بالاطلاع على عقد الإيجار - المسمى عقد إستغلال - المؤرخ في ١٩٧٦/١١/٩ والمبرم بين الطرفين أنه قد نص بالبند ١٣ منه على أن يتم تسليم الفندق إلى المستأجر - المطعون ضده - بموجب محضر تسليم يرفق بالعقد المذكور ويعتبر جزءاً لا يتجزأ منه " كما نص في البند الثالث منه على أن يبدأ تنفيذه من ١٩٧٦/١١/١٥ إلا أن المؤجرين تقاعسوا عن تقديم محضر التسليم المذكور أو إثبات قيامهم بتسليم الفندق محل الإيجار إلى المستأجر تسليمياً فعلياً أو حكماً بوضعه تحت تصرفه ولا يغير من ذلك أن يكون قد أثبت بالبند الثالث عشر بالعقد أن المستأجر قد قام بمعاينته ووجده صالحاً للوفاء بالغرض المؤجر من أجله إذ أن ذلك لا يعتبر تسليمياً له مادام لم ينص على ذلك صراحة بالعقد بل الواضح أن التسليم قد علق على تحرير محضر مستقل خاص به ..... فإن ما إنتهى إليه الحكم المطعون فيه من أعمال العقد الواضحة الدلالة على إرادته الطرفين فإنه يكون قد أعمل صحيح القانون وإذا كانت المادة ١٦٠ من القانون المدني تنص على أن " إذا فسخ العقد أعيد

المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها في العقد فإن ذلك يدل على توافر الأثر الرجعى للفسخ ، ألا أن المقرر بالنسبة لعقد الإيجار وهو من عقود المدة فإنه يستعصى بطبيعته على فكرة الأثر الرجعى ، لأن الزمن فيه مقصود لذاته باعتباره أحد عناصر المحل الذى ينعقد عليه ، والتقابل بين الالتزامين فيه يتم على دفعات بحيث لا يمكن الرجوع فيما نفذ منه فإذا فسخ عقد الإيجار بعد البدء فى تنفيذه فإن آثار العقد التى أنتجها قبل الفسخ تظل قائمة عملياً ، ويكون المقابل المستحق عن هذه المدة له صفة الاجرة لا التعويض ، ولا يعد العقد مفسوخاً إلا من وقت الحكم النهائى الصادر بالفسخ لا قبله ، إلا أن الأمر يختلف إذا كان عقد الإيجار لم يتم تنفيذه ولم يتسلم المستأجر العين المؤجرة فإن تقاعس المؤجر عن تنفيذ التزامه بتسليم العين المؤجرة يوجب فسخ العقد متى طلب المستأجر ذلك ويرد الطرفان إلى الحالة التى كانا عليها عند التعاقد وللمستأجر أن يسترد ما دفعه لحساب الاجرة التى سوف تستحق عليه عند تنفيذ العقد ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا الأمر فإنه يكون قد أعمل صحيح القانون ولا محل لما قرره الطاعنون بحقهم فى إستيفاء ما دفع من أجره إذ أن مناط استحقاقها هو إنتفاع المطعون ضده بالعين المؤجرة وهو ما لم يتم تنفيذه وإذ إنتهى الحكم إلى أن إحتفاظ الطاعنين بالإجرة المدفوعة لا سند له من القانون لعدم تنفيذ العقد فإن أعماله الأثر الرجعى لفسخ عقد الإيجار موضوع النزاع فى تلك الخصوصية يكون صحيحاً ويكون النعى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١١ من أبريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار/ محمد رأفت خفاجي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين/ محمد وليد الجارحي ، محمد محمد طيطه ، محمد بدر الدين توفيق وشكري جمعه حسنين.

(١٤٣)

### الطعن رقم ١٣٦٦ لسنة ٥٤ القضائية

(١) نقض " إجراءات الطعن " . " صحيفة الطعن " .

١ - صحيفة الطعن بالنقض . وجوب التوقيع عليها من محام مقبول أمام محكمة النقض .  
تخلف ذلك . أثره . التزام المحكمة بالقضاء ببطلان الطعن من تلقاء نفسها . م ٢٥٢ مرافعات .  
عدم اشتراط أن يكون التوقيع هو البيان الختامي للصحيفة . تحقق الغاية من الإجراء أيا كان  
موقع التوقيع من الصحيفة .

(٣.٢) إستئناف " الاستئناف الفرعي " . إيجار " إيجار الأماكن " . التأجير  
من الباطن " . " التأخير في سداد الأجرة " . حكم " تسبب الحكم " .

٢ - جواز رفع المستأنف عليه الاستئناف الفرعي بعد إنقضاء ميعاد الاستئناف وبعد قبول  
الحكم قبل رفع الاستئناف الأصلي . يستوى أن يكون ذلك بالإجراءات المعتادة أو بمذكرة  
مشتمة على أسباب استئنافه . م ٢٣٧ مرافعات .

٣ - إقامة الطاعن دعواه بالإخلاء للتأجير من الباطن والتأخير في سداد الأجرة قضاء  
الحكم الابتدائي بالإخلاء للسبب الثاني وعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيه بالنسبة  
للسبب الأول . تقديم الطاعن مذكرتين بالدفاع والتمسك فيها بتوافر سبب الإخلاء للتأجير من  
الباطن أثناء نظر الاستئناف المرفوع من المطعون ضدهما . اعتبار ذلك استئنافاً فرعياً لقضاء  
الحكم الابتدائي بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة لطلب الإخلاء للتأجير من الباطن . أغفال  
الحكم المطعون فيه الفصل في هذا الاستئناف الفرعي . خطأ .

١- لئن كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات توجب أن يوقع محام مقبول أمام محكمة النقض على صحيفة الطعن وإلا كان الطعن باطلاً وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه إلا أنه يلزم إن يكون هذا التوقيع هو آخر البيانات التي تختتم بها الصحيفة إذ تتحقق الغاية من هذا الإجراء بمجرد حصول التوقيع أياً كان موقعه من الصحيفة ، لما كان ذلك وكان الثابت من صحيفة الطعن أن المحامي وكيل الطاعن قام بالتوقيع على هامش الصحيفة الأولى تحت عبارة تفيد أنه رافع الطعن ومقدمه ، ومن ثم فإن الطعن يكون قد إستوفى أوضاعه الشكلية .

٢ - أجازت المادة ٢٣٧ من قانون المرافعات - بفقرتها الأولى - للمستأنف عليه إلى ما قبل إقفال باب المرافعة أن يرفع استئنافاً مقابلاً بالإجراءات المعتادة أو بمذكرة مشتملة على أسباب إستئنافه متى كان المستأنف عليه لم يقبل الحكم بعد رفع الاستئناف الأصلي عنه وكان هذا الحكم يتضمن قضاءً ضاراً به بمعنى أن يكون قد رفض له بعض طلباته أو قضى ضده في أحد طلبات خصمه ، وأغناه عن استئنافه صدور الحكم لصالحه واعتقاده رضا خصمه به ، فإذا ما رفع الاستئناف المقابل بعد مضي ميعاد الاستئناف أو بعد قبول الحكم قبل رفع الاستئناف الأصلي فإنه يعتبر بنص الفقرة الثانية من المادة سالفة الذكر - استئنافاً فرعياً يتبع الاستئناف الأصلي ويزول بزواله .

٣ - إذ كان الثابت أن الطاعن قد أقام دعواه بالإخلاء لسببين أولهما التأجير من الباطن والثاني التأخير في سداد الأجرة فقضى الحكم الابتدائي بالإخلاء للسبب الثاني وبعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة للسبب الأول لسابقة الفصل فيه في القضية رقم ١٠٥٨ مدنى كلى الجيزة ، وإذ إستأنف المطعون ضدهما هذا الحكم - قدم الطاعن - وعلى نحو ما أثبتته الحكم المطعون فيه بمدوناته - مذكرتين بدفاعه مؤرختين ١٩٨٣/١١/٥ ، ١٩٨٧/٧/٥ تمسك فيهما بتوافر سبب الإخلاء للتأجير من الباطن للمطعون ضده الثاني وأن الحكم السابق التمسك بحجتيه يتعلق بواقعة تأجير المطعون ضده الأول الشقة من



الباطن لأخيه ... فى حين أن دعوى النزاع عن واقعة تأجير الشقة لإبن أخيه المطعون ضده الثانى فإنه بهذه المثابة يكون قد أقام استئنافاً فرعياً عما قُضى به الحكم الابتدائى من عدم جواز نظر الدعوى بالنسبة لطلب الإخلاء للتأجير من الباطن لسابقة الفصل فيه فى القضية رقم ١٠٥٨ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى الجيزة ، وإذ كان البين من الاطلاع على الحكم الصادر فى هذه القضية أن واقعة التأجير من الباطن المطروحة فيها هى تأجير المطعون ضده الأول العين المؤجرة لشخص آخر خلاف المطعون ضده الثانى المنسوب للمطعون ضده الأول- فى الدعوى محل النزاع- التأجير له من الباطن وبالتالي لم يكن المطعون ضده الثانى طرفاً فى هذا الحكم ، ومن ثم فإن قضاء الحكم الابتدائى بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة لطلب الإخلاء للتأجير من الباطن لسابقة الفصل فيه فى القضية رقم ١٠٥٨ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى الجيزة يكون غير سديد لعدم توافر شروط الحجية عملاً بالمادة ١٠١ من قانون الإثبات ولو فطن الحكم المطعون فيه لذلك وحقق هذا البيان من سببى الإخلاء لكان من الممكن أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ، وإذ أغفل الحكم - عن بصر وبصيره - الفصل فى الاستئناف الفرعى المقام من الطاعن عن قضاء الحكم الابتدائى بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة لطلب الإخلاء للتأجير من الباطن لسابقة الفصل فيه فى القضية رقم ١٠٥٨ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى الجيزة فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر..  
والرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - فى أن الطاعن أقام على المطعون ضدهما الدعوى رقم ١٦٧٩ سنة ١٩٨١ مدنى الجيزة الابتدائية بطلب الحكم بإخلاء الشقة المبينة بالصحيفة



وقال بيانا لذلك أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٢/٢/٢٩ استأجر منه المطعون ضده الأول الشقة محل النزاع بأجره شهرية قدرها ٤٥٠ قرشاً وإذ تأخر في سداد الأجرة اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٧٧ كما أجز الشقة من باطنه للمطعون ضده الثاني خلافاً للحظر الوارد بالعقد والقانون فقد أنذره بالإخلاء في ١٩٨١/٩/٨ وأقام الدعوى . حكمت المحكمة بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة لطلب الإخلاء للتأجير من الباطن لسابقة الفصل فيه في القضية رقم ١٠٥٨ مدنى كلى الجيزة الابتدائية وبإخلاء العين المؤجرة للتأخير في سداد الأجرة . إستأنف المطعون ضدهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٢٠٠ سنة ١٠٠ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٨٤/٣/٦ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظرة وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إنه لئن كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات توجب أن يوقع محام مقبول أمام محكمة النقض على صحيفة الطعن وإلا كان الطعن باطلاً وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه إلا أنه يلزم إن يكون هذا التوقيع هو آخر البيانات التى تختتم بها الصحيفة إذ تتحقق الغاية من هذا الإجراء بمجرد حصول التوقيع أيا كان موقعه من الصحيفة ، لما كان ذلك وكان الثابت من صحيفة الطعن أن المحامى وكيل الطاعن قام بالتوقيع على هامش الصحيفة الأولى تحت عبارة تفيد أنه رافع الطعن ومقدمه . ومن ثم فإن الطعن يكون قد إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أن الحكم الابتدائى قضى بعدم جواز طلب الإخلاء للتأجير من الباطن لسابقة الفصل فيه فى الدعوى رقم ١٠٥٨ سنة ١٩٧٧ مدنى

كلى الجيزة فى حين أن شروط التمسك بحجية الأحكام عملاً بالمادة ١٠١ من قانون الإثبات غير متوافره وإذ قضى الحكم المطعون فيه برفض طلباته فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات قد أجازت - بفقرتها الأولى - للمستأنف عليه إلى ما قبل إقفال باب المرافعة أن يرفع استئنافاً مقابلاً بالإجراءات المعتادة أو بمذكرة مشتملة على أسباب إستئنافه متى كان المستأنف عليه لم يقبل الحكم بعد رفع الاستئناف الأسمى عنه وكان هذا الحكم يتضمن قضاءً ضاراً به بمعنى أن يكون قد رفض له بعض طلباته أو قضى ضده فى أحد طلبات خصمه ، وأغناء عن استئنافه صدور الحكم لصالحه واعتقاده رضاء خصمه به ، فإذا ما رفع الاستئناف المقابل بعد مضي ميعاد الاستئناف أو بعد قبول الحكم قبل رفع الاستئناف الأسمى فإنه يعتبر بنص الفقرة الثانية من المادة سالفه الذكر - استئنافاً فرعياً يتبع الاستئناف الأسمى ويزول بزواله ، لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعن قد أقام دعواه بالإخلاء لسببين أولهما التأجير من الباطن والثانى التأخير فى سداد الأجرة فقضى الحكم الابتدائى بالإخلاء للسبب الثانى وبعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة للسبب الأول لسابقة الفصل فيه فى القضية رقم ١٠٥٨ مدنى كلى الجيزة ، وإذ إستأنف المطعون ضدهما هذا الحكم - قدم الطاعن - وعلى نحو ما أثبتته الحكم المطعون فيه بمدوناته - مذكرتين بدفاعه مؤرختين ١٩٨٣/١١/٥ ، ١٩٨٧/٧/٥ تمسك فيهما بتوافر سبب الإخلاء للتأجير من الباطن للمطعون ضده الثانى وأن الحكم السابق التمسك بحجيته يتعلق بواقعة تأجير المطعون ضده الأول الشقة من الباطن لأخيه ... فى حين أن دعوى النزاع عن واقعة تأجيره الشقة لابن أخيه المطعون ضده الثانى فإنه بهذه المثابة يكون قد أقام استئنافاً فرعياً عما قضى به الحكم الابتدائى من عدم جواز نظر الدعوى بالنسبة لطلب الإخلاء للتأجير من الباطن لسابقة الفصل فيه فى القضية رقم ١٠٥٨ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى الجيزة ، وإذ كان البين من

الاطلاع على الحكم الصادر في هذه القضية أن واقعة التأجير من الباطن المطروحة فيها هي تأجير المطعون ضده الأول العين المؤجرة لشخص آخر خلاف المطعون ضده الثاني المنسوب للمطعون ضده الأول - في الدعوى محل النزاع - التأجير له من الباطن وبالتالي لم يكن المطعون ضده الثاني طرفاً في هذا الحكم ، ومن ثم فإن قضاء الحكم الابتدائي بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة لطلب الإخلاء للتأجير من الباطن لسابقة الفصل فيه في القضية رقم ١٠٥٨ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى الجيزة يكون غير سديد لعدم توافر شروط الحجية عملاً بالمادة ١٠١ من قانون الإثبات ولو فطن الحكم المطعون فيه لذلك وحقق هذا البيان من سببي الإخلاء لكان من الممكن أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ، وإذ أغفل الحكم - عن بصر وبصيره - الفصل فى الاستئناف الفرعى المقام من الطاعن عن قضاء الحكم الابتدائي بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة لطلب الإخلاء للتأجير من الباطن لسابقة الفصل فيه فى القضية رقم ١٠٥٨ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى الجيزة فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .



## جلسة ١١ من أبريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار/ عبد المنصف أحمد هاشم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمد عبد المنعم حافظ ، د . رفعت عبد المجيد ، محمد خيرى الجندى نواب رئيس المحكمة ومحمد شهاوى .

(١٤٤)

### الطعن رقم ١٥٣٣ لسنة ١٥ القضائية

عقد " أثر العقد " . وكالة " الوكالة الظاهرة " .

الوضع الظاهر . نفاذ التصرف المبرم بين صاحب الوضع الظاهر والغير حسن النية فى مواجهه الحق . شرطه . أن يكون صاحب الحق قد أسهم بخطئه سلباً أو إيجاباً فى ظهور المتصرف بمظهر صاحب الحق . محكمة الموضوع . سلطتها فى إستخلاص قيام الوكالة الظاهرة متى كان استخلاصها سائغاً .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يشترط لنفاذ التصرف المبرم بين صاحب الوضع الظاهر والغير حسن النية فى مواجهة صاحب الحق أن يكون صاحب الحق قد أسهم بخطئه - سلباً أو إيجاباً - فى ظهور المتصرف على الحق بمظهر صاحبه مما يدفع الغير حسن النية إلى التعاقد معه للشواهد المحيطة بهذا المركز والتي من شأنها أن تولد الاعتقاد الشائع بمطابقة هذا المظهر للحقيقة ، ولحكمة الموضوع فى حدود سلطتها الموضوعية استخلاص قيام الوكالة الظاهرة من القرائن إلا أنه يتعين أن يكون استخلاصها سائغاً ومؤدياً لما إنتهى إليه قضاؤها وكافياً لحمله .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر..  
والمرافعة وبعد مداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
تتحصل فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٧٢ مدنى بنها  
الابتدائية بطلب الحكم بطرد المطعون ضدهم من الأرض المبينة بالصحيفة  
وأزالة المبانى المقامة عليها حتى سطح الأرض ، وقالوا بيانا لدعواهم أنهم  
يمتلكون هذه الأرض بموجب عقد اشهار إنهاء وقف وأن المطعون ضدهم قاموا  
بغصبها وأقاموا عليها مبان منذ عام ١٩٦٩ دون سند من القانون ، ولما كان  
يحق لهم طردهم منها وإزالة ما أقاموه من مبان عليها فقد أقاموا الدعوى  
بطلبهم سالفى البيان ، ندبت المحكمة خبيراً فى الدعوى ولدى مباشرته لعمله  
قدم له المطعون ضده الثامن عقد بيع عرفى مؤرخ ١٩٥٦/١٢/١ يتضمن  
شراؤه من مورث الطاعن والطاعنة الثانية مساحة قيراط ضمن الأرض محل  
النزاع ، وبعد أن أودع الخبير تقريره أدعى الطاعنون بتزوير عقد البيع سالف  
الذكر ، وبتاريخ ١٩٧٦/٤/٥ قضت المحكمة برفض الدعوى بالنسبة للمطعون  
ضدهم عدا الثامن ويقبول شواهد التزوير شكلاً وفى الموضوع برفض الإدعاء  
بالتزوير . إستأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا " مأمورية  
بنها " بالاستئناف رقم ١٧٧ لسنة ٩ قضائية وإن عادت محكمة أول درجة  
وحكمت بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٩ برفض الدعوى بالنسبة للمطعون ضده الثامن  
استأنف الطاعنون هذا الحكم أيضا بالاستئناف رقم ٣٢٩ لسنة ٩ قضائية ،  
وبعد أن قررت المحكمة ضم هذا الاستئناف إلى الاستئناف الأول ندبت قسم  
أبحاث التزييف والتزوير لإجراء المضاهاه بين التوقيعات المطعون عليها



وتوقيعات البائعين ، ندبت مكتب الخبراء لأداء المأمورية المبينة في منطوق ذلك الحكم وإذ أعاد قسم أبحاث التزييف والتزوير الأوراق دون إتمام المأمورية قرر الطاعنون تنازلهم عن الإدعاء بالتزوير وبتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٩ قضت المحكمة بقبول هذا التنازل ، وبعد أن أودع مكتب الخبراء تقريره عادت وحكمت بتاريخ ٢٠ من مارس سنة ١٩٨٥ بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جديد بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم أقام قضاء على أن المطعون ضدهم يضعون اليد على أرض النزاع بناء على عقود بيع صادرة إليهم ممن يدعى ... باعتباره وكيلاً ظاهراً عنهم دون أن يعرض لشروط هذه الوكالة ومدى توافرها وإذ رتب على ذلك وجود سبب مشروع لوضع يد المطعون ضدهم على تلك الأرض ، فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن من المقرر - في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط لنفاذ التصرف المبرم بين صاحب الوضع الظاهر والغير حسن النية في مواجهه صاحب الحق أن يكون صاحب الحق قد أسهم بخطئه سلباً أو إيجاباً في ظهور المتصرف على الحق بمظهر صاحبه مما يدفع الغير حسن النية إلى التعاقد معه للشواهد المحيطة بهذا المركز والتي من شأنها أن تولد الاعتقاد الشائع بمطابقة هذا المظهر للحقيقة وأنه وإن كان لمحكمة الموضوع في حدود سلطتها الموضوعية إستخلاص قيام الوكالة الظاهرة من القرائن إلا أنه يتعين أن يكون استخلاصها سائفاً ومؤدياً لما إنتهى إليه قضاؤها وكافياً لحمله، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى قيام وكالة ظاهرة بين

الطاعنين وبين البائع للمطعون ضدهم استناداً إلى القول " الثابت بالأوراق وبتقارير الخبراء وأقوال الشهود الذين سمع أقوالهم الخبراء ومنهم الوكيل الجديد للمستأنفين وهو شقيق الوكيل السابق المتوفى الذى باع للمستأنف عليهم قطع الأراض موضوع النزاع وكذا أقوال شيخ الناحية أن المرحوم ... كان هو الوكيل الظاهر عن الملاك المستأنفين وقد قام ببيع قطع الأراضى موضوع النزاع للأهالى وورثتهم المستأنف عليهم وتقاضى منهم الثمن كاملاً بموجب إيصالات نص فيها على أن البيع قد تم لحساب موكلية ولصالحهم الأمر الذى قامت معه وكالة ضمنية ما بين الموكلين الملاك وبين وكيلهم وهو تابع يعمل لحسابهم لمدة سنيين طويلة حتى توفاه الله إلى رحمته ومن ثم فإن المحكمة تستخلص فى حدود سلطتها الموضوعية من المستندات المقدمة فى الدعوى ومن القرائن وظروف الحال قيام الوكالة الضمنية فى بيع الوكيل لأرض الموكلين نيابة عنهم وإستلام الثمن وإعطاء المخالصات لحسابهم .." وكان هذا الذى أورده الحكم وأقام عليه قضاءه لايبين ما هية المسلك الذى أسهم به الطاعنون سلباً أو إيجاباً فى ظهور المتصرف فى الأرض بمظهر الوكيل بالبيع مما دفع المطعون ضدهم إلى التعاقد معه ، فإن استخلاصه والحال كذلك لوجود الوكالة الظاهرة يكون غير سائغ ، وإذ رتب الحكم المطعون فيه على ذلك نفاذ التصرفات التى أبرمها المذكور فى حق الطاعنين فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسبب والخطأ فى تطبيق القانون ، مما يوجب نقضه فى هذا الشأن ، ولما كانت أسباب الطعن لم تتناول قضاء الحكم المطعون فيه برفض دعوى الطاعنين قبل المطعون ضده الثامن بالنسبة لمساحة القيراط محل عقد البيع المؤرخ ١٩٥٦/١٢/١ الصادر من مورث الطاعنين والطاعنة الثانية فإنه يتعين أن يكون النقض جزئياً وقاصراً على قضاء الحكم فيما جاوز هذه المساحة .



## جلسة ١١ من أبريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار/ إبراهيم زغونائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمد حسن

العفيى ، عادل نصار ، إبراهيم بركات نواب رئيس المحكمة و إبراهيم الضهيرى .

(١٤٥)

### الطعن رقم ٣٤٧٩ لسنة ٥٨ القضائية

( ١ ، ٢ ) نقض " إجراءات الطعن " . محاماة " إدارات قانونية " .

١ - صحيفة الطعن بالنقض . جواز توقيعها من نفس الخصم الطاعن إذا كان محامياً

مقبولاً أمام محكمة النقض .

٢ - محامى الإدارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات

الصحفية مزاولتهم المحاماة بالنسبة للقضايا الخاصة بهم وبأزواجهم وبأقاربهم حتى الدرجة

الثالثة . شرطه . أن تكون غير متعلقة بالجهات التى يعملون بها . مؤداه .

١ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - جواز توقيع

صحيفة الطعن بالنقض من نفس الخصم الطاعن إذا كان محامياً مقبولاً أمام

محكمة النقض .

٢ - أن قانون المحاماة الصادر برقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بعد أن حظر فى

المادة الثامنة منه على محامى الإدارات القانونية للهيئات العامة وشركات

القطاع والمؤسسات الصحفية أن يزاولوا أعمال المحاماة لغير الجهة التى

يعملون بها وإلا كان العمل باطلاً إستثنى من ذلك حكماً أورده فى الفقرة

الآخيرة من نفس المادة والمضافة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ المعمول به

إعتباراً من ١٨/١٠/١٩٨٤ بما جرى نصها من أنه " لا يسرى هذا الحظر

بالنسبة للقضايا الخاصة بهم وبأزواجهم وأقاربهم حتى الدرجة الثالثة وذلك في غير القضايا المتعلقة بالجهات التي يعملون بها" مما مؤداه بطلان عمل هؤلاء المحامين بالنسبة لقضاياهم الخاصة وقضايا الأزواج والأرقاب المشار إليهم متى كانت متعلقة بالجهات التي يعملون بها .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر..  
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن وفي حدود ما يقتضيه الفصل فيه - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦١٨ لسنة ١٩٨٣ عمال أسيوط الابتدائية على الشركة المطعون ضدها بطلب الحكم بإلغاء قرارها رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨١ فيما تضمنه من تعيين ... مدير إدارة قانونية وتعيين الطاعن فيها لأحققيته في شغلها إعتبارا من تاريخ ترقيه زملائه في الشركة إلى المستوى الأول مع ما يترتب على ذلك من آثار . ندبت المحكمة أهل الخبرة ، وبعد أن أودعوا تقاريرهم حكمت في ١٩/٣/١٩٨٧ برفض الدعوى ، إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف أسيوط بالإستئناف رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٨ ق ، وبتاريخ ١٩٨٨/٦/٤ حكمت بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفضه ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه وإن كان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - جواز توقيع صحيفة الطعن بالنقض من نفس الخصم الطاعن إذا كان محاميا مقبولا أمام محكمة النقض . إلا أن قانون المحاماة الصادر برقم ١٧ لسنة



١٩٨٣ بعد أن حظر في المادة الثامنة منه على محامى الإدارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع والمؤسسات الصحفية أن يزاولوا أعمال المحاماة لغير الجهة التى يعملون بها وإلا كان العمل باطلاً إستثنى من ذلك حكماً أوردته فى الفقرة الأخيرة من نفس المادة والمضافة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ المعمول به إعتباراً من ١٨/١٠/١٩٨٤ بما جرى نصها من أنه "لا يسرى هذا الحظر بالنسبة للقضايا الخاصة بهم وبأزواجهم وأقاربهم حتى الدرجة الثالثة وذلك فى غير القضايا المتعلقة بالجهات التى يعملون بها" مما مؤداه بطلان عمل هؤلاء المحامين بالنسبة لقضاياهم الخاصة وقضايا الأزواج والأقارب المشار إليهم متى كانت متعلقة بالجهات التى يعملون بها ، لما كان ذلك وكانت صحيفة الطعن والمرفوع من الطاعن - وهو محام - على الشركة المطعون ضدها التى يعمل بها موقعا عليها منه شخصياً وبالتالي يكون قد باشر الطعن ضد الجهة التى يعمل بها مما هو ممتنع عليه الأمر الذى يترتب عليه بطلان الطعن وهو بطلان متعلق بالنظام العام لحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها على الرغم من عدم التمسك به وذلك عملاً بالحق المخول لها فى المادة ٣٥٣/٣ من قانون المرافعات .





## جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار/ منصور حسين عبد العزيز نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين/ عبد المتعم وفا ، طلعت أمين صادق ، محمد السعيد رضوان نواب رئيس المحكمة  
وعزت البنداري .

(١٤٦)

### الطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٥٣ القضائية

عمل " علاقة عمل " ، إختصاص " الإختصاص الولائي " .

العاملون بالمؤسسات العامة ، موظفون عموميون ، أثره ، إختصاص محاكم مجلس الدولة  
دون غيرها بالفصل في المنازعات الخاصة بهم ، مثال .

لما كانت المؤسسات المصرية العامة للتعاون الانتاجي والصناعات الصغيرة،  
والتي تتبعها وحدة الصيانة بطنطا قد أنشئت بقرار رئيس الجمهورية العربية  
المتحدة رقم (١) لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسات العامة الصناعية ، وقد ظلت  
وحدة الصيانة هذه تابعة لتلك المؤسسة حتى صدور قرار رئيس الجمهورية رقم  
٢٠٦٩ لسنة ١٩٦٩ بنقل تبعية وحدات قطاع الصناعات الريفية والحرفية  
والجمعيات التعاونية الصناعية إلى المحافظات وقد نصت المادة الأولى منه على  
أن "....." كما نصت المادة الثالثة منه على أن "....." وكان الثابت  
بالأوراق أن المطعون ضده عمل لدى المؤسسة سالفة الذكر إعتباراً من .....  
وإلى أن نقلت تبعية وحدة الصيانة بطنطا إلى محافظة الغربية بالقرار  
الجمهوري المشار إليه ، وكانت علاقة المؤسسات العامة بالعاملين بها تقوم على  
أسس لا تحية تنظيمية باعتبارهم من الموظفين العموميين . فإن علاقة المطعون

ضده سواء بالمؤسسة المشار إليها أو بمحافظة الغربية من بعدها تكون علاقة لائحية تنظيمية وإذا كان قد أقام الدعوى بأحقية للفئة الخامسة إعتباراً من ... وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية ، فإن الاختصاص بنظر الدعوى يكون لمحاكم مجلس الدولة ، وذلك بالتطبيق لما نصت عليه المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة من إختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر.. والمرافعة وبعد مداولة.

حيث إن الطعن إستوفى الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - الطعن تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٨٠ عمال كلى طنطا على الطاعن " محافظ الغربية بصفته وطلب أخيراً الحكم بأحقية للفئة الخامسة إعتباراً من ١٩٧٧/٧/١ ، وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية . وقال فى بيانها أنه التحق بالعمل بوحده الصيانة والتدريب فى ١٩٦٤/٦/١٠ بمهنة عامل فنى جمع حروف بالدرجة التاسعة ، وقد صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ، لأن الجدول الثالث المرافق لهذا القانون ينطبق عليه وله مدة خبرة سابقة تزيد على عشر سنوات فإنه يستحق الفئة الخامسة ، إلا أن الطاعن لم يمنحه أياها بينما منحها لزميل له تم تعيينه بعده بأربع سنوات ومن ثم فقد أقام الدعوى بطلباته السالفة البيان ، ويتاريخ ١٩٨١/١/٢٦ نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وبعد أن قدم الخبير تقريره اعادت المحكمة المأمورية

إليه ، فقدم تقريراً تكميلياً منها . وبتاريخ ١٩٨٢/٦/٢١ حكمت المحكمة بأحقية المطعون ضده للفئة الخامسة إعتباراً من ١٩٧٧/٧/١ ، وبإلزام الطاعن بأن يؤدي له مبلغ ٢٤٠ جنيه قيمة الفروق المستحقة له بعد خصم كافة الاستقطاعات القانونية . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٠ لسنة ٢٢ ق طنطا ، وبتاريخ ١٩٨٣/٦/١٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون أو فى بيان ذلك يقول أن الحكم رفض الدفع المبدى منه بعدم إختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى مع أن المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجى والصناعات الصغيرة والتي تتبعها وحدة الصيانة والتدريب التي يعمل بها المطعون ضده قد ألغيت تبعيه العاملين بها إلى محافظة الغربية وأصبحوا بذلك موظفين عموميين خاضعين لقوانين ونظم العاملين المدنيين بالدولة ويكون الاختصاص بنظر الدعوى لمحاكم مجلس الدولة وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لما كانت المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجى والصناعات الصغيرة ، والتي تتبعها وحدة الصيانة بطنطا قد اتسقت بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم (١) لسنة ١٩٦٢ فى شأن المؤسسات العامة الصناعية ، وقد ظلت وحدة الصيانة هذه تابعة لتلك المؤسسة حتى صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٩ لسنة ١٩٦٩ بنقل تبعية وحدات قطاع الصناعات الريفية والحرفية والجمعيات التعاونية الصناعية إلى المحافظات وقد نصت المادة الأولى منه على أن " تنقل تبعية الوحدات الانتاجية التدريبية من قطاع الصناعات الريفية والحرفية من المؤسسة العامة للتعاون

الانتاجى والصناعات الصغيرة إلى المجالس المحلية بالمحافظات .. كما نصت المادة الثالثة منه على أن « يستمر العاملون بالوحدات والجمعيات المشار إليها خاضعين للقواعد والأحكام المطبقة فى شأنهم عند صدور هذا القرار » وكان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده عمل لدى المؤسسة سالفه الذكر إعتباراً من ١٠/٦/١٩٦٤ ، وإلى أن نقلت تبعية وحدة الصيانة بطنطا إلى محافظة الغربية بالقرار الجمهورى المشار إليه ، وكانت علاقة المؤسسات العامة بالعاملين بها تقوم على أسس لائحية تنظيمية باعتبارهم من الموظفين العموميين . فإن علاقة المطعون ضده سواء بالمؤسسة المشار إليها أو بمحافظة الغربية من بعدها تكون علاقة لائحية تنظيمية وإذ كان قد أقام الدعوى باحقيقته للجنة الخامسة إعتباراً من ١/٧/١٩٧٧ وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية ، فإن الاختصاص بنظر الدعوى يكون لمحاكم مجلس الدولة ، وذلك بالتطبيق لما نصت عليه المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة من إختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه ، قد خالف هذا النظر ، وقضى برفض الدفع بعدم إختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الثانى من سببى الطعن .

وحيث إن ما نقض الحكم فى خصوصه صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين الحكم فى الاستئناف رقم ١١٠ سنة ٣٢ ق طنطا بإلغاء الحكم المستأنف ، وبعدم إختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى .



## جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار/ منصور حسين عبد العزيز نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين/ عبد المنعم وفا ، طلعت أمين صادق ، محمد السعيد رضوان نواب رئيس المحكمة  
وحامد الشافعي .

(١٤٧)

### الطعن رقم ٢١٣٤ لسنة ٥٥ القضائية

عمل " اللوائح " . " نطاق سريانها " . حكم " تسببيه " . الخطأ في

تطبيق القانون .

أحكام اللوائح لا تسرى إلا من تاريخ العمل بها . مؤداه . عدم جواز تطبيقها على وقائع  
نشأت قبل نفاذها أو على الآثار التي ترتبت في الماضي على تلك الوقائع - ما لم تتضمن نصاً  
خاصاً على سريان أحكامها على العلاقات التي نشأت قبل العمل بها . مخالفة ذلك . خطأ في  
القانون .

لما كان الحكم المطعون فيه قضى للمطعون ضدهم بفروق الأجر المطالب بها  
استناداً إلى تقرير الخبير المنتدب في الدعوى والذي حسب تلك الفروق على  
أساس الأجور الواردة باللائحة النظام الداخلي للجمعيات والمؤسسات الخاصة  
والاتحادات والصادرة بقرار وزيره الشؤون الاجتماعية رقم ٢٧٩ بتاريخ  
١٩٧٣/١١/١ كما حسبها الخبير لهم من تاريخ تعيين كل منهم لدى الطاعة  
مع أن تاريخ تعيين كل منهم سابق على صدور تلك اللائحة ، وإذ كانت أحكام  
تلك اللائحة لا تسرى إلا من تاريخ العمل بها ، ولا ترتب أثراً فيما وقع قبلها ،



ولا يجوز الرجوع إلى الماضي لتطبيقها على علاقات قانونية نشأت قبل نفاذها أو على الآثار التي ترتبت في الماضي على هذه العلاقات قبل العمل بها طالما لم تتضمن نصاً خاصاً على سريان أحكام تلك اللائحة على العلاقات التي نشأت قبل العمل بها فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر..  
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن- تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١٢٤٦ سنة ١٩٨٢ مدنى كلى المنيا على الطاعنة " جمعية التأهيل الاجتماعى للمعوقين بمحافظة المنيا " وطلبوا الحكم بإلزامها بأداء فروق الأجر المستحقة لكل منهم والمبينة تفصيلا بطلباتهم وقالوا بيانا لها أنهم التحقوا بالعمل لدى الطاعنة التي قامت بمنحهم أجورا شهرية أقل من الأجور المقررة بموجب لائحة النظام الداخلى للجمعية ، ومن ثم فقد أقاموا الدعوى بطلباتهم السالفة البيان ، وبعد أن نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى . وقدم تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٢١ بإلزام الطاعنة بأن تؤدي لكل من المطعون ضدهم المبالغ المبينة بمنطوق الحكم . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٨٥ سنة ٢٠ ق بنى سويف " مأمورية المنيا " ويتاريخ ١٩٨٥/٥/١٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى بهما الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم قضى للمطعون ضدهم بفروق الأجر المطالب بها استناداً إلى تقرير الخبير الذي أحتسب الحد الأدنى لأجور المطعون ضدهم طبقاً لللائحة النظام الداخلي للجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات من بداية تعيينهم مع أن تلك اللائحة لم تصدر إلا بقرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٢٧٩ بتاريخ ١٩٧٣/١١/١ ، ولا يجوز العمل بها إلا بعد هذا التاريخ لأن القوانين واللوائح لا تطبق بأثر رجعي ، ورغم تمسكها بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع وبأنها طبقت منذ عام ١٩٧٤ على المطعون ضدهم قوانين الحد الأدنى للأجور ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لدفاعها ويقسطه حقه في الرد ، وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى للمطعون ضدهم بفروق الأجر المطالب بها استناداً إلى تقرير الخبير المنتدب في الدعوى والذي حسب تلك الفروق على أساس الأجور الواردة بلائحة النظام الداخلي للجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات والصادرة بقرار وزيره الشؤون الاجتماعية رقم ٢٧٩ بتاريخ ١٩٧٣/١١/١ كما حسبها الخبير لهم من تاريخ تعيين كل منهم لدى الطاعنة مع أن تاريخ تعيين كل منهم سابق على صدور تلك اللائحة ، وإذا كانت أحكام تلك اللائحة لا تسري إلا من تاريخ العمل بها ، ولا ترتب أثراً فيما وقع قبلها ، ولا يجوز الرجوع إلى الماضي لتطبيقها على علاقات قانونية نشأت قبل نفاذها أو على الآثار التي ترتبت في الماضي على هذه العلاقات قبل العمل بها طالما لم تتضمن نصاً خاصاً على سريان أحكام تلك اللائحة على العلاقات نشأت قبل العمل بها . فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .



## جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار/ منصور حسين عبد العزيز نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين/ عبد المنعم وفا ، طلعت أمين صادق ، محمد السعيد رضوان نواب رئيس المحكمة  
وعزت البندارى .

(١٤٨)

### الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٥٣ القضائية

( ١ ، ٢ ، ٣ ) تأمينات اجتماعية . نظام عام . نقض " أسباب الطعن " .

السبب المتعلق بالنظام العام . " معاش " . " معاش الوفاة " .

١ - أحكام قانون التأمين الاجتماعى . تعلقها بالنظام العام .

٢ - التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب قانونى متعلق بالنظام العام شرطه . أن

تكون جميع عناصره مطروحة على محكمة الموضوع .

٣ - معاش الوفاة . تسويته بواقع جزء من خمسة وأربعين جزءا من الأجر عن كل سنة

من سنوات الاشتراك فى التأمين بحد أقصى ٨٠٪ من هذا الأجر اضافة مدة افتراضية لمدة

الاشتراك مقدارها ثلاث سنوات . شرطه . الا تزيد على المدة الباقية لبلوغ المؤمن عليه السن

المنصوص عليها بالنبد (١) من المادة ١٨ من القانون ٧٩ لسنة ٧٥ المعدل بق ٢٥ لسنة ١٩٧٧

فإذا قل بعد هذه الاضافة عن ٥٠٪ يزداد إلى ٦٥٪ م ٢/١٩ ، ٢٠/٢٢/ من القانون المشار

إليه .

١ - قانون التأمين الاجتماعى - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة مصدره

القانون وتعتبر أحكامه من النظام العام .

٢ - المقرر أنه يجوز للطاعن التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بالأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام بشرط أن يكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى جميع العناصر التي تتمكن فيها من تلقاء نفسها من الإلمام بهذا السبب والحكم في الدعوى على موجب .

٣- مفاد نصوص المواد ٢/١٩ ، ٢٠ ، ٢٢ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ أنه في حالة الوفاة يسوى المعاش بواقع جزء واحد من خمسة وأربعين جزءاً من الأجر المنصوص عليه في المادة ١٩ عن كل سنة من سنوات الاشتراك في التأمين وذلك بحد أقصى ٨٠٪ من هذا الأجر وتضاف مدة افتراضية لمدة الاشتراك في التأمين لتقدير المعاش المستحق - مقدارها ثلاث سنوات - بشرط أن تزيد عن المدة الباقية لبلوغ المؤمن عليه السن المنصوص عليها بالنبد (١) من المادة ١٨ وإذا كان المعاش يقل بعد اضافة هذه المدة عن ٥٠٪ من الأجر الذي سوى على أساسه رفع إلى هذا القدر، ويزاد المعاش في هذه الحالة بما يساوي نصف الفرق بينه وبين الحد الأقصى المنصوص في الفقرة الأولى من المادة (٢٠) بما يصبح معه المعاش المستحق عندئذ ٦٥٪ من الأجر .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدهم الثلاثة الأول ومورثه باقى المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٩ عمال كلى طنطا على الطاعنة - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - وآخر وطلبوا الحكم بثبوت علاقة العمل بين



مورثهم والأخير فى المدة من ١٩٧٣/٢/١ حتى ١٩٧٣/١٢/٢٧ بأجر يومى قدره جنيهاً . وبإلزام الهيئة الطاعنة بصرف معاش الوفاة والتأمين الاضافى المستحق اعتباراً من تاريخ الوفاة ، وقلن بيانا لدعواهن أن مورثهن المرحوم ... كان يعمل لدى ... من ١٩٧٧/٢/١ بمهنة ميكانيكى بأجر يومى قدره جنيهاً وقد توفى فى ١٩٧٧/١٢/٢٧ وإذ رفضت الهيئة الطاعنة صرف المستحقات لهن استناداً إلى عدم ثبوت علاقة العمل ورفضت لجنة فحص المنازعات اعتراضهن فقد أقمن دعواهن بطلباتهن سائلة البيان . بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٣١ حكمت المحكمة بثبوت علاقة العمل المدعى بها ، وندبت خبيراً فى الدعوى وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١٥ بإلزام الطاعنة بأن تؤدى... (للمطعون ضدها الأولى) مبلغ ٥٦٢٦٠ ر.جنيهاً ما تستحقه قيمة المعاش المستحق لها من تاريخ الوفاة حتى ١٩٨٠/٧/٣٠ وكذلك مبلغ ٥٦٩٤٠ ر.جنيهاً ما تستحقه من التأمين الاضافى وبأن تؤدى ... ( لمورثة المطعون ضدهم من الرابع حتى الأخيرة مبلغ ٥٠٤٨٢٠ ر.جنيهاً متجمد المعاش المستحق لها من تاريخ الوفاة حتى ١٩٨٠/٧/٣٠ وكذلك مبلغ ٧٩٠٨٤ ر.جنيهاً ما تستحقه من التأمين الاضافى ولكل من .... و .... ( المطعون ضدهما الثانية والثالثة ) مبلغ ٥٩٧٤٨ ر.جنيهاً أستحقاقها فى التأمين الاضافى . وبأحقية ... ( المطعون ضدها الأولى ) فى معاش قدره ٢٠٨٠٠ ر.جنيهاً وبأحقية ... ( مورثة المطعون ضدهم من الرابع حتى الأخيرة) معاش قدره ١٣٨٦٦ ر.جنيهاً وذلك إعتباراً من ١٩٨٠/٨/١ استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف برقم ٢٢ لسنة ٣١ اق طنطا . وبتاريخ ١٩٨٣/٣/١٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه . وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .



وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله وفى بيان ذلك تقول أن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أخذ بتقرير الخبير وقدر المعاش المستحق بمبلغ ٤١٦٠٠ جنيهاً من تاريخ الوفاة بواقع ٨٠٪ من متوسط الأجر الشهرى مع أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة فى ١٩٧٩/١٢/٣١ قد قضى بثبوت علاقة العمل عن المدة من ١٩٧٧/٢/١ وحتى ١٩٨٧٧/١٢/٢٧ بأجر يومى قدره جنيهان عدا أيام الآحاد من كل أسبوع فتحسب المزايا التأمينية على أساس أجر ٢٦ يوماً أى مبلغ ٥٢ جنيهاً شهرياً ولما كان سن مورث المطعون ضدهم وقت الوفاة ٥٤ سنة فأن معاش الوفاة يحسب على أساس  $\frac{1}{54}$  من مبلغ ٥٢ جنيهاً مع إضافة مدة افتراضية قدرها ثلاث سنوات لمدة عمله ثم يسوى المعاش برفعه إلى ٥٠٪ من الأجر ويزاد بما يساوى نصف الفرق بينه وبين الحد الأقصى للمعاش وهو ٨٠٪ فيبلغ المعاش المستحق ٦٥٪ من متوسط الأجر الشهرى وهو مبلغ ٣٣٨٢٠ جنيهاً تطبيقاً لنصوص المواد ١٩ ، ٢٠ ، ٢٢ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فيكون الحكم المطعون فيه بتقديره المعاش المستحق بواقع ٨٠٪ من متوسط الأجر الشهرى قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أنه لما كان التأمين الاجتماعى - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مصدره القانون وتعتبر أحكامه من النظام العام وكان من المقرر أنه يجوز للطاعن التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بالأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام بشرط أن يكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم فى الدعوى جميع العناصر التى تتمكن بها من تلقاء نفسها من الأمام بهذا السبب والحكم فى الدعوى على موجب - لما كان ذلك - وكانت الفقرة الثانية من المادة ١٩ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ تنص على أن " وفى حالات صرف المعاش للعجز

أو الوفاة يسوى المعاش على أساس المتوسط الشهري للأجور التي أدت على أساسها الاشتراكات خلال السنة الأخيرة من مدة الاشتراك في التأمين ، أو مدة الاشتراك في التأمين أن قلت عن ذلك " كما تنص الفقرة الأولى من المادة ٢٠ منه المعدلة بذات القانون على أن " يسوى المعاش بواقع جزء واحد من خمسة وأربعين جزءاً من الأجر المنصوص عليه في المادة السابقة عن كل سنة من سنوات مدة الاشتراك في التأمين ، وذلك بحد أقصى مقداره ٨٠٪ من هذا الأجر " كما تنص المادة ٢٢ المعدلة بالقانون نفسه على أن ( تضاف مدة افتراضية لمدة - الاشتراك في التأمين لتقدير المعاش المستحق وفقاً للبندين (٣ ، ٤) من المادة (١٨) مقدارها ثلاث سنوات بشرط ألا تزيد على المدة الباقية لبلوغ سن المؤمن عليه السن المنصوص عليها بالبند (١) من المادة المذكورة ، وإذا كان المعاش يقل بعد إضافة هذه المدة عن ٥٠٪ من الأجر الذي سوى على أساسه رفع إلى هذا القدر ويزاد المعاش في هذه الحالات بما يساوى نصف الفرق بينه وبين الحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة (٢٠) ... " مما مفاده أنه في حالة الوفاة يسوى المعاش بواقع جزء واحد من خمسة وأربعين جزءاً من الأجر المنصوص عليه في المادة ١٩ عن كل سنة من سنوات الاشتراك في التأمين وذلك بحد أقصى مقداره ٨٠٪ من هذا الأجر ، وتضاف مدة افتراضية لمدة الاشتراك في التأمين لتقدير المعاش المستحق مقدارها ثلاث سنوات بشرط أن لا تزيد عن المدة الباقية لبلوغ المؤمن السن المنصوص عليها بالبند (١) من المادة (١٨) وإذا كان المعاش يقل بعد إضافة هذه المدة عن ٥٠٪ من الأجر الذي سوى على أساسه رفع إلى هذا القدر ، ويزاد المعاش في هذه الحالة بما يساوى نصف الفرق بينه وبين الحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة (٢٠) بما يصبح معه المعاش المستحق عندئذ ٦٥٪ من الأجر ، لما كان ذلك ، وكان الثابت بتقرير الخبير الذي اعتنقه الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن مدة

اشتراك المؤمن عليه في التأمين تبدأ من أول فبراير سنة ١٩٧٧ حتى ديسمبر سنة ١٩٧٧ وهي بذلك تجبر إلى سنة عملاً بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢١ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والمعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ، ويضاف إليها مدة ثلاث سنوات لان سن المؤمن عليه ٥٤ عاماً ، وهي لا تصل بالمعاش المستحق إلى ٥٠٪ من الأجر فيرفع إلى هذا القدر ثم يضاف إليه نصف الفرق بينه وبين الحد الأقصى المنصوص عليها في المادة ٢٠ عملاً بالفقرة الثالثة من المادة ٢٢ سالفتي البيان ليصل المعاش المستحق إلى ٦٥٪ من الأجر ، وإذا جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من حساب المعاش المستحق على أساس ٨٠٪ من الأجر رغم عدم توافر شروط استحقاق هذا الحد الأقصى للمعاش فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه في هذه الخصوص .



## جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار/ يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/أحمد  
مكي نائب رئيس المحكمة ، ماهر البحيري ، محمد جمال حامد و أنور العاصي .

(١٤٩)

### الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٥٨ القضائية

#### التماس إعادة النظر .

التماس إعادة النظر في حالة الحصول بعد الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى . ( م ٢٤١  
مرافعات ) شرطة . أن يتغير بالورقة وجه الرأي لمصلحة الملتمس وأن يجهل وجودها تحت يد  
الخصم وكانت محتجزة بفعل الخصم أو حال دون تقديمها . علم الخصم بوجود الورقة تحت يد  
خصمه وعدم طلب إلزامه بتقديمها . أثره عدم قبول الالتماس .

النص في المادة ٢٤١ من قانون المرافعات على أن " للخصوم أن يلتمسوا  
إعادة النظر في الأحكام الصادرة بصفة إنتهائية في الأحوال الآتية ١ ، ٢ ،  
٣ ، ٤ - إذا حصل الملتمس بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كان  
خصمه قد حال دون تقديمها وفي المادة ٢٤٢ على ألا يبدأ ميعاد الالتماس في  
هذه الحالة " إلا من اليوم الذي ظهرت فيه الورقة المحتجزة " . يدل على أن  
مناط قبول الالتماس في هذه الحالة أن تكون الورقة التي يحصل عليها الملتمس  
بعد صدور الحكم قاطعة في الدعوى بحيث لو قدمت لغير وجه الحكم فيها  
لمصلحة الملتمس ، وأن تكون قد احتجزت بفعل الخصم أو حال دون تقديمها  
بالرغم من التزامه قانوناً بذلك ، وأن يكون الملتمس جاهلاً أثناء الخصومة  
بوجودها تحت يد حائزها فإذا كان عالماً بوجودها ولم يطلب إلزام حائزها



بتقديمها فلا يقبل منه الالتماس ، ولما كان البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن أوراق الدعوى خلت مما يفيد أن الشفيعه حالت دون تقديم عقد القسمة بأن حجزته تحت يدها أو منعت من كان العقد تحت يده من تقديمه ، وأن الملتمس ( الطاعنة ) لم تكن تجهل أثناء الخصومة وجود ورقة هذا العقد تحت يد حائزها بدليل ارتكازها بالسبب الأول من أسباب استئنافها على وقوع هذه القسمة ، وكان لهذا الذي أقام الحكم قضاءه عليه أصل ثابت بالأوراق التي خلت من الإدعاء بالتواطؤ محل النعى ، كما خلت من أية مطالبة من الطاعنة بإلزام أحد من خصومها بتقديم ورقة عقد القسمة بالرغم من أحقيتها في ذلك باعتبارها خلفاً خاصاً للبائعين فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر..  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت على الطاعنة وباقي المطعون ضدهم الدعوى ١٩٨٤/١٣٥ مدنى الاسماعيلية الابتدائية بطلب الحكم بأحقيتها في أخذ العقار المبين بالصحيفة محل عقد البيع المسجل بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٢٩ بالشفعة تأسيساً على أنها تمتلك مع البائعين نصيباً شائعاً في هذا العقار . ومحكمة أول درجة حكمت بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٥ بالطلبات . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١/١٩ / ق الاسماعيلية وبتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٠ قضت المحكمة بالتأييد ، طعنت الطاعنة على هذا الحكم بطريق التماس إعادة النظر وقيد برقم ١١/٣٥٨ / ق الاسماعيلية وأقامت



الالتماس على حصولها بعد الحكم على عقد قسمه مؤرخ ١٩٧٧/١/١٥ أنهى حالة الشيعو التي اعتمدت عليها الشفيعه في طلب الشفعة ، ويتاريخ ١٩٨٨/٣/١٦ رفضت المحكمة الالتماس ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه - أقام قضاءه على أن الطاعنة لم تكن تجهل أثناء الخصومة وجود عقد القسمه ، وأن الأوراق خلت مما يفيد أن الشفيعه المطعون ضدها الأولى حالت دون تقديمه في حين أن الثابت من الأوراق أن البائع - المطعون ضده الثاني - وهو خصم في الدعوى تواطأ مع الشفيعه المطعون ضدها الأولى للحيلولة دون تقديم ذلك العقد ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن النص في المادة ٢٤١ من قانون المرافعات على أن " للخصوم أن يلتمسوا إعادة النظر في الأحكام الصادرة بصفة إنتهائية في الأحوال الآتية ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ - إذا حصل الملتمس بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمها وفي المادة ٢٤٢ على ألا يبدأ ميعاد الالتماس في هذه الحالة " إلا من اليوم الذي ظهرت فيه الورقة المحتجزة " . يدل على أن مناط قبول الالتماس في هذه الحالة أن تكون الورقة التي يحصل عليها الملتمس بعد صدور الحكم قاطعة في الدعوى بحيث لو قدمت لغيرت وجه الحكم فيها لمصلحة الملتمس ، وأن تكون قد احتجزت بفعل الخصم أو حال دون تقديمها بالرغم من التزامه قانوناً بذلك ، وأن يكون الملتمس جاهلاً أثناء الخصومة وجودها تحت يد حائزها فإذا كان عالماً بوجودها ولم يطلب إلزام حائزها بتقديمها فلا يقبل منه الالتماس ، لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن أوراق

الدعوى خلت مما يفيد أن الشفيعه حالت دون تقديم عقد القسمة بأن حجزته تحت يدها أو منعت من كان العقد تحت يده من تقديمه ، وأن الملتمس (الطاعنة) لم تكن تجهل أثناء الخصومة وجود ورقة هذا العقد تحت يد حائزها بدليل ارتكازها بالسبب الأول من أسباب استئنافها على وقوع هذه القسمة ، وكان لهذا الذي أقام الحكم قضاءه عليه أصل ثابت بالأوراق التي خلت من الإدعاء بالتواطؤ محل النعى ، كما خلت من أية مطالبة من الطاعنة بإلزام أحد من خصومها بتقديم ورقة عقد القسمة بالرغم من أحقيتها في ذلك باعتبارها خلفاً خاصاً للبائعين فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في القانون ويكون النعى عليه بهذه الأسباب على غير أساس .



## جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار/ أحمد نصر الجندى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/  
حسين محمد حسن عقر نائب رئيس المحكمة ، مصطفى حسيب عباس ، فتحى محمود يوسف و عبد  
المنعم محمد الشهاوى .

(١٥٠)

### الطعن رقم ١٠ لسنة ٥٩ القضائية " أحوال شخصية "

(١) المسائل الخاصة بالمسلمين " مسكن الحضانة " . دعوى الأحوال

الشخصية . " الدفاع فى الدعوى " .

١ - الدفاع الذى تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه . ماهيته . عدم وضع الطاعن تحت نظر  
محكمة الموضوع ما يفيد سابقة القضاء للمطعون ضدها بنفقة شاملة أجر المسكن . إلتقاتها  
عن هذا الدفاع . لا خطأ .

(٢) دعوى الأحوال الشخصية " إختصاص " .

٢ - إختصاص المحاكم الجزئية . تحديده على سبيل الحصر . مادتان ٥ و ٦ ق رقم ٧٨  
لسنة ١٩٣١ بلائحه ترتيب المحاكم الشرعية ، ليس من بينه المنازعات المتعلقة بطلب المطلقه  
الحاضنة الاستقلال بمسكن الزوجية - مؤداه . إختصاص المحاكم الابتدائية دون غيرها بنظر  
هذه المنازعات .

(٣) دعوى الأحوال الشخصية " الحكم فى الدعوى " .

٣ - القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ سريانه على المراكز القانونية التى تكونت فى ظل العمل  
بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ طالما لم يصدر بتقريرها أحكام حائزه لقوة الأمر المقضى .

(٤) الطعن فى الحكم " الاستئناف " .

٤ - أخذ محكمة الاستئناف بأسباب الحكم الابتدائى دون اضافة . لا عيب متى رأت أن  
فى هذه الأسباب ما يغنى عن إيراد رد جديد .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الدفاع الذى تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه هو الدفاع الجوهرى الذى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، والذى يكون مدعيه قد أقام الدليل عليه أمام المحكمة أو طلب إليها وفقاً للأوضاع المقررة فى القانون تمكينه من إثباته ، أما دون ذلك من أوجه الدفاع فإنه لا يعدو أن يكون من قبيل المرسل من القول الذى لا إلزام على محكمة الموضوع بالالتفات إليه ولا يعيب حكمها بالتالى ما تكون قد ردت به عليه أياً ما كان وجه الرأى فى ردها ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يضع تحت نظر محكمة الموضوع ثمة مستندات تفيد القضاء للمطعون ضدها بنفقة شاملة أجر المسكن فى الدعوى رقم ... فلا عليها أن التفتت عن ذلك الدفاع ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

٢ - لما كانت المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد نصت على أن " تختص المحاكم الابتدائية الشرعية بالحكم الابتدائى فى المواد الشرعية التى ليست من إختصاص المحاكم الجزئية بمقتضى نص المادتين الخامسة والسادسة " وإذ كانت المادتان الخامسة والسادسة سالفتى الذكر قد حددت إختصاص المحاكم الجزئية على سبيل الحصر وليس من بينها طلب المطلقه الحاضنة الاستقلال بمسكن الزوجية أعمالاً لأحكام المادة ١٨ مكرراً ثانياً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ مما مفاده إختصاص المحاكم الابتدائية دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بطلب الحاضنة الاستقلال بمسكن الزوجية .

٣ - مفاد المادة السابعة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ الصادر بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تسرى أحكام هذا القانون على المراكز القانونية التى تكونت فى ظل العمل بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٩ طالما لم يصدر بتقريرها أحكام حائزة ، لقوة الأمر المقضى .

٤ - لا تثريب على محكمة الاستئناف إن هى أخذت بأسباب الحكم الابتدائى دون اضافة متى رأت فى هذه الأسباب ما يغنى عن إيراد رد جديد .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر..  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتوصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٥٦١ لسنة ١٩٨٣ أحوال  
شخصية كلى جنوب القاهرة على الطاعن . للحكم بتمكينها من الاستقلال  
بمسكن الزوجية المبين بالصحيفة وقالت بيانا لدعواها أنها زوجته بصحيح  
العقد الشرعى ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ورزقت منه على فراش  
الزوجية بولديها - فى يدها وحضانتها شرعاً ، وإذ طلقها بتاريخ  
١٩٨٢/٦/١٣ وطردها من مسكن الزوجية - فقد أقامت الدعوى ، أحالت  
المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد إن سمعت شهود الطرفين حكمت بتاريخ  
١٩٨٧/١١/٧ بتمكين المطعون ضدها من شقة النزاع . إستأنف الطاعن هذا  
الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٨٢٦ لسنة ١٠٤ ق  
أحوال شخصية ، وبتاريخ ١٩٨٨/١١/١٠ حكمت بتأييد الحكم المستأنف ،  
طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض - قدمت النيابة مذكرة أبدت فيها  
الرأى بنقض الحكم ، عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت  
جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بأولها على الحكم  
المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقول أنه دفع أمام محكمة  
الاستئناف بسقوط حق المطعون ضدها فى الاستقلال بمسكن الزوجية بعد أن  
قضى لها فى الدعوى رقم ١٢٨٦ لسنة ١٩٨٤ أحوال شخصية جزئى الزيتون



بنفقة لمحضونتها شاملة أجر المسكن ، وهذا دفاع جوهرى لوصح لتغير به وجه  
الرأى فى الدعوى ، إلا أن المحكمة المطعون فى حكمها إلتفتت عنه ولم ترد  
عليه، مما يعيب حكمها بالاخلاق بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود بما هو مقرر - فى قضاء هذه المحكمة من أن  
الدفاع الذى تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه هو الدفاع الجوهرى الذى من  
شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، والذى يكون مدعيه قد أقام  
الدليل عليه أمام المحكمة أو طلب إليها وفقاً للأوضاع المقررة فى القانون تمكينه  
من إثباته ، أما ما دون ذلك من أوجه الدفاع فإنه لا يعدو أن يكون من قبيل  
المرسل من القول الذى لا إلزام على محكمة الموضوع بالالتفات إليه ولا يعيب  
حكمها بالتالى ما تكون قد ردت به عليه أيا ما كان وجه الرأى فى ردها ، لما  
كان ذلك وكان الطاعن لم يضع تحت نظر محكمة الموضوع ثمة مستندات تفيد  
القضاء للمطعون ضدها بنفقة شاملة أجر المسكن فى الدعوى رقم ١٢٨٦ لسنة  
١٩٨٤ أحوال شخصية جزئى الزيتون ، فلا عليها أن التفتت عن ذلك الدفاع  
ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى  
تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩  
المقضى بعدم دستوريته نص فى الفقرة الثانية من المادة الرابعة على  
إختصاص المحاكم الابتدائية بنظر المنازعات المتعلقة باستقلال الحاضنة  
بمسكن الزوجية ، وإذ صدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ وأغفل النص على ذلك،  
مما مفاده الرجوع فى هذا الشأن للقواعد العامة المنصوص عليها فى المادتين  
السادسة والثامنة من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بشأن لائحة ترتيب  
المحاكم الشرعية ويكون الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بنفقة الصغير  
ومن بينها المسكن للمحاكم الجزئية ، وإذ كان الاختصاص النوعى من النظام  
العام، فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الصادر من محكمة جنوب القاهرة  
يكون مشوباً بالخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعى مربوط ذلك أنه لما كانت المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد نصت على أن " تختص المحاكم الابتدائية الشرعية بالحكم الابتدائي في المواد الشرعية التي ليست من إختصاص المحاكم الجزئية بمقتضى نص المادتين الخامسة والسادسة " وإذ كانت المادتان الخامسة والسادسة سالفتي الذكر قد حددت إختصاص المحاكم الجزئية على سبيل الحصر وليس من بينها طلب المطلقه الحاضنة الاستقلال بمسكن الزوجية أعمالاً لأحكام المادة ١٨ مكرراً ثالثاً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ مما مفاده إختصاص المحاكم الابتدائية بغيرها بنظر المنازعات المتعلقة بطلب الحاضنة الاستقلال بمسكن الزوجية ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول أنه طلق المطعون ضدها بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٢ وأقامت دعواها تحت ظل القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الذي قضى بعدم دستوريته ثم صدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ وبدأ سريانه من تاريخ نشر الحكم بعدم دستوريته القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ في ١٦/٥/١٩٨٥ فإن هذا القانون الجديد لا ينطبق على واقعة الطلاق وإذ طبقه الحكم المطعون فيه على واقعه النزاع فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن مفاد المادة السابعة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ الصادر بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تسرى أحكام هذا القانون على المراكز القانونية التي تكونت في ظل العمل بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ طالما لم يصدر بتقريرها أحكام حائزة لقوة الأمر المقضى ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، إذ قضى بتمكين المطعون ضدها ( الحاضنة ) من الاستقلال بمسكن الزوجية استناداً إلى أحكام القانون

رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقول أنه دفع أمام محكمة أول درجة بسقوط الحكمين التمهيديين الصادرين بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٤ ، ١٩٨٥/١١/٣٠ طبقاً لنص المادتين ٧٤ ، ٧٥ من قانون الإثبات ، وقد رد حكم محكمة أول درجة على السقوط الذى تحكمه المادة ٧٤ من قانون الإثبات لمد أجل التحقيق أكثر من مرة - ولم يرد على الدفع الخاص بسقوط التحقيق الذى يتم بعد إنتهاء أجل التحقيق والذى تحكمه المادة ٧٥ من قانون الإثبات وإذ أيد الحكم المطعون فيه - الحكم الابتدائى - لأسبابه ولم ينشأ لنفسه أسباباً مستقلة فإنه يكون قد أغفل الرد على هذا الدفع مما يعيبه بالإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أورد بمدونات أنه " يجوز مد ميعاد التحقيق أكثر من مرة ومن ثم يعتبر التحقيق الذى تم بعد الميعاد " وهو من الحكم رد على الدفع بسقوط التحقيق الذى يتم بعد إنتهاء أجله ، لما كان ذلك وكان لا تثريت على محكمة الاستئناف ان هى أخذت بأسباب الحكم الابتدائى دون اضافة متى رأت فى هذه الأسباب ما يعنى عن إيراد رد جديد ، ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار/ وليم رزق بدوي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ طه الشريف ، أحمد أبو الحجاج نائب رئيس المحكمة ، شكري العميري وعبد الصمد عبد العزيز .

(١٥١)

### الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٨ القضائية

(١) دعوى " إدخال خصم " .

١ - إدخال من كان يصح إختصامه عند رفع الدعوى . كقيته . م ١١٧ مرافعات .

(٢) نقض " المصلحة في الطعن " .

٢ - المصلحة مناط الطعن . عدم بيان الطاعنين وجه مصلحتهم في سبب النعى . عدم

قبوله .

(٣) محكمة الموضوع " سلطتها في تقدير الأدلة " .

٣ - محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الأدلة وإستخلاص الواقع منها متى كان سائغاً .

خضوع تقارير أهل الخبرة وأقوال الشهود لهذا التقدير . لا عليها إن لم تستجب لطلب ندب

خبير آخر متى وجدت في تقرير الخبير السابق ندبه ما يكفي لتكوين عقيدتها .

١ - النص في المادة ١١٧ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء

هذه المحكمة - على أن للخصم أن يدخل في الدعوى من كان يصح إختصامه

فيها عند رفعها ويكون ذلك بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى .

٢ - إذ كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المصلحة هي مناط الطعن فإذا

لم يبين الطاعنون وجه مصلحتهم في سبب النعى فإنه أياً كان وجه الرأي فيه

يكون غير مقبول .



٣ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تقدير أدلة الدعوى واستخلاص الواقع منها مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع التقديرية متى كان إستخلاصها سائفاً وحسبها أن تبين الحقيقة التى أقتنعت بها وأن تُقيم قضاءها على أسباب سائفة تكفى لحمله وأن تقاير أهل الخبرة وأقوال الشهود من الأدلة التى تخضع لهذا التقدير ، ولا عليها إن لم تستجب لطلب ندب خبير آخر متى وجدت فى تقرير الخبير السابق ندبه وفى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل فيها .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى بورسعيد على الطاعنين الأول وباقي الطاعنين بعد إختصامهم فيها بطلب الحكم بإزاله المباني المقامة على العقار المبين بصحيفة الدعوى وإعادة الحال إلى ما كانت عليه على سند من أنهم يمتلكون حصة فيه توازى عشرة قراريط فى كامل أرضه وبناءه وإذ تمت أعمال البناء مثار النزاع دون موافقه منهم فقد أقاموا الدعوى بطلباتهم . ندبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وبعد أن أودع تقريره أحالتها إلى التحقيق وبعد سماع الشهود إثباتاً ونفياً قضت للمطعون ضدهم بطلباتهم . استأنف الطاعنون الثلاثة الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ٢٣ ق الاسماعيلية ( مأمورية استئناف بورسعيد ) وبتاريخ ١٩٨٨/٢/١٧ حكمت المحكمة بالتأييد . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .



وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ ف تطبيق القانون من وجهين وفي بيان الوجه الأول يقولون أنه لم يتم إدخال الخصوم المدخلين في الدعوى دفعا للإجراءات التي نصت عليها المادة ١١٧ من قانون المرافعات - مما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان النص في المادة ١١٧ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن للخصم أن يدخل في الدعوى من كان يصح إختصامه فيها عند رفعها ويكون ذلك بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى - لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعنين المدخلين قد تم إختصامهم في الدعوى بصحيفة أودعت قلم كتاب محكمة الدرجة الأولى في ١٩٨٠/٤/٣ وأعلنت قانونا في ١٩٨٠/٤/٦ أى وفقاً للإجراءات المعتادة لرفع الدعوى فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه من سبب الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين يقولون في بيان الوجه الثاني من سبب الطعن أن المحكمة لم تأمر بإدخال مستأجرى العقار محل النزاع خصوماً في الدعوى إعمالاً لنص المادة ١١٨ من قانون المرافعات بما يعيب حكمها بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المصلحة هي مناط الطعن فإذا لم يبين الطاعنون وجه لمصلحتهم في سبب النعى فإنه أياً كان وجه الرأى فيه يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الطاعنون لم يبينوا في وجه النعى وجه لمصلحتهم في إختصام مستأجرى وحدات العقار محل النزاع - ومن ثم يضحى تعيب الحكم المطعون فيه بهذا الوجه من سبب النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثانى من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك يقولون أن الحكم المطعون فيه لم يستجب لتمسكهم فى دفاعهم بطلب إعادة المأمورية للخبير المنتدب لمباشرة المأمورية فى غيبتهم وجاء تقريره قاصراً إذ لم يبين المبانى الحديثة المطلوب إزالتها وواضع اليد عليها كما التفت الحكم عن دفاعهم لوجود عقد قسمة مُعلق بين مورثى أطراف الخصومة مما يعيبه بالإخلال بحق الدفاع ويستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تقدير أدلة الدعوى وإستخلاص الواقع منها مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع التقديرية متى كان إستخلاصها سائفاً وحسبها أن تبين الحقيقة التى أقتنعت بها وأن تُقيم قضاها على أسباب سائفة تكفى لحمله وأن تقارير أهل الخبرة وأقوال الشهود من الأدلة التى تخضع لهذا التقدير ولا عليها إن هى لم تستجب لطلب ندب خبير آخر متى وجدت فى تقرير الخبير السابق ندبه وفى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل فيها - لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم الإبتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه بأسبابه أنه أقام قضاها فى الدعوى على ما إنتهى إليه الخبير المنتدب فى تقريره ومن أقوال الشهود أمامها وعلى ما إستخلصه من عدم وجود قسمة للعقار وكان ذلك بأسباب سائفة لها أصلها الثابت بالأوراق ويؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها فإن ما يثيره الطاعنون بسبب النعى لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى سلطة محكمة الموضوع التقديرية مما لا تجوز إثارتة أمام محكمة النقض ويضحي على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار/ حسين على حسين نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ ريمون فهيم نائب رئيس المحكمة ، عبد الناصر السباعي ، إبراهيم شعبان و محمد إسماعيل غزالي .

(١٥٢)

### الطعن رقم ٢٠٤٤ لسنة ٦٠ القضائية

(١) حكم " تسببيه " . " عيوب التسبيب " . بطلان " بطلان الحكم " . إثبات " القرائن " .

١ - اقامة الحكم قضاءه على جملة أدلة وقرائن مجتمعه دون بيان أثر كل منها في تكوين عقيدة المحكمة . فساد بعضها . أثره . بطلان الحكم .

(٣.٢) إيجار " إيجار الأماكن " . إثبات " إثبات عقد الإيجار " . حكم " تسببيه " . " عيوب التسبيب " . " ما يعد قصوراً " . " استئناف " .

٢ - للمستأجر وحده إثبات واقعة التأجير بكافة طرق الإثبات .

٣ - إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى إنتفاء العلاقة الإيجارية بين الطاعنة والمطعون ضده الثاني وطردها من عين النزاع واقامة قضائه على عدة قرائن متساندة منها عدم وجود عقد مكتوب يفيد استئجارها تلك العين وإيصالات بسدادها الأجرة ومن عدم تمسكها باستئجارها تلك الشقة أمام محكمة أول درجة ، فضلاً عن عدم تحديدها سبيلها في إثبات العلاقة الإيجارية المدعى بها . قصور وفساد في الاستدلال .

١ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان الحكم مؤسساً على تحصيل أمر واقعي من جملة أدلة أو قرائن مجتمعه ، لا يعرف أيها كان أساساً جوهرياً في تكوين عقيدة المحكمة ، بحيث لا يبين أثر كل واحد منها في تكوين تلك العقيدة ثم تبين فساد بعضها بحيث لا يعرف ماذا يكون قضاؤها مع

استبعاد هذا الدليل أو تلك القرينة التي ثبت فسادها فإن الحكم يكون قد عارة بطلان جوهري .

٢ - النص في المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المقابلة للمادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - يدل - وعلى ما أفصحت عنه مناقشات مجلس الأمة في هذا الخصوص على أن المشرع حماية منه للطرف الضعيف وهو المستأجر وأن اعتبر واقعة التأجير عملاً قانونياً إلا أنه أجاز للمستأجر وحده إثباتها بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البينة .

٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بطرد الطاعنه من الشقة محل النزاع تأسيساً على أن إدعائها استئجارها هذه الشقة غير جدى على ما أورده في هذا الشأن من عدة قرائن متساندة منها القرينة المستمدة من عدم وجود عقد مكتوب يفيد استئجارها الشقة محل النزاع ، وإيصالات بسدادها الأجرة ، ومن عدم تمسكها بأستئجارها تلك الشقة أمام محكمة أول درجة ، فضلاً عن عدم تحديدها سبيلها في إثبات العلاقة الإيجارية المدعى بها ، ورتب على ذلك إنتفاء العلاقة الإيجارية بينها وبين المطعون ضده الثاني ، في حين أن مجرد وجود عقد مكتوب ليس بلامزم لقيام العلاقة الإيجارية إذ يحق للمستأجر قانوناً إثبات العلاقة الإيجارية بكافة طرق الإثبات ، وأن عدم التمسك بدفاع أمام محكمة أول درجة لا يسقط الحق في ابدائه أمام محكمة الاستئناف، ومن ثم فإن استخلاص الحكم لهاتين القرينتين غير سائغ ، ولما كان لا يبين من الحكم أثر كل واحدة منها على القرائن الأخرى التي استدلت منها مجتمعه على إنتفاء العلاقة الإيجارية بين الطاعنة والمطعون ضده الثاني - المالك السابق للعقار - في تكوين عقيدة المحكمة - وكانت الطاعنة قد ركنت في إثبات العلاقة الإيجارية إلى التحقيقات التي أجريت في الدعوى رقم ٣٢٨٩ لسنة ١٩٨٣



مدنى كلى الجيزة المنضمة وإلى إقرار المالك السابق للعقار على خلاف ما ذهب إليه الحكم فى هذا الشأن فإنه يكون فضلاً عن قصورة فى التسبيب بالفساد فى الاستدلال .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر..  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق -  
تتوصل فى أن المطعون ضده الأول أقام على الطاعنة والمطعون ضده الثانى  
الدعوى رقم ٩٣٤٧ لسنة ١٩٨٥ أمام محكمة الجيزة الابتدائية طالباً الحكم  
بطردهما من الشقة محل النزاع وتسليمها إليه خاليه ، وقال شرحاً لدعواه أنه  
بموجب عقد بيع مؤرخ ١٩٨٢/١١/١ اشترى من المطعون ضده الثانى العقار  
الكائن به الشقة المذكورة والتزم فيه بتسليمها إليه فى ١٩٨٢/١٢/٣١ ، وإن لم  
يقم البائع - المطعون ضده الثانى - بتنفيذ التزامه فى هذا الشأن فقد أقام  
الدعوى . وبتاريخ ١٩٨٧/١/٢٨ حكمت المحكمة بإلزام المطعون ضده الثانى  
بتسليم الشقة محل النزاع للمطعون ضده الأول وطرده الطاعنة منها - استأنفت  
الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٤٤٠ لسنة ١٠٤ ق - القاهرة ، وبتاريخ  
١٩٩٠/٣/٢١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعنة فى  
هذا الحكم بطريق النقض . وبجلسة ١٩٩٠/١١/٢١ أمرت المحكمة بوقف  
تنفيذ الحكم المطعون فيه وحددت جلسة لنظر الطعن ، وقدمت النيابة مذكرة  
أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة  
رأياً .



وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك تقول أن الحكم خلص إلى إدعاء الطاعنة استئجارها الشقة محل النزاع من مالكةا السابق - المطعون ضده الثانى - غير جدى واستند فى ذلك إلى القرائن التى ساقها فى حين أن هذه القرائن لا تؤدى لما إنتهى إليه الأمر الذى يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان الحكم مؤسساً على تحصيل أمر واقعى من جملة أدلة أو قرائن مجتمعه ، لا يعرف أيها كان أساسا جوهريا فى تكوين عقيدة المحكمة ، بحيث لا يبين أثر كل واحد منها فى تكوين تلك العقيدة ثم تبين فساد بعضها بحيث لا يعرف ماذا يكون قضاؤها مع استبعاد هذا الدليل أو تلك القرينة التى ثبت فسادها فإن الحكم يكون قد عارة بطلان جوهرى ، وإذ كان النص فى المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المقابلة للمادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه " يجوز للمستأجر إثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الإثبات " - يدل - وعلى ما أفصحت عنه مناقشات مجلس الأمة فى هذا الخصوص على أن المشرع حماية منه للطرف الضعيف وهو المستأجر وأن أعتبر واقعة التأجير عملا قانونياً إلا أنه أجاز للمستأجر وحده إثباتها بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيه البينة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه بطرد الطاعنة من الشقة محل النزاع تأسيساً على أن إدعائها استئجارها هذه الشقة غير جدى على ما أورده فى هذا الشأن من عدة قرائن متساندة منها القرينة المستمدة من عدم وجود عقد مكتوب يفيد استئجارها الشقة محل النزاع ، وإيصالات بسدادها الأجرة ، ومن عدم تمسكها باستئجارها تلك الشقة أمام محكمة أول درجة ، فضلاً عن عدم

تحديد سبيلها قى إثبات العلاقة الإيجارية المدعى بها ، ورتب على ذلك إنتفاء العلاقة الإيجارية بينها وبين المطعون ضده الثانى ، فى حين أن مجرد وجود عقد مكتوب ليس بلازم لقيام العلاقة الإيجارية إذ يحق للمستأجر قانوناً إثبات العلاقة الإيجارية بكافة طرق الإثبات ، وأن عدم التمسك بدفاع أمام محكمة أول درجة لا يسقط الحق فى ابدائه أمام محكمة الاستئناف ، ومن ثم فإن استخلاص الحكم لهاتين القرينتين غير سائغ ، ولما كان لا يبين من الحكم أثر كل واحدة منها على القرائن الأخرى التى استدلت منها مجتمعه على إنتفاء العلاقة الإيجارية بين الطاعنة والمطعون ضده الثانى - المالك السابق للعقار - فى تكوين عقيدة المحكمة - وكانت الطاعنة قد ركنت فى إثبات العلاقة الإيجارية إلى التحقيقات التى أجريت فى الدعوى رقم ٣٢٨٩ لسنة ١٩٨٣ مدنى كلى الجيزة المنضمة وإلى إقرار المالك السابق للعقار على خلاف ما ذهب إليه الحكم فى هذا الشأن فإنه يكون فضلاً عن قصورة فى التسبيب معيباً بالفساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .



## جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار/ وليم رزق بدوي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ طه الشريف ، أحمد أبو الحجاج نائب رئيس المحكمة ، شكرى العميرى وعبد الرحمن فكرى .

(١٥٣)

### الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٥٥ القضائية

صلح . عقد . حكم . إستئناف .

الحكم بإلحاق عقد الصلح بمحضر الجلسة . ماهيته . عقد ليس له حجية الشئ المحكوم به وإن أعطى شكل الأحكام . عدم جواز الطعن فيه من طرفيه . علة ذلك . سلطة محكمة الاستئناف عند نظر الطعن فيه .

الحكم الذى يقضى بإلحاق عقد الصلح بمحضر الجلسة وإثبات محتواه فيه لا يعدو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون عقداً وليس له حجية الشئ المحكوم به وإن أعطى شكل الأحكام عند إثباته ولا يجوز الطعن فيه من طرفيه لأن القاضى وهو يصدق على الصلح لا يكون قائماً بوظيفة الفصل فى خصومة وإنما بسلطته الولائية وليس بمقتضى سلطته القضائية مما مؤداه أنه لا يسوغ لمحكمة الاستئناف إذا ما طعن على الحكم الصادر بإلحاق عقد الصلح بمحضر الجلسة وإثبات محتواه فيه وجعله فى قوة السند واجب النفاذ أن تعرض فى حكمها لأى دفاع يثيره الطاعن متعلقاً بالموضوع أياً كان وجه الرأى فيه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر..  
والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن  
تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤١٦٤ لسنة ١٩٨٣ مدنى كلى  
شمال القاهرة على الطاعن بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الإبتدائى  
المؤرخ ١٩٨٢/١٠/٢ والمتضمن بيعه له أطياناً زراعية موضحة الحدود والمعالم  
بالصحيفة وعقد البيع لقاء ثمن قدره عشرون ألفاً من الجنيهات والتسليم . وإذ  
لم يقدم له سندات الملكية ولم يوقع على العقد النهائى أقام الدعوى بطلباته  
قضت المحكمة بإلحاق عقد الصلح المؤرخ ١٩٨٣/٣/١ بمحضر الجلسة وإثبات  
محتواه فيه وجعله فى قوة السند واجب النفاذ . إستأنف الطاعن هذا الحكم  
بالاستئناف رقم ٦٣٩٧ لسنة ١٠٠ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٨٤/١٢/٦ حكمت  
المحكمة بعدم جواز الاستئناف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض  
وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على  
المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المطعون  
فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أنه لما كان من المقرر قانوناً  
أن الخصومة لا تنعقد إلا بإعلان صحيفتها لشخص المدعى عليه أو فى موطنه  
كما عرفت المادة ١/٤٠ من القانون المدنى فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد  
الحكم الإبتدائى فى الاعتداد بإعلانه بصحيفة الدعوى أمامها على مكتب وكيله  
الاستاذ .... المحامى كموطن مختارله والذى تم إلغاء التوكيل الصادر له حجة  
فى إنعقاد الخصومه فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن الحكم الذى يقضى بإلحاق عقد الصلح بمحضر الجلسة وإثبات محتواه فيه لا يعدو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون عقداً وليس له حجية الشئ المحكوم به وإن أعطى شكل الأحكام عند إثباته ولا يجوز الطعن فيه من طرفيه لأن القاضى وهو يصدق على الصلح لا يكون قائماً بوظيفة الفصل فى خصومة وإنما بسلطته الولائية وليس بمقتضى سلطته القضائية مما مؤداه أنه لا يسوغ لمحكمة الاستئناف إذا ما طعن فى الحكم الصادر بإلحاق عقد الصلح بمحضر الجلسة وإثبات محتواه فيه وجعله فى قوة السند واجب النفاذ أن تعرض فى حكمها لأى دفاع يثيره الطاعن متعلقاً بالموضوع أياً كان وجه الرأى فيه ، لما كان ذلك ، كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قد إنتهى صائباً إلى القضاء بعدم جواز الاستئناف تأسيساً على أن الحكم المستأنف قد خلص إلى القضاء بإلحاق عقد الصلح المؤرخ ١٩٨٣/١٠/١ بمحضر الجلسة وإثبات محتواه فيه وجعله فى قوة السند التنفيذى ولم يعرض لما أثاره الطاعن من أوجه دفاع متعلقة بالموضوع أياً كان وجه الرأى فيها فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويضحى النعى عليه بسبب الطعن على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .





## جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار/ جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين/ محمد فتحى الجهمودى ، عبد الحميد الشافعى نائبى رئيس المحكمة ، إبراهيم الطويلة  
وأحمد على خيرى .

(١٥٤)

### الطعن رقم ٦٤١ ، ٦٦٨ لسنة ٦٠ القضائية

(١) عقد . شهر عقارى . وكالة . قانون .

إشكال العقود والتصرفات . خضوعها لقانون البلد الذى ابرمت فيه . عدم جواز الاحتجاج  
بأحكام قانون الشهر العقارى والتوثيق المصرى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . بشأن عقد الوكالة  
الصادر خارج مصر . مثال .

(٢) محاماة " محامو الهيئات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات  
الصحفية " . بطلان .

بطلان عمل محامى الإدارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات  
الصحفية لغير الجهات التى يعملون بها . م ٨ ق ١٧ لسنة ١٩٨٣ محاماة . شرطاه . أن يكون  
المحامى وقت مزاوله العمل ملتحقا بإحدى الإدارات القانونية المبينة بالنص . وأن يزاول أعمال  
المحاماة لغير الجهات المذكورة .

(٤.٣) نقض . "الخصومة فى الطعن " . دعوى "الصفة " . "صحيفة الطعن" .

٣ - الخصومة فى الطعن بالنقض تقوم بين من كانوا خصوماً فى النزاع الذى فصل فيه  
وينفس صفاتهم . عدم اشتراط موضعاً معيناً لبيان هذه الصفة بالصحيفة . كفاية ورودها فى  
أى موضع . مثال .

٤ - وجوب اشتغال صحيفة الطعن على بيانات الخصوم وصفاتهم . م ٢٥٣ مرافعات .  
مؤدى ذلك . إعلام نوى الشأن إعلاماً كافياً بهذه البيانات . وكل ما يكفى للدلالة عليها يتحقق  
به الغرض الذى وضعت هذه المادة من أجله .

#### (٥) حصانه " الحصانة القضائية للدول الأجنبية " .

إختصاص الحصانة القضائية للدول الأجنبية . نطاقها . الأعمال التى تباشرها الدولة بما  
لها من سيادة . مؤداه . إنحصارها عن المعاملات المدنية والتجارية وما يتفرع عنها من منازعات .

(٦) إختصاص . " إختصاص المحاكم المصرية " . دعوى " الدعوى التى  
ترفع على الأجنبى " . " التعدد فى الخصومة " .

إنعقاد الإختصاص للمحاكم المصرية فى الدعاوى التى ترفع على الأجنبى الذى ليس له  
موطن أو محل إقامة فى مصر . شرطه . أن يكون لأحد المدعى عليهم موطن أو محل إقامة فيها  
م ٣٠ مرافعات والتعدد يتحدد طبقاً للقانون الوطنى بشرط أن يكون حقيقياً وليس صورياً .  
بأن توجه إليهم طلبات فى الدعوى . وليس إختصاصهم ليصدر الحكم فى مواجهتهم أو لمجرد  
المثول فيها .

#### (٧) نقض " سبب جديد " .

الدفاع الذى يخالطه واقع لم يسبق أبدأؤه أمام محكمة الموضوع . سبب جديد . لا يجوز  
اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

#### (٨) نقض " أثر نقض الحكم " .

نقض الحكم والاحالة . أثره . ما يطرح على محكمة النقض وتدلّى برأيها فيه عن قصد ونية  
اكتساب قوة الشئ المحكوم فيه ، عدا ذلك . عودة الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه  
قبل صدور الحكم المنقوض لمحكمة الاحالة أن تبني قضاها على فهم جديد لواقع الدعوى .  
حسبها أقامته على أسباب جديدة كافية لحمله مقيدة فى ذلك بما أوجبه المادتين ١٧٦ ، ١٧٨ ،  
مرافعات . علة ذلك .

(٩) تضامن . مسئولية . مسئولية تضامنية . حكم " تسبب الحكم " .

التضامن ، ماهيته ، لا يفترض ولا يؤخذ بالظن . بل يرد إلى نص في القانون أو اتفاق صريح أو ضمنى التزام الحكم الذى يرتب المسئولية التضامنية أن يبين فى غير غموض الأساس الذى استند عليه فى ذلك .

(١١.١٠) حكم " تسبب الحكم " ، أفع " دفاع جوهري " .

١٠ - اغفال الحكم بحث دفاع ابداء الخصم مؤثراً فى النتيجة التى إنتهى إليها . أثره . بطلان الحكم وقصور فى أسبابه الواقعية .

١١ - التفات الحكم عن التحدث عن مستندات قدمها الخصم وتمسك بدلا لها . قصور .

(١٣.١٢) نقض " اثر نقض الحكم " . تضامن .

١٢ - نقض الحكم فى التزام بالتضامن ، أثره . نقضه بالنسبة للخصم الآخر ولو لم يطعن فيه .

١٣ - نظر محكمة النقض للموضوع عند الطعن للمرة الثانية . م ٤/٢٦٩ مرافعات . أثره . وجوب الفصل فى الموضوع .

١ - المقرر أن إشكال العقود والتصرفات يخضع لقانون البلد الذى أبرمت فيه فلا وجه للتذرع بشأن عقد الوكالة الصادر خارج مصر بأحكام قانون الشهر العقارى والتوثيق المصرى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . لما كان ذلك وكان الثابت من الورقة المقدمة من المحامى الذى رفع الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٦٠ ق والمعنونة " توكيل خاص " إنها تتضمن شهادة صادرة من وزارة العدل بدولة الامارات العربية المتحدة بأن ... ، ... ، قد وكلا عنهما المحامى المذكور لاتخاذ إجراءات الطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه وذلك بصفتهم الصادر بها الحكم المطعون فيه وكان المطعون عليهما لم يعترضا بأن إجراءات التوكيل

التي تمت بدولة الإمارات قد وقعت بالمخالفة للقانون المعمول به في هذه الدولة ، كما لم يقدم ما يفيد ذلك ومن ثم فإن هذا التوكيل حجه في اسباغ الوكالة للمحامى الذى رفع الطعن المذكور .

٢ - النص فى المادة الثامنة من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٧٣ على أنه " مع عدم الاخلال بأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية لا يجوز لمحامى الإدارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية أن يزاووا أعمال المحاماة لغير الجهة التى يعملون بها وإلا كان العمل باطلاً يدل على أنه يشترط لبطالان عمل المحامى وفقاً لهذا النص توافر شرطين أولهما : أن يكون المحامى وقت مزاوله العمل ملتحقاً بأحدى الإدارات القانونية للهيئات العامة أو شركات القطاع العام أو المؤسسات الصحفية . وثانيهما : أن يزوال أعمال المحاماة لغير الجهات المذكورة . وكان الثابت بالأوراق أن المحامى الذى قرر بالطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٦٠ ق وأن كان معيناً للعمل بالإدارة القانونية بشركة الأزياء الحديثة - بنزايون . الا أنه حصل على اجازة بدون مرتب من وظيفته تلك للعمل مستشاراً قانونياً بوزارة العدل بدولة الإمارات وكان من شأن حصوله على الاجازة على هذا النحو زوال ولايته من أعمال وظيفته الأصلية والقيام بأعمال وظيفة أخرى لدى الجهة التى التحق بها بما لا تتوافر معه شرطى أعمال النص السالف .

٣ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الخصومة فى الطعن أمام محكمة النقض تقوم بين من كانوا خصوماً فى النزاع الذى فصل فيه ، فيقبل الطعن ممن كان طرفاً فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه وبصفته التى كان متصفاً بها ، إلا أن القانون لم يشترط فى بيان هذه الصفة موضعاً معيناً فى صحيفة الطعن فإنه يكفى لصحته أن يرد عنها بصحيفته فى أى موضع منها ما يفيد إختصام الطاعنين والمطعون عليهم بذات الصحيفة .

٤ - مؤدى نص المادة ٢٥٣ مرافعات على أن تشمل صحيفة الطعن على البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم فإن الغرض المقصود من هذا النص إنما هو إعلام نوى الشأن أعلاماً كافياً بهذه البيانات وأن كل ما يكفى للدلالة عليها يتحقق به الغرض الذى وضعت هذه المادة من أجله .

٥ - أن الأصل هو أن تتمتع الدولة الأجنبية بالحصانة القضائية وهو ما ينبنى عليه عدم خضوعها لقضاء دولة أخرى لما فى ذلك من مساس بسلطة الدولة وسيادتها واستقلالها وعلى المحكمة أن تقض فى هذه الحالة بعدم الاختصاص من تلقاء نفسها ما لم تتنازل الدولة عن تلك الحصانة فتقبل ولاية قضاء دولة أخرى ، إلا أنه لما كانت الحصانة غير مطلقة وإنما تقتصر على الأعمال التى تباشرها الدولة الأجنبية بما لها من سيادة فلا تندرج فيها المعاملات المدنية والتجارية وما يتفرع منها من منازعات مما تنحسر عنه هذه الحصانة ، وكان النزاع فى الدعوى الماثلة يتعلق بالتعويض عن سحب إدارة المباني التجارية البنايات التى اسندت إلى شركة المطعون عليهما الأول والثانى تشيدها تنفيذاً لحكم صدر بذلك قبل أن يصبح نهائياً وكانت الأعمال التى تباشرها إدارة المباني التجارية حسبما هو مبين فى المادتين الأولى والثانية من المرسوم الأميرى الصادر من دولة الإمارات العربية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ فى شأن نظام دائرة الخدمات الاجتماعية والمباني التجارية تتعلق بمعاملات مدنية عادية مما لا يتصل بأعمال السيادة لهذه الدولة فإن النزاع على هذه الصورة يخرج من الحصانة القضائية التى تتمتع بها مما لا يحول دون اختصاص القضاء المصرى بالفصل فيه .

٦ - مؤدى نص المادة ٣٠ من قانون المرافعات وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية أن المشرع عقد الاختصاص للمحاكم المصرية فى الدعاوى



التي ترفع على الأجنبي الذي ليس له موطن أو محل إقامة في مصر إذا كان لأحد المدعى عليهم موطن أو محل إقامة فيها ، وأن معنى التعدد يتحدد طبقاً للقانون الوطنى وأنه يجب أن يكون التعدد حقيقياً وليس صورياً بأن توجه إليهم طلبات فى الدعوى وهو يكون غير حقيقى إذ ما كان إختصاص الخاضع لولاية القضاء المصرى حاصلاً لمجرد مد هذه الولاية إلى من لا يخضعون لها بأن يكون إختصاصهم ليصدر الحكم فى مواجعتهم أو لمجرد المثل فيها لما كان ذلك وكان المطعون عليهما الأول والثانى إختصما الطاعنين وهما أجنبيان - والمطعون عليهم من الثالث إلى الأخير وهم مصريون للحكم بإلزامهم جميعاً متضامين بالتعويض المطالب به وذلك على سند من أن الطاعن الأول صاحب إدارة المباني التجارى والطاعن الثانى والمطعون عليهما الثالث والخامس أعضاء بها والمطعون عليه الرابع موظف لدى المطعون عليهما الأول والثانى وجميعهم ساهم فى الأفعال التى أدت إلى واقعة سحب البيانات أساس دعوى التعويض وتعتبر تعددهم فى الخصومة تعدداً حقيقياً وليس صورياً وإذا وجهت إلى المطعون عليهم من الثالث إلى الأخير طلبات فى الدعوى كمسؤولين أصليين وكان لهؤلاء الأخيرين محل إقامة فى مصر فينقذ إختصاص بنظر الدعوى للمحاكم المصرية .

٧ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان سبب النعى قد تضمن دفاعاً جديداً يخالطه واقع لم يسبق التمسك ابدائه أمام محكمة الموضوع فإنه لا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٨ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان مفاد الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات أنه إذا نقض الحكم نقضاً كلياً وإحيلت القضية إلى المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم فيها من جديد بناء على طلب الخصوم

أنه يتحتم على تلك المحكمة أن تتبع حكم النقض فى المسألة القانونية التى فصلت فيها المحكمة وكان يقصد بالمسألة القانونية فى هذا المجال أن تكون قد طرحت على محكمة النقض وأدلت برأيها فيها عن قصد وتبصر فاكسب حكمها قوة الشئ المحكوم فيه فى حدود المسألة أو المسائل التى قد ثبتت فيها بحيث يمتنع على محكمة الأحالة عند إعادة نظر الدعوى المساس بهذه الحجية ، اما ما عدا ذلك فتعود الخصومة ويعود الخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض ويكون للخصوم أن يطرحوا عليها أوجه دفاع ودفع جديدة الا ما يكون قد سقط الحق فيه ويكون لها مطلق الحرية فى الفصل بما تراه فى كل ما يتعلق بموضوع الدعوى حسب ما تكون به عقيدتها من كافة أوراقها ومستنداتها وهى مقيدة فى هذا المجال بما أوجبه عليها المادة ١٧٦ من قانون المرافعات من أن يشتمل حكمها على أسباب التى بنى عليها وإلا كان باطلاً فيكون عليها أن تورد أسباباً جديدة تكون دعامة كافية لما إنتهت إليه كما يتعين عليها وفقاً للمادة ١٧٨ من ذات القانون أن تبين الوقائع والأدلة التى استندت إليها فى حكمها وكونت منها عقيدتها بحيث تستطيع محكمة النقض أن تراقب ثبوت الوقائع وأدلة هذا الثبوت لتحقيق من أنه من الأدلة التى يصح قانوناً بناء الحكم عليها وأن ما أثير حوله من دفاع لا يؤثر فيه فإذا تعذر تعيين الدليل الذى كونت منه المحكمة اقتناعها بوجهة نظرها فإن الحكم يكون قد عابه قصور يبطله .

٩ - التضامن لا يفترض ولا يؤخذ بالظن ولكن ينبغى أن يرد إلى نص فى القانون أو اتفاق صريح أو ضمنى ، ويتعين على الحكم الذى يرتب المسؤولية التضامنية أن يبين فى غير غموض الأساس الذى استند إليه فى ذلك ، فالحكم

الذى يلزم جميع المحكوم عليهم بالتضامن دون أن يبين سنده فى ذلك يكون خاطئاً لقصور أسبابه .

١٠ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن أغفال الحكم بحث دفاع ابداه الخصم يترتب عليه بطلان الحكم إذ كان دفاعاً جوهرياً ومؤثراً فى النتيجة التى إنتهى إليها إذ يعتبر ذلك الأغفال قصوراً فى أسباب الحكم الواقعية يقتضى بطلانه بما مؤداه أنه إذا طرح على المحكمة دفاع كان عليها أن تنظر فى أثره فى الدعوى فإن كان منتجا فعليها أن تقدر مدى جديته حتى إذا ما رأته متسماً بالجدية مضت إلى فحصه لتقف على أثره فى قضائها فإن لم تفعل كان حكمها قاصراً .

١١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى قدم الخصم إلى محكمة الموضوع مستندات وتمسك بدلائلها فالتفت الحكم عن التحدث عنها كلها أو بعضها مع ما يكون لها من الدلالة فإنه يكون معيباً بالقصور ، وكان الثابت أن الطاعنين قدما لمحكمة الموضوع وللخبراء المنتدبين لفحص النزاع العديد من المستندات للتدليل على صحة دفاعهم الوارد بسبب النعى وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذه المستندات ولا يبين منه أنه فحصها أو أطلع عليها ، فإنه يكون معيباً بالقصور .

١٢ - وبما أن التزام المطعون عليهم من الثالث إلى الأخير مع الطاعنين قبل المطعون عليهما الأول والثانى هو التزام بالتضامن فإن نقض الحكم لصالح الطاعنين يستتبع نقضه بالنسبة للمطعون عليهم من الثالث إلى الأخير ولو لم يطعنوا فيه .

١٣ - وحيث أن الطعن للمرة الثانية فإنه ينقض الحكم فى الموضوع عملاً بالمادة ٢٦٩/٤ مرافعات .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر..  
والرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتصل فى أن المطعون عليه الأول بصفته مالكا ومديراً لشركة منتصر  
للمقاولات العمومية أقام الدعوى رقم ٣٩٢١ لسنة ١٩٨٠ مدنى جنوب القاهرة  
الابتدائية ضد الطاعنين والمطعون عليهما الثالث والرابع بطلب الحكم بالزامهم  
بأن يدفعوا له على سبيل التضامن مبلغ خمسة عشر مليون دولاراً تعويضاً عن  
الأضرار المادية والأدبية التى لحقت بالشركة ، وقال بياننا لذلك أن شركة  
منتصر للمقاولات العمومية تأسست فى دولة الإمارات العربية المتحدة فى عام  
١٩٧٤ وعهد إليها بتشيد العديد من البنايات لحساب لجنة الاشراف على  
المباني فى أبوظبي التى يمثلها الطاعنان والمطعون عليه الثالث وبتاريخ  
١٥/٥/١٩٧٨ أصدرت محكمة البلدية بدولة الإمارات العربية المتحدة حكماً  
فى الدعوى رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٧٨ قضى بحبس المطعون عليه الرابع ستة أشهر  
والتوصية بإبعاده عن البلاد بعد إنتهاء مدة الحبس وسحب البنايات التى تقوم  
الشركة بتنفيذها وتسليمها إلى لجنة المباني وأصحابها الأعمال على حساب  
الشركة على سند من أن المطعون عليه الرابع الذى يعمل مهندساً بالشركة  
عرض مبلغ ١٢٠٠ درهم على سبيل الرشوة على أحد مفتشى اللجنة ، وإذ  
استأنف المتهم هذا الحكم . حكمت محكمة الاستئناف ببراءته مما نسب إليه  
وإذ ترتب على سحب البنايات من الشركة تنفيذاً للحكم الابتدائى الذى إلغى  
من محكمة الاستئناف أن لحق بها أضرار مادية وأدبية جسيمة فقد أقام  
الدعوى عدل المطعون عليه الأول صفته فى الدعوى إلى كونه مديراً للشركة ،  
وبتاريخ ٢٢/١٢/١٩٨٠ تدخل فى الدعوى المطعون عليه الثانى بصفته مالكا



للشركة منضمماً إلى الطاعن الأول في طلباته ، وأدخلا المطعون عليه الخامس خصماً في الدعوى للحكم عليه متضامناً مع باقى المطعون عليهم بذات الطلبات السابقة وبتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٨ حكمت المحكمة بقبول تدخل المطعون عليه الثانى خصماً منضمماً للمطعون عليه الأول في طلباته ويرفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم المصرية ولائياً بنظر الدعوى وباختصاصها ، ويرفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وعلى غير ذى صفة وبقبولها وبقبول إدخال المطعون عليه الأخير خصماً في الدعوى ، وبندب مكتب خبراء وزارة العدل لفحص النزاع وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٦ برفض الدعوى ، استأنف المطعون عليهما الأول والثانى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٩٥٥ لسنة ١٠١ ق وبتاريخ ١٩٨٤/١١/١٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن المطعون عليهما الأول والثانى فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٩٣ لسنة ٥٥ ق وبتاريخ ١٩٨٨/١١/٢ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة الاستئناف ، وبعد أن عجل الخصوم الاستئناف أمامها حكمت بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٣ أولاً برفض الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . ثانياً : قبول تدخل المطعون عليه الثانى خصماً فى الدعوى منضمماً إلى المطعون عليه الأول . ثالثاً : قبول إدخال المطعون عليه الأخير خصماً فى الدعوى . رابعاً : إلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعنين والمطعون عليهم من الثالث إلى الخامس متضامين بأن يؤدوا إلى المطعون عليهما الأول والثانى بصفتهم مبلغ ٩٦٠٠٠٠٠ دولاراً ، طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقمى ٦٤١ ، ٦٦٨ لسنة ٦٠ ق دفع المطعون عليهما الأول والثانى ببطلان الطعنين لعدم تقديم المحامين المقررين بالنقض سند وكالتهما عن الطاعنين وببطلان الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٦٠ ق لرفعه من محام يعمل بإحدى الإدارات



القانونية التابعة لشركة من شركات القطاع العام ، وبعدم قبول الطعنين لرفعهما من غير ذى صفة وعلى غير ذى صفة ، وقدمت النيابة مذكرة فى كل من الطعنين أبدت فيهما الرأى بعدم قبولهما ما لم يقدم المحاميان الموقعان على الصحيفتين سند وكالتهما وينقض الحكم فى هذه الحالة ، وعرض الطعانان على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنهما جديران بالنظر وحددت جلسة لنظرهما وفيها أمرت بضم الطعن الثانى للطعن الأول ليصدر فيهما حكم واحد والتزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة ومن المطعون عليهما الأول والثانى بعدم قبول الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٦٠ ق بالنسبة للطاعن الأول أن المحامى الذى رفع الطعن لم يقدم توكيلاً صادراً له من الطاعن المذكور يبيح له الطعن بالنقض بل قدم شهادة صادرة من وزارة العدل بدولة الإمارات تفيد أن الطاعن الأول وكله فى إتخاذ إجراءات الطعن فى الحكم بصفته التى اختصم بها وهى لا تدل على قيام الوكالة بينهما كما أن مبنى الدفع المبدى من النيابة ومن المطعون عليهما الأول والثانى بعدم قبول الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٦٠ ق أن محامى الطاعنين لم يقدم سند وكالته عنهما بل قدم شهادة تفيد أن المحامى رافع الطعن يعمل لديها مستشاراً وينوب عن الدوائر المحلية والاتحادية فيما يرفع منهما أو عليهما من دعاوى أمام القضاء وهذه الشهادة لا تدل على قيام الوكالة بينهما .

وحيث إن هذا الدفع مردود ذلك أن المقرر أن اشكال العقود والتصرفات تخضع لقانون البلد الذى أبرمت فيه فلا وجه للتذرع بشأن عقد الوكالة الصادر خارج مصر بأحكام قانون الشهر العقارى والتوثيق المصرى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الورقة المقدمة من المحامى الذى رفع الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٦٠ ق المعنونة " توكيل خاص " إنها تتضمن شهادة صادرة من وزارة العدل بدولة الامارات العربية المتحدة بأن..... ، قد وكلا

عنهما المحامى المذكور لاتخاذ إجراءات الطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه وذلك بصفتهم الصادر بها الحكم المطعون فيه وكان المطعون عليهما الأولين لم يعترضوا بأن إجراءات التوكيل التى تمت بدولة الإمارات قد وقعت بالمخالفة للقانون المعمول به فى هذه الدولة ، كما لم يقدموا ما يفيد ذلك ومن ثم فإن هذا التوكيل يكون حجه فى اسباب صفة الوكالة للمحامى الذى رفع الطعن المذكور، لما كان ذلك ، وكان المحامى الذى رفع الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٦٠ ق قدم شهادته صادرة من وزارة العدل بدولة الإمارات العربية المتحدة تفيد أنه يعمل لديها مستشاراً بقسم القضايا بدائرة الفتوى والتشريع وينوب عن الدوائر المحلية والاتحادية بدولة الإمارات فيما يرفع منها أو عليها من قضايا أمام القضاء بجميع درجاته طبقاً للمادة ٥٣ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٠ فى شأن تنظيم مهنة المحاماة وقد أوفدته الوزارة للطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه الصادر ضد .... و .... بصفتهم المختصين بها فى الدعوى ، وكان ما تضمنته هذه الشهادة وما يفيدته نص المادة ٥٣ سالفه الذكر أن المحامى المذكور نائب عن هذه الجهات وأن هذه النيابة القانونية مستمدة من القانون السالف وهى على هذا النحو - مثل النيابة الاتفاقية - تخول النائب إتخاذ إجراءات الطعن بالنقض عن الجهات السالفه التى يمثلها الطاعنين ويكون الدفاع برمته على غير أساس .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون عليهما الأول والثانى بىطلان الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٦٠ ق أنه مرفوع من محام يعمل بإحدى الإدارات القانونية التابعة لشركة من شركات القطاع العام إعمالاً للمادة ٨ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن المحاماة .

وحيث إن هذا الدفع فى غير محله ، ذلك أن النص فى المادة الثامنة من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه " مع عدم الإخلال بأحكام قانون

المرافعات المدنية والتجارية لا يجوز لمحامي الإدارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية أن يزاولوا أعمال المحاماة لغير الجهة التي يعملون بها وإلا كان العمل باطلاً يدل على أنه يشترط لبطلان عمل المحامي وفقاً لهذا النص توافر شرطين أولهما : أن يكون المحامي وقت مزاولته العمل ملتحقاً بأحدى الإدارات القانونية للهيئات العامة أو شركات القطاع العام أو المؤسسات الصحفية . وثانيهما : أن يزوال أعمال المحاماة لغير الجهات المذكورة . وكان الثابت بالأوراق أن المحامي الذي قرر بالطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٦٠ ق وإن كان معيناً للعمل بالإدارة القانونية بشركة الأزياء الحديثة - بنزايون . إلا أنه حصل على إجازة بدون مرتب من وظيفته تلك للعمل مستشاراً قانونياً بوزارة العدل بدولة الإمارات وكان من شأن حصوله على الإجازة على هذا النحو زوال ولايته من أعمال وظيفته الأصلية والقيام بأعمال وظيفة أخرى لدى الجهة التي التحق بها بما لا يتوافر معه أحد شرطي أعمال النص السالف ويكون الدفع على غير أساس .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون عليهما الأول والثاني بعدم قبول الطعنين لرفعهما من غير ذي صفة وعلى غير ذي صفة أن الحكم المطعون فيه صدر ضد الطاعن الأول بصفته رئيساً للجنة الإشراف على المباني التجارية التي سميت بعد ذلك بدائرة الخدمات الاجتماعية والمباني وصدر ضد الطاعن الثاني بصفته منتدباً للجنة الخدمات الاجتماعية ، بينما أقام الطاعن الأول الطعنين بصفته ولياً للعهد ورئيساً للمجلس التنفيذي لأماره أبوظبي وأقام الطاعن الثاني الطعنين بصفته الشخصية ، كما أن المطعون عليهما الأول والثاني تم إختصامهما في الطعنين بصفتهما الشخصية في حين صدر الحكم ضدتهما الأول بصفته مديراً لشركة منتصر للمقاولات العمومية والثاني بصفته مالكا لها ، كما تم إختصام باقي المطعون عليهم خلافاً لصفاتهم الصادر بها

الحكم المطعون فيه ، مما يجعل الطعنان مرفوعان من غير ذى صفة وعلى غير ذى صفة .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الخصومة فى الطعن أمام محكمة النقض تقوم بين من كانوا خصوماً فى النزاع الذى فصل فيه ، فيقبل الطعن ممن كان طرفاً فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه وبصفته التى كان متصفاً بها ، إلا أن القانون لم يشترط فى بيان هذه الصفة موضعاً معيناً فى صحيفة الطعن فإنه يكفى لصحته أن يرد عنها بصحيفته فى أى موضع منها ما يفيد إختصاص الطاعنين والمطعون عليهم بذات الصفة وإذ نصت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات على أن تشمل صحيفة الطعن على البيانات المتعلقة باسماء الخصوم وصفاتهم فإن الغرض المقصود من هذا النص إنما هو إعلام ذوى الشأن أعلاماً كافياً بهذه البيانات وأن كل ما يكفى للدلالة عليها يتحقق به الغرض الذى وضعت هذه المادة من أجله ، لما كان ذلك وكان يبين من التوكيلات الصادرة من الطاعنين إلى المحامين اللذين رفعوا الطعنين - والمشار إليها فى صدر صحيفتى الطعن - أنهما وكلاهما فى الطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه بالصفة التى تم إختصاصهما بها أمام محكمة الموضوع وصدر الحكم على أساسها ، كما ردا هذه الصفة فى مواضع متعددة فى صحيفتى الطعن سواء فى بيان وقائع النزاع أو أسباب الطعن ، مما يدل على أنها التزما فى طعنيهما الصفة التى صدر بها الحكم المطعون فيه . وإذ كان ما تقدم وكانت صحيفة الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٦٠ ق لم تشر إلى صفة المطعون عليهم التى كانوا مختصمين بها ، كما خلت صحيفة الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٦٠ ق أيضاً من الصفة الصحيحة للمطعون عليه الثالث والخامس إلا أن الطاعنين ردا تلك الصفة فى مواضع متعددة من صحيفتى الطعنين مما يدل على أن الطاعنين التزما فى طعنيهما الصفة



الصحيحه التي أقيمت بها الدعوى بالنسبه للمطعون عليهم المذكورين وصدر على أساسها الحكم المطعون فيه ويكون الدفع على غير أساس .  
وحيث إن الطعنين إستوفيا أوضاعهما الشكليه .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الأول والثاني والرابع والتاسع من أسباب الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٦٠ ق وبالشق الثاني من السبب الأول من أسباب الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٦٠ ق مخالفه قواعد الاختصاص الولاى ، وفى بيان ذلك يقولان أن إداره المباني التجارية التى حلت محل لجنة الإشراف على المباني التجارية هى جهة حكومية بأمانة أبو ظبى بدولة الامارات العربية المتحدة ، يشرف عليها ويمثلها الطاعن الأول وهى تتمتع بشخصية إعتبارية مستقلة ومنوط بها ابرام عقود الأشغال العامة والأسكان وسائر العقود الإدارية وهى إختصاصات حكومية ، ولا يجوز أعمالاً لمبادئ القانون الدولى مخصصتها أمام القضاء المصرى أو محاسبتها عن تنفيذ حكم تم فى أراضيها قبل الالتجاء إلى محاكم دولة الامارات لما فى ذلك من مساس بسياده هذه الدوله ، مما كان يتعين على المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم إختصاصها بنظر الدعوى لتعلق الإختصاص الدولى بقواعد النظام العام ، وإذ تصدى الحكم المطعون فيه رغم ذلك للنزاع وفصل فيه فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن الأصل هو أن تتمتع الدولة الاجنبية بالحصانة القضائية وهو ما ينبنى عليه عدم خضوعها لقضاء دولة أخرى لما فى ذلك من مساس بسلطة الدولة وسيادتها واستقلالها وعلى المحكمة أن تقضى فى هذه الحالة بعدم الاختصاص من تلقاء نفسها ما لم تتنازل الدولة عن تلك الحصانة فتقبل ولاية قضاء دولة أخرى ، إلا أنه لما كانت الحصانة غير مطلقة وإنما تقتصر على الأعمال التى تباشرها الدولة الأجنبية بما لها من سيادة فلا يندرج فيها المعاملات المدنية والتجارية وما يتفرع عنها من منازعات



مما تنحسر عنه هذه الحصانة ، وكان النزاع فى الدعوى الماثلة يتعلق بالتعويض عن سحب إدارة المباني التجارية البنايات التى اسند إلى شركة المطعون عليهما الأول والثانى تشييدها تنفيذاً لحكم صدر بذلك قبل أن يصبح نهائياً وكانت الأعمال التى تباشرها إدارة المباني التجارية حسبما هو مبين فى المادتين الأولى والثانية من المرسوم الأميرى الصادر من دولة الإمارات العربية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ فى شأن نظام دائرة الخدمات الاجتماعية والمباني التجارية تتعلق بمعاملات مدنية عادية مما لا يتصل بأعمال السيادة لهذه الدولة فإن النزاع على هذه الصورة يخرج من الحصانة القضائية التى تتمتع بها مما لا يحول دون إختصاص القضاء المصرى بالفصل فيه ، وإذ التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفع الذى لا يستند إلى أساس قانونى سليم وفصل فى النزاع فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويكون النعى على الحكم بهذه الأسباب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الخامس من أسباب الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٦٠ ق والشق الأول من السبب الأول من أسباب الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٦٠ ق الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولان أن المحاكم المصرية غير مختصة بنظر النزاع ، وأن إختصاص المطعون عليهم من الثالث إلى الأخير غير حقيقى قصد به التحايل على القانون بقصد أسباغ الإختصاص على المحاكم المصرية ذلك أن المطعون عليهما الثالث والأخير موظفان بإدارة المباني التجارية ولا شأن لهما بواقعة سحب البنايات أساس دعوى التعويض كما أن المطعون عليه الرابع المتهم فى جريمة الرشوة كان يعمل موظفاً لدى المطعون عليهما الأول والثانى وقضى ببراءته من تلك التهمة ، ولم يكن هناك موجب لإختصاصه فى الدعوى ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك وعقد الإختصاص للقضاء المصرى فإنه يكون قد أخطأ فى القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن النص في المادة ٣٠ من قانون المرافعات على أنه " تختص محاكم الجمهورية بنظر الدعاوى التى ترفع على الأجنبى الذى ليس له موطن أو محل إقامة فى الجمهورية وذلك فى الأحوال الآتية .... (٩) إذا كان لأحد المدعى عليهم موطن أو محل إقامة فى الجمهورية " يدل وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون أن المشرع عقد الاختصاص للمحاكم المصرية فى الدعاوى التى ترفع على الأجنبى الذى ليس له موطن أو محل إقامة فى مصر إذا كان لأحد المدعى عليهم موطن أو محل إقامة فيها ، وأن معنى التعدد بتحدد طبقاً للقانون الوطنى وأنه يجب أن يكون التعدد حقيقياً وليس صورياً بأن توجه إليهم طلبات فى الدعوى وهو يكون غير حقيقى إذ ما كان إختصاص الخاضع لولاية القضاء المصرى حاصلاً لمجرد مد هذه الولاية إلى من لا يخضعون لها بأن يكون إختصاصهم ليصدر الحكم فى مواجهتهم أو لمجرد المثل فيها، لما كان ذلك وكان المطعون عليهما الأول والثانى إختصما الطاعنين - وهما أجنيان - والمطعون عليهم من الثالث إلى الأخير وهم مصريون للحكم بإلزامهم جميعاً متضامنين بالتعويض المطالب به وذلك على سند من أن الطاعن الأول صاحب إدارة المبانى التجارى والطاعن الثانى والمطعون عليهما الثالث والخامس أعضاء بها والمطعون عليه الرابع موظف لدى المطعون عليهما الأول والثانى وجميعهم ساهم فى الأفعال التى أدت إلى واقعة سحب البناءات أساس دعوى التعويض فيعتبر تعددهم فى الخصومة تعدداً حقيقياً وليس صورياً ، وإذا وجهت إلى المطعون عليهم من الثالث إلى الأخير طلبات فى الدعوى كمسئولين أصليين وكان لهؤلاء الأخيرين محل إقامة فى مصر فينعقد إختصاص بنظر الدعوى للمحاكم المصرية ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فى قضائه وقضى بإختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى فإنه يكون قد وافق صحيح القانون ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب السادس من أسباب الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٦٠ ق على الحكم المطعون فيه مخالفه القانون وفي بيان ذلك يقولان أن شركة .... للمقاولات العمومية التي يعمل المطعون عليه الأول مديراً لها والمملوكة للمطعون عليه الثاني إنقضت شخصيتها الاعتبارية منذ ١٩٧٩/٧/٩ من قبل رفع الدعوى لعدم تجديد رخصتها بدولة الإمارات على النحو الثابت من الشهادتين اللتين قدمهما وفق الطعن وبذلك فلم يعد للمطعون عليهما الأول والثاني صفة في تمثيلها وإذ قضى الحكم لهما بالتعويض رغم ذلك فإنه يكون معيياً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان سبب النعى قد تضمن دفاعاً جديداً يخالطه واقع لم يسبق ابدائه أمام محكمة الموضوع فإنه لا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان الطاعنان وإن دفعا أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة إلا أن ذلك الدفع يختلف في أساسه عن النعى الذي تمسكا به بالسبب المبدى بصحيفة الطعن بالنقض المتعلق بزوال الشخصية الاعتبارية للشركة ومن ثم فإن النعى يقوم على عنصر واقعى لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ، وكانت المستندات التي قدمها الطاعنان تأييداً لهذا الدفاع أمام محكمة النقض لم يسبق تقديمها إلى محكمة الاستئناف أو التمسك أمامها بها تضمنته فلا يقبل التحدى بها أمام محكمة النقض ويكون النعى برمته على غير أساس .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان بباقي أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب وفي بيان ذلك يقولان أن المحكمة الزمتهم متضامنين بالتعويض على سند من أنهما مسئولان عن التسرع في تنفيذ الحكم الجنائي بسحب البناءات قبل أن يصبح نهائياً بمقوله

أن ذلك هو مؤدى الحكم الصادر من محكمة النقض بتاريخ ١٢/١١/١٩٨٨ فى حين أن هذا الحكم اقتصر على مجرد تقرير مبدأ قانونى بشأن المسئولية عن تنفيذ الأحكام قبل أن تصبح نهائية ، ولم يتعرض لموضوع الدعوى أو ثبوت الخطأ قبلهما مما حجب عن بحث توافر عناصر المسئولية الموجبة للتعويض ، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على ما تمسكا به من أن الحكم الجنائى لم ينفذ فى شقه المتعلق بسحب أعمال المبانى من المطعون عليهما الأول والثانى وأن اللجنة التى كلفت بتنفيذ الحكم لم تشكل ، ولم تباشر عملها وأن الشركة المطعون عليها لم تقدم دليلاً يؤيدها فى هذا الخصوص ولم تتوقف عن العمل سوى ثلاثة وثلاثين يوماً وهى الفترة ما بين صدور حكم الأدانه وحكم البراءة ، وفيها توقفت الشركة عن العمل من تلقاء نفسها امتثالاً للحكم ، كما تمسكا بأنه اسند للشركة بعد تاريخ صدور الحكم الجنائى تنفيذ مبان أخرى وأن الشركة ظلت تعمل لمدة عشرين شهراً بعد صدور الحكم وحتى أوائل سنة ١٩٨٠ حيث قامت من تلقاء نفسها بتصفية أعمالها ومغادرة البلاد بعد حرق مستحققاتها غير أن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع الجوهرى ، ولم يبحثه رغم ابدائه كذلك أمام الخبراء المنتدبون فى الدعوى الذين لم يفحصوا المستندات المقدمة تأييداً لدفاعهما ، هذا إلى أن الحكم قضى بمسئوليتهما بالتضامن مع باقى المطعون عليهم دون أن يبين سنده فى مسئولية المطعون عليهم من الثالث إلى الخامس وجه الزامهم بالتضامن بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات أنه إذا نقض الحكم نقضاً كلياً وإحيلت القضية إلى المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم فيها من جديد بناء على طلب الخصوم أنه يتحتم على تلك المحكمة أن تتبع حكم النقض فى المسألة القانونية التى فصلت فيها المحكمة وكان يقصد



بالمسألة القانونية في هذا المجال أن تكون قد طرحت على محكمة النقض وأدلت برأيها فيها عن قصد وتبصر فاكتسب حكمها قوة الشيء المحكوم فيه في حدود المسألة أو المسائل التي تكون قد بتت فيها ، بحيث يتمتع على محكمة الأحالة عند إعادة نظر الدعوى المساس بهذه الحجية ، اما ما عدا ذلك فتعود الخصومة ويعود الخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض ويكون للخصوم أن يطرحوا عليها أوجه دفاع ودفع جديدة الا ما يكون قد سقط الحق فيه ويكون لها مطلق الحرية في الفصل بما تراه في كل ما يتعلق بموضوع الدعوى حسب ما تكون به عقيدتها من كافة أوراقها ومستنداتها وهي مقيدة في هذا المجال بما أوجبه عليها المادة ١٧٦ من قانون المرافعات من أن يشتمل حكمها على الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلاً فيكون عليها أن تورد أسباباً جديدة تكون دعامة كافية لما إنتهت إليه ، كما يتعين عليها وفقاً للمادة ١٧٨ من ذات القانون أن تبين الوقائع والأدلة التي استندت إليها في حكمها وكونت منها عقيدتها بحيث تستطيع محكمة النقض أن تراقب ثبوت الوقائع وأدلة هذا الثبوت لتحقيق من أنه من الأدلة التي يصح قانوناً بناء الحكم عليها وأن ما أثير حوله من دفاع لايؤثر فيه فإذا تعذر تعيين الدليل الذي كونت منه المحكمة اقتناعها بوجهه نظرها فإن الحكم يكون قد عابه قصور يبطله ، لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بمسئولية الطاعنين والمطعون عليهما الثالث والخامس عن الخطأ في تنفيذ الحكم بسحب البنايات أعمالاً للحكم الصادر من محكمة النقض بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢ في الطعن رقم ١٣ لسنة ٥٥ ق ومن ثم إلزامهم متضامين بالتعويض على قوله "وحيث أنه عن موضوع الاستئناف فإنه أعمالاً لقضاء محكمة النقض سالف الذكر فإن المستأنف ضدهم الثلاثة الأول يسألون عن الخطأ في التنفيذ على مسئوليتهم - وقد ألغى الحكم - عن الأضرار الناتجة عن ذلك التنفيذ " وكان الثابت من حكم



محكمة النقض المشار إليه أن سبب النعى الذى نقض الحكم على أساسه أنصب على تعيب قضاء محكمة الاستئناف الصادر بتاريخ ١٩٨٤/١١/٤ فيما أورده من أن قيام الطاعنين بتنفيذ الحكم الصادر من محكمة أبو ظبى بسحب البناءات من شركة المطعون عليهما الأول والثانى هو إستعمال لحق مشروع لا يرتب مسئولية طالب التنفيذ إذا ما ألغى هذا الحكم من محكمة الاستئناف ، وقد اقتصر قضاء محكمة النقض على تعيب هذا القضاء ونقضته المحكمة تأسيساً على أن تنفيذ الأحكام والقرارات الجائز تنفيذها مؤقتاً يكون على مسئولية طالب التنفيذ وحده إذ يعد إجراء التنفيذ مجرد رخصه للمحكوم له إن شاء انتفع بها ، وإن شاء تربص حتى يحوز الحكم قوة الشئ المحكوم فيه فإذا لم يتريث المحكوم له وأقدم على تنفيذ الحكم وهو يعلم أنه معرض للالغاء عند الطعن فيه فإنه يكون قد قام بالتنفيذ على مسئوليته بغير تقصير فيتحمل مخاطره إذا ما ألغى الحكم ويصبح التنفيذ بغير سند من القانون ، لما كان ذلك وكان حكم محكمة النقض قد اقتصر على تقرير مبدأ قانونى وهى المسألة القانونية التى حسمتها المحكمة ولم يتعرض حكمها لموضوع الدعوى أو مدى ثبوت الخطأ قبل الطاعنين ومن ثم فإن ما إنتهى إليه الحكم المطعون فيه من ثبوت مسئولية الطاعنين والمطعون عليهما الثالث والخامس أعمالاً للحكم المذكور يكون قد انطوى على مجاوزة لمراد حكم النقض ، وقد حجب الحكم نفسه بذلك عن بحث مسئولية الطاعنين والمطعون عليهم من الثالث إلى الأخير واركائها بما يفيد أنه تحراها وتحقق من وجودها ومواجهه موضوع النزاع ولم يفصح عن المصدر الذى استقى منه ثبوت هذا الخطأ أو يقيم الدليل عليه أو يكشف عن الأعمال التى وقعت منهم واعتبرها الحكم خطأ يستوجب التعويض عنه بما يعجز محكمة النقض عن مراقبه صحة تطبيق القانون بما يعيبه فى هذا الخصوص ، ولما كان ذلك وكان التضامن لا يفترض ولا يؤخذ فيه بالظن ولكن

ينبغي أن يرد إلى نص في القانون أو اتفاق صريح أو ضمنى ، ويتعين على الحكم الذى يرتب المسؤولية التضامنية أن يبين فى غير غموض الأساس الذى استند إليه فى ذلك ، فالحكم الذى يلزم جميع المحكوم عليهم بالتضامن دون أن يبين سنده فى ذلك يكون خاطئاً لقصور أسبابه ، وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم الطاعنين والمطعون عليهم من الثالث إلى الأخير متضامنين بالتعويض دون أن يبين سنده القانونى الذى أقام عليه قضاءه فى إلزامهم جميعاً بالتضامن ، وما إذا كان كل منهم قد ساهم بخطئه فى أحداث الضرر فإنه يكون معيباً فى هذا الخصوص أيضاً ، لما كان ذلك وكان المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن اغفال الحكم بحث دفاع ابداه الخصم يترتب عليه بطلان الحكم إذا كان دفاعاً جوهرياً ومؤثراً فى النتيجة التى إنتهى إليها إذ يعتبر ذلك الأغفال قصوراً فى أسباب الحكم الواقعية يقتضى بطلانه بما مؤداه أنه إذا طرح على المحكمة دفاع كان عليها أن تنظر فى أثره فى الدعوى فإن كان منتجا فعليها أن تقدر مدى جديته حتى إذا ما رأته متسماً بالجدية مضت إلى فحصه لتقف على أثره فى قضائها فإن هى لم تفعل كان حكمها قاصراً ، وأنه إذا أخذت محكمة الموضوع بتقرير الخبير المقدم فى الدعوى وأحالت فى بيان أسباب حكمها إليه وكانت أسبابه لا تؤدي إلى النتيجة التى إنتهت إليها بحيث لا يصلح رداً على دفاع جوهري تمسك به الخصوم كان حكمها معيباً بالقصور ، لما كان ذلك وكان الطاعنان تمسكاً أمام محكمة الموضوع بالدفاع الوارد بسبب النعى واعادوا التمسك به أمام الخبراء المنتدبين لفحص النزاع فاكتفوا بإثباته وقعدوا عن فحصه وتمحيصه وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بتقرير الخبير سنداً لقضائه وأحال إليه فى بيان أسبابه وافترض بغير دليل خطأ الطاعنين والمطعون عليهم من الثالث إلى الأخير دون أن يعرض لما تمسك به الطاعنان من دفاع فى هذا الخصوص ولم يتناوله ليناقشه ويرد عليه مع ماله من

أثر في تقدير عمل الخبراء وقت شأن بحثه وتمحيصه مما قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون معيباً بالقصور إذا كان ما تقدم وكان - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه متى قدم الخصم إلى محكمة الموضوع مستندات وتمسك بدلائلها فالتفت الحكم عن التحدث عنها كلها أو بعضها مع ما يكون لها من الدلالة فإنه يكون معيباً بالقصور ، وكان الثابت أن الطاعنين قدما لمحكمة الموضوع وللخبراء المنتدبين لفحص النزاع العديد من المستندات للتدليل على صحة دفاعهم الوارد بسبب النعى وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذه المستندات ولا يبين منه أنه فحصها أو أطلع عليها ، فإنه يكون معيباً بالقصور كذلك بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعنين .

وحيث أن التزام المطعون عليهم من الثالث إلى الأخير مع الطاعنين قبل المطعون عليهما الأول والثاني هو التزام بالتضامن فإن نقض الحكم لصالح الطاعنين يستتبع نقضه بالنسبة للمطعون عليهم من الثالث إلى الأخير ولو لم يطعنوا فيه .

وحيث إن الطعن للمرة الثانية فإنه يتعين الحكم فى الموضوع عملاً بالمادة ٤/٢٦٩ من قانون المرافعات .

وحيث إن الاستئناف سبق قبوله شكلاً .

حيث إنه عن موضوع الدعوى فلما كان المستأنفان قد أسسا دعواهما بطلب التعويض عن الأضرار المادية والأدبية التي لحقت بالشركة على سند من أن المستأنف عليهم الثلاثة الأول لفقوا الاتهام للمستأنف عليه الرابع إذ نسبوا إليه تقاضى رشوة مما أدى إلى تقديمه إلى المحاكم الجنائية وإذ قضى بأدائته من محكمة أول درجة فقد سارع المستأنف عليهما الأولان بتنفيذ الحكم الجنائى الذى قضى بسحب البناءات رغم عدم صحة الاتهام وقبل صدور الحكم النهائى بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم ولما كان الحكم الجنائى قد الغى استئنافاً

فإنه يتعين مساءله المستأنف عليهم عن التنفيذ الذى تم على مسئوليتهم ، وكان المقرر أن بحث إثبات الخطأ يقع على عاتق المضرور وكانت أوراق الدعوى خلوا من ثمة دليل على أن تقديم المستأنف عليه الرابع للمحاكمة الجنائية كان نتيجة تلفيق الاتهام ضده من جانب باقى المستأنف عليهم أو أن الاتهام قد اسند إليه نتيجة بلاغ غير صحيح من جانبهم بقصد الأضرار بالمستأنفين ، وكان المستأنفان لم يقدم أى دليل أيضاً على أن الحكم الجنائى بسحب البنايات من الشركة قد تم تنفيذه بالفعل أو أن اللجنة المنوط بها تنفيذ هذا الحكم قد انعقدت وتسلمت البنايات لكى تقوم لجنة الإشراف على المبانى التجارية أو أصحابها باستكمال الأعمال الناقصة نفاذاً للبندين الثالث والرابع من بنود الحكم الجنائى الذى أوصى بسحب البنايات التى تقوم الشركة بتنفيذها وتسليمها إلى اللجنة أو أصحابها لأعمالها على نفقة الشركة ومحاسبتها على ضوء تقرير اللجنة المشكلة بقرار المحكمة بتاريخ ٢٠/٥/١٩٧٨ وقد أقر المستأنفان فى مذكرتهما المقدمة من المحاسب ... إلى الخبراء المنتدبين فى الدعوى يقوم بتقديمه هذا الدليل فأورداً بها أن الشركة لم تقدم بالفعل أى مستند صريح يفيد سحب البنايات وأن كان قد تعللت بالظروف التى تركت فيها العمل بدولة الإمارات ، وعدم تمكنها من احضار مستنداتها، لما كان ذلك وكان الثابت من المستندات المقدمة فى الدعوى وعلى وجه خاص ملف البنايات التى كان منوطاً بالشركة بتنفيذها أن المدة التى توقفت فيها عن العمل نفاذاً للحكم الجنائى هى مدة ٨ يوم و ٢ شهراً وذلك باقرار الشركة وأنها اوقفت العمل خلال تلك المدة من تلقاء نفسها ثم استأنفته وأنها طلبت من الجهات المختصة منها مهلة مماثلة للمدة التى توقفت فيها عن العمل لاستكمال البنايات فاستجابت تلك الجهات لمطلبها ، فالثابت من المذكرة التى قدمتها الشركة للخبراء أن لجنة الإشراف على لجنة المبانى التجارية وافقت على منح الشركة أجلاً اضافية لاستكمال



الأعمال المسنده إليها دون توقيع غرامات تأخير أيضا ثابت من خطاب الشركة المؤرخ ١٩٧٨/٩/٩ المرسل إلى لجنة الإشراف على المباني التجارية أنها تقر بتوقفها عن العمل في تشييد بناية ... لمدة ٨ يوم و ٢ شهر بسبب صدور الحكم الجنائي على موظف الشركة وأن العمل استوقف بعد التصديق على الحكم الصادر ببراعته وطلبت في هذا الخطاب اضافة هذه المدة التي أوقفت فيها العمل للموعد المحدد لتسليم البناية ليكون موعد التسليم النهائي في ١٩٧٨/٩/١٥ واعترضت الشركة في خطابها على منحها مهلة شهرين فقط وأشارت في هذا الخطاب إلى أن العمل توقف بأمر المحكمة والتي لا تستطيع مخالفته كما استوقف العمل بأمر المحكمة أيضاً ، وقد استجاب المستشار القانوني للجنة الإشراف على المباني التجارية بالموافقة على منح الشركة مدة مماثلة للمدة التي توقفت عن العمل ومقدارها ٨ يوم و ٢ شهر بسبب توقف العمل لسبب خارج عن إرادتها وذلك على النحو الثابت من خطابه المؤرخ ١٩٧٨/١٠/٤ وتم اخطار الشركة بمنحها هذه المهلة بموجب خطاب لجنة الإشراف على المباني التجارية المؤرخ ١٩٧٨/١١/٢٨ ايضاً فإن الثابت من ملفات البنابات المقدمة إلى الخبراء المنتدبين في الدعوى ان الشركة لم تتوقف عن العمل كما تدعى بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٥ عقب صدور الحكم الجنائي ، بل أنها استمرت تعمل بدولة الإمارات العربية بعد صدور هذا الحكم وحتى أوائل عام ١٩٨٠ في استكمال البنات التسع التي كانت مكلفه بتشيدها إلى أن تقاعست عن استكمالها لأسباب راجعه إليها (١) فبالنسبة إلى بنائه .... فقد أرسل بنك أبو ظبي الوطني خطاباً إلى الشركة يفيد مد خطاب الضمان الخاص بهذه البناية حتى ١٩٧٩/١٢/٢٥ ، كما أرسلت الشركة خطابين مؤرخين ١٩٨٠/٢/٣ ، ١٩٨٠/٢/٤ إلى البنك المذكور متضمناً أسماء الموردين والمقاولين الذين لهم مستحقات لديها ، وقد ظلت الشركة تصرف الدفعات المستحقة لها عن هذه



البنائيات من رقم ١ إلى رقم ١٠ خلال الفتره من ١٩٧٨/٧/٦ حتى ١٩٧٩/١٠/١٧ ، وأرسلت خطابها المؤرخ ١٩٧٩/٩/٣٠ إلى ملك البناية تبرر فيه تأخرها في تسليمها الذي كان محددًا له يوم ١٩٧٩/٨/٨ للظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد والتي كان لها أثرها في تأخير العمل في كافة الميادين ، والتمست الشركة في خطابها مد موعده تسليم البناية حتى ١٩٧٩/١٠/٣٠ وقد أحال مالك البناية خطاب الشركة إلى المهندس الاستشاري المشرف على العمل مع التوصية بتأجيل توقيع غرامات التأخير على الشركة .

(٢) وبالنسبة لبنايه ... فقد أرسلت الشركة خطاباً مؤرخاً في ١٩٨٠/١/٢٩ إلى بنك أبوظبي الوطني تضمن اعدادها للأعمال اللازمة لصب الخرسانه المساحة للدور التاسع بالبناية المذكورة وأنه يلزم لانجاز هذه الأعمال صرف مبلغ ١٥٠.٠٠٠ درهم لشراء مواد البناء اللازمة ، أيضا أعدت الأعمال اللازمة لصب سقف الدور الثاني لفيلا ... ويلزم لانجاز هذا العمل مبلغ ٨٠.٠٠٠ درهم لشراء مواد البناء وأهابت الشركة بالبنك المذكور صرف المبلغين لكي تتمكن من انجاز العمل حتى لا يتعرض الحديد للصدأ .

(٣) وبالنسبة لبناية ... فقد انتهت الشركة العمل بها بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٢ على النحو الثابت من محضر التسليم الابتدائي ، ثم أرسلت الشركة خطابها المؤرخ ١٩٧٩/٤/١٦ إلى لجنة الاشراف على المباني التجارية للأفراج عن خطاب الضمان الخاص بهذا العملية ، ثم طلبت بموجب خطابها المؤرخ ١٩٧٩/٤/١٩ من اللجنة المذكورة صرف مبلغ ١٧٤.٠٠٠ درهم كان قد تم احتجازه من الدفعه الختامية مقابل أعمال الصيانه .

(٤) كما أرسلت الشركة خطابها المؤرخ ١٩٧٩/١/٢١ إلى لجنة الاشراف على المباني التجارية بفيد أنها فوضت مهندس الشركة .... ( المستأنف عليه

(الرابع) فى التوقيع نيابة عنها على جميع الأوراق التى تتعلق بمعاملاتها مع اللجنة .

(٥) ايضا ارسلت الشركة الخطاب المؤرخ ١٩٧٩/٧/١٨ إلى بنك أبو ظبى الوطنى يتضمن بياناً بالأعمال المتبقية لديها تحت التنفيذ وقيمتها ١١٠٠٠٠٠٠ درهم ووعدت الشركة بسداد المبالغ المستحقة عليها فى موعد أقصاه يوليو ١٩٨٠ على أن يتم السداد بواقع ٣٠٪ من جميع الدفعات الشهرية المودعه لدى البنك .

(٦) كما أرسلت الشركة الخطاب المؤرخ ١٩٧٩/٨/١٢ إلى البنك سالف الذكر يتضمن بياناً بمصروفات الشركة حسب طلب البنك وورد فيه أنه تم صرف مبلغ ١٢٠٠٠٠ درهم مرتبات العاملين بها عن شهر يونيو عام ١٩٧٩ .

(٧) ايضا أرسلت الشركة الخطاب المؤرخ ١٩٧٩/٩/٤ إلى ذات - البنك أوردت فيه أنه نظرا للظروف الاقتصادية التى تمر بها المنطقة من ضيق فى السيولة وعدم وجود أعمال جديدة بالمعدل الطبيعى السابق ، فإن المبالغ المستحقة لها بالنسبة للبنابات التى تقوم بتشيدها مبلغ ٧٩٢ و ٢٢٥ و ٩ درهم وأن المبالغ المتوقع صرفها لانتهاء هذه البنابات للحصول على المبلغ المذكور ١٦٠٠٠ و ٦ و ٣٣١٩٧٩٢ درهم كان لتسديد ديون الشركة للبنك وأوضحَت الشركة فى خطابها أنه نظراً لأن العمل بالبنابات قد أوشكت على الانتهاء وبذلك توقف صرف الدفعات حتى يتم تسليمها وصرف الختامى فإن الشركة أصبحت فى موقف حرج لعدم وجود سيولة مادية لديها ومن ثم فإنها تهيب بالبنك التعاون معها فى رصد المبالغ اللازمة للصرف منه على البنابات وأصدار خطابات ضمان لمقاولى الباطن والتجار لضمان مستحقاتهم ، وأشارت إلى أن عدم التعاون معها سيوقعها فى حرج إذ ستعرض لتوقيع غرامات تأخير مما يقلل من حصيلة المبالغ المستحقة لها فى كل بنائه .

(٨) كما أرسلت الشركة الخطاب المؤرخ ١٩٨٠/١/٢٧ إلى بنك أبو ظبي الوطنى تأخذ عليه التغير فى تمويل بعض المشروعات واستعرضت الشركة فى هذا الخطاب قيمه الأعمال بالبنائيات السبع المكلفة بتشييدها والمبالغ التى صرفتها وتلك المتبقية لها .

(٩) أيضا ثابت من البيان الذى قدمه المستأنف عليهما الأول والثانى أن الشركة ظلت تعمل بدوله الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من ١٩٧٨/٥/١ حتى ١٩٨٠/٢/٢٨ لانجاز البنائيات التسع المكلفة بتشييدها وقد بلغ إجمالى المبالغ التى صرفت لها خلال تلك الفترة ١٠٠.٦١١ ر ٢٣ درهم .

(١٠) كما اسندت لجنة الاشراف على المباني التجارية إلى الشركة تشيد بناية .... بموجب عقد المقاولة المبرم بتاريخ ١٩٧٩/٩/٨ وملحقه المؤرخ ١٩٧٩/١٠/٩ وهو ما سلمت به فى مذكرتها المقدمة إلى الخبراء المنتدبين فى الدعوى باسناد هذه المقاولة لها ، وقد تضمن خطابها المؤرخ ١٩٧٩/٩/٦ المرسل إلى لجنة الاشراف على المباني التجارية قبولها تنفيذ هذه البناية ، أيضا اسندت إليها تشييد وصيانة بناية .... بموجب العقد المؤرخ ١٩٧٨/١٢/١٩ الذى نص على أن المده اللازمه لانهاء العمل بها سبعة عشر شهراً بقيمة إجمالية مقدارها ثمانية مليون درهم وقد استمرت الشركة فى صرف الدفعات المستحقة لها عن هذه البناية من رقم ١ حتى رقم ١١ خلال الفترة من ١٩٧٩/٢/٢٦ حتى ١٩٨٠/١/٨ على النحو الثابت من المستندات المرفقة بملف هذه البناية .

ايضا فإن الثابت من المستندات أن الشركة تقاعست عن تنفيذ واستكمال الأعمال المسنده إليها مما حدا بلجنة الاشراف على المباني التجارية وملاك البنائيات إلى توقيع غرامات تأخير على الشركة وسحب الأعمال منها واسنادها إلى مقاولين آخرين لاستكمالها على حساب الشركة خصما من مستحقاتها

لاخلالها بالتزاماتها وذلك على النحو التالى :

(أ) بالنسبة لبناية .... فقد أرسلت لجنة الاشراف على المباني التجارية الخطاب المؤرخ ١٩٨٠/٣/٢٧ إلى أعضاء اللجنة تفيد أن الشركة لم تستجب إلى الأذارات المرسله إليها وتقاعست عن القيام بأعمال الصيانة ثم حرر تقرير مؤرخ ١٩٨٠/٢/٢٦ أثبت فيه توقف الشركة عن العمل وأوصت اللجنة بسحب الأعمال المسندة إليها واسنادها إلى مقاول آخر على حساب الشركة .

(ب) وبالنسبة لبناية .... فقد ارسل المهندس الاستشارى المشرف عل العمل خطابا إلى الشركة بتاريخ ١٩٨٠/١/٩ سجل عليها اخلالها بصيانة المبنى لذلك قررت لجنة الاشراف على المباني التجارية فى جلستها المنعقدة فى ١٩٧٩/١٢/٣٠ سحب العمل من الشركة واسناده إلى مقاول آخر .

(ج) وبالنسبة لبناية .... فقد أرسلت لجنة الاشراف على المباني التجارية إلى الشركة خطابيها المؤرخين ١٩٧٩/١١/٢٧ ، ١٩٧٩/١٢/١٩ تضمننا أن الجهاز الفنى لا حظ أثناء تفقده سير العمل بتباطئ الشركة فى تنفيذ العمل وعدم توافر العمال اللازمه إذ لم يوجد أثناء المعاينة سوى الحارس وقد تضمن الخطاب الثانى انذار الشركة بضرورة استئناف العمل خلال أسبوع وإلا سيتم سحب البناية ومصادره خطاب الضمان واسناد العمل إلى مقاول آخر .

(د) وبالنسبة لبناية .... فقد أرسل المهندس الاستشارى المشرف على العمل خطابا إلى الشركة مؤرخاً ١٩٨٠/١/٣٠ يفيد أن العمل شبه متوقف وأن مواد البناء اللازمة غير متوافره ولايوجد بموقع العمل سوى أحد عشر عاملاً وأنه سبق التنبيه على الشركة بسرعة إنهاء صب الدور التاسع حتى لا يتعرض الحديد للصدأ قبل الموعد المحدد لتسليم البناية فى ١٩٨٠/٦/٩ ، ورداً على ذلك فقد أقادت الشركة بخطابها المؤرخ ١٩٨٠/٢/٩ بأن صب الدور التاسع قد انجز منذ أربعة أيام ووعدت بزيادة حجم العمل عند صرف الدفعة المستحقة



لها وأنه لا داعى لسحب البناية ومصادره الكفاله أيضا أرسل المهندس الاستشارى خطابات مؤرخه ١٩٨٠/٢/١٠ ، ١٩٨٠/٢/١٤ ، ١٩٨٠/٢/١٦ ، إلى الشركة تضمنت أن العمل متوقف بالبناية ولا تتوافر العمال اللازمة بموقع العمل ويهيب بالشركة استكمال الأعمال حسب الموعد المحدد وإلا رفع الأمر للمالك ، وقد أرسل المهندس الاستشارى ثلاث برقيات إلى الشركة تتضمن ذات المعنى ، ثم أرسل المهندس الاستشارى خطاباً مؤرخاً ١٩٨٠/٢/٢٤ إلى مالك البناية يخطر فيه أنه بالرغم من منح الشركة مهلة لانجاز العمل إلا أن العمل توقف وطلب إتخاذ الإجراءات القانونية لسحب العمل من الشركة حسب بنود العقد ، واعقب ذلك بارساله خطاباً مؤرخاً ١٩٨٠/٣/٢٠ إلى الشركة يخطر فيها فيه طرح عمليه استكمال البناية فى مناقصة على المقاولين حسب بنود العقد وأن الشركة مدينه بمبلغ ١٤٩٢٢٤١ درهم بعد خصم غرامات التأخير ، وقد تضمن تقرير الخبير المنتدب فى القضية رقم ٣٩٠ سنة ١٩٨٠ المرفوعة من مالك البناية ضد الشركة أمام محكمة أبو ظبى تأييده للإجراءات التى قام بها المالك بسحب العمل من الشركة واسناده إلى مقاول آخر وبأحقيته فى مطالبه الشركة بمبلغ ٨٥٩٧٤١ درهم وقد حكمت تلك المحكمة بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٩ فى القضية المشار إليها بالزام الشركة بأن تدفع للمالك هذا المبلغ وتأييد الإجراءات التى قام بها المالك بسحب العمل من الشركة واسناده إلى مقاول آخر .

(هـ) وبالنسبة لبناية .... فقد سجلت خطابات المهندس الاستشارى المشرف على العمل المؤرخه ١٩٨٠/١/١٧ ، ١٩٨٠/١/٢٠ ، ١٩٨٠/٢/٧ المرسله إلى الشركة مخالفتها لمواصفات البناء والتعليمات وتوقف العمل نهائياً مما ترتب عليه تأخير تسليم البناية عن موعدها الذى كان محدداً له ١٩٨٩/٨/٧ وقد ردت الشركة على هذه الخطابات بخطابها المؤرخ ١٩٨٠/٢/٩ تبرر فيه



بطء العمل لعدم وجود سيوله نقديه بالمنطقة ، وأن العمل انجز منه ما يقرب من ٩٨٪ وأن المبالغ اللازمة لانتهاء العمل ٩٢١.٠٠٠ درهم أى حوالى ٢٥٪ من قيمه البناءة ، ثم أرسل المهندس الاستشارى الخطابين المؤرخين ١٠/٢/١٩٨٠ ، ١٧/٢/١٩٨٠ إلى الشركة يخطرهما فيه بتوقف العمل بالبناءة وطلب ابقاء مندوبيها لبحث هذا الموضوع ، ثم أرسل المهندس الاستشارى برقيه إلى الشركة أمهلها فيه اسبوعا لانتهاء العمل وإلا سيتم مصادره الكفاله وسحب العمل نفاذا لبنود العقد ، ثم أرسل خطابا مؤرخاً ٢٩/٢/١٩٨٠ إلى مالك البناءة يخطرهم فيه توقف الشركة عن العمل رغم ارسال العديد من الخطابات إليها يحثها فيها على انجازه ، وأخيراً أرسل خطابا مؤرخاً ١/٣/١٩٨٠ إلى مالك البناءة يخطرهم فيه أنه رغم منح الشركة المهلة المشار إليها منح تنفذ العمل .

(و) وبالنسبة لبناءة .... فقد تضمن تقريراً المهندس الاستشارى المؤرخان ١٢/١/١٩٨٠ ، ١١/٢/١٩٨٠ وجود بعض الأعمال لم تنجزها الشركة وأن هناك اعمالاً أخرى مخالفة للمواصفات ، وتضمن تقرير مهندس لجنة الاشراف على المباني التجارية المؤرخ ١٨/٢/٨٠ عدم تنفيذ الشركة لبعض الأعمال ومن ثم أرسلت اللجنة خطابها المؤرخ ٢٨/٢/١٩٨٠ إلى الشركة لحثها على استكمالها والا ستضطر إلى سحب العمل واسناده إلى مقاول آخر خصما من مستحقاتها ، ولعدم قيام الشركة باستكمال هذه الأعمال فقد أرسلت اللجنة خطاباً مؤرخاً ٨/٤/١٩٨٠ إلى المهندس الاستشارى المشرف على العمل تضمن أنه نظرا لهروب الشركة فإنها تطلب مصادره الكفالة واستكمال الأعمال التى لم تقم الشركة بتنفيذها وقيمتها ٢٦٧٤٣٥ درهم على حساب الشركة.

(ز) وبالنسبة لبناءة ..... فإن الثابت من محضر استلام البناءة الابتدائى المؤرخ ١٦/٤/١٩٧٩ أن الشركة لم تنفذ بعض الأعمال المبينة بهذا

المحضر مما اضطر المهندس الاستشاري إلى ارسال خطابين مؤرخين ١٩٧٩/١١/٢٩ ، ١٩٧٩/١٢/٥ إلى بنك أبو ظبي الوطنى يخطر فيه بذلك وبإسناد هذه الاعمال إلى مقاول آخر خصما من مستحقات الشركة ، ثم اعقب ذلك ارساله الخطاب المؤرخ ١٩٧٩/١٢/١٠ إلى الشركة مسجل فيه تقاعسها عن تنفيذ بعض الاعمال ومخالفة أعمال أخرى للمواصفات ثم ارسل خطاباً آخر إلى ذات البنك يخطر فيه بعدم قيام الشركة بتنفيذ الأعمال الناقصة وطلب مصادرة الكفالة البنكية واستكمال تلك الأعمال على حساب الشركة ، ثم ارسل إلى البنك خطاباً آخر مؤرخاً ١٩٨٠/٢/١٨ يخطر فيه أن المصاعد بالبناية المذكورة معطلة لعدم سداد الشركة المبالغ المستحقة عليها لمقاولى المصاعد وطلب مصادره الكفالة البنكية وإتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ حقوق مالك البناية ومقاولى الباطن ، وقد أرسل مالك البناية خطاباً مؤرخاً ١٩٨٠/١٠/١٠ إلى البنك يفيد أنه نظراً لمغادره الشركة البلاد وتفاعسها عن أعمال الصيانة وعدم التزامها بشروط العقد فإنه يقترح تشكيل لجنة من المهندس الاستشاري ومهندس البنك ويحضره لاعداد محضر استلام نهائى للبناية .

(ح) وبالنسبة لبناية ... فقد تضمن تقرير المهندس الاستشاري المؤرخ ١٩٧٩/٦/٧ أن الشركة لم تنجز العمل بالسرعة المطلوبه وأن الأعمال التى نفذتها مخالفة للمواصفات وأصول الصنائه وأرجع ذلك إلى عدم استعانته الشركة بالخبرات الكافية وتقصيرها فى الإشراف على العمل وعدم انتظامها فى صرف مستحقات العمال ومقاولى الباطن والموردين مما ينجم عنه عدم توفير المستلزمات اللازمة للبناء أيضاً نقص عدد العمال بالموقع اعتباراً من ١٩٧٩/٣/١ حتى توقف العمل نهائياً فى ١٩٧٩/٣/٢٦ .

(ط) وبالنسبة لبناية .... فقد تضمن محضر المعاينة المؤرخ ١٩٧٩/١٢/١ المحرر بمعرفة اللجنة المشكلة من دائرة تخطيط المدن بأبو ظبي ومن الشركة

لاستلام البناية أن جميع الأعمال المنفذه تمت بصورة مرضيه عدا الأعمال المبينه بالكشف المرفق بهذه المعاينة وأنه لم تتم تجربه أعمال الكهرباء والتكييف المركزى لعدم توصيل الكهرباء ومن ثم تم احتجاز مبلغ ٤٠٠٤٢٥ درهم من مستحقات الشركة لحين انجاز هذه الأعمال ، وبتاريخ ١٩٨٠/١/١٥ أرسلت دائره تخطيط المدن بأبو ظبي انذارا إلى الشركة يخطرها فيه بتوقف العمل وأهابت بها انجاز الأعمال المتبقية رغم سداد الدفعات المستحقة لها وتذليل كافة الصعوبات التى تعترض سير العمل وتقديم كافة التسهيلات لها ، ولعدم استجابته الشركة إلى هذا الانذار فقد أرسلت دائرة تخطيط المدن بأبو ظبي برفيه إلى الشركة فى ١٩٨٠/١/٣١ تخطرها فيه باستكمال العمل على حسابها نفاذا لبنود العقد وبتاريخ ١٩٨٠/٢/٩ أرسلت لجنة الاشراف على المباني التجارية إلى الشركة خطاباً تضمن أنه نظراً لعدم قدرتها على انجاز العمل وانهاائه فقد تحدد يوم ١٩٨٠/٢/٢٠ موعداً لإجراء المعاينة لحصر الأعمال التى تمت وتلك التى لم تتم والأبوات ومواد البناء الموجودة بموقع العمل وطلبت ارسال مندوب عن الشركة لحضور هذه المعاينة ، وبتاريخ ١٩٨٠/٢/١٨ أرسل قسم التنفيذ بدائرة تخطيط المدن بأبو ظبي خطاباً إلى المهندس مدير الدائرة يخطر به باسناد الأعمال التى لم تنجزها الشركة إلى مقاولى الباطن واستمر هؤلاء المقاولون ينجزون هذه الأعمال حتى ١٩٨٠/١٢/٢٩ وبلغ مقدار ما صرف لهم ١٩٢٣٦٥ درهم تم خصمها من مستحقات الشركة .

وحيث إنه عن الميزانية التى قدمتها الشركة والتى اعتمد عليها الخبراء وحدها فى تقدير قيمة التعويض فإنه فضلاً عن أن هذه الميزانية محرره بمعرفة الشركة وموقعه من مراقب حساباتها فقط ، ولا يوجد ما يدل على اعتمادها من الجهات المختصة ، وينال ما يثبت من الستندات السالف بيانها أن الشركة ظلت تعمل بدولة الامارات العربية المتحدة حتى أوئل عام ١٩٨٠ ولم تتوقف عن العمل كما تدعى فى ١٩٧٨/٥/١٥ أثر صدور الحكم الجنائى الأمر الذى لا

تطمئن معه المحكمة إلى ماورد بها ، أيضا ينال من كشف الأجور والمرتبات والمكافآت الملحق بها ما قرره العامل ... في إقراره الموثق بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٧ أن راتبه ١٣٠٠ درهم ولم يصرف من الشركة سوء مبلغ ١١٠٠ درهم وأن الشركة استغنت عن خدماته في ١٩٨٠/٢/١ على خلاف ما ورد بميزانيته من أن راتبه ٢١٠٠ درهم وأنه صرف مبلغ ٥٦٩٠ درهم بتاريخ ١٩٧٨/٦/٥ ، وما قرره العامل ..... في إقراره الموثق بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٧ أنه التحق بالعمل في الشركة في ١٩٧٨/٩/٢٥ وظل يعمل بها إلى أن عاد إلى القاهرة في ١٩٨٠/١٢/٥ وأن كل ما صرفه من الشركة هو مبلغ ٧٢٠ جنيه مصري على خلاف ماورد بميزانية الشركة من أنه صرف مبلغ ٨٢٠٠ درهم بتاريخ ١٩٧٨/٦/٥ .

وحيث إن متى كان ما تقدم وكان المستأنفان لم يقدم أى دليل على واقعة سحب البنائيات تنفيذا للحكم الجنائي الصادر في هذا الشأن أو أن اتهام المستأنف عليه الرابع - أساس دعوى التعويض كان ملفقا وكان الثابت أن - الشركة وإن كانت قد أوقفت عملها فترة وجيزة من تلقاء نفسها مدتها ٨ يوم و٢ شهر نفاذا لهذا الحكم إلا أنها بعد صدور الحكم بالبراءة استمرت في إنجاز البنائيات التي كانت مكلفة بتشيدها وأسند إليها تشييد بنائيات أخرى وظلت تعمل بدولة الإمارات العربية المتحدة حتى شهر فبراير عام ١٩٨٠ وتصرف مستحققاتها إلى أن تركت العمل من تلقاء نفسها ومن ثم فإن الدعوى تكون على غير سند من الواقع أو القانون الأمر الذي يوجب رفضها ، وإذ انتهى الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٦ إلى هذه النتيجة فإنه يتعين تأييده لما سلف بيانه من أسباب .

وحيث إن المستأنفين خسروا الدعوى فإنه يتعين الزامهما بالمصاريف عملا بالمادتين ١٨٤ ، ٢٤٠ من قانون المرافعات .



## جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار/ جرجس أسحق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمد فتحى الجمهودى ، عبد الحميد الشافعى نائبى رئيس المحكمة ، إبراهيم الطويله و أحمد على خيرى .

(١٥٥)

### الطعن رقم ٣٢٦٧ لسنة ٥٩ القضائية

(٢.١) إثبات " الإثبات بالبينه " . محكمة الموضوع " سلطتها فى تقدير الدليل " إستتباط القرائن .

١ - تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضى الموضوع . لا رقابه عليه فى ذلك ما لم يخرج بتلك الأقوال إلى ما لا يؤدى إليه مدلولها . وله الموازنة بين الأدلة المقدمة فى الدعوى ويأخذ بما أقتنع به منها وطرح ما عداه وحسبه من ذلك . أقامه قضاءه على أسباب سائغه تكفى لحمله .

٢ - عدم التزام محكمة الموضوع التحدث فى حكمها عن كل قرينه من القرائن غير القانونية التى يدلى بها الخصوم . استدلالا على دعواهم ، أو بالرد استقلالا على قول أو حجة اثاروها مادام فى الحقيقة التى إقتنعت بها الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج .

(٣) تسجيل " تسجيل الدعاوى " . " شهر عقارى " .

تسجيل الدعاوى المذكورة بالمادة ١٥ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ أو التأشير بها . أثره . اعتبار حق المدعى الذى تقرر بحكم مؤشربه . حجه على من ترتبت لهم حقوق عينيه ابتداء من تاريخ تسجيل الدعاوى أو التأشير بها مفاد ذلك . استثناء الغير الذى كسب حقه بحسن نية قبل التأشير أو التسجيل . علة ذلك . معنى الغير سئى النية فى مدلول المادة ١٧٥/٢ من هذا القانون .

(٤) لا تثريب على الحكم إغفال دفاع لا يستند إلى أساس قانونى صحيح .



(٥) العبرة في المفاضلة . باسبقيه التسجيل أن يكون المتصرف واحد .

انصراف أثر تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد إلى التصرف الذي طلب الحكم بصحيفة

فقط منها .

١ - المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك إلا أن يخرج بتلك الأقوال إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها . وأن له أن يوازن بين الأدلة المقدمة في الدعوى ويأخذ بما اقتنع به منها وي طرح ما عداه وحسبه في ذلك أن يقيم قضاؤه على أسباب سائغه وكافيه لحمله .

٢ - محكمة الموضوع غير ملزمة بالتحدث في حكمها عن كل قرينه من القرائن غير القانونية التي يدلى بها الخصوم استدلالاً على دعواهم وهي غير مكلفة بالرد استقلالاً على كل قول أو حجة اثاروها مادام في قيام الحقيقة التي اقتنعت بها الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج .

٣ - النص في الفقرة الأولى من المادة ١٧ من قانون تنظيم الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ على أن " يترتب على تسجيل الدعاوى المذكورة بالمادة الخامسة عشر أو التأشير بها أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤثر به طبق القانون يكون حجه على من ترتبت لهم حقوق عينيه ابتداء من تاريخ تسجيل الدعاوى أو التأشير بها ، وفي فقرتها الثانية على أن ولا يكون هذا الحق حجه على الغير الذي كسب حقه بحسن نية قبل التأشير أو التسجيل المشار إليها .

يدل على أن الغير سيئ النية في معنى الفقرة الثانية من تلك المادة هو الذي كان يعلم أن البائع له غير مالك أو أن سند ملكيته مشوب بعيب يبطله أو بما يوجب فسخه . أما من تعامل مع بائع لم يثبت أنه سبق ان تصرف في العقار المبيع تصرفاً انتقلت به الملكية فلا يعتبر سيئ النية في معنى المادة المذكورة لانه يكون في هذه الحالة قد تعامل مع مالك حقيقي لا تشوب ملكيته شائبه ولو كان يعلم وقت تعاقدده معه أنه سبق أن باع ذات العقار لمشتري سابق لم يسجل

عقده .

٤ - دفاع الطاعن الوارد بوجه النعى لا يستند إلى أساس قانونى صحيح فلا على المحكمة أن أغفلت الرد عليه .

٥ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن العبرة فى المفاضلة بأسبقية التسجيل هى أن يكون المتصرف واحدا وأن أثر تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد لا ينصرف إلا إلى التصرف الذى طلب الحكم بصحته فيها ، وكان الثابت فى الأوراق أن الطاعن اشترى أطيان النزاع بعقد غير مسجل من المطعون عليه الأول الذى - اشتراها بدوره بعقد غير مسجل من المطعون عليهم من الثانية حتى الأخير . ثم أقام الدعوى بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر له من البائع له فحسب ومسجل صحيفتها ثم عاد من بعد واضاف إلى طلبه هذا طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر للبائع له من المطعون عليهم من الثانية حتى الأخير دون أن يسجل صحيفة التعديل بينما سجل المشتري من المذكورين عقدي شرائه منهم ، ومن ثم فلا يجوز تطبيق مبدأ الأسبقية فى التسجيل بين صحيفة دعوى الطاعن وعقدي البيع المسجلين لاختلاف المتصرف فى البيعين وإنما تكون المفاضلة بين طلبات الطاعن المعدله وبين عقدي البيع المسجلين لاتحاد المتصرف فيهما جميعاً وهم البائعون الأصليون ، وإذ لم يسجل الطاعن صحيفة التعديل حال أن المشتري الآخر قد سجل عقديه فإنه يفضل عليه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر.. والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٨٨٠ سنة ١٩٧٥ مدنى دمنهور الابتدائية ضد المطعون عليهم بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ

١٢/٢/١٩٧٤ المتضمن بيع المطعون عليه الأول له مساحة ١٠ ط ٣ لقاء ثمن مقدار ١٣٦٨ ج وذلك فى مواجهة باقى المطعون عليهم ولدى نظر الدعوى أضاف طلبا جديداً هو الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١/١٢/١٩٧٣ المتضمن بيع المطعون عليهم الثلاثة الآخرين للمطعون عليه الأول ذات المساحة لقاء ثمن مقداره ١٨١ ج دفعت المطعون عليها الثانية الدعوى بأنها والمطعون عليهما الثالثة والرابع باعوا ذات الأرض لأخر هو ..... بموجب عقدين مسجلين فى ٤/١/١٩٧٦ ، ١/١٢/١٩٧٦ برقمى ١٣ ، ٤٣٥٢ لسنة ١٩٧٦ دمنهور ، وبتاريخ ٢٥/١٢/١٩٧٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠ لسنة ٢٣ ق الاسكندرية - مأمورية دمنهور - وبتاريخ ١٨/٢/١٩٧٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٧٤٠ لسنة ٤٨ ق وبتاريخ ١٦/٤/١٩٨١ نقضت محكمة النقض الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استئناف الاسكندرية - مأمورية دمنهور - للفصل فيها من جديد ، وبعد تعجيل الدعوى حكمت محكمة الاستئناف بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن صوريه العقدين وبعد سماع شهود الطرفين نذبت خبيراً فى الدعوى ولما قدم تقريره حكمت بتاريخ ٢٩/٥/١٩٨٩ برفض الدفع بالصورية وبتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة قرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول - والوجه الأول من السبب الثانى منها على الحكم المطعون فيه القصور فى

التسبب والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أطرح أقوال شاهده قولا منه أنهما لم يحضرا مجلس العقدين أثناء تحريرهما أو دفع الثمن في حين أن حضور الشاهد وقتذاك ليس شرطاً لقبول الشهادة كما استخلص الحكم من أقوال شاهده أنها على الظن والاستنتاج في حين أن ما أورده الشاهد بصورية العقدين يقوم على أسباب سائغة ، وأنه رغم أن القرائن التي استدل بها تقطع بصورية العقدين ، إلا أن الحكم المطعون فيه أعرض عنها ولم يناقشها أو يرد عليها بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك إلا أن يخرج بتلك الأقوال إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها. وأن له أن يوازن بين الأدلة المقدمة في الدعوى ويأخذ بما اقتنع به منها وي طرح ما عداه وحسبه في ذلك أن يقيم قضاءه على أسباب سائغة وكافية لحمله ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بانتفاء صورية العقدين المسجلين على ما خلص إليه من عدم اطمئنانه لأقوال شاهدي الطاعن ، وكان هذا الاستخلاص يقوم على أسباب سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما إنتهى إليه ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالتحدث في حكمها عن كل قرينه من القرائن غير القانونية التي يدلى بها الخصوم استدلالاً على دعواهم وهي غير مكلفه بالرد استقلالاً على كل قول أو حجة اثاروها مادام في قيام الحقيقة التي اقتنعت بها الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون مجادلة في تقدير محكمة الموضوع للأدلة المطروحة في الدعوى بما لا يجوز أثارته أمام محكمة النقض ويكون النعى على غير أساس .



وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثانى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول أنه إذا كانت المفاضلة بين المشتريين من مالك واحد تكون على أساس الأسبقية فى التسجيل فإن ذلك محصور فيما إذا كانت المفاضلة تدور بين تسجيل عقدين ، غير أن الأمر يختلف فى حالة رفع دعوى صحة التعاقد إذ - فى هذه الحالة - لا تنتقل الملكية إلى المشتري الذى يسبق تسجيل عقده تسجيل صحيفة الدعوى، إلا إذا كان حسن النية عملاً بالفقرة الثانية من المادة ١٧ من قانون تنظيم الشهر العقارى وأنه تمسك بسؤ نية المشتري الذى سجل عقدى مشتراه قبل تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد وعدم انتقال الملكية إليه تبعاً لذلك إلا أن الحكم أعرض عن بحث هذا الدفاع ولم يرد عليه بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعى غير سديد ذلك أن النص فى الفقرة الأولى من المادة ١٧ من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ على تسجيل الدعاوى المذكورة المادة الخامسة عشر أو التأشير بها أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤشر به طبق القانون يكون حجه على من ترتبت لهم حقوق عينيه ابتداء من تاريخ تسجيل الدعاوى أو التأشير بها ، وفى فقرتها الثانية على أن « ولا يكون هذا الحق حجه على الغير الذى كسب حقه بحسن نية قبل التأشير أو التسجيل المشار إليها » يدل على أن الغير سئى النية فى معنى الفقرة الثانية من تلك المادة هو الذى كان يعلم أن البائع له غير مالك أو أن سند ملكيته مشوب بعيب يبطله أو بما يوجب فسخه . أما من تعامل مع بائع لم يثبت أنه سبق أن تصرف فى العقار المبيع تصرفاً انتقلت به الملكية فلا يعتبر سئى النية فى معنى المادة المذكورة لأنه يكون فى هذه الحالة قد تعامل مع مالك حقيقى لا تشوب ملكيته شائبه ولو كان يعلم وقت تعاقدته معه أنه سبق أن باع ذات العقار لمشتري



سابق لم يسجل عقده . لما كان ما تقدم وكان البين من الأوراق أن الملكية قد إنتقلت من المطعون عليهم الثلاثة الأخيرين عند تصرفهم بالبينه إلى المشتري الثانى .... الذى سجل عقديه قبل تسجيل الطاعن صحيفة دعواه ، وأنه لا يوجد ما يشوب سند ملكية المطعون عليهم المذكورين ومن ثم فإنه لا يصح اعتبار المشتري الذى سجل عقديه سئى النيه فى مجال تطبيق المادة ٢/١٧ من القانون السالف ، ولما كان دفاع الطاعن الوارد بوجه النعى لا يستند إلى أساس قانونى صحيح فلا على المحكمة أن هى أغفلت الرد عليه ويكون النعى فى غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أسس قضاءه برفض طلب صحة ونفاذ عقد البيع الصادر له على أن المطعون عليهم من الثانية إلى الرابع باعوا لآخر .... ذات العقار بموجب عقدى بيع تم تسجيليهما قبل إجراء تسجيل الطاعن لصحيفة تعديل الطلبات فى حين أن دعوى صحة التعاقد هى دعوى استحقاق مالا وتمتد سلطة المحكمة فيها لبحث النزاع المتعلق بالملكية ويكون الحكم الصادر فيها حجه على الخصوم فى الدعوى ولو كان قد تم إختصامهم للحكم فى مواجعتهم فيكفى فى هذا الخصوص تسجيل صحيفة الدعوى بالطلبات الأصلية وقد تم تسجيلها فى تاريخ سابق على تسجيل عقدى البيع ، وإذا استلزم الحكم لإجراء المفاضلة بأسبقية التسجيل أن يتم تسجيل الطلبات المعدلة قبل تسجيل عقدى البيع يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن العبرة فى المفاضلة بأسبقية التسجيل هى أن يكون المتصرف واحداً وأن أثر تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد لا ينصرف إلا إلى التصرف الذى طلب الحكم

بصححة فيها ، وكان الثابت فى الأوراق أن الطاعن اشترى أطيان النزاع بعقد غير مسجل من المطعون على الأول الذى - اشتراها بدوره بعقد غير مسجل من المطعون عليهم من الثانية حتى الأخير . ثم أقام الدعوى بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر له من البائع له فحسب وسجل صحيفتها ثم عاد من بعد واضاف إلى طلبه هذا طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر للبائع له من المطعون عليهم من الثانية حتى الأخير دون أن يسجل صحيفة التعديل بينما سجل المشتري من المذكورين عقدى شرائه منهم ، ومن ثم فلا يجوز تطبيق مبدأ الأسبقية فى التسجيل بين صحيفة دعوى الطاعن وعقدى البيع المسجلين لاختلاف المتصرف فى البيعين وإنما تكون المفاضلة بين طلبات الطاعن المعدله وبين عقدى البيع المسجلين لاتحاد المتصرف فيهما جميعاً وهم البائعون الأصليون ، وإذا لم يسجل الطاعن صحيفة التعديل حال أن المشتري الآخر قد سجل عقديه فإنه يفضل عليه ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار/ جرجس أسحق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ عبد الحميد الشافعي نائب رئيس المحكمة ، محمود رضا الخضيرى ، إبراهيم الطويلة و أحمد على خيرى.

(١٥٦)

### الطعن رقم ٢٥٥٤ لسنة ٥٦ القضائية

(١) دعوى الشفعة " الخصوم فى دعوى الشفعة " .

التزام الشفيع فى حالة توالى البيوع باستعمال حقه ضد المشتري الثانى وبالشروط التى اشترى بها . شرطه . وقوع البيع الأخير قبل تسجيل اعلان الرغبة ولو لم يكن مسجلاً أو ثابت التاريخ . الوقت المعول عليه لعدم الاحتجاج على الشفيع بالبيع الثانى هو وقت تسجيل اعلان الرغبة لا وقت حصول الاعلان . علة ذلك . المواد ٩٣٨ ، ٩٤٢ ، ٩٤٧ مدنى .

(٢) دعوى " الخصوم فى الدعوى " . نقض " ما لا يصلح سبباً للطعن " .

٢ - النعى على الحكم بدفاع لصفة الطاعن فى ابدائه . غير مقبول .

١ - يجب على الشفيع الذى يريد الأخذ بالشفعة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يستعمل حقه وفقاً للمادة ٩٣٨ من القانون المدنى ضد المشتري الثانى وبالشروط التى اشترى بها متى ثبت أن البيع لذلك الأخير قد تم قبل تسجيل اعلان الرغبة فى الشفعة ، ولا يشترط أن يكون هذا البيع ثابت أو أن يكون الشفيع قد أنذر به رسمياً أو علم به علماً واقعياً وإن كان لا يتصور طلبه الأخذ بالشفعة من المشتري الثانى على أساسه إلا بعد علمه به ، فذلك مما يتعلق بالإمكان الواقعى لا بتوافر الشروط التى يتطلبها القانون فى طلبه أخذ العين بالشفعة والوقت المعول عليه لعدم الاحتجاج على الشفيع بالبيع الثانى هو

وقت تسجيل اعلان الرغبة لا وقت حصول الاعلان ، ومما يؤيد هذا النظر ما نصت عليه المادة ٩٤٧ من القانون المدنى من أنه لا يسرى فى حق الشفيع أى تصرف يصدر من المشتري إذا كان قد تم بعد التاريخ الذى سجل فيه اعلان الرغبة فى الشفعة مما مؤداه بمفهوم المخالفة أن الشفيع يحاج بالتصرف الذى يصدر من المشتري طالما ثبت أن هذا التصرف قد تم قبل تسجيل اعلان رغبة الشفيع وأن المادة ٩٤٢ من ذات القانون قد اكدت هذا النظر إذ قضت باعلان الرغبة فى الشفعة لا يكون حجه على الغير إلا إذا سجل .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يقبل النعى على الحكم بدفاع لاصفه للطاعن فى ابدائه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر.. والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٨٩ سنة ١٩٨٢ مدنى بنها الابتدائية ضد المطعون عليهم بطلب الحكم بأحققتها فى أخذ الأتيان المبينة بالصحيفة بالشفعة لقاء ثمن مقداره ١٨٠٠ جنيه والتسليم ، وقالت بياناً لذلك أنها والمطعون عليها الثالثة تمتلكان شيوماً أطياناً مساحتها ١٤<sup>س</sup> ١٥<sup>ط</sup> مناصفة بينهما ، ولما تصرفت الأخيرة فى نصيبها بالبيع إلى المطعون عليهما الأولين أعلنتهم فى ١٩٨١/١٢/٢١ ، ١٩٨٢/١/٤ برغبتهما فى أخذ العقار المبيع بالشفعة وأودعت الثمن خزانة المحكمة ثم أقامت الدعوى بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٠ حكمت المحكمة بأحقية الطاعنة فى أخذ مساحة ١٩<sup>س</sup> ٧<sup>ط</sup> الموضحة بالصحيفة بالشفعة لقاء ثمن مقداره ١٨٠٠ جنيه والتسليم استأنف المطعون عليهما الأولان

هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا " مأمورية بنها " بالاستئناف رقم ٣٦٧ سنة ١٥ ق ودفعاً بعد قبول الدعوى على سند من أنهما باعا أطيان النزاع إلى آخر قبل تسجيل اعلان الرغبة فى الشفعة ولم يختصم فى الدعوى ، ويتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٣ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف بعدم قبول الدعوى

طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ، فرأت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعنة بالأول والثانى والرابع منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال إذ أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى على سند من أنه لم يوجه طلباته فيها إلى المشتري الثانى الذى قدم طلب شهر عقد شرائه للأطيان المشفوع فيها فى ١٩٨١/١٢/٢٦ قبل تسجيل اعلان الرغبة فى الشفعة ، فى حين أنه لم يخطر بهذا البيع ولم يعلم به ، كما أنه لا يحاج الشهر الذى تم بعد اعلان المطعون عليهما الأولين بهذه الرغبة وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه يجب على الشفيع الذى يريد الأخذ بالشفعة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يستعمل حقه وفقاً للمادة ٩٣٨ من القانون المدنى ضد المشتري الثانى وبالشروط التى اشترى بها متى ثبت أن البيع لذلك الأخير قد تم قبل تسجيل اعلان الرغبة فى الشفعة ، ولا يشترط أن يكون هذا البيع ثابت أو أن يكون الشفيع قد أُنذر به رسمياً أو علم به علماً واقعياً وإن كان لا يتصور طلبه الأخذ بالشفعة من المشتري الثانى على أساسه إلا بعد علمه به ، فذلك مما يتعلق بالإمكان الواقعى لابتوافر الشروط التى يتطلبها القانون فى طلبه أخذ العين بالشفعة والوقت المعول عليه لعدم الاحتجاج على الشفيع بالبيع الثانى هو وقت تسجيل اعلان الرغبة لا وقت حصول الاعلان ، ومما يؤيد هذا النظر ما نصت عليه المادة ٩٤٧ من القانون



المدنى من أنه لا يسرى فى حق الشفيع أى تصرف يصدر من المشتري إذا كان قد تم بعد التاريخ الذى سجل فيه اعلان الرغبة فى الشفعة مما مؤداه بمفهوم المخالفة أن الشفيع يحاج بالتصرف الذى يصدر من المشتري طالما ثبت أن هذا التصرف قد تم قبل تسجيل اعلان رغبة الشفيع ، وأن المادة ٩٤٢ من ذات القانون قد اكدت هذا النظر إذ قضت باعلان الرغبة فى الشفعة لا يكون حجه على الغير إلا إذا سجل ، لما كان ما تقدم وكان الثابت بالأوراق أن بيعاً تم بالفعل بين المطعون عليهما الأولين وبين آخر لم يختصم فى الدعوى ، وذلك قبل تسجيل الطاعنة رغبتهما فى الأخذ بالشفعة مما كان يوجب على الأخير توجيه طلبهما أخذ أطيان النزاع بالشفعة إلى المشتري الثانى وبالشروط التى اشترى بها لا إلى المطعون عليهما الأولين باعتبارهما مشتريين أوليين ولا بالشروط التى اشترى بها ، ولا يتوقف ذلك على علم الطاعنة بالبيع الثانى وانذارها به رسمياً ، بل يكفى أن يكون البيع قد تم فعلا قبل تسجيل الطاعنة رغبتهما فى الأخذ بالشفعة ، وإذ وافق قضاء الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكن متفقاً وصحيح القانون ويكون النعى برمته على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك تقول أن الحكم لم يبحث باقى أسباب الاستئناف التى تعرضت لموضوع الشفعة وما أثير فى الدعوى من منازعة حول تحديد البيع وتقدير الثمن مما يتعارض مع الدفع بعدم قبولها ، وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يقبل النعى على الحكم بدفاع لا صفه للطاعن فى ابدائه ، لما كان ذلك وكان مبنى النعى أن الحكم اطرح دفاعاً ابداه المطعون عليه الأولان بصحيفة الاستئناف فى حين أنه لا يوجد مصلحة شخصية يكون الحكم المطعون فيه قد فوتها على الطاعنة بعدم بحثه باقى أسباب الاستئناف المقام من المطعون عليهما الأولين وقد قضى لهما بطلباتهم فإن النعى يكون فى غير محله .



## جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار/ سعيد صقر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمد  
فؤاد شرباش نائب رئيس المحكمة ، خلف فتح الباب ، حسام الحناوى و محمد محمود عبد اللطيف .

(١٥٧)

### الطعن رقم ١٧١٥ لسنة ٥٦ القضائية

(١) إيجار " إيجار الأماكن " . " المنشآت الآيلة للسقوط " . الطعن على  
قرارتها " .

١ - خلو تشكيل المحكمة الابتدائية التى أصدرت الحكم فى الطعن على قرار لجنة المنشآت  
الآيلة للسقوط من مهندس . أثره . بطلان متعلق بالنظام العام ، جواز التمسك به لأول مرة  
أمام محكمة النقض . شرطه

(٢) استئناف " أثر الاستئناف " .

٢ - الاستئناف . أثره . إعادة طرح النزاع على محكمة الدرجة الثانية لتفصل فيه من جديد .  
م ٢٣٢ مرافعات . البحث فى صحة الحكم أو بطلانه لا يتأتى إلا إذا كان الاستئناف مقبولا  
شكلا ، مؤدى ذلك .

١ - النص فى المادة ١/٥٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن  
تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أن " لكل من  
ذوى الشأن أن يطعن على القرارات الصادرة بهدم المنشآت الآيلة وترميمها أو  
صيانتها أمام المحكمة المنصوص عليه فى المادة ١٨ من هذا القانون " والنص

فى المادة ١٨ والمشار إليها على أن " يكون الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة .. أمام المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها المكان المؤجر ويلحق بتشكيلها مهندس معمارى أو مدنى .. " يدل على أن المشرع قد راعى فى اسناد هذا الاختصاص للهيئة المذكورة وعلى ما تضمنته المذكرة الايضاحية للقانون المشار إليه ما يتسم به موضوع المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة من جوانب فنية لا تقل فى أهميتها عن موضوع تحديد الأجرة ، وكان تشكيل المحكمة المختصة بنظر الطعن وفقا للمادتين سالفتي الذكر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ما يقوم عليه النظام القضائى المتعلق بالنظام العام ويترتب على مخالفته بطلان الحكم ويحق التمسك بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض إذا كان تحت نظر محكمة الاستئناف عند الحكم فى الدعوى جميع العناصر التى تتمكن بها من الالمام به من تلقاء نفسها والحكم فى الدعوى على موجبها .

٢ - إذ كانت المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات تنص على أن الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط " بما مفاده أن يترتب على الاستئناف الحكم اعادة طرح النزاع المرفوع عنه الاستئناف على محكمة الدرجة الثانية لتفصل فيه من جديد وهو بذلك ينصرف إلى الحق محل التداعى أمام محكمة أول درجة بكل ما أثير فى شأنه من دفاع ودفع بما فى ذلك الحكم الصادر فى خصومة بحسبانه محل الطعن بالاستئناف ، من ثم فإن البحث فى صحة هذا الحكم أو بطلانه لا يتأتى لمحكمة الدرجة الثانية أن تعرض له إلا إذا كان الاستئناف مقبولا شكلاً وعلى ذلك فإن قضاها بقبول الاستئناف لا يتضمن قضاء بصحة الحكم المستأنف تستنفذ به ولايتها فى هذا الشأن .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر..  
والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن إستوفى الشكلىة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتحصل فى أن الطاعنين الخمسة الأولى ومورثى الباقيين أقاموا على المطعون  
ضدهم الدعوى ٣٥١٤ لسنة ١٩٨٢ أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية ابتغاء  
الحكم بتعديل القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ الصادر من حى وسط الاسكندرية  
بإزالة العقار المبين بالصحيفة والاكتفاء بترميمه ، وقالوا بيانا لدعواهم أنهم  
يستأجرون محلات بالطابق الأرضى لهذا العقار وقد فوجئوا بصدور ذلك القرار  
متضمنا إزالته حتى سطح الأرض مع أن حالته لا تستوجب ذلك ، إذ سبق  
صدور قرار بهدمه خلال عام ١٩٦٧ ومع ذلك لم ينفذ مما يؤكد سلامته . حكمت  
المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقمى  
٤٨٧ ، ٥٥٠ لسنة ٣٩ قضائية الاسكندرية . وبعد أن ضمت المحكمة  
الاستئنافى قضت فى ١٨/١١/١٩٨٤ بقبولهما شكلا وبتحديد جلسة لنظر  
الموضوع ، ثم عادت وقضت بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٦ بتأييد الحكم المستأنف .  
طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأيت فيها  
رفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره  
وفىها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفه القانون  
والخطأ فى تطبيقه والبطلان ، وفى بيان ذلك يقولان أن الحكم الابتدائى صدر  
فى منازعة تتعلق بالمنشآت الآيلة للسقوط دون أن يلحق بتشكيل الهيئة التى



اصدرته مهندس معمارى أو مدنى وفقا لنص المادة ١٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الأمر الذى يبطل هذا الحكم بطلانا يتعلق بالنظام العام كان يجب على محكمة الاستئناف أن تقضى به من تلقاء نفسها - إلا أن الحكم المطعون فيه أعرض عن القضاء ببطلان ذلك الحكم واحال إلى أسبابه عند الفصل فى موضوع الاستئناف على سند من أن المحكمة لا تملك القضاء بهذا البطلان لاستنفاز ولايتها فى شأنه بالحكم السابق صدوره منها بقبول الاستئنافين شكلا فى حين أن البحث فى صحة الحكم المستأنف وبطلانه لا يتأتى إلا بعد الحكم بقبول الاستئناف شكلا مما يكون معه الحكم المطعون فيه قد لحقه البطلان بدوره .

وحيث إن هذا النعى فى محل ، ذلك أنه لما كان النص فى المادة ١/٥٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أن " لكل من ذوى الشأن أن يطعن على القرارات الصادرة بهدم المنشآت الآيلة وترميمها أو صيانتها أمام المحكمة المنصوص عليه فى المادة ١٨ من هذا القانون " والنص فى المادة ١٨ والمشار إليها على أن " يكون الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة .. أمام المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها المكان المؤجر ويلحق بتشكيلها مهندس معمارى أو مدنى .. " يدل على أن المشرع قد راعى فى اسناد هذا الاختصاص للهيئة المذكورة وعلى ما تضمنته المذكرة الايضاحية للقانون المشار إليه ما يتسم به موضوع المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة من جوانب فنية لا تقل فى أهميتها عن موضوع تحديد الأجرة ، وكان تشكيل المحكمة المختصة بنظر الطعن وفقا للمادتين سالفتي الذكر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ما يقوم عليه النظام القضائى المتعلق بالنظام العام ويترتب على مخالفته بطلان الحكم



ويحق التمسك بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض إذا كان تحت نظر محكمة الاستئناف عند الحكم في الدعوى جميع العناصر التي تتمكن بها من الإلمام بها من تلقاء نفسها والحكم في الدعوى على موجبها لما كان ذلك وكانت المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات تنص على أن الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط " بما مفاده أن يترتب على الاستئناف الحكم إعادة طرح النزاع المرفوع عنه الاستئناف على محكمة الدرجة الثانية لتفصل فيه من جديد وهو بذلك ينصرف إلى الحق محل التداعى أمام محكمة أول درجة بكل ما أثير في شأنه من دفاع ودفع بما في ذلك الحكم الصادر في خصومة بحسبانه محل الطعن بالاستئناف ، من ثم فإن البحث في صحة هذا الحكم أو بطلانه لا يتأتى لمحكمة الدرجة الثانية أن تعرض له إلا إذا كان الاستئناف مقبولا شكلاً وعلى ذلك فإن قضاءها بقبول الاستئناف لا يتضمن قضاء بصحة الحكم المستأنف تستنفذ به ولايتها في هذا الشأن لما كان ما تقدم وكان الثابت من بيانات الحكم الابتدائي أن ديباجته قد خلت من وجود مهندس مدنى أو معمارى ضمن تشكيل الهيئة التي أصدرته وهو ما يبطله لمخالفته نص المادة ١٨ سالفه الذكر ، وكان الحكم المطعون فيه قد أعرض عن القضاء بهذا البطلان على قول بأن محكمة الاستئناف لا تملك القضاء به بعد أن استنفذت ولايتها في شأنه بالحكم السابق صدوره منها بقبول الاستئناف شكلاً وخلص من ذلك إلى القضاء في موضوع الاستئناف " بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه فإنه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه وعابه البطلان بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .



## جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار/محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/زكى المصرى ، منير توفيق نائبى رئيس المحكمة ، عبد الرحيم صالح وود . حسن بسيونى .

(١٥٨)

### الطعن رقم ٢٤١٦ لسنة ٥١ القضائية

ضرائب " ضريبة التركات ورسم الايلولة " . نقض " السبب غير المنتج " .  
ما لم يتم سداده من ضريبة التركات . التجاوز عنه فى جميع الأحوال . واعفاء مبلغ ٣٠٠٠ جنيه من نصيب كل وارث أو مستحق فى التركة من الفروع والازواج والاب والام باستثناء الحالات التى تم فيها ربط رسم الايلولة نهائياً . " ق ٢٢٨ لسنة ١٩٨٩ بتعديل أحكام قانونى ضريبة التركات ورسم الايلولة " . تقدير مصلحة الضرائب صافى قيمة التركة بمبلغ يقل عن حد الإعفاء بالنسبة لأى من الورثين . النعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون لاستبعاده قيمة الارض التى اشتراها المورث من صافى التركة . غير منتج .

مؤدى ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٩ باصدار قانون تعديل أحكام قانونى ضريبة التركات ورسم الايلولة والمادة ١٨ من القانون الأخير التجاوز فى جميع الأحوال عما لم يسدد من ضريبة التركات واعفاء مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيها من نصيب كل وراث أو مستحق فى التركة من الفروع والازواج والاب والام فيما عدا الحالات التى تم فيها ربط رسم الايلولة نهائياً ، وإذ كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن المصلحة الطاعنة قدرت صافى قيمة التركة بمبلغ ٧٠٩ر٤٣٩٣٢ر٤٣٩٣٢ر٧٠٩ جنيها ونصيب كل وارث دون حد

الاعفاء بالنسبة لأي من الوارثين المطعون ضدهم فإن النعى - أيا كان وجه  
الرأى فيه - يضحى غير منتج .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر..  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن  
تتحصل فى أن المطعون ضدها عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها قصر  
المرحوم ..... اعترضت على تقدير مأمورية ضرائب المنصورة ثان لصافى  
تركه مورثهم بمبلغ ٤٣٩٣٢٧٠٩ جنيها ، فأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى  
قررت تخفيض تلك التركة إلى مبلغ ٢٧٢٦٦٩١٨ جنيها طعنت الطاعنة عن  
نفسها وبصفتها على هذا القرار بالدعوى رقم ٣٣٧ لسنة ٧٨ تجارى كلى  
المنصورة كما أقامت المصلحة الطاعنة الدعوى رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٧٨ تجارى  
كلى المنصورة طعنأ على القرار المذكور - ندبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وبعد  
أن أودع الخبير تقريره حكمت المحكمة فى ١٩٨١/١/٨ فى موضوع الطعنين  
برفضهما . استأنفت المصلحة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١ سنة  
٣٣ ق المنصورة . كما استأنفته المطعون ضدها عن نفسها وبصفتها واخر  
بالاستئناف رقم ١٥ سنة ٣ ق المنصورة ، وبعد أن قررت المحكمة ضم  
الاستئنافين قضت فى ١٩٨١/١١/١١ بتأييد الحكم المستأنف طعنت الطاعنة  
فى هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة مذكرة رأيت فيها نقض الحكم  
المطعون فيه نقضاً جزئياً ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة  
حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل النعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتاويله ، إذ أيد الحكم الابتدائى القاضى بتأييد لجنة الطعن باستبعاد مبلغ ٥٠٠ ر. ١٠٠٢٠ قيمة الارض التى اشتراها المورث بصفته وليا طبيعياً على أولاده القصر من صافى التركة ، وبالتالي عدم خضوع هذا التصرف للمادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ لمجرد أن الشراء كان بمال القصر ، فى حين أن هذا التصرف وقد تم خلال السنوات الخمس السابقة على الوفاة يعد هبة غير مباشرة بالعقار ذاته فلا يكفى لاستبعادها القول بأن التصرف بمقابل من مال القصر ، لخروج المنازعة فى دفع المقابل عن نطاق الخصومة فى تقدير التركة .

وحيث إن هذا النعى غير منتج ، ذلك أن مؤدى ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٩ باصدار قانون تعديل أحكام قانونى ضريبة الشركات ورسم الايلولة والمادة ١٨ من القانون الأخير التجاوز فى جميع الأحوال عما لم يسدد من ضريبة الشركات واعفاء مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيها من نصيب كل وراث أو مستحق فى التركة من الفروع والازواج والاب والام فيما عدا الحالات التى تم فيها ربط رسم الايلولة نهائياً ، وإذ كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن المصلحة الطاعنة قدرت صافى قيمة التركة بمبلغ ٤٣٩٣٢٧٠٩ جنيها ونصيب كل وارث دون حد الاعفاء بالنسبة لأى من الوارثين المطعون ضدهم فإن النعى - أيا كان وجه الرأى فيه - يضحى غير منتج .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / سعيد صقر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / محمد فؤاد شرياش نائب رئيس المحكمة ، خلف فتح الباب ، حسام الحناوى والهام نوار.

( ١٥٩ )

### الطعن رقم ١٤٨١ لسنة ٥٢ القضائية

( ١ ، ٤ ) اموال " اموال عامة " . ايجار " ايجار الاماكن " " الترخيص  
بالانتفاع بالاموال العامة " . عقد " العقد الادارى " هيئات عامة " هيئة قناة  
السويس " .

(١) اعتبار املاك الدولة اموالا عامة . مناطق . تخصيصها للمنفعة  
العامة بحكم طبيعة الاشياء . او الواقع او بالاداء التشريعية اللازمة لذلك  
م ٨٧ مدنى .

(٢) ممتلكات الشركة العالمية لقناة السويس البحرية . صيرورتها مملوكة  
للدولة من وقت تأميمها . الاراضى التى كانت ممنوحة للشركة لإستغلالها  
والإنتفاع بها . إعتبارها أملاكاً خاصة لهيئة قناة السويس . المجرى الملاهى  
والترع المشار اليها فى النظام الأساسى للشركة اموالا عامة لتخصيصها  
للمنفعة العامة بالفعل ، طه ذلك . القانونان رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٩ ، ٣٠  
لسنة ١٩٧٥ .



(٣) الترخيص بشغل العقار . وروده على الأموال العامة للدولة أو للشخص الاعتباري العام .

(٤) العقد الإداري . ماهيته . وجوب أن تكون الدولة أو أحد الأشخاص العامة طرفا فيه ويحتوى على شروط إستثنائية غير مألوفة ويحصل بمرفق عام إتصالا يتحقق به معنى المشاركة فى تسييره .

١ - النص فى المادة ٨٧/١ من القانون المدنى يدل على ان المناط فى إعتبار املاك الدولة من الاموال العامة هو بتخصيصها للمنفعة العامة سواء جرى هذا التخصيص بحكم طبيعة الاشياء أو الواقع الفعلى لها أو تقرر بالاداة التشريعية اللازمة .

٢ - النص فى المواد ١ ، ٢ ، من القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس و ١ ، ٢ ، ٤ ، ٩ ، ١٠ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ بنظام هيئة قناة السويس يدل على ان جميع ممتلكات الشركة العالمية لقناة السويس البحرية قد أصبحت ملكا للدولة من وقت تأميمها وهى تشمل مرفق القناة بالتخديد والحالة التى كان عليها وقتذاك ، وقد أسندت الدولة الى هيئة قناة السويس بوصفها هيئة عامة ذات شخصية إعتبارية القيام على شئون هذا المرفق وإدارته وإستغلاله وصيانتته وتحسينه وخولها فى هذا الشأن

جميع السلطات الازمة لتحقيق ذلك بإعتباره مملوكا لها ملكية خاصة - وإذا كان مرفق القناة بالتحديد والحالة التي كان عليها وقت التأميم يشمل وعلى ما تذهب اليه الطاعنه - المجرى الملاحي للقناة وتوابعه من النزاع المشار اليها في النظام الاساسى للشركة المؤممه بالاضافة الى الاراضى التي كانت ممنوحة لهذه الشركة لإستغلالها والإنتفاع بها فإن هذه الاراضى تعتبر من أملاك الهيئة الخاصة بعكس ذلك المجرى الملاحي والترع المذكورة التي وإن كانت قانونا من أملاكها الخاصة بموجب المادة العاشرة إلا أنها وقد خصصت بالفعل للمنفعة العامة فإنها تكون قد صارت من الاموال العامة وفقا للمادة ٨٧ من القانون المدنى .

٣ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الترخيص بشغل العقار لايرد إلا على الاموال العامة للدولة أو للشخص الإعتبارى العام .

٤ - يلزم لإعتبار العقد إداريا ان تكون الدولة او احد الاشخاص العامة طرفا فيه ويحتوى على شروط إستثنائية غير مألوفة فى العقود المدنية التى تنظمها قواعد القانون الخاص علاوة على أن يكون متصلا بمرفق عام إتصالا يتحقق به معنى المشاركة فى تسييره .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر... والمرافعه وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتحصل فى أن الشركة المطعون ضدها الأولى قد أقامت على الهيئة الطاعنة  
والمطعون ضده الثانى الدعوى رقم ..... لسنة ١٩٧٩ أمام محكمة شمال  
القاهرة الابتدائية طالبه الحكم بصحة ونفاذ عقد الايجار المؤرخ ١/٦/١٩٧٦  
المحصر بينها وبين الطاعنة وسريانه فى مواجهة المطعون ضده الثانى  
وإستمرارها فى شغل العين المؤجرة والانتفاع بها . وقالت فى بيان دعواها إنه  
بموجب هذا العقد إستأجرت من الطاعنة العين المبينه بالصحيفه لاستعمالها  
مكتبا واستراحه لمدة ستة أشهر تنتهى فى ٣٠/١١/١٩٥٨، وإذ كان العقد  
المذكور قد ورد على مكان مبنى وأجر اليها خاليا ومن ثم يسرى عليه الإمتداد  
القانونى المقرر فى قانون ايجار الأماكن فقد اقامت الدعوى بطلباتها أنفه  
البيان . دفعت الطاعنه بعدم إختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى لأن العقد  
المشار اليه عقد ادارى لا تختص المحكمة المدنية بنظر المنازعات الناشئه عنه .  
قضت المحكمة برفض الدفع ويندب خبير فى الدعوى قدم تقريره ثم حكمت  
باجابه المطعون ضدها الأولى الى طلباتها - استأنفت الطاعنه هذا الحكم

بالاستئناف رقم ٤١٢٢ سنة ٩٨ قضائية القاهرة ، ويتاريخ ١٨/٣/١٩٨٢ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفه مشوره فحددت جلسه لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله ، وفى بيان ذلك تقول إنها بموجب القوانين المنظمه لها هيئه عامه تقوم على شئون مرفق عام هو قناة السويس بحدوده وحالته التى كان عليه وقت أيلولة ملكيته الى الدولة ويدخل ضمن أغراضها استغلال الاراضى التى كانت ممنوحه للشركة العالمية لقناة السويس قبل تأميمها ومن ثم فإن أموالها عامة يكون انتفاع الافراد بها على سبيل الترخيص المعتبر عقدا إداريا يخضع لأحكام القانون العام وبالتالي تخرج المنازعات الناشئه عنه من إختصاص جهة القضاء العادى - إلا ان الحكم المطعون فيه اعتبر الترخيص الممنوح منها الى المطعون ضدها الاولى لشغل العين محل التداعى عقد ايجار تختص تلك الجهة بنظر الدعوى المرفوعه بشأنه على سند من انه لا يتصل بتسيير أو تنظيم أو ادارة مرفق قناة السويس الذى تتولاه الطاعنة حال أن ترخيصها بشغل تلك العين يندرج ضمن أغراضها التى تشمل الاراضى المشار اليها ومن ثم فهو وثيق الصله بهذا المرفق .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان النص فى المادة ١/٨٧ من القانون المدنى على أن " تعتبر اموالا عامة العقارات والمنقولات التى تعتبر مملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة " والتى تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم " يدل على أن المناط فى اعتبار املك الدولة من الاموال العامة هو بتخصيصها للمنفعة العامة سواء جرى هذا التخصيص بحكم طبيعته الأشياء أو الواقع الفعلى لها ، أو تقرر بالاداء التشريعيه اللازمه لذلك . وكان القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالميه لقناة السويس البحرية قد نص فى مادته الاولى على نقل جميع ما لهذه الشركة من أموال وحقوق وما عليها من التزامات الى الدولة ، ونصت مادته الثانية على أن يتولى ادارة مرفق المرور بقناة السويس هيئه مستقله تكون لها الشخصية الاعتبارية ، ثم صدر القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ ومن بعده القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ بنظام هيئه قناة السويس الذى ينص فى مادته الاولى على أن " تتولى هيئه قناة السويس القيام على شئون مرفق قناة السويس وإدارته وإستغلاله وصيانتة وتحسينه ويشمل إختصاصها فى ذلك مرفق القناه بالتحديد وبالحالة التى كان عليها وقت صدور القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ ... " وفى المادة الثانية على أن " هيئه قناة السويس هيئه عامة تتمتع بشخصيه إعتباريه تخضع لاحكام هذا القانون وحده .... " وفى المادة الرابعة على أن تتبع بالهيئه دون التقيد بالنظم والأوضاع الحكومية طرق الاداره والاستغلال



المناسبه وفقا لما هو متبع فى المشروعات التجارىه " وفى المادة التاسعه على أن يكون للهيئه فى سبيل القيام بواجباتها ومباشرة إختصاصها جميع السلطات اللازمة ، وبوجه خاص يكون لها تملك الاراضى والعقارات بأيه طريقه بما فى ذلك نزع الملكيه للمنفعه العامه ، والهيئه أن تؤجر اراضيها أو عقارات تملكها ولها أن تستأجر أراضى أو عقارات مملوكه للغير سواء لتحقيق الأغراض التى أنشئت من أجلها أو تحقيقا لرفاهية موظفيها أو عمالها أو لإنشاء المشروعات والمرافق المتصله بمرفق القناة أو التى يقتضيها حسن سير العمل به كمنشآت المياه والقوى الكهربائيه والطرق " وفى المادة العاشرة على أن " تعتبر أموال الهيئه أموالا خاصة " ويبين مما تقدم أن جميع ممتلكات الشركة العالميه لقناة السويس البحرية قد أصبحت ملكا للدولة من وقت تأميمها وهى تشمل مرفق القناة بالتحديد والحالة التى كان عليها وقتذاك وقد اسندت الدولة الى هيئة قناة السويس بوصفها هيئه عامه ذات شخصيه اعتباريه القيام على شئون هذا المرفق وإدارته وإستغلاله وصيانتته وتحسينه وخولها فى هذا الشأن جميع السلطات اللازمة لتحقيق ذلك بإعتباره مملوكا لها ملكية خاصة - واذ كان مرفق القناة بالتحديد والحالة التى كان عليها وقت التأميم يشمل وعلى ما تذهب اليه الطاعنه - المجرى الملاهى للقناة وتوابعه من الترع المشار اليها فى النظام الاساسى للشركة المؤممه بالاضافه إلى الاراضى التى كانت ممنوحه لهذه الشركة لإستغلالها والانتفاع بها فإن هذه الاراضى تعتبر من املاك الهيئه الخاصة بعكس ذلك المجرى الملاهى والترع المذكورة التى وان كانت قانونا من

املاكها الخاصة بموجب المادة العاشرة سالفه الذكر الا انها وقد خصصت بالفعل للمنفعة العامة فإنها تكون قد صارت من الاموال العامة وفقا للمادة ٨٧ من القانون المدنى . لما كان ذلك وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان الترخيص بشغل العقار لا يرد الا على الاموال العامة للدولة او للشخص الاعتبارى العام . وانه يلزم لإعتبار العقد اداريا ان تكون الدولة أو أحد الاشخاص العامة طرفا فيه ويحتوى على شروط إستثنائية غير مألوفة فى العقود المدنية التى تنظمها قواعد القانون الخاص علاوة على ان يكون متصلا بمرفق عام اتصالا يتحقق به معنى المشاركة فى تسييره ، وإذ كانت العين محل التداعى تقع - وعلى ما تقرره الطاعنة - فى الأراضى التى كانت ممنوحة للشركة المؤمنة لاستغلالها والانتفاع بها والتى هى من أملاك الهيئة الخاصة على ما سلف بيانه ، وكانت الاوراق قد خلت مما يفيد أن الترخيص الصادر من الطاعنة الى المطعون ضدها الاولى بشغل تلك العين يتعلق بتسيير المجرى الملاهى وتوابعه من الترع التى تمثل جانب المال العام فى مرفق القناة فإن هذا الترخيص فى حقيقته وتكييفه القانونى يكون عقد إيجار يخضع لاحكام القانون الخاص وبالتالي تختص المحاكم المدنية بنظر المنازعات الناشئة عنه . واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع المبدى من الطاعنة بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويضحى النعى عليه بسبب الطعن على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / سعيد صقر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / محمد فؤاد شرباش نائب رئيس المحكمة ، خلف فتح الباب ، حسام الحناوى ومحمد  
محمود عبد اللطيف .

( ١٦٠ )

### الطعن رقم ٢١٤٩ لسنة ٥٣ القضائية

(١) محكمة الموضوع " سلطتها فى مسائل الواقع " .

لمحكمة الموضوع سلطة تحصيل فهم الواقع فى الدعوى واستخلاص  
القرائن المؤدية الى ذلك . ترك المستأجر العين المؤجرة وتخليه عنها لزوجته  
وأولاده المقيمين معه فيها وقت الترك . من مسائل الواقع استقلال محكمة  
الموضوع بتقديره متى أبانت بأسباب سائغة سبيلها الى ذلك .

(٢) اثبات . نظام عام .

المحرر العرفى حجه على الغير منذ أن يكون له تاريخ ثابت . م ١٥ اثبات  
قاعدة لا تتعلق بالنظام العام . مؤدى ذلك .

(٣) إيجار " ايجار الاماكن " ترك العين المؤجرة " .

الطلاق الرجعى . أثره . انقاص عدد الطلقات التى يملكها الزوج على  
زوجته . عدم زوال حقوق الزوج إلا بإنقضاء العدة . مؤدى ذلك . ترك المطلق

العين المؤجره لمطلقة التي ما زالت في العدة . اثره . استمرار عقد الايجار للاخير . طالما توافر في حقها شرط الاقامه وقت حصول الترك . م٢٩/١٠٩٧٧ .

١ - لمحكمة الموضوع سلطه تحصيل فهم الواقع في الدعوى واستخلاص القرائن المؤديه لذلك مما يطرح عليها وتقدير ما يقدمه اليها الخصوم من أدله ومستندات وكان استخلاص ترك المستأجر للعين المؤجره وتخليه عنها لزوجه وأولاده المقيمين معه فيها وقت حصول هذا الترك هو من مسائل الواقع التي تسقل بتقديرها محكمة الموضوع متى أبانت بأسباب سائغه سبيلها الى ذلك .

٢ - لما كان النص في المادة ١٥ من قانون الاثبات على انه " يكون المحرر العرفي حجه على الغير في تاريخه الا منذ أن يكون له تاريخ ثابت " لا يتعلق بالنظام العام وكان الطاعنان لم يتمسكا أمام محكمة الموضوع بعدم الاحتجاج قبلهما بالتاريخ الذي حملته المستندات المشار اليها ولم ينازعا فيما حوته من تنازل فإن الحكم المطعون فيه اذ عول على ما جاء فيها كقريته على ترك المستأجر للعين المؤجره وتخليه عنها لمطلقة المطعون ضدها في التاريخ المثبت بها لا يكون قد خالف القانون .

٣ - المقرر في فقه الحنفية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الطلاق الرجعي لا يغير شيئاً من أحكام الزوجيه فهو لا يزيل الملك ولا يرفع الحل وليس له من الاثر الا نقص عدد الطلقات التي يملكها الزوج على زوجته ولا تزول

حقوق الزوج الا بإنقضاء العده . لما كان ذلك وكان الثابت من محضر الصلح المؤرخ بين المطعون ضدها ومطلقها في ١٩٧٧/٧/٦ والمقدمه صورته طبق الاصل منه في حافظه الطاعنين أن طلاق المطعون ضدها الحاصل في ١٩٧٧/٧/١ بالاشهاد رقم .. كان طلقه أولى رجعيه وهو ما لا يجادل فيه الطاعنان ، فإن المطعون ضدها وقت أن ترك مطلقها الاقامة في الشقة محل التداعي بموجب التنازل المثبت في محضر الصلح تكون ما زالت في حكم زوجته لعدم انقضاء عدتها منه ومن ثم يستمر عقد الايجار بالنسبة لها طبقا لاحكام المادة ١/٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ طالما توافر في حقها شرط الاقامة وقت حصول الترك .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر... والمرافعه وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في ان المطعون ضدها أقامت على الطاعن الأول الدعوى رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ أمام محكمة دمياط الابتدائية ابتغاء الحكم باثبات العلاقة الايجارية بينهما عن الشقة المبينه بالصحيقة والزامه بتحرير عقد ايجار لها ،



وقالت بيانا لدعواها انها كانت زوجة لمستأجر هذه الشقة وتقيم معه هي وأولادها منه ، ثم طلقها وتنازل لها عن الاقامة فيها مع أولادها وبالتالى يكون عقد الايجار قد امتد اليها ، الا ان الطاعن الأول استصدر حكما ضد مطلقها فى الدعوى رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٨٠ دمياط الابتدائية قضى بإخلائه من تلك الشقة لعدم سداد الاجرة فأقامت الدعوى بطلباتها سالفة البيان . تدخل الطاعن الثانى طالبا رفض الدعوى تأسيسا على انه استأجر تلك الشقة بعد صدور حكم الاخلاء المشار اليه . حكمت المحكمة بقبول التدخل وبإثبات علاقه الايجاريه بين المطعون ضدها وبين الطاعن الأول عن الشقة محل النزاع والزام الاخير تحرير عقد ايجار لها عنها . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٠ لسنة ١٤ قضائية المنصورة "مأمورية دمياط" وبتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٧ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشوره فحددت جلسته لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنان بالسبب الأول والشق الأول من السبب الثالث منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقولان ان الحكم استدل على ترك المستأجر الأصلى للشقة محل النزاع واقامة المطعون ضدها فيها من تاريخ طلاقه لها بقرائن لاتؤدى الى ما استخلصه منها ولا تكفى لحمله ، وعول فى ذلك على ما جاء فى عقد الصلح المبرم بين المطعون ضدها ومطلقها فى

١٩٧٧/٧/٦ من تنازل الأخير لها عن تلك الشقة ، والخطاب الموجه منه الى ملاك العقار السابقين يحظرهم فيه بهذا التنازل ، وكتايبه المرسلين الى مجلس المدينة بتنازله عن عدادى الانارة والمياه بالشقة الى المطعون ضدها . حال أن هذه المستندات على فرض صحتها لا يحتج بها عليهما الا من وقت ثبوت تاريخها عملا بالمادة ١٥ من قانون الاثبات .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان لمحكمة الموضوع سلطه تحصيل فهم الواقع فى الدعوى واستخلاص القرائن المؤدية لذلك مما يطرح عليها وتقدير ما يقدمه اليها الخصوم من ادلة ومستندات وكان استخلاص ترك المستأجر للعين المؤجره وتخليه عنها لزوجها واولاده المقيمين معه فيها وقت حصول هذا الترك هو من مسائل الواقع التى تستقل بتقديرها محكمة الموضوع متى أبانت بأسباب سائغه سبيلها الى ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد حصل واقعة ترك المستأجر للشقة محل النزاع الى المطعون ضدها واستقلالها بالاقامه فيها مع اولادها منه منذ طلاقها الحاصل فى ١٩٧٧/٧/١ على ما ساقه من قرائن قوامها أن اعلانات دعوى الاخلاء التى رفعت من الطاعن الأول على ذلك المستأجر والموجهة على عنوانه بالشقة محل النزاع بعد وقوع الطلاق قد تمت مع جهة الادارة لامتناع ابنه عن إستلامها ، وأن اعلان المحكوم عليه بالصورة التنفيذيه لحكم الاخلاء تم مخاطبا مع المطعون ضدها التى استشكلت فى تنفيذ الحكم ، كما أن محضر الاخلاء والتسليم جرى فى مواجهة الاخيرة ، وأضاف الحكم المطعون فيه الى

ذلك ما ثبت له من تنازل المستأجر لمطلقة المطعون ضدها الأولى عن الشقة وعدادى الانارة والمياه بها على ما جاء فى محضر الصلح المحرر بينهما فى ١٩٧١/٧/٦ والخطابات الموجهة من الأول الى كل من ملاك العقار السابقين ومجلس المدينة فى ذات التاريخ لخطارهما بحصول ذلك التنازل منه ، وكان ما ساقه الحكم فى هذا الشأن سائغا ويؤدى الى ما انتهى اليه ويكفى لحمل قضائه فإن النعى عليه بفساد الاستدلال وقصور التسبيب يكون فى غير محله . لما كان ما تقدم وكان ما نصت عليه المادة ١٥ من قانون الاثبات من انه " لا يكون المحرر العرفى حجة على الغير فى تاريخه الا منذ أن يكون له تاريخ ثابت " لا يتعلق بالنظام العام وكان الطاعنان لم يتمسكا أمام محكمة الموضوع بعدم الاحتجاج قبلهما بالتاريخ الذى حملته المستندات المشار اليها ولم ينازعا فيما حوته من تنازل فإن الحكم المطعون فيه اذ عول على ما جاء فيها كقرينه على ترك المستأجر للعين المؤجرة وتخليه عنها لمطلقة المطعون ضدها فى التاريخ المثبت بها لا يكون قد خالف القانون ويضحي النعى عليه فى هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث ان الطاعنين ينعيان بالسبب الثانى والشق الثانى من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقولان ان الحكم أقام قضاءه على سند من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ حال أن المطعون ضدها لم تكن زوجا لمستأجر الشقة محل النزاع وقت تنازله عنها فى ١٩٧٧/٧/٦ لسبق طلاقها منه فى ١٩٧٧/٧/١ حتى ولو كان هذا الطلاق رجعيا .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ، ذلك ان المقرر في فقه الحنفية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الطلاق الرجعي لا يغير شيئاً من أحكام الزوجية فهو لا يزيل الملك ولا يرفع الحل وليس له من الاثر الا نقص عدد الطلقات التي يملكها الزوج على زوجته ولا تزول حقوق الزوج الا بإنقضاء العدة . لما كان ذلك وكان الثابت من محضر الصلح المؤرخ بين المطعون ضدها ومطلقها في ١٩٧٧/٧/٦ والمقدمه صورته طبق الاصل منه في حافظه الطاعنين أن طلاق المطعون ضدها الحاصل في ١٩٧٧/٧/١ بالاشهاد رقم ١٨٦٤٩٧ مأثونية منيه النصر كان طلقه أولى رجعيه وهو ما لا يجادل فيه الطاعنان ، فإن المطعون ضدها وقت أن ترك مطلقها الاقامة في الشقة محل التداعي بموجب التنازل المثبت في محضر الصلح تكون ما زالت في حكم زوجته لعدم انقضاء عدتها منه ومن ثم يستمر عقد الايجار بالنسبة لها طبقاً لاحكام المادة ١/٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ طالما توافر في حقها شرط الاقامة وقت حصول الترك ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويضحي النعى عليه في هذا الخصوص على غير اساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد ابراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة

المستشارين/ زكى المصرى ومنير توفيق نائبى رئيس المحكمة ، على محمد على ود. حسن بسيونى .

( ١٦١ )

### الطعن رقم ١٣٩٩ لسنة ٥٥ القضائية

( ١ ، ٢ ) خرائب " الضريبة العامة على الايراد " " الضريبة على

التصرفات العقارية " " الضريبة على الاراضى الزراعية والعقارات المبنية " .

(١) حق المول فى خصم الضرائب المباشرة من وعاء الضريبة العامة

على الايراد ، مناطه ، ان يكون قد تم سدادها فى سنة المحاسبة بصرف

النظر عن سنوات إستحقاقها ، الاستثناء ، ربط الضريبة على الاراضى

الزراعية والعقارات المبنية ، اعتباره فى حكم دفعها ، اثره ، خصمها من

وعاء الضريبة العامة على الايراد ، م ٧ ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدلة بالقانون

٧٥ لسنة ١٩٦٩ .

(٢) القضاء بأحقية المطعون ضدها فى خصم ضريبة التصرفات العقارية

عن بيع فيلتها من وعاء الضريبة العامة على الايراد لهذه السنة رغم سدادها



## قياسا على الاستثناء الخاص بالضريبة على الاراضى الزراعية والعقارات المبنية . خطأ .

١ - النص فى المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديلها  
بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ - على ان " يخصم من الايراد الخاضع  
للضريبة ما يكون قد دفعه الممول من <sup>ج</sup>٣٠٠٠٠ - جميع الضرائب المباشرة التى  
دفعها الممول خلال السنة السابقة غير الضريبة العامة على الايراد ولا يشمل  
ذلك مضاعفات الضريبة والتعويضات والغرامات والفوائد وفى تطبيق هذا الحكم  
يعتبر ربعا الضريبة على الاراضى الزراعية وعلى العقارات المبنية فى حكم  
دفعها كما تخصم الضريبة المسددة من واقع اقرار الضريبة النوعية عن ذات  
السنة المقدم فيها اقرار الضريبة العامة على الايراد " يدل على ان الاصل هو  
احقية الممول فى خصم الضرائب المباشرة التى يكون قد دفعها فى سنة  
المحاسبة بصرف النظر عن سنوات استحقاقها من وعاء الضريبة العامة ، ،  
ويستثنى من ذلك ما استحدثه المشرع من اعتبار ربط الضريبة على الاراضى  
الزراعية والعقارات المبنية فى حكم دفعها .

٢ - لما كان مدار النزاع فى الدعوى حول أحقية المطعون ضدها فى خصم  
ضريبة التصرفات العقارية المستحقة عن بيع فيلاتها فى سنة ١٩٧٧ من وعاء  
الضريبة العامة على الايراد فى هذه السنة رغم عدم سدادها لها ، كما يتعين

لخصم هذه الضريبة وجوب سدادها في نفس سنة المحاسبة بصرف النظر عن سنوات استحقاقها رجوعا الى الاصل العام في خصم الضرائب المباشرة ، واذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على اعتبار ربط هذه الضريبة في حكم دفعها قياسا على ربط الضريبة على الاطيان الزراعية على العقارات المبنية ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر..  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق  
تتحصل في ان المطعون ضدها إعترضت على تقدير مأمورية ضرائب الايراد  
العام لصافي ايرادها عن سنة ١٩٧٧ بعد اضافة الايراد الناتج عن بيعها الفيلا  
الكائنة ..... واحيل الخلاف الى لجنة الطعن التي قررت في ١٩٨١/٤/٢٢  
، تخفيض هذا التقدير مع خصم قيمة ضريبة التصرفات العقارية من وعاء  
الضريبة عند تقديم السند الدال على ذلك . أقامت المصلحة الطاعنة الدعوى  
رقم ١٣٠٤ لسنة ١٩٨١ ضرائب شمال القاهرة على المطعون ضدها إبتغاء

الحكم بإلغاء هذا القرار على سند من عدم جواز خصم ضريبة التصرفات العقارية من وعاء ضريبة الايراد العام طالما إنها لم تسدد فى نفس سنة التصرف وهى سنة ١٩٧٧ . ندبت محكمة اول درجة فى ١٤/٣/١٩٨٢ خبيراً فى الدعوى ، وبعد ان قدم تقريره قضت فى ٢٢/٥/١٩٨٣ بتأييد القرار المطعون فيه . استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٣٨ لسنة ١٠٠ ق القاهرة وبتاريخ ١/٣/١٩٨٥ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن ما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه اذا اعتبر ربط الضريبة على التصرفات العقارية فى حكم دفعها قياساً على الضريبة على الاطيان الزراعية ، ورتب على ذلك احقية المطعون ضدها فى خصم ضريبة التصرفات العقارية المستحقة عن بيع فيلاتها فى سنة ١٩٧٧ من وعاء الضريبة العامة على الايراد لهذه السنة رغم عدم سدادها فيها ، فى حين ان المشروع جعل الاصل فى خصم الضرائب المباشرة من وعاء الضريبة العامة على الايراد منوطاً بسدادها حتى ولو كانت مستحقة عن سنوات سابقة على السنوات التى دفعت فيها عملاً بنص المادة ٧ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ولم يستثن من ذلك سوى الضريبة على الاراضى الزراعية

والعقارات المبنية بمقتضى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ الذى إعتبر ربطها فى حكم دفعها ، ومن ثم لا يجوز التوسع فى هذا الاستثناء او القياس عليه بسحبه على ضريبة التصرفات العقارية .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك ان النص فى المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ - بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ - على ان " يخصم من الايراد الخاضع للضريبة ما يكون قد دفعه الممول من <sup>جـ</sup> ٣٠٠٠٠ - جميع الضرائب المباشرة التى دفعها الممول خلال السنة السابقة غير الضريبة العامة على الايراد ، ولا يشمل ذلك مضاعفات الضريبة والتعويضات والغرامات والفوائد وفى تطبيق هذا الحكم يعتبر ربط الضريبة على الاراضى الزراعية وعلى العقارات المبنية فى حكم دفعها كما تخصم الضريبة المسدده من واقع اقرار الضريبة النوعية عن ذات السنة المقدم فيها اقرار الضريبة العامة على الايراد " يدل على ان الاصل هو احقية الممول فى خصم الضرائب المباشرة التى يكون قد دفعها فى سنة المحاسبة بصرف النظر عن سنوات استحقاقها من وعاء الضريبة العامة ، ، ويستثنى من ذلك ما استحدثه المشرع من اعتبار ربط الضريبة على الاراضى الزراعية والعقارات المبنية فى حكم دفعها . لما كان ذلك وكان مدار النزاع فى الدعوى حول احقية المطعون ضدها فى خصم ضريبة التصرفات العقارية المستحقة عن بيع فيلاتها فى سنة ١٩٧٧ من وعاء الضريبة العامة على الايراد فى هذه السنة رغم عدم سدادها لها ، وكان يتعين

لخصم هذه الضريبة وجوب سدادها في نفس سنة المحاسبة بصرف النظر عن سنوات استحقاقها رجوعا الى الاصل العام في خصم الضرائب المباشرة ، وإذا لم يلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على اعتبار ربط هذه الضريبة في حكم دفعها قياسا على ربط الضريبة على الاطيان الزراعية على العقارات المبنية ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه . بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .





## جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / احمد نصر الجندى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين/ حسين محمد حسن عقر نائب رئيس المحكمة ، مصطفى حسيب ، فتحى محمود يوسف  
وعبد المنعم محمد الشهاوى .

( ١٦٢ )

### الطن رقم ١٦٦ لسنة ٥٨ القضائية "أحوال شخصية"

( ١ ، ٢ ) المسائل الخاصة بغير المسلمين " تغيير الطائفة أو الملة "

(١) تغيير الطائفة أو الملة ماهيته . عمل إرادى من جانب الهيئة الدينية  
المختصة . شرط تمامه . الدخول فى الطائفة أو الملة الجديدة وإتمام طقوسها  
ومظاهرها الخارجية الرسمية وقبول طلب الانضمام إليها . مجرد تقديم  
الطلب لا يفتج اثره .

(٢) طلبات الانضمام إلى طائفة الانجليين . الاختصاص بالفصل فيها .  
بالمجلس الملى العام لطائفة الانجليين دون غيره . إعتداد الحكم فى اثبات  
تغيير المظنون ضده الطائفة بشهادة صادرة من رئيس الطائفة الانجليه تفيد  
موافقه اللجئه الملية للأحوال الشخصية على قبول طلب انضمامه إليها دون  
تقديم قرار من المجلس الملى العام لهذه الطائفة بمنحه لقب إنجيلى . خطأ  
فى القانون .

١ - تغيير الطائفة أو الملة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أمر يتصل بحرية العقيدة ، إلا أنه عمل إرادي من جانب الهيئة الدينية المختصة ، ومن ثم فهو لا يتم ولا ينتج أثره بمجرد الطلب وإبداء الرغبة ولكن بعد الدخول في الطائفة والملة الجديدة وإتمام طقوسها ومظاهرها الرسمية وقبول طلب الانضمام إليها .

٢ - المجلس الملى العام لطائفة الانجليين طبقاً للمادة ٢٠ من الامر العالى المؤرخ ١٩٠٢/٣/١ هو صاحب الاختصاص الوحيد بالفصل فى طلبات الانضمام الى الطائفة الواحد بكافة شيعها وفرقتها وكنائسها ولما كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه إعتد فى اثبات تغيير المطعون ضده الطائفة بشهادة صادرة من رئيس الطائفة الانجليزية تفيد موافقة اللجنة الملية للاحوال الشخصية على قبول طلب انضمام المطعون ضده إليها وقضى باثبات الطلاق دون أن يقدم المطعون ضده قراراً من المجلس الملى العام لهذه الطائفة بمنحه لقب انجيلي ، فإنه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر... والمرافعه وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتوصل فى أن المطعون ضده اقام الدعوى رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٨٦ كلى أحوال  
شخصية الفيوم على الطاعنه للحكم بإثبات طلاقه منها ، وقال بيانا لدعواه أنه  
تزوجها فى ١٩٦٤/١/٦ وهما قبطيان ارثوذكسيان ، ثم انضم الى طائفه  
الانجيلين بينما ظلت هى قبطية ارثوذكسيه ، واذا اختلفا بذلك طائفه وملة وطلقها  
بارادته المنفرده وفق احكام الشريعة الاسلاميه ، فقد اقام الدعوى . وبتاريخ  
١٩٨٦/١١/٩ حكمت المحكمة بإثبات طلاق المطعون ضده للطاعنه استأنفت  
الطاعنه هذ الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف "مأمورية الفيوم"  
بالاستئناف رقم ٤٩ لسنة ٢٢ ق نفس ، وبتاريخ ١٩٨٨/١١/١٤ حكمت بتأييد  
الحكم المستأنف . طعنت الطاعنه على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت  
النيابة مذكرة ابدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة  
فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنه على الحكم المطعون

فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال . وفى بيان ذلك تقول ان المجلس الملى العام لطائفة الانجيليين هو صاحب الاختصاص الوحيد فى الفصل فى طلبات الانضمام الى هذه الطائفة ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى إثبات طلاق المطعون ضده لها - لاختلافهما طائفة وملة - على ما ورد بالشهادة الصادرة من رئيس الطائفة الانجيلية والمتضمنه ان اللجنة المالية للاحوال الشخصية الانجيلية وافقت على انضمام المطعون ضده اليها ، وإن كانت هذه اللجنة لا صلاحية لها فى هذا الشأن ، ولم يقدم المطعون ضده القرار الصادر من المجلس الملى العام للاقباط الانجيليين الموقع من اعضاء المجلس الملى العام لهذه الطائفة والمعتمد من رئيسها ، والمسجل بتوكيل الطائفة لاثبات تغيير المطعون ضده طائفته ، فإن الحكم المطعون فيه اذ إعتد بهذه الشهادة وحكم باثبات الطلاق يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى صحيح ذلك ان تغيير الطائفة أو الملة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أمر يتصل بحرية العقيدة ، إلا انه عمل ارادى من جانب الهيئة الدينية المختصة ، ومن ثم فهو لا يتم ولا ينتج اثره بمجرد الطلب وإبداء الرغبة ولكن بعد الدخول فى الطائفة والملة الجديدة واتمام طقوسها ومظاهرها الخارجية الرسمية وقبول طلب الانضمام اليها . لما كان ذلك وكان المجلس الملى العام لطائفة الانجيليين طبقاً للمادة ٢٠ من الامر العالى المؤرخ ١٩٠٢/٣/١ هو

صاحب الاختصاص الوحيد بالفصل في طلبات الانضمام الى الطائفة الواحده بكافة شيعها وفرقها وكنائسها وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إنه إعتد في اثبات تغيير المطعون ضده الطائفة بشهادة صادرة من رئيس الطائفة الانجيلية تفيد موافقة اللجنة المالية للاحوال الشخصية على قبول طلب انضمام المطعون ضده إليها وقضى باثبات الطلاق دون أن يقدم المطعون ضده قراراً من المجلس الملى العام لهذه الطائفة بمنحه لقب انجيلي ، فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال بما يوجب

نقضه .





## جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / وليم رزق بدوي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / طه الشريف ، احمد ابو الحجاج نائبى رئيس المحكمة ، شكرى العميرى وعبد الصمد عبد العزيز .

( ١٦٣ )

### الطعن رقم ٢١٧٦ لسنة ٥٤ القضائية

ملكية " تملك المساكن الشعبية "

تمليك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة لمستأجريها . شرطه . ان تكون مؤجره بفرض السكنى وتعام شغلهم لها قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وسداد قيمتها الايجارية المنخفضة لمدة خمس عشرة سنة قانونا . العبرة فى تحديد ما هية الاستغلال والفرض منه منذ بداية التاجير حتى انقضاء المدة التى حددها المشرع لثبوت الحق فى التملك .

١ - لئن كان النص فى المادة ٧٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على ان

تملك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التى أقامتها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل بهذا القانون نظير أجرة تقل عن الاجرة القانونية إلى

مستأجرها على أساس سداد الاجرة المنخفضة لمدة خمس عشرة سنة وذلك وفقاً للقواعد والشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء يدل على أنها تقرر الحق لمستأجرى الوحدات المؤجرة سالف الذكر بغرض السكنى دون غيرها مما هو مؤجر لأغراض أخرى في تملكها إذا كان قد تم شغلهم لها قبل تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر وبشروط سداد قيمتها الايجارية المنخفضة لمدة خمس عشرة سنة وفقاً للشروط والأوضاع والقواعد التي يصدر بها قرار رئيس مجلس الوزراء فإن مؤدى ذلك أن العبرة في تحديد ماهية الاستغلال والغرض منه تكون منذ بداية التأجير حتى إنقضاء المدة التي حددها المشرع لثبوت الحق في التملك مع توافر باقي الشروط الأخرى دون نظر الى أى تغيير يطرأ في غرض الانتفاع فيما بعد لخروجه عن القواعد التي حددها لثبوت الحق في التملك .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر... والمرافعه وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -

تتحصل فى أن الطاعن اقام الدعوى رقم ٦٨٧ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى اسوان

على المطعون ضدهما بصفتيهما بطلب الحكم بتثبيت ملكيته للشقة المبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى . وقال بياناً لذلك أنه بموجب عقد ايجار مؤرخ ١٩٦٣/١١/١ يستأجر المطعون ضده الثانى شقة النزاع بإيجار شهرى مقدار <sup>مليج</sup> ٣٢٠ آره بغرض إستخدامها كمسكن له واسرته وإذ كانت تدخل فى عداد المساكن الاقتصادية التى أقامتها محافظة اسوان ويحق له تملكها عملاً بأحكام عملاً بأحكام المادة ٧٢ والقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ . وقد قام بالوفاء بجميع الالتزامات التى تؤهله لذلك عملاً بأحكام القانون وقرار رئيس مجلس الوزراء سالف الذكر - فقد أقام الدعوى بطلباته . نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى ، وبعد أن أودع تقريره قضت للطاعن بطلباته . استأنف المطعون ضدهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٢ لسنة ٣ق استئناف قنا ( مأمورية اسوان ) ويتاريخ ١٩٨٤/٥/٢١ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتمت النيابة رأياً .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول ان الحكم المطعون فيه إذا قام قضاءه على عدم توافر شروط التملك فى حقه إعمالاً للمادة ٧٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وقرار رئيس

مجلس الوزراء ١١٠ لسنة ١٩٧٨ على سند من ان عين النزاع لا تستغل كمسكن بل تستخدم إحدى حجراتها كعيادة طبية لطب الاسنان وفقا لما انتهى اليه الخبير المنتدب في الدعوى في تقريره وغلب بذلك صفة العيادة على صفة المسكن مع ان ذلك أمر لاحق لتوافر شروط التملك لعين النزاع وتوافر حقه فيه وفقاً لأحكام القانون والمواد سالفى الذكر والذين لم يحظرا إضافة أى غرض آخر للانتفاع بعد ثبوت هذا الحق مما كان من مقتضاه أن يعنى الحكم ببحث مدى توافر شروط التملك فى حقه إعمالاً لهما فى خلال الفترة السابقة لثبوت هذا الحق ولا يستمد من الفترة اللاحقة على ذلك دليلاً على عدم توافر تلك الشروط والقواعد المحددة لذلك مما يعيبه بالفساد فى الاستدلال ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك انه ولئن كان النص فى المادة ٧٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على ان تملك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التى أقامتها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل بهذا القانون نظير أجره تقل عن الاجرة القانونية الى مستأجريها على أساس سداد الاجرة المنخفضة لمدة خمس عشرة سنة وذلك وفقاً للقواعد والشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء يدل على أنها تقرر الحق لمستأجري الوحدات المؤجرة سالفى الذكر بغرض السكنى دون غيرها مما هو مؤجر لأغراض أخرى فى تملكها إذا كان قد تم شغلهم لها قبل تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر

وبشروط سداد قيمتها الايجارية المنخفضة لمدة خمس عشرة سنة وفقاً للشروط والأوضاع والقواعد التي يصدر بها قرار رئيس مجلس الوزراء فإن مؤدى ذلك أن العبرة في تحديد ماهية الاستغلال والغرض منه تكون منذ بداية التأجير حتى إنقضاء المدة التي حددها المشرع لثبوت الحق في التملك مع توافر باقي الشروط الأخرى دون نظر الى أى تغيير يطرأ في غرض الانتفاع فيما بعد لخروجه عن القواعد التي حددها لثبوت الحق في التملك - لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على ما أورده الخبير المنتدب في تقريره من أن عين النزاع تستغل كمسكن وعياده طبيه لعلاج الأسنان أى أنها ليست معدة للسكن فقط إعمالاً لأحكام القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ولم يعرض لما تمسك به الطاعن في مذكرة دفاعه أمام محكمة الموضوع من أن حقه في تملك عين النزاع قد اكتملت له مقوماته وفقاً لأحكامه وقرار رئيس مجلس الوزراء سالف الذكر في تاريخ سابق على رفع الدعوى من ناحية ماهية الاستغلال وسداد كافة المستحقات المالية خلال المدة القانونية منذ بداية عقد الايجار في ١/١١/١٩٦٣ إذ أن تقرير الخبير جاء قاصراً عن بيان تاريخ إستغلال جزء من العين كعيادة وهو دفاع جوهري من شأن تحقيقه أن يتغير وجه الرأى في الدعوى . مما يعيبه بالقصور في التسبيب ويستوجب نقضه .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه على ان يكون مع النقض الإحالة .





## جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد امين طموم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / محمد جمال الدين شلقاني ، صلاح محمود عويس نائبى رئيس المحكمة ، محمد رشاد  
مبروك وفؤاد شلبى .

( ١٦٤ )

### الطعن رقم ٢٥٤٤ لسنة ٥٥ القضائية

حيازة " دعوى استرداد الحيازة " . دعوى . قضاء مستعجل . تقادم .  
مدة السنة المشترطة لرفع دعوى إسترداد الحيازة . م ١/٩٥٨ مدنى مدة  
تقادم تسرى عليها قواعد الانقطاع . رفع الحائز دعواه امام القضاء  
المستعجل طالبا رد حيازته . قاطع للمدة ولو صدر حكم القضاء المستعجل  
بعدم الاختصاص . طة ذلك .

إذ كانت مدة السنة التى إشتطت المادة ١/٩٥٨ من القانون المدنى رفع  
الدعوى خلالها هى مدة تقادم خاص تسرى عليها قواعد الانقطاع التى تسرى على

التقادم المسقط العادى لان الغرض من تعيين هذه المدة هو احترام الاوضاع المستقرة فإن رفع الحائز دعواه امام القضاء المستعجل بطلب رد حيازته يقطع مدة دعوى إسترداد الحيازة ولو صدر الحكم بعدم اختصاص القضاء المستعجل لأن رفع الدعوى امام محكمة غير مختصة يقطع المدة ما دام الطلب فى الدعوى المستعجلة هو طلب خاص بموضوع إسترداد الحيازة وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على أن رفع الدعوى المستعجلة بطلب إسترداد الحيازة ليس من شأنه قطع مدة التقادم المشار اليها ورتب على ذلك عدم قبول الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر... والمرافعه وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -

تتوصل فى أن الطاعنه اقامت الدعوى رقم ٧٤٣٩ لسنة ١٩٨٤ مدنى شمال القاهرة الإبتدائية بطلب الحكم بطرد المطعون عليه من الشقه المبينة بصحيفة الدعوى ورد حيازتها لها بما فيها من منقولات والتسليم . وقالت بيانا لذلك انها

المستأجرة لتلك الشقة وتقيم بها بعد ان امتداليها الايجار منذ وفاة زوجها المستأجر الاصلى فى عام ١٩٨٠ وقد اغتصب المطعون عليه حيازتها لتلك الشقة بما فيها من منقولات مملوكة لها وطردها منها بتاريخ ١٩٨٣/٥/١١ واقامت ضده الدعوى رقم ٤٥٥٢ لسنة ١٩٨٣ مستعجل القاهرة بتاريخ ١٩٨٣/١٠/١٥ وإذ قضى فيها نهائيا بعدم إختصاص القضاء المستعجل بنظرها فقد اقامت هذه الدعوى بطلباتها سالفه البيان . بتاريخ ١٩٨٥/١/٩ حكمت المحكمة برفض الدعوى . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧٩٢ لسنة ١٠٢ ق مدنى لدى محكمة استئناف القاهرة التى حكمت بتاريخ ١٩٨٥/١١/٦ بالغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشوره فرأت إنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه . وفى بيان ذلك تقول ان الحكم اقام قضاءه على ان الدعوى رفعت بعد مضى اكثر من سنه على تاريخ سلب حيازتها للعين محل النزاع فى ١٩٨٣/٥/١١ وان اقامتها الدعوى المستعجلة برد حيازتها لا يؤثر فى سريان تلك المدة . حالة إن رفع الدعوى المستعجلة من شأنه قطع مدة السنه المشار اليها بإعتبار انها مدة تقادم وليست مدة سقوط . ومن ثم يرد عليها الانقطاع والوقوف .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك انه لما كانت مدة السنة التي إشتطت المادة ١/٩٥٨ من القانون المدني رفع الدعوى خلالها هي مدة تقادم خاص تسرى عليها قواعد الإنقطاع التي تسرى على التقادم المسقط العادى لان الغرض من تعيين هذه المدة هو إحترام الاوضاع المستقرة فإن رفع الحائز دعواه امام القضاء المستعجل بطلب رد حيازته يقطع مدة دعوى استرداد الحيازة ولو صدر الحكم بعدم اختصاص القضاء المستعجل لان رفع الدعوى امام محكمة غير مختصة يقطع المدة ما دام الطلب فى الدعوى المستعجلة ، هو طلب خاص بموضوع إسترداد الحيازة ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على إن رفع الدعوى المستعجلة بطلب إسترداد الحيازة ليس من شأنه قطع مدة التقادم المشار اليها ورتب على ذلك عدم قبول الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .



## جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد امين طوم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين/ محمد جمال الدين شلقاني ، صلاح محمود عويس نائبى رئيس المحكمة ، السيد خلف ،  
وفؤاد شلبى .

( ١٦٥ )

### الطعن رقم ١٥٨٥ لسنة ٥٤ القضائية

( ١ ، ٢ ) حكم " حجية الحكم الجنائي " . قوة الامر المقضى . إيجار .

إيجار الاماكن " .

١ - حجية الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية أمام المحكمة المدنية .

شروطه . فصله فصلا لازما فى وقوع الفعل المكون للاساس المشترك بين  
الدعويين وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته الى فاعله .

مثال بصدد القضاء بالبراءة فى تهمة دخول مسكن بقصد منع الحياة

بالقوة .

٢ - قضاء الحكم فى مسألة أساسية وحيازته قوة الشئ المحكوم فيه. مانع



للخصوم انفسهم من التنازع فيها فى دعوى تالية تكون فيها هذه المسألة بذاتها الاساس فيما يدعيه اى من الطرفين قبل الآخر من حقوق مترتبة عليها.

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان للحكم الصادر فى المواد الجنائية حجية فى الدعوى المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته الى فاعله فإن فصلت المحكمة الجنائية فى هذه الامور فإنه يمتنع على المحاكم المدنية ان تعيد بحثها ويتعين عليها ان تلتزمها فى بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لى لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائى السابق له .

وكان البين من الحكم الصادر فى الجنبه رقم ( .... ) لسنة ١٩٨٩ مستأنف شرق اسكندرية بتاريخ ( .... ) ببراءة الطاعن من الاتهام الموجه اليه من دخول مسكن المطعون عليهما الاول والثانية بالشقة محل النزاع بقصد منع حيازتها بالقوة قد استند فى اسبابه اللازمة لإقامة قضائه الى ان الطاعن هو الذى يستأجر تلك الشقة من مالكا بموجب عقد إيجار مفروش صادر له من مالكا لم يطعن عليه المطعون عليهما المذكورين بمطعن ما مما يكون معه ذلك الاتهام على غير اساس وكانت هذه المسألة تكون الاساس المشترك بين تلك الدعوى والدعوى المدنية الماثله ويكون الحكم الجنائى الصادر فيها حجة امامها فإن الحكم المطعون فيه اذ لم يلتزم الحكم الجنائى فى هذا الصدد فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان قضاء الحكم فى مسألة اساسية وحيازته قوة الشئ المحكوم فيه يمنع الخصوم انفسهم من التنازع فيها فى أية دعوى تالية تكون فيها تلك المسألة هى بذاتها الاساس فيما يدعيه أى من الطرفين من حقوق مترتبة عليها .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر... والمرافعه وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى ان الطاعن اقام الدعوى التى . قيدها برقم ١٠٠٠٠ سنة ١٩٧٩ مدنى الاسكندرية الابتدائية اختصم فيها المطعون عليه وطلب الحكم بالزام المطعون عليهما الاول والثانية برد حيازته للشقة المبينة بالاوراق وتسليمها له مع المنقولات المبينة بالقائمة الملحقة بعقد الايجار المؤرخ ١/١/١٩٧٥ - وقال بيانا لها إنه استأجر تلك الشقة مفروشة من المطعون عليه الثالث بموجب العقد المشار اليه غير ان المنطعون عليهما الاول والثانية اغتصبا حيازته وتحرر عن هذه الواقعة المحضر رقم ١٠٠٠٠ سنة ١٩٧٧ جنح المنتزه . واذ قررت النيابة تمكينهما من الشقة فقد اقام الدعوى بطليبه سالفى البيان ، وإبان نظر الدعوى

اقام المطعون عليه الاول دعوى فرعية يطلب الحكم بثبوت العلاقة الايجارية بينه وبين المطعون عليه الثالث عن الشقة محل النزاع خاليه . فحكمت بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٧ باجابة الطاعن الى طلبيه وبرفض الدعوى الفرعية . استأنف المطعون عليهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف اسكندرية بالاستئناف رقم ٦٩ لسنة ٢٨ ق مدنى فحكمت بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٩ بالغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى الاصلية وفى الدعوى الفرعية بثبوت العلاقة الايجارية بين المطعون عليه الاول والمطعون عليه الاخير عن الشقة محل النزاع خاليه . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت انه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون اذ لم يلتزم بحجية الحكم الجنائى الصادر فى الجنحة رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٧٩ مستأنف شرق الاسكندرية ببراءته من الاتهام المنسوب اليه بدخول مسكن المطعون عليهما الاول والثانية بالشقة محل النزاع بقصد منع حيازتها لها بالقوة وذلك فيما قطع به من ثبوت حيازته لها دونهما رغم انها مسألة اساسية لازمة للفصل فى الدعوى المدنية ويحاج فيها امام القضاء المدنى . كما لم يلتزم بحجية الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٠ مدنى الاسكندرية الابتدائية المؤيده بالاستئناف رقم ٢٩١ سنة ٢٧ ق الاسكندرية بالزام المطعون عليهما المذكورين ببيع الشقة لوضع يدها عليها بطريق الغصب طوال فترة تمكين النيابة لهما من حيازتها .

وحيث ان هذا النعى سديد . ذلك انه لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان للحكم الصادر فى المواد الجنائية حجية فى الدعوى المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما فى وقوع الفعل المكون للاساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته الى فاعله فإن فصلت المحكمة الجنائية فى هذه الامور فإنه يمتنع على المحاكم المدنية ان تعيد بحثها ويتعين عليها ان تلتزمها فى بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لى لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائى السابق له . وكان البين من الحكم الصادر فى الجنحة رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٧٩ مستأنف شرق اسكندرية بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٦ ببراءة الطاعن من الاتهام الموجه اليه من دخول مسكن المطعون عليهما الاول والثانية بالشقة محل النزاع بقصد منع حيازتها بالقوة قد استند فى اسبابه اللازمة لاقامة قضائه الى ان الطاعن هو الذى يستأجر تلك الشقة من مالكاها بموجب عقد ايجار مفروش صادر له من مالكاها لم يطعن عليه المطعون عليهما المذكورين بمطعن ما مما يكون معه ذلك الاتهام على غير اساس . وكانت هذه المسألة تكون الاساس المشترك بين تلك الدعوى والدعوى المدنية الماثله ويكون الحكم الجنائى الصادر فيها حجة امامها . فإن الحكم المطعون فيه اذ لم يلتزم بحجية الحكم الجنائى فى هذا الصدد فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون . ولما كان ذلك ، وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان قضاء الحكم فى مسألة اساسية وحيازته قوة الشئ المحكوم فيه يمنع الخصوم انفسهم من التنازع فيها فى اية دعوى تالية تكون فيها تلك المسألة هى بذاتها الاساس فيما يدعيه اى

من الطرفين من حقوق مترتبة عليها . وكان البين من الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٤٤ سنة ١٩٨٠ مدنى الاسكندرية الابتدائية التى اقامها الطاعن ضد المطعون عليهما الاول والثانية بطلب الحكم بالزامهما بأن يدفعوا له ريع الشقة محل النزاع طوال فترة حيازتهما لها بناء على القرار الصادر لهما بذلك من النيابة والذي تأيد فى الاستئناف رقم ٢٩١ سنة ٢٩١ ق الاسكندرية انه استند فى اسبابه اللازمة لاقامة قضائه بالزامهما ببيع تلك الشقة الى ان الطاعن هو المستأجر لها من مالكا وان المطعون عليهما المذكورين يضعان اليد عليها بطريق الغصب ، واذ كانت هذه المسألة الاساسية التى اقام عليها الحكم قضاءه هى بذاتها الاساس فيما يدعيه الطاعن فى الحكم المشار اليه يحوز حجية مانعه من اعادة بحث ما فصل فيه فى هذه المسألة أو فى ايه حقوق اخرى مترتبة عليها واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يلتزم بحجية ذلك الحكم فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون . بما يتعين معه نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .





## جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / عبد المنصف أحمد هاشم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين/ محمد عبد المنعم حافظ و د. رفعت عبد المجيد ومحمد خيرى الجندي نواب رئيس المحكمة  
ومحمد شهاوى .

( ١٦٦ )

### الطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٥٦ القضائية

( ١ ) تعويض . حكم " حجية الحكم " . مسئولية .

الحكم نهائيا بادائه الطامن بتهمتى الاصابة الخطا والقيادة بحالة ينجم  
منها الخطر . يقيد المحكمة المدنية عند فصلها فى دعوى التعويض عن إتلاف  
السيارة التى اصطدم بها . علة ذلك . الاساس المشترك بين الدعويين الجنائية  
والمدنية المادتان ٤٥٦ اجراءات جنائية ، ١٠٢ اثبات . ( مثال ) .

( ٢ ) تعويض " تقدير التعويض " . محكمة الموضوع " سلطتها فى تقدير  
التعويض " .

محكمة الموضوع . استقلالها بتقدير التعويض . كفاية بيان الحكم  
لعناصر الضرر المستوجب للتعويض .

### ( ٣ ) تعويض . مسئولية .

اختلاف مصدر الزام مرتكب الفعل الضار عن مصدر الزام شركة التأمين مع تحقق شروط مسئوليتها . أثره . تضامتهما في أداء التعويض . للدائن التنفيذ به كله ثبل أيهما . توقف رجوع المولى على الآخر على ما بينهما من علاقة .

١ - مفاد ما نصت عليه المادتان ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية و ١٠٢ من قانون الاثبات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون له حجية في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية . وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله فإذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور فإنه يمتنع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكي لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائي السابق له (١) وإذا كان الفعل غير المشروع الذي رفعت الدعوى الجنائية على أساسه هو بذاته الذي نشأ عنه اتلاف السيارة والذي يستند اليه المطعون ضده الاول في المطالبة بالتعويض عن هذه التلفيات ، فإن الحكم الجنائي المذكور اذ قضى بادائه الطاعن لثبوت الخطأ في جانبه يكون قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته الى فاعله ويحوز في شأن هذه المسألة المشتركة حجية الشئ المحكوم فيه أمام

المحكمة المدنية وتتقيد به هذه المحكمة ويمتنع عليها أن تخالفه أو تعيد بحثه ،  
واذ التزم الحكم المطعون فيه بحجية الحكم الجنائي في هذا الخصوص فإنه  
يكون قد اختار صحيح القانون .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير التعويض هو من اطلاقات  
محكمة الموضوع بحسب ما تراه مناسبا مستهدية في ذلك بكافة الظروف  
والملايسات في الدعوى . فلا عليها ان هي قدرت التعويض الذي رأته مناسبا  
بدون أن تبين أو ترد على ما أثاره الطاعن من ظروف ، وأنه اذا لم يكن  
التعويض مقدرا بالاتفاق أو بنص في القانون فإن لمحكمة الموضوع السلطة  
التامة في تقديره دون رقابة عليها من محكمة النقض وبحسب الحكم أن يكون  
قد بين عناصر الضرر الذي يقدر التعويض عنه .

٣ - إذ استند المطعون ضده الاول في طلباته قبل الطاعن إلى احكام  
المسئولية التقصيرية بإعتباره مرتكب الفعل الضار ، واستند في طلباته الموجهة  
الى المطعون ضده الاخير الى وثيقة التأمين ، فيكون مصدر الزام كل منهما  
مختلفا عن مصدر إلزام الاخر ويكونا متضامين في أداء التعويض ويترتب  
عليه متى تحققت شروط مسئولية كل منهما وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة  
- أن يكون كل منهما مسئولا عن كل الدين ويستطيع الدائن التنفيذ به كله قبل  
أيهما ، ويتوقف رجوع من يوفى منهما بكامل الدين على الآخر على ما قد يكون  
بينهما من علاقة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر... والمرافعه وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتحصل فى أن المطعون ضدهم الاربعة الاول اقاموا الدعوى رقم ٢٨٥٧ سنة  
١٩٨٣ مدنى طنطا الابتدائية بطلب الحكم بالزام الطاعن بالتضام مع المطعون  
ضده الاخير بأن يدفعوا لهم مبلغ ٢٢٠٠٠ جنيه ، وقالوا بيانا لدعواهم أنه  
بتاريخ ٢١ من أغسطس سنة ١٩٨١ تسبب الطاعن بخطئه فى اصابتهم جميعا  
بالاصابات المبينه بالتقارير الطبية المرفقة بأوراق الجرحه رقم ٢٩١٩ سنة  
١٩٨١ - بركة السبع والتي قضى فيها بادانة الطاعن بحكم صار باقا ، واذ  
لحقتهم اضرار مادية وادبية نتيجة هذه الاصابات بالاضافة الى تهشم السيارة  
التي كانوا يستقلونها ويقدررون التعويض الجابر لها بالمبلغ المطالب به وكانت  
السيارة اداة الحادث مؤمنا عليها لدى الشركة التي يمثلها المطعون ضده  
الاخير فقد اقاموا الدعوى بطلبهم سالف البيان ، وبتاريخ ٢٥ من يناير سنة  
١٩٨٤ قضت المحكمة بالزام الطاعن بالتضام مع المطعون ضده الاخير بأن  
يدفعا للمطعون ضده الاول مبلغ ٢٥٠٠ جنيه كتعويض عما أصاب سيارته من  
تلفيات و ٥٠٠ جنيه عما لحقه من ضرر مادي وادبي بسبب الاصابة والمطعون

ضدها الثانية مبلغ ٣٠٠ جنيه والثالثة مبلغ ٢٠٠ جنيه والرابعة ٢٠٠ جنيه تعويضا عما لحقهم من اضرار مادية وأدبية . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ٢٣٦ سنة ٣٤ قضائية ، كما استأنفه المطعون ضده الاخير بالاستئناف رقم ٣٤٥ سنة ٣٤ قضائية وبعد أن ضمت المحكمة الاستئناف الثانى الى الاول قضت بتاريخ ١٩٨٦/٤/٣ فى موضوع الاستئناف رقم ٣٤٥ سنة ٣٤ قضائية بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من الزام المستأنف - المطعون ضده الاخير - بمبلغ ٢٥٠٠ قيمة التعويض عن تلفيات السيارة ورفض الدعوى قبله فى هذا الشق من الطلبات وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك ، وفى موضوع الاستئناف رقم ٢٣٦ سنة ٣٤ قضائية بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وادعت النيابة العامة مذكرة ابدت فيها الرأى برفض الطعن . واذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث ان الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالاول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول ان الحكم المطعون فيه تقييد فى ثبوت الخطأ فى جانبه عن واقعه اتلاف السيارة بحجية الحكم الجنائى القاضى بادانته عن تهمة الاصابة الخطأ ، فى حين أن واقعة اتلاف السيارة لم تكن من بين التهم التى حوكم الطاعن عنها جنائيا فلا يكون للحكم



الجنائي المذكور أية حجية بالنسبة لطلب التعويض عن الواقعة سالفة الذكر وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ، ذلك أن مفاد ما نصت عليه المادتان ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية و ١٠٢ من قانون الاثبات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون له حجية في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية متى كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية . وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ، فإذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور فإنه يمتنع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكي لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائي السابق له . لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بتهمة الاصابة الخطأ وقيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر وأن المحكمة قضت بادانته وصار هذا الحكم باتا ، واذ كان الفعل غير المشروع الذي رفعت الدعوى الجنائية على أساسه هو بذاته الذي نشأ عنه اتلاف السيارة - والذي يستند اليه المطعون ضده الاول في المطالبة بالتعويض عن هذه التلفيات ، فإن الحكم الجنائي المذكور اذ قضى بادانته الطاعن لثبوت الخطأ في جانبه يكون قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته

الى فاعله ويحوز فى شأن هذه المسألة المشتركة حجية الشئ المحكوم فيه أمام المحكمة المدنية وتتقيد به هذه المحكمة ويمتنع عليها أن تخالفه أو تعيد بحثه ، واذ اعتد الحكم المطعون فيه بحجية الحكم الجنائى فى هذا الخصوص فإنه يكون قد اصاب صحيح القانون ويضحى النعى عليه بهذا السبب على غير اساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول ان الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه وأحال اليه قدر التعويض عن التلفيات التى لحقت بسيارة المطعون ضده الاول تقديرا جزافيا بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه دون أن يستند فى ذلك الى ماله أصل ثابت فى الاوراق ومن أقوال شهود أو تقرير خبرة أو فواتير اصلاح وقد تمسك الطاعن امام محكمة الاستئناف بوجود مبالغة فى هذا التقدير غير أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع وانتهى الى تأييد تقدير الحكم الابتدائى لمبلغ التعويض المذكور وبذلك يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى مربودا ذلك أن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن تقدير التعويض هو من اطلاقات محكمة الموضوع بحسب ما تراه مناسبا مستهدية فى ذلك بكافة الظروف والملابسات فى الدعوى . فلا عليها ان هى قدرت التعويض الذى رأته مناسبا دون أن تبين أو ترد على ما أثاره الطاعن من ظروف ، وأنه اذا لم يكن التعويض مقدرا بالاتفاق أو بنص فى القانون فإن

لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تقديره دون رقابة عليها من محكمة النقض وبحسب الحكم أن يكون قد بين عناصر الضرر الذى يقدر التعويض عنه ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى الذى ايدى الحكم المطعون فيه واحال اليه قد قدر مبلغ التعويض عن التلفيات التى لحقت بسيارة المطعون ضده الاول بسبب العمل غير المشروع الذى وقع من الطاعن بمبلغ ٢٥٠٠ <sup>جـ</sup> مستهديا فى ذلك بما ثبت بمحضر المعاينة الذى اجرى بمعرفة مهندس مرور المنوفية والمرفق ضمن أوراق الجنحه المتضمنه لأوراق - الدعوى من اصابتها بتلفيات عديدة على النحو المبين بذلك المحضر ، وما بان من محضر تسليم السيارة المقدم من المطعون ضده سالف الذكر والذى يفيد تسلمه لها من الموزع فى تاريخ مقارب للحادث ، وكان ذلك من الحكم كاف لحمل قضائه فى هذا الشأن فإن النعى عليه بالقصور فى التسبب يكون على غير اساس .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب ، وفى بيان ذلك يقول انه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن السيارة اداة الحادث مؤمن عليها اجباريا لدى الشركة التى يمثلها المطعون ضده الاخير وهى ملزمة بتغطية كافة الحوادث التى تنشأ عن السيارة المؤمن عليها ومنها الائتلاف الحاصل لسيارة المطعون ضدهم الأربعة الاول ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى قبل شركة التأمين بالنسبة لطلب التعويض عن تلك التلفيات ولم يرد على دفاع الطاعن فى هذا الشأن ، وهو ما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن الثابت من الاوراق أن المطعون ضده الاول قد استند فى طلباته قبل الطاعن الى أحكام المسئولية التقصيرية بإعتباره مرتكب العمل الضار ، واستند فى طلباته الموجهة الى المطعون ضده الاخير الى وثيقه التأمين فيكون مصدر الزام كل منهما مختلفا عن مصدر الزام الاخر ويكونا متضامنين فى اداء التعويض ويترتب عليه متى تحققت شروط مسئولية كل منهما - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون كل منهما مسئولا عن كل الدين ويستطيع الدائن التنفيذ به كله قبل أيهما ، ويتوقف رجوع من يوفى منهما بكامل الدين على الآخر على ما قد يكون بينهما من علاقة، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه قد خلاص - ودون نعى عليه فى هذا الخصوص - الى تحقق مسئولية الطاعن عن التعويض باعتباره مرتكب العمل الضار ، وكان هذا وحده كاف لحمل قضائه بالزامه بكل التعويض المقرر عن تلفيات السيارة المملوكة للمطعون ضدهم الاربعة الاول ، ومن ثم فإن انتهاء الحكم المطعون فيه الى عدم مسئولية شركة التأمين - التى يمثلها المطعون ضده الاخير عن تعويض التلفيات التى حدثت بالسيارة سالفة الذكر - أيا كان وجه الرأى فيه - لا يشكل ضررا بالطاعن ولا يقبل منه من ثم ما أثاره فى هذا الخصوص .

ولما تقدم يتعين القضاء برفض الطعن .



## جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم زغونائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين/ محمد حسن العفيفي ، عادل نصار ، ابراهيم بركات نواب رئيس المحكمة و ابراهيم  
الضهيرى .

( ١٦٧ )

### الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٥٧ القضائية

عمل ، سلطة صاحب العمل : فسخ عقد العمل ، فصل العامل .

الحكم المستحدث الوارد فى نص م ٦٥ من ق ١٢٧ لسنة ١٩٨١ . لا يمنع  
صاحب العمل من فسخ عقد العمل وفصل العامل إذا توافر المبرر المشار  
إليه فى المادة ٦١ منه . علة ذلك .

أن المادة ٦٥ من قانون العمل الصادر برقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بما تضمنه  
من حكم مستحدث جرى به نصها على أنه " .... " فإنته مع ذلك لا يغل يد  
صاحب العمل عن إستعمال حقه فى فسخ عقد العمل وفصل العامل بإرادته المنفردة



إذا ارتكب خطأ جسيماً طبقاً لما تقضى به المادة ٦١ من ذات القانون ، إذ أنه ما زال فى مكنته الإختيار بين عرض أمر فصل العامل على اللجنة المشار إليها قبل توقيع الجزاء التأديبى عليه بالفصل أو اغفال العرض عليها وفسخ عقد العمل وفصل العامل إذا توافر المبرر المشار إليه فى المادة ٦١ أنه البيان وذلك إعمالاً لصفته المدنية التى تسمح له عند اخلال العامل بالتزاماته أن ينهى عقد عمله بإرادته المنفردة طبقاً للمواد ١٥٧ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ من القانون المدنى . أية ذلك أن النص الذى كان مقدماً فى الاقتراح بمشروع قانون العمل الجديد والذى كان يحرم صاحب العمل من فرصة الاختيار بين نظام التأديب ونظام الفسخ المدنى حسبما يتفق مع مصالحه حيث كان يقضى ذلك النص المقترح بعدم جواز لجوء صاحب العمل إلى إنهاء علاقة العمل فى إطار الرابطة المدنية العقدية لنفس الاسباب التى كان من أجلها قد طلب تأديب العامل بالفصل ، هذا النص لم يظهر فى القانون القائم الأمر الذى ينبىء عن إنصراف نية المشرع عنه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر... والمرافعه وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - وعلى ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -

تتحصل فى ان الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٨٤ مدنى الاسماعيلية

الابتدائية على الشركة المطعون ضدها بطلب الحكم بالزامها بصرف أجر عن المدة من تاريخ فصله من عمله لديها الحاصل بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢١ وحتى يفصل في الدعوى مع الزامها بتعويضه بمبلغ ١٠٠٠٠ <sup>جـ</sup> عما أصابه من اضرار مادية وأدبية نتيجة قيامها بهذا الفصل تعسفا منها وإعتبار قرارها بذلك كأن لم يكن لعدم عرض الأمر على اللجنة الثلاثية طبقا للمادة ٦٥ من قانون العمل الصادر برقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ . وبتاريخ ١٩٨٥/٢/٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى . إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الإسماعيلية بالاستئناف رقم ١٠٢ س ١٠٠ اق مدنى ودفعت المطعون ضدها بسقوط حق الطاعن فى رفع الدعوى لمضى أكثر من سنة من تاريخ الفصل حتى اقامة الدعوى وبتاريخ ١٩٨٦/١١/١٦ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبسقوط الدعوى لمضى مدة السنة من وقت إنتهاء عقد العمل . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره إلترمت فيها النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وذلك حين إعتبر قرار فصله قائما ومنتجا لآثاره فى انتهاء عقد العمل وأجرى سريان تقادم دعواه من هذا الوقت إعمالا لحكم المادة ١/٦٩٨ من القانون المدنى ، مع أن هذا القرار قد وقع باطلا لصدوره دون قيام

المطعون ضدها بعرض الامر على اللجنة الثلاثية بالمخالفة لحكم المادة ٦٥ من قانون العمل الصادر برقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بما لازمة أن تظل علاقة العمل بينه وبين المطعون ضدها قائمة وغير منتهية وبالتالي لا يجرى فى شأن دعواه قبلها حكم المادة ١/٦٩٨ المشار اليها .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المادة ٦٥ من قانون العمل الصادر برقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بما تضمنته من حكم مستحدث جرى به نصها على أنه "لا يجوز لصاحب العمل فصل العامل قبل العرض على اللجنة الثلاثية المشار إليها فى المادة ٦٢ وإلا إعتبر قراره كأن لم يكن مع إلزامه بأجر العامل " فإنه مع ذلك لا يغفل يد صاحب العمل عن إستعمال حقه فى فسخ عقد العمل وفصل العامل بإرادته المنفردة إذا ارتكب خطأ جسيما طبقا لما تقضى به المادة ٦١ من ذات القانون ، إذ أنه ما زال فى مكتبته الإختيار بين عرض أمر فصل العامل على اللجنة المشار اليها قبل توقيع الجزاء التأديبى عليه بالفصل أو اغفال العرض عليها وفسخ عقد العمل وفصل العامل إذا توافر المبرر المشار إليه فى المادة ٦١ آنفه البيان وذلك إعمالا لصفته المدنية التى تسمح له عند اخلال العامل بالتزاماته أن ينهى عقد عمله بأرادته المنفردة طبقا للمواد ١٥٧ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ من القانون المدنى . آية ذلك أن النص الذى كان مقدما فى الاقتراح بمشروع قانون العمل الجديد والذى كان يحرم صاحب العمل من فرصة الاختيار بين نظام التأديب ونظام الفسخ المدنى حسبما يتفق مع مصالحه حيث كان يقضى ذلك النص المقترح بعدم جواز لجوء صاحب العمل إلى إنهاء علاقة العمل فى إطار الرابطة المدنية العقدية لنفس الاسباب التى كان من أجلها قد طلب تأديب

العامل بالفصل ، هذا النص لم يظهر في القانون القائم الأمر الذي ينبى عن إنصراف نية المشرع عنه - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إلتم هذا النظر وإعتبر قرار المطعون ضدها بفصل الطاعن بإرادتها المنقرده من غير العرض على اللجنة الثلاثية ، منتجا لأثره وبالتالي منهيها لعقد العمل وأجرى سريان تقادم دعوى الطاعن من هذا الوقت طبقا للمادة ١/٦٩٨ من القانون المدني فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويضحى النعى عليه بذلك على غير اساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد رأفت خفاجى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة

المستشارين/ محمد وليد الجارحى ، محمد محم طيطه ، محمد بدر الدين توفيق وشكرى جمعه حسين .

( ١٦٨ )

### الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٤٥ القضائية

( ١ ، ٢ ) تزوير "الادعاء بالتزوير" . بطلان . خبرة "بطلان عمل الخبير" .

(١) مدعى التزوير . وجوب اتخاذ طريق الطعن بالتزوير بالأوضاع

المنصوص عليها فى المادة ٤٩ إثبات وما بعدها دون حاجة إلى تصريح من

المحكمة بذلك . ادعاء المستأنف ضد مدعى تزوير توقيعات الخبراء الثابتة على

التقرير . عدم التزام المحكمة بحث هذا الادعاء طالما لم يسلك طريق الطعن

بالتزوير .

(٢) ندب مكتب خبراء وزارة العدل لمباشرة المأمورية . حقه فى اسنادها

الى خبير أو أكثر ولو كان تابعا لاختصاص مكانى لمنطقة اخرى . علة ذلك .

المواد ١٣٥ ، ٢/١٣٦ اثبات ، ٥٠ مرسوم بق ١٦ سنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة

أمام القضاء .



( ٣ - ٥ ) التزام " تنفيذ الالتزام " التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض " ايجار " ايجار الاماكن " التزامات المؤجر " فسخ عقد الايجار " . عقد " فسخ العقد " قضاء مستعجل . حكم " حجية الحكم " .

(٢) الاصل تنفيذ الالتزام عينا . م ١٤٧ مدنى . العدول عن التنفيذ العيني الى التنفيذ بطريق التعويض . شرطه . م ٢/٢٠٢ مدنى وجوب بحث الاعتبار الموضوعية لإقتصايات المشروع وعائده الاستثمارى فضلا عن الظروف المتعلقة بشخص المدين . مؤداه . عدم تناسب التزامات المؤجر مع الاجرة . أثره . وجوب اعمال المادة ٢/٢٠٢ مدنى علة ذلك .

(٤) هلاك العين المؤجرة هلاكا كلياً . أثره . انفساخ عقد الايجار من تلقاء نفسه ايا كان سبب الهلاك راجعا ام غير راجعا الى خطأ المؤجر . حق طرفى العقد فى طلب انفساخه . علة ذلك . المادتان ١٥٩ ، ١/٥٦٩ مدنى .

(٥) الهلاك القانونى للعين المؤجرة . أثره . انفساخ عقد الإيجار كحكم الهلاك المادى . الحرمان من الانتفاع بالعين المؤجرة فى غير حالة الهلاك المادى والذى يستحيل معه تنفيذ العقد . اعتباره فى حكم الهلاك القانونى . مثال بصدد عقد استغلال سينما وإستحالة تنفيذ التزامات المؤجر لعدم تناسب تنفيذ التزاماته مع الاجرة

١ - المقرر انه يجب على مدعى التزوير ان يسلك فى الادعاء به الاوضاع المنصوص عليها فى المادة ٤٩ من قانون الاثبات وما بعدها - كى ينتج الادعاء أثره القانونى دون الوقوف على اذن من المحكمة بذلك . وكان الثابت من الاوراق أن المستأنف ضدهما لم يسلكا اجراءات الطعن بالتزوير على تقرير الخبير فإن المحكمة تلتفت عما يثيرانه فى هذا الشأن - من الادعاء بتزوير توقيعات الخبراء الثابتة على التقرير .

٢ - مؤدى نص المادتين ١٣٥ ، ١٣٦/٣ من قانون الاثبات والمادة ٥٠ من المرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء أن المشرع اعتبر مكتب خبراء وزارة العدل عند ندبه هو الخبير فى الدعوى فلا عليه اذا ما تبين له بسبب جسامه المأمورية وتشعب اعمالها ان يعهد بها الى خبير أو خبيرين أو اكثر لاداء المأمورية ولو كانوا تابعين لاختصاص مكانى لمنطقة اخرى لان الامر مرده فى النهاية ان مكتب الخبراء هو الخبير المقصود فى الدعوى وأن توزيع الاعضاء على المناطق التابعة للمكتب ما هو إلا تنظيم داخلى لا يحول دون انتدابهم خارج مناطقهم - ومن ثم لا يجدى المستأنف ضدهما القول بىطلان التقرير لان المأمورية باشرها مكتب شمال القاهرة دون مكتب وسط القاهرة المختص .

٣ - مفاد النص فى المادتين ١/١٤٧ ، ٢/٢٠٣ من القانون المدنى - يدل على أن الاصل ان العقد شريعة المتعاقدين يجب احترامه وان للدائن طلب تنفيذ

التزام مدينة عينا وله أن يعرض القيام به على نفقه المدين على أن يكون التنفيذ من أيهما بطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية وما يقتضيه العرف فإذا عدل عن التنفيذ العيني الى التنفيذ بطريق التعويض فيشترط ان ينطوى التنفيذ على ارهاق المدين وهو يعنى العنت الشديد أو الخسارة الفادحة ولا يكفى فيه مجرد العسر والضيق والكلفة وعلى الا يلحق الدائن من وراء ذلك ضرر جسيم ، على انه لا يجوز النظر عند بحث الارهاق الذى قد يصيب المدين أو الضرر الجسيم الذى قد يلحق الدائن الى اساس شخصى لا يتعدى الملاحة المادية بل يجب ان يتناول البحث ما يتعلق باقتصاديات المشروع وعائده باعتباره مشروعاً استثمارياً يستهدف الربح فى ذاته وقد استقر الفقه والقضاء على انه يتعين ان تناسب التزامات المؤجر مع الاجرة والا كان فى الزامه بتنفيذ الاجارة عينا ارهاق وعنت يوجب اعمال الفقرة الثانية من المادة ٢٠٢ من القانون المدنى .

٤ - النص فى المادة ١/٥٦٩ من القانون المدنى على انه " اذا هلك العين المؤجرة اثناء الايجار هلاكاً كلياً انفسخ العقد من تلقاء نفسه " هذا النص يعتبر تطبيقاً للقاعدة العامة التى تقضى بانفساخ العقد لاستحالة التنفيذ الراجع الى انعدام المحل لهلاك العين المؤجرة هلاكاً كلياً أصبح معه تنفيذ عقد الايجار مستحيلاً ومن ثم ينفسخ من تلقاء نفسه ويحكم القانون ، وتقرر المادة ١٥٩ من القانون المدنى القاعدة العامة فى هذا الصدد إذ تقول " فى العقود الملزمة للجانبين اذا انقضى التزام بسبب استحالة تنفيذه انقضت معه الالتزامات

المقابل له وينفسخ العقد من تلقاء نفسه " والمشرع فى النصين سالفى الذكر لم يميز بين ما اذا كان الهلاك غير راجع لخطأ المؤجر فينفسخ العقد بحكم القانون وبين ما اذا كان الهلاك راجعا الى خطأ المؤجر فيجوز للمستأجر طلب الفسخ قضاء بل جعل الحكم فى الحالتين واحد وهو انفساخ العقد بحكم القانون وترتيباً على ذلك يكون لكل من الطرفين طلب الانفساخ ويعتبر العقد مفسوخاً من وقت الهلاك ولا حاجة الى حكم بذلك وان صدر مثل هذا الحكم فإنما يكون مقررراً لهلاك العين وانفساخ العقد ويؤيد ذلك ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدى للقانون المدنى فى هذا الصدد بأنه قد تهلك العين هلاكاً كلياً سواء كان ذلك من جراء عدم القيام بالترميمات اللازمة لحفظ العين أو بخطأ المؤجر أو المستأجر أو بقوة قاهرة وفى كل هذه الاحوال ينفسخ العقد من تلقاء نفسه لإنعدام المحل وهذا هو المقرر فى قضاء النقض فى أحكامه الاخيرة إذ جرى على ان هلاك العين المؤجرة هلاكاً كلياً يؤدى الى انفساخ عقد الايجار من تلقاء نفسه ايا كان السبب فى هذا الهلاك ولو كان ذلك بسبب المؤجر ولا يجبر على اعادة العين الى اصلها .

ه - الهلاك القانونى يلحق بالهلاك المادى الذى يؤدى الى انفساخ عقد الايجار مثل نزع الملكية للمنفعة العامة أو الاستيلاء على العين المؤجرة إذ يبقى فى حالة الهلاك القانونى الكيان المادى للعين المؤجرة إلا انه يتعذر على المستأجر الانتفاع بها ويقاس على تلك الحالة اذا ما اصبح الانتفاع بالعين

المؤجرة مستحيلا فيجب الحاقه بهلاك الشئ نفسه ويكون مبررا لانفساخ العقد إذ أن الحرمان الكلى من الانتفاع بالعين المؤجرة ولو لم يكن هناك هلاك مادي يستحيل معه تنفيذ العقد ويترتب عليه انحلال الرابطة العقدية فلا جدوى من بقاء العقد . لما كان ذلك وإذ التزم المستأنفون بتسليم العين المؤجرة وملحقاتها فى حالة تصلح معها للعرض السينمائى لكى تقى بما أعدت له من المنفعة وفقا لما تم عليه الاتفاق المؤرخ ١٩٧١/٨/٢٠ والذي جاء به ان مدة التعاقد لا تبدأ إلا بتسليم العين المؤجرة صالحة للغرض ولا يلتزم المستأجران -المستأنف ضدهما- بسداد الاجرة الا اذا تم هذا التسليم . ولما كان هذا التسليم مؤجل الى ان يتم اعداد العين صالحة للاستعمال وقد اصبح هذا التنفيذ العينى مرهقا للمؤجرين وانتهت المحكمة الى الزامهم بالتنفيذ بطريق التعويض وهذا القضاء منها لايعنى البته ان العين المؤجرة اصبحت معدة وصالحة للعرض السينمائى . ومن ثم لا تبدأ مدة العقد ولا ينفذ التزام المستأجرين بسداد الاجرة وهو يعنى بطريق اللزوم عدم الانتفاع كلية بالعين المؤجرة لعدم اعدادها للاستغلال المتفق عليه وهذه الاستحالة الحكمية تعادل الهلاك المادى وتسرى عليها احكامه خاصة وقد تمسك المستأنف ضدهما - المستأجران - فى جميع مراحل التقاضى بتنفيذ العقد وفقا لشروطه ومن ثم فإن طلب المستأنفين - المؤجرين - انفساخ العقد يكون له ما يبرره يؤيد ذلك ما جاء بتقرير الخبير السابق بأن العين المؤجرة اصبحت فى يد المستأجرين خربة لاخلالهما بصيانة العين المؤجرة فى فترة



استلامها لتنفيذ حكم التمكين المستعجل ، ولا يحول دون انفساخ العقد نقاعس  
المستأنفين عن التنفيذ العيني بعد ان قضت المحكمة بالزامهم بالتنفيذ بطريق  
التعويض النقدي وفقا لاحكام المادة ٢/٢٠٢ من القانون المدنى .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
المقرر... والمرافعه وبعد المداولة .

وحيث إن الاستئناف سبق قبوله شكلا .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المستأنف وسائر الاوراق -  
تتحصل فى أن المستأنفين اقاموا على المستأنف ضدهما الدعوى رقم ٢٢٣  
لسنة ١٩٧٧ تجارى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بعدم احقية المستأنف  
ضدهما فى القيام على حسابهم بالاعمال الواردة فى تقارير خبراء دعوى اثبات  
الحالة والتمكين رقمى ٤٩٩ ، ٤٦٩٧ لسنة ١٩٧٣ مدنى مستعجل القاهرة وعدم  
التزامهم بتنفيذ تلك الاعمال وبانفساخ عقد استغلال دارسينما ريتس المؤرخ  
١٩٧١/٨/٢٠ واعتباره كأن لم يكن وتسليم مبنى السينما خاليا من أية  
مهمات أو ادوات للمستأنف ضدهما ، وقالوا بيانا لدعواهم إنه بموجب عقد  
الاستغلال سالف الذكر والمبرم بين والدهم والمستأنف ضدهما اتفق على حق

الاخيرين فى استغلال دار السينما المملوكة لهم ارضا وبناء بكافة مشتملاتها للاستغلال السينمائى . مقابل مبلغ ١٢ ألف جنيه عن كل سنة ولده عشرين سنة تبدأ من تاريخ تسليمهم الدار للمستأنف ضدهما صالحة للعرض السينمائى وقد نص البند السابع من العقد على التعديلات والاصلاحات المنوطه بكل من الطرفين ، وتحدد أول يناير سنة ١٩٧٣ موعدا لتسليم " السينما " الى المستأنف ضدهما بحالة تصلح للعرض السينمائى وتعهد كل طرف فى العقد بتنفيذ ما يخصه من الاعمال والتجهيزات على نفقته دون الرجوع بشئ منها الى الطرف الاخر واستطرد المستأنفون انهم انفقوا مبلغ ٢٨٣٠٠ <sup>جـ</sup> على التجديدات المكلفين بها فى العقد وتوقف المستأنف ضدهما عن تنفيذ العقد بعد القيام باعمال لا تتجاوز ٤٥٠٠ جنيه فاندروهما فى ١/١/١٩٧٣ بالغاء العقد الا انهما سارعا فى اقامة الدعويين ٤٩٩ ، ٤٦٩٧ لسنة ١٩٧٣ مدنى مستعجل القاهرة بطلب اثبات حالة الاعمال التى قام بها كل من طرفى التعاقد وما تخلفوا عن تنفيذه وبتمكينهما من تنفيذ جميع الاعمال الخاصة بهم وعلى نفقتهم وبعد ان قدم الخبراء تقاريرهم أجابهما القضاء المستعجل الى طلباتهما بحكم نهائى . ولما كانت العين المؤجرة ظلت مغلقة لاستحالة تنفيذ هذا الحكم المستعجل اذ تتجاوز قيمة الاعمال المطلوبة الاجرة المستحقة عن مدة العقد ، ولما كان التنفيذ العينى بتسليم العين بحالتها لا يمكن المستغل من الانتفاع بها فليس له الا طلب التعويض ان كان له وجه ، ولوجود خلف بين الطرفين حول

تحديد الاعمال الجوهرية المنوط بهم يترتب عليه انحلال التزام كل منهما وانفساخ عقد الاستغلال موضوع الدعوى ويحق لهم اللجوء الى قاضى الموضوع للحكم لهم بطلباتهم سالفه البيان وبتاريخ ١٩٧٨/٤/٤ حكمت محكمة اول درجة برفض الدعوى واقامت قضاها على ان المستأنفين المؤجرين - يلتزمون بصيانه العين المؤجرة وأن التنفيذ العيني ليس مرهقا لهم . طعن المستأنفون على هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٥٤ لسنة ٩٥ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٩ حكمت محكمة الاستئناف بندب مكتب خبراء وزارة العدل لبيان حالة دار السينما وما تم فيها من اصلاحات . وبعد ان قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٣٠ بالغاء الحكم المستأنف وبفسخ العقد المشار إليه والتسليم على سند من عدم قيام المستأنف ضدهما بأية اصلاحات رغم حصولهما على حكم التمكين وتركهما العين المؤجرة دون استعمال حتى استحال الى خراب على نحو ما ورد بتقرير الخبير مما يحق معه للمستأنفين التمسك بفسخ عقد الاستغلال خاصة وأن المستأنف ضدهما لم يطلب انقاص الاجرة أو التعويض فضلا عن ان تكاليف الاصلاح اصبحت مرهقة للمستأنفين ولا تتناسب والاجرة المقدرة . طعن المستأنف ضدهما فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٥١ ق . وبتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٩ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة على سند من أن الحكم لم يستظهر دفاع المستأنف ضدهما بأن المستأنفين قعدوا عن تنفيذ التزامهم بتسليم العين المؤجرة

بحالة صالحة للاستعمال . وبتاريخ ٢٣/٥/١٩٨٤ قضت محكمة الاستئناف  
بالغاء الحكم المستأنف وإخلاء المستأنف ضدهما من دار السينما والتسليم  
وأقامت قضاها على سند من أن الأعمال المنوطة بالمستأنفين جاءت مجهلة  
وبالتالى لا يسند اليهم أي تقصير فى الوفاء بالتزام لم ينعقد الاتفاق بشأنه  
وان المستأنف ضدهما اخلا بالتزامهما بصيانة العين المؤجرة إذ تحولت فى  
يدهما الى دار خربه مما يحق معه للمؤجرين طلب فسخ العقد ، طعن المستأنف  
ضدهما فى حكم الاستئناف للمرة الثانية بطريق النقض . وبتاريخ  
١٨/١١/١٩٨٥ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه على سند من ان التزامات  
المستأنفين جاءت محددة ومعينه وغير مجهلة وحددت جلسة لنظر موضوع  
الاستئناف . وبتاريخ ١٤/٦/١٩٨٧ حكمت المحكمة بهيئة سابقة بندب مكتب  
خبراء وزارة العدل لبيان تكاليف قيام المؤجرين بالتزاماتهم المبينة بعقد  
الايجار وتقارير الخبراء السابقين لاعداد العين للانتفاع بها بموجب العقد وفقا  
للاسعار الحالية والاعباء المالية التى تترتب على انفاقهم لها وقيمة ما يلحق  
المستأجرين من خسارة وما فاتهما من كسب نتيجة عدم تنفيذ العقد وجاء  
باسباب هذا الحكم ان المستأنفين تمسكوا فى دفاعهم بأن التنفيذ العيني فيه  
إرهاق وعنت لهم وطلبوا الاقتصار على تنفيذ التزامهم عن طريق التعويض  
النقدى وهو ما لا يتعارض مع ما انتهت اليه محكمة النقض فى الطعن رقمى  
٢٣٢ لسنة ٥١ ، ١٨٨٦ لسنة ٥٤ ق وقد اودع مكتب الخبراء تقريره الذى

انتهى فيه الى ان جملة تكاليف التزامات المؤجرين تبلغ <sup>مليماً</sup> ١,٤٢٥,٨٢٨ وفقاً للاستعار الحالية وأن قيمة النفقات التي تحملها المستأجران منذ توقيع العقد وحتى تاريخ المعاينة تبلغ <sup>مليماً</sup> ١٦٥١٩,٢٠٠ منها مبلغ <sup>ج</sup> ٥٠٠٠ قيمة التأمين المدفوع منهما والباقي يمثل قيمة الأعمال التي قاما بها بالعين وانهما حصلوا على مقابل استغلال واجهات الدار في الاعلانات على مبلغ <sup>مليماً</sup> ١٨,٠٠٠ وبالتالي لم يلحقهما أية خسارة نتيجة عدم تنفيذ البند السابع من عقد الاستغلال ، كما انه لم يفوتها ثمة كسب نتيجة عدم تنفيذ العقد أذان صناعة السينما اصابها الكساد منذ بداية السبعينات وهو ما أدى الى عدم استكمالهما الاصلاحات منذ سنة ١٩٧٣ حتى الآن وقد اودع المستأنف ضدتهما مذكرتين بدفاعهما رداً على تقرير الخبير نعيان عليه البطلان لأن المأمورية نيّطت بمكتب شمال القاهرة بون المكتب المختص وهو مكتب وسط القاهرة وان الخبراء الذين كلفوا أداء المأمورية ليسوا من الخبراء المتخصصين في حالة النزاع الماثل وان التقرير غفل من توقيع الخبراء الثلاثة مجتمعين فضلاً عن ان احدهم ليس نقابيا وطلبا تمكينهما من الطعن بالتزوير على توقيعات الخبراء . وبجلسة ١٩٩١/٣/٧ قررت المحكمة حجز الاستئناف للحكم لجلسة اليوم .

وحيث إنه عن أوجه النعي الموجهة الى تقرير الخبير فهي في غير محلها ذلك ان الثابت من تقرير مكتب الخبراء الذي ندبته هذه المحكمة ان اثنين منهما من الخبراء الحسابين والثالث من المهندسين وهم من الخبراء المختصين وقد ذيلت



نتيجة التقرير ومحضر الاعمال بتوقيعات هؤلاء الخبراء . ومن ثم تلقت المحكمة عن ادعاء المستأنف ضدهما بأن تلك التوقيعات مزورة ذلك ان المشرع قد نظم فى المواد من ٤٩ الى ٥٨ من قانون الاثبات طريق الادعاء بالتزوير . ووجب المادة ٤٩ منه ان يكون ذلك الادعاء بتقرير فى قلم الكتاب ، وكان من المقرر انه يجب على مدعى التزوير ان يسلك فى الادعاء به الاوضاع المنصوص عليها فى تلك المادة وما بعدها من قانون الاثبات - كى ينتج الادعاء أثره القانونى دون الوقوف على اذن من المحكمة بذلك . وكان الثابت من الاوراق ان المستأنف ضدهما لم يسلكا اجراءات الطعن بالتزوير على تقرير خبره . فإن المحكمة تلقت عما يثيرانه فى هذا الشأن ولا يجدى المستأنف ضدهما القول ببطالان التقرير لان المأمورية باشرها مكتب وسط القاهرة دون مكتب وسط القاهرة المختص ذلك ان مؤدى نص المادتين ١٣٥ ، ١٣٦/٣ من قانون الاثبات والمادة ٥٠ من المرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة امام جهات القضاء ان المشرع اعتبر مكتب خبراء وزارة العدل عند ندبه هو الخبير فى الدعوى فلا عليه اذا ما تبين له بسبب جسامه المأمورية وتشعب اعمالها ان يعهد بها الى خبير أو خبيرين أو اكثر لاداء المأمورية ولو كانوا تابعين لاختصاص مكانى لمنطقة اخرى لأن الأمر مرده فى النهاية ان مكتب الخبراء هو الخبير المقصود فى الدعوى وأن توزيع الاعضاء على المناطق التابعة للمكتب ما هو إلا تنظيم داخلى لا يحول دون انتدابهم خارج مناطقهم . متى كان ذلك ، وكان

الثابت من الحكم الصادر بجلسة ١٩٨٧/٦/١٤ انه ندب مكتب خبراء وزارة العدل بالقاهرة لاداء المأمورية ومن ثم فإن المكتب مختص بتشكيل اعضاء الخبرة اللازمة لاداء المأمورية وفق ما يراه مؤديا للغرض منها ، ولما كان الثابت من الاطلاع على تقرير الخبرة ان النتيجة النهائية مذيبة بتوقيعات الخبراء الثلاثة الذين اسندت اليهم المأمورية وكذلك محضر نهاية اعمال الخبرة مما يستقر فى يقين المحكمة اشتراك الخبراء مجتمعين حال اداء المأمورية وفى تكوين الرأى النهائى فيها ، كما تبين ان اثنين منهما من الخبراء الحسابيين والثالث من المهندسين . ومن ثم فإن النعى بالبطلان على تقرير خبره يكون فى غير محله .

وحيث إن النص فى الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ من القانون المدنى على ان " العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه او تعديله الا باتفاق الطرفين او للاسباب التى يقررها القانون " . والنص فى المادة ٢٠٣ من ذات القانون على انه " إذا كان فى التنفيذ العينى ارهاق للمدين جاز له ان يقتصر على دفع تعويض نقدى اذا كان ذلك لا يلحق بالدائن ضررا جسيما " . يدل على أن الاصل ان العقد شريعة المتعاقدين يجب احترامه وان للدائن طلب تنفيذ التزام مدينه عينا وله أن يعرض القيام به على نفقه المدين على ان يكون التنفيذ من أيهما بطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية وما يقتضيه العرف فإذا عدل عن التنفيذ العينى الى التنفيذ بطريق التعويض فيشترط ان ينطوى التنفيذ على

ارهاق المدين وهو يعنى العنت الشديد أو الخسارة الفادحة ولا يكفى فيه مجرد العسر والضيق والكلفه وعلى الا يلحق الدائن من وراء ذلك ضرر جسيم ، على انه لا يجوز النظر عن بحث الارهاق الذى قد يصيب المدين أو الضرر الجسيم الذى قد يلحق الدائن الى اساس شخصى لا يتعدى الملاعة المادية بل يجب ان يتناول البحث ما يتعلق باقتصاديات المشروع وعائده باعتباره مشروعاً استثمارياً يستهدف الربح فى ذاته وقد استقر الفقه والقضاء على انه يتعين ان تتناسب التزامات المؤجر مع الاجرة والا كان فى الزامه بتنفيذ الاجارة عينا ارهاق وعنت يوجب اعمال الفقرة الثانية من المادة ٢٠٣ من القانون المدنى .

وحيث ان الثابت من عقد الاستغلال المؤرخ ١٩٧١/٨/٢٠ ان المؤجرين منحوا المستأجرين حق استغلال سينما رتس بكافة مشتملاتها للاستغلال السينمائى نظير مبلغ ١٣٠٠٠ ج عن كل سنة من سنوات الاستغلال التى تحدت بعشرين سنة تبدأ من تاريخ تسليم الدار صالحه تماماً للعرض السينمائى وعندئذ يلتزم المستأجران بسداد مقابل الانتفاع المتفق عليه ، ولما كان المؤجرون قد تعهدوا فى البند السابع من العقد بالقيام بالاعمال والاصلاحات المبينه به وهى الاعمال التى من شأنها جعل الدار صالحه للاستغلال المتفق عليه. ومن ثم فهى تتعلق بالتزام المؤجر بتسليم العين المؤجرة وملحقاتها ولا شأن لها بالتزام المؤجر بالصيانة والترميمات الضرورية المقصود منها ضمان بقاء الحالة التى سلمت بها العين للمستأجر ، ولما كان المستأنف ضدتهما - المستأجران - قد تسلما

العين المؤجرة نفاذا للحكم المستعجل الصادر بالتمكين لتنفيذ التزامات المؤجرين فإن هذا التسليم لا يبدأ به العقد ولا التزام المستأجرين بسداد الاجرة اذ ان كليهما مؤجل الى ان يتم اعداد الدار صالحة للعرض السينمائي وفقا لشروط العقد .

وحيث ان تقرير الخبرة الاخير قد انتهى الى ان جملة تكاليف التزامات المستأنفين المؤجرين - مبلغ ٨٢٨,٤٢٥ ج طبقا للاسعار الحالية على النحو المبين بالتقرير وان المستأجرين - المستأنف ضدهما - لم يلحقهما اية خسارة نتيجة لعدم تنفيذ المؤجرين لالتزاماتهم اذ حصلوا على مبلغ ١٨٠٠٠ ج مقابل تأجير واجهات المبنى لشركات الاعلانات في حين انهما انفقوا مبلغ ١٦٥١٩,٢٠٠ منها مبلغ ٥٠٠٠ ج قيمة التأمين المدفوع للمؤجرين والباقي قيمة الاصلاحات التي أقامها بالدار . كما انه لم يفوتها أي كسب إذ ان صناعة السينما قد اصابها الكساد منذ السبعينات ولم يعد هذا النشاط مجزيا ولذلك تقاعس المستأنف ضدهما في تنفيذ حكم التمكين المستعجل مدة ١٧ سنة .

وحيث ان هذه المحكمة تطمئن لما جاء بتقرير الخبرة الاخير للأسس السائفة التي بنى عليها وتعتبره أساسا لحكمها عدا ما ورد فيه من ان المستأجرين لم يفوتها ثمة كسب نتيجة عدم تنفيذ العقد إذ ان كساد صناعة السينما على النحو الذي اعتنقه تقرير الخبراء ولئن كان قد ادى الى ان العائد لم يعد مجزيا إلا ان هذا الكساد لم يلحق بدور العرض اية خسارة إذ ما زالت تلك الدور -

حسبما هو معلوم للكافة - قائمة ومستمرة في أعمالها مما يؤكد ان العائد مازال مناسباً . ومن ثم لا تعول المحكمة على ما جاء بالتقرير بأن المستأجرين لن يفوتها ثمة كسب نتيجة عدم تنفيذ العقد وإن كان عدم حصولها على هذا العائد المناسب لن يصيبهما بضرر جسيم ، ولما كان الهدف من الصفقة المعقودة هو ان يستغل الملاك دار السينما المملوكة لهم لكي تغل عليهم ريعاً من استثمارها وإذ قدرت قيمة هذا الريع آنذاك بمبلغ ١٣٠٠٠ ج عن كل سنة من سنوات العقد لمدة عشرين سنة وكان عقد الاستغلال لم يبدأ تنفيذه بعد لعدم اعداد الادار للعرض السينمائي فإن المطالبة بتنفيذ هذا الاتفاق عيناً يكون مرهقاً للمؤجرين ويكون من العنت تحميلهم مبلغ قارب المليون ونص مليون جنيه ليحصلوا على عائد سنوى قدره ١٣٠٠٠ ج لمدة عشرين عاماً إذ لا يتناسب العائد مع تلك النفقات الكبيرة ، هذا الى ان المستأنف ضدهما - المستأجرين - لم يصيبهما ضرر جسيم من جراء التراخي في تنفيذ التزامات المؤجرين على ما سلف بيانه . إذ ان صناعة السينما قد اصابها بعض الكساد، ولما كان المستأجران قد استغلا واجهات الادار للاعلانات وحصلوا على مبلغ ١٨٠٠٠ ج وهو ما يزيد على ما انفقاه من اصلاحات وسداد مبلغ التأمين وجملة تلك النفقات ١٦٥١٩,٢٠٠ <sup>مليجس</sup> على ما جاء بتقرير الخبير ومن ثم فإن المحكمة لا ترى مبرراً للتنفيذ العيني لكونه مرهقاً للمستأنفين - المؤجرين ولما كان الاصل في الاحكام المستعجلة انها لا تحوز حجية الامر المقضى عند نظر الموضوع ومن



ثم تقضى المحكمة بإجابتهم الى طلبهم بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم أحقية المستأنف ضدهما فى القيام على حسابهم بالاعمال الواردة فى تقارير دعوى اثبات الحالة والتمكين رقمى ٤٩٩ ، ٤٦٩٧ لسنة ١٩٧٣ مدنى مستعجل القاهرة وعدم التزامهم - أى المستأنفين بتنفيذ تلك الاعمال . ولما كانت المطالبة بعدم الاعتداد بالحكم المستعجل الذى قضى بتمكين المستأجرين بتنفيذ التزامات المؤجرين عينا من شأنه ان يطرح على محكمة الموضوع التزام المؤجرين بالتنفيذ العينى ويعتبر طلب التنفيذ بطريق التعويض مطروحا على المحكمة منذ البداية باعتبار ان التنفيذ العينى والتنفيذ بطريق التعويض قسيما يتقاسمان تنفيذ الالتزام خاصة وقد تمسك المستأنفون - المؤجرون - بأحكامه فيتعين على المحكمة أن تفصل فيه من تلقاء نفسها وتقدر للمستأنف ضدهما تعويض مقداره ثلاثون الف جنيه وقد راعت المحكمة فى تقديره مدة العقد وظروفه وما لحقهما من خسارة وما فاتهما من كسب مع مراعاة حالة الكساد التى لحقت صناعة السينما وأثرت فى العائد من هذا النشاط .

وحيث إنه عن طلب انفساخ عقد الاستغلال فقد نصت المادة ١/٥٦٩ من القانون المدنى على انه " اذا هلك العين المؤجرة اثناء الايجار هلاكا كلياً انفسخ العقد من تلقاء نفسه " وهذا النص يعتبر تطبيقاً للقاعدة العامة التى تقضى بانفساخ العقد لاستحالة التنفيذ الراجع الى انعدام المحل لهلاك العين المؤجرة هلاكا كلياً اصبح معه تنفيذ عقد الايجار مستحيلاً ومن ثم ينفسخ من

تلقاء نفسه وبحكم القانون ، وتقرر المادة ١٥٩ من القانون المدنى القاعدة العامة فى هذا الصدد إذ تقول " فى العقود الملزمة للجانبين اذا انقضى التزام بسبب استحالة تنفيذه انقضت معه الالتزامات المقابلة له وينفسخ العقد من تلقاء نفسه " والمشرع فى النصين سالفى الذكر لم يميز بين ما اذا كان الهلاك غير راجع لخطأ المؤجر فيفسخ العقد بحكم القانون وبين ما اذا كان الهلاك راجعا الى خطأ المؤجر فيجوز للمستأجر طلب الفسخ قضاء بل جعل الحكم فى الحالتين واحد وهو انفساخ العقد بحكم القانون وترتبيا على ذلك يكون لكل من الطرفين طلب الانفساخ ويعتبر العقد مفسوخاً من وقت الهلاك ولا حاجة الى حكم بذلك وان صدر مثل هذا الحكم فإنما يكون مقررًا لهلاك العين وانفساخ العقد ويؤيد ذلك ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدى للقانون المدنى فى هذا الصدد بأنه قد تهلك العين هلاكًا كليًا سواء كان ذلك من جراء عدم القيام بالترميمات اللازمة لحفظ العين أو بخطأ المؤجر أو المستأجر أو بقوة قاهره وفى كل هذه الاحوال ينفسخ العقد من تلقاء نفسه لإنعدام المحل وهذا هو المقرر فى قضاء النقض فى أحكامه الاخيرة إذ جرى على ان هلاك العين المؤجرة هلاكًا كليًا يؤدى الى انفساخ عقد الايجار من تلقاء نفسه ايا كان السبب فى هذا الهلاك ولو كان ذلك بسبب المؤجر ولا يجبر على اعادة العين الى اصلها . ويلحق الهلاك القانونى بالهلاك المادى الذى يؤدى الى انفساخ عقد الايجار مثل نزع الملكية للمنفعة العامة أو الاستيلاء على العين المؤجرة إذ يبقى فى حالة

الهلاك القانوني الكيان المادي للعين المؤجرة إلا انه يتعذر على المستأجر الانتفاع بها ويقاس على تلك الحالة اذا ما اصبح الانتفاع بالعين المؤجرة مستحيلا فيجب الحاقه بهلاك الشئ نفسه ويكون مبررا لانفساخ العقد ان الحرمان الكلي من الإنتفاع بالعين المؤجرة ولو لم يكن هناك هلاك مادي يستحيل معه تنفيذ العقد ويترتب عليه انحلال الرابطة العقدية فلا جدوى من بقاء العقد لما كان ذلك وإذ التزم المستأنفون بتسليم العين المؤجرة وملحقاتها في حالة تصلح معها للعرض السينمائي لكى تفى بما اعدت له من المنفعة وفقا لما تم عليه الاتفاق المؤرخ ١٩٧١/٨/٢٠ والذي جاء به ان مدة التعاقد لا تبدأ إلا بتسليم العين المؤجرة صالحة للعرض ولا يلتزم المستأجران المستأنف ضدهما - بسداد الاجرة الا اذا تم هذا التسليم . ولما كان هذا التسليم مؤجل الى ان يتم اعداد العين صالحة للاستعمال وقد اصبح هذا التنفيذ العيني مرهقا للمؤجرين وانتهت المحكمة الى الزامهم بالتنفيذ بطريق التعويض وهذا القضاء منها لا يعنى البته ان العين المؤجرة اصبحت معدة وصالحة للعرض السينمائي . ومن ثم لا تبدأ مدة العقد ولا ينفذ التزام المستأجرين بسداد الاجرة وهو يعنى بطريق اللزوم عدم الانتفاع كلية بالعين المؤجرة لعدم اعدادها للاستغلال المتفق عليه وهذه الاستحالة الحكمية تعادل الهلاك المادي وتسرى عليها احكامه خاصة وقد تمسك المستأنف ضدهما - المستأجران - فى جميع مراحل التقاضى بتنفيذ العقد وفقا لشروطه ومن ثم فإن طلب المستأنفين - المؤجرين - انفساخ

العقد يكون له ما يبرره يؤيد ذلك ما جاء بتقرير الخبير السابق بأن العين المؤجرة أصبحت في يد المستأجرين خربة لاخلالهما بصيانة العين المؤجرة في فترة استلامهما لتنفيذ حكم التمكين المستعجل ، ولا يحول دون انفساخ العقد تقاعس المستأنفين عن التنفيذ العيني بعد ان قضت هذه المحكمة بالزامهم بالتنفيذ بطريق التعويض النقدي وفقا لاحكام المادة ٢/٢٠٣ من القانون المدني .

وحيث إنه لما تقدم تقضى المحكمة باجابة المستأنفين الى طلب انفساخ عقد الاستغلال المؤرخ ١٩٧١/٨/٢٠ مع اعادة المتعاقدين الى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد عملا بالمادة ١٦٠ من القانون المدني وبالزام المستأنف ضدهما بتسليم العين المؤجرة وملحقاتها الى المستأنفين وباداء مبلغ ٨٠ , ١٤٨٠ <sup>مليماً</sup> الباقي من استغلال العين في الاعلانات بعد خصم مبلغ التأمين وقيمة الاصلاحات التي اقامها بالعين المؤجرة حسبما جاء بتقرير الخبرة .

وحيث إنه عن النفاذ المعجل فهو واجب بقوة القانون لنهائية الحكم .

وحيث إنه عن المصاريف فيلزم بها المستأنف عليهما بالمصاريف عن

الدرجتين عملا بالمادتين ١٨٤ ، ٢٤٠ مرافعات .



## جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / محمد فتحى الجهمودى وعبد الحميد الشافعى ( نائبي رئيس المحكمة ) ومحمود رضا  
الخصيرى و ابراهيم الطويله .

( ١٦٩ )

### الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٥٧ القضائية

١ - بيع . شيوع . "تصرف الشريك على الشيوع، الحلول العينى". قسمه.  
اعمال الحلول العينى . شرطه . اجراء قسمه بين الشركاء واختصاص  
الشريك المتصرف بجزء مفرز من المال الشائع . عدم وقوع المبيع فى الجزء  
المفرز الذى آل للبائع . مؤداه . امتناع الحلول العينى اذا لم يصيب  
المتصرف حصه مفرزه من المال الشائع . علة ذلك . م ٨٢٦ مدنى .

٢ - نقض " الحكم فى الطعن " .

نقض الحكم للمرة الثانية . وجوب تصدى محكمة النقض للفصل فى  
الموضوع م ٤/٢٦٩ مرافعات .

٣ - حجية . حكم " حجية الحكم

حجية الحكم المانعه من اعادة النظر فى المسألة المقضى فيها . مناطها .



فصله في مسألة اساسيه تجادل فيها الخصوم وكان فصله فيها لازما لبناء قضائه .

١ - مؤدى نص المادة ٨٢٦ من القانون المدنى يدل على انه يشترط لأعمال الحلول العينى وفقا لهذا النص ان تجرى قسمة بين الشركاء للمال الشائع يكون من شأنها ان تؤدى الى افراز نصيب معين للشريك البائع يوازى حصته فى الشيوع بحيث يستأثر وحده بكل سلطات الملكية الخالصة على هذا الجزء وان لا يقع المبيع فى الجزء المفرز الذى اختص به البائع بما مؤداه انه لا مجال لأعمال الحلول العينى الا اذا أصاب المتصرف بالمبيع حصه مفرزه من المال الشائع ، فإن اسفرت القسمة بين الشركاء عن اختصاص كل مجموعة منهم بقدر مفرز من المال الشائع مع بقاء الشريك البائع مالكا لحصه شائعة فإنه يمتنع فى هذه الحالة اعمال الحلول العينى طالما ان نصيب البائع بقى شائعا لم يتم افرازه ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بصحة ونفاذ عقد البيع عن مساحه ٤ شائعة فى ١٠ التى اختص بها ..... ووالدته ، وشقيقاه واقام قضاءه هذا على ان حق المطعون عليه الأول قد انتقل بقوة القانون اعمالا للفقرة الثانية من المادة ٨٢٦ سالفه البيان الى الحصه الشائعة التى يمتلكها البائع له ضمن المساحه التى اختص بها ومن معه فى حين انه لا مجال لاعمال الحلول العينى طالما بقيت حصه البائع شائعة ولم تسفر القسمة عن اختصاصه

بقدر مفرز فإنه يكون قضى فى الدعوى على خلاف سند المشتري وبالمخالفه لارادة المتعاقدين واعمل الحلول العينى على خلاف مقتضى القانون .

٢ - ولما كان الطعن للمرة الثانية فإنه يتعين على المحكمة أن تحكم فى موضوع الدعوى عملا بالمادة ٢٦٩ من قانون المرافعات .

٣ - البين من الحكم الصادر فى الطعن رقمى ١٤٨٥ ، ١٤٧٧ لسنة ٥٠ هـ الصادر بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٦ انه تضمن ان الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٥ مدنى مستأنف جنوب القاهرة فقضى بعدم الاختصاص على سند من ان عين النزاع ليست ارضا زراعية وان ما فصل فيه الحكم المذكور هى مسأله اساسيه فى الدعوى تجادل فيها الخصوم وكان فصله لازما لبناء قضائه وهو ما استند اليه الحكم الصادر فى الطعن السالفين فى قضائه برفضهما ومن ثم يحوز الحكم فى تلك الدعوى حجيه قبل المرحوم ..... الذى كان قد اختصم فى ذلك النزاع وهى حجيه تحول دون اعاده طرح هذه المسأله او المجادله فيها من جديد بين الخصوم فى اية دعوى تاليه ، ومن ثم يحوز الحكم السالف هذه الحجيه قبل المستأنف عليه الأول باعتباره خلفا خاصا للبائع طالما انه لم يسجل عقده ولم تنتقل اليه الملكيه بعد ومن ثم يكون ما ابداه المستأنف عليه الأول من دفاع فى هذا الخصوص على غير اساس .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر... والمرافعه وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتصل في ان المطعون عليه الاول أقام الدعوى رقم ١٢٧٠ سنة ١٩٧٥ مدنى  
جنوب القاهرة الابتدائية ضد المرحوم ..... " مورث باقى المطعون عليهم "  
بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٤/١/٢٦ المتضمن بيعه له  
الأرض المبينه الحدود والمعالم بالصحيفه والتسليم . وقال بيانا لذلك ان المورث  
المذكور باعه بموجب ذلك العقد ٤ أرضا زراعية شائعته ضمن ٢١ المبينه  
بالصحيفه لقاء ثمن مقداره ٦٠٠٠٠ وقد آلت المساحه المبيعه الى البائع  
بالميراث عن والده ونظراً لتراخى البائع عن اتخاذ اجراءات البيع النهائى فقد  
أقام الدعوى . تدخلت الشركة الطاعنه فى الدعوى بطلب رفضها على سند من  
ان البيع المطلوب الحكم بصحته ونفاذه ورد طبقا لما جاء بالعقد على مساحه  
مفرزه ومحدده فى حين أن البائع لا يملك الا حصه شائعته فى تلك الأطيان  
المخلفه عن المورث وانه أجريت قسمة بين الشركاء المشتاعين بتاريخ  
١٩٧٤/٢/٤ ، ١٩٧٤/٣/١٥ ، ١٩٧٤/٣/١٨ أسفرت عن اختصاص ورثه  
المرحوم .... بمساحه ١ ٧ - محدده ومفرزه واختصاص البائع .....  
ط ف

والدته وشقيقتيه بمساحه ١٠<sup>ف</sup> محدد مفرزه كذلك ، واختصاص ... الشهير بالصغير بمساحه ٤<sup>ف</sup> مفرزه ومحدد ايضا كما تضمنت هذه العقود بيع المرحوم ..... والدته وشقيقتيه وبيع ورثه المرحوم ..... للحصه المفرزه التى اختص بها لكل مجموعه منهما على حده بموجب القسمة الى الشركة الطاعنه وانه لما كانت المساحه المبيعه للمطعون عليه الأول لم تقع فى نصيب البائع لها وانما وقعت ضمن مساحه ١<sup>ط</sup> ٧<sup>ف</sup> التى اختص بها ورثه المرحوم ..... فإنه لا يحق للمتصرف اليه طلب صحه ونفاذ عقد البيع الصادر له عن المساحه المفرزه . كما وطلب المطعون عليه الأخير قبول تدخله خصما فى الدعوى ، وقدم المطعون عليه الأول عقد صلح مؤرخ ١٩٧٦/٦/٩ مبرم بينه وبين البائع له تضمن الاتفاق على أنه فى حالة عدم استطاعه البائع فرز وتجنيد نصيبه وفقا لعقد البيع المؤرخ ١٩٧٤/١/٢٦ فإن البيع يبقى قائما وينصب على حصه شائعه هى كل ما يملكه البائع من أرض آلت له بطريق الميراث عن والده ، بتاريخ ١٩٧٨/٥/١١ حكمت المحكمة بقبول تدخل الطاعنه والمطعون عليه الأخير ويصح ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٤/١/٢٦ فيما تضمنه من بيع المرحوم ..... الى المطعون عليه الأول مساحه ٤<sup>ف</sup> شائعه فى المساحه المبينه بعقد البيع والزمته التسليم شائعا - استأنفت الطاعنه هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٩٥/٤٢١١ ق وبتاريخ ١٩٧٩/٤/٣٠ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف الى صحه ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٤/١/٢٦ فيما تضمنه

ذلك العقد ومحضر الصلح المؤرخ ١٩٧٦/٦/٩ المعدل له من بيع المرحوم .... الى المطعون عليه الأول أربعة أفدنه شائعة في الأطيان المبينه بمحضر الصلح لقاء ثمن مقداره ٦٠٠٠٠ وتسليمها شائعة طعنت الطاعنه في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٤٩/١٤٠٩ ق ويتاريخ ١٩٨١/١/٢٠ حكمت المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه وبإحالة القضية الى محكمة استئناف القاهرة ، وبعد تعجيل السير فيها امامها حكمت بتاريخ ١٩٨٥/٢/٧ بنذب خبير في الدعوى وبعد ان قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٠ بتعديل الحكم المستأنف الى صحه ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٤/١/٢٦ فيما تضمنته من بيع المرحوم .... اربعة افدنه شائعة في عشره افدنه موضحه الحدود والمعالم بعقد البيع والقسمه المؤرخ ١٩٧٤/٢/٤ موضوع الدعوى رقم ٤٥٥٨/١٩٧٥ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية لقاء ثمن مدفوع مقداره ٦٠٠٠٠ وتسليمها شائعة - طعنت الطاعنه في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكره أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنه على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك تقول ان البيع الصادر للمطعون عليه الأول انصب على مساحه مفرزه رغم أن البائع لم يكن يملك الا حصه شائعة ولم تسفر القسمه التى اجريت عن اختصاص البائع بالجزء المفرز الذى سبق له بيعه



ورغم ذلك قضى الحكم المطعون فيه بصحة ونفاذ عقد البيع موضوع الدعوى على سند من ان حق المشتري انتقل وفقا للمادة ٨٢٦ من القانون المدنى الى الحصة الشائعة التى يملكها البائع له فى حين أنه يشترط لأعمال الحلول العينية طبقا لهذا النص ان تسفر القسمة بين الشركاء عن اختصاص البائع بجزء مفرز وهو مالم يتحقق بالنسبة له بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى سديد ، ذلك ان النص فى المادة ٨٢٦/١ من القانون المدنى على انه ( ١ - كل شريك فى الشيوع يملك حصته ملكا تاما ، وله أن يتصرف فيها وأن يستولى على ثمارها وأن يستعملها بحيث لا يلحقه الضرر بحقوق سائر الشركاء . ٢ - وإذا كان التصرف نصيبا على جزء مفرز من المال الشائع ولم يقع هذا الجزء عند القسمة فى نصيب المتصرف ، انتقل حق المتصرف اليه من وقت التصرف الى الجزء الذى آل الى المتصرف بطريق القسمة . والمتصرف اليه ، اذا كان يجهل أن المتصرف لا يملك العين المتصرف بها مفرزه الحق فى ابطال التصرف . ) يدل على أنه يشترط لأعمال الحلول العينية وفقا لهذا النص ان تجرى قسمة بين الشركاء للمال الشائع يكون من شأنها أن تؤدى الى افراز نصيب معين للشريك البائع يوازى حصته فى الشيوع بحيث يستأثر وحده بكل سلطات الملكية الخالصة على هذا الجزء وان لا يقع المبيع فى الجزء المفرز الذى اختص به البائع بما مؤداه انه لا مجال لأعمال الحلول العينية الا اذا أصاب المتصرف بالمبيع حصه مفرزه من المال

الشائع ، فإن اسفرت القسمة بين الشركاء عن اختصاص كل مجموعة منهم بقدر مفرز من المال الشائع مع بقاء الشريك البائع مالكا لحصه شائعة فإنه يتمتع في هذه الحالة اعمال الحلول العيني طالما ان نصيب البائع بقى شائعا لم يتم افرازه ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بصحة ونفاذ عقد البيع عن مساحه ٤ شائعة في ١٠ التي اختص بها ..... ووالدته ، وشقيقتها واقام قضاء هذا على ان حق المطعون عليه الأول قد انتقل بقوة القانون اعمالا للفقرة الثانية من المادة ٨٢٦ سالفه البيان الى الحصه الشائعة التي يمتلكها البائع له ضمن المساحة التي اختص بها ومن معه في حين انه لا مجال لاعمال الحلول العيني طالما بقيت حصه البائع شائعة ولم تسفر القسمة عن اختصاصه بقدر مفرز فإنه يكون قد قضى في الدعوى على خلاف سند المشتري وبالمخالفة لارادة المتعاقدين واعمل الحلول العيني على خلاف مقتضى القانون وهو ما يعيبه ويوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

وحيث إنه لما كان الطعن للمرة الثانية فإنه يتعين على المحكمة أن تحكم في موضوع الدعوى عملا بالمادة ٢٦٩ من قانون المرافعات .

وحيث إنه بالنسبة لما تمسك به المستأنف عليه الأول من بطلان البيع الصادر للشركة المستأنفه لصدور الاجنبى عن ارض زراعية بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٥ سنة ١٩٦٣ فإن هذا الدفاع مردود بأن البين من الحكم الصادر في الطعن رقمى ١٤٨٥ ، ١٤٧٧ لسنة ٥٠ ق الصادر بتاريخ

١٩٨٤/٦/٢٦ انه تضمن ان الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧٥ مدنى مستأنف جنوب القاهرة قضى بعدم الاختصاص على سند من ان عين النزاع ليست ارضا زراعية وان ما فصل فيه الحكم المذكور هى مسأله اساسيه فى الدعوى تجادل فيها الخصوم وكان فصله فيها لازما لبناء قضائه وهو ما استند اليه الحكم الصادر فى الطعنين السالفين فى قضائه برفضهما ومن ثم يحوز الحكم فى تلك الدعوى حجيه قبل المرحوم ..... الذى كان قد اختصم فى ذلك النزاع وهى حجيه تحول دون اعاده طرح هذه المسأله او المجادله فيها من جديد بين الخصوم فى اية دعوى تاليه ، ومن ثم يحوز الحكم السالف هذه الحجيه قبل المستأنف عليه الاول باعتباره خلفا خاصا للبائع له طالما انه لم يسجل عقده ولم تنتقل اليه الملكيه بعد ومن ثم يكون ما ابداه المستأنف عليه الاول من دفاع فى هذا الخصوص على غير اساس .

وحيث إنه عن موضوع الاستئناف فإنه لما كان عقد البيع المؤرخ ١٩٧٤/١/٢٦ المطلوب الحكم بصحته ونفاذه قد تضمنه شراء المستأنف عليه الاول لجزء مفرز عن العقار الشائع ولم يقع هذا الجزء فى نصيب البائع له ، فإن هذا البيع يكون غير نافذ فى حق الشركاء وخلفهم الخاص طالما أنهم لم يجيزوه ، ومن ثم فليس له أن يطلب الحكم بصحة ونفاذ هذا البيع بالنسبة الى ذلك الجزء ذاته طالما أن القسمة التى تمت وان لم تسجل تعتبر حجه عليه ولايعتد فى هذا الخصوص بما جاء بعقد الصلح المؤرخ ١٩٧٦/٦/٩ لأن

تضمن تغييرا في محل البيع من مقرز الى شائع فضلا عن مخالفته للقسمه التي تمت بين الشركاء قبل ذلك لما كان ذلك فإن طلبات المستأنف عليه الأول تكون على غير أساس بما يتعين معه الغاء الحكم المستأنف والقضاء برفض الدعوى .

////////////////////

## جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد فتحى الجهمودى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين/ عبد الحميد الشافعى نائب رئيس المحكمة ومحمود رضا الخضيرى وابراهيم الطويله  
واحمد على خيرى .

( ١٧٠ )

### الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٥ القضائية

١ - بيع " عقد " شروط الانعقاد " .

تمام البيع . يتلاقى ارادة المتعاقدين على قيام الالتزام بالبيع ونفاذه .  
بايجاب من المتعاقد . وقبول من المتعاقد الآخر او من ينوب عنه قانونا بنقل  
ملكه المبيع مقابل ثمن نقدى .

٤.٢.٢ عقد " انعقاد العقد " بيع " بيع بالمزاد " وقف . استبدال اعيان

الوقف " بيع . دعوى " دعوى صحة تعاقد " .

٢ - انعقاد عقد البيع الذى يتم بالمزاد اصلا بايجاب من المزايد يعطاء

يتقدم به وقبول من الجبه صاحبة المزاد يرسو المزاد . م ٩٩ مدنى . شرطه .



الا يكون القبول مطلقا بموجب قائمه المزايد أو القوانين واللوائح على تصديق جهة معينه . أثره . عدم تمام العقد الا بالتصديق عليه مثال "استبدال اعيان وقف"

٣ - بيع اعيان الوقف بالمزاد واستبدالها بالمزاد العلنى . لاينعقد بمجرد ارساء المزاد على صاحب العطاء الأعلى . تمام القبول فيه وانعقاده باعتماده من صاحب الصفه فى ذلك طبقا لقائمه شروط استبدال عقارات الأوقاف الخيرية بالمزاد العلنى .

٤ - دعوى صحة التعاقد . ما هيته . تتناول حقيقة التعاقد من أركانه ومحله ومداه ونفاذه .

١ - المقرر ان التعاقد على البيع لا يعتبر قائما وملزما الا اذا تلاقت ارادة المتعاقدين على قيام الالتزام بالبيع ونفاذه مما يقتضى ايجابا يعبر به المتعاقد الصادر منه على وجه حازم عن ارادته فى ابرام عقد يلتزم به المتعاقد الآخران ينقل اليه ملكيه الشئ المبيع مقابل ثمن نقدى وان يقترن به قبول مطابق له يصدر من هذا الاخير أو من ينوب عنه قانونا .

٢ - مفاد نص المادة ٩٩ من القانون المدنى ان التقدم بالعطاء فى المزايدات ليس الا ايجابا من صاحب العطاء فلا بد لانعقاد العقد من ان يصادفه قبول

بارسء المزاد عليه ممن يملكه بما مؤداه ان العقد فى البيع بالمزاد ينعقد كا اصل عام بايجاب من المزايد هو العطاء الذى يتقدم به وقبول من الجهة صاحبه المزاد يتم برسو المزاد ، الا انه اذا كان القبول معلقا بموجب قائمه المزاد أو القوانين واللوائح على تصديق جهه معينه فلا ينعقد فى هذه الحالة برسو المزاد انما يعتبر مجرد اتفاق على ان يتقيد الراسى عليه المزاد بعطائه الى ان يتم تصديق هذه الجهة فينعقد بهذا التصديق .

٣ - مفاد النصوص مجتمعه ان بيع اعيان الوقف المراد استبدالها بالمزاد العلنى لا ينعقد بمجرد ارساء المزاد على صاحب العطاء الاعلى وانما يتم القبول فيه وبالتالي انعقاده باعتماده من صاحب صفه فى ذلك وطبقا لما تضمنته قائمه شروط استبدال عقارات الأوقاف الخيرية بالمزاد العلنى باعتبارها قانون المتعاقدين .

٤ - دعوى صحة التعاقد وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هى دعوى استحقاق مالا تنصب على حقيقه التعاقد فتتناول اركانه ومحله ومداه ونفاذه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر... والمرافعه وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتوصل في ان المطعون عليه اقام ضد الطاعن وآخرين الدعوى رقم ١٢٦٤  
سنة ١٩٨١ مدنى اسوان الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ بيع العقار المبين  
بصحيفتها بجلسة البيع بالمزايدة فى ١٩٧١/٩/٢٩ ، وقال بيانا لذلك ان  
رئيس الوحدة المحلية لمدينة اسوان - وبناء على التفويض الصادر له من  
مجلس المحافظه - شكل لجنة لبيع العقار محل التداعى المملوك لهيئة الاوقاف  
المصرية وأنه بتاريخ ١٩٧١/٩/٢٩ باشرت اللجنة المذكورة اجراءات بيعه  
بالمزايدة ووافقت على ارساء المزايدة عليه - باعتباره صاحب أعلى عطاء - على  
اساس ثمن المتر المربع مبلغ ٢٠٠, ٢٥ <sup>مليماً</sup> ويثمن اجمالى مقداره مبلغ  
٤٩٣٩, ٢٠٠ <sup>مليماً</sup> بادر الى سداده ، ولانه يرغب فى تسجيل هذا البيع اقام الدعوى،  
وبتاريخ ١٩٨٣/١/١٧ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، بحالتها . استأنف  
المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة قنا - مأمورية اسوان - بالاستئناف رقم  
٢٣ سنة ٢ ق ، ودفع المستأنف عليهم - عدا الطاعن - بعدم قبول الدعوى  
قبلهم لرفعها على غير ذى صفة ، وبتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٥ حكمت المحكمة بالغاء  
الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى بالنسبة لمن عدا الطاعن لرفعها على غير  
ذى صفة ، وبصحته ونفاذ عقد بيع العقار موضوع التداعى بطريق المزاد المؤرخ  
١٩٧١/٩/٢٩ . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة  
مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على هذه

المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر و حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك امام محكمة الاستئناف بأن بيع أعيان الاوقاف الخيرية بالمزاد يتم وفقا لما تضمنته قائمه شروط استبدال عقارات الاوقاف الخيرية ولا يكفى لانعقاده مجرد الايجاب الصادر من مقدم العطاء الأعلى سعرا ورسو المزاد عليه بل يتعين صدور القبول باعتماد هذا البيع من الجهة المختصة باعتماده وأن الأوراق خلو من دليل على أن رسو مزاد بيع العقار على المطعون عليه فى ١٩٧١/٩/٢٩ تم قبوله واعتماد البيع من صاحب الصفه فى ذلك ، غير أن الحكم المطعون فيه اطرح هذا الدفاع وقضى بصحة ونفاذ هذا البيع على سند من أن رسو المزاد على المطعون عليه يوم ١٩٧١/٩/٢٩ وسداده الثمن الذى رست به المزايدة ومضى اكثر من اربعة عشر عاما منذ ذلك التاريخ يفيد ضمنا قبول البيع واعتماده واستيفاء العقد أركانه وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك ان المقرر ان التعاقد على البيع لا يعتبر تاما وملزما الا اذا تلاقت ارادة المتعاقدين على قيام الالتزام بالبيع ونفاذه مما يقتضى ايجابا يعبر به التعاقد الصادر منه على وجه حازم عن ارادته فى ابرام

عقد يلتزم به المتعاقد الأخران ينتقل اليه ملكية الشيء المبيع مقابل ثمن نقدي وان يقترن به قبول مطابق له يصدر من هذا الأخير أو من ينوب عنه قانونا ، وان مفاد نص المادة ٩٩ من القانون المدني ان التقدم بالعطاء في المزايدات ليس الا ايجابا من صاحب العطاء فلا بد لانعقاد العقد من ان يصادفه قبول بارساء المزااد عليه ممن يملكه بما مؤداه ان العقد في البيع بالمزااد ينعقد كاصل عام بايجاب من المزايد هو العطاء الذي يتقدم به وقبول من الجهة صاحبه المزااد يتم برسو المزااد ، الا انه اذا كان القبول معلقا - بموجب قائمه المزااد أو القوانين أو اللوائح - على تصديق جهة معينة فلا ينعقد العقد في هذه الحالة برسو المزااد وانما يعتبر مجرد اتفاق على ان يتقيد الراسى عليه المزااد بعطائه الى ان يتم تصديق هذه الجهة فينعقد العقد بهذا التصديق لما كان ذلك ، وكانت قواعد التصرف في اعيان الوقف عن طريق الاستبدال - والتي تحكم واقعة التداعي - قد نظمها القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الاعيان التي تديرها وزارة الاوقاف الى الهيئة العامة للأصلاح الزراعى والمجالس المحلية ، والقرار الوزارى رقم ١٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، والقرار الوزارى رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ بالحاق قائمتى شروط استبدال ، عقارات الاوقاف الخيرية باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر ، فنصت المادة الثامنة من هذا القانون على أن تسلم الى المجالس المحلية المباني الاستغلالية والاراضى الفضاء والاراضى الزراعية التى تقع داخل نطاق المدن



كل في دائرة اختصاصها وتتولى المجالس المحلية بالنيابة عن وزارة الأوقاف إدارة هذه الاعيان واستغلالها والتصرف فيها ، ونصت المادة السادسة من القرار الوزاي رقم ١٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن اللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه على ان تختص مجالس المحافظات باستبدال اعيان الاوقاف الخيرية المسلمة الى المجالس المحلية على ان يكون الاستبدال بالمزايدة العلنية ولا يجوز بالممارسة الا للهيئات الحكومية والمؤسسات العامة والجمعيات التعاونية لبناء المساكن ، كما بينت كيفيه تقدير ثمن العقار المطلوب استبداله ليكون أساسا للمزايدة وأوجبت على المحافظة ان ترسل الى وزارة الأوقاف بيانا تفصيليا عن العين المراد استبدالها والتمن المقدر لها وطريقة الاستبدال ومبرراته وعلى الوزارة ان ترد برأيها في هذا الشأن خلال ستين يوما من تاريخ وصول هذا البيان ، وبينت المادة السابعة اجراءات الاستبدال ومن أبرزها أن يتم الاستبدال وفقا لقائمه المزااد الملحقه بهذا القرار والتي يتعين على المزايدة توقيعها قبل البدء في المزايدات ، كما اوردت ان تكون المزايدة امام مجلس المحافظة بحضور رئيس المحكمة الابتدائية المختص ولهذا المجلس أن يشكل لجنة تجرى المزايدة وفي هذه الحالة لا يكون رسو المزااد أمامها نهائيا الا اذا وافق عليه مجلس المحافظة وتضمنت قائمه شروط الاستبدال بالمزااد العلنى - الملحقه باللائحه التنفيذية - فى البند الاول منها ان شروط هذه القائمه تعتبر جزءاً متمماً لعقد البذل الذى سيبرم بين مجلس المحافظه نيابة عن وزارة

الأوقاف وبين المستبدل الذى يرسو عليه المزاد ، ونص فى البند السادس منها على أنه ليس من شأن رسو المزاد على مقدم اكبر عطاء ان يرتب له اى حق قبل مجلس المحافظه أو على العقار محل المزايدة وانما يظل ملتزما بعطائه الى ان يقرر مجلس المحافظه اعتماد صيفه البديل طبقا لحكم المادة الثامنة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ ، وان لمجلس المحافظه - بون ذكر أسباب - ان يرفض البديل لمقدم اكبر عطاء وفى هذه الحالة لا يكون له اى حق قبل المجلس سوى استرداده التأمين الذى دفعه وتضمن البند الحادى عشر انه اذا لم تسبق رسو المزاد موافقة وزارة الأوقاف على الاستبدال بالثمن الاساسى أو سبقتة ولكن المزايدة رست بأقل من الثمن الاساسى فلا يعتد برسو المزاد الا اذا وافقت وزارة الاوقاف عليه ، ثم صدر بعد ذلك فى ١٠/١٠/١٩٧١ القرار بقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئه الأوقاف المصرية - والذى سرى العمل به من تاريخ نشره فى ٢٨/١٠/١٩٧١ - ونص فى مادته الثالثة على أن تنتقل الى مجلس ادارة الهيئه الاختصاصات المخولة للجنة شئون الاوقاف بالقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ وكذلك الاختصاصات المخولة للمجالس المحلية بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ وذلك بالنسبة الى البديل والاستبدال ، ونصت المادة الخامسة منه على أن تتولى الهيئه نيابة عن وزير الاوقاف بصفته ناظرا على الاوقاف الخيرية ادارة هذه الاوقاف والتصرف فيها ، ثم ويتاريخ ٢٠/٩/١٩٧٢ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ بشأن لائحة تنظيم العمل بهيئة

الأوقاف المصرية - وجرى العمل به من تاريخ نشره في ١٢/١٠/١٩٧٢ ونصت المادة الحادية عشرة من هذه اللائحة على أن للهيئة استبدال أو بيع العقارات بالمزاد العلني وكان مفاد هذه النصوص مجتمعة ان بيع أعيان الوقف المراد استبدالها بالمزاد العلني لا ينعقد بمجرد ارساء المزاد على صاحب العطاء الأعلى وإنما يتم القبول فيه وبالتالي انعقاده باعتماده من صاحب الصفة في ذلك وطبقا لما تضمنته قائمة شروط استبدال عقارات الاوقاف الخيرية بالمزاد العلني باعتبارها قانون المتعاقدين - على نحو ما سلف بيانه - لما كان ما تقدم - وكانت دعوى صحة التعاقد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي دعوى استحقاق مالا تنصب على حقيقة التعاقد فتتناول اركانه ومحلله ومداه ونفاذه ، وكان البين من الاوراق ومدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه لم يقدم ما يدل على أن البيع الذي يستند اليه في دعواه تمت الموافقة عليه واعتماده سواء من لجنة شئون الأوقاف أو مجلس المحافظه أو هيئة الاوقاف كما خلت الاوراق مما يفيد ذلك ، وأن الحكم المطعون فيه اقام قضاءه بصحة ونفاذ هذا البيع على مجرد ما استخلصه من محضر المزايدة المؤرخ ١٩٧١/١/٢٩ والصورة الضوئية من الخطاب المؤرخ ١٩٨٠/١١/١١ المتضمن بيان الثمن الراسى به المزاد أن عملية المزايدة تمت في تاريخها وان المطعون عليه سدد الثمن الذي تم به المزاد ، وما ذهب اليه من أن مضى اكثر من اربعة عشر عاما من تاريخ المزايدة يفيد حتما اعتماد الطاعن عليه المزايدة

بمقوله انه لا يعقل عدم صدور هذا الاعتماد بعد مضي هذا الزمن الطويل ،  
وكان هذا الذي اورده الحكم واسس عليه قضاءه لا يستند الى اصل ثابت في  
الاوراق ولا يفيد بذاته ثبوت اعتماد البيع على النحو الذي حدده القانون وبه  
حجب الحكم نفسه عن بحث توافر اركان البيع فإنه يكون معيبا بالفساد في  
الاستدلال فضلا عن مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .



## جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / منصور حسنين عبد العزيز نائب رئيس المحكمة وعضوية  
السادة المستشارين/ عبد المنعم وفا وطلعت امين صادق ومحمد السعيد رضوان نواب رئيس  
المحكمة وحامد الشافعى .

( ١٧١ )

### الطعن رقم ٢١٣٣ لسنة ٤٥ القضائية

١ - عمل " انتهاء الخدمة " مؤسسات " مؤسسات صحفية " .

الاصل ان خدمة العامل بالمؤسسات الصحفية والقومية تنتهى ببلوغه سن  
الستين الاستثناء . الاستمرار فى العمل حتى الخامسة والستين لاجرة بسن  
التقاعد - العلماء خريجى الازهر ومن فى حكمهم المنصوص عليها فى المادة  
الاولى من القانون ٤٢ لسنة ١٩٧٧ علة ذلك .

٢ - تأمينات اجتماعية " منازعات التأمينات " مواعيد الاعتراض " .

منازعات اصحاب الاعمال والمؤمن عليهم واصحاب المعاشات وغيرهم  
وجوب عرضها على اللجان المختصة قبل اللجوء الى القضاء م١٥٧ ق ٧٩  
لسنة ١٩٧٥ .



١ - مفاد النص في المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة ان الاصل انتهاء خدمة العاملين بالمؤسسات الصحفية والقومية ببلوغ سن الستين واستثناء من هذا الاصل يجوز للمجلس الاعلى للصحافة بتوصية من مجلس ادارة المؤسسة مد السن سنة فسنة حتى الخامسة والستين . ولا ينال من ذلك النص في المادة الاولى من القانون رقم ٤٢ لسنة ٧٧ على انه "....." ذلك ان النص المذكور انما ينطبق - وبحسب ما افصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ - على جميع العلماء الموظفين بالازهر وبالحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، ولما كانت مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر ليست من هذه الجهات فإنه ينحصر اعمال هذه المادة عن العاملين فيها .

(٢) يدل النص في المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على انه لا يجوز لاصحاب الاعمال والمؤمن عليهم واصحاب المعاشات وغيرهم من المستحقين اللجوء الى القضاء قبل تقديم طلب الى الهيئة المختصة لعرض منازعاتهم على اللجان المشار اليها بالمادة سالفة البيان وذلك اعتبارا من تاريخ نشر قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ في ٩ يناير سنة ١٩٧٧ بتشكيل تلك اللجان .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
المقرر... والمرافعه وبعد مداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن - تتحصل فى أن الطاعن اقام الدعوى رقم ١٥٨٦ سنة ١٩٨٢ عمال  
كلى جنوب القاهرة على المطعون ضدها الاولى والثانية - دار التحرير للطبع  
والنشر والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - وطلب الحكم بالزامهما بأن يدفعوا  
اليه مبلغ ١٦٢٠٠ جنيه مقدار مرتبه عن المدة من ١٩٨٢/٣/٢ الى  
١٩٨٧/٣/١ ومبلغ ١٢٥٣٦ جنيه تعويض الدفعه الواحده عن سنوات خدمته  
لدى المطعون ضدها الاولى وجملتها ٤١ سنه وتسويه معاشه على اساس أحقيته  
فى الاحاله الى المعاش عند بلوغه سن الخامسة والستين فى ١٩٨٧/٣/١  
واعتبار مرتبه فى هذا التاريخ مبلغ ٣١٥ جنيها شهريا وقال بيانا للدعوى ان  
المطعون ضدها الاولى احواله الى المعاش اعتبارا من ١٩٨٢/٣/٢ لبلوغه سن  
الستين على خلاف احكام المادة الاولى من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧ والتي  
حددت سن الاحالة للمعاش للعلماء من خريجى الازهر ببلوغهم سن الخامسة  
والستين وبذلك يعتبر قرار انهاء خدمته فصلا تعسفيا أصيب من جرائه باضرار  
تتمثل فى حرمانه من مرتبه مضافا اليه الحوافز والمزايا لمدة خمس سنوات تبدأ

من ١٩٨٢/٣/٢ الى ١٩٨٧/٣/١ فضلا عن احقيته في صرف تعويض الدفعة الواحدة عن سنوات خدمته البالغه ٤١ عاما بواقع اجر شهر عن كل سنة وتسويه معاشه على اساس الاجر الذى كان يستحقه عند بلوغه الخامسة والستين ومن ثم فقد اقام الدعوى بطلباته سالفه البيان ، تدخلت المطعون ضدها الاخير - نقابه الصحفيين - خصما فى الدعوى وبتاريخ ١٩٨٣/٤/١٢ حكمت المحكمة بقبول تدخلها خصما منضما فى الدعوى وفى الموضوع برفض طلب الاجر وبعدم قبول الدعوى فيما عدا ذلك ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٢٨ لسنة ١٠٠ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٨٤/٥/١٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة ابدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة فى غرفه مشورة فحددت جلسه لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن اقيم على سببين ينعى الطاعن بالسبب الاول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول ان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على ان الدعوى من قبيل دعاوى الفصل المنهى لعقد العمل وترتب على ذلك عدم استحقاقه للاجرة عن المده المطالب بها فى حين ان النزاع بينه وبين المطعون ضدها الاولى يدور حول احواله للمعاش لبلوغه سن الستين على خلاف احكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧ والذي يحدد سن الاحالة للمعاش بالنسبة للعلماء خريجي

الازهر بالخامسة والستين وهو ما اكدته النقابة المطعون ضدها الاخيرته التي تدخلت فى الدعوى وقبل تدخلها ويكون قرار حالته الى المعاش معدوما ولو طبقت المطعون ضدها الاولى القانون تطبيقا صحيحا لا ستحق اجره ومايتعلق به من مميزات وحوافز حتى بلوغه سن الخامسة والستين واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم احقيته فى طلب التعويض عما اصابه من اضرار لاحالته الى المعاش قبل بلوغه سن الخامسة والستين فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وشابه الفساد فى الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك ان النص فى المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة على ان ( يكون سن التقاعد بالنسبة للعاملين بالمؤسسات الصحفية القومية من صحفيين واداريين وعمال ستين عاما ويجوز للمجلس الاعلى للصحافة بتوصية من مجلس ادارة المؤسسة مد السن سنة فسنة حتى سن الخامسة والستين ... ) مفاده ان الاصل انتهاء خدمة العاملين بالمؤسسات الصحفية والقومية ببلوغ سن الستين واستثناء من هذا الاصل يجوز للمجلس الاعلى للصحافة بتوصية من مجلس ادارة المؤسسة مد السن سنة فسنة حتى الخامسة والستين. ولا ينال من ذلك النص فى المادة الاولى من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧ على انه ( يستبدل بنص المادة الاولى من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ - بتحديد سن التقاعد للعلماء خريجي الازهر ومن فى حكمهم النص

الآتى " استثناء من احكام القوانين التى تحدد سن الاحالة الى المعاش تنتهى خدمة العاملين المدنيين بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها والهيئات القضائية والجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحوث ، وغيرها من الجهات ، من العلماء خريجي الازهر ، وخريجى دار العلوم من حملة ثانوية الازهر او تجهيزيه دار العلوم ، وخريجى كلية الاداب من حملة ثانوية الازهر ، وحاملى العالمية المؤقتة أو العالمية على النظام القديم غير المسبوقه بثانويه الازهر ، ببلوغهم سن الخامسة والستين ) ذلك ان النص المذكور انما ينطبق - وبحسب ما افصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ - على جميع العلماء الموظفين بالازهر وبالحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، ولما كانت مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر ليست من هذه الجهات فإنه ينحصر اعمال هذه المادة عن العاملين بها واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى يكون على غير اساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول ان الحكم اقام قضاءه بعدم قبول الدعوى استنادا الى نص المادة ١٥٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ التى توجب اللجوء الى لجنة فض المنازعات قبل رفع الدعوى فى حين ان هذه المادة لاترد الا على المنازعات بشأن تسوية المعاش واذ كان النزاع يقوم اساسا على



منازعه الطاعن في وجوب احواله على المعاش في - سن الخامسة والستين وهو ما لا يجب عرضه على اللجنة المذكورة فإن الحكم المطعون فيه اذا انتهى الى عدم قبول الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى غير سديد . ذلك ان النص في المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على انه " تنشأ بالهيئة المختصة لجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام هذا القانون يصدر تشكيلها واجراءات عملها ومكافآت اعضائها قرار من الوزير المختص . وعلى اصحاب الاعمال والمؤمن عليهم واصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين قبل اللجوء الى القضاء تقديم طلب الى الهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجان المشار اليها لتسويته بالطرق الودية " يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على انه لا يجوز لاصحاب الاعمال والمؤمن عليهم واصحاب المعاشات وغيرهم من المستحقين اللجوء الى القضاء قبل تقديم طلب الى الهيئة المختصة لعرض منازعاتهم على اللجان المشار اليها بالمادة سالفة البيان وذلك اعتبارا من تاريخ نشر قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٧٦ في ٩ يناير سنة ١٩٧٧ بتشكيل تلك اللجان . لما كان ذلك وكان الطاعن قد ضمن طلباته طلبا بالزام المطعون ضدها الثانيه - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - ان تؤدي له تعويض الدفعة الواحد مع تسوية معاشه . اساس احواله للمعاش عند بلوغه سن الخامسة والستين وهي من الامور

التي ينظم احكامها الفصل الثانى من الباب الثالث من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بما يوجب عرضها على لجان فض المنازعات المشار اليها قبل اللجوء الى القضاء فى شأنها ويكون الحكم المطعون فيه اذ التزم هذا النظر قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير اساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد ابراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين/ زكى المصرى نائب رئيس المحكمة ، عبد الرحيم صالح ، على محمد على ود. / حسن  
بسيونى .

( ١٧٢ )

### الطعن رقم ١٤٦٥ لسنة ٥٥ القضائية

( ١ ) نقل " نقل بحرى " . تعويض . معاهدات " معاهدة بروكسل  
تقدير التعويض عن الهلاك او التلف الذى يلحق البضاعة بقيمتها الفعلية  
دون التقيد بالحد الاقصى المشار اليه بمعاهدة بروكسل . مناطه أن يكون  
الشاحن قد دون فى سند الشحن بياناً بجنس البضاعة وقيمتها . لا يغنى  
عن ذلك ورود هذا البيان بفاتورة الشراء .

( ٢ ، ٣ ) نقل " نقل بحرى " . معاهدات " معاهدة بروكسل " . تعويض .  
مستولية " مسئولية عقدية " .

( ٢ ) عدم بيان جنس البضاعة وقيمتها فى سند الشحن . اثره . اعتبار  
التحديد القانونى لمسئولية الناقل البحرى وفق معاهدة بروكسل حداً اقصى  
للمسئولية القانونية وحداً ادنى للمسئولية الاتفاقية .

( ٣ ) جواز الاتفاق على تشديد مسؤولية الناقل عن الحد القانونى المنصوص عليه فى المعاهدة . الاتفاق على تخفيف مسؤوليته والنزول بها عن الحد القانونى المنصوص عليه فيها . باطل . أثره . تقدير التعويض وفقا للقواعد العامة فى القانونى المدنى فى شأن المسؤولية التعاقدية . شرط ذلك ألا يجاوز التعويض المقضى به الحد الاقصى المقرر فى المعاهدة فى حالة عدم بيان جنس البضاعة وقيمتها فى سند الشحن .

١ - مناط تقدير التعويض عن الهلاك والتلف الذى يلحق البضاعة المشحونة بطريق البحر بقيمته الفعلية دون التقيد بالحد الاقصى للتعويض المقرر بالمادة ٥/٤ من معاهدة بروكسل الدولية لسندات الشحن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان يكون الشاحن قد دون فى سند الشحن بياناً بجنس البضاعة وقيمتها باعتبار ان هذا السند وحده هو الذى يحكم العلاقة بين الناقل والشاحن والمرسل اليه ويحدد حقوق والتزامات ذوى الشأن فى الحدود التى رسمها ولا يغنى عن ذلك ورود هذا البيان فى فاتورة الشراء أو فى اية ورقة اخرى .

٢ - التحديد القانونى لمسؤولية الناقل البحرى الذى نصت عليه معاهدة بروكسل الدولية لسندات الشحن فى حالة عدم بيان جنس البضاعة وقيمتها فى

سند الشحن - يعتبر حدا اقصى للمسئولية القانونية لما يمكن ان يحكم به وحدا ادنى للمسئولية الاتفاقية بالنظر الى ما يمكن الاتفاق عليه .

٣ - إذ كان يصح الاتفاق على تشديد مسئولية الناقل عن الحد القانونى المنصوص عليه فى معاهدة بروكسل الدولية لسندات الشحن - وهو مائه جنيه انجليزى عن كل طرد او وحدة - الا ان الاتفاق على تخفيف مسئوليته والنزول بها بحيث يكون الحد الاقصى لها اقل من الحد القانونى المنصوص عليه فيها يعتبر باطلا بطلانا مطلقا ولا اثر له ، وبالتالي يفتح المجال لتقدير التعويض وفقا للقواعد العامة الواردة فى القانونى المدنى فى شأن المسئولية التعاقدية بصفة عامة على الا يجاوز التعويض المقضى به الحد الاقصى المقرر فى المعاهدة فى حالة عدم بيان جنس البضاعة وقيمتها فى سند الشحن .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر... والمرافعه وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن



تتحصل فى ان الشركة الطاعنة اقامت الدعوى رقم ١٠٧٠ لسنة ١٩٨١ تجارى  
 كلى الاسكندرية على الشركة المطعون ضدها وشركة المستودعات المصرية  
 العامة بطلب الحكم بالزامهما بالتضامن وبالتضام بان تدفعا لها مبلغ  
 ٨٩١٢,٥٥٤ وقالت بيانا لذلك ان شركة مصر للحرير الصناعى ، شحنت  
 رسالة كيماويات على السفينة - لينا - التابعة للشركة المطعون ضدها ، من  
 ميناء هامبورج الى ميناء الاسكندرية . بموجب سند شحن ، وتبين لدى تسليمها  
 وجود عجز وتلف بها - واذا كانت هذه البضاعة مؤمن عليها لديها ، وأحالت  
 اليها الشركة المؤمن لها ، حقوقها قبل الغير ، فقد اقامت دعواها بطلباتها  
 السالفة . وبعد ان نذبت المحكمة خبيراً وقدم تقريره - حكمت بتاريخ  
 ١٩٨٣/٢/٢٣ بالزام الشركة المطعون ضدها ، بأن تدفع للشركة الطاعنة مبلغ  
 ٨٢٨٥,٢٣٨ <sup>مليون</sup> ورفضت ما عدا ذلك من طلبات استأنفت الشركة المطعون ضدها  
 هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥١٧ لسنة ٢٩ق الاسكندرية - وبتاريخ  
 ١٩٨٥/٣/٧ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وبالزام الشركة المطعون  
 ضدها بأن تدفع الى الشركة الطاعنة مبلغ ٩٧٢ <sup>ج</sup> طعنت الشركة الطاعنة فى هذا  
 الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن - واذا  
 عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لتظره وفيها  
 التزمت النيابة رأيا .

وحيث ان الطعن اقيم على سببين - حاصل النعى بالوجه الاول من السبب

الاول منهما خطأ الحكم المطعون فيه فى تطبيق القانون ، اذ لم يقدر التعويض عن العجز فى البضاعة المشحونة على اساس قيمته رغم علم الناقل علما يقينيا بجنس وقيمة البضاعة من واقع الكشف التفصيلى وفاتورة الشراء المرفقتين بسند الشحن .

وحيث إن هذا النعى غير سديد - ذلك ان مناط تقدير التعويض عن الهلاك أو التلف الذى يلحق البضاعة المشحونة بطريق البحر بقيمته الفعلية دون التقيد بالحد الاقصى للتعويض المقرر بالمادة ٤/٥ من معاهدة بروكسل الدولية لسندات الشحن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان يكون الشاحن قد دون فى سند الشحن بيانا بجنس البضاعة وقيمتها باعتبار ان هذا السند وحده هو الذى يحكم العلاقة بين الناقل والشاحن والمرسل اليه ويحدد حقوق والتزامات ذوى الشأن فى الحدود التى رسمها ولايفنى عن ذلك ورود هذا البيان فى فاتورة الشراء او فى اية ورقة اخرى - لما كان ذلك وكان الثابت ان سند الشحن - موضوع النزاع - قد خلا من بيان جنس وقيمة البضاعة الصادر بشأنها فإن شروط تقدير التعويض عن العجز الحاصل فيها بقيمته الفعلية تكون غير متوافرة واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير اساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى - خطأ الحكم المطعون فيه فى تطبيق القانون لتقديره التعويض عن العجز فى البضاعة المشحونة وفقا للتحديد

القانونى طبقا للمادة ٥/٤ من معاهدة بروكسل الدولية لسندات الشحن - فى حين كان يجب تقديره وفقا للتحديد الاتفاقى طبقا للبند ١١ من سند الشحن - وهو ١٢٥٠ مارك المانى عن كل طرد .

وحيث إن هذا النعى فى محله - ذلك ان التحديد القانونى لمسئولية الناقل البحرى الذى نصت عليه معاهدة بروكسل الدولية لسندات الشحن فى حالة عدم بيان جنس البضاعة وقيمتها فى سند الشحن - يعتبر حدا اقصى للمسئولية القانونية لما يمكن ان يحكم به وحدا ادنى للمسئولية الاتفاقية بالنظر الى مايمكن الاتفاق عليه - وانه وان كان يصح الاتفاق على تشديد مسئولية الناقل عن الحد القانونى المنصوص عليه فى المعاهدة المشار اليها - وهو مائه جنيه انجليزى عن كل طرد او وحدة - الا ان الاتفاق على تخفيف مسئوليته والنزول بها بحيث يكون الحد الاقصى لها اقل من الحد القانونى المنصوص عليه فيها يعتبر باطلا بطلانا مطلقا ولا اثر له ، وبالتالي يفتح المجال لتقدير التعويض وفقا للقواعد العامة الواردة فى القانونى المدنى فى شأن المسئولية التعاقدية بصفة عامة على الا يجاوز التعويض المقضى به الحد الاقصى المقرر فى المعاهدة فى حالة عدم بيان جنس البضاعة وقيمتها فى سند الشحن - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عما تمسكت به الشركة الطاعنة من تقدير التعويض عن العجز فى البضاعة المشحونة وفقا للتحديد الاتفاقى المشار اليه فى البند ١١ من سند الشحن - وان تقدير التعويض على هذا النحو يزيد عن

التقدير القانوني المشار اليه بالمعاهدة - وهو دفاع جوهري من شأنه لوصح ان يتغير به وجه الرأي في الدعوى - ومن ثم يكون الحكم قد أخطأ في تطبيق القانوني بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .



## جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد ابراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين/ زكى المصرى نائب رئيس المحكمة ، عبد الرحيم صالح ، على محمد على ود. حسن  
بسيونى .

( ١٧٣ )

### الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٦٠ القضائية

( ١ - ٢ ) تأمين " عقد التأمين البحرى " . عقد . التزام " الاشتراط  
لمصلحة الغير " .

(١) تداول وثيقة التأمين الاذنية فى عقد التأمين البحرى تكون بطريق  
التظهير اصلا . ابرام العقد بين مالك البضاعة وشركة التأمين لصالح آخر  
من قبيل الاشتراط لمصلحة الغير . اثره . للمالك " المشتروط " الحق فى نقض  
مشارطة التأمين صراحة او ضمنا دون التقيد بشكل معين مالم يعلن  
المستفيد قبوله له او رغبته فى الإفاده منها .

(٢) تعيين المستفيد فى مشارطات التأمين . من مسائل الواقع . استقلال  
محكمة الموضوع باستخلاصها من نصوص المشارطة متى كان استخلاصها  
سائفا .



( ٣ - ٦ ) محكمة الموضوع . عقد . تأمين . اثبات .

(٣) لمحكمة الموضوع السلطة في تقدير أدلة الدعوى وتفسير العقود

والمستندات والشروط المختلف عليها بما تراه أو في بمقصود المتعاقدين .

(٤) اضافة المتعاقدين شرطا مكتوبا الى العقد المطبوع . اثره . وجوب

إعمال هذا الشرط ولو تعارض مع شرط مطبوع . علة ذلك .

(٥) شرط " من المخازن الى المخازن " . ماهيته . اتفاق المؤمن والمؤمن له

في وثيقة التأمين ان يضمن المؤمن الاخطار التي تلحق البضاعة من وقت

خروجها من مخازن الشاحن الى وقت دخولها مخازن المرسل اليه .

(٦) في التأمين بشرط " جميع الاخطار " . ليس للمؤمن له اثبات سبب

الضرر لقيام قرينه لصالحه على ان سبب الضرر خطر مضمون . للمؤمن نفى

هذه القرينه باثبات ان الضرر راجع الى خطر مستبعد .

( ٧ - ٨ ) حكم " الالتزام بعمله اجنبيه " . محكمة الموضوع . تأمين .

(٧) قضاء محكمة الموضوع بالالتزام بعمله اجنبيه دون العملة الوطنية .

شرطه . اجازة الشارع ذلك في حالات نصت عليها القوانين الخاصة متى

توافرت شروط اعمالها وطلب الخصم الحكم بها .

(٨) جواز الوفاء بالقيمة التأمينية أو اى تعويضات تستحق بالنقد

الاجنبى في نطاق عقود التأمين المبرمة مع الهيئة العامة للتأمينات

الاجتماعية وشركات التأمين . م ٩٣ من اللائحة التنفيذية للقانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ .

(٩) تأمين . دعوى " دعوى الحلول " . التزام .

ليس للمؤمن بحسب الأصل حق الرجوع المباشر على الغير المسئول عن الضرر . علة ذلك . الرجوع بدعوى الحلول . شرطه . الوفاء للدائن بالدين المترتب في ذمة المدين او اذا كان سنده في ذلك حوالة الحق اليه من المؤمن له في وثيقة التأمين .

١ - لنن كان الأصل في عقد التأمين البحري ان يكون تداول وثيقة التأمين الاذنية بطريق التظهير ، الا انه لما كان ابرام ذلك العقد بين مالك البضاعة وشركة التأمين لصالح آخر بقصد افادته من آثار العقد هو من قبيل الاشتراط لمصلحة الغير ، فإنه يكون لذلك المالك " المشتراط " الحق في نقض مشاركة التأمين صراحة او ضمنا دون التقيد بشكل معين او الاستئثار بالانتفاع لنفسه منها ، طالما لم يعلن من حصل الشرط لمصلحته . وهو المحرر لاذنه الوثيقة - الى المؤمن أو المالك " المشتراط " قبوله او رغبته في الافاده منها ، مالم يكن ذلك مخالفا لما يقتضيه العقد .

٢ - تعيين المستفيد في مشارطات التأمين هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه

المحكمة - من مسائل الواقع التي تستقل محكمة الموضوع باستخلاصها من نصوص المشارطة ولارقابها عليها في ذلك من محكمة النقض ما دام استخلاصها سائفا ،

٣ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - ان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير ادلة الدعوى وتفسير العقود والمستندات والشروط المختلف عليها بما تراه أو في بمقصود المتعاقدين واستخلاص ما يمكن استخلاصه منها ولا رقابه لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كانت عبارات العقد تحتل المعنى الذي حصلت له محكمة الموضوع منها .

٤ - متى استعمل المتعاقدان نموذجا مطبوعا للعقد وازادوا اليه بخط اليد أو اية وسيلة اخرى شروطا تتعارض مع الشروط المطبوعة ، وجب تغليب الشروط المضافة باعتبارها تعبر تعبيرا واضحا عن ارادة المتعاقدين .

٥ - يجوز للمؤمن والمؤمن له الاتفاق في وثيقة التأمين على ان يضمن اولهما الاخطار التي تلحق البضاعة قبل الشحن او بعد التفريغ او من وقت خروجها من مخازن الشاحن الى وقت دخولها في مخازن المرسل اليه بما يعرف بشرط " من المخازن الى المخازن " .

٦ - المؤمن له في حالة التأمين بشرط " جميع الاخطار " ليس عليه اثبات سبب الضرر بل تقوم قرينه لصالحه على ان سبب الضرر خطر مضمون ويكون

للمؤمن ان يدحض هذه القرينة باثبات ان الضرر يرجع الى خطر مستبعد .

٧ - لئن كان الأصل في الالتزام قضاء باداء مبلغ من النقود ان يكون بالعملة الوطنية الا انه متى اجاز الشارع الوفاء بالالتزام بغيرها من العملات فلا على محكمة الموضوع ان قضت بالزام المحكوم عليه بالوفاء بالتزامه بعمله اجنبيه في الحالات التي نصت عليها القوانين الخاص متى توافرت شروط اعمالها وطلب الخصم الحكم بها .

٨ - لما كانت المادة ٩٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى تنص على أنه يجوز إبرام عقود التأمين مع الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وشركات التأمين بالنقد الاجنبى ، مع الوفاء بالقيمة التأمينيه ، أو أى تعويضات تستحق فى نطاقها بالنقد الاجنبى ، .... فلا على الحكم المطعون فيه أن اجابها إلى طلبها وقضى بالالتزام بالدولار الأمريكى .

٩ - بحسب الأصل - لا يكون للمؤمن حق الرجوع المباشر على الغير المسئول عن الضرر لعدم وجود علاقة سببيه مباشرة بين خطأ الغير والضرر الذى تحمله المؤمن يدفعه التعويض للمؤمن له ، كما لا يحق له الرجوع بدعوى الطول - اذا كان لها محل إلا إذا قد وفى الدائن بالدين المترتب فى ذمة المدين ، وإنما يحق له هذا الرجوع إذا كان سنده فى ذلك حوالة الحق اليه من المؤمن له فى وثيقة التأمين .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدوالة

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الشركة المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٩٠٧ لسنة ١٩٨٣ تجارى كلى الإسكندرية على الشركة الطاعنه بطلب الحكم بالزامها بأن تدفع لها مبلغ ١٤٢٧٦٠ دولارا و ٤٥٩٢٠ جنيها مصريا والفوائد القانونية ، وقالت بيانا لذلك أنها إستوردت رسالة لحوم مجمده شحنت على الباخرة "كتساند " من ميناء سافانا إلى ميناء الإسكندرية ولدى تفريغ الرسالة فى ٩/٢/١٩٨٣ تبين أن بها عجزا وتلفا وعوارة تقدر قيمتها مؤقتا بالمبلغ المطالب به ، وإذ كانت قد أمنت الرسالة لدى الشركة الطاعنه بموجب وثيقتى تأمين بحرى بضائع مؤرختين ١٩٨٢/٩/٧ "جميع الأخطار " فقد أقامت دعواها - دفعت الطاعنه بعدم قبول الدعوى لرفعها على خلاف الإجراءات والمواعيد ومن غير ذى صفة - نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى ، وبعد أن أودع تقريره ، ادخلت الطاعنه الشركة المطعون ضدها الثانية بصفتها وكيله عن السفينه سالفة الذكر والأخرى التى شحن فيها جزء من الرسالة - خصماً فى الدعوى للحكم بالزامها لها بما عسى أن يقضى به عليها - ويتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٥



حكمت المحكمة برفض الدفيعين وبإلزام الطاعنه بأن تدفع المطعون ضدها الأولى مبلغ ٤٥٠ و ١٥٣٧٨٨ والفوائد - إستأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٤٣ سنة ٤٢ ق الإسكندرية لتعديله إلى مبلغ ٤٩ و ١٨٣٠٨١ دولارا أمريكى وإحتياطيا ما يعاداه بالعملة المصرية فى تاريخ السداد ، كما إستأنفته الطاعنه بالاستئناف رقم ١٢٦٤ سنة ٤٢ ق تجارى الإسكندرية ، وقررت المحكمة ضم الإستئناف الأخير للاول وأعادت المأمورية إلى الخبير لفحص إعتراضات الطاعنه ، وبعد أن أودع تقرير قضت بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٩ بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الشركة الطاعنه أن تؤدى للمطعون ضدها الأولى مبلغ ٢٦ و ١٤٢٥٧٠ <sup>مليج</sup> دولار إمرىكى وفوائده وبعدم قبول دعوى الضمان الفرعية . طعنت الطاعنه فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم نقضا جزئيا ، وإذ عرض على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها قرر الحاضر عن المطعون ضدها الأولى بتنازلها عن مبلغ ٦٩ و ١٥٧٧٩ دولار من المبلغ المحكوم به ، وعدم تنفيذ الحكم المطعون فيه بشأته والتزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب تنعى الطاعنه الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالاوراق ، وفى بيان ذلك نقول انها دفعت بعدم قبول دعوى المطعون ضدها الأولى لرفعها من غير ذات صفة استنادا الى ان وثيقة التأمين صدرت لأمر بنك مصر رومانيا

بالاسكندرية وصدرت الثانية لأمر بنك ابو ظبى بالاسكندرية ، ولم يرفع اى من البنكين الدعوى كمستفيدين محددين بالوثيقة كما لم يظهر أى منهما الوثيقة الصادرة لامره الى المطعون ضدها الاولى قبل رفع الدعوى الا ان الحكم عول فى قضاءه برفض الدفع على ورقة خارجيه صادرة من كل من البنكين سالفى الذكر تشير الى ملكية المطعون ضدها الاولى للرسالة المؤمن عليها رغم عدم تظهيرها الوثيقة وفقا للمقرر قانونا ، ومع مخالفة ذلك لنص المادة ٧٥٨ من القانون المدنى التى توجب - عند استحقاق مبلغ التأمين - الاعتماد بصفة المستفيد كما حددها المؤمن له .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك انه وان كان الأصل فى عقد التأمين البحرى ان يكون تداول وثيقة التأمين الاذنية بطريق التظهير ، الا انه لما كان ابرام ذلك العقد بين مالك البضاعة وشركة التأمين لصالح آخر بقصد افادته من آثار العقد هو من قبيل الاشتراط لمصلحة الغير ، فإنه يكون لذلك المالك " المشترط " الحق فى نقض مشاركة التأمين صراحة او ضمنا دون التقيد بشكل معين او الاستئثار لنفسه بالانتفاع منها ، طالما لم يعلن من حصل الشرط لمصلحته . وهو المحرر لإذنه الوثيقة - الى المؤمن أو المالك " المشترط " قبوله او رغبته فى الافاده منها ، مالم يكن ذلك مخالفا لما يقتضيه العقد - لما كان ذلك وكان تعيين المستفيد فى مشارطات التأمين هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من مسائل الواقع التى تستقل محكمة الموضوع باستخلاصها من

نصوص المشارطة ولارقبابه عليها فى ذلك من محكمة النقض ما دام استخلاصها سائغا وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه برفض الدفع المبدى من الطاعنة بعدم قبول دعوى المطعون ضدها الاولى لرفعها من غير ذات صفة على انه (مربود من مستندات الدعوى وفواتير الشراء ، وان شركة اسكندرية للاشغال والتجارة الخارجية هى المالكة للرسائل وصاحبة صفة اما ما ورد بوثيقتى التأمين من عبارة " لامر بنك مصر رومانيا ، ولامر بنك ابو ظبى فإن هذه العبارات انما وردت لتنظيم عملية الاستيراد والضمان حقوق البنكين ، يؤيد ذلك خطابى البنكين المؤرخين ١٨/٥/١٩٨٦ بهذا الصدد ) ، وكان الثابت من الخطابين المشار اليهما - والمودعين ملف الطعن - ان كلا منهما تضمن اقرار البنك الصادر منه بأن البضاعة المؤمن عليها مملوكة للشركة المطعون ضدها الاولى وفقا للمستندات وان ذكر اسم البنك فى وثيقة التأمين كان لضمان حقوقه وانه لا اعتراض لدية او معارضه منه فى ان تصرف الشركة المذكورة قيمة التأمين المستحق عن فقد او تلف البضاعة المؤمن عليها بصفتها مؤمنا لها مع سريان ذلك على ملحق الوثيقتين ، وكانت الاوراق قد خلت مما يشير الى ان اى البنكين سالفى الذكر قد اعلن شركة التأمين الطاعنة برغبته فى الافادة من الوثيقة الصادرة لأمره ، فإن ما استخلصته محكمة الموضوع وهى بصدد تحديد المؤمن له المستفيد من الوثيقتين محل النزاع وملحقيهما - من ان المطعون ضدها الاولى ذات الصفة فى المطالبة بقيمة التأمين ، يكون سائغا ولا

مخالفة فيه للثابت بالأوراق ويتفق وصحيح القانون ، وإذ كان لا مجال لتطبيق حكم المادة ٧٥٨ من القانون المدنى الخاصة بعقد التأمين على الحياة على الدعوى المطروحة ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون فى غير محله .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى والشق الثانى من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله وتفسيره ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفى بيان ذلك تقول الطاعنة انها تمسكت امام محكمة الموضوع بدرجتيها بأن الضرر الذى لحق برسالة النزاع كان نتيجة خطر لاتضمنه وثيقتا التأمين صراحة وهو اضراب وتوقف طاقم السفينه "هدايت ليدى" وربانها عن العمل واستصدار امر حجز قضائى على السفينة لاقتضاء مستحققاتهم طرف ملاكها وتوقيع حجز قضائى من موردى المؤمن للسفينة ، وانه وان كانت التغطية التأمينية نخضع لشرط جميع الاخطار " الا انه ليس مطلقا لاتفاق الطرفين على استثناءات لا يضمنها التأمين وان مفاد شروط الوثيقة العامة والخاصة ان تطبيق الشروط من رقم ١ الى رقم ١٤ مع قصر رقم ٥ على واحد من الشروط الثلاثة لانواع التغطية التأمينية التى اتفق عليها وذكرت صراحة فى صدر الوثيقة ، اما باقى الشروط الاخرى بعد رقم ١٤ فلا يطبق منها الا ما هو متفق عليه صراحة ، كما ورد بالوثيقة بأن يلغى من الشرط رقم ٥ ما هو مستثنى من شروط التغطية واهمها عدم ضمان الاستيراد والحجز وعدم ضمان

الاضرابات والشغب والاضطرابات الاهلية ، كما استثنى الشرط رقم ٣٥ الخاص باللحوم والدواجن المجمدة ذات الاخطار من التغطية وفقا للبندين رقمي ٨ ، ٩ الا ان محكمة الاستئناف التفتت عما تمسكت به وطبقت لفظ " جميع الاخطار " على اطلاقه وعموميته ، ولم تطبق سوى جزء من شروط العقد وفسرت شرط التغطية بما يخرج عن عبارات الاتفاق الواضحة وقصرت تفسيرها على عبارة واحدة ومعينه بذاتها دون الباقي بالمخالفة للمادة ١٤٧ من القانون المدني ، كما اضافت مصاريف النولون والشحن على باخرة من ميناء لاسي بالماس " رغم ان التغطية لا تشملها بموجب الوثيقتين ولم يتفق عليه ملحقهما ، وكذلك اضافت مصاريف اتعاب الحمامة لرفع الحجز عن السفينه ومستحقات البحارة والريان وأصحاب المؤن والتحديد مع انها لا تعد اخطارا بحرية ولا تشملها التغطية .

وحيث إن هذا النعى برمته في غير محله ، ذلك ان المقرر - في قضاء هذه المحكمة - ان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير ادلة الدعوى وتفسير العقود والمستندات والشروط المختلف عليها بما تراه أو في بمقصود المتعاقدين واستخلاص ما يمكن استخلاصه منها ولا رقابه لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كانت عبارات العقد تحتل المعنى الذي حصلته محكمة الموضوع منها - وانه اذا استعمل المتعاقدان نموذجا مطبوعا للعقد و اضافا اليه بخط اليد أو اية وسيلة اخرى شروطا تتعارض مع الشروط المطبوعه ، وجب تغليب الشروط



المضافه باعتبارها تعبر تعبيراً واضحاً عن ارادة المتعاقدين لما كان ذلك ، وكان يجوز للمؤمن والمؤمن له الاتفاق في وثيقة التأمين على ان يضمن اولهما الاخطار التي تلحق البضاعة قبل الشحن او بعد التفريغ او من وقت خروجها من مخازن الشاحن الى وقت دخولها في مخازن المرسل اليه بما يعرف بشرط " من المخازن الى المخازن " ، وكان المؤمن له في حالة التأمين بشرط " جميع الاخطار " ليس عليه اثبات سبب الضرر بل تقوم قرينه لصالحه على ان سبب الضرر خطر مضمون ويكون للمؤمن ان يدحض هذه القرينه باثبات ان الضرر يرجع الى خطر مستبعد ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على ما تمسكت به الشركة الطاعنه بشأن الخطر والضرر وشروط التأمين منتهيا الى الزامها بالمبلغ المحكوم به بما حاصله تغطية التأمين وفقاً لاتفاق الطرفين لما يلحق البضاعة من اخطار منذ شحنها من امريكا حتى وصولها مخازن المؤمن له ، وتضمن الشروط المضافة المكتوبة بالالة الكاتبة وتلك المرفقة بالوثيقة يشمل جميع الاخطار ويغضى التلف او الخسارة للرسالة ومنها ما لحقها نتيجة تخلف جزء منها في ميناء لاسى بالماس ، مرتباً على ذلك تغطية التأمين عما اصاب الرسالة نتيجة الحجز على السفينة وما انفق من مصاريف لتفادي الضرر الذي يضمنه المؤمن او سبب وقوع الخطر المضمون ، وكان ما استخلصته محكمة الموضوع من شروط وثيقتي التأمين المختلف عليها بين الطرفين سائفاً ولا خروج فيه على عباراتهما ويتفق وصحيح القانون ويكفى لحمل ما انتهى اليه الحكم في قضائه ، وبما يضحى معه النعى على تفسير الحكم للفظ " الاضرار " وتغطية

التأمين له - ايا كان الرأى فيه غير منتج ، فإن النعى عليه بما سلف يكون على غير اساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الرابع ان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالزام الطاعنه باداء مبلغ التعويض بالدولار الامريكى وليس بما يعادله بالعمله المصريه يكون قد خالف نص المادة ١٨١ من القانون التجارى البحرى واطعاً فى تطبيقه وتفسيره فضلاً عن انه يؤدى الى وقوع ظلم عليها لمضاعفة مبلغ التعويض مما يتعارض مع مبدأ التعويض فى التأمين ، الامر الذى يعيب الحكم بمخالفة القانون .

وحيث إن النعى غير سديد ، ذلك أنه وإن كان الاصل فى الالزام قضاء باداء مبلغ من النقود ان يكون بالعملة الوطنية الا انه متى اجاز الشارع الوفاء بالالزام بغيرها من العملات فلا على محكمة الموضوع ان قضت بالزام المحكوم عليه بالوفاء بالتزامه بعمله اجنبية فى الحالات التى نصت عليها القوانين الخاص متى توافرت شروط اعمالها وطلب الخصم الحكم بها - لما كان ذلك و كانت المادة ٩٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم العامل بالنقد الأجنبى تنص على أنه يجوز إبرام عقود التأمين مع الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وشركات التأمين بالنقد الأجنبى ، مع الوفاء بالقيمة التأمينية ، أو أى تعويضات تستحق فى نطاقها بالنقد الأجنبى وكان الثابت من وثيقتى التأمين محل النزاع إتفاق الطرفين على دفع مبلغ التأمين بالدولار

الامريكى ، ..... وكانت المطعون ضدها الاولى قد طلبت بصفة اصلية الحكم لها بتلك العملة ، فلا على الحكم المطعون فيه ان اجابها الى طلبها هذا ويضحي النعى عليه بهذا السبب على غير اساس .

وحيث ان حاصل النعى بالشق الاول من السبب الثالث ، ان الطاعنة تمسكت في دفاعها امام محكمة الموضوع بأن الكمية التي تخلف من السفينة هوايت ليدى في ميناء لاسى بالماس ولم يعاد شحنها على الباخرة كيبساند " بيعت لحساب الشركة المطعون ضدها الاولى بمبلغ اجمالى ٢٨٢٢٠ دولارا اصبحت بعد خصم المصاريف والاعتاب مبلغ ١٢٦٣٩ دولارا واودعت في البنك لحسابها واستحق عليها فوائد قانونية بلغت ٣١٤٠,٦٩ دولارا فيكون اجمالى المودع ١٥٧٧٩,٦٩ دولارا ، وقدمت المستندات الدالة على ذلك ، بما كان يوجب خصم هذا المبلغ من المحكوم به الا ان محكمة الاستئناف رفضت ذلك بدعوى " خلو الاوراق مما يثبت تقاضى تلك الشركة للمبلغ سالف البيان مما يعيب الحكم بمخالفة الثابت بالاوراق .

وحيث أنه لما كان الثابت في الطعن ان الحاضر عن الشركة المطعون ضدها الاولى قد قرر بجلسته ١٩٩٠/١/١٤ بتنازلها عن مبلغ ١٥٧٧٩,٦٩ دولارا من المبلغ المحكوم به لها وعن تنفيذ الحكم بشأته - وهو ذات المبلغ محل النعى بهذا الشق - وكان الثابت من مطالعة التوكيل الخاص الصادر من تلك الشركة الى وكيلها الحاضر عنها ، والمصدق عليه برقم ٥٣٠ دلسنة ١٩٩٠ الازبكية -

والمودع ملف الطعن - انه يبيح له الصلح والاقرار والابراء على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص وأيا كان وجه الرأي فيه - يكون لا جدوى منه ، وبالتالي غير مقبول .

وحيث إن الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الخامس الخطأ في تطبيق القانون وتفسيره ومخالفة ما استقر عليه قضاء النقض ، اذ أقام قضاءه بعدم قبول دعوى الضمان الفرعية المقامة منها على الشركة المطعون ضدها الثانيه على عدم وجود صلة مباشرة بينهما تبيح للطاعة رفع دعوى مباشرة على تلك الشركة ، وانه يشترط لقبول دعواها ان تكون قد دفعت التعويض - وليس مبلغ التأمين - للمطعون ضدها الاولى في حين انه لا يشترط لحلولها محل المؤمن لها ان تكون قد ادت لها مبلغ التعويض ، اذ ان حوالة الحقوق المستقبلية جائزة قانونا فيحق لها طبقا لشرط حوالة الحق التي تضمنتها وثيقتى التأمين محل النزاع الرجوع على الغير المتسبب في الضرر سواء بطريق الدعوى المباشرة او بادخاله في دعوى المؤمن له وتوجيه دعوى الضمان الفرعية اليه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك انه بحسب الاصل لا يكون للمؤمن حق الرجوع المباشر على الغير المسئول عن الضرر لعدم وجود علاقة سببيه مباشرة بين خطأ الغير والضرر الذي تحمله المؤمن بدفعه التعويض للمؤمن له ، كما لا يحق له الرجوع بدعوى الحلول - اذا كان قد وفى الدائن بالدين المترتب في ذمة المدين ، وانما يحق له هذا الرجوع اذا كان سنده في ذلك حوالة الحق اليه

من المؤمن له في وثيقة التأمين - لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى ان الطاعنة قد اقامت دعواها الفرعية على المطعون ضدها الثانية استنادا الى خطأ الاخيرة ومخالفتها شروط مذكرة حجز الفراغ للحوم التي اعيد شحنها ، ولم تدع وفاءها لها بقيمة التعويض ، فإن ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من عدم قبول تلك الدعوى يكون متفقا وصحيح القانون - واذ كان ما تقدم وكان البين من اوراق الدعوى ان الطاعنة لم تؤسس دعواها الفرعية سالفه البيان على شرط حوالة الحق الذي تضمنته وثيقتي التأمين وانما - وعلى ما سلف - استنادا الى خطأ المطعون ضدها الثانية ، فإن ما تثيره بسبب الطعن بشأن حوالة الحق يكون وجها جديدا للدعوى غير متعلق بالنظام العام ، ومن ثم لايجوز التحدى به لأول مرة لدى محكمة النقض ، ويضحى النعى في هذا الخصوص غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .





## جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / وليم رزق بدوي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / طه الشريف ، احمد ابو الحجاج نائبى رئيس المحكمة ، شكرى العميرى وعبد الرحمن  
فكرى .

( ١٧٤ )

### الطعن رقم ٢٥٥١ لسنة ٥٥ القضائية

عقد . ربيع . خبرة . محكمة الموضوع . حكم .  
التسليم . واقعة مادية يجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات . العبرة فيه  
بحقيقة الواقع . فسخ العقد . أثره . م. ١٦٠ مدنى . الربيع . ماهيته . محكمة  
الموضوع سلطتها فى تقدير عمل الخير .

التسليم هو واقعة مادية يجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات اذ العبرة فيه  
بحقيقة الواقع وان خالف الثابت بالاوراق ومؤدى نص المادة ١٦٠ من القانون  
المدنى انه إذا فُسخ العقد سقط أثره بين المتعاقدين واعتبر كأن لم يكن وأعيد

المتعاقدان الى الحالة التي كانا عليها قبل العقد وأن الريع يعتبر بمثابة تعويض لصاحب العقار المغتصب مقابل ما حرم من ثمار ويلزم به من ارتكب العمل غير المشروع وهو الغصب وأن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير عمل الخبير ولها ان تأخذ بالتقرير كله او ان تأخذ ببعض ما جاء به وباطراح البعض الآخر .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر... والمرافعه وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق تتحصل في ان الطاعن اقام الدعوى رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى اسيوط على المطعون ضدهم بطلب الحكم بفسخ عقد البذل المؤرخ ٢٢/١٠/١٩٧٧ واعتباره كأن لم يكن وتسليمه الأطيان المملوكة له والمبينة بالصحيفة وبالزامهم بمبلغ ٥٥٠ ج مقابل الانتفاع بها . وقال بياناً لها أنه بمقتضى عقد البذل سالف الذكر تبادل مع المطعون ضدهم الثلاثة الأول مساحة ٩ ط ١ ف مملوكة له مقابل مساحة مماثلة مملوكة لهم وإذ وضعوا اليد على المساحة المملوكة له بالتواطوء مع باقى المطعون ضدهم دون أن يسلموه المساحة المملوكة لهم فقد أقام الدعوى بالطلبات سالفه الذكر . ندبت المحكمة خبيراً وبعد أن أودع تقريره

حكمت بالفسخ والتسليم والزام المطعون ضدهم الثلاثة الأول بدفع مبلغ ٨٣٢, ١٩٠ . استأنف المطعون ضدهم الثلاثة الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٠ لسنة ٥٦ ق المنصورة - وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئنافين فثبت خبيراً في الدعوى وبعد أن أودع تقريره حكمت بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تسليم ومن إلزام الريع ورفض طلبات الطاعن بشأنهما - طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض - وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ومخالفة الثابت بالأوراق وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه بني قضاءه على ما ورد بتقرير الخبير من أن المطعون ضدهم الثلاثة الأول لم يتسلموا أطيان النزاع ولم يضعوا اليد عليها وأطرح ما ورد بعقد البديل الموقع منهم بأنهم تسلموها رغم أنه لا يجوز إثبات ما يخالف الكتابة إلا بالكتابة ورتب على ذلك رفض طلب التسليم رغم قضاءه بفسخ عقد البديل مما كان يتعين معه أن يعود المتعاقدان الى الحالة التي كانا عليها قبل التعاقد ولم يأخذ بما جاء بتقرير الخبير من مسئولية المطعون ضدهم الثلاثة الأول عن الريع لأنهم مكنوا آخرين من حيازة أطيان النزاع - مما يعيب الحكم بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ومخالفة الثابت بالأوراق ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مرئود ذلك ان التسليم هو واقعة مادية يجوز اثباتها

بكافة طرق الاثبات اذ العبرة فيه بحقيقة الواقع وان خالف الثابت بالاوراق ومؤدى نص المادة ١٦٠ من القانون المدنى انه إذا فُسخ العقد سقط أثره بين المتعاقدين واعتبر كأن لم يكن وأعيد المتعاقدان الى الحالة التى كانا عليها قبل العقد وأن الريع يعتبر بمثابة تعويض لصاحب العقار المغتصب مقابل ما حرم من ثمار ويلزم به من ارتكب العمل غير المشروع وهو الغصب وأن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير عمل الخبير ولها ان تأخذ بالتقرير كله او ان تأخذ ببعض ما جاء به وبإطراح البعض الآخر - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من اوراق الدعوى وتقرير الخبير المنتدب أن المطعون ضدهم الثلاثة الأول لم يتسلموا اطيان النزاع ولم يأخذ بما ورد بعقد البدل فى خصوص استلامهم اطيان النزاع وإذ إنتهى الى القضاء بفسخ عقد البدل ورفض طلب التسليم فإنه لا يكون قد خالف المادة ١٦٠ من القانون المدنى ، كما أن الحكم إذ نفى عن المطعون ضدهم الثلاثة الأول مسئوليتهم عن الريع المطالب به على سند من أنهم لم يتسلموا اطيان النزاع ولم يُعول على ما ورد بتقرير الخبير فى هذا الخصوص من مسئوليتهم عن الريع لأنهم مكنوا آخرين من حيازة اطيان النزاع - ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ومخالفة الثابت فى الاوراق يضحى على غير اساس.

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / حسين على حسين نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين/ ريمون فهميم نائب رئيس المحكمة ، عبد الناصر السباعي ، ابراهيم شعبان ومحمد  
اسماعيل غزالي .

( ١٧٥ )

### الطعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٥٤ القضائية

اثبات . أوراق " أوراق رسمية " " حجيتها " محكمة الموضوع " سلطتها  
في تقدير الأدلة " مسائل الواقع " . ايجار " ايجار الاماكن "  
حجية الورقة الرسمية . اقتصارها على ماورد بها من بيانات قام بها  
محررها في حدود مهمته او وقعت ذوى الشأن في حضوره م ١١ اثبات "  
مثال بصدد كشف الضرائب العقارية وعدم كفاية القرينة المستمدة منه في  
اثبات مكونات العين المؤجرة .

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - ان حجية الورقة الرسمية وفقا لصريح  
نص المادة ١١ من قانون الاثبات تقتصر على ما ورد بها من بيانات قام بها  
محررها في حدود مهمته او وقعت من ذوى الشأن في حضوره كما أن لمحكمة



الموضوع السلطة العامة في فهم الواقع في الدعوى وفي تقدير ما يقدم لها من أدلة ومستندات وترجيح ما تطمئن اليه منها واستخلاص ما تراه متفقاً مع الواقع في الدعوى دون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض طالما كان استخلاصها سائغاً له أصل ثابت بالأوراق وانها غير ملزمة بالرد على كل ما يقدمه الخصوم من مستندات او تتبعهم في كافة مناحي دفاعهم وحججهم ، ما دام قيام الحقيقة التي اقتنعت بها واوردت دليلها فيه الرد الضمني المسقط لما عداها ولما كان ما دون يكشف مصلحة الضرائب - المنوه بسببي النعي - من بيان بشأن حجات الشقة البحرية بالعقار الكائن به عين النزاع لا يفيد تحري محرره عما اذا كان عقد الايجار المؤرخ / / الذي تضمن استئجار الطاعن مكتبا للاعمال التجارية والغير مبين به عدد حجراته - يشمل حجرة النزاع من عدمه فإنه لا يلحقه بذلك حجية الورقة الرسمية في هذا الصدد - ويخضع في تقديره لمحكمة الموضوع ، لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه بعد ان عرض في اسبابه لما انتهى اليه تقرير الخبير المنتدب امام محكمة اول درجة من ان الطاعن يستأجر حجرتين في مواجهة حجرة النزاع التي يستأجرها المطعون ضدهما الثاني والثالث وانه قد ضم هذه الحجرة اليه من عام ١٩٦٥ ، ولما قدمه الطاعن من كشفى الضرائب العقارية للتدليل على ان الشقة المؤجرة له مكونه من ثلاث حجرات - خلص الى اغتصاب الطاعن لحجرة النزاع المؤجرة للمطعون ضدهما الثاني والثالث وهو

مايدل على ان الحكم قد عول في استخلاصه على ما جاء بتقرير الخبير سالف البيان طارحا القرينة التي استند اليها الطاعن من كشفى الضرائب العقارية واذ كان هذا الاستخلاص سائغا له أصله الثابت بالاوراق ويدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع وكان الطاعن لم يبين سنده فيما اشار اليه بسببى الطعن من اقرار المالكه الاصلية للعقار باستجاره حجرة النزاع ، ومن حصول تواطؤ بين المطعون ضدهم لحرمانه من حجرة النزاع ، فإن النعى لا يعدو في حقيقته ان يكون جدلا موضوعيا فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره مما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر... والمرافعه وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن تتحصل فى ان المطعون ضده الاول أقام على المطعون ضدهما الثانى والثالث الدعوى رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٠ امام محكمة بور سعيد الابتدائية طالبا الحكم بأخلاء المخزن والحجرة محل النزاع ويتسلمهما اليه وقال بيانا لدعواه انه

بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٩/١/١ استأجر المذكورين من السيدة ... التي حولت العقد اليه ، هذا المخزن وتلك الحجرة بأجرة شهرية مقدارها ٣,٤٩٠ واذ تأخرا <sup>مليما</sup> عن الوفاء بالقيمة الايجارية ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٧٦ حتى نهاية شهر مايو سنة ١٩٨٠ رغم تكليفها بالوفاء اقام الدعوى . ادخل المطعون ضده الثانى الطاعن خصما فى الدعوى استنادا الى وضع يده على الحجرة المؤجرة خلال الفترة المطالب بأجرتها وبتاريخ ١٩٨١/٣/٢٩ نذبت المحكمة خبيرا لبيان الوحدات المؤجرة للمطعون ضدهما والطاعن وما اذ كانت الحجرة المؤجرة مكتبا للاولين تدخل ضمن نطاق الشقة المؤجرة للطاعن من عدمه ، وبعد ان قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٧ بعدم قبول الدعوى . استأنف المطعون ضده الاول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٢ سنة ٢٣ ق الاسماعيلية " مأمورية بور سعيد " وبتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٤ احكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف واخلاء المخزن والحجرة محل النزاع وبتسليمها الى المطعون ضده الاول . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها رأى برفض الطعن ، واذ عرض الطعن على هذه المحكمة - فى غرفة مشورة - رآته جديرا بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطاعن ينعى بسببى الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم اقام قضاءه حجرة النزاع استنادا الى انها مؤجرة للمطعون ضدهما الثانى والثالث ، وأن

عقد استئجار شقته لایشملها وان وضع يده عليها دون سند بغير ان يفصح عن الادلة التي استند اليها في ذلك ، هذا في حين ان الثابت من كشف الضرائب العقارية على العقار والكائن به العين عن الفترة من سنة ١٩٦٠ حتى سنة ١٩٨٠ - والمقدم منه امام محكمة أول درجة - ان الشقة البحرية التي يشغلها تتكون من ثلاث حجرات على نحو ما جاء بعقد الايجار باقرار المالكه الاصلية للعقار واذ التفت الحكم من هذا الكشف مهدرا حجيته في الاثبات رغم انه محرر رسمي لا يجوز اهدار ما تضمنه من بيان الا عن طريق الادعاء بالتزوير الذي خلت منه الاوراق وعلى الرغم من ثبوت التواطؤ بين المطعون ضدهم لحرمانه من عين النزاع فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك انه من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - ان حجية الورقة الرسمية وفقا لصريح نص المادة ١١ من قانون الاثبات تقتصر على ما ورد بها من بيانات قام بها محررها في حدود مهمته او وقعت من ذوى الشأن في حضوره كما أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في فهم الواقع في الدعوى وفي تقدير ما يقدم لها من أدلة ومستندات وترجيح ما تطمئن اليه منها واستخلاص ما تراه متفقاً مع واقع الدعوى دون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض طالما كان استخلاصها سائفاً له أصل ثابت بالاوراق وأنها غير ملزمة بالرد على كل ما يقدمه الخصوم من مستندات او تتبعهم في كافة مناحي دفاعهم وحججهم ، ما دام قيام الحقيقة التي اقتنعت بها واوردت دليلها فيه الرد

الضمنى المسقط لما عداها ولما كان ما دون بكشف مصلحة الضرائب - المنوه بسببى النعى - من بيان بشأن حجرات الشقة البحرية بالعقار الكائن به عين النزاع لا يفيد تحرى محرره عما اذا كان عقد الايجار المؤرخ ١٠/٣/١٩٦٥ - الذى تضمن استئجار الطاعن مكتبا للاعمال التجارية والغير مبين به عدد حجراته - يشمل حجرة النزاع من عدمه فإنه لا يلحقه بذلك حجية الورقة الرسمية فى هذا الصدد - ويخضع فى تقديره لمحكمة الموضوع ، لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه بعد ان عرض فى اسبابه لما انتهى اليه تقرير الخبير المنتدب امام محكمة اول درجة من ان الطاعن يستأجر حجرتين فى مواجهة حجرة النزاع التى يستأجرها المطعون المطعون ضدهما الثانى والثالث وانه قد ضم هذه الحجرة اليه من عام ١٩٦٥ ، ولما قدمه الطاعن من كشفى الضرائب العقارية للتدليل على ان الشقة المؤجرة له مكونه من ثلاث حجرات - خلص الى اغتصاب الطاعن لحجرة النزاع المؤجرة للمطعون ضدهما الثانى والثالث وهو ما يدل على ان الحكم قد عول فى استخلاصه على ما جاء بتقرير الخبير سالف البيان طارحا القرينة التى استند اليها الطاعن من كشفى الضرائب العقارية واذ كان هذا الاستخلاص سائغا له أصله الثابت بالاوراق ويدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع وكان الطاعن لم يبين سنده فيما اشار اليه بسببى الطعن من اقرار المالكه الاصلية للعقار باستئجاره حجرة النزاع ، ومن حصول تواطؤ بين المطعون ضدهم لحرمانه من حجرة النزاع ، فإن النعى لا يعدو فى حقيقته ان يكون جدلا موضوعيا فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره مما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .





## جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / عبد المنصف احمد هاشم نائب رئيس المحكمة وعضوية  
السادة المستشارين/ محمد عبد المنعم حافظ ، د. رفعت عبد المجيد ، محمد خيرى الجندي نواب  
رئيس المحكمة ومحمد شهاوى .

( ١٧٦ )

الطعن رقم ٢٤٦٩ ، ٢٥١٧ لسنة ٥٧ القضائية

(١) محكمة الموضوع " تقدير الادلة "

قاضي الموضوع . سلطته في بحث الدلائل والمستندات المقدمة والموازنة  
بينها .

(٢) حكم " تسببيه " . اثبات " شهاد الشهود " . محكمة الموضوع " تقدير  
الادلة " .

قاضي الموضوع . سلطته في تقدير اقوال الشهود واستخلاص الواقع  
منها سواء وردت في تحقيق قضائي أو اداري أو لدى الخبير . طالما لم يخرج  
بها عن مدلولها .

(٣) حكم " تسببيه " .

عدم إيراد الحكم اقوال الشهود بنصوصها . لا يعيبه . حسبه أن يورد  
مضمونها .

(٤) التزام " تنفيذ الالتزام " . محكمة الموضوع . تعويض .

التنفيذ العيني هو الأصل . المادتان ١/٢٠٣ ٢١٥ مدني . التنفيذ بمقابل . شرطه . إستحالة الوفاء عينا . تقدير تحقق هذا الاستحالة مما تسبق به محكمة الموضوع متى كان سائفا .

(٥) خبره . محكمة الموضوع " تقدير الدليل " . بطلان .

رأى الخبير عنصر من عناصر الاثبات . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع دون معقب بطلان تقرير الخبير . مناطه . أن يكون قد شاب اجراءاته عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم .

(٦) نقض " أثر نقض الحكم " . استئناف " أثر نقض الحكم والاحالة " .

نقض الحكم . اثره . لمحكمة الاحالة أن تقيم قضاها على فهم جديد لواقع الدعوى وأسس قانونية أخرى لا تخالف قاعدة قانونية قررها الحكم الناقض .

(٧) دعوى " الطلبات الختامية في الدعوى .

العبرة بالطلبات الختامية في الدعوى .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - إن لقاضي الموضوع السلطة التامة في

بحث الدلائل والمستندات المقدمة تقديما صحيحا وفي موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما يطمئن وجدانه الى ترجيحه منها .

٢ - من المقرر إن لقاضى الموضوع تقدير اقوال الشهود التى وردت شهادتهم فى أى تحقيق قضائى أو ادارى أو لدى الخبير المنتدب فى الدعوى دون حلف يمين لاستخلاص الواقع منها ، ما دام لم يخرج بتلك الأقوال الى غير ما يؤدى اليه مدلولها .

٣ - لا يعيب تسبب الحكم عدم إيراد اقوال الشهود بنصوصها ، وحسبه أن يورد مضمون تلك الاقوال .

٤ - من المقرر أن الاصل وفقا لما تقضى به المادتان ١/٢٠٣ ، ٢١٥ من القانون المدنى هو تنفيذ الالتزام تنفيذا عينيا ولا يصار الى عوضه أو التنفيذ بطريق التعويض الا اذا استحال التنفيذ العينى ، وان تقدير تحقق تلك الاستحالة مما يستقل به قاضى الموضوع متى أقام قضاؤه على أسباب سائغة.

٥ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن رأى الخبير المنتدب فى الدعوى لا يخرج عن كونه عنصرا من عناصر الاثبات لمحكمة الموضوع تقديره دون معقب عليها فى ذلك فلها أن تأخذ به كله أو بعض ما جاء به وتطرح بعضه اذ هى لاتقضى الا على اساس ما تطمئن اليه منه ، وبأن مناط بطلان تقرير الخبير هو أن يكون قد شاب اجراءاته عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم .

٦ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن نقض الحكم نقضا كليا من شأنه أن يكون لمحكمة الاحالة أن تقيم قضاها على فهم جديد لواقع الدعوى الذى

تحصله مما يقدم إليها من دفاع أو على أسس قانونية أخرى غير التي جاءت بالحكم المطعون فيه واستوجبت نقضه متى كانت لا تخالف قاعدة قانونية قررتها محكمة النقض في حكمها الناقض .

٧ - العبرة بالطلبات الختامية في الدعوى لا بالطلبات السابقة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر... والمرافعه وبعد المداولة .

حيث إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشككية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق تتحصل في ان المطعون ضدها في الطعن رقم ٢٤٦٩ سنة ٥٧ قضائية (الطاعنة في الطعن الآخر) تقدمت بطلب الى الرئيس بمحكمة الجيزة الابتدائية ليأمر بالزام الطاعن بأن يؤدي اليها مبلغ ١٥٠٧٨ جنيها مع تثبيت الحجز التحفظي الموقع منها على المنقولات نفاذاً لامر الحجز رقم ٢٢٠/١٠ لسنة ١٩٨١ الجيزة ، وذلك على سند من أن هذا المبلغ يمثل قيمة منقولات الزوجية المملوكة لها والتي إمتنع الطاعن عن تسليمها لها بعد طلاقها منه . وإذ رفض

الطلب المذكور فقد قيد دعوى برقم ٦١٨٢ لسنة ١٩٨١ مدنى الجيزة الابتدائية انتهت فيه المطعون ضدها الى طلب الحكم بالتسليم العينى لتلك المنقولات وبقيمة ما لم يوجد منها . اقام الطاعن الدعوى رقم ٦٠٠٠ لسنة ١٩٨١ مدنى الجيزة الابتدائية بطلب الغاء أمر الحجز التحفظى أنف البيان واعتباره كأن لم يكن وبعد أن أمرت المحكمة بضم الدعوى الاخيرة الى الاولى وندبت خبيراً فيها وأودع تقريره قضت بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٨٤ بالزام الطاعن بأن يؤدى الى المطعون ضدها مبلغ ١٥٠٧٨ جنيهاً وتثبيت الحجز التحفظى وبرفض الدعوى الأخرى . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٩٥٤ لسنة ١٠١ قضائية وفى ٢٧ فبراير سنة ١٩٨٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن ٩٨٤ لسنة ٥٥ قضائية ، وبتاريخ ٢٤ ابريل سنة ١٩٨٦ قضت المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه . وبعد أن عجل الطاعن نظر الاستئناف للفصل فيه مجدداً حكمت المحكمة فى ١٤ مايو سنة ١٩٨٧ بتعديل الحكم المستأنف وبالزام الطاعن بأن يؤدى الى المطعون ضدها مبلغ ١٠٣٧٨ جنيهاً . طعن الطاعن فى هذا الحكم للمرء الثانى بطريق النقض بالطعن رقم ٢٤٦٩ لسنة ٥٧ قضائية كما طعنت المطعون ضدها فيه ايضاً بالطعن رقم ٢٥١٧ لسنة ٥٧ قضائية وأودعت النيابة العامة مذكرتين أبدت الرأى فى أحدها برفض الطعن الأول وفى الثانية بنقض الحكم المطعون فيه فى الطعن الآخر . عرض الطعانان على هذه



المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنهما جديران بالنظر وبالجلسة المحددة لنظرهما  
قررت المحكمة ضم الطعن الاخير الى الاول ليصدر فيهما حكم واحد وفيها  
التزمت النيابة رأيا .

### أولا :- الطعن رقم ٢٤٦٩ لسنة ٥٧ قضائية "

حيث إن الطعن أقيم على عشرة أسباب ينعى الطاعن بالاسباب الثلاثة الاول  
وبالخامس والسابع والثامن منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ  
فى تطبيقه والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بالزامه  
باداء مبلغ ١٠٣٨٧ جنيها للمطعون ضدها باعتبار أنه يمثل قيمة المنقولات  
المملوكة لها استناداً الى اقوال شهود لم يورد نصوص شهادتهم ودون أن  
يتحقق من ملكيتها لها أو يعنى يبحث ما تقدم به من مستندات تقطع بملكية  
بعضاً منها أو يستنزل من تلك القيمة ما أنكر التاجر ..... بيعه لها من  
منقولات ، هذا الى أنه قضى بالمقابل النقدي دون التسليم العيني رغم عدم  
ثبوت تعذره أو أن يستبعد منه قيمة المنقولات التى مازالت طرفه وهو ما يعيب  
الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك بأن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن  
لقاضى الموضوع السلطة التامة فى بحث الدلائل والمستندات المقدمة تقديمها  
صحياً وفى موازنة بعضها بالبعض الاخر وترجيح ما يطمئن وجدانه الى

ترجيحه منها وله أيضا تقدير اقوال الشهود التي وردت شهادتهم في أى تحقيق قضائى أو ادارى أو لدى الخبير المنتدب فى الدعوى دون حلف يمين لاستخلاص الواقع منها ، ما دام لم يخرج بتلك الأقوال الى غير ما يؤدى اليه مدلولها، ولا يعيب تسببيه للحكم عدم إيراد نصوص اقوالهم وحسبه أن يورد مضمون تلك الاقوال ، ومن المقرر أن الاصل وفقا لما تقضى به المادتان ٢٠٣/١ ، ٢١٥ من القانون المدنى هو تنفيذ الالتزام تنفيذاً عينياً ولا يصار الى عوضه أو التنفيذ بطريق التعويض الا اذا استحال التنفيذ العينى ، وان تقدير تحقق تلك الاستحالة مما يستقل به قاضى الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سائغة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن عرض للأدلة والمستندات المقدمة من طرفى الدعوى ركن فى ثبوت تملك المطعون ضدها للمنقولات وانها ابتاعتها من مالها الخاص ، وإلى اقوال شهودها أمام محكمة أول درجة ، وإلى شهادة بائعى هذه المنقولات أمام الخبير المنتدب فى الدعوى بعد مواجهتهم بفواتير الشراء الصادرة منهم لها ، وإلى أنها هى التى تم الحجز عليها بموجب أمر الحجز المقضى من المحكمة بتثبيته بعد أن عرض الى عدم اطمئنانه الى ما قدمه الطاعن من مستندات واستبعد من قيمة المنقولات المقضى بها ما لم يثبت من الفواتير المقدمة منها شراؤها لها ، منها المنقولات المدعى بشراؤها من ..... ، كما ركن فى مجال تقديره لاستحاله التنفيذ العينى الى أن إنكار الطاعن وجود المنقولات المحجوز عليها لديه فى جميع مراحل نظر

الدعوى يعد هلاكاً لها يستتبع جعل محل الالتزام قيمة هذه المنقولات وهو ما يتفق وطلبات المطعون ضدها ، وكانت هذه الأسباب كافية لحمل قضاء الحكم المطعون فيه فيما انتهى إليه فإن النعى عليه بهذه الأسباب لا يعدو أن يكون جدلاً في تقدير المحكمة للدلة وترجيح بينه على أخرى مما لا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض ومن ثم غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين الرابع والسادس على الحكم المطعون فيه البطلان والتناقض في التسبيب وفي بيان ذلك يقول إن تقرير الخبير المنتدب في الدعوى الذي ركن إليه الحكم المطعون فيه في قضائه قد شابه البطلان ذلك أن المنقولات المدعى بها والمحجوز عليها ما زالت موجودة طرفه ، فضلاً عما صدر منه من تجاوزات اعتبرها الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٩ تستوجب مساءلته تأديبياً وهي في جملتها أمور تعيب الحكم وتستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك بأن المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن رأى الخبير المنتدب في الدعوى لا يخرج عن كونه عنصراً من عناصر الإثبات لمحكمة الموضوع تقديره دون معقب عليها في ذلك فلها أن تأخذ به كله أو بعض ما جاء به وتطرح بعضه إذ هي لا تقضى إلا على أساس ما تطمئن إليه منه ، وبأن مناط بطلان تقرير الخبير هو أن يكون قد شاب إجراءاته عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يدع أمام

محكمة الموضوع أن ضرراً أصابه من إجراء عيب شاب إجراءات مباشرة الخبير المأمورية المسندة إليه بعد أن عرض لكافة أوجه دفاعه ومستنداته وكان الحكم المطعون فيه لم يركن فيما انتهى إليه من تملك المطعون ضدها للمنقولات المقضى بقيمتها إلى ما جاء بالنتيجة التي أوردتها الخبير وإنما إلى جملة أدلة وقرائن - وعلى نحو ما ورد بالرد على أسباب الطعن السابقة - منها شهادة بائعي المنقولات الواردة بهذا التقرير التي لا يمارى الطاعن في صحة إجراءاتها بل وتمسك في أسباب طعنه بما ورد بها فإن النعى بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السببين التاسع والعاشر أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ قضى بتثبيت الحجز التحفظي الموقع على المنقولات محل أمر الحجز رقم ١٠/٢٢٠ لسنة ١٩٨١ الجيزة مع أن المنقولات المحجوز عليها ليست ضمن ما تملكه المطعون ضدها ، كما أنه حكم لها أيضاً بالمقابل النقدي الأمر الذي يستتبع أن يكون لها أن تستأدى قيمة المنقولات مضافاً إليها استلام المنقولات المحجوز عليها وهو ما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النعى غير صحيح ذلك بأن أسباب الحكم المطعون فيه المرتبطة بمنطوقه قد حددت التزام الطاعن على وجه قاطع بالمبلغ المقضى به دون سواء الذي يمثل قيمة المنقولات المملوكة للمطعون ضدها دون تلك المحجوز عليها ومن

ثم فإن النعى بهذين السببين يكون وارداً على غير محل من قضاء الحكم المطعون فيه .

### ثانياً : - الطعن رقم ٢٥١٧ لسنة ٥٧ قضائية :-

حيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنه على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت في الاوراق وفي بيان ذلك تقول إن الحكم استبعد من قيمة المنقولات المملوكة لها مبلغ ٤٧٠٠ جنيه الفواتير الصادرة من محل ..... ومحل ..... التي لم يستطع الخبير التحقق من صحتها والتي كانت محلاً لنقض الحكم الاول الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٧ في حين أن القيمة الواردة بهذه الفواتير تبلغ ١٧٠٠ جنيه فقط واذ خالف الحكم المطعون فيه ما ثبت بهذه الفواتير فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك بأن المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن نقض الحكم نقضاً كلياً من شأنه أن يكون لمحكمة الاحالة أن تقيم قضاها على فهم جديد لواقع الدعوى الذي تحصله مما يقدم إليها من دفاع أو على أسس قانونية أخرى غير التي جاءت بالحكم المطعون فيه واستوجبت نقضه متى كانت لا تخالف قاعدة قانونية قررتها محكمة النقض في حكمها الناقض ، وكانت العبرة بالطلبات الختامية في الدعوى لا بالطلبات السابقة عليها لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم الناقض الصادر في الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٥٥



قضائية انه قضى بنقض الحكم نقضا كليا لما ثبت لديه من قصور ومخالفته  
الثابت بالاوراق بقضائه للطاعنه بقيمة فاتورتين لم يستطع الخبير الذى احواله  
اليه فى اسبابه التحقق من صحتها فإن لمحكمة الاحالة من بعد ان تقيم  
قضاها على فهم جديد لواقع الدعوى الذى تحصله مما يقدم اليها من دفاع ،  
وكانت الطاعنه قد عدلت فى مذكرتها المقدمة منها لجلسه ١٤/٥/١٩٨٧ طلباتها  
الى طلب استبعاد المبلغ الذى اعتد به الحكم المطعون فيه واستبعده درأ لاطاله  
أمد النزاع والى انقلابه الى مخبئه وفقا لما ذهبت اليه فى تلك المذكرة الختامية  
باعتبار انه يمثل قيمة المنقولات التى لم يثبت ملكيتها لها حسبما جاء باسبابه  
فإن النعى بهذا السبب يكون فى غير محله .

ولما تقدم يتعين رفض الطعنين .



## جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار: عبد المنعم أحمد هاشم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة

المستشارين: محمد عبد المنعم حافظ، د. رفعت عبد المجيد، محمد خيرى الجندي نواب رئيس

المحكمة وعبد العال السمان.

(١٧٧)

### الطعن رقم ١٣٤٩ لسنة ٥٨ القضائية

(٢، ١) دعوى "رسم الدعوى" - رسوم "الرسوم القضائية".

(١) تقدير قيمة الأرض الزراعية الكائنة فى ضواحي المدن المعول عليها فى حساب

الرسوم النسبية - أساسه - قيمتها الحقيقية التى أجاز المشرع لقلم الكتاب التحرى عنها -

م ٧٥ رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل.

(٢) دعوى صحة عقد القسمة ونفاذه - وجوب إشتغال رسمها للقدر المبين بالعقد جميعه

- علة ذلك.

١ - مفاد نص المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم

القضائية فى المواد المدنية المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ أن تقدير قيمة

الأراضى الزراعية الكائنة فى ضواحي المدن المعول عليها فى حساب الرسوم

النسبية يكون بحسب قيمتها الحقيقية التي أجاز المشرع لقلم الكتاب التحرى عنها.

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - ان رسم الدعوى التى ترفع بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد القسمة يجب أن يكون شاملا للقدر المبين بالعقد جميعه لأن الحكم فى الدعوى يكون قد حسم النزاع بين الشركاء فى هذا العقد بأكمله.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن قلم كتاب محكمة بنها الابتدائية استصدر أمر تقدير الرسوم القضائية فى الدعوى رقم ٢٩٠٠ سنة ١٩٨١ مدنى بنها الابتدائية - مطالبة رقم ٦٨٢ لسنة ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ بمبلغ ٧١٠ و ٢٣١٨ جنيها وأعلن المطعون ضدهما به فعارضا فيه بتقرير بقلم كتاب محكمة بنها الابتدائية على سند من أن مقدار الرسوم الصادر بها الأمر مبالغ فيه وأنها سويت بناء على تحريات ادارية، ندبت المحكمة خبيرا وبعد ان أودع تقريره قضت بتاريخ ٣٠ من مايو سنة ١٩٨٤ فى موضوع المعارضة بتعديل أمر تقدير الرسوم

سالف الذكر إلى مبلغ ٤٧١ر٨٧٠ جنيها . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا "مأمورية بنها" بالاستئناف رقم ٣٨١ سنة ١٧ قضائية وبعد ان نذبت محكمة الاستئناف خبيراً وأودع تقريره حكمت بتاريخ ٢٥ من يناير سنة ١٩٨٨ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً.

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول انه تمسك امام محكمة الاستئناف بأن قيمة الرسوم النسبية المستحقة على طلب وصحة ونفاذ عقد القسمة المؤرخ ١٤/٧/١٩٧٢ تقدر على أساس قيمة الأرض المثبتة فى العقد جميعها ولا يقتصر على النصيب الذى أختص به البائعون للمطعون ضدهما، وإن الأرض محل العقود المطلوب الحكم بصحتها ونفاذها هى أرض زراعية كائنة فى ضواحي المدن ويكون تقدير الرسوم النسبية عنها عن طريق التحرى عن القيمة الحقيقية لهذه الأرض وقت رفع الدعوى وفقاً لما تقضى الفقرة حـ من البند ثانياً من المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية فى المواد المدنية غير أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع ولم يرد عليه وعول على تقرير الخبير المنتدب فى الدعوى الذى اعتمد فى تقدير الأرض

الزراعية محل العقود المقتضى بصحتها ونفاذها بقيمة الضريبة الأصلية المفروضة عليها مضروبة فى سبعين بحسبانها تقع خارج ضواحي المدن، وقدر الرسوم المستحقة عن عقد القسمة سالف الذكر بحسب النصيب الذى إختص به البائعون للمطعون ضدهما فإنه يكون معيبا مما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى فى محله، ذلك ان النص فى المادة ٧٥ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية فى المواد المدنية المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ على أنه "يكون أساس تقدير الرسوم النسبية على الوجه الآتى : أولا - على المبالغ التى يطلب الحكم بها . ثانيا - على قيم العقارات أو المنقولات المتنازع فيها وفقا للأسس الآتية (أ) ... (ح) بالنسبة للأراضى الزراعية الكائنة فى ضواحي المدن والأراضى الزراعية التى لم تفرض عليها ضريبة والأراضى المعدة للبناء والمباني المستحدثة التى لم تحدد قيمتها الايجارية بعد والمنقولات يقدر الرسم مبدئيا على القيمة التى يوضحها الطالب، وبعد تحرى قلم الكتاب عن القيمة الحقيقية يحصل الرسم عن الزيادة .." مفاده أن تقدير قيمة الأراضى الزراعية الكائنة فى ضواحي المدن المعول عليها فى حساب الرسوم النسبية يكون بحسب قيمتها الحقيقية التى أجاز المشرع لقلم الكتاب التحرى، لما كان ذلك وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة، أن رسم الدعوى التى ترفع بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد القسمة يجب أن يكون شاملا للقدر المبين بالعقد جميعه لأن الحكم فى الدعوى يكون قد حسم النزاع بين الشركاء فى هذه العقد بأكمله، فان



الحكم المطعون فيه اذ عول في حساب الرسوم النسبية محل النزاع على تقرير الخبير المنتدب في الدعوى الذي اعتد في حساب الرسوم النسبية عن عقد القسمة المقضى بصحته ونفاذه بقيمة النصيب الذي اختص به البائعون للمطعون ضدهما دون القدر المبين بالعقد جميعه واحتسب قيمه الارض محل العقود المقضى بصحتها ونفاذها بقيمة الضريبة الأصلية المفروضة عليها مضروبة في سبعين، والتفت بذلك عن بحث ما أثاره الطاعنان من ان تلك الارض تقع في ضواحي المدن وتقدر قيمتها في نطاق حساب الرسوم القضائية بقيمتها الحقيقية وهو دفاع جوهري من شأن بحثه أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى فان الحكم يكون فضلا عن قصوره قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون بحث باقى أوجه الطعن.

////////////////////////////////////

## جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار: محمد وليد الجارحي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:

محمد محمد طيطة، محمد بدر توفيق، شكرى جمعة حسين ومحمد شهاوى عبد ربه.

(١٧٨)

### الطعن رقم ٢٢٠١ لسنة ٥٤ القضائية

(٢٠١) إيجار "إيجار الأماكن" المنشآت الآيلة للسقوط . دعوى "نطاق الدعوى" الخصوم فى

الدعوى "التدخل فى الدعوى" . حكم "حجية الحكم" . استئناف.

(١) التدخل فى الدعوى . أثره . صبرورة المتدخل طرفا فى الدعوى . الحكم الصادر

فيها حجة له أو عليه . للمتدخل منضما لأحد الخصوم حق استئنافه ولو ولم يستأنفه الخصم

الأصلى الذى انضم إليه.

(٢) حق المحكمة المنصوص عليها فى المادة ١٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى النظر فى قرار

اللجنة الصادر بالهدم الكلى أو الجزئى أو التدمير أو الصيانة برفض الطعن عليه

أو بقبوله وإعادة النظر فيه بالإلغاء أو التعديل . م ٢/٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . الطعن على

جزء من القرار متعدد الأجزاء الصادر من اللجنة المذكورة . وجوب التزام المحكمة بنطاق

الطعن . علة ذلك.

مثال بصدد قرارا هدم وحدات وترميم وحدات أخرى من ذات العقار.

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - انه يترتب على التدخل - سواء كان بالاختصاص أو بالانضمام لأحد طرفي الخصومة - ان يصبح المتدخل طرفاً في الدعوى، ويكون الحكم الصادر فيها حجة له أو عليه فمن حقه الطعن فيه بطرق الطعن القانونية المقبولة شأنه في ذلك شأن سائر الخصوم الأصليين ومن ثم فإن للمتدخل أمام محكمة أول درجة منضماً لأحد الخصوم في الدعوى حق استئناف الحكم الصادر فيها ولو لم يستأنفه الخصم الأصلي الذي انضم إليه.

٢ - النص في الفقرة الثالثة من المادة ٥٩ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن . وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أن "تفصل المحكمة على وجه السرعة" إما برفض الطعن أو بقبوله وإعادة النظر في القرار المطعون عليه" . يدل على ان المشرع أطلق للمحكمة المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون ذاته ولاية النظر في قرا اللجنة الصادر بالهدم الكلى أو الجزئى أو التدعيم أو الترميم أو الصيانة، فلها أن ترفض الطعن عليه ولها أن تقبله وفي هذه الحالة يعاد النظر في القرار المطعون فيه بما يقتضى إلغائه أو تعديله حسبما تنتهى إليه إلا إنه إذا كان القرار الصادر من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم متعدد الأجزاء وتعلق الطعن بجزء منه بعينه ورأت المحكمة قبول هذا الطعن فإن هذا القبول لا يتسع لأكثر مما شمله الطعن والقول بغير هذا مؤداه انه يجوز للمالك ان يلجأ إلى المحكمة مباشرة استصداراً لحكم بهدم عقار أو ما يرى أنه آيل للسقوط من وحداته في حين ان المقرر أنه لا سلطة لهذه

المحكمة - باعتبارها محكمة طعن - فى تقدير حالة العقار ابتداءً من حيث مدى أيلولته للسقوط، ومن ثم هدمه وانما يتعين على المالك اللجوء إلى الجهة الإدارية المختصة لتتخذ ما تراه فى هذا الصدد . لما كان ذلك وكان الواقع فى الدعوى على نحو ما سجله الحكم المطعون عليه - ان قرار صدر بهدم الدور الثانى وما يعلوه من غرف سطح العقار المملوك للطاعنين، وبترميم الدور الأول فطعن شاغلوا الوحدات التى تقرر هدمها على هذا القرار - متعدد الأجزاء - فيما تضمنه من هدم تلك الوحدات فيما قبل الملاك - الطاعنون - القرار بشقيه فأصبح نهائياً فى شقه المتعلق بترميم وحدات الدور الأرضى التى يشغلها المطعون ضدهم الثلاثة الأول، فإنه لا يجوز للمحكمة ان تعيد النظر فى هذا الجزء من القرار الذى لم يطعن فيه بالطريقة الذى رسمها القانون ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر الصحيح فى القانون حين قضى بإلغاء الحكم الابتدائى فيما انتهى إليه من هدم العقار جميعه بما فى ذلك ما نص فى القرار المطعون فيه على الاكتفاء بترميمه رغم صيرورة القرار فى هذا الشأن نهائياً، فإن النعى يكون على غير أساس.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة

وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدهم من الرابع حتى الحادى عشر أقاموا على الطاعنين والمطعون ضدهما الثالث عشر والرابع عشر الدعوى ١٠٢٨ سنة ١٩٨٠ مدنى شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بإلغاء قرار الهدم والترميم الصادر عن حى غرب القاهرة برقم ٥٥ سنة ١٩٧٩ فيما تضمنه من هدم وحدات العقار المبين فى الصحيفة ابتداء من سقف الدور الثانى حتى غرف السطح، واعتبار القرار فى هذا الخصوص كأن لم يكن، وقالوا شرحا لدعواهم انهم يشغلون تلك الوحدات التى تقرر هدمها ولما كانت غير أيلة للسقوط ولا تشكل خطرا على باقى وحدات العقار وانما يكفى ترميمها فقد أقاموا الدعوى . وبعد ان نذبت محكمة أول درجة خبيرا هندسيا انتهى إلى عدم جدوى الترميم وإلى أن حالة العقار تقتضى هدمه حتى سطح الأرض، عادت المحكمة تحقيقا لاعتراضات شاغلى العقار - ونذبت مكتب خبراء وزارة العدل فانتهى إلى النتيجة ذاتها ومن ثم تدخل المطعون ضدهم الثلاثة الأول - شاغلوا وحدات الدور الأرضى - فى الدعوى وطلبوا رفضها وتأييد القرار المطعون فيه . وبتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٦ حكمت المحكمة بقبول التدخل شكلا وفى الموضوع بتعديل القرار المطعون فيه إلى هدم العقار حتى سطح الأرض . استأنف الخصوم المتدخلون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧١٩ لسنة ١٠١ ق . وبتاريخ ١٩٨٤/٦/٥ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وتأييد القرار المطعون فيه . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وإن عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة



مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد من ثلاثة أوجه ينعى الطاعنون بالوجهين الأول والثالث منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون . وفى بيان ذلك يقولون ان المطعون ضدهم الثلاثة الأول تدخلوا فى الدعوى منضمين إليهم فى طلباتهم وإذا طلبوا هدم العقار موضوع النزاع حتى سطح الأرض وأجابتهم محكمة أول درجة إلى هذا الطلب فإنه لا يجوز لأولئك الذين تدخلوا فى الدعوى منضمين إليهم أن يستأنفوا الحكم وقد قضى لهم بطلباتهم، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقبل استئنافهم شكلاً فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه.

وحيث ان هذا النعى غير سديد، ذلك ان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يترتب على التدخل - سواء كان للاختصاص أو للانضمام لأحد طرفى الخصومة - أن يصبح التدخل طرفاً فى الدعوى، ويكون الحكم الصادر فيها حجة له أو عليه فمن حقه الطعن فيه بطرق الطعن القانونية المقبولة شأنه فى ذلك شأن سائر الخصوم الأصليين . ومن ثم فان المتدخل أمام محكمة أول درجة منضماً لأحد الخصوم فى الدعوى حق استئناف الحكم الصادر فيها ولو لم يستأنفه الخصم الأصلى الذى انضم إليه - لما كان ذلك وكان المطعون ضدهم الثلاثة الأول قد تدخلوا فى الدعوى بطلب رفضها وتأيد القرار المطعون فيه فيما انتهى إليه من ترميم الدور الأول - الذى يشغلون وحداته - وهدم سقف الدور الثانى وحجرات العقار الذى تعلوه، ولم يشايطروا الطاعنين طلب هدم العقار حتى سطح الأرض كما يزعم هؤلاء الأخيرين، فصدر الحكم الابتدائى ضاراً بهم

إذ قضى بهدم وحدات العقار التي يشغلونها فان استئنافهم له يكون جائزا ولو لم يستأنفه الطاعنون مالكو العقار . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون النعى غير سديد.

وحيث ان الطاعنين ينعون بالوجه الثانى من سبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه، وبيانا لذلك يقولون ان المادة ٥٩/٣ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ خولت المحكمة سلطة تعديل قرارات الهدم والترميم حتى ولو لم يطلب ذلك من أحد الخصوم وذلك حماية للأرواح والأموال، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النص الأمر المتعلق بالنظام العام بما أقام عليه قضاؤه من أن المحكمة حتى وهى تنظر الطعن فى تلك القرارات - مقيدة بنطاق هذا الطعن فإنه يكون معيبا بما يستحق نقضه.

وحيث ان هذا النعى غير سديد، ذلك أنه وان كان النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٥١ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أن تفصل المحكمة على وجه السرعة (إما برفض الطعن أو بقبوله وإعادة النظر فى القرار المطعون عليه) يدل على ان المشرع أطلق للمحكمة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من القانون ذاته ولاية النظر فى قرار اللجنة الصادر بالهدم الكلى أو الجزئى أو التدعيم أو الترميم أو الصيانة، فلها ان ترفض الطعن عليه ولها أن تقبله وفى هذه الحالة تعيد النظر فى القرار المطعون فيه بما يقتضى الغاءه أو تعديله حسبما تنتهى إليه إلا أنه إذا كان القرار الصادر من الجهة الإدارية المختصة

بشئون التنظيم متعدد الأجزاء وتعلق الطعن بجزء منه بعينه ورأت المحكمة قبول هذا الطعن فإن هذا القبول يتسع لأكثر مما شمله الطعن والقول بغير هذا مؤداه أنه يجوز للمالك أن يلجأ إلى المحكمة مباشرة استصداراً لحكم بهدم عقاره أو ما يرى أنه آيل للسقوط من وحداته في حين أن المقرر أنه لا سلطة لهذه المحكمة - باعتبارها محكمة طعن - في تقدير حالة العقار ابتداء من حيث مدى أيلولته للسقوط ومن ثم هدمه وإنما يتعين على المالك اللجوء إلى الجهة الإدارية المختصة لتتخذ ما تراه في هذا الصدد .

لما كان ذلك وكان الرفض في الدعوى على نحو ما سجله الحكم المطعون فيه - أن قراراً صدر بهدم الدور الثانى وما يعلوه من غرف سطح العقار المملوك للطاعنين، وبترميم الدور الأول فطعن ثم على الوحدات التى تقرر هدمها على هذا القرار متعدد الأجزاء - فيما تضمنه من هدم تلك الوحدات بينما قبل الملاك الطاعنون القرار بشقيه فأصبح نهائياً فى شقه المتعلق بترميم وحدات الدور الأرضى التى يشغلها المطعون ضدهم الثلاثة الأول، فإنه لا يجوز للمحكمة أن تعيد النظر فى هذا الجزء من القرار الذى لم يطعن فيه بالطريقة التى رسمها القانون، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر الصحيح فى القانون حين قضى بإلغاء الحكم الابتدائى فيما انتهى إليه من هدم العقار جميعه بما فى ذلك ما نص فى القرار المطعون فيه على الاكتفاء بترميمه رغم صيرورة القرار فى هذا الشأن نهائياً، فإن النعى يكون على غير أساس.

ولما تقدم يتعين رفض الطعن.

=====

## جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار: محمد ابراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:

زكى المصرى ومنير توفيق نائبى رئيس المحكمة، على محمد على ود • حسن بسيونى.

(١٧٩)

### الطعن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥٥ القضائية

(٢. ١) حراسة • تعويض • خرائب "خريبة التركات: وماء الخريبة".

(١) أحقية أصحاب الأموال والممتلكات المستولى عليها تنفيذًا لقرارات فرض الحراسة

للتعويض • تعديل التعويض المستحق • ارتداده لصالح مستحقه إلى وقت استحقاق

التعويض أصلاً بنشوء سببه - وهو استحالة الرد عينا ونشوء الحق فى التعويض - لا إلى

وقت إجرائه • علة ذلك.

(٢) تعديل التعويض بإضافة ٥٠٪ إليه بمقتضى الفقرة د من المادة الثانية من القانون

١٤١ لسنة ١٩٨١ • أثره • إلحاق مبلغ الاضافة بمبلغ التعويض الذى يستحق باستحقاقه

ويرتد إلى الواقعة المنشئة له وهو تعذر الرد عينا • مؤدى ذلك • الاضافة لا تعتبر حقا للورثة

نشأ لهم بعد وفاة مورثهم بل تعتبر إضافة إلى التعويض المستحق للمورث وعنصرًا من

عناصر تركته تخضع للضريبة.

١ - مفاد ما نصت عليه الفقرتان أ، ج من المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ بتصفية الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص، والمادة الثانية من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ والمادة الثانية من قانون الاصدار للقانون الأخير والفقرات أ، ب، ج من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ عن بيان تحديد المراكز المالية للأشخاص المذكورين وتقدير التعويض المستحق لهم عن أموالهم التي تعذر ردها عينا إليهم مع زيادته بواقع ٥٠٪ طبقا للبند د من المادة الثانية الأخيرة ان المشرع وبعد ان استقر القضاء على انعدام قرارات فرض الحراسة على الأشخاص الطبيعيين التي صدرت استنادا إلى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ مما كان يتعين معه رد العقارات والأموال المملوكة لهم التي سبق الاستيلاء عليها والتصرف فيها إلى شركات التأمين أو إلى أفراد حسنى النية إلى أصحابها الأصليين، بيد أنه لما كان من شأن ذلك - فى نظر المشرع - الاضرار باقتصاديات شركات التأمين وبالمشتريين حسنى النية، فقد رأى أعمال القواعد العامة فى القانون المدنى فى تعويض هؤلاء الخاضعين عما لحقهم من أضرار نتيجة ما ارتآه من استحالة التنفيذ العينى لذلك الرد لما يترتب على تنفيذه من مساس بمركز قانونية أو حقوق للغير حسنى النية، استقرت لفترة



طويلة من الزمن جاوزت العشرين عاما وذلك بتحديد عناصر التعويض وأسس تقديره، تم تعديلها على النحو المبين بالقوانين المتعاقبة سألقة البيان وفقا لقواعد العدالة التي توجب أداء تعويض عادل، مما مؤداه، أحقية أصحاب الأموال والممتلكات التي تم الاستيلاء عليها تنفيذا لقرارات فرض الحراسة آنفة الذكر للتعويض المستحق وفقا للقواعد التي ارتأها المشرع بحيث يرتد أى تعديل فيها لصالح مستحقه إلى وقت استحقاق التعويض أصلا بنشوء سببه وهو استحالة الرد عينا ونشوء الحق فى التعويض - لا إلى وقت إجراءه إذ يعتبر التعويض مقدراً فى صورته النهائية منذ نشوء الحق فيه أصلا.

٢ - لما كان الثابت بالاوراق أن مورث المطعون ضدهم خضع بصفة أصلية للحراسة ورفعت عنه بمقتضى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ مع أيلولة أمواله وممتلكاته إلى الدولة على ان يعوض عنها بسندات على الدولة فى حدود ٢٠٠٠٠ جـ وبتاريخ ١٩٧١/٣/٢٠ صدر القرار التنفيذى رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٤ بناء على قرار اللجنة القضائية المختصة المشكلة طبقا للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ بتعديل صافى عناصر ذمته الخاضع "مورث المطعون ضدهم" بمبلغ ٢٢٥٠٩٦٩٣٤ <sup>مليج</sup> ثم عدل إلى ٣٤٦٨٣٢٨٠ <sup>مليج</sup> يضاف إليه مبلغ ١٧٣٤١٥٦٤٠ <sup>مليج</sup> قيمة الـ ٥٠٪ المضافة إلى مبلغ التعويض المقدر إعمالا لحكم الفقرة د من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فإن تلك الإضافة تلحق بمبلغ التعويض وتستحق باستحقاقه الذى يرتد إلى الواقعة قد تحققت حال حياة

المورث فان اضافة تلك الزيادة بعد وفاته فى ١٩٧٢/١٢/١٩ إلى التعويض المستحق لا تعتبر حقا للورثة نشأ لهم بعد وفاة مورثهم بل تعتبر إضافة إلى التعويض المستحق للمورث المقدر وفقا للقواعد والأسس التى حددها المشرع وعنصرا من عناصر تركته تخضع للضريبة.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى مأمورية ضرائب تركات الاسكندرية بعد ان قدرت صافى تركة مورث المطعون ضدهم بمبلغ <sup>مليج</sup> ١٢٣٤١٥ هـ أجرت ربطا تكميلى على تركته إثر صدور القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بمبلغ <sup>مليج</sup> ٨٥٧٨١٩٧٤٧ واعترض المطعون عليه، فأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أيدت تقديرات المأمورية . أقام المطعون ضدهم الدعوى رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٧٣ ضرائب الاسكندرية طعنا على ذلك القرار بغية استبعاد مبلغ <sup>مليج</sup> ١٧٣٤١٥ هـ من قيمة الربط التكميلى على التركة والذى يمثل قيمة التعويض المقرر بالقانون المذكور المستحق لهم بنسبة ٥٠٪ من قيمة بيع ممتلكات مورثهم باعتباره زيادة طرأت على ممتلكاتهم بعد وفاة مورثهم فى ١٩٧٢/١٢/١٩ وبتاريخ ١٩٨٤/٦/١٢

حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٢١ سنة ٤٠ ق الاسكندرية وبتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٦ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف واستبعاد مبلغ ١٧٣٤١٥٦٤٠ <sup>مليجاً</sup> من الربط التكميلي على تركة مورث المطعون ضدهم . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيه التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان مما تنعاه الطاعنة مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تطبيقه إذ استبعد مبلغ ١٧٣٤١٥٦٤٠ من الربط التكميلي على تركة مورث المطعون ضدهم بدعوى عدم تأثر وعاء الضريبة المستحق وقت الوفاة بما يطرأ عليه من متغيرات نماء ونقصانا، رغم ان هذا المبلغ يمثل زيادة في قيمة التعويض النقدي لممتلكات مورثهم المباعة والذي يندرج بشقية الأصل والاضافى - كاملا ضمن أصول الشركة بما يخضعه للضريبة محل النزاع.

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك ان مفاد ما نصت عليه الفقرتان أ، ج من المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ بتصفية الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص، والمادة الثانية من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤، والمادة الثانية من قانون الإصدار للقانون الأخير، والفقرات أ ، ب ، ج من المادة الثانية من

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ من بيان لكيفية تحديد المراكز المالية للأشخاص المذكورين وتقدير التعويض المستحق لهم عن أموالهم التي تعذر ردها عينا إليهم مع زيادته بواقع ٥٠٪ طبقاً للبند د من المادة الثانية الأخيرة، ان المشرع وبعد ان استقر القضاء على انعدام قرارات الحراسة على الأشخاص الطبيعيين التي صدرت استناداً إلى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ بما كان يتعين معه رد العقارات والأموال المملوكة لهم التي سبق الاستيلاء عليها والتصرف فيها إلى شركات التأمين أو إلى أفراد حسنى النية، إلى أصحابها الأصليين، بيد أنه لما كان من شأن ذلك - في نظر المشرع - الإضرار باقتصاديات شركات التأمين والمشتريين حسنى النية، فقد رأى أعمال القواعد العامة في القانون المدني في تعويض هؤلاء الخاضعين عما لحقهم من أضرار نتيجة ما ارتآه من استحالة التنفيذ العيني لذلك الرد، لما يترتب على تنفيذه من مساس بمراكز قانونية أو حقوق للغير حسنى النية، استقرت لفترة طويلة من الزمن جاوزت العشرين عاماً، وذلك بتحديد عناصر التعويض وأسس تقديره، ثم تعديلها على النحو المبين بالقوانين المتعاقبة سالفه البيان وفقاً لقواعد العدالة التي توجب أداء تعويض عادل، مما مؤداه ، أحقية أصحاب الأموال والممتلكات التي تم الاستيلاء عليها بتنفيذ لقرارات فرض الحراسة أنفة الذكر للتعويض المستحق للقواعد والأسس التي ارتآها المشرع، بحيث يرتد أى تعديل فيها لصالح مستحقيه إلى وقت استحقاق التعويض أصلاً بنشوء سببه - وهو استحالة الرد عينا ونشوء الحق في التعويض - لا إلى وقت إجرائه، إذ يعتبر التعويض مقداراً في صورته

النهائية منذ نشوء الحق فيه أصلاً، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق ان مورث المطعون ضدهم خضع بصفة أصلية للحراسة آنفة البيان، ورفعت عنه بمقتضى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ مع أيلولة أمواله وممتلكاته إلى الدولة على أن يعرض عنها بسندات على الدولة في حدود مبلغ ٣٠٠٠٠ جـ، وبتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٠ صدر القرار التنفيذي رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٤ بناء على قرار اللجنة القضائية المختصة المشكلة طبقاً للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ بتعديل مافى عناصر ذمة الخاضع "مورث المطعون ضدهم" بمبلغ ٩٣٤٩٦٠٠ ٢٢٥٠ ثم عدل إلى ٢٨٠١٢٨٣١٢٤٦٨٣ يضاف إليه مبلغ ٦٤٠١٧٣٤١ قيمة الـ <sup>مليج</sup> <sup>مليج</sup> ٥٠٪ المضافة إلى مبلغ التعويض المقدّر إعمالاً لحكم الفقرة د من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١، فإن تلك الإضافة ولما تقدم تلحق بمبلغ التعويض ويستحق باستحقاقه الذى يرتد إلى الواقعة المنشئة له وهى تعذر رد الأموال والعقارات المملوكة للخاضع عيناً . وإذ كان ذلك وكانت تلك الواقعة قد تحققت حال حياة المورث فإن إضافة تلك الزيادة بعد وفاته فى ١٩٧٢/١٢/١٩ إلى التعويض المستحق لا تعتبر حقاً للورثة نشأ لهم بعد وفاة مورثهم بل تعتبر اضافة التعويض المستحق للمورث المقدّر وفقاً للقواعد والأسس التى حددها المشرع على النحو السالف بيانه وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه مما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن.

////////////////////



## جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار/ محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين/ زكى المصرى ، منير توفيق نائبى رئيس المحكمة ، على محمد على ود . حسن بسيونى .

(١٨٠)

### الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٥٨ القضائية

(٥-١) رسوم " الرسم السنوى النسبى " رسم القيمة المضافة " . جمارك .

١ - قيام المشروعات داخل المنطقة الحرة باخراج السلع أو إدخالها لحسابها الخاص من أو إلى هذه المنطقة . أثره . خضوعها للرسم السنوى النسبى بما لا يجاوز ١٪ من قيمة هذه السلع سنوياً " م ٤٦/٢ ق ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة المعدل " .

٢ - قيام المشروعات داخل المنطقة الحرة بعمليات التخزين لحساب الغير وأعمال النقل وغيرها من الخدمات . أثره . خضوعها لرسم القيمة المضافة بما لا يجاوز ٣٪ من القيمة المضافة التى تحققها تلك المشروعات سنوياً " م ٤٦/٣ ق ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة المعدل " .

٣ - قيام المشروع الواحد داخل المنطقة الحرة بنشاطى اخراج وإدخال السلع لحسابها وإداء خدمات لحساب الغير ، مؤداه . خضوعه للرسم السنوى النسبى ورسم القيمة المضافة معا ولا يعد الجمع بينهما ازواجاً للرسم . علة ذلك . اختلاف كل منهما عن الآخر من جهة وعائنه والواقعة المنشئة له .

٤ - وعاء الرسم السنوى النسبى المقرر بالفقرة الثانية من المادة ٤٦ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والواقعة المنشئة له . ماهيتهما .

٥ - وعاء رسم القيمة المضافة المقرر بالفقرة الثالثة من المادة ٤٦ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والواقعة المنشئة له . ماهيتهما .

١ - المشروعات التى تقام فى احدى المناطق الحرة وتقوم باخراج السلع أو إدخالها لحسابها ذاتها أو إلى هذه المنطقة - عدا السلع العابرة وتلك المسموح بإدخالها بصفة مؤقتة - تخضع للرسم النسبى المشار إليه بالفقرة الثانية من المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة - المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ وذلك بما لا يجاوز ١٪ من قيمة هذه السلع سنوياً سواء قامت بإيداع هذه السلع فى مخازنها الخاصة أو فى مخازن الغير العامة .

٢ - المشروعات التى تقام فى احدى المناطق الحرة ولا يقتضى نشاطها الرئيسى اخراج أو إدخال السلع أو إلى هذه المنطقة - كتلك التى تقوم بعمليات التخزين لحساب الغير وأعمال النقل وغيرها من الخدمات - تخضع لرسم القيمة المضافة المشار إليه بالفقرة الثانية من المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة - المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بما لا يجاوز ٣٪ من القيمة المضافة التى تحققها تلك المشروعات سنوياً .

٣ - المشروع الواحد سواء كان شخصاً طبيعياً أو شخصاً معنوياً - يمكن أن يخضع لهذين الرسمين معاً - الرسم السنوى النسبى ورسم القيمة المضافة- إذا كان يقوم باخراج أو إدخال السلع لحسابه الخاص من أو إلى المنطقة الحرة وفى ذات الوقت يقوم بإداء خدمات لحساب الغير - كخدمات التخزين - ولا يعد الجمع بين الرسمين فى هذه الحالة ازدواجاً للرسم لاختلاف كل منهما عن الآخر من جهة وعائنه والواقعه المنشئة له .

٤ - وعاء الرسم السنوى النسبى المقرر بالفقرة الثانية من المادة ٤٧ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ هى قيمة السلع الخارجة أو الداخلة من أو إلى المنطقة الحرة خلال سنة والواقعة المنشئة له هو خروج أو دخول تلك السلع من أو إلى هذه المنطقة .

٥ - وعاء رسم القيمة المضافة المقرر بالفقرة الثالثة من المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ هي القيمة المضافة التي يحققها المشروع في السنة من ادائه خدماته للغير والواقعة المنشئة له هو تحقق المشروع لهذه القيمة المضافة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر..  
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع- على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن-  
تتحصل في أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٤ مدنى  
كلى بور سعيد إنتهت فيها إلى طلب الحكم - أولاً: بعدم أحقية المطعون ضده  
بصفته لرسم القيمة المضافة - ثانياً : بعدم أحقية لرسم ١٪ على قيمة  
البضائع المودعة في مخازنها لحساب الغير مع الزامه بان يرد لها مبلغ  
١٧ر١٨٢٤٢٦ دولارأمريكى - وبياننا لذلك قالت إنها إحدى المشروعات القائمة  
في المنطقة الحرة في مدينة بور سعيد وتقوم بإدخال السلع لحسابها إلى هذه  
المنطقة وايداعها في مخازنها الخاصة - كما يقوم الغير بإيداع سلعة الواردة  
لحسابه في مخازنها العامة ، ولما كانت غير خاضعة لرسم القيمة المضافة  
المشار إليه بالفقرة الثالثة من المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وغير  
مسئولة عن الرسم السنوى النسبى المشار إليه بالفقرة الثانية من المادة سألقة  
الذكر عن قيمة السلع الواردة لحساب الغير والمودعة لحسابه في مخازنها العامة  
وكان المطعون ضده بصفته قد اقتضى منها هذا الرسم ويطالبها بسداد رسم  
القيمة المضافة فقد أقامت ضده الدعوى بطلباتها السابقة . وبعد أن ندبت

المحكمة خبيراً وقدم تقريره حكمت المحكمة ١٩٨٧/٢/٢٥ برفض الدعوى - استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧٠ لسنة ٨٨ ق الاسماعيلية مأمورية بور سعيد - وبتاريخ ١٩٨٨/١/٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأّت فيها رفض الطعن - وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره - وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصلهما أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ لم يفرق - عند اخضاعها للرسم السنوي النسبي المشار إليه بالفقرة الثانية من المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ - بين نشاطها في ادخال السلع لحسابها ذاتها إلى المنطقة الحرة وإيداعها هناك في مخازنها الخاصة وبين نشاطها في تخزين السلع الواردة إلى هذه المنطقة لحساب الغير والمودعة هناك لحسابه في مخازنها العامة - إذ أن النشاط الأول دون الثاني هو الذي يخضع وحده للرسم النسبي المذكور - كما خالف الحكم القانون بما قرره من اخضاعها لرسم القيمة المضافة المشار إليه بالفقرة الثالثة من المادة سالفة الذكر في حين أن شروط الخضوع لهذا الرسم غير متوافرة فيها فضلاً عن أن اخضاعها لذلك الرسم وللرسم السنوي النسبي مما يعد ازدواجاً للرسم .

وحيث أنه لما كان النص في المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ - بشأن نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة - المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ على أنه " مع عدم الاخلال بما هو منصوص عليه في هذا القانون تعفى المشروعات التي تقام بالمنطقة الحرة والارباح التي توزعها من أحكام قوانين الضرائب والرسوم في جمهورية مصر العربية كما تعفى الأموال العربية والأجنبية المستثمرة بالمنطقة الحرة من ضريبة التركات ورسم الأيلولة -



ومع ذلك تخضع هذه المشروعات للرسم التي تستحق مقابل خدمات ولرسم سنوى لا يجاوز ١٪ من قيمة السلع الداخلة إلى المنطقة الحرة أو الخارجة منها لحساب المشروع ويصدر بتحديد هذا الرسم قرار من مجلس إدارة الهيئة - وتعفى من هذا الرسم تجارة البضائع العابرة (الترانزيت) كما تخضع المشروعات التي لا يقتضى نشاطها الرئيسى ادخال واخراج سلع لرسم سنوى يحدده مجلس ادارة الهيئة بمراعاة طبيعة وحجم النشاط - وذلك بما لا يجاوز ٣٪ من القيمة المضافة التي يحققها المشروع سنوياً " يدل على أن المشروعات التي تقام فى احدى المناطق الحرة وتقوم باخراج السلع أو إدخالها لحسابها ذاتها أو إلى هذه المنطقة - عدا السلع العابرة وتلك المسموح بإدخالها بصفة مؤقتة - تخضع للرسم النسبى المشار إليه بالفقرة الثانية من المادة ٤٦ سالفة الذكر وذلك بما لا يجاوز ١٪ من قيمة هذه السلع سنوياً سواء قامت بإيداع هذه السلع فى مخازنها الخاصة أو فى مخازن الغير العامة - وأن المشروعات التي تقام فى احدى المناطق الحرة ولا يقتضى نشاطها الرئيسى اخراج أو إدخال السلع أو إلى هذه المنطقة - كتلك التي تقوم بعمليات التخزين لحساب الغير وأعمال النقل وغيرها من الخدمات - تخضع لرسم القيمة المضافة المشار إليه بالفقرة الثالثة بما لا يجاوز ٣٪ من القيمة المضافة التي تخضعها لتلك المشروعات سنوياً مما مؤداه أن المشروع الواحد سواء كان شخصاً طبيعياً أو شخصاً معنوياً - يمكن أن يخضع لهذين الرسمين معاً إذا كان يقوم باخراج أو إدخال السلع لحسابه الخاص من أو إلى المنطقة الحرة وفى ذات الوقت يقوم بإداء خدمات لحساب الغير - كخدمات التخزين - ولا يعد الجمع بين الرسمين فى هذه الحالة ازدواجاً للرسم لاختلاف كل منهما عن الآخر من جهة وعائنه والواقع المنشئة له - إذ بينما وعاء الرسم السنوى النسبى المقررة بالفقرة الثانية من المادة سالفة الذكر هى قيمة السلع الخارجة أو الداخلة من أو إلى



السلع من أو إلى هذه المنطقة - فإن وعاء رسم القيمة المضافة المقررة بالفقرة الثالثة من المادة المشار إليها هي القيمة المضافة التي يحققها المشروع في السنة من أدائه خدماته للغير والواقع المنشئة له هو تحقق المشروع لهذه القيمة المضافة ، لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الشركة الطاعنة من المشروعات القائمة في المنطقة الحرة في مدينة بور سعيد وتقوم بادخال سلع لحسابها ذاتها إلى هذه المنطقة وايداعها في مخازنها الخاصة - كما تقوم - في ذات الوقت بخدمات تخزين سلع داخله لحساب الغير إلى هذه المنطقة بايداعها لحسابه في مخازنها العامة - ومن ثم فإنها تخضع - وفي حدود هذين النشاطين فقط - لرسم السنوي النسبي ولرسم القيمة المضافة المقررين بالفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ - أما السلع الواردة لحساب الغير والمودعة لحسابه في مخازنها العامة فلا تخضع الشركة الطاعنة بشأنها إلى الرسم السنوي النسبي المقرر على قيمتها - وإذا التزم الحكم المطعون فيه النظر السابق بالنسبة لخضوع الشركة الطاعنة للرسم السنوي النسبي عن قيمة السلع الواردة لحسابها ذاتها ولرسم القيمة المضافة عن خدماتها للغير ولم يلتزم هذا النظر بالنسبة للسلع الواردة لحساب الغير والمودعة في مخازنها العامة بتقريره مسئولية الشركة الطاعنة عن الرسم السنوي النسبي المقرر على قيمتها فإنه يكون قد خالف القانون في هذه المسألة فقط بما يوجب نقضه ، نقضاً جزئياً بشأنها .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً .



## جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار: منصور حسين عبد العزيز نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين: عبد المنعم وفا، طلعت أمين الصديق، محمد السعيد رضوان وعزت البتدري.

(١٨١)

### الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٥٥ القضائية

(٢.١) محل: الادارات القانونية "تقارير الكفاية" "تسكين".

- (١) عدم خضوع أعضاء الادارات القانونية لنظام التفتيش وتقارير الكفاية مناطه . شغل  
وظيفة مدير عام إدارة قانونية.
- (٢) وضع عضو الادارة القانونية على فئة معينة لوظيفة لم يصدر قرار بتسكينه عليها .  
أثره . عدم اعتباره شاغلا لتلك الوظيفة.

١ - مفاد نص المادة العاشرة من القانون ٤٧ لسنة ٧٣ بشأن الادارات  
القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها والمادة الثانية  
من قرار وزير العدل رقم ٧٣١ لسنة ١٩٧٧ الصادر بلائحة التفتيش الفني على  
الادارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام . ان مناط عدم  
خضوع المعينين في الوظائف بالادارات التي يحكمها القانون رقم ٤٧ لسنة  
١٩٧٣ لنظام التفتيش وتقارير الكفاية هو شغل وظيفة "مدير عام إدارة قانونية".

٢ - وضع عضو الادارة القانونية على فئة مالية معينة لا يجعله شاغلا بطريق اللزوم للوظيفة التى حددت هذه الفئة المالية اجرا لها طالما لم يصدر قرار بتسكينه على هذه الوظائف.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٧ لسنة ١٩٨١ عمال كلى شمال القاهرة على المطعون ضدهم وطلب الحكم - بعد تعديل طلباته - بانعدام وبطلان كل من تقرير التفتيش الفنى الذى أجري فى عام ١٩٨٠ على أعماله بالادارة العامة للشئون القانونية عن المدة من ١/١/١٩٧٩ حتى ٣٠/٤/١٩٧٩ بواسطة إدارة التفتيش الفنى على الإدارات القانونية بوزارة العدل، والقرار الصادر بتقدير كفايته بدرجة جيد، وعدم الاعتداد بهما واعتبارهما كأن لم يكونا ومحوما من السجلات والأوراق ورفع أوراقهما وكل ما يتعلق بهما من ملفاته وأية ملفات أخرى وما يترتب على ذلك من آثار . وقال بيانا لدعواه انه التحق بالعمل لدى المطعون ضدها الأولى - مؤسسة مصر للطيران - منذ شهر أكتوبر ١٩٦١ رئيسا للمكتب القانونى بها وسويت حالته فى ١/٧/١٩٦٤ على

وظيفة مدير إدارة الشئون القانونية وأنه فوجئ بإخطاره بصورة تقرير تفتيش فنى على أعماله بالإدارة العامة للشئون القانونية عن المدة من ٧٩/١/١ حتى ٣٠/٤/١٩٧٩ بتقدير كفايته بدرجة جيد . وقد تظلم من هذا التقدير وقررت اللجنة المختصة بإدارة التفتيش رفض الاعتراض وتأييد التقرير وإذ كان قد صدر لصالحه حكم بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٢ فى الدعوى رقم ٩٧٨ لسنة ١٩٨١ شمال القاهرة - قضى بأحقية فى الترقية إلى الفئة الأولى ذات الربط ١٢٠٠ - ١٨٠٠ جنيه سنويا طبقا للجدول الملحق بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ اعتبارا من ١٩٧٧/١٢/٣١ - وهو حكم كاشف لحقوقه ومركزه القانونى وليس منشئا لها - كما صدر قرار رئيس مجلس إدارة الشركة المطعون ضدها الأولى رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٣ - تنفيذا لهذا الحكم - بترقيته للفئة الأولى ذات الربط ١٢٠٠ - ١٨٠٠ ج سنويا اعتبارا من ١٩٧٧/١٢/٣١ وكان الربط السنوى لوظيفة مدير عام إدارة قانونية طبقا للجدول المرافق للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات والهيئات العامة هو ١٢٠٠ - ١٨٠٠ جنيه سنويا وهو ذات الربط السنوى المحدد للفئة الأولى طبقا للجدول المرفق للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام السارى وقتئذ وهى المعادلة أيضا لدرجة مدير عام ذات الربط ١٣٢٠ - ١٩٢٠ جنيه سنويا طبقا للجدول رقم (٢) المرافق للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام . وكانت المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٣ قد نصت على أن يعتبر شاغلا الوظائف الفنية فى الإدارات القانونية شاغلين للوظائف المحددة فى الجدول المرافق لهذا القانون التى

تعاذل فئاتهم الوظيفية فان وظيفة الفئة الأولى ذات الربط ١٢٠٠ - ١٨٠٠ جنيه سنويا طبقا للجدول المرافق للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تعادلها وظيفة مدير عام إدارة قانونية ذات الربط ١٢٠٠ - ١٨٠٠ جنيه سنويا طبقا للجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ - ويكون الطاعن فى وظيفة مدير عام إدارة قانونية اعتبارا من ١٩٧٧/١٢/٣١ وطبقا للمادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية يخضع لنظام التفتيش وتقارير الكفاية مديرى وأعضاء الإدارات القانونية فيما عدا شاغلى وظيفة مدير عام إدارة قانونية . ولما كان التفتيش على اعمال الطاعن قد أجرى بالمخالفة لأحكام هذا القانون فقد طلب الحكم بطلباته المعدلة سالفه البيان . بتاريخ ١٩٨٤/٣/٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٧٥ لسنة ١٠١ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٨٥/١/٨ حكمت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض.

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب بنعى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت فى الأوراق والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول ان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على ان الطاعن لم يقدم ما يدل على انه شغل وظيفة مدير عام إدارة قانونية وان الأوراق خالية مما يفيد شغله لهذه الوظيفة أو صدور قرار باسنادها إليه، واستدل على ذلك بأن القرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٣ الصادر من المطعون ضدها الأولى تنفيذا للحكم الذى قضى بترقيته إلى الفئة الأولى قد أبقي



على تسكينه على الوظيفة التى يشغلها حاليا والموضحة بقرار رئيس مجلس إدارة الشركة المطعون ضدها رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٢ . وإذ كان الحكم الصادر لصالح الطاعن فى الدعوى رقم ٩٧٨ لسنة ٨١ عمال كلى شمال القاهرة بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٢ قد قضى بأحقية للفئة الأولى ذات الربط ١٢٠٠ - ١٨٠٠ جنيه سنويا اعتبارا من ١٩٧٧/١٢/٣١ التى تعادل بحكم القانون وحده وظيفة مدير عام إدارة قانونية الواردة بالجدول المرافق للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ لوحدة الربط بين كل من الوظيفتين، ولما نصت عليه المادة ٢٧ من القانون سالف الذكر من ان شاغلى الوظائف الفنية فى الإدارات القانونية يعتبرون شاغلين للوظائف المحددة فى الجدول المرافق لذلك القانون التى تعادل فئاتها فئاتهم الوظيفية . فإن الطاعن يكون شاغلا لوظيفة مدير عام إدارة قانونية منذ ١٩٧٧/١٢/٣١ وبذلك يكون التفتيش قد أجرى عليه حالة كونه غير خاضع له طبقا للمادة العاشرة من قانون الإدارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٣ وكذلك فإن القرار الرقيم ٥٧ لسنة ١٩٨٢ الذى استند إليه الحكم المطعون فيه على أنه لم يكن شاغلا لوظيفة مدير عام إدارة القانونية لم يكن ضمن أوراق الدعوى فضلا عن أن الثابت فيه تسكين الطاعن فى وظيفة مدير عام إدارة قانونية للشكاوى والبحوث والتظلمات ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون وخالف الثابت فى الأوراق وشابه الفساد فى الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مربوط ذلك أن المادة العاشرة من القانون ٤٧ لسنة ٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها

تنص على أن "يخضع لنظام التفتيش وتقارير الكفاية كافة مديري الإدارات القانونية فيما عدا شاغل وظيفة "مدير عام إدارة قانونية"....".

وتنص المادة الثانية من قرار وزير العدل رقم ٧٣١ لسنة ١٩٧٧ الصادر بلائحة التفتيش الفني على الإدارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام . على أن " تختص إدارة التفتيش الفني (أ) بالتفتيش على أعمال مديريها وأعضائها عدا شاغلي وظيفة مدير عام إدارة قانونية ... " مما مفاده ان مناط عدم خضوع المعينين في الوظائف الفنية بالإدارات القانونية التي يحكمها القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ لنظام التفتيش وتقارير الكفاية هو شغل وظيفة "مدير عام إدارة قانونية" .... " .

لما كان ماتقدم وكان وضع عضو الإدارة القانونية على فئة مالية معينة لا يجعله شاغلا بطريق اللزوم للوظيفة التي حددت هذه الفئة المالية أجرا لها طالما لم يصدر قرار بتسكينه على هذه الوظيفة وإذا التزم الحكم الدامطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه برفض الدعوى على ماأقرره من ان الطاعن لم يقدم مايدل على انه شغل وظيفة مدير عام إدارة قانونية وأن الأوراق خالية مما يفيد شغله هذه الوظيفة وقت فترة التفتيش عليه ، وكانت هذه الدعامة صحيحة وكافية لحمل قضاء الحكم فان النعى على ما أورد ه في شأن قراري المطعون ضدها الأولى رقمى ٢٩ لسنة ١٩٨٣ ، ٥٧ لسنة ١٩٨٢ يكون غير منتج . ويضحى النعى على غير أساس.

ومن ثم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار: وليم رزق بدوي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين: طه الشريف، احمد ابو الحجاج نائبى رئيس المحكمة شكرى العميرى وعبد الرحمن فكرى.

(١٨٢)

### الطعن رقم ٢١٥٠ لسنة ٥١ القضائية

(١) اثبات "الاثبات بالكتابة" تزوير.

المقصود بالامضاء . م ١/١٤ ق الاثبات . المحرر الموقع عليه بامضاء الكربون . محرر قائم بذاته له حجيته فى الاثبات.

(٢) اثبات "الاثبات بالبينة" - محكمة الموضوع.

تقدير أقوال الشهود . من سلطة قاضى الموضوع . شرطه.

(٣) محكمة الموضوع "سلطتها فى تفسير المحررات" . دعوى.

استظهار المقصود من عبارات المذكرات المقدمة فى الدعوى . فهم للواقع : استقلال محكمة الموضوع بتقديره.

(٤) وكالة "الوكالة بالتسخير" . عقد.

عقد الوكالة بالتسخير . مقتضاه . أثره.

(٥) محكمة الموضوع . دعوى . نقض.

محكمة الموضوع . سلطتها فى إسباغ الوصف القانونى الصحيح على الدعوى دون التقيد بتكييف الخصوم لها . خضوعها لرقابة محكمة النقض . العبرة فى التكييف بحقيقة المقصود من الطلبات.

(٦) حكم "عيوب التدليل" "ما لا يعد قصوراً"

إغفال الحكم الرد على دفاع لا يستند إلى أساس قانونى صحيح . لا قصور.

١ - إذ كان التوقيع بالامضاء أو ببصمة الختم أو ببصمة الاصبع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو المصدر القانونى الوحيد لإضفاء الحجية على الأوراق العرفية وفقاً لما تقضى به المادة ١/١٤ من قانون الاثبات والمقصود بالامضاء هو الكتابة المخطوطة بيد من تصدر منه والامضاء بالكربون من صنع يد من نسبت إليه فإن مؤدى ذلك أن المحرر الموقع عليه بامضاء الكربون يكون فى حقيقته محرراً قائماً بذاته له حجيته فى الاثبات.

٢ - ولئن كان تقدير أقوال الشهود يخضع للسلطة التقديرية لقاضى الموضوع إلا أن شرط ذلك ألا يحرف الكلم عن مواضعه أو أن يخالف الثابت من هذه الأقوال.

٣ - بيان المقصود من العبارات الواردة بالمذكرات المقدمة فى الدعوى - وعلى

ماجرى به قضاء هذه المحكمة - هو فهم الواقع تستقل بتقديره محكمة الموضوع بغير معقب عليها في ذلك ما دام استخلاصها سائفاً.

٤ - عقد الوكالة بالتسخير يقتضى أن يعمل الوكيل باسمه الشخصى بحيث يظل اسم الموكل مستترا ويترتب على قيامها فى علاقة الوكيل المسخر بالغير أن تضاف جميع الحقوق التى تنشأ من التعاقد مع هذا الغير إلى الوكيل المسخر فيكون هو الدائن بها قبله كما تضاف إليه جميع الالتزامات فيكون هو المدين بها إليه.

٥ - المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن لمحكمة الموضوع سلطة إسباغ الوصف القانونى الصحيح على الدعوى بون تقييد بتكييف الخصوم لها وهى فى ذلك تخضع لرقابة محكمة النقض - العبرة فى التكييف هى بحقيقة المقصود من الطلبات.

٦ - إذا كان المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه متى كان دفاع الطاعن الوارد بسبب النعير لا يستند إلى أساس قانونى صحيح فإن إغفال الحكم المطعون فيه الرد عليه لا يعد قصوراً مبطلاً.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن نتجصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٢ لسنة ١٩٧٨ تجارى كلى دمنهور على الطاعن بطلب الحكم بفسخ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٧/٢/٨ وبإلزامه بأن يؤدي له مبلغ ألف جنيه . وقال بيانا لذلك أنه بموجب عقد البيع سالف البيان تم التعاقد بينهما على ان يبيع له الأخير عشرين طنا من اللب المستورد بثمن خمسمائة وثمانين جنيها للطن - وكذلك ثمانية عشر طنا من اللب الأسمر بثمن خمسمائة وثلاثين جنيها للطن ودفع له مبلغ خمسمائة جنيه على سبيل العربون وتحدد يوم ١٩٧٧/٢/١٠ ميعادا للتسليم على أن يدفع من القيمة الكلية للصفقة مبلغ أربعة آلاف وخمسمائة جنيها ويسدد الباقي على قسطين متساويين يستحق أولهما فى ١٩٧٧/٢/١٥ والثانى فى ١٩٧٧/٤/١٥ وتضمن العقد شرطا جزائيا يقضى بإلزام المخل من عاقديه بالتزامه بدفع مبلغ خمسمائة جنيه . ولما كان الطاعن لم يوف بالتزاماته الناشئة عن العقد رغم إعداره فقد أقام الدعوى بطلباته . طعن الطاعن على عقد البيع سند الدعوى بالتزوير وأعلن مذكرة شواهد على الوجه الذى رسمه القانون . قضت المحكمة بقبول الاعاء بالتزوير شكلاً وقبل الفصل فى قبول شواهد وموضوعه وموضوع الدعوى باستجواب الخصوم وبعد تنفيذ حكم الاستجواب حكمت بقبول الشاهدين الثانى والثالث من



مذكرة شواهد التزوير وأحالت الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع أقوال الشهود إثباتاً ونفيًا قضت برفضه ويتفرع الطاعن مائة جنيه وحددت جلسة لنظر موضوع الدعوى ثم قضت للمطعون ضده بطلباته . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦ ق الاسكندرية (مأمورية استئناف دمنهور) وبعد ان قضت المحكمة بتأييد الحكم الابتدائي في الادعاء بالتزوير قضت بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٦ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطويق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول ان الحكم المطعون فيه إذ أضاف الحجية على الورقة الكربونية المؤرخة ١٩٧٧/٢/٨ رغم عدم تسليمه بها ومنازعته فيها واعتبرها في عداد المحررات التي لها قوة في الاثبات على خلاف ما تنص به المادة ١٤ من قانون الاثبات ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك انه لما كان التوقيع بالإمضاء أو ببصمة الختم أو بصمة الأصبع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو المصدر القانوني الوحيد لإضفاء الحجية على الأوراق العرفية وفقا لما تقضى به المادة ١٤/١ من قانون الاثبات وكان المقصود بالإمضاء هو الكتابة المخطوطة بيد من تصدر منه وكان الإمضاء بالكربون من صنع يد من نسبت إليه فإن مؤدى ذلك ان المحرر الموقع عليه بإمضاء الكربون يكون في حقيقته محرراً قائماً بذاته له حجيته في الاثبات . لما كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه اعتبر المحرر المؤرخ ١٩٧٧/٢/٨ سند المطعون ضده في الدعوى وهو صورة كربونية موقع عليها من الطاعن بالكربون أيضا تحت عبارة البائع من المحررات العرفية التي لها قوة الاثبات وأضيف عليها حجية تلك الأوراق وفقا لما تقضى به المادة ١٤/١ من قانون الاثبات ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وخلص من ذلك إلى ما انتهى إليه في قضاءه فإن النعي عليه بسبب الطعن يضحى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه برفض الادعاء بالتزوير على ما استخلصه من أقوال شاهدي المطعون ضده من أنه يعرف القراءة والكتابة من انهما لم يشهدا بذلك كما أنه قدم أوراقا رسمية تقطع بعدم معرفته لهما وأنه يستعمل خاتما في معاملاته وأيد ذلك شاهديه من أنه يستعين بأخرين في القراءة . فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه ولئن كان تقدير أقوال الشهود يخضع للسلطة التقديرية لقاضي الموضوع إلا أن شرط ذلك ألا يحرف الكلم عن مواضعه



أو أن يخالف الثابت من هذه الأقوال - لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الشاهد الأول من شاهدي المطعون ضده قرر أنه قد حضر تحرير العقد موضوع النزاع وشهد توقيعه . كما أورد الشاهد الثاني بأن الطاعن أجبره بتوقيعه على هذا العقد - ومن ثم يكون الحكم قد التزم الثابت بأقوال الشاهدين وأعمل سلطته في تقديرها ولا عليه بعد ذلك إن التفت عن مستندات المقدمة منه بعد أن أقام قضاؤه على دعامة كافية لحمله ويكون النعي على الحكم بهذا السبب على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في فهم الواقع وتطبيق القانون والقصور المبطل والإخلال بحق الدفاع وإلى بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه إذ ذهب في مدوناته إلى القول في معرض الرد على ما تمسك به من طلب إدخال من يدعى ... لتقديم دفاتره التجارية والإحالة إلى التحقيق وتوجيه اليمين الحاسمة للمطعون ضده لإثبات أن التعامل كام لحساب الأول وأن الأخير كان وكيلاً مسخراً غير مجد له لأن المطعون ضده مظل صاحب الحق في مطالبته بتنفيذ التزاماته الناشئة عن العقد المؤرخ ١٩٧٧/٢/٨ مع أن قصده لم ينصرف إلى ذلك وإنما كانت غايته أنه يثبت حسبما جاء بما أبداه من أوجه دفاع أمام درجتي التقاضي أن الاتفاق على الصفقة قد انعقد بينه وبين الخصم الذي طلب التصريح بإدخاله على كافة شروط العقد ولا توجد ثمة رابطة عقدية بينه وبين المطعون ضده بما يعيبه بالخطأ في تحصيل فهم الواقع وتطبيق القانون والقصور والإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان بيان المقصود من العبارات الواردة بالمذكرات المقدمة في الدعوى وعلى ما جرى به قضاة هذه المحكمة هو فهم للواقع تستقل بتقديره محكمة الموضوع بغير معقب عليها في ذلك ما دام استخلاصها سائغاً وأن عقد الوكالة بالتسخير يقتضي أن يعمل الوكيل باسمه الشخصي بحيث يظل اسم الموكل مستتراً ويترتب على قيامها في علاقة الوكيل المسخر بالغير أن تضاف جميع الحقوق التي تنشأ من التعاقد مع هذا الغير إلى الوكيل المسخر فيكون هو الدائن بها قبله، كما تضاف إليه جميع الالتزامات فيكون هو المدين بها إليه . لما كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن خلص من تحصيل غاية الطاعن من طلباته الاحتياطية التي أوردها بمذكرات دفاعه للمحكمة التي أصدرته بما له من سلطة تقديرية في فهم الواقع منها والسابق بيانها بسبب النص والذي انتهى منه أن استهدف إثبات أن المطعون ضده كان وكيلاً مسخراً له وإن التعامل لم يكن لحسابه وعول في قضائه برفضها بعدم جداوة منها بحسبانها أن عقد الوكالة بالتسخير يقتضي أن يعمل الوكيل المسخر باسم الشخص وإن كان يعمل لحساب الموكل وتضاف آثار ما يعقده من تصرفات قانونية مع الغير بما ترتبه من حقوق والتزامات إلى ذمته وكان هذا الذي انتهى إليه هو مما يتفق مع ما جاء بهذه المذكرات ويؤكد الواقع

منها ويكفى لحمل قضاءه في هذا الصدد ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ومن ثم يضحى النص على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس.

وحيث أن الطاعن ينعى بالسبب الرابع من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه إذ كيف الدعوى على إنها دعوى فسخ عقد بيع مع إنها في حقيقتها هي دعوى رد عربون ومثله فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع سلطة إسباغ الوصف القانوني الصحيح على الدعوى دون تقيد بتكييف الخصوم وما هي في ذلك تخضع لرقابة محكمة النقض . وان العبرة في التكييف هي بحقيقة المقصود من الطلبات فيها . لما كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم المطعون أن ما عناه المطعون ضده من طلبات في الدعوى هو الحكم بفسخ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٧/٢/٨ وبالزام الطاعن بأن يؤدي إليه مبلغ ألف جنيه وظل منمسكا بهذه الطلبات حتى صدور الحكم المطعون فيه فإن إعتداد الحكم بهذا التكييف باعتبار أن منشأ الحق في هذه الطلبات هو الإخلال بالتزام تعاقدى يحكم العقد سالف البيان بما يرتبه من آثار وكان هذا التكييف هو الذي يتفق وصحيح القانون - ومن ثم يضحى تعيب الحكم المطعون فيه بهذا السبب من أسباب الطعن على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الخامس من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه إذ لم يتناول بالرد ما تمسك به من دفاع مؤاه أنه وإن صح أن تعاقد مع المطعون ضده إلا أن الأخير لم يعرض عليه الثمن عرضاً قانونياً عند إبداء رغبته في استلام البيع مما يضحى معه عقد البيع مفسوخاً دون حاجة إلى إنذار وبالتالي لا يحق له استرداد العربون أو المطالبة بشئ قبله - بما يعيبه بالقصور في التسبيب ويوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه متى كان دفاع الطاعن الوارد بسبب النعى لا يستند إلى أساس قانوني صحيح فإن إغفال الحكم المطعون فيه الرد عليه لا يعد قصوراً مبطلاً وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن وقد أقر بامتناعه عن تنفيذ التزامه بالتسليم وفقاً لما تضمنه عقد البيع سند الدعوى والمؤرخ ١٩٧٧/٢/٨ فلا على المطعون ضده إن لم يوف لالتزامه المقابل عرضاً وإيداعاً ويكون ما تمسك به من دفاع في هذا الصدد ولا يستند على أساس قانوني يستأهل الرد عليه ولا على الحكم المطعون فيه إن أغفل ذلك ولا يعد ذلك قصوراً مبطلاً له ويضحى نعيه بهذا السبب على غير أساس.

ولما تقدم يتعين رفض الطعن.



## جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار: محمد أمين طوموم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:

جمال الدين شلقاني، صلاح محمود عويس نائبى رئيس المحكمة ، السيد خلف وفؤاد شلبى.

(١٨٣)

### الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٥١ القضائية

إيجار "إيجار الأراضى الزراعية" . إصلاح زراعى . خلف . نظام عام .

مستأجر الأراضى الزراعية . عدم جواز إخلائه من العين إلا إذا أخل بالتزام جوهرى

فى القانون أو العقد م ٣٥ ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل . له وحده دون المؤجر حق إنهاء العقد

بإنقضاء مدته دون اعتبار لشخص المؤجر أو صفته أو من يعمل محله خلفا عاما أو خاصا

سجل عنده أو لم يسجله تعلق ذلك بالنظام العام.

النص فى المادة ٣٥ من قانون الاصلاح الزراعى رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل

بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ على انه "لا يجوز للمؤجر أن يطلب اخلاء الأطيان

المؤجرة ولو عند انتهاء المدة المتفق عليها فى العقد إلا إذا أخل المستأجر بالتزام

جوهرى يقضى به القانون أو العقد . ويقع باطلا كل اتفاق يتضمنه العقد يخالف

الأحكام المنصوص عليها فى هذا القانون" . يدل على ان المشرع ألغى حق مؤجر

الأراضي الزراعية في إنهاء الإيجار بانقضاء مدته وجعل ذلك حقا للمستأجر وحده حماية له وذلك بنص أمر يتعلق بالنظام العام يحميه من اخلائه من الأراضي التي يستأجرها دون اعتبار لشخص المؤجر أو صفته أو من يحل محله قانونا سواء كان خلفا عاما أو خلفا خاصا له ويستوى في هذه الحالة الأخيرة أن يكون قد سجل عقده أو لم يسجله مادام المؤجر كان صاحب صفة تخوله التأجير وقت إبرام العقد . ومن ثم فقد عطل المشرع كل حكم يخالف ذلك من أحكام عقد الإيجار في القانون المدني.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليهما الأول والثاني أقاما الدعوى رقم ٥٢٩ سنة ١٩٨١ مدنى نجع حمادى الابتدائية ضد الطاعن وباقي المطعون عليهم بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقدي الإيجار المؤرخين ١٩٧٥/٢/٣ ، ١٩٧٤/٦/٢٤ ونفاذهما في حق الطاعن وقالوا بيانا لذلك انه بموجب هذين العقدين استأجر مورث المطعون عليه الأول المرحوم ... والمطعون عليه الثاني الأراضي الزراعية المبينة بالأوراق من



المطعون عليهما الثالث والرابع وإذا اشترى الطاعن هذه الأرض منهما بموجب عقد بيع مؤرخ ١٩٧٦/١١/٢٦ قضى بصحته ونفاذه بمقتضاه ان تستمر العلاقة الإيجارية بينهما وبينه وفق أحكام قانون الإصلاح الزراعي فقد أقاما الدعوى .

وبتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٩ - بعد ان قدم الخبير الذي ندبته المحكمة تقريره حكمت بصحة ونفاذ عقدي الإيجار سالفى البيان وبرفض طلب نفاذهما فى حق الطاعن . استأنف المطعون عليهما الأول والثانى هذا الحكم لدى محكمة استئناف قنا رقم ١٣٢ سنة ٢ ق فحكمت بتاريخ ١٩٨٥/٤/٤ بنفاذ عقدي الإيجار محل النزاع فى حق الطاعن . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذا الدائرة فى غرفة مشورة فرأت انه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب إذ قضى بنفاذ عقدي الإيجار محل النزاع فى حق الطاعن حال أنه ليس طرفا فيهما وليس خلفا عاما لمالك الأرض المؤجرة . كما لا يعتبر خلفا خاصا لهما لعدم تسجيل عقد شرائه لها .

وحيث إن هذا النعى مرئود ذلك انه لما كان النص فى المادة ٣٥ من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٦ على انه "لا يجوز للموَجِر ان يطلب اخلاء الاطيان المؤجرة ولو عند انتهاء المدة



المتفق عليها في العقد الا إذا أخل المستأجر بالتزام جوهري يقضى به القانون والعقد .. ويقع باطلا كل اتفاق يتضمنه العقد يخالف الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون" يدل على ان المشرع ألغى حق مؤجر الأرض الزراعية في انتهاء الايجار بانقضاء مدته وجعل ذلك حقا للمستأجر وحده حماية له وذلك بنص أمر يتعلق بالنظام العام يحميه من اخلائه من الأرض التي يستأجرها دون اعتبار لشخص المؤجر أو صفته أو من يحل محله قانونا سواء كان خلفا عاما أو خلفا خاصا له ويستوى في هذه الحالة الأخيرة ان يكون قد سجل عقده أو لم يسجله مادام المؤجر كان صاحب صفة تخوله التأجير وقت إبرام العقد . ومن ثم فقد عطل المشرع كل حكم يخالف ذلك من أحكام عقد الإيجار في القانون المدني فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر وقضى بنفاذ عقدي إيجار الأرض الزراعية محل النزاع في حق الطاعن رغم عدم تسجيله عقد شرائه لها فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعي عليه على غير أساس.

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن.

////////////////////

## جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار: محمد رأفت خفاجى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:

محمد وليد الجارحى، محمد محمد طيطة، محمد بدر الدين توفيق وشكرى جمعة حسين.

(١٨٤)

الطعن رقم ٢٢٥. ٢٣٦ لسنة ٥٣ القضائية

(١-٥) إيجار "إيجار الأماكن" "عقد الإيجار" "انتهاء عقد الإيجار" . بيع "بيع حق

الانتفاع" . محكمة الموضوع . مسائل الواقع في العقد . عقد "تفسير العقد" .

(١) العبرة في تكييف العقد بحقيقة الواقع وما عناه المتعاقدان . عدم الاعتداد بما يطلقه

المتعاقدان عليه من أوصاف متى خالفت حقيقة التعاقد.

(٢) التعرف على قصد المتعاقدين . من سلطة قاضى الموضوع . شرطه.

(٣) عقد الإيجار . ماهيته . م ٥٥٨ مدنى . اختلافه عن عقد بيع حق الانتفاع . حق

المستأجر حق شخصى وحق الانتفاع العيني يلزم تسجيله.

(٤) موت المستأجر . لا ينهى عقد الإيجار . انتقال الحقوق والالتزامات الناشئة عنه إلى

ورثته . لهم حق إنهاء عقد الإيجار إذا عقد بسبب حرفة مورثهم أو لاعتبارات متعلقة بشخصه

. انقضاء حق الانتفاع حتما بموت المنتفع . م ٩٩٢/مدنى . علة ذلك.

(٥) استخلاص محكمة الموضوع من النص في عقدي النزاع على أيلولة حق الانتفاع إلى الزوج والأولاد فقط دون سواهم من باقي الورثة في حالة وفاة أي من المطعون ضدهما وعلى حق الأخيرين بعد انتهاء مدة الانتفاع في الاستمرار في شغل الشقة بنفس الشروط الواردة في العقد أو بالقيمة الإيجارية التي تقدرها لجنة تقدير الأبحاث إلى انصراف النية المشتركة للمتعاقدين إلى اعتبارهما عقد إيجار . استخلاص سائق يتفق وظروف العقد.

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - ان العبرة في تكييف العقد والتعرف على حقيقة مرماه وتحديد حقوق الطرفين فيه إنما هي بما حواه من نصوص وبما عناه المتعاقدان دون اعتداد بما أطلقوه عليه من أوصاف متى تبين ان هذه الأوصاف تخالف الحقيقة.

٢ - لمحكمة الموضوع استخلاص - نية المتعاقدين - وما انعقد عليه اتفاقهما مستهدية في ذلك بحقيقة الواقع والنية المشتركة وطبيعة التعامل والعرف الجاري في المعاملات وظروف التعاقد وبالطريقة التي يتم بها تنفيذ العقد شريطة أن يكون هذا الاستخلاص سائغاً ولا مخالفاً فيه للثابت في الأوراق.

٣ - إذا كانت المادة ٥٥٨ من القانون المدني قد عرفت عقد الإيجار بأنه "عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه أن يمكن المستأجر من الانتفاع بشئ معين مدة معينة لقاء أجر معلوم" فإنه قد يلتبس بعقد بيع حق الانتفاع باعتبار أن كلا من المنتفع

والمستأجر ينتفع بشئ لا يملكه مدة معينة لقاء جعل من المال إلا أن حق الانتفاع حق عيني يلزم تسجيله فتصبح المنتفع سلطة على الشئ المنتفع به دون وساطة مالك الرقبة، في حين أن حق المستأجر بطبيعته حق شخصي يجعل المستأجر دائئا للمؤجر وبالاقتفاع بالعين المؤجرة.

٤ - القاعدة العامة أن موت المستأجر لا ينهى عقد الايجار بل تنتقل الحقوق والالتزامات الناشئة عنه إلى ورثته أخذا بأن الأصل في العقود المالية أنها لا تبرم عادة لاعتبارات شخصية والأصل من أن الحقوق والالتزامات الناشئة عند العقد تنتقل إلى ورثة المستأجر وإن كان لهم حق انهاء إذا كان لم يعقد إلا بسبب حرفة مورثهم أو لاعتبارات أخرى متعلقة بشخصه وذلك بخلاف حق الانتفاع الذي ينتهى حتما بموت المنتفع طبقا للمادة ١/٩٩٣ من القانون المدنى حتى قبل انقضاء الأجل المعين له لما ينطوى عليه من انتقاص من حق الملكية.

٥ - إذا كان البين من الاطلاع على العقدين محل النزاع أنه نص في البند السابع من كل منهما على أنه في حالة وفاة أى من المطعون ضدهما يؤول حق الانتفاع إلى الزوج والأولاد فقط دون سواهم من باقى الورثة فإن هذا الشرط يناهى طبيعة بيع حق الانتفاع ويخرج التعاقد عن نطاقه، كما أن النص في البند التاسع منهما على أنه إذا رغب المطعون ضدهما بعد انتهاء مدة الانتفاع أن يستمر في شغل الشقة يحق لهما ذلك إما بنفس الشروط الواردة في العقد أو

بالقيمة الإيجارية التي تقدرها لجنة تقدير الإيجارات مؤداه أن طبيعة التعامل والنية المشتركة للمتعاقدين وطريقة تنفيذ العقد يرجح معها أنه عقد إيجار وليس بيعا لحق انتفاع . لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد استخلصت من هذين البندين ومن ظروف التعاقد أن العقدين موضوع النزاع في حقيقتهما عقد إيجار وهو استخلاص سائغ يتفق مع ما جرت به عبارات البندين سالف الذكر ويتساند مع ظروف التعاقد فإنها تكون قد نهجت نهجا صحيحا في تكييف العقدين، ولم نخرج في تفسيرها لنصوصها عما تحتمله عبارتهما . ووفقا لهذا التكييف الصحيح الذي استظهرت به المحكمة إرادة الطرفين فإن الشرط الوارد في البند السابع في كل من العقدين والحال هذه يكون غير منفصل عن جملة التعاقد ويصبح غير سديد ما يثيره الطاعن من أن العقد يصبح كبيع لحق انتفاع بينما يبطل ذلك الشرط.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكمين المطعون فيهما وسائر الأوراق -

تتحصل في أن المطعون ضده في الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٥٣ ق - عن نفسه ويصفته



وليا شرعيا على ابنته القاصر ... أقام الطاعن الدعوى ٨٦١٤ سنة ١٩٨٠ مدنى شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بصورية عقد بيع حق الانتفاع المؤرخ ١٩٧٩/٨/٨ واعتباره عقد إيجار بالأجرة القانونية . وقال شرحا لدعواه ان حاجته للحصول على مسكن يقيم فيه هو وأفراد أسرته دعتة إلى الموافقة على ما عرضه عليه الطاعن من بيع حق الانتفاع بالشقة رقم ٨ من العقار المملوك له المبين فى الصحيفة مقابل ثمن مقداره عشرون ألف جنيه سدد منه مبلغ ٩٢٠٠ جنيه واتفق على سداد الباقي على أقساط سنوية قيمة كل منها ٥٤٠ جنيها وذلك لمدة عشرين عاما ونص فى البند السابع من العقد على أنه فى حالة وفاة المنتفع يؤول حق الانتفاع إلى زوجه وأولاده دون سواهم من ورثته كما نص فى البند التاسع منه على أنه إذا رغب المشتري أن يستمر فى شغل الشقة بعد انتهاء مدة الانتفاع فله ذلك إما بشروط العقد نفسها أو بالأجرة القانونية أيهما أكبر وإذا كان المستخلص من نصوص العقد ومن ظروف التعاقد أن عقد بيع حق الانتفاع عقد صوري يستر اجارة وقد أريد به التحايل على أحكام الأجرة القانونية واقتضاء مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار فقد أقام الدعوى وفى المقابل أقام الطاعن على المطعون ضده الدعوى ٩٩٢ سنة ١٩٨١ مدنى شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بفسخ عقد بيع حق الانتفاع سالف البيان وتسليمه الشقة موضوعه مع الزام المطعون ضده بأن يدفع إليه تعويضا مقداره خمسة آلاف جنيه وذلك لتقاعسه عن تنفيذ التزامه بانتهاء إجراءات شهر العقد وتحقيق الشرط الفاسخ الصريح وبعد ان ضمت محكمة أول درجة الدعويين حكمت بالطلبات فى الدعوى الأولى وبرفض الدعوى الثانية . استأنف

الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٦٩ لسنة ٩٩ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٥٣ وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . كذلك أقام المطعون ضده المذكور عن نفسه وبصفته وليا شرعيا على ابنه القاصر ... وزوجته المطعون ضدها الأولى في الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٥٣ ق على الطاعن الدعوى ٨٦١٢ سنة ١٩٨٠ مدنى شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بصورية العقد المؤرخ ١٩٧٩/٨/٨ الذى باعهما به الطاعن الشقة رقم ٧ من العقار ذاته واعتباره عقد إيجار بالأجرة القانونية وذلك للأسباب نفسها التى أقيمت عليها الدعوى الأولى . كما أقام الطاعن عليهما الدعوى ٩٩٢ سنة ١٩٨١ مدنى شمال القاهرة بطلب الحكم بفسخ العقد المشار إليه وتسليمه الشقة المنتفع بها مع إلزام المشتريين بأن يدفعوا إليه مبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض وذلك لتقاعسهما عن اتمام إجراءات شهر العقد وتحقيق الشرط الفاسخ الصريح . ضمت محكمة أول درجة الدعويين وحكمت بالطلبات فى الدعوى الأولى ورفض الدعوى الثانية . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٠٢ لسنة ٩٩ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٥٣ وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن، وفى جلسة المرافعة التزمت النيابة رأيها وأمرت المحكمة بضم هذا الطعن الأخير إلى الطعن الأول.

وحيث إن الطعنين أقيما على عشرة أسباب ينعى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت في الأوراق والاخلال بحق الدفاع . وفي بيان ذلك يقول ان الحكمين المطعون فيهما خطأ بين عقد بيع حق الانتفاع وعقد الايجار، وبالمخالفة للثابت في عقدي بيع حق الانتفاع موضوع النزاع افترض الحكمان أنه التزم بتمكين المطعون ضدهما من الانتفاع بالشقتين محل التعاقد وذلك توصلا إلى تكييفهما بأنهما عقدا إيجار في حين أنهما خليا من مثل هذا الالتزام . هذا إلى أن المطعون ضدهما لم يزعم أن إرادة أى من طرفي التعاقد قد انصرفت إلى التأجير وقصارى ما جرى به دفاعهما أنه - الطاعن - رفض التعامل معهما إلا على أساس بيع حق الانتفاع بالشقتين المشار إليهما . كذلك فقد أهدر الحكمان ما قدمه من مستندات للتدليل على أن المشتريين منه أقرا ببيع حق الانتفاع وقدما طلبين لشهر هذا الحق، كما التفت الحكمان عن دفاعه الذي جرى بأن الغرض الذي كان مستهدفا من الشراء هو استغلال هاتين الشقتين لاسكانهما وأنه لا مانع في القانون يمنع من الاتفاق على أنه في حالة وفاة أحد المنتفعين تؤول حصته إلى من يوجد منهم على قيد الحياة وذلك على نحو ما نص عليه في البند السابع من العقدين، وباقتراض بطلان هذا الشرط فإنه لا يستتبع اعتبار العقد عقد إيجار وانما يصح العقد - باعتباره بيعا لحق الانتفاع ما لم يثبت ان المنتفع ما كان ليتعاقد دون هذا الشرط فيبطل العقد برمته ولكنه لا يتحول إلى عقد إيجار . وإذا خالف الحكمان المطعون فيهما هذا النظر فانهما يكونان معيبان بما يستوجب نقضهما .

وحيث إن هذا النعى فى جملة غير سديد، ذلك ان المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان العبرة فى تكييف العقد والتعرف على حقيقة مرماه وتحديد حقوق الطرفين فيه انما هى بما حواه من نصوص وبما عناه المتعاقدان دون اعتداد بما أطلقوه عليه من أوصاف متى تبين أن هذه الأوصاف تخالف الحقيقة . ولحكمة الموضوع استخلاص هذه النية وما انعقد عليه اتفاقهما مستهدية فى ذلك بحقيقة الواقع والنية المشتركة وطبيعة التعامل والعرف الجارى فى المعاملات وظروف التعاقد وبالطريقة التى يتم بها تنفيذ العقد شريطة أن يكون هذا الاستخلاص سائغا ولا مخالفا فيه للثابت بالأوراق . ولما كانت المادة ٥٥٨ من القانون المدنى قد عرفت عقد الإيجار بأنه "عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه أن يمكن المستأجر من الانتفاع بشئ معين مدة معينة لقاء أجر معلوم" فإنه قد يلتبس بعقد بيع الانتفاع باعتبار أن كلا من المنتفع والمستأجر ينتفع بشئ لا يملكه مدة معينة لقاء جعل من المال إلا ان حق الانتفاع حق عينى يلزم تسجيله فتصبح للمنتفع سلطة على الشئ المنتفع به دون وساطة مالك الرقبة، فى حين أن حق المستأجر بطبيعته حق شخصى يجعل المستأجر دائئا للمؤجر بالانتفاع بالعين المؤجرة، والقاعدة العامة أن موت المستأجر لا ينهى عقد الإيجار بل تنتقل الحقوق والالتزامات الناشئة عنه إلى ورثته أخذا بأن الأصل فى العقود المالية أنها لا تبرم عادة لاعتبارات شخصية والأصل أن الحقوق والالتزامات الناشئة عن العقد تنتقل إلى ورثة المستأجر وان كان لهم حق انهائه إذا كان لم يعقد إلا بسبب حرفة مورثهم أو لاعتبارات أخرى متعلقة بشخصه وذلك بخلاف حق الانتفاع الذى ينتهى حتما بموت المنتفع طبقا للمادة

١/٩٩٣ من القانون المدنى حتى قبل انقضاء الأجل المعين له لما ينطوى عليه من انتقاص من حق الملكية : لما كان ذلك وكان البين من الاطلاع على العقدين محل النزاع أنه نص فى البند السابع من كل منهما على أنه فى حالة وفاة أى من المطعون ضدهما يؤول حق الانتفاع إلى الزوج والأولاد فقط دون سواهم من باقى الورثة فان هذا الشرط ينافى طبيعة بيع حق الانتفاع ويخرج التعاقد عن نطاقه، كما أن النص فى البند التاسع منهما على أنه إذا رغب المطعون ضدهما بعد الانتهاء مدة الانتفاع أن يستمر فى شغل الشقة يحق لهما ذلك اما بنفس الشروط الواردة فى العقد أو بالقيمة الايجارية التى تقدرها لجنة تقدير الايجارات مؤداة أن طبيعة التعامل والنية المشتركة للمتعاقدين وطريقة تنفيذ العقد يرجح معها أنه عقد إيجار وليس بيعا لحق انتفاع . لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد استخلصت من هذين البندين ومن ظروف التعاقد أن العقدين موضوع النزاع فى حقيقتهما عقدا إيجار وهو استخلاص سائغ يتفق مع ما جرت به عبارات البندين سالفى الذكر ويتساند مع ظروف التعاقد، فأنها تكون قد نهجت نهجا صحيحا فى تكييف العقدين، ولم تخرج فى تفسيرها لنصوصهما عما تحتمله عباراتهما . ووفقا لهذا التكييف الصحيح الذى استظهرت به المحكمة إرادة الطرفين فإن الشرط الوارد فى البند السابع من كل من العقدين والحال هذه يكون غير منفصل عن جملة التعاقد ويصبح غير سديد ما يثيره الطاعن من أن العقد يصبح كبيع لحق انتفاع بينما يبطل ذلك الشرط، ويكون النعى برمته على غير أساس.

ولما تقدم يتعين رفض الطعنين





## جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار: عبد المنصف أحمد هاشم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين: محمد عبد المنعم حافظ، د. رفعت عبد المجيد، محمد خيرى الجندى نواب رئيس  
المحكمة وعبد العال السمان.

(١٨٥)

### الطعن رقم ٦٣٧ لسنة ٥٥ القضائية

نقض "إجراءات الطعن: إيداع الكفالة" . بطلان . حكم "الطعن فى الحكم".

إيداع الكفالة وقت التقرير بالطعن بالنقض . إجراء جوهري . إغفاله . يستوجب  
البطلان . لكل ذى مصلحة التمسك بذلك والمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها م ٢٥٤  
مرافعات . تعدد الكفالة بتعدد الطعون ولو تضمنتها صحيفة واحدة . مناطه . أن تكون هذه  
الطعون عن أحكام صادرة فى دعاوى مستقلة.

النص فى المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات يدل على ان القانون أوجب فى  
حالات الطعن بالنقض إجراءً جوهرياً لازماً هو إيداع الكفالة التى حدد مقدارها  
بخزانة المحكمة التى عينها، وذلك عند تقديم صحيفة الطعن، وإغفال هذا الإجراء  
يستوجب البطلان، ولكل ذى مصلحة أن يطلب توقيعه والمحكمة أن تقضى به من  
تلقاء نفسها، ويدل أيضاً على ان المشرع وإن عالج فى الفقرة الثانية من المادة

سألفة الذكر حالات تعدد الطاعنين إذا أقاموا طعنهم بصحيفة واحدة إلا أنه لم يعالج حالة تعدد الأحكام المطعون فيها بصحيفة واحدة إذا كانت صادرة في دعاوى مستقلة ومن ثم فإنها تخضع للجزاء المشار إليه إذا لم تودع عند تقديم صحيفة الطعن كفالة عن كل من الأحكام المطعون فيها.

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكمين المطعون فيهما وسائر الأوراق تتحصل في ان الطاعنين أقاما بتقرير مؤرخ ١٩٨٤/٦/٦ دعوى المخاصمة رقم ٥٢٦ لسنة ٢٧ ق المنصورة "مأمورية الزقازيق" على المطعون ضدهما لقضاء أولهما في الجنحة رقم ١٤٣٥ لسنة ١٩٨٤ قسم أول بندر الزقازيق بمعاقبة الطاعن الأول بالحبس مع الشغل لمدة سنة وكفالة ٥٠٠ جنيه لوقف التنفيذ، وقضاء الثاني في الجنحة رقم ١٩١٧ لسنة ١٩٨٤ قسم أول بندر الزقازيق بمعاقبة الطاعن الثاني بالحبس مع الشغل لمدة سنة وكفالة ٥٠ جنيه لوقف التنفيذ، كما أقاما بتقرير مؤرخ ١٩٨٤/١٠/٢٥ لدى ذات المحكمة دعوى المخاصمة رقم ٦٤٢ لسنة ٢٧ ق على المطعون ضدهما لقضائهما بإدانته الطاعنين في الجنحتين - سألفتي الذكر وطلبا القضاء ببطلان الحكم الصادر في كل منهما واعتباره كأن لم يكن وإلزام كل من المطعون ضدهما بدفع تعويض مقداره عشرة

آلاف جنيه، وبتاريخ ١٩٨٥/١/٢ قضت المحكمة فى الدعوى الأولى بعدم جواز قبول المخاصمة وبتغريم كل من الطاعنين خمسين جنيهاً، وفى الدعوى الثانية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم ٥٢٦ لسنة ٢٧ ق . طعن الطاعنان فى هذين الحكمين بطريق النقض، وقدم المطعون ضدهما مذكرة دفعا فيها بعدم قبول الطعن، كما قدمت النيابة مذكرتين أبدت فى الأولى منهما الرأى برفض الطعن، وفى الثانية أبدت الرأى برفض الدفع بعدم قبول الطعن، وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها.

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن أن الطاعنين أقاما طعنهما بصحيفة واحدة فى الحكمين الصادرين فى الدعويين رقمى ٥٢٦ ، ٦٤٢ لسنة ٢٧ ق المنصورة "مأمورية الزقازيق" اللتين لم يصدر قرار بضمهما إلى بعض ليصدر فيهما حكم واحد، فى حين أن الطعون تتعدد بعدد الأحكام المطعون فيها إذا كانت صادرة فى دعاوى مستقلة باعتبار أن لكل طعن إجراءات خاصة به تتعلق بسداد الرسوم والكفالة.

وحيث إن هذا الدفع فى محله، ذلك أن النص فى المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات على أنه "يجب على الطاعن أن يودع خزانة المحكمة التى تقدم إليها صحيفة الطعن على سبيل الكفالة مبلغ خمسة وعشرين جنيهاً إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة استئناف أو خمسة عشر جنيهاً إذا كان صادراً من محكمة ابتدائية أو جزئية، ويكفى إيداع أمانة واحدة فى حالة تعدد الطاعنين إذا أقاموا طعنهم بصحيفة واحدة

ولو اختلفت أسباب الطعن، ولا يقبل قلم الكتاب صحيفة الطعن إذا لم تصحب بما يثبت هذا الإيداع ... يدل على أن القانون أوجب في حالات الطعن بالنقض إجراءً جوهرياً لازماً هو إيداع الأمانة التي حدد مقدارها بخزانة المحكمة التي عينها، وذلك عند تقديم صحيفة الطعن، وإغفال هذا الإجراء يستوجب البطلان، ولكل ذي مصلحة أن يطلب توقيعه والمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ويدل أيضاً على أن المشرع وإن عالج في الفقرة الثانية من المادة سالفه الذكر حالات تعدد الطاعنين إذا أقاموا طعنهم بصحيفة واحدة، إلا أنه لم يعالج حالة تعدد الأحكام المطعون فيها بصحيفة واحدة إذا كانت صادرة في دعاوى مستقلة ومن ثم فإنها تخضع للجزاء المشار إليه إذا لم تودع عند تقديم صحيفة الطعن كفالة عن كل من الأحكام المطعون فيها، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنين أقاما بتقرير مؤرخ ١٩٨٤/٦/٦ على المطعون ضدهما دعوى المخاصمة رقم ٥٢٦ لسنة ٢٧ ق المنصورة ثم أقاما عليهما أيضاً بتقرير مؤرخ ١٩٨٤/١٠/٢٥ دعوى المخاصمة رقم ٦٤٢ لسنة ٢٧ ق المنصورة، وإن المحكمة فصلت في كل منهما على استقلال بأن قضت بعدم جواز قبول المخاصمة الأولى وبعدم جواز نظر المخاصمة الثانية لسبق الفصل فيها في المخاصمة الأولى، وإن الطاعنين أقاما طعنهما المائل في هذين الحكمين بصحيفة واحدة وأودعا عند تقديمها كفالة واحدة، في حين أنه كان يتعين إيداع كفالة عن كل حكم من الحكمين المطعون فيهما، ومن ثم فإن الطعن يكون غير مقبول.

وحيث إنه لما تقدم يتعين عدم قبول الطعن.



## جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار: عبد المنصف أحمد هاشم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين: محمد عبد المنعم حافظ، د. رفعت عبد المجيد، محمد خيرى الجندي نواب رئيس  
المحكمة ومحمد شهاوى.

(١٨٦)

### الطعن رقم ٢٥٨٨ لسنة ٥٦ القضائية

(١) دعوى "الصفة فى الدعوى" "مسائل تعترض سير الخصومة" . استئناف "الخصوم  
فى الاستئناف" . نيابة "نيابة قانونية" "نيابة اتفاقية".

بلوغ القاصر سن الرشد أثناء سير الدعوى . استمرار الوصى عليه فى تمثيله دون تنبيه  
المحكمة . اعتبار حضوره عنه منتجاً لآثاره القانونية على أساس من النيابة الاتفاقية بعد ان  
كانت قانونية . صحة إختصامه كممثل له فى الاستئناف.

(٢) شفعة "أسباب الأخذ بالشفعة" . شيوخ . بيع . قسمة.

بيع المالك على الشيوخ حصته مفرزة لأجنبى . بيع صحيح معلق على نتيجة القسمة أو  
إجازة باقى الشركاء . إعتباره فى حكم التصرف فى قدر شائع بالنسبة لهم . أثره حقهم  
فى أخذ الحصة المبيعة بالشفعة . المادتان ٨٢٦ ، ٩٣٦/ب مدنى.



١ - إذا كانت المطعون ضدها الأولى قد أقامت الدعوى على الطاعن العاشر عن نفسه وبصفته وصياً على الطاعن السابع وأنه رغم بلوغ الأخير سن الرشد أثناء سير الخصومة أمام محكمة أول درجة - على ما هو ثابت من شهادة ميلاده التي تدل على بلوغه سن الرشد في ١٢/٣/١٩٧٩ - وقبل صدور الحكم الابتدائي في ٣٠/٤/١٩٨١ فإن الطاعن العاشر لم ينبه المحكمة إلى ما طرأ على حالة المذكور من تغيير وظل يحضر عنه رغم بلوغه سن الرشد مما يعد حضوره عنه أمام محكمة أول درجة منتجاً لآثاره القانونية بعد أن أصبح تمثيله له قائماً على أساس من النيابة الاتفاقية بعد أن كانت نيابته عنه نيابة قانونية، لما كان ذلك وكان الطاعن العاشر قد إلترزم موقف التجهيل بالحالة التي طرأت على الطاعن السابع إلى ما بعد صدور الحكم الابتدائي عندما وجهت المطعون ضدها الأولى الاستئناف إليه بالصفة التي أقيمت بها الدعوى ابتداء والتي تحدد بموجب الحكم الصادر فيها أطراف الخصومة في الاستئناف فإن إختصام الطاعن السابع في الاستئناف ممثلاً بواسطة الطاعن العاشر يعد إختصاماً صحيحاً منتجاً لآثاره القانونية إذ ليس للخضم أن يفيد من خطئه ولا أن ينقص ما تم على يديه.

٢ - مفاد المادتين ٨٢٦ ، ٩٣٦/ب من القانون المدني وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن للمالك في المال الشائع أن يبيع ملكه محدداً مفرزاً ويقع البيع صحيحاً وإن كانت حالة التحديد هذه تظل معلقة على نتيجة القسمة أو اجازة

الشركاء في الشيوع فإذا صدر البيع مفرزاً لأجنبي فإن هذا الإفراز الذي تحدد به محل البيع لا يحتاج به سائر الشركاء في الشيوع ولا ينفذ في حقهم طالما تتم القسمة قضاءً أو رضاءً مما يعتبر معه هذا التصرف بالنسبة لهم في حكم التصرف في قدر شائع، وينبنى على ذلك أن يثبت لهم حق الأخذ بالشفعة في هذا البيع وفقاً لصريح نص المادة ٩٢٦/ب من القانون المدني التي وردت عبارته مطلقة في قيام الحق في الشفعة للشريك على الشيوع، وعلى ذلك فإنه يستوى في ثبوت هذا الحق أن يكون الشئ المباع حصة شائعة أم قدراً مفرزاً في العقار الشائع إذ المناط فيه هو قيام حالة الشيوع في العقار الذي يبيع قدر منه دون إعتداد بما إذا كان هذا القدر مفرزاً أو شائعاً.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ١٦٤ لسنة ١٩٧٦ مدنى سوهاج الابتدائية على الطاعنين والمطعون ضدها الثانية بطلب الحكم بأحققتها في أخذ الأرض المبينة بالصحيفة بالشفعة مقابل ٢٦٢٥ جنيهاً، وقالت في بيانها أن المطعون ضدها

ط ف  
 الثانية باعت إلى الطاعنين لقاء الثمن أنف الذكر أرضاً زراعية مساحتها ١٢ ٣ شائعة  
 س ط ف  
 في مساحة أكبر مقدارها ١٢ ١٢ ١٢ وإذا كان لها باعتبارها مالكة على الشيوع في  
 المساحة الأخيرة أخذ الحصة المباعة بالشفعة فقد قامت بإصدار البائعة والمشتريين في  
 ٢٨ ، ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ وسجلت هذا الإنذار في ٥ من يناير سنة ١٩٧٦ ثم  
 أودعت الثمن خزينة المحكمة وأقامت الدعوى بطلبها سالف البيان . وبعد أن نذبت  
 المحكمة خبيراً في الدعوى وقدم تقريره حكمت بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٨١ بعدم جواز  
 أخذ العقار المباع بالشفعة . إستأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم لدى محكمة  
 استئناف أسيوط "مأمورية سوهاج" بالاستئناف المقيّد برقم ٣٨٨ لسنة ٥٦ قضائية  
 وبتاريخ ٢٥ يولية سنة ١٩٨٦ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المطعون  
 ضدها الأولى في أخذ العقار موضوع النزاع بالشفعة لقاء مبلغ ٢٦٢٥ جنيهاً . طعن  
 الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة مذكرة أبدت الرأي برفض  
 الطعن . وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة ورأت أنه جدير بالنظر  
 حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعنون بالأول منهما على الحكم المطعون  
 فيه البطلان ومخالفة القانون وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا أمام محكمة  
 الاستئناف بسقوط الحق في الاستئناف لعدم إختصاص الطاعن السابع في صحيفة  
 الاستئناف باعتباره أحد أطراف العقد المشفوع فيه بعد أن بلغ سن الرشد قبل صدور

الحكم المستأنف وإذ رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع على سند من صحة اختصاصه في الاستئناف في الميعاد باختصاص الوصى الذي كان يمثل أمم محكمة أول درجة وإلى عدم قبول التمسك بذلك الدفع من غيره فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه.

وحيث إن النعى في غير محله ذلك بأنه يبين من مطالعة الأوراق أن المطعون ضدها الأولي أقامت الدعوى على الطاعن العاشر ... عن نفسه وبصفته وصياً على الطاعن السابع ... وأنه رغم بلوغ الأخير سن الرشد أثناء سير الخصومة أمام محكمة أول درجة - على ما هو ثابت من شهادة ميلاده التي تدل على بلوغه سن الرشد في ١٢/٣/١٩٧٩ - وقبل صدور الحكم الابتدائي في ٢٠ أبريل سنة ١٩٨١ فإن الطاعن العاشر لم ينبه المحكمة إلى ما طرأ على حالة المذكور من تغيير وظل يحضر عنه رغم بلوغه سن الرشد مما يعد حضوره عنه أمام محكمة أول درجة منتجاً لآثاره القانونية بعد أن أصبح تمثيله له قائماً على أساس النيابة الإتفاقية بعد أن كانت نيابته عنه نيابة قانونية، لما كان ذلك وكان الطاعن العاشر قد التزم موقف التجهيل بالحالة التي طرأت على الطاعن السابع إلى ما بعد صدور الحكم الابتدائي عندما وجهت المطعون ضدها الأولي الاستئناف إليه بالصفة التي أقيمت بها الدعوى إبتداء والتي تحدد بموجب الحكم الصادر فيها أطراف الخصومة في الاستئناف فإن اختصاص الطاعن السابع في الاستئناف ممثلاً بواسطة الطاعن العاشر يعد اختصاصاً صحيحاً منتجاً لآثاره القانونية إذ ليس للخصم أن يفيد من خطئه ولا أن ينقض ما تم على يديه، وإذ استمر الطاعن الأخير على موقف التجهيل أثناء سير الاستئناف إلى أن تمسك بذلك الدفع بجلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٨١ فقامت المطعون ضدها بإعلان الطاعن السابع بأصل

صحيفة الاستئناف في ١١ فبراير سنة ١٩٨٢ ثم أعادت إعلانه في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٨٢ ومن ثم فقد استقامت إجراءات تمثيله واختصامه أمام محكمة الاستئناف وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد صادف صحيح القانون ولا يعيبه من بعد ما تطرق إليه تزييدا من وجوب تمسك الطاعن السابع بهذا الدفع أمام محكمة الاستئناف متى انتهى إلى النتيجة الصحيحة ويضحي النعي عليه بهذا السبب على غير أساس.

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله إذ أقام قضاءه بثبوت الحق في الشفعة للشريك على الشيوع سواء أكان البيع المشفوع فيه قد ورد على حصة شائعة أم تعلق بقدر مفرز من العقار الشائع في حين أن المادة ٦٣٦ من القانون المدني يقتصر نطاق تطبيقها على البيع الذي يصدر إلى أجنبي ويرد على حصة شائعة أما إذا كان البيع مفرزاً فلا يثبت الحق في الأخذ بالشفعة ومن ثم يكون الحكم معيباً بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك بأن مفاد المادتان ٨٢٦ ، ٩٣٦/ب من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن للمالك في المال الشائع أن يبيع ملكة محدداً مفرزاً ويقع البيع صحيحاً وإن كانت حالة التحديد هذه تظل معلقة على نتيجة القسمة أو إجازة الشركاء في الشيوع، فإذا صدر البيع مفرزاً لأجنبي فإن هذا الإفران الذي تحدد به محل البيع لا يحتاج به سائر الشركاء في الشيوع ولا ينفذ في حقهم طالما لم تتم القسمة قضاءً أو رضاً مما يعتبر معه هذا التصرف بالنسبة لهم في



حكم التصرف في قدر شائع، وينبنى على ذلك ان يثبت لهم حق الاخذ بالشفعة في هذا البيع وفقاً لصريح نص المادة ٩٣٦/ب من القانون المدني التي وردت عبارته مطلقة في قيام الحق في الشفعة للشريك على الشيوع، وعلى ذلك فإنه يستوى في ثبوت هذا الحق أن يكون الشيء المبيع حصة شائعة أم قدراً مفرزاً في العقار الشائع إذ المخاط فيه هو قيام حالة الشيوع في العقار الذي بيع قدر منه دون اعتداد بما إذا كان هذا القدر مفرزاً أو شائعاً لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر في قضائه فإن النعي عليه بهذا السبب يكون في غير محله.

ولما تقدم يتعين رفض الطعن.

=====

## جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار: عبد المنصف أحمد هاشم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين: محمد عبد المنعم حافظ، د. رفعت عبد المجيد، محمد خيرى الجندى نواب رئيس  
المحكمة ومحمد شهاوى.

(١٨٧)

### الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٥٦ القضائية

(٢.١) إصلاح زراعى . إيجار إيجار الأرض الزراعية . تأمينات مبنية الرهن  
الحيازى . نظام عام.

(١) مستأجر الأرض الزراعية . عدم جواز إخلائه من العين إلا إذا أخل بالتزام جوهرى  
يقضى به القانون أو العقد م ٣٥ ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل . تعلق هذا الحكم بالنظام  
العام.

(٢) الدائن المرتهن الذى انتقلت إليه حيازة الأرض المرهونة . حقه فى تأجيرها للغير .  
عدم إنقضاء الإيجار بإنقضاء الرهن . امتداد عقد الإيجار تلقائياً فى مواجهة المدين الراهن.

١ - مفاد نص المادة ٣٥ من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢

المعدلة بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ وما ورد فى المذكرة الايضاحية تعليقاً عليه - ان

المشرع ألغى حق مؤجر الأرض الزراعية في إنهاء عقد الإيجار بانقضاء مدته وجعل ذلك حقاً للمستأجر وحده حماية له، أسوة بما اتبعه بالنسبة لمستأجر الأماكن وذلك بنص أمر متعلق بالنظام العام - يلغى كل حكم جاء مخالفاً له في القانون المدني - يحميه من الاخلاء من الأرض التي يستأجرها بون اعتبار لشخص المؤجر أو صفته أو من يحل محله متى كان هذا المؤجر صاحب صفة تخوله حق التأجير وقت إبرام العقد.

٢ - للدائن المرتهن متى انتقلت إليه حيازة الأرض المرهونة أن يستغلها لحساب الراهن الاستغلال المعتاد على الوجه الذي تصلح له، إما بزراعتها أو بتأجيرها إلى من يقوم بذلك، فإذا أجزها إلى الغير كان صاحب صفة في هذا التأجير وبالتالي فإن عقد الإيجار الصادر منه لا ينقضى بل يمتد تلقائياً في مواجهة المدين الراهن.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في

أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ مدنى طنطا الابتدائية بطلب الحكم بإلزام

المطعون ضدهم الثلاثة الأول بتسليمه مساحة خمسة أفدنه موضوع عقد الرهن الحيازي المؤرخ ٢٠ يوليو سنة ١٩٦٣ والمبينة به وبالصحيفة وبعدم الإعتداد بعقود الإيجار الصادرة إليهم من الدائن المرتهن مورث باقى المطعون ضدهم، وقال فى بيانها أنه بموجب عقد الرهن أنف الذكر رهن إلى مورث المطعون ضدهما الرابع والخامس الأطيان محل النزاع ضمانا لدين مقداره ١٧٥٠ جنيها، وقد قضى له فى الدعوى رقم ١٨٧٢ لسنة ١٩٧٧ مدنى طنطا الابتدائية فى مواجهة المطعون ضدهم الثلاثة الأول بانقضاء عقد الرهن والتسليم وتأييد هذا القضاء بالحكم الصادر من محكمة استئناف طنطا فى الاستئناف رقم ١٧٤ لسنة ٢٨ قضائية، وإزاء عدم إجابة قضاء التنفيذ طلبه بالتسليم الفعلى لهذه الأطيان من المطعون ضدهم الثلاثة سالفى الذكر إستناداً إلى أن ذلك الحكم صدر فى مواجهتهم وأنه قاصر على التسليم الحكمى لها فقد أقام دعواه بطليبه سالفى البيان . وبتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٨٤ قضت المحكمة برفض الدعوى . إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ٨٤٢ لسنة ٣٤ قضائية، وفى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٨٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض، وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ورأت أنه جدير بالنظر حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها.

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه على سند من

إعتداده بعقود الإيجار الصادرة من الدائن المرتهن - مورث المطعون ضدهما الرابع والخامس - إلى المطعون ضدهم الثلاثة الأول ونفاذها بعد إنقضاء الرهن في حقه بالمخالفة لأحكام المواد ٥٦٠ ، ١١٠٠ ، ١١٠٤ من القانون المدنى التى تعتبر تأجير الدائن المرتهن للعين المرهونة إستعمالا لحقه فى الانتفاع بها ينقضى تبعاً لإنقضاء الرهن ومن ثم فلا يسرى فى حق المدين الراهن منذ تاريخ هذا الانقضاء باعتباره تأجيراً لملك الغير وهو ما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك بأن النص فى المادة ٣٥ من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ على أنه "لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء الأطيان المؤجرة ولو عند انتهاء المدة المتفق عليها فى العقد إلا إذا أخل المستأجر بالتزام جوهرى يقضى به القانون أو العقد ويقع باطلاً كل اتفاق يتضمنه العقد يخالف الأحكام المنصوص عليها فى هذا القانون وما ورد فى المذكرة الإيضاحية تعليقا على هذا النص المعدل، مفاده أن المشرع ألغى حق مؤجر الأرض الزراعية فى إنهاء عقد الإيجار بانقضاء مدته وجعل ذلك حقاً للمستأجر وحده حماية له، أسوة بما اتبعه بالنسبة لمستأجر الأماكن وذلك بنص أمر متعلق بالنظام العام - يلغى كل حكم جاء مخالفا له فى القانون المدنى - يحميه من الإخلاء من الأرض التى يستأجرها دون اعتبار لشخص المؤجر أو صفته أو من يحل محله متى كان هذا المؤجر صاحب صفة تخوله حق التأجير وقت إبرام العقد لما كان ذلك وكان للدائن المرتهن متى



انتقلت إليه حيازة الأرض المرهونة أن يستغلها لحساب الراهن الاستغلال المعتاد على الوجه الذى تصح له، إما بزراعتها أو بتأجيرها إلى من يقوم بذلك، فإذا أجرها إلى الغير كان صاحب صفة فى هذا التأجير، وبالتالي فإن عقد الإيجار الصادر منه لا ينقض بانقضاء الرهن بل يمتد تلقائياً فى مواجهة الراهن، ولما كان الثابت أن عقود الإيجار الصادرة من الدائن المرتهن - مورث المطعون ضدهما الرابع والخامس - إلى المطعون ضدهم الثلاثة الأول قد حررت وأثبتت بسجلات الجمعية التعاونية الزراعية وفقاً للقانون قبل إنقضاء الرهن فإنها تمتد تبعاً لذلك بعد انقضائه فى مواجهة المدين الراهن - الطاعن - الذى حل محل الدائن المرتهن كمؤجر لها ويسرى عليها حكم الامتداد القانونى الوارد فى قانون الإصلاح الزراعى فلا يجوز إخلاء المطعون ضدهم الثلاثة الأول من الأرض التى يستأجرونها طالما لم يخل أحد منهم بأى التزام جوهري يقضى به القانون أو العقد وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد صادف صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب فى غير محله.

ولما تقدم يتعين رفض الطعن.

=====

## جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار: جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين: محمد فتحي الجمهوري وعبد الحميد الشافعي نائبى رئيس المحكمة، محمود رضا الخضيرى و ابراهيم الطويلة.

(١٨٨)

### الطعن رقم ٢٥٠٨ لسنة ٥٦ القضائية

تأمين . عقد "عقد التأمين" بطلان.

عقد التأمين من العقود التى مبناهـا حسن النية - التزام المؤمن له بصدق الإقرارات والبيانات التى يقدمها للمؤمن . الغش فيها أو إخفاء حقيقة الأمر . أثره . بطلان العقد.

المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان عقد التأمين من العقود التى مبناهـا حسن النية وصدق الإقرارات التى يوقع عليها المؤمن والغش فيها أو إخفاء حقيقة الأمر يجعل التأمين باطلا ... وكان مؤدى شروط وثيقة التأمين المؤرخة ١٩٨٣/٦/٤ ان المؤمن عليه التزم باحاطة شركة التأمين عند طلب اعادة سريان التأمين - كما هو ملزم عند التأمين بجميع البيانات والظروف اللازمة لتمكينها من تقدير الخطر المؤمن منه وجسماته، وقد يكون ذلك عن طريق الإقرار ببيانات يتقدم بها لشركة

التأمين تعتبرها الأخيرة جوهريّة في نظرها ولازمة لتقدير الخطر المؤمن منه، لما كان ماتقدم وكان مورث المطعون عليهما - المؤمن على حياته - قد طلب إعادة سريان التأمين وقدم بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٤ إقرار يتضمن بأن حالته الصحية جيدة وأنه لم يعرض نفسه على طبيب ولم يشك مرضاً منذ توقف عن دفع الأقساط الشهرية المستحقة عليه، في حين أن الثابت من التقرير الطبي المؤرخ ١/٣/١٩٨٤ المقدم من الشركة الطاعنة أنه قد تم توقيع الكشف الطبي على المؤمن على حياته بتاريخ ١٣/١/١٩٨٤ وتبين أنه مصاب منذ ثلاثة أشهر سابقة بحروق من الدرجتين الثانية والثالثة وتوفى بتاريخ ١٤/٢/١٩٨٤.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في

إن المطعون عليهما أقاما الدعوى رقم ٥٥ سنة ١٩٨٥ مدنى الجيزة الابتدائية ضد

الشركة الطاعنة للحكم بالزامها بأن تودى لهما مبلغ ١٠٠٠٠ ج<sup>١</sup>، وقالاً في بيان ذلك ان

ولدهما المرحوم ... كان قد ابرم في ٤/٦/١٩٨٣ مع الشركة الطاعنة وثيقة تأمين

تختلط مع الاشتراك في الأرباح قيمتها ١٠٠٠٠ ج<sup>٢</sup> تدفع لوالديه عند وفاته، وإذ توفى

المؤمن له فى ١٤/٢/١٩٨٤ بعد سداده كامل الأقساط المستحقة فقد أصبح مبلغ التأمين مستحقاً لهما إلا أن الطاعنة امتنعت عن أدائه لهما بحجة أن المؤمن له كان قد تعدد إخفاء بيانات جوهرية عند تقديم طلب إعادة التأمين بعد فسخ العقد للتقاعس عن سداد الأقساط المستحقة لمدة لم تتجاوز الستة أشهر فأقاما الدعوى . بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٥ حكمت المحكمة بالزام الطاعنة بأن تؤدى للمطعون عليهما مبلغ ١٠٠٠٠ . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٦٦٢٣ سنة ١٠٢ ق، وبتاريخ ١٧/٦/١٩٨٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف، طعنن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت انه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب، وفى بيان ذلك تقول انها تمسكت فى دفاعها أمام محكمة الموضوع ببطلان إعادة سريان التأمين لأن المؤمن على حياته لم يكن صادقا فيما قرره لها من بيانات عن حالته الصحية قبل الموافقة على إعادة سريان التأمين بعد انفساخ العقد لعدم سداده الأقساط الشهرية المستحقة عليه، والتي ما كانت لتوافقه على ذلك لو أخطرها بما أخفاه عنها من أنه أصيب خلال فترة التوقف عن السداد بالحروق الثابتة بالشهادة الطبية المقدمة منها وإنما أورد باقراره ان حالته الصحية جيدة وانه لم يعرض على طبيب منذ توقف عن دفع أقساط التأمين فى حين أن إخفاء المؤمن اصابته

بحرق وادلائه ببيانات غير صحيحة تنفى هذه الاصابة من شأنه اظهار المؤمن منه للطاعة بأقل من حقيقته مما يؤثر فى صحة تقديرها لهذا الخطر وقت اعادة سريان التأمين، إلا أن الحكم المطعون فيه قصر عن الرد على هذا الدفاع الجوهرى اكتفاء بالاحالة إلى أسباب الحكم المستأنف التى خلت من تناوله، وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى فى محله، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن عقد التأمين من العقود التى مبناهما حسن النية وصدق الإقرارات التى يوقع عليها المؤمن، والغش فيها أو إخفاء حقيقة الأمر يجعل التأمين باطلاً، وكان البين من مطالعة وثيقة التأمين المؤرخة ١٩٨٣/٦/٤ أنه قد نص فى البند الأول منها على أنه "هذا التأمين صادر اعتماداً على صدق الإقرارات الواردة بطلب التأمين وجميع المستندات الأخرى الصادرة من المتعاقد والمؤمن عليه" كما نص فى البند الثانى عشر الخاص بإعادة سريان التأمين على أن "للشركة الحق فى قبول أو رفض إعادة سريان التأمين دون إبداء الأسباب ... ويبقى التأمين المعد سريانه بالطريقة السابقة خاضعاً لنفس شروط الوثيقة". كما تضمنت وثيقة التأمين فى مقدمتها النص على أن "من المتفق عليه - خلافاً لما جاء بالمادة التاسعة والعاشرة من الشروط العامة - أنه فى حالة عدم سداد دفعة شهرية واحدة خلال الثلاثين يوماً التالية لتاريخ استحقاقها يفسخ العقد أو يخفض من تلقاء نفسه حسب الحالة دون حاجة إلى إرسال إنذار أو إخطار سابق"، ومؤدى هذه الشروط ان المؤمن عليه يلتزم بإحاطة شركة التأمين عند طلب إعادة سريان التأمين كما



هو ملزم عند التأمين - بجميع البيانات والظروف اللازمة لتمكينها من تقدير الخطر المؤمن منه وجسامته، وقد يكون ذلك عن طريق الاقرار ببيانات يتقدم بها لشركة التأمين تعتبرها الأخيرة جوهرية في نظرها ولازمة لتقدير الخطر المؤمن منه، لما كان ما تقدم وكان مورث المطعون عليهما - المؤمن على حياته - قد طلب إعادة سريان التأمين وقدم بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٤ اقرارا يتضمن ان حالته الصحية جيدة وأنه لم يعرض نفسه على طبيب ولم يشك مرضا منذ توقف عن دفع الأقساط الشهرية المستحقة عليه، في حين ان الثابت من التقرير الطبي المؤرخ ١/٣/١٩٨٤ المقدم من الشركة الطاعنة انه تم توقيع الكشف الطبي على المؤمن على حياته بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٤ وتبين انه مصاب منذ ثلاثة أشهر سابقة بحروق من الدرجتين الثانية والثالثة وتوفي بتاريخ ١٤/٢/١٩٨٤ وكانت الشركة الطاعنة قد تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بأن المؤمن على حياته أخفى عنها حقيقة حالته الصحية عندما تقدم بطلب إعادة سريان التأمين وانها لو كانت قد علمت بحقيقة حالته الصحية ما قبلت ذلك - وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لم يعرض لما تمسكت به الشركة الطاعنة في هذا الخصوص رغم انه دفاع جوهري قد يتغير بتحقيقه وجه الرأي في الدعوى فإن الحكم يكون قاصر التسيب مما يعيبه ويوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن.



## جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار: محمد شوقي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين: أحمد

مكي نائب رئيس المحكمة، ماهر البحيري، محمد جمال حامد وأنور العاصي.

(١٨٩)

### الطعن رقم ١٩٢٤ لسنة ٥٢ القضائية

حكم "إغفال الفصل في بعض الطلبات" "عيوب التدليل: الخطأ في القانون" . دعوى

"الطلبات في الدعوى".

الإغفال في معنى المادة ١٩٣ مرافعات . مناطه - وسيلة تداركه . الرجوع إلى ذات

المحكمة للفصل فيه . إغفال الفصل في وسائل الدفاع أيأ كانت اعتباره رفضا لها . التظلم

من ذلك يكون بالطعن في الحكم إن كان قابلا له . الدفع بعدم دستورية لائحة في دعوى

سابقة قضت المحكمة برفضها . وسيلة دفاع . القضاء بوقف الدعوى حتى يفصل في هذا

الدفع خطأ في القانون.

مفاد نص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات أن مناط الإغفال - وعلى ما جرى

به قضاء هذه المحكمة - أن تكون المحكمة قد أغفلت سهواً أو خطأ الفصل في

طلب موضوعي إغفالا كلياً يجعل الطلب باقيا معلقا أمامها لم يقض فيه قضاء

ضمناً ومن ثم فلا محل لتطبيق هذه المادة إذا إنصب الإغفال على وسائل الدفاع المتعددة التي يلجأ إليها المدعى تأييداً لطلبه، كطلب إتخاذ إجراء من إجراءات الإثبات أو على دفع شكلى أو موضوعى أو دفع بعدم القبول إذ يعتبر رفضاً له وتكون وسيلة التظلم من ذلك بالطعن فى الحكم إن كان قابلاً له، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المحكمة الابتدائية إذا فصلت فى الدعوى السابقة التى أقامتها المرحومة ... بطلب أحقيتها فى تحريك حساباتها المصرفية لدى البنوك دون التقيد بالحد الأقصى للمبلغ المسموح التعامل به سنوياً والمنصوص عليه فى اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبى لمخالفة اللائحة للدستور وقضت برفضها، فإن دفاعها بعدم دستورية تلك اللائحة لا يعتبر طلباً موضوعياً مستقلاً وإنما وسيلة دفاع قضت المحكمة فيها بالحكم الصادر برفض الدعوى برمتها وتكون وسيلة التظلم من ذلك هى الطعن فى الحكم إن كان قابلاً له لا التقدم للمحكمة التى أصدرته بطلب جديد بدعى أنها أغفلت الفصل فيه، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بوقف الدعوى حتى يفصل فى الدفع بعدم الدستورية فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر

والمرافعة وبعد المداولة.

### حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١١٧١٢ سنة ١٩٨٠ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية على الطاعن وآخرين بطلب الحكم فى الدفع بعدم دستورية اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبى وتطبيق نص المادة ٢٣ من القانون المدنى قبولاً أو رفضاً، وقال بياناً لذلك أن ... أقامت قبل وفاتها - الدعوى ١٥٦١ سنة ١٩٧٩ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بأحققتها في تحريك حساباتها المصرفية دون التقيد بالحد الأقصى المنصوص عليه فى اللائحة التنفيذية لقانون النقد لعدم دستورية تلك اللائحة، وإذ قضت المحكمة فى دعواها بالرفض دون أن تتطرق للفصل فى مدى دستورية اللائحة فقد أقام دعواه بطلب الحكم فيما أغفلت المحكمة الفصل فيه، وبتاريخ ١٩٨١/١١/٣ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف ٦٣٧٢ سنة ٩٨ ق، وبتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٨ قضت المحكمة بوقف الدعوى حتى يفصل فى مدى دستورية اللائحة التنفيذية لقانون النقد الأجنبى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً.

وحيث إن حاصل ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون

ذلك انه اعتبر أن المحكمة أغفلت فى الدعوى ١٥٦١ سنة ١٩٧٩ مدنى جنوب القاهرة

الفصل فى الدفع بعدم الدستورية ورتب على ذلك قضاءه بوقف الدعوى الراهنة لحين فصل المحكمة الدستورية العليا فى هذا الدفع ، فى حين ان هذا الدفع ليس طلبا موضوعيا أغفلت المحكمة الفصل فيه وانما هو وسيلة دفاع فصلت فيه المحكمة ضمنا بقضائها برفض الدعوى ١٥٦١ سنة ١٩٧٩ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية، بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى فى محله، ذلك أن مفاد نص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات ان مناط الإغفال - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تكون المحكمة قد أغفلت عن سهو أو خطأ الفصل فى طلب موضوعى إغفالا كليا يجعل الطلب باقيا معلقا أمامها لم يقض فيه قضاء ضمنيا، ومن ثم فلا محل لتطبيق هذه المادة إذا انصب الإغفال على وسائل الدفاع المتعددة التى يلجأ إليها المدعى تأييدا لطلبه، كطلب اتخاذ إجراء من إجراءات الإثبات أو على دفع شكلى أو موضوعى أو دفع بعدم القبول إذ يعتبر رفضا له وتكون وسيلة التظلم من ذلك يالطعن فى الحكم إن كان قابلا له، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق ان المحكمة الابتدائية إذ فصلت فى الدعوى السابقة التى أقامتها المرحومة ... بطلب الحكم بأحققتها فى تحريك حساباتها المصرفية لدى البنوك دون التقيد بالحد الأقصى للمبلغ المسموح التعامل به سنويا والمنصوص عليه فى اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبى لمخالفة اللائحة للدستور وقضت برفضها، فإن دفاعها بعدم دستورية تلك اللائحة لا يعتبر طلبا موضوعيا مستقلا وإنما وسيلة دفاع قضت المحكمة فيها بالحكم الصادر برفض الدعوى برمتها، وتكون وسيلة



التظلم من ذلك هي الطعن في الحكم إن كان قابلاً له لا التقدم للمحكمة التي أصدرته بطلب جديد بدعوى أنها أغفلت الفصل فيه، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بوقف الدعوى حتى تفصل في الدفع بعدم الدستورية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه.

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه.

=====

## جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار: محمد شوقي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين: أحمد

مكي نائب رئيس المحكمة، ماهر البحيري، محمد جمال حامد وأنور العاصي.

(١٩٠)

### الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٥٧ القضائية

(٢٠١) مسئولية "المسئولية التصيرية": الخطأ . "نقض" سلطة محكمة النقض "محكمة

الموضوع "التكييف" . حكم "عيوب التدليل": الخطأ في القانون" . عمل.

(١) تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه -

خضوعه لرقابة محكمة النقض.

(٢) إلزام أصحاب العمل الخاضعين لقانون العمل بتوفير وسائل السلامة والصحة المهنية

في أماكن العمل وتوعية العاملين وتزويدهم بما يكفل وقايتهم من أخطار العمل وأضراره .

مخالفة ذلك . أثره . تحقق مسئولية صاحب العمل أو من ينوب عنه عن هذه الأخطار

والمضار.

١ - إن تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفي هذا

الوصف عنه هو من المسائل التي يخضع فيها قضاء محكمة الموضوع لرقابة

## محكمة النقض.

٢ - النص في المادتين ١٠٨/١ ، ٧٠ من قانون العمل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ وفي المادة الخامسة من قرار وزير العمل رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ المعدل بقرار وزير القوى العاملة رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٢ - في شأن تنظيم الاحتياطات اللازمة لحماية العمال أثناء العمل - يدل على أن الشارع أنشأ بهذه القواعد الأمانة التزامات قانونية فرض بها على كل أصحاب العمل الخاضعين لقانون العمل - حتى ولو كانت عقود العمل المرتبطين بها مستثناة من الخضوع لأحكام الفصل الخاص منه بعقد - العمل الفردي - توفير وسائل السلامة والصحة المهنية في أماكن العمل وتوعية العاملين وتزويدهم بما يكفل وقايتهم من مخاطر العمل وأضراره، واتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لحماية العمال أثناء العمل، ونص في المادة ٢٢٩ من القانون على معاقبة كل من يخالف حكماً من تلك الأحكام وجعل صاحب العمل أو من ينوب عنه مسئولاً عن مخالفة قواعد السلامة والصحة المهنية، وكان الحكم المطعون فيه قد نفى قيام الخطأ في جانب المطعون ضده تأسيساً على ما أورده في مدوناته من أن "أوراق الدعوى خلو من دليل على وقوع خطأ من جانب الشركة المستأنفة أو من العاملين بها لاسيما وإن نجل المستأنف قد قرر في المحضر .. الذي حرر عقب الحادث أن أحداً لم يتسبب في إحداث إصابته، ويضاف إلى ما سبق أن الثابت بالأوراق أن المجنى عليه قد تنبه عليه من جانب الشركة التي تقوم بالتدريب بضرورة ارتداء النظارة الواقية أثناء

عمله على المخرطة وورد هذا البند فى دراسته النظرية التى تلقاها بموجب كتاب تكنولوجيا الخراطة الذى يتسلمه تلامذة الصناعة كمقرر لدراسة الخراطة ومن ثم يكون الثابت أن الحادث نتج عن خطأ المستأنف عليه لعدم إرتداء النظارة الواقية خلال عمله على المخرطة بالتدريب الصناعى فى حين ان هذا الذى حصله الحكم من وقائع الدعوى وظروفها لا ينفى مسئولية الشركة عن الحادث مادام لم يقم فى الأوراق الدليل على قيامها بما يفرضه عليها القانون من التزامات بتوفير وسائل واحتياطات الأمن الصناعى وتسليمها للطاعن النظارة الواقية من أخطار العمل أمام آلة الخراطة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وشابه القصور.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن الولى الطبيعى على الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٢١ لسنة ١٩٨٣ مدنى شمال القاهرة الإبتدائية على الشركة المطعون ضدها بطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع إليه مبلغ عشرة آلاف جنيه، وقال بيانا لذلك أنه بتاريخ ١٩٨١/٣/٩ أثناء تمرين نجله على أعمال الخراطة فى مصنع الشركة تطايرت شظايا من المخرطة أدت إلى إستئصال

عدسة عينه اليمنى وكان ذلك بسبب عدم الاشراف من المسئولين بالشركة وعدم توفير وسائل الأمن الصناعي، وإذ أصابت نجله من جراء خطأ المطعون ضدها أضرار يقدر التعويض عنها بالمبلغ المشار إليه فقد أقام دعواه للحكم له به، ومحكمة أول درجة بعد أن ندبت خبيراً وقدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٥/٢/٥ بالتعويض الذي قدرته، استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف ١٤ هـ لسنة ١٠٢ ق ٠ القاهرة، وبتاريخ ١٩٨٧/١/٦ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبب ذلك أنه نفى قيام الخطأ في جانب الشركة المطعون ضدها دون التحقق من قيامها بتوفير النظارات الواقية للعاملين على آلات الخراطة طبقاً لما تقتضيه إحتياجات الأمن الصناعي التي ألزمها القانون بها أو قيام المسئولين فيها بالإشراف على المتدربين إشرافاً فعلياً مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى في محله، ذلك أن تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفى هذا الوصف عنه هو من المسائل التي يخضع فيها قضاء محكمة الموضوع لرقابة محكمة النقض، ولما كان النص في المادة ١٠٨/١ من قانون العمل



الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - المنطبق على الواقعة - على أنه "على كل صاحب عمل أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال أثناء العمل من الأضرار الصحية وأخطار العمل والآلات" ، وفي المادة ٧٠ منه على أنه "على كل صاحب عمل أو من ينوب عنه أن يحيط العامل قبل استخدامه بمخاطر مهنته ووسائل الوقاية الواجب عليه اتخاذها" ، وفي المادة الخامسة من قرار وزير العمل رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ المعدل بقرار وزير القوى العاملة رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٢ - في شأن تنظيم الاحتياطات اللازمة لحماية العمال أثناء العمل - على أنه "على المنشأة أن تتخذ الاحتياطات اللازمة لوقاية أخطار السقوط أو الأشياء المتساقطة والشظايا المتطايرة أو الطرشة أو الأجسام الحادة أو المواد السائلة الكاوية أو الساخنة أو المواد الملهبة أو المتفجرة أو أى مواد أخرى ذات تأثير ضار وكذلك اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال من أخطار الغازات المضغوطة والكهرباء وذلك إما بأجهزة أمان مناسبة صالحة للغرض أو بوسائل شخصية كالنظارات والقفازات والقفعات والأحزمة والبذل والأقنعة إلى غير ذلك من الملابس الواقية على أن تكون مناسبة لطبيعة العمليات التي تزاوّل فيها والمواد التي تستعمل في كل عملية" ، يدل على أن الشارع أنشأ بهذه القواعد الأمانة التزامات قانونية فرض بها على كل أصحاب العمل الخاضعين لقانون العمل - حتى ولو كانت عقود المرتبطين بها مستثناة من الخضوع لأحكام الفصل الخاص منه بعقد العمل الفردي - توفير وسائل السلامة والصحة المهنية في أماكن العمل، وتوعية العاملين وتزويدهم بما يكفل وقايتهم من مخاطر العمل وأضراره، واتخاذ كافة الاحتياطات

اللازمة لحماية العمال أثناء العمل، ونص في المادة ٢٢٩ من القانون على معاقبة كل من يخالف حكماً من تلك الأحكام وجعل صاحب العمل أو من ينوب عنه مسئولاً عن مخالفة قواعد السلامة والصحة المهنية، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد نفى قيام الخطأ في جانب المطعون ضده، تأسيساً على ما أورده في مدوناته من أن " أوراق الدعوى تخلو من دليل على وقوع خطأ من جانب الشركة المستأنفة أو من العاملين بها لاسيما وأن نجل المستأنف قد قرر في المحضر ١٩٦ لسنة ١٩٨١ عوارض الزيتون والذي حذر عقب الحادث أن أحداً لم يتسبب في إحداث إصابته، ويضاف إلى ما سبق أن الثابت بالأوراق أن المجنى عليه قد تنبه عليه من جانب الشركة التي تقوم بالتدريب بضرورة ارتداء النظارة الواقية أثناء عمله على المخرطة وورد هذا البند في دراسته النظرية التي تلقاها بموجب كتاب تكنولوجيا الخراطة الذي يتسلمه تلامذة الصناعة كمقرر لدراسة الخراطة ومن ثم يكون الثابت أن الحادث نتج عن خطأ المستأنف عليه لعدم ارتداء النظارة الواقية خلال عمله على المخرطة بالتدريب الصناعي "في حين أن هذا الذي حصله الحكم من وقائع الدعوى وظروفها لا يتفق مع مسؤولية الشركة عن الحادث مادام لم يرق في الأوراق الدليل على قيامها بما يفرضه عليها القانون من التزامات وبتوفير وسائل واحتياطات الأمن الصناعي وتسليمها للطاعن النظارة الواقية من أخطار العمل أمام آلة الخراطة، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه القصور بما يوجب نقضه



## جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار: محمد شوقي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين: أحمد  
مكى نائب رئيس المحكمة، ماهر البحيرى، محمد جمال حامد وأنور العاصى.

(١٩١)

### الطعن رقم ٣١٦٠ لسنة ٥٨ القضائية

(١) جمعيات . ملكية.

الجمعيات والمؤسسات الخاصة لها أن تمتلك - بعد إنشائها - العقارات والأبنية لتحقيق  
الغرض الذى أنشئت من أجله . م ٧ ق ٢٢ لسنة ١٩٦٤.

(٢) شفعة "البيع التى لا تجوز فيها الشفعة" . بيع.

البيع المقصور على أشخاص معينين لاعتبارات تتعلق بشخصية المشتري أو لمصالح  
اجتماعية وسياسية . تصرف ذو طابع خاص . اعتباره متراوفا بين البيع والهبة والصلح .  
عدم جواز الشفعة فيه.

(٣) شفعة "التزام بين الشفعاء" . قانون "تطبيق القانون" . عرف . بيع.

المفاضلة بين الجيران المتزاممون فى طلب الشفعة . مناطقها . المنفعة التى تعود على ملك  
الجار أكثر من غيره من الجيران . عدم انطباق حكم المادة ٢/٩٣٧ مدنى فى شأنهم . علة  
ذلك.

(٤) التزام "الحق في الحبس" • حيازة • حكم "ميوب التدليل : ما يعد قصور" • بيع.

الحائز حسن النية أو سيئها • حقه في حبس الشيء الذي أنفق عليه مصروفات ضرورية

أو نافعة حتى يستوفى ما هو مستحق له • م ٢٤٦ مدني • الحكم بتسليم المبيع • رفضه ما

تمسك به الحائز من حقه في الحبس حتى يسترد قيمة بناء اقامة في العين • خطأ وقصور.

١ - مؤدى النص في المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم

٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة أن للجمعيات أن تمتلك -

بعد إنشائها - العقارات اللازمة لتحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله، وكان

الحكم المطعون فيه قد رفض دفاع الطاعنين المبين بهذا السبب بما جاء فيه أن

"البن من سند إنشاء هذه الجمعية ولائحتها الأساسية أن من بين أغراضها فتح

الفصول وإقامة منشآت طبية للعلاج الخيري ودار للمناسبات ومركزاً لتنظيم

الأسرة ومن ثم يكون من حقها تملك الأراضي اللازمة للقيام بهذه المشروعات

وإقامة المباني عليها، فإن النعي عليه بمخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه يكون

على غير أساس.

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن البيع لا تجوز الشفعة فيه إذا كان

مقصوداً على أشخاص معينين فلا يمكن حصوله لغيرهم مهما ألت عليهم

الحاجة إلى شراء العقار المبيع ومهما زايرو أو على ثمنه ويعتبر البيع في هذه

الأحوال متراوفا بين البيع والهبة والصلح لأن تقدير الثمن تراعى فيه اعتبارات تتعلق بالمشتري من ناحية وبمصالح عليا اجتماعية وسياسية من الناحية الأخرى فالقضاء بالشفعة في مثل هذه الأحوال يتنافى مع طبيعة العقد وفيه تفويت للأغراض المنشودة منه، وكان الثابت من العقد موضوع طلب الشفعة أنه تصرف لا يخرج في حقيقته عن كونه بيعاً مستوفياً لكافة أركانه القانونية، وأنه بفرض قيام الزوجية بين الطاعنة الثانية - المتصرف إليها - والطاعن الأول - مستأجر العقار المشفوع فيه - فإن ذلك لا يجعل البيع مقصوراً عليها إذ يمكن حصوله لغيرها ولا يكون محل اعتبار في تقدير الثمن، فلا يغير من طبيعة العقد بوصفه بيعاً تجوز الشفعة فيه ويكون دفاع الطاعنة الثانية في هذا الخصوص لا يستند إلى أساس قانوني صحيح وليس من شأنه أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى، ومن ثم فإن إغفال الحكم الرد عليه أو التفاتها عن طلب ندب خبير لتحقيقه لا يعيب حكمها القصور أو الإخلال بحق الدفاع.

٣ - النص في الفقرة الثانية من المادة ٩٣٧ من القانون المدني ... يدل على أن المشرع لم يضع قاعدة عامة تحكم موضوع التزاحم بين الشفعاء جميعاً .  
ذلك أن القاعدة التي تقضى بأن يقتسم الشفعاء عند تعددهم العقار المشفوع فيه كل بنسبة نصيبه في العقار المشفوع به لا تنطبق في حالة التزاحم فيما بين الجيران عند تعددهم إذ أنهم يختلفون عن غيرهم من الشفعاء في أنهم لا



يشاركون جميعاً في عقار مشفوع به واحد، فكل جار عقاره الذي يشفع به لا يشترك فيه معه غيره من الجيران الآخرين وإذ لم يورد النص حكماً لتلك الحالة فيجب - وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون المدني الرجوع إلى القاعدة التي تضمنها قانون الشفعة السابق باعتبارها عرفاً مستقراً جرى عليه العمل - والتي تقض بتفصيل الجار الذي تعود على ملكه منفعة من الشفعة أكثر من غيره من الجيران وهي أيضاً الحكم العادل عند سكوت النص.

٤ - مفاد نص المادة ٢٤٦ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن لحائز الشيء الذي أنفق مصروفات ضرورية أو نافعة حق حبسه حتى يستوفى ما هو مستحق له، يستوى في ذلك أن يكون الحائز حسن النية أو سيئها، إذ أعطى القانون بهذا النص الحق في الحبس للحائز مطلقاً، وبذلك يثبت لمن أقام منشآت على أرض في حيازته الحق في حبسها حتى يستوفى التعويض المستحق له عن تلك المنشآت طبقاً للقانون ٠ وكان الطاعن الأول قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأنه كان يضع يده على العقار المشفوع فيه باعتباره مستأجراً ثم بوصفه شافعياً بالحكم الصادر له في الدعوى .. وأن من حقه حبس العقار حتى يسترد من الشافع قيمة البناء الذي شيده، وإذ رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وقضى بالتسليم بقوله "وحيث إنه عن الطلب الخاص بحبس الأرض المشفوع فيها عملاً بالمادة ٢٤٦ من القانون المدني فإن

ذلك مجاله بين البائع والمشتري والعلاقة القائمة بينهما وليس للشفيع دخل فيها".  
فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وحجبه ذلك عن مواجهة هذا الدفاع والرد  
عليه بما يعيبه أيضا بالقصور في التسبيب.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل  
فى أن الجمعية المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى ٩٦٨١ سنة ١٩٨٥ مدنى جنوب  
القاهرة الابتدائية على المطعون ضده الثانى والطاعنة الثانية بطلب الحكم بأحققتها فى  
أخذ مساحة الأرض المبينة بالصحيفة بالشفعة مقابل الثمن المودع منها خزينة المحكمة  
والتسليم، وقالت بيانا لذلك أنها علمت بأن المطعون ضده الثانى باع للطاعنة الثانية تلك  
المساحة ولما كانت الجمعية تمتلك الأرض المجاورة فقد أقامت دعواها بالطلبات السالفة  
• تدخل الطاعن الأول فى الدعوى طالبا رفضها تأسيسا على أنه استصدر حكما فى  
الدعوى ١٠٤٣٦ سنة ١٩٨٥ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بأحققته فى أخذ الأرض  
المبيعة بالشفعة، ومحكمة أول درجة - بعد أن ندبت خبيرا قدم تقريره • حكمت بتاريخ  
١٩٨٧/١٠/٣١ بالطلبات • إستأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف ١١٠٧٨ ،

١١١٥ سنة ١٠٤ ق، وبتاريخ ١٩٨٨/٦/١٤ قضت المحكمة بالتأييد . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة، فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعي الطاعنان بالسبب الثالث منها على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على أنه يحق للجمعية تملك العقارات اللازمة لمباشرة نشاطها، في حين أنه لا يجوز للجمعية أن تملك عقارات غير المبينة بسند انشائها، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى في غير محله، ذلك أن النص في المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة على أن "لا يجوز أن تكون للجمعية حقوق ملكية أو أية حقوق أخرى على عقارات إلا بالقدر الضروري لتحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله .. مؤداه أن للجمعيات التي تملك - بعد انشائها - العقارات اللازمة لتحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رفض دفاع الطاعنين المبين بهذا السبب بما جاء فيه من أن "البين من سند إنشاء هذه الجمعية ولائحتها الأساسية أن من بين أغراضها فتح الفصول وإقامة منشآت طبية للعلاج الخيري وداراً للمناسبات ومركزاً لتنظيم الأسرة ومن ثم يكون من حقها تملك الأراضي اللازمة للقيام بهذه المشروعات وإقامة المباني

عليها" . فإن النعى عليه بمخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه يكون على غير أساس.

وحيث إن الطاعنة الثانية تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه أنها تمسكت في دفاعها بأن التصرف المشفوع فيه ليس بيعا تجوز فيه الشفعة، وإنما هو تصرف ذو طابع خاص روى فيه أن زوجها - الطاعن الأول - كان يستأجر الأرض المشفوع فيها من البائع لها وكان لذلك أثره في تحديد الثمن ، وطلبت ندب خبير لإثبات ذلك ، غير أن الحكم المطعون فيه إلتفت عن هذا الدفاع فأخطأ بذلك في تطبيق القانون وشابه القصور والإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى في غير محله، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن البيع لا تجوز الشفعة فيه إذا كان مقصورا على أشخاص معينين فلا يمكن حصوله لغيرهم مهما ألت عليهم الحاجة إلى شراء العقار المبيع ومهما زائد على ثمنه، ويعتبر البيع في هذه الأحوال متراوفا بين البيع والهبة والصلح لأن تقرير الثمن تراعى فيه اعتبارات تتعلق بالمشتري من ناحية وبمصالح عليا اجتماعية وسياسية من الناحية الأخرى فالقضاء بالشفعة في مثل هذه الأحوال يتنافى مع طبيعة العقد وفيه تقويت للأغراض المنشودة منه، لما كان ذلك وكان الثابت من العقد موضوع طلب الشفعة أنه تصرف لا يخرج في حقيقته عن كونه بيعا مستوفيا لكافة أركانه القانونية، وأنه بفرض قيام الزوجية بين الطاعنة الثانية - المتصرف إليها - والطاعن الأول - مستأجر العقار المشفوع فيه - فإن ذلك لا يجعل البيع مقصورا عليها إذ يمكن حصوله لغيرها ولا

يكون محل اعتبار في تقدير الثمن، فلا يغير من طبيعة العقد بوصفه بيعاً تجوز الشفعة فيه، ويكون دفاع الطاعنة الثانية في هذا الخصوص لا يستند إلى أساس قانوني صحيح وليس من شأنه أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى، ومن ثم فإن إغفال الحكم الرد عليه أو التفاتها عن طلب ندب خبير لتحقيقه لا يعيب حكمها بالقصور أو الإخلال بحق الدفاع.

وحيث إن الطاعن الأول ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه أنه تمسك بحقه في أخذ نصف عقار النزاع بالشفعة باعتباره شفيعاً بالجوار وفقاً لنص المادة ٩٣٧/٢ من القانون المدني التي تنظم حالة التزام بين الشفعاء من طبقة واحدة، فرفض الحكم طلبه وطبق القاعدة التي كان معمولاً بها في قانون الشفعة السابق بوصفها عرفاً مستقرات المشرع النص عليه في القانون المدني الجديد في حين أن تلك القاعدة ألغيت بنص المادة ٩٣٧ من القانون المدني الذي ورد عاماً ينظم مسألة التزام بين الشفعاء جميعاً بحكم جديد، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون.

وحيث إن هذا النعى في غير محله، ذلك أن النص في الفقرة الثانية من المادة ٩٣٧ من القانون المدني على أن "إذا تزام الشفعاء من طبقة واحدة فاستحقاق كل منهم للشفعة يكون على قدر نصيبه" يدل على أن المشرع لم يضع قاعدة عامة تحكم موضوع التزام بين الشفعاء جميعاً، ذلك أن القاعدة التي تقضى بأن يقتسم الشفعاء عند تعددهم العقار المشفوع فيه كل بنسبة نصيبه في العقار المشفوع به لا تنطبق في



حالة التزاحم فيما بين الجيران عند تعددهم إذ أنهم يختلفون عن غيرهم من الشفعاء في أنهم لا يشتركون جميعاً في عقار مشفوع به واحد، فكل جار عقاره الذي يشفع به لا يشترك فيه معه غيره من الجيران الآخرين، وإذا لم يورد النص حكماً لتلك الحالة فيجب - وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون المدني - الرجوع إلى القاعدة التي تضمنها قانون الشفعة السابق - باعتبارها عرفاً مستقراً جرى عليه العمل - والتي تقضى بتفضيل الجار الذي تعود على ملكه منفعة من الشفعة أكثر من غيره من الجيران وهي أيضاً الحكم العادل عند سكوت النص، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون، ويضحى النعى بهذا السبب على غير أساس.

وحيث إن الطاعن الأول ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بحقه في حبس الأرض المشفوع فيها حتى يستوفى قيمة البناء الذي شيده عليها، فرفض الحكم هذا الدفاع وقضى بالتسليم تأسيساً على أن الحق في الحبس، يقتصر على البائع والمشتري دون الشفيع، في حين أن له هذا الحق وفقاً لعموم نص المادة ٢/٢٤٦ من القانون المدني حتى يستوفى ما هو مستحق له من التعويض، مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى في محله، ذلك أن مفاد نص المادة ٢٤٦ من القانون المدني

وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان لحائز الشئ الذى أنفق مصروفات ضرورية أو نافعة حق حبسه حتى يستوفى ما هو مستحق له، يستوى فى ذلك أن يكون الحائز حسن النية أو سيئها، إذ أعطى القانون بهذا النص الحق فى الحبس للحائز مطلقاً، وبذلك يثبت لمن أقام منشآت على أرض فى حيازته الحق فى حبسها حتى يستوفى التعويض المستحق له عن تلك المنشآت طبقاً للقانون، لما كان ذلك وكان الطاعن الأول قد تمسك فى دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأنه كان يضع يده على العقار المشفوع فيه باعتباره مستأجراً ثم بوصفه شافعياً بالحكم الصادر له فى الدعوى ١٠٤٣٦ سنة ١٩٨٥ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية وأن من حقه حبس العقار حتى يسترد من الشافع قيمة البناء الذى شيده، وإذ رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وقضى بالتسليم بقوله "وحيث إنه عن الطلب الخاص بحبس الأرض المشفوع فيها عملاً بالمادة ٢٤٦ من القانون المدنى فإن ذلك مجاله بين البائع والمشتري والعلاقة القائمة بينهما وليس للشفيع دخل فيها". فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وحجبه ذلك عن مواجهة هذا الدفاع والرد عليه بما يعيبه أيضاً بالقصور فى التسبيب ويوجب نقضه نقضاً جزئياً لهذا السبب.



## جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : محمود شوقي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : أحمد  
مكي نائب رئيس المحكمة ، ماهر البحيري ، محمد جمال حامد ، وأنور العاصي

(١٩٢)

### الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٥٤ القضائية

ملكية ، البرك والمستنقعات ، نزاع الملكية . حكم . « عيوب التدليل :  
الخطأ في القانون ، ما يعد قصورا »

استيلاء الحكومة على البرك والمستنقعات دون اتخاذ إجراءات نزاع الملكية أو  
عدم إتباع الاجراءات المقررة بالقانون ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ . غصب . أثره . عدم  
انتقال ملكيتها للحكومة . مؤداه . لأصحابها الإلتجاء إلى المحاكم لاستردادها .  
طرح المحكمة لدفاع الطاعنة في عدم اتباع الإجراءات . خطأ وقصور .

إن مفاد النص في المادة ٣٤ من الدستور على أن الملكية الخاصة مصونة ...  
ولا تنتزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون ، وفي المادة ٨٠ هـ  
من القانون المدني على أن ، لا يجوز أن يحرم أحد من ملكه إلا في الأحوال التي

يقرها القانون وبالطريقة التي يرسمها ويكون ذلك في مقابل تعويض عادل ، وفي المادة ٢ من القانون ٧٦ لسنة ١٩٤٦ بدم البرك والمستنقعات على أن تخول وزارة الصحة العمومية الحق في نزع ملكية المستنقعات لتباشر ردمها أو تجفيفها وتتبع في جميع الأحوال الإجراءات المنصوص عليها في قانون نزع ملكية العقارات للمنافع العامة وفي المادة الأولى من القانون ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن البرك والمستنقعات التي قامت الحكومة بدمها قبل إتمام إجراءات نزع ملكيتها بعد العمل بالقانون ٧٦ لسنة ١٩٤٦ على « أن تؤول إلى الدولة ملكية أراضي البرك والمستنقعات التي ردمتها أو جففتها الحكومة بعد العمل بالقانون ٧٦ لسنة ١٩٤٦ - المشار إليه قبل أن تتم إجراءات نزع ملكيتها ، كما تؤول إلى الدولة ملكية ما قد تقوم بتجفيفه أو ردمه من أراضي البرك والمستنقعات قبل إتمام إجراءات نزع ملكيتها بعد العمل بأحكام هذا القانون وذلك مقابل قيمتها الحقيقية قبل تاريخ البدء في ردمها أو تجفيفها ، وما أورده القانون الأخير في نصوصه من وجوب صدور قرار من الوزير المختص بتحديد مواقع وحدود الأراضي ومن تشكيل لجان لتقدير قيمتها قبل ردمها وحق ملاكها في التظلم من هذا التقدير متى كانوا يرغبون في التخلي عن ملكيتها ثم لتقدير قيمتها بعد ردمها ، وتكاليف الردم وحق ملاك تلك الأراضي في استرداد أملاكهم خلال سنة من تاريخ نشر القرار الصادر بتحديد مواقعها وحدودها مقابل دفع قيمتها في هذا التاريخ أو تكاليف الردم أيهما أقل وما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون من أن الهدف منه هو حماية أموال الدولة التي صرفت في عمليات الردم قبل إتمام إجراءات نزع الملكية لعدم

جواز نزع ملكية الأراضى بعد تمام الردم كوسيلة لإجبار ملاكها على أداء مصاريف الردم ، إذ أن وجه المنفعة العامة الذى يبرر نزع الملكية يجب أن يكون قائماً وقت صدور قرار نزع الملكية فإذا كان ردم المستنقع قد تم قبل صدور القرار امتنع على الحكومة إصداره لأن ( شروط ) قيام المنفعة وقت صدور قرار نزع الملكية شرط واجب لصحته ، ثم ما أدخله المشرع من تعديل على نص المادة الأولى من القانون سالف الذكر بالقرار بقانون ٩٧ لسنة ١٩٦٤ من استبدال عبارة (دون حاجة إلى اتخاذ إجراءات نزع الملكية ) بعبارة ( قبل إتمام إجراءات نزع الملكية ) وما أشار إليه من أن هذه العبارة المعدول عنها قد أدت إلى أنه يلزم لى تؤول إلى الدولة ملكية البرك أن تكون مسبقة بإجراءات نزع ملكية لم تتم فمفاد هذه النصوص جميعاً أن الأصل هو أن تتبع الدولة إجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة لنقل ملكية أراضى البرك والمستنقعات من الأفراد إليها إلا أنه حرصاً على الصحة العامة أتاح المشرع للحكومة أن تبادر لاتمام عمليات الردم أو التجفيف قبل إتمام إجراءات نزع الملكية ويسر لها استرداد ما أنفقته فأفسح لها مجال الإستيلاء على هذه الاراضى بإجراءات بديلة تصون لملاك الأراضى حقوقهم على النحو المشار إليه سلفاً ، فإن هى لم تتخذ إجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة ولا هى اتبعت الإجراءات المقررة بالقانون ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ كان استيلائها على أراضى الأفراد غصباً ليس من شأنه أن ينقل ملكية هذه الأراضى للحكومة بل تظل لأصحابها ويحق لهم الإلتجاء إلى المحاكم ورفع دعوى الاستحقاق لاسترداد أملاكهم عينا ، وإذ تمسكت الطاعنة بأن الإجراءات المقررة بالقانون ١٧٧ لسنة



١٩٦٠ لم تتبع فلم تقدر قيمة الأرض قبل ردمها وتخطر بهذا التقدير لترتضيه أو تنازع فيه أو تطلب الاسترداد . كما لم يصدر قرار تحديد الموقع والحدود ولم ينشر فأطرححت المحكمة هذا الدفاع إستنادا إلى أن ملكية الأرض قد إنتقلت إلى المطعون ضده الثانى بمجرد ردمها وصدر قرار بالاستيلاء عليها فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وجره ذلك إلى قصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعنه أقامت الدعوى ٩٦٨ لسنة ١٩٧٨ مدنى كفر الشيخ الإبتدائية على المطعون ضدهما بطلب تثبيت ملكيتها لقطعة الأرض الفضاء المبينة بالأوراق ، وقالت بيانا لدعواها أنها اشترت تلك الأرض البالغ مساحتها ٩٨ , ١٦٧ مترا مربعا من أبيها بعقد مؤرخ ١٠ / ١١ / ١٩٣٦ قضى لها بصحته ونفاذه منذ عام ١٩٥٤ وأجرت بعضها للمطعون ضده الأول بعقد مؤرخ ١٢ / ١٠ / ١٩٧٣ وإذ طلبت إخلاءه نازعها مدعياً ملكية المطعون ضده التالى لها فأقامت دعواها بالطلبات السالفة ، وبتاريخ ٢٦ / ١١ / ٧٩ نذبت المحكمة خبيراً لأداء المهمة

المبينة بمنطوق حكمها ثم أحالت الدعوى إلى مأمورية دسوق الابتدائية فقيدت برقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة الأخيرة بتاريخ ٢٧ / ١١ / ١٩٨٢ برفض الدعوى ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف ٨ لسنة ١٦ ق طنطا مأمورية كفر الشيخ وبتاريخ ٧ / ١٢ / ١٩٨٣ قضت المحكمة بالتأييد طعنت الطاعنة على هذا الحكم . بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون . والقصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك تقول أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن المطعون ضده الثانى لم يتخذ إجراءات نزع ملكيتها لعين النزاع ولا قام بتقدير قيمتها قبل البدء فى ردمها ولا بعد تمامه ولا قدر تكاليف الردم ، كما أنه لم ينشر بالجريدة الرسمية قراره بتحديد موقعها وحدودها حتى تتمكن من استردادها ومن ثم تظل باقية على ملكها ، وطلبت ندب خبير للاطلاع على الملف المودع لدى المطعون ضده الثانى ، إلا أن المحكمة رفضت الطلب على سند من القول بأن ملكية هذه الأرض آلت إلى الدولة بمجرد ردمها وصدور قرار من المحافظ باعتبارها كذلك وهو ما لا يصلح ردا على طلبها مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن مفاد النص فى المادة ٣٤ من الدستور على أن الملكية الخاصة مصونة .. ولا تنتزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض

وفقا للقانون « وفي المادة ٨٠٥ من القانون المدني على أن لا يجوز أن يحرم أحد من ملكه إلا في الأحوال التي يقرها القانون وبالطريقة التي يرسمها ويكون ذلك في مقابل تعويض عادل » وفي المادة ٢ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ بردم البرك والمستنقعات على أن تخول وزارة الصحة العمومية الحق في نزع ملكية المستنقعات لتبشير ردمها أو تجفيفها .. وتتبع في جميع الأحوال الإجراءات المنصوص عليها في قانون نزع ملكية العقارات للمنافع العامة . وفي المادة الأولى من القانون ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن البرك والمستنقعات التي قامت الحكومة بردمها قبل اتمام اجراءات نزع ملكيتها بعد العمل بالقانون ٧٦ لسنة ١٩٤٦ على « أن تؤول إلى الدولة ملكية أراضي البرك والمستنقعات التي ردمتها أو جففتها الحكومة بعد العمل بالقانون ٧٦ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه قبل أن تتم اجراءات نزع ملكيتها ، كما تؤول إلى الدولة ملكية ما قد تقوم بتجفيفه أو ردمه من أراضي البرك والمستنقعات قبل اتمام إجراءات نزع ملكيتها بعد العمل بأحكام هذا القانون وذلك مقابل قيمتها الحقيقية قبل تاريخ البدء في ردمها أو تجفيفها ، وما أورده - القانون الأخير في نصوصه من وجوب صدور قرار من الوزير المختص بتحديد مواقع وحدود تلك الأراضي ومن تشكيل لجان لتقدير قيمتها قبل ردمها وحق ملاكها في التظلم من هذا التقدير متى كانوا يرغبون في التخلي عن ملكيتها ثم لتقدير قيمتها بعد ردمها وتكاليف الردم وحق ملاك تلك الأراضي في استرداد أملاكهم خلال سنة من تاريخ نشر القرار الصادر بتحديد مواقعها وحدودها مقابل دفع قيمتها في هذا التاريخ أو تكاليف الردم أيهما أقل وما

أشارت إليه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون من أن الهدف منه هو حماية أموال الدولة التي صرفت في عمليات الردم قبل اتمام إجراءات نزع الملكية لعدم جواز نزع ملكية الأراضي بعد تمام الردم كوسيلة لإجبار ملاكها على أداء مصاريف الردم إذ أن وجه المنفعة العامة الذي يبرر نزع الملكية يجب أن يكون قائماً وقت صدور قرار نزع الملكية فإذا كان ردم المستنقع قد تم قبل صدور القرار إمتنع على الحكومة إصداره لأن شروط قيام المنفعة العامة وقت صدور قرار نزع الملكية شرط واجب لصحته ثم ما أدخله المشرع من تعديل على نص المادة الأولى من القانون سالف الذكر بالقرار بقانون ٩٧ لسنة ١٩٦٤ من استبدال عبارة ( دون حاجة إلى اتخاذ إجراءات نزع الملكية ) بعبارة ( قبل إتمام إجراءات نزع الملكية ) وما أشار إليه من أن هذه العبارة المعدول عنها قد أدت إلى أنه يلزم لكى تؤول إلى الدولة ملكية البرك أن تكون مسبقة بإجراءات نزع ملكية لم تتم فمفاد هذه النصوص جميعاً أن الأصل هو أن تتبع الدولة إجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة لنقل ملكية أراضي البرك والمستنقعات من الأفراد إليها إلا أنه حرصاً على الصحة العامة أتاح المشرع للحكومة أن تبادر لاتمام عمليات الردم - أو التجفيف قبل اتمام إجراءات نزع الملكية ويسر لها إسترداد ما انفقته فأفسح لها مجال الاستيلاء على هذه الأراضي بإجراءات بديلة تصون لملاك الأراضي حقوقهم على النحو المشار إليه ، فإن هى لم تتخذ إجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة ولا هى اتبعت الإجراءات المقررة بالقانون ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ كان استيلائها على أراضي

الأفراد غصباً ليس من شأنه أن ينقل ملكية هذه الأراضي للحكومة بل تظل لأصحابها ويحق لهم الإلتجاء إلى المحاكم ورفع دعوى الاستحقاق لاسترداد أملاكهم عينا ، وإذ تمسكت الطاعنة بأن الإجراءات المقررة بالقانون ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ لم يتبع فلم تقدر قيمته الأرض قبل ردمها وتخطر بهذا التقدير لترتضيه أو تنازع فيه أو تطلب الاسترداد كما لم يصدر قرار تحديد الموقع والحدود ولم ينشر فأطرحت المحكمة هذا الدفاع استنادا إلى أن ملكية الأرض قد انتقلت إلى المطعون ضده الثانى بمجرد ردمها وصدر قرار بالإستيلاء عليها فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وجره ذلك إلى قصور التسبيب والإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .





## جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار . طه الشريف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : أحمد  
ابو الحجاج نائب رئيس المحكمة وشكري العميري ، عبد الصمد عبد العزيز و عبد الرحمن فكري

(١٩٣)

### الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٥٥ القضائية

شفعة « الحق في الاخذ بالشفعة » ، « الجوار » ، ارتفاق .

حق الجار المالك في طلب الشفعة إذا كان للأرض المبيعة حق ارتفاق على  
أرض الجار أو كان حق الارتفاق لأرض الجار على الأرض المبيعة . م ٩٣٦ / هـ  
مدنى . مؤداه . زوال حق الارتفاق ليس شرط من شروط الأخذ بالشفعة . علة ذلك

مفاد النص في المادة ٩٣٦ / هـ من القانون المدنى على أن للجار المالك أن  
يطلب الشفعة إذا كان للأرض المبيعة حق ارتفاق على أرض الجار أو كان حق  
الارتفاق لأرض الجار على الأرض المبيعة أن المشرع لم يشترط للأخذ بالشفعة أن  
يزول حق الارتفاق بين العقارين إذا اجتمعا في يد واحدة هي يد الشفيع وأن يزول  
هذا الحق في الوقت ذاته بالنسبة للعقارات الأخرى التي تشترك فيه ، فزوال -

هذا الحق كلية - ليس شرطاً من شروط الأخذ بالشفعة وقد أستهدف المشرع من ذلك تحرير العقارين من ريقة الارتفاق ولو جزئياً باجتماعهما فى يد واحدة وهو ما يتأدى الى علاج أسباب النزاع عند تعدد الملاك .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - فى أن المطعون ضده الأخير اقام الدعوى رقم ٣٢٣٥ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى الزقازيق ضد المطعون ضده الأول بطلب الحكم بصفة مستعجلة بوضع الأطيان المبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى تحت الحراسة القضائية حتى الفصل فى الدعوى وبصححة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٠ / ٥ / ١٩٨٢ المتضمن بيع المطعون ضده الأول قطعة أرض زراعية المبينة بالصحيفة مقابل ثمن قده ٤٥٠٠ ج ، تدخل الطاعن فى الدعوى ودفع بصورية عقد البيع ، كما اقام الدعوى رقم ٣٣١٠ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى الزقازيق ضد المطعون ضدهما الأول والثانى بطلب الحكم بأحقية فى أخذ قطعة الأرض محل العقد بالشفعة وأودع ثمناً بمبلغ ١٢٠٠ ج وقال بياناً لها أنه علم أن المطعون ضده الثانى باع الى المطعون ضده الأول الأطيان المذكورة وأنه إذ كان مالكا لأرض زراعية تجاورها فإن له حق أخذها بالشفعة ثم أدخل المطعون ضده الأخير ليصدر الحكم فى مواجهته ، ضمت المحكمة الدعوى رقم ٣٣١٠ / ١٩٨٢ الى الدعوى رقم ٣٢٣٥ / ١٩٨٢ ليصدر

فيهما حكم واحد وحكمت فى الدعوى الأولى برفضها وفى الأخيرة بإلحاق عقد الصلح بمحضر الجلسة ، أستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٠ سنة ٢٧ ق استئناف المنصورة - مأمورية الزقازيق - ويجلسة ٦ / ١٢ / ١٩٨٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم - وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إنه بالنسبة لدفع المطعون ضده الأول بعدم قبول الطعن للتقرير به بعد الميعاد فهو مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٦ / ١٢ / ١٩٨٤ وقرر الطاعن بالطعن فى ٤ / ٢ / ١٩٨٥ وبذلك يكون ايداع التقرير خلال موعد الستين يوما وهو الموعد القانونى الذى نص عليه المشرع .

ولما تقدم يكون الطعن قد حاز أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بسببى الطعن الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والبطلان وفى بيانها يقول أنه تمسك بقيام حق ارتفاق بين العين المشفوع فيها والمشفوع بها إلا أن الحكم انتهى الى رفض الدعوى على أساس أن أخذ العين بالشفعة لن يؤدى إلى زوال حق الارتفاق بينهما مع إن القانون لا يشترط زوال هذا الحق كلية ، وقد أدى به ذلك إلى عدم بحث دفعه بصورية عقد البيع الصادر من المطعون ضده الأول للمطعون ضده الاخير لإسقاط حقه فى الشفعة - مما يعيب الحكم بالأوجه سالفة البيان

وحيث إن النعى سديد ذلك أن مفاد النص فى المادة ٩٣٦ هـ من القانون

المدنى على أن للجار المالك أن يطلب الشفعة إذا كان للأرض المبيعة حق إرتفاق على أرض الجار أو كان حق الإرتفاق لأرض الجار على الأرض المبيعة أن المشرع لم يشترط للأخذ بالشفعة أن يزول حق الارتفاق بين العقارين إذا إجتمعا فى يد واحدة هى يد الشفيع وأن يزول هذا الحق فى الوقت ذاته بالنسبة للعقارات الأخرى التى تشترك فيه - فزوال - هذا الحق كلية . - ليس شرطاً من شروط الأخذ بالشفعة وقد استهدف المشرع من ذلك تحرير العقارين من ريقة الارتفاق ولو جزئياً باجتماعهما فى يد واحدة وهو ما يتأدى الى أسباب النزاع عند تعدد الملاك . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر واشترط للأخذ بالشفعة زوال حق الارتفاق كلية ، فإنه قد يكون قد عابه الخطأ فى تطبيق القانون وهو ما حجه عن تناول الدفع بالصورية وإنزال أثرها سلباً أو إيجاباً على وقائع الدعوى مما يوجب نقض الحكم .



## جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : محمد أمين طموم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد جمال الدين شلقاني ، صلاح محمود عويس نائبى رئيس المحكمة ، محمد رشاد مبروك وفؤاد  
شلبى

( ١٩٤ )

### الطعن رقم ١٩٧٥ لسنة ٥٥ القضائية

( ١ - ٤ ) ايجار « ايجار الاماكن » ، التأجير المفروش ، « التأجير من  
الباطن » ، حكم "عيوب التدليل " ، مالا يعدو قصورا . نقض " أسباب  
الطعن " . السبب غير المنتج " . محكة الموضوع ، "مسائل الواقع " .

١ - حق المستأجر - دون إذن المؤجر - فى تأجير المكان المؤجر له مفروشا أو  
خاليا للأجانب المرخص لهم بالاقامة بجمهورية مصر العربية أو بالعمل بها .  
المادتان ٣٩ / ١ ، ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . يستوى أن يكون ترخيص الإقامة أو  
تصريح العمل فرديا أو عاما لمواطنى دولة اجنبية معينة . لا محل لتخصيص  
النص المذكور بالتراخيص أو بالتصريح الفردى . علة ذلك .



٢ - محكمة الموضوع . لها السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وتحديد طلبات الخصوم فيها متى اقامت قضاها على اسباب سائغة (مثال فى إيجار بصدد دعوى اخلاء للتأجير من الباطن) .

٣ - انتهاء الحكم المطعون فيه الى أن اقامة المستأجرة من الباطن تمت وفقا لاحكام المادتين ٣٩ ، ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور لعدم تناوله شروط الاستضافة وأثارها رغم اقرار المطعون عليه يكون تلك الإقامة من قبيل الاستضافة . غير منتج .

٤ - اعراض الحكم المطعون فيه عن دفاع الطاعن بحصول التأجير من الباطن فى غير الحالات المصرح بها قانونا رغم ثبوت أن مستأجرى عين النزاع من الطلبة الاجانب المصرح لهم بالاقامة فى مصر ودون أن يقدم الدليل على خلاف هذا الوضع الظاهر ، لا عيب .

١ - مفاد النص فى المادتين ٣٩ / أ ، ٤٠ / هـ من قانون ايجار الاماكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يدل على أن المشرع اباح للمستأجر - دون إذن المؤجر - تأجير المكان المؤجر له مفروشا أو خاليا الى طوائف معينة من بينها الاجانب المرخص لهم بالإقامة بجمهورية مصر العربية وكذا الاجانب المرخص لهم بالعمل بها يستوى فى ذلك أن يكون ترخيص الإقامة أو تصريح العمل فرديا أو عاما لمواطنى دولة أجنبية معينة ، إذورد النص عاما مطلقا فلا وجه لتخصيصه بالتريخيص أو التصريح الفردي .

٢ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وتحديد طلبات الخصوم فيها دون معقب عليها فى ذلك متى أقامت قضاها على أسباب سائغة ، وكان الثابت فى الدعوى أن الطاعن أقامها بطلب إخلاء العين محل النزاع لتأجيرها من الباطن بدون إذن وإذ خلص الحكم المطعون فيه إلى رفض الدعوى تأسيسا على أن التأجير تم وفقا للمادتين ٣٩ ، ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وهو ما يندرج فى عموم طلبات الطاعن فإن النعى - باستحداث الحكم المطعون فيه طلبا لم يطرحه الخصوم - يكون على غير أساس .

٣ - إذ كان الحكم المطعون فيه - قد خلص إلى أن إقامة المستأجرة من الباطن تمت وفقا لاحكام المادتين ٣٩ ، ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - فإن ما يثيره الطاعن بموجب النعى - من قصور الحكم المطعون فيه لعدم تناوله شروط الاستضافة وأثارها - وجه الرأى فيه - يكون غير منتج .

٤ - إذ كان الثابت من تحقيقات الشكوى الإدارية المقدمة من الطاعن أن مستأجرة العين محل النزاع من الطلبة الاجانب الدارسين بمصر ومصرح لهم بالاقامة بها ، وكان الطاعن لم يقدم ما يدل على خلاف هذا الوضع الظاهر فلا على محكمة الموضوع أن تلتفت عن دفاع الطاعن القائم على حصول التأجير من الباطن فى غير الحالات المصرح بها قانونا استنادا إلى الشكوى سالفة البيان .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٠٧٦ لسنة ١٩٨٣ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليه بطلب اخلاء المؤجرة له والتسليم ، لتأجيرها من الباطن مفروشة بدون إذن كتابى منه وفى غير الحالات المصرح بها قانونا . وبتاريخ ٢٧ / ٣ / ١٩٨٤ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٤٩٣ لسنة ١٠١ ق لدى محكمة استئناف القاهرة التى حكمت بتاريخ ٨ / ٥ / ١٩٨٥ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالأول منها وبالوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى على أن العين أجرت مفروشة

لسيدة سودانية الجنسية مما اجازته المادتان ٣٩ ، ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بإعتبار أن المستأجرة معفاة من شرط التصريح لها بالاقامة في مصر طبقا لقرار وزير الداخلية رقم ١٤٩٠ لسنة ١٩٧٨ بإعفاء السودانين من قيود التسجيل والاقامة طوال فترة إقامتهم بمصر ، في حين أن مؤدى نص المادتين المشار اليهما أن يصدر للأجنبي تصريح فردى بالاقامة في مصر بالاضافة إلى تصريح العمل فلا يكفى تصريح الاقامة العام الصادر للسودانين وإذ لم يصدر للمستأجرة تصريح فردى باقامتها بمصر ولم تقدم ما يدل على التصريح لها بالعمل فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن أن النص في المادة ٤٠ من قانون اجار الاماكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه : لا يجوز للمستأجر في غير المصايف والمشاتي المحددة وفقا لاحكام هذا القانون أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشا أو خاليا إلا في الحالات الآتية ..(هـ) في الحالات وبالشروط المبينة بالبندين أ ، ب من المادة السابقة والنص في البند أ من المادة ٣٩ من ذات القانون على جواز التأجير لاحدى الهيئات الأجنبية أو الدبلوماسية أو القنصلية أو المنظمات الدولية أو الإقليمية أو لأحد العاملين بها من الأجانب أو للأجانب المرخص لهم بالعمل أو الاقامة بجمهورية مصر العربية يدل على أن المشرع أباح للمستأجر - دون إذن من المؤجر - تأجير المكان المؤجر له مفروشا أو خاليا الى طوائف معينة من بينها الاجانب المرخص لهم بالاقامة بجمهورية مصر العربية وكذا الاجانب

المرخص لهم بالعمل بها ، يستوى فى ذلك أن يكون ترخيص الإقامة أو تصريح العمل فرديا أو عاما لمواطنى دولة اجنبية معينة ، إذ ورد النص عاما مطلقا فلا وجه لتخصيصه بالترخيص أو التصريح الفردى . وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثانى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه على أن التأجير تم لأجنبى له حق الإقامة فى مصر فى حين أن طلبات الطاعن استندت الى التأجير من الباطن بدون إذن كتابى صريح من المالك فتكون المحكمة بذلك قد استحدثت طلبا لم يطرحه الخصوم .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح . ذلك أن لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وتحديد طلبات الخصوم فيها دون معقب عليها فى ذلك متى أقامت قضاها على أسباب سائغة وكان الثابت فى الدعوى أن الطاعن أقامها بطلب إخلاء العين محل النزاع لتأجيرها من الباطن بدون إذن وإذ خلص الحكم المطعون فيه إلى رفض الدعوى تأسيسا على أن التأجير تم وفقا للمادتين ٣٩ ، ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وهو ما يندرج فى عموم طلبات الطاعن فإن هذا النعى يكون على غير أساس .



وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثالث من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول أن المطعون عليه تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجتها بأن شاغلة العين تقيم بها على سبيل الضيافة ، وهو إقرار قضائي بواقعة الإقامة وإذ لم يتناول الحكم شروط الاستضافة وأثارها فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه خلص إلى أن إقامة المستأجرة من الباطن تمت وفقاً لأحكام المادتين ٣٩ ، ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على النحو سالف البيان . فإن ما يثيره الطاعن بوجه النعى من أن المطعون عليه قد أقر بأن تلك الإقامة كانت من قبيل الاستضافة - أيا كان وجه الرأي فيه - يكون غير منتج .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول أنه قدم لمحكمة الموضوع صورة رسمية من شكوى إدارية للتدليل على حصول تأجير من الباطن إلى أشخاص ينتمون بجنسيتهم إلى دولة نيجيريا وذلك قبل واقعة التأجير للسيدة السودانية وإذ إلتفت الحكم عن هذا المستند فإنه يكون مشوباً بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك إنه لما كان الثابت من تحقيقات الشكوى الإدارية المقدمة من الطاعن أن مستأجرى العين محل النزاع من الطلبة الأجانب

الدارسين بمصر . ومصرح لهم بالاقامة بها ، وكان الطاعن لم يقدم ما يدل على خلاف هذا الوضع الظاهر فلا على محكمة الموضوع إن إلتفتت عن دفاع الطاعن القائم على حصول التأجير من الباطن في غير الحالات المصرح بها قانونا إستنادا إلى الشكوى سالفه البيان .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////////////////////

## جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : عبد المنصف أحمد هاشم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد المنعم بحافظ ، د . رفعت عبد المجيد ، محمد خيرى الجندى نواب رئيس  
المحكمة ومحمد شهاوى

( ١٩٥ )

الطعون أرقام ١٧٢٥ لسنة ٥٥ ، ٤٢٠ لسنة ٥٨ ، ٥٧٧ لسنة

٥٨ القضائية

( ١ ، ٢ ، ٣ ) نقض « الخصوم فى الطعن » ، الأحكام غير الجائز  
الطعن فيها ، « الأحكام الجائز الطعن فيها » .

( ١ ) الطاعن بالنقض ، وجوب أن يكون خصما فى النزاع الذى فصل فيه  
الحكم المطعون فيه ، تحديد الخصم ، مناطه . ( مثال )

( ٢ ) الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها .  
عدم جواز الطعن عليها إستقلالاً ، الإستثناء ، حالاته ، م ٢١٢ مرافعات ، صدور  
حكمين أحدهما لا يقبل الطعن المباشر والآخر يقبله . أثره . جواز الطعن فيهما معا . شرط ذلك وعلقته .

(٣) الإختصاص فى الطعن . شرطه . إدخال خصم فى الدعوى لتقديم ما لديه من مستندات عدم قبول إختصاصه فى الطعن . علة ذلك .

٤ - إختصاص " إختصاص ولائى " . تأميم . حراسة .

. محكمة القيم . إختصاصها دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بالحراسات التى فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ م ٦ ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ . نطاقه . المنازعات التى تدور حول تقرير الحق أو نفيه . أثره . إختصاص المحاكم العادية بنظر المنازعات المتعلقة بالتأميم إلا ما إستثنى منها بنص خاص . علة ذلك ( ٥ ، ٦ ) تأميم " لجان التقييم " .

٥ - التأميم . إقتصاره على الحقوق والأموال المملوكة للشركة المؤممة وقت التأميم . مؤداه .

٦ - إختصاص لجان التقييم . م ٣ ق ٧٢ لسنة ١٩٦٣ . نطاقه تقييم الأموال التى أممت . خروجها عن ذلك بالاضافة أو الاستبعاد . أثره . إهدار حجية قرارها فى هذا الخصوص . علة ذلك . للمحاكم صاحبة الإختصاص الفصل فى المنازعات التى تنور بين الغير وبين المنشأة المؤممة بشأن الأموال المتنازع عليها أو أى نزاع لا يتعلق بالتقييم فى ذاته .

٧ - نقض ، " أسباب الطعن " : " السبب المجهل " .

عدم بيان الطاعنه أوجه دفاعها بشأن تقرير الخبير التي أغفل الحكم المطعون فيه الرد عليها وأثرها فى قضاءه . نعى مجهل . أثره . عدم قبوله .

٨ - إستئناف الطلبات الجديدة : " ما يعد طلبا جديدا " . دعوى " الطلبات فى الدعوى " . نظام عام . إلزام .

المقاصة القضائية . وسيلتها . بدعوى أصلية أو بطلب عارض . م ١٢٣ مرافعات . ابدائها لأول مرة فى الاستئناف . طلب جديد غير مقبول . علة ذلك . للمحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبوله . م ٢٣٥ / ١ مرافعات .

٩ - حيازة ، " تقادم مسقط " . ريع .

( إلزام الحائز سىء النية برد الثمرات . تقاضيه بانقضاء خمس عشرة سنة . م ٣٧٥ / ٢ مدنى . علة ذلك .

١ - إذ كان الطعن بالنقض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يكون إلا ممن كان طرفا فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، وأن المناط فى تحديد الخصم هو بتوجيه الطلبات منه أو اليه وكان البين من الأحكام المطعون فيها إن الطاعن لم يختصم أمام محكمة أول درجة وإنما إختصم لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ليقدم ما لديه من مستندات ولم يقضى عليه بشىء فى الأحكام المطعون فيها ، فمن ثم يكون طعنه غير مقبول .

٢ - مفاد نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات وما أفصحت عنه المذكرة



الإيضاحية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المشرع وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على إستقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها . وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى ، وكذلك الاحكام التى تصدر فى شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى . إلا أنه إذا كان قد صدر أثناء سير الخصومة حكمان أحدهما لا يقبل الطعن المباشر طبقاً للقاعدة المقررة بالمادة سالفه الذكر والآخر يقبله وفقاً للإستثناءات الواردة بها وكانت بينهما رابطة لا تقبل التجزئة أو أساس مشترك يستلزم حتماً البحث فيه بصدد القضاء القابل للطعن إستثناء فإن الطعن فيهما معاً يكون جائزاً ، لأن هذا البحث لا يحتمل عند نظر الطعن فى الحكم القابل له إلا قولاً واحداً بالنسبة للحكم الآخر وهو ما يتسق مع حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات .

٣ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - إنه لا يجوز أن يختصم فى الطعن إلا من كان خصماً فى النزاع الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه ، وأن الخصم الذى لم يقضى له أو عليه بشىء لا يكون خصماً حقيقياً ولا يقبل اختصاصه فى الطعن ، وإذا كان الثابت أن المطعون ضده الأخير قد اختصم لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ليقدم ما لديه من مستندات ولم يقضى له أو عليه بشىء فلا يعتبر طرفاً فى الخصومة التى صدرت فيها الأحكام المطعون فيها ومن ثم تعين عدم قبول إختصاصه فى الطعن .

٤ - إذ كان مفاد نص المادة السادسة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بشأن تصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة قد أناط بمحكمة القيم دون غيرها الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات والمنازعات الأخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ٧١ بتنظيم فرض الحراسات وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المنازعات التي قصد المشرع إحالتها الى محكمة القيم هي تلك المنازعات الموضوعية التي تدور حول تقرير الحق أو نفيه ، ومن ثم يخرج عن إختصاصها سائر المنازعات المتعلقة بتأميم الشركات والمنشآت وتختص المحاكم العادية بهذه المنازعات بحسبانها صاحبة الولاية العامة في المنازعات المدنية والتجارية إلا ما أستثنى منها بنص خاص .

٥ - تأمين شركة .. ذات الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة عن أصحابها - بموجب أحكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ قصداً إلى نقل ملكيتها الى الدولة إنما ينصب على الحقوق والأموال المملوكة للشركة وقت التأميم ولا ينصرف الى غير ذلك من الحقوق والأموال الخاصة بأصحابها أو الشركاء فيها سواء كانوا متضامنين أو موصين .

٦ - من المقرر إن إختصاص لجان التقييم المبين في المادة الثالثة من القانون ٧٢ لسنة ١٩٦٣ ينحصر في تقييم رؤوس أموال المنشآت التي أمت و يتم ذلك بتحديد علمها ، أي من العناصر المكونة لها وهي الحقوق والأموال المملوكة

للمنشأة وقت التأمين وتتمتع لجنة التقييم المختصة في هذا الشأن بسلطة تقديرية مطلقة ، ولكن ليس لها أن تضيف الى الحقوق والاموال المؤممة شيئاً أو أن تستبعد منها شيئاً ، إذ لا يجوز لها أن تقيم ما لم يقصد المشرع إلى تأميمة أو تستبعد بعض العناصر التي أدخلها المشرع في نطاق التأمين ، فإن هي فعلت شيئاً من ذلك فلا يكون لقرارها من أثر ولا يكتسب أية حصانه ولا يكون حجة قبل الدولة أو أصحاب الشأن ولا يحول قرارها دون المحاكم المختصة والنظر في المنازعات التي تثور بين الغير والمنشآت المؤممة بشأن الاموال المتنازع عليها أو في نزاع آخر لا يتعلق بالتقييم في ذاته .

٧ - إذ لم تبين الطاعنة أوجه دفاعها بشأن تقرير الخبير السابق ندبة التي أغفل الحكم المطعون فيه الرد عليها وأثرها في قضائه فإن نعيها بذلك يكون مجهلاً وغير مقبول .

٨ - إذ يشترط للدعاء بالمقاصة القضائية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن ترفع به دعوى أصلية أو أن يطلب في صورة طلب عارض يقدم بصحيفة تعلن إلى الخصم أو يبدى شفاهاً في الجلسة في حضور الخصم ويثبت في محضرها تطبيقاً لنص المادة ١٢٣ من قانون المرافعات ، وكانت الطلبات الجديدة لا تقبل في الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها طبقاً لنص الفقرة من المادة ٢٣٥ من هذا القانون ، فمن ثم لا يجوز طلب المقاصة القضائية لأول مرة أمام محكمة الاستئناف .

٩ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن إلترزم الحائز سببى النبة برء الثمرات لفس من الحقوق الدورفة المتجدة التى تسقط بالتقادم الخمسى ومن ثم فلا فف تقادم إلا بانقضاء خمس عشرة سنة طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٧٥ من القانون المءنى .

## المحكمة

بعء الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السفء المسششار المقرر نائب رؤفس المحكمة والمرافعة وبعء المءاولة .

حفث إن الوقائع - على ما ففبف من الأحكام المطعون ففها وسائر الأوراق ففحصل فى أن المطعون ضءهم السفه عشر الأول أقاموا الدعوى رقم ٢٢٨٦ لسنة ١٩٧٧ مءنى شمال القاهرة الابتدائفة بطلب الحكم بفثبفب ملكففهم لمساحة ٣,٥<sup>ط</sup> ف من الأرض المبفنة بالصحففة وإلزام الطاعنه فى الطعنفن رقمى ١٧٢٥ لسنة ٤٢٠,٥٥ لسنة ٥٨ القضائفة ووزفر الصناعة بصففه بفسلفمها إلفهم خالفه وإزالة ما علفها من منشآت ومبان وبالفرفع المسفحق عنها بواقع ٥٠٠ ملفم للمفر المرفع إعباراف من فوم ٨ / ٨ / ١٩٦٣ ففى فارفخ التسلفم وقالوا بفانا لءاك أن الحكومة أممت فى لءاك الفارفخ شركة مصانع عوف للغزل والنسفج وأسفولف بءون وفه حق على المساحة أنفه البفان الفف فمفلكونها بصفاففهم الشفصففة بموجب العفء المسفل برقم ٣٤١٩ لسنة ١٩٥٦ وإمفنفعت عن تسلفمها إلفهم فأقاموا الدعوى بطلباففهم سالفة البفان . وبفارفخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٨ حكمت المحكمة بعم قبول الدعوى بالنسبة لوزفر الصناعة وبرفضها لمن عءاه . إسفأنف المطعون ضءهم

المذكورين هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٤٢٢ لسنة ٩٥ قضائية وإختصموا وزير المالية بصفته ( الطاعن فى الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٥٨ ق ) ليقدم ما لديه من مستندات وبتاريخ ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى بالنسبة لوزير الصناعة ويندب خبير فيها ثم عادت وندبت ثلاثة خبراء لبيان ما إذا كانت أرض النزاع تعتبر من أصول شركة مصانع عوف للغزل والنسيج المؤممة وبعد أن قدم الخبراء المنتدبون تقريرهم الثانى حكمت بتاريخ ٩ من يونيه سنة ١٩٨٣ بإلغاء الحكم المستأنف وتثبيت ملكية المطعون ضدهم سالفى الذكر لأرض النزاع وقبل الفصل فى طلب الريع بندب خبير وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١١ من أبريل سنة ١٩٨٥ بإلزام الطاعنة فى الطعن رقمى ١٧٢٥ لسنة ٥٥ القضائية و٤٢٠ لسنة ٥٨ القضائية أن تؤدى إلى المطعون ضدهم المذكورين مبلغ ٥٨٢٥٦ جنيها قيمة الريع عن المدة من ٨ / ٨ / ١٩٦٣ حتى ٣١ / ١٠ / ١٩٨٤ وقبل الفصل فى طلبى التسليم والإزالة بندب خبير وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٧ بإلزام الطاعنة المذكورة بتسليم أرض النزاع إلى المطعون ضدهم الستة عشر الأول ويرفض الاستئناف بالنسبة لطلب إزالة المنشآت والمبانى وتأييد الحكم المستأنف فى هذا الخصوص . طعنت الطاعنة بطريق النقض أولا فى الحكم الصادر من محكمة الإستئناف بتاريخ ١١ من أبريل سنة ١٩٨٥ بإلزامها بالريع بالطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥٥ القضائية ثم فى الحكم المنهى



للخصومة الصادر بتاريخ ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٧ بخصوص قضائه بالتسليم بالطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٥٨ القضائية وإشتمل الطعنان على أسباب تتعلق بحكم تثبيت الملكية الصادر بتاريخ ٩ من يونيو سنة ١٩٨٣ ، ودفع المطعون ضدهم الستة عشر الأول في الطعنين بعدم جواز الطعن في حكم تثبيت الملكية المشار إليه كما طعن وزير المالية في الأحكام سالفة الذكر بالطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٥٨ القضائية . وأودعت النيابة العامة مذكرة في كل من الطعون الثلاثة أبدت فيها الرأي برفض الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٥٨ القضائية . وبعدم قبول الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥٥ القضائية بالنسبة للمطعون ضدهم من الخامسة إلى التاسعة ومن الحادي عشر إلى السابع عشر وبقبوله لمن عداهم ورفضه موضوعا ، وبعدم قبول الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٥٨ القضائية أصليا ورفضه احتياطيا . وإذ سبق عرض الطعنين الأولين على المحكمة في غرفة مشورة ورأت أنهما جديران بالنظر حددت جلسة لنظرهما ، وفيها أمرت بضم الطعن الأخير إليهما ليصدر في الطعون جميعها حكم واحد ، ودفعت الطاعنة في الطعنين الأولين بعدم إختصاص المحاكم العادية ولائيا بنظر الدعوى ، وإلتزمت النيابة رأيها .

#### أولا الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٥٨ القضائية

حيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة العامة بعدم قبول الطعن أن الطاعن وزير المالية بصفته - لم يكن طرفا في الخصومة التي صدرت فيها الأحكام المطعون فيها إذ لم يختصم أمام محكمة أول درجة وأدخل لأول مرة أمام محكمة

الاستئناف ليقدّم ما لديه من مستندات ولم يقضى عليه بشيء . وحيث إن هذا الدفع سديد ، ذلك بأنه لما كان الطعن بالنقض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يكون إلا ممن كان طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . وأن المناط في تحديد الخصم هو توجيه الطلبات منه أو إليه ، وكان البين من الأحكام المطعون فيها أن الطاعن لم يختصم أمام محكمة أول درجة وإنما اختصم لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ليقدّم ما لديه من مستندات ولم يقضى عليه بشيء في الأحكام المطعون فيها ، ومن ثم يكون طعنه غير مقبول .

ثانياً : الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥٥ القضائية و ٤٢٠ لسنة ٢٨ القضائية .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون ضدهم الستة عشر الأول في الطعنين رقمي ١٧٢٥ لسنة ٥٥ القضائية و ٤٢٠ لسنة ٥٨ لقضائية بعدم جواز الطعن في حكم تثبيت الملكية الصادر بتاريخ ٩ / ٦ / ١٩٨٣ أن الطاعنه إذ لم تطعن بطريق النقض على هذا الحكم وقت صدوره فقد صار باتاً وغير قابل للطعن .

وحيث إن هذا الدفع غير سديد - ذلك بأن مفاد نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات وما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية وعلى ما جرى به هذه المحكمة أن المشرع وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على إستقلال في الأحكام أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري . الا أنه إذا كان قد صدر أثناء سير

الخصومة حكمان أحدهما لا يقبل الطعن المباشر طبقا للقاعدة المقررة بالمادة ٢١٢ من قانون المرافعات والآخر يقبله وفقا للاستثناءات الواردة بها وكانت بينهما رابطة لا تقبل التجزئة أو أساس مشترك يستلزم حتما البحث فيه بصدد القضاء القابل للطعن استثناء فإن الطعن فيهما معا يكون جائزا ، لأن هذا البحث لا يحتمل عند نظر الطعن في الحكم القابل له إلا قولاً واحداً بالنسبة للحكم الآخر . وهو ما يتسق مع حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات التي تنص على أن وإذا أبدى الطاعن سببا للطعن بالنقض فيما يتعلق بحكم سابق على صدور الحكم المطعون فيه في ذات الدعوى إعتبر الطعن شاملا للحكم السابق ما لم يكن قد قبل صراحة ، لما كان ذلك وكان حكم تثبيت الملكية الصادر أثناء سير الخصومة بتاريخ ٩ / ٦ / ١٩٨٣ ليس من الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى وبالتالي فلم يكن من الجائز الطعن فيه إستقلالاً وقت صدوره إلا أن قضاءه للمطعون ضدهم الستة عشر الأول بالملكية التي تعتبر أساسا مشتركا بينه وبين الحكم الصادر بالزام الطاعنه بالريع إستنادا إلى هذه الملكية من شأنه أن يجعل الطعن فيه مع الطعن في حكم الإلزام بالريع القابل للتنفيذ الجبرى جائزا ، كما أن حكم تثبيت الملكية سالف الذكر يجوز الطعن فيه مع الطعن الثانى الموجه الى الحكم المنهى للخصومة الصادر فى طلب التسليم بتاريخ ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٧ الذى اتخذه أساسا له طبقا للقاعدة العامة الواردة فى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات وما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٣ منه ومن ثم يكون هذا الدفع فى غير محله .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة العامة بعدم قبول الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥٥ القضائية بالنسبة للمطعون ضدهم الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة ومن الحادى عشر إلى السابع عشر أن هؤلاء المطعون ضدهم عدا السابع عشر لم يكونوا طرفا فى الخصومة أمام محكمة الاستئناف التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، وأما المطعون ضده الأخير - وزير المالية بصفته - فلم يكن خصما حقيقيا فى الدعوى إذ إختصم لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ليقدم ما لديه من مستندات ولم توجه إليه أية طلبات له بشىء .

وحيث إن الدفع بالنسبة لهؤلاء المطعون ضدهم عدا الأخير - وزير المالية بصفته مردود ذلك بأن الثابت من مدونات الأحكام المطعون فيها أن المطعون ضدهم المذكورين كانوا ضمن فريق المدعين أمام محكمة أول درجة وأنهم طعنوا بالإستئناف على الحكم الإبتدائى ومثلوا فى الخصومة المرددة بينهم وبين الشركة الطاعنة أمام محكمة الإستئناف وظلوا على منازعتهم لها إلى أن صدر الحكم المنهى للخصومة برمتها وبالتالي فقد كانوا خصوما حقيقين فى الخصومة التى صدرت فيها الأحكام المطعون فيها ومن ثم يكون إختصامهم فى الطعن قد تم صحيحا ويكون الدفع بالنسبة لهم فى غير محله ، أما بخصوص المطعون ضده الأخير فإن هذا الدفع سديد ذلك بأن من المقرر فى قضاء هذه المحكمة إنه لا يجوز أن يختصم فى الطعن الا من كان خصما فى النزاع الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه ، وأن الخصم الذى لم يقضى له أو عليه شىء لا يكون خصما

ولا يقبل اختصاصه فى الطعن ، ولما كان الثابت أن المطعون ضده الأخير قد اختصم لأول مرة أمام محكمة الإستئناف ليقدم ما لديه من مستندات ولم يقضى له أو عليه بشىء فلا يعتبر طرفا فى الخصومة التى صدرت فيها الأحكام المطعون فيها ومن ثم يتعين عدم قبوله إختصاصه فى الطعنين على السواء .

وحيث إنه فيما عدا ذلك فإن الطعنين رقمى ٧٢٥ لسنة ٥٥ القضائية ، ٤٢٠ لسنة ٥٨ القضائية قد إستوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من الطاعنة بالجلسة بعدم إختصاص المحاكم العادية ولائيا بنظر الدعوى أن النزاع المردد فيها بين الطرفين ناشىء عن حراسة الطوارئ التى خضع لها المطعون ضدهم الستة عشر الأول باعتبارهم أصحاب شركة عوف للغزل والنسيج التى أمت بموجب القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ وبالتالى فإن هذا النزاع يخرج عن ولاية المحاكم العادية ، وتكون محكمة القيم المنصوص عليها فى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ هى المختصة بنظر الدعوى طبقا لنص المادة السادسة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بشأن تصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة .

وحيث إن هذا الدفع غير سديد . ذلك بأنه لما كان مفاد نص المادة السادسة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بشأن تصفية الأوضاع الناشئة عن الحراسة أن المشرع قد أناط بمحكمة القيم دون غيرها الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات والمنازعات الأخرى المتعلقة بالحراسات التى



فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسات ، وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة إن المنازعات التى قصد المشرع إحالتها إلى محكمة القيم هى تلك المنازعات الموضوعية التى تدور حول تقرير الحق أو نفيه . ومن ثم يخرج عن إختصاصها سائر المنازعات المتعلقة بتأميم الشركات والمنشآت ، وتختص المحاكم العادية بهذه المنازعات بحسبانها صاحبة الولاية العامة فى المنازعات المدنية والتجارية إلا ما إستثنى منها بنص خاص . لما كان ذلك وكان الواقع فى الدعوى أن المطعون ضدهم الستة عشر الأول قد إستندوا فى طلب ثبوت ملكيتهم لأرض النزاع وسائر طلباتهم الأخرى المرتبطة به الى أن الطاعنه قد إستولت على هذه الارض المملوكة لهم بصفاتهم الشخصية بأن وضعت يدها عليها دون سند متجاوزه فى ذلك قرار لجنة التقييم الذى يقتصر نطاقه طبقا لهذا القانون على أموال وممتلكات الشركة المؤممة ذات الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة عن شخصية وذمة أصحابها فلا يمتد إلى أموال وممتلكات هؤلاء الأصحاب فإن النزاع موضوع الدعوى بهذا الوصف يعتبر متعلقا بالتأميم وتجاوز نطاقه ولا شأن له بالحراسة . ومن ثم فإن هذا النزاع يدخل فى ولاية المحاكم العادية ولا تختص به محكمة القيم . ويكون هذا الدفع فى غير محله متعينا رفضه وحيث إن هذين الطعنين إقيما على خمسة أسباب تنعى الطاعنه بالسببين الأول والثانى من الطعن الأول وبالسبب الأول من الطعن الثانى على الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ٩ / ٦ / ١٩٨٣ الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق

والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول أنه إستند فى قضائه بتثبيت ملكية أرض النزاع للمطعون ضدهم الستة عشر الأول إلى ما تضمنه تقرير الخبراء المنتدبين من التفرقة فى رأس مال شركة عوف للغزل والنسيج المؤممة بين أصول الشركة وما هو مملوك ملكية خاصة للشركاء فى حين أن نصوص قانون التأمين رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ لا تعرف هذه التفرقة بالنسبة لجميع الشركات التى تم تأميمها وألت ملكيتها إلى الدولة ، وقد أهدر الحكم بذلك حجية القرار الصادر من لجنة تقييم الشركة المذكورة والذى إنتهى إلى أن أصولها تشمل جميع الآلات والأراضى بما فيها أرض النزاع ، كما أن القضاء بتسليم هذه الأرض إلى أصحابها يترتب عليه إنهيار الشركة الطاعنة تشريد عمالها هذا إلى أن الحكم المطعون فيه قد عول على تقرير الخبير السابق ندبه رغم إعتراض الطاعنه عليه ودون أن يعنى يبحث اعتراضاتها مما يعيبه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك بأنه لما كان تأمين شركة مصانع ..... للغزل والنسيج - ذات الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة عن أصحابها - بموجب أحكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ قصدا إلى نقل ملكيتها الى الدولة إنما ينصب على الحقوق والأموال المملوكة للشركة وقت التأمين ولا ينصرف الى غير ذلك من الحقوق والأموال الخاصة بأصحابها أو الشركاء فيها سواء كانوا متضامنين أو - موصين ، وكان اختصاص لجان التقييم المبين فى المادة الثالثة من القانون سالف الذكر ينحصر فى تقييم رؤوس أموال المنشآت التى أمتت ويتم ذلك

بتحديدتها على أساس من العناصر المكونة لها وهي الحقوق والأموال المملوكة للمنشأة وقت التأمين وتتمتع لجنة التقييم المختصة في هذا الشأن بسلطة تقديرية مطلقة ، ولكن ليس لها أن تضيف إلى الحقوق والأموال المؤممة شيئا أو أن تستبعد منها شيئا ، إذ لا يجوز لها أن تقيم ما لم يقصد المشرع إلى تأمينه أو تستبعد بعض العناصر التي أدخلها المشرع في نطاق التأمين ، فإن هي فعلت شيئا من ذلك فلا يكون لقرارها من أثر ولا يكتسب أية حصانه ولا يكون حجة قبل الدولة أو أصحاب الشأن ولا يحول قرارها دون المحاكم المختصة والنظر في المنازعات التي تثور بين الغير والمنشآت المؤممة بشأن الأموال المتنازع عليها أو في أى نزاع آخر لا يتعلق بالتقييم في ذاته . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتثبيت ملكية المطعون ضدهم الستة عشر لأول لأرض النزاع على قوله وحيث إن البين من الأوراق أن تقارير الخبراء المنتدبين في الدعوى قد أجمعت على أن أرض النزاع لا تعد من أصول شركة المستأنفين المؤممة وذلك من واقع المستندات والدفاتر المقدمة من طرفي التداعى ومن إطلاعهم على ملف تقييم الشركة وما حواه من تقارير الخبراء الذين أسهموا في عملية التقييم وتدعم هذا النظر ... إذ سجل تقرير الخبرة الثالث والأخير أن دفاتر اليومية والميزانيات الخاصة بالشركة قبل التأمين لم يرد بها أرض النزاع ضمن أصول الشركة فلم تدرج في ميزانية ٣١ / ١٢ / ١٩٦١ أية أراضى .. وفي ميزانية ٣١ / ١٢ / ١٩٦٢ وهي الميزانية السابقة مباشرة على التأمين .. وقد أشتري المستأنفون أرض النزاع بصفتهم الشخصية وليس بأسم

الشركة أو مديرها رغم أن الشركة المؤممة أنشئت في تاريخ سابق على الشراء كما اختلفت حصص المشترين عن حصصهم التي أسهموا بها في الشركة الأمر الذي ينفي شبهة دخول هذه الأرض ضمن مقومات الشركة ولا يعد من قبيل الطعن في تقرير لجنة التقييم إخراج بعض العناصر من أصول الشركة المؤممة بل هو سعي للحصول على قضاء يحسم المنازعة المطروحة بعد أن تبين أن المستندات الخاصة بقيد الأرض التي إستند إليها لإعتبارها ضمن أصول الشركة لا تفيد ملكية الأخيرة للأرض بل على العكس من ذلك ملكية المستأنفين بصفاتهم الشخصية لهذه الأرض ... وكان يبين من هذه الأسباب أن محكمة الإستئناف قد إستخلصت من تقارير الخبراء المنتدبين التي إقتنعت بكفايتها وأخذت بها ومن الأدلة التي ساققتها أن أرض النزاع لم تكن ضمن عناصر تقييم شركة مصانع ... للغزل والنسيج وقت تأميمها وأنها مملوكة للمطعون ضدهم الستة عشر الأول بصفاتهم الشخصية وكان إستخلاصها سائغا وله مأخذه الصحيح من الأوراق ومن شأنه أن يؤدي الى النتيجة التي إنتهى إليها الحكم المطعون فيه بما يكفى حمل قضائه ولا مخالفة للقانون فإن النعى عليه في هذا الخصوص لا يعد وأن يكون مجادلة موضوعية فيها لمحكمة الموضوع من سلطة فهم الواقع وتقدير الأدلة في الدعوى مما تنحسر عنه رقابه محكمة النقض ، لما كان ما تقدم وكانت محكمة الإستئناف قد إستبقت طلب التسليم للفصل فيه بالحكم المنهى للخصومة كلها فإن النعى في هذا الصدد لا يصادف محلا من الحكم المطعون فيه ، وكانت الطاعنة لم تبين أوجه

دفاعها بشأن تقرير الخبير السابق ندبه التي أغفل الحكم المطعون فيه الرد عليها وأثرها في قضائه فإن نعيها بذلك يكون مجهلا وغير مقبول . ومن ثم يكون النعى بهذه الاسباب في جملته في غير محله .

وحيث إن الطاعنه تنعى بالسبب الثاني من الطعن الثاني على الحكمين المطعون فيهما الصادرين بتاريخ ٩ / ٦ / ١٩٨٣ ، ١٠ / ١٢ / ١٩٨٧ الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق وفي بيان ذلك تقول إنه طبقا لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين والقرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن سريان بعض القواعد على الأشخاص الخاضعين لأحكام هذا القانون فإن أموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين التي كانت خاضعة للحراسة تؤول إلى الدولة بعد رفع الحراسة مقابل تعويض إجمالي بحد أقصى مقداره ٣٠٠٠ جنية وإذ لم يثبت من الأوراق أن المطعون ضدهم الستة عشر الأول تقدموا الى المدير العام للأموال التي ألت الى الدولة للمطالبة بالتعويض المستحق عن أرض النزاع بعد رفع الحراسة عنها ، فذلك يدل ، على أن ملكية هذه الارض قد ألت الى الطاعنه ويكون قضاء الحكمين المطعون فيهما بتثبيت ملكيتها وتسليمها إلى أولئك المطعون ضدهم معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك بأنه لما كان البين مما سلف أن النزاع المردد في الدعوى ناشئ عن تطبيق أحكام التأميم وتجاوز نطاقه ولا يتعلق



بأحكام الحراسة المنصوص عليها فى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وأن الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ٩ / ٦ / ١٩٨٣ قد خلص صحيحا إلى تثبيت ملكية المطعون ضدهم الستة عشر الأول هم المالكون لأرض النزاع لأنها لم تكن ضمن أصول شركة مصانع.... للغزل والنسيج المؤممة الصادر بها قرار لجنة التقييم ومن ثم فلا يجدى الطاعنه القول بأن المطعون ضدهم المذكورين لم يلجأوا الى المدير العام للاموال التى آلت إلى الدولة بطلب التعويض النقدى تطبيقا لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ لخروج هذا الامر عن نطاق الدعوى الراهنة وعدم تعلقه بطلبات الخصوم المطروحة فيها . ومن ثم يكون هذا النعى غير مقبول .

وحيث إن الطاعنه تنعى بالسبب الثالث من الطعن الأول على الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١١ / ٤ / ١٩٨٥ الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول أنه قضى بعدم قبول طلبها إجراء المقاصة قولا منه بأنه لا يجوز طلب إجراء المقاصة القضائية لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ، وهذا الذى ذهب إليه الحكم غير سديد إذ لم يكن هناك مجال لبدء هذا الطلب أمام محكم أول درجة مما كان يتعين قبوله أمام محكمة الاستئناف طبقا لنص المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات ، كما رفض الحكم المطعون فيه دفعها بالتقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ٣٧٥ من القانون بناء على فهم خاطئ للواقع فى الدعوى إذا اعتقدت المحكمة أن الريع المطلوب هو تعويض عن غصب حيازة أرض النزاع فى حين أنه مقابل إنتفاع عنها مما يخضع لذلك التقادم . وفى هذا ما يعيب الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك بأنه لما كان الثابت أن الطاعنه قد طلبت أمام محكمة الإستئناف لأول مرة إجراء المقاصة القضائية المنصوص عليها في المادة ١٢٥ من قانون المرافعات ، وكان يشترط للدعاء بالمقاصة القضائية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن ترفع به دعوى أصلية أو أن يطلب في صورة طلب عارض يقدم بصحيفة تعلن الخصم أو يبدى شفاها في الجلسة في حضور الخصم ويثبت في محضرها تطبيقا لنص المادة ١٢٢ من قانون المرافعات ، وكانت الطلبات الجديدة لا تقبل في الإستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٣٥ من هذا القانون ، ومن ثم لا يجوز طلب المقاصة القضائية لأول مرة أمام محكمة الإستئناف وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر في قضائه بعدم قبول طلب الطاعنه المقاصة القضائية فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون . لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن إلزام الحائز سىء النية برد الثمرات ليس من الحقوق الدورية أو المتجددة التي تسقط بالتقادم الخمسى ومن ثم فلا يتقادم إلا بإنقضاء خمس عشرة سنة طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى ، ولما كان الواقع في الدعوى أن المطعون ضدهم الستة عشر الأول قد طلبوا إلزام الطاعنه بالريع عن أرض النزاع التي إستولت عليها اعتبارا من تاريخ ٨ / ٨ / ١٩٦٣ على أساس من الغضب باعتباره عملا غير مشروع يستوجب التعويض وليس كمقابل إنتفاع أو أجره إستناداً لعلاقة ايجارية ، كما لم تدع الطاعنه أمام محكمة

الموضوع قيام تلك العلاقة في ذلك التاريخ ، فمن ثم فإن قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدفع بالتقادم الخمسى بناء على ذلك وتقريره بأن الريع المطالب به لا يصدق عليه وصف الحقوق الدورية التى تخضع لهذا التقادم وإنما هو مقابل انتفاع مبناه عمل غير مشروع يكون متفقاً مع حقيقة الواقع ولا مخالفة فيه للقانون ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض هذين الطعنين .

////////////////////////////////////

## جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / عبد المنصف احمد هاشم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة

المستشارين : محمد عبد المنعم حافظ، د. رفعت عبد المجيد، محمد خيرى نواب رئيس المحكمة ومحمد

شهاوى .

(١٩٦)

الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٥٥ القضائية

٢٢٧٧ لسنة ٥٧ القضائية

(١) نقض " الأحكام غير الجائز الطعن فيها " الأحكام الجائز الطعن

فيها " .

الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها . عدم جواز الطعن

عليها استقلالا . الاستثناء . حالاته . م ٢١٢ مرافعات . صدور حكمين أحدهما لا يقبل الطعن

المباشر والآخر يقبله . أثره جواز الطعن فيهما معا . شرط ذلك وعلته .

(٢) نقض " الخصوم فى الطعن " .

الاختصاص فى الطعن بالنقض . شرطه . إختصاص من لم يقض له أو عليه بشئ . أثره .

(٣) إختصاص " إختصاص ولائى " . تأميم . حراسة .

محكمة القيم . إختصاصها دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بالحراسات التى فرضت

قبل العمل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ م. ٦١ ق ١٤١ لسنة ١٩٨١. نطاقه. المنازعات التي تدور حول تقرير الحق أو نفيه . أثره .

إختصاص المحاكم العادية بنظر المنازعات المتعلقة بالتأمين إلا ما استثنى منها بنص خاص . علة ذلك .

(٤) استئناف " الطلبات الجديدة : ما بعد طلبا جديدا . دعوى " الطلبات في الدعوى " . إلزام .

المقاصة القضائية . وسيلتها . بدعوى أصلية أو طلب عارض . م ١٢٣ مرافعات . إبداءها لأول مرة في الاستئناف . طلب جديد غير مقبول . علة ذلك . المحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبوله . م ١/٢٣٥ مرافعات .

(٥) حيازة ، تقادم " تقادم مسقط " . ريع .

إلتزام الحائز سئ النية برد الثمرات . تقادمه بإنتضاء خمس عشرة سنة . م ٢/٣٧٥ مدنى . علة ذلك .

(٧.٦) تأمين " لجان التقييم " .

(٦) التأمين . إقتصاره على الحقوق والأموال المملوكة للشركة المؤمنة وقت التأمين . ومؤداه .

(٧) إختصاص لجان التقييم . م ٣ ق ٧٢ لسنة ١٩٦٣ . نطاقه . تقييم الأموال التي أمت . خروجها عن ذلك بالاضافة أو الاستبعاد . أثره ، إهدار حجية قرارها في هذا الخصوص . علة ذلك . للمحاكم صاحبة الاختصاص الفصل في المنازعات التي تثور بين الغير وبين المنشأة المؤمنة بشأن الأموال المتنازع عليها أو في أى نزاع لا يتعلق بالتقييم في ذاته .



(٨) دعوى " نطاق الدعوى : الطلبات فى الدعوى " .

العبرة فى طلبات الخصوم . بما يبدونه منها على وجه جازم وصريح . تقيد المحكمة بها .

(٩) حكم " حجية الحكم " . قوة الامر المقضى .

قوة الامر المقضى ، عدم ورودها على ما لم يفصل فيه الحكم .

(١٠) دعوى " إغفال الفصل فى الطلبات " . حكم . نقض " الأحكام غير

الجاتز الطعن فيها " .

إغفال المحكمة الفصل فى طلب موضوعى . سبيل تداركه . الرجوع لذات المحكمة للفصل فيه

م ١٩٣ مرافعات . عزم جواز الطعن بالنقض لهذا السبب . علة ذلك .

(١١) حكم " تسببه : عيوب التدليل : ما لا يعد قصوراً " . " إستئناف " .

تسبب الحكم " .

تأييد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائى فى شق من قضائه لأسباب خاصة تغاير المنحى

الذى نجاه الحكم الأخير وإلغائه فيما قضى به فى الشق الآخر . لا قصور . علة ذلك . (مثال) .

(١٢) إثبات " العدول عن الإجراء " . حكم " تسببه " . محكمة الموضوع .

محكمة الموضوع . عدولها عما أمرت به من إجراءات الإثبات . لا عيب . عدم إلزامها ببيان

الأسباب . شرط ذلك وعلة .

١- مفاد نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات وما أفصحت عنه المذكرة

الايضاحية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع وضع قاعدة

تقضى بعدم جواز الطعن على إستقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير

الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها . وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية

والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى ، وكذلك الأحكام التى تصدر فى شق من

الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى. إلا إنه إذا كان قد صدر أثناء سير الخصومة حكمان أحدهما لايقبل الطعن المباشر طبقا للقواعد المقررة بالمادة سالفه الذكر والآخر يقبله وفقا للاستثناءات الواردة بها وكانت بينهما رابطة لاتقبل التجزئة أو أساس مشترك يستلزم حتما البحث فيه بصدد القضاء القابل للطعن إستثناء فإن الطعن فيهما معاً يكون جائزاً لأن هذا البحث لايشتمل عند نظر الطعن فى الحكم القابل له إلا قولاً واحداً بالنسبة للحكم الآخر وهو مايتفق مع حكم الفقرة الاخيرة من المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات.

٢- المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه لايجوز أن يختصم فى الطعن إلا من كان خصماً فى النزاع الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه وأن الخصم الذى لم يقضى له أو عليه بشئ لا يكون خصماً حقيقياً ولايقبل إختصامه فى الطعن

٣- إذ كان مفاد نص المادة السادسة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بشأن تصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أن المشرع قد أناط لمحكمة القيم دون غيرها الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الاموال وقيمة التعويضات والمنازعات الاخرى المتعلقة بالحراسات التى فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن المنازعات التى قصد المشرع إحالتها إلى محكمة القيم هى تلك المنازعات الموضوعية التى تدور حول تقرير الحق أو نفيه ومن ثم يخرج عن إختصاصها سائر المنازعات المتعلقة بتأميم الشركات والمنشآت ، وتختص المحاكم العادية ينظر هذه المنازعات بحسبانها صاحبة الولاية العامة للفصل فى المنازعات المدنية والتجارية إلا مااستثنى منها بنص خاص .

٤- إذ يشترط للادعاء بالمقاصة القضائية - على ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة أن ترفع مع دعوى أصلية أو أن يطلب في صورة طلب عارض يقدم بصحيفة تعلن إلى الخصم الآخر قبل يوم الجلسة أو يبدى شفاها في الجلسة في حضور الخصم ويثبت في محضرها تطبيقا لنص المادة ١٢٣ من قانون المرافعات . وكانت الطلبات الجديدة لا تقبل في الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٣٥ من هذا القانون ، فمن ثم لا يجوز ابداء طلب المقاصة القضائية لأول مرة أمام محكمة الاستئناف .

٥- المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن إلزام الحائز سئ النية برد الثمرات ليس من الحقوق الدورية المتجددة التي تسقط بالتقادم الخمسى ومن ثم فلا يتقادم إلا بانقضاء خمس عشرة سنة طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى .

٦- تأميم شركة ..... ذات الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة عن أصحابها بموجب أحكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ قصداً إلى نقل ملكيتها إلى الدولة إنما ينصب على الحقوق والأموال المملوكة للشركة وقت التأميم ولا ينصرف إلى غير ذلك من الحقوق والأموال الخاصة بأصحابها أو الشركاء فيها سواء كانوا متضامنين أو موصين .

٧- من المقرر أن إختصاص لجان التقييم المنصوص عليه في المادة الثالثة من القانون ٧٢ لسنة ١٩٦٣ ينحصر في تقييم رؤوس أموال المنشآت التى أمت ويتم ذلك بتحديدھا على أساس من العناصر المكونة لها وهى الحقوق والأموال المملوكة للمنشأة وقت التأميم وتتمتع لجنة التقييم المختصة فى هذا الشأن

بسلطة تقديرية مطلقة، ولكن ليس لها أن تضيف إلى الحقوق والأموال المؤممة شيئاً أو تستبعد منها شيئاً، إذ لا يجوز لها أن تقيم مالم يقصد المشرع إلى تأمينه أو تستبعد بعض العناصر التي أدخلها المشرع في نطاق التأمين، فإن هي فعلت شيئاً من ذلك فلا يكون لقرارها من أثر ولا يكتسب أي حصانة ولا يكون حجة قبل الدولة أو أصحاب الشأن ولا يحول قرارها دون المحاكم المختصة والنظر في المنازعات التي تثور بين الغير والمنشأة المؤممة بشأن الأموال المتنازع عليها أو في أي نزاع آخر لا يتعلق بالتقييم في ذاته .

٨- المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن العبرة في طلبات الخصوم في الدعوى هي بما يطلبونه على وجه جازم وصريح وتلتزم المحكمة بطلباتهم وبعدم الخروج عن نطاقها .

٩- من المقرر أن مالم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضى .

١٠- مفاد نص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الطلب الذي تغفله المحكمة يظل باقياً على حاله ومعلقاً أمامها ويكون السبيل إلى الفصل فيه هو الرجوع إلى ذات المحكمة لتستدرك، مافاتهما الفصل فيه ولا يجوز الطعن بالنقض في الحكم بسبب إغفاله الفصل في طلب موضوعي لأن الطعن لا يقبل إلا عن الطلبات التي فصل فيها صراحة أَوْضْماً .

١١- إذ كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد رفض إزالة المنشآت وأقام قضاءه على أسباب خاصة أنشأها لنفسه ونحى فيها منحى آخر مغايراً لأسباب الحكم الابتدائي الذي ألغى قضاءه في خصوص طلبى تثبيت الملكية والريع، وكان تأييده لقضاء هذا الحكم برفض طلب الإزالة ينصرف

بطريق اللزوم الحتمى إلى المنطوق وحده فإنه يكون بمنأى عن عيب القصور.

١٢- المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كانت محكمة الموضوع هى التى أمرت باتخاذ إجراء الاثبات من تلقاء نفسها فإنها تملك العدول عنه دون ذكر أسباب لذلك ،لأنه متى كان لايتصور أن يمس العدول فى هذه الحالة أى حق للخصوم فلايلزم تبريره.

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الأحكام المطعون فيها وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدهم الخمسة الأول فى الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٥٥ القضائية الطاعنين فى الطعن رقم ٢٢٧٧ لسنة ٥٧ القضائية - .....  
 ..... - أقاموا الدعوى رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٧٧ مدنى شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بتثبيت ملكيتهم لمساحة ٢١ و ١٨ و ٦ المبينة بالصحيفة والزام الشركة الطاعنه والمطعون ضده السادس وزير الصناعات بصفتة فى الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٥٥ القضائية - المطعون ضدهما الأولين فى الطعن رقم ٢٢٧٧ لسنة ٥٧ القضائية - بتسليمها إليهم خالية وإزالة ماعليها من منشآت ومبان وبالريع المستحق عنها بواقع ٥٠٠ مليم للمتر المربع اعتبارا من يوم ١٩٦٣/٨/٨ حتى تاريخ التسليم . وقالوا بيانا لذلك إن الحكومة أمت فى التاريخ المشار إليه شركة مصانع ..... للغزل والنسيج واستولت بدون وجه حق على المساحة أنفه الذكر التى يمتلكونها بصفاتهم الشخصية



بموجب العقد المسجل برقم ٥٩٦٠ لسنة ١٩٥٣ القاهرة وامتنعت عن تسليمها إليهم فاقاموا الدعوى بطلباتهم سالفة البيان ورفضها لمن عداه . استأنف المطعون ضدهم المذكورون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٣٤ لسنة ٩٥ قضائية بتاريخ ٢٢ من ابريل سنة ١٩٧٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى بالنسبة لوزير الصناعة وبندب خبير فيها ثم عادت وندبت ثلاثة خبراء لبيان ما اذا كانت أرض النزاع تعتبر من أصول شركة مصانع ..... للغزل والنسيج المؤمنة وبعد أن قدم الخبراء المنتدبون تقريرهم الثانى حكمت المحكمة بتاريخ ٩ من مارس سنة ١٩٨٣ بإلغاء الحكم المستأنف وتثبيت ملكية المطعون ضدهم سالفى الذكر لأرض النزاع وبندب خبير قبل الفصل فى طلب الريع وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ١١ من ابريل سنة ١٩٨٥ بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلب الريع وبإلزام الشركة الطاعنة فى الطعن الأول بأن تؤدى إلى هؤلاء المطعون ضدهم مبلغ ١٣١٠٧٦ جنيها قيمة الريع عن المدة من ٨/٨/١٩٦٣ حتى ٣١/١٠/١٩٨٤ ومبلغ ٥٤٠ جنيها شهريا عن المدة اللاحقة وحتى تاريخ التسليم وقبل الفصل فى طلب التسليم بنندب خبير ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ٧ من مايو سنة ١٩٨٧ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فيما يتعلق بطلب إزالة المنشآت والمبانى . طعنت الشركة المذكورة بطريق النقض فى الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ١١ من ابريل سنة ١٩٨٥ القاضى بإلزامها بالريع وفى حكم تثبيت الملكية الصادر بتاريخ ٩ من مارس سنة ١٩٨٣ بالطعن الأول رقم ١٧٢٤ لسنة ٥٥ القضائية ودفع المطعون ضدهم الخمسة الأول بعدم جواز الطعن فى هذا الحكم

الآخر كما طعنوا بالنقض في الحكم الصادر بتاريخ ٧ من مايو سنة ١٩٨٧ في خصوص قضائه في طلبى التسليم والازالة بالطعن الثانى رقم ٢٢٧٧ لسنة ٥٧ القضائية واودعت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأى بعدم قبول الطعن الأول بالنسبة للمطعون ضدهما السادس والسابع - وزيرى الصناعة والمالية بصفتيهما - وبرفض الطعنين ، وإن عرض الطعنان على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ورأت أنهما جديران بالنظر حددت جلسة لنظرهما وفيها أمرت بضم الطعن الثانى إلى الأول ليصدر فيهما حكم واحد ودفعت الطاعنه فى الطعن الأول بعدم اختصاص المحاكم العادية ولائيا بنظر الدعوى والتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون ضدهم الخمسة الأول بعدم جواز الطعن الأول رقم ١٧٢٤ لسنة ٥٥ القضائية بالنسبة لحكم تثبيت الملكية الصادر بتاريخ ١٩٨٣/٣/٩ أن الطاعنه لم تطعن بطريق النقض على هذا الحكم وقت صدوره فصار بذلك باتا وغير قابل للطعن .

وحيث إن هذا الدفع غير سديد . ذلك بأن مفاد نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات وما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع وضع قاعدة تقضى بعدم جواز الطعن على إستقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها . وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى ، وكذلك الأحكام التى تصدر فى شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى. إلا أنه إذا كان قد صدر أثناء سير الخصومة حكمان أحدهما لايقبل الطعن المباشر طبقا للقواعد المقررة بالمادة سالفة الذكر والآخر يقبله

وفقا للاستثناءات الواردة بها وكانت بينهما رابطة لاتقبل التجزئة أو أساس مشترك يستلزم حتما البحث فيه بصيد القضاء القابل للطعن إستثناءً فإن الطعن فيهما معا يكون جائزاً لأن هذا البحث لا يهتم عند نظر الطعن في الحكم القابل له إلا قولاً واحداً بالنسبة للحكم الآخر وهو ما يتفق مع حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات التي تنص على أن " وإذا أبدى الطاعن سبباً للطعن بالنقض فيما يتعلق بحكم سابق على صدور الحكم المطعون فيه ذات الدعوى اعتبر الطعن شاملاً للحكم السابق ما لم يكن قد قبل صراحة ، لما كان ذلك وكان حكم تثبيت الملكية الصادر أثناء سير الخصومة بتاريخ ١٩٨٣/٣/٩ ليس من الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى وبالتالي فلم يكن من الجائز الطعن فيه إستقلالاً وقت صدوره إلا أن قضاء للمطعون ضدهم الخمسة الأول بالملكية التي تعتبر أساساً مشتركاً بينه وبين الحكم الصادر بالزام الطاعنه بالريع إستناداً إلى هذه الملكية من شأنه أن يجعل الطعن فيه مع الطعن في حكم الإلزام بالريع القابل للتنفيذ الجبرى جائزاً ومن ثم يكون هذا الدفع في غير محله .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة العامة بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهما السادس والسابع في الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٥٥ القضائية ( المطعون ضدهما الثاني والثالث في الطعن رقم ٢٢٧٧ لسنة ٥٥ القضائية - وزير الصناعة والمالية بصفتيهما - أن وزير المالية لم يكن خصماً حقيقياً إذ اختصم لأول مرة في الإستئناف لتقديم مالدیه من مستندات ، كما أنه وزير الصناعة قد وقفاً من الخصومة موقفاً سلبياً ولم يقض لهما بشئ .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك بأن من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه

لايجوز أن يختصم في الطعن إلا من كان خصماً في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه وأن الخصم الذي لم يقضى له أو عليه بشئ لا يكون خصماً حقيقياً ولا يقبل إختصامه في الطعن . ولما كان الثابت أن وزير الصناعة بصفته المطعون ضده السادس في الطعن الأول، المطعون ضده الثاني في الطعن الثاني - لم يكن خصماً للطاعنه في الطعن الأول في الدعوى بل كان مدعى عليه معها فيها وقد قضى إبتدائيا بعدم قبول الدعوى بالنسبة له وتأييد هذا القضاء بالحكم الصادر من محكمة الإستئناف أثناء سير الخصومة بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٢ ولم يطعن الطاعنون في الطعن الثاني على هذا الحكم بالنقض مع الحكم المنهى للخصومة فامتنع عليهم بذلك إختصامه في الطعن ، كما أن وزير المالية بصفته المطعون ضده السابع في الطعن الأول - المطعون ضده الثالث في الطعن الثاني - قد اختصم لأول مرة أمام محكمة الإستئناف ليقدم مالدیه من مستندات ولم يقض له بشئ وبالتالي فلايعتبر خصماً حقيقياً ، ومن ثم يتعين عدم قبول إختصام المطعون ضدهما المذكورين في الطعنين على السواء .

وحيث إن الطعنين فيما عدا ذلك إستوفيا أوضاعهما الشكليه .

#### أولا : الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٥٥ القضائية :

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاث أسباب أضافت إليها الطاعنه بالجلسة سببا رابعاً متعلقاً بالنظام العام تنعى به وبالشق الثاني من السبب الأول على الحكمين المطعون فيهما الصادرين في ١٩٨٣/٣/٦ ، ١٩٨٥/٤/١١ مخالفة القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك نقول أن النزاع في الدعوى الحالية ناشئ عن الحراسة التي خضع لها المطعون ضدهم الخمسة الأول باعتبارهم من أصحاب شركة مصانع .....

للغزل والنسيج التي أمت بموجب القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٢ وبالتالي فإنه يخرج عن ولاية المحاكم العادية وتكون محكمة القيم المنصوص عليها في القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٥ هي المختصة بنظر الدعوى طبقا لنص المادة السادسة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بشأن تصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، وإذ خالف الحكمان المطعون فيهما مسألة الاختصاص الولائي المتعلقة بالنظام العام بفصلهما في الدعوى والتفت ثانيهما عما تمسكت به في هذا الخصوص فذلك مايعيبهما ويستوجب نقضهما .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك بأنه لما كان مفاد نص المادة السادسة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بشأن تصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أن المشرع قد أناط لمحكمة القيم دون غيرها الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الاموال وقيمة التعويضات والمنازعات الأخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن المنازعات التي قصد المشرع إحالتها إلى محكمة القيم هي تلك المنازعات الموضوعية التي تدور حول تقرير الحق أو نفيه ومن ثم يخرج عن اختصاصها سائر المنازعات المتعلقة بتأميم الشركات والمنشآت ، وتختص المحاكم العادية بنظر هذه المنازعات بحسبانها صاحبة الولاية العامة للفصل في المنازعات المدنية والتجارية إلا ماأستثنى منها بنص خاص لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أن المطعون ضدهم الخمسة الأول قد إستندوا في طلب ثبوت ملكيتهم لارض النزاع وسائر طلباتهم الأخرى المرتبطة به إلى أن الطاعنه قد استولت على هذه الارض المملوكة لهم



بصفاتهم الشخصية بأن وضعت يدها عليها دون سند متجاوزة في ذلك قرار لجنة التقييم الذي يقتصر نطاقه طبقا لهذا القانون على أموال وممتلكات الشركة المؤممة ذات الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة عن شخصية وذمة أصحابها ولا يمتد إلى أموال وممتلكات هؤلاء الأصحاب ، فإن النزاع موضوع الدعوى بهذا الوصف يعتبر متعلقا بالتأمين وتجاوز نطاقه ولا شأن له بالحراسه ومن ثم فإن هذا النزاع يدخل في ولاية المحاكم العادية ولا تختص به محكمة القيم . وإذ التزم الحكمان المطعون فيهما هذا النظر في قضائهما وواجه ثانيهما دفع الطاعنه بعدم الاختصاص الولائي وأطرحه بما يتفق وصحيح حكم القانون فإن النعى عليهما في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنه تنعى بالشق الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١١/٤/١٩٨٥ مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ومخالفة الثابت بالأوراق وفي بيان ذلك نقول أنه رفض طلبها إجراء المقاصة القضائية مستندا في ذلك إلى أن الضرائب المستحقة على مصنع ..... قبل التأمين والبالغة ٦٤٦ مليما و ٣١١٦٦ جنيها تسأل عنها شركة مصانع ..... المؤممة التي آلت إلى الطاعنه دون المطعون ضدهم الخمسة الأولى أصحاب تلك الشركة في حين أن هؤلاء الآخرين هم الملتزمون بتلك الضرائب بعد فرض الحراسة الادارية عليهم وتأمين شركتهم بموجب القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ كما رفض الحكم أيضا دفعها بسقوط الربيع بالتقادم الخمسي المنصوص عليه في المادة ٣٧٥ من القانون المدني بناء على فهم خاطئ للواقع في الدعوى وإذ اعتقدت المحكمة أن ما يطالب به أولئك المطعون ضدهم في الدعوى هوريع

فى حين أنه يمثل أجرة أرض النزاع مما يخضع لذلك التقادم . وفى هذا ما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مبرر ، ذلك بأنه لما كان الثابت أن الطاعنه قد طلبت أمام محكمة الاستئناف لأول مرة إجراء المقاصة القضائية المنصوص عليها فى المادة ١٢٥ من قانون المرافعات ، وكان يشترط للدعاء بالمقاصة القضائية - على ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة أن ترفع به دعوى أصلية أو أن يطلب فى صورة طلب عارض يقدم بصحيفة تعلن إلى الخصم الآخر قبل يوم الجلسة أو يبدى شفاها فى الجلسة فى حضور الخصم ويثبت فى محضرها تطبيقا لنص المادة ١٢٣ من قانون المرافعات . وكانت الطلبات الجديدة لاتقبل فى الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٣٥ من هذا القانون ، فمن ثم لايجوز إبداء طلب المقاصة القضائية لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ، وإذ إلتمز الحكم المطعون فيه هذا النظر فى قضائه بعدم قبول طلب الطاعنه المقاصة القضائية فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون . لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن إلتمز الحائز سئ النية برد الثمرات ليس من الحقوق الدورية المتجددة التى تسقط بالتقادم الخمسى ومن ثم فلا يتقادم إلا بانقضاء خمس عشرة سنة طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى ، ولما كان الواقع فى الدعوى أن المطعون ضدهم الخمسة الأول قد طلبوا إلزام الطاعنه بالريع عن أرض النزاع التى إستولت عليها إعتبارا من تاريخ ١٩٦٣/٨/٨ بطريق الغصب بإعتباره عملا غير مشروع يستوجب التعويض وليس كمقابل انتفاع أو أجره استنادا لعلاقة ايجارية كما أن الطاعنه لم تدع أمام محكمة

الموضوع قيام تلك العلاقة في ذلك التاريخ فمن ثم فإن قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدفع بسقوط الربيع بالتقادم الخمسى بناء على ذلك وتقريره بأن الربيع المطالب به لا يصدق عليه وصف الحقوق الدورية المتجددة التى تخضع لهذا التقادم وإنما هو مقابل انتفاع مبناه عمل غير مشروع ، فإنه يكون متفقاً مع حقيقة الواقع ولا مخالفة فيه للقانون ويكون النعى عليه فى هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث إن الطاعنه تنعى بالسببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٨٣/٣/٩ الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالاوراق والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك تقول أنه إستند فى قضائه بتثبيت ملكية أرض النزاع للمطعون ضدهم الخمسة الاول إلى ماتضمنه تقرير الخبراء المنتدبين من التفرقة فى رأسمال شركة مصانع ..... للغزل والنسيج المؤممة بين أصول الشركة وما هو مملوك ملكية خاصة للشركاء فى حين أن نصوص قانون التأمين رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ لاتعرف هذه التفرقة بالنسبة لجميع الشركات التى تم تأمينها وألت ملكيتها إلى الدولة ، وقد أهدر الحكم المطعون فيه بذلك حجية القرار الصادر من لجنة تقييم الشركة المذكورة والذي انتهى إلى أن أصولها تشمل جميع الآلات والأراضى بما فيها أرض النزاع ، كما أن القضاء بتسليم هذه الأرض إلى اصحابها يترتب عليه إنهاء الشركة الطاعنه وتشريد عمالها ، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه قد عول على تقرير الخبير السابق ندبه رغم اعتراض الطاعنه عليه ودون أن يعنى يبحث اعتراضاتها فيكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك بأنه لما كان تأمين شركة مصانع ..... للغزل

والنسيج ذات الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة عن أصحابها بموجب أحكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ قصداً إلى نقل ملكيتها إلى الدولة إنما ينصب على الحقوق والاموال المملوكة للشركة وقت التأمين ولا ينصرف إلى غير ذلك من الحقوق والاموال الخاصة بأصحابها أو الشركاء فيها سواء كانوا متضامنين أو موصين ، وكان إختصاص لجان التقييم المنصوص عليه في المادة الثالثة من القانون سالف الذكر ينحصر في تقييم رؤوس أموال المنشآت التي أمت ويتم ذلك بتحديدتها على أساس من العناصر المكونة لها وهي الحقوق والاموال المملوكة للمنشأة وقت التأمين وتتمتع لجنة التقييم المختصة في هذا الشأن بسلطة تقديرية مطلقة، ولكن ليس لها أن تضيف إلى الحقوق والاموال المؤمنة شيئاً أو تستبعد منها شيئاً، إذ لا يجوز لها أن تقيم مالم يقصد المشرع إلى تأميمه أو تستبعد بعض العناصر التي أدخلها المشرع في نطاق التأمين، فإن هي فعلت شيئاً من ذلك فلا يكون لقرارها من أثر ولا يكتسب أية حصانة ولا يكون حجة قبل الدولة أو أصحاب الشأن ولا يحول قرارها دون المحاكم المختصة والنظر في المنازعات التي تثور بين الغير والمنشأة المؤمنة بشأن الاموال المتنازع عليها أو في أى نزاع آخر لا يتعلق بالتقييم في ذاته لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتثبيت ملكية المطعون ضدهم الخمسة الأول لأرض النزاع على قوله "..... وبعد أن أعيدت المأمورية إلى مكتب الخبراء للمرة الثالثة ... وبالإطلاع على ميزانية شركة مصانع ..... للغزل والنسيج وحساباتها المنتهية في ١٩٦١/١٢/٣١ تبين عدم إدراج الاراضى ضمن أصول الشركة الثابتة وانتهى الخبراء الثلاثة المنتدبين في نتيجة تقريرهم إلى أن أرض النزاع لم تكن ضمن أصول الشركة عند التأمين ولكنها كانت

مؤجرة بإيجار شهري مقداره ٥٤٠ جنيها ..... وكان الثابت من الأوراق أن شركة مصانع ..... للغزل والنسيج أنشئت بموجب العقد المسجل في ١٩٥٣/١١/٢٥ واشترى المستأنفون أرض النزاع بالعقد المسجل في ١٩٥٣/٨/٨ قبل تكوين الشركة ولم تدخل الأرض ضمن أصول الشركة حتى تاريخ التأميم على النحو السالف الذكر إذ لم يقدم المستأنفون الأرض ضمن حصتهم في رأس المال وجميع حصص الشركاء كانت نقدا - وقد أوردت الكشف الرسمية المستخرجة من مأورية الضرائب العقارية أن أرض النزاع كانت مؤجرة للشركة - كما ورد بقرار لجنة تقييم الشركة عدم انتقال ملكية الأرض إلى الشركة وقدرت أراضي الشركة المملوكة لها في ١٩٦٣/٨/٨ بمبلغ ٢٧٥٧٠,٥٤٠ جنيها واستيعدت اللجنة من هذا المبلغ ١٣٠٩,٥٦٠ جنيها وهو ما يمثل مصروفات التسجيل الخاصة بجزء الأراضي التي لم تنتقل ملكيتها إلى الشركة والخاصة بأرض النزاع ... الأمر الذي يستدل منه على أن أرض النزاع لم تنتقل ملكيتها إلى الشركة .. وأستمرت ملكية الأرض حتى اليوم للمستأنفين بصفتهم الشخصية ولاينال من ذلك أن ترد أرض النزاع ضمن الأصول في ميزانية التقييم إذ لا حجية لقرارات التقييم بشأن إضافة أو إستبعاد بعض العناصر من الأموال المؤممة .... , وكان يبين من هذه الأسباب أن محكمة الإستئناف قد استخلصت من تقرير الخبراء الثلاثة المنتدبين الذي إقتتعت بكفايته وأخذت به ومن الأدلة التي ساقها أن أرض النزاع لم تكن ضمن عناصر تقييم مصانع شركة ..... للغزل والنسيج وقت تأميمها وأنها مملوكة للمطعون ضدهم الخمسة الأول بصفاتهم الشخصية وكان إستخلاصها سائغا وله ماخذه الصحيح من الأوراق ومن شأنه أن



يؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها الحكم المطعون فيه بما يكفى لحمل قضائه ولا مخالفة فيه للقانون فإن النعى عليه فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية فيما لمحكم الموضوع من سلطة فهم الواقع وتقدير الأدلة فى الدعوى مما تنحسر عنه رقابة محكمة النقض ، لما كان ما تقدم وكانت محكمة الاستئناف قد إستبقت طلب التسليم للفصل فيه بالحكم المنهى للخصومة كلها كما أنها لم تعول فى قضائها على تقرير الخبير السابق ندبه فى هذا الخصوص فلا يقبل النعى على الحكم المطعون فيه فى هذا الصدد لأنه لا يصادف من قضائه محلا ومن ثم يكون النعى بهذين السببين فى جملته فى غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض هذا الطعن .

**ثانيا : الطعن رقم ٢٢٧٧ لسنة ٥٧ القضائية :**

وحيث إن الطعن اقيم على سببين ينعى الطاعنون بالوجه الاول من السبب الاول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون - وفى بيان ذلك يقولون أنه إستند فى قضائه برفض طلب إزالة المنشآت والمباني التى أقامتها المطعون ضدها الأولى على أرض النزاع المملوكة لهم على أنها كانت تعتقد بحسن نية بأن لها حقا فى إقامة تلك المنشآت والمباني وبالتالي فلا يكون لهم طلب إزالتها وفق نص الفقرة الأولى من المادة ٩٢٥ من القانون المدنى ، فى حين أنه كان يجب على محكمة الاستئناف ألا تقف عند حد تقرير حسن نية المطعون ضدها الأولى فى إقامة المنشآت والمباني وأن تطبق حكم الفقرة الثانية من تلك المادة الذى يخول لصاحب الارض تملك المنشآت والمباني التى أقامها الحائز بحسن نية عليها بالإلتصاق على أن يعوض هذا الحائز بدفع قيمة المواد

وأجره العمل أو بأن يدفع له مبلغا يساوى ما زاد فى ثمن الأرض بسبب الاعمال التى أنشأها فيها أو بأن يطلب تملكه الأرض إذا كانت المنشآت قد بلغت من الجسامة حدا يرهق صاحب الأرض نظير تعويض عادل . هذا إلى أن رفض الحكم المطعون فيه طلب الإزالة ينطوى على قضاء ضمنى برفض تسليم أرض النزاع إلى الطاعنين يترتب عليها تملكها للمطعون ضدها الأولى مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك بأن من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن العبرة فى طلبات الخصوم فى الدعوى هى بما يطلبونه على وجه جازم وصريح وتلتزم المحكمة بطلباتهم وبعدم الخروج عن نطاقها ، ومتى كان الثابت أن صحيفة دعوى الطاعنين قد إشتملت على طلب إزالة المنشآت والمباني التى أقامتها المطعون ضدها الأولى على أرض النزاع المملوكة لهم استنادا إلى أنها استولت عليها بطريق الغصب ، وانهم لم يعدلوا هذا الطلب أمام محكمة درجة أول إلى طلب تملك المنشآت والمباني بالالتصاق أو تملك المطعون ضدها الأولى الأرض المقامة عليها مقابل التعويض عنها طبقا للقواعد المنصوص عليها فى المادة ٩٢٥ من القانون المدنى بشأن المباني بحسن نية فى ملك الغير ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم فى قضائه طلب الإزالة وأنزل حكم القانون عليه تقيدا بنطاق الدعوى لا يكون قد خالف القانون اما ما ورد بالنعى من انطواء الحكم على قضاء ضمنى برفض طلب التسليم وأثره على الملكية فهو غير صحيح إذ البين من منطوق الحكم المطعون فيه وأسبابه أنه أفصح عن أن مانظرته المحكمة وقضت فيه بالفصل هو طلب الإزالة ، لذا فإن طلب التسليم يكون باقيا على حاله أمامها دون يبت فيه . ومن المقرر أن مالم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن

يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الامر المقضى . ومن ثم يكون النعى بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعنون بالوجه الثانى من السبب الأول وبالوجه الثالث من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقولون أن الثابت من تقرير الخبير المنتدب بالحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٨٥/٤/١١ لبحث طلب التسليم أنه تضمن أن هناك مساحة خالية من أرض النزاع المملوكة لهم مقدارها ١٣٠٨١ مترا خلف المصنع يمكن تسليمها إليهم بالاضافة إلى محطة البنزين ومع ذلك لم يقض لهم الحكم المطعون فيه بتسليمهم هذه المساحة أو بتعويضهم عنها وذن أن يبدى سببا لذلك مما يعيبه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول . ذلك بأن النص فى المادة ١٩٢ من قانون المرافعات على أن « إذا أغفلت المحكمة الحكم فى بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه . مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الطلب الذى تغفله المحكمة يظل باقيا على حاله ومعلقا أمامها ويكون السبيل إلى الفصل فيه هو الرجوع إلى ذات المحكمة لتستدرك، مافاتاها الفصل فيه ولايجوز الطعن بالنقض فى الحكم بسبب إغفاله الفصل فى طلب موضوعى لأن الطعن لايقبل إلا عن الطلبات التى فصل فيها صراحة أوضمنا . لما كان ذلك وكانت محكمة الإستئناف لم تنتظر بالفعل فى طلب التسليم - على ماسلف بيانه - فإن إغفال الفصل فيه لا يصلح سببا للطعن بالنقض . ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا الخصوص غير مقبول .

وحيث إن الطاعنين يتعنون بالوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقولون أن محكمة الاستئناف سبق أن قضت بحكمها الصادر بتاريخ ١٩٨٣/٣/٩ بإلغاء الحكم المستأنف وبتثبيت ملكية الطاعنين لارض النزاع وإذ عاد الحكم المطعون فيه فقضى برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فيما يتعلق بطلب الازالة فإنه يكون قد أحال على أسباب الحكم الابتدائى بعد إلغائه مع أن الاحالة فى الاسباب لاتصح إلا على حكم قائم . وفى هذا مايعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح . ذلك بأنه متى كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد رفض إزالة المنشآت وأقام قضاءه على أسباب خاصة أنشأها لنفسه ونحى فيها منحنى آخر مغايراً لأسباب الحكم الابتدائى الذى ألغى قضاءه فى خصوص طلبى تثبيت الملكية والريع، وكان تأييده لقضاء هذا الحكم برفض طلب الازالة ينصرف بطريق اللزوم الحتمى إلى المنطوق وحده فإنه يكون بمنأى عن عيب القصور.

وحيث إن الطاعنين يتعنون بالوجه الثانى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقولون إن محكمة الاستئناف عهدت إلى الخبير المنتدب بالحكم التمهيدى الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٤/١١ بتقدير قيمة المنشآت التى أحدثتها المطعون ضدها الأولى بارض النزاع اعتباراً من تاريخ ١٩٦٣/٨/٨ وجاء تقديره قاصراً عن بيان قيمة المنشآت المستحقة الإزالة وثمان المواد وأجر العمل والتعويض المستحق فى حالة إستبقاء المنشآت ، ومع ذلك لم يقلل الحكم المطعون فيه كلمته فى عدم قيام الخبير بما عهد إليه فى هذا الخصوص أو سبب عدول المحكمة عن

تنفيذ الحكم التمهيدي بالكامل ، مما يعيبه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك بأنه لما كان الحكم المطعون فيه قد إستخلص - فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع أن المطعون ضدها الأولى كانت تعتقد بحسن نية أن لها الحق فى إقامة المنشآت على أرض النزاع المملوكة للطاعنين وإنتهى إلى رفض طلب الأخيرين إزالتها ، ولم يكن من بعد بحاجة إلى البحث فى قيمة التعويضات المستحقة عن طلب استبقائها الذى يخرج عن نطاق الدعوى ومن ثم فلا جناح عليه إن هو رأى العدول عما عهدته به المحكمة إلى الخبير بحثه فى هذا الخصوص ، كما لا يعيب الحكم عدم ذكر سبب هذا العدول لما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة من أنه إذا كانت محكمة الموضوع هى التى أمرت باتخاذ إجراء الإثبات من تلقاء نفسها فإنها تملك العدول عنه دون ذكر أسباب لذلك ، لأنه متى كان لا يتصور أن يمس العدول فى هذه الحالة أى حق للخصوم فلا يلزم تبريره. لما كان ذلك فإن النعى بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض هذا الطعن أيضا .

=====



## جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / عبد المنصف احمد هاشم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد المنعم حافظ، د. رفعت عبد المجيد، محمد خيرى نواب رئيس المحكمة ومحمد  
شهاوى .

(١٩٧)

الطعن رقم ١٦٠٢ لسنة ٥٦ القضائية

(١) (٢) محاماه . دعوى " نظر الدعوى " .

(١) إتيان المحامى أى من الاعمال الممنوعة بالمادة ٨٠ من قانون المحاماه رقم ١٧ لسنة

٨٣، لا يؤدي إلى بطلان العمل . جزاؤه . مساعته تأديبيا . علة ذلك .

(٢) ما يصدر من محام بالجلسة . تقدير إنطوائه على إحدى الجرائم أو إخلال بنظام

الجلسة . منوط برئيسها . المادتان ١٠٤ و ١٠٦ مرافعات . أثره .

(٣) حكم " إصدار الحكم " . محكمة الموضوع .

محكمة الموضوع . سلطتها فى تأجيل إصدار الحكم إلى جلسة تحددها . شرطه . بيان

أسبابه فى ورقة الجلسة وفى المحضر .

(٤) دعوى " اعادة الدعوى للمرافعة " . محكمة الموضوع . حكم .

محكمة الموضوع . سلطتها التقديرية فى رفض طلب إعادة الدعوى للمرافعة .

(٥) محكمة الموضوع " تقدير الدليل " مسائل الواقع " .

محكمة الموضوع . سلطتها في إستخلاص الواقع في الدعوى من المستندات المقدمة .

(٦) تزوير .

اتخاذ الخصم طريق الطعن بالتزوير لا يستلزم ترخيصاً من المحكمة بذلك .

١- يدل نص المادة ٨٠ من قانون المحاماه رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ - على أن إقدام المحامى على إتيان أى من الأعمال المنصوص عليها فيه لا يؤدي إلى بطلان العمل وإنما إلى مساءلته تأديبياً بعد أن خلت مواد ذلك القانون من ترتيب البطلان جزاء على مخالفته .

٢- مفاد المادتين ١٠٤ و ١٠٦ من قانون المرافعات أن تقدير إنطواء الفعل الذى يقع من المحامى على إحدى الجرائم المعاقب عليها قانونا ويعد إخلالا منه بنظام الجلسة أمر منوط برئيس الجلسة ليس للخصوم أن يتمسكوا به أو أن يعيبوا على المحكمة ما ترخصت في إجراءاته .

٣- أجازت المادة ١٧٢ من قانون المرافعات للمحكمة إذا إقتضى الحال تأجيل إصدار الحكم أن تعين يوماً للنطق به مع بيان أسباب التأجيل فى ورقة الجلسة وفى المحضر.

٤- المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه لا تثريب على محكمة الموضوع إن هى لم تجب إلى الطلب المقدم إليهما بإعادة الدعوى إلى المرافعة ذلك أنه أمر يرجع لمطلق تقديرها .

٥- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى إستخلاص الواقع فى الدعوى من الأوراق والمستندات المقدمة تقديمًا صحيحًا فيها .

٦- الإدعاء بالتزوير يعد من الرخص التى قررها المشرع للخصم إن شاء استعملها دون حاجة إلى الترخيص له بذلك من المحكمة .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول اقام الدعوى رقم ٣٦٤٧ لسنة ١٩٨٤ مدنى الاسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ٦ يونيه سنة ١٩٨٣ المتضمن شرائه من مورث الطاعن وباقى المطعون ضدهم حصه شائعة مقدارها  $8\frac{8}{35}$  من كامل أرض وبناء العقار الميين بالصحيفه والعقد نظير مبلغ سدد بالكامل مقداره خمسة الاف جنيه ، بعد أن تقاعس البائع ومن بعده ورثته عن تسليمه مستندات ملكية العين المبيعة اللازمة للتسجيل وبتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٨٥ حكمت المحكمة بصحة ونفاذ ذلك العقد . إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٤٠٣ لسنة ٤١ قضائية وفى ١٢ مارس سنة ١٩٨٦ قضت

المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على إثني عشر سببا ينعي الطاعن بالسبب الخامس منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك ببطلان حضور محامي المطعون ضدهم عدا الأول لتمثيله مصالح متعارضة للخصوم في الدعوى فضلا عن إنطواء ذلك على ما يعد اخلافا منه بنظام الجلسة يقتضى من المحكمة أن تجرى تحقيقا فيه ثم تحيله إلى النيابة العامة للتصرف فيه وإذا فصلت المحكمة في الدعوى دون إتخاذ ذلك الإجراء وانتظار نتيجة التصرف فإن حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك بأن النص في المادة ٨٠ من قانون المحاماه رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه « على المحامي أن يمتنع عن إبداء أية مساعدة ولو من قبيل المشورة لخصم موكله في النزاع ذاته أو في نزاع مرتبط به إذا كانت قد أبدى فيه رأيا للخصم أو سبقت له وكاله عنه فيه ثم تنسئ عن وقالته وبصفة عامة لايجوز للمحامي أن يمثل مصالح متعارضة ..... يدل على أن إقدام المحامي على إتيان أى من الأعمال المنصوص عليها فيه لا يؤدي إلى بطلان العمل وإنما إلى مساءلته تأديبيا بعد أن خلت مواد ذلك القانون من ترتيب البطلان جزاء على مخالفته ، لما كان ذلك ، وكان النص في المادة ١٠٤ من قانون المرافعات على أن " ضبط الجلسة وإدارتها منوطان

برئيسها .... " وفى المادة ١٠٦ منه على أنه "مع مراعاة أحكام قانون المحاماه يأمر رئيس الجلسة بكتابه محضر عن كل جريمة تقع أثناء إنعقادها وبما يرى إتخاذ من إجراءات التحقيق ثم يأمر بإحالة الأوراق إلى النيابة لإجراء مايلزم فيها .." وفى الفترة الثانية من المادة ٤٩ من قانون المحاماه أنف الذكر على أنه : وإستثناء من الأحكام الخاصة بنظام الجلسات والجرائم التى تقع فيها المنصوص عليها فى قانون المرافعات والإجراءات الجنائية إذا وقع من المحامى أثناء وجوده بالجلسة لأداء واجبه أو بسببه اخلال بنظام الجلسة أو أى أمر يستدعى محاسبته نقابيا أو جنائيا يأمر رئيس الجلسة بتحرير مذكرة بما حدث ويحيلها إلى النيابة العامة .... " مفاده أن تقدير إنطواء الفعل الذى يقع من المحامى على إحدى الجرائم المعاقب عليها قانونا أو يعد إخلالا منه بنظام الجلسة أمر منوط برئيس الجلسة ليس للخصوم أن يتمسكوا به أو أن يعيبوا على المحكمة ما ترخصت فى إجراءاته، لما كان ذلك ، وكان الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٨٥ باستجواب الخصوم قد عرض لهذا الدفع وانتهى فيه إلى أن تمثيل محامى المطعون ضدهم عدا الأول لمصالح متعارضة للخصوم فى الدعوى لا يعد إخلالا منه بنظام الجلسة ولا يتطلب منها إجراء فيه فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين الرابع والثامن على الحكم المطعون فيه البطلان والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول إن محكمة الاستئناف قررت مد أجل النطق بالحكم من جلسة ١٢/٢/١٩٨٦ إلى جلسة ١٢/٣/١٩٨٦ دون أن يبين أسبابا لذلك فضلا عن إنطواء هذا التأجيل على عدم استقرار عقيدة المحكمة للحكم فى الدعوى



بما يمتنع عليها بالتالى الفصل فيها فى الجلسة التى حددتها للنطق به ، هذا إلى أنها اغفلت طلب إعادة الدعوى إلى المرافعة لإدخال مصلحة الضرائب لتحصيل ديونها من التركة التى لم يتم الإفراج عنها . بعد أن قدم إلى المحكمة مستندا صادرا منها يؤكد صورية عقد البيع موضوع النزاع وهو ما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مبرر فى شقة الأول ذلك بأن المادة ١٧٢ من قانون المرافعات أجازت للمحكمة إذا اقتضى الحال تأجيل إصدار الحكم أن تعين يوم للنطق به مع بيان أسباب التأجيل فى ورقة الجلسة وفى المحضر ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من - محضر جلسة ١٢/٢/١٩٨٦ أنه قد أثبت فيه تأجيل النطق بالحكم إلى جلسة ١٢/٣/١٩٨٦ لاستكمال المداولة ثم صدر الحكم المطعون فيه فى تلك الجلسة ، وكان سبب تأجيل النطق بالحكم على نحو ما سلف ليس من شأنه أن يجعل الفصل فى الدعوى ممتنعا على الهيئة التى أصدرته ، كما وأن الطاعن لم يورد سببا يحول قانونا دون ذلك وسنده فيه ، فإن النعى بهذا الشق يكون على غير أساس ، وهذا النعى بالشق الثانى فى غير محله ذلك لأن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا تثريب على محكمة الموضوع إن هى لم تجب إلى الطلب المقدم إليهما بإعادة الدعوى إلى المرافعة ذلك أنه أمر يرجع لمطلق تقديرها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه أشار فى مدوناته إلى هذا الطلب وإنتهى إلى رفضه لانتفاء مبرر إدخال مصلحة الضرائب فى الدعوى لتحصيل حقوقها من تركة مورثه فإن النعى به يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الأسباب السادس والسابع والتاسع والعاشر والحادى عشر أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وشابه القصور فى التسبيب إذ

التفت عن بحث ماتمسك به الطاعن من بطلان عقد البيع موضوع النزاع لعدم صلاحية التوكيل الصادر من مورثه إلى المطعون ضده الثانى فى إبرام ذلك التصرف ، وأن البيع قد ورد على محل لوجود له ورفض الحكم طلبه ندب خبير للتثبت من وجوده ، كما أغفل التعرض إلى بحث صوريه هذا القصد صوريه مطلقه فضلا عن إستناده فى قضائه إلى مالاتؤدى إليه التحقيقات التى أجريت فى دعوى الحجر رقم ٧٣ لسنة ٨١ أحوال شخصية ولايه على المال الاسكندرية المطعون عليها بالبطلان فى الدعوى رقم ٤٦٠١ لسنة ٨٥ مدنى الاسكندرية الابتدائية هذا إلى أن - محكمة الاستئناف لم تمكنه من الأدعاء بالتزوير على عقد البيع موضوع النزاع وهى فى جملتها أمور تعيب الحكم المطعون فيه وتستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى برمته مردود ذلك بأن الثابت من الحكم المطعون فيه أنه عرض فى أسبابه إلى بحث مدى صلاحية التوكيل العام الصادر من مورث الطاعن إلى المطعون ضده الثانى لإبرام عقد البيع موضوع النزاع وإنتهى إلى صلاحيته فى إبرامه لاشتماله على توكيل خاص له ببيع و شراء العقارات ودفع وقبض الثمن والتوقيع على عقود البيع الابتدائية والنهائية ، كما أنه بحث فى أسبابه ماتمسك به الطاعن من صوريه هذا العقد ووروده على محل لوجود له وإنتهى إلى نفيهما وأقام قضاء فى هذا الخصوص على مايكفى لحمله وله أصل ثابت فى الأوراق لما كان ذلك ، وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى إستخلاص الواقع فى الدعوى من الأوراق والمستندات المقدمة تقديمها فيها، وكان الطاعن لم يدع أن ما استخلصه الحكم المطعون فيه من تحقيقات دعوى الحجر رقم ٧٣ لسنة

٨١ ولاية على المال الاسكندرية قد جاء مخالفا للثابت فيها ، وكان الادعاء بالتزوير يعد من الرخص التي قررها المشرع للخصم ان شاء إستعملها دون ما حاجه إلى الترخيص له بذلك من المحكمة فإن النعى بهذه الأسباب جميعها يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالأسباب الثلاثة الأولى على الحكم الصادر من محكمة أول درجة مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول إن الحكم لم يعرض إلى بحث شروط انعقاد عيد البيع موضوع النزاع وخلوه من توقيع المالك عليه نظراً لعدم صلاحية التوكيل الصادر منه إلى المطعون ضده الثاني في إجراء ذلك التصرف كما أغفل التحقق من تعيين المبيع الوارد به تعيينا نافيا للجهالة مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك بأنه موجه إلى أسباب الحكم الابتدائي لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض إلى بحث كافة أوجه هذا النعى في أسبابه وانتهى إلى رفضها وقد خلت أسباب الطعن من نعى من الطاعن على صحة ما انتهى إليه في خصوصها فإن النعى بما ورد بهذا الأسباب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأخير على الحكم المطعون فيه التناقض وفي بيان ذلك يقول أن الحكم صدر على خلاف الحكم الصادر من ذات الدائرة وبين نفس الخصوم في الاستئناف رقم ٩٢٠ لسنة ٤١ قضائية مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك بأن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط لقبول الطعن في حكم لمخالفته حكماً آخر - وعلى ما تنقضى به المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات أن يكون الحكم المطعون فيه قد فصل في نزاع على خلاف حكم آخر

سبق أن صدر في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم ، وحاز قوة الشيء المحكوم فيه ، لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٩٢٥ لسنة ٤١ قضائية الاسكندرية - المرفق صورته ضوئية منه بحافظة المستندات المقدمة لهذه المحكمة - المقول بصدور الحكم المطعون فيه على خلافه أنه إنتهى إلى إلغاء الحكم المستأنف القاضي بصحة ونفاذ عقد بيع حصه مقدارها  $\frac{3}{7}$  ارا - قيراط شائعة في ذات العقار محل النزاع لصالح مشتري آخر يدعى ..... بسبب فصل محكمة أول درجة في الدعوى دون الاعتداد بالطلبات الختامية المعدلة فيها ، وكان هذا القضاء على هذا النحو قد صدر في نزاع إختلفت فيه الخصوم وتغير الحق فيه محلاً وسبباً فإن النعى على الحكم المطعون فيه بدعوى صدوره على خلاف حكم سابق يكون في غير محله .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن ..

«////////////////////////»

## جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد رأفت خفاجى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:  
محمد وليد الجارحى ، محمد محمد طيطه ، محمد بدر الدين توفيق وشكرى جمعه حسين

(١٩٨)

الطعن رقم ٢٣٩٠ لسنة ٥٤ القضائية

(١-٣) إيجار " إيجار الأماكن " تبادل الوحدات السكنية " حكم " .  
تسبيب الحكم " .

(١) تبادل الوحدات السكنية ، جوازه فى البلد الواحد كقاعدة عامة. م ٧/٣ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . بعد موقع العمل الاصلى عن محل إقامة المستأجر راغبى التبادل إحدى حالاته . م ٣/أولا من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور . جواز اتمام التبادل فى هذه الحالة بين مدن الاقاليم الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ . مؤداه ، صحة تبادل الوحدات السكنية بين مستأجرى اقليم القاهرة والجيزة ، عدم تعارض ذلك مع النص القانونى المشار إليه . علة ذلك .

(٢) عقد تبادل الوحدات السكنية ، عقد رضائى ، اللجوء إلى القضاء ليس شرطا لصحة التبادل وانما لمجابهة رفض المؤجر اتمامه . الحكم به قيامه مقام العقد اللازم لإثبات التبادل .  
علة ذلك .



(٣) انتهاء الحكم المطعون فيه إلى توافر الشروط الموضوعية اللازمة قانونا لإجراء التبادل على التبادل الحاصل بين الوحدتين السكنيتين المؤجرتين للمطعون ضدها الأول والثانية . النعى المثار من الطاعن بمخالفة الحكم المطعون فيه للقانون لعدم استصدار المطعون ضدهما المذكورين حكما من القضاء بصحة التبادل قبل اتمامه فعلا . لأساس له .

١- النص في المادة ٣/٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه " وفي البلد الواحد يجوز تبادل الوحدات السكنية بين مستأجر آخر وذلك في البلاد وبين الأحياء وطبقا للحالات ووفقا للقواعد والشروط والإجراءات والضمانات التي يحددها قرار وزير الاسكان والتعمير " وقد تضمنت المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه الصادر بها قرار وزير الاسكان والتعمير رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٨ الحالات التي يجوز فيها التبادل ومنها الحالة الأولى وهي بعد موقع العمل الأصلي لكل من المستأجرين راغبي التبادل عن محل إقامته على نحو يترتب عليه إذا ماتم التبادل بينهما توفيراً للوقت والتخفيف من استعمال وسائل المواصلات ونصت أيضا على أن يكون التبادل في هذه الحالة فيما بين مدن كل اقليم من الاقاليم الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ والبين من الاطلاع على هذا القرار الاخير أنه قسم جمهورية مصر العربية إلى ثمانية اقاليم أحدهما اقليم القاهرة وعاصمته القاهرة ويشمل القاهرة والجيزة ومفاد ماتقدم أنه يجوز تبادل الوحدات السكنية في إقليم القاهرة والجيزة بين مستأجر وآخر في حالة بعد مواقع العمل للمستأجرين

ولاعتراض فى ذلك مع مانصت عليه المادة ٣/٧ من القانون إذ أن المشرع فى ذات النص القانون فوض وزير الاسكان والتعمير إصدار القرارات المنفذه التى تحدد البلاد والاحياء والشروط والإجراءات والضمانات اللازمة لإجراء التبادل ولا مانع من أن يحدد القرار الوزارى مدلول البلد الواحد بأحكام القرار الجمهورى رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ .

٢- إذ كانت مانصت عليه المادة ٤ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والصادر بها قرار وزير الاسكان والتعمير رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٨ من الشروط اللازمة لإجراء التبادل ومانصت عليه المادتان ٦,٥ منها مما يجب على المستأجر ين راغبى التبادل القيام به من تحرير النماذج الخاصة بذلك وتنازل كل منهما للآخر - بعد رضاء الملاك أو صدور حكم من القضاء بالتبادل عن عقد الايجار الخاص به للمستأجر الآخر واطار الملاك بذلك ومايتعين على الملاك من تحرير عقد إيجار للمستأجر المتنازل اليه بذات شروط عقد المستأجر المتنازل ، ومانصت عليه المادة ٧ منها على أنه " فى حالة توافر الشروط اللازمة للتبادل ورفض بعض الملاك أو كلهم صراحة أو ضمنا لإجرائه يقوم الحكم الصادر لصالح المستأجرين مقام العقد اللازم لإثبات التبادل طبقا لأحكام المادة السابقة " فإنه لا يعدو أن يكون بيانا للشروط والضمانات والإجراءات ولا يقصد بها . وعلى مااستقر عليه قضاء هذه المحكمة " . إضفاء الشكلىة على عقد تبادل الوحدات السكنية فهو عقد رضائى يتم بمجرد اتفاق طرفيه وإنما استهدف المشرع بما قرره من وضع الضمانات هو عدم استغلال

التبادل في غير ما شرع له تحايلا على أحكام القانون ومن ثم فإنه إذا ماتوافرت الشروط اللازمة للتبادل واتبع المتسأجرون إجراءاته وأخطروا الملاك بها فرفض بعضهم أو كلهم اتمامه كان لهم أن يلجأوا إلى القضاء مجابهة لهذا الرفض - للحكم لهم بصحة التبادل أو أن يتموا إجراء التبادل فعلا تحت مسئوليتهم فإذا مارفع الملاك أمر المنازعة في صحته إلى القضاء انبسط سلطانه على مراقبة مدى توافر شروط الموضوعية يؤيد هذا النظر مااستقر عليه قضاء هذه المحكمة في شأن بيع المحل التجارى بالجدك المنصوص عليه في المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى من أنه عقد بيع رضائى تنتقل فيه الملكية بمجرد تلاقى ارادة عاقيه ولايتطلب المشرع ثمه إجراء قبل انعقاده وكل ماخوله القانون للمؤجر عند رفضه الموافقة على التنازل قبل أو بعد تمامه اللجوء إلى القضاء الذى يصبح من حقه مراقبه توافر الشروط التى يتطلبها القانون.

٣- إذ كان الحكم المطعون فيه قد استظهر توافر الشروط الموضوعية اللازمة لإجراء التبادل بين المطعون ضدها الأول والثانية عن الوحدة السكنية المؤجرة لكل منها على نحو يتفق ومايتطلبه القانون فإن ماينعاه الطاعن من مخالفة للقانون لعدم استصدار المطعون ضدها المذكورين حكما من القضاء بصحة تبادلها لوحديتهما السكنية قبل اتمام هذا التبادل فعلا يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع تتحصل - على مايبين من الحكم المطعون فيه و سائر الأوراق - فى أن المطعون ضدهما الأول والثانية اقاما على الطاعن والمطعون ضده الثالث الدعوى رقم ٥٩٤ سنة ١٩٨١ مدنى شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم لهما بصحة التبادل بين شقتيها المبيتين بالصحيفة وقالوا فى بيانها أن المطعون ضده الأول يستأجر من الطاعن الشقة المبيتة بالصحيفة بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٨/١٠/١ بأجرة شهرية قدرها ٢ جنية لظروف عمله بكلية الهندسة جامعة القاهرة فإنه وزوجته يجدان صعوبة فى الانتقال ومسكنهما يعين شمس إلى مكان عملهما الكائن بالجيزة ونظرا لان المطعون ضدهما الثانية تستأجر شقة من المطعون ضده الثالث بعقاره الكائن بحى الزهور بالطالبة وتعمل هى وزوجها بمدينة نصر ويلقيان متاعب فى الانتقال لمكان عملهما فقد رغبا فى إجراء التبادل بين شقتيهما ووافق المطعون ضده الثالث على التبادل وأعلنا رغبتهما إلى الطاعن فلم يوافق فاقام الدعوى . وجه الطاعن للمطعون ضدهما الأول والثانية دعوى فرعية بطلب شراء الشقة المبيتة بالصحيفة وتسليمها له خاليه . حكمت المحكمة فى الدعوى الاصلية وبرفض الدعوى الفرعية . استأنف الطاعن الحكم بالاستئناف رقم ٤٣٠٢ سنة ١٠٠ ق القاهرة بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢١ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعنان فى هذا الحكم بالنقض وقدمت النيابة مذكرة

أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفساد الاستدلال وفي بيان ذلك يقول أن التبادل الحاصل بين المطعون ضده الأول وبين المطعون ضدها الثانية على شقتي النزاع قد تم على خلاف القانون إذ يتعين وفقا لنص المادة ٣/٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والمادة الثالثة من لائحته التنفيذية والقرار الجمهوري رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ أن يكون التبادل بين شقتين في ذات المدينة الواحدة في حين أن شقة النزاع المؤجرة منه للمطعون ضده الأول كائنة بمدينة القاهرة والشقة استئجار المطعون ضدها الثانية تقع بمدينة الجيزة هذا إلى أن التبادل المشار إليه قد تم قبل استصدار حكم بصحته مما يدل على صوريته وأنه يستتر تنازلا عن الايجار وكان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يستظهر هذه الصورية من تلقاء نفسه من الأدلة المطروحة في الدعوى وإذ قضى الحكم بصحة التبادل على سند من أنه لم يتمسك بالصورية مع أنه كان يجهل وجود عقد المطعون ضدها الثانية ولم يكن طرفا فيه حتى يجوز له الطعن عليه فإنه يكون فضلا عن مخالفته للقانون قد شابه القصور المبطل مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن النعى غير سديد ذلك أن النص في المادة ٣/٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه " وفي البلد الواحد يجوز تبادل الوحدات السكنية بين مستأجر وآخر وذلك في البلاد وبين الأحياء وطبقا للحالات ووفقا للقواعد والشروط والإجراءات



والضمانات التي يحددها قرار من وزير الاسكان والتعمير " وقد تضمنت المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه الصادر بها قرار وزير الاسكان والتعمير رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٨ الحالات التي يجوز فيها التبادل ومنها الحالة الأولى وهي بعد موقع العمل الأصلي لكل من المستأجرين راغبى التبادل عن محل إقامته على نحو يترتب عليه إذا ماتم التبادل بينهما توفيراً للوقت والتخفيف من استعمال وسائل المواصلات ونصت أيضاً على أن يكون التبادل فى هذه الحالة فيما بين مدن كل اقليم من الاقاليم الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ والبين من الاطلاع على هذا القرار الاخير أنه قسم جمهورية مصر العربية إلى ثمانية اقاليم أحدها اقليم القاهرة وعاصمته القاهرة ويشمل القاهرة والجيزة ومفاد ماتقدم أن يجوز تبادل الوحدات السكنية فى اقليم القاهرة والجيزة بين مستأجر وآخر فى حالة بعد مواقع العمل للمستأجرين ولاتعارض فى ذلك مع مانصت عليه المادة ٣/٧ من القانون إذ أن المشرع فى ذات النص القانونى فوض وزير الاسكان والتعمير إصدار القرارات المنفذه التى تحدد البلاد والاحياء والشروط والإجراءات والضمانات اللازمة لإجراء التبادل ولامانع من أن يحدد القرار الوزارى مدلول البلد الواحد بأحكام القرار الجمهورى رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ أما ما نصت عليه المادة ٤ من اللائحة من الشروط اللازمة لإجراء التبادل ومانصت عليه المادتان ٦.٥ منها مما يجب على المستأجرين راغبى التبادل القيام به من تحرير النماذج الخاصة بذلك وتنازل كل منهما للآخر - بعد رضاء الملاك أو صدور حكم من القضاء بالتبادل عن عقد الايجار الخاص به للمستأجر الآخر وإخطار الملاك بذلك ومايتعين على الملاك من تحرير عقد إيجار للمستأجر المتنازل اليه بذات شروط

عقد المستأجر المتنازل ، ومانعت عليه المادة ٧ منها على أنه " فى حالة توافر الشروط اللازمة للتبادل ورفض بعض الملاك أو كلهم صراحة أو ضمنا لإجرائه يقوم الحكم الصادر لصالح المستأجرين مقام العقد اللازم لإثبات التبادل طبقا لأحكام المادة السابقة " فإنه لا يعدوا ن يكون بياننا للشروط والضمانات والإجراءات ولا يقصد بها . وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة " . إضفاء الشككية على عقد تبادل الوحدات السكنية فهو عقد رضائى يتم بمجرد اتفاق طرفيه وإنما استهدف المشرع بما قرره من وضع الضمانات عدم استغلال التبادل فى غير ما شرع له تحايلا على أحكام القانون ومن ثم فإنه إذا ما توافرت الشروط اللازمة للتبادل واتبع المتسأجرون إجراءاته وأخطروا الملاك بها فرفض بعضهم أو كلهم اتمامه كان لهم أن يلجأوا إلى القضاء مجابهة لهذا الرفض - للحكم لهم بصحة التبادل أو أن يتموا إجراء التبادل فعلا تحت مسئوليتهم فإذا مارفع الملاك أمر المنازعة فى صحته إلى القضاء انبسط سلطانه على مراقبة مدى توافر شروطه الموضوعية يؤيد هذا النظر ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة فى شأن بيع المحل التجارى بالجدك المنصوص عليه فى المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى من أنه عقد بيع رضائى تنتقل فيه الملكية بمجرد تلاقى ارادة عاقديه ولا يتطلب المشرع ثمة إجراء قبل انعقاده وكل ما خوله القانون للمؤجر عند رفضه الموافقة على التنازل قبل أو بعد تمامه اللجوء إلى القضاء الذى يصبح من حقه مراقبه توافر الشروط التى يتطلبها القانون لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر توافر الشروط الموضوعية اللازمة لإجراء التبادل بين المطعون ضدهما الأول والثانية عن الوحدة السكنية المؤجرة لكل منهما على نحو يتفق وما يتطلبه القانون

فإن ماينعاه الطاعن من مخالفته للقانون لعدم استصدار المطعون ضدهما المذكورين حكما من القضاء بصحة تبادلها لوحديتهما السكنتين قبل اتمام هذا التبادل فعلا يكون على غير أساس . أما مايثيره الطاعن من مخالفة الحكم للقانون إذ لم يعرض لصورية عقد المطعون ضدها الثانية من تلقاء نفسه ويقضى بصوريته فهو على غير سند من القانون طالما أن الطاعن لم يتمسك بصوريته ولم تر المحكمة من جانبها مايدل على الصورية ويضحى النعى برمته على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

\*\*\*\*\*



مجموعة  
السنة الثانية والأربعون

الجزء الأول

فهرس هجائى موضوعى  
للأحكام الصادرة فى طلبات رجال القضاء  
وفى المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية





( أولا )

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية  
في طلبات رجال القضاء



الصفحة	القاعدة	أولاً : طلبات رجال القضاء ( ١ ) إجراءات - استقالة - إعاره إجراءات الطلب ميعاد تقديم الطلب :
٣٧	٨	وجوب تقديم طلبات رجال القضاء بعرائض تودع قلم كتاب محكمة النقض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرارات المطعون فيها في الجريدة الرسمية أو إعلان أصحاب الشأن أو علمهم بها علماً يقيناً ، مخالفة ذلك ، أثره . عدم قبول الطلب . الطلب رقم ١٧٨ لسنة ٥٨ ق رجال القضاء . جلسة ١٩٩١/٤/٢٣ الصفة في الطلب :
٥	١	(١) وزير العدل هو الرئيس الأعلى المسئول عن أعمال وزارته وإدارتها وصاحب الصفة في أية خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها . إختصاص رئيس الجمهورية ورئيس مجلس القضاء الأعلى . أثره . عدم قبول الطلب . الطلب رقم ٤٠ لسنة ٥٧ ق رجال القضاء . جلسة ١٩٩١/١/٢٩
٩٢	١٩	(٢) وزير العدل هو الرئيس الإدارى المسئول عن أعمال الوزارة وإدارتها وصاحب الصفة في خصومة الطلب . إختصاص رئيس مجلس القضاء الأعلى . غير مقبول . الطلب رقم ١٢ لسنة ٥٩ ق رجال القضاء . جلسة ١٩٩١/١٢/٢
٩٦	٢٠	(٣) وزير العدل هو صاحب الصفة في خصومة الطلب . إختصاص مساعد الوزير لشئون التفتيش . غير مقبول . الطلب رقم ٤٠ لسنة ٦٠ ق رجال القضاء . جلسة ١٩٩١/١٢/١٠

الصفحة	القاعدة	
١٠٠	٢١	<p>(٤) وزير العدل ورئيس الهيئة القومية للتأمين والمعاشات هما صاحبا الصفة فى خصومة طلب تسوية المعاش .</p> <p>إختصاص وزير التأمينات الاجتماعية . غير مقبول .</p> <p>الطلب رقم ٨٩ لسنة ٦٠ ق رجال القضاء . جلسة ١٠/١٢/١٩٩١</p> <p><b>إستقالة</b></p> <p>(١) إنقطاع القاضى عن عمله ثلاثين يوما قرينه على الاستقالة الضمنية - الفقرتان الثانية والثالثة من المادة ٧٧ من قانون السلطة القضائية . عدم وجوب إنذاره قبل اعتبار خدمته منتهية . علة ذلك . ارتفاع هذه القرينة إذا قدم القاضى أعذار جدية يخضع تقديرها للمجلس الأعلى للقضاء . عدم قبول المجلس لها . أثره . اعتبار خدمة القاضى منتهية بآثر رجعى يمتد إلى تاريخ إنقطاعه عن العمل . علة ذلك .</p>
٥	١	<p>الطلب رقم ٤٠ لسنة ٥٧ ق رجال القضاء . جلسة ٢٩/١/١٩٩١</p> <p>(٢) إعتبار القاضى غير مستقيل . أثره . إحتساب فترة إنقطاعه عن العمل أجازة من نوع الأجازة السابقة على الإنقطاع . مؤدى ذلك . رفض طلب التعويض عن هذه الأجازة .</p>
٦٥	١٥	<p>الطلب رقم ٥٩ لسنة ٦٠ ق رجال القضاء . جلسة ١٢/٣/١٩٩١</p> <p>(٣) القرارات الإدارية التى تختص محكمة النقض بطلب إلغائها . ماهيتها . م ٨٣ من قانون السلطة القضائية . ليس من بينها قرار مجلس القضاء الأعلى برفض طلب العدول عن الاستقالة . مؤدى ذلك . عدم إختصاص هذه المحكمة بطلب إلغائه</p>
٧٠	١٦	<p>الطلب رقم ١٦ لسنة ٦٠ ق رجال القضاء . جلسة ٤/٦/١٩٩١</p>



## استقالة - إعاره

٧

الصفحة	القاعدة	
٧٢	١٧	<p>(٤) طلب إلغاء القرار الصادر بإعتبار الطالب مستقيلاً من وظيفته بسبب إنقطاعه عن العمل . وجوب تقديمه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية أو إعلانه به أو علمه به علماً يقينياً . المادتين ٨٤ ، ٨٥ من قانون السلطة القضائية . نعى الطالب بأن مرض حال بينه وبين الطعن في القرار في الميعاد القانوني دون أن يقدم دليلاً على ذلك تطمئن إليه المحكمة . غير مجد .</p> <p>الطلب رقم ٧٥ لسنة ٦٠ ق رجال القضاء . جلسة ١٩٩١/٦/٤</p> <p>(٥) إنقطاع القاضى عن عمله مدة تستطيل إلى ثلاثين يوماً كاملة دون إذن . أثره إنتهاء خدمته بما يعتبر إستقالة ضمنية . علة ذلك . الإنقطاع يقيم قرينة ترك العمل للاستقالة . إرتفاع هذه القرينة بعودة القاضى وتقديمه أعذار جدية تخضع لتقدير مجلس القضاء الأعلى . عدم عودته أو عودته دون تقديم أعذار أو تقديمه أعذار غير جدية . أثره . إعتبار خدمته منتهية بأثر رجعى يرجع إلى تاريخ إنقطاعه عن العمل . م ٢/١٧ و ٣ من قانون السلطة القضائية . (مثال) .</p>
٩٢	١٩	<p>الطلب رقم ١٢ لسنة ٥٩ ق رجال القضاء . جلسة ١٩٩١/١٢/٣</p> <p style="text-align: center;">إعارة</p> <p>(١) إعارة القضاء إلى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية متروك لجهة الإدارة تمارسه في حدود المصلحة العامة . تبني الوزارة لقاعدة . مؤداها . استبعاد القضاء الذين سبق إعارتهم لمدة لا تقل عن سنتين . سائغ . مؤدى ذلك . تخطى الطالب إلى من يليه في الأقدمية لسبق إعارته لمدة تزيد على سنتين . صحيح .</p>
٣١	٧	<p>الطلب رقم ١٦٣ لسنة ٥٩ ق رجال القضاء . جلسة ١٩٩١/٤/٢</p>

الصفحة	القاعدة	
٣١	٧	<p>(٢) ترك وزير العدل لمجلس القضاء الأعلى وضع قواعد الإعارة والترشيح لها منذ البداية صحيح . النعى على هذه القواعد . بمخالفة القانون لصدورها من المجلس دون الوزير . لا أساس له . علة ذلك .</p> <p>الطلب رقم ١٦٣ لسنة ٥٩ ق رجال القضاء . جلسة ١٩٩١/٤/٢</p> <p>(٣) صدور قرارات الإعارة في فترات تالية وفقا لضوابط مغايرة لتلك التي سبق أن أقرها مجلس القضاء الأعلى . لا أثر له . علة ذلك .</p>
٣١	٧	<p>الطلب رقم ١٦٣ لسنة ٥٩ ق رجال القضاء . جلسة ١٩٩١/٤/٢</p> <p>(٤) وضع جهة الإدارة قاعدة لإعارة مقتضاها الالتزام بالأقدمية مع الأهلية . أثره . وجوب التزامها . تخطى الطالب الإعارة إلى من يليه في الأقدمية دون مسوغ مقبول . إساءة لاستعمال السلطة . إصابته بأضرار أدبية ومالية من جراء التخطي . وجوب تعويضه عنها .</p>
٥٥	١٢	<p>الطلب رقم ١٤٨ لسنة ٥٩ ق رجال القضاء . جلسة ١٩٩١/٥/٢١</p> <p>(٥) قواعد الإعارة بالنسبة للعاملين المؤسسين بالدولة . السلطة المختصة بها هي السلطة المختصة بالتعيين - عدم نقل هذا الحكم لقانون السلطة القضائية - المادتان ٦٥ ، ٦٦ ق ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - المعدل - وجوب تطبيقها دون غيرهما . علة ذلك .</p>
٧٩	١٨ مكرر	<p>الطلب رقم ١٥٠ لسنة ٥٩ ق رجال القضاء . جلسة ١٩٩١/٧/٣</p> <p>(٦) الإدارة غير مقيدة بشكل معين في الإفصاح عن إرادتها ما لم يلزمها القانون إتباعه عند إصدار القرار . تخلفه</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>إن كان جوهرياً . أثره . بطلانه . وجوب أخذ رأى الجمعية العمومية لمحكمة النقض وموافقة مجلس القضاء الأعلى .</p> <p>مؤداه . تحديد المشرع لعنصرى الشكل فى القرار الإدارى الصادر بالإعارة . عدم تحديد المشرع الجهة المختصة بالترشيح أو بوضع قواعد الإعارة بالنسبة لرجال القضاء .</p> <p>مؤداه . للجهة الإدارية أن تعهد إلى مجلس القضاء الأعلى بوضع قواعدها . لمجلس القضاء الأعلى من تلقاء نفسه وضع قواعد الإعارة اللازمة للموافقة . النعى بعدم إختصاصه فى هذا الشأن على غير أساس .</p>
٧٩	١٨ مكرر	<p>الطلب رقم ١٥٠ لسنة ٥٩ ق رجال القضاء . جلسة ١٩٩١/٧/٣ (٧) التفويض فى الإختصاص . جوازه وفقاً للقانون . تفويض رئيس الجمهورية . سلطته فى إصدار قرار الإعارة لرئيس الوزراء . صحيح . ق ٢٢ لسنة ١٩٦٧٧ .</p>
٧٩	١٨ مكرر	<p>الطلب رقم ١٥٠ لسنة ٥٩ ق رجال القضاء . جلسة ١٩٩١/٧/٣ (٨) قانون السلطة القضائية - إقتضاه على تحديد المدة المبينة للإعارة اللاحقة وهى خمس سنوات من تاريخ الإعارة السابقة . مؤدى ذلك . تخويل الجهة المختصة تفصيل أحكام الإعارة التى إجمالها المشرع فى المادتين ٦٥ ، ٦٦ من القانون . لازمه . حقها فى وضع قواعد الإعارة . سلطتها . نطاقها .</p>
٧٩	١٨ مكرر	<p>الطلب رقم ١٥٠ لسنة ٥٩ ق رجال القضاء . جلسة ١٩٩١/٧/٣ (٩) قاعدة حرمان من سبق إعارته أكثر من عامين . مؤداه تطبيقها بمقتضى تعديل سابق لقانون السلطة القضائية رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ . لا تتحقق بها إساءة إستعمال السلطة أو</p>

الصفحة	القاعدة	
٧٩	١٨ مكرر	<p>الإلتحاف بها . سلوك مجلس القضاء الأعلى مسلكاً مخالفاً لما سبق إتباعه من قواعد لا يحول دون تطبيقها متى استقامت لديه قاعدة صحيحة يتحقق بها تكافؤ الفرص بين الزملاء في موضوع واحد ولا تنهى عنها نصوص القانون .</p> <p>الطلب رقم ١٥٠ لسنة ٥٩ ق رجال القضاء . جلسة ١٩٩١/٧/٣</p> <p>(ت)</p> <p>تعيين . ترقية . تفتيش . تنبيه</p> <p>تعيين</p> <p>شغل وظيفة مستشار بمحكمة النقض . طريقه . التعيين في جميع الأحوال وليس النقل إذ تم من محاكم الاستئناف أو النيابة العامة القرار الصادر بذلك . ماهيته . عدم جواز إعتباره قرار نقل نوعي . مؤدى ذلك . تحديد أقدميته بحسب هذا القرار . تمسك الطالب ببطلان تنازله عن أقدميته طبقاً للسجل القضائي العام . غير منتج . علة ذلك . قاعدة مساواة مرتبات وبدلات المستشارين بمحكمة النقض أو الاستئناف بمرتبات من يلونه في الأقدمية طبقاً للسجل القضائي العام . القصد منها . لا أثر لها في تحديد الأقدمية . التحدى بقواعد التبادل بين رجال القضاء والنيابة العامة للقول بوحدة ترتيب الأقدمية بين مستشاري محاكم الاستئناف ومستشاري محكمة النقض . غير مجد . علة ذلك .</p> <p>الطلب رقم ٤٩ لسنة ٥٩ ق رجال القضاء . جلسة ١٩٩١/٤/٣٠</p>
٤٦	١٠	

الصفحة	القاعدة	ترقية
١٥	٣	<p>(١) الترقية أساسها . الأقدمية مع الأهلية . م ٤٩ من ق السلطة القضائية . درجة الأهلية . عناصر تقديرها . لجهة الإدارة تخطى الطالب فى الترقية متى قام لديها من الأسباب ما يدل على إنتقاص أهليته .</p> <p>الطلبات أرقام ١١٢.٦١.٣٠ لسنة ٥٦ ق رجال القضاء . جلسة ١٩٩١/٢/٢٦</p>
٣٧	٨	<p>(٢) إخطار وزير العدل لرجال القضاء والنيابة العامة بأن الحركة القضائية لن تشملهم بالترقية بسبب يتعلق بالكفاية ماهيته . مجرد عمل تحضيرى لا يؤثر فى مركزهم القانونى . مؤدى ذلك . عدم قبول طلب الغائه . علة ذلك .</p> <p>الطلب رقم ١٧٨ لسنة ٥٨ ق رجال القضاء . جلسة ١٩٩١/٤/٢٣</p> <p>(٣) الترقية إلى درجة مستشار . أساسها . الأقدمية . مع الأهلية وضع مجلس القضاء الأعلى قاعدة التزمته لجهة الإدارة مقتضاها أنه لا يرشح للترقية إلا من يكون حاصلا على تقريرين متواليين بدرجة "فوق المتوسط" تخطى الطالب لحصوله على تقرير واحد . صحيح . النعى بعدم إخطاره بإيداع التقرير بعد إخطاره من وزير العدل بتخطيه فى الحركة القضائية بسبب تقارير التفتيش . عدم تظلمه من ذلك . غير منتج . الاحتجاج ببقاء أهليته على وضعها السابق لحيلولة مرضه دون التفتيش عليه ، لا محل له . علة ذلك .</p>
٤٢	٩	<p>الطلب رقم ٢٠٧ لسنة ٥٨ ق رجال القضاء . جلسة ١٩٩١/٤/٣٠</p>



الصفحة	القاعدة	تفتيش
٢٨	٦	<p>(١) تقدير كفاية الطالب بدرجة (متوسط) قيامه على أسباب مستمدة من أصول تؤدي إليها . مؤداه . رفض طلب رفعه . إيداع التقرير بعد إنتهاء المدة المنصوص عليها في المادة ٢٨ من ق السلطة القضائية . لا أثر له . علة ذلك .</p> <p>الطلب رقم ٤٣ لسنة ٦٠ ق رجال القضاء . جلسة ١٩٩١/٣/٢٦</p> <p>(٢) تقدير كفاية الطالب بدرجة "متوسط" قيامه على أسباب مستمدة من أصول تؤدي إليها . مؤداه . رفض طلب رفعه .</p> <p>الطلب رقم ٢٠٧ لسنة ٥٨ ق رجال القضاء . جلسة ١٩٩١/٤/٣٠</p> <p>تنبيه .</p>
٤٢	٩	<p>(١) لوزير العدل حق تنبيه الرؤساء بالمحاكم الابتدائية وقضاؤها . م ٩٤ من القانون السلطة القضائية . ثبت أن التنبيه صدر منه بمقتضى هذا الحق . النص عليه بصدوره بناء على توجيه من مجلس الصلاحية لا أساس له .</p> <p>الطلب رقم ٥٢ لسنة ٦٠ ق رجال القضاء . جلسة ١٩٩١/٢/٢٦</p> <p>(٢) ثبت أن ما نسب إلى الطلب الصحيح وفيه مخالفة لواجبات وظيفته ومقتضياتها ومن شأنه أن يبرر توجيه التنبيه إليه . مؤداه . رفض طلب إلغائه .</p>
٢١	٤	<p>الطلب رقم ٥٢ لسنة ٦٠ ق رجال القضاء . جلسة ١٩٩١/٢/٢٦</p> <p>(٣) ثبت أن ما نسب إلى الطالب فيه مخالفة لواجبات الوظيفة ومقتضياتها مما يبرر توجيه التنبيه إليه . مؤداه . رفض طلب إلغائه .</p>
٢١	٤	<p>الطلب رقم ٥٢ لسنة ٦٠ ق رجال القضاء . جلسة ١٩٩١/٢/٢٦</p> <p>(٣) ثبت أن ما نسب إلى الطالب فيه مخالفة لواجبات الوظيفة ومقتضياتها مما يبرر توجيه التنبيه إليه . مؤداه . رفض طلب إلغائه .</p>
١٥	٣	<p>الطلبات أرقام ١١٢.٦١.٣٠ لسنة ٥٦ ق رجال القضاء .</p> <p>جلسة ١٩٩١/٢/٢٦</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>(م)</p> <p>مرتبات - معاش</p> <p>مرتبات</p> <p>مقابل تميز الأداء . م ١ من قرار وزير العدل رقم ٢٤٣٥ لسنة ١٩٨١ المعدل . عدم استحقاق القاضى له بمجرد احواله إلى لجنة عدم الصلاحية دون حاجة إلى صدور قرار بذلك سواء من رئيسه المباشر أو من وزير العدل . قيام جهة الإدارة بخصم ما صرف للقاضى من مقابل تميز الأداء بدون وجه حق من مستحقاته بعد استقالته بسبب احواله إلى لجنة عدم الصلاحية . لا مخالفة للقانون .</p>
٥٢	١١	<p>الطلب رقم ٧٦ لسنة ٥٩ ق رجال القضاء . جلسة ١٩٩١/٤/٣٠</p> <p>معاش</p> <p>(١) إنتهاء خدمة القاضى واستحقاق المعاش بمجرد بلوغه سن الستين . تسوية المعاش طبقا لقانون السارى وقت بلوغه هذه السن . صدور قوانين لاحقه بعد ذلك . لا أثر لها الاستثناء أن تكون بأثر رجعى يمتد إليه . علة ذلك . مثال .</p>
٦١	١٤	<p>الطلب رقم ١٤٩ لسنة ٥٩ ق رجال القضاء . جلسة ١٩٩١/٥/٢٨</p> <p>(٢) بلوغ نائب رئيس محكمة النقض ومن فى درجته - قبل استقالته - المرتب المقرر لرئيس محكمة النقض . أثره . وجوب معاملته معاملة الوزير من حيث المعاش عن الأجرة المتغير منذ إنتهاء خدمته . م ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . لا يغير من ذلك خدمته بالاستقالة . علة ذلك .</p>
٦٥	١٥	<p>الطلب رقم ١١٢ لسنة ٥٩ ق رجال القضاء . جلسة ١٩٩١/٥/٢٨</p>

الصفحة	القاعدة	
٦٥	١٥	<p>(٣) وجوب تسوية معاش القاضى طبقا للقانون السارى وقت إنتهاء خدمته . صدور قوانين بعد ذلك . لا أثر له . الاستثناء أن تكون بأثر رجعى يمتد إليه . علة ذلك . مثال .</p> <p>الطلب رقم ١١٢ لسنة ٥٩ ق رجال القضاء . جلسة ١٩٩١/٥/٢٨</p> <p>(٤) إحالة رئيس الاستئناف الذى يتقاضى المرتب والبدلات المقررة لرئيس محكمة النقض باعتبارها الوظيفة الأعلى منذ ١٩٨٤/٧/١ إلى المعاش . وجوب معاملته من حيث المعاش المستحق عن الأجر المتغير المعاملة المقررة لشاغلى منصب الوزير فى تاريخ حالته إلى المعاش وفقاً للقوانين السارية وقتئذ .</p>
١٠٠	٢١	<p>الطلب رقم ٨٩ لسنة ٦٠ ق رجال القضاء . جلسة ١٩٩١/١٢/١٠</p> <p>(٥) معاش القاضى . تسويته طبقا للقانون السارى وقت بلوغه سن التقاعد . صدور قوانين أو قرارات لاحقه لا تؤثر فيه . الاستثناء . أن ينص فى القانون على سريانه بأثر رجعى مؤدى ذلك . عدم استفادة الطالب من القانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨٧ وما تابعه من قرارات لصدوره فى تاريخ لاحق على حالته إلى التعاقد .</p>
١٠٠	٢١	<p>الطلب رقم ٨٩ لسنة ٦٠ ق رجال القضاء . جلسة ١٩٩١/١٢/١٠</p> <p>(٦) عدم جواز رفع طلب تعديل الحقوق المقررة بقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٠ بعد انقضاء سنتين من تاريخ الإطار يربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقى الحقوق . الاستثناء . طلب تسوية المعاش استناداً إلى قانون أو حكم قضائى نهائى . م ١٤٢ من ذات القانون .</p>
١٠٠	٢١	<p>الطلب رقم ٨٩ لسنة ٦٠ ق رجال القضاء . جلسة ١٩٩١/١٢/١٠</p>

الصفحة	القاعدة	نقل
		<p>(١) محكمة النقض ما تختص بالغائه فقط هو القرارات الإدارية النهائية . م ٨٢ من قانون السلطة القضائية . قاعدة بقاء المستشارين في محاكمهم . أساسها . قواعد تنقلاتهم الواردة في المادة ٥٤ من القانون والقواعد المعلنة التي وضعها مجلس القضاء الأعلى لاجابة طلباتهم . ما ورد في نص تشريعي لا يجوز الغاؤه إلا بقانون . القواعد التي وضعها المجلس في هذا الشأن ليست من قبيل القرارات الإدارية . مؤدى ذلك . عدم قبول الغاء قاعدة البقاء عدم إدعاء الطالب أن القرار الجمهوري الذي حدد مكان عمله في محكمة استئناف... قد خالف تلك القواعد . مؤداه . رفض طلب التعويض عنه .</p>
٧٥	١٨	<p>الطلب رقم ٩٩ لسنة ٦٦ ق رجال القضاء . جلسة ١٩٩١/٦/٤</p> <p>(٢) بقاء المستشار في محكمة الاستئناف التي يعمل بها . جوازى . شرطه . تقديم طلب موافقة مجلس القضاء الأعلى طبقا للقواعد التي يضعها على ضوء مقتضيات المصلحة العامة . م ٥٤ من السلطة القضائية . عدم إدعاء الطالب بأن رفض اجابته البقاء في محكمة... قد تم بالمخالفة للقواعد التي وضعها المجلس أو هدف إلى غير المصلحة العامة . مؤداه . رفض طلب التعويض .</p>
٥٨	١٣	<p>الطلب رقم ٦٨ لسنة ٥٧ ق رجال القضاء . جلسة ١٩٩١/٥/٢٨</p>





( ثانيا )

الأحكام الصادرة فى المواد المدنية والتجارية  
والأحوال الشخصية



إثبات - أحوال شخصية - إختصاص - إستئناف - إعلان - إفلاس - إلتزام ١٩  
إلتماس إعادة النظر - أمر على عريضه - أموال - أوراق تجارية - إيجار

الصفحة	القاعدة	إثبات
		<p><b>إجراءات الإثبات</b></p> <p><b>الإحالة إلى التحقيق</b></p> <p>(١) جواز طلب الإحالة إلى التحقيق لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . عدم استجابتها له بعد أن قعد الطالب عن إحضار شهوده أمام محكمة أول درجة . لا خطأ .</p> <p>الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٣</p> <p>(٢) قضاء الحكم المطعون فيه برفض طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية ما تضمنه عقد الإيجار من وروده على عين مفروشة تأسيساً على تمسك المطعون عليها الأولى بالثابت بعقد الإيجار من أن العين أجرت مفروشة وإن الثابت بالكتابة في ذلك العقد هو الذي يحكم العلاقة بين طرفية . خطأ وقصور .</p> <p>الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٦</p> <p><b>طرق الإثبات</b></p> <p><b>١ - الكتابة :</b></p> <p><b>الأوراق الرسمية</b></p> <p>المحررات الرسمية . إكتسابها الحجية في الإثبات فيما ورد بها من بيانات قام بها محررها . مجال إنكارها . الطعن بالتزوير . م ١١ إثبات .</p> <p>الطعن رقم ١٤٣١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩١/٢/١٩</p> <p>(٢) الشهادة المحررة من هيئة النقل العام طبقاً للأوضاع القانونية تضمنينها بيانات السيارة مرتكبة الحادث . إعتبارها محرراً رسمياً . سبيل إنكار ما ورد بها . الطعن بالتزوير .</p> <p>الطعن رقم ١٤٣١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩١/٢/١٩</p>
٢٩٢	٤٨	
٤٣٩	٧٣	
٥١٨	٨٥	
٥١٨	٨٥	

الصفحة	القاعدة	
		(٣) حجية الورقة الرسمية . إقتصارها على ما ورد بها من بيانات قام بها محررها في حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن في حضوره م ١١ إثبات . مثال بصدد كشف الضرائب العقارية وعدم كفاية القرينة المستمدة منه في إثبات مكونات العين المؤجرة .
١١٢٣	١٧٥	الطعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٥ <b>إنكار التوقيع وتحقيق الخطوط :</b> المقصود بالإمضاء . م ١٤/١ ق الإثبات . المحرر الموقع عليه بإمضاء الكربون . محرر قائم بذاته له حجيته في الإثبات .
١١٧١	١٨٢	الطعن رقم ٢١٥٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٢ <b>٢ - البينة :</b> <b>الأحوال التي يصح فيها الإثبات بالبينة :</b> <b>الغش :</b> <b>أ - الإدعاء بالتزوير</b> (١) عدم جواز الحكم بصحة المحرر أو برده وبسقوط الحق في إثبات صحته وفي الموضوع معا . م ٤٤ إثبات . لا محل لإعمال هذه القاعدة متى إستظهرت المحكمة عدم جدية الدفع . علة ذلك . مثال بصدد الدفع بالجهالة .
٣٣١	٥٤	الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣٠ (٢) عدم جواز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفي الموضوع معا . م ٤٤ إثبات . علة ذلك . ثبوت فساد الإدعاء بالتزوير ، وصحة إسناد التصرف إلى المتصرف . لا يعنى بطريق اللزوم أن يكون هذا التصرف صحيحاً وجدياً .
٣٥٢	٥٨	الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣١

الصفحة	القاعدة	
		<p><b>ب : حالة الإحتيال على القانون</b></p> <p>عقد البيع الصادر من المورث . لا يجوز لأحد ورثته إثبات صوريته بغير الكتابة . إقتصار الإثبات بالبينه في حالة الإحتيال على القانون على من كان الإحتيال موجهاً ضد مصلحته .</p>
٧٦٢	١٢١	<p>الطعن رقم ٧٥٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٩١/٣/١٤</p> <p><b>سلطة محكمة الموضوع ورقابة محكمة النقض</b></p> <p>(١) الشهادة . كفاية أن يكون من شأنها أن تؤدي إلى الحقيقة . عدم وجوب أن تكون واردة على الواقعة المطلوب إثباتها بجميع تفاصيلها .</p>
٧٠٧	١١٣	<p>الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/١٢</p> <p>(٢) القضاء بتحقيق واقعة معينة بشهادة الشهود . لا يمنع محكمة الموضوع من الاعتماد على أقوالهم في إثبات واقعة أخرى مما يجوز إثباتها بشهادة الشهود . شرطه . أن تكون تلك الواقعة داخله في نطاق الواقعة المطلوب إثباتها أو يتسع لها نطاق حكم التحقيق ( مثال - يصدد إثبات واقعة الإقامة التي ترتب امتداد عقد الإيجار ) .</p>
٨٣٠	١٣٢	<p>الطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٧</p> <p><b>تقدير أقوال الشهود :</b></p> <p>(١) تقدير البيانات وفهم ما يقدم فيها من قرائن والموازنة بينها والأخذ بما يطمئن إليه من أقوال الشهود بلامعقب . شرطه . عدم الخروج بهذه الأقوال عما يؤدي إليه مدلولها .</p>
٧٠٧	١١٣	<p>الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/١٢</p>



الصفحة	القاعدة	
٩٧٣	١٥٥	<p>(٢) تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع . لا رقابة عليه في ذلك ما لم يخرج بتلك الأقوال إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها . وله الموازنة بين الأدلة المقدمة في الدعوى ويأخذ بما أقتنع به منها وطرح ما عداه وحسبه من ذلك . أقامه قضاؤه على أسباب سائغة تكفى لحمله .</p> <p>الطنن رقم ٢٢٦٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٨</p> <p><b>أحوال شخصية</b></p> <p><b>أولاً : المسائل الخاصة بالمسلمين</b></p> <p><b>أ - الزواج</b></p> <p>الزواج الصحيح . شرطه . أن تكون المرأة محلاً لعقد الزواج عليها بالنسبة لمن يريد زواجها ، وأن يحضر زواجهما شاهدان . زنا الزوج . وأن ثبت . لا أثر له في محليتها لزواجها ولا يحرمها عليه ولا يبطل عقد زواجهما الذي تم صحيحاً .</p> <p>الطنن رقم ١١٤ لسنة ٥٨ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/١/١٥</p> <p><b>ب - الطلاق</b></p> <p>(١) إستخلاص محكمة الموضوع استحكام الخلاف بين الطاعن والمطعون ضدها ، من إصرار الأخير على الطلاق وعجز المحكمة عن التوفيق بينهما . سائغ كفايته لحمل قضائها بتطبيق المطعون ضدها على الطاعن . المجادلة في ذلك . موضوعية تنحسر عنه رقابة محكمة النقض .</p> <p>الطنان رقما ٢٠٧.٢٠٥ لسنة ٥٩ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/٣/٢٥</p> <p>(٢) التعويض . تقدير مقتضاه . م ١١/٢ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . من سلطة محكمة الموضوع عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض .</p> <p>الطنان رقما ٢٠٧.٢٠٥ لسنة ٥٩ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/٣/٢٥</p>
٢٠٢	٣٦	
٦٤٤	١٠٣	
٦٤٤	١٠٣	

الصفحة	القاعدة	
		<b>ج - التطلاق للضرر</b>
		(١) الدفع بعدم جواز نظر دعوى تطليق للهجر لسابقة الفصل فيها بحكم فى دعوى تطليق للضرر . التفات المحكمة عنه . لا خطأ . طالما استتدت الزوجة فى دعواها الثانية إلى وقائع مغايرة لتلك التى رفعت الدعوى الأولى على أساسها .
١٨٨	٣٤	الطن رقم ٨٥ لسنة ٥٨ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/١/١٥
		(٢) بعث حكمن . شرطه . تكرار شكوى الزوجة بطلب التطلاق وعدم ثبوت الضرر فى الدعوى الثانية . إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه بالتطلاق على ما خلص إليه من هجر الطاعن للمطعون ضدها . النعى عليه بعدم اتخاذ إجراءات التحكيم . لا أساس له . .
١٨٨	٣٤	الطن رقم ٨٥ لسنة ٥٨ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/١/١٥
		(٣) القضاء بالتطلاق . م ٦ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . شرطه . عجز القاضى عن الإصلاح بين الزوجين عدم رسم طريقا معيناً لمحاولة الإصلاح . مؤداه . عرض الصلح من محكمة أول درجة ورفضه من المطعون ضدها . كفايته لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح دون حاجة لإعادة عرضه أمام محكمة الاستئناف .
٤٠٥	٦٧	الطن رقم ٩٩ لسنة ٥٩ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/٢/٥
		(٤) الضرر . م ٦ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . معياره . شخصى . تقديره بما يجعل دوام العشرة مستحيلاً . موضوعى . من سلطة قاضى الموضوع . اختلافه باختلاف بيئة الزوجين .
٤٠٥	٦٧	الطن رقم ٩٩ لسنة ٥٩ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/٢/٥

الصفحة	القاعدة	
		(٥) السبب في دعوى التطلاق طبقا للمادة ٦ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩. اختلافه عن السبب في طلب الزوجة التطلاق أثناء نظر اعتراضها على دعوة زوجها للعودة إلى منزل الزوجية م ١١ مكررا ثانيا من ذات القانون . مؤدى ذلك . القضاء برفض الدعوى الأولى ليس له حجية مانعه من نظر الدعوى الثانية . اللجوء الى التحكيم فى الأولى لا يحول دون اللجوء إليه فى الثانية متى توافرت شروطه .
٦٤٤	١٠٣	الطعن رقم ٢٠٧، ٢٠٥ لسنة ٥٩ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/٣/١٩٩١ د - مسكن الزوجية نفقة الابن . وجوبها بأنواعها على والده شرعا . شمولها اجر الحاضنة وسكن الحضانة . حق الولد . وقبل صدور القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ - توفير مسكن لابنه وحاضنته ودون الزام قانونى بذلك .
٣٦٢	٦٠	الطعن رقم ٢٢٧٠ لسنة ٥٥ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/١/٢١ هـ النسب ثبوت النسب حق أصلى للأم والولد . علة ذلك .
٢٠٢	٣٦	الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٥٩ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/٢/٥ و - نفقة (١) القضاء بفرض متعة للمطعون ضدها على ما استخلصه الحكم من أن ايقاع الطاعن طلاقا غيايبيا قرينة على أن هذا الطلاق وقع بدون رضاها ولا بسبب من قبلها وعدم إقامه الطاعن الدليل على ما استخلصه الحكم . سائق .
١٩٤	٣٥	الطعن رقم ٨٩ لسنة ٥٨ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/١/١٥

## أحوال شخصية

٢٥

الصفحة	القاعدة	
٩٢١	١٥٠	<p>(٢) الدفاع الذى تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه . ماهيته . عدم وضع الطاعن تحت نظر محكمة الموضوع ما يفيد سابقة القضاء للمطعون ضدها بنفقة شاملة أجر المسكن . إلتفاتها عن هذا الدفاع . لا خطأ .</p> <p>الطن رقم ١٠ لسنة ٥٩ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/٤/٢٢</p> <p><b>ثانياً : المسائل الخاصة بغير المسلمين</b></p> <p><b>القانون الواجب التطبيق</b></p> <p>(١) الأحكام التى يتعين على المحاكم تطبيقها فى منازعات المصريين غير المسلمين والمتجدى الطائفة والملة . هى الأحكام الموضوعية فى الشريعة الخاصة الواجبة التطبيق . الإجراءات الخاصة بما يتبع فى دعوى الطاعة . ماهيتها . من قواعد الاختصاص والإجراءات التى تسرى على جميع منازعات الطاعة أيا كانت ديانة أطرافها .</p>
٥٩٥	٩٥	<p>الطن رقم ٨١ لسنة ٥٨ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/٢/٢٦</p> <p>(٢) تغيير الطائفة أو الملة ماهيته . عمل إرادى من جانب الهيئة الدينية المختصة . شرط تمامه . الدخول فى الطائفة أو الملة الجديدة وإتمام طقوسها ومظاهرها الخارجية الرسمية وقبول طلب الانضمام إليها . مجرد تقديم الطلب لا ينتج أثره .</p>
١٠١٤	١٦٢	<p>الطن رقم ١٦٦ لسنة ٥٨ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/٥/٧</p> <p>(٣) طلبات الانضمام إلى طائفة الانجليين . الاختصاص بالفصل فيها بمجلس الملى العام لطائفة الانجليين دون غيره اعتداد الحكم فى إثبات تغيير المطعون ضده الطائفة بشهادة صادرة من رئيس الطائفة الانجليزية تفيد موافقة اللجنة الملية للأحوال الشخصية على قبول طلب انضمام إليها دون تقديم قرار من المجلس الملى العام لهذه الطائفة بمنحه لقب إنجيلي . خطأ فى القانون .</p>
١٠١٤	١٦٢	<p>الطن رقم ١٦٦ لسنة ٥٨ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/٥/٧</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p><b>ثالثاً : دعوى الأحوال الشخصية</b></p> <p><b>أ - الإجراءات</b></p> <p>(١) خلو الحكم من بيان إسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية أو مضمون هذا الرأى . لا يبطله مادامت النيابة أبدت رأيها بالفعل وأثبت ذلك بالحكم .</p>
٢٠٥	٣٧	<p>الطن رقم ١١٦ لسنة ٨٨ هـ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/١/١٥</p> <p>(٢) تدخل المطعون ضده فى دعوى إرث طالبا رفضها واستحقاقه للتركة . اعتباره خصما فيها . تعجيلها بعد ذلك من الطاعنين دونه . أثره . إعادة اتصاله بها ويتعين على المحكمة الحكم فى طلباته .</p>
٢١٢	٣٨	<p>الطن رقم ٧٩ لسنة ٨٦ هـ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/١/١٥</p> <p>(٣) الدعاوى المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية . وجوب نظرها فى سرية . علة ذلك . عقد إحدى جلسات الاستئناف فى علانية دون تناول المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية بأى من طرفي النزاع . لا خطأ .</p>
٢٠٢	٣٦	<p>الطن رقم ١٠٤ لسنة ٨٩ هـ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/٢/٥</p> <p><b>ب - نظر الدعوى</b></p> <p><b>سماع الدعوى</b></p> <p>(١) مدة الخمس عشر سنة المقررة لسماع الدعوى . م ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . ماهيتها .</p>
٢٠٢	٣٦	<p>الطن رقم ١٠٤ لسنة ٨٩ هـ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/٢/٥</p> <p>(٢) سماع دعوى التطليق . شرطه . انتماء الزوجان إلى طائفتين تدينان بالطلاق . م ٧/٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم</p>



الصفحة	القاعدة	
٨١٩	١٣٠	<p>الشرعية . ثبوت أن المطعون ضدها من طائفة الاقباط الكاثوليك . القضاء بعدم سماع الدعوى . لا خطأ . إنضمام الطاعن قبل رفع الدعوى إلى مذهب الأرثوذكس . لا أثر له .</p> <p>الطن رقم ١٢٨ لسنة ٥٨ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/٢/٢٥</p> <p><b>ج- الإثبات</b></p> <p>(١) تقدير أدلة الدعوى والموازنة بينها لترجيح ما تطمئن إليه . من سلطة محكمة الموضوع . طالما أقامت حكمها على أسباب سائغة لها أصلها الثابت بالأوراق وتؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها .</p>
١٨٨	٣٤	<p>الطن رقم ٨٥ لسنة ٥٨ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/١/١٥</p> <p>(٢) القرائن . ماهيتها . استنباطها من اطلاقات محكمة الموضوع متى كان سائغاً له أصله الثابت بالأوراق ويؤدي إلى النتيجة التي بنى عليها قضاها .</p>
١٩٤	٣٥	<p>الطن رقم ٨٩ لسنة ٥٨ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/١/١٥</p> <p>(٣) عدم طلب الطاعنون إحالة الدعوى إلى التحقيق أمام محكمة الموضوع . النعى على الحكم المطعون فيه بعدم إتخاذ هذا الإجراء . غير مقبول . علة ذلك .</p>
٢١٢	٣٨	<p>الطن رقم ٧٩ لسنة ٥٦ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/١/١٥</p> <p><b>الحكم في الدعوى</b></p> <p>(١) القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . سريانه على المراكز القانونية التي تكونت في ظل العمل بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ . م ٧ منه . شرطه . عدم صدور أحكام بتقريرها حائزة لقوة الأمر المقضى .</p>
١٩٤	٣٥	<p>الطن رقم ٨٩ لسنة ٥٨ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/١/١٥</p>

الصفحة	القاعدة	
		(٢) الحكم بعد جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . شرطه . اتحاد الموضوع والخصوم والسبب . الحكم في اعتراض بعدم الاعتداد بإعلان الطاعة لخلوه من بيان مسكن الزوجية لا يمنع من نظر الاعتراض الثانى المبني على أن المسكن غير مستوفى شرائطه الشرعية وعدم أمانة المطعون ضده . علة ذلك .
٢٠٥	٣٧	الطن رقم ١١٦ لسنة ٥٨ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/١/١٥ (٣) إختصاص المحاكم الجزئية . تحديده على سبيل الحصر . مادتان ٥ ، ٦ ق رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحه ترتيب المحاكم الشرعية . ليس من بينه المنازعات المتعلقة بطلب المطلقة الحاضنة الاستقلال بمسكن الزوجية . مؤداه . إختصاص المحاكم الابتدائية دون غيرها بنظر هذه المنازعات .
٩٢١	١٥٠	الطن رقم ١٠ لسنة ٥٩ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/٤/٢٣ (٢) القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ سريانه على المراكز القانونية التى تكونت فى ظل العمل بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ طالما لم يصدر بتقريرها أحكام جائزة لقوة الأمر المقضى .
٩٢١	١٥٠	الطن رقم ١٠ لسنة ٥٩ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/٤/٢٣ د - الطعن فى الحكم ( الاستئناف ) (١) استئناف الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية والوقف . خضوعة للأحكام الواردة فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية دون قواعد قانون المرافعات .
١٩٤	٣٥	الطن رقم ٨٩ لسنة ٥٨ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/١/١٥

الصفحة	القاعدة	
٤٠٥	٦٧	(٢) الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . شرطه . تخلف المستأنف عن حضور الجلسة الأولى المحددة لنظره بورقة الاستئناف . مادتان ١٦٧ و ٢١٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٩ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/٢/٥
٤٠٥	٦٧	(٣) حضور محام غير مقيد بجول محاكم الاستئناف عن ذوى الشأن أمام هذه المحاكم . لا جزاء . الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٩ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/٢/٥
		<b>النقض</b>
٢١٢	٣٨	(١) إستناد الحكم إلى قرائن تؤدي متسائدة فيما بينها إلى النتيجة التى إنتهى إليها عدم جواز مناقشة كل قرينة على حده للتدليل على عدم كفايتها فى ذاتها . الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٦ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/١/١٥
٣٩٨	٦٦	(٢) الاختصاص فى الطعن بالنقض . شرطه . أن يكون للخصم الموجه إليه الطعن مصلحة فى الدفاع عن الحكم المطعون فيه . اختصاص ورثة المطلوب بثبوت النسب إليها ليكون الحكم حجة عليهم . صحيح . الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٥٩ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/٢/٥
٤٠٥	٦٧	(٣) عدم بيان الطاعن بسبب النعي مناعيه على الحكم المطعون فيه وكيفيه قصور الحكم فى الرد عليها . أثره عدم قبول النعي . لا يغنى عن ذلك احواله أو تقديمه مذكرات أمام محكمة الموضوع تاركاً لمحكمة النقض مقارنتها بالحكم المطعون فيه حتى تقف على وجه القصور . الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٩ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/٢/٥

الصفحة	القاعدة	
		<p>رابعاً : مسائل الولاية على المال</p> <p>(١) بلوغ الولد أو البنت عاقلاً خمس عشرة سنة . أثره زوال الولاية على نفسه . مؤداه . أن يخاصم ويخاصم بشخصه فيما يتعلق بشئون نفسه .</p>
٣٩٨	٦٦	<p>الطن رقم ١٠٤ لسنة ٥٩ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/٢/٥</p> <p>(٢) بيت المال . عدم اعتباره وارثاً . أيلولة التركات الشاغرة إليه باعتبارها من الضوائع التي لا يعرف لها مالك . م٤ق ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بشأن المواريث .</p>
٤٥٣	٧٦	<p>الطن رقم ١٦٨٨ لسنة ٥٢ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/٢/١٤</p> <p>(٣) خلو الأوراق من سبق تمسك الطاعنين من أن بيت المال أمين على التركات منوط به حفظها حتى ظهور وارث للمتوفى أو إنقضاء المدة المقررة لسقوط دعوى الارث أمام محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .</p>
٤٥٣	٧٦	<p>الطن رقم ١٦٨٨ لسنة ٥٢ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/٢/١٤</p> <p>(٤) نيابة الوصى . ماهيتها . مباشرة الوصى تصرفات معينة بغير إذن المحكمة بالمخالفة للمادة ٣٩ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ . اعتباره متجاوزاً حدود نيابته القانونية عن القاصر . مؤدى ذلك . إنصراف أثر التصرف إلى القاصر .</p>
٨٧٥	٩٤٠	<p>الطن رقم ١١٦٥ لسنة ٥٥ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/٤/٤</p> <p>(٥) بيع عقار القاصر . الأصل عدم وجوب بيعه بالمزايدة . الاستثناء . اشتراط محكمة الولاية على المال ذلك . مخالفة الوصى ذلك . اعتباره متجاوزاً حدود نيابته . أثره . عدم إنصراف أثر التصرف إلى القاصر .</p>
٨٧٥	٩٤٠	<p>الطن رقم ١١٦٥ لسنة ٥٥ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/٤/٤</p>

الصفحة	القاعدة	إختصاص
		<p>إختصاص</p> <p>أولاً : الإختصاص المتعلق بالولاية " الولائي " :</p> <p>إختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعاوى التى ترفع على الأجنبى :</p> <p>انعقاد الإختصاص للمحاكم المصرية فى الدعاوى التى ترفع على الأجنبى الذى ليس له محل إقامة فى مصر . شرطه .</p> <p>أن يكون لأحد المدعى عليهم موطن أو محل إقامة فيها . م ٢٠</p> <p>مرافعات . والتعدد تتحدد طبقاً للقانون الوطنى بشرط أن يكون حقيقياً وليس صورياً بأن توجه إليهم طلبات فى الدعوى وليس إختصاصهم ليصدر الحكم فى مواجهتهم أو لمجرد المثل فيها .</p> <p>الطعن رقم ٦٦٨.٦٤١ لسنة ٦٠ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/٤/٢٨</p>
٩٣٩	١٥٤	<p>إختصاص محكمة القيم</p> <p>(١) المنازعات المتعلقة بالحراسة التى فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ . إختصاص محكمة القيم دون غيرها بنظرها . علة ذلك . ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ .</p>
٤٣٥	٧٢	<p>الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٥٣ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٩١/٢/٦</p> <p>(٢) محكمة القيم إختصاصها دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بالحراسات التى فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ . م ٦ ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ نطاقه . المنازعات التى تدور حول تقرير الحق أو نفيه . أثره . إختصاص المحاكم العادية بنظر المنازعات المتعلقة بالتأميم إلا ما إستثنى منها بنص خاص . علة ذلك .</p>
١٢٥١	١٩٥	<p>الطعن أرقام ١٧٢٥ لسنة ٥٥ . ٤٢٠ لسنة ٥٨ . ٥٧٧ لسنة ٥٨ ق -</p> <p>جلسة ١٩٩١/٥/٢٠</p>



الصفحة	القاعدة	
١٢٧٢	١٩٦	<p>(٣) محكمة القيم . إختصاصها بون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ . م ٦ ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ . نطاقه . المنازعات التي تدور حول تقرير الحق أو نفيه . أثره . إختصاص المحاكم العادية بنظر المنازعات المتعلقة بالتأمين إلا ما أستثنى منها بنص خاص . علة ذلك .</p> <p>الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٥٥ ق ، ٢٢٧٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٣٠</p> <p><b>إختصاص اللجان القضائية</b> <b>لجان التقييم :</b></p> <p>إختصاص لجان التقييم م ٣ ق ٧٢ لسنة ١٩٦٣ . نطاقه . تقييم الأموال التي أمت . خروجها عن ذلك بالاضافة أو الاستبعاد . أثره . إهدار حجية قرارها في هذا الخصوص . علة ذلك . للمحاكم صاحبة الإختصاص الفصل في المنازعات التي تشور بين الغير وبين المنشأة المؤممة بشأن الأموال المتنازع عليها أو في أى نزاع لا يتعلق بالتقييم فى ذاته .</p> <p>الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٥٥ ق ، ٢٢٧٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٣٠</p> <p><b>إختصاص هيئات التحكيم :</b></p> <p>إختصاص هيئات التحكيم . مناطه . أن يكون جميع أطراف النزاع ممن عدتهم المادة ٦٠ ق ٦٣ لسنة ١٩٧١ . المقابلة للمادة ٦ ق ٩٧ لسنة ١٩٨٣ . وجود أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتبارية بين أطراف النزاع بعد وقوعه إلى هيئات التحكيم . أثره . إختصاص المحاكم بنظره بون هيئات التحكيم (مثال) .</p> <p>الطعن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٠</p>
١٧٢	٣٢	

الصفحة	القاعدة	
		<b>ولاية محكمة النقض :</b>
		إختصاص الدوائر المدنية والتجارية بمحكمة النقض بالفصل في طلبات الغاء القرارات الإدارية النهائية . مناطه . صدور القرار المطلوب إلغاؤه في شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة دون الشئون السابقة على تعيينهم فيها أو اللاحقة على إنتهاء خدمتهم بها . م ٨٣ من قانون السلطة القضائية .
٥	١	الطلب رقم ٤٠ لسنة ٥٧ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٩١/١/٢٩ قرار مجلس القضاء الأعلى برفض اعتراض الطالب على إخطار وزير العدل له بتخطيه في الترقية . عدم اعتباره قرار نهائى . مؤدى ذلك . عدم قبول طلب الغائه .
١٥	٣	الطلبات أرقام ٣٠ ، ٦١ ، ١١٢ لسنة ٥١ ق رجال القضاء - جلسة ١٩٩١/٢/٢٦ محكمة النقض . اختصاصها بالفصل في الطلبات الغاء القرارات الادارية التى تصدرها جهة الادارة فى أى شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة ويترتب عليها احداث أثر قانونى معين . ليس من بينها قرار إعارة التفتيش القضائى ايداع تحقيقات شكوى الملف السرى للطالب . علة ذلك .
٩٦	٢٠	الطلب رقم ٤٠ لسنة ٥٧ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٩١/١/٢٩ الطعن فى أحكام محكمة النقض الصادرة فى شئون رجال القضاء :
		الأحكام الصادرة من محكمة النقض فى شئون القضاة . لا يقبل طلب الغائها إلا إذا قام أحد القضاة الذين أصدرها بسبب من أسباب عدم الصلاحية . مخالفة ذلك . أثره . عدم قبول الطلب .
١٢	٢	الطلب رقم ٧٤ لسنة ٥٩ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٩١/٢/١٢

الصفحة	القاعدة	استئناف
١٩٤	٣٥	<p><b>أولاً : رفع الاستئناف :</b></p> <p><b>صحيفة الاستئناف وإعلانها</b></p> <p>الاستئناف . اعتباره مرفوعاً بتقديم صحيفته إلى قلم الكتاب وقيدته في الجدول في الميعادين المحددين في المادتين ٣٠٧ و ٣١٤ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . اعلان الصحيفة للخصم . لم يحدد له القانون موعداً . مؤدى ذلك . لا محل لتطبيق أحكام المادة ٢٣٧ مرافعات .</p> <p>الطعن رقم ٨٩ لسنة ٥٨ ق " أحوال شخصية " - جلسة ١٩٩١/١/١٥</p> <p><b>الخصوم في الاستئناف</b></p> <p>الخصومة في الاستئناف تتحدد بمن كان مختصماً أمام محكمة أول درجة . مناط تحديد الخصم . توجيه الطلبات إليه في الدعوى فلا يكفي مجرد اختصاصه ليصدر الحكم في مواجهته لاعتباره خصماً في الدعوى .</p>
١٨٤	٣٣	<p>الطعان رقماً ٨٨٧ ، ١١٥٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٤</p> <p><b>الاستئناف الفرعى</b></p> <p>(١) جواز رفع المستأنف عليه الاستئناف الفرعى بعد إنقضاء ميعاد الاستئناف وبعد قبول الحكم قبل رفع الاستئناف الأصلي . يستوى أن يكون ذلك بالإجراءات المعتادة أو بمذكرة مشتملة على أسباب استئنافه . م ٢٣٧ مرافعات</p>
٨٩١	١٤٣	<p>الطعن رقم ١٣٦٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩١/٤/١١</p> <p>(٢) إقامة الطاعن دعواه بالإخلاء للتأجير من الباطن والتأخير في سداد الأجرة قضاء الحكم الابتدائي بالإخلاء للسبب الثانى وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيه بالنسبة</p>

الصفحة	القاعدة	
٨٩١	١٤٣	<p>للسبب الأول . تقديم الطاعن مذكرتين بالدفاع والتمسك فيها بتوافر سبب الإخلاء للتأجير من الباطن أثناء نظر الاستئناف المرفوع من المطعون ضدهما . اعتبار ذلك استئنافاً فرعياً لقضاء الحكم الابتدائي بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة لطلب الإخلاء للتأجير من الباطن . إغفال الحكم المطعون فيه الفصل في هذا الاستئناف الفرعي . خطأ .</p> <p>الطعن رقم ١٣٦٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩١/٤/١١</p> <p>ثانياً : آثار الاستئناف :</p> <p>الأثر الناقل :</p> <p>الاستئناف . أثره . إعادة طرح النزاع على محكمة الدرجة الثانية لتفصل فيه من جديد . م ٢٣٢ مرافعات : البحث في صحة الحكم أو بطلانه لا يتأتى إلا إذا كان الاستئناف مقبولاً شكلاً . مؤدى ذلك .</p>
٩٨٥	١٥٧	<p>الطعن رقم ١٧١٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٨</p> <p>الطلبات الجديدة :</p> <p>(١) للخصوم تقديم أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة أمام محكمة الدرجة الثانية وسائل الدفاع الجديدة . ماهيتها . مؤدى ذلك . إقامة الدعوى بطلب الحكم بإخلاء الدكانين محل النزاع لصدور ترخيص بهدم العقار لإعادة بنائه بشكل أوسع . قضاء محكمة أول درجة برفض الدعوى لخلو الترخيص مما يفيد إشمال المبنى الجديد على وحدات سكنية أو فندقية . تقديم المطعون ضدهما أمام محكمة الاستئناف ترخيصاً لاحقاً يتضمن إشمال المبنى على هذه الوحدات لا يعد طلباً جديداً .</p>
٢٤٥	٤٢	<p>الطعن رقم ٢١٧٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٠</p>

الصفحة	القاعدة	
١٢٥١	١٩٥	(٢) المقاصة القضائية . وسيلتها . بدعوى أصلية أو بطلب عارض . م ١٢٣ مرافعات . إيدأوها لأول مرة في الاستئناف . طلب جديد غير مقبول . علة ذلك . للمحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبوله . م ١/٢٣٥ مرافعات . الطعون أرقام ١٧٢٥ لسنة ٥٥ ، ٤٢٠ لسنة ٥٨ ، ٥٧٧ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩١/٥/٣٠
١٢٧٢	١٩٦	(٣) المقاصة القضائية . وسيلتها بدعوى أصلية أو بطلب عارض . م ١٢٣ مرافعات . إيدأوها لأول مرة في الاستئناف . طلب جديد غير مقبول . علة ذلك . للمحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبوله . م ١/٢٣٥ مرافعات . الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٢٢٧٧ ، لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٣٠ ثالثاً : نظر الاستئناف : ما يعترض سير الخصومة : إعتبار الاستئناف كأن لم يكن : الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانه خلال الميعاد القانوني . م ٧٠ مرافعات . سقوط الحق في التمسك به حالاته . عدم إتمام إعلان المستأنف عليه بصحيفة الاستئناف لا يحول دون حقه في الحضور وإبداء أى دفاع في الدعوى . علة ذلك .
١٠٩	٢٢	الطعن رقم ٢٢٥٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢ رابعاً : الحكم في الاستئناف : تسبيب الحكم الاستئنافي : (١) محكمة الاستئناف . إلزامها بالفصل في كافة الدفوع التي تمسك بها المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة . قضاء الحكم المستأنف برفضها واستغناء المستأنف عليه عن استئنافه



الصفحة	القاعدة	
٣٢٣	٥٣	بصدور الحكم فى الدعوى لصالحه . غير مانع من اعتبارها مطروحة فى الاستئناف ما لم يثبت التنازل عنها صراحة أو ضمناً . الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣٠ (٢) أخذ الحكم الاستئنافى بأسباب الحكم الابتدائى والإحالة إليها دون إضافة . لا عيب . مناطه .
٣٤٦	٥٧	الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣٠ (٣) إقامة محكمة أول درجة قضاها على دفع أصلى للمدعى عليه دون بحث دفاعه الإحتياطى . وجوب فصل المحكمة الاستئنافية فى جميع أوجه الدفاع الأصلية والإحتياطية . عدم إلزامها بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة بعد إلغائها للحكم الابتدائى للفصل فى الدفاع الإحتياطى (مثال بصدد دعوى طرد للغصب ودفاع بطلب إثبات العلاقة الإيجارية) .
٤٤٦	٧٥	الطعن رقم ١١٦٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٦ (٤) تأييد المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائى للنتيجة الصحيحة التى إنتهى إليها للأسباب الواردة به ولأسباب جديدة أنشأتها لنفسها . مفاده .
٧٣٢	١١٧	الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩١/٣/١٣ (٥) قضاء المحكمة الاستئنافية ببطلان الحكم المستأنف لعيب شابه دون أن يمتد إلى صحيفة الدعوى . أثره . وجوب الفصل فى موضوع الدعوى دون إعادتها لمحكمة أول درجة .
٨٨١	١٤١	الطعن رقم ٢٢٥٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/١٠

الصفحة	القاعدة	
٩٢١	١٥٠	<p>(٦) أخذ محكمة الاستئناف بأسباب الحكم الابتدائي دون إضافة . لاعيب متى رأت أن في هذه الأسباب ما يغنى عن إيراد رد جديد .</p> <p>الطعن رقم ١٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٣</p> <p><b>إصلاح زراعى</b></p> <p><b>التعويض عن الأرض الزراعية المستولى عليها :</b></p> <p>الأراضي الزراعية المستولى عليها منح صاحبها سندات إسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة وبفائدة قدرها ٥٪ سنوياً من تاريخ الإستيلاء . إستهلاك السندات . مناطه . إستحقاق التعويض . شرطه . المادة الخامسة من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .</p>
٧٤٠	١١٨	<p>الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩١/٣/١٣</p> <p><b>إيجار الأراضي الزراعية :</b></p> <p>مستأجر الأرض الزراعية . عدم جواز إخلائه من العين إلا إذا أخل بالتزام جوهرى يقضى به القانون أو العقد م ٣٥ ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل . تعلق هذا الحكم بالنظام العام .</p>
١٢٠٠	١٨٧	<p>الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٣</p> <p><b>رهن الأراضي الزراعية :</b></p> <p>الدائن المرتهن الذى انتقلت إليه حيازة الأرض المرهونة . حقه فى تأجيرها للغير . عدم إنتضاء الإيجار بإنتضاء الرهن . إمتداد عقد الإيجار تلقائياً فى مواجهة المدين الراهن .</p>
١٢٠٠	١٨٧	<p>الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٣</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p><b>ماهية اوراق المحضرين وبياناتها :</b></p> <p><b>إسم المحضر ومحكمته وتوقيعه على صورة الإعلان :</b></p> <p>١ - توقيع المحضر على صورة الإعلان . متعلق بالنظام العام . للمعلن إليه التمسك ببطلاتها ولو خلا أصلها من أسباب البطلان . علة ذلك . عدم تصحيح البطلان بحضور المعلن إليه أو إيداعه مذكرة بدفاعه .</p>
٦٧٩	١٠٨	<p>الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٧</p> <p>٢ - خلو أصل الإعلان وصورته من بيان إسم المحضر الذي باشره وتوقيعه والمحكمة التي يتبعها . أثره . بطلان الإعلان .</p>
٦٧٩	١٠٨	<p>الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٧</p> <p>بيان صفة المستلم وإقامته مع المعلن إليه :</p> <p>بطلان الإعلان لعدم بيان صفة المستلم وإقامته مع المعلن إليه . نسبي . أثره .</p>
٨٦٨	١٣٩	<p>الطعن رقم ١٤٩٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٤</p> <p>بطلان الإعلان :</p> <p>نوع البطلان :</p> <p>بطلان أوراق التكليف بالحضور لغيب في الإعلان . نسبي .</p> <p>لصاحب المصلحة وحدة التمسك به أمام محكمة الموضوع .</p> <p>التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه .</p>
٨٦٨	١٣٩	<p>الطعن رقم ١٤٩٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٤</p> <p>التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض :</p> <p>بطلان الإعلان لسبب لم يسبق إثارته أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .</p>
٨٦٨	١٣٩	<p>الطعن رقم ١٤٩٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٤</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>لا بطلان إذا إشتملت أصل صورة الإعلان على البيانات اللازمة لصحته مع خلو الصورة من أى كتابة محررة بخط يد المحضر :</p> <p>الدفع ببطلان الإعلان لخلو الصورة المعلنة من البيانات الجوهرية اللازمة لصحته ولعدم مطابقتها للأصل . خلو صورة الإعلان المقدمة من أى كتابة محررة بخط يد المحضر . أثير إشتمال أصل ورقة الإعلان على البيانات اللازمة لصحته أثره . لا بطلان .</p>
٨٦٨	١٣٩	<p>الطعن رقم ١٤٩٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٤</p> <p>إلتزام محكمة الموضوع بالتحقق من صورة الإعلان (١) ورقة الإعلان المقدمة من المعلن إليه تأييداً لدفاعه . وجوب أن تكون هي صورة الإعلان . إلتزام محكمة الموضوع بالتحقق منها باعتبارها مسألة أولية لازمة للفصل في صحة الإعلان أو بطلانه . وقوع عبء الإثبات على المعلن إليه . علة ذلك .</p>
٦٧٩	١٠٨	<p>الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٧</p> <p>(٢) إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى إعتبار المستند المقدم من الطاعن هو صورة الإعلان دون بيان سنده في ذلك . قصور .</p>
٦٧٩	١٠٨	<p>الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٧</p> <p>إفلاس</p> <p>أثر الحكم بإشهار الإفلاس :</p> <p>الحكم بإشهار الإفلاس . أثره . غل يد المفلس عن إدارة أمواله والتصرف فيها من تاريخ صدور الحكم . التصرفات التي يجريها المفلس بعد الحكم . اعتبارها صحيحة بين طرفيها غير نافذة في مواجهة جماعة الدائنين وحده طلب عدم نفاذ التصرف .</p>
٢٣٣	٤٠	<p>الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٧</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p><b>أولاً : أركان الإلتزام " سبب الإلتزام " :</b></p> <p>(١) مفاد توقيع سند الإلتزام بدفع قيمته ولو لم يذكر فيه سبب المديونية . عبء إثبات إنعدام السبب على من يدعيه . وجوب إثباته بالكتابة طالما لم يدع المتعاقد بوقوع إحتيال على القانون .</p>
٣٤٦	٥٧	<p>الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣٠</p> <p>(٢) تحقق الشرط الواقف أو الفاسخ في عقد الإيجار ليس له أثر رجعي . علة ذلك . مؤداه . قيام الإلتزامات الناشئة عنه من وقت تحقق الشرط . م ١/٢٧٠ مدني .</p>
٣٤٦	٥٧	<p>الطعن رقم ١٦٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٠</p> <p><b>ثانياً : آثار الإلتزام :</b></p> <p>(١) تنفيذ الإلتزام شرط للحكم بالتنفيذ العيني وليس شرطاً لقبول الدعوى . م ١/٢٠٣ مدني . تعريفه . وضع المدين في حالة المتأخر في تنفيذ إلتزامه بإذاره بورقة رسمية من أوراق المحضرين أم ما يقوم مقامه إعتبار المطالبة القضائية إعداراً .</p>
٥٢٣	٨٦	<p>الطعن رقم ١٤١٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٠</p> <p>(٢) الأصل تنفيذ الإلتزام عيناً . م ١٤٧ مدني . العدول عن التنفيذ العيني إلى التنفيذ بطريق التعويض . شرطه . م ٢/٢٠٣ مدني . وجوب بحث الإعتبارات الموضوعية لإقتصاديات المشروع وعائده الاستثماري فضلاً عن الظروف المتعلقة بشخص المدين . مؤداه . عدم تناسب التزامات المؤجر مع الأجرة . أثره . وجوب اعمال المادة ٢/٢٠٣ مدني . علة ذلك .</p>
١٠٤٨	١٦٨	<p>الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٩</p>



الصفحة	القاعدة	
١٠٤٨	١٦٨	<p>(٣) هلاك العين المؤجرة هلاكاً كلياً . أثره . إنفساخ عقد الإيجار من تلقاء نفسه أيا كان سبب الهلاك راجعاً أم غير راجعاً إلى خطأ المؤجر . حق طرفي العقد في طلب انفساخه . علة ذلك . المادتان ١٥٩ . ١/٥٦٩ مدنى .</p> <p>الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٩</p> <p>(٤) الهلاك القانونى للعين المؤجرة . أثره . إنفساخ عقد الإيجار كحكم الهلاك المادى . الحرمان من الانتفاع بالعين المؤجرة فى غير حالة الهلاك المادى والذي يستحيل معه تنفيذ العقد . اعتباره فى حكم الهلاك القانونى . مثال بصدد عقد استغلال سينما وإستحالة تنفيذ التزامات المؤجر لعدم تناسب التزاماته مع الأجرة .</p> <p>الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٩</p>
١٠٤٨	١٦٨	<p>(٥) التنفيذ العينى هو الأصل . المادتان ١/٢٠٣ ، ٢١٥ مدنى .</p> <p>التنفيذ بمقابل . شرطه . إستحالة الوفاء عيناً . تقدير هذه الإستحالة مما تستقل به محكمة الموضوع متى كان سائغاً .</p>
١١٢٩	١٧٦	<p>الطعن رقم ٢٤٦٩ ، ٢٥١٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٦</p> <p>أثر القوة القاهرة على تنفيذ الإلتزام :</p> <p>(١) القوة القاهرة التى ينسخ بها العقد . ما هيتها . مؤداه . القوة القاهرة التى تمثل مانعاً مؤقتاً من التنفيذ . اقتصار أثرها على وقف تنفيذ الإلتزام فى فترة قيام الحادث وعودة قوته التنفيذية بزواله .</p>
٣٣٦	٥٥	<p>الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣٠</p> <p>(٢) إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه برفض الدعوى تأسيساً على توافر القوة القاهرة نتيجة احتلال إسرائيل لشبه جزيرة سيناء على أثر حرب سنة ٦٧ وإستحالة إستمرار</p>

الصفحة	القاعدة	
٣٣٦	٥٥	<p>الطاعن فى وضع يده على العين المؤجرة وترتيبه على ذلك إنفساخ عقد الإيجار . خطأ فى القانون . علة ذلك .</p> <p>الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣٠</p> <p>" الحق فى الحبس "</p> <p>الحائز حسن النيه أو سيئها . حقه فى حبس الشئ الذى أنفق عليه مصروفات ضرورية أو نافعة حتى يستوفى ما هو مستحق له . م ٢٤٦ مدنى . الحكم بتسليم المبيع . رفضه ما تمسك به الحائز من حقه فى الحبس حتى يسترد قيمة بناء اقامة فى العين . خطأ وقصور .</p>
١٢٢١	١٩١	<p>الطعن رقم ٢١٦٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٨</p> <p>أوصاف الإلتزام</p> <p>" الشرط والأجل "</p>
١٣٨	٢٧	<p>(١) الشرط والأجل إختلاف كل منهما عن الآخر . مؤداه .</p> <p>الطعن رقم ١٦٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٠</p> <p>(٢) الشرط الواقف . أثره . وقف نفاذ الإلتزام إلى أن تتحقق الواقعة المشروطة . النص فى عقد إيجار شقة النزاع على بدء تنفيذه فور الحصول على حكم نهائى فى الاستئناف بإخلائها من مستأجرها السابق . إعتبار العقد المذكور معلقا على شرط واقف .</p>
١٣٨	٢٧	<p>الطعن رقم ١٦٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٠</p> <p>إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى عدم تحقق الإلتزامات المترتبة على عقد إيجار الطاعن لإلأمن وقت تحقق الشرط الواقف بصدور حكم نهائى بفسخ عقد إيجار المستأجر الأول وترتبه على ذلك عدم إنتقال تلك الإلتزامات إلى المالكين الجديدين . لا خطأ . عدم جواز تحدى الطاعن بسريان عقد الإيجار فى حق المالك الجديد إعمالا لحكم المادة ٢٢ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . علة ذلك .</p>
١٣٨	٢٧	<p>الطعن رقم ١٦٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٠</p>

الصفحة	القاعدة	
		<b>إلتماس إعادة النظر</b>
		<b>مراحل نظره :</b>
		إلتماس إعادة النظر . مراحل نظره . للمحكمة أن تحكم في قبول الإلتماس وفي الموضوع بحكم واحد . شرطه . غايته . محور الحكم الملتمس فيه .
١٥٦	٢٩	الطعن رقم ٢٨٦٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٠
		<b>الحكم في الإلتماس</b>
		(١) القضاء باعتبار الحكم الملتمس فيه كأن لم يكن وتحديد جلسة لنظر موضوع الإلتماس . عدم جواز الطعن فيه إستقلالاً عن الحكم الصادر في الموضوع . علة ذلك .
١٥٦	٢٩	الطعن رقم ٢٨٦٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٠
		(٢) إلتماس إعادة النظر في حالة الحصول بعد الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى (م ٢٤١ مرافعات) . شرطه . أن يتغير بالورقة وجه الرأي لمصلحة الملتمس وأن يجهل وجودها تحت يد الخصم وكانت محتجز بفعل الخصم أو حال دون تقديمها . علم الخصم بوجود الورقة تحت يد خصمه وعدم طلب إلزامه بتقديمها . أثره . عدم قبول الإلتماس .
٩١٧	١٤٩	الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٣
		<b>أمر على عريضه</b>
		<b>التظلم من الأمر على العريضة :</b>
		الأمر على عريضه . التظلم منه بالطرق المعتاده لرفع الدعوى . حكم القاضي الأمر في التظلم . حكم قضائي قابل للطعن فيه بالطرق المقررة للأحكام . سقوطه إذا لم يقدم للتنفيذ خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره . المواد ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ من قانون المرافعات .
٢٧٩	٤٧	الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٣

الصفحة	القاعدة	
		<b>أموال</b>
		<b>أراضي البرك والمستنقعات :</b>
		أراضي البرك والمستنقعات . أيلولة ملكيتها إلى الدولة . مناطقه . قيام الحكومة بردمها أو تجفيفها ما لم يطلب أصحابها استرداد ملكيتهم لها خلال سنة من تاريخ نشر القرار الوزاري بتحديد موقعها وحدودها في الجريدة الرسمية ودفع تكاليف الردم . المقصود من ذلك . م ١٧٧/٧٧ . ١٩٦٠ . الطعن رقم ٦٩٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩١/١/٩
١٣٢	٢٦	<b>أموال عامة :</b>
		(١) تخصيص المال العام للمنفعة العامة . مناطقه . الترخيص بالانتفاع .
١٢٣	٢٥	الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩١/١/٩
		(٢) ممتلكات الشركة العالمية لقناة السويس البحرية . صيرورتها مملوكة الدولة من وقت تأميمها . الأراضي التي كانت ممنوحة للشركة لاستغلالها والانتفاع بها اعتباراً أَمْلاكاً خاصة لهيئة قناة السويس . المجرى الملاحي والترع المشار إليها في النظام الأساس للشركة أموالاً عامة لتخصيصها للمنفعة العامة بالفعل . علة ذلك . القانونان رقما ٢٨٥ لسنة ١٩٥٩ ، ٣٠ لسنة ١٩٧٥ .
٩٩٣	١٥٩	الطعن رقم ١٤٨١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٥

الصفحة	القاعدة	
٩٩٣	١٥٩	<p>(٣) اعتبار أملاك الدولة أموالاً عامة . مناطه . تخصيصها للمنفعة العامة بحكم طبيعة الأشياء أو الواقع أوبالاداة التشريعية اللازمة لذلك م ٨٧ مدنى .</p> <p>الطن رقم ١٤٨١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٥</p>
٩٩٣	١٥٩	<p>(٤) الترخيص بشغل العقار ، وروده على الأموال العامة للدولة أو للشخص الاعتبارى العام .</p> <p>الطن رقم ١٤٨١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٥</p> <p><b>أوراق تجارية</b></p> <p><b>الشيك :</b></p> <p>الشيك . الأصل أنه أداة وفاء . من يدعى خلاف هذا الأصل عليه إقامة الدليل على ما يدعيه .</p>
٥٦٨	٩٢	<p>الطن رقم ٢٢٨٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٥</p> <p><b>توقيع الشيك على بياض :</b></p> <p>توقيع الشيك على بياض وتسليمه للمستفيد . تفويض من الساحب إلى الأخير فى ملأ بياناته .</p>
٥٦٨	٩٢	<p>الطن رقم ٢٢٨٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٥</p>



الصفحة	القاعدة	
		<b>أولاً : القواعد العامة في الإيجار</b>
		<b>(أ) نطاق عقد الإيجار :</b>
		دفاع الطاعنة - المؤجرة - بأن عقد إيجار المظعون ضده اقتصر على الشقة المؤجرة إليه دون الحديقة المخصصة لمنفعة جميع وحدات العقار على نحو ما جاء بتقرير الخبير . دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى . إلتفات الحكم عنه . قصور . علة ذلك .
٤٨٠	٨٠	الظعن رقم ٢٥٩٦ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩١/٢/١٧ <b>(ب) إختلاف عقد الإيجار عن غيره من العقود :</b> <b>" إختلافه عن حق الإنتفاع "</b>
		(١) عقد الإيجار . ماهيته . م٥٥٨ مدنى . إختلافه عن عقد بيع حق الإنتفاع . حق المستأجر حق شخصى وحق الإنتفاع العينى يلزم تسجيله .
١١٨٠	١٨٤	الظعان رقم ٣٣٥ ، ٣٣٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٣ (٢) موت المستأجر . لا ينهى عقد الإيجار . إنتقال الحقوق والالتزامات الناشئة عنه إلى ورثته . لهم حق إنهاء عقد الإيجار إذا عقد بسبب حرفه مورثهم أو لأعتبارات متعلقة بشخصه . إنتضاء حق الإنتفاع حتما بموت المنتفع . م٩٩٣/مدنى . علة ذلك .
١١٨٠	١٨٤	الظعان رقم ٣٣٥ ، ٣٣٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٣ <b>(ج) إثبات عقد الإيجار :</b>
		(١) للمستأجر وحده إثبات واقعه التأجير بكافة طرق الإثبات .
٩٣١	١٥٢	الظعن رقم ٢٠٤٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٤

الصفحة	القاعدة	
٩٣١	١٥٢	<p>(٢) إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى إنتفاء العلاقة الإيجارية بين الطاعنة والمطعون ضده الثانى وطردها من عين النزاع وإقامة قضائه على عدة قرائن متساندة منها عدم وجود عقد مكتوب يفيد استئجارها تلك العين وإيصالات بسدادها الأجرة ومن عدم تمسكها بإستئجارها تلك الشقة أمام محكمة أول درجة . فضلاً عن عدم تحديدها سبيلها فى إثبات العلاقة الإيجارية المدعى بها . قصور وفساد فى الاستدلال .</p> <p>الطعن رقم ٢٠٤٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٤</p>
١١٨٠	١٨٤	<p>(٣) العبرة فى تكييف العقد بحقيقة الواقع وما عناه المتعاقدان . عدم الإعتداد بما يطلقه المتعاقدان عليه من أوصاف متى خالفت حقيقة التعاقد .</p> <p>الطعن رقم ٣٣٥ ، ٣٣٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٣</p>
١١٨٠	١٨٤	<p>(٤) إستخلاص محكمة الموضوع من النص فى عقدى النزاع على أيلولة حق الانتفاع إلى الزوج والأولاد فقط دون سواهم من باقى الورثة فى حالة وفاة أى من المطعون ضدهما وعلى حق الأخيرين بعد إنتهاء مدة الانتفاع فى الاستمرار فى شغل الشقة بنفس الشروط الواردة فى العقد أو بالقيمة الإيجارية التى تقدرها لجنة تقدير الإيجارات إلى انصراف النية المشتركة للمتعاقدين إلى إعتبارهما عقد إيجار .</p> <p>إستخلاص سائغ يتفق وظروف العقد .</p> <p>الطعن رقم ٣٣٥ ، ٣٣٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٣</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>(د) بعض أنواع الإيجار :</p> <p>(١) التثبيت من وقوع الغصب ونفيه . لا يتطلب لنظره أحكام قانون الإصلاح الزراعى بما يشترطه من وجود عقد مكتوب للإيجار ثابتا بالكتابة مودعا نسخة منه بالجمعية التعاونية الزراعية .</p> <p>( الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٠ )</p> <p>(٢) حق الملكية . نطاقه . المادتين ٨٠٦ . ٨٠٢ مدنى . مؤداه . للمالك أن يؤجر ملكه وله اختيار مستأجره وطلب إخلائه منه متى إنتهت المدة المتفق عليها . الإستثناء . تقيد هذا الحق وامتداد عقود إيجار الأراضى الزراعية . المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته . إنتفاء هذه القيود إذا تخلى المستأجر عن الأرض المؤجرة له . لازمه عدم جواز تقاضى المستأجر أى مقابل نقدى أو عينى . مخالفة ذلك . أثره . البطلان .</p> <p>( الطعن رقم ٤٩٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩١/٣/١٤ )</p> <p>(٣) مستأجر الأراضى الزراعية . عدم جواز إخلائه من العين إلا إذا أخل بالتزام جوهرى فى القانون أو العقد م ٣٥ ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل . له وحده دون المؤجر حق إنهاء العقد بإنقضاء مدته دون اعتبار لشخص المؤجر أو صفته أو من يعمل محله خلفا عاما أو خاصا سجل عقده أو لم يسجله تعلق ذلك بالنظام العام .</p> <p>(الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٢ )</p>
٢٥٤	٤٣	
٧٥٦	١٢٠	
١١٧٦	١٨٣	<p>(هـ) فسخ عقد الإيجار :</p> <p>العقود المستمرة كالإيجار . القضاء بفسخها بعد البدء فى تنفيذها</p>

الصفحة	القاعدة	
		تنفيذها. ليس له أثر رجعي . إعتبارها مفسوخة من وقت الحكم النهائي بالفسخ لاقبله . عدم تنفيذ المؤجر لعقد الإيجار وتقاعسه عن تسليم العين المؤجرة. أثره. وجوب فسخ العقد بمجرد طلب المستأجر. حق الأخير في إسترداد مادفعه لحساب الأجرة .
٨٨٦	١٤٢	(الطعن رقم ١٩٢٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٩١/٤/١١) ثانيا : تشريعات إيجار الأماكن : (أ) حقوق والتزامات طرفي العلاقة الايجارية : "حظر إحتجاز أكثر من مسكن " (١) الحظر الوارد في المادة ٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بعدم احتجاز الشخص الواحد أكثر من مسكن في البلد الواحد. إنصرافه إلى الوحدات السكنية دون المستعملة في غير أغراض المسكن. العبرة بحقيقة الواقع . (٢) حظر احتجاز أكثر من مسكن المنصوص عليه قانونا . مناطه. تأجير المستأجر لمسكنه خاليا أو مفروشا للغير ولو بتصريح من المالك. لا يعد من قبيل المقتضى المتمثل في حاجة المستأجر الشخصية للمكان المؤجر وليس الرغبة في المضاربة. (الطعن رقم ٩٣٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣١) (٣) إرتفاع حظر احتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد بتوافر المقتضى. المقصود بالمقتضى. توافر حق المالك في التأجير المفروش المنصوص عليه في المادة ١/٣٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧. الترخيص باستغلال المنشآت الفندقية إعمالا لحكم القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ والترخيص باستغلال المنشآت الطبية إعمالا لحكم القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١. أثره .
٣٧٠	٦١	
٣٧٠	٦١	

الصفحة	القاعدة	
٣٧.	٦١	<p>الطبية إعمالاً لحكم القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١. أثره .</p> <p>امتناع إعمال الحظر المقرر على الإحتجاز . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٩٣٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣١)</p> <p>(٤) استتجار الطاعة وحدات النزاع لاستغلالها بنسبونا وعدم وضعها هذا الاستغلال موضع التنفيذ . أثره . ارتفاع المقتضى القانونى للإحتجاز ولو قامت بتأجيرها خالية أو مفروشة للغير . علة ذلك .</p>
٣٧.	٦١	<p>(الطعن رقم ٩٣٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣١)</p> <p>(٥) احتجاز أكثر من مسكن فى البلد الواحد . مناطه إنفراد المستأجر بالسيطرة المادية والقانونية على المسكن التى أبرم عقد إيجارها . إستقلال آخر من ذويه بأحد المساكن للمستأجر . أثره . توافر مقتضى الإحتجاز .</p>
٣٧.	٦١	<p>(الطعن رقم ٩٣٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣١)</p> <p>(٦) إحتجاز أكثر من مسكن فى البلد الواحد . مناطه . إنفراد الشخص بالسيطرة المادية والقانونية على المساكن التى أبرم عقود إيجارها أو امتلكها . تحقق السيطرة المادية على العين المؤجرة بتسليم المستأجر لها . حقيقة أو حكماً . وعلى العين التى يمتلكها منذ صلاحيتها للسكنى . إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى إعتبار الشغل الفعلى للعين بالإقامة فيها هو مناط الإحتجاز . خطأ فى القانون .</p>
٤٢٥	٧.	<p>(الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٦)</p>



الصفحة	القاعدة	
		<p><b>"حق المؤجر في طلب الإخلاء"</b></p> <p><b>"أسباب الإخلاء"</b></p> <p>١- الإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة :</p> <p><b>"التكليف بالوفاء"</b></p> <p>إخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة . شرطه . سبق تكليفه بالوفاء بها . خلو الدعوى منه أو وقوعه باطلا . أثره . عدم قبول الدعوى . سواء تم ذلك بدعوى مبتدأة أو بطلب عارض . علة ذلك . النص الصريح القاطع في دلالاته . عدم جواز الخروج عليه بدعوى تأويله أو تفسيره .</p> <p>(الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٦)</p> <p>٢- الإخلاء للتأجير من الباطن والتنازل عن الإيجار:</p> <p>(١) تخلف المستأجر عن الإقامة الفعلية بالعين المؤجرة له أو تأجيرها لها من الباطن . عدم اعتباره تخليا منها لعقد إيجارها .</p> <p>( الطعن رقم ٢١١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٥ )</p> <p>(٢) حظر امتلاك أو إدارة الطبيب لأكثر من عيادة طبية خاصة بغير ترخيص من النقابة الفرعية المختصة . تعلقه بالنظام العام . المادتين ٦ فقرة أخيرة ، ١٦ ق ٥١ لسنة ١٩٨١ . إغفال الحكم المطعون فيه دفاع الطاعن بعدم نفاذ التنازل عن عقد الإيجار للمطعون عليهما الأولين لاستئجار كل منهما عيادة طبية أخرى بالمخالفة لأحكام القانون المذكور . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٧١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٤)</p> <p>(٣) مستأجر المنشأة الطبية . حقه - ولورثته من بعده - في التنازل عنها لطبيب مرخص له بمزاولة المهنة . أثره . بقاء عقد</p>
٦٧٤	١٠٧	
٦٥٥	١٠٤	
٧٧٠	١٢٢	

الصفحة	القاعدة	
		الإيجار في حق المؤجر - قائما ومستمرا لصالح المتنازل إليه . م ٥ ق ٥١ لسنة ١٩٨١ . مناط ذلك ، عدم تعارض الحق في استمرار عقد الإيجار للطبيب المتنازل إليه مع أى نص أمر متعلق بالنظام العام . (الطعن رقم ٢٣٧١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٠)
٧٧.	١٢٢	٣- الإخلاء للتغيير وإساءة إستعمال العين المؤجرة : - إخلاء المستأجر لاستعماله العين المؤجرة أو سماحه بإستعمالها بطريقة ضارة بسلامة المبنى م ١٨/د ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . شرطه . ثبوت ذلك بحكم قضائى نهائى . لمحكمة الموضوع أن تستخلص من ذلك الحكم ما إذا كان فعل الإساءة فى إستعمال العين المؤجرة من شأنه الإضرار بسلامة المبنى من عدمه بإعتباره من مسائل الواقع الخاضعة لتقدير قاضى الموضوع . شرطه . مثال بصدد حكم تعويض لإستعمال العين المؤجرة بطريقة ضارة بسلامة المبنى . (الطعن رقم ٣٢٥٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/١٠)
٨٨١	١٤١	" حق المؤجر فى الإضافة والتعليق " حق المؤجر فى الإضافة أو التعليق . م ٢٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . إستثناء من حكم المادة ٢٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . قيام هذا الحق للمؤجر رغم حظره فى العقد . شرطه . أن لاتصل هذه الأعمال حد يستحيل معه على المستأجر الإنتفاع بالعين المؤجرة فى الغرض المؤجرة من أجله .
٥٨٩	٩٤	(الطعن رقم ١٠٢٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
٢٤٥	٤٢	<p><b>« هدم العقار لإعادة بنائه »</b></p> <p>إلتزام المالك المرخص له بهدم مبناه لإعاده بنائه بشكل أوسع بتوفير مكان مناسب للمستأجر بأجر مماثل أو بتعويضه نقدا .</p> <p>التزام تخييرى، الخيار فيه للمالك .</p> <p>(الطن رقم ٢١٧٣ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٩١/١/٢٠)</p> <p><b>« الإستثناءات الواردة على حق المؤجر فى طلب الإخلاء »</b></p> <p><b>« التأجير المفروش »</b></p> <p>١- إثبات التأجير المفروش :</p> <p>(١) إعتبار المكان المؤجر مفروشا . شرطه . وجوب اشتماله فوق منفعة المكان ذاته على منقولات ومفروشات كافية للغرض الذى قصده المتعاقدان، استقلال محكمة الموضوع بتقدير جدية الفرش الموجود بالعين المؤجرة . متى كان سائغا .</p> <p>(الطن رقم ٣٥٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣٠)</p> <p>(٢) اعتبار المكان المؤجر مفروشا . شرطه . شمول الإجارة بالإضافة إلى منفعة المكان فى ذاته مفروشات أو منقولات كافية للغرض الذى قصده المتعاقدان من استعمال العين .</p> <p>حق المستأجر فى إثبات أن العين أجرت خالية على خلاف الثابت بالعقد بكافة طرق الاثبات . علة ذلك .</p>
٤٣٩	٧٣	<p>(الطن رقم ٨٤٣ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٩١/٢/٦)</p> <p>(٣) العبرة فى وصف العين بحقيقة الحال وقت التعاقد . وجوب الإعتداد بالمنقولات والمفروشات المسلمة للمستأجر وقت التعاقد . قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف تأسيساً على أن العين أجرت خالية استناداً إلى أقوال</p>

الصفحة	القاعدة	
٦٧.	١٠٦	<p>شاهدى المطعون عليه رغم عدم تناولها حالة العين من حيث خلوها أو شغلها بمنقولات مملوكة للمؤجر وقت التعاقد. خطأ وفساد فى الاستدلال ومخالفة للثابت فى الأوراق .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٩٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٦)</p> <p>٢- حالات التأجير المفروش :</p> <p>حق المستأجر - دون إذن المؤجر - فى تأجير المكان المؤجر له مفروشاً أو خالياً للأجانب المرخص لهم بالإقامة بجمهورية مصر العربية أو بالعمل بها - المادتان ١/٣٩ و ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . يستوى أن يكون ترخيص الإقامة أو تصريح العمل فردياً أو عاماً لمواطنى دولة أجنبية معينة . لا محل لتخصيص النص المذكور بالتراخيص أو بالتصريح الفردى .</p> <p>علة ذلك .</p>
١٢٤٣	١٩٤	<p>(الطعن رقم ١٩٧٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٩)</p> <p>« بيع الجدك »</p> <p>(١) المتجر فى معنى المادة ٥٩٤ مدنى . مقوماته . الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية وهو العنصر الرئيسى .</p>
٦٢٦	٩٩	<p>(الطعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٧)</p> <p>(٢) تفاهة ثمن بيع مقومات المحل وموقعه وقيمة السلع والبضائع التى يجرى بيعها . لاتعد دليلاً على انتفاء صفة المحل التجارى .</p>
٦٢٦	٩٩	<p>(الطعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٧)</p> <p>(٣) إقامة الحكم المطعون فيه قضاء به بفسخ عقد إيجار النزاع وإخلاء العين المؤجرة والتسليم لانتفاء صفة المتجر فى مفهوم</p>

الصفحة	القاعدة	
٦٢٦	٩٩	<p>المادة ٥٩٤ مدنى إستناداً إلى موقع المحل وعدم وجود اسم تجارى له وتقامة السلع التى يجرى التعامل فيها . ومن ثم انتفاء عنصر الإتصال بالعملاء والسمعة التجارية . قصور وفساد فى الاستدلال .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٥٤ ق- جلسة ١٩٩١/٢/٢٧)</p> <p>« تبادل الوحدات السكنية »</p> <p>(١) تبادل الوحدات السكنية ، جوازه فى البلد الواحد كقاعدة عامة . م٣/٧ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . بعد موقع العمل الاصلى عن محل إقامة المستأجر راغبى التبادل إحدى حالاته . م٣/ أولاً من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور . جواز اتمام التبادل فى هذه الحالة بين مدن الاقاليم الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ . مؤداه . صحة تبادل الوحدات السكنية بين مستأجرى اقليم القاهرة والجيزة ، عدم تعارض ذلك مع النص القانونى المشار إليه . علة ذلك .</p>
١٣٠٣	١٩٨	<p>(الطعن رقم ٢٣٩٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٣٠)</p> <p>(٢) عقد تبادل الوحدات السكنية ، عقد رضائى ، اللجوء إلى القضاء ليس شرطاً لصحة التبادل وإنما لمجابهة رفض المؤجر اتمامه . الحكم به قيامه مقام العقد اللازم لإثبات التبادل . علة ذلك .</p>
١٣٠٣	١٩٨	<p>(الطعن رقم ٢٣٩٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٣٠)</p> <p>(٣) إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى توافر الشروط الموضوعية اللازمة قانوناً لإجراء التبادل على التبادل الحاصل بين الوحدتين السكنيتين المؤجرتين للمطعون ضدها الأولى والثانية . النعى المثار من الطاعن بمخالفة الحكم المطعون فيه للقانون</p>



الصفحة	القاعدة	
١٣٠٣	١٩٨	<p>لعدم إستصدار المطعون ضدهما المذكورين حكماً من القضاء بصحة التبادل قبل إتمامه فعلاً . لا أساس له .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٩٠ لسنة ٥٤ ق- جلسة ١٩٩١/٥/٣٠)</p> <p>(ب) تحديد الأجرة :</p> <p>١- الإتفاق على أجرة تقل عن الأجرة القانونية في عقود ايجار الاماكن جائز، وجوب أعمال هذا الإتفاق طوال مدة الايجار الأصلية المتفق عليها ، الامتداد القانوني للعقد بعد ذلك ، أثره . للمؤجر مطالبة المستأجر بالأجرة القانونية . الإتفاق على الأجرة الأقل من الأجرة القانونية مقابل تنازل المستأجر عن بعض حقوقه المخولة له قانوناً ، وجوب إلتزام كل من المؤجر والمستأجر بالأجرة الأقل مدة العقد الإتفاقيه والمدة التي امتد إليها بقوة القانون ، علة ذلك .</p>
٧٧٥	١٢٣	<p>(الطعن رقم ٣٦٨٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢١)</p> <p>٢- الإتفاق بين المؤجر والمستأجر على أجرة شهرية نهائية لا تتأثر بأية زيادة تقررها لجنة تحديد الأجرة مقابل تنازل الأخير عن شقة أخرى يستأجرها بالدور الأرضي بذات العقار التزم بتسليمها للمؤجر عند استلام العين المؤجرة المتفق على أجرتها . قضاء الحكم المطعون فيه بقصد اعمال الأجرة الإتفاقيه على مدة العقد الإتفاقيه بون المدة التي امتد إليها العقد بقوة القانون ، خطأ .</p>
٧٧٥	١٢٣	<p>(الطعن رقم ٣٦٨٣ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩١/٣/٢١)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>« الطعن على قرار تحديد الأجرة »</p> <p>١- الطعن على قرارات لجان تقدير الأجرة أمام محكمة القضاء الإداري. نطاقه . م ٨/١٠ ق ٤٧ لسنة ١٩٧٤ . عدم تقيد المحكمة الابتدائية بهذا النطاق عند نظرها الطعن المحال إليها في قرار مجلس المراجعة الصادر قبل العمل بقانون ٥٣ لسنة ١٩٦٩ . علة ذلك .</p>
٥٥٣	٩٠	<p>( الطعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٤ )</p> <p>٢- الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في المنازعات المتعلقة بتحديد القيمة الإيجارية . عدم جواز الطعن عليها بأي وجه من أوجه الطعن . المادتان ١٨ ، ٢٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .</p>
٧٤٩	١١٩	<p>(الطعن رقم ١٨٤٧ لسنة ٥٤ ق- جلسة ١٩٩١/٣/١٤)</p> <p>الإصلاحات والتحسينات والتعديلات في العين المؤجرة :</p> <p>١- الإصلاحات والتحسينات التي يحدثها المؤجر بالعين المؤجرة قبل التأجير وجوب تقديرها وإضافة مقابلها للأجرة .</p>
١٤٦	٢٨	<p>(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٩١/١/١٠)</p> <p>٢- التحسينات التي يجريها المؤجر بالعين المؤجرة بعد التأجير وأثناء انتفاع المستأجر. كميزة جديدة . لاسبيل لإلزام المستأجر بمقابل الانتفاع بها إلا بموافقة . علة ذلك .</p>
١٤٦	٢٨	<p>(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٠)</p> <p>٣- أحداث تغيرات مادية جوهرية في الأجزاء الأساسية للمبنى القديم . أثره . اعتباره مكانا جديدا غير خاضع لقانون إيجار الأماكن .</p>
١٤٦	٢٨	<p>(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٩١/١/١٠)</p>

الصفحة	القاعدة	
١٤٦	٢٨	<p>٤- تكييف التعديلات بأنها جوهرية تغير من طبيعة المبنى وتجعله فى حكم المنشأ فى تاريخها . تكييف قانونى يستند إلى تقدير الواقع .</p> <p>(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٩١/١/١٠)</p> <p>٥- توافر التماثل أو انصرافه بين عين النزاع وشقة المثل . واقع . استقلال قاضى الموضوع بتقديره متى كان استخلاصه سائغا .</p>
١٤٦	٢٨	<p>(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٠)</p> <p>٦- قيام المؤجر بتركيب المصعد فى عقار النزاع الخاضع لأحكام القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ، ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - وبعد تاريخ العمل بقرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٦٥١ لسنة ١٩٧٠ . وجوب تقدير قيمته وازدافه مقابل الإنتفاع به إلى الأجرة القانونية . المنازعة فى هذا التقدير خضوعها لأحكام المادتين ١٨ . ٢٠ لسنة ١٩٧٧ .</p>
٧٤٩	١١٩	<p>( الطعن رقم ١٨٤٧ لسنة ٥٤ ق- جلسة ١٩٩١/٣/١٤ )</p> <p>٧- المصاعد التى يقوم المؤجر بتركيبها بالعين المؤجرة بعد التأجير . اعتبارها من التحسينات التى لاسبيل لإلزام المستأجر بمقابل الانتفاع بها إلا بموافقة . الإستثناء . حالاته .</p>
٧٤٩	١١٩	<p>( الطعن رقم ١٨٤٧ لسنة ٥٤ ق- جلسة ١٩٩١/٣/١٤ )</p> <p>٨- التزام المؤجر بإدخال المصعد فى المباني المرخص بها أو التى يقوم بتعليقها بعد تاريخ العمل بقرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٦٥١ لسنة ١٩٧٠ متى توافرت شروطه . أثره .</p>

الصفحة	القاعدة	
٧٤٩	١١٩	إلتزام المستأجر بأداء مقابل هذه الميزة سواء تم تركيب المصعد قبل شغله العين المؤجرة أم بعده . علة ذلك . ( الطعن رقم ١٨٤٧ لسنة ٥٤ ق- جلسة ١٩٩١/٣/١٤ ) (ج) الإمتداد القانونى لعقد الإيجار :
٢٩٦	٤٩	١- آثار العقد قاصرة على طرفيه والخلف العام أو الخاص. المستأجر الأصلي لا ينوب عن المقيمين معه فى التعاقد على الإيجار. أثر ذلك. عدم جواز اعتبارهم مستأجرين أصليين (الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٥٣ ق- جلسة ١٩٩١/١/٢٤ )
٣٦٢	٦٠	٢- عقد الإيجار ذو طابع عائلى . الفرض منه . إنتفاع المستأجر الأصلي وأفراد أسرته بالعين المؤجرة . (الطعن رقم ٢٢٧٠ لسنة ٥٥ ق- جلسة ١٩٩١/١/٣١ )
٣٦٢	٦٠	٣- حق الزوجة فى الإنتفاع مع زوجها بالمسكن استئجار والده . مستمد من إنتفاع زوجها دون المستأجر الأصلي وتابعا له باستمراره فى شغل العين . عدم أحقيتها فى استمرار عقد الإيجار لصالحها بعد وفاة والد زوجها حال قيام الزوجية. (الطعن رقم ٢٢٧٠ لسنة ٥٥ ق- جلسة ١٩٩١/١/٣١ )
		٤- استمرار عقد الإيجار بعد وفاة المستأجر أو تركه العين لصالح زوجه وأولاده ووالديه . م٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . مناطه - اقامتهم معه إقامة مستقرة حتى الوفاة أو الترك أياً كانت مدة الإقامة أو بدايتها . الإنقطاع عن الإقامة لسبب عارض . لا أثر له . الفصل فى الإقامة المستقرة . من سلطة قاضى الموضوع .
٦٥٥	١٠٤	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٥٣ ق- جلسة ١٩٩١/٣/٦ )

الصفحة	القاعدة	
٨٣٠	١٣٢	<p>٥- إستخلاص إقامة المستفيد من امتداد عقد الايجار مع مستأجر العين اقامة مستقرة طبقاً لنص م ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . من سلطة محكمة الموضوع .</p> <p>(الطن رقم ١٠٤٩ لسنة ٥٢ ق -جلسة ١٩٩١/٣/٢٧)</p> <p>« مسكن الزوجية »</p> <p>إقامة الزوجة بمسكن الزوجية . رهين باستمرار علاقة الزوجية مع زوجها . انفصام عراها . أثره .</p>
٣٦٢	٦٠	<p>(الطن رقم ٢٢٧٠ لسنة ٥٥ ق- جلسة ١٩٩١/١/٣١)</p> <p>« المساكنة »</p> <p>المساكنة التي تنشئ للمنتفعين بالعين المؤجرة من غير الأقارب المشار إليهم في المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في البقاء بها بعد وفاة المستأجر أو تركه لها . وجوب حصولها منذ بدء الإجارة . إقامة العاملون في خدمة المستأجر معه ولو كانت منذ بدء الإجارة . لاتعد مساكنة إعتبارها من قبيل الإيواء الذي لا يمنحهم حقاً في البقاء بالعين المؤجرة بعد وفاته أو تركه لها . علة ذلك .</p>
٢٩٦	٤٩	<p>(الطن رقم ٢٣١ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٩١/١/٢٤)</p> <p>« الترك والتخلي عن العين المؤجرة »</p> <p>ترك العين المؤجرة : قيامه على عنصرين . مادي يتمثل في هجر المستأجر الإقامة على نحو نهائي ، ومعنوي هو نية تخليه عن العلاقة الإيجارية ، لاتتربى على المستأجر إن هو لم ينتفع بالعين فعلاً مادام قائماً بتنفيذ التزاماته .</p>
٦٥٥	١٠٤	<p>(الطن رقم ٢١١ لسنة ٥٢ ق -جلسة ١٩٩١/٣/٦)</p>



الصفحة	القاعدة	
		<p>الإمتداد القانوني للعين المؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى :</p> <p>١- عقد إيجار العين المؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى إنتهائه بوفاة المستأجر الأصلي أو تركه العين . استمراره لصالح شركائه . م ٢/٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . العبرة فى الغرض من استعمال العين بما أثبت بعقد الإيجار . التغيير فى البيان . أثره .</p>
٤١٤	٦٨	<p>(الطعن رقم ٢١٨٦ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩١/٢/٦)</p> <p>٢- إدعاء الطاعن باعتباره مشاركا للمستأجر الأصلي للعين المؤجرة قبل وفاته فى شركة واقع لإنتاج الأفلام بتزوير عقد الإيجار - بتغيير بياناته جعل الغرض من إستعمال تلك العين قاصرة على السكنى فقط دون التصريح باستعمالها مكتبا درأ الإخلائه منها واستفادته من الامتداد القانونى لعقد الإيجار . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الإدعاء بالتزوير وتأييد القضاء إخلائه من العين على سند من أن الطاعن لم يكن طرفا فى عقد الإيجار المدعى بتزويره . خطأ .</p>
٤١٤	٦٨	<p>(الطعن رقم ٢١٨٦ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩١/٢/٦)</p> <p>٣- حق ورثة وشركاء مستأجر العين المؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى فى الإنتفاع بها بعد وفاته . م ٢/٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . حق شخصى مقرر لهم وحدهم . عدم جواز تحدى الغير به أمام القضاء .</p>
٤٥٣	٧٦	<p>(الطعن رقم ١٦٨٨ لسنة ٥٣ ق- جلسة ١٩٩١/٢/١٤)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>(هـ) إقامة المستأجر مبنى من أكثر من ثلاث وحدات سكنية :</p> <p>١- إعمال نص م ٢٢/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مناطه . أن تكون وحدات المبنى الذى اقامه المستأجر أكثر من ثلاث وحدات تامه البناء وصالحة للإنتفاع بها وان يظل المبنى مملوكاً له حتى تاريخ رفع الدعوى .</p>
٤٢١	٦٩	<p>(الطعن رقم ٢٤١٧ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩١/٢/٦)</p> <p>٢- تمسك الطاعن بأنه وزوجته وأولاده يملكون الأرض التى أقيم عليها المبنى بموجب عقد مسجل وأنه يختص بشقة ونصف فقط من وحدات المبنى . إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى القضاء بإخلائه من الشقة استئجاره على سند من ملكيته لكامل وحدات المبنى لصدر ترخيص البناء بأسمه . قصور وفساد فى الاستدلال .</p>
٤٢١	٦٩	<p>(الطعن رقم ٢٤١٧ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩١/٢/٦)</p> <p>٣- إقامة المستأجر مبنى مملوكاً له يتكون من أكثر من ثلاث وحدات فى تاريخ لاحق لاستئجاره - تخييره - بين تركه الوحدة السكنية التى يستأجرها أو توفير مكان ملائم للمالك أو لأحد أقاربه حتى الدرجة الثانية بما لايجاوز مثلى أجرة الوحدة التى استأجرها - م ٢٢/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مناطه . أن تكون الوحدة البديلة نظيره للعين المؤجرة له فى مواصفاتها . علة ذلك .</p>
٨٠٥	١٢٨	<p>(الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٥٦ ق- جلسة ١٩٩١/٣/٢٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		( و ) إنتهاء عقد الإيجار :
		« إنتهاء عقد إيجار الأجنبي »
		١- عقود الإيجار الصادرة للأجانب والسارية وفق العمل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ إنتهاؤها بقوة القانون طالما لم يكن لهم إقامة سارية المفعول في ذلك الوقت م ١٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، عقود الإيجار المبرمة لصالحهم في تاريخ تال لسريان القانون المذكورة إنتهاؤها بإنتهاء مدة إقامتهم بالبلاد .
٣١٦	٥٢	(الطن رقم ٢١٣ لسنة ٥٦ ق -جلسة ١٩٩١/١/٢٨)
		٢- صدور ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لاحقا لدستور دولة اتحاد الجمهوريات العربية ولقرار مجلس الرئاسة للاتحاد المذكور. وخلو القانون المذكور من النص على استثناء رعايا الجمهورية العربية الليبية أو السورية من أحكام م ١٧ منه . مؤداه . إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى أن الطاعن - الليبي - قد انتهت إقامته قبل صدور القانون المذكور فينتهى عقد الإيجار الصادر له بقوة القانون لاخطأ .
٣١٦	٥٢	(الطن رقم ٢١٣ لسنة ٥٦ ق -جلسة ١٩٩١/١/٢٨)
		٣- امتداد عقد إيجار النزاع للمطعون عليه الأجنبي الجنسية بعد ترك والده المستأجر الأصلي العين المؤجرة في تاريخ سابق على صدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، إنتهاء عقد الإيجار بقوة القانون لانتهاء إقامته بالبلاد في تاريخ تال لسريان القانون المذكور ، لا عبيرة بحصوله على الجنسية السودانية - أياً كان وجه الرأي فيه - أو تصريح جديد بالإقامة . علة ذلك .
٧٢١	١١٥	(الطن رقم ٢٣٠٢ لسنة ٥٥ ق- جلسة ١٩٩١/٣/١٣)

الصفحة	القاعدة	
٧٢١	١١٥	<p>٤- عقد إيجار المستأجر- مصرياً أم غير مصري- إمتداده  لزوجته أو أولاده أو والداه المقيمون معه إقامة مستقرة قبل  وفاته أو تركه المسكن . م ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . عقود  الايجار الصادرة للأجانب والسارية وقت العمل بالقانون ١٣٦  لسنة ١٩٨١ ، إنتهاؤها بقوة القانون طالما لم يكن لهم إقامة  سارية المفعول في ذلك الوقت م ١٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ،  عقود الايجار المبرمة لصالحهم في تاريخ نال لسريان القانون  المذكور. إنتهاؤها بإنتهاء مدة إقامتهم بالبلاد .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٢٠ لسنة ٥٥ ن - جلسة ١٣/٣/١٩٩١)</p>

الصفحة	القاعدة	
٩٨٥	١٥٧	<p><b>المنشآت الآيلة للسقوط</b></p> <p>(١) خلو تشكيل المحكمة الابتدائية التي أصدرت الحكم في الطعن على قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط من مهندس .  أثره . بطلان متعلق بالنظام العام . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه.</p> <p>( الطعن رقم ١٧١٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩١/٤/٢٨ )</p> <p>(٢) حق المحكمة المنصوص عليها في المادة ١٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في النظر في قرار اللجنة الصادر بالهدم الكلى أو الجزئى أو التدعيم أو الترميم أو الصيانة برفض الطعن عليه أو بقبوله وإعادة النظر فيه بالإلغاء أو التعديل . م ٣/٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . الطعن على جزء من القرار متعدد الأجزاء الصادر من اللجنة المذكورة . وجوب التزام المحكمة بنطاق الطعن . علة ذلك.</p> <p>(مثال بصدد قرار هدم وحدات وترميم وحدات أخرى من ذات العقار)</p>
١١٤٥	١٧٨	<p>( الطعن رقم ٢٢٠١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٦ )</p> <p>( ب )</p> <p><b>بطلان - بيع</b></p> <p><b>بطلان التصرفات:</b></p> <p><b>بطلان العقد:</b></p> <p>بطلان العقد لانعدام محله . أثره . عودة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد.</p>
٧٦٢	١٢١	<p>( الطعن رقم ٧٥٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٩١/٣/١٤ )</p>



الصفحة	القاعدة	بيع
		<p>أولاً - إنعقاد البيع</p> <p>أركان البيع</p> <p>الإيجاب والقبول</p> <p>(١) البيع عقد رضائي . انعقاده بمجرد تراضى المتبايعين . عدم اشتراط شكلا خاصا لانعقاده .</p> <p>( الطعن رقم ٢٠٦٩ لسنة ٥٧ ق ، ٢٢٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢٧ )</p> <p>(٢) تمام البيع . بتلاقى إرادة المتعاقدين على قيام الالتزام بالبيع ونفاذه بإيجاب من المتعاقد . وقبول من المتعاقد الآخر أو من ينوب عنه قانونا بنقل ملكية المبيع مقابل ثمن نقدي .</p>
٦١١	٩٧	
١٠٧٨	١٧٠	<p>( الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٢ )</p> <p>(٣) انعقاد عقد البيع الذي يتم بالمزاد أصلا بإيجاب من المزايد بعبء يتقدم به وقبول من الجهة صاحبة المزاد بوسو المزاد . م ٩٩ مدني . شرطه . ألا يكون القبول معلقا بموجب قائمة المزاد أو القوانين واللوائح على تصديق جهة معينة . أثره . عدم تمام العقد إلا بالتصديق عليه مثال: استبدال أعيان وقف .</p>
١٠٧٨	١٧٠	<p>( الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٢ )</p> <p>ثانيا : آثار البيع:</p> <p>التزامات البائع:</p> <p>الالتزام بالتسليم:</p> <p>تسليم المبيع . ماهيته . وضعه تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به . م ٤٣٥ مدني عدم اشتراط التسليم الفعلي متى توافر عنصره . مؤدى ذلك . جواز استيفاء البائع للمبيع بوصفه مستأجرا له .</p>
٢٥٤	٤٣	<p>( الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/١/٢٠ )</p>

الصفحة	القاعدة	ثالثا : فسخ العقد
٨٣٨	١٣٣	<p>القضاء بفسخ عقد البيع . أثره . إنحلال العقد بأثر رجعي منذ نشوئه . حق البائع في استرداد المبيع . أساسه . استرداد ما دفع بغير حق . المطالبة باسترداد المبيع أو بالتعويض عنه . شرطه . صدور حكم نهائي بالفسخ . التقادم القصير المنصوص عليه في المادة ١٨٧ مدني . بدء سريانه من تاريخ صدور الحكم النهائي بالفسخ.</p> <p>( الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢٨ )</p> <p>رابعاً : دعوى صحة التعاقد</p> <p>(١) بطلان دعوى صحة التعاقد . شرطها . أن يكون من شأن البيع نقل الملكية . نطاقها . إتساعه لإثارة جميع أسباب بطلان العقد.</p>
٥٣٧	٨٨	<p>( الطعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢١ )</p> <p>(٢) الحكم الصادر بصحة التوقيع . حجيته . إقتصارها على صحة التوقيع . لا يمنع من نظر دعوى صحة التعاقد - علة ذلك.</p>
٦١١	٩٧	<p>( الطعن رقم ٢٠٦٩ لسنة ٥٧ ق ، ٢٣٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢٧ )</p>
١٠٧٨	١٧٠	<p>خامساً : بعض أنواع المبيعات</p> <p>(أ) بيع عقارات الأوقاف:</p> <p>بيع أعيان الوقف بالمزاد واستبدالها بالمزاد العلني . لا ينعقد بمجرد ارساء المزاد على صاحب العطاء الأعلى . تمام القبول فيه وانعقاده باعتماده من صاحب الصفة في ذلك طبقاً لقائمة شروط استبدال عقارات الأوقاف الخيرية بالمزاد العلني.</p> <p>(٢) بيع مرض الموت:</p> <p>اعتبار التصرف مضافاً إلى ما بعد الموت . شرطه . أن يكون على سبيل التبرع أو أن يكون الثمن يقل عن قيمة المبيع بما يجاوز ثلث التركة . المادتان ٤٧٧ ، ٩١٦ من القانون المدني . إثبات صدور البيع في مرض الموت . اعتباره على سبيل التبرع . إثبات أن العقد لم يكن مقصوداً به التبرع وأن الثمن يناسب قيمة المبيع كاف لحمل قضاء الحكم في إثبات العوض . مؤداه . التعرض لصدور التصرف في مرض الموت . غير لازم .</p>
٨٢٣	١٣١	<p>( الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٧ )</p>

الصفحة	القاعدة	
٢٢٣	٤٠	<p>سادسا : مسائل متنوعة</p> <p>بيع المالك على الشيوع لقدر مفرز من نصيبه قبل إجراء القسمة نافذ في حقه . أثر ذلك . تعلق تفاذه في حق باقى الشركاء على نتيجة القسمة.</p> <p>( الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٥٥ في جلسة ١٩٩١/١/١٧ )</p>

الصفحة	القاعدة	تأمين - تأمين - تأمينات إجتماعية - محكم - تزوير - تسجيل تعريض - تقادم - تقسيم تأمين
٧٨٨	١٢٥	(١) التأمين . أثره . نقل ملكية المشروع المؤمم إلى ملكية الدولة مقابل التزامها بتعويض صاحبه بقيمته بموجب سندات أسمية على الدولة. ( الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢٤ )
٧٨٨	١٢٥	(٢) تقييم المنشأة المؤممة . ماهيته . تقدير قيمتها وقت التأمين توصلا لتحديد التعويض المستحق لأصحابها مقابل نقل ملكيتها للدولة.
٧٨٨	١٢٥	( الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢٤ ) (٣) تحديد لجنة التقييم لعنصر من عناصر المنشأة المؤممة على نحو مؤقت . تحديده بصفة نهائية . أثره . ارتداد التحديد إلى وقت التأمين.
٧٨٨	١٢٥	( الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢٤ ) (٤) التزام الدولة بتعويض أصحاب المشروعات والمنشآت المؤممة بسندات عليها وفقا لأحكام القوانين التي ألت بمقتضاها الملكية إليها . م ١ ، ٢ ق ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ ، القوانين ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ . الزام الشركة الطاعنة بالتعويض . خطأ في القانون.
٧٨٨	١٢٥	( الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢٤ )

الصفحة	القاعدة	
١٢٥١	١٩٥	<p>(٥) التأمين . إقتصاره على الحقوق والأموال المملوكة للشركة المؤمنة وقت التأمين . مؤداه .</p> <p>( الطعون أرقام ١٧٢٥ لسنة ٥٥ ق ، ٤٢٠ لسنة ٥٨ ق ، ٥٧٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/٥/٣٠ )</p> <p>(٦) إختصاص لجان التقييم . م ٣ ق ٧٢ لسنة ١٩٦٠ . نطاقه . تقييم الأموال التي أمت . خروجها عن ذلك بالإضافة أو الاستبعاد . أثره . إهدار حجية قرارها في هذا الخصوص . علة ذلك . للمحاكم صاحبة الاختصاص الفصل في المنازعات التي تثور بين الغير وبين المنشأة المؤمنة بشأن الأموال المتنازع عليها أو أى نزاع لا يتعلق بالتقييم فى ذاته .</p>
١٢٥١	١٩٥	<p>( الطعون أرقام ١٧٢٥ لسنة ٥٥ ق ، ٤٢٠ لسنة ٥٨ ق ، ٥٧٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/٥/٣٠ )</p> <p>(٧) التأمين . إقتصاره على الحقوق والأموال المملوكة للشركة المؤمنة وقت التأمين . مؤداه .</p>
١٢٧٢	١٩٦	<p>(الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٥٥ ق ، ٢٢٧٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩١/٥/٣٠)</p>



الصفحة	القاعدة	تأمين
١١.٣	١٧٣	<p><b>تداول وثيقة التأمين الإذنية في عقد التأمين البحري:</b></p> <p>تداول وثيقة التأمين الإذنية في عقد التأمين البحري تكون بطريق التظهير أصلا . إبرام العقد بين مالك البضاعة وشركة التأمين لصالح آخر من قبيل الاشتراط لمصلحة الغير . أثره . للمالك " المشتراط " الحق في نقض مشاركة التأمين صراحة أو ضمنا دون التقيد بشكل معين ما لم يعلن المستفيد قبوله له أو رغبته في الإفادة منها .</p> <p>( الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٣/٥/١٩٩١ )</p> <p><b>تعيين المستفيد في مشارطات التأمين:</b></p> <p>(١) تعيين المستفيد في مشارطات التأمين . من مسائل الواقع . استقلال محكمة الموضوع باستخلاصها من نصوص المشاركة متى كان استخلاصها سائغا .</p>
١١.٣	١٧٣	<p>( الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٣/٥/١٩٩١ )</p> <p><b>الرجوع المباشر على الغير المسئول عن الضرر:</b></p> <p>(٢) ليس للمؤمن بحسب الأصل حق الرجوع المباشر على الغير المسئول عن الضرر . علة ذلك . الرجوع بدعوى الحلول . شرطه . الوفاء للدائن بالدين المترتب في ذمة المدين أو إذا كان سنده في ذلك حوالة الحق إليه من المؤمن له في وثيقة التأمين .</p>
١١.٣	١٧٣	<p>( الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٣/٥/١٩٩١ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>إضافة شرط مكتوب إلى العقد المطبوع:</p> <p>(٣) إضافة المتعاقدين شرطا مكتوبا إلى العقد المطبوع .</p> <p>أثره . وجوب إعمال هذا الشرط ولو تعارض مع شرط مطبوع .</p> <p>علة ذلك .</p>
١١٠٣	١٧٣	<p>( الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٣/٥/١٩٩١ )</p> <p>شرط من المخازن إلى المخازن:</p> <p>شرط "من المخازن إلى المخازن" . ماهيته . اتفاق المؤمن والمؤمن له في وثيقة التأمين أن يضمن المؤمن الاخطار التي تلحق البضاعة من وقت خروجها من مخازن الشاحن إلى وقت دخولها مخازن المرسل إليه .</p>
١١٠٣	١٧٣	<p>( الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٣/٥/١٩٩١ )</p> <p>التأمين بشرط جميع الاخطار:</p> <p>في التأمين بشرط "جميع الاخطار" . ليس للمؤمن له اثبات سبب الضرر لقيام قرينة لصالحه على أن سبب الضرر خطر مضمون . للمؤمن نفى هذه القرينة باثبات أن الضرر راجع إلى خطر مستبعد .</p>
١١٠٣	١٧٣	<p>( الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٣/٥/١٩٩١ )</p> <p>الوفاء بالقيمة التأمينية المستحقة بالنقد الأجنبي:</p> <p>الوفاء بالقيمة التأمينية أو أى تعويضات تستحق بالنقد الأجنبي في نطاق عقود التأمين المبرمة مع الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وشركات التأمين . م ٩٣ من اللائحة التنفيذية للقانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ .</p>
١١٠٣	١٧٣	<p>( الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٣/٥/١٩٩١ )</p>

الصفحة	القاعدة	
١٢٠٥	١٨٨	<p><b>طبيعة عقد التأمين:</b></p> <p>عقد التأمين من العقود التي مبناهما حسن النية - التزام المؤمن له بصدق الإقرارات والبيانات التي يقدمها للمؤمن . الغش فيها أو إخفاء حقيقة الأمر . أثره . بطلان العقد.</p> <p>( الطعن رقم ٢٥٠٨ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٦ )</p> <p><b>تأمينات إجتماعية</b></p> <p>تعلق قانون التأمينات الاجتماعية بالنظام العام:</p> <p>أحكام قانون التأمين الاجتماعي . تعلقها بالنظام العام.</p> <p>( الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٩١/٤/٢٢ )</p>
٩١١	١٤٨	<p><b>معاش الوفاة:</b></p> <p>معاش الوفاة . تسويته بواقع جزء من خمسة وأربعين جزءا من الأجر عن كل سنة من سنوات الاشتراك في التأمين بحد أقصى ٨٠٪ من هذا الأجر إضافة مدة افتراضية لمدة الاشتراك مقدراتها ثلاث سنوات . شرطه . ألا تزيد على المدة الباقية لبلوغ المؤمن عليه السن المنصوص عليها بالبند (١) من المادة ١٨ من القانون ٧٩ لسنة ٧٥ المعدل بق ٢٥ لسنة ١٩٧٧ فإذا قل بعد هذه الإضافة عن ٥٠٪ يزداد إلى ٦٥٪ م ٢/١٩ ، ٢/٢٠ من القانون المشار إليه.</p>
٩١١	١٤٨	<p>( الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٩١/٤/٢٢ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		معاش العجز الجزئى
		(١) معاش العجز الجزئى المستديم . درجة العجز عن اصابة العامل بكلتا عينيه . تقديرها على أساس نصف مجموع الأبصار بهما م ٥٢ ، ٥٥ ق ٧٩ لسنة ٧٥.
٣٩٤	٦٥	( الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/٢/٤ )
		(٢) قرار إنهاء خدمة المؤمن عليه لاصابته بعجز جزئى مستديم ينحسر عنه وصف التعسف ولو ثبت بعد ذلك خطأ اللجنة الطبية المختصة . لأن العبرة فى سلامة القرار هى بالظروف والملابسات التى كانت محيطة به وقت الإنهاء لا بعده.
٦٩٩	١١٢	( الطعن رقم ٢٩٤٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٣/١١ )
		لجان فض المنازعات:
		منازعات أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات وغيرهم . وجوب عرضها على اللجان المختصة قبل اللجوء إلى القضاء م ١٥٧ ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .
١٠٨٨	١٧١	( الطعن رقم ٢١٣٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٣ )

الصفحة	القاعدة	تحكيم
٧٩٣	١٢٦	<p>إصدار حكم المحكمين:</p> <p>إعفاء حكم المحكمين من اتباع إجراءات المرافعات ليس من شأنه عدم اتباع الأحكام الخاصة بالتحكيم الواردة بذات القانون .</p> <p>وجوب اشتغال الحكم على ملخص لأقوال الخصوم ومستنداتهم .</p> <p>م ٥٠٧ مرافعات . إغفال ذلك . أثره . بطلان حكم المحكمين .</p> <p>ضم أوراق الدعوى للحكم لا أثر له .</p> <p>( الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢٤ )</p>
٧٩٣	١٢٦	<p>دعوى بطلان حكم المحكمين:</p> <p>جواز الالتجاء لدعوى بطلان حكم المحكمين م ٤/٥١٢</p> <p>مرافعات . شرطه . وقوع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر فيه .</p> <p>( الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢٤ )</p>
١٨٤	٣٣	<p>الحكم:</p> <p>المحكم ليس طرفا في خصومة التحكيم وإنما هو شخص يتمتع بثقة الخصوم ويفصل فيما شجر بينهم بحكم يحوز حجية الشيء المحكوم به بمجرد صدوره .</p> <p>الطعن رقم ٨٨٧ ، ١١٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١/١٤</p>
٣١٠	٥١	<p>مشارطة التحكيم:</p> <p>مشارطة التحكيم . لا تعد من قبيل التصرفات أو الدعاوى الواجب شهرها . تسجيل المشارطة . لا أثر له .</p> <p>( الطعن رقم ٢٢١٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٩١/١/٢٧ )</p>



الصفحة	القاعدة	تزوير
٦٨٥	١٠٩	<p>دعوى التزوير الأصلية</p> <p>دعوى التزوير الأصلية . وجوب اختصاص من بيده المحرر ومن يفيد منه . علة ذلك . تخلف ذلك . أثره.</p> <p>( الطعن رقم ١٩٢٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/٣/٧ )</p> <p>الادعاء بالتزوير:</p> <p>(١) مدعى التزوير . وجوب اتخاذ طريق الطعن بالتزوير بالأوضاع المنصوص عليها في المادة ٤٩ اثبات وما بعدها دون حاجة إلى تصريح من المحكمة بذلك . ادعاء المستأنف ضدهما تزوير توقيعات الخبراء الثابتة على التقرير . عدم التزام المحكمة بحث هذا الادعاء طالما لم يسلك طريق الطعن بالتزوير.</p>
١٠٤٨	١٦٨	<p>( الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩١/٥/٩ )</p> <p>(٢) إتخاذ الخصم طريق الطعن بالتزوير لا يستلزم ترخيصا من المحكمة بذلك.</p>
١٢٩٤	١٩٧	<p>( الطعن رقم ١٦٠٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩١/٥/٣٠ )</p>

إثبات التزوير	القاعدة	الصفحة
<p>(١) إغفال محكمة الموضوع الاطلاع على الورقة المطعون عليها بالتزوير أو الإنكار . أثره . بطلان الحكم . علة ذلك .</p> <p>( الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢٨ )</p> <p>(٢) محكمة الموضوع . وجوب بحثها التزوير المدعى به .</p> <p>مناطه . أن تكون الدعوى مقبولة أمامها .</p>	١٠١	٦٣٧
<p>( الطعن رقم ١٩٣٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/٣/٧ )</p> <p>(٣) تزوير المحرر . إثباته . سبيله . الإدعاء بالتزوير بطلب عارض أو بدعوى أصلية إذا لم يكن قد تم الاحتجاج به بعد فى دعوى سابقة .</p>	١٠٩	٦٨٥
<p>( الطعن رقم ١٩٣٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/٣/٧ )</p> <p>تغيير الحقيقة فى الورقة الموقعة على بياض ممن استؤمن عليها :</p> <p>تغيير الحقيقة فى الورقة الموقعة على بياض ممن استؤمن عليها .</p> <p> . خيانة أمانة . عدم جواز اثبات التغيير إلا بالكتابة أو مبدأ الثبوت بالكتابة مستكملاً بشهادة الشهود أو القرائن . الاستيلاء على الورقة بغير التسليم الاختيارى . اعتبار تغيير الحقيقة بها تزويرا . جواز اثباته بكافة الطرق .</p>	٥٧	٣٤٦
<p>( الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/١/٣٠ )</p>		

الصفحة	القاعدة	تسجيل
٧٨٢	١٢٤	<p>أولا - تسجيل التصرفات الناقلة للملكية نقل ملكية العقار بالتسجيل . شرطه . أن يكون البائع مالكا للعقار.</p> <p>( الطعن رقم ٣٥٦٢ ، ٣٥٥١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢١ )</p> <p>ثانيا - تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد والحكم الصادر فيها.</p> <p>(١) تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر فيها على هامش التسجيل . أثره . إعتبار حق المشتري حجة على كل من ترتب له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . المادتان ١١ ، ١٥ بالقانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . تسجيل المشتري صحيفة دعواه قبل أن يسجل الطاعن عقده الصادر إليه من ذات البائع . أثره.</p>
٢٢٣	٤٠	<p>( الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/١/١٧ )</p> <p>(٢) تسجيل صحيفة الدعوى التي يرفعها المشتري على البائع بصحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار . أثره . جعل حق هذا المشتري الذي يقرره الحكم المؤشر به في هامش تسجيل الصحيفة حجة من تاريخ هذا التسجيل على من ترتب له حقوق عينية على ذات العقار ولا يحول تسجيل المتصرف إليه لعقده بعد ذلك دون الحكم للمشتري الذي سجل صحيفة دعواه في تاريخ سابق.</p>
٣١٠	٥١	<p>( الطعن رقم ٢٢١٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٩١/١/٢٧ )</p>

الصفحة	القاعدة	تسجيل
٩٧٣	١٥٥	<p>(٣) العبرة في المفاضلة . بأسبقية التسجيل أن يكون المتصرف واحد . إنصراف أثر تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد إلى التصرف الذي طلب الحكم فقط منها.</p> <p>( الطعن رقم ٢٢٦٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٤/٢٨ )</p> <p>(٤) تسجيل الدعاوى المذكورة بالمادة ١٥ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ أو التأشير بها . أثره . إعتبار حق المدعى الذي تقرر بحكم مؤشر به . حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعاوى أو التأشير بها . مفاد ذلك . استثناء الغير الذي كسب حقه بحسن نية قبل التأشير أو التسجيل . علة ذلك . معنى الغير سئ النية في مدلول المادة ٢/١٧٥ من هذا القانون.</p> <p>( الطعن رقم ٢٢٦٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٤/٢٨ )</p>
٩٧٣	١٥٥	<p>تعويض</p> <p>أولاً - الخطأ الموجب للتعويض:</p> <p>الحكم نهائياً بادانة الطاعن بتهمتى الإصابة الخطأ والقيادة بحالة ينجم عنها الخطر . يقيد المحكمة المدنية عند فصلها في دعوى التعويض عن إتلاف السيارة التي اصطدم بها . علة ذلك . الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية المادتان ٤٥٦ إجراءات جنائية ، ١٠٢ إثبات . (مثال).</p> <p>( الطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩١/٥/٩ )</p>
١٠٢٨	١٦٦	

الصفحة	القاعدة	
١٠٢٨	١٦٦	<p>ثانياً - المسؤولية عن التعويض:</p> <p>إختلاف مصدر إلزام مرتكب الفعل الضار عن مصدر إلزام شركة التأمين مع تحقق شروط مسؤوليتها . أثره . تضامتهما في أداء التعويض . للدائن التنفيذ به كله قبل أيهما . توقف رجوع الموفى على الآخر على ما بينهما من علاقة.</p> <p>( الطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩١/٥/٩ )</p>
١٠٢٨	١٦٦	<p>ثالثاً - تقدير التعويض:</p> <p>محكمة الموضوع . إستقلالها بتقدير التعويض . كفاية بيان الحكم لعناصر الضرر المستوجب للتعويض.</p> <p>( الطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩١/٥/٩ )</p>
٧٦٢	١٢١	<p>تقادم</p> <p>عدم تعلقة بالنظام العام:</p> <p>(١) التقادم . عدم تعلقه بالنظام العام . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض.</p> <p>( الطعن رقم ٢٢٤٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٣/١١ )</p>
١٣٢	٢٦	<p>وقف التقادم</p> <p>وقف سريان التقادم عند وجود مانع للمطالبة بالحق ولو كان أدبيا . م ١/٢٨٢ مدنى . عدم ورود هذه الموانع على سبيل الحصر.</p> <p>( الطعن رقم ٦٩٣ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩١/١/٩ )</p>



الصفحة	القاعدة	
٥٦١	٩١	<p><b>التقادم المستقط:</b></p> <p>الحق في المطالبة بدين الضريبية . تبدأ مدة سقوطه من تاريخ وجوبه في ذمة المدين فإذا كان مؤجلا أو معلقا على شرط فإن ميعاد سقوطه يبدأ من يوم حلول الأجل أو تحقق الشرط . (مثال)</p> <p>. طلب الممول إصدار بطاقة ضريبية . تضمنه بطريق اللزوم الاخطار بمزاولة النشاط.</p> <p>( الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢٥ )</p>
١٦١	٣٠	<p><b>تقسيم</b></p> <p>تطبيق أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بما فيها حظر بيع الأراضى الواردة في نص المادة العاشرة منه . شرطه . تخلف هذه الشروط كلها أو بعضها . أثره . بين حصّة شائعة من الأرض . خروجه عن نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وحظر حكم البيع الوارد بالمادة العاشرة.</p> <p>( الطعن رقم ١٠٩٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٠ )</p>

الصفحة	القاعدة	جمارك
		<p><b>تقدير قيمة البضاعة المطالب بالرسوم عنها:</b></p> <p>مصلحة الجمارك . لها سلطة تقدير قيمة البضاعة المطالب بالرسوم عنها تقديراً فعلياً . تقديم الفاتورة الأصلية مصدقاً عليها لا يمنعها من مطالبة ذوى الشأن بالمستندات والعقود المتعلقة بالصفقة دون أن تتقيد بما ورد فيها أو بالفواتير نفسها رغم التصديق عليها .</p>
٣٩ .	٦٤	<p>( الطعن رقم ١١٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٢/٤ )</p> <p><b>التعويض المنصوص عليه في قانون التهريب الجمركي:</b></p> <p>التعويض المنصوص عليه في المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن التهريب الجمركي . طبيعته . عقوبة تكميلية تنطوي على عنصر التعويض . عدم جواز الحكم به إلا من محكمة جنائية ومن تلقاء نفسها دون توقف على تحقق وقوع ضرر .</p>
٤٨٤	٨١	<p>( الطعن رقم ٢٥٧٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩١/٢/١٨ )</p> <p><b>كفالة نادي السيارات لصاحب السيارة ينصب على سداد الرسوم الجمركية:</b></p> <p>نصوص المواد ١٠ ، ١٢/١٨ ، ٢٢ ، ٢٣ من الإتفاقية الدولية الخاصة بالإستيراد المؤقت للسيارات التي وافقت عليها مصر بالقانون ١٩٩ لسنة ١٩٥٦ . مؤداها . الهيئة الضامنة لمستورد السيارة بصفة مؤقتة تعد كفيلاً متضامناً بحكم القانون مع طالب الترخيص . كفالة نادي السيارات لصاحب السيارة ينصب على</p>

الصفحة	القاعدة	جمارك
٦٩٤	١١١	<p>سداد الرسوم الجمركية دون أن يرتب له هذا الضمان حقاً خاصاً على صاحب السيارة يخوله حق استيفاء ما قد يؤديه من رسوم جمركية عنها متقدماً على غيره من الدائنين.</p> <p>( الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩١/٣/١١ )</p> <p>جمعيات</p> <p>الجمعيات والمؤسسات الخاصة لها أن تملك - بعد إنشائها - العقارات والأبنية لتحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله . م ٧ ق ٣٢ لسنة ١٩٦٤ .</p>
١٢٢١	١٩١	<p>( الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٨ )</p>

الصفحة	القاعدة	جنسية
٨٤٤	١٣٤	<p><b>اكتساب الجنسية:</b></p> <p><b>التجنس بالجنسية المصرية:</b></p> <p>تمسك الطاعنين في دفاعهم بأن المطعون ضدها الأولى أجنبية وتتمتع بالجنسية الأمريكية بعد تخليها عن الجنسية المصرية التي اكتسبتها بالزواج من مصري وعدم بت وزارة الداخلية في طلبها بالحصول على الجنسية المصرية رغم مرور أكثر من سنة على تقديمه وتقديمهم المستندات الدالة على ذلك . ومن ثم حقهم في طلب إنهاء عقد إيجار النزاع إعمالاً لحكم المادة ١٧ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى عدم استفادة الطاعنين من حكم النص سالف البيان رغم جدية المنازعة حول جنسية المطعون ضدها المذكورة . خطأ في القانون.</p> <p>( الطعن رقم ١٦٢٦ ، ١٧٥٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢٨ )</p>
٨٤٤	١٣٤	<p><b>منازعات الجنسية:</b></p> <p><b>اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل فيها:</b></p> <p>منازعات الجنسية . اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل فيها . اثاره المنازعة أمام القضاء العادي . وجوب إيقاف الدعوى وتكليف الخصم باللجوء للجهة المختصة . لجهة القضاء العادي القضاء في الدعوى بحالتها إذا قعد الخصم عما كلف به أو إذا كان وجه المسألة في الجنسية ظاهراً .</p> <p>( الطعن رقم ١٦٢٦ ، ١٧٥٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢٨ )</p>

الصفحة	القاعدة	حجز إدارى
		الاختصاص النوعى:
		(١) خلو القانون ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى من النص على دعوى رفع الحجز . وجوب الرجوع إلى قانون المرافعات . اختصاص قاضى التنفيذ دون غيره نوعياً بنظر تلك الدعوى.
٤٨٤	٨١	( الطعن رقم ٢٥٧٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩١/٢/١٨ )
		(٢) دعوى رفع الحجز . اختصاص قاضى التنفيذ دون غيره بنظر تلك الدعوى أيا كانت قيمتها . م ٢٢٥ مرافعات.
٦٣٧	١٠٢	( الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٩١/٣/٤ )
		حجز ما للمدين لدى الغير:
		حجز ما للمدين لدى الغير . توقيع هذا الحجز . لا يمنع المحجوز عليه من مطالبة مدينة المحجوز لديه بوفاء دينه بإيداعه خزانة المحكمة ويبقى الحجز قائماً على ما تم إيداعه . المادتان ٣٣٦ ، ٣٣٧ مرافعات.
٦٣٧	١٠٢	( الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٩١/٣/٤ )
		طلب رفع الحجز:
		طلب رفع الحجز وطلب الأحقية فى صرف المبلغ المودع خزانة المحكمة . تعديل الطلبات إلى طلب الأحقية فقط دون طلب رفع الحجز . إتساع طلب الأحقية ليشمل طلب رفع الحجز . علة ذلك.
٦٣٧	١٠٢	( الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٩١/٣/٤ )



الصفحة	القاعدة	
		حراسة
		أولاً - الحراسة الإدارية:
		(١) الحراسة الإدارية على الأموال . وصف يلحق بالمال لا بالشخص . أثره . غل يد صاحبه عن إدارته والتصرف فيه . لا أثر له بالنسبة للأهلية . ق ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم الحراسة وتأمين سلامة الشعب.
٣٤١	٥٦	( الطعن رقم ٢١٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/١/٣٠ )
		(٢) بطلان تصرف الشخص في أمواله بعد صدور الأمر بمنعه من ذلك . طبيعته . بطلان قرره القانون لصالح المدعى العام الاشتراكي . مؤدى ذلك.
٣٤١	٥٦	( الطعن رقم ٢١٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/١/٣٠ )
		(٣) أحقية أصحاب الأموال والممتلكات المستولى عليها تنفيذاً لقرارات فرض الحراسة للتعويض . تعديل التعويض المستحق . ارتداده لصالح مستحقيه إلى وقت استحقاق التعويض أصلاً بنشوء سببه - وهو استحالة الرد عينا ونشوء الحق في التعويض - لا إلى وقت إجراءه . علة ذلك.
١١٥٢	١٧٩	( الطعن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٠ )
		(٤) تعديل التعويض بإضافة ٥٠٪ إليه بمقتضى الفقرة د من المادة الثانية من القانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ . أثره . إلحاق مبلغ الإضافة بمبلغ التعويض الذى يستحق باستحقاقه ويرتد إلى الواقعة المنشئة له وهو تعذر الرد عينا . مؤدى ذلك . الإضافة لا تعتبر حقا للورثة نشأ لهم بعد وفاة مورثهم بل تعتبر إضافة إلى التعويض المستحق للمورث وعنصراً من عناصر تركته تخضع للضريبة.
١١٥٢	١٧٩	( الطعن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٠ )

الصفحة	القاعدة	حراسة
٥٣.	٨٧	<p>ثانياً الحراسة القضائية:</p> <p>(١) الحراسة . ماهيتها.</p> <p>( الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٠ )</p> <p>(٢) الحارس القضائي . يستمد سلطته من الحكم الذي يقيمه .</p> <p>. ثبوت صفته بمجرد صدور الحكم بون حاجة إلى إجراء آخر .</p> <p>اعتباره وحده هو صاحب الصفة في كل ما يتعلق بإدارة العقار</p> <p>محل الحراسة وغل يد ملاكه عن ادارته . ثبوت الصفة القضائية</p> <p>للحراسة بمجرد وضع المال تحت الحراسة ولو تراخى تحديد</p> <p>شخص الحارس . علة ذلك.</p>
٥٣.	٨٧	<p>( الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٠ )</p>
		<p>حكم</p>
		<p>أولاً: ماهية الحكم:</p> <p>الحكم بإلحاق عقد الصلح بمحضر الجلسة:</p> <p>الحكم بإلحاق عقد الصلح بمحضر الجلسة . ماهيته . عقد</p> <p>ليس له حجية الشئ المحكوم فيه وإن أعط شكل الأحكام . عدم</p> <p>جواز الطعن فيه من طرفيه . علة ذلك . سلطة محكمة الاستئناف</p> <p>عند نظر الطعن فيه.</p>
٩٣٦	١٥٣	<p>( الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/٤/٢٤ )</p> <p>الحكم القطعي:</p> <p>الحكم القطعي . اكتسابه حجية الشئ المحكوم من يوم صدوره</p> <p>ولو كان قابلاً للطعن فيه . إستئنافه . أثره . وقف هذه الحجية</p> <p>بالنسبة لما قضى به لغير صالح المستأنف وما تضمنته أسبابه من</p>

الصفحة	القاعدة	
٥٤٦	٨٩	رفض لدفع أو دفاع للمستأنف ضده أغناه صدور حكم لصالحه عن استئنافه . عودتها بتأييده وزوالها بالغائه. ( الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢١ ) ثانياً - إصدار الحكم: تأجيل إصدار الحكم:
١٢٩٤	١٩٧	محكمة الموضوع . سلطتها في تأجيل إصدار الحكم إلى جلسة تحدها . شرطه . بيان أسبابه في ورقة الجلسة وفي المحضر. ( الطعن رقم ١٦٠٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩١/٥/٣٠ ) إغفال الفصل في بعض الطلبات:
١٢١٠	١٨٩	الإغفال في معنى المادة ١٩٣ مرافعات . مناطه - وسيلة تداركه . الرجوع إلى ذات المحكمة للفصل فيه . إغفال الفصل في وسائل الدفاع أيا كانت اعتباره رفضاً لها . التظلم من ذلك يكون بالطعن في الحكم إن كان قابلاً له . الدفع بعدم دستورية لائحة في دعوى سابقة قضت المحكمة برفضها . وسيلة دفاع . القضاء بوقف الدعوى حتى يفصل في هذا الدفع خطأ في القانون. ( الطعن رقم ١٩٢٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٨ ) ثالثاً: بيانات الحكم: تاريخ إصدار الحكم:
٦١١	٩٧	تاريخ إصدار الحكم . الأصل في ثبوته . ما تضمنته محاضر الجلسات ( الطعن رقم ٣٠٦٩ لسنة ٥٧ ق ، ٢٢٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢٧ ) رابعاً: تسبيب الحكم: ماهيته:
٢٧٩	٤٧	تسبيب الحكم . ماهيته. ( الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩١/١/٢٣ )

الصفحة	القاعدة	
١٢٣	٢٥	<p><b>تتبع حجج الخصوم:</b></p> <p>محكمة الموضوع . اقامة قضاها علي ما يكفى لحمله . عدم التزامها يتتبع حجج الخصوم والرد عليها استقلالا .</p> <p>( الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/١/٩ )</p> <p><b>الرد الضمني:</b></p> <p>عدم التزام محكمة الموضوع التحدث في حكمها عن كل قرينة من القرائن غير القانونية التي يدلى بها الخصوم . استدلالا على دعواهم ، أو بالرد استقلالا على قول أو حجة أثاروها ما دام في الحقيقة التي إقتنعت بها الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج .</p>
٩٧٣	١٥٥	<p>( الطعن رقم ٣٢٦٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٤/٢٨ )</p> <p><b>ما لا يعيب تسبيب الحكم:</b></p> <p>(١) التفات الحكم المطعون فيه عن دفاع الطاعن بأن بيع المؤجرة للعقار الكائن به شقة النزاع تم بالتواطؤ مع المشتري للتخلص من الالتزامات المترتبة على عقد إيجارها . لا عيب . الطعن بالتواطؤ والاحتيال . لا يفيد الطعن بالصورية</p>
١٣٨	٢٧	<p>( الطعن رقم ١٦٧٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩١/١/١٠ )</p> <p>(٢) عرض الحكم للمستندات وبيان كفايتها . النعى عليه . غير مقبول "مثال" .</p>
٦١١	٩٧	<p>( الطعن رقم ٣٠٦٩ لسنة ٥٧ ق ، ٢٣٩ )</p> <p>لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢٧ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		(٣) لا تثريب على الحكم إغفال دفاع لا يستند إلى أساس قانوني صحيح.
٩٧٣	١٥٥	( الطعن رقم ٣٢٦٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٤/٢٨ ) (٤) عدم إيراد الحكم أقوال الشهود بنصوصها . لا يعيبه . حسبه أن يورد مضمونها .
١١٢٩	١٧٦	( الطعن رقم ٢٤٦٩ ، ٢٥١٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٦ ) خامساً : عيوب التدليل: (١) القصور: ما يعد قصوراً: (١) تعويل الحكم في قضائه على تقرير الخبير الذي لم يعرض لما أثاره الطاعن من دفاع جوهري . قصور . مثال في عمل. ( الطعن رقم ٣٥٧٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٨ ) (٢) الحكم . وجوب اشتماله في ذاته على ما يطمئن المطلع عليه إلى أن المحكمة محصت الأدلة المقدمة توصلأ إلى ما ترى أنه الواقع . تقديم الخصم مستندات للاستدلال بها على وضع اليد قد يتغير ببحثها وجه الرأي في الدعوى . التفات الحكم عنها . قصور.
٥٤٦	٨٩	( الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٥٥ - ق جلسة ١٩٩١/٢/٢١ ) (٣) التفات الحكم عن التحدث عن مستندات قدمها الخصم وتمسك بدلالاتها . قصور.
٩٣٩	١٥٤	( الطعن رقم ٦٤١ ، ٦٦٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٨ )



الصفحة	القاعدة	
٩٣٩	١٥٤	<p>(٤) اغفال الحكم بحث دفاع أبداء الخصم مؤثراً في النتيجة التي انتهى إليها . أثره . بطلان الحكم وقصور في أسبابه الواقعية.</p> <p>( الطعن رقم ٦٤١ ، ٦٦٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٨ )</p> <p>ما لا يعد قصوراً:</p> <p>(١) اغفال الحكم الرد على دفاع لا يستند إلى أساس قانوني صحيح . لا قصور.</p>
٥٦٨	٩٢	<p>( الطعن رقم ٢٢٨٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٥ )</p> <p>(٢) إغفال الحكم الرد على دفاع لا يستند إلى أساس قانوني صحيح . لا قصور.</p>
١١٧١	١٨٢	<p>( الطعن رقم ٢١٥٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٢ )</p> <p>(٣) تأييد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي في شق من قضائه لأسباب خاصة تغاير المنحى الذي نجاه الحكم الأخير وإلغائه فيما قضى به في الشق الآخر . لا قصور . علة ذلك . (مثال).</p>
١٢٧٢	١٩٦	<p>( الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٥٥ ق ، ٢٢٧٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٣٠ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<b>التناقض:</b>
١٧٢	٣٢	(١) التناقض المبطل للحكم . ماهيته . اشتغال الحكم على أسباب تبرر قضاءه . النعى عليه بالتناقض لا محل له. (الطعن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٠)
٨٥٣	١٣٥	(٢) التناقض الذي يفسد الحكم . ماهيته. (الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٨) سادسا : حجية الحكم: حجية الحكم المدني: مناطقها: حجية الحكم المانعة من اعادة النظر في المسألة المقضى فيها . مناطقها . فصله في مسألة أساسية تجادل فيها الخصوم وكان فصله فيها لازماً لبناء قضائه. ( الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٢ )
١٠٦٨	١٦٩	نطاقها: حجية الحكم . نطاقها . جواز الاستدلال بالحكم السابق كقرينة في دعوى أخرى تختلف موضوعاً أو خصوماً أو سبباً. ( الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩١/٢/١٤ )
٤٥٩	٧٧	امتداد الحجية إلى أسباب الحكم لا إلى ما لم يفصل فيه: (١) أسباب الحكم . حيازتها الحجية متى كانت مرتبطة بالمنطوق ولازمة لحمل نتيجته . ما عدا ذلك لا يحوز حجية . (مثال). ( الطعن رقم ٢٢٨٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٥ )
٥٦٨	٩٢	

الصفحة	القاعدة	
١٢٧٢	١٩٦	<p>(٢) قوة الأمر المقضى . عدم ورودها على ما لم يفصل فيه الحكم.</p> <p>( الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٥٥ ق . ٢٢٧٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٣٠ )</p> <p>أثر الحجية:</p> <p>(١) القضاء النهائي السابق فى مسألة أساسية . مانع لذات الخصوم من العودة للتنازع فيها فى أى دعوى تالية.</p>
٨٥٢	١٣٥	<p>( الطعن رقم ٩٣٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٨ )</p> <p>(٢) قضاء الحكم فى مسألة أساسية وحيازته قوة الشئ المحكوم فيه . مانع للخصوم أنفسهم من التنازع فيها فى دعوى تالية تكون فيها هذه المسألة بذاتها الأساس فيما يدعيه أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق مترتبة عليها.</p>
١٠٢٨	١٦٥	<p>( الطعن رقم ١٥٨٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٨ )</p> <p>حجية الأحكام المستعجلة:</p> <p>الأحكام المستعجلة . لا تحوز قوة الأمر المقضى ولا حجية لها أمام محكمة الموضوع.</p>
٣٢٣	٥٣	<p>( الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣٠ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<b>حجية الحكم الجنائي:</b>
		(١) الشهادة الصادرة من جدول الجرح بتقديم تابع الطاعة للمحاكمة الجنائية بتهمة التسبب بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النقل العام واصابة المطعون ضده خطأ . وعقابه بعقوبة الجريمة الأشد بحكم صار باتا . كفايتها للدلالة على ثبوت حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية . علة ذلك.
١٧٢	٣٢	(الطعن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٠)
		(٢) حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . نطاقها.
٣٢٣	٥٣	(الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣٠)
		(٣) الحكم الجنائي الصادر بالبراءة أو الإدانة له قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها إلى فاعلها . م ٤٥٦ ق ١٠ أ . ج . لا يرتبط القاضي المدني بالحكم الجنائي إلا في الوقائع التي فصل فيها ذلك الحكم وكان فصله فيها ضرورياً م ١٠٢ ق اثبات .
٥٦٨	٩٢	(الطعن رقم ٢٢٨٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٥)
		(٤) حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . اقتصارها على منطوق الحكم الصادر بالبراءة أو الإدانة والأسباب المؤدية إليه دون أن تلحق بالأسباب التي لم تكن ضرورية لقضائه بالبراءة أو الإدانة.
٥٦٨	٩٢	(الطعن رقم ٢٢٨٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
٥٦٨	٩٢	<p>(٥) الدعوى المدنية للمطالبة بقيمة الشيك . اختلافها عن الدعوى الجنائية المترتبة على إعطائه بدون رصيد من حيث موضوعها وأساسها ونطاقها . القضاء بالبراءة في جنحة إعطاء شيك بدون رصيد لانتفاء القصد الجنائي لا يمنع المحكمة المدنية من بحث مدى التزام الطاعنة بالوفاء بقيمة الشيك . ما ورد في أسباب الحكم الجنائي من أن الشيك كان للضمان لم يكن لازماً لقضائه بالبراءة باعتبار أن سبب تحرير الشيك لا أثر له على المسئولية الجنائية فلا تحوز هذه الأسباب حجية أمام المحكمة المدنية.</p> <p>( الطعن رقم ٢٢٨٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٥ )</p>



الصفحة	القاعدة	
١٠٢٨	١٦٥	<p>حجية الحكم الصادر في الدعوى الجنائية أمام المحكمة المدنية . شرطه . فصله فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله.</p> <p>مثال بصدد القضاء بالبراءة في تهمة دخول مسكن بقصد منع الحيازة بالقوة.</p> <p>( الطعن رقم ٨٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩١/٥/٨ )</p> <p>سابعاً: الطعن في الحكم:</p> <p>القبول المانع من الطعن:</p> <p>القبول المانع من الطعن . شرطه.</p>
٢٧٩	٤٧	<p>(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩١/١/٢٣)</p> <p>ثامناً: بطلان الحكم:</p> <p>(١) بطلان الأحكام المؤسس على عدم إعادة الإعلان .</p> <p>عدم تعلقه بالنظام العام . عدم قبول التحدى به أمام محكمة النقض من غير من قرر له.</p>
٢٧٩	٤٧	<p>(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩١/١/٢٣)</p> <p>إقامة الحكم قضاءً على جملة أدلة وقرائن مجتمعه دون بيان أثر كل منهما في تكوين عقيدة المحكمة . فساد بعضها .</p> <p>أثره . بطلان الحكم.</p>
٩٣١	١٥٢	<p>(الطعن رقم ٢٠٤٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٤/٢٤)</p>

الصفحة	القاعدة	
٩٣٩	١٥٤	<p><b>حصانة</b></p> <p><b>الحصانة القضائية للدول الأجنبية:</b></p> <p>إختصاص الحصانة القضائية للدول الأجنبية . نطاقها .  الأعمال التي تباشرها الدولة بما لها من سيادة . مؤداه .  إنحسارها عن المعاملات المدنية والتجارية وما يتفرع عنها من منازعات.</p> <p>( الطعن رقم ٦٤١ ، ٦٦٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة  ( ١٩٩١/٤/٢٨ )</p>
٧٨٢	١٢٤	<p><b>حيازة</b></p> <p><b>وضع اليد على أرض الوقف بسبب التحكير:</b></p> <p>(١) وضع اليد على أرض الوقف بسبب التحكير . مؤقت  . أثره . تغيير صفة الحيازة بفعل الغير أو بفعل من المستحكر يتضمن إنكاراً لحق المالك . أثره.</p> <p>( الطعن رقم ٣٥٦٢ ، ٣٥٥١ لسنة ٥٦ ق - جلسة  ( ١٩٩١/٣/٢١ )</p>
١٢٥١	١٩٥	<p><b>التزام الحائز سيئ النية برد الثمرات:</b></p> <p>(١) إلزام الحائز سيئ النية برد الثمرات . تقادمه  بانقضاء خمس عشرة سنة . م ٢/٣٧٥ مدني . علة ذلك.</p> <p>( الطعن أرقام ١٧٢٥ لسنة ٥٥ ق ٤٢٠٢ لسنة  ٥٨ ق ٥٧٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٣٠ )</p>

الصفحة	القاعدة	
١٢٧٢	١٩٦	<p>(٢) إلزام الحائز سبب النية برد الثمرات . تقادمه بانقضاء خمس عشرة سنة . م ٢/٢٧٥ مدني . علة ذلك .</p> <p>( الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٥٥ ق ٢٢٧٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٣٠ )</p> <p>دعوى الحيازة:</p> <p>دعوى إسترداد الحيازة:</p> <p>ميعاد رفعها:</p> <p>مدة السنة المشترطة لرفع دعوى إسترداد الحيازة . م ١/٩٥٨ مدني . مدة تقادم تسري عليها قواعد الانقطاع .</p> <p>رفع الحائز دعواه أمام القضاء المستعجل طالباً رد حيازته . قاطع للمدة ولو صدر حكم القضاء المستعجل بعدم الاختصاص . علة ذلك .</p>
١٠٢٤	١٦٤	<p>(الطعن رقم ٢٥٤٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/٥/٨)</p> <p>خبرة</p> <p>(١) تقرير الخبير . أحد أدلة الدعوى . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع متى أقامت قضاها على أسباب سائغة . عدم التزامها بالرد على ما يوجه الخصوم إلى تقرير الخبير من مطاعن .</p>
١٤٦	٢٨	<p>(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٩١/١/١٠)</p> <p>(٢) رأى الخبير عنصر من عناصر الإثبات . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع دون معقب . بطلان تقرير الخبير . مناطه . أن يكون قد شاب إجراءاته عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم .</p>
١١٢٩	١٧٦	<p>( الطعن رقم ٢٤٦٩ ، ٢٥١٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٦ )</p>

الصفحة	القاعدة	دستور
		<p><b>دستورية القوانين</b></p> <p>الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة . أثره .  عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم . م ٤٩ ق ٤٨  لسنة ١٩٧٩ . انسحاب هذا الأثر إلى الوقائع والعلاقات  السابقة على صدوره إلا ما استقر من مراكز وحقوق بحكم  حائز قوة الأمر المقضى أو بانقضاء مدة التقادم.  (الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/٣/١٢)</p>
٧٤٠	١١٨	<p><b>دعوى</b></p> <p><b>أولاً: إجراءات رفع الدعوى:</b></p> <p><b>التكليف بالحضور:</b></p> <p>إعلان الخصوم وصحة تمثيلهم فى الدعوى مسألة تستقل  بتحقيقها محكمة الموضوع متى كان لها سنداً بأوراق الدعوى.  الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩١/١/٣١</p>
٣٥٢	٥٨	<p><b>ثانياً: شروط قبول الدعوى:</b></p> <p><b>الصفة:</b></p> <p>(١) تمثيل الدولة فى التقاضى فرع من النيابة القانونية ،  الأصل أن الوزير هو صاحب الصفة فى تمثيل وزارته .  الاستثناء . إسناد هذه الصفة إلى الغير متى نص القانون  على ذلك . مؤداه .</p>
٦٤٤	١٠٥	<p>( الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/٣/٦ )</p>
٧٤٠	١١٨	<p>( الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/٣/١٣ )</p>

الصفحة	القاعدة	
١١٩٣	١٨٦	<p>(٢) بلوغ القاصر سن الرشد أثناء سير الدعوى .</p> <p>إستمرار الوصى عليه فى تمثيله دون تنبيه المحكمة . اعتبار حضوره عنه منتجا لاثاره القانونية على أساس من النيابة الاتفاقية بعد أن كانت قانونية . صحة إختصامه كممثل له فى الاستئناف.</p> <p>(الطعن رقم ٢٥٨٨ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٣)</p> <p><b>استخلاص توافر الصفة والمصلحة فى الدعوى:</b></p> <p>استخلاص توافر الصفة والمصلحة فى الدعوى . مما يستقل به قاضى الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سائغة.</p>
٢٧٩	٤٧	<p>(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩١/١/٢٣)</p> <p><b>ثالثاً: نطاق الدعوى:</b></p> <p><b>(١) الطلبات فى الدعوى:</b></p> <p>(١) الطلب القضائى الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه . ماهيته.</p>
١١٣	٢٣	<p>(الطعن رقم ١٤٦١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩١/١/٣)</p> <p>(٢) تضمين صحيفة الدعوى طلبين مختلفين موضوعاً وسببياً . القضاء برفض احدهما أو قبوله . لا يعنى بطريق اللزوم رفض أو قبول الآخر . لا يغير من ذلك تماثل السبب فى كليهما .</p>
٥٣٠	٨٧	<p>(الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢٠)</p>



الصفحة	القاعدة	
٥٣٠	٨٧	<p>(٣) دعوى المطعون عليه الأول بطلب طرد الطاعن من عين النزاع لحيازته لها بموجب عقد إيجار صادر من غير ذي صفة وطلب ازالة ما عليها من مباني لفصبه الحيز المقامة عليه تلك المباني . قضاء الحكم المطعون فيه بقبول الطلب الأول ورفض الطلب الثاني . لا خطأ.</p> <p>( الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢٠ )</p> <p>(٤) الطلب الأصلي في الدعوى . جواز تغيير سببه والاضافة إليه في الاستئناف.</p>
٨١٢	١٣٩	<p>( الطعن رقم ١٤٩٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/٤/٤ )</p> <p>(٥) العبرة في طلبات الخصوم . بما يبدونه منها على وجه جازم وصريح . تقيد المحكمة بها.</p>
١٢٧٢	١٩٦	<p>( الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٥٥ ق ، ٢٢٧٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩١/٥/٣٠ )</p> <p>الطلبات العارضة:</p> <p>(١) الطلب العارض الذي يقبل بغير إذن المحكمة . ماهيته.</p>
١١٣	٢٣	<p>( الطعن رقم ١٤٦١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩١/١/٣ )</p> <p>(٢) ابداء المدعى طلباً عارضاً . إعتباره معروضاً على محكمة الموضوع متعيناً الفصل فيه طالما لم يتنازل عنه.</p>
١١٣	٢٣	<p>( الطعن رقم ١٤٦١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩١/١/٣ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		(٣) الطلب العارض . جواز تناوله بالتغيير أو بالزيادة أو بالإضافة ذات النزاع من جهة موضوعية مع بقاء السبب أو تغيير السبب مع بقاء الموضوع . م ١٢٤ مرافعات . إبداء الخصم طلباً عارضاً شفافاً في حضور الخصم أو في مذكرة سلمت إليه أو إلى وكيله أو بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى . اعتباره معروضاً على محكمة الموضوع . أثره . وجوب الفصل فيه . م ١٢٣ مرافعات . (مثال) (الطعن رقم ١١١٢ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩١/٢/٦) <b>الطلبات الختامية:</b> العبرة بالطلبات الختامية في الدعوى. (الطعن رقم ٢٤٦٩ . ٢٥١٧ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٩١/٥/١٦)
١١٢٩	١٧٦	(٢) سبب الدعوى: (١) سبب الدعوى . هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب. (الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٩١/٢/٢٠)
٥٣٠	٨٧	(٢) سبب الدعوى . ماهيته . التزام محكمة الموضوع بالسبب الذي أقيمت عليه الدعوى وعدم الخروج عليه. (الطعن رقم ١٥٢٩ لسنة ٦٠ ق . جلسة ١٩٩١/٢/٢٧)
٦٠١	٩٦	رابعاً : نظر الدعوى أمام المحكمة: (١) الخصوم في الدعوى: إدخال خصم في الدعوى: (١) إدخال الغير في الدعوى . كفاية تقديم صحيفة الإدخال إلى قلم الكتاب م ١١٧ مرافعات . يراعى قلم الكتاب في اتمام إجراءات القيد. (الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩١/١/٣٠)
٣٢٣	٥٣	

الصفحة	القاعدة	
٩٢٧	١٥١	<p>(٢) إدخال من كان يصح إختصامه عند رفع الدعوى .          كفيته . م ١١٧ مرافعات.          ( الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/٤/٢٤ )          التدخل في الدعوى:          (أ) التدخل الاتصامي والاختصامي:          (١) القضاء السابق برفض طلب التدخل موضوعاً لعدم          نفاذ التصرف قبل جماعة الدائنين . لا يعد مانعاً من العودة          إلى طلب القضاء بصحته ونفاذه متى توافرت له شروط نفاذه          في حقهم.          ( الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/١/١٧ )          (٢) صيرورة المتدخل طرفاً في الدعوى . له إستئناف          الحكم الصادر فيها . القضاء بقبول تدخل المطعون ضدها          الأخيرة خصماً في الدعوى وبإنهاء عقد الإيجار محل النزاع .          حقها في الطعن على الحكم الصادر في الدعوى بالاستئناف          - أيا كان وصف التدخل . لا يمنع من ذلك عدم سدادها          رسوم التدخل . علة ذلك.</p>
٨٣٠	١٣٢	<p>(الطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢٧)          (٢) التدخل في الدعوى . أثره . صيرورة المتدخل طرفاً          في الدعوى . الحكم الصادر فيها حجه له أو عليه . للمتدخل          منضماً لأحد الخصوم حق إستئنافه ولو لم يستأنفه الخصم          الأصلي الذي انضم إليه.</p>
١١٤٥	١٧٨	<p>(الطعن رقم ٢٢٠١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		(ب) تدخل النيابة العامة:
		وجوب تدخل النيابة العامة في دعاوى الأحوال الشخصية . عدم تعلق المسائل المطروحة بالحكم المطعون فيه بها . مؤداه . النعي ببطلانه على غير أساس . م ١ ق ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ .
٢٩٢	٤٨	(الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩١/١/٢٣) (٢) إجراءات الجلسة:
		(١) وجوب النطق بالحكم في جلسة علنية . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الحكم . إثبات محضر الجلسة أن الحكم لم يصدر في غرفة مشورة على خلاف الثابت بنسخته الأصلية من إنه صدر في غرفة مشورة . العبرة بمحضر الجلسة . اعتبار الثابت بالنسخة الأصلية خطأ مادياً لا يرتب البطلان .
٧٠٧	١١٣	(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٣/١٢) (٢) خلو محضر الجلسة مما يفيد انعقادها في علنية . مفاده . أنها عقدت في غرفة مشورة طالما لم يقدم الطاعن الدليل على خلاف ذلك .
٧٠٧	١١٣	(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٣/١٢) (٣) الدفاع في الدعوى
		(١) الدفع بالاحالة للارتباط . عدم إلزام المحكمة بإجابته . م ١١٢ مرافعات .
٦٢١	٩٨	(الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
٧٨٢	١٢٤	<p>(٢) محكمة الموضوع . التزامها بالرد على الطلبات وأوجه الدفاع الجازمة التي قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى.</p> <p>( الطعن رقم ٣٥٦٢ ، ٢٥٥١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢١ )</p> <p>(٤) إعادة الدعوى إلى المرافعة:</p> <p>محكمة الموضوع . سلطتها التقديرية في رفض طلب إعادة الدعوى للمرافعة.</p>
١٢٩٤	١٩٧	<p>(الطعن رقم ١٦٠٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩١/٥/٣٠)</p> <p>خامساً : المسائل التي تعترض سير الخصومة:</p> <p>وقف الدعوى:</p> <p>(١) الوقف التعليقي:</p> <p>(١) وقف الدعوى المدنية حتى يفصل نهائياً في الدعوى الجنائية طبقاً للمادة ٢٦٥ أ . ج . مناطها . الحكم بوقف الدعوى لذلك . حجيته . مداها.</p>
٥٦٨	٩٢	<p>(الطعن رقم ٢٢٨٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢٥)</p> <p>(٢) الدعوى المدنية . وجوب الحكم بوقف السير فيها عند رفع الدعوى الجنائية عن ذات الفعل حتى يتم الفصل نهائياً فيها . تعلق هذه القاعدة بالنظام العام . المواد ١/٢٦٥ ، ٤٥٦ ق إجراءات جنائية ، ١٠٢ إثبات.</p>
٧١٤	١١٤	<p>(الطعن رقم ٢١١٩ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٩١/٣/١٤)</p>



الصفحة	القاعدة	
٧١٤	١١٤	<p>(٣) اتهام الطاعن في جنحة تزوير وإستعمال عقد الإيجار المرفوع بشأته دعوى مدنية صدر فيها حكم ابتدائي .</p> <p>إستئناف هذا الحكم . وجوب وقف المحكمة الاستئنافية السير في الاستئناف حتى يتم الفصل نهائياً في الجنحة المذكورة .</p> <p>مخالفة المحكمة المدنية ذلك واستمرارها في تحقيق واقعة تزوير ذات عقد الإيجار موضوع تلك الجنحة وإنتهائها إلى القضاء برده وبطلانه . خطأ . علة ذلك.</p> <p>(الطعن رقم ٢١١٩ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٤/٣/١٩٩١)</p> <p>(٢) الوقف الاتفاقي:</p> <p>وقف الدعوى بإتفاق الخصوم . م ١٢٨ مرافعات . وجوب إعلان صحيفة التعجيل بعد إنتهاء أجل الوقف خلال الثمانية أيام التالية . م ٥ مرافعات . لا محل للتحدي بنص المادتين ٦٣ . ٦٧/٢ مرافعات . مؤدى ذلك . عدم التزام قلم الكتاب بتسليم صحيفة التعجيل إلى قلم المحضرين ووقوعه على عاتق صاحب الشأن لاعلانها خلال الميعاد وموالة الإعلان . علة ذلك.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ٦/٣/١٩٩١)</p> <p>سادساً: مصروفات الدعوى:</p> <p>مصاريف الدعوى - عدم استناد الحكم الذي فصل إلى طلبات الخصوم . وجوب إلزام القواعد القانونية المتعلقة بها م ١٨٤ مرافعات وما بعدها . تقديرها . صدوره من رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم بأمر على عريضة يقدمها صاحب المصلحة في ذلك.</p> <p>(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ٢٣/١/١٩٩١)</p>
٦٦٤	١٠٥	
٢٧٩	٤٧	

الصفحة	القاعدة	
١١٤٠	١٧٧	<p><b>الرسوم القضائية النسبية:</b></p> <p>تقدير قيمة الأرض الزراعية الكائنة في ضواحي المدن المعول عليها في حساب الرسوم النسبية . أساسه . قيمتها الحقيقية التي أجاز المشرع لقلم الكتاب التحرى عنها . م ٧٥ ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل.</p> <p>(الطعن رقم ١٣٤٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٦)</p> <p><b>سابعاً: أنواع من الدعاوى:</b></p> <p><b>دعوى صحة التعاقد:</b></p> <p>دعوى صحة التعاقد . ماهيتها . تتناول حقيقة التعاقد من أركانها ومحلها ومداه ونفاذه.</p> <p>(الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٢)</p> <p><b>دعوى الضمان:</b></p> <p>حكم برفض الدعوى الأصلية . اعتباره فصلاً في دعوى الضمان بأن لا محل لها.</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٦٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/٤/٢)</p> <p><b>دعوى صحة عقد القسمة ونفاذه:</b></p> <p>دعوى صحة عقد القسمة ونفاذه . وجوب إشتغال رسمها للقدر المبين بالعقد جميعه . علة ذلك.</p> <p>(الطعن رقم ١٣٤٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٦)</p> <p>(١) عدم تحصيل قلم الكتاب رسوم الطلب العارض . أثره . حق المحكمة في إستبعاد القضية من جدول الجلسة . تصديها بالفصل في الدعوى رغم عدم اداء الرسم . لا بطلان.</p>
١٠٧٨	١٧٠	
٨٦٥	١٣٨	
١١٤٠	١٧٧	
١١٣	٢٣	(الطعن رقم ١٤٦١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩١/١/٣)

الصفحة	القاعدة	رسوم
٢٦٨	٤٥	<p>(٢) الحكم الصادر فى معارضة أمر تقدير الرسوم .</p> <p>قابليته للطعن بذات طرق الطعن على الحكم الصادر فى الدعوى التى صدر فيها الأمر . عدم الإعتداد بقيمة مبلغ أمر التقدير . علة ذلك . إستئناف الحكم الصادر فى المعارضة . الاختصاص بنظرة . للمحكمة التى تختص بنظر إستئناف الحكم الصادر فى الدعوى الأصلية.</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٧٨ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩١/١/٢٢)</p> <p>رسم القيمة المضافة:</p> <p>(١) قيام المشروع الواحد داخل المنطقة الحرة بنشاطى إخراج وإدخال السلع لحسابها وأداء خدمات لحساب الغير ، مؤداه . خضوعه للرسم السنوى النسبى ورسم القيمة المضافة معاً ولا يعد الجمع بينهما إزواجاً للرسم . علة ذلك . إختلاف كل منهما عن الآخر من جهة وعائنه والواقعة المنشئة له .</p>
١١٥٩	١٨٠	<p>(الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٠)</p> <p>(٢) قيام المشروعات داخل المنطقة الحرة بعمليات التخزين لحساب الغير وأعمال النقل وغيرها من الخدمات . أثره . خضوعها لرسم القيمة المضافة بما لا يجاوز ٣ ٪ من القيمة المضافة التى تحققها تلك المشروعات سنوياً . م ٣/٤٦ ق ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام إستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة المعدل.</p>
١١٥٩	١٨٠	<p>(الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٠)</p>

الصفحة	القاعدة	
١١٥٩	١٨٠	<p>(٣) وعاء رسم القيمة المضافة بالفقرة الثالثة من المادة ٤٦ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والواقعة المنشئة له . ماهيتهما .</p> <p>( الطلب رقم ١٠٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٠ )</p>
١١٥٩	١٨٠	<p>(٤) وعاء الرسم السنوي النسبي المقرر بالفقرة الثانية من المادة ٤٦ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والواقعة المنشئة له . ماهيتهما .</p> <p>( الطلب رقم ١٠٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٠ )</p>
١١٥٩	١٨٠	<p>قيام المشروعات داخل المنطقة الحرة باخراج السلع أو إدخالها لحسابها الخاص من أو إلى هذه المنطقة . أثره .</p> <p>خضوعها للرسم النسبي بما لا يجاوز ١٪ من قيمة هذه السلع سنوياً "م ٢/٤٦ ق ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة المعدل " .</p> <p>( الطلب رقم ١٠٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٠ )</p>

الصفحة	القاعدة	رى
٢١٩	٣٩	<p>إختصاص اللجنة المبينة فى القانون ٧٤ لسنة ١٩٧١ بنظر منازعات التعويض المنصوص عليها فيه:</p> <p>منازعات التعويض المنصوص عليها فى القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف . إختصاص اللجنة المبينة فى المادة ٨٢ منه بنظرها . الطعن فى قراراتها أمام المحكمة المدنية المختصة . إلزام من استفاد من التعدى على منافع الرى والصرف بنفقات إعادة الشئ إلى أصله وبمقابل ما عاد عليه من منفعة . مؤداه . عدم إعتبار هذه المبالغ من قبيل التعويضات التى تختص اللجنة المذكورة بنظر المنازعات فيها . م . ٨ ق ٧٤ لسنة ١٩٧١ المعدلة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٥ .</p> <p>(الطعن رقم ٣٠٥٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/١/١٦)</p>



الصفحة	القاعدة	شركات
٧٩٨	١٢٧	<p><b>إنسحاب الشريك:</b></p> <p>عدم جواز انسحاب الشريك من الشركة . شرطه . أن تكون الشركة معينة المدة ، ولم تنقض مدتها . أثره . البقاء في الشركة حتى إنتهاء مدتها .</p> <p>( الطعن رقم ١٥٠٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٤ )</p> <p><b>عقد الشركة:</b></p> <p>خضوع عقد الشركة لمبدأ سلطان الإرادة . تحديد حقوق طرفيه بالشروط الواردة فيه . ما لم تكن مخالفة للنظام العام .</p> <p>( الطعن رقم ١٥٠٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٤ )</p> <p><b>الشخصية المعنوية للشركة:</b></p> <p>الشخصية المعنوية . ثبوتها للشركة بمجرد تكوينها . احتياج الشركة بشخصيتها المعنوية قبل الغير . شرطه . استيفاء إجراءات نشرها .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٨٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/٦ )</p> <p><b>شفعة</b></p> <p><b>إجراءات الأخذ بالشفعة:</b></p> <p><b>إيداع الثمن:</b></p> <p>(١) الانتذار الموجه للشفيع . بياناته . م ٩٤١ مدنى . الغرض منه . تعريف الشفيع بأركان البيع الجوهرية . علم الشفيع بحصول البيع . شرطه . تخلف هذا الشرط . أثره . إنفتاح ميعاد إعلان الشفيع برغبته في أخذ العقار المبيع إلى ما بعد تسجيل البيع بأربعة أشهر . م ٩٤٨ / ب مدنى .</p> <p>( الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩١/٢/١٤ )</p>
٧٩٨	١٢٧	
٤١٤	٦٨	
٤٤٢	٧٤	

الصفحة	القاعدة	
		(٢) إيداع كامل الثمن فى الميعاد على الوجه المبين فى المادة ٩٤٢ مدنى . شرط لقبول دعوى الشفعة . تخلف هذا الشرط فى الدعوى المقامة من الشفيع تداركه وإعلان الشفيع رغبته فى أخذ أرض النزاع بالشفعة بصحيفة دعوى أخرى . شرطه.
٤٤٢	٧٤	( الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩١/٢/١٤ ) (٣) دعوى الشفعة . شرط قبولها . إيداع كامل الثمن الحقيقى فى الميعاد وبالكيفية التى حددها القانون . مؤداه . مخالفة ذلك . أثره . للمحكمة القضاء من تلقاء نفسها بسقوط حق الشفيع فى الأخذ بالشفعة . لمحكمة النقض إثارة ذلك فى الطعن لتعلقه بالنظام العام . مناطه.
٧٢٧	١١٦	( الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/٣/١٣ ) (٤) التزام الشفيع فى حالة توالى البيوع باستعمال حقه ضد المشتري الثانى وبالشروط التى اشترى بها . شرطه . وقوع البيع الأخير قبل تسجيل إعلان الرغبة ولو لم يكن مسجلاً أو ثابت التاريخ . الوقت المعول عليه لعدم الاحتجاج على الشفيع بالبيع الثانى هو وقت تسجيل إعلان الرغبة لا وقت حصول الإعلان . علة ذلك . المواد ٩٣٨ ، ٩٤٢ ، ٩٤٧ مدنى.
٩٨١	١٥٦	( الطعن رقم ٢٥٥٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩١/٤/٢٨ )

الصفحة	القاعدة	
١١٩٣	١٨٦	<p><b>أسباب الأخذ بالشفعة:</b></p> <p>بيع المالك على الشيوع حصته مفرزة لأجنبى . بيع صحيح معلق على نتيجة القسمة أو إجازة باقى الشركاء . إعتباره فى حكم التصرف فى قدر شائع بالنسبة لهم . أثره . حقهم فى أخذ الحصة المباعة بالشفعة . المادتان ٨٢٦ ، ٩٣٦/ب مدنى .</p> <p>( الطعن رقم ٢٥٨٨ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٣ )</p> <p><b>الحق فى الأخذ بالشفعة:</b></p> <p>(١) حق الجار المالك فى طلب الشفعة إذا كان للأرض المباعة حق إرتفاق على أرض الجار أو كان حق الارتفاق لأرض الجار على الأرض المباعة . م ٩٣٦ هـ / مدنى .</p> <p>مؤداه . زوال حق الارتفاق ليس شرط من شروط الأخذ بالشفعة . علة ذلك .</p> <p>( الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٩ )</p> <p>(٢) البيع المقصور على أشخاص معينين لاعتبارات تتعلق بشخصية المشتري أو لمصالح اجتماعية وسياسية . تصرف ذو طابع خاص . إعتباره متراوفاً بين البيع والهبة والصلح .</p> <p>عدم جواز الشفعة فيه .</p>
١٢٣٩	١٩٣	<p>( الطعن رقم ٣١٦٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٨ )</p> <p>(٣) المفاضلة بين الجيران المتزاحمون فى طلب الشفعة .</p> <p>مناطقها . المنفعة التى تعود على ملك الجار أكثر من غيره من</p>
١٢٢١	١٩١	

الصفحة	القاعدة	
		الجيران . عدم انطباق حكم المادة ٩٣٧/٢ مدنى فى شأنهم . علة ذلك .
١٢٢١	١٩١	( الطعن رقم ٢١٦٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٨ ) (٤) القضاء بالشفعة فيه يتنافى مع طبيعة العقد وفيه تفويت للأغراض المنشودة منه . علة ذلك .
٧٣٢	١١٧	( الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩١/٣/١٣ ) شيوخ إدارة المال الشائع:
		(١) إعتبار الإيجار من أعمال الإدارة . م ١/٧٠١ مدنى . أثره . لتولى إدارة المال الشائع حق تأجيريه وطلب إخلائه . اتساع سلطته لحق التقاضى فيما قد ينشأ عنه .
٢٤٥	٤٢	( الطعن رقم ٢١٧٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٠ ) (٢) اتفاق الأغلبية على إختيار مدير لإدارة المال الشائع . إعتباره صاحب الشأن فى الإدارة .
٢٤٥	٤٢	( الطعن رقم ٢١٧٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٠ ) تصرف الشريك على الشيوخ: إعمال الحلول العينى . شرطه . إجراء قسمة بين الشركاء وإختصاص الشريك المتصرف بجزء مفرز من المال الشائع . عدم وقوع المبيع فى الجزء المقرز الذى آل للبائع . مؤداه . إمتناع الحلول العينى إذا لم يصيب المتصرف حصة مقرزة من المال الشائع . علة ذلك . م ٨٢٦ مدنى .
١٠٦٨	١٦٩	( الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٢ )

الصفحة	القاعدة	
٢٦٢	٤٤	<p><b>صلح</b></p> <p>الصلح . ماهيته . نزول كل من المتصالحين عن جزء من إدعائه . أثره . إنقضاء الحقوق والادعاءات التي نزل عنها أى من المتعاقدين نزولاً نهائياً . مؤدى ذلك . وجوب الحكم بانتهاء الخصومة.</p> <p>( الطعن رقم ٩١١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٩١/١/٢٠ )</p>
٦٩٠	١١٠	<p><b>ضرائب</b></p> <p><b>أولاً: الضريبة على المرتبات والأجور:</b></p> <p>الضريبة على المرتبات والأجور . وعامها م ٦١ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ و م ٦٢ المعدلة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ . الوهبة . خضوعها للضريبة على كسب العمل . شرطه . م ٣ ق العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩</p> <p>( الطعن رقم ١٧٩٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٩١/٣/١١ )</p> <p><b>ثانياً: الضريبة العامة على الإيراد:</b></p> <p>حق الممول فى خصم الضرائب المباشرة من وعاء الضريبة العامة على الإيراد . مناطه . أن يكون قد تم سدادها فى سنة المحاسبة بصرف النظر عن سنوات إستحقاقها . الاستثناء . ربط الضريبة على الأراضى الزراعية والعقارات المبنية . إعتباره فى حكم دفعها . أثره . خصمها من وعاء الضريبة العامة على الإيراد . م ٧ ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدلة بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٦٩ .</p>
١٠٠٨	١٦١	<p>( الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/٥/٦ )</p>



الصفحة	القاعدة	
٣٨٠	٦٢	<p><b>ثالثاً : ضريبة المهن غير التجارية:</b></p> <p>المهن غير التجارية . ماهيتها . سريان الضريبة المفروضة عليها على كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة نوعية أخرى .</p> <p>الأرباح التي يحققها المرشدون السياحيون من مزاولة مهنتهم على استقلال واحسابهم الخاص . خضوعها لضريبة المهن غير التجارية.</p> <p>( الطعن رقم ٢٢٦٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/٢/٤ )</p> <p><b>رابعاً : ضريبة التركات:</b></p> <p>(١) إنحسار نشاط المورث في المقاولات وتوقف ذلك النشاط بوفاته . إستبعاد الحكم المطعون فيه من عناصر التركة قيمة مقابل التنازل عن حق الإيجار " خلو الرجل " والشهرة للشقة والمخزن المخلفين عن المورث . صحيح لثبوت أن الشقة والمخزن منشأتان غير تجاريتان لا يجوز التنازل عنهما بمقابل وليست لهما شهرة بالمعنى الفني.</p> <p>( الطعن رقم ٢١٤٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٩١/٤/١ )</p> <p>(٢) ما لم يتم سداده من ضريبة التركات . التجاوز عنه في جميع الأحوال . واعفاء مبلغ ٣٠٠٠ جنيه من نصيب كل وارث أو مستحق في التركة من الفروع والأزواج والأب والأم باستثناء الحالات التي تم فيها ربط رسم الأيلولة نهائياً . ق ٢٢٨ لسنة ١٩٨٩ بتعديل أحكام قانوني ضريبة التركات ورسم</p>
٨٦٨	١٣٧	

الصفحة	القاعدة	
٩٩٠	١٥٨	<p>الأيلولة . تقدير مصلحة الضرائب صافى قيمة التركة بمبلغ يقل عن حد الإعفاء بالنسبة لأى من الوارثين . النعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون لإستبعاده قيمة الأرض التى إشتراها المورث من صافى التركة . غير منتج.</p> <p>( الطعن رقم ٢٤١٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٩١/٤/٢٩ )</p> <p><b>خامساً-الضريبة على التصرفات العقارية:</b></p> <p>القضاء بأحقية المطعون ضدها فى خصم ضريبة التصرفات العقارية عن بيع فيلتها من وعاء الضريبة العامة على الإيراد لهذه السنة رغم سدادها قياساً على الإستثناء الخاص بالضريبة على الأراضى الزراعية والعقارات المبنية . خطأ.</p>
١٠٠٨	١٦١	<p>( الطعن رقم ١٣٩٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/٥/٦ )</p> <p><b>سادساً: إسقاط الضريبة:</b></p> <p>إسقاط الضرائب المستحقة على الممول وفقاً لحكم المادة ٥١ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية . شرطه. خضوع أمواله لتدابير الحراسة وأن يكون صافى ذمته المالية بغير حساب الضرائب المستحقة عليه مديناً وفق تقديرات جهاز التصفية فإذا كان ما يستحق عليه من ضرائب يزيد على صافى ذمته المالية دون احتسابها اسقطت الضرائب المستحقة بما يوازى الزيادة.</p>
٧٥٦	١٢٠	<p>( الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٩١/٣/٤ )</p>

الصفحة	القاعدة	
٣٨٥	٦٣	<p><b>سابعاً : الاعفاء من الضرائب والرسوم:</b></p> <p>الاعفاء من الضرائب والرسوم المقررة لمواطني محافظات القناة - بورسعيد والاسماعيلية والسويس - ومحافظتي سيناء . المادة ١ ق ٢٩ لسنة ١٩٧٦ والمادة ٦ ق ٥٤ لسنة ١٩٨٠ . سريان هذه التيسيرات على ممولى الضرائب بهذه المحافظات جميعها حتى آخر ديسمبر ١٩٧٤ وعلى ممولى محافظتي سيناء وحدهم حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٨٠ . علة ذلك .</p> <p>( الطعن رقم ٦ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩١/٢/٤ )</p>

الصفحة	القاعدة	عقد
		<p><b>أولاً: أركان العقد وشروط إنعقاده:</b></p> <p><b>بطلان العقد:</b></p> <p>الإكراه المبطل للرضا . تحققه بتهديد المتعاقد بخطر جسيم محقق بنفسه أو بما له أو باستعمال وسائل ضغط غير مستند إلى حق ولا قبل له باحتمالها أو التخلص منها ويكون من نتيجة ذلك حصول رهبة تحمله على الإقرار بقبول ما لم يكن ليقبله إختياراً . تقدير وسائل الإكراه . من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضائها على أسباب سائغة .</p> <p>المرض لا يعد بذاته وسيلة ضغط أو إكراه تعيب الإرادة مهما كان خطره . علة ذلك . حالات التصرف المعقود في مرض الموت . خضوعها لأحكام خاصة يجب إعمالها دون غيرها .</p> <p>المادتان ٤٧٧ ، ٩١٦ من القانون المدني.</p>
٨٢٣	١٣١	<p>(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢٧)</p> <p><b>ثانياً: آثار العقد:</b></p> <p><b>تفسير العقد</b></p> <p>(١) وضوح عبارة العقد . أثره . عدم جواز خضوعها لقواعد التفسير للحصول على معنى آخر . المقصود بالوضوح.</p>
٨٨٦	١٤٢	<p>(الطعن رقم ١٩٢٩ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٩١/٤/١١)</p>

الصفحة	القاعدة	
		ثالثاً: إنحلال العقد:
		(١) الفسخ القضائي:
		التسليم . واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات . العبرة فيه بحقيقة الواقع . فسخ العقد . أثره . م ١٦٠ مدنى . الريع . ماهيته . محكمة الموضوع . سلطتها فى تقدير عمل الخير.
١١١٩	١٧٤	( الطعن رقم ٢٥٥١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٥/٥/١٩٩١ )
		(٢) الفسخ الاتفاقى:
		الشرط الفاسخ الصريح يسلب القاضى سلطته التقديرية فى صدد الفسخ . مناطه . التحقق من قيامه ووجوب إعماله.
٦١١	٩٧	( الطعن رقم ٢٠٦٩ لسنة ٥٧ ق ، ٢٣٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٩١ )
		رابعاً: العقد الإدارى:
		(١) العقود الادارية . وجوب الرجوع إلى العقد ذاته لإعطائه الوصف القانونى الصحيح.
١٢٣	٢٥	( الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٥٥ ق جلسة ٩/١/١٩٩١ )
		(٢) اعتبار العقد عقداً إدارياً . مناطه.
١٢٣	٢٥	( الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٥٥ ق جلسة ٩/١/١٩٩١ )
		(٣) العقد الإدارى . ماهيته . وجوب أن تكون الدولة أو أحد الأشخاص العامة طرفاً فيه ويحتوى على شروط



الصفحة	القاعدة	
١٣٨	٢٧	<p>إستثنائية غير مألوفة ويتضمن الإتصال بمرفق عام اتصالاً يتحقق به معنى المشاركة فى تسييره.</p> <p>( الطعن رقم ١٤٨١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٩١/٥/٥ )</p> <p>خامساً مسائل متنوعة:</p> <p>(١) الدعوى بصحة ونفاذ العقد . نطاقها . اتساعه لاثارة جميع أسباب بطلان التصرف.</p> <p>( الطعن رقم ١٦٧٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩١/١/١٠ )</p> <p>(٢) الوضع الظاهر . نفاذ التصرف المبرم بين صاحب الوضع الظاهر والغير حسن النية فى مواجهة الحق . شرطه . أن يكون صاحب الحق قد أسهم بخطئه سلباً أو إيجاباً فى ظهور المتصرف بمظهر صاحب الحق . محكمة الموضوع . سلطاتها فى إستخلاص قيام الوكالة الظاهرة متى كان استخلاصها سائغاً.</p>
٨٩٧	١٤٤	<p>( الطعن رقم ١٥٣٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٩١/٤/١١ )</p> <p>عمل</p> <p>أولاً : عقد العمل</p> <p>(١) عناصر عقد العمل:</p> <p>الأجر:</p> <p>إستحقاق العامل أجراً عن ساعات العمل الإضافية فى أيام العمل المعتادة محسوباً على أساس قيمة أجر اليوم</p>

الصفحة	القاعدة	
٥٠٧	٨٤	<p>المعتاد مقسوماً على ساعات العمل المقررة وهي ثمانية ومضروباً في ساعات العمل الإضافية يضاف إليه نسبة ٢٥٪ إذا كان التشغيل نهاراً و ٥٠٪ إذا كان ليلاً.</p> <p>( الطعن رقم ٣٥٧٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/٢/٨ )</p> <p>خضوع الحق للتقادم الخمسى . مناطه . هو إتصافه بالدورية والتجدد أى أن يكون الحق مستحقاً في مواعيد دورية أيا كانت مدتها وأن يكون الحق بطبيعته مستمراً لا ينقطع سواء كان ثابتاً أو تغير مقداره من وقت لآخر (مثال في الأجر الإضافي).</p>
٥٠٧	٨٤	<p>( الطعن رقم ٣٥٧٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/٢/٨ )</p> <p>الحقوق المادية للعامل . المقصود بها الأجر وملحقاته الدائمة . ملحقات الأجر غير الدائمة والتعويضات التي يحصل عليها لقاء نفقات يتكبدها . لا تعد من تلك الحقوق . م ٥٤ ق ١٣٧ لسنة ١٩٨١.</p>
٨١٢	١٢٩	<p>( الطعن رقم ٣٢٨٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢٥ )</p> <p>بدلات</p> <p>(١) البديل . إعطاؤه للعامل عوضاً عن نفقات يتكبدها . عدم إعتباره جزءاً من الأجر . إعطاؤه له لقاء طاقة يبذلها أو مخاطر معينة يتعرض لها إعتباره جزءاً من الأجر.</p>
٨١٢	١٢٩	<p>( الطعن رقم ٣٢٨٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢٥ )</p>

الصفحة	القاعدة	عمولة
٧٨٨	١٢٥	<p>(٢) عمولة البيع من ملحقات الأجر غير الدائمة . عدم إستحقاق العامل لها إلا إذا تحقق سببها لقيامه بالبيع الفعلى.</p> <p>( الطعن رقم ٣٢٨٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢٥ )</p> <p>(ب) آثار عقد العمل:</p> <p>التزامات العامل:</p> <p>التزامات العامل بإخطار جهة العمل بمرضه خلال ٢٤ ساعة . التصريح له بأجازة مرضية وإعتماد الأجازة التى قررها الطبيب الخارجى . منوط بالجهة الطبية المختصة .</p> <p>الإنقطاع عن العمل بدون إذن المدد المحددة لانتهاء الخدمة .</p> <p>آثره . إعتبار العامل مقدماً استقالته بشرط إنذاره كتابة بعد اكتمال مدة الانقطاع المقررة . م ١٠٠ ق ٤٨ لسنة ١٩٧٨</p> <p>( الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/٢/١٨ )</p> <p>سلطة صاحب العمل:</p> <p>تنظيم وقت العمل اليومى . من سلطة صاحب العمل .</p> <p>إلتزام العامل بأداء عمله وفقاً للتنظيم وفى المواعيد التى يحددها صاحب العمل ما دام هذا التنظيم لا يتعارض مع القانون . تحديد الترتيب الزمنى لساعات العمل الاضافية من سلطة صاحب العمل.</p>
٤٩٨	٨٣	
٤٩١	٨٢	<p>( الطعن رقم ٢٥٧٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/٢/٨ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p><b>ثانياً : انتهاء عقد العمل</b></p> <p><b>فسخ عقد العمل:</b></p> <p>إنهاء خدمة العامل في ظل نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون ٤٨ لسنة ٨٧ . خضوعها للأحكام الواردة في الفصل الثاني عشر من الباب منه . أثره . إنهاء الرابطة العقدية ولو اتسم الانهاء بالتعسف ليس للعامل إلا الحق في التعويض إن كان احتسابه ضرر . الاستثناء . الفصل بسبب النشاط النقابي.</p>
٤٩٨	٨٣	<p>( الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/٢/١٨ )</p> <p>الحكم المستحدث الوارد في نص م ٦٥ من ق ١٣٧ لسنة ١٩٨١ . لا يمنع صاحب العمل من فسخ عقد العمل وفصل العامل إذا توافر المبرر المشار إليه في المادة ٦١ منه . علة ذلك.</p>
١٠٤٣	١٦٧	<p>( الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩١/٥/٩ )</p> <p><b>العاملون بالقطاع العام:</b></p> <p><b>تعيين:</b></p> <p>تعيين العامل بشركات القطاع العام . إستحقاقه لأجر الوظيفة المعين بها . جواز زيادة الأجر للعامل الذي تزيد مدة خبرته عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة وذلك للنظام الذي يضعه مجلس إدارة الشركة . تحديد أجر العامل في</p>

الصفحة	القاعدة	
٥٠٧	٨٤	<p>عقد عمله المحدد المدة لا يرتب له الحق في هذا الإجراء عند تعيينه بإحدى الوظائف الواردة بجداول توصيف الوظائف.</p> <p>( الطعن رقم ٢٦٣٣ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩١/٢/٨ )</p> <p><b>أقدمية</b></p> <p>المجننون المعينون بشركات القطاع العام . احتساب أقدميتهم من التاريخ الذى عين فيه زملائهم فى التخرج . شرطه . م ٢/٥٩ ق ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بقانون ١٦٠ لسنة ١٩٦٢.</p>
٥٨١	٩٣	<p>( الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢٥ )</p> <p><b>تسوية</b></p> <p>تسوية حالات العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . وفقاً للائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . وجوب الربط بين العامل والوظيفة التى يشغلها وقت التقييم فى ١٩٦٤/٦/٣٠ وبين الوظيفة المعادلة لها بعد التقييم ، وذلك بمطابقة الاشتراطات التى يجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلاً.</p>
٤٥٩	٧٧	<p>( الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٩١/٢/١٤ )</p> <p><b>إعانة غلاء المعيشة:</b></p> <p>إعانة غلاء المعيشة بالقرار الجمهورى ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ .</p>



الصفحة	القاعدة	
٤٥٩	٧٧	<p>استهلاكها من العلاوات أو التسويات التي تترتب عليها زيادة  في المرتب الأساسي بعد تاريخ ١٩٧٤/١٢/١  ( الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٩١/٢/١٤ )  <b>مؤسسات صحفية</b>  الأصل أن خدمة العامل بالمؤسسات الصحفية والقومية  تنتهى ببلوغه سن الستين . الاستثناء . الاستمرار في العمل  حتى الخامسة والستين لا عبرة بسن التقاعد - للعلماء خريجي  الآزهر ومن في حكمهم المنصوص عليها في المادة الأولى من  القانون ٤٢ لسنة ١٩٧٧ . علة ذلك.</p>
١٠٨٨	١٧١	<p>( الطعن رقم ٢١٣٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٣ )  <b>مؤسسات عامة</b>  العاملون بالمؤسسات العامة . موظفون عموميون . أثره .  إختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في  المنازعات الخاصة بهم . مثال.</p>
٩٠٤	١٤٦	<p>( الطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٩١/٤/٢٢ )  <b>البنك الرئيسي للتنمية</b>  العاملون بالبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي في ظل  القانون ١١٧ لسنة ٧٦ . موظفون عموميون . أثره .  إختصاص القضاء الإداري دون غيره بنظر المنازعات  بالقرارات الصادرة في شأن أجورهم وما يلحق بها م ١٠ ق  ٤٧ لسنة ٧٢.</p>
١١٩	٢٤	<p>( الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٩١/١/٧ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<b>أعضاء الإدارات القانونية:</b>
		عدم خضوع أعضاء الإدارات القانونية لنظام التفتيش وتقارير الكفاية . مناطه . شغل وظيفة مدير عام إدارة قانونية .
١١٦٥	١٨١	( الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٠ )
		وضع عضو الإدارة القانونية على فئة معينة لوظيفة لم يصدر قرار بتسكينه عليها . أثره . عدم اعتباره شاغلاً لتلك الوظيفة.
١١٦٥	١٨١	( الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٠ )
		<b>كفالة</b>
		<b>مصادرة الكفالة:</b>
		(٢) مصادرة الكفالة في الطعن . شرط القضاء بها .
		عدم قبول الطعن أو عدم جواز نظره . م ٢٧٠ ق مرافعات.
٢٦٢	٤٤	( الطعن رقم ٩١١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٩١/١/٢٠ )

الصفحة	القاعدة	(م)
٢٧٩	٤٧	<p>محاماة - محكمة الموضوع - مسئولية - ملكية مقاوله.</p> <p>محاماة</p> <p>استئذان مجلس النقابة</p> <p>عدم استئذان مجلس النقابة الفرعية عند قبول المحامي الوكالة في دعوى أو شكوى ز ميل له . مخالفة نستتبع المساعلة التأديبية . ق ١٧ لسنة ١٩٨٣ .</p> <p>الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩١/١/٢٣</p> <p>محامى الادارات القانونية</p> <p>محامى الادارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية مزاولتهم للمحاماه بالنسبة للقضايا الخاصة بهم وبأزواجهم وبأقاربهم حتى الدرجة الثالثة . شرط ه . أن تكون غير متعلقة بالجهات التى يعملون بها . مؤداه .</p>
٩٠١	١٤٥	<p>الطعن رقم ٣٤٧٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/٤/١١</p> <p>بطلان عمل محامى الإدارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية لغير الجهات التى يعملون بها . م ٨ ق ١٧ لسنة ١٩٨٣ محاماه . شرطاه . أن يكون المحامى وقت مزاوله العمل ملحقا بإحدى الإدارات القانونية المبينة بالنص . وأن يزاول أعمال المحاماة لغير الجهات المذكورة .</p>
٩٣٩	١٥٤	<p>الطعن رقم ٦٦٨٠٦٤١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٤/٢٨</p>

الصفحة	القاعدة	المسألة التأديبية
		<p>(١) إتيان المحامي أى من الاعمال الممنوعة بالمادة ٨٠ من قانون المحاماه رقم ١٧ لسنة ٨٣. لايقضى إلى بطلان العمل . جزاؤه . مساعته تأديبياً . علة ذلك .</p>
١٢٩٤	١٩٧	<p>الطن رقم ١٦٠٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩١/٥/٣٠</p> <p>(٢) مايصدر من محام بالجلسة . تقدير إنطوائه على إحدى الجرائم أو إخلال بنظام الجلسة . منوط برئيسها .</p> <p>المادتان ١٠٤ و ١٠٦ مراقعات . أثره .</p>
١٢٩٤	١٩٧	<p>الطن رقم ١٦٠٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩١/٥/٣٠</p> <p>محكمة الموضوع</p> <p>أولا : مدى التزام محكمة الموضوع بإجراءات المحاكمة :</p> <p>- إعادة الدعوى إلى المرافعة :</p> <p>إجابة طلب فتح باب المرافعة . من إطلاقات محكمة الموضوع ولا يعيب الحكم عدم الاستجابة لهذا الطلب .</p>
٣١٦	٥٢	<p>الطن رقم ٢١٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩١/١/٢٨</p> <p>- عدم التزامها بلغت نظر الخصم إلى مقتضيات دفاعه :</p> <p>محكمة الموضوع . عدم التزامها بلغت نظر الخصم إلى مقتضيات دفاعه.</p>
١١٣	٢٣	<p>الطن رقم ١٤٦١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩١/١/٣</p>

الصفحة	القاعدة	
		- عدم التزامها برصد كل أو بعض نصوص المستندات التي تلحق بالحكم :
		محكمة الموضوع . حسبها أن تبحث مستندا ما قدم لها تقديمات صحيحا ليعتبر ملحقا بالحكم وجزءا منه بغير حاجة إلى رصده فيه بنصه كله أو بعضه .
٥٦٨	٩٢	الطعن رقم ٢٢٨٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢٥ ثانيا: سلطة محكمة الموضوع في تصوير وقائع النزاع وفهم الواقع في الدعوى :
		(١) لمحكمة الموضوع فهم الواقع في الدعوى . وبحث إعادتها والموازنة بينها ، وترجيح ما تطمئن إليه من أقوال الشهود مادامت لم تخرج بها عما يؤدي إليه مدلولها . حسبها بيان الحقيقة متى كان استخلاصها سائغا وله أصل ثابت في الأوراق .
٨٣٠	١٣٢	الطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢٧-١٣٢ (٢) استظهار المقصود من عبارات المذكرات المقدمة في الدعوى . فهم للواقع . استقلال محكمة الموضوع بتقديره .
١١٧١	١٨٢	الطعن رقم ٢١٥٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٢ (٣) استخلاص محكمة الموضوع من النص في عقدي النزاع على أيلولة حق الانتفاع إلى الزوج والأولاد فقط دون سواهم من باقي الورثة في حالة وفاة أي من المطعون ضدهما وعلى حق الأخيرين بعد إنتهاء مدة الانتفاع في الاستمرار في



الصفحة	القاعدة	
١١٨٠	١٨٤	<p>شغل الشقة بنفس الشروط الواردة في العقد أو بالقيمة الإيجارية التي تقدرها لجنة تقدير الأبحاث إلى انصراف النية المشتركة للمتعاقلين إلى اعتبارهما عقد إيجار . استخلاص سائغ يتفق وظروف العقد .</p> <p>الطعن رقم ٢٣٥ ، ٢٣٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٣</p> <p>(٤) محكمة الموضوع . سلطتها في إستخلاص الواقع في الدعوى من المستندات المقدمة .</p>
١٢٩٤	١٩٧	<p>الطعن رقم ١٦٠٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩١/٥/٣٠</p> <p>ثالثا: مدى التزام محكمة الموضوع بقواعد الاثبات :</p> <p>(١) طلب تدب خبير ليس حقا للخصم . محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابته مادامت قد رأت في عناصر الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها والفصل في موضوعها . اقامة الحكم على اعتبارات مبرره . رد ضمنى على مابدى من دفاع.</p>
٢٤٥	٤٢	<p>( الطعن رقم ٢١٧٣ لسنة ٥٢ ق. جلسة ١٩٩١/١/٢٠ )</p> <p>(٢) محكمة الموضوع غير ملزمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق أو إجابة طلب الاستجواب سلطتها في تكوين عقيدتها من أقوال شهود سمعوا في تحقيق قضائي أو إداري دون حلف يمين . وان تستنيط القرائن التي تأخذ بها من الأوراق المقدمة فيها .</p>
٢٥٤	٤٣	<p>( الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/١/٢٠ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		(٣) محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الأدلة واستخلاص الواقع منها متى كان سائفاً خضوع تقارير أهل الخبرة وأقوال الشهود ل هذا التقدير . لاعليها إن لم تستجب لطلب ندب خبير آخر متى وجدت في تقرير الخبير السابق ندبه مايكفي لتكوين عقيدتها .
٩٢٧	١٥١	(الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/٤/٢٤) (٤) محكمة الموضوع . عدولها عما أمرت به من إجراءات الاثبات ، لاعيب . عزم إلزامها ببيان الأسباب . شرط ذلك وعلته .
١٢٧٢	١٩٦	(الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٥٢ ق، ٢٢٧٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩١/٥/٣٠) رابعاً: سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة : (١) قاضي الموضوع . سلطته في بحث الدلائل والمستندات المقدمة والموازنة بينها وترجيح شهادة شاهد على آخر مادام لم يخرج بتلك الأقوال عما يؤدي إليه مدلولها .
١٦٧	٣١	(الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٥٦ ق، جلسة ١٩٩١/١/١٠) (٢) محكمة الموضوع . سلطتها في فهم ما يذحتويه المستند وتقدير ما يصلح للاستدلال به قانوناً متى أقامت قضاها على أسباب سائفة..
١٧٢	٣٢	(الطعن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٥٦ ق، جلسة ١٩٩١/١/١٠) (٣) فهم الواقع في الدعوى . بحث الأدلة وترجيح ما يطمئن إليها منها . سلطة قاضي الموضوع متى أقام قضاها على أسباب سائفة.
٣٥٢	٥٨	(الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٥٧ ق، جلسة ١٩٩١/١/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		(٤) تقدير أدلة الدعوى والموازنة بينها وترجيح ماتطى ريه . من سلطة محكمة الموضوع، متى أقامت حكمها على أسس سائغة تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها .
٥٩٥	٩٥	(الطعن رقم ٨١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٦) (٥) محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الأدلة . استنادها في قضائها إلى جملة قرائن يكمل بعضها بعضا وتؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي خلصت إليها . لا يقبل من الطاعن مناقشة كل قرينة على حدة .
٦١١	٩٧	(الطعان رقما ٢٠٦٩ لسنة ٥٧ ق ٢٢٩٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢٧) (٦) فهم الواقع في الدعوى وبحث الأدلة وتقدير أقوال الشهود، من سلطة قاضي الموضوع. حسب إقامه قضاءه على أسباب سائغة وبما لا يتجافى مع مدلول أقوال الشهود.
٦٥٥	١٠٤	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٦ - ١٠٤) (٧) قاضي الموضوع. سلطته في بحث الدلائل والمستندات المقدمة والموازنة بينها .
١١٢٩	١٧٦	(الطعان رقما ٢٤٦٩ ٢٥١٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٦) (٨) قاضي الموضوع. سلطته في تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها سواء وردت في تحقيق قضائي أو إداري لدى الخبير. طالما لم يخرج بها عن مدلولها.
١١٢٩	١٧٦	(الطعان رقما ٢٤٦٩ ٢٥١٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٦) (٩) تقدير أقوال الشهود. من سلطة قاضي الموضوع. شرطه
١١٧١	١٨٢	(الطعن رقم ٢١٥٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
٣٢٣	٥٣	<p>خامساً: سلطة محكمة الموضوع في تكييف الدعوى:</p> <p>(١) محكمة الموضوع. التزامها بإعطاء الدعوى وصفها وتكييفها القانوني الصحيح ، عدم تقيدها بتكييف الخصوم لها. العبرة في ذلك بحقيقة المقصود من الطلبات.</p> <p>(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩١/١/٣٠)</p> <p>(٢) محكمة الموضوع . سلطتها في فهم الواقع في الدعوى وإعطائها التكييف القانوني الصحيح متى كان استخلاصها سائغاً.</p>
٦٨٥	١٠٩	<p>(الطعن رقم ١٩٢٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/٣/٧)</p> <p>(٣) محكمة الموضوع سلطتها في إسباغ الوصف القانوني الصحيح على الدعوى بوزن التقيد بتكييف الخصوم لها. خضوعها لرقابة محكمة النقض . العبرة في التكييف بحقيقة المقصود من الطلبات .</p>
١١٧١	١٨٢	<p>(الطعن رقم ٢١٥٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٢)</p> <p>سادساً : سلطة محكمة الموضوع في تفسير العقود :</p> <p>(١) محكمة الموضوع . سلطتها في تفسير الاقرارات والاتفاقات والمحررات متى أقامت قضائها على أسباب سائغة .</p>
٢٢٣	٤٠	<p>(الطعن رقم ٦٥ ق جلسة ١٩٩١/١/١٧)</p> <p>(٢) تفسير الاتفاقات والمشارطات والمحررات من سلطة محكمة الموضوع بما تراه أو في إلی نية عاقيدها مادامت لم تخرج عن المعنى الذي تحت مله عباراتها .</p>
٥٢٣	٨٦	<p>(الطعن رقم ١٤١٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢٠)</p>

الصفحة	القاعدة	
٨٨٦	١٤٢	(٣) إلزام محكمة الموضوع فى تفسير العقود بالأخذ بما تقيده عبارتها بأكملها وفى مجموعها . (الطعن رقم ١٩٢٩ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٩١/٤/١١)
١١,٣	١٧٣	(٤) لمحكمة الموضوع السلطة فى تقدير أدلة الدعوى وتفسير العقود والمستندات والشروط المختلف عليه بما تراه أو فى بمقصود المتعاقدين. (الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٢)
١١٨٠	١٨٤	(٥) التعرف على قصد المتعاقدين من سلطة قاضى الموضوع. شرطه. (الطعن رقم ٢٣٦,٢٣٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٣)
١٦٧	٣١	سابقاً : سلطة محكمة الموضوع فى المنازعات الايجارية: (١) محكمة الموضوع. سلطتها فى إثبات أو نفي ترك المستأجر للعين المؤجرة أو تنازله عنها للغير أو تأجيرها من الباطن متى أقامت قضاها على أسباب سائفة. (الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩١/١/١٠)
٦٠١	٩٦	(٢) فهم الواقع فى الدعوى وإستخلاص مقتضى الاحتجاز من الأدلة والمستندات المقدمة فيها والموازنة بينها. من سلطة محكمة الموضوع. عدم التزامها بتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحجهم والرد عليها إستقلالاً. (الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢٧)
٦٢١	٩٨	(٣) الهلاك الكلى للعين المؤجرة . م ٥٦٩ مدنى. ماهيته. تقدير ما إذا كان الهلاك كلياً أو جزئياً. واقع يخضع لتقدير محكمة الموضوع. جواز إثبات الهلاك بكافة الطرق. (الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢٧)



الصفحة	القاعدة	
١٢٤٣	١٩٤	<p>(٤) محكمة الموضوع . لها السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتحديد طلبات الخصوم فيها متى اقامت قضائها على اسباب سائفة(مثال في إيجار بصدد دعوى اخلاء للتأجير من الباطن).</p> <p>(الطعن رقم ١٩٧٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٩)</p> <p><b>مسئولية</b></p> <p><b>المسئولية التقصيرية:</b></p> <p>(١) إلزام أصحاب العمل الخاضعين لقانون العمل بتوفير وسائل السلامة والصحة المهنية في أماكن العمل وتوعية العاملين وتزويدهم بما يكفل وقايتهم من أخطار العمل وأضراره، مخالفة ذلك . أثره، تحقق مسؤولية صاحب العمل أو من يتوب عنه عن هذه الاخطار والمضار.</p> <p>(الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٨)</p> <p>(٢) تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه - خضوعه لرقابة محكمة النقض.</p>
١٢١٥	١٩٠	<p>(الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٨)</p> <p><b>المسئولية التضامنية:</b></p> <p>التضامن ، ماهيته، لا يفترض ولا يؤخذ بالظن ، بل يرد إلى نص في القانون أو اتفاق صريح أو ضمنى التزام الحكم الذي يرتب المسؤولية التضامنية أن يبين في غير غموض الأساس الذي استند إليه في ذلك .</p>
٩٣٩	١٥٤	<p>(الطعن رقم ٦٦٨٠٦٤١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٤/٢٨)</p>

الصفحة	القاعدة	مقابلة
٢٣٧	٤١	<p><b>غرامات تأخير :</b></p> <p>حق الجهة الادارية فى توقيع غرامات تأخير على المقاتل فى حالة التأخير فى تنفيذ الاعمال المتعاقد عليها . احتساب نسبة الغرامة من قيمة أعمال المقابلة المتعاقد عليها جميعا . شرطه ، أن يكون التأخير ذا أثر على الانتفاع الكامل بهذه الاعمال ، تخلف ذلك . أثره . احتساب هذه النسبة على قيمة الجزء المتأخر من الاعمال وحده .</p> <p>(الطعن رقم ٩٠٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١/١٧)</p> <p><b>ملكية</b></p> <p><b>أولاً : أسباب كسب الملكية :</b></p> <p><b>« التقادم »</b></p> <p>(٣) تملك العقار بالتقادم الخمسى . شرطه . وضع اليد مدة خمس سنوات متتالية بحسن نية وسبب صحيح مسجل صادر من غير مالك . م ٩٦٩ مدنى .</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/٤/٤)</p> <p><b>« الالتصاق »</b></p> <p>ملكية مالك الارض لما فوقها أو تحتها من بناء أو غراس ومنشآت للأجنى اثبات عكس ذلك . طلبه اثبات ذلك بشهادة الشهود دون أن يكون فى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدة المحكمة . مؤداه . التزام المحكمة بتحقيق هذا الدفاع . التفاتها عنه قصور وإخلال بحق الدفاع .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٧٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢٨)</p>
٨٧٥	١٤٠	
٦٣٤	١٠٠	

الصفحة	القاعدة	
٧٣٢	١١٧	<p><b>ثانيا : ملكية الأجانب للعقارات :</b></p> <p>عدم الاعتداد بالتصرفات الصادرة لغير المصريين عن العقارات المبنية والاراضى القضاء التى لم يكن قد تم شهرها قبل العمل بأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ . مؤداه . سريان القانون المذكور العبرة فيه بجنسية المتصرف إليه وقت التعاقد .</p> <p>(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٥٤ قـ - جلسة ١٣/٣/١٩٩١)</p> <p><b>ثالثا : ملكية المساكن الشعبية :</b></p> <p>تمليك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسط المستأجرىها . شرطه . أن تكون مؤجره بغرض السكنى وتماثل شغلهم لها قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وسداد قيمتها الايجارية المنخفضة لمدة خمس عشر سنة قانونا . العبرة فى تحديد ماهية الايتفالل والغرض منه منذ بداية التأجير حتى انقضاء المدة المتى حددها المشرع لثبوت الحق فى التملك .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٧٦ لسنة ٥٤ قـ - جلسة ٨/٥/١٩٩١ )</p>
١٠١٩	٤١	

(ن)

١٤٠ نزع الملكية - نظام عام - نقد أجنبي - نقض - نقل

الصفحة	القاعدة	(١) تقرير المنفعة العامة للعقارات المراد نزع ملكيتها . إجراءاته.
١٣٢	٢٦	(الطعن رقم ٦٩٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩١/١/٩) (٢) الأراضي المملوكة للأفراد . عدم اعتبارها في حكم الآثار إلا إذا نزعت ملكيتها . تقرير المنفعة العامة للعقارات المراد نزع ملكيتها دون اتباع إجراءات نزع الملكية التي أوجبها القانون ١٩٥٤/٥٧٧ . أثره . عدم انتقال ملكية هذه العقارات للدولة وبقاؤها على ملك صاحبها . مثال.
٢٧٤	٤٦	(الطعن رقم ٦٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٢) (٣) وجوب مراعاة ما قد يطرأ على قيمة الجزء من العقار الذي لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العامة من نقص أو زيادة ، بحيث لا يزيد المبلغ الواجب إضافته أو إسقاطه عن نصف القيمة التي يستحقها المالك مقابل نزع الملكية م ١٩ ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤.
٣٠٣	٥٠	(الطعن رقم ٢٧٣٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٧) (٤) فرض مقابل تحسين في العقارات المبنية والأراضي التي يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة في المدن والقرى التي لها مجالس بلدية . م ١ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ق ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ . اختلاف نطاقه ، ومجال إعماله عن أحكام ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة.
٣٠٣	٥٠	(الطعن رقم ٢٧٣٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		(٥) القرار الجمهوري بتخصيص العقار للمنفعة العامة . سقوطه بمضى سنتين على نشره بالجريدة الرسمية دون إيداعه أو النماذج الخاصة بنقل الملكية للمنفعة العامة مكتب الشهر العقاري م ١٠ بق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . الاستثناء . دخول العقار ضمن مشروعات تم تنفيذها بالفعل خلال هذه المدة . م ٢٩ مكرر بق ١٢ لسنة ١٩٦٢ . سواء قبل العمل بهذا القانون أو بعده.
٤٦٤	٧٨	( الطعن رقم ٣٢١٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٩١ ) (٦) إنتهاء الأثر القانوني للقرار الجمهوري بتقرير المنفعة العامة لسقوطه . م ١٠ بق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . أثره . اختصاص القضاء العادي بنظر ما يترتب على ذلك من آثار . علة ذلك . تعيين المحكمة الدستورية العليا لجهة القضاء المختصة بنظر دعوى غير ملزم فيما عداها . م ٣١ بق ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .
٤٦٤	٧٨	( الطعن رقم ٣٢١٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٩١ ) (٧) استيلاء الحكومة على البرك والمستنقعات دون اتخاذ إجراءات نزع الملكية أو عدم إتباع الإجراءات المقررة بالقانون ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ . غصب . أثره . عدم إنتقال ملكيتها للحكومة . مؤداه . لأصحابها الإلتجاء إلى المحاكم لاستردادها . طرح المحكمة لدفاع الطاعنة في عدم إتباع الإجراءات . خطأ وقصور .
١٢٣١	١٩٢	( الطعن ٣٢٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢٨/٥/١٩٩١ )



الصفحة	القاعدة	نظام عام
٨٢٣	١٣١	<p>ماهية القواعد القانونية المتعلقة بالنظام العام:</p> <p>القواعد القانونية المتعلقة بالنظام العام . ماهيتها.</p> <p>( الطعن رقم ٤٩٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩١/٣/١٤ )</p> <p>نقد أجنبي</p> <p>القضاء بالإلزام بعملة أجنبية:</p> <p>قضاء محكمة الموضوع بالإلزام بعملة أجنبية دون العملة الوطنية . شرطه . إجازة الشارع ذلك في حالات نصت عليها القوانين الخاصة متى توافرت شروط إعمالها وطلب الخصم الحكم بها.</p>
١١٠٣	١٧٣	<p>( الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٣ )</p> <p>نقض</p> <p>أولاً: إجراءات الطعن:</p> <p>ميعاد الطعن:</p> <p>ميعاد الطعن بالنقض . جواز إضافة ميعاد مسافة بين موطن الطاعن وبين المحكمة التي أودع فيها صحيفة الطعن . المقصود بالموطن . الموطن الذي اتخذهُ الطاعن في مراحل التقاضي السابقة على الطعن.</p>
٨٥٨	١٣٦	<p>( الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٨ )</p> <p>التوكيل في الطعن:</p> <p>عدم تقديم المحامي الموقع على تقرير الطعن التوكيل الصادر</p>

الصفحة	القاعدة	
٦٤٤	١٠٣	<p>من الطاعة لموكله . أثره . عدم قبول الطعن . لا يغنى عن ذلك مجرد ذكر رقمه في توكيل وكيل الطاعة الذي بموجبه أوكل المحامي الذي قرر بالطعن . علة ذلك.</p> <p>( الطعنان رقما ٢٠٥ ، ٢٠٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٥ )</p> <p>صحيفة الطعن:</p> <p>(١) التوقيع عليها واشتمالها على بيانات الخصوم:</p> <p>(١) صحيفة الطعن بالنقض . وجوب التوقيع عليها من محام مقبول أمام محكمة النقض . تخلف ذلك . أثره التزام المحكمة بالقضاء ببطلان الطعن من تلقاء نفسها . م ٢٥٢ مرافعات . عدم اشتراط أن يكون التوقيع هو البيان الختامي للصحيفة . تحقق الغاية من الإجراء أيا كان موقع التوقيع من الصحيفة.</p> <p>( الطعن رقم ١٣٦٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩١/٤/١١ )</p> <p>(٢) صحيفة الطعن بالنقض . جواز توقيعها من نفس الخصم الطاعن إذا كان محامياً مقبولاً أمام محكمة النقض.</p>
٨٩١	١٤٣	<p>( الطعن رقم ٣٤٧٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩١/٤/١١ )</p> <p>(٣) وجوب اشتمال صحيفة الطعن على بيانات الخصوم وصفاتهم . م ٢٥٢ مرافعات . مؤدى ذلك إعلام نوى الشأن إعلاماً كافياً بهذه البيانات . وكل ما يكفى للدلالة عليها يتحقق الغرض وضعت هذه المادة من أجله.</p>
٩٠١	١٤٥	<p>( الطعن رقم ٣٤٧٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩١/٤/١١ )</p> <p>(٣) وجوب اشتمال صحيفة الطعن على بيانات الخصوم وصفاتهم . م ٢٥٢ مرافعات . مؤدى ذلك إعلام نوى الشأن إعلاماً كافياً بهذه البيانات . وكل ما يكفى للدلالة عليها يتحقق الغرض وضعت هذه المادة من أجله.</p>
٩٣٩	١٥٤	<p>( الطعنان رقما ٦٤١ ، ٦٦٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٨ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		(ب) تفصيل أسباب الطعن في الصحيفة:
		(١) العبرة في تفصيل أسباب الطعن بما جاء واضحاً كاشفاً عن المقصود منه وبيان العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه . مؤداه . م ٢٥٣ مرافعات.
٢٧٩	٤٧	(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٣) (٢) وجوب بيان أسباب الطعن في صحيفته . مخالفة ذلك . أثره . عدم قبوله.
٦١١	٩٧	( الطعن رقم ٣٠٦٩ لسنة ٥٧ ق ، ٢٣٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢٧ ) إيداع الكفالة: إيداع الكفالة وقت التقرير بالطعن بالنقض . إجراء جوهري . إغفاله . يستوجب البطلان . لكل ذي مصلحة التمسك بذلك والمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها م ٢٥٤ مرافعات . تعدد الكفالة بتعدد الطعون ولو تضمنتها صحيفة واحدة . مناطه . أن تكون هذه الطعون عن أحكام صادرة في دعاوى مستقلة.
١١٨٩	١٨٥	(الطعن رقم ٦٣٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٣) ثانياً: المصلحة في الطعن: (١) الاختصاص في الطعن . وجوب أن يكون للخصم

الصفحة	القاعدة	
٥٥٣	٩٠	<p>مصلحة في الدفاع عن الحكم المطعون فيه حين صدوره.</p> <p>(الطعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٤)</p> <p>(٢) نعى . لا مصلحة للطاعن فيه . غير مقبول . نعى يخالطه واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.</p>
٦١١	٩٧	<p>(الطعن رقم ٣٠٦٩ لسنة ٥٧ ق ، ٢٣٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢٧)</p> <p>(٣) المصلحة مناط الطعن . عدم بيان الطاعنين وجه مصلحتهم في سبب النعى . عدم قبوله.</p>
٩٢٧	١٥١	<p>(الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/٤/٢٤)</p> <p>ثالثاً: الخصوم في الطعن:</p> <p>(١) الطعن بالنقض . عدم جواز اختصاص من لم يكن خصماً في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون . لا يكفي اختصاصه أمام محكمة أول درجة.</p>
١٦١	٣٠	<p>(الطعن رقم ١٠٩٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٠)</p> <p>(٢) الاختصاص في الطعن بالنقض . شرطه . (مثال).</p>
٧٢٧	١١٦	<p>(الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩١/٣/١٢)</p> <p>(٣) الخصومة في الطعن بالنقض تقوم بين من كانوا خصوماً في النزاع الذي فصل فيه وينفس صفاتهم . عدم</p>

الصفحة	القاعدة	
٩٣٩	١٥٤	<p>اشتراط موضعاً معيناً لبيان هذه الصفة بالصحيفة . كفاية ورودها في أى موضع . مثال.</p> <p>( الطعن رقم ٦٤١ ، ٦٦٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٨ )</p> <p>(٤) الطاعن بالنقض . وجوب أن يكون خصماً في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون . تحديد الخصم . مناطه . (مثال).</p>
١٢٥١	١٩٥	<p>( الطعون أرقام ١٧٢٥ لسنة ٥٥ ق ، ٤٢٠ لسنة ٥٨ ق ، ٥٧٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٣٠ )</p> <p>(٥) الإختصام في الطعن . شرطه . إدخال خصم في الدعوى لتقديم ما لديه من مستندات عدم قبول إختصامه في الطعن . علة ذلك.</p>
١٢٥١	١٩٥	<p>( الطعون أرقام ١٧٢٥ لسنة ٥٥ ق ، ٤٢٠ لسنة ٥٨ ق ، ٥٧٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٣٠ )</p> <p>(٦) الإختصام في الطعن بالنقض . شرطه . إختصام من لم يقض له أو عليه بشئ . أثره.</p>
١٢٧٢	١٩٦	<p>( الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٥٥ ق ، ٢٢٧٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٣٠ )</p> <p>رابعاً: الأحكام غير الجائز الطعن عليها استقلاً:</p> <p>(١) الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم</p>



الصفحة	القاعدة	
١٢٥١	١٩٥	<p>الختامى المنهى لها . عدم جواز الطعن عليها إستقلالاً .  الإستثناء . حالاته . م ٢١٢ مرافعات . صدور حكمين  أحدهما لا يقبل الطعن المباشر والآخر يقبله . أثره . جواز  الطعن فيهما معاً . شرط ذلك وعلته.</p> <p>( الطعون أرقام ١٧٢٥ لسنة ٥٥ ق ، ٤٢٠ لسنة  ٥٨ ق ، ٥٧٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٣٠ )</p> <p>(٢) الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم  الختامى المنهى لها . عدم جواز الطعن عليها إستقلالاً .  الاستثناء . حالاته م ٢١٢ مرافعات . صدور حكمين أحدهما  لا يقبل الطعن المباشر والآخر يقبله . أثره . جواز الطعن  فيهما معاً . شرط ذلك وعلته.</p>
١٢٥١	١٩٥	<p>( الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٥٥ ق ، ٢٢٧٧ لسنة  ٥٧ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٣٠ )</p> <p>خامساً: أسباب الطعن  ما يعتبر أسباباً جديدة:</p> <p>(١) النعى بتخلى الطاعن عن حيازة المصنع لوكيل المطعون  ضده . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.</p>
١١٣	٢٣	<p>( الطعن رقم ١٤٦١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣ )</p> <p>(٢) السبب الجديد الذى يخالطه واقع . عدم جواز إثارته  لأول مرة أمام محكمة النقض.</p>

الصفحة	القاعدة	
٢٥٤	٤٣	(الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٠) (٣) دفاع قانوني يخالطه واقع . لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.
٣٣١	٥٤	(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣٠) (٤) دفاع يخالطه واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع . يعد سبباً جديداً لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.
٤٨٤	٨١	(الطعن رقم ٢٥٧٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٨) (٥) السبب القانوني الذي يخالطه واقع ولم يسبق عرضه على محكمة الموضوع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال (في الوفاء بالثمن).
٥٢٣	٨٦	(الطعن رقم ١٤١٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٠) (٦) الدفاع الذي يخالطه واقع لم يسبق إبدائه أمام محكمة الموضوع . سبب جديد . لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.
٩٣٩	١٥٤	(الطعنات رقم ٦٤١ ، ٦٦٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		الأسباب المتعلقة بالنظام العام:
		التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب قانونى متعلق بالنظام العام . شرطه . أن تكون جميع عناصره مطروحة على محكمة الموضوع.
٩١١	١٤٨	(الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٢) الأسباب القانونية التى يخالفها واقع:
		(١) دفاع يخالطه واقع . لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.
١٠٩	٢٢	(الطعن رقم ٢٢٥٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢) (٢) دفاع قانونى يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.
٦٥٥	١٠٤	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٦) (٣) سبب قانونى يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.
٧٤٠	١١٨	(الطعن ١٦٣٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩١/٣/١٣) السبب المفتقر إلى الدليل:
		(١) إفتقار الطعن إلى الدليل أو عدم توضيحه . عدم قبوله.
٢٧٩	٤٧	(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
٧٦٢	١٢١	(٢) التزام الطاعن بتقديم الدليل على ما يتمسك به من أوجه الطعن في المواعيد المحددة قانوناً . تخلف ذلك . أثره. (الطعن رقم ٧٥٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٩١/٣/١٤) السبب المجهل:
٥٦٨	٩٢	(١) السبب المجهل . غير مقبول. (الطعن رقم ٢٢٨٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٥) (٢) أسباب الطعن . وجوب تحديدها للعيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره في قضائه وإلا كان النعى غير مقبول.
٥٨١	٩٣	(الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٥) (٣) عدم بيان الطاعنة أوجه دفاعها بشأن تقرير الخبير الذي أغفل الحكم المطعون فيه الرد عليها وأثرها في قضائه . نعي مجهل . أثره . عدم قبوله.
١٢٥١	١٩٥	(الطعون أرقام ١٧٢٥ لسنة ٥٥ ق ، ٤٢٠ لسنة ٥٨ ق ، ٥٧٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٣٠) سادساً : ما لا يتدرج تحت أسباب الطعن: السبب غير المنتج:
٥٣٧	٨٨	(١) النعي الذي لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعن . غير منتج. (الطعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	
٥٨٩	٩٤	<p>(٢) إنتهاء الحكم إلى نتيجة تتفق وإعمال القانون على وجهه الصحيح . النعى عليه فيما اتخذه من أسانيد لقضائه . أيا كان وجه الرأي فيه . غير منتج.</p> <p>( الطعن رقم ١٠٢٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٥ )</p> <p>النعى بإغفال الفصل في بعض الطلبات:</p> <p>إغفال المحكمة الفصل في طلب موضوعي . سبيل تداركه . الرجوع لذات المحكمة للفصل فيه . م ١٩٣ مرافعات . عدم جواز الطعن بالنقض لهذا السبب . علة ذلك .</p>
١٢٧٢	١٩٦	<p>الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٥٥ ق ، ٢٢٧٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٣٠</p> <p>تصحيح الخطأ المادى:</p> <p>الخطأ المادى فى الحكم . سبيل تصحيحه م ١٩١ مرافعات . عدم صلاحيته سبباً للطعن بالنقض.</p>
٢٣٧	٤١	<p>( الطعن رقم ٩٠٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٧ )</p> <p>سبب وارد على غير محل:</p> <p>ورود النعى على الحكم الابتدائى بون قضاء الحكم المطعون فيه . عدم قبوله.</p>
٢٧٩	٤٧	<p>( الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٣ )</p> <p>أسباب متنوعة:</p> <p>النعى على الحكم بدفاع لاحق للطاعن فى ابدائه . غير مقبول.</p>
٩٨١	١٥٦	<p>( الطعن رقم ٢٥٥٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٨ )</p>



الصفحة	القاعدة	
	١٥٦	<p><b>سابعاً: الحكم في الطعن وأثره:</b></p> <p>(١) نقض الحكم والإحالة . أثره . إلزام محكمة الإحالة بالمسألة القانونية التي فصل فيها الحكم الناقض . باكتساب تلك المسألة حجية الشيء المحكوم فيه . مؤدى ذلك . تفسير الحكم الناقض . مدلول البلد الواحد وانتهائه إلى اعتبار كل من القاهرة والجيزة بلداً واحداً . إعتباره فصلاً في مسألة قانونية حازت الحجية . يمتنع على محكمة الإحالة إعادة بحثها من جديد لا يمنع من ذلك صدور حكم الهيئة العامة لمحكمة النقض القاضي باعتبار كل من القاهرة والجيزة بلداً مستقلاً وإدراكه للدعوى أمام محكمة الاستئناف.</p>
٦٠١	٩٦	<p>( الطعن رقم ١٥٣٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٧ )</p> <p>(٢) نقض الحكم والإحالة . أثره . ما يطرح على محكمة النقض وتدلّى برأيها فيه عن قصد ونية اكتساب قوة الشيء المحكوم فيه ، علة ذلك . عودة الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل صدور الحكم المنقوض . لمحكمة الإحالة أن تبني قضاها على فهم جديد لواقع الدعوى . حسبها إقامته على أسباب جديدة كافية لحمله مقيدة في ذلك بما أوجبه المادتين ١٧٦ ، ١٧٨ مرافعات . علة ذلك.</p>
٩٣٩	١٥٤	<p>( الطعن رقم ٦٤١ ، ٦٦٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٨ )</p>

الصفحة	القاعدة	
١١٢٩	١٧٦	<p>(٣) نقض الحكم . أثره . لمحكمة الإحالة أن تقيم قضاها على فهم جديد لواقع الدعوى وأسس قانونية أخرى لا تخالف قاعدة قانونية قررها الحكم الناقض.</p> <p>( الطعن رقم ٢٤٦٩ ، ٢٥١٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٦ )</p> <p>أثر نقض الحكم في التزام بالتضامن:</p> <p>نقض الحكم في التزام بالتضامن . أثره . نقضه بالنسبة للخصم الآخر ولو لم يطعن فيه .</p>
٩٣٩	١٥٤	<p>( الطعن رقم ٦٤١ ، ٦٦٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٨ )</p> <p>ثامناً : الحكم في الموضوع:</p> <p>(١) نظر محكمة النقض للموضوع عند الطعن للمرة الثانية . م ٤/٢٦٩ مرافعات . أثره . وجوب الفصل في الموضوع.</p>
٩٣٩	١٥٤	<p>( الطعن رقم ٦٤١ ، ٦٦٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٨ )</p> <p>(٢) نقض الحكم للمرة الثانية . وجوب تصدى محكمة النقض للفصل في الموضوع م ٤/٢٦٩ مرافعات.</p>
١٠٦٨	١٦٩	<p>( الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٢ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>نقل</p> <p>نقل بحرى</p> <p>معاهدة بروكسل:</p> <p>(١) تقدير التعويض عن الهلاك أو التلف الذى يلحق البضاعة بقيمته الفعلية دون التقيد بالحد الأقصى المشار إليه بمعاهدة بروكسل . مناطه . أن يكون الشاحن قد دون فى سند الشحن بياناً بجنس البضاعة وقيمتها . لا يغنى عن ذلك ورود هذا البيان بفاتورة الشراء.</p>
١٠٩٦	١٧٢	<p>(الطعن رقم ١٤٦٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٩١)</p> <p>(٢) عدم بيان جنس البضاعة وقيمتها فى سند الشحن . أثره . اعتبار التحديد القانونى لمسئولية الناقل البحرى وفق معاهدة بروكسل حداً أقصى للمسئولية القانونية وحداً أدنى للمسئولية الاتفاقية.</p>
١٠٩٦	١٧٢	<p>(الطعن رقم ١٤٦٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٩١)</p> <p>(٣) جواز الاتفاق على تشديد مسئولية الناقل عن الحد القانونى المنصوص عليه فى المعاهدة . الاتفاق على تخفيف مسئوليته والنزول بها عن الحد القانونى المنصوص عليه فيها . باطل . أثره . تقدير التعويض وفقاً للقواعد العامة فى القانون المدنى فى شأن المسئولية التعاقدية . شرط ذلك . ألا يجاوز التعويض المقضى به الحد الأقصى المقرر فى المعاهدة فى حالة عدم بيان جنس البضاعة وقيمتها فى سند الشحن.</p>
١٠٩٦	١٧٢	<p>(الطعن رقم ١٤٦٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٩١)</p> <p>نزع الملكية للمنفعة العامة:</p>

الصفحة	القاعدة	
١١٧١	١٨٢	<p>وكالة</p> <p>الوكالة بالتسخير:</p> <p>عقد الوكالة بالتسخير . مقتضاه . أثره.</p> <p>(الطعن رقم ٢١٥٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٢)</p>





**بيان موضوعات وصفحات  
فهرس السنة الثانية والأربعون  
« الجزء الأول »**

الصفحة	المادة
	« أ »
٥	إجراءات الطلب
٦	إستقالة
٧	إعارة
	« ت »
١٠	تعيين
١١	ترقية
١٢	تفتيش
١٢	تنبيه
	« م »
١٣	مرتبات
١٣	معاش
	« ن »
١٥	نقل

ثانيا : الأحكام الصادرة في المواد المدنية  
والتجارية والأحوال الشخصية

١٥٩

الصفحة	المادة	الصفحة	المادة
٩٨	حضانة		« ف »
٩٨	حيازة	١٩	إثبات
	« د »	٢٢	أحوال شخصية
١٠٠	دستور	٣١	اختصاص
١٠٠	دعوى	٣٤	استئناف
	« ر »	٣٨	اصلاح زراعى
١٠٩	رسوم	٣٩	اعلان
١١١	رى	٤٠	افلاس
	« ش »	٤١	التزام
١١٢	شركات	٤٤	التماس إعادة النظر
١١٢	شفعة	٤٤	أمر على عريضة
١١٥	شيوخ	٤٥	أموال
	« ص »	٤٦	أوراق تجارية
١١٦	صلح	٤٧	إيجار
	« ض »		« ب »
١١٦	ضرائب	٦٦	بطلان
	« ع »	٦٧	بيع
١٢٠	عقد		« ت »
١٢٢	عمل	٧٠	تأمين
	« ك »	٧٢	تأمين
١٢٨	كفالة	٧٤	تأمينات إجتماعية
	« م »	٧٦	حكيم
١٢٩	محاماه	٧٧	تزوير
١٣٠	محكمة الموضوع	٧٩	تسجيل
١٣٧	مسئولية	٨٠	تعويض
١٣٨	مقاولة	٨١	تقادم
١٣٨	ملكية	٨٢	تقسيم
	« ن »		« ج »
١٤٠	نزع الملكية	٨٣	جهازك
١٤٢	نظام عام	٨٤	جمعيات
١٤٢	نقد أجنبى	٨٥	جنسية
١٤٢	نقض		« ح »
١٥٤	نقل	٨٦	حجز إدارى
	« و »	٨٧	حراسة
١٥٥	وكالة	٨٨	حكم

مطابع وزارة العدل  
رقم الايداع ٩٤/٤٧٦٢













Bibliotheca Alexandrina



0339825